

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ
اللَّهُ يَجِبُ إِلَيْهِ مِنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

سوال و جواب

شرح
مشق ملاحی

مکتبہ و شیعہ پبلیکیشنز

فون: ۶۶۲۲۳۶

التكملة في الكلام كالملاح في الظواهر

الحمد لله والمنته على ان الكتاب المستطاب اعني
حاشية شرح المجامى من تصنيف عالم اجل وفاضل اكل
اعني مولانا وسينم كل الباسولي عليه رحمة ربه الباري الشهير

سوال باسولي

حاشية ١٤٠٩
شرح

ملا جامي

المكتبة الرشيدية

سركي رود كونه ٥٠٠
٨٢٨٣٩٨

الاشارة الى المعاني لا بها باعتبار زيادة تمكن الشارح عليها كما هنا موجودة قبل الخطبة قوله واقتضى كماله
فان قلت للناسب للشارح هضم النفس وفيه علو النفس قلت ليس المراد منه علو النفس بل المراد
منه رغبة الطلبة قوله بجل مشكلات الكافية **فان قلت** لا يصح اضافة الحل الى المشكلات لانها
تجمع للمشكلات فيعلم منه ان الشارح يحل لمشكل ولا يحل غير المشكل وقابل لا نه كما يحل للمشكل كذلك يحل
الخفي والجعل والكنائي قلت المشكل من الاشكال لا يعني الاشتباه وهو صادق على الكل **فان قلت**
الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس محقق فيعلم منه انه في الكافية مسائل يشبه الحق وليس محقق
وذا باطل قلت الحق لا يخفى فهو بمنزلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطائه كذلك
الحق لا ينتقل اليه الذهن لحفاؤه فيصم اطلاق الاشتباه على الحق الخفي قوله الكافية **فان قلت** الكافية
علم للكتاب المخصوص وهو مذكور فلا وجه لتأنيثه بالتاء وايضا الكافية صفة للكتاب فيغوت المطابقة
بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث قلت التاء ليست للتأنيث بل للبغاثة او نقول ان التاء
باعتبار انها صفة الرسالة قوله للعلامة **فان قلت** العلامة صفة ابن المحاسب وهو مذكور فلا
وجه لتأنيثه بالتاء قلت التاء للبغاثة **فان قلت** لم لم يطلق لفظ العلامة على الله ثم مع انه
اليتق بالبغاثة قلت عدم اطلاقه عليه لتوهم التأنيث وهذا التوهم في غير الله ثم غير متمم فان
قلت ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان
الكافية محذرة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق تذكير ولا الى الثاني لان الجملة ما يبين هيته الفاعل والمفعول
والكافية ليست بواحدة منها بل هي مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه قلت انه حالها
والمضاف اليها اذا صح اقامته مقام المضاف اليها حالها منه اذا كان للمضاف فاعلا او مفعولا وهنا
كذلك لان المشكلات مفعول الحل بحسب المعنى او نقول انه صفة لها وتقدر المتعلق معرفة ا
الكاشنة للعلامة **فان قلت** فعل هذا لا يدرم حذف للوصول مع بعض الصلة لان العامل م
للمحل صلة اللام الوصول قلت اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان م
الفاعل بمعنى المحذوف واما اذا كان للدوام والاستمرار لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة
على الدوام والاستمرار غير منفكة عنه **فان قلت** ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
المحذوف تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى اللام لا تكون موصولة قلت ان اسم الفاعل اذا
كان بمعنى اللام والاستمرار تكون بمنزلة الجوامد واللام الداخلة على الجملة تكون غير موصولة فكذلك
هذا سمحي بتحقيقه في محب الالفاظ واللام **فان قلت** لا يصح اطلاق العلامة على ابن المحاسب لان العلامة

عنه يكون موصولة وهي صفة اللام

<p>سـ وقيل واخبرني كاتبه وقيل الرازي من وفي بعده كان الشارح وفي باهام سـ العلامة في اللغة لبيد ان وفي الاصطلاح حالم المنقول والمقول سـ والله تعالى منزوع عن التأنيث فان قلت كما لا الله تعالى منزوع عن التأنيث كذلك منزوع عن التذكير</p>	<p>م ولم يطلق عليه من اوصافا للتذكير لانه واجب معطوف عن الاطلاق والتأنيث اصل للتذكير لان التأنيث من الاوصاف الشرعية سـ وهو غير جائز لان الوصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز منه رحمه الله تعالى</p>
---	--

مراد من هذا القول ۱۲ منه وعمر الله تعالى ۱۳ قوله لا تقول لا تسلم الا على الله ۱۴ التمام غفرلي وواللهي والوالدي والعمومين يوم يقوم الحساب ۱۵

فازقلت ان في قوله نظمتها علو النفس والمناسبت المضم قلت ان الشارح قال وما توفيقى الا بالله تعالى
 فبات العلو بهذا القول اعلم ان التوفيق عبادة عن جلال التدبير موافقا للتقدير وقيل جعل الاسباب قفا
 للمطلوب **فازقلت** ان فالحل لتوفيق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان خوف البحر لا يدخل على الفاعل
 او كلمة من نحو الضرب من زيد فلا يصح دخول الباء على الله لانها تدخل على الالة نحو الضرب بالسيف
قلت لما وقع في كلام الله تعالى فذلك اختار الشارح ههنا تبركا لكلامه **فازقلت** لم وقع في كلام الله
 هكذا **قلت** ان المراد من الباء في كلام الله تعالى كلمة من اى ما توفيقى الا من الله تعالى كذا قال اعظم الله
 قوله وهو حجبى ولعم الوكيل **فازقلت** ان نعم الوكيل لا يجزى له اعطى على حجبى او على حجبى فعمله الاول
 يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم خلوف فعل الدح عن المخصوص بللدح وهما باطلون قلت
 انه عطف على حجبى فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حجبى بمعنى محجبى لان المضارع كما يكون بمعنى
 المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة **فازقلت** لا يصح العطف
 ههنا من وجه آخر وهو انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان احوال الدح من الانشاءات
قلت تقديره هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلاما جزئيا او نقول انه عطف على هو حجبى المخصوص
 باللدح محذوف بقرينة المعطوف عليها اى هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اى الواو للعطف لم لا يجوز
 ان يكون لامعتراض اى مدفوعها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما يكون بين الكلامين
 وههنا في الآخر قلت كونها بين الكلامين ليس متققا عليه بل هو مختلف فيه كذا في حاشية عبد
 واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبادة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه
 وقيل الاول اخبارا ووجد والثاني ايجادا لم يوجد وههنا بحث من وجهين الاول يرد على
 التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافين في شئ واحد لان الصدق والكذب متناقضان
 وايضا ينتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين للصدق ولقولنا
 السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين للكذب والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان الاخبارا
 وجد انما يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات واجيب عن الاول ان
 احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في موالد التقض بدليل
 اخفى لا بنفس الخبر وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عما وجد لذلك اذا قلت يضرب زيد
 فهذا انما نقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب في الغد بدليل من الدلائل فانك صكيت
 عما وجد في علمك فان قلت هذا انما يستقيم في المستقبل الغائب والمخاطب دون التكلم لانه لا يجزى
 عن شئ قلت انه ايضا يجزى عما فرض في الذهن فان قلت فعمله هذا ينبغي ان يكون الامر ايضا من الاخبارات
 لذلك اذا قلت اضرب فقد اخرجت ما في ضميرك قلت سلمنا ان الامر ۱۶... اخبارا ما ثبت في الضمير

لكن الاخبار غير مقصود في الاصل للمطلب الضرب المحال فيكون
 ۱۷ هو دخول الباء على اسم الله تعالى ۱۸ في كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى
 وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه ارجع ۱۹ من غير ريب ۲۰ انما تقدم المخصوص ۲۱ منه ۲۲ جواب قول من الاخر من ۲۳ ۲۴ وقربا من محمد ۲۵

كما في ما نحن فيه ونحن الثاني ان الهضم بالضاد المحجمة عبارة عن الانكسار والمراد هنا بالصاد للمهمة وهو عبارة عن الكسر والكسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم يمتنع ترك كذا قال مولانا عبد الغفور ومن قال انها بمعنى النقص فقد ضل ضلوكا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بين النعل والفعول له قوله حتى يصدر على سننها هذا المعطوف على جزاء محذوف تقديره ان كان كتابه ككتب السلف فيعمل فيه ما عمل فيها فقوله يصدر عطف على قوله يعمل قوله ولا يلزم من ذلك جواب سؤل وهو انه يلزم من عدم جعل الحمد جزءا لمن كتابه ترك الاضطرار بالحدوث المشهور الذي لا بد من فلا يمتنع لتترك الواجب او السنة لا جعل هضم النفس قاطبا الشارح عند بقوله ولا يلزم محصل الجواب ان الابتداء في الحديث اعم من ان يكون بالهذان او القول لولا الكتابة فيجوز ان يأتي المصريح بالقول لان استفاء الاخص لا يستلزم استفاء الاسم فان قلت دفعا اعتراض الحديث قد مر بقوله بان جعله جزءا فلا حاجة الى دفعه ثانيا بقوله ولا يلزم من ذلك قلت الواو في قوله ولا يلزم بمعنى الفاء فيكون لقريا على قوله بان جعله جزءا او نقول ان دفعه سابقا لطريق الاشارة وههنا بطريق التصريح كما هو دأب الشارح في غير موضع واحد فان قلت ان الابتداء لما اخذ في حديث التسمية الغير اعم فلم جعلها جزءا قلت ان جزئيتها ثبت بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب ومنكم كتابا فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم او نقول التلوة للقال للفقار قوله حتى يكون بتركه اقطع عطف على جزاء شرط محذوف تقديره وان لزم فيكون مخالفا من الحديث حتى يكون بتركه اقطع اعلم انه لا بد لكل من يشترع في العلم من معرفة ثلاثة امور الاول تعريفه لانه لو لم يعرف تعريفه لكان طالبا للجهول والثاني غرضه لانه لو لم يعرف غرضه لكان سعيه عبثا والثالث موضوعه لانه لو لم يعرف موضوعه لم يكن مميزا بين ما شرع فيه وبين غيره لان تماثل العلوم بحسب تماثل الموضوعات فان قلت التميز يحصل بالتعريف فالحاجة الى التميز بالموضوع قلت التميز بالتعريف من حيث الذات وبالموضوع من حيث العوارض فلا يكفي احدهما عن الآخر فتعريف علم الفقه هو علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب البناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض فان قلت لا يعم اطلاق العلم على الفصول النوع عبارة عن القواعد الكلية للدكوة والعلم هو حصول صورة الشيء في العقل قلت للعلم ثلاثة محان الاول حصول صورة الشيء في العقل والثاني القواعد للدكوة والثالث ما يحصل به القواعد وهي الملكة الحاصلة للسان المراد بالعلم ههنا المعنى الثاني في ما ذكره فان قلت الكلم في الحقيقة تميز الثلاث لان العدد يتقضى التميز فينبغي ان يقال الثلاثة بالثلاثة لان الكلم مذكو والتميز اذا كان مذكوا يكون العدد موزنا قلت الامر كذلك الا ان هذا التركيب جريم من باب التميز لانه يكون مؤخرا او انتقل الى التركيب التوضيحي والمطابقة شرط بين الصنف والصنف والموصوف وغرضه صيانة ذهن المستدعي

تأليف علم النجوم
للعلماء المشاهير
مؤلف علم النجوم

عن الخطاء اللفظي في كلام العرب فان قلت هذا خطأ لان الذهن غير متلفظ بل المتلفظ هو اللسان قلت
المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له اولقول ان العبارة بخلاف المضاعف اي صيانة مترجم
ذهن المستند وموضوعه الكلمة والكلام فان قلت تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فليس ينبغي
ان يكون النعم علمين قلت نعم لكن هذا اذ لم يكن للموضوع التعدد جهة واحدة وهما جهة واحدة
وهو كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى كموضوع اصول الفقه الكتاب والسنة واجماع الامة
والقياس لكن لم جهة واحدة وهو كون كل واحد منهما دليلاً شريعياً فان قلت فلهذا ينبغي ان يكون
كل العلوم علماً واحداً لا مشتركاً في انه يذكر فيها لفظ موضوع قلت ان ذلك فيما اذا كان الجملة
مقصودة في ذلك العلم ولفظ الموضوع غير مقصود في غير النعم من $x \times x$ العلوم لان المتعلق فيها المعاني
فقط ثم هذه الابداء المذكورة خاصة والمخاص يتوقف العلم به على العلم بطلاق التعريف في اللغة ما يعنى
به الشئ وفي الاصطلاح ما يميز به الشئ عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق او عن
بعض ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان هذا على مذهب التقديس واما على مذهب المتأخرين فما
يميز به عن جميع ما عداه والغرض في اللغة لشانه وفي الاصطلاح ما $x \times x$ يكون باعنا على الفاعل ويكون
الفعل لاجله وللوضوع في اللغة نهاده كرده شدة وفي الاصطلاح ما يبحث فيه عن احواله وهو ارضه
الذاتية ثم العرض الذاتي ما يلحق الشئ لذاته مثل الانسان مدرك او بواسطة المساك وهو اجز
او خارج عنه مثال الاول الانسان متكلم فانه يلحق بالانسان بواسطة المساك الذي هو الناطق
وهو جزء منه ومثال الثاني الانسان متعجب فانه يلحق بالانسان بواسطة المساك الذي هو المدرك
وهو خارج عنه ويقابله العرض القريب وهو ما يلحق الشئ بواسطة الاسم سواء كان جزءه او خارج
مثال الانسان ماش فانه يلحق بالانسان بواسطة الحيوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثاني مثل
الابيض متحرك فانه يلحق بالابيض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل
الحيوان ضاحك فانه يلحق بالحيوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحيوان او بواسطة الباش مثل
الماء حار فان الحرارة تلحق بالماء بواسطة الباش وهو النار قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام جواب
سوال وهو ان المقصود في هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعريفها اشتغال
بالايعنى فيجب ان يبدأ بها لا بتعريفها فان قلت لا نسلم انه بتعريفها بل بدأ بالمعرف بل بالسمية
فلا يرد الاعتراض قلت مراد الاعتراض بالابتداء الاضافي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود فقط
لا الابتداء الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود وغيره فيرد الاعتراض فاجاب الماشرح عن
اصلا الاعتراض بقوله وبدا الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعريفها لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالها في لم يعرفها كيف يبحث عن احوالها لان البحث عن الجواهر المطلق متعنت قطعاً وهما بحث
بوجه الاول المناسب ان يقول وبدا بتعريف الكلمة والكلام بتقسيمها اليه والثاني انه كما يبحث في هذا الكتاب
عن احوالها كذلك يبحث في هذا الكتاب عن سائر المركبات من التوسيف والاضافي والامتراسي والتكلم

توضيح علم

بيان في التوضيح

بيان في التوضيح

توضيح في التوضيح

توضيح في التوضيح

والصوت فينبغي ان يذكرها ايضا في العهد الثالث ان قوله عن احوالها شامل للاحوال المختصة بذات الكلمة
 اليغ مثل كيفية حروف زيد من تركيب لواء والياء والدال وتقديم بعضها على بعض مع انه لا يبحث في هذا
 الكتاب عنها والراي ان قوله عن احوالها شامل للاحوال العامة لها ككونها معرضا ومسموعا وغير قرار
 الذات مع انه لا يبحث في هذا الكتاب عنها والخامس ان بضام من الاحوال الاعراب والبناء وهما
 غير ثابتين لنفس الكلمة والكلام بل للاسم والفعل والحرف اجيب عن الاول ان العبادة بمحذوف
 المعطوف اي بدئ بتعريف الكلمة والكلام وتقسيمها **فان قلت** لما كان العبادة بمحذوف المعطوف فعوله
 لا يبيح البحث ان يكون دليلا لمجموع المعطوف والمعطوف عليه قلت دليل المعطوف محذوف
 كالمعطوف وهو ان التقسيم من تمتع التعريف لانها لا يضام وان التعريف تصوير الشيء من حيث المفهوم
 والتقسيم تصوير الشيء من حيث الانطباق على الافراد فيشتت كان في التصوفا وعن الثاني ان البحث عنها
 راجع الى بحث الكلمة لانه اما ان يكون عن اعراب الجزيين او عن بناءهما او عن اعراب حدهما وبناء اخر
 وذلك كلها ليس لاجت الكلمة **فان قلت** البحث عن الكلام ايضا راجع اليها فينبغي ان لا يذكر الكلام
 ايضا قلت البحث عن الكلام قد يكون عن مجموعه لا عن الاجزاء كما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فيها من
 عائد وكما اذا وقع الجملة حالا فلا سمية بالواو والضمير معا او بالواو وحدها او بالضمير وحدها **فان قلت**
 ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة اليها وهي تقتضى المغايرة وذلك لاهوال باعتبار الحاقها بالذات الكلمة
 لم يسم منسوبة لدقة التغير بينهما وبين الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما يكون مختصة بهما وعن
 الخامس ان اضافة الاحوال اليها اسم من ان يكون لافضلها اولاقسامها اما حاله نفس الكلمة فمثل
 العالمية لان الكلمة عاملة سواء كانت في ضمن الاسم او الفعل او الحرف والمحال الاقسام فمثل
 الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** في هذا ينبغي ان لا يعبر اضافة الاحوال الى الكلمة والكلام
 فقط بل ينبغي ان يضاف الى اقسامها ايضا قلت الاقسام لما اعتبرت من حيث انها اقسامها
 كانت كأنها نفس الكلمة والكلام فالاضافة اليها اضافة اليها اليغ ولو اعتبرت الاقسام لا من حيث
 انها اقسامها كانت مستقلة لودود الاعتراض المذكور كذا اليغ من العفوف... **فان قلت** ان قوله
 عن احوالها لا يعبر لان كلمة عن المجاوزة فيكون معناه ان البحث في هذا الكتاب يجاوز عن احوالها
 وليس الامر كذلك قلت ان كلمة عن بمعنى من اي من احوالها قوله فيتم لم يعرف **فان قلت**
 ان قوله لم يعرف لا يخلو اما من التعريف او من المعرفة فعلى الاول لا تقع الملازمة لان البحث عن
 لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجها وعلى الثاني لا يتم التقريب لان المدعى تقديم التعريف والدليل على
 المعرفة بوجها قلت انه من التعريف لكن المراد من البحث على وجه البصيرة والاولى اياها للتعريف فمع الملازمة ونقل
 تلك المعرفة وانما اتى بالتعريف لتفصيل هو الواجب المعرفة لكي لا يوجد الا في ضمن الجزئيات التعريف جزئي من
 جزئياتها لكن اخذ هذا الجزئي لكلام **فان قلت** الواجب صل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصور
 بوجها لان توجها من الى المجرول المطلق محال قلت ذلك التوقف بالنسبة الى العلم المتكامل

ازید قائم کان مفهومه ایضا جزء من مفهومها او نقول ان المفهوم الاجمالی للكلمة موجود فی المفهوم التفصیل
 للكلام لان الماخوذ فی تعریف الكلام لفظ الكلمة ولفظ الكلمة يدل على مفهومها لانه غیر منفك عنها فلما
 كان لفظ الكلمة ماخوذاً فی مفهوم الكلام وجزءاً منه فكذا مفهومها ماخوذه فی وجزءاً منه اجمالاً لان
 المفهوم الاجمالی هو الذي يودی بلفظ العرف لا انه تعبير عن الامور المتعددة بلفظ واحد والتفصیل تعبير
 عن الامور للتعددة بالفاظ متعددة **فان قلت** المفهوم الاجمالی لا يثنى ولا يجبر فكيف يصح
 قوله كلمتين فی قوله بالضم كلمتين قلت لما اعتبار ان احدهما اعتبار من حيث هو هو والآخر
 اعتبار من حيث الاطلاق على الافراد وهو لا يثنى باعتبار الاول دون الثاني **فان قلت** للثاني
 لا يخلو اما تقديم تعريف الكلمة فقط او تقديم تعريفها وتقسيمها فعمل الاول الدليل الثاني كاف
 والاول مستدرك لان التعريف ليس الا باعتبار المفهوم وايضاً لا يكون مثبتاً للمدعى لان كون افراد
 الكلمة جزءاً من افراد الكلام لا يقتضي التقديم باعتبار التعريف لان افراد المفرد جزء من افراد المركب
 من ان مفهوم المركب مقدم على مفهوم المفرد حيث قالوا فی كتب الميزان للمركب ما دل جزءه على جزء معناه
 والمفرد بخلافه وعلى الثاني الدليل الثاني ايضاً كاف والاول مستدرك لان التقسيم ايضاً لا يكون الا
 باعتبار المفهوم **قلت** سلمنا ان الدليل كاف لهما لو كان المستدراك ممنوع لان الدليل الثاني للمدعى
 الاول والاول للثاني بطريق اللف والنشر الغير المرتب **فان قلت** التعريف كما يكون باعتبار المفهوم
 فكذلك التقسيم باعتبار المفهوم فكيف يصح قوله ان الدليل الاول للمدعى الثاني قلت سلمنا ان التقسيم
 ايضاً باعتبار المفهوم لاكن النظور فيه ان يطابق على الافراد **فان قلت** الدليل لا يطابق للمدعى لان التقديم
 للكتبي والدليل يدل على التقديم الخارج لان تقديم الجزاء على الكل في الخارج قلت ان التقديم في
 بحسب الوجود الخارجى اذ التقديم في الكتابة توافق في التقديم الوجودات الاربعة الكتبي واللفظي والادنى
 والخارجي اما الخارجى والكتبي فظاهر واما اللفظي فلان التلفظ غالباً يكون على وفق الكتابة واما الادنى
 فلان التلفظ غالباً يكون بعد الذهن **قوله** فقال الكلمة **فان قلت** ان الغاء للتعقيب ومدح لهما
 معطوف على ما قبله وهو قوله وقدم وهذا البسط لا يصح لوجوهين الاول ان العطف يقتضى المغايرة
 ولا مغايرة بين التقديم والقول والثاني ان العطف بالغاء يقتضى الترتيب ولا ترتيب بين التقديم
 والقول لان زمان التقديم بعينه زمان القول وبالعكس **قلت** الاول لا نسلم ان الغاء للتعقيب
 بل للتفصيل وان سلم فالارادة مقدرة في جانب التقديم **فان قلت** لا بد للمقدمة من القرينة وهو غير
 موجودة قلت القرينة موجودة وهوان التقديم فعل اختياري وكل فعل اختياري مسبوق بالارادة
قوله الكلمة **فان قلت** ان اللف واللام في الكلمة لا يخلو بالتعريف او لا فعلى الثاني يلزم تنكيس
 البتداء وعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل لان التعريف قد حصل بالحد قلت التعريف باللام
 راجع الى لفظ الكلمة والتعريف بالحد راجع الى مفهومها او نقول ان التعريف باللام راجع الى الافراد
 والتعريف بالحد راجع الى الماهية فلا يلزم

تفصيل محاصل فان قلت لهذا انما يستقيم في الاستغراق والعهد دون الجنس لان الجنس ايضا
 عائد الى الماهية قلت الفرق المذكور مختص بالاستغراق والعهد وامام الجنس فهو ان
 باللام الجنسي اشارة الى الماهية بطريق الاعمال وبالحد اشارة الى الماهية بطريق التفصيل فافترقا
 كما لا يخفى فان قلت ان البحث عن الكلمة محال لاستلزامه الدوران المحرّف لا يتلفظ بها الا بعد
 الحركات للنزوم الابتدائي بالسالك والحركات لا يتلفظ بها الا بالمحرّوف لعدم استقلالها في التلفظ والدور
 والموقوف على الحال قلت هذا الدور معي وهو غير باطل اعلم ان الدور توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء وهو على نوعين معي ومهروب فالشيء توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 بلا تدخل زمان بينهما ويكونان معلولين لشيء ثالث كالتوقف الابوة على البسوة وبالعكس لان زمانها
 وكلهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة انشاء الدور جعل العلة معلولا والعلل علة وهذا لا يخفى
 في المعنى لانه ليس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فيكونان مثل اللذين لشيء والمهروب
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء مع تدخل زمان بينهما وان قل ويكون احدهما علة والاخر
 معلولا وهو باطل ثم هو على نوعين مصرح ومضمر فالاول توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 مع تدخل زمان بينهما بلا واسطة شيء اخر كالتوقف على ب وتوقف ب على آ والمضمر ما يكون بواسطة شيء
 اخر كالتوقف على ب وتوقف ب على ج وتوقف ج على آ قوله قيل هي والكلام فان قلت لوقالها
 مشتقان لكان اخصر قلت الكلام غير مذكور سابقا والكلمة مذكرة سابقا فلذا اورد احد هاتهما
 والاخر ضميرا فان قلت الكلام ايضا مذكور سابقا في قوله وبه بتعريف الكلمة والكلام قلت
 مرادنا انه غير مذكور في شرح هذا المتن اي الكلمة لان الذكر في غير هذا الموضوع غير كاف للارجاع
 ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور انها غير مشتقين بل
 هما كلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولى من جعلهما اصلا بعد المناسبة في هذا الاشتقاق كما استعرف
 ومذهب البعض انها مشتقان من الكلام قوله بتسكين اللام جواب سؤال وهو ان الكلام جنس الكلمة
 والكلمة فرد منه والفرق لا يشتق من الجنس في موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسكين اللام
 وما هو الجنس فهو بكسر اللام فافترقا قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر جواب سؤال وهو انه اذا
 كان الكلام بتسكين اللام فالصواب لا يصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة في اللفظ والمعنى
 وههنا وان وجد المناسبة في اللفظ لكنه لم يوجد في المعنى لان معناه ما يتكلم به ومعنى الكلام الجهر
 فاجاب الشارح بقوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر تحصل الجواب ان المناسبة في المعنى اهم
 من اللطائف والتضمني والالتزامي وههنا وان لم يوجد الاو لكن لا يكون وجد الالتزامي وهو التاثير
 لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر فان قلت تحقق المناسبة في المعنى الالتزامي ايضا غير مسلم لان المعنى
 الالتزامي لها هو التاثير في الحواس الباطنة ومعنى الالتزامي للكلم هو الالم في البدن قلت المناسبة
 وان لم يتحقق في جميع الكلمات لكنها متحققة في بعض الكلمات وهي الكلمات السمية لانها ايضا تفيد الالم

في قول
 الدور
 الدور

ون

في البتة في هذا الجواب بحث من وجهين احدهما ان للنسابة انما تكون بين الكلم والكلام لا بين الكلم والكلمة لانهما غير مفيدة للتأثير كما لا يخفى والثاني ان هذه النسابة بصية عن الغم لخطاها لانهما مناسبة باعتبار بعض الافراد وهي الكلمات السيئة والاشتقاق يجري في كل الافراد على ان هذه المناسبة غير لازمة مع ذلك البعض ليع لان التأثير يختلف باختلاف الاشخاص لان كثيرا ما لا يؤثر الكلمات السيئة في بعض الاشخاص فالتشديد بقوله لتأثير معانيها في النفوس كالجرح عن غير صحيح على الإطلاق آجيب عن الاول ان تأثير الكلمة وان لم يكن بذاتها لكن يكون بواسطة الكلام لكونها جزءا منه وعن الثاني ان التشبيه وان لم يصح باعتبار الاثر المعنوي لكن يصح باعتبار اللفظ انفسهما والقوة والسدة لان كل كلمة اذا شملت على الكاف واللام والميم فهي تنبئ عن القوة والاشتقاق لان لفظ ملك والمالك والملك والملك يدل على القوة والسدة لان الكاف من الحروف السدينية واللام والميم من الحروف المجهورية واللازم معها القوة والسدة اعلان الاشتقاق في اللغة بانه كرون وفي الاصطلاح ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد اللغات الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتبا لمخضرب من الضرب او غير مرتب نحو جريد من الجيد واشتركا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب في المخرج نحو لحن من المنق كذلك في الغفور وفي هذا التعريف بحث بوجه الاول ان حمل ان تجد لا يصح على الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاوير المصد ليعني وجدان المناسبة صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة اللفظ وهو باطل والثاني انه على هذا ينبغي ان يجري الاشتقاق بين الضارب والمضروب لصد والتعريف عليهم لا ينبغي ايضا وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى والامر ليس كذلك والثالث ان المناسبة مساوية من الجانبين فلم يثبت الكلام من الكلمة والكلام لهذا المناسبة بعينه والرابع لم يثبت الكلام من الكلمة وبالعكس مع وجود المناسبة بينهما في اللفظ وهو الحروف الاصلية والمعنى وهو ما يتكلم بهما عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتكلم لكن لا سلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو اعم صفة المتكلم لان معناه بانه كرون فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المتكلم وما هو صفة اللفظ هو كون اللفظ مشتقا وامن هذا من ذلك وعن الثاني ان الاشتقاق وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى بحيث يكون يرد احدهما الى الآخر بعد حذف الزوائد وهما ليس كذلك لانه ضارب بعد حذف الزوائد لا يرد الى المضروب وبالعكس بل يرد الى الضرب وعن الثالث انهما مشتقان على الزيادة من حيث الحروف والسكنات ولا يكون هذا الاشتقاق الكثير من القليل وعن الرابع ان الاشتقاق يقتضي المغايرة المحببة ولا مغايرة بينهما لانهما باعتبار المعنى اللغوي مترادفان فقلت هذا مخالف لما قال في الفصحى قال في احد المدلولات الثلاثة انه يعلم منه انه اذا كان المناسبة متساوية في الاشتقاق ايضا والغير ينقص باشتقاق الجيد من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا يجري في المترادفين اذا كانا متساويين في الشبه والغرابة كما فيما بين الكلمة والكلام واما اذا كان احدهما

مشهور والأخر غريباً فيهم اشتقاق الغريب المشهور كما في المجد كذا في الزبدة قوله وقد عبر بعض
الشعراء أي هذا التشبيه علاقة معتبرة ولهذا عبر بعض الشعراء فأنقلت نقل عن الشيخ الكاروني
أن قائل الشعر على ابن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه فلا يعبر إطلاق الشاعر عليه لأنه ترك الأدب قلت
لعل الشارح لم يطلع على ذلك كذا في العصمة قوله عن بعض تأثيراتها فإن قلت لا يعبر إضافة
البعض إلى التأثير لأن التأثير لا يتجزى ويدخل البعض لا يكون إلا ما يقبل التجزى قلت هذا التأثير
كما يقبل التجزى لأنه ذو جزئين أحدهما فهم البعض والأخر هو الالم في البدن ولو سلم فهو محمول على القلب أي عن
تأثيرات بعض أفرادها وهي الكلمات السيئة قوله ما جرح الله فإنه ذكر الجرح وأراد منه تأثير الله سبحانه
والمجاز لا يكون بل إن العلاقة فلم أن التشبيه المذكور بينهما علاقة معتبرة فلذا يعبر الاشتقاق قوله
والكلم بكسر اللام إنما قال هذا المقابلة قوله بتسكين اللام ولما كانت الكلمة مركبة من ثلاثة أجزاء الأولى
واللام والكلم والتاء أشار الشارح إلى بيان كل واحد منها بقوله والكلم الخ والغرض في بيان الجهم
الأول إظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والغرض في بيان الجهم الثاني والثالث دفع السوالات
الآتية كما سنده إنشاء الله تعالى فأنقلت لم أقدم بحث الكلم مع أن المقدم في لفظ الكلمة اللام
قلت الكلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعرض مقدم على العارض طبعاً فقدم وضعا ليلوq
الوضوح الطبع ثم في الكلم مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور أنه جنس فإشار الشارح
إلى بيان مذهب الجمهور بقوله جنس لا جمع فإن قلت ذكر قوله لا جمع مستند لك لأنه إذا كان جنساً
فلا يكون جماعاً قلت ذكره لم أر الصريح على مذهب البعض فإنهم جعلوه جمعاً لا جنساً قوله كثر وتمرة فإن
قلت ذكرتموه لا يخلو ما للتشبيه أو لا مراً آخر فإمكان الأول فالتشبيه حاصل بالجزء الأول والكان الثاني
ضيق البيان قلت إيراد التشبيه لأن الأول لتشبيه المذكور والثاني لتشبيه للمخادق تهذيبه
أن الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس كثر والكلمة مع التاء فزه كثره قوله بذليل قوله تعالى إليه
إلى العرش يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعاً لقال طيبة أو طيبات لأن المفرد لا يقع صفة الجمع لعدم
المطابقة بينهما وبذليل تصغيره بكسر الهمزة إلى الأصل ولو كان جمعاً لم يرد إلى الأصل لأن تصغير الجمع
لا يعبر لئلا يلزم اجتماع الفرعين الجمع والتصغير وبذليل وقوعه تميز للعدد الأوسط مخوقات أحداً
كلما ولو كان جمعاً لما وقع تميز للعدد الأوسط لأن تميز للعدد الأوسط لا يكون إلا مفرداً فأنقلت
الدليل لا يخلو ما لإثبات الجنسية أولئفى الجنسية لجواز أن يكون اسم الجمع وعلى الثاني بقى أصل المتن بل
وعلى الثالث لا يتم التقریب قلت أنا فخر الشق الأول ولقى الجمعية يستلزم إثبات الجنسية لعدم القائل بالجمع
ومذهب البعض أنه جمع وأشار الشارح إلى بيان مذهب البعض بقوله وقيل جمع لا جنس حيث لا يقع إلا للثلاث
نصاعداً ولو كان جنساً لوقع على ما تحت الثلاث أيضاً لأن الجنس يقع على القليل والكثير قوله والكلم
الطيب مؤل ببعض الكلم لأن الصاعد إلى محل العجاجة ليس إلا البعض وهي الكلمة الحسنة وتصغيره
كلمة لا تكلم والتبذير كلمة لا كلما والجواب أن الإطلاق على الثلاث فصاعداً محجب استعمال لا محجب الأوضم ولا

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجزئ التحكم فقلت
 فليكن البعض ان يقول ان ما قاله الجمهور تحكم فلا ترجح ثم قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان
 الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولانا عبد الغفور عالم ان الالف واللام في اللغة الـ وفي الاصطلاح
 كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للتعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التخييم في اللفظ
 والكتابة وهي على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة
 المشبهة لاختلافها وانما صار اسما لادخل على اسمي الفاعل والمفعول لانهما مولفة بكلمة الذي والحق وما
 من الموصولات وهي قسم من الاسماء وانما خص الاسمى باسمي الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة
 بالحق في صورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفي لا يكون الا مفردا وفي بعض
 موصولة فيقتضى ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة في كلام
 العرب مفرد صورة جملة معنى الاسم الفاعل والمفعول لانهما ذ وشبهين لانه ان نظرا الى انها لا
 يختلفان بالغنية والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب
 انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انهم
 يتاويل الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بضم الذي واسم الفاعل
 والمفعول يكون بضم الفعل فيكون كالجمله وانما كان بضم الفعل لان اسم الفاعل حامل للتصريح كـ
 الفعل فقلت لعل هذا ينبغي ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير
 قلت بينهما فرق لان النسبة في الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة في اسم الفاعل الى ذات
 داخل في مفهومه فيكون مفردا فان قلت فلي هذا ينبغي ان يكون للصدر مع الفاعل جملة
 حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلية فيه فكذا النسبة غير داخلية فيه
 فليكون كالفعل لان النسبة داخلية في الفعل ولما في الصفة المشبهة فقال بعضهم انه اسمي حملا على
 اسم الفاعل لمساواة له في الاشتقاق والقيام والافراد والتشبة والجمع وقال بعضهم انه حرفي
 لان اسم الفاعل يدل على الحدث والصفة المشبهة تدل على الثبوت فحينما منافاة فيشبه الجوامد
 وفي الجوامد حرفي فكذا في الصفة المشبهة ثم الحرفي هي التي دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول
 وهي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هي التي لا يتغير المعنى بسقوطها كما في قول على كرم الله وجهه
 شعير ولقد امر على الدائم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فاللام في التيم زائدة والا
 فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبني لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت
 فليكن قوله يسبني حالاً منه قلت ان زيادة اللام على تقدير حمل يسبني صفة لا مطلقا فان
 قلت فلي هذا يكون للشال مترددا فلا بد من مثال يقيني قلت للشال اليقيني قول العرب
 جاءني الرجل عالم بدون اللام في الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللام على نوعين

مؤلة

له قوله اخرى كقولنا موضع من المضاعف اليه ثم الله ولما في الصفة الزائدة واللام في الصفة ثم

لان الخمران لا يصيد عن الحقيقة بل من ملاحظة الافراد ولا يجوز ان يكون للعهد الخارج والذهني
 لانه لو كان للعهد الخارج والذهني لا يصح الاستثناء بقوله الا الذين امنوا لان الاستثناء يقتضي عموم
 المستثنى منه وايضا لو كان للعهد الذهني يلزم تنكير المبتداء لان اسم ان في الوصل مبتدأ والعهد
 الخارج هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب
 الخارج فخر قوله تعالى فطوى فرعون الرسول فان اللام في الرسول للعهد الخارج لانه يشير به الى
 حقيقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق للتبليغ مع ملاحظة فرد معين معلوم بين
 المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب وهو النبي عليه السلام فقلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغنى
 او عهدا ذهنيا قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا يابى عنه عصيان فرعون لان
 عصيان فرعون انما يتصور من الفهم المعين لامن الماهية الخاصة ولا يجوز ان يكون استغنيا اذ
 لا يمكن عصيان فرعون عن جميع افراد الرسول لعدم وجودهم في زمانه ولا يجوز ان يكون عهدا ذهنيا لان
 عصيان فرعون من موسى عليه السلام وهو معلوم بين المتكلم والمخاطب في القصص موجود في
 الخارج والعهد الذهني هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم مخي قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب الى اخاف ان ياكله الذئب فان اللام في الذئب
 ذهني لانه يشار به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم وهو يعقوب عليه السلام فان قلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغنيا او عهدا خارجيا
 قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا لزم الحكم بالاكل من الماهية الخاصة والاكل
 انما يتصور من الفهم لامن الماهية الخاصة ولا يجوز ان يكون استغنيا لانه لو كان استغنيا لزم الحكم
 باجتماع جميع افراد الذئب على اكل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا يجوز ان يكون عهدا خارجيا
 لانه لو كان عهدا خارجيا يلزم الحكم بالاكل من الفهم المعين للعلوم في الخارج وهو محال لان الله
 يحرم لحم الانبياء على كل احد قوله واللام فيها للجنس والتاء للوحدة فان قلت للشاهد
 انه ذكر قوله فيها في قوله واللام فيها للجنس ولم يذكر في قوله والتاء للوحدة بان يقول والتاء فيها
 للوحدة قلت انما ذكر في قوله واللام فيها للجنس للتعين لانه لو قال واللام للجنس لم يعلم ان المراد باللام
 الكلمة او لام الكلمة بخلاف التاء فانها متعين للكلمة فلا حاجة الى قوله فيها للتعين وهذا جواب
 سؤال وهو ان اللام في قوله الكلمة لا يخلو اما مميته او حرفية لا سبيل الى الاول لان الكلمة ليست باسمى
 الفاعل والمفعول وان كانت حرفية فهي اما نائدة او غير نائدة لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا
 تنكير المبتدأ وان كانت غير نائدة فهي على اربعة اقسام لا سبيل الى الجنس لانها لما هيته من
 حيث هي هي والتاء للفرد فتنا في ان ولا الى الاستغناء لانها ليست لزم الكثرة والتاء للوحدة
 ولا الى العهد الخارج لانه ليس ههنا كلمة معينة حتى يشار بها اليها ولا الى العهد الذهني

لانها في قوة التنكير فيلزم تنكير المبتدأ وذا باطل فلجاب الشارح بقوله واللام فيها للجنس محصل الجواب
 ان اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لانهم توصيف الجنس بالوحدة والوحدة
 بالجنس لانه يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وفيه بحث من جين الاول ان
 اوصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسية ومدلول التاء الوحدة الفردية والثاني انه كيف
 قوله هذا الجنس واحد في مثال التوصيف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف اجيب الاول
 انه لما نقلت الكلمة من المعنى اللغوي وهو ما يتكلم به الى المعنى الاصطلاحي نقلت الوحدة الفردية الى
 الوحدة الجنسية ايضا فانقلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى
 التمر لان الوحدة فيها فردية قلت التشبيه في نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فيها
 ومن الثاني ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشكال او نقول ان الفرق بين المبتدأ والخبر
 وبين الصفة والموصوف ليس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء على ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم
 بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي جواب ثان عن
 الاعتراض المذكور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا تسلم ان اللام للجنس حتى يلزم المناقاة بينهما
 بل اللام للعهد الخارجي قوله بارادة الكلمة المذكورة على السنة الفخاة جواب سوال وهو ان الشرط في
 العهد الخارجي سبق ذكر المهور والكلمة التجارية على السنة الفخاة ليست بمذكورة سابقا محصل الجواب
 انه لا يشترط في العهد الخارجي سبق ذكر المهور بل الشرط فيه العلم بالمهور وهو حاصل لان المهور
 المعروف ههنا الكلمة النحوية للجوثة عنها في العلم المعنى المذكورة على السنة الفخاة بالبحث عنها بالفاعلية
 والنفعولية والاضافة وغيرها على ما بين في علم النحو فالعنه الكلمة التي هي مصطلح الفخاة ومبجوزة
 عنها في علم الفرائض فان قلت ما القرينة على ان المراد هذه الكلمة لا غيرها قلت القرينة عليه
 ان العلم مخوي والتعلم مخوي والكتاب مصنف في الفوقان قلت العهد الخارجي لا يصح من وجه
 اخر وهو انه يستلزم تعريف الفرد والتعريف لا يكون الا للجنس بالجنس وايضا يلزم تعريف الاخر
 بالاعم قلت التعريف للماهية التي هي في ضمن الفرم فان قلت بالشارح انه عبر عن هذا التوجيه
 يمكن مع انه يدل على الضعف قلت ههنا نفسه لان هذا التوجيه منقول عن الشارح فقط بخلاف
 الاول فانه منقول عن الشارحين السابقين ومشهور فيما بينهم ولا يصح ان يكون اللام فيها للعهد
 لانه في قوة التنكير وفيه بحث لان جعل العهد الذي في قوة
 التنكير دون الجنس تحكما لانه لو نظر الى الذهن فكلاهما معلومان ولو
 نظر الى الخارج فكلاهما غير معلومين لان الماهية معلومة في الذهن معدومة في الخارج
 اجيب عنه ان الماهية كانت معدومة في الخارج لاكن تحققها في الخلق في ضمن
 الافراد بخلاف الذهني لانها لا يمكن تحققها في الخارج لا بالذات ولا في ضمن الافراد لانها موجودة

لفرد معین فی الذهن من الخارج فان قلت هذا يخالف لما ذكر فی بحث المعرفة والنكرة لانه قال
 الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف قلت المراد من العهد المذكور فی قول الشارح العهد الخارجی
 ذكرا للطلق والاد منه المقيد قوله اللفظ فی اللغة ای الرمی للطلق سواء كان من الفم او من غیره
 وقد جاء بمعنی الرمی من الفم او بمعنی التكلم قوله يقال اكلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال
 وهوانه ما القرينة علی ان المراد من اللفظ الرمی محصل الجواب ان القرينة علیه قول العرب اكلت
 التمرة ولفظت النواة قوله ای رمیتهما جواب سوال وهوان المثال لا یطابق المثل لان الممثل
 الرمی المطلق والمفهوم من المثال رمی الفم بقرینة الاكل فاجاب الشارح بقوله ای رمیتهما محصل
 الجواب ان المراد من لفظت الرمی المطلق والاكل لا یكون قرینة علیه لان من عادة العرب وقت كل
 التمرة ان یمزج النواة بالید من التمرة او الفم ثم یلقونه فلا یدل الاكل علی الرمی من الفم وههنا
 نظر فی الاعتراض والجواب اما فی الاعتراض فلان المثال لیس جزء للمثل ورمی الفم لیس الاجزاء
 من الرمی المطلق فمن این قلت المثال لا یطابق المثل واما فی الجواب فهذان قول الشارح رمیتهما
 افاد عن افاد قوله لفظت النواة فكیف یكون جوابا عن السؤال بل دفع السؤال بقوله والاكل لا یكون
 قرینة علیه لان من عادة العرب الخ وذلك غیر مذکور فی الشرح اجیب عن الاول ان اللفظ
 فی اللغة علی معان ثلاثة الرمی المطلق ورمی الفم والتكلم ومختار الشارح المعنی الاول فقال المعنی
 المثال لا یطابق المثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمی المطلق والمثال لا یدل علی ما هو المختار
 عنده بل یدل علی المعنی الثاني وهو الرمی من الفم بقرینة الاكل وهو غیر مختار عنده فلا بد ان
 یأتی بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمی المطلق فدد الاعتراض للذكر علیه لان بین العام
 والخاص مغايرة بالذات وعن الثاني ان اعتراض السائل مركب من جزئین احدهما ان معنی
 لفظت رمی الفم والثاني بقرینة الاكل وجواب الشارح ینعم المقدمتین ای لا نسلم ان معنی لفظت
 رمی الفم بل الرمی المطلق حیث قال ای رمیتهما مطلقا ولا یكون الاكل قرینة علیه بقرینة عادة العرب
 فمنع الجزء الاول مذکور فی عبادة الشارح واما منع الجزء الثاني فغیر مذکور فی قول الشارح وهذا غیر
 قسیم عند الشارحین فان قلت لما كان اللفظ فی اللغة علی معانی فلم اختار الشارح المعنی الاول قلت
 لو كان موضوعا لواحد من المعینین الاخرین یكون استعماله فی الرمی المطلق علی سبیل الاشتراك والمحال
 وكلاهما خلاف الاصل اما اذا كان موضوعا للرمی المطلق فان استعماله فیها علی سبیل الحقيقة من
 قبیل استعمال المطلق فی الافراد فان قلت استعمال المطلق فی الافراد لیس الا استعمال المطلق فی

المقید وهذا ایضا مجاز صرح به الموی یعقوب

له بان المثال لا یطابق المثل لان الممثل الرمی وهو عام والمثال الرمی الفم هو خاص و بین العام والخاص تفاوت بالذات
 منه حرمة ان یدل علی علیه البی اجبت صریحا من عنك قد مدد یدیه ٢ ٢ ٢
 ہزار ان رحمت حق بر کسی باد : کہ کاتب را با محرمی کند یاد ٢

قلت هذا مذهب البعض واما عند الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة صرح به المحقق الذي
 قوله ثم نقل جواب سؤال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يعبر
 المحل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات البحت فلجواب الشارح بقوله ثم نقل الخبر محصل الخبر
 ان المحل لا يعبر اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوي وهو الراجح للطلق وهما انتقل من المعنى اللغوي الى
 المعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات قوله ابتداء
 او بعد جعله الخبر جواب سؤل وهو ان النقل على قمين ابتداء وتوحي هذا النقل من اي قبيل محصل
 الجواب ان في هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتداء اي من غير تاويل له بالمفهوم فيكون
 من قبيل تسمية السبب باسم السبب لان الرمي سبب لما يتلفظ به الانسان واما نقل ابتداء
 محترز عن مؤنة فقد والنقل المستلزم للنقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى المفهوم فيكون
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق المفهوم عام ومفهوم الانسان خاص واما نقل
 بعد جعله بمعنى المفهوم ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام
 يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب يصدق على السبب اذ
 لا يقال الصلوة وقت فان قلت ما السبب ان حمل العام على الخاص يعبر وبالعكس يعبر اذ
 يعبر ان يقال الانسان حيوان ولا يعبر ان يقال الحيوان انسان قلت السبب ان الحمل يفتقد
 حصر المسند اليه في المسند والمحصر يستقيم في الاول دون الثاني قوله الى ما يتلفظ به الانسان
 وفي هذا التعريف بحث من وجه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدوران معرفة اللفظ
 موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة الحد وعلى معرفة الحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف
 على معرفة اللفظ اما انه مبداء ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه محم
 ويتلفظ مزيد ومعرفة المزيد موقوف على معرفة الجزء والثاني ان هذا التعريف يصدق على
 الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان
 يكون لفظا او لا فعلى الاول يلزم ان يكون مراد من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالارتقاء
 وعلى الثاني ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب اجيب عن الاول ان
 الهمزة مغيرة من حيث الاصطلاح واللفظ وعن الثاني ان الباء للتعدية لا للاستعانة اي ما
 يتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن اللفظ
 بقيد الاستقلال اي ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية
 ليست بالاستقلال او نقول انها لفظ ولا يكون مراد من المركبات لان المركب ما يكون اجزائه
 مرتباً في السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتيب في السمع بل يقيم كل واحد منهما في السمع معاً
 ثم في قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجه الاول ان بقيد الاستقلال
 خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانها مستقلة

له قوله تلك التسميات المذكورة أي المذكورة في الشرح من قوله حقيقة ١٢ ملحق عبد الرحيم

في التلفظ والثاني ان بقيد الاستقلال خرجت التنوين عن التعريف لانهما ايضا غير مستقلة
في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انه لفظ والثالث ان بقيد الاستقلال خرجت عن التعريف
الضمائر المتصلة لانهما ايضا غير مستقلة في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انها لفظ اجيب ^{عن الاول}
ان الحروف محمولة على الحركات وعن الثاني ان الاستقلال اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه فو
التنوين يتلفظ به بالاستقلال لانهما من نوع الحرف وهو مستقل في التلفظ وعن الثالث ان
الاستقلال اعم من ان يكون بنفسه او بمصادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل في التلفظ
قوله حقيقة او حكما جواب سؤال وهو ان التعريف غير جامع لان الضمير المستتر لفظ ولهذا
يجزئ عليه احكام اللفظ مع انه لا يتلفظ به الا نشان فاجاب الشارح بقوله حقيقة او حكما قوله
مهملا كان او موضوعا جواب سؤال وهو ان اخذ الوضع في التعريف مستدرك لخروج المهمل بقيد
اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهملا كان او موضوعا قوله مفردا
كان او مركبا جواب سؤال وهو ان اخذ الافراد في التعريف مستدرك لخروج المركبات عن التعريف
باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا كان او مركبا **فان قلت**
لم قدم المهمل على الموضوع مع انه اشرف قلت ليدل على انه المقصود بالدخول في التعريف من هذا التعميم
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم حكما لانه مقم ايضا بالدخول من هذا التعميم قلت ان
في حكما نظر الى الاشرفية وفي مهملا نظر الى المقم والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلك التسميات
الثلاثة في الوصولية وفيما يتلفظ ولا سيجد ان يجعل التعميم الثاني اعني قوله مهملا كان او موضوعا لما
يتلفظ به الا نشان حقيقة اذ المفرد المحكي لا يكون مهملا ويجعل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع
اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب **فان قلت** لم خالف الشارح من العبارة الشهيرة بين الجهول
وهي مهملا كان او مستملا قلت لتلايلزم الواسطة بينهما بان يكون موضوعا ولم يكن مستملا كاملا
الاشارة موضوعة لفهوم كل ولا يستعمل الا في الجزئيات **فان قلت** فعلى هذا لا يعبر عبارة القوم قلت
المراد من المستعمل في عبارة القوم هو الموضوع فلا يلزم الواسطة او المراد من المستعمل ان يصح استعماله قوله
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكي كالمشي في نريد ضرب هذا شروع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكي
وترك تفسير المهمل والموضوع والفرد والركب لظهورها **فان قلت** لم ترك الشارح مثال الحرف
قلت اتقى الشارح بكاف التشيل والواو العاطفة لانها حروف اول نقول انه ليس مقم الشرح
استيفاء جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ذكر مثال الحروف ايضا بل مقصوده ذكر مثال اللفظ
الحقيقي والحكي **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يذكرين ايضا لان ضرب كان
لها لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقيقي والمستتر فيه مثال اللفظ الحكي **قلت** في
الجواب لا بد من ذكر لفظ نريد ليكون هو مرجعا للضمير **فان قلت** في
الاعتراض المحكي علم من قوله وضرب

لان المستتر فيه حكمي فالجاجة الى قوله في زيد ضرب قلت ان قوله في زيد ضرب ظروف لمجموع
 قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمه الاللتاني فقط فلا يكون ذكره عبثا قوله اذ ليس من
 مقولة الحرف والصوت جواب سوال وهو ان المنوى من ان جهة ليس من الالفاظ الحقيقية
 فاجاب الشارح بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقيقي ما هو
 من مقولة الحرف والصوت والمنوى ليس من مقولة الحرف والصوت فلا يكون لفظ حقيقي فان قلت ان ذكر
 الصوت بعد الحرف مستدرك لان الحرف فتم الكلمة وهي قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما
 لم يكن من مقولة الحرف لم يكن من مقولة الصوت قلت ذكر الاعم بعد الاخص جائز ودون العكس
 قوله اصلاى في وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد يتلفظه في بعض الاحيان كما سيأتي
 او نقول معنى قوله اصلاى لا عقلا ولا نقلا ولفظ القول في قوله ليس من مقولة الحرف والصوت
 عبارة عن المحمول عليه يعني لا يصح على المنوى حمل الحرف والصوت اذ لا يقع المنوى حروف او صوت
 بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يقال اللفظ الحقيقي حرف او صوت وأعلم ان المدعى مركب من جزئين
 احدهما ان المنوى ليس بلفظ حقيقي والاخر ان المنوى لفظ حكمي فقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت دليل للمعنى
 الاول وقوله واجروا عليه احكام اللفظ دليل للمدعى الثاني قوله ولم يوضع له لفظ جواب سوال وهو ان اللفظ
 ان ليس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوى في زيد ضرب هو وفي اضرب ولا تضرب فتا
 فاجاب الشارح بقوله ولم يوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظ هو وانت ليس موضوع للمنوى بل هما ضموران
 الاخران قوله وانما عبر واعنه باستعارة الجواب سوال وهو انه اذا لم يوضع له لفظ فلم عبر واعنه
 هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبر واعنه باستعارة لفظ التفصيل لم يحصل الجواب ان التعبير منه
 هو وانت بطريق الاستعارة لا بطريق الوضع فان قلت لا سلم ان لم يوضع له لفظ لانه يقال المستتر
 والمنوى ليكون له لفظ لا لا يخفى قلت المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا يختص بالمنوى بل
 يطلق على المستور مطلقا وكذا المنوى قوله واجروا عليه احكام اللفظ كما كان المدعى مركبا من جزئين
 احدهما ان المنوى ليس بلفظ حقيقي والاخر ان المنوى لفظ حكمي فلما اثبت الجزء الاول بقوله
 اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اذ ان يثبت الجزء الثاني بقوله واجروا عليه احكام اللفظ فكذا
 جواب سوال وهو ان المنوى لما لم يكن لفظ حقيقي فبات وجه يقال له لفظ حكمي اذ لا يلزم من اختفاء
 اللفظ الحقيقي اثبات اللفظ الحكمي فاجاب الشارح بقوله واجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي وكلما
 عليه احكام الغير فله حكم الغير قوله فكان لفظا حكما تفريع على قوله واجروا عليه الخ وقوله لا
 تفريع على قوله ليس من مقولة الحرف والصوت فان قلت لم يأت الشارح باللفظ
 والنشر المرتب بان يقال فلا يكون لفظا حقيقة بل حكما قلت انما لم يأت
 له تقديره واللفظ الحقيقي كزيد وضرب حكمي كالمنوى في زيد ضرب فلا يكون ذكره عبثا ١٢ منه رحمة الله تعالى
 له من كونه مستدركا له وسعوا فاعليه لم يردوا كلها جمعت في قوله تعالى يا ادم اسكن أنت وزوجك الجنة ١٣ منه

الشاعر باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجردى وقوله لاحقيقة عند الوجود
اشرف بالنسبة الى عدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة
البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكم مقصود والمقصود
مقدم فان قلت فاعلم هذا ينبغي ان يقدم دليل هذا الجزع ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال
واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحروف والصوات قلت الدليل غير مقصود فقدم غير
المقصود في موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود في موضع المقصود قوله والمجدون
لفظ حقيقة جواب سوال وهو ان المجدون مثل المنوى في عدم التلفظ والنبوة في النية فمن اين حكم
في الاول بالحقيقة وفي الثاني بالحكمه فاجاب الشاعر بقوله والمجدون ان محصل الجواب ان المجدون
ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فا
فتروا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال في الايضاح ان المنوى من قبيل المجدون يعني لا فرق بينهما
لكن عبر عن المجدون الذي هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل لما كان هذا غير محض
لشاعر فمد عليه بقوله والمجدون لفظ حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المجدون
لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اى في حين من الزمان
فان قلت هذا الجواب انما يستقيم في المجدون والجاثى دون الواجب لانه لا يتصور به التلفظ
في وقت من الاوقات كالمنوى قلت المجدون والمجدون الواجب على تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان فان قلت فاعلم هذا المنوى ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده في الخارج
قلت لا يصح تقدير وجوده في الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباى شئ عبر عنه في الخارج
اعلم ان الفرض على نوعين فرض متمم بالاضافة وهو جاثى والثاني فرض متمم بالتوصيف وهو
غير جاثى والمجدون من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثاني فان قلت ان المنوى من
حيث انه منوى مغير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو ذات حقيقة فيه باستعلا
له فكنا المجدون من حيث المجدون مغير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة في قوله
نقله واستمر القرينة بعد التكمير به لا يكون عين المجدون بل مستعلا له ففرق الشاعر بينهما لا
يكون صحيحا قلت ان جعل المنوى من قبيل الحكمى والمجدون من قبيل الحقيقة بناء على مجرد
اصطلاح الخواصين ولا مناقشة في الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتى الانسان والضاكن من
العرضى بناء على مجرد اصطلاح المنطقين قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان فان
قلت ان لفظ قد يعيد ما يعيد قوله بعض الاحيان لانها للتقليل فيكون احدهما مستدكا قلنا
ان قد لتقليل المفعول اى يتلفظ الانسان ببعض المجدون او لتقليل الفاعل اى يتلفظ به بعض الناس

له المنوى ميم اسم مفعول بن نوى بنوى كرى يرى سجنه نيت كره شده ۱۲ اللهم تب علينا قبل الموت طبر محمد
يا رسم الراعيين بنصحيح : مولانا غلام نبى تونسوى

فلا يكون احدهما مستدركا قولهم وكلمات الله تعالى داخله فيه جواب سوال وهو ان اللفظين
 بالعلم ولذا ايقال اللفظ الله بايقال كلمة الله فيكون تعريف الكلمة باللفظ تعريف الاعم بالاصغر
 ان قيد الانسان في تعريف اللفظ لا يصح لانه محجوز لكلمات الله تعالى وكلمات الملكة والجن
 محصور الجواب ان كلمات الله تعالى داخله فيه لانها ما يتلفظ به الانسان فان قلت
 ان تلفظ الانسان انما يستقيم فحين له علم بالقرآن واذ لم يكن له علم بالقرآن فكيف يتلفظ به
 قلت معناه من شأنه ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به الانسان او نقول ليس
 المراد من التلفظ تلفظ جميع افراد الانسان بل المراد البعض فان قلت ان كلمات الله تعالى
 اذا كانت الفاظا داخله في اللفظ فما الفائدة في ذكر الانسان مع انه هم لاجراهما قلت ان ذكر
 الانسان للاشارة الى ان لفظية جميع الكلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا يقال كلمات الله
 تعالى ولا يقال الفاظ الله تعالى فان قلت ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص مما يتكلم
 به الحق سبحانه وتعالى لاختلاف المحل وتعدد قلة هذا تقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء
 فان اختلاف المحل عند الادباء كاختلاف المكان في شخص واحد وهو لا يغير الشئ كذلك هذا فان
 زيد في السوق هو بعينه زيد في المسجد وبالعكس فان قلت ان اعتناء الشارح من كلمات
 الله تعالى لا يخلو ما من التي نزلت اليها ومكتوبة في القرآن او من الكلمات التي هي
 قائمة بذات الله تعالى او من الكلمات التي هي في علم الله تعالى او من كلمات التي اظهرها الله
 تعالى على لسان غير العقلاء فيعلم الا ولا حاجة الى الاعتناء لانها من المعلوم انها تهم على
 لسان الانسان فتكون من الفاظ الانسان وان كان الثاني والثالث فهي غير موجودة لان
 الكلمات التي هي قائمة بذات الله تعالى والكلمات التي هي في علم الله تعالى هي المعاني دون
 الالفاظ وان كان الرابع فهي ليست من محض النحوي قلت الكلمة مرادة لانه مقام التعريف وهو
 يقتضي الجمعية والشمول لانهما من شأنهما ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به
 وان لم يكن من محض النحوي قوله والدوال الاربعة هي الخطوط والعقود والحدود على الله
 وصاحب للتوسط حيث جعل اللفظ في تعريف الكلمة قيد الاخراج الدوال الاربعة فرد الشارح
 عليه بقوله غير داخله في اللفظ وجبر الوردان الخروج يقتضي سبق الدخول والدخول ههنا
 فان قلت الرد غير صحيح لجزا ان يكون مراده الاحتراز عن الدخول لا الخروج بعد الدخول
 قلت للناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز فان قلت فلم لا يجوز ان يكون الجزاء اول
 مقدرا في التعريف اى الكلمة شئ ملفوظ قلت التقدير في التعريف غير جائز لان
 التصريح بالقيود واجب عند ارباب التعريف والجواب من جانب الهندي ومما
 المتوسط انه اذا كان بين الجنس والفضل

التي رحم كن كالود كائيس : بنون دل جگر باود كائيس

عموم وخصوص من وجه يعبر الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا ووصلا وهما
 كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا الشمول والادراج واللفظ وصلا لاخراجها وان يجعل
 اللفظ جنسا الشمول المهمات والوضع فضلا لاخراجها فان قلت الد والجمع دالة والخط
 والعقد مذكروا لا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكور لا يجمع على فاعل قلت
 انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث
 فان قلت فيه تغليب المونث على المذكور وذال يجوز كما صرح به العلامة
 التقازاني رحمه السعدية واليضا لا نسلم ان النسبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان لبع
 المفعول يستوي فيه المذكور والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية
 الى الاسمية كما في الذبيحة والحقيقة اجيب عن اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من
 غير ذوى العقول يجمع على فاعل كروالجمع رابع كذا في المداقي اعلم ان الخطوط كالنقوش
 دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات في
 الطريق دالة على تعيين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن
 اثلا اقسام دالة على الماشي والعقود عبارة عن العلامات في الاشجار والعصب والغشيش
 او غيرها دالة على تعيين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة
 على تميز الاملاك فالتقلت المراد ما لفظ الد والاربع او ماصدق هو عليه فعلا الاول
 فهي ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثاني لا يصح جعل زيد كلمة لان ما
 صدق هو عليه ليس بلفظ قلت الاحتياط لما صدق هو عليه ان كان ماصدق هو
 من الموضوعات والا فلا اعتبار باللفظ في الخطوط مثلا اعتبر ماصدق هو عليه لانه
 موضوع لشيء وفي زيد مثلا اعتبر لفظه لان ماصدق هو عليه ليس بموضوع لشيء اصلا
 كذا في جمال قوله واما قال لفظ الجواب سوال وهو ان الكافية مأخوذة من الفصل وصاحب
 الفصل قال لفظ فلم قال المصنف رحمه لفظ محصل الجواب ان صاحب الفصل قصد الوحدة
 فلم رحمه لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رحمه حين العلمية كلمة معناها
 لفظتان وعند صاحب الفصل ليس بكلمة فان قلت لان المصنف رحمه لم يقصد الوحدة لان
 التاء في الكلمة تدل على الوحدة قلت لا نسلم

له والجواب من جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا ووصلا يلزم كون الشيء الواحد علمه وبيعه لا وذا بال
 ١٢ منه له بل مما يجوز تغليب المذكور على المونث ١٢ منه له اعلم ان اللفظ الواحد لا يعبر باللفظ به مرتين في عين
 من الايمان فقل عبد الله علما ١٠ فارجع الى ما لا يعبر باللفظ حين فصل المسمى الاضافي وان يعبر باللفظ به مرتين حين
 قصد الشيء على ١٢ منه رحمه الله تعالى له لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى له ائمن
 ربنا اعف لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار

ان التاء في الكلمة للوحدة لان اللام الجنس فيهما ينم الوحدة فان قلت هذا الخالف لما
قال شارح رح واللام فيها الجنس والتاء للوحدة قلت مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة في
الاصل لا في الحال فان قلت لا سلم ان الوحدة غير مراد للشارح في الحال بل مراد له لان قول الشارح
ولا منافات بينهما ينادى بالصوت الاعلى والوحدة مراد له في الحال قلت ان قوله ولا منافات بينهما
جواب لطريق التنزيل والتسليم كما عرفت سابقا قوله والمطابقة غير لازمة للجواب سوال وهو ان
المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث شرط وهما لم يوجد لان الكلمة مؤنث واللفظ
مذكر محصل الجواب ان المطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا فان قلت قد مر ان اللفظ
بمعنى الملفوظ فيكون مشتقا قلت الاعتبار للاصل وهو في الاصل مصدر غير مشتق
فان قلت فعلى هذا لا يصح حمله على الكلمة لكونه وصفا فحذا قلت حملة على الكلمة
باعتبار المعنى الاصطلاحي كما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بسبعة شروط
الاول ان يكون مشتقا فلا ينقض بقوله الكلمة لفظ والثاني ان يكون الخبر جارا ملا لضمير المبتدأ
فلا ينقض بقوله وزين وسقرو ما وجور لان الضمير في متمتع راجع الى الصوف والثالث
ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا ينقض بقوله وهي اسم وفعل وحرف والرابع ان لا يكون
الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا ينقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا يكون الخبر اسم تفضيل
مستعمل عن فلا ينقض بقوله الصلوة خير من النوم والسادس ان لا يستوى فيه المذكر والمؤنث
فلا ينقض بقوله المرأة جريح لان الفاعل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث كما ان الفاعل
بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو امرأة صبورة قوله مع كون اللفظ اخصر جواب سوال
وهو ان المطابقة مع كون الخبر غير مشتق وان كانت غير لازمة لكن لا شك انها امر مستحسن فلم
ترد اليهم المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ
معززة بالتاء في الكل ولا شك في طوالة قوله الوضع في اللغة نهان او جعل الشيء في حال غير
وفي الاصطلاح تحقيق معنى لشيئ بحيث متى اطلق او احسن الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
فان قلت لم تعرض الشارح للمعنى اللغوي للوضع قلت المعنى اللغوي غير مقصود
في العلوم فلذا الميزان الشارح رح فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يتعرض للمعنى اللغوي
لفظ قلت انما ذكر ليبيان النقلين احدهما ابتداء والاخر بعد حمله بمعنى الملفوظ
الى ما يتلفظ به الانسان فان قلت المذكور في المتن لفظ وضع بصيغة الفعل
فلم ير الشارح الوضع بصيغة المصدا قلت تعين المشتقات وابها ما باعتبار تعين المبادى وابها
فلذا بين المبدأ دون المشتق فان قلت ان لفظ وضع بصيغة الفعل مشتمل على ثلاثة معان
المحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حيث بين الاول وامل الاخيرين قلت
النسبة يعلم بمقالتة المحدث

وجوب مطابقة اللفظ مع الخبر مشروط بستة

لان تعيين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فلا حاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع
 في التعريفات الزمان لانه يفيد تعيد الماهية باحد الارضنة الثلاثة فان قلت التخصيص
 لا يخرج ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى
 الثانى يخرج المراد قلت للتخصيص جزئين وجودى وسلبى فهو على كلا التقديرين
 يخرج عن الجزء السلبى فان قلت لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذ لم يعلم مخاطب به
 او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثانى
 عند الاطلاق قلت ان فهم الثانى مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عرض العارض
 وانما لم يصرح به اكتفاء بالظاهر فان قلت اذا قدر السمع مع الاطلاق فينبذ يلزم
 الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع قلت معناه احس من غير السمع
 فان قلت لو قال من احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس من الاحساس
 وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق قلت انما
 ذكرهما للاشارة الى قسم الوضع لفظي كما فى الالفاظ وغير لفظي كما فى الدوال لا يلزم ونقا
 السلطان فانها تدل على ركوبه فان قلت ان كلمة ما العموم الاوقات وهو يفيد الكلية
 ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للرفق تحصيل الحاصل قلت قيد
 ان لم يفهم من الاول مراد فى التعريف اى فهم منه الشئ الثانى ان لم يفهم من الاول
 او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات فان قلت فيعلم
 هذا يلزم الالتفات وهو ايضا تحصيل الحاصل قلت المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات
 الجديد وان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل
 قلت التكرار فى الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر بالادس
 والفهم عبارة عن النظر الدقيق فالتكرار فى الالتفات مفيد لانه يفضى الى النظر الدقيق فلا
 تحصيل الحاصل بخلاف التكرار فى الفهم فانه يفضى الى تحصيل الحاصل فانهم فانه من منزلة الافعال
 فان قلت يلزم فى تعريف الوضع الدوراد فهم الشئ الثانى موقوف على الوضع والعلم
 بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثانى اذ الوضع نسبة وهى موقوفة على الطرفين قلت العلم
 بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتتفى الجهة
 او نقول العلم بالشئ الثانى من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف
 على شئ الثانى فقط من غير تعيد بقوله من الشئ الاول فان قلت تعريف الوضع غير تام
 لصدقه على المخبرات كالشعير والسرير والقلوب للقل لانه يفهم منها الجسم المحض من انهم
 عدوا المخبرات من المهمات قلت الوضع انما وقع فى المخوف عنه اعنى الشمم والقل لكن
 فهم الشئ الثانى من المخوف يتوهم الوضع فان قلت لا يصح ان يرد كلمة

اولی تعریف الوضع لانها للتشکیک والتزید والتعریف للمعرفة قلت انها للتعویض والتقسیم
 الى الملقى فان قلت الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او
 احسن اذا احساس فعل المستفید والسمع ایض فعل المستفید فتساها بخلاف الاطلاق فانه فعل المستفید
 لا المستفید قلت الاطلاق تصرف اولى وكذا احساس فتساها بخلاف السمع لانه تصرف شئ
 لانه يقتضى سبق الاطلاق فان قلت تعریف الوضع غیر مانع لصدقه على الجاز لانه یعلم منه الشئ
 الثانى مع انه لا وضع فى الجاز قلت الجاز وان لم یکن فیه وضع شخصی لكن الوضع النوعی موجود
 والتعریف اعم منها ونقول ان اخرج الجاز باعتبار القید بنفسه وفهم الشئ الثانى فى الجاز لا بنفسه بل
 باعتبار القرينة فان قلت فلهذا لا یصدق التعریف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانى فیه
 لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة قلت المتأخر فى الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا یخصم
 لانه بنفسه فان قلت ان الفهم ایض جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة قلت
 احتیاج الفهم الى الضميمة لاجل ان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحیح ولا یصح الاطلاق بدو
 الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا یعد الا من الاعیان فلا یخرج الحرف من
 نفسه فان قلت المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم یضع الا المفردات
 لان التركيب انما یصل بعد الوضع اى بعد وضع المفردات قلت ان المركبات ایض موضوعة لا
 وان لم یکن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعریف اعم منها ونقول ان
 المركبات وان لم یکن فیهما وضع شخصی لكن الوضع النوعی موجود فیه بواسطة قاعدة کلیة وهی ان کل
 ما شتمل على المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا کل ما شتمل على المضاف
 والمضاف الیه فهو موضوع للاضافة وهی على هذا فان لم یکن فان قلت لما كان فهم الشئ الثانى ملحوظا
 فى تعریف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه لیس فی حروف الهجاء فهم الشئ الثانى فاخرج حروف
 الهجاء عن التعریف لقید المعنى لیس الاخراج المخرج قلت ان ذکر المعنى بعد الوضع اشارة الى تجرید الوضع
 عن الشئ الثانى فبقیت حروف الهجاء فى التعریف فاخرجها من التعریف بقید المعنى فلا یلزم اخراج
 المخرج قوله فیتل یخرج منه وضع الحرف حیث لا یفهم معناه متى اطلق فان قلت حق العبارة ان یقول
 متى اطلق او احسن لان قید احسن ایض معتبر فى تعریف الوضع قلت قید احسن لیتناول التعریف غیر
 اللفظ كالدوال الاربع والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره قوله بلا اذا اطلق مع ضم ضميمة قیل
 حق العبارة ان یقول بلا اذا اطلق مع ضميمة بدون ذکر الفهم لان لفظ الضميمة تدل على الفهم احيى ان الضميمة
 محمولة على التجرید بلا اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك قوله احيى ان المراد متى اطلق اطلاقا صحیحا
 والاطلاق الصحیح هو الذى یدل على المطلوب من غیر حاجة الى احوال اطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غیر
 صحیح لانه لا یدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح القندى قوله ولا یبعد ان یراد
 باطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا یستعملون

لانه بان یخرج من هذا المعنى لیس فی حروف الهجاء فهم الشئ الثانى

الحرف في محاوراته وبيان مقاصدهم بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشرح الجاني قدس سره
 قوله فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد هذا ارد على الشارح المندى لحصول الردان في جواب الهندي اعتبار
 قيد زائد وهو قوله صحيحا واذا صح الكلام من غير التقييد فلا حاجة اليه الى التقييد فان قلت
 في كلام الشارح رحمه الله ايضا اعتبار قيد زائد وهو تاويل الاطلاق بالاستعمال لكون قلت ان قيد استعمال
 بيان لقوله متى اطلق والبيان لا يبعد من القيود فان قلت فعلى هذا كان للشارح الحق في
 ان يقول ان قيد صحيحا ابيان لقوله متى اطلق ايضا فلا يبعد قيدا قلت ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
 شائئ ومتبادر بخلاف اخذ الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق فان قلت من اين علم
 هذا التبادر قلت الدليل على تبادره عدم اعادة التوصيف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
 الصحيح لان مع اعادة التوصيف حيث قال متى اطلق اطلاقا صحيحا او لقول ان معنى الاطلاق
 ليس الا استعمال فلا يكون هذا قيدا بخلاف قوله صحيحا لانه ليس بمعنى الاطلاق بل
 لغت له فيكون قيدا فان قلت لما كان جواب الشارح اقوى فلا يبعد قوله ولا يبعد لان عدم
 يستعمل في موضع الضعف قلت انما قال ذلك هضمنا لنفسه وان كان قويا في نفس الامر فان قلت
 اذا قلنا ان من حروف او مركبين حرفين فهذا الاطلاق صحيح ومستعمل في محاوراته مع انه لم يفهم
 منه معناه فالاشكال لنا كوراي على الم شارحين بحاله قلت المراد بالاطلاق الصحيح ما يكون لاراد
 المعنى وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع على اربعة اقسام الاول ان يكون الموضوع
 والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كوضع لفظ زيد لذات مشخصة والثاني ان يكون الموضوع والموضوع
 له كلاهما ملحوظان بعمومه كوضع المشتات مثلا كلما كان على وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
 والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه كوضع اسماء الاشارة
 والمضمرات عند المتأخرين والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
 ولا نظيره في كلام العرب قوله المعنى ما يقصد بشئ فان قلت بالشارح رحمه الله حيث قال ما يقصد
 بشئ ولم يقل ما يقصد من اللفظ مع انه المقصود هنا قلت انما قال ذلك ليشمل انه تعريف لما يقصد
 غيره كالد والاربع فانما يقصد منها المعنى مع انها ليست من الالفاظ والمقصود في التعريف العموم
 فان قلت ان ما يقصد لا يخلو اما ما بقى فقط او اعم من المطابق والمقمنى والالتزامي لا
 سبيل الى الاول لانه على هذا لا يكون التعريف جامعاً ولا الى الثاني لان القصد لا يعم التضمن
 والالتزامي لانه يترك في مقابلتها يقال هذا شئ مقصود وهذا شئ منقضى فكيف يكون تمامه اجيب عنه
 ان المراد من القصد الارادة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام والارادة بعم الكل فان
 قلت تعريف المعنى غير جامع لانه خرج من التعريف المعنى الذي لم يقصد كما في المضمرات
 واسماء الاشارات عند من قال ان معانيها مفهومات كلية واستعمالها في الجزئيات فانه لا يقصد

في جواب الهندي

حاشية شرح ملا جاني

وكذا يخرج من التعريف ما قصد لكن لم يكن مقصودا بشئ كالمعنى القائم بالذهن مع انه ليس
 معنى قلت قيد الامكان مراد في التعريف اى ما يمكن ان يقصد بشئ وفي ذلك المعنى وان لم يقصد
 بشئ بالفعل لكن يمكن ان يقصد بشئ فان قلت فلهذا يصدق التعريف على الجذر بالنسبة
 الى لفظ زيد وبالعكس اذ يمكن قصد الجذر من لفظ زيد وبالعكس مع انه ليس بمعنى له قلت المراد
 بالامكان هو الامكان الاستعدادى وهو لا يمكن بل ان العلاقة ولا علاقة بين زيد وجدار فان
 قلت لم قد مر شرح بيان المعنى الاصطلاحى على بيان المعنى اللغوى وهو قوله اما مفعول قلت
 ان في المعنى اللغوى تفصيل وطول فيكون اللغوى بمنزلة المركب والاصطلاحى بمنزلة المفرد والمفرد مقدر
 على المركب فان قلت المعنى اللغوى غير مقصود في العلوم فلم ذكره الشارح قلت انما
 ذكره لبيان الثقلان لانه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنى صيغة اسم الظروف او المصطلح نقل
 الى ما يقصد بشئ ابتداء من غير نقل الى صيغة اسم المفعول لئلا يلزم تعدد النقل وحينئذ يكون تسمية
 المنزوم باسم المنزوم وقال بعضهم انه نقل ولا الى اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الى ما يقصد
 بقرب العلاقة لانه يكون تسمية الخاص باسم العام وانما لم يتعرض الشرح الى القول الاول لظهور قوله
 فاما مفعول اسم مكان هذا شرحه في بيان المعنى اللغوى ولما كان بيان المعنى اللغوى موقوفا
 على بيان الصيغة فلذا تعرض الشارح الى بيانها قوله او مصدر ميمي عطف على قوله اسم مكان
 لا على قوله اما مفعول لانه على تقدير المصدرية ايضا يكون على وزن مفعول فان قلت ان المعنى
 لا يتخلو ما ان يكون صيغة اسم الظروف او المصطلح او اسم المفعول والكل باطل اما الاول فلان
 المعنى اذا كان اسم مكان يكون معنى المتن هكذا الكلمة لفظ وضع لمكان القصد والامر ليس كذلك
 لان موضع القصد هو اللفظ واما الثانى فلان المعنى اذا كان مصداق ميمي يكون معنى المتن هكذا
 الكلمة لفظ وضع لقصد كرويت وهو نسبت بين القاصد والمقصد والمعنى ليس الاحد الطرفين و
 هو المقصود مع انه لا يصح حمل قوله مفرد على المعنى لانه يلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف المحض
 واما الثالث فلعدم مصاحبة الصيغة لان اسم المفعول من الثلاثى المجرد على وزن مفعول ولا
 ليس بوزنه فاشاد الشارح الى دفع الاولين بقوله بعض المفعول متعلق بكل من اسم مكان او
 ميمي يحصل الجواب ان المعنى اذا كان اسم مكان او مصدر ميمي فهو بمعنى المفعول لانه اذا تعددت
 الظروف او المصادر في معانيها الاصلية فيؤول عند المفعول نحو مشربك عندك ومركبك فارادى
 مشربك ومركوبك ويقال هذا ضرب الامير الى مضر وب الامير وشارد الشرح الى دفع الثالث
 بقوله او مخفف معني يعنى ان المعنى اذا كان اسم مفعول فهو مخفف معني اسم مفعول كرمي اصله
 معنوى قلت الواو اويا عموما موجب الاعلال وابدلت الضمة كسرة لئلا يناسب الياء فصار معني اسم مفعول
 كرمي ثم حذف الواو لئلا يناسب وا بدلت الكسرة فتح على خلاف القياس وانما كان هذا التخفيف غير
 قياسى لفقدان نظيره في كلام العرب فان قلت ما الباعث عليهم انهم جعلوه مخففة من الباعث

مع انه لا يسا عده القياس قلت الباعث عليهم الميل الى جانب المعنى لانه على هذا التقدير يثبت
القرب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ما ليس في غيره فان قلت لا يصح مقابلة قولنا ونحذف
معنى مع قوله لا مفعول لانه على تقدير كون المعنى مخفف معنوي ايضا يكون على وزن مفعول فلا يكون
عدلا ومقابله قلت المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل في الاول مفعول وفي الثاني مفعول
او نقول لان سلم ان الوزن في كل واحد منهما مفعول لانه اذا كان مخفف معنوي يكون على وزن
مفعول اذا كان المحذوف هو الياء الزائدة فلم لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الاصلية التي هي
لام الفعل فيكون الوزن حينئذ مفعول لا مفعول قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع جواب
سؤال وهو ان ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لذكوره في الوضع لان المراد من الشيء الثاني هو المعنى
فاجاب الشارح بقوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع وذكر المعنى بعده مبنى على تجريد ^{الشيء} ^{من اللفظ}
الثاني فان قلت ان ذكر اللفظ قبل الوضع ايضا مستدرك لان المراد من الشيء الاول في تعريف
الوضع هو اللفظ فلم يمتنع من الشارح ان يجريد من الشيء الاول قلت تجريد الوضع من المعنى
لا لاجل حصول الارتباط بينهما لان تعلق الجارين من جنس واحد بشيء واحد لا يصح نحو مرتب
ببليز وهذا كذا لان تقديره تخصص شيء بشيء بمعنى لان اللام بمعنى ابقاء لان المقصود منه
هو الا لصاق والا لصاق ليس الامدلول الباع والارتباط بين الوضع واللفظ حاصل من غير التجريد
فان قلت لا نسلم ان التجريد للارتباط بل دفع الاستدراك والاستدراك كما كان في جانب المعنى
كذلك في جانب اللفظ قلت الاستدراك ممنوع لانه تصريح بما علم ضمنا وهو جازم في التجريد ليس الا
للارتباط فان قلت التجريد خلاف الاصل فما النكتة في ادراكه فينبغي ان لا يذكر قوله لمعنى
بل الكفى بذكر المعنى ضمنا في الوضع لانه لا يحتاج حينئذ الى التجريد مع انه اخصر قلت انه قوله لفظ
وضع لمعنى مفرد تعريف الكلمة وفي التعريف لا بد من القيود والتصریح بالقيود واجب عند
ايراد التعريف او لقول ان ذكر المعنى في التعريف ليس جعل قوله مفردا صفة للمعنا ولو
لم يذكر قوله لمعنى لم يذهب الذهن الى انه صفة لمعنى لفظه فان قلت ان ذكر المعنى في
تعريف الوضع لا يستلزم دخوله في مفهومه فلا يستلزم الاستدراك فلا حاجة الى التجريد
الا ترى انه ذكر في تعريف الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مع ان الفاعل خارج
من مفهوم الفعل والافينبغي ان يكون قوله ضرب نريد محمولا على التجريد ولم يقل بواحد
قلت ان ذكر المعنى في تعريف الوضع يستلزم دخوله في مفهومه والفاعل ايضا
داخل في مفهوم الفعل وانما لم يقل بالتجريد في ضرب نريد لان ذكر الفاعل في ضرب نريد
لاظهار الفاعل المخصوص لا لظهار اصل الفاعل او لقول ان التجريد ههنا للارتباط
ولا حاجة في ضرب نريد الى الارتباط فان قلت ان جعل الوضع مجردا عن المعنى

وجعل الوضع بمعنى الموضوع

له ايضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضى قلت لا نسلم ان
الاول مجاز بل يقال حقيقة قاصرة فان قلت المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لان في المجاز
عمل بكل الموضوع له لان الايتان بالعوض كالإيتان بالعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل
ببعض الموضوع له قلت سلمنا ان المجاز اولى من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع الشعر
واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان قوله فخرج به المهمات و
هنا بحث بوجه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخرجهما بقيد
الوضع فقط والثاني اننا لا نسلم ان الهمل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معناله والثالث ان
حروف الهجاء ايضا من المهمات كما صرح به صاحب الكواشي مع انه غير خارجة بقيد الوضع كما قال
الشارح ولقيت حروف الهجاء داخله فيه في الوضع اجيب عن الاول انما اورد ههنا للتمييز
على انه ليس فيها وضع اصلا اى لا يخرج يدي ولا غير يخرج يدي وعن الثاني ان الهمل بالهمل
ما صدق عليه الهمل مثل ديز وجبق وعن الثالث ان المراد من المهمات بعض المهمات
قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اى الالفاظ الدالة على وجه الصلة
صادرة بالطبع اى من غير اختيار فان قلت ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا اذ
هى ايضا خارجة بقيد الوضع كلفظ ديزن المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ قلت
انه الكفة بالمهمات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من الهمل ليس بموضوع والالفاظ الدالة
بالعقل ايضا ليست بموضوعه فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفى بالمهمات عن الالفاظ الدالة
بالطبع لانها ايضا غير موضوعه قلت النكتة للفقار لا للفقار او نقول انه تخصيص بعد التعميم فان قلت
التخصيص بعد التعميم ليس الا لهما فضل المخصوص في الفضل فما الفضل هنا قلت تخصيصها بالذکر لانها
الاهتمام بشانها لكثرة مشابهتها بالكلمة في كثرة الاستعمال قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وهنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بهما لصغة التثنية لان المذكور فيما سبق امران
المهمات والالفاظ الدالة بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع
ليس الا تخصيص اجيب عن الاول ان الضمير راجع الى الثاني اى الى الالفاظ الدالة
بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها
ليس فيها وضع يخرج يدي ولا غير يخرج يدي فان قيل فعلى هذا الاحلجة الى قوله اصلا قلنا ايراد
قوله اصلا لرد تعميم اخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا
لغير المعنى كحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التركيب لا بازا للمعنى قوله ولقيت حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب ابازا للمعنى فان قلت خرجوا الهجاء موضوعة لغرض التركيب لما معنى قوله
لغرض التركيب قلت ايضا الغرض الى تركيب بيانية فان قلت لما كانت موضوعة لغرض التركيب كان هذا
الغرض معناها فكيف فخرج بقيد المعنى قلت المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

في بيان حروف الجاء والباء والظاء

الهاء لان الهاء عبارة عن الحروف بالاسما نحو آلف لام ميم ولا يفهم منها التركيب فان قلت
 لانسم ان حروف الهاء داخلية في الوضع لان الوضع تخصيص شئ بشئ والمراد من الشئ الذي
 هو المعنى والتركيب حروف الهاء ليس بمعنى قلت للمراد انها داخلية في الوضع التبريد واعلم ان
 الحروف اذا عُد بالاسما يسمى بالهاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة
 يسمى بالباء كالباء في ضرب زيد واذا كانت للمعنى يسمى بحروف الجاء كالباء في مؤثر زيد
قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى **فان قلت** ان قوله
 الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله ولقيت حروف الهاء وقوله اذ وضعها لغرض
 التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وخرجت بقوله لمعنى فيلزم الاتحاد بين دليلي البقاء والخروج
 وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليها ايض منافاة وايض
 ان قوله لا بازاء المعنى لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوع
 لغرض التركيب فذكره بعد لا يصح قلت لانسم ان قوله الموضوع لغرض التركيب دليل البقاء
 بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقيد الوضع لما خرجت للمهمات فلذا حروف الهاء لانها
 ايض من المهمات فلا يصح قوله ولقيت حروف الهاء فاجاب الشارح بقوله الموضوع لغرض
 التركيب تحصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الجاء موضوع لغرض التركيب
 فلا يكون من المهمات وما قبل انها من المهمات فبالنظر الى المعنى واما قوله لا بازاء المعنى
 فايض وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعة فدخولها واجبي التعريف فلا يجوز اخراجها عنه
 فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنى وما كان دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعة لمعنى الموضوع
 المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنى يدل على انها خرجت بقوله لمعنى فلا حاجة الى قوله
 وخرجت بقوله لمعنى فيما بعد بل ذكره مستدرك قلت الواو في قوله وخرجت بقوله لمعنى بمعنى
 الفاء فيكون تقريرا على قوله لا بازاء المعنى **فان قلت** لما كان قوله وخرجت بقوله لمعنى
 تقريرا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لانه محض اعادة
 التفرع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض ايض ان
 قوله الموضوع لغرض التركيب دليل لقوله وخرجت الخ فدام على المدعى كما هو دأبه في كثير
 من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير
 لان الدليل وقع في غير موضع لان موضع الدليل مخرج عن المدعى وهنا وقع مقدما
 على المدعى فاحتاج الى التفسير **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
 كلفظ الاسم موضوع لزيد ولفظ الفعل لضرب لضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف
 يصدق عليه انه موضوع لمعنى قلت للمعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره
 فان قلت كيف يورد على هذا اعراض لان الشارح في المعنى سابقا بما يقصد بشئ كذا ما تبادر

له في بيان حروف الجاء والباء والظاء

والعنى جيباً فلا يحتاج الى الجواب قلت ان الشارح اختار الاغراض عن عموم كلمة ما ومنشأ
الاغراض كثرة استعمال المعنى في مقابلة اللفظ فصرفت كلمة ما بها سوى اللفظ فورد الاعتراض
فاحتاج الى الجواب فانقلبت ما الوجه للشارح حيث فسر المعنى سابقا بما يقصد بشئ وههنا
فسر بما يتعلق به القصد قلت بعض الشارحين فسر وبالأول وبعضهم بالثاني فجمع الشارح
بينهما تنبيهاً على ترادف التعريفين فان قلت ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون بشئ
او بنفسه بخلاف ما يقصد بشئ فانه مختص بما يكون مقصودا بشئ فلا يكونان مترادفين
قلت عموم ما يتعلق به القصد ممنوع اذ تقديره ما يتعلق به القصد من الشئ لا يقصد المطلق

فيكون مال التعريفين واحداً فيكونان مترادفين قوله فانقلبت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فانها موضوعان لزيد قائم فكيف يكون موضوعا للمفرد
قلت هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لان جزءها يدل على جزء المعنى لكنها
بالقياس الى الفاظها الموضوعية بازاء مفردة لان جزء لفظ الجملة لا يدل على جزء المعنى فيكون زهد
قائم بالقياس لفظ الجملة معنوي مفرد وبالقياس الى معناه لفظ مركب فانقلبت هذا الاعتراض
انما يورد على قيد الافراد فلم قدم الشارح على محله واورده في بحث المعنى قلت لما كان هذا السؤال
ناشئاً من السؤال الاول وكان اعتراضاً على جوابه وكان شريكاً مع السؤال الاول في جواب المنع
اورده في ذيل السؤال الاول وقد مر على محله قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ

وضع بازاء لفظ آخر مفرد اكان او مركباً بل بازاء مفهوم كل افراد الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والجملة
وغيرها لان الاسم موضوع لما دل على معنى في نفسه الخ افراد الالفاظ وكذا الفعل والحرف والجملة
والخبر وغيرها فانقلبت هذا الجواب منعي والا اول تسليم فالناسب تقديمه على التسليم لان الاشكال
بعد الاقرار باطل قلت ان جواب المنع اذا كان محققاً مجزئاً خيره عن جواب التسليم لانه لو قدم
يلزم العدول عن الحق بالتسليم وهو باطل فانقلبت هذا الفهم الالفاظ مركبة بداهة لان الاسم
مثلاً موضوع لما دل على معنى في نفسه الخ فالعدول عن اللفظ الى المفهوم لا يمين ولا يفي من عموم
قلت المفهوم اسم معنوي لانه عبارة عما حصل في العقل وهذه الالفاظ المركبة تصير عنه فيقال لها
مفهوم من قبيل لسمية المعبر باسم المعبر عنه سه التي منتهى الكلمات للزوجة وهي زير قه

سه فان قلت ان لم يتطابق به القصد صادق على فرض التركيب من حروف الهجاء لا شئ يتبين به القصد فيكون ان يكون معنى وذا باطل قلت غرض التركيب
ليس بمقصود من حروف الهجاء بل ان يطلق حروف الهجاء ويقدر التركيب اكثر اذ يطلق حروف الهجاء ولا يلزم من التركيب احد الا لا يكون غرض التركيب من حروف
الهجاء كما لا يخفى منه رحمه الله سه كما قل ان الشارح رحمه الله تعالى ليس بهذا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد اكان او مركباً بل بازاء مفهوم كل سه
منه رحمه الله تعالى سه قد ذكرت الاشكال اهداه لغيره للفظ بانه والثاني التفريد جزواً كما سه اللهم اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب سه كسبه ايقظ الخدم مئة يطالبه علم الدين لقيب احمد الذي يندى في الغريب الوجدان سه
سه

قوله فانقلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الاربعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس
 ههنا ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة قلت هذا الجواب مبني على مذهب
 المتقدمين وعندهم الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وما ذكر
 من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتأخرين
 وامن هذا من ذلك **قوله** الى الفاظ مخصوصة او مركبة فانقلت كان الظاهر ان يقول الى الفاظ
 مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين
 الالفاظ المخصوصة والمركبة قلت ان النقص الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
 النقص الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقص
 الثاني فانه بالنظر الى قيد الافرادا لمعتبر في مادة النقص الالفاظ المركبة فلذا اجل المركبة في
 مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة
 النقص الاول او مركبة كما هو مادة النقص الاول هي الالفاظ المخصوصة للشخص من غير نظر
 الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقص الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني
 انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فانهم **قوله** وهو اما مجرور **فان قلت** ان مفردا
 لا يخلو اما مقروبا بالكسرا او لفتح او لضم فاي منها يراد لا يصح الاخر فكيف يصح التردد بقوله
 وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب قلت ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد
 مع قطع النظر عن الاعراب الثلاثة **فان قلت** كلام الشارح لتعريانا جعل المفرد صفة
 للمعنى اولى من جعل المفرد صفة للفظ لتقدم مبيها بها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقين وبعض
 النحويين ان المفرد والمركب اولاد بالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى
قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور لعارضه قرب المفرد بالموصوف اي اللفظ
 واذ العارضا نفسا فقا بقية اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجح الجانب المعنى
 فجعل المفرد صفة للمعنى **فان قلت** ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو
 لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين قلت المعنى مصدر
 من معنى يعنى والمصدر يقع على القليل والكثير فانقلت لم يبق المعنى على المعنى المصدر
 بل نقل الى المفعول كما مر قلت وان لم يبق على المعنى المصدر لكن صيغة المصدر باقية فيه
 وهي كافية لزيادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير **او نقول** ذكر المفرد بعد المعنى
 تصريح بما علم ضمنا **قوله** وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فانقلت لم عدل الشارح عن
 تعريف الشارح الهندى حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قلت انما
 عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمته ما وهما عبارة عن المعنى
فانقلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانته في عبارة الهندى فلا يلزم المعنى للمعنى قلت

في الثاني فقد سمي
 صورا ينادى به في مادة النقص

انها خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللاحقة لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعاني المتبادرة ولجب خصوصا في التعريفات فان قلت سلمنا ان الاضافة لاحقة لا مئة لكن لا نسلم انه لا يكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ ففى معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعاني ايضا فيكون للمعنى معنى قلت مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى اى ليس معنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربعة فان قلت هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة ففى معنى الضمائر ولهذا الالفاظ ايضا معنى فيلزم ان يكون للمعنى الالفاظ معنى مثلاً ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايضا معنى فيلزم معنى اللفظ معنى قلت مرادنا بقولنا يلزم ان يكون للمعنى الالفاظ معنى اى يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلا بد فيه من الشمول وهو باطل لاختلافه في كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى او نقول لا نسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلى كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتأخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للمجزيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس للمعنى الالفاظ معنى اى فى المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية فان قلت هذا التعريف سالبه وهى لا يقتضى وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى اللفظ باعتبار ان لا يكون للمعنى معنى قلت فحينئذ لا يكون التعريف ما نال صدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى المركب معنى ايضا كما للمعنى المفرد فم لا يكون التعريف ما نال قوله رقيه انه يوهى ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهى منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهى انه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ متصف بصفة اخرى فلا بد ان يكون ذلك الشئ متصفا بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيدا قائما فلا بد ان يكون زيدا متصفا بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف الشئ بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمها وهما لا يكونان الا بعد الوضع قوله فينبغي ان يرتكب فيه تجوز هذا الشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشاركة اى باعتبار ما يقول اليه كما فى قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وفى كل واحد من السوال الجواب بحث اما فى الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين بسبب قاعدة مذكورة فلم قال شارح يتوهم واما فى الجواب فلان ارتكاب المجاز ضرورى ههنا فلم قال شارح فينبغي اجيب عن الاول انه انما قال يوهى لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذ كان كذلك كان الاعتراض ضعيفا فلذا قال يوهى وعن... الثانى انه قال فينبغي اشارة الى انه له جواب خائب يقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا إشكال حينئذٍ فالقيل اخذ المجاز في التعريف غير جائز فلم ارتكب ههنا قلنا هذا اذا لم يكن القرينة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهي ان من البين ان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع قوله كما يرتكب جواب سوال وهو ان ارتكاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد في كلام نصيب فاجاب الشارح بما ترى كما يرتكب الى محصل الجواب ان الشاهد موجود في كلام نصيب وهو قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلًا ظه سلبه اي ثوبه وسلاحه فان النبي عليه الصلوة والسلام حكم بالقتل باعتبار ما يؤول اليه لان الكفار يقرّبون الى الموت لان الصحابة رض غالبون والكفار مغلوبون والصفوف قائمة فكذا حكم ههنا بالافراد لان متى تحقق الوضع فما لغو يتصف المعنى بالافراد والتركيب لانه ان كل جزء لفظه على جزئه مفرد والافتراب قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ فان قلت ان لرفعه احتمالًا اخر وهو ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو مفرد فلم يلتفت الشارح الى هذا التوجيه قلت انما لم يلتفت الى هذا التوجيه لاستلزامه الحذف في التعريف فان قلت لا يهم ان يكون المفرد صفة للفظ لان المعنى قريب اليه والعدول من القريب الى البعيد خلاف الظاهر قلت كما ان القرينة المرجحة موجودة في جانب المعنى وهي القرب كذا في جانب اللفظ وهي ان الافراد والتركيب اولاد بالذات من صفات اللفظ وثانياً وبالعرض من صفات المعنى فان قلت لا يجوز ان يكون المفرد صفة للفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بينهما اعنى وضع لمعنى ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لان الاصل في الصفة ان يكون في جنب الموصوف قلت الفصل بينهما لا يجوز بالاجنبى والفصل ههنا ليس بالاجنبى لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنى متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانية له فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبى قوله ومعناه ما لا يدل لجزئه على جزء معناه فان قلت هذا التعريف ليس بجامع لانه خرج عنه همة الاستفهام لانه ليس له جزء حتى لا يدل جزء على جزء معناه قلت ما لا يدل لجزئه على جزء معناه سائلة وهي لا يقتضى وجود الموضوع فان قلت هذا التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على ما لا يدل لجزئه على جزء معناه لان الزام يدل على السبعة والياء على العشرة والدال على اربعة مع انه لفظ مفرد قلت التعريف بناء على قانون العرب وما ذكرته على قانون الحساب فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على عبد الله علماً لانه يدل لجزئه على جزء معناه لان الصديق يدل على العبودية والله يدل على الالهية مع انه لفظ مفرد قلت المراد عن الدال على جزء المعنى المعنى وهو الحيوان الناطق مع هذا الشخص

الشخص مع انه لفظ مفرد قلت لا شك ان جزؤه يدل على جزء المعنى المراد وهي العلمية لكن
 للمعنى العلمي اجزاء ثلثة احدها الحيوان والثاني الناطق والثالث مع هذا الشخص والتقصود
 فيها هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذي هو
 الشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص اذ اجل المجموع علماً لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزاء
 للمعنى المقصود من المعنى العلمي اعني الحيوان الناطق مع هذا الشخص مع انه لفظ مفرد
قلت علمية المجموع باطل لانه يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة ولا نظيره في كلامهم
فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا
 الشخص اذ اجل علماً بل ون لفظ الحيوان لانه يدل على مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى
 المقصود من المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا
 زائدة على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون
 جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على هذا الشخص اذ اجل علماً لانه يدل على مجموع
 اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين
 مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائدة على الكلمتين لان الشخص كلمة وهاء التنبيه
 كلمة وذاكلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال في الجواب من الاشكالين الاخرين
 بانه ليس بمجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمي اعني الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص لانه ليس في مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان
 الذي هو جزء المعنى العلمي وليس في مجموع اجزاء اللفظ الثاني لفظ الحيوان الناطق حتى يدل
 على الحيوان الناطق الذي هو جزء المعنى العلمي كما لا يخفى على ذوي الافهام **فان قلت**
 التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر لانه خرج منه الفعل فانه اي الفعل يدل على مجموعه على
 الحديث وبهية على الزمان **قلت** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب
 في الهمع وههنا ليس كذلك بل يقع في الهمع معاً لا يخفى قوله ولا بد من بيان نكتة هذا
 اعتراض على المصنف على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ
 فما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً قوله وكان النكتة - فيه
 تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة في ايراد
 احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً هي التنبيه على تقدم الوضع على الافراد **فان قلت**
 كلمة كان للشك وهذه النكتة ثابتة على الجرم واليقين **قلت** انما اؤد كلمة كان اشارة
 الى ان له اجوبة اخرى مذكورة في المطولات **فان قلت** كما انه لا يدل على بيان نكتة في
 ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفرداً كذلك لا يدل على بيان نكتة في تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رحمه اليها **قلت** التنبيه المذكور ثلثه مشتركة بينها
كما تشعر به عبارة عبد الغفور حيث قاله وكانه الثلثة في تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد **قوله**
ولهذا الى بصيغة الماضي جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اتي شئ يفهم محصل
الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضي **فان قلت** ان صيغة الماضي
تدل على التقديم الزماني والقصود ههنا هو التقديم الرتبي **قلت** التقديم الزماني ههنا مستعار
للتقديم الرتبي **فان قلت** ان صيغة الماضي وان دل على التقديم الزماني لكنه مهجور
في التعريفات فكيف يستعار للتقديم الرتبي **قلت** ان الزمان وان كان غير مقص في التعريف
لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقديم الرتبي **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقديم
الرتبي بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفعولاً لكون الاول ماض والثاني مضارع بان يقال الكلمة
لفظ وضع ... لمعنى مفعول **قلت** ان الفعل صل في العمل ولما كان معمول الصفة الاولى
متعدد احدى الضمير المستكن في وضع الراجح الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة
الفعل والوصف الثاني ليس بهذا المشابهة مع ان الاصل في الصفة الافراد فافزده وفيه
بحث وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة
لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا
يكون المضاف عاملاً في المضاف اليه عند المصنف **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم
فان قلت فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لا يراى بالنصب والضم ما الوجه للنصب انه لم
يكتب الرسم والضم ما الوجه للشارح انه غير الاسلوب لانه قال سابقاً وهو اما مجرور واما
مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان
لم يساعده رسم الخط في المشهور واما في غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف في اخر النصب
كما هو مذهب المتأخرين والمصرح منهم وعن الثاني انه انما لم يكتب الرسم ليزهد في اللفظ
الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف في اخره لا يخص الاعراب بالنصب وزال الاحتياج
الاولين او نقول انما يكتب الالف في اخر المنصوباً للقطعية والنصب في اخر المرفوع احتياجاً لانه

ما مشهور ملك له منها انما كان معمول الصفة الاولى متعدد احدى الضمير المستكن في الراجح الى اللفظ والثاني قوله لمعنى فاختير فيه
صفة الفعل الذي هو الاصل في العمل والوصف الثاني ليس بهذه المشابهة اذ ليس له معمول متعدد ان الاصل في الصفة الافراد فافزده ۱۲ مشهور
ما مشهور (هـ) له كما يشعر به عبارة آه حيث قال اود علم ان ما ذكره الفاضل الجاسري ليس عبارة عبد الغفور بل عبارة نزهة وكان الثلثة ايضا
في تقديم الوصف على الافراد لم يذكره المحقق ابا سولي حاصل عبارة القفود واسد اعلم ۱۲ عبد الرحيم ۱۲ له قوله ولا يكون المضاف
اقول هذا بناء على مذهب المجوز وعندهم للمضاف عامل في المضاف اليه فيسلم حينئذ ايضا تعدر المفعول فلا بد من قوة العامل ۱۲

به که کاتب را با محمدی کند یا و

به نهران حرم حق برسی با و

ولجر الیه وعن الثالث انه انما غیر الاسلوب عن السابق لانه یخالف رسم الخط الشوری
 فنبه علیه بتغیر الاسلوب قوله فعلى انه حال من المستکن فی وضع فان قلت
 للحال ما یبیین هیئته الفاعل او المفعول به والضمیر المستکن فی وضع لیس بواحد منهما بل
 مفعول مالم لیم قلت انه فاعل حکى عند المصنف فاعل حقیقه عند من الفصل فاقولت
 لا یصح الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجه اخر وهو ان الحال یجب ان یکون جنب الحال
 لئلا یلبس بغيره قلت انما یجب ذلك اذ لم تکن قرینة علی تعین ذی الحال وهما القرینة قائم
 علی تعین ذی الحال وهما ان الافراد والتركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیاً وبالعرض
 من صفات المعنی قوله او من المعنی فان قلت لا یمکن ان یکون المفرد حالاً من المعنی لقوا
 الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنی لیس بواحد منهما
 بل نكرة مخصصة قلت ان الشارح هنا ذهب الی مذهب بعض النحویین فانهم جوزوا الحال
 عن النكرة المحضة قوله فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا یمکن الحال من المعنی
 لان الحال ما یبیین هیئته الفاعل او المفعول به والمعنی لیس بواحد منهما ومحصل الجواب ان
 المفعول علی نوعین احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازم ففعل الاول یکون
 بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثاني یکون بواسطة حرف الجر فان قلت ان وضع
 فعل متعدي فینبغی ان یکون مفعوله بلا واسطة حرف الجر قلت انه متعدد بالنسبة الی المفعول
 الاول ولان بالنبذة الی الثاني فقولہ وقوله لمحق مفعوله الثاني لان مفعوله الاول هو الضمیر
 المستکن فی وضع الذي صار مفعول مالم لیم فاعله فان قلت ان ذی الحال اذا کان
 نكرة وجب تقدم الحال علیه كما فی قولهم جاءنی راكب ارجل وهما لم یوجد قلت
 هذا اذا لم یکن ذی الحال محجوراً وأجمرت الجر او الاضافة وهما محجوران والجر وهو اللام
 فان قلت لا نسلم ان ذی الحال اذا کان محجوراً لا یتقدم الحال علیه بل یتقدم كما فی قوله تعالى
 وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله کافة حاله عن الناس ومقدم علیه قلت لا نسلم
 انه حاله عن الناس بل هو حاله عن الضمیر المنصوب فی ارسلاک وهو الکاف والتاء فی کافة
 للمبالغة لا للتانیث فلا یرد انه اذا کان حالاً من الکاف فی فانت المطابقة بین الحال وذیها فی
 التذکیر والتانیث مع انه واجب بینهما عندهم فان قلت ان الشرط فی الحال ان یکون
 عامل الحال وذی الحال واحداً وهما لیس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال
 هو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال قلت انه مفعول الفعل بواسطة
 اللام ای اللام واسطة فی کونه مفعولاً فامتد عامل الحال وعامل ذی الحال قوله ووجه صحة
 ای وجه صحة وقوع المفرد حالاً وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون زمان الحال
 ای زمان عامل الحال متحداً وهما لم یوجد

والمعنی لیس بواحد منهما بل مفعول مالم لیم قلت انه فاعل حکى عند المصنف فاعل حقیقه عند من الفصل فاقولت لا یصح الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجه اخر وهو ان الحال یجب ان یکون جنب الحال لئلا یلبس بغيره قلت انما یجب ذلك اذ لم تکن قرینة علی تعین ذی الحال وهما القرینة قائم علی تعین ذی الحال وهما ان الافراد والتركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیاً وبالعرض من صفات المعنی قوله او من المعنی فان قلت لا یمکن ان یکون المفرد حالاً من المعنی لقوا الشرط لان شرطها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنی لیس بواحد منهما بل نكرة مخصصة قلت ان الشارح هنا ذهب الی مذهب بعض النحویین فانهم جوزوا الحال عن النكرة المحضة قوله فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا یمکن الحال من المعنی لان الحال ما یبیین هیئته الفاعل او المفعول به والمعنی لیس بواحد منهما ومحصل الجواب ان المفعول علی نوعین احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازم ففعل الاول یکون بلا واسطة حرف الجر ومفعول الثاني یکون بواسطة حرف الجر فان قلت ان وضع فعل متعدي فینبغی ان یکون مفعوله بلا واسطة حرف الجر قلت انه متعدد بالنسبة الی المفعول الاول ولان بالنبذة الی الثاني فقولہ وقوله لمحق مفعوله الثاني لان مفعوله الاول هو الضمیر المستکن فی وضع الذي صار مفعول مالم لیم فاعله فان قلت ان ذی الحال اذا کان نكرة وجب تقدم الحال علیه كما فی قولهم جاءنی راكب ارجل وهما لم یوجد قلت هذا اذا لم یکن ذی الحال محجوراً وأجمرت الجر او الاضافة وهما محجوران والجر وهو اللام فان قلت لا نسلم ان ذی الحال اذا کان محجوراً لا یتقدم الحال علیه بل یتقدم كما فی قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله کافة حاله عن الناس ومقدم علیه قلت لا نسلم انه حاله عن الناس بل هو حاله عن الضمیر المنصوب فی ارسلاک وهو الکاف والتاء فی کافة للمبالغة لا للتانیث فلا یرد انه اذا کان حالاً من الکاف فی فانت المطابقة بین الحال وذیها فی التذکیر والتانیث مع انه واجب بینهما عندهم فان قلت ان الشرط فی الحال ان یکون عامل الحال وذی الحال واحداً وهما لیس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال هو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال قلت انه مفعول الفعل بواسطة اللام ای اللام واسطة فی کونه مفعولاً فامتد عامل الحال وعامل ذی الحال قوله ووجه صحة ای وجه صحة وقوع المفرد حالاً وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون زمان الحال ای زمان عامل الحال متحداً وهما لم یوجد

ای زمان عامل الحال متحداً وهما لم یوجد

لان الوضع مقدم على الافزاد والتركيب كما مر سابقا فحصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافزاد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافزاد والعلّة وان كان مقدما على
المعلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زما نهما
واحد **قوله** وهذا القدر كان لصفة الحالّة **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد
عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كان بمعنى
محقق او بمعنى شرط فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى اعلم ان التقديم بحسب الاستقراء على ستة اقسام
الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتأخر محتاجا في التأثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع
على الافزاد كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبيعى وهو الذي يكون المتأخر محتاجا
الى المتقدم واكن ان يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون
المتأخر اعلى درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة
والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الاخر كتقدم
الابن على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم اى المتقدم والسادس تقدم وضعي
وهو الذي ذكره الشكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الاخر باى وجه كان كتقدم البسطة على التقييد
والتقييد على الكتاب وغيرها مما دلت في كتب المعتبرات **قوله** وقيد الافزاد لاخر اخرج المراد **فان قلت**
اخراج المركبات بقيد الافزاد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يوضع الا للمفرد
لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انما وان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع
فيها موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع التوحي
موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا
اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لا ناهيها امادات الكلمة وهو كونه معربا باعر واجه
ويقال له لفظ واحد مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان الماخوذ في تعريف الكلمة معنى
مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما
الثاني فلان عبد الله علما مركب لانا وجدنا فيها امادات المركب وهو كونه معربا باعر بين و
لا يقال له لفظ واحد مع انه داخل في تعريف الكلمة لانه موضوع لمعنى واحد وهو العلمية محصل
الجواب ان خروج الرجل مثلا غير مضر بل التزمنا خروجه لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين لكن لشد
الامتزاج احب باعراب واحد ويقال له لفظ واحد واما دحو عبد الله فليس بضر بل التزمنا
دخوله لانه موضوع لمعنى مفرد واما كونه معربا باعر بين فباعتبار انه قد يعتبر في الاعلام الوضع
السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان **قوله** وامثالها عطف على قوله قائمة المعطوفة على

في بيان ان

مثل الرجل

له الوضع السابق قبل العلمية

له وهو ان الناطق بهذه الشخص

لا على الرجل والا لفا قوله وامثالها **وهنا بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالها لا
للكو شيئا ن قائمه وبصري والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف
قائمه على الرجل حتى دخلت تحت مثل الذي دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا
متحدين في الحكم التقي بذكر امثال قائمه فلذا قال وامثالها **اول لقول** ان الضمير راجع اليها
لاكن لما اتحد حكمها صار كأنها شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالها وعن الثاني انه انما لم
يدخلها تحت مثل واحد اشارة الى انها نوعان متباينتان فان اللام من حروف المعاني التافا واما
تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انها من حروف المعاني وذهبت جماعة اخرى
الى انها من حروف البالي لان تاء التانيث في قائمه لما جرى الاعراب عليها صارت كأنها خرجت
من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كاليم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتبار بيت
فان قلت ان التاء لما كانت من حروف البالي فمن اين ثبت التانيث في ضاديه مثلا
قلت الدال على التانيث هو مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على
التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء
لانها كانت تلك الدلالة بزيادة التاء نسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال
قوله واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو اتقى الامتزاج اعرب باعرابين وليس
الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبني **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اي كيف
بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايضا كيف بكيفيتين
كما كان قبل الامتزاج لان التاء جرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبني على الفهم **قلت**
المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعرب قائم وانكسر اللام
في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق في حال
الامتزاج ايضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز قول
مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمة واحد والحال ان تعدد
الاعراب ليس لا لتعدد المقضى ولا تعدد للمقضى في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت**
قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او قول
انه ليس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو في وال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية
لانه كان قبل العلمته مصافا اليه كما في تابطشرا فالتقلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة
فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فنحن نجرم الاعراب عليها قلنا ان الاجراء عليه للمضرورة لانه
كان اخر مشفرا لا بالحركة الحكاية والاول فادخ ظر في الجزء الخالي كما دخل اعراب ما بعد غير في الاستثناء
في الغير **فان قلت** هذا مخالف ما قاله الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب
قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشادة الى الاعتراض على صتا الكافية والمفصل حاصله
 في عبادة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والاخر خروج مثل قائمة ولصري
 والاسب لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اجمال جانب اللفظ لانه في اللفظ كلمتان الا ترى
 انه كيف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوى وحاصل الثاني ان في
 عبادة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة ولصري وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى
 اجيب عن الاول انما جعل الامر كذلك لتبينها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحوى
 بالكيفية والالتزم ان مجتهد عن الالفاظ المهمة ايضا ومن الثاني ان عبادة المفصل النسب
 لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما خرج مثل عبد الله عمل اللفظ ولما خرج مثل
 قائمة عمل بالمعنى فان قلت لما كان عبارته النسب لا يعجز عن دل المعنى من عبارته
 قلت ان في عبادة المفصل اجمال باللفظ والمعنى بالنظر البادى واما بالنظر الدقيق فلم
 يعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما خرج مثل قائمة لم يعمل
 باللفظ قوله لو كان الامر بالعكس كان النسب فان قلت هذا انما يستقيم في مثل
 قائمة ولصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنى على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المثل
 لانه كيف بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بالنعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي قلت
 ان النسبة الى الجيم مجاز باعتبار الاكثرية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة فان قلت انه
 ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كمرة الاستفهام لم يدخل في التعريف الاندرة من
 الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة
 وهو المعنى العليم وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب بأعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه قلت
 المراد بالوحدة العرفية عند ادب باب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة
 اول قول اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اى لا يجوز فيه الوقف فلا يرد شئ فان قلت
 لاشية في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف قلت
 المراد بالمرق ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اى فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان
 وجب التكلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد
 فيه ما يتكلم به مرتين قوله ولقي مثل الرجل وقائمة داخل فيه فان قلت ان البقاء
 يقتضى سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة قلت انه مسامحة معناه ان اللفظة
 شاملة له فان قلت ان الشمول ايضا غير صحيح لان قائمة ولصري ليس لفظه حقيقة
 بل عباى باعتبار اشدة الامتزاج قلت المراد من اللفظة اعم من الحقيقة والمجازى قوله
 ولولم يخرج بترك النسب فان قلت لو ترك المفرد في ترفيقه فلا يخرج المركبات
 عن ترفيقه مثل ضربوا وضربوا قلت انها خارجة عن التعريف بقوله لفظة وا

فان قلت فيمكن المراد من قوله مفرد اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فاخراج صاحب
 الفصل مثل قائمة بقيد المفرد ليس على ما ينبغي **وايضا** ان قول الشارح لولم يخرج بتركه
 الخ ليس على ما ينبغي **قلت** لا فائدة من بقيد الافراد مع تعميمه عن الحقيقة والحكمة **فان**
قلت فيمكن المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فخرج مثل ضربا وضربا ودخل مثل قائمة ولهم
 فاخراج صاحب الفصل مثل قائمة بقيد الافراد وقول الشارح رح لولم يخرج بتركه الخ ليس
 على ما ينبغي **قلت** هذا غير متبادر من العبادة وحمل الالفاظ على المعاني للتبادر واجب
 في التعريفات **فان قلت** لو ترك لفظ المفرد فلا يخرج الامر نحو ضرب لانه داخل في
 لفظه واحدا **قلت** لا يدخل الامر في لفظه لان المنوي لما اسند الفعل نصار كان مفعولا
 فخرج بقوله لفظه **قوله** واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الخ جواب سوالين احدهما ان
 الكافية مأخوذة من المفصل وصاحب الفصل اخذ الدلالة في تعريف الكلمة فلم يخرجا
 المص رح في تعريفها والثاني ان الدلالة اما ان تكون معتبرة في تعريف الكلمة او لا فان كان
 الاول فيلزم ان يكون تعريف المص رح قاصرا لعدم اعتبارها في تعريفه وان كان الثاني فذكر
 في تعريف صاحب الفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
 يحصل الجواب ان الدلالة معتبرة في تعريف الكلمة لكن المص الكف بالزوم **فان قلت** لا نسلم
 ان الوضع يستلزم الدلالة لما مر ان الوضع يستلزم حدود الصماء مع انه لا دلالة لها على المعنى
قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزم الدلالة يعني ان الدلالة في الوضع للمعنى **قوله** لان
 الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر **فان قلت** فلهذا اثبت الاتحاد بين
 الدلالة والوضع فكيف يثبت الزوم بينهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان المأخوذ في تعريف الوضع
 هو التخصص دون الفهم مطلقا **قوله** لكن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو
 كما ان الوضع يستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع فذكر الوضع بعد الدلالة
 في تعريف الفصل مستدرك محصل الجواب ليس بينهما لزوم المساوات بل بينهما لزوم الاعم
 لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع **فان**
قلت ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لكن في تعريف الفصل شيء اخر يستلزم الوضع و
 هو قوله مفرد لان الافراد والتركيب فرع الوضع كما مر فذكر الوضع بعد مستدرك **قلت**
 دلالة قوله مفرد على الوضع بطريق الاستلزام وهي مجبورة في التعريفات **فان قلت**
 ان دلالة الوضع على الدلالة اليعن التزامية ومجبورة في التعريفات فلم الكفاية صاحب الكفاية
 عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة التزامية على نوعين احدها غير معتبر
 كدلالة المفرد على الوضع لانه دلالة الفرع على الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر
 كدلالة الوضع على الدلالة لان الوضع ليس فرع الدلالة فالمجبر في التعريفات

سوال المسئلة في تعريفات صاحب الكفاية

هو الاول دون الثاني كما لا يخفى **قوله** كدلالة لفظ دين السمع من وراء الجدار على وجود الالفاظ **وهنا بحث** من وجهين احدهما ان ذكر للمهل بلا فائدة لان الدلالة على وجود الالفاظ كما يكون بلفظ دين كذلك بلفظ زيد كما لا يخفى والثاني ان قيد وراء الجدار يكون لغوالان لفظين كما يدل على وجود الالفاظ وراء الجدار كذلك يدل عليه بلا واسطة **اجيب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل ليتضمن الدلالة العقلية ولم يختلط بالدلالة الوضعية وعن الثاني انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة يكون الدلالة العقلية غير ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لوجود المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية والاضعف ليضمحل عند وجود الاقوى لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بدنيا وبديهي لا يمكن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة العقلية باطل لان العقل علة لوجود علم السامع على وجود السامع فلو لم يكن الدلالة العقلية موجودة مع وجود العلم يلزم تخلف العلول عن العلة **قلت** المتجمل تخلف العلول عن العلة الشخصية والعلة هنا ثبوتية لان العقل كما يكون علة العلم كذلك المشاهدة علة له **اعلم** ان الدلالة على ثلاثة اقسام وضعية اكان بسبب جعل المجعل وطبيعة اكان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضية له وعقلية اكان لغير ذلك كدلالة الاثر على الوثر **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قلت** الكلمة لا تخلو اما موجودة او معدومة فان كان الاول فيكون الكلمة على اربعة اقسام وان كان الثاني فيلزم انقسام للمعدوم الى الوجود **قلت** انها موجودة في الذهن معدومة في الخارج فلا يلزم شئ مما ذكر **فان قلت** ضميرها لا يخلو اما راجعة الى لفظ الكلمة او الى مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اسم بدليل دخول الالام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره ولا الى الثاني لان مفهومها مذكر فلا تحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلت** الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المفهوم او **نقول** ان الضمير راجع الى المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذكر لانه تابع لللفظ في التذكير والتانيث فاذا كان لفظ الكلمة مؤنثا فكذا مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقم محكوما عليه والمحكوم عليه من خواص الاسم في يلزم المحل والمذكور وهو الانقسام الى نفسه والى غيره **قلت** المحكوم عليه في الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحكوم عليه وهو هنا ضمير هو وليس بمقسم **قوله** اي منقسمة وهذا جواب لسؤال الاول ان المطابقة بين المبتداء والخبر ح وان لم يكن الخبر مستقفا وهنالم يوجد لان المبتداء مؤنث والخبر مذكر وهو اسم والثاني ان الكلمة مرجح هي ليست باسمه لا فعل ولا حرف بل هي اعم منكوا احد منها فكيف يستقيم المحل الثاني

ان الالفاظ هي ان الضمير والادبين الهم والخبر في غاية التميز وفي معنى ان يقال هو موضع هي او يقال اسمها

موضع اسم والرابع ان الجمع مجزئ الجمع كالجمع بلفظ الجمع فعلم منه ان الكلمة هي مجموع هذه الاقسام الثلاثة وليس لامركز ذلك والخامس ان لا يصح حل اسم على قوله هي لانه يلزم حل الخاص على العام والحل بالحل والسادس ان قوله هي مبتدأ فخبره لا يخرج اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل حرف فعل الاول يلزم حل الخاص على العام وعلى الثاني يلزم حل المتعدد على الواحد فاجاب الشارح بقوله اي منقمة المحصل الجواب ان قوله هي مبتدأ وخبره محذوف اي منقمة فحصلت المنقمة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث وكذا حصل رعاية الخبر لان الخبر مونث وكذا الايلزم حل الخاص على العام لان قوله اسم ليس بخبر وكذا الايلزم الباقى **فان قلت** من اين علم ان خبره منقمة **قلت** انه علم من ذكر الاقسام وهي اسم وفعل حرف **فان قلت** من اين علم انها من اقسام الكلمة فلتكن حكما من احكامها **قلت** انه علم من داب المعنى لان المصنفين ان يذكر والتقسيم بعد التعريف فعلم انها اقسام وليست بجمع من احكامها ويمكن ان يجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعاية الخبر لئلا يكتفى وهي الاشارة الى ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لئلا يفتقر الى اقسام اللفظ لا للكلمة مع ان اللفظ غير منحصر فيها **فان قلت** اللفظ للوصف بالوضع لا يكون الا كلمة فتلك الكلمة حاصلة على تقدير تذكير الضمير **قلت** جاز ان يتوهم عود الضمير الى مطلق اللفظ لان المبتدأ اذا كان مذكورا كان المطلق اللفظ مذكورا ويمكن ان يجاب عن الرابع ان قولهم الواو والجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاني حالة واحدة بل ارادوا انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما او في كونهما حاكيتين او غيرها **قوله** الى هذه الاقسام الثلاثة وهذا جواب سوالين احدهما انه لما كان كلمة هي مبتدأ محذوف الخبر فلا اشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا يعنى والثاني ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقرة والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكبين الى الماء والكل والصل فهذا التقسيم من اي قبيل فاجاب الشارح عنها بقوله الى هذه الاقسام الثلاثة محصل الجواب انه ليس اشتغال بما لا يعنى بل بيان الاقسام ولما اطلق الشارح عليها الاقسام علم انه تقسيم الكل الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئ **فان قلت** المراد بالاقسام لا يخلو اما ان يراد بالاقسام الاولية او اللاحقة من الاولية والثانوية فاكان الاول فنواتان واكان الثاني فاربعة الاثنان حصلا من التقسيم الاول والاثنان من الثاني **قلت** ليس المراد الاولوية ولا الثانوية بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بين القسم الاول من التقسيم الاول وبين القسمين من التقسيم الثاني كما لا يخفى على ذوي الافهام **قوله** ومنه فاجاب سوال

له يعنى على تقدير تذكير الضمير ان يكون الاقسام الكلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع ليس الا الكلمة

منه اي بالنسبة الى ما بعده من رحمة الله تعالى عليه ١٢

منه بالنسبة الى ما قبله من رحمة الله تعالى عليه ١٣

وهو ان الدليل المدكور في عبارة المصنف رحمه لا يخلو اما ان يكون المحصر او للتقسيم لا سبيل
 الى الاول لان دعوى المحصر غير مدكور في عبارة المصنف فكيف التي يدلي به ولا الى الثاني
 لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس لا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل
 وايضا ان اللام في قوله لا هنا جارة وهو مقتضى المتعلق فتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة
 او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الاهتمام في المتعلق محصل الجواب ان
 الدليل للمحصر ودعوى المحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيها
 والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الاختصاص وهو يصلح لتعلق الجار والجور فلا يثبت
 الاهتمام في المتعلق وهما مجتث وهوان المحصر عبارة عن الامر الدائرين النفي والاثبات ولا
 يكون مجوزا لتقسيم اخر وهذا التقسيم ليس بدائرين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيها
 المحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان
 العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على مضاهيل تحتاج الى قرينة
 عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى اجيب عن الاول ان معنوا دائرين النفي والاثبات
 اى يصح فيه ان يكون دائرين النفي والاثبات وهما كذلك لان تقديره وهما لا اسم وليس باسم
 كما ما فعل او ليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم او الفعل فان المراد
 من قوله في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من
 الامور العقلية او لا ولكن الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التقسيم لا دخال الامر العقل
 لا باس فيه واعلم ان المحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها ممانعة عن غلبة
 العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلية اى كان الجزم بالاخصاص حاصل بجم ملاحظة
 الاقسام من غير استعانة امر اخر كحصر الشئ في الوجود والعدم فان من البين ان كل شئ
 اما موجود او معدوم وقطعى اى كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قم اخر كحصر الشئ
 في الواجب والسكن والمتمم فالعقل يجوز قسم اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة لكن الدليل
 يبطله وهو اجتماع المقيضين واستقر اى اى كان حاصل بالتبعية والاستقرار كحصر ابواب التكاثر
 الجرد في الستة وجعل ان حصل من ملاحظة التماثل التي اعتبرها القاسم قوله لما كانت
 جواب سوالين احدهما ان قوله او لا منقسم الى قسمين احدهما لا يدل على معنى في نفسها
 والاخر لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل
 وجه بل المقسم الاول من الثاني هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والثاني ان
 الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب السامع
 عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذي لا يدل على معنى اصلا خارج عن التقسيم لعدم الوضع
 فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فكيف الدلالة مذكورة التزاما قوله في جواب سوال

في

في

وهو ان قوله لما كانت موضوعته شريطة قوله اما ان تدل جوهراً والجزء لا يكون الا جملة وان تدل بتاويل
 الدلالة مصدرة وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بمحذوف المبتداء تقديره ففى اما ان تدل
فان قلت لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله ففى فلهذا لا يلزم حل قوله
 ان تدل على قوله هي لانه بتاويل المصداق نسبة بين الدال والمدلول وضمير هي راجع الى الكلمة وهي
 طرف النسبة فيلزم حل النسبة على الطرف ودأب اهل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء
 اخذ تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله ففى واليه اشار الشارح
 بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتدأ وقع موقع
 الموضوع والوصف اذا وقع فى موضعه اريد منه الذات فلا يلزم حل قوله ان تدل عليه **قلت**
 هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف فى موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة فى موضعه فلا يراد به
 الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض **قلت** لفظ
 البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم للمضاف اليه **فان قلت** الموضوع والحمل لما كان كلاهما من
 الصفات فلا يلزم حل هذه الجملة على قوله هي لانه يلزم حل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت
 خبر لا يحل على المبتدأ بل لابد فيه من عائد فقط بل الحمل فى الخبر المفعول وقال البعض ان قول الشارح
 من صفتها جواب سوال وهو ان كحرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها
 ولا يلزم الحمل على حل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حل الوصف على الذات لكن هذا نظر البادع
 واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير فى لانها اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعته
 الخبر وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعته لانه لو لم يكن جزاء الشرط لم يجزى قوله ففى لان ذكره
 لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل فى صحة حل ان تدل
 على قوله ففى من اجوبة الشارح الهندى وغاية التحقيق والرضى حيث قال الهندى معنى قوله ففى
 اى فخالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصداق والمصداق اسم الفاعل
 وقال الرضى ان بمعنى ذودلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان فى اجوبتهم خلا

سوال سول وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتداء محذوف اعني قوله ففى فلهذا لا يلزم حل قوله ان تدل على قوله هي لان ضمير
 هي راجع الى الكلمة وهي ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حل صرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله
 ان تدل خبر مبتداء اخر اعني من صفتها فالمبتدأ الثانى مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله ففى **فان قلت** لفظ هذا
 لا يلزم حل ان تدل على المبتداء الثانى اعني من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حل خبر الوصف على
 الذات **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون له حكم للمضاف اليه **فان قلت** لفظ البعض الموضوع والحمل لما كان
 كلاهما من الصفات فيلزم حل الوصف على الذات اعني **قلت** الجملة المركبة من الوصفين قوة يعبر عنها على الذات لا جملة
 المغلوطة من السمات **قلت** قوله فلا يراد منه الا لان المقصود من الوصف بيان الوصف فلا كان المراد منه الذات فكيف يمكن
 الوصف **قلت** من جرح الله تعالى **قلت** بمعنى البعض الخبر وهو ليس بصفت بل هو ذات من جرح الله تعالى
قلت قوله له حكم للمضاف اليه والمراد به هنا صفة فيكون لفظ البعض هنا صفة باعتبار ما اضيف اليه **قلت** من جرح الله

اما فی جواب الہتک فلا نہ لایناسب بالتقسیم لانه للکلمۃ لالحالہا وصفہا والیغ لا یصح قوله الثانی الحرف
 لانه علی هذا الثانی لم یجرب بل حال الحرف والیغ لا یصح حصرہا فی الدلالۃ وعدم ملاحضۃ الوجود
 الاخری کالاترآن وعدم مجتلاف ما قال شارح الجامی لان من للتبعیض فی قوله من صفہا والیغ
 علی هذا یلزم التقدير قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حل الخبر علی المبتداء قال انبہ هو التقدير
 فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کمنع الحرف قبل الوصول الی الماء واما تقدير الشارح فهو فی جانب
 الخبر بقریۃ ذکر قوله من صفہا بعد کلمۃ اما واما فی جواب الغایۃ فلا نہ یلزم المجاز فی الجواز لان ان
 تبدل بمعنی الدلالۃ والدلالۃ بمعنی الدال واما فی جواب الرضی فلا نہ تقدير ذو مخالف من متعوض
 زیادۃ ان لان ان لنا ویل الذات بالمصدر واذ اقترن المصدر بلفظ ذ ویکون المراد منه ذ والدلالۃ
 بمعنی صلا الدلالۃ وصاحب الدلالۃ هو الذات فان قلت لاحیجۃ الی تقدير الشارح ولا الی
 غیرہ فانه فرق بین المصدر الصریح والمصدر التالیلی بان الاول مجرب عن الذات والثانی غیر مجرب
 لانه عبارة عن الحدث واللبۃ الی الفاعل فیعم الحل قلت لا نسلم انه غیر مجرب عن الذات ولا یلزم
 كون الشئ الواحد مسندا الی الفاعل ومسند الیہ فی مثل قولہم اعجبنی ان ضرب بترید عمر واد
 ذاباطل فان قلت ان فی تقدير الشارح الیض خل لان مقصودنا تقسیم الکلمۃ الی اسم وفعل و
 حرف ولما قدر قوله من صفہا لیکون التقسیم لصفہا قلت مقصودنا تقسیم الکلمۃ اما باعتبار
 نفسها واما باعتبار صفہا لان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفی قوله کائن فی
 نفسها فان قلت ما الوجه للشارح ^{من ان عدل من الرضی} حیث قال ان قلبہ فی نفسها
 متعلق بتبدل قلت ان فی ما قال الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی معنی الباء او معنی علی
 لان کلمۃ فی لا تقع صلة لدلالۃ فان قلت ان التقدير ایضا خلاف الاصل فلم یختارہ الشارح
 قلت ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامۃ فتقدر یوشائع حتی کاذ الی الوجه
 کما لا یخفی فاز قلت لم عدل لشارح ^{من عن الہندی} حیث قال کما نبرسم خط النصب وهو
 اللف ولم یأت الشارح ^{من} بالالف قلت لو کان منصوبا لکان حالاً من المعنی والحال قید للعلل
 والاصل فی التعریف العموم والاطلاق فان قلت علی تقدير الجواز فی الدلالۃ لانه لصفۃ قید للفعل
 قلت المراد بالقید هو القید الاصطلاحي وهو ما یكون ماخوذاً فی مفهومہ ولا شک انه ماخوذ
 فی تعریفہ حیث قال لشارح ^{من} ما یتین هیئۃ الفاعل والفعل بہ من حیث هو فاعل ومفعول
 والحیثیۃ للتقید او نقول الحال قید للعامل وهو الدلالۃ ہنا فیکون الدلالۃ مقید
 باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدۃ بخلاف الصیغۃ لانہا لیست قید للعامل
 لہ بخلاف تقدير الہندی لانه قد فی جانب المبتداء لیکون تقسیم حال الکلمۃ وتقدير الشارح ^{من} فی جانبنا تقسیم الکلمۃ لکننا ہم
 من ان یمکن باعتبار الذات او باعتبار الصفۃ ^{من}

فان قلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينبغي ان يتلق الجار والمجرور ويقصد
المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والجار والمجرور لا يقع صفة لشئ الا
باعتبار المتعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سوال وهون
لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظروف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحد منهما
محصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال لشارح ^{ان قوله في بمعنى الباء} ان تدل عليه بنفسها فان قلت
هذا مخالف لما عرفنا ان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا
عند الحاجة والحاجة سابقا للمكان متعلق اخر وهو كائن وهما مست الحاجة اليه لعدم صحة
الظرفية فان قلت لا حاجة ههنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظروف ظرف اعتباري
لا حقيقه قلت ارادة الظروف الاعتباري ايضا مجاز فلا رجحان للمجاز على الجاز فان قلت
كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فيهما تباين فلا يصح تقييد
احدهما بالآخر بقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا التوقيع
باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان كوز المعنى وان كان
صفة للمعنى لكن كوز المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كوز المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في
حواشي المتوسط حيث قال ان كوز المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير
ان يكون معنى قوله ان تدل عليه بنفسها اى كوز المعنى مدلول عليه بنفس الكلمة اى ان يكون
المصدر مبنيا للمفعول فيكون ^{ان كوز المعنى مدلول عليه بنفس الكلمة} صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها
ان الدلالة على المعنى متبارك نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس
المراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن الضمام كلمة اخرى اليها
فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة للمدلول لان المراد بكون المعنى في نفسها كون المعنى مدلول
عليه وهو عينه معنى قوله ان تدل على معنى وايضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن
الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلول عليها لا يحصل الاحتراز عن
الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلول
الكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر اخر ومعنى قوله في نفسها كون المعنى
مدلول عليها بنفسها اى من غير حاجة الى الضمام امر اخر فلا يلزم التكرار في عبارة المعنى
وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فامل قوله او من صفتها ان لا تدل فان قلت

له اى الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ١٢ منه معنى عنه ١٣

له لانه لما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلول عليها بنفسها من غير حاجة الى الضمام امر اخر ثبت
الاحتراز به عن الحرف ١٤ منه رحمه الله تعالى ودر عليه شايد غفر الله له يا الله العليم ١٥

لا حاجة الى ازيد قول ومن صفتها هنا لان ازيدها سابقا ليجم الحمل والحمل هنا صحيح ثم
سألت وهو يحمل على الذات نحو زيد لا يجوز و زيد لا عالم قلت ازيداه لمجرد الموافقة لما سبق
لا لصفة الحمل قوله بل على معنى يحتاج الى انضمام كلمة اخرى فان قلت لوقال انضمام امر اخر كما
اشمل فان همزة الاستفهام يحتاج الى انضمام الكلام وكذلك حروف الشرط قلت انه انما يقال
المتيقن او نقول ان المراد بالكلمة اعم من ان يكون مستقلة او في ضمن الكلام قوله انضم الثاني جواب
سؤال وهو ان الثاني صفة الكلمة وهي مؤنث فالناسب ان يقول المصرح الثانية فحصل الجواب ان
ان موصوفه القسم لا الكلمة فان قلت لم يقدم الحروف مع انه مؤخر في المدعى والدليل جميعا
قلت انه عدمي والعدم مقدم على الوجود او نقول انه مفرد والمفرد مقدم على المركب قوله
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها فان قلت العدم لا يقع مفهوما للماهية قلت هذا تعريف
رسمي لاحقية فان قلت الفعل ايضا لا يدل على معنى في نفسها لان الماخوذ فيه النسبة وهي
محتاجة الى الطرفين قلت معناه ما يدل على معنى في نفسها اصلا لا على معناه المطابق ولا
على معناه التضمني والفعل دال على معناه التضمني بنفسه اعني الحدث فان قلت فخط هذا تحقق
المعنى التضمني للفعل بدون المطابق قلت لا نسلم انه تحقق التضمني بدون المطابق لانه كما
كان للفعل معناه التضمني كذلك للفعل معناه المطابق وهو الحدث والزمان والنسبة لكن
اختلفت في الصفة وهي الدلالة في نفسه وهو غير مضمحل ونقول انه وان لم يوجد معناه المطابق
على هذا التقسيم لكن للفعل تقسيم اخر باعتبار وجود المطابق وهو ان الفعل دال على الحدث باعتبار ما لا
وعلى الزمان باعتبار صفة في المعنى المطابق المدلول عليه في نفسه قوله اعني الابتداء والانهاء
فان قلت ان كلا واحد منهما اسم فيكونان مستقلين فلا يكون معنى من والى قلت اللام للهد
اي الابتداء والانهاء المضاعف فلا يكون مستقلا قوله سرت من البصرة الى الكوفة فان قلت ان الدال
على الابتداء والانهاء لا يخلو اما من والى او البصرة والكوفة او المجموع فان كان الاول فلا يكونان
حرفين لا مستقلا لهما في الدلالة وان كان الثاني فلا يكونان معنى هما بل للبصرة والكوفة وان كان الثالث
فكذلك لا يكونان معنى هما بل للمجموع او المجموع غيرهما قلت الدال من والى لكن بواسطة البصرة والكوفة
فان قلت لم يسمي هذا القسم حرفا قلت الحرف في اللغة الطرف يقال جلست حرف الواوى اي طرفه
وهو ايضا في الطرف فان قلت هذا منقوض بقولنا زيد في الدار لان كلمة في وقع في الوسط قلت
المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل فان قلت فخط هذا ينبغي ان ليسوا الاسم والفعل
ايضا حرفا لانها ايضا في جانب مقابل للحرف قلت لا يشترط الاطراف في وجه التسمية فان قلت
ان الحرف كما يقع مقابل الاسم والفعل كذلك يقع مقابل الكلام فنيغى ان يقول الشاعر

له وهو ايضا في الطرف آه المراد من قوله في الحرف هم كونه مستقلا وسندا اليه لا انه لا يقع في وسط الكلام فقيل احمد غفر له

مع بدون المطابق وتحقق التضمن بدون المطابقة مستحيل كما حققه في الاصل فقيل احمد غفر له

فی جانب مقابل الاسم والفعل والكلام قلت الحرف قد يقع جزء الكلام مخوذاً لا يكون
 مقابلاً له قوله حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع فان قلت العمدة في الكلام ليس لا
 المسند اليه فعمل منه ان الفعل يقع مسند اليه وهو خلاف واليض علم منه ان الحرف قد يقع غير
 عمدة وهو المسند وهو اليض خلاف قلت المراد بالعمدة المسند والمسند اليه جميعاً من قبيل ذكر الخاص
 واردة العلم قوله كما استعرف فان قلت لا معنى لاياد قوله كما استعرف لا ناعرفناهما في هذا
 المواضع بانها عمدتان لا الحرف فلا يتوقف المعرفة الى الغير قلت معنى قوله كما استعرف اي كما
 استعرف وجهه قوله والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان يقول المصم الاول
 مقام الاول لانه صفة الكلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الكلمة قوله ذلك المعنى
 للدلول عليه بنفسها وههنا بحث وهو ان الضمير في قوله ان يقترب لا يخلو اما ان يرجع
 الى المعنى او الى اللفظ الاول لا سبيل الى الاول لانه على هذا خلى الجملة الخبرية عن عائد
 وهو قوله الاول والى الثاني لان الاقتران بلحد الا زمانته الثلاثة ليس صفة للفظ بل المعنى
 قلت الضمير عائد الى المعنى والعائد تبير عنه فالارجاع الى المعنى ارجاع الى الاول فلا يخلو
 عن عائد للبستاء فان قلت لما كان الضمير عائد الى المعنى فينبغي ان يقول الشارح ان
 يقترب المعنى بدون ازدياد لفظ ذلك فلما قال ذلك المعنى قلت انما زاد لفظ ذلك لوجوب
 احدهما ان ارجاع الضمير مع الاسم الاشارة او قم في الزمن لانه بمنزلة وضع اليد والاخذ
 المذكور سابقاً معنيين احدهما المعنى المستقل والاخر المعنى الحرفي الغير المستقل والاول بعيد
 والثاني قريب ومرادنا المعنى البعيد فلذلك قال ذلك المعنى ليكون اشارة الى البعيد
 فان قلت لما كان بذلك اشارة الى المعنى المستقل فلا حاجة الى قول الشارح المدلول عليه
 بنفسها قلت انما اورده لئلا يتوهم ان الاشارة الى المعنى المستقل الترهيب لان استعمال بعض
 الاسماء الاشارة موضع بعض اخوكثير كما قال الشارح في بحث اسماء الاشارة قوله في الغم
 عنها جواب سوال وهو انه على هذا يلزم ان يكون المصاد كلها افعالا لان الضرب مثلاً
 لا يكون الا في الزمان في الواقع فلا يكون تعريف الفعل ما لفاً محصل الجواب المراد بالاقترا
 ما يقع مع احدهما الزمان الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الغم فان قلت
 يدخل فيه قولنا زيد ضارب عمرو الآن ادخل او امس قلت المراد بالاقتران الاقتران
 من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الغم من لفظ الامس والغد والامس لا من لفظاً
 فان قلت يدخل فيه لفظ الامس والغد والامس ولما ضي واستقبل قلت معنى اقتران الفعل
 ان يدل بمادته على الحدث ولصيفة على الزمان وهذه الالفاظ تدل على الزمان باعتبار
 مادته فلا تدخل فيه قوله المدلول عليه بنفسه فان قلت ان اريد بالمعنى المدلول عليه بنفسه
 المطابق لغير منه الفعل وان اريد المعنى التضمني خرج من الاسماء الباطلة لا نقطة قلت المراد بالمعنى هو المعنى المطابق

۱- قوله حيث يقعان عمدة في الكلام
 ۲- قوله كما استعرف
 ۳- قوله انما زاد لفظ ذلك
 ۴- قوله المدلول عليه بنفسه

والاول

ن

ن

ن

ن

ن

ن

ن

من غیر نظر الی کونه تضمینا او مطایقا ^{بکلمه} قوله ای حین یفهم ذلك للمعنی فان قلت ان
الذهن امر بسیط فكيف یفهم الحداث والاقتران جمیعا والیض المتبادر من الباء فی قوله باحد
الازمنة السببية بقربیة قوله فی بحث الكلام بالاسناد فلی هذا یقترن به شیء اخر غیر الزمان
قلت فی الجواب عن الاول الفهم لاحد هو الاخر مقارن له وعن الثاني الباء للمصاحبة
بقربیة المتعلق لانه یتعلق بیقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران یتكون بمعنی المصاحبة
قوله الثاني الاسم فان قلت لم یسم هذا القسم بالاسم قلت انه مأخوذ من السم وهو
العلو ولا شك انه عال علی اخویه ^{ولا یرفع اسمه اذ یتفرق فی الذهن والحق} فانقلت لم یترکوا عن المتماثلین بالآخرین قلت لان بین
الآخرین مماثلة من حیث انهما من اب وام واحد فکذا بین المتماثلین لانهما من قسم واحد
قوله حیث یترب من کلامه ^{الواحد} فانقلت لا یترب کلام من الاسم الواحد قلت معناه
یترب من کلام ای من نوع الاسم وحده نحو نریدا قائم قوله وقبل من الوسم یعنی
انه مثال وادی لانه ناقص وهو مذ هب الکوفین وانما اورده بلفظ القیل اشارة الی ضعف
مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل الیضا علامة علی معناه ووجه التسمیة وان لم یجب ان یترب
مطردا ولكن الاولى ان یمتاز عن مقابله والیض ان ابنیة اشتقاق الاسم نحو سمي لیسعی
اسماء تدل علی انه ناقص لامثال لانه لو کان مثالا لقیل فی امثلة اشتقاقه وسم لیسعی
فان قلت فلیکن فیہ ارتکاب القلب بان یترب فی الاصل وسم ثم نقل الواو الی موضع
اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه الفزة فی الاول فصار اسم قلت القلب خلا
الاصول فلا یعتبر للعارضة قوله والاول الفعل فانقلت لم یسمی هذا القسم بالفعل قلت
الفعل فی اللغة عبارة عن المصد فیسمی الفعل الاصطلاحی باسم المصدر التسمیة کل باب
الجزء اول تسمیة الدال باسم للدول اول تسمیة للتضمن باسم المتضمن فانقلت یتخرج عنه الافعال
الناقصة لانها منلحة عن الحدث والیض لیشکل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والفعل جمیع
عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثاني انه لا یتطرط الاطوار فی وجه التسمیة
وهی هنا بحث وهوان الكلمة حبش الاسم والفعل والحرف ففصل کول واحد منها لا یخلو ما كلمة
اولا كلمة اذ لا واسطة بینهما لا سبیل الی الاول لانه یمیز الشئ بما یشاء ویراد الی الثاني لا مقام
اجتماع التقیض قلت مفهوم الالكمة كما یصدق علی لفظ الكلمة كذلك یصدق علی اشیا غیر
نقیضها فالاقتران مثلا فقلت مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمراد
اما اسم او فعل فیلزم تقییم الفعل الی نفسه والی غیر قلت ان اردت ان یقول لك كلمة كل فرد فرد
من الكلمة فلا یثبت اتحاد الاوسط لان الكلمة فی الصغری كلمة وان اردت ان تسمی الاعم فلا
سئل صدق الکبری لان الكلمة من حیث هی لیس باسم ولا فعل ولا حرف فان قلت
لا یجوز حکم هو بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص لغير العام قلت انما يلزم لو كان معنى المحمول الموضوع
فغير المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و
لا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد فان قلت لا شئ من الكلمة التي هي مورد
القسمه مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شئ من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة
جزء من افرادها للوجود في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا
تسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة الكلية كانت مورد القسمه فان الجزء حقيقة الكلمة
فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبنيها تعابير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل الجزئ
يجب ان يكون منقسم الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى الاقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة
لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لان الشئ لازم لذلك الشئ قلت لا نسلم ان
الاقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد
الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج
من الشكل الثاني لاشئ من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل
على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه لصادق عليه نقضه لامتناع الخلوعنها فيصدق
لافضل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع الخلوعنها لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة
واللافضل على بعض اخر على ان نقض للوحدة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل
يصدق على اقسام الكلمة ونقض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لان تجزئ العادة باستعمال العلم لا بال
الكل والتركيب والمعرفة لا بدراك الجزئي والبسيط وهما ادراك التركيب لانه مركب من الجلس والفضل
والواو للعطف على المختصرت بصيغة المجهول للفهوم من سكوة المصدر قبل دليل الحصر والعطف على
العلم بالاخصار الذي يفيد الدليل الى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لا اتحاد الزمان بين
الحال وعامله لان زمان العلم بالحد ومقارن بزمان العلم بالاخصار بخلاف التقدير الاول و
هو تقدير نفس الاخصار لان زمان العلم بالحد ومقارن نفس الحصر ووجهه
فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه والى الاشارة بذلك
لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينتج ان يقول بهذا موضع ذلك واجيب عن
الاول انه لما اتفق بكمال الموضوع فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد
لان اللازم مع العظم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه
اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة
التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل قلت هذا انما لا يجوز

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازم للتصديق
او نقول ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا احد الاسم كذا ارجح الفعل
كذا اشتمل على الحكم فان قلت العلم يقتضي المفعولين فما مفعولاه ههنا قلت احدهما قوله
بذلك والاخر قوله حد كل واحد جعل مفعول ما لم يسم فاعله لعلم فان قلت انه يتبع
الى للمفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء في قوله بذلك قلت انها زيدت لتقوية العمل فان
قلت ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز في معمول شبه الفعل لا في معمول الفعل كما قال
عبد الغفور اجيب عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كل واحد منها انه علم ان اسم
كذا او الفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح في بحث افعال القلوب فان قلت اضافة الكل
الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه يقتضي للفاصلة ولا مغايرة
ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه يقتضي صحة اخبار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
لازم الاضافة فلو ظهر اللام الفاعل عن الاضافة ولا سبيل الى الثاني لانه يقتضي صحة الحمل ولا يصح
الحمل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضي الظرف
ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلت انها لامية لان الكل يبعث الافراد الى
افراد واحد منها فيكون الواحد كلياً لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك في التقاطع
بين الكلى والجزئى وايضا يصح اخبار اللام ههنا لان الافراد ليست بلا منة الاضافة وايضا
لا يجيب صحة اخبار اللام في الاضافة اللامية بل يكفي ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام
ولذا قال المصنف في بحث الجردات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
الاختصاص قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن بالخ فان قلت ينبغي
ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالاً على معنى
في نفسه انه غير مقترن قلت المتبادر من المعنى هو المعنى المطابق مع انه غير مقترن فاشارة
بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمنى لان المقترن ليس الا المعنى التضمنى
قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال فان قلت لما قال الحرف ممتاز عن اخيره بعدم
الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره قلت اللازم من قوله والحرف ممتاز
ليس لا كون الاستقلال معتبراً في الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبراً في مفهوم الاسم
وفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وقوله انه تأكيد لقوله والحرف ممتاز عن خويه
بعدم الاستقلال قوله وليس المراد بالحد ههنا الجزاء سؤال وهو ان اطلاق الحد على هذه المقربات
غير صحيح لان الحد ما اشتمل على ذوات الحد ود وذلك في الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
عن اخيره عدلى وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدلى وهو عدم الاقتران

الحد حتى ليس له قوام وحصول في نفسه فكيف يكون ذاتيا لغيره والغير اطلاق الحد على هذه
المفهومات غير صحيح لان الحد ما اشترط على الجنس والفصل وهذه المفهومات غير مشتقة عليهما
لوجوده الا وانما من الامور الحقيقية كالحيون والناطق في تعريف الانسان وهذه المفهومات
امور اعتبارية حاصلة باعتبارها الاصطلاح والثاني انهما من المفردات وهذه المفهومات والثالث
ان ما فرضت انه جنس محتمل العرض العام وما فرضت انه فصل محتمل الخاصة لان الفرق بين
الجنس والعرض العام دقيق جدا غاية ما في الباب انه ان ما وقع في جواب ما هو فهو جنس وما لا
يقع فهو عرض عام وكذا حال الخاصة والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند الغوى ليس الا العرف
الجامع المانع لاما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا يقع ذاتيا لشيء واما العدم المانع يكون
ذاتيا لشيء وهو هنا مضاف له عدم الدلالة وعدم الاقتران قوله والله ذوالمصنف رحمه جواب سوال
وهو ان هذه الحد ودأما علم قبل قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما اولا فخط الاول يلزم تفصيل
الحاصل وعلى الثاني يلزم الكذب وايضا يلزم التكرار في قول المعرف الا لا يقوله وقد علم والاخر يقوله
فيما بعد الاسم مادام علم معنى في نفسه في محصل الجواب ان التفصيل والتكثير لا يلزم اذا كان الكل
صحيحا وهما الاشارة والثاني تنبيهها والثالث تصحيحا قوله بناء على تفاوت مراتب الطبائع
جواب سوال وهو انه وان لم يكن تكرار الكلمة لا يخرج عن استدل ذلك في الباعث عليه بذلك محصل الجواب
انه يفتن على تفاوت مراتب الطبائع فاز قلت لا يبعد اضافة الذكر الى المصنف رحمه لانه عبارة عن
اللين واللين للمص رحمه قلت انه اراد منه الخير الكثير مجازا ذكر الخاص وارادة العام او نقول المراد منه
اللين حقيقة لكن المراد من اللين لين امر واضافه اليه باعتبار شربه والمعنى تقبيل من لين رقيق بكماله
والعلم قوله ثم صرح بما فيه بعد فاز قلت لم اورده كلمة بعد ولم يكتف بتم قلت انما اورده استناد
الى وجود الفاصلة بين تعريف الاسم والتنبيه قوله الكلام انما لم يعط على ما سبق لان دابة
في هذا الكتاب ايراد المسائل المنفصلة عما قبلها ابتداء العاطف لانه لو عطف لتوهم تبعية الكلمة مع انه
موضوع مستقل فاز قلت ينبغي ان يفصل بآياد الباب والفصل قلت فيما اختصار قوله
في اللغة ما يتكلم به فان قلت ان المعنى اللغوي غير مقصود في العلوم فلم اورده الشارح رحمه
قلت ان هذا المعنى اللغوي منظور النظر لانه مشترك بين الكلمة والكلام فلذا ذكره فاز قلت
فلما كان مشتركاً فلم يذكر في بحث الكلمة قلت انه كثيرا ما يكتفى عن السابق باللاحق فاز قلت
لانهم انه في اللغة ما يتكلم به قلت انه في اللغة ما يتكلم به لكنه يستعمل استعمال المصداك كما عطف اعطاه مع
اسم لما يعط قوله وفي اصطلاحهم فاز قلت التعريف لا يصدق على كلام الله تعالى لان يطلق
على ما بين الدفتين قليلا كان او كثيرا قلت للعرف والكلام الذي هو اصطلاح الغوى قوله
اي لفظ تضمن جواب سوال وهو ان الفرق طاس والجدا اراد الكتب فيه زيد قائم بعيد عليه

الكلمتين وليس بكلام وايضا ان ما عبادة عن الشيء فلا يصح جعله جنسا لان الجنس في التعريف هو القريب وذلك بعيد وايضا ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهي معرفة والمبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما محصل الجواب ان كلمة ما عبادة مألوفة النكرة فان قلت ان الاعتراض الاول غير وارد لان القرطاس لا يتضمن الكلمتين بل يتضمن النقش وهو ليس بلفظ والكلمة لفظ قلت المراد من اللفظ ما كان مثله ان يتلفظ به والنقش من هذا القبيل لانه دال على اللفظ فان قلت فلهذا لا يصح دفعه بالتعبير عن كلمة ما بلفظ لانه عبارة عما شأنه ان يتلفظ به وايضا لا يخرج الدال الادريج بعيد اللفظ في تعريف الكلمة لان بعض منها نقوش اجيب عن اصل الاعتراض ان جوابا لشاؤني التعبير عن كلمة ما بلفظ جواب بعد التسليم الى لو سلم ان النقش لفظ فجوابه هذا فان قلت المقصود لغيره وهو محصل بقوله في لفظها الحاجة الى اندياد قوله تضمن قلت ان ذكر الموصول والموصوف بدون الصلة او الصفة مستكره فان قلت فلي هذا ينبغي ان يفسر الشارح كلمة ما قبل قول المهم تضمن فحصل ذكر الصفة او الصلة مع الموصول او الموصولة قلت على هذا يلزم الفصل بين الصلة والصفة وبين الموصول والموصوف وهو مستكره لشدة الاتصال بينهما حتى صارا كأنهما كلمة واحدة فان قلت لما كانت كلمة ما عبارة عن اللفظ فلا بد من المهورات فلا يكون التعريف مائلا قلت دخولها في التعريف غير مضر لانه جنس يتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات بقوله كلمتين ومن قال في الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضيق على النفس مع الوسعة لان الشارح قال فيما بعد ان اللفظ يتناول المهمل والموضوع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه جنس مهمل لان المحقق ليس بكلمة وايضا خرج منه مثل زيد قائم ابوه لانه لا يتضمن كلمتين بل أحدهما كلمة والاخر جملة وايضا خرج اضرب ولا تضرب لان المنوي فيهما ليس بكلمة محصل الجواب ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكما والحكمة عبادة عما يصح وضم اسم الحقيقة في موضعه فيكون تقدير الاول هذا اللفظ مهمل وتقدر الثاني زيد قائم الاب باخذ المضمون وانما كان قائم الاب مفرد لان الركن في المركب اضافي هو المضاف والمضاف اليه قيدا وهو خارج فان قلت المقصود ليس مطلق القائم بل القائم المضاف الى الاب فكيف قال المضاف اليه امر خارج قلت المضاف بالمحاطة الاضافة ركن لا مطلقا والمضاف اليه خارج فان قلت قد تبين في الصفة الشبهة ان ارفع بعد فلا ضمير فيها واذا انتصب او انجر فغير ضمير الموصوف ففي قائم ايضا ضمير فيكون مركبا قلت ان القيام ليس الا صفة الاب فكيف يكون فيه ضمير زيد وما قال في الصفة الشبهة فيما اذا تدل بصفة السبب على صفة السبب كما في زيد حسن الوجه فان قلت يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الاسناد فيها بين الشرط والخبر مع انه لا يصح تاويلها بالمفرد لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع اخر لانه لو اول قوله ان كانت التصلح لانه والنهار

بقوله هذا اذا خرج الكلام من الشرطية الى الحتمية وايضا المقصود في الشرطية تعليل الحكم بالحكم
بطريق التفصيل ولهذا لا يعلم من المفرد قلت الحكم في الجزاء عند النفي والشرط قيد له فاقطعت
هذا الصنف عند النفي فاما تقول في قول المنطقي وميرسيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط
والجزاء قلت تقدير التعريف عندهما مجذوف المعطوف اي ما تضمن الكلمتين او الكلمتين قوليه اي
يكون كل واحد منهما في ضمن جواب سؤل وهو ان الصيغة التركيبية لاجزاء من الكلام اولا فقط
الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين المتضمنين وللمتضمن يحصل
الجواب باختيار الشق الثاني وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن يلماذا الاجتماع والمتضمن يلماذا الانفراد
فان قلت ان الكلمتين لا تكون الا يلماذا الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد قلت ان التثنية
الاختصار والطف اي كلمة وكلمة اي تضمن كلمة مع قطع النظر عن الآخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر
عن الاولى ونقول باختيار الشق الاول والبيته ولا تترك لفظا في نفسها لكنها لفظا باعتبار المادة **فان**
قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء في قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا
يرد ذلك لان الباء تجعل المدخول خلا في صدور الفعل كان الفعل صدور من الفاعل والمعاون معا
فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين
واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل في صدور الفعل بل هو باعث على
الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح انه حر الباء على السببية دون
الاستعانة قلت ان بقاء الاستعانة يستعمل في المحسوسات غالبا كما في قولك كتبت باقلم فلذا
لم يحل عليه **فان قلت** فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امور اثنان فلا
يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم عند راء هو تضمن الاقل لا اكثر **فان**
قلت فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر لا اقل قلت فلهذا يلزم تركيب الكلام
من اللفظ وغيره **فان قلت** فكما ان السبب خارج كذلك السليق خارج فلم لم يجعل الباء على
الاصاق والترجيح للسببية عليه قلت على هذا يتقصر التعريف بمثل غلام زيد في غلام زيد **فان**
لانه لصيد وعليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما **فان**
قلت انه علم من انه لولم ياول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى الى قولنا ضربت زيدا
قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا
يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط **فان قلت** تقيد ما الكلمتين يوم ان لا يتركب
من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقيد لاجزاء الاكتفاء
بأقر المراتب قوله بالاسناد **فان قلت** لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعل
هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في الاضائة وهما بحث من وجوه الاول
ان التعريف غير ما ثم لصدقه على نعم في جواب من قال اقام زيد اقامه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انه ليس بكلام بل حرف الثاني انه لو قال ما تضمن الاسناد أو ما فيه الآد
 لكان اخصر الثالث انه لم قال ما تضمن ولم يقل ما تركب مع انه الأولى لان المستعمل فيهم
 المقدر والمركب الرابع انه لو قال ما تضمن الاسمين او الاسم والفعل لكان اخصر فيما فائدة
 الاطباء آجب عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الكلمتين مجزئيه وهذا ^{الكلتان}
 ليتا مجزئيه بل هو قائم مقامهما وعن الثاني انه لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء لان
 الاسناد يتعلق بكل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من التركيب لاستغنائيه عن صلة
 من لانه متعدي بنفسه بخلاف التركيب لانه لازمي وايضا ان التركيب يستعمل فيما اذا كان ^{كلاما}
 الجزاء ان ملفوظين والتضمن اعم وهو المراد ههنا وعن الرابع ان كلام المصنف م اصوب
 لانه مشتمل على الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فانقلبت
 يصدق قولها كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا لايضم
 السكوت عليه فنتج كلما كان الكلام موجودا لايضم السكوت عليه وهو باطل قلت ان الضمير
 الجارود في الكبير يعود الى الاسم فتكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لايضم السكوت
 على الاسم فانقلبت كل كلام مركب وكل مركب اما ان يضم السكوة عليه واما ان لا يضم
 السكوة عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يضم السكوة عليه والى ما لا يضم السكوة عليه وهو باطل
 قلت انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين للذكورين ان كان صدق القسمين مستلزما لصدق
 كل واحد من جزئيهما وليس كذلك قوله اي تضمننا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من
 وجهين الاول ان المتقرر عندهم ان قوله بالاسناد مفعول مطلق ولا يصدق عليه حد
 والثاني ان قوله بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع في الكلام لا بد لهما من الاعراب
 المحل فها هو ههنا قلت تحصل الجواب انه مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق فانقلبت
 لم كنه يتعرض الشاذ الى قوله يتضمن حتى لا يحتاج الى تقدير متعلق اخر وهو حاصل قلت
 ان البناء لا يقع صلة التضمن لان صلتها اما لام أو الى وايضا ان قوله بالاسناد صفة لقوله تضمننا
 والجار والمجرور ولا يقع صفة لشئ الا باعتبار المتعلق قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين فان
 قلت ان النسبة في عرفهم عبادة عن الثبوت والانتفاء وهما صفتان للمدلول فكيف يضم
 اضافته الى الكلمة قلت المراد من النسبة المعنى اللغوي وهو الظم اى ضم احد الى
 الكلمتين او نقول انه محذوف للضاف اى نسبة مدلول احدي الكلمتين قوله حقيقة او كما
 وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان كلمة اخرى ايضا اعم لانه لما ذكر حكم كلمة الاولى
 في لم اذكر الثانية بلفظ الاخرى فلا بد ان تكون الثانية من جنس الاولى فان قلت ما
 الحاجة الى هذا التعميم مع انه مذكور سابقا قلت التعميم الاول في تعريف الكلام وهذا
 التعميم في تعريف الاسناد ولا يفوق من قيد في تعريف شئ بقيد في تعريف شئ اخر قوله

بحيث تفيد المخاطبة يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافي لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب
 الشارح رحمه بقوله فائدة تامة **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذي
 وقع في الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود
 هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد
 فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة
 التي وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذي علم للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا
 يخرج الكلام الذي لم يسمع المخاطب قلت معناه من شأنه ان يفيد للمخاطب فائدة تامة
 او نقول ان معناه انهم السكوة عليه اي لو سكت التكلم لم يكن لاهل العرف مجالاً لتخطيته
 ونسبته الى القصور في باب الفائدة قوله وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات فانقلت
 ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و
 ان لم يرد منها اللفظ الموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهملاً مثل مزيد قائم حتى لا
 يصدق عليه انه تضمن الكلمتين قلت المراد من قوله خرجت المهملات اي المهملات
 الصرفة والمركب من الكلمتين ومهملاً كلام فلا ضير في عدم خروجه قوله مثل اضرب
 ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاماً فاجاب الشارح
 بقوله فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان الكلمتين
 في لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة
 والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اي ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين
 بل المراد الكلمتين بينهما اسناد قوله اسما يفيد المخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى
 ان يقول نسبة تعيد المخاطب ان ذكر الاسناد يغني عن قوله يفيد المخاطب فلا فائدة في
 التوصيف قلت انه محمول على الصفة الكاشفة قوله وحيث كانت الكلمتان اعم فانقلت
 لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل
 فيكون مركبا من اكثر الكلمتين ايضا قلت ليس في هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلاً عن
 اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة فانقلت هذا انما يصح اذا كان الخبر
 مجموع اليه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان اليه من متعلقات الخبر فلا
 يكون الكلام مركبا من كلمة وجملة بل من كلمتين قلت الخبر هو مجموع حقيقة ومن جملة
 خبرا فلظهور الاعراب فيه لكن هليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو
 قائم في اعراب الفاعل قوله مثل مزيد اليه قائم وزيد قائم اليه وزيد قائم اليه او يرد الامثلة
 الثلاثة لا الاول مثلاً لما كان الخبر جملة اسمية والثاني فعلية والثالث شبه جملة قوله لكنها في حكم الكلمة
 المفردة لان النسبة في تلك المركبات اجالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجالية

ان يقول نسبة تعيد المخاطب ان ذكر الاسناد يغني عن قوله يفيد المخاطب فلا فائدة في
 التوصيف قلت انه محمول على الصفة الكاشفة قوله وحيث كانت الكلمتان اعم فانقلت
 لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل
 فيكون مركبا من اكثر الكلمتين ايضا قلت ليس في هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلاً عن
 اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة فانقلت هذا انما يصح اذا كان الخبر
 مجموع اليه قائم لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان اليه من متعلقات الخبر فلا
 يكون الكلام مركبا من كلمة وجملة بل من كلمتين قلت الخبر هو مجموع حقيقة ومن جملة
 خبرا فلظهور الاعراب فيه لكن هليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب ليس الا هو
 قائم في اعراب الفاعل قوله مثل مزيد اليه قائم وزيد قائم اليه وزيد قائم اليه او يرد الامثلة
 الثلاثة لا الاول مثلاً لما كان الخبر جملة اسمية والثاني فعلية والثالث شبه جملة قوله لكنها في حكم الكلمة
 المفردة لان النسبة في تلك المركبات اجالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجالية

ذكر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الامفردة قلت المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اى فى حكم الكلمة الحقيقية قوله فانه فى حكم هذا اللفظ فان قلت ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ قلت ايراد اللفظ بعد هذا الاجل تعين المشار اليه لهذا اى يؤل المحقق بهذا اى هذا اللفظ مهمل قوله مع ان السند اليه فيها محل لان السند فيها غير مهمل لان قوله مهمل مضموع بعضى وهو ما لا معنى له وهم هنا يبحث من وجوه الاول ان جنى لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضى والثانى انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان صادقا هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جنى ايضا من الموضوعات لان ضم الكلى وضم الجزئى والثالث انه لا نسلم ان ديز وجنى غير موضوعين لانهما موضوعان لانفسهما لان يز وضم للفظ ديز وجنى للفظ جنى واجب عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم حكمه او نقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصية ضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثانى انه لا نسلم ان وضم الكلى وضم الجزئى لانه لو كان كذلك لا يتحد معناها وليس كذلك لان فى الكلى عدم التعيين وفى الجزئى تعين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهى تقتضى التغير بين الطرفين قوله ثم اعلم ان كلام المصنف ظاهر اشارته الى الاعتراض على المص وهو انه لم يخالف عن ما اخذه لان كلام المصنف ظاهر فى ان ضربت زيد اقامنا مجموعه كلام لان هذا المجموع يتضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب الفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح فى انه ان الكلام هو مخوضبب والمتعلقات خارجه عنه لان الضمير فى قوله هو المركب للفصل فيضيد حصر السند اليه فى السند واجب عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المص قيدا فقط فى تعريف الكلام اى ما تضمن الكلمتين فقط او نقول ان الكلمتين فى تعريف الفصل اهم من ان يكون حقيقتهما حكما بان يكون السند مع توابعه كلمته واحدا فلا مخالفة قوله ان كلام المص ظاهر وهما يبحث وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذكر بدين الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلة مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يرد عليه ان كتاب تحقق افراد من الكلام فى ضربت زيد اقامنا يعنى يفهم من التعريف ان ضربت زيد اقامنا مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيد فرد اخر منه وضربت زيدا قائما فرد اخر والاسناد فى الكل واحد ولا نظير له اجيب عن الاول ان لفظ ظاهرا عبارة الشارح متلبس مع اللام اى الظاهر وما وقع فى بعض النسخ بدين اللام فهو مسمو من قلم التامض وعن الثانى ان قيد فقط مراد فى اللفظ او نقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التامض فوجد فيه اسنادا اذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسنادا

ناتج من

له واللام كى الجوى جزئيا لانه منه لا يادى منه هذه اللفظ منه منه واذ ذكر مع اللام يكون فيه احتمال خمسة اى فيصح مقابلة مع المصنف اذنى المصنف لا يكون احتمال أو قبل يكون قطعا كما لا يخفى منه رحمه الله تعالى بفضلهم أمين ١٢ ٦ ٦

اخر و اذا اسند ضربت زيدا الى قائم فوجد فيه سنادا آخر قوله ثم اعلم ان صاحب الفصل و صاحب الباب ذهبا الى ترادف الجواب سوالا وهو انه لم يعرف المصدر الجملة كما عرف الكلام مع استواءهما في انه يبحث عنهما محصل الجواب ان صاحب الفصل واللباب ذهبا الى ترادفهما فيكون تعريفها لهما ثم يريد عليه الجواب غير مطابق للسؤال لان الاعتراض على المصدر ايضا ينظر الى ذلك لانه ذكر الاسناد مطلقا ولم يقده بكونه مقصودا لذاته اعلم ان الاسناد المقصود لذاته هو الذي يكون لنفسه واما الاسناد الغير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا عليه سنادا آخر

قوله على الجملة الخيرية فان قلت الاولى ترك قوله الخبرية لان الانشائية الواقعة خبرا في جملة مثل زيد اضربه قلت الانشائية انما يكون خبرا بالتاويل في مقول في حق اضربه في مرجعة الخبرية فان قلت ان قوله هذا البعض مخالف لما قال المصدر في بحث الاستفهام ان للهمزة صد الكلام مع انه ليس المراد بالكلام ثم ما يكون اسناده مقصودا لذاته قلت ان مخالف هذا البعض عن المصدر غير مضر لانهم قصدوا المخالفة عنه ونقول المراد من الكلام ثم الجملة كما ذكر الخاص والارادة العام قوله وفي بعض الحواشي المراد منه شرح الهندي وانما عبر عنه بالحواشي لانهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبل في حواشي الكافية له في بياضها والغرض في نقلها ورود الاعتراض عليه بوجهين الاول ما استلاليه بقوله وحينئذ يكون الجواب لما كان الكلام ما يكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فيكون اخص من الجملة فلا بد من تعريف الجملة ايضا والثاني ان التقيد بالمقصود مما لا قرينة عليه وهو غير جائز في غير المحد فلهذا اولى لكن هذا الاعتراض ظاهر فلذلك لم يتعرض الشارح اليه اجيب عن الاول ان تعريف الجملة والكلام واحد في جميع الاجزاء الا ان فيها قيد الاطلاق فالتقي بشهرته وعن الثاني ان القرينة عليه القاعدة المشهورة وهي ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله اي لا يحصل جواب سوال وهو انه لا يصح اسناد الاتيان الى الكلام لانه يستعمل في ذوي العقول والكلام ليس منهم ومحصل الجواب ان المراد من قوله لا يتأتى لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم و ارادة اللازم لان الحصول لازم الا قوله اي الكلام فان قلت لم يجعل لاشارة بذلك الى الاسناد او التضمن مع انهما قريبان ومع ان مال الكل واحد قلت البحث مسوق للكلام لان التقسيم ليس لا للكلام بقرينة التعريف لان التقسيم لا يكون الا لما يكون التعريف له فان قلت لم يكتب بالضمير المستتر في لا يتأتى ولم يقل ولا يتأتى الا في اسمين او اسم وفعل بدون ازدياد قوله ذلك قلت لو لم يذكر ذلك لتوهم ان الضمير راجع الى الاسناد ولما ذكر قوله ذلك لا يتوهم ما ذكر لان ذلك من الاشارات البعيدة والكلام ايضا بعيد فان قلت لم اخرج المسند اليه وقال لا يتأتى ذلك ولم يقدمه بان يقول وذلك لا يتأتى كما فعله صاحب الفصل قلت ان المصدر اخبر الكلام على مقتضى الظاهر لان السامع

وخرجت الزاوية من صاحب الفصل ووجه الدلالة ان كلام المصدر لم

خالی الذهن لا يحتاج الى التقوى وقد مره صا الفصل لانه مقتضى الظاهر تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد قوله الافي اسمين **فان قلت** ان كان ذلك اشارة الى الكلام وليس الاسمين الاعين الكلام فيلزم الاتحاد بين الظروف والظروف **قلت** انه ظرفية الاخص للاسم لان الاسمين اخص من الكلام وذلك بجائز لما بينهما من التغاير ونقول ان كلمة في بمعنى الباء لكن يريد عليه انه يلزم حصول الشيء من نفسه وذلك لا يجوز قلنا الباء للملازمة وهو ما يكون مدخولها دكنا عما قبله مثل قوله **بنيت بالحجر والمدر** ويتعقد بالاجاب وقبول **فان قلت** ان يزيد وعمر وا اسمين وليس بالكلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند اليه **فان قلت** لم تقدم المسند على المسند اليه مع انه مقدم في الجملة الاسمية **قلت** ان المسند جزء من المسند اليه والجزء مقدم على الكل قوله اوفي اسم وفعل **فان قلت** ما للمصنف انه ذكر كلمة في ههنا ولم يكتب بالعطف **قلت** ليدل على ان كل واحد من القمتين مستقل في الكلامية قوله وفي بعض النسخ اوفي فعل واسم وانما قدم تركيب الاسمين لشرفه وانما قدم الاسم على الفعل لشرفه ايضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فيما ركب الكلام من الفعل والاسم اى في الجملة الفعلية قوله فان التركيب الثنائي العقل لانه اعلم ان قيد الثنائي التقافي **فان قلت** لم اورد ادوات المحصر ههنا ولم يورد في الكلمة **قلت** ان في الكلمة لا يقتضى العقل قما فلا يحتاج الى ادوات المحصر هناك وههنا العقل يقتضى قما اخر لان التركيب الثنائي العقل يرتقى الى ستة اقسام فاحتيج الى ادوات المحصر ليجز ما عداها ونقول انه اكتفى في الكلمة بوجه المحصر **فان قلت** لم لم يعكس الامر بان اورد ههنا وجه المحصر وثمة ادوات المحصر **قلت** انما اخص الكلمة بوجه المحصر ليشير الى حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة على ابحاث كثيرة فيكون منظور النظر فناسب تأكيدها في الحد ودخول اقسام الكلام لانه ليس فيها بحث فضلا عن الكثرة قوله المسند اليه مفقود **فان قلت** المسند ايضا مفقود لانهما متضائفان فيوجدان معا وينتفيان معا **قلت** المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون مسند اليه وهو ذاته بدن الوصف **فان قلت** انه ينقض بقولنا من جرن جرائنه يتركب الكلام من حرف واسم **قلت** ان من اسم لمن التي هي حرف جرن فيكون الكلام مركبا من اسمين **فان قلت** هذا منقوض بيا يزيد لانه يتركب الكلام من الاسم وحرف النداء **قلت** يا يزيد بمعنى ادعوزيد فيكون الكلام مركبا من فعل واسم قوله بل من تركيب الفعل والاسم **فان قلت** ينبغي ان يقال من تركيب الفعل والاسمين **قلت** انما منى والاخر مذكور **قلت** للنادى خارج من الكلام فيكون الكلام مركبا من فعل واسم **فان قلت** ان اقامه يا يزيد مقام ادعوا ليعلم لان يا يزيد جملة الشائبة عند النخاة وادعوا جملة خبرية **قلت** ان اقامه يا يزيد مقام ادعوا ليعلم نقل ادعوا من الاخبار الى لانه

بالضمير هو الضمير المستتر في الطرف اعنى في نفسه لان قاعدكم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمير ينقل الى الطرف لان الطرف قائم مقام المتعلق وايضا فليكن مراده هو الضمير في دل فلا يلزم التامع وايضا يلزم ان يقول الشارح الضمير في نفسه يرجع الى المعنى فيها فالدلالة في ازدياد قوله فيما دل على معنى اجيب عن الاول ان كون رجوع الضمير المستتر في الطرف الى المعنى ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير البادئ لما عرفت من لزوم ظرفية الشئ لنفسه وعن الثاني انه لو كان مراده الضمير في ما دل لا يصح قوله يرجع الى المعنى لان ذلك يلزم الاضمار قبل الذكر وعن الثالث ان ذكر المتعلق طريق عندهم فلا بد من ازدياد قوله فيما دل على معنى في عبارة المفصل قوله اى ما دل على معنى باعتبارده في نفسه وههنا بحث بوجه يرد على المصريح بارجاع الضمير الى المعنى الاول ان يلزم ظرفية الشئ لنفسه والثاني انه يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول والثالث انه على هذا يكون تقديره ليعرف المحرف هكذا المحرف ما دل على معنى في غيره اى غير المعنى ولا معنى له لانه يلزم الغدام معناه والرابع انه لا يطابق الفصل الجمل فاجاب الشارح عن الاولين بقوله اى باعتباره في نفسه اى ليس فيه ظرفية المعنى للمعنى بل ظرفية المعنى باعتبار المعنى بتقدير لفظ الاعتبارية ولا ضيف فيه وكذا الاولين الاتحاد بين الدال والمدلول لانه لا ينسب المعنى الى الشئ بل ينسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذكورة فيه واجاب عن الثالث بقوله ولذلك قيل المحرف انه حاصله له لما قدر الاعتبار فيه فيكون تقديره المحرف ما دل على معنى باعتبارده في غيره ولا شك ان اعتبار معنى المحرف في غير معناه واجيب عن الرابع ان وجه المحصر غير مذکور في المفصل فلم يوجد الجمل فانقذت لما قدر الاعتبار فيه يلزم فساد المعنى لان الاعتبار عبارة عن القياس كما قال الله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر اليه يعنى ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر دون القياس فانقذت لما قدر الاعتبار فعلى هذا يلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز فاجاب الشارح عنه بقوله كقولك الدار الخ يعنى اذا نسبنا الشئ الى النفس بكلمة في فتقدير الاعتبار فيه شائنا كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا مع قطع النظر عن القرب الى المسجد الجامع والسوق قيمتها كذا وههنا بحث من وجه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق في قوله في نفسه بكائن وقدما قوله في غيره بمجاصل في غيرها والثاني انه لا حاجة الى قوله اى باعتبار متعلقه لا باعتبارده في نفسه بل خص اشتغال بها لا يعنى كما ترى والثالث ان تعريف الاسم لا يكون جامعا للمخرج والاسماء اللازمة للاضافة والموصولات لان الكل باعتبار الغير والرابع ان تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه يستعمل في مقابلة قوله على معنى في غيره في المعنى تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل يقال الدار في نفسها حكمها كذا في غير تابع للدار والاسم المعنى المحرف في تالم للغير لان الغير ليس الا المعنى الاسم وهو قوى فجعل متبوعا واما في الدار الغير وصف الدار فيكون تابعا لها

أجیب عن الأول ان كل واحد من كائن وحاصل من الأفعال لعامة فيصم تقدیر كل واحد في
 كل واحد من قوله في نفسه وفي غيره وعن الثاني انه ليس اشتغال بما لا يعنى بل بيان لمشار اليه
 قوله ولذا قيل وأجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله ان حاصل الجواب عن
 الثالث ان معنى قوله في نفسه اى لا يكون الة لتعرف الغير ولا شئ ان الاسماء الالاهية الاضافية
 ليست بالة لتعرف المضاف اليه بل المضاف اليه الة لتعرفها وكذا حال الموصولات كما اشار الشارح
 اليه في اخرا الحاشية بقوله وبما ذكرنا من التحقيق لا يختل حد الاسم جمعا اليه وحاصل الجواب عن
 الرابع انه لا يشرط في التشبيه الاشتراك في جميع الوجوه بل في بعضها وهو موجود كما اشار اليه
 الشارح رحمه بقوله لانه كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما في غيره كذلك
 في الذهن معقول الخ اعلم ان الموجود على قسمين خارجي وذهني وكل واحد منهما على
 قسمين قائما بذاته وقائما بغيره والموجود الخارجي القائم بذاته عبارة عما يكون الموجود غير متغير
 في المكان الى شئ اخر كالجسم والموجود الخارجي القائم بغيره عبارة عما يكون الموجود محتاجا في
 المكان الى شئ اخر كالاولان ومعنى الموجود الذهني القائم بذاته ان يكون الموجود مدركا قصدا
 كالمعنى الاسم والموجود الذهني القائم بغيره ان يكون الموجود مدركا تبعا كالمعنى الحرف في معنى
 الاسم مشابه للموجود الخارجي القائم بذاته ومعنى الحرف مشابه للموجود الخارجي القائم بغيره
 قلت ان قوله قائما بذاته باطل لانه يستلزم قيام الشئ بنفسه وهو باطل لان القيام نسبة
 يقضى المغايرة بين الطرفين قلت معنى قوله قائما بذاته لانه لا يكون تابعا لغيره كما قال مولانا
 عبد الغفور الاري قوله كذلك في الذهن معقول قلت ان قوله كذلك مستدرك لان المقصود
 منه التشبيه وذا حاصل من الكاف في قوله كما ان في الخارج الخ قلت ان قوله كذلك تأكيد لما
 الاول وانما اكد الجهد التقصان الحاصل من تقديم التشبيه على المشبه في الذكر قوله هو مدرك
 قصدا فقلت ان قصد الشئ على نوعين احدهما ان يقصد الشئ لحصول شئ اخر كالموضوع
 للصورة والثاني ان يقصد حصول نفسه كالصورة فأتى معنى مرادهمنا فاجاب الشارح رحمه بقوله
 ملحوظا في ذاته المرادهمنا ما يكون لحصول النفس قوله يصح ان يحكم عليه وبه تفريع على قوله
 ملحوظا في ذاته والواو بمعنى او فلا يرد ان الفعل لا يصح لان يكون محكوما عليه قوله ومعقول هو مدرك
 تبعا فقلت ان المدرك تبعا على نوعين احدهما ان لا يكون ملابسا بالقصد اصلا والاخر ان يقصد
 لحصول شئ اخر فأتى المعنى مرادهمنا فاجاب الشارح بقوله والتمس للملاحظة غيره اى المرادهمنا التو
 فقلت ان المعنى الحرفي لما كان الة للملاحظة غيره فهو منقوض بقولنا سرت من البصر الى
 الكوفة واكرمت زيد الان من ليس الة الاكرام قلت المراد من الغير المتعلق قوله فلا يلزم
 لشيئ منهما فان قلت ما للشارح رحمه انه ذكر الغاءهمنا ولم يذكر في قوله يصح لان يحكم
 عليه وبه قلت ان الشارح كثيرا ما يكتف من السابق باللاحق اشارة الى التقنين

ان المدرك قصداً او تبعاً من الكلمات وهي تقتضي الجزئي الى المثال والشاهد فها هو فاجاب
 الشارح بقوله فالابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً ثم يرد علينا ان قصد على نوعين كما مر انفاً
 فاقى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح به بقوله وبالذات اي من غير اضافة الى شئ اخر من الممكن
 وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كدون فيكون مصداقاً وهو من
 الاسماء قوله مستقلاً بالمفهومية اي بسبب فهمه من اللفظ فان قلت انه يخرج منه المدلول
 القضي لانه غير مستقلاً بالمفهومية مع انه معنى اسمه بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ^{لأن} ^{اللفظ}
 في ذاته اي لا يكون الة التعريف الغير ولا شك ان المدلول القضي ليس بالة لتعرف الغير ^{فان}
 قلت ان الابتداء من جنس النسبة بين البدأية ومنه وتوقف تعلّقها على متعلق ضروري فلا
 يكون معنى مستقلاً فاجاب الشارح به بقوله ولزمه تعلّق متعلقه اجمالاً يعني ان توقف الابتداء
 على قسمين احدهما على فعل ما و مكان ما كالتعرف والفعل على فاعل ما وثانيهما على فعل معين ومكان
 معين كتوقف من على السير والبصرة والتوقف بالاجمال لا يضرب بالاستقلال لانه غير متعلق لعدم ^{الاحتياج}
 الى ذكره قوله مدلول اللفظ الابتداء فقط فان قلت المحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
 يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة
 في الدلالة عليه الى الضمام كلمة اخرى اليه يعني ان المحصر بالنسبة الى الكلمة التي تحتاج الى ضم
 كلمة اخرى نحو من فان قلت لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
 يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بالضمام كلمة ^{التي} فاجاب الشارح بقوله ليدل على متعلقة اي المراد
 للاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج في الفائدة فثبت في كليهما فان قلت
 انه يلزم التكرار في تعريف الاسم لان معنى قوله كائن في نفسه اي كون المعنى مدلول الكلمة
 هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضاً يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد
 بقولهم الخ يعني المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقاً سواء كان في نفس
 الاول والآخر بقوله في نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيمة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
 قوله كائناً في نفس الكلمة فان قلت لا نسلم ان معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة لان
 مثلاً كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اي لان معنى الكلمة
 لا يثبت في نفس مطلق الكلمة بل في الكلمة التي هي الدالة على ذلك للمعنى قوله حالة بين ^{السير}
 والبصرة فان قلت لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة في غيره وهو جعل
 البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله الة لتعرف حالهما يعني
 ان اطلاق الحالة على الابتداء او باعتبار احدى ملائسته وهوانه الة لتعرف حالهما الخ فان قلت
 ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فانه
 المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح ^{بانه} رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يسكن الخ

ولان يدل عليه ان المراد كليهما فاشار الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعلل الابدان كومتعلقه
 فان قلت المحتاج اليه في تعقل المعنى الحر في تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ
 قلت ان الذي كرمه وضمه الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشار الى الثاني بقوله ولا
 ان يدل عليه ^{فان ذكره كرمه} وهما بحث وهو ان الضمير في لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء
 كان في لاحظه الثاني الضمير يرجع الى الابتداء فعلم من ان الفرق بين المعنى الاسمي والحر في
 ثابت في الحاظ دون الذات وهذا مخالف عما قال العلامة التفتازاني في المطول من ان الفرق
 بينهما في الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعنى ان قوله فالا ابتداء محمول على الاستعداد
 لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمي والحر في ^{معنى} لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمي
 وفي لاحظه الثاني راجع الى المعنى الحر في فالاول من قبيل الكليات والثاني من قبيل الجزئيات
 فثبت الفرق بينهما في الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء
 موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يصح على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون
 صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة للفظ قلت الحصول لازمي فيصير كونه
 صفة للفظ فالتقت فعلى هذا لا يصح قوله ومحصله لان الاسم المفعول لا ينجي من اللان
 قلت المراد من الحصول الحاصل كما قال العلامة في بحث الحاء قوله وللفظة من موضوعه
 لكل واحد من جزئياته فان قلت من اين تقول لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات
 قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل في الجزئيات فان قلت لا نسلم ان الوضع
 يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والوصلات موضوعات لمفهوم كلي بشرط استعمالها
 في الجزئيات فيكون الاستعمال في الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعه للاستعمال
 المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع قلت مرادنا ان الاستعمال
 علامة الوضع لاعلته فيجوز التخلف عنه في بعض المواضع فان قلت ان وضع من للابتداء
 الجزئي مستقيم على رأي من قال بان الوضع عام والموضوع له خاص في الحرف وامثالها
 من الضمائر واسماء الاشارة واما على رأي من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعه ...
 لمفومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمي والحر في صعب قلت الفرق عند هذا البعض
 وان لم يثبت في الوضع لكنه في الاستعمال لان المعنى الحر في يستعمل في الجزئيات ولا يسمى لا
 يستعمل فيها فان قلت ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضى الطرفين فكيف يكون
 لحد معنيه جزئيا والاخر كليا فاجاب الشارح عنه بوجهين أحدهما بقوله للمخصوصة أي على
 التفصيل للمرعى الاحمال والثاني بقوله المتعلقة الخ أي الجزئي ما يكون الة للغير والكلي ليس كذلك

له فلا جسد ثانياً اي غير مستقل ومستقل منه لانه شيء واحد يكون كلياً وجزئياً لا يكون مجموعاً ۱۱ منه رحمه الله ۱۲

سنة يعني ان الابتداء الجزئي ثبت بالمتعلق تفصيلاً والكلي اجمالاً فالاول غير مستقل والثاني مستقل ۱۱ منه رحمه الله تعالى شافه ۱۲

فان قلت انه لا نسلم انه اذا ذكر التعلق على التفصيل يكون جزئياً الا ترى انه لو قيل ابتداء البصرة
لا يكون جزئياً بل كلياً لان البصرة تصدق على الدور الكثيرة فكيف يكون جزئياً قلت
المراد بالجزئي هو الاضافي ولا شك ان البصرة بالنسبة الى المكان التعلق جزئي وان كان بالنسبة
الى الدور الكثيرة كلياً فان قلت لا نسلم ان الابتداء الجزئي غير مستقل لان الابتداء الكل
موجود في ضمن الجزئي والدلالة على المعنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقاً او تضمنياً قلت
كون ذلك الابتداء المطلق الذي في ضمن الجزئي مستقلاً ممنوع اذ يلزم منه كون الابتداء المحض
ملحوظاً قصداً او ملحوظاً تبعاً في حالة واحدة وهو باطل فان قلت ان هذا من جهتين فلا يضر
قلت كون الشئ الواحد ملحوظاً قصداً وتبعاً في تركيب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند المؤمنين
قوله من حيث انها حالات متعلقاتها فان قلت ان الضمير في انها راجع الى الجزئيات وهي السير
والبصرة مثلاً والمتعلقات ايضا ليست الا السير والبصرة فكيف يصح قوله الجزئيات حالات
متعلقاتها قلت ان التغاير ثابت لان الجزئي ابتداء السير مثلاً والتعلق نفس السير فان قلت
لا يصح ان تكون لفظة من موضوعه كل واحد من الجزئيات لانها غير متناهية قلت الطائفة
الجزئيات ممكن بلحاظ المفهوم الكلي قوله وذلك المعنى الكلي الخ فان قلت المفهوم من الجمل
ليس الا الكلية والجزئية ولا يفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ايضا فاجاب الشارح
عنه بقوله وذلك للمعنى الكلي الخ يعني الاستقلال وعدمه لا من معاً قوله اذ لا بد في
كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً فان قلت ان كل في كل لسان كاتب محكوم عليه معان ليس
ملحوظاً قصداً بل لانه لا حاجة للافراد قلت ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع
قوله لم يمكن ان يعتبر النسبة بلبنة وبين غيره لان النسبة ليست الا للمعنى الجزئي وتمام للمعنى الجزئي
لا يكون بمعنى جزئي آخر لان المعنى الجزئي غير مستقل في نفسه فكيف يعتبر غيره فان قلت
ان النسبة الجزئية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابق محكوماً عليه وبه فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شئ من المقدم والتالي والحكمة محكوماً عليه وبوجود النسبة فيها قلت الاحتياط
في نسبة الفعل الى الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضايا فان النسبة فيها احتاجت
الى الطرفين وهما اخلان في القضية فكانا لا تحتاج الى الغير قوله بل تلك الجزئيات فان قلت
ان كلمة بل للاعراض وليس هنا شئ حتى يكون معرضاً عنه قلت انها ليست للاعراض
بل للعلاوة على قوله ولا يصح ان يكون محكوماً عليه وبه فان قلت ان تعقل الفعل الخ
لا يكون لا يكون الا بالفاعل والمفعول كما قال الشارح في بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث
قال كما ان الضرب يتوقف تعقل فمه على ضارب كذلك على مضروب قلت ان
توقف الفعل على فاعل ما وهو لا يضر بالاستقلال فان قلت هذا
انما يستقيم على مذهب من قال بذلك واما على مذهب من قال ان توقف الفعل

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون الة الملاحظة حالها يعجزان الفعل ولا
توقف على فاعل لكن ليس بالة لتعرف حالا الفاعل بخلاف ابتداء الجزئى فان قلت ان الفعل ايضا الة
لتعرف حالا الفاعل لان معنى الفاعلية فى الفاعل يثبت بالفعل قلت ان الة فى الكلام غير مقصود
والفعل مقصود فكيف يكون الة قوله وهذا هو المراد بقوله فان قلت ان تعريف الحرف غير صحيح
لان معنى قوله مادل على معنى فى غيرها ان يكون المعنى مدلولاً لغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح
بقوله وهذا هو المراد الخ اى ليس معنى قوله فى غيرها ان يكون المعنى مدلولاً لغير الكلمة بل معناه انه
الة لتعرف الغير قوله فمرجه كينونة المعنى الخ فان قلت انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقلاً معناه
لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى فى نفسها كالنسبة فى اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج
الى ضم كلمة اخرى لانه توقف تعقله على لذاته الذى هو داخل فى الفاعل فلم يكن مرجح كينونة المعنى
فى نفس المعنى و كينونة المعنى فى نفس الكلمة الى امر واحد قلت ان النسبة فى اسم الفاعل مستقل
لاحتياجه الى ذات مبهم وهو غير مضر فى الاستقلال قوله فلهذا لم يأت به تفرع على قوله ما لها واحد
قوله وهذا هو الظاهر هذه العبارة فى الواقع مؤخر من قوله تنبيها على صحة ايراد كلا المعنيين فيكون
فيه قلب كما لا يخفى فان قلت انه لما ثبت صحة ايراد كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى
الكلمة حيث قال سابقاى فى نفس مادل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح رده عنه بقوله
هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق فى وجه المحصر فان قلت لما كان هذا فما اوجب المصنف
فى الفصل الى المعنى قلت ان عبارة الفصل ظاهرة فى المعنى الاخير لان وجه المحصر غير مدكوكوفية
فان قلت اذ لم يذكر وجه المحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهرا فى المعنى الاخير قلت
ان ظهوره لوجه اخر وهو القرب فان قلت ان القرب يعارض الوجه المحصر فى الكافية فتساقتا
فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة فى الاول قلت ان فى الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتناء
برعاية وجه المحصر مرجح بخلاف تكلف قوله ولهذا جزم المعنى فان قلت الاولى ان يقال
ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب قلت ان حمل الالفاظ على لظاهر واجب
فى التعريفات فيصح جزم قوله جزم ولفظ ان صاحب الفضل رجل عقيدته ان يعمل بالتقوى
لا بغيره فلما عمل بالمعنى جزم به فذلك المعنى جزم به لموافق جزمه على قصد صاحب
الكشاف قوله لان معانيها مفهومات كلمة مستقلة بالمفهومية فان قلت لو كان
كذلك ليجوز اخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لا تميز الظرفية وهو فضلة لا يقع
احد طرفى الكلام قلت المفهوم المستقل يقتضى صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ فى حد ذاته ولا يفتقر
فى استقلاله امتناع الحكم عليه وبه ما يعارضه من معنى الظرفية فان قلت ان معنى الظرفية
التي هى للمعنى الحرفى داخل فى مفهوم مته فيكون معناه فى حد ذاته غير مستقل بالمفهومية
لان معناه الوقت المعين بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزم مدلوله فلا يكون ماضية
سأله ليس هذا القول قول الشارح بل مائل قوله فمرجه كينونة المعنى معنى جزم الارجح

والصحيح جزان يقال عدم صحة الاخبار عن احراف لاجل العارض وهو الاحتياط اجيب عن الاول
ان الجزء الاول من المعنى وهو الزمان مستقل بالمفهومية لانه اعم من ان يكون مطابقا او تقينا
لكن فيه تامل وعن الثاني ان هذه الاسماء وان توقفت على الغير لكن الغير تابع لها بخلاف
الحرف فان قلت لما كان معاني هذه الاسماء مستقلة فلم لم يستعمل بدون الاضافة فاذا لم
يستعمل بدونها علم انها غير مستقلة قلت لما جرت العادة باستعمالها مضافة الى متعلقاتها
لزم ذكرها فان قلت ما السر في هذه العادة قلت لانها الغرض من وضعها قوله غير
مقترون باحد الازمنة **فان قلت** ان ذكر قوله غير مقترون مستدرك لانه اوردته لاجراجه ^{في قوله غير مقترون}
وهو خارج بقوله مادل على معنيته في نفسه لان الفعل عبارة عن الحدوث والنسبة والزمان فعمل
هذا يحتاج الى ضم كلمة اخرى وهو الفاعل لان النسبة يحتاج اليه قلت المراد من المعنى في
في قوله مادل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقا او تقينا ولا شك ان الفعل باعتبار
المعنى التضمني ايضا دال على معنى في نفسه فان قلت ان الزمان ايضا مادل تضمني
للفعل والحال انه غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة لان الشيء لا يقارن نفسه فيصدق عليه ان
الفعل كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج بهذا القيد فاجاب
الشارح بقوله اعني المحث يعني ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر
بطريقي الايجاب الجزائي وعدم الاقتران في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي فحينئذ خرج الفعل
عن تعريف الاسم فان قلت لا شك ان التبادر من المعنى اذا اطلق هو المعنى المطابق والفعل
باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه فلو حمل التعريف على التبادر يخرج الفعل بقوله
في نفسه ويجعل قوله غير مقترون على التاكيد فلم يحمله على خلاف التبادر حتى دخل فيه الفعل و
احتاج الى اخرجه بقوله غير مقترون قلت الباعث عليه ان قوله على معنى في نفسه حمل قبل هذا
في دليل الحصر على المعنى الام لان اعتبارا كونه مقارنا فجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقترون
فجعله معنى الاسم فشارك الشارح رحمه الله تعالى مسلك المعنى فان قلت التبادر من الباء
في قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببية لكثرة استعمالها وقبرية قوله بالاسناد فعلى هذا لا يكون
مقترون معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة **اي** يعني ان الباء مع بقرنية ^{في قوله مع احد الازمنة}
صلة الاقتران قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول **فان قلت** ان تعريف الاسم
غير جامع لجميع الاسماء الافعال وغير مالم تدخل الافعال المنسوجة عن الزمان قلت المراد بعدم الاقتران
ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول وتحقيقه ما قال الشارح فان قلت خرج منه زيد وعمر ولانه
ليس فيهما وضوء اول لان الوضع الاول يقتضي الوضع الثاني والوضع الثاني غير موجود فكذلك الوضع الاول
وايضا خرج منه شمر وضرب علمين لانهما بحسب الوضع الاول افعال اجيب عن الاول ان معناه
ان لا يكون فيه وضوء وعن الثاني ان المراد بعدم الاقتران ان يكون المعنى العالي غير مقترون بحسب الوضع الاول

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معناها العلم غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و
دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن بحسب الوضع الاول و
هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترنة بحسب
الوضع الثاني ومقترنة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ لا
لا نشأ المدح والذم في نعم وبئس وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول
عنه ان الضمير في قوله غير مقترن واجم الى المعنى المستقل فيكون الضمير في قوله مقترن المذكور
في تعريف الفعل ايضاً واجم الى المعنى المستقل والمعنى المستقل في هذه الافعال كما يوجد في الحال
يوجد في الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار لاوصاف بل للذات
وهو غير متغايرة كذا قال مولانا عبد الغفور وههنا بحث وهو انه يشك بالافعال المنقولة
فان ضرب مثلاً اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل
فيكون اسماً اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لان معناه الثاني
اعنى القتل لم يكن في الوضع الاول احبيب عنه ان معنى قوله غير مقترن اى يكون معنى الاسم
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة نوعاً فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعاً في الوضع
الاول غير مقترن لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر فان قلت هذا الشكل بما اذا جعل ضرب علماً
للحدث فيلزم ان لا يكون اسماً لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحدوثي في الوضع الاول لوجوده
فيه قلت لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلم حال كونه موصوفاً
بوصف العلمية في الوضع الاول في الوضع الاول قوله فيدخل فيه اسماء الافعال فان قلت
لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم يكن عين الافعال قلت الذي علم
على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة قوله لا نسلم ان جميعاً منقولة
من المصادر او منقولة جميعاً من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها قلت ان قوله جميعاً
اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقسمه تقديراً لان جميعاً منقسمه ولا يخلو اما منقولة او
فلا يرد شئ قوله سواء كان المنقل فيه فان قلت ان قوله لان جميعاً لا يخلو اما موصوفاً او مفرداً
فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغي ان يقال فيها وان كان الثاني فلا يصح قوله منقولة بل ينبغي
ان يقال منقول قلت انه مذكور وتاثير قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان المنقل
الصرحي هو الذي استعمل مصدره مخوراً ويدل على كفاي قوله تعالى اَمْ هَلُمُّوا رُءُوسَهُمْ ثُمَّ قُلْ مِنَ الْيَعْنِ
المصدر الى اسهل فان قلت ان استعماله في المعنى المصدرى ينافي كونه منقولاً اذ لا بد

من كونه موصوفاً او الصفة على ان لا يخلو بل يرد في الامت اوله الاول خبره وان في غير خبره منه رحمه الله تعالى الله وقوله لا يخلو
الافعال كالنارين والام التعريف يكون بعضها ظرفاً وجاراً مجزئاً الله فان روي في الآية المذكورة بمعنى الاممال ثم نقل الله الله رحمه الله

بعض خواصہ فا **قلت** لم خالف الشارح عن العبارة الشهيرة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرح
 في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الارادة قلت لو لم يذكرها لايترتب الجزاء على الشرط لان الشرع
 في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم واما الاداة الشارح في الخواص فلازم مع الفراغ من
 حد الاسم لانها من تامة التعريف ولا شك ان كل متكلم اراد اتمام كلامه واما تحققه في الظن فقد
 يكون وقد لا يكون فا **قلت** فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة للشهرة على الشرط قلت
 ان المراد من اللزوم الاعتباري او نقول ان القضية اتفاقية لا لزومية كقولنا ان كان الانسان
 ناطقا فاما ناهي قوله ومن خواصه خبر قد اتم لان البحث عنها باعتبار الخواص لا باعتبار
 ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها او مبتدأ باعتبار ان من بمعنى البعض فان قلت
 لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب المكشاف بالابتداء قلت لعل انهم من
 ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض
 الاقل واذا كان قوله من خواصه خبر لا يحتاج الى تاويل من البعض فلا يضاف البعض الى الكل
 صريحا وان استفاد التبعض ضمنا فا **قلت** ان المصنف ذكر خمس خواص ويصدق عليه جميع
 القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة واوزانه افعال كافراس وفعلة كاربعة وفعلة كغلمة
 وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس قلت انما التي بصيغة الجمع الكثرة اشياء
 الى انها كثيرة غير منحصرة بهذا الخمس لان ثناء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك
 ايضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص تنفخ الى ثلثين واما اورد البعض لان المقصود ايضا من التثنية
 وهو يحصل بعد الخمس وانما خص الذكور بالشهرتها اولعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا
 كثيرة لان اللام مثلا يتناول جميع الزام المعارف والجر يتناول جميع حروف الجارة والتثنية يتناول
 جميع الزامه والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص
 والتعريف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذلك لانها في الواقع مسند اليها
 ومفعول مالم يعم فاعله والتميز لان التميز اذا كان عن النسبة يكون في البعض فاعلا فا **قلت** لما
 كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور بل اطلق البعض على الخمس لانه نبيه بذكر من على
 ان المذكور بعض منها وههنا بحث من وجه الاول ان التنبيه على التبعض حاصل بدون
 لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبيه من التبعضية على ان المذكور هو البعض
 والثاني ان من التبعضية لا يصح ان يكون منبها على ان ما ذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها
 ايضا يصح ايراد من التبعضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا وبعضها كذا والثالث انه
 يفهم من قوله ومن التبعضية على ان آه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لانه يكون عاريا عن
 التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جهة الكثرة مع ان ما ذكره من الخواص خمسة
 كما لا يخفى **اجيب عن الاول** ان معناه انه منبها في اول الوهلة وعن الثالث
 انه قول البعض آه فيكون لفظ البعض منبها في لفظ الزام نبيه وليس خواصه منبها

فان قلت لما كان
 في المتن ان المذكور
 هو البعض

أَنَّ هَذِهِ التَّبْيِيهَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْعُطْفِ عَلَى الرِّبْطِ لَا الْعَكْسَ فَأَنْقَلَبَتْ أَنْ تَقْدِمَ الْعُطْفُ عَلَى الرِّبْطِ
 غَيْرُ شَائِعٍ بَيْنَهُمْ بَلِ الشَّائِعُ هُوَ الْعَكْسُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ السَّنْدُ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَهِيَ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحَرْفٌ
 لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُطْفُ مَقْدَمًا فِيهِ عَلَى الرِّبْطِ لَمَا قَالَ الشَّامِيُّ أَنَّ الْمُخْبَرَ مَحْذُوفٌ تَأْتِي مُنْقَطِعَةً قُلْتُ
 الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى خِلَافِ الشَّائِعِ ظَاهِرٌ لَأَنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ خَوَاصِهِ وَعَنْ الثَّالِثِ
 أَنَّ كَثِيرًا مَّا يَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَقَامِ الْآخَرِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ وَأَنْقَلَبَتْ
 مِنْ إِنْ عِلْمٌ أَنَّ مِنَ التَّبْعِيضِ قُلْتُ دَخُلَهَا عَلَى الْجَمْعِ دَلِيلُ التَّبْعِيضِ قَوْلُهُ وَهُوَ جَمْعٌ خَاصَّةٌ هَذَا
 مُتَوَطِّئَةٌ لِلتَّعْرِيفِ الْخَاصَّةِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَكُونُ لِلْجَمْعِ بَلِ لِلْوَاحِدِ فَإِنْ قُلْتُ لَمْ قَالَ خَاصَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ
 خَاصٌّ بِدُونِ التَّاءِ قُلْتُ لِأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ الشَّيْءِ فَانْتِ لِهَذَا قَوْلُهُ مَا يُخْتَصُّ بِهِ وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ
 هَهُنَا **أُجِيبَتْ** بِوُجُوهِ الْأَوَّلِ أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ مُسْتَدْرِكٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ هُوَ مَا لَا
 يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ دَوْرِيٌّ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ تَوَقَّفَتْ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ وَهِيَ مَا
 خُوْذَةٌ مِنَ الْخُصُوصِ فَلَمَّا تَوَقَّفَتْ الْخَاصَّةُ عَلَى التَّعْرِيفِ فَكَيْفَ أَمْبَدُ أَهَّا تَوَقَّفَ عَلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفُ
 تَوَقَّفَ عَلَى الْخُصُوصِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا يُخْتَصُّ بِهِ لَكِنْ جُزْءُهُ وَالثَّانِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجُزْءِ وَالثَّلَاثُ
 مَبْدَأٌ يُخْتَصُّ فَيَتَوَقَّفُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَمَا قَالَ الْبَعْضُ أَنَّ الْمَزِيدَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ
 لِأَنَّ الدَّوْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاتِّحَادِ الْجَمْعِ وَلَا اتِّحَادِ هُنَا وَالثَّلَاثُ أَنَّهُ لَمْ يَلْ يَقُلْ مَا يُوْجَدُ فِيهِ وَلَا يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ
 مَعَ أَنَّ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالْاِصْطِلَاحِيَّةِ بِاخْتِذِهِ فِيهِ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ فِي اللَّغَةِ
 مَا يُوْجَدُ فِي الشَّيْءِ وَمَعَ أَنَّهُ يُخْلَوُ عَنْ الْأَعْتَرَا ضِينَ الْأَوَّلِينَ **أُجِيبَتْ** عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَقْسِيرٌ لِمَا
 يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ يُخْتَصُّ وَهُوَ جُزْءٌ سَلْبِيٌّ وَتَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمْنَا أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى تَجْرِيدِ الْاِخْتِصَاصِ مِنَ الْجَمْعِ
 الْمُسْلَبِ وَاسْتِعْمَالِهِ فِي الْجُزْءِ الْاِيجَابِيِّ وَعَنْ الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَوَّلِ اِصْطِلَاحِيٌّ وَمِنَ الثَّانِي لَغَوِيٌّ
 وَعَنْ الثَّلَاثِ أَنَّهُ أَمَّا ذِكْرُ لِسَانٍ وَجِهٍ التَّسْمِيَةِ فَإِنْ قُلْتُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ غَيْرُ مَا نَحْنُ لَصَدَقَهُ
 عَلَى الْفَصْلِ الْقَرِيبِ كَالنَّاطِقِ بِالنَّبْتِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَعَلَى لَوْلَا الشَّيْءِ كَالْكَتَابَةِ وَالضَّعْكَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
 بِشَيْءٍ مِنْهَا خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ الْمَحْمُولِ وَالْفَصْلُ لَيْسَ بِخَارِجٍ وَالْكَتَابَةُ لَيْسَتْ بِمَحْمُولَةٍ قُلْتُ
 اِصْطِلَاحُ الْفَوْرِيِّ فِي الْخَاصَّةِ غَيْرِ اِصْطِلَاحِ النُّطْقِ وَلَقَوْلِ السَّرَادِ مِنْ كَلِمَةٍ مَا هُوَ الْخَارِجُ
 الْمَحْمُولُ **فَإِنْ قُلْتُ** لِمَا كَانَ كَلِمَةً مَا عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ
 الْمَحْمُولِ لَا يَصِحُّ هَذَا لِأَنَّهُ مِنَ الْخَوَاصِّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْمُولٍ عَلَى الْأَسْمِ
 قُلْتُ أَنَّهُ مَسَامُحَةٌ مَشْهُورَةٌ وَهِيَ ذِكْرُ الْمَبْدَأِ عَنِ الدَّخْلِ
 وَإِدَادَةُ الْمَشْتَقِ عَنِ الْمَدْخُولِ **فَيُنَاسَبُ** قَلْبِي **بِسَبَبِ** أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ
 غَيْرُ جَامِعٍ لِحَدِّمْ صَدَقَهُ عَلَى الْخَاصَّةِ الْاِضْطَائِفَةِ كَالْمَشْيِ بِالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ لِأَنَّهُ يُوْجَدُ فِي غَيْرِهِ قُلْتُ

١٥٠ في قول المذكور للمصنف رحمه الله تعالى ١١ ١٢ على ما قالوا من جمع الكلمة بالظن على ما فوق الحشرة إلى ما لا نهاية له

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ آمِينَ

المراد بالغير في التعريف بقوله ولا يوجد في غيره اعم من ان يكون كل الاغيار او بعضه فليتم الاضافة
قوله وهي اما شاملة اشارة الى وفق داب المصنف لانه الى بالتقسيم بعد التعريف فكذا الشارح
الى بتقسيم الخاصة بعد تعريفها فان قلت ان الخاصة جزئين ايجابي وسلبي فهذا التقسيم باطل
اعتبار قلت انه باعتبار الجزء الايجابي لانها ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي شاملة وان كانت
في بعضها فهي غير شاملة اما تقسيمها الى الحقيقية والاضافية فباعتبار الجزء السلبي لانها
ان لم يوجد في شيء من الاغيار فهي حقيقة وان لم يوجد في بعضها فهي اضافية كالماضي بالنسبة
الى الانسان لعدم وجوده في الجمادات فان قلت هذا التقسيم لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو
الخاصة جزئيا حقيقيا كما اذا تعرض خاصة لزيد وكذا لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو والخاصة كلياً
ذا فرد واحد كالشمس لانها كوكب نهائي مركوز في الفلك الرابع فتكون كلياً ذا فرد واحد وكذا
لا يجري في الكل الذي لا فرد له كالعقلاء وذلك لان الشمول وعدمه يقتضي الافراد ولا افراد لها
قلت هذا التقسيم يختص بما اذا كان ذو والخاصة ذا افراد قوله كالكتاب بالقوة فان قلت لا يلزم
ان الكتابة خاصة الانسان لانها موجودة في اللككة ايضا قلت انها خاصة اضافية له والكتابة
هذا يخالف مما قال في القبط من انها خاصة حقيقية قلت عن اصل الاعتراض ان كون الكتابة
خاصة للانسان بناء على مذهب الحكماء لانهم لا يقولون بوجود اللككة فان قلت مثال الكتابة
الشاملة بالكتاب بالقوة غير صحيح لان الكتاب بالقوة مقابل للكتاب بالفعل فلا يجتمع القوة
مع الفعل فلا يوجد الكتاب بالقوة في افراد الذي هو كتاب بالفعل فكيف يكون شاملاً للجميع
افراد الانسان قلت المراد بالقوة ما يكون بالامكان وهو مجتمع مع الفعل لانه عبادة عملاً
يلزم من فرض عدم وقوعه المحال فلا ينافي القوة ولا الفعل قوله فمن خواص الاسم
لمرجع الضمير في قوله ومن خواصه والغناء لمجرد التعقيب المذكورى اول بيان المرجع قوله دخول
اللام فان قلت حمل قوله ومن خواصه على الدخول غير صحيح لانه يلزم حمل الذات على الوصف
وايضاً المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان اللام
اليه من الخواص مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصيص هذا الخواص الخمس باعتبار عظمتها
والعظمة لانفسها لا لدخولها قلت عبارة المصنف محمولة على القلب اي اللام باعتبار الدخول
فيهم الحمل فان قلت لم تكن يلتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر قلت المتبادر من الحكم
باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصفاً للمختص به والوصفية لا يثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول اللام من الاسم لا يصح لانه يدخل في غير الاسم ايضا كلام الابداء ولازم
الا من غير يقوم وليضرب قلت للمراد من اللام اسم التعريف فقط لا التأكيد والامرود التعريف
جميعاً اي اللام في قوله دخول اللام عوض عن المضاف اليه اول بعد كما اختلف عباراتهم فيه فان قلت
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من اجل
سواء من اختلف في قوله دخول اللام ۱۱ عه والبرهان من خواص الاسم ليس اللام التعريف ۲

امصلي في امسفر قلت لم يتعرض له لعدم شهرته ^{في} وفيهنا بحيث ^{من} وجوه الاول انه
 لم يقل دخول حرف التعريف كان حرف التعريف ايضا شاملا للميم فلا يصح الشريطة في قول
 الشارح ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا للميم يعني ان الضمير في قوله كان لا يخلو
 اما راجع الى اللام او الى حرف التعريف ^{لا} سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لانه على
 هذا لا يترتب التجزاء على الشرط لان شمول حرف التعريف لا يتوقف على القول والثاني ان ما
 قال الشارح في بحث البنيات من ان الميم بدل حرف التعريف ينافي بقوله ولو قال دخول حرف
 تعريف والثالث انه لو قال حرف التعريف كان شاملا بحرف النداء ايضا كما يكون شاملا للميم
 فلم يتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا يقتضي تركه بل لابد من
 ذكره حتى يصير الى مرتبة الشهرة اجيب عن الاول ان هذا انما يريد اذا كان الضمير في كذا
 راجعا الى حرف التعريف وليس كذلك لان الضمير راجع الى مدخول الدخول فيترتب التجزاء
 لان شموله مدخول الدخول للميم يتوقف على القول وعن الثاني انهم يطلقون حرف التعريف
 عليه متشامخة فبناء السؤال عليه **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليست
 للتعريف بل بلحرف التعريف قلت مال قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لان معناه ان كونها
 للتعريف غير مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم يتعرضوا له لان كونها من غير
 الاسم ظاهرا لا يحتاج الى البيان لان المنادى لا يكون الا مفعولا به وهو ليس من الاسماء ^{انهم لم يتعرضوا له لان كونها من غير} وعن
 الرابع ان هذا التصنيف للمبتدئ لا للمنتهى فمما هو مشهور اسهل للمبتدئ او نقول ان المراد
 من عدم شهرته الندرة اى انه نادر **فان قلت** لم عدل المص عن دخول الالف واللام الى اللام
 فقط قلت فيه اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه سيبويه من ان ادوات التعريف ^{انهم لم يتعرضوا له لان كونها من غير}
 واحد لانه يقال التنكير وادوات التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك ادوات التعريف وانما كان
 ذلك الواحد هو اللام دون الهرة لانها تسقط في الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما كان
 ادوات التعريف هي اللام وحدها فما الحاجة الى الديداء الهرة قلت زيد عليها هرة الوصل لتعد
 الابتداء بالسكن لان اللام ساكنة وانما كانت ساكنة لمقابلة التنوين او لانها ان انفتحت لا تسمى
 بلام الابتداء وان انكسرت لا تسمى بلام الحارة وان انفتحت يلزم الثقل في الامر الكثير الحاجة
 اليه في الاستعمال وانما خص الهرة لان التكلم قوى في الابتداء والهمزة ايضا حرف قوى فتناسبا
 او لانها حرف زيد في الابتداء في كثير من المواضع وانما فتحت مع ان هرة وصل مكسورة
 لان الفتحة مطلوبة فيها لكثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادوات التعريف هي اللام
 لا يصح لان ضمير المنفصل معيد المحصر مع انه لا حصر في ادوات التعريف

في اللام وهذا اعلم ان كان ادوات التعريف

له قول من عدل المصنف انه اى ان المناسب ان يقول دخول الالف واللام لان الداخل على الاسم كلاهما لا واحدهما فسلم عدل المصنف عنهما الى واحد
 قلت في هذا سيبويه بان حرف واحد اللام اغترى ولو اوردى الميم ^{في} نقيب احمد غفر له

الاترسي الى حرف النداء قلت المحصر اضافي بالنسبة الى الهمزة او مجموع الهمزة واللام قوله
 فذهب التحليل الى انها الى كهل الى المجموع الالف واللام لانه لو لم تكن للهمزة دخل فالناسب كسرهما
 لان همزة الوصل مكسورة ابداً وايضا ان ادات التعريف قياس على ادات الاستفهام وهي هل
 لان الاستفهام لطلب التعريف وهذه الاداة لتعين التعريف فتناسبا فلما كان حرف الاستفهام
 مركبا فكذا احرف التعريف **فاز قيل** لما كان للهمزة دخل في المعنى فينبغي ان لا يسقط في
 الهمزة قلنا السقوط على نوعين احدهما مع النيباتة والاول جائز قوله والمبرد الى انها
 الهمزة المفتوحة لانه ايضا قاس ادات التعريف على الاستفهام لكن على الهمزة **فان قيل** فلما كانت
 الى اللام قلنا زيدات للام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهمنا بحث من وجوه
 الاول انه لما كان له ادخل في المعنى فلم يسقط في الهمزة والثاني ان الاحتراز عن الالتباس
 يحصل بكسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لا يختص باللام **اجيب** عن الاول ان
 السقوط على نوعين احدهما مع النيباتة والمغربد ونها والاول جائز لما مر الفا وعن الثاني
 انهم اعتبروا دفع الالتباس في الكتابة **وهن** الثالث ان اللام لا تستلزم ما هو الواجب **قوله**
 لانه لتعين المعنى للمستقل وهمنا بحث سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح
 غير مستقيم لان اللام انما هي لتعين المعنى لاذ اريد من مدخل اللام معناه واذا اريد لفظة فلا
 يكون لتعين المعنى كما في التعريف اللفظي كقولنا اما الكتاب هو المركب من الكاف والتاء والباء
 فاللام في الكتاب ليس لتعين المعنى والا لا يصح جعل التعريف اللفظي له لانه اذا تعين المعنى فالتعريف
 يكون بالمعنى فاقول **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة فان قلت لو اريد بالمطابقة معناه **لحققة**
 لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد به دلالة
 غير ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزم والنسبة بالغرض والمعاظ قلت ان هذا
 التعليل وان اقبله جاز دخولها عليه لكن ياتي عن دخولها عليها بحالة التي اقتضاها الوضع الاول
 او نقول ليس لهذه المادة تحقق في الخارج **وهو** كان لها تحقق فليكن دخولها عليه جائزا **قوله**
 والقوليد اعلية تضمننا المطابقة لتحقيق النسبة فيه والمركب من المستقل وغيره غير مستقل **قلت**
 قلت ان الاسماء المشتقة ايضا لا تدخل على المعنى المستقل مطابقة فينبغي ان لا يدخل عليها
 قلت المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل الى امر خارج والنسبة في
 المشتقات احتاجت الى الذات وهي ليست بخارجة عنها بل داخلية فيها فان قلت الخاصة
 لما كانت على نوعين فهذه الخاصة من اى قبيل فاجاب الشارح رحمه بقوله وهذه الخاصة
 ليست شاملة فان حرف التعريف لا تدخل على الضمائر وامثالها فان قلت ان
 حرف النداء حرف التعريف وهي تدخل على الضمائر المنفصلة وايضا ان اللام تدخل على

له لان الواجب عليها ان لا تنبسط وهي يحصل بذلك مع ان الواقتة فافهم ١٢ منزه

الموصلات مثل الذي والتي فانهما في الاصل لذی ولتی ^{لحيب} عز الاول ان المراد من حرف التعريف اللام فقط بقريية البحث وعز الثاني ان هذا مذهب البعض فليس يتفق عليه قوله وكذا سائر الخواص الخمس يعني هما مثل اللام في انهما غير شاملة لاني انهما لا تدخل على الضمير والمثاليما فان قلت ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم فلا يصح قوله وكذا سائر الخواص الخمس قلت لا نسلم انهما شاملة لان اسماء الافعال لا يصلح الاسناد اليها كما يأتي فيما بعد واما قدم اللام على الجور والتنوين لان اللام في الصدة ^{اسم} وهما في الآخر واما قدم الجور على التنوين لان الجور مقدم على التنوين في الوجود كما ترى في قوله يزيد واما قدم الشدة على الباقي لانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما قدم الاسناد اليه على الاضافة لان ۲۲۶ الاسناد اليه مدار الكلام قوله ومنها دخل الجور فيها إشارة الى ان قوله الجور عطف على اللام لا على الدخول قوله وفي الجور ربه تقديره اعلم ان لفظا وتقديرا قيدان لحرف الجور لا الجور وربه كما يدل عليه قوله كما في الاضافة المعنوية واما اعداد الجور وربه ليعلم انه نوع آخر قوله يختص بالاسم قلنا يختص اثره مثلا يخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا تؤثر في الضوء والمؤثر في السماء فينبغي ان يكون اثره ايضا في السماء وايضا ان المنصب اثر الناصب وعوان ولن مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فينبغي ان يكون اثرها ايضا مختصا بالفاعل من ان المنصب يوجد في الاسماء ايضا **عز الاول** ان المؤثر على قسمين طبعي بان يكون ذلك الاثر مركزه وقالبه والكسائي بان يكون الاثر باعتبار الغير كاحوال الخفية والا لا قوى فيجوز الخلف عنه وعز الثاني ان المنصب في الاسم بمؤثر آخر لا بمؤثر الفعل قوله فينبغي ان يدخل الاسم ولا يجوز الاضافة الى الفعل بوجه ثلثة الاول انه لو قضى الفعل الى الفعل يلزم الاضافة الى الفعل الى النفس والثاني انه يلزم اضافة العرض الى العرض والثالث ان مدخوله يصير مفعولا به والفعل لا يقع مفعولا به فان قلت ان الهزلة والمضييف لافضل معنى الفعل الى الاسم مع انهما لا تدخلان على الاسم قلت مرادنا بالافضاء اضافة الغير الى المدخول وهذا لا يصح على الهزلة والمضييف لانها لا تضاف للمدخول الى الغير فان قلت ان حروف الجور لا يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تقديرا فالدليل المذكور بعيد اختصاص الجور الذي هو اثر حرف الجور من ان المدعى اختصاص مطلق الجور بالاسم سواء كان بحرف الجور بالاضافة ولا فينبغي ان يحرم في الاضافة اللفظية في الفعل نظر الى هذا **قلت** الاضافة اللفظية فرع الاضافة فينبغي ان لا خلاف الاصل واما كانت فرع لان فوائد الاسم المعنوية كثيرة وهي التعريف والتخصيص والتخفيف وفي الاضافة اللفظية التخفيف فقط فان قلت هذا يخالف لما قاله المصنف في الجوريات ان حروف الجور ثابت في الاضافة اللفظية ايضا قلنا قلت الاعتراض يرد على مذهب الجمهور لا على مذهب المصنف قوله بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل قوله بان يختص قيد المنفي وبيان لمخالفة وكلمة ما في قوله بما عبارة عن

والضمير المرفوع في قوله يخالف راجع الى كلمة ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعني ان لم
 يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعبر عن الاسم والفعل فكل واحد منهما
 ليس الا مخالفة من الاصل قوله اعني الفعل **فازقلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف
 فينبغي ان يقال عن الفعل والحرف **قلت** انما يصح به الفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقلال
 معناه لا يصلح لذلك **فازقلت** هذا صريح في اختصاص المضاف اليه بالاسم فخالف لما سبقت
 في شرح الاضافة ان المراد بها كون الشيء مضافا لفعل من ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون
 فعلا **قلت** المذكور هنا مذهب النحويين لانهم قالوا المضاف اليه كل اسم الحرف والمذكور في شرح الاضافة
 مذهب الجمهور فلا مخالفة قوله ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذا نون
 وفي الاصطلاح هو نون تتبع حركة اخر الكلمة لالتأكيد الفاعل وهو على خمسة اقسام للممكن والتكثير والعوض
 والمقابلة والتميم واما للممكن فهو ما دل على امكانية الكلمة لاجابات الثلاثة فلا يجري في غير النون
 وجمع النون السالم واما للتكثير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
 مخصوصة اسكت سكوتا تاما واما منه بدون التنوين فمعناه اسكت المسكوت الان واما الحرف فيمكن للممكن
 لان صه ليس من المعربات بل من التلخيصات لكونه من الاصوات واما لم يكن للعوض لان صه ليس
 بلازم الاضافة حتى يكون بدلا من المضاف اليه وكذا الباقى واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن
 المضاف اليه نحو مثني اى يوم اذ كان كذا فاذا مضافه الى الجملة فلما حذف الجملة لتخفيف عوض عنها
 التنوين لان تمام الكمية واما لم يكن للممكن لان اذ ليس من العربات واما لم يكن للتكثير لان اذ نون
 الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الى الجملة اضافة الى مضمونها في الواقع فلا يرد ان الجملة
 ليست من المعارف فكيف يكون مضافا معرفة واما للمقابلة فهو ما يقابل نون جمع المذكور السالم
 كسلمات فان الالف فيها علامة اجماع النون السالم كما ان الواو في مسلمون علامة اجماع المذكور
 السالم ولم يوجد فيه ما يقابل نون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليكون مساويا معه في
 الحروف **فازقلت** ان النون في جمع المذكور لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد
 الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل ثبوت المناسبة بين اجماع والمفرد لا سبيل
 الاولى لانه كما يكون مسلمات اسم ممكن كل الى مسلمون لان في كليهما النصب بالجمع ولا
 الثاني لان من المناسبة مع المفرد كما لا بد في اجماع النون فينبغي ان يكون تنوين مسلمات ايضا
 مناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوين في اجماع النون انما يكون للمقابلة
 اذا كان النون في اجماع المذكور عوضا عن حركة الواو والياء كما ترى وكما قال الشاعر في

له اى الاضافة الفعلية فضلا عن الاختصاص ١٢ منه ١٣ **س** لان السرفاء اليه في الاضافة الفعلية مجسود والمجرور مختص
 بالاسم ١٤ منه ١٥ **س** الله تعالى ابي احب من عبيد في الدنيا والاخرة ١٦
 تنوين في قسم شدة اى يادون غير اول تنوين دوم ثالث تنوين ودرهم بلدهم ١٧ ين پنج يكون كشرى شاه في نظيره ١٨

ببحث النجم واما اذا كان عوضا عن تنوين الرفع للمناسبة كما هو راي البعض فليكن تنوين
 مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة واما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا
 كما هو الظاهر واما لم يكن للتشكيك لوجوده فيما كان علما كعرفات واما لم يكن للعوض لان مسلمات
 ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه واما لم يكن للترشح لوجوده
 في غير اواخر الالبيات واما للترشح فهو الذي في اواخر الالبيات والمصادر لم تحسن الصوت لانه
 حرف ليس سهل به تردد الصوت في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حن الغناء واختص
 التنوين بالاسم لانه لو يجب الاقطاع مما بعد والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتناظرا
فان قلت ان الصفات الضائقة بالفاعل فليفتن ان لا يدخل عليها قلت ان
 اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين في الفعل يلزم الثقل وهو موضع الحقنة
 قوله وهو بالرفع عطف على الدخول **فان قلت** ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف
 على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح
 لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او المحقق في الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد
 من الامور العنوية قلت انه بالرفع عطف على الدخول لا على الدخول والبيان على النمط
 السابق فيما أمكن وهما غير ممكن قوله لان المتبادر من الدخول **وههنا بحث من**
وجميع الاول انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يتعمل الا في الذكر الاول والاخر
 والمتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى آخر والثاني ان الدخول هو الذكر في الاول فقط فلا يصح
 قوله او المحقق في الاخر كما ترى انه قال لمص في بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف
 ولحقوق تام فعلت اجيب عن الاول انه انما قال للتبادر لان الدخول في الحقيقة هو النسبة
 بين الداخل والمدخول فيه كالا سناد وعن الثاني ان القوم قد يستعملوا الدخول في الذكر الاخر ايضا
 كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر قوله وكذا في الاضافة انما قدم الشارح الشر
 على الشروط للاختصار قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه **فان قلت** ان قوله ومن خواصه
 لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للبنداء و
 خواصه كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله فلا فائدة في قوله ومن خواصه فاجاب
 الشارح بقوله والمراد به كون الشيء خائضا للجواب **بوجه الاول** انه انما يراد
 الا عتراض اذا كان الضمير في اليه راجعا اليه **الا سمع** و
 اما اذا كان راجعا الى الشيء فلا يريد والثاني ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم لا يمكن

له فانه قد يكون في الاسم ذكر المحقق سادون الفعل منه مراد تعالى له حصل الجواب ان تدخل معنى حنة في اللفظ النسبة فيها

فذا قال المتبادر منه مراد الله ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللومنين يوم يقوم الحساب ١٣

الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوص بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم اعني الاسم
 منه كالكمة واللفظ مثلا كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اخذ من حيث انه
 حيوان ومفيد اذا اخذ من حيث انه جسم **والثالث** ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم
 لكن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة لعني ملاحظة الحكم بالاسم
 قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى الاسم كما يقال علامة الرجل محبته فان معناه علامة
 الرجل المحبة مضافة اليه مختصة به فلاضافة لتأكيد الحكم حاصل المثال انه لو لم يعتبر الحكم قبل
 الاضافة يلزم استكرار في الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافة العلامة الى الرجل فارجع
 الى مجرود الحكم وهو يحصل بقوله المحبة فلاضافة الى الضمير بلا فائدة **وهنا بحث من**
وجوه الاول ان الشيء غير المذكور في عبارة المصنف رحمه فيلزم الاستدراك قبل الذكر والثاني ان ما
 الوجه للشارح انه ارجع الضمير الى الشيء ولم يرجع الى اللفظ مع انه قريب الى الاسم والثالث انه
 ما الوجه للشارح انه اول الاسناد بالمسند والرابع انه ما الفائدة في ازيد لفظ الكون والخامس ما
 للمصنف انه لم يقل كون الشيء مسندا اليه والسادس ان لا نسلم ان الاسناد اليه من خواص الاسم
 لانه قد يوجد في الفعل ايضا نحو **اسم بالعين** خبر من ان تراه لجيب عن الاول ان
 الشيء مستفاد من الاسناد لانه مبني للمفعول والذات ثابت في الاسم المفعول او لقول
 ان ارجاعه الى الشيء باعتبار ادعائه ان الشيء لكمال ظهوره في الذهن كالمذكور وعن
 الثاني انما لم يرجع الى اللفظ لانه محتاج الى ان يقال ان كون اللفظ مسندا اليه انما يكون
 باعتبار معناه لا باعتبار مجرود اللفظ وايضا انه ليس بخصوص بلفظ الاسم بل يوجد في غيره ايضا
 نحو من حروف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعه الى الشيء يتناول اللفظ والمعنى جميعا و
 عن الثالث انه لما كان الضمير راجعا الى الشيء فقد دناه قبل الاسناد فيقول الاسناد بالمسند
 ليصح الحمل وعن الرابع انه انما اذا لكون ليصح كونه خاصة لان خاصة الشيء عارضة اليه
 والشيء الذي يحمل المسند عليه ذات فكيف يكون خاصة وانما كان هذا الشيء ذاتا لاجل حمل
 المسند عليه اولانه ماخوذ من الذات الكاملة في اسم المفعول كما مر وعن الخامس ان قوله
 الاسناد اليه اخص من كون الشيء مسندا اليه وايضا لا تعرض فيه لما دخل له في الاختصاص
 وايضا لا تعرض فيه لما دخل له في الاختصاص لان الخاص للاسم لا لمطلق الشيء فاعرض
 المصنف رحمه عنه بحسب الظاهر وعن السادس انه محمول على حذف ان المصدرية
 فان قلت الحذف لا يكون الا في المواضع المعدودة كما قال المصنف في بحث الفعل
 قلت ان ذكر المواضع ليس للمحصر بل لاجل ان الحذف في ذلك المواضع مشهور كما في
 له يحصل الجواب انه افيد قوله الاسم اليه كون الشيء مسندا اليه وفيه قول من خواص كون الاسم مسندا اليه ليفيد
 الجزاء لا يفيد البستاء منه رحمه الله تعالى ١١

ان حصر المواضع المعدودة لتصب المضادة لا يجعله مضارعا الى حذف ان لجعل المضادة
مصداً غير مشروط بشئ لفظ قوله لان الفعل قد وضع وان يكون مسنداً فقط ايلاً فان قلت
لا تسلم ان الفعل وضع مسنداً بل موضع الحديث والزمان والنسبة وايضاً ان كونه موضعاً لذلك
لا ينافي وقوعه مسنداً اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسنداً اليه على سبيل المجاز ايضاً
وايضاً ان قوله فقط مسنداً الى بعد قوله ايلاً وايضاً لا تسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ايضاً
يقع المسند اليه عند المنطقيين فلو كانت الشمس طالعاً فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والجماع
عندهم اجيب عن الاول ان الاكفي قوله لا يكون للغرض اي الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسنداً ايلاً فلا يرد الاعتراض الثاني ايضاً لانه لو وقع مسنداً اليه ولو مجازاً يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه فان قلت لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع قلت انه يحذف المضاف اي يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيداً للمسند وقوله ايلاً قيداً لوضع الفعل اي وضع الفعل ايلاً لان يقع مسنداً فقط
لا مسنداً اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص ضايف وهو عدم كونه في الفعل والحرف قوله ومنها
الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فذاهما غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو ما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مررت بزيدا
ولا سبيل الى الثاني لانه ينقض بقوله يوم يتفّع الصادقين هذا فهم ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
الحذف وان قلت المراد كون الشئ مضافاً لكن يتقدّم بحرف الجر فان قلت ان ذكر الشئ في لونه
اليه لاجل وجعل الضمير فافادته ههنا قلت انما زاده ههنا لان ازيد بالكون لازم الغرض لكذا
سابقاً وهو يقتضي الاسم والخبر فزاده لياكون اسماً للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل لانه عبارة عن التقيد وهو
يجد فيه كما يتعال ضرب في السرق قلت ليس المراد من التخصيص التقيد بل المراد منه قلته
اشترك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اي المفهوم من حيث هو بمنزلة المجزئي
الحقيقي لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة التخصيص فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغي ان لا يصح
القول بالتخصيص في قوله ضرب اليوم لان المصداً ايضاً عبارة عن الطبيعة قلت جريانه فيه باعتبار
المعنى المصدق وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدق سواء كان في قالب المصداً او الفعل صام
لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدق للدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه
للفعل فخصص بالماضي والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجر ولا تخفيف في المصداً الذي هو في قالب الفعل فان قلت
ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجر يوجد في الفعل ايضاً مثل يضربان و يضربون

ان قوله فقط مسنداً اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسنداً اليه على سبيل المجاز ايضاً

يلزم حمل التعدد على المفرد وذا لا يجوز قلت حمل التعدد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن المفرد صالحا لتحمل ذلك
 التعدد والا فيجوز تحوزيد عالم وعامل وهما كذلك اقول ان الخبر في الاصل منقسم الى
 قسمين لكن حذف الخبر اقتصادا واقام المتعلق مقامه وهو قسمين وابدل الخبر بالرفع فصلا وقسمان
 وانما ابدل ليصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر في الاصل قسم قسم فبعيد لانه ايضا ير عليه
 ما يرد على معرب ومبني **فاز قلت** لم لم يشر الى اخصار الاسم في قسميه كما اشار اليه في تقسيم
 الكلمة والكلام بدليل المحصر في الاول وبادات المحصر في الثاني **قلت** التقى الص بما جعله النواة
 اسلوبا في التقسيم من المحصر غالبا قوله لانه لا يخلو اما مركب مع غيره ام لا **فاز قلت** لم
 على الشارح عن دليل المحصر للشهور وهوانه اما ان يختلف اخوه باختلاف العوامل او لا
قلت ان التعريف اللازم من دليل المحصر للشهور لا يكون مساويا للمعرف لانه اذا انفصل
 العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا يوجد الاختلاف واكضا انما عدل لموافقة تعريف المصنف
 حيث قال فالمعرب هو المركب الذي لم يشبه **فان قلت** لم قدم المعرب على المبني مع ان تعريف
 المعرب عدمي اي لم يشبه **قلت** تعريف المبني وجودي اعم ناسب فالاولى تقديمه **قلت** الغرض
 الاصولي في هذا الفن معرفة الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك لا يحصل الا بالاغواب
 والاغراب لا يظهر الا في اخر المعرب فلذا قدمه **فان قلت** ان التعريف
 والمبني قسمان والواحد مقدم على التعدد قوله الذي هو قسم من الاسم **فاز قلت** ان التعريف
 المعرب غير جامع لانه يخرج عنه المضارع لان المركب صفة الاسم كما قال الشارح والمعرف اعم
والضما ان قسم الشيء ليس الاخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا
فاجاب الشارح بقوله اي الذي هو قسم من الاسم اي ليس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو
 الاسم للمعرب يعني ان اطلاق القسم عليه باعتبار انه قيد للقسم وهو الاسم اي القسم هو الاسم
 المعرب لا المعرب فقط لانه ذكر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمركب كلاهما
 معرفتان فلا بد بينهما من ضمير الفصل **قلت** المعروف لا يكون الا مسند اليه وللعرف لا يكون
 الا مسند فلا يلتبس بالصفة فلا حاجة الى ضمير الفصل قوله اي الاسم وهما اعتراض وهو
 ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه الامر نحو اضرب فانه مركب مع غيره وهو المنوي ولم يشبه
 مبني الاصل لئلا يلزم التشبيه بالنفس اجيب عنه ان المعرب اذا لم يكن مشابها لمبني
 الاصل فعدم كون مبني الاصل معربا اولى فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله الاسم **فان قلت**
 المركب صفة يقتضي الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فاز قلت** ان الاعتراض غير وارد لانه لا
 نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقسام ثلاثة فجاز ان يكون لماضي مشابها بالامر والامر
 بالمحرف والاضما كما ينعدم الاعتراض بقيد الاسم كذلك يندفع بقوله تركيبا تحقق مع عامله اذا عامل
 لمبني الفصل اذ ليس اعرب لفظا ولا تقدير او لا محلا فلا حاجة الى مزيدا **فان قلت** اجيب الاول ان المراد بالشيء المنفصل

ان كان المعرب لا يكون معرفا لانه لا يشبه شيئا فليس له تعريف فليس له قسمان

المشابهة الموجبة للبناء وهذه الشبهة منفية عند اللازم والدوران بناء الامر يتوقف على البناء
وبناء الماضي يتوقف على الامر ولزم ان يكون بناءه بعاض المشابهة لانفسه وهو خلف عن القائل
ان الاستغناء عن الاول بالآخر ليس من دأبهم قوله اي الذي ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة
وهوان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذي واسم المفعول بمعنى الفاعل المجهول
فلذا قال الشارح رح الذي ركب **فازقلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا
مفردا والمركب ما دل جزؤه على جزء معناه وايضا دخل في التعريف مثلا بعلبك لان صدق عليه انه
اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اي ليس المراد من المركب **المعنى**
الاصطلاحي بل المراد منه **المعنى اللغوي** اي النظم مع غيره وكذا خرج بعلبك لانه ليس بمركب
مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعاني المتعددة اي **المعنى اللغوي**
والاصطلاحي واستعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات ممنوع وايضا **المعنى اللغوي** غير متبادر لا
كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو **المعنى الاصطلاحي** **اجيب** عنها احد العناوين اذا لم يجد
القريبة على **المعنى اللغوي** وحيث كون المعرب قسما من الاسم وهو مفرد فلو قلنا انه ليس المراد من
المركب **المعنى الاصطلاحي** قوله تركيبا يتحقق معاملة **فان قلت** التعريف لا يكون جامعاً
لخروج زيد وقائم في زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مافعال صدقه على غلام
في غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبني **فاجاب** الشارح رح عنها بقوله تركيبا يتحقق
مععامته فيد خرافيه زيد وقائم لان تركيبهما مع الآخر حصل العامل المعنوي وخروج عنه الغلام
لانه لا يتحقق مع عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل
في المضاف اليه والمضاف مبني **فاجاب** صاحب التوسط من غلام زيدان المراد من التركيب
هو التركيب الاسنادي ثم يرد عليه انه على هذا يخرج المضاف اليه وسائر المعلومات كالمفاعيل الخمسة
لانها اذا اريد التركيب الاسنادي لم يدخل في الحد الا للسند والسند اليه فقط فانفق علماء زمانه
على تعليل صاحب التوسط في هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دوري لان معرفة المعرب يتوقف
على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ما خذ في تعريف العامل والمعرفة للعامل
يتوقف على معرفة المعرب لانه ما خذ في تعريف الاعراب فيلزم الدور والمضمر قلنا الدور
المستبعد في تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذي اخذ
في تعريفه المعرب بمعنى ما اختلف اخره به والتغير اللفظي كان لدفع الدور او نقول ان معرفة
المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذي عرفه المصنف فيما
بعد هو الاسم فقط فتغير الجهة فلا دور **فان قلت** لما قال معه عامله ولم يقل مع عامله
بدون الضمير قلت انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوي لان الظاهر منه ان احد
طرفي المركب هو العامل ولانه نفهم منه فقد ير العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوي لانه

ما
هو
المركب
من
غيره
بل
مركب
من
غيره

نحوه

غير مقدّر لانه صفة اللفظ قولی لم يناسب **فان قيل** ان التعريف غير بانصدقه على
 ابن في ابن زيد فانه مركب مع غيره ولم يشبهه **مبنى** الاصل **فالمشابهة** هي الاشتراك في الكيفية
 وهي منتف هنا قلت المراد من قوله لم يشبهه لم يناسب من قيل ذكر الخاص وإرادة
 العام بقريته ذلك المناسبة في تعريف **المبنى** اعلم ان ههنا امورا اربعة المشابهة والمماثلة
 والمشاركة والمناسبة فالمشابهة عبارة عن الاشتراك في الكيفية كالرجل الشجاع والاسد و
 المماثلة هي الاشتراك في الجنس كالانسان والبقرة في الحيوانية والاشتراك في النوع كزيتون
 في الانسانية والمشاركة هي الاشتراك في الشخص والشخص والمناسبة اعم من الكل **فان قيل**
 لما كان المراد من المشابهة والمناسبة فهي غير مستقيم ههنا لوجوب الاول لانه غير جامع لمخرج
 غير المنصرف لانه مناسب **الاصلا** الذي هو الفعل الماض في كون كل واحد منهما فرعين مع انه
 معرب **والثاني** ان المراد بالمناسبة لا يخلو اما مناسبة ما او مناسبة خاصة لا سبيل الى الاول
 لانه على هذا لا يوجد معرب اصلا لمشابهة مبنى الاصل في كون كل واحد منهما كلمة ولا الى
 الثاني لانه غير معلوم قلت المراد مناسبة مؤثرة في منع الاعراب لوجود المعارض وهو المضاف
 فان قلت فعلى هذا يلزم التعريف بالجهول لان المناسبة المؤثرة غير معلوم وايضا يلزم
 الدور لاعتبار الاعراب في تعريف المعرب وقد اعتبر المعرب في تعريف الاعراب **اجيب**
 عن الاول لا نسلم انها مجعولة لانه بين الشارح رحمه في صدر **المبنى** بقوله ولقد فصلت
 المفصل هذه المناسبة **وعن الثاني** ان المراد من المعرب في تعريف الاعراب ذاته لانه المراد منه
 الاسم بخلاف التعريف لانه هو المعرب من حيث هو معرب فان قلت لما كان معرفة المعرب
 موقوفة على معرفة المناسبة المؤثرة في البناء فالاولى تقديم المبنيات على المعرب كما فعل صاحب
 الباب قلت انه نظري المقصد الاصل وعدمه قولی اي المبنى الذي هو الاصل
 في البناء **فان قيل** ان المبنى اسم مفعول وهو لا يضاف الا الى المفعول مالم يسم فاعلم
 اولى الظروف فيكون معناه ما يكون مبني من حيث الاصل ومبني في الاصل فيدخل
 فيه المضارع لانه مبنى في الاصل والمشاركة مع المضارع لا يوجب البناء قلنا هذا اذا كانت
 الاضافة بمعنى اللام وههنا **بمعنى** من البانية فان قلت لا يجوز الاضافة البانية
 لانه يشترط فيها ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه مع
 ان المبنى اعم مطلقا من الاصل في البناء قلت ان المبنى مضاف الى الاصل فقط لا الى الاصل
 في البناء ولا يشك ان بين المبنى والاصل عموم وخصوص من وجه فان قلت لا نسلم ان
 المبنى مضاف الى الاصل فقط بل الى الاصل في البناء والا لما قال الشارح رحمه اي المبنى

وذكر في تعريف المعرب في الاعراب

له لان المقصود في النسخ معرفة الفاعلية والمفعولية والامانة وهو لا يحصل بكون الاسم معربا بالاعراب م

الذی هو الاصل فی البناء قلت انما قال الشارح رحم ذلك لبیان المراد لانه مقدور فی نظم الکلام
فان قلت الاضافة الی بانیة يكون فيما اذا كان المضاف حاصل من المضاف اليه ويكون هو
 اصلا له مثل خاتم فضة كما ذكره الشارح رحم في بحث المجزورات وفيما نحن فيه ليس كذلك قلت
 انما ذكره في بحث المجزورات بطريق التغليب لا بطريق الكلية قوله وهو المضاف والامر بغير اللام
 والحرف اشارة الى الرد على صاحب المفصل لانه عد الجمله ايضا وزيادة تحقيقه في المبنيات فان
 قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان الامر باللام يسمى بالمضارع المجزوم عند الحاجة قلنا ايراد
 الرعاية المبتدئ لانه ليطن بالاعتقاد ان الامر مع اللام ايضا امر لانه الان خرج من المصروف فان
 قلت ان الكافية مأخوذة من المفصل وفيه لم يذكر التركيب في التعريف فلم ذكره المع قلت
 ان العلامة اعتبار مجزور الصلاحية لاستحالة الاعراب ولمن رحم اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل ولذا اخذ التركيب في تعريف العرب يعني ان العلامة اعتبار الاعراب بالقوة
 البعيدة والمصرح اعتبار الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله جعل الاسماء المعدودة نكرة الغاي
 عن المشابهة معربة فان قلت لا يصح حمل المعربة على الاسماء المعدودة لان المعربة
 اسم مفعول وهو ما وقع عليه الاعراب وهو غير واقع على الاسماء المعدودة
 لانه لا يكون النال عاملا ولا عاملا فيها قلت لا نزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول في الالف
 بالفعل فانه غير معتبر عند الفريقين بالخلاف في المعرب الاصطلاحي قوله واعتبر المعرب
 مع الصلاحية حصول الاستحقاق فان قلت لا حاجة الى ذكر الصلاحية اذا استحقاق بالفعل
 لا يتحقق بدون الصلاحية قلت فائدة التصريح بان مقابله منقسم الى قسمين احكاما
 ما نتق في القابلية كذا وهو ذات والاخر ما ينتق في الاسباب مع وجود القابلية
 كالاسماء المعدودة فاخرج كل واحد من المعرب قصدا فان قلت اذا وجد الاستحقاق
 بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ايضا فاعني قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم يعتد به احد
 قلت وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق اللفظ اذا قلت جاءني زيد يسكون زيد وجعلني
 ولم يوجد الاعراب بالفعل فان قلت لم عد المعرب عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما
 اختلفت فيه باختلاف العوامل قلت ان في تعريفهم يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الاختلاف
 لما كان غرض المعرب كان موضعه اخر للمعرب ولما كان الاختلاف تعريفه كان موضعه مقدم
 المعرب وهو ليس الا تقدم الشيء على النفس ونقول ان تعريفهم لا يكون مساويا للمعرب لانه لا
 يتناول ما اذا ركب زيد مثلا مع عامله في لا يوجد الاختلاف فان قلت في هذا لا يصح تعريفهم
 فكيف اختلفوا قلت انه ينبغي فلا يلزم في الروايات ان من جعل الاختلاف تعريفه لم يجعل وسيلة الى هذا الحكم
 له فخرج بقيد الصلاحية ما نتق في القابلية بقيد حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما نتق في الاسباب كالاسماء المعدودة
 نال ١٢ منه ١٣ لان صفة العرب مقدم على صفة العرب ١٤ منه ١٥ لان اسم الشيء ملاك لا حقيقة له ١٦ منه ١٧

بل الى احكام اخرى فان قلت لما صح تعريفه لا يصح عدو للمعروف قلت ان صحته بتكليف
وصحة ما قاله لا يصح بتكليف قوله لان الغرض من تدوين الخ فان قيل ان الغرض لا ينجح في
ذلك لان معرفة ما في الهيئة التركيبية من تقديم ماحقه التأخير وبالعكس من جملة الاغراض
قلنا المراد من الغرض هو الغرض الاصيل (وهو معرفة او اخر الكلام من حيث الاعراب) وليقو
ذلك لتبينهم الغرض لا يعلم الاعراب كما قال صاحب الشافية في صدر الكتاب مقدمة في الاعراب
ومقدمة في التعريف ومقدمة في الخط فان قلت لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان
يعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان يعرف ذلك الحكم من استعمال العرب قلت هذا بالنسبة
الى من لم يعرف الاحوال بالمتبع والاستعمال فان العارضة بالتبع مستغن عن الغرض فان قلت
لا نسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان يكون له فائدة التأكيد وايضا الاستغناء ممنوع لانه وان
لم ينجح الى الاحكام لكن احتاج الى معرفة اصطلاحاتهم من التعريفات والتقسيمات قلت المراد
المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بما هي الفائدة الاصلية قوله فالمقصود من
معرفة المعرب اشارته الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف لانه لا يفي
بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم الاختلاف على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور
فقال ان الدور في المقصود قوله ان يعرف انه مما يختلف اخره فان قلت ان الضمير في
لا يخلو ما راجع الى مفهوم المعرب او الى ما صدق عليه المعرب لا سبيل الى الاول لان مفهومه ليس بمتعلق
الاخر ولا الى الثاني لانه خارج عن البحث قلت انه راجع الى الثاني لكن من حيث انه معرب فلا يخلو
عن المفهوم قوله وحكمه اختلف اخره فان قلت لا نسلم ان حكم المعرب ان يختلف اخره
لان بعض الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداء فحكمه حدوث الاعراب لا الاختلاف
فاجاب الشارح بقوله من جملة الخ يعنى ان العبارة بزيادة كلمة من التبعية لم يرد عليه
انه لما كان العبارة بتقدير من لا يصح دخوله على الحكم لانه مفرد ومن التبعية لا تدخل الا
على الجمع فاجاب الشارح بقوله احكامه يعنى ان المفرد بمعنى الجمع وانما زاد قوله جملة ليكون
عبارة المصرح على طريقة الفصحى لانهم يفصلون بعد الاجمال قال قلت انه من بعض الحكم
لكن ما الوجه في اختيار هذا الحكم قلت ان في تخصيصه اشارته الى وجه العدل عن تعريف
الجمهور بالمعرب كما لا يخفى فان قلت حكم الشيء خاصته له وهي الازفة للشيء والاسماء المعدودة اذا
ركبت مع عامله ابتداء اوجب للمعرب ولم يوجب الخاصة قلت انه خاصة غير شاملة كما مر فان قلت
انه مع عدم الشمول اليه غير صحيح لان الاختلاف يتحقق في الضار ايضا فكيف يكون خاصة له قلت انه
خاصة اضافية بالنسبة الى البنية فان قلت الحكم يبيح على معاني كثيرة احدها الاثر وثانيها بنية
خطاب الله تعالى متعلقا بافعال المكلفين بالاقتضاء والتخير وثالثها بمعنى نسبة احد الكلمتين الى الآخر
ايجابا وسلبا فهذا الحكم

من اى قبيل فلجواب الشارح بقوله واثره ثم يرد عليه لما كان المراد الاثر لا يصح اضافة الحكم الى ضمير العرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر الموعوب فلجواب الشارح بقوله المرتبة عليه يعنى ان الاضافة الى الاثر الى ضمير العرب لعلاقة المحلوة للعلاقة العليا فانقلت لانسلم ان حكمه الاختلاف لا يثبت الحكم لم يوجد في فرد من افراد العرب لان الفاعل معرب مع ان حكمه رفع وكذا المفعول معرب مع ان حكمه نصب وكذا غير المنصرف معرب مع ان حكمه منع الكسرة والتنوين قلت ان حكمه الاختلاف لاكن من حيث فهو فاعل او مفعول او غير ذلك

قوله ان يختلف اخوه فان قلت يخرج عنه التثنية والجمع فان اخوه النون وهو لا يختلف باختلاف العوامل واليتم ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخوين في ان يصير اولاً او اوسطاً وليس الامر كذلك اجيب عن الاول المراد حرف اعراب العرب والنون كلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال كالمجزء وعن الثاني ان المراد من الاخر الحرف اى

يختلف الحرف الذى فان قلت لما كان المراد الحرف فلم اطلق الاخر عليه قلت لاجل ان هذا الحرف ليس اعراب العرب فيكون مجازاً مرسلًا فان قلت هذا الحكم منقوض بقوله جاء في زيد ورايت زريدا ومررت بزيد فان الحرف الاخر هو اللام ولم يختلف مع انه معرب قلت المراد من الاختلاف اعم من ان يكون ذاتاً اذا كان الاعراب بالحرف او صفه اذا كان الاعراب بالحركة بان يتبدل الحركة فان قلت ان اطلاق الصفة على الحركة لا يصح لان الصفة قائمة بالوصف والحركة ليست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو التكم ولان الصفة محمولة على الحرف ولا يصح حمل الحركة على الحرف قلت المراد بالصفة التبعية له في التلفظ ولا شك ان التلفظ بالحركة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العكس لانه قد يتلفظ بالحرف بدون الحركة كالحرف الساكن فان قلت الاعراب في مثل رايت مسلمين ومررت بمسلمين بالحرف مع انه لم يختلف اخوه وهو الياء باختلاف العوامل والياء الاعراب في رايت احمد ومررت باحمد بالحركة مع انه لم يختلف اخوه باختلاف العوامل قلت الاختلاف اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهما وجد المحكى لان الياء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله

اى بسبب اختلاف لما كان الباء مخي ليعان فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال اى بسبب اختلاف فان قلت ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يوجد في البنين ايضا لانه يجوز عند ضمة من وفتحة وكسرة فيما اذا قال السائل جاء زيد فقال للجيب في الجواب من اى كبرت زيد بضم النون لما تارة ضمة زيدا او قال السائل رايت زيدا فقال الجواب من بالفتح او قال السائل امرت زيدا فقال في الجواب من بالكسر فانه اختلف اخوه باختلاف العوامل وهي حركات اللام

فانه يكون حكم العرب من الخواص ايضا ^س قل لندخرج بقوله اخوه اى اخر العرب لان من الاستغناء مية مبنية والجواب ان ^س من الضمير في قوله العرب لا مخصوص بل باعتبار لونه كما قال في قوله والاستناد اليه كما مر ^س لا تعرض من التنوين ^س يعنى ان من الحكم المراد هذا الحكم الاول وهو لا فرق في الحكم على التنوين ^س او صفه في الامثلة المذكورة ^س اختلاف اخو زيد بافتقار المصنف ^س يعنى ان المراد من سبب السبب فان العرب بمراتب كاسمى ^س

الاختلاف موجود في قوله من الرجل ومن الرجل ومن امرأة مع اختلاف العوامل وهي سكن اللام
 في الاولين لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او الفتح وشغوية اليم في الآخر فيقتضض ضم ما قبله
 والضم ينقض بقوله جاء ورايت وب فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم يختلف بها اختلاف العرب
 فلجاء الشارح بقوله الداخلة عليه فلا يرد الاول لان حركات الدال غير داخلة على من لان زيد
 مذكور في قول الجيب لا يرد الثاني لان سكن اللام وشغوية اليم غير داخلة على من لانها من المعاني
 والدخول من خواص الالفاظ والكيف لا يرد الثالث كما لا يخفى فان قلت ان قيد الدخول ينجم العوامل
 المعنوية فانها غير داخلة فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجها غير مضر لانه ذكر
 البعض من الاحكام لا جميعها فان قلت العوامل جميع عامل والحال ان الفاعل لا ينجم
 على فاعل قلت لان سلم انه جميع عامل بل جميع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل
 لا يختص بالاسم او لقول ان فاعل الصفة لا ينجم عليها والعامل جمل اسماء عند النحوي لما
 اشياء كما قال فاعلم العوامل فان قلت انه ينقض بقولنا ان زيدا مضروب وضربت زيدا
 والى ضارب زيدا فان العوامل في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والجمعية مع ان
 اخر العرب لم يختلف باختلافها في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور فان
 قلت الاختلاف في العمل ايضا موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمساومة الفعل لا بالذات
 وحمل الفعل بالذات وايضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا
 يستلزم السبب لان السبب قد يكون ناقصا غير مستلزم للسبب كما قال هل الميزان فليكن
 الاختلاف في العوامل ولا يكون الاختلاف في الاخر وايضا ان الخاصة قد تكون غير شاملة و
 الاختلاف من هذا القبيل فليكن وجود للعرب وهو زيد مثلا في الامثلة المذكورة ولم يجد
 الاختلاف في اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله في العمل اجيب عن
 الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلافا ما يعمل البعض الاخر من الرفع و
 النصب والجر وعن الثاني ان القائل يكون السبب نوعا مستلزما وغيره هو اهل الميزان و
 ما عند الادباء فالسبب لا يكون الا مستلزما للسبب وعن الثالث ان الاصل ان يحمل النصب
 على الشمول الى غاية ما يمكن قوله لفظا وقد يراد ما كان جهات النصب كثيرة فقال الشارح النصب
 على التميز ولما كان التميز عن النسبة فاعلا في المعنى وكان الفاعل الظاهر مضافا اليه فلذا
 نشر الشارح بقوله اي يختلف لفظا اخره فان قلت لم لم يجعل الشارح قوله لفظا او قد يراد تميزا
 عن نسبة الاختلاف الى العوامل مع انه قريب قلت الكلام مسبق لبيان حكم العرب وهو اختلاف
 اخر العرب فالناسب تعميم لا تعميم امر اخر الذي ليس من حكم العرب فان قلت التعميم في العمل
 يستلزم تعميم حكمه ايضا

في ذلك السور من من

له قبل التقيد بالفعل يخرج عامل للبدأ والخبر لانه معزى والدخول انما يصور في الالفاظ والجواب
 ان ذلك التقيد بطريق التعليل فقط منه انه فاعل مفتوح والفاعل المعنى من المذكور يخرج ههنا من عمل به كما مر من نسبة الى الفعل
 من عمل به

كما لا يخفى قلت ان التعميم الاول في نفس المقصود وهذا في الوسيلة فلا يتساويان او لقول من
 اصل الاعتراض ان التعارف في امثال تلك التعميمات المنحصرة في الاقسام المفهومة
 من التعميم والعامل غير منحصر في اللفظي والتقدير فانه قد يكون معنويا ايضا **فاز قلت** المراد من
 العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهي منحصرة في اللفظي والتقدير فان المعنوي غير داخلة
 عليه كما مر انفا قلت التعميم في العوامل لا يناسب من وجه اخر وهو ان قول المصمم التقدير فيما
 تعذر ركضا وغلاحي مطلقا واللفظ في ما عداه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان لا شأ
 نه الى الاعراب بطريق التفصيل وهو يقتضي الاجمال فنقوله لفظا او تقديرا اجماله قوله او على الصفة
فاز قلت ان في المفعول المطلق لابد ان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتغال الكل على الجزء
 وههنا ليس كذلك قلت انه مفعول مطلق مجزوف المضاف الى اختلاف لفظا وانما لم يجعل مجزوف
 الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصيلين لحدما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ ليعني
 للمفرد ليعلم المحل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصيل وهو جعل لفظا
 بمعنى المفرد ليعلم المحل **فاز قلت** ان النصب على المصدرية ايضا يحتاج الى خلاف الاصيل و
 هو حذف المضاف قلت ان في الحال محذوف اخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصفا بقوله بانحلال
 العوامل وجوزة مختلف فيه قوله والاختلاف اللفظي والتقدير اعم **فاز قلت** ان هذا هو
 مر سابقا في الفائدة في احادته قلت ان في ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح في
 دفعه لذكر الاعتراض معه بقوله لئلا ينقض الخ قوله رايت احمد ومررت باحد **فاز قلت** انه
 لا استفاض بما ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان الراد باختلاف العوامل في العمل وقوله
 دأيت والباء ليسا مختلفين في العمل اذا مضيا على غير المنصرف قلت هما مختلفان في سائر المعامل
 وان لم يختلفا في غير المنصرف بعارض قوله مثني او مجموعا **فاز قلت** ان قوله مسلمين
 اما مقرو بالفتح او بالكسر فلكان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثاني لا يكون مثني فلا يعبر عنه
 مثني او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
 نقول المراد هذا النقص قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه **فاز قلت** ان العوامل جميع عامل فلا
 يتحقق اختلاف العوامل في رايت احمد ومررت باحد بل يتحقق فيه لاختلاف العاملين قلت
 قد يراد بالجمع ما فوق الواحد **فاز قلت** هذا في الجمع القلة والعوامل جمع كثرة وهو لا يقيم على الا
 قلت قد يستعمل الكثرة مؤنم القلة استملا لاشاعا قوله اذا طب بعض الاسماء المعدودة ابتداء
 مع عامله **فاز قلت** ان اطلاق قوله اذا ركيب مع العامل ابتداء غير مشبه لانه يقيم فائدة ان في حال
 التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل اصلا مع انه ليس كذلك لان التركيب مع عامله لا يكون انطلق
 العامل لفظيا لان التركيب لا يفي الا في الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب
 له واذا صاد التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال منه رحمه الله تعالى اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب في العوامل قلت ان العوامل جمع ولا يتحقق ههنا الا علملان فان قلت
 قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وايضا ان محل الاعتراض فيما اذا وقع المعرب مبتدأ او جدي فيه
 العامل المعنوي ثم وقع ذلك المعرب خبرا فوجد العامل المعنوي الآخر ثم ركب مع العامل للمعنى فلا شك
 ان ههنا وجد العوامل الثلاثة قلت ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الكثرة بعيد فاعتراض الشرح
 واراد من حيث الظن واجيب عن الثاني ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حيث العمل فذا
 لا يوجد في العاملين المعنويين لان عمل العامل المعنوي ليس الا الزم فلا يثبت الاختلاف قوله
 لا يتحقق الاختلاف في المعرب ولا في العوامل فان قلت ان انتفاء اختلاف العوامل في مورد ^{المراد بالمراد} لا يتحقق
 مسلم لكن انتفاء اختلاف الآخر ممنوع فانما بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكن
 فاذا حدثت الاعراب في آخرها اختلف آخرها قلت لم يقيد بهذا الاختلاف لان التبادر من الاختلاف
 هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم يوجد قوله قلت هذا الحكم آخر الحكم حاصله ان حكم الشيء
 لا يلزم ان يكون لازما له مجازا ان يكون له حكم اخر فان قلت يجوز ان يقيّد الاختلاف بالعامل
 بلحد الزمّة لانه في حال التركيب وفيما اذا ركب مع العامل مبتدأ وان لم يوجد العامل في حال
 التركيب ولا قبله لكن يوجد بعد هذا التركيب الابتداء فلا يرد اعتراض الشارح فلا حاجة الى
 جوابه قلت فية صرف الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل في حال التركيب
 لانه معنى المحققه وايض انه بعد ذلك التقيد ايضا غير لازم مجازا ان يتحقق معرب ولم يتحقق
 معه عامل في المستقبل بان ركب مع عامل واحد ابدأ كقولك ضرب على رضى الله عنه الا
 لانها لا يكونان مفعولين في الاستعمال فان قلت فليكن المراد باختلاف العوامل في المستقبل
 قابلية الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فيكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة
 الى الجواب قلت التبادر فعبية الاختلاف فلذا لم يتعوض له قلت فليكن المراد من قوله ان
 يختلف اخره اى اختلف من البناء الى الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل اى لو وجدت
 العوامل بطريق التجويد عن بعض للعاني لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغير عن الحالة
 السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشكلة السابق اى لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل
 جنس العوامل لان الالف واللام يبطل معنى الجمعة فعلى هذا يكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض
 فلا حاجة الى الجواب قلت انها بعيدة اما الاول فلان التبادر من قوله ان يختلف اخره اى اخر
 المعرب بالاختلاف باعتبار طرفيه بعد صيرورته معربا واما الثاني فظن واما الثالث فلا يثبت الا الى

لان المعترض لم يرد بالجمع الكثرة الجم الا محله وهو الثلاثة بل لواء الاثنين اعني ما فوق الواحد وهو مجاز بعيد ١٢ جواب سؤال لما كان
 المراد من الاختلاف الوجود فلم يقل المعرب فاجاب الشارح راجع بانوى ١٣ لان المذكور في هذا الحكم لاختلافان احدهما قوله ما تختلف خبره
 والاخر قوله باختلاف العوامل ١٤ جواب سؤال وهو انه لما المراد من قوله ان يختلف اخره الوجود باختلاف الى الاعراب يفهم
 ان الاختلاف يوجد بدون العامل فلا يلزم قول المصنف العامل لانه يحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ١٢ ١٣

بنیادی علی اداة الجمعية فكيف يحكم ببطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لا يتصور في المفرد قوله الاعراب لما فرغ من تعريف العرب وحكمه شرع في بيان الاعراب باعتبار الوجهين ^{للمفرد} ^{للمفرد} لان العرب مشتق ومعرفة معروف على معرفة المبدأ والثاني ان اختيار مذهب البعض لان في الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القول دون الحركة لانها ما به البناء ^{في الاعراب} ^{في الاعراب} فلذا الاعراب عبارة عن الاختلاف دون ما به الاختلاف وعند البعض عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعاني للعتوة والحال ان المعاني ما به الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذا امدل عليها وهو اختيار المصنف قوله بالحركة او حرف

فان قلت تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل ^{للمفرد} ^{للمفرد} المقضى والاسناد والتكم والتكم لان كل واحد منها سبب لاختلاف الاخر قلت للراد بكلمته بالحركة او حرف فان قلت للراد من كلمة لا يتخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او للجزم فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثاني ايضا كلف وعلى الثالث لزم ارادة افراد مختلفة للماهية من لقب واحد وذا غير جائز قلت للراد بكلمته ما بالحركة لكن على حذف المحرف اي حركة او حرف قول الشارح بالحركة تفصيلا وقوله او حرف بيان المحرف وكلمة اول التقييم لا للتريد فلا يرد الاعتراض فان قلت ان كلمته مشتركة بين الامور الكثيرة ولادة احد معانيه بداون القرنية لا يجوز قلت القرنية موحدة وهي شجرة امر الاعراب بانها حركة او حرف فان قلت الشجرة ممنوعة لان في الاعراب خلافا فعند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس الضم التردد والشك لانه موضع الشجرة قلت الشجرة وان لم تكن قرنية لكن وجدت القرنية الاخرى وهي ما سيذكره لهم في ضبط اعراب الاسماء بقوله والمفرد للنصرف الى اخوه لان المفهوم منه الاعراب ليس بالحركة او الحرف فان قلت التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلا نه دخل فيه المحرف لاجابة لونه وحرفه اختلف به لغير العرب وكما الثالث فلان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر الاخر هو النون اجيب عن الاول ان المراد من الحركة او الحرف في الاخر وحرف الجاري في الاول وهو الثاني بان النون فيهما كالتنوين في المفرد في سقوطهما بالاضافة والحال ان التنوين لا تتم الاخرية فكذا النون فان قلت لا نسلم انه كالتنوين لان يسقط بدخل اللام دون النون قلت المراد بقوله كالتنوين انه في بعض الاحوال هو السقوط بالاضافة لا في جميع الاحوال قوله ذاتا او صفة تميزا عن النسبة في اختلف اخر فان قلت ذات الاخر في صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذي هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه في الاعراب بالحرف قلت ذات الاخر المحفوظ على الوجه الكلي والسبب هو خصوصية الواو والياء والالفية قوله بتلك الحركة او الحرف فان قلت فعلى هذا فالتطابقة بين السراج والمراجع لان الضمير في قوله به مذكور والحركة موحدة قلت الضمير في به مراجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الى معناه لبيان احتمال كون موصولة ولهذا حرف الحركة باللام دون سابقا لان فيما سبق بيان
 احتمال الموصوفية وانما زاد قوله بتلك لان الاجماع مع الاسم الاشارة او قم في الذهن قوله وحسن
 بلاهما الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنكرة فعلم منه انهما موصوفة تنبها على انه يجوز
 ان يكون موصولة لكن ادول الى لان المصل في الخبر التنكير قوله والعامل للمعنى المقضى من الاسماء
 البعيدة لانها من الاسباب بالوساطة وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلاث وسائط الاول الاسماء
 والثاني المقضى والثالث الاعراب والاسناد بواسطتين الاول المعنى المقضى والثالث عراب والبطء للمقضى
 بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة فان قلت ينقض التعريف جهنم بالعلة التامة
 للاختلاف فانما سبب قريب وهي ما اجتمع فيه الكل من العامل والمعنى المقضى والاعراب قلت
 ليست للعلة التامة سببية الاسيوية الاجزاء واجزاؤها مركبة من قريبي بعيد نغم لو ثبتت
 سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به فان قلت لو كان المراد السبب القريب لزم ان
 لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القريب عبارة
 عما يقرب السبب والقرب لا يكون الا عند تحقق السبب أولا فان قلت فلهذا فالعبارة الصحيحة
 ان يقول ما يختلف بدلا ما يختلف يعنى لما لم يشترط تحقق للسبب في حال وجود السبب يجب على العلم
 ان ياتي بصيغة المضارع لا بصيغة الماضى لانه يدل على تحقق السبب حال وجود السبب قلت لم
 يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان لان الزمان فيها يخرج بالمعرفة لانه يقيد الماهية باحد الزمان
 الثلاثة قوله وبقيدها لحيوية خرج حركة غلامى فان قلت لا حاجة الى قيد الحيوية لان حركة
 نحو غلامى خرج بقيد المعرب لان الضمير في اخره راجع الى المعرب لانه مبني مع ياء المتكلم
 قلت انه معرب على اختيار المصنف فلا يخرج بقيد المعرب اعلم ان في لفظ الغلام خلافا عند
 طين لانه شديد الامتزاج مع الياء لان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وكذا بين
 الضمير والاتصال به شدة الاتصال فصار اخر الغلام في الوسط ولا عراب في الوسط وعند المصنف
 معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب فان قلت هذا منقوض باذو حيث
 لانها لا تضاف مع انهما مبنيان قلت مرادنا ان الاضافة للمفرد من خواص الاسماء وهما
 مضافان الى الجملة فان قلت لما كان الغلام معربا عند المصنف فلا يخرج حركته لان حركة
 المعرب ليس الا الاعراب قلت لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث
 انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم الآتري انه مكسور قبل عامل الجار بل مكسور قبل
 مطلق العامل كذا قال مولانا عبد الغفور الارمني فان قلت لما كان مكسورا قبل مطلق
 العامل كان اختلاف حركة غلامى قبل مطلق العامل فعلى هذا لم يختلف بهذا الحركة اخره
 لم يختلف بها اخر المبنى لان قبل مطلق العامل ليس الا غلامى وهو مبنى لان الاسماء قبل
 التركيب مبنية فيخرج نحو غلامى بقوله اخره في قوله ما اختلف اخره لانه لم

قلت السبب القريب في سبب
 لغة عامة بين
 وبين ذلك في
 ان السبب القريب عبارة
 عن الحركة التعريفية بل هو عبارة
 عن سبب القرب على معنى تحقق السبب

فيختلف آخر العرب بل آخر المبنى قلت انه اختلف به اخر ما هو عرب في وقت ما وان لم يكن
 في زمان كونه عربا في ذلك حينه الاعتقاد بدون قيد الحيثية فيخرج بها قوله وبذا القدر لم حد
 الا عراب اشارة الى رد قول بعض الناصحين لانهم قالوا ان الاختلاف عن حركة غلامى بقوله
 ليدهل على المعاني ثم يرد عليه انه كسائر الحد بما سبق فلا شغلا بقوله ليدهل اشتغال بما لا
 فاجاب الناصح بقوله لكن المصوح اراد ان يبين انه ثم يرد عليه انه من اين علم ان المصوح اراد
 ان يبين على فائدة اختلاف الاعراب وحده الاعراب ثم بقوله ما اختلف اخره فاجاب
 بقوله فكانه اراد هذا المعنى اي انه علم من قول المصوح في الامالى حيث قال ان قوله ليدهل ليس
 من تمام الحد قوله لانه خارج عن الحد اشارة الى الرد على الناصح لانه قال ان قوله
 ليدهل كانه ليس من تمام الحد لك لم يتعلق بالحد بل يتعلق بامر خارج له بمقدوره وهو قوله وضع
 الاعراب ليدهل لهما قال المصوح ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل وضع
 المقدور المفهوم من فحوى الكلام لانه في الموضوعات وجه الرد انه بعيد فاية البعد اما نفس البعد
 فلا نه لا نظر للوضع ههنا وما غاية البعد فلا ان الظاهر للتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف
 لاننا المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدور قوله ليدهل لا الاختلاف او ما به الاختلاف اشارة الى الرد
 الى المذمومين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما هو سابقا
 انما قدم الناصح الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان الاعراب عند المصوح عبارة
 عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على الكل قوله وانواعه
 فان قيل ان حصر اقوال الاعراب في الثلاثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم
 قلنا المحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل فان قيل ان قوله وانواعه مبتدأ
 وقوله رفع ونصب وجرحه وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان حمل الجزء على الكل لا يجوز
 قلنا العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منها فان قيل لما كان الخبر هو المجموع
 ينبغي ان يكون الكل عرابا واحدا ولم يكن كل واحد عرابا على حق قلنا نعم لكن لما لم يكن اجزاء الاعراب
 على المجموع اجزى على اجزائها فان قيل لم قال المصوح وانواعه رفع ونصب وجرحه يقل ضم وفتح وكسر
 قلنا الضم والفتح والكسر مستعملة في اللغات وكلامنا في العربات فان قلت لم يقل ضمته وفتحته
 بالتاء مع انها مستعملة في العربات ايضا قلت الضمة والفتح مشتركة بين العرب
 والبنى والرفع واخراته فخص بالعرب وكلامنا في العرب فقط فان قلت

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلاثة فكذا الدال والاولم المشترك
 لو كان الا حراب اقل من المعاني والاولم التوافق لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلها خذوه في الاصل ١٣ ١٢ ١١
 منه حمزة الله تعالى عليه النبي اكرم من عنك مدد ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩
 مع ان كل الهم لان كل واحد من هذه وانصب لجزء من الارباع الاعراب ١٠ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم تقوم الحساب ١١ ١٢

لم قال ههنا افاعه ولم يقل والقابه كما قال في البني والقابه ضم ذقم وكسر قلت الرفع واخواته بدل
 على الاول من المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولهما الاول سمي الدال ايضا
 ازاها بخلاف الضم والرفع فان كل واحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قال ثمة والقابه
 ولم يقل والواحه وسمى الرفع مرفعا لانه يحصل بانضم الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمى
 النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمى الجرجا لانه يحصل
 بلكسار فك الاسفل قوله يعني الفاعلية ثم اشارة الى الرد على الرضي لانه قال للمعنى كون الاسم
 حرة وخضلة واسطة حرف الجر وبلا واسطة كما في المفعول وجعل لاد ان ما قال الشارح موافق
 لقول الضنف ثم فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعاني هي الفاعلية
 والمفعولية ثم وايضا ان كون الاسم حرة ليس من المعاني بل من صفات القظ قوله على صيغة
 اسم الفاعل في اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين
 الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تقديره بكلمة
 على بقوله عليه والثاني ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع
 صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به اوله لانهم قالوا اعتور نريد درهما بيد فلا بد ان
 يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجح الى المعاني
 فيكون مفعول مالم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثاني بواسطة الصلة لان المتعدى
 الى المفعول الواحد صار لازما باقتضائهم اسم المفعول منه لانه جعل المفعول قائما مقام الفاعل
 فلم يبق له مفعول فاذا اراد تقديره الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ
 للمعاني على العرب واستقر عليه كما يقال اخذ نريد على الفرس وكذا يلزم صلة كلمة على
 لان في اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجعل الرد ان متصود المص من قوله
 للعتورة توصيف للمعاني بهذه الصفة اى العتورة بان يكون احد المعاني ظاهرا على الاخرى طريان
 بعض للمعاني على البعض يتعاقب وذلك اما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو
 كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على العرب على المعاني فلا يلزم على البدلية بين المعاني
 في نفسها وايضا للمعاني اعراض والعرب من الذوات والناسب طريان العارض على الذات
 دون الذات على العارض ولما ايراد كلمة على على قسمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذا
 يتعديان بطي وايضا يقع كلمة على صلة لهما قوله كما يقال اعتورا والشئ وتعاوروه هذا
 جواب سؤال وهو انه لم يعيد اليا واليا لانه في قوله معتورة وفي قوله اعتور مع ان
 الواو متحركة ما قبلها مفتوح فلجواب بقوله انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم التقاء ما قبلها
 فكذا لا يبدل في اعتورا وانما كان بمضاه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اى الاتصال
 كل واحد بالآخر اى باي كره فصل كرون

وغيره من المعاني
 فان المعاني
 هي الفاعلية
 والمفعولية
 ثم وايضا ان كون الاسم حرة ليس من المعاني بل من صفات القظ

كل واحد بالآخر اى باي كره فصل كرون

وهو لا يؤدي الا بياب تفاعل اعلم بان التضمن في اللغة جزء من كل كونه وفي الاصطلاح
ان يقصد بمعناه الحقيقة مع انه اراد معه معنى فعل اخر مناسب له ثم يجوز ان يجعل التضمن
بالكثرة في مكانه وجعل التضمن بالثقة حالاً منه او نعتاً له ويجوز ان يجعل بالعكس فتقدير التضمن
هكذا يدل على المعاني المعتورة بعض على بعض حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني
الواردة على العرب حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني الواردة على العرب حال كونها
معتورة قوله في اخذ جماعة والفرض فيه قوطية الى بيان وجه الاختلاف للاعراب قوله ٤

بسيما في سبب المعاني اختلاف في اعراب العرب فيه فعلى هذا يلزم التداغم بين كلام الصنف
والشارح لان قول للصنف يدل على المعاني للمعتورة صريح في ان اختلاف الاعراب سبب للدلالة
على المعاني وقول الشارح فوقه بسيما انهم صريح في ان المعاني سبب لاختلاف الاعراب قلنا
اختلاف الاعراب سبب حقيقة لدلالته على المعاني واختلاف المعاني علة غائية لاختلاف
الاعراب فلا تداغم قوله فوضع اصل الاعراب جواب سؤال وهو ان الاعراب من الاعراض
والاصل فيها القلة فينبغي ان يكون الاعراب واحداً فلجواب بقوله فوضع انهم جواب سؤاليين
الاول ان الاعراب اثر العامل فينبغي ان يكون في اول الاسم ليكون الاثر على وفق المؤثر لانه
في الاول والثاني ينبغي ان يكون الاعراب في الوسط قياساً على الفعل لان التميز في الافعال
بمحركة العين لانهم قالوا الماضي اذا كان مفتوح العين والمضارع يكون مكسور العين فاجاب
بقوله وانما جعل الاعراب الى قوله فالانسب ان يكون الدلالة عليها ايضا متاخراً من الدلالة
عليه فان قلت المحركات الاعرابية الاوخر والحروف الاعرابية نفس الاوخر فلم يتأخر الدلالة
على الصفة عن الدلالة على الموصوف بل يكون معه قلت المراد من التأخير التأخير الحكيم فان
التأخير عن الاكثر في التأخير عن الكل فافقيل هذا يشك بقوله جار في انهم ومروى باخ
لعدم تحقق الاكثرية فيه قلنا المراد من التأخير عن الاكثر في غالب المواد وايضا المحركة حادثة
في الحروف الاخر وهو محل لها والحال متأخر عن المحركة قوله وهو مأخوذ من اعرابه اشارة
الى بيان المعنى اللغوي للاعراب يعني انه في اللغة عبارة عن الاختلاف والاضمار فان
قيل ان اشتقاقه من اعرابه لا يصح لانه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعكس
قلنا معناه الاعراب مأخوذ من مصدر اعرابه فافقيل فعلى هذا يلزم اشتقاق الاعراب
من الاعراب وهذا باطل قلنا المراد من الاعراب الاول اصطلاح ومن الثاني لغوي اي الامتزاج
قوله لانه يزيد فساد الالتباس لانه لو قلت ضرب زيد عمر وبالسكون فيها لا يعلم ايها فاعل
ومفعول قوله هذه الاسماء الثلاثة جواب سؤال وهو انه لم يقل للفرقة ونصب وجه
بالاو والياء والالف وايضا يرد انه لم يختار الرفع واخواته على الصفة والصفة والكثرة فلجواب بقوله انها شاملة للحرف ايضاً
وعن الثاني ان كلامنا في الاعراب ما ذكره لا يختص بالاعراب بل هو مشترك بين الاعراب والبنيان

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تأكيد النفي المستفاد من قوله مختصة بالحركات قوله اصلا اى لا
 غالبا ولا قليلا اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويه باعوم وخصوص من وجه الاول
 يصح على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثاني فانه يصح على الحركات فقط وكذا الثاني يصح على الحركات
 البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصح على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين الضم
 واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه البانية لان
 الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان او حوافد فم وهم وهوان المراد بالرفع
 الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتى فلا يعلم حال الاعراب في قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة
 الاول ان علم الشيء محمول على الشيء كما يقال هذا المشا واليه تريد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني
 انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف في بحث للعرفة و
 المنكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية ولا كان تميدا
 مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو لهم بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور
 الثلاثة احدها الاسم كما قال المصنف في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث الجمل كما قال المصنف وجمل
 وله الجوار المنشأة في البحر كالاعلام فاقى المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة
 المعنى الاخر قوله كون الشيء فاعلا اشارة الى امرين احدهما جواب سواله والثخر دفع وهم اما الاول
 فهو ان لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما
 يقال جاء زيد ثم يقول طرئت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه فلا يضار بان الاصل في البناء
 ان يجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشيء فاعلا يعنى ان الرفع علامة
 كون الشيء فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات وباس به فكذا لا يريد الثاني لو قال بدون
 الياء لئولهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك ولما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء
 النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة
 عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث قد فم بما حاصله ان الياء
 مصدرية فاز قيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الله
 والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لامن اختار المصدرية لموافقة
 للمقابل اعنى قوله وانما علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا
 ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب وايضا ان الى لمحق الياء نحو
 بصري اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون
 يقتضى الاسم والخبر فاسم مقدّم وهو لفظ شئ مثلاً ولمحق الياء خبره فاز قيل ان كان
 الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختصة
 بشئ قلنا الفاعل علم من الحقيقي والحكمي والمبتدأ والخبر مثلاً في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

احد ہا جز ثانی الجملة والاخر كونه مستد اليه في المبتداء وجد الجزء الثاني وفي نحو وجد الاول او قول
 لا سلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة لعم منه كما قال الشاعر في داس الجرويات ان المضاف اليه
 وان كان مختصا بيا عرفة لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته كما قال علي كرم الله وجهه
 الفاعل مرفوع الخ قوله اي علامة كون الشئ مفعولا **فان قيل** ان النصب علم المفعول لانه كما
 وجد في المفعول كذا يوجد في غيره كالحال والمستثنى والتميز قلنا المفعول اعم من الحقيقي والحكمي لما للحقيقة
 فظاهر وام الحكم فهو ما يوجد فيه خصلة للمفعول وهي ان الفعل كما وقع في الموضع الثالث لان
 الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع في الموضع الثالث **فان قيل** هذا يستقيم
 في الحال والمستثنى ولا يستقيم في القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التميز في الموضع
 الثالث منه قلنا الاسم التام جمل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجزم علم الاضافة **فان قلت**
 الغلام في مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبتداء موجود في الشئ مع انه ليس بجزم
 وايضا المصدر والمخالفة اذا وقعت في كلامه ليدل به من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة منه
 لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيها ولم يذكر الياء في قوله والجزم علم الالة
 وايضا لم يقل حقيقة او حكما ههنا كما قال في اخويه **اجيب** عن الاول ان المراد من الاضافة كون
 الشئ مضافا اليه لا المضاف **فان قيل** المصدر ذكر الاضافة مطلقا من اين علم ان المراد منه
 للمضاف اليه قلنا الاضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية فينتج ان لا يجتمع الاضافة
 معهما وهذا انما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما
 تقول جاء في غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما **واجيب** عن الثاني انه
 لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم تنجح الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
فان قيل انه علم من قول الشاعر لم تنجح الى الحاق الياء انه لم يذكر الياء كان صحيحا لكن لم تنجح اليه مع ان
 الحاق الياء بالاضافة غير صحيح قلنا انما قال لم تنجح الكفاء بادي للارتاب وايضا ان قوله لم تنجح سالبة هي
 لا تقتضي تحقق للوضع **واجيب** عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمي غير موجود واما
 قوله بحسبك زيد فالباء زائدة فالجزم ايضا لان كانه لم يعتمد عليه **فان قيل** لم يختص الرفع بالفعل
 والنصب بالمفعول والجزم بالمضاف اليه ولم يعكس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجزم
 بالمضاف اليه لان الرفع ثقل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقل للقليل الخ **فان قيل** المراد بالفاعل
 لا يخلو اما فاعل حقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي كالابتداء مثلا فاعطى الال لا يصح قوله واما اختص الرفع بالفاعل
 لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود في المبتداء وايضا على الثاني لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد
 لانه كثير وايضا الاولى ترك اللام في قوله فاعطى الثقل للقليل لان باب ا على يتعد الى
 المفعولين يعني واسطة حروف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب غنيفة والمفاعيل كثيرة لا ينشأ فاعلي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجمل علامة لاهم

قليلا لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير
 من المفعول به لان الفاعل ثابت للمفعول المتعدي واللازمي جميعا ولا يثبت للمفعول لللازمي والثاني مسلم
 لكن لا يوافق الذي لان الذي كون الرفع لغرض الفاعل لا للنوع لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم
 وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع
اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل المحقق فيقوم قوله لانه واحد ولو قلت لا يضم الاختصاص
 قلت الاختصاص بالنسبة الى الفاعيل والمضاف اليه بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب
 عن الثاني ان الذي في قوله للقليل ليس من الشارح بل هو من الكاتب او نقول ان الاعطاء بمعنى
 الجعل اى بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقل للقليل واجيب عن الثالث
 ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة
 بالنسبة الى افراد الانواع فالثقل للمضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عدة فيكون اقوى فوضع له
 الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد في الكلام الواحد الا واحد بخلاف المضاف اليه فواخذت
 لجام فارس غلام يزيد وفي بعض الشروخ وجه آخر وهو ان الفاعل عدة والمفعول فضلة والمضاف
 اليه بينهما الواقعة دارة وكنا في الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة
 افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فتخصص الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والتمسك بالتمسك
 قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظ لقوته قوله اى يحصل
 بجواب سوالين احدهما ان التعريف غير ما هم لانه دخل فيه العرب لان قيام المعنى ليس بالعرب
 والثاني ان يقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يفي الا في ذوى الارواح والعال
 ليس من ذوى الارواح **فاجاب** بقوله اى يحصل ليعنى ان العبارة بذكر المألوم ولادة اللازم
 لان الحصول لازم التقوم **فان قيل** لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير ما هم لانه دخل فيه الانسان
 وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم في قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى للتعريف
 لاوعراب وايضا خرج منه العامل في قوله مجربك وهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء مزائدة
 لعدم متعلقه وايضا لم قدم الجار والمجرور في قوله على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون ناعا
 لصدقه على خوف المضاربة لانه شئ يحصل للمعنى وهو المشاهدة باسم الفاعل المقصود لاوعراب
 المضاد مع انه ليس بعامل **اجيب عن الاول** ان الباء للسببية فيكون العامل سببا لاجل
 الاسناد لانه شرط لان لامة السببية الاضافة هي في العامل دون الاسناد وعن الثاني
 المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل مالا يكون
 مزائدا والباء فيه مزائدة او نقول انه عبارة لا ينقض به التعريف وعن الرابع اما قدم
 لتقريب الضمير الى المرجع فالقول على هذا ينبغي ان يقدم في تعريف الاعراب ايضا لتقريب الضمير

الى الارجح قلنا المنكبة للفا لا لتعاد ولقول ازا الاعراب سبب الاختلاف والاختلاف غير محصور
 في الاعراب فلا حاجة الى التقليل لان تقدير الجار والمجرور فيه لا فائدة محصورة ولا حصراً هنا وما
 العامل فهو سبب الحصول للعاني وهو منصرف فيه فقدم الجار والمجرور فيه للتمييز على المحصورين
 الخامس المراد من المعنى هو المعتورة على العرب اعني الفاعلية والمفعولية الخ والشا بعة الاستفادة
 من حرف المضارعة ليست من العاني المعتورة قوله اي معنى من العاني انما فيه بالذكرة اشارة
 الى ان الاسم في المعنى المذكور في قول الماتن للمعد الذهني وهو في قوة النكرة لان المراد منها ليس
 معنى معين بل المراد معنى من العاني الثلاثة وانما وصف العاني بالاعتوار اشارة الى ان مقتضاها
 للاعراب سبب اعتوارها على العرب قوله وفي رايت زيد رايت عامل هذا موافق لمذهب
 الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل مع الفاعل عامل في الغول وعند البصريين العامل هو الفعل
 فقط فيكون معنى قول الشارح عندهم ان رايت في رايت عامل في زيد قوله وفي مرتبة زيد بالما
 عملة في لفظ زيد والعامل في محله هو الفعل لانه مفعول فيكون منصوباً بمحله قوله فالفرد
 المنصرف الفاء لتفسير محل الرفع والنصب والمجرور وقيل هذا الفاء تسمى فصيحة لان شرط محذوف
 واذا كان شرطه مذكوراً تسمى بالفاء الجزائية قوله اي الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة
 تقتضي الوضو قوله الذي الخ اشارة الى موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة هي ان الالف لا
 اذا دخل على اسم الفاعل او اسم المفعول يكون بمعنى الذي وهما بمعنى الفعل فلذا افتر الشارح رحمه الله
 واللام بالذي ومن المفرد بالفعل اعني قوله لم يكن مثله ولا مجموعاً وانما لم يفسر بفعل فاعل اسم
 المفعول اي فرداً ولا يفرد لغير المسافة لانه لو قال الذي يفرد فليساً للسائل ان الافراد تقع في مقام
 امور كثيرة لانه يطلق على مقابل المركب وعلى مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف وعلى مقابل
 المثنى والمجموع فلا يعلم المراد فلا بد ان يفسر الافراد بما لم يكن مثله الخ فيطول البيان فقال
 الشارح رحمه الله ابتداء الذي لم يكن مثله ولا مجموعاً فان قيل ينبغي ان ينفي الاسماء الستة
 ايضا بان قال لم يكن مثله ولا مجموعاً ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنى مع انها لم تكن مفردة
 بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة اخذت في المثنى لانهما وان كانت مفردة تالفاظاً
 لكنها ليست مفردة تا معنى لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غير منصرف اشارة الى عدم
 ما يقال ان قوله منصرف قيد وهو منقسم الى الاحتلازي والاتفاقي فبالسؤال انه من قبيل
 قد تم بقوله ولا غير منصرف يعني انه قيد احترازي قوله وكذا الجمع وفي ازدياد لفظ
 كذا اشارة الى انه ليس عطفاً المساوي على المساوي كما يقتضيه العطف بل عطفاً للتشبيه على التشبيه
 به لان جمع المكسر مشبه بالمفرد كما استعمل قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً
 جواب سؤال وهو ان المكسر ما خي من الكسر وهو عبارة عن النقصان فلا يتناول الجمع الذي يكون
 بالزيادة كرجال فاجاب بقوله اي الذي لم يكن بناء الواحد الخ يعني ليس المراد من المكسر

الغوى وهو الكسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحي وهو الذى لم يكن بناء الواحد
قوله ولم يكن غير منصروف إشارة الى ان قيد المنصرف في المتن احترازي قوله كرجاء امثال
الجمع بزيادة قوله وطلبه مثال الجمع بالنقصان والتاء فيه للمبالغة كقصرة فلا يرد انه ايضا بزيادة التاء
فلا يكون مثال النقصان وهمنا بحث وهو ان توصيف الجمع بالكسر لا يصح لان مدار توصيف الشئ
بالاسم المشتق على قيام المبدء بذلك الشئ والكسر ليس قائما بالجمع بل بالمفرد والاضان هذا الحكم
منقبض بسنين وصريات لان الاول مكسر مجذوف التاء وباب الالف السين بالكسر والثاني مكسرة
----- بابدال سكن الراء بالفتح مع انها ليسا معربين بهذا النوع من الاعراب واكضا خرج
عنه فلك لانه سرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فيه سلم لان فلك جمع فلك والاضا
ينبغي ان يقال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه اخضر اجيب عن الاول بان توصيف الجمع
بالمكسر باعتبار حاله المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثلا جارنى رجل حسن غلامه وعن
الثاني ان المراد بالمكسر ما كسرفيه بناء الواحد ولم يلحق بلخره الواو والنون والالف والتاء مثل
رجال وعن الثالث ان المراد بعدم بقاء الواحد اهم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب العمل
وهنا مغير باعتبار ما استعمل في موضع وعن الرابع ان لم يقل للمفرد منصرفان لانه قصد تو
تلقب انام نادون لكل واحد منها او نقول على هذا يلزم الفصل بين الصفة ولحد الموصوفين
بالاجنبى وهو المعلوم او نقول ان فيه توهم التعليل قوله فالا عراب في هذين القسمين إشارة
الى وجه تقدير هذين القسمين على الآخر فان قلت ان اصناف الاعراب كثيرة فلم يخص هذا
النوع من الاعراب بهذا النوع من العرب قلت المفرد المنصرف اصل من وجهين أحدهما انه مفرد
ولاشك انه اصل بالنسبة الى التنسية والجمع والاخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الى غير المنصرف
والجمع للكسر لانه مشبه بالمفرد في ان صيغة كل مفرد ينافر لصيغة المفرد الآخر وكذا اجمع المكسر لغير
عن صيغة المفرد وكذا كل جمع مكسر ينافر عن المكسر الآخر وهذا النوع من الاعراب ايضا اصل
باعتبار الوجهين اما الاول فلا نعرب بالجمكة وهو اصل بالنسبة الى الاعراب بالجمك والخفة
الجمكة والاضا الجمكات البعاض الحروف فيكون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وايضا الاصل في الاعراب
ان يكون عارضا خارجا ليكون قريبة على المعاني وهى من العواض فينبغي ان يكون والمهايض من
العواض ليطابق الدال مع المدلول والجمكة من العواض واما الثاني فلان الاعراب فيه بالجمكة
في الا حوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال على المعاني وهى مختلفة فلا بد ان يكون الدال عليها
مختلفا قوله فالا عراب فيها بالضمته وفي ازيد لفظ الاعراب إشارة الى بيان المتعلق لقوله بالضمته و
ههنا اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو انه قوله فالمفرد المنصرف مبتدأ وقوله فالا عراب
بالضمته خبر ودحون الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصوليا صلة جملة فعلية وههنا

ليس كذلك كما ترى اجيب نعم لكن ههنا البتداء اسم موصول لان قوله فالرفع معناه الذي لم يكن مثني
 كما قال الشاعر فلا يرد شئ وانما اد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا يتوهم ان المراد منها حركة بناءية لان
 الضمة بالتاء مشددة وانما لم يكتب بقوله رفعا فقط من غير قوله بالضمة لانه لا يعلم منه تعيين الرفع
 في هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعلم من الحركة والحرف قوله والفتحة نصباً لهذا التركيب
 من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعالم بينهما الباء ونصباً
 عطف على رفعا والعالم عليه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه القام لانه بعد ذلك اقسام الاعراب
 ومحلها لكن المعمول المقدم مجرور وذا جائز قوله في حالة الرفع جواب سؤال وهو ان نصب قبله
 رفعا ونصباً لم لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمالاً للنصب بطريق اخر ههنا
 غير ظاهر وكل واحد لا يجر زاما الا في ظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخوه ليس هما
 واما الثاني فان الحال محمول على ذم الحال والحال لا يعود ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف
 ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثل اشتمال الكل على الجزء وههنا
 ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكلام صحيح اما الظرفية بتقدير المضاف اي حالة الرفع والحالة معاً
 عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع فان قيل على هذا في
 حمل المفرد على التثنية لان ذوالحال وان قلنا المرفوع محمول بالتثنية اي للرفعين اي الرفع
 هذين القسمين حال كونهما مرفوعين قوله او المصدرية اي اعراب اعراب رفع فاقم المضاف اليه
 مقادير المضاف واما اطلاق الاحتمال على التوجيهين الاخرين مع انه يدل على الضعف لان معهما با
 التأويل بخلاف تقدير الظروف لانه شائع لانه بمنزلة المحام وايضا ان في صحة الحالية تكليفين
 احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليعلم الحمل على الاسمين
 قوله جمع المؤنث السالم لما فرغ المصنف من بيان الاسم الذي اعرابه بالحركات الثلاثة ان
 ان يبين الاسم الذي اعرابه الحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو
 الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف واما قدّم جمع المؤنث
 السالم ما كونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف
 فانه يحتاج الى بيان على التام اولاً ان النصب فيه تابع للجر وهو شائع كسب في جمع المذكور
 السالم والتثنية اولاً ان حكمه لا يغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة و
 لتناسب وبنحو اللام والاضافة اولاً لانه اكثر خلافاً للاصل من جمع المؤنث السالم حيث
 فيه احد في الحركات مع التثنية بخلاف جمع المؤنث ولائها مقابلان بمفرد منصرف
 يعني ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقادير
 للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا او غير المنصرف مقابل للجزء الثاني وهو مؤخر ومكان
 هذا وقال الشاعر رح في الحاشية ان قوله السالم مرفوع عطائه صفة للجمع انتهى وههنا

ان الرفع ليس بمفرد منصرف

سواء كان واحداً او اثنين

بوجهین احدهما انه یفصح ان يكون قوله السالم مجز و لا على انه صفة للفظ المؤنث لان السلا
 صفة له حقيقة و اما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق ای سالم مفردة و الثاني انه لا
 یصح توصیف الجمع بالسالم لان تعريف الصفة ازید من تعريف الموصوف لان الجمع ^{اللفظ} ^{الجمع} ^{الکتاب} ^{التعريف}
 من في اللام وهو المؤنث و هو تامة المستعير دون من قرينة ^{منه} ^{الغير} ^{احيب} ^{من} ^{الاولان} ^{الانتم}
 اما جعل لفظ السالم رفوعا رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم و المكسر و جعلوها
 نفعا للجمع و عن الثاني انه جاز توصيف المضاف الى ذی اللام بذی اللام عند الجمهور لا
 في درجة من التعريف عندهم و اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه اقتص
 و مثله يكون بدلا عنه لاننا قوله وهو ما يكون بالالف و التاء جواب سوال وهو
 ان اعراب بعض جم المذكور ايضا بالضم و الكسرة فهو رفوعات و منصوبات فما فائدة تقيده
 بجمع المؤنث فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف و التاء سواء كان مفردة مذكرا او مؤنثا
 او تخريفا لاسوال هكذا ان المراد بجمع المؤنث لا يخلو اما ان يراد به الحقيقة وهو ما يكون مفردة
 او المجازي وهو ما يكون مفردة مذكرا او كلاهما فاعلم الاول دخلف فيه مسلمات و خرج عن المرفوع
 و المنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب و على الثاني دخلف فيه الرفوعات و اخويه و خرج
 عن مسلمات و على الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة و المجاز فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف و التاء
 اشارة الى ان المراد عن عموم المجاز وهو المعنى الاعم وهو ما يحصل بالالف و التاء سواء كان مرفوع
 مؤنثا او مذكرا او تخريفا لاسوال هكذا ان قولنا الماتن لا يكون جامعا و لا مانعا اما الاول فلانه خرج عن المرفوع
 و اخويه لان مفرد ما ذكر و اما الثاني لانه دخلف فيه سنين لانه ايضا جمع للمؤنث مع انه ليس معرب بهذا
 النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما يكون ^{ان} ^{فيكون} ^{جامعا} ^{و مانعا} ^{فان} ^{قول} ^{واحتزبه} ^{عن} ^{الكسر} ^{لان}
 قد علم فان قيل الاول ان قال ان حكمه مخالف من حكم لان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم بل
 من جهة ان حكمه مخالف من حكمه قلنا العلم مسند الى الكسر باعتبار حكمه لا اليه باعتبار النشر قوله
 و فاجاب سوالا و هو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضم و الكسرة و الا لزم اجتماع الحركتين على حرف
 واحد فاجاب بما حاصله انه في زمانين و اما لم يذكر الماتن قوله رفعا و نصا و جبرا بثلاثة اوجه
 الاول الاتقان للتعليم و للاختصار و للاكتفاء بما سبق قوله اجراء للفرع ^{لذا} ^{فان} ^{قيل} ^{المخالفة} ^{على}
 هذا التقدير ايضا ثابت لان الجمع المذكور معرب بالحروف و جمع للمؤنث بالحركات فيلزم زيادة الفرع
 على الاصل قلنا الاعراب بالحرف يكون في الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع و الاعراب بالحرف
 ايضا فرع و لمعنا الفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحركة في الجمع فرع خلاف اصل فلا يلزم زيادة
 الفرع على الاصل و نقول انما جعل الاعراب جمع للمؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب
 في اخره فان قيل ان قولنا اجراء مفعوله لقوله تابع و الشرط في حذف اللام منه اتحاد
 الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمير الراجع الى النصب و فاعل اجراء هو المتكلم قلنا

و انما جعل الاعراب جمع للمؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب في اخره فان قيل ان قولنا اجراء مفعوله لقوله تابع و الشرط في حذف اللام منه اتحاد الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمير الراجع الى النصب و فاعل اجراء هو المتكلم قلنا

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجزاء للفرع اهـ فالفاعل فيها المتكلم فاحفظه فانه
ينفعك في مواضع كثيرة قوله اخوك والواو لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شروع في بيان الاعراب
بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه وصاحبه وبنيه وانما قدم في الآية رعاية لاسلوب التوقي من الادنى الى الاعلى في الاعراب
قوله وحول بكسر الكاف دفع وهم وهوان يتيم انه مقروء بالقلم والحلانة لا يصح اضافة الحم الى الخاب
لان الحم قريب للمرء وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر ههنا قوله والهين الشئ للذكر قوله الذي يبين
صفته كاشفته له قوله كالعورة كان فلانا طويل الذكر او واسم الذكر قوله والصفات الذميمة كان فلانا
مايون او عاري الراس او قصير الالف او كبير الراس قوله والافعال القبيحة كانه سارق او ذان قوله
وهذه الاسماء الاربعية منقوصات واوتيرة اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتر
واحدة وانما كانت واووية لقولهم ابوان واخوان وحوان وهوان قوله لان اصله فوه بدل قوله فاه فاه قوله
فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والا صل السكون فان قيل لا نسلم انه لا دليل على الحركة
لانه قد جاء جمعه فواه فذ على التريك اذ لا يجزم ساكن العين على فاه قلنا هذه القاعدة مسته
لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجزم عليه نحو بيت وايات وقوب والثواب ثم علم
انه لما كان اصله فوه حذف الهاء عند فاه فقياس وايدلت الواو ميم لانها مشغوتان وحرفا بين هذا
بيان النسابة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاخر على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها
الفاء لتركها وانما قلنا ما قبلها ففتح حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف اليه ياء المتكلم وعند
اضافتها الى غير ياء المتكلم لم يبق على ابدالها ميم وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى
فقال فوه بضم الفاء تبع الاخوات وتبع الواو وايضا الامادة عند الاضافة بالسمعة من العرب
كما قال الشاعر
قوله اذا صله ذووهم فتراضمة الواو والثاني له ما قبله وحذف التنوين دون
الواو فلا يلزم احواف الكلمة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف قلنا الناقص اكثر
منها والعزة للتكاثر وان قيل المهم رعمة والمخالفة اذا وقعت من العدة لا بد من النكبة والحال
ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير قلنا انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكان لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شئ باسم الجنس
فهو لك رجل ذو مال فان ذو لو وصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال اللفظ ولم يعمم الجواب قوله فلو لم
اشارة الى بيان التعلق لقوله بالواو الخ قوله هذه الاسماء الستة جواب سوالين احدهما انه
يلزم اللغو والامتالة في قول المهمر اما اللغوه في الشرط في الخبران يفيد ما لا يفيد للمبتدع والواو
يعلم من المبتدع اعني قوله اخوك لانه ملفوظ فيه في الحاجة الى قوله بالواو وما الاستعانة
فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخوانه فكيف يحكم عليه بالالف والماو والثاني ان المذكور في قوله
انما ان الحكم على الجوز وهو كونه مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكل سواء كانت

مضافة الى مضمرا ومظهر فلجواب بقوله هذه الاسماء الستة قطع النظر عن الخصوصيات وانما
 اتى المصر بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذومال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم
 بل دل على ما يدل عليه قول المصر لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
 فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فلجواب حقا الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكم
 كذا يعنى ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل لغا في قوله فاعراب هذه الاسماء مع
 ان البيت ليس اسم موصولى متابعة قوله سابقا فالاعراب فيها بالضممة التي لا اشتراكها في اللفظ
 وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على عراب واحد وهو الرفع والضم
 حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر من الخصوصيات دخل
 فيه المصغرو المثني والجمع منها فذفع الاول بقوله بالواو ورفعا والالف الخ وعن الثاني بقوله
 ولكن لا مطلقا بل احال كونها مكبرة اذ مصغراتها معرفة بالحركات لانه تجوز عنه ولا موهوبا لثلاثا
 يلزم التبعه الساكنين ولما تجوز الاحاجه الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
 في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموجدة فاجاب انما يصح لهذين
 القيدين اكتفاء بالهثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة باللامثلة لثلاثتهم لاشتراط اضافتها
 بكونها الى كذا فحمله ولم تكن مضافة اصلا الى الالف والمظهر ولا الى الضمير قوله فاعرابها
 بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بيته
 وبين التنوين وههنا بحث لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف
 اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفا على منه واستقر في الظرف في يلزم تقديم
 الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المصر في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
 قلت الظرف عامل لفظ على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
 متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدرا في نظم الكلام فان قيل هذا الجواب انما يستقيم على
 مذهب الشارح لكن لا يستقيم على مذهب المصر لان الظرف عامل معنوي عنده لان عنده
 ما لا يكون له حصص في اللفظ قلنا عبارة المصر محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
 الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير اياء التكلم في كافية مقدم على قوله بالواو والالف
 فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصر فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
 يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا
 فانه يتقدم له حال عليه قلنا سلمنا لكن عند سيبويه لا يجوز تقديم الشارح لكونه عبا
 المصر صحيحا عند الكل فان قيل حمل العبارة على مذهب الصلاوى من الحال على
 البعض فلم قدم المصر قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف رحمه قوله مضافة
 ليزهيب ذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم صرح على مذهب الملك انه حال من البيت

الحال من البيت وهو قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف رحمه قوله مضافة ليزهيب ذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم صرح على مذهب الملك انه حال من البيت

ومحو على مذهب الجمهور انه حال من الضمير في القرب ... واخر الشارح لانه نظر الى مذهب الجمهور فقط
 قوله لا بهذا كانت مضافة الى ياء التكم فحالها كسائر الاسماء المضافة الى ياء التكم كاصار اعرابها
 تقدير يا كما قال المصنف التقدير فيما تقدر كعصا وغلماي قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء اعلم
 ان المدعى مركب من امور ثلاثة الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثاني جعل اسماء الستة
 من الاحاد والثالث جعل هذه الاسماء الستة دون غيرها اشار الى دليل مدعى الاول بقوله و
 انما جعل الخ والى الثاني بقوله وانما اختاروا الخ والى الثالث بقوله وانما اختاروا هذه الاسماء اذ حرم
 هكذا **فان قيل** الاصل في المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا
 لما كان اعراب المفردات بالحركان واعراب التنشئة والجمع بالحروف اذ ادوا ان يجعلوا اعراب بعض
 ايضا بالحروف لئلا تكون بينهما وحشة ومناخرة تامة مع ان بينهما مناسبة وهي كونها ما خذوا منها
 منه فلا بد ان يكون في عوارضها ايضا مناسبة **فان قيل** انه علم منه ان للتنشئة والجمع مقدم
 في الوجود على الاحاد على ما يشعر به جعل **الجمع الثاني** مسببا عن الاول قلنا للرد من قوله لما جعلوا
 اعراب للتنشئة الخ ارادة اعراب المتن فلا يرد **فان قيل** لما انحصروا في الستة قلنا اعراب كل واحد من
 التنشئة والجمع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما **فان قيل** لم اختاروا هذه الستة قلنا
 لمشابهتهما للتنشئة والجمع في كون معانيها منسوبة عن التعد اما التنشئة والجمع فظاهرا واما الاسماء الستة
 فلان الارب والامم ايضا ظاهرا واما الجمع فيتوقف تعقله على الصفات الدائمة والعورة وايضا ان
 هو التنشئة المنكر يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل وكذا الفم يستدعي اللسان والشخص **فان قيل**
 الانباء عن التعد موجود في سائر الاسماء كالولد والابن والعلم والعم وغير ذلك قلنا لوجود
 حرف صالح للاعراب في اواخرها بخلاف ما ذكرت من الاسماء وهم تناسخت من وجهين احدهما
 انه وان لم يكن في اخرها حرف صالح لكن يثبت ان يعطى حرف صالح بان يزيد الحرف في اواخرها والا
 في اخري ودم ايضا وجب لحرف الصالح فينبغي ان يجعلوا من الاسماء الستة اجيب عن الاول
 ان ارتكاب خلاف الاصل لا يجل خلاف الاصل غير جائز وذلك لان الزيادة خلاف الاصل والاعراب
 بالحروف ايضا خلاف الاصل وعن الثاني انه لا بد من الحرف الصالح لجنس الاعراب ولا وجود لحرف
 صالح في ودم حين الاعراب **فان قيل** ما الوجه انه اعيد في الاسماء الستة دون يد و
 دم من انه محذوف في الكل قلنا لوجود سمع من العرب عادة في الاسماء الستة دون يد ودم واقول في الجواب
 من يد ودم بوجه اخر وهو ان الشرط في اعادة المحذوف ان يكون الحرف المحذوف من اخره هو الواو لئلا
 انقلاب الاخف الى الاثقل لان يد ثقل واعراب بالحرف القلب الياء في حالة الرفع واو ثقل
 انقلاب الاخف الى الاثقل وهو غير جائز **فان قيل** هذا منقوض بكلا فلان في حالة الرفع يكون
 بالالف وفي حالة النصب بالهمز يكون بالياء عند المضافة الى الضمير فيلزم انقلاب الاخف

الى الاقل لان الالف اخف من الياء قلنا ان في كل ولا يلزم ذلك $x \times x \times y$ لان الالف فيه بد
من الياء لان اصله كل في الالف الى الاصل حالة النصب والجر بخلاف يدا فان اصله يك بالياء والواو فيه
ليس باصل فيلزم القلوب الفف الى الاقل فان قيل ينبغي ان يعرب الابن بالجر ف لوجود الواو
في اخره لان اصله بنو فلا يلزم القلوب الاخف الى الاقل قلنا لا يعرب الابن بالجر ف لوجود الواو
اخر وهو لا يلتبس بالجر على تقدير الاعراب بالحرف لان الابن مجم بالواو والنون مخبون فاذا
اضيف هذا الجم يسقط النون فيصير بنوك فاذا عرّب الابن بالحرف عند الاضافة وقيل بنوك التيس
الواحد بالجره فالقيل هذا الالتباس موجود في اخوك والوك ايضا لان الاب ايضا مجم على بنون فاذا
اضيف تسقط النون فيصير الوك والفر ايضا مجي الوك فوجد الالتباس قلنا عن اصل الاعتراض
ان الابن وان كان في اخره واو محذوف الا انه عوض عنه بالهمزة وانما اعيد ذلك الحرف لولم يعوض عنه
شئ قوله وما يلحق به جواب سوالين احد هما انه لا يجمع عطف كذا على المثني لانه عطف على النفس
لان كل ليس المثنى باعتبار انه لا يقع على الواحد والاخران ذكر كلا بعد المثني مستدرك لانه ايضا مثنى
فاجاب بقوله وما يلحق به يعني انما قدم كلا على المثنى مع انه مناسب للمثنى صورة ومضى الى كون
اعراب كلا في بعض الاحوال بالجره او لكونه اخف بالنسبة الى المثني والاخف مقدم قوله ولم يذكره
لكونه فرع كلا فذكر الاصل كذا كذا الفرع فان قيل ينبغي ان لا يذكّر جمع المونث السالم ايضا لانه
فرع جمع للذكر السالم قلنا انما الكثرة بذكر الاصل عن ذكر الفرع اذا كان اعرابه موافقا لاعراب
وفي الجمع المونث ليس كذلك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكّر اشتتان مع انه فرع الاثتان
واعرابه موافق للاصل قلنا التثنية للفرع لا للتقار لان الذكر اصل قوله حال كون كلا جواب سوال
وهو ان قوله مضان منصوب وللنصب كثره فلا السائل انه من اى جهة منصوب وايضا التثنية اريد
حال من المثني ايضا فلهذا فانت المطابقة بين الحال وذى الحال في الافراد والتثنية وايضا قيد
تثني المثني بالاضافة والحال انه مطلق فاجاب بقوله حال كون كلا اى ويعرب كلا حال كون مضافا
فيكون كلا فاعل فعل محذوف فلا يرم ان كلا مبتدأ وانه معطوف على المثني والحال من المبتدأ ولا يجوز
ان جاء على مذهب ابن مالك لان المبتدأ ومثله الفاعل في كونها مسئلة اليه قوله وانما قيد بذلك
انه يكون مضافا الى مضمر ولم يطقه اولم يقل مضافا الى مظهر قوله باعتبار لفظه مفرد لانه لم يسم
كل وكل مفرد فادلم يسم له مفرد لم يكن كلا مثنى اذ المثنى ما يلحق بالجمع الف ووزن وايضا
يجوز اجماع ضمير الفرع اليه قوله وباعتبار معناه مثنى لانه يقع تأكيداً للمثنى نحو جاء في الجملون كلا
قوله فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى شئ اخر قوله لكن تكون حركاته تقديرية
دفعهم وهوان يتوهم انه لما روي فيه الاصل ما روي فيه اصل اخر وهو ان تكون حركاته لفظية لانه اصل
قد يقرره لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف وهو لا يقبل الحركة قوله تسقط بالتقاء الساكنين جلب
سوال وهو ان الالف

لانه اذا كان الالف في اخره واو محذوف الا انه عوض عنه بالهمزة وانما اعيد ذلك الحرف لولم يعوض عنه شئ قوله وما يلحق به جواب سوالين احد هما انه لا يجمع عطف كذا على المثني لانه عطف على النفس لان كل ليس المثنى باعتبار انه لا يقع على الواحد والاخران ذكر كلا بعد المثني مستدرك لانه ايضا مثنى فاجاب بقوله وما يلحق به يعني انما قدم كلا على المثنى مع انه مناسب للمثنى صورة ومضى الى كون اعراب كلا في بعض الاحوال بالجره او لكونه اخف بالنسبة الى المثني والاخف مقدم قوله ولم يذكره لكونه فرع كلا فذكر الاصل كذا كذا الفرع فان قيل ينبغي ان لا يذكّر جمع المونث السالم ايضا لانه فرع جمع للذكر السالم قلنا انما الكثرة بذكر الاصل عن ذكر الفرع اذا كان اعرابه موافقا لاعراب وفي الجمع المونث ليس كذلك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكّر اشتتان مع انه فرع الاثتان واعرابه موافق للاصل قلنا التثنية للفرع لا للتقار لان الذكر اصل قوله حال كون كلا جواب سوال وهو ان قوله مضان منصوب وللنصب كثره فلا السائل انه من اى جهة منصوب وايضا التثنية اريد حال من المثني ايضا فلهذا فانت المطابقة بين الحال وذى الحال في الافراد والتثنية وايضا قيد تثني المثني بالاضافة والحال انه مطلق فاجاب بقوله حال كون كلا اى ويعرب كلا حال كون مضافا فيكون كلا فاعل فعل محذوف فلا يرم ان كلا مبتدأ وانه معطوف على المثني والحال من المبتدأ ولا يجوز ان جاء على مذهب ابن مالك لان المبتدأ ومثله الفاعل في كونها مسئلة اليه قوله وانما قيد بذلك انه يكون مضافا الى مضمر ولم يطقه اولم يقل مضافا الى مظهر قوله باعتبار لفظه مفرد لانه لم يسم كل وكل مفرد فادلم يسم له مفرد لم يكن كلا مثنى اذ المثنى ما يلحق بالجمع الف ووزن وايضا يجوز اجماع ضمير الفرع اليه قوله وباعتبار معناه مثنى لانه يقع تأكيداً للمثنى نحو جاء في الجملون كلا قوله فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى شئ اخر قوله لكن تكون حركاته تقديرية دفعهم وهوان يتوهم انه لما روي فيه الاصل ما روي فيه اصل اخر وهو ان تكون حركاته لفظية لانه اصل قد يقرره لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف وهو لا يقبل الحركة قوله تسقط بالتقاء الساكنين جلب سوال وهو ان الالف

ما ينفذ

غير موجود فكيف قال ان اخوه الف قوله فلذلك قيد الخ وهمنا بحث وهو انه لا حاجة الى هذا الباء
لان قوله لان كلا باعتبار الخ لتلخيص لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله به ثانيا اجيب عنه
بان عدم الحاجة منه لان فيه فائدة مشاركة اليه قوله انما قيد بذلك يعنى ان المشار اليه بذلك
كون اعرابه بالجم وبكونه مضافا الى مضمرة قوله وكذا استبان اشاد بانديا لفظ كذا الى انه ليس
عطف للساوي على الساوي كما هو مقتضى العطف بل هو عطف للشبه على التشبيه قوله فان هذا هو
الجواب لسؤال وهو ان هذه الالفاظ مفردة لان لم يكن لها مفرع من لفظها فلا يعبر بها بالمشقة
فدفع بقوله فان هذه الخ اعلم ان المشقة ملحق اخف مفرده الف ووزن آدياء ووزن واما اثان فليس
بثنية بل كمن اسماء الاعداد لانه ليس له مفرع حتى يلحق بالجزء الف ووزن قوله المنقوطة ما قبلها انما ذكر
هذا للفرق بين المشقة والجم قوله والمراد به ما ييسر به جواب تسواله وهو ان مثل سنون ووزن
يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجم مذكوران ما يكون مفرده مذكورا ومفرعهما مونث أو تحرير للمركب
هكذا ان جم جم للذكر السلم لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين قاما
الثاني يدخل فيه نحو للزروعات مع انه اعرابه بالحركة أو تحرير السوال هكذا ان المراد بجم المذكور لا يخلو
اما حقيقة او مجازا او اعم منهما ففى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفردهما ليس بمذكر مع انها
اعربا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه نحو سنين وارضين لكن خرج منه نحو مسنون ومشرق
وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله ييسر به اصطلاحا يعنى ان المراد منها
عموم الجواز فاقيل ان قيد ما ييسر به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد فى قوله بالالف
والثاء فى جمع المونث فلم لم يقيد به ثمة قلنا ربما يكتفى الشارح بالقيده الذى ذكر فى اللاحق من السابق
قوله جمع ذو فاقيل لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبة عشرون نالذ بجم المذكور فى الصورة
قلنا لا نسلم ان مناسبة عشرون انزيد بالجم بل الامر بالعكس لان الوجع ذو ونحوه عشرون فانه
ليس بجم اصلا فان قيل فلهذا ينبغي ان يعد الو من بين الجمع لا من اللغات قلنا ان الوجع ذو
ولاكن لا من لفظه والجم المذكور الذى كان مفرده من لفظه فان قيل ان اولاد جمع ذات لا من لفظه
فينبغي ان يذكر اولاد مع الجمع المونث السلم لمحقابه قلنا ان اولاد قليلة الاستعمال فيكون له ادنى
تعوض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكور ملحق بجم المذكور علم ان مونث ملحق بجم المونث فان قلت
لا نسلم ان عشرون من اللغات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته قلنا لا نسلم انه جمع والا لزم
الطلاق عشرون على ثلثين اى ثبت من اهل اللغة وسمهم منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود
كان يطلق فى اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لانه لم يثبت منهم ذلك فعلم
انه ليس بجم فانه لم يثبت ان ما ذكره لا ينفيد ان العشرين ابي بجم فى الاصل بل يكون جمعا
فى الاصل ثم غلب على العدد للعين قوله وانما جعل اعراب المتن الخ فان قيل لا نسلم

قوله فذلك قوله له لفظه وضمير الجمع الى الجمع

لعمري ان اولاد لفظه وضمير الجمع الى الجمع

له قرآن ما ذكره اياه ما ذكره الشارح من قوله والمراد الخ ١٢ مفتوح جسد الرحيم مفتوح ١٣ اللهم اغفر لى ولوالدى يوم تقيم الحساب ١٤

لقد قمنا بالاجابة على ما سألنا من كونها اعرابا في قولنا ان الواو علامة الرفع في التثنية وعلامة
النصب في الجهم مثلا فان قيل يمكن ان يكون الالباء من اجل اعراب الالف والواو قد بدا قلنا الا اعراب التثنية
لا يجوز الا اذا اعراب الالف والواو استقل ولم يتحقق ذلك فيما قوله فزعت عليها فالقول الاخر ترك الفاء اذ
التعارف في جواب لما هو الفعل لماضي بدون الفاء قلنا الفاء ليس من الشارح بل من قلم النسخ قوله نحو
يفضيان وضربا اي انه يماثل الفعل انما كان كذلك لان الالف خفيفة التثنية كثيرة لانها غير مختصة بل
ذوي العقول فان قيل هذا الوجه يجري في الاسماء ايضا فالجواب الى الثاني ان الالف قلنا الاسماء خفيفة
فلما وجد وجه اخر من غير ثقل وخفة لا يصير اليه او نقول ان الشارح اختار ترقيم العنا قوله نحو فضيان
لان اعراب المفرد بالضمته والواو مناسب بالضمته قوله حال الجهر على الاصل لان اعراب المفرد مناسبة لكثرة
قوله وفرضنا بينهما ما قبل الياء وكسر والنون في التثنية كونه تنوين اسكن في الاصل والاصل في قولنا
الساكن المكسر وكسر وما قبل الياء في الجهم لتوضيح الفرق وهم ناسجحت وهو ما حصل الفرق بفهم ما قبل
الياء في التثنية وكسر ما قبل الياء في الجهم فالجواب الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفهم ما في الجهم
اجيب بان في بعض المواضع لا يحصل الفرق بفهم ما قبل الياء مثل مصطفين لانه جمع مع ان
ما قبل الياء مفتوح فيه فلذا كسر والنون في التثنية وايضا كسر والنون في التثنية لوجه اخر
وهو ان الالف تنوينا في الفتحات الاربعة في حالة الرفع احد ما قبل الالف والثاني من الالف والرابع
فم النون وفتح في الجهم لعدم التوالي مع ان الفتح خفيفة كما قبل ان الفهم في الجهم للتعديل لا يتا
قنة المجموع وكثرة التثنية قوله وقلة المجموع لانه مختص بذكر ذوى العقول وايضا جمع المذكور
مشروط بكثر وكثرة كما ستعلم في بحث الجهم وكما كان كذلك فهو قليل قوله ولما فرغ من وهم وهو
ان يتوهم ان قوله التقدير في اعراب ايضا بيان مواضع نفس الالف كما ان السابق بيان المواضع نفس الالف
بقوله ولما فرغ يعني انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحرركات الثلاث والحروف الثلاثة
بالحركات والحرفين قوله الذي اشبه الى تقسيمها الى تقسيم الاعراب جواب سؤال وهو ان بيان
المواضع يقتضي بيان نفس التقسيم الى اللفظ والتقدير ولم يوجد قاجاب فلهذا الذين ونبهوا السؤال انهم
يوجد بذكر القصد ودفعه بانه موجود بذكر الضمن اي في ضمن بيان حكم العرب حيث قلنا ان مختلف
اخره باختلاف العوامر لفظا وتقديرا قوله ولما كان التقدير جواب سؤال وهو انه ينبغي ان
تقدم اللفظ على التقدير باعتبار الوجه الاول انه اصر الالف غير متاه الى التقدير واشتاق انه قدم اللفظ في
الاجمال الى بيان حكم العرب والثالث ان من خواص العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقدير اقل
وكما كان اقل فنبطه سهل قوله اي تقدير الاعراب جواب سؤال يريد على العموم وهو انه يلزم الحوزة في البحث
لان كلامنا في الاعراب لا في التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندى انه بتقدير الوصف في الاعراب
التقديري واجاب الشارح بقوله اي تقدير الاعراب لانه بتقدير المضاد اليه لكن ما قاله الشارح اولى من
قوله الشارح الهندى لان في كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاد اليه

لان الالف في قوله لا يجوز الا اذا اعراب الالف والواو قد بدا قلنا الا اعراب التثنية لا يجوز الا اذا اعراب الالف والواو استقل ولم يتحقق ذلك فيما قوله فزعت عليها فالقول الاخر ترك الفاء اذ التعارف في جواب لما هو الفعل لماضي بدون الفاء قلنا الفاء ليس من الشارح بل من قلم النسخ قوله نحو يفضيان وضربا اي انه يماثل الفعل انما كان كذلك لان الالف خفيفة التثنية كثيرة لانها غير مختصة بل ذوى العقول فان قيل هذا الوجه يجري في الاسماء ايضا فالجواب الى الثاني ان الالف قلنا الاسماء خفيفة فلما وجد وجه اخر من غير ثقل وخفة لا يصير اليه او نقول ان الشارح اختار ترقيم العنا قوله نحو فضيان لان اعراب المفرد بالضمته والواو مناسب بالضمته قوله حال الجهر على الاصل لان اعراب المفرد مناسبة لكثرة قوله وفرضنا بينهما ما قبل الياء وكسر والنون في التثنية كونه تنوين اسكن في الاصل والاصل في قولنا الساكن المكسر وكسر وما قبل الياء في الجهم لتوضيح الفرق وهم ناسجحت وهو ما حصل الفرق بفهم ما قبل الياء في التثنية وكسر ما قبل الياء في الجهم فالجواب الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفهم ما في الجهم اجيب بان في بعض المواضع لا يحصل الفرق بفهم ما قبل الياء مثل مصطفين لانه جمع مع ان ما قبل الياء مفتوح فيه فلذا كسر والنون في التثنية وايضا كسر والنون في التثنية لوجه اخر وهو ان الالف تنوينا في الفتحات الاربعة في حالة الرفع احد ما قبل الالف والثاني من الالف والرابع فم النون وفتح في الجهم لعدم التوالي مع ان الفتح خفيفة كما قبل ان الفهم في الجهم للتعديل لا يتا قنة المجموع وكثرة التثنية قوله وقلة المجموع لانه مختص بذكر ذوى العقول وايضا جمع المذكور مشروط بكثر وكثرة كما ستعلم في بحث الجهم وكما كان كذلك فهو قليل قوله ولما فرغ من وهم وهو ان يتوهم ان قوله التقدير في اعراب ايضا بيان مواضع نفس الالف كما ان السابق بيان المواضع نفس الالف بقوله ولما فرغ يعني انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحرركات الثلاث والحروف الثلاثة بالحركات والحرفين قوله الذي اشبه الى تقسيمها الى تقسيم الاعراب جواب سؤال وهو ان بيان المواضع يقتضي بيان نفس التقسيم الى اللفظ والتقدير ولم يوجد قاجاب فلهذا الذين ونبهوا السؤال انهم يوجد بذكر القصد ودفعه بانه موجود بذكر الضمن اي في ضمن بيان حكم العرب حيث قلنا ان مختلف اخره باختلاف العوامر لفظا وتقديرا قوله ولما كان التقدير جواب سؤال وهو انه ينبغي ان تقدم اللفظ على التقدير باعتبار الوجه الاول انه اصر الالف غير متاه الى التقدير واشتاق انه قدم اللفظ في الاجمال الى بيان حكم العرب والثالث ان من خواص العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقدير اقل وكما كان اقل فنبطه سهل قوله اي تقدير الاعراب جواب سؤال يريد على العموم وهو انه يلزم الحوزة في البحث لان كلامنا في الاعراب لا في التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندى انه بتقدير الوصف في الاعراب التقديري واجاب الشارح بقوله اي تقدير الاعراب لانه بتقدير المضاد اليه لكن ما قاله الشارح اولى من قوله الشارح الهندى لان في كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاد اليه

في قوله التقدير في اعراب ايضا بيان مواضع نفس الالف كما ان السابق بيان المواضع نفس الالف بقوله ولما فرغ يعني انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحرركات الثلاث والحروف الثلاثة بالحركات والحرفين قوله الذي اشبه الى تقسيمها الى تقسيم الاعراب جواب سؤال وهو ان بيان المواضع يقتضي بيان نفس التقسيم الى اللفظ والتقدير ولم يوجد قاجاب فلهذا الذين ونبهوا السؤال انهم يوجد بذكر القصد ودفعه بانه موجود بذكر الضمن اي في ضمن بيان حكم العرب حيث قلنا ان مختلف اخره باختلاف العوامر لفظا وتقديرا قوله ولما كان التقدير جواب سؤال وهو انه ينبغي ان تقدم اللفظ على التقدير باعتبار الوجه الاول انه اصر الالف غير متاه الى التقدير واشتاق انه قدم اللفظ في الاجمال الى بيان حكم العرب والثالث ان من خواص العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقدير اقل وكما كان اقل فنبطه سهل قوله اي تقدير الاعراب جواب سؤال يريد على العموم وهو انه يلزم الحوزة في البحث لان كلامنا في الاعراب لا في التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندى انه بتقدير الوصف في الاعراب التقديري واجاب الشارح بقوله اي تقدير الاعراب لانه بتقدير المضاد اليه لكن ما قاله الشارح اولى من قوله الشارح الهندى لان في كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاد اليه

في قوله التقدير في اعراب ايضا بيان مواضع نفس الالف كما ان السابق بيان المواضع نفس الالف بقوله ولما فرغ يعني انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحرركات الثلاث والحروف الثلاثة بالحركات والحرفين قوله الذي اشبه الى تقسيمها الى تقسيم الاعراب جواب سؤال وهو ان بيان المواضع يقتضي بيان نفس التقسيم الى اللفظ والتقدير ولم يوجد قاجاب فلهذا الذين ونبهوا السؤال انهم يوجد بذكر القصد ودفعه بانه موجود بذكر الضمن اي في ضمن بيان حكم العرب حيث قلنا ان مختلف اخره باختلاف العوامر لفظا وتقديرا قوله ولما كان التقدير جواب سؤال وهو انه ينبغي ان تقدم اللفظ على التقدير باعتبار الوجه الاول انه اصر الالف غير متاه الى التقدير واشتاق انه قدم اللفظ في الاجمال الى بيان حكم العرب والثالث ان من خواص العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقدير اقل وكما كان اقل فنبطه سهل قوله اي تقدير الاعراب جواب سؤال يريد على العموم وهو انه يلزم الحوزة في البحث لان كلامنا في الاعراب لا في التقدير المطلق فاجاب الشارح الهندى انه بتقدير الوصف في الاعراب التقديري واجاب الشارح بقوله اي تقدير الاعراب لانه بتقدير المضاد اليه لكن ما قاله الشارح اولى من قوله الشارح الهندى لان في كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاد اليه

وفي كلام الهندى يحتاج الى حذف الذى هو خلاف الاصل ولو سلم ان في كلام الشارح الضم حذف لكن
هو قليل وهو حذف الضم اليه وفي كلام الهندى الحذف وهو تقدير الوصف وبقاء النسبة ليصح
حمل الصفة على الموصوف قوله اى في الاسم جواب سوال وهو ان كلمة ما في قوله فيما عداه تنادى
الاسم والفعل جميعا فلهذا ينبغي ان يقع في الفعل ^{الاسم} والامر الحاضر مع انهما من البنات تاجاب
بقوله اى في الاسم يعنى ان كلمتهما كما يحى للعموم كذا لك تحى للخصوص كما قال صاحب النجاشي من ما للعموم
تارة وللخصوص تارة ثم يرد عليه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فينبغي ان يقدّر فيها
الاعراب مع انهما من البنات فلجاب بقوله العرب المراد من الاسم الاسم العرب او نقول انما زاد
الاسم لبنيا للوصف ثم اول الشارح كلمتهما بالذى اشارة الى الرد على الشارح الهندى حيث قال
كلمة ما ههنا مصدرية اى في تقدير الاعراب لانه لو كانت موصولة فهو يقتضى العائد في
الصلة وهو غير موجود فقال الشارح ^{الاسم} ان كلمته ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله
فيه وجه الرد ان في قوله احتياجه الى تقدير الوقت قبله ليصح الظرفية او جعل في بعض الاسم ^{الاسم} لا جعل
والا يفسد المعنى والضمائر مستحاجة الى تقدير تقديرها في الامثلة اى عصا وغلماي والاول يعبر
الحمل والضمير لما كان كلمتهما ههنا مصدرية كان في قوله فيما عداه ايضا مصدرية ويكون في بعض
الاسم فيفسد المعنى لان معناه الاعراب اللفظ لا جعل ما هو للغاير لتقدير والاستشغال وهو قائل
لان للغايرة من التعذر ثابتة في جميع الاشياء والحال ان الاعراب اللفظ ليس لاجل جميع الاشياء بل
لاجل العاقل مع انتفاء التعذر فيكون في كلامه كثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان
في كلامه حذف العائد فقط وههنا بحث وهو انه ما الباعث على الشارح ان يجعلها موصولة
مع ان الظاهر كونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل في الخبر التأكيد ^{ههنا} ليجيب ان حذف
الضمير من الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشهد اذ لا يخفى للموصول
عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر
المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة وزيادة التحقيق في بحث عائد الخبر اذا كان جملة فطالع
ان شئت قوله تقدير الاعراب جواب سوال وهو ان الضمير في قوله تقدير لا يخلو اما ان يحذف
الى الاعراب او الى كلمة ما فلهذا لم يوجد العائد في الصلة وعلى الثاني فانتقام المعنى
قد فم بما حاصله ان الضمير عائد الى الاعراب والعائد محذوف ثم لتقدير معنيين احدهما ما
لا يمكن الوصول اليه اصلا والثاني ما يمكن الوصول اليه بتكليف فتوهم المعنى الثاني فلهذا لا يحذف
مقابلته مع قوله واستشغل قد دفع بقوله اى امتنع اى المراد المعنى الاول ثم يرد عليه انه لما كان
امتنع فلا يعبر قول الشارح في الاسم للعرب لان الامتناع لا يكون الا في اللبنة والضمير ان تقديره
في الشيء في لوجوده فاذا امتنع فكيف يعبر اطلاق التقدير عليه فاجاب بقوله ظهوره في لفظ وههنا بحث
وهو ان في المبني ايضا امتنع ظهوره في اللفظ ^{عنه} ان للمعرب لفظين احدهما قبل الاعلاء والاخر بعد

في قول بعض النحويين ان كون ما من مصدرية اسم على الاعراب قبل تقديره للعرب وكل ذلك فلو كان لا محل له في قوله لفظا تقديره اسم اى في لفظه يكون في الخبرين في وقت تقدير الاعراب

الاعلام فالمداد من اللفظ هو اللفظ الثاني ولا يستعمل على اللفظ الاول بخلاف اللبني فان الامتناع فيه
مطلق قوله وذلك اذ لم يكن جواب سوال هو ان ذكر الاستقلال مستغنى عن ذكر التعذر لان ذكر
الادنى يدل على ذكر الاعلى بطريق الاولى حاصل الدفء ان ذكر التعذر لاجل ان محله مفيد من محله الاستقلال لان
في الحركة والحرف جميعا بخلاف التعذر الذي في الحركة فقط قوله كما في الاسم للعرب اشارة الى الامرين احدهما
سوال هو ان الكاف في قوله كعصا بعظا للثاني يكون مضافا الى عصا والنضاض الخارج في الكلام فلا يعلم
عصا فاجاب عنه كما في الاسم للعرب وهذا القاعق صادقة على عصا اليهم والثاني ان ما قاله الشارح بيان اصل
المتن لان الكاف في كعصا تدل على ان التعذر غير محقق صافقوله الشارح كما في الاسم للثاني معناه قوله
في اخره الف مقصورة وهمنا بحث وهو ان قوله اخره ظرف والالف مفعول فيه فيذكر ظرفية الشئ
للفض لان اخر الاسم ليس الالف اجيب عنه ان الظرف هو الاخر وهو اعم من ان يكون الفا وغيره ولا
الالف خاص فيكون من قبيل ظرفية العام الخاص قوله سواء كانت موجودة ١٢ جواب سوال هو ان
الالف غير موجودة في عصا لانه سقط بالتقاء الساكنين فاجاب بقوله سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بل لم التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين وانما اختار الصرح هذا الخفاء امر هذا القسم وظهور
مقابله قوله وكما في الاسم العرب للحرف والغرض فيه ما مر في كعصا اعلم ان التقدير قد يكون بالتعذر وقد
يكون بالاستقلال ثم التعذر انما يكون بامرين احدهما بالالف المقصورة في نحو الاسم والاخر بالاضافة
الى ياء التكلم وهمنا بحث وهو ان حصر تقدير الاعراب في التعذر والاستقلال باطل لانه قد يكون
بالوقف نحو جاءني زيد مع انه لا تعذر فيه ولا استقلال اجيب انه داخل في التعذر لانما استقلال اخره
بالسكون في تعذر الحركة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب خلاهي مبنى للاضافة الى المبنى فاعلم
المصراع باعتبار الوجهين احدهما ان خلا ما في معرب اي تثنية معرفة لانه اضعف في حلا الرفع الى باب
التكلم كانت بالالف وفي حالة النصب والجر بالياء بالاتفاق علم ان الاضافة الى المبنى لا يجب البناء
والثاني ان الاضافة قوى جهة الاسم فيكون معربا وهمنا بحث وهو انه منقوض بحجج واذا لانها
مبنيان مع الاضافة اجيب ان الاضافة الى الرفع قوى جهة الاسم وهما مضافا الى الجملة لا الى اللفظ
لان الاضافة مانع للبناء لا رافع له اي اذا كان الاسم الموجود في كلام العرب معربا ثم اذا اضعف هذه الاضافة
مانع للبناء واذا كان الاسم الموجود في كلام العرب مبنيا فمذه الاضافة ليست برافعة للبناء قوله زانته لما
اشارة الى تطبيق المثال مع المثل والاضافة الى ضعف قوله البعض قوله موافقة لها او مخالفة
الحركة يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو متعمد قوله غير مرضي اشارة الى ان له وجرا وان لم يكن
وهو ان الياء انما يقتضي الكسرة ما قبلها سواء كانت اعرابية او بنائية فيمكن ان يزول كسر الدوحي
عروض الثانية استيفاء للحق السحق ولجندابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدير وجه
هذه من قبيل والاسباب مع بقاء السبب فان قيل الوجه انهم عوا المناسبة ولم يعوا العامل قلنا
الضاية بكسرة لللائمة اكثر لكونها بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها صارت كالجزء الاخر لا يجوز

في ما شير كتابه

في قوله انما يقتضي الكسرة ما قبلها سواء كانت اعرابية او بنائية فيمكن ان يزول كسر الدوحي

الفصل بين المضان والمضاد اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العالم وليس بين العالم والمعمول
 شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة ليجوز تقديره بخلاف ما توقيه وال كسرة
 الملازمة فانه يفت جانب رواية الياء بالكتابة فان قيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب اليه من
 قبيل توارى التوريز على ان واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مرنا قلنا ان هذا يلزم توارى التوريز
 من جنس واحد وهذا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمة ليس من جنس واحد كما مرنا به قوله
 الاحوال ثلث اشارة اليها نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا
 ليس يتعلق باب غلامى كما هو الظاهر لقربه باهو متعلق بالياء بين قوله واستقل على مسبعة الجوز
 لانه متعد بخلاف تعدد لانه لازمي قوله عطف على تعدد جواب سوال وهو ان كلمة اول العطف
 يقتضي للعطف والمعطوف عليه فاما قوله ما يقتضي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك
 اذا كان محل الاعراب ليس هذا الشارة الى ضابطة الاستقالات مطلقا كما في مجت التقدريه هو بيان اختلاف
 وبيان قسم الثاني فيما سبقت قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما في عصا قوله الذي في اخر
 يا عاى اليه الذي هو جزء الكلمة فلا حيلة في تقديره بغيره المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله ما في حالة
 الرفع اشارة الى بيان نصب قوله رفع وخبروه ههنا اعتراض مشهور وهو ان تعدد الاعراب في مثل هذا
 واستقلاله في قاض لا يخلو ما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما
 مستقلا اذ في اخره صا هو الواو قبل الاعلال وهو قبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما
 متعذرا لان الياء غير مفوظ في قاض اجنب المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل
 الاعلال او نقول ان الياء للقدرة في قاض كالمفوظ قوله عطف على قوله لقاضى اشارة
 الى الامرين احدهما دم وهم والثاني الرد على الشارح الهندى اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلم
 محطوف على قاضى لا على لقاض فيلزم استدراك قوله ولما الثاني فهو ان الشارح الهندى قال انه
 عطف على قاض وحده ودخل تحت كذا ف اى كفو مسلم ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالفتا
 استراك مسلم في تقدير الاعراب لقاض في الاستقلال ويفيد بغير كلمة مسلم يعنى المراد بغير مسلم
 كل جم للذكر السالم مضافة الى ياء للتكم يكون عرابه في حالة الرفع مقدرا لهما فاحدهما مغاير عن
 الاخر وجه الرد ان كلمة مسلم يعنى من لفظة لفظه مثالا والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل اراد
 منه ذكر المذكورات واما اجبا قوله يعنى تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في
 العهدة الاجياز والاختصار فلا بد للمصنف ان يحدد لفظه وعطف مسلم على قاض ولاخره ما وجبه
 ان للم ذكر تقدير الاعراب من جهة التقدير مثالين كلاهما الحركة وذكر الاستقلال مثالين احدهما مغاير
 بالحركة والآخر بالحرف فاما بقوله يعنى كفو حاصل الاول انه ذكر محو بينهما علمانه نوع اخر يعنى ان التقدير في
 قاض من قبيل الحركة وفي مسلم من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثالين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

ن

نه يتقدم على ما هو مستقيل

ن

لذا كذا في هذه الاشارة ان يكون كذا

نه من هذا الى ان يكون كذا

له في اللغة اي معنى في الصرف غير المعروف

ليس منها فلم عرفه والثاني ان المذكور فيما بعد تفصيل غير المنصرف وهو يقتضيه الاجمال واولاها انما
 فاجاب بقوله ولما ذكر قوله وكان غير المنصرف جواب سؤال وهو انه ما الوجه للمع انه عرف غير المنصرف
 والكتفي به عن تعريف المنصرف ولم يعكس فاجاب بقوله وكان غير المنصرف اقل لانه مشروط بشرط وكما
 كان كذلك فواقل وجود قوله وبمعرفته يعرف المنصرف جواب سؤال وهو ان تعريف المنصرف وان لم
 يذكره في الاول لكن ينبغي ان يذكره في الاخر فاجاب بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وهو ليس
 فيه علتان او واحدة تقوم مقامها فلا حاجة الى تعريفه قوله على قياس الخ متعلق بقوله اقل قوله والكتفي
 بتعريفه وانما لم يكتف عن الاعراب اللفظية بالاعراب التقديرية بل صرح به حيث قال واللفظية فيما عداه
 لان النكته للفار لا للمعار وهو قد في اللفظية والقياس ان اللفظية انما هي اذا كان الاعراب مختصرا
 في المنصرف وغير المنصرف وليس كذلك لان ههنا امر ثالث وهو التثنية والجمع لانهما غير داخلين في
 التعريف الذي تعلل الجمهور للمنصرف وغير المنصرف حيث قالوا بان الذي يدخن الحركات الثلاث في
 وغير المنصرف الذي يسلب عنه الجر والتثوين قلنا العرب ان لم يكن مختصرا في القسمين عند الجمهور
 لكن مختصرا في القسمين عند اللص كما يعلم من تعريفهما عند المص قوله اي اسم جواب اسئلة الاول
 ان لفظ غير مبتدأ نكرة لتوغلها في الابهام لا يصير معرفة بالاضافة وان صارت نكرة مختصة
 والمتبادر من كل ما موصولة لغيره استعمالها في الوصول فيلزم تنكير المبتدأ المختصص مع تعريفه
 وذلك يجوز والثاني ان الوصول مع الصلة شئ واحد فلو فرضت المجلس لا يوجد الفصل في التعريف
 ولو فرضت فصلا لا يوجد المجلس فيه والثالث ان كلمة ما الوصول عامة فعناء غير المنصرف الذي
 اي الشئ فيله هذا الا يوجد الجنس لان الجنس في تعريف القسم ليس المقسم ذلك القسم ومقسم غير المنصرف
 اسم معرب لا الشئ لانه جنس بعيد والواحد ان الشئ يتناول الفعل فيبلغ ان يكون خبره بسكون لانه غير من
 لان فيه الوصفية والتانيث فاجاب بقوله اي اسم يعني انه لما عبر عن كلمة ما بنكرة علم انها موصولة لا
 موصولة فلا يرد شئ وههنا بحث من وجه الاول انه انما يلزم تنكير المبتدأ المختصص مع تعريفه
 اذا كان لغير المنصرف اضداد وههنا ضدا واحدا وهو المنصرف واذا كان له ضدا واحدا يصير معرفة
 فلا يلزم تنكير المبتدأ فلا يرد السؤال الاول والثاني ان المراد بغير المنصرف معناه العربي وهو
 مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة اي ما فيه علتان من قسم فيكون غير المنصرف علم لهذا الجنس
 وعلم الجنس ليس من النكرات والثالث فيمكن قوله غير المنصرف خبر وقوله ما فيه علتان مبتدأ
 فلا يلزم تنكير المبتدأ احبب الاول هذا انما لا يتقدم على قوله للمع واما عند الجمهور ليسا
 بمنصرفين ولا غير منصرفين كما عرفت الفا وعن الثاني انه بهذا المعنى نكرة ايضا لان الظاهر
 انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما يفرض فيما وجد
 احد البيتين لمنصرف دون الاخر وعن الثالث ان جعل الحد مبتدأ غير
 صحيح لان الخبر اوضح من المبتدأ والحد اوضح
 اي دللت الحركات

لايت غير المنصرف

في امره وان التثنية والجمع

من المحدث فكيف يكون الحد مبتداء قوله معرب جواب سوال وهو ان التعريف غير ما لم لا انه دخل
 فيه حضار و تار علمين كوكبين لوجود العلتين على العلمية والتاثير فاجاب بقوله معرب وحضار و
 وتار من البنات والتحقق في بحث البنى قوله ما فيه علتان فاعل ظرف او مبتداء قد قدم خبره و
 الجملة صفة قوله توتران جواب سوال وهو ان التعريف غير ما لم من وجدا اخر وهو انه دخل فيه مثل
 قائمة لوجود التاثير والوصفية فيها مع انما التكن غير منصرفة فاجاب بقوله توتران والتاثير فيها
 غير موثر لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لانه لا يجمع مع الوصفية اوان قوله توتران
 اشادة الى ان مثل حيلة ومصاير علمين خارج من الجزء الاول وداخل في الجزء الثاني وهو قوله
 او واحدة تقوم مقامها لانه وان كان فيهما علتان لكن المؤثرة واحدة وهي التاثير في الاول
 والمجموع في الثاني لا العلمية ولهذا لو انكر الم ينصرف اليه قوله باجماعها اشارة الى ان المؤثر مجموع
 العلتين لا كلا واحد منهما بافراده قوله واستجماع شرائطها جواب سوال وهو ان التعريف غير
 مانع لصدقه على نوح وعلى ما دخله اللام او اضيف كالاحمر والاحمر كرم فانه منصرف مع صدق التعريف
 عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتقال ما يعاد منها وقد وجد المعاض فيها
 ذكرها في الاول فلان سكون الوسط يعارض السبيين لزيادة اختصاصها بالاسم فان قيل ان
 الشارح رحمه الله لما قال توتران فلا حاجة الى قوله واستجماع شرائط وايضا يد ما الفرق بين نوح و
 هند ان الاول منصرف قطعا والثاني يجوز صرفه وعنه على السواء وايضا يد النقض بما دخله الم
 والتخوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عند وايضا يد النقض
 بمبليات علماء الموثق لصدق التعريف عليه مع انصرفه لدخول الكسرة والتخوين اجيب عن الاول
 انما ذكر قوله واستجماع شرائطه لانه وهم وهو ان يتوهم ان معنى قوله توتران ان يجتمع العلتان
 لمنع الصرف فقط سواء كان معهما شرائط او لا وهذا صادق على نوح فاجاب الى حذوجه بقوله
 واجتماع شرائطها وعن الثاني بما قال الشارح في بحث نوح فليظفر فيه وعن الثالث للام من
 الصرف اني حكم الصرف لاعتينه كما قال الشارح ثم وعن الرابع ان الاسم تحقق التاثير في سلك
 لان هذا التام ليس متحصلا للتاثير لدلائلها على الجمعية قوله اثر مفعول مطلق لقوله توتران
 اشادة الى دفع سوال وهو ان الاسم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط الجمعية لان
 وجود الشروط بدون الشرط محال وهما وجد الشرط وهو الجمعية في مثل نوح بدون الشرط وهو
 تحرك الاوسط او الزيادة حاصل للجواب ان هذا الشرط شرط للتاثير لا لمراد الوجود قوله من عل
 قسم وانما اختار التركيب الوصفية لولم يختار الاضافي بان يقال من قسم على ليطابق مع قوله او علة
 واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا يتاقي التميز للواحد والاثنين قوله با توتر
 وحدهما جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان الم لا يقوم

تباين افعال الحاصلين وانما في الاخرين فلان اللام والاضافة

سوال الاسئلة في جواب سوال وهو ان الاسم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط الجمعية لان وجود الشروط بدون الشرط محال وهما وجد الشرط وهو الجمعية في مثل نوح بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة حاصل للجواب ان هذا الشرط شرط للتاثير لا لمراد الوجود قوله من عل قسم وانما اختار التركيب الوصفية لولم يختار الاضافي بان يقال من قسم على ليطابق مع قوله او علة واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا يتاقي التميز للواحد والاثنين قوله با توتر وحدهما جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان الم لا يقوم

سوال الاسئلة في جواب سوال وهو ان الاسم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط الجمعية لان وجود الشروط بدون الشرط محال وهما وجد الشرط وهو الجمعية في مثل نوح بدون الشرط وهو تحرك الاوسط او الزيادة حاصل للجواب ان هذا الشرط شرط للتاثير لا لمراد الوجود قوله من عل قسم وانما اختار التركيب الوصفية لولم يختار الاضافي بان يقال من قسم على ليطابق مع قوله او علة واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا يتاقي التميز للواحد والاثنين قوله با توتر وحدهما جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان الم لا يقوم

مقام للتعدّد والثانی ان القیام عبارة عن الاستواء وهو لا یصور الى مر فی الایواح فاجاب بقوله بان ثور قوله مجرور ما فی هذین البیتین جواب عن اسئلة التي مر فی قوله اسم وفعل و حروف فلنظرفیه فلا فائدة فی الاعداد والجموع لیغنی الجماعة فوجد المطابقة بین المبتدأ والخبر فی التانیث یرد علیه ان الذکر فی البیت الاول ثم وتقرب فعمل منه انها ایضاً من العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لا کل واحد متعلق بقوله مجموع قوله وهي عدل الجملة مستأنفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان یقول ما العلة التسعة فاعلم ان قوله هی من المصروف وقوله عدل ووصف المصروف من الشاعر وهو ابو سعید الانباری اوله موالم المصروف اسم

كلما اجتمعت ثلثان منها فی المصروف تعریب + عدل ووصف المصروف قوله عدل مر فروع اما خبر من البیت الاول من التسعة الذی هو مذکور فی البیت السابق **فان قيل** لم یمرأی للمصروف بهذا معناه لوقال هذا البیت لم یجئ الی التعریف لان ذکره یتقنی عن تعریف غیر المصروف قلنا فیہ قصور لانه لم یتناول بما یقوم مقامهما فان **قيل** علی هذا الایض ذکره من الشاعر قلنا انه نظر الى ان المراد بالاثنتان اعم من ان یکون حقیقة وحکماً فان **قيل** لایصح قول الشاعر لا یبعد عدل المصروف عنه قلنا انما عدل المصروف عنه لان محتمة بتکلیف قوله والعدل جواب سوالین الاول ان کلمة تم للتراخی فعمل من ان علیة الجمع عقیب العلة الاول والا فلیس كذلك والثانی ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الی ثم معان الواو اخر واصل فی العطف فاجاب بقوله لجمعا لیا فظن ان العدل الذکور مجرد عن الترادف قوله علی الوزن لان نصف بیت الاول خمسة اسماء ونصف بیت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتین لیمکم مقام الاعمین لان ثم ثلاثی فیکون بمثابة الاسم واجاب بعض الشارحین ان تم قد استعمل فيما اذا کان المعطوف منیة علی المعطوف ولا شک ان الجمع منیة علی ما یقللانه قائم مقامهما وانما عدل الشاعر عنه لانه لا یتقیم فی قوله ثم ترکیب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الى المراد علی الشاعر الیه شک حیث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فی النون زائدة بقرينة تکلیف اخواته فلا یلزم توصیف المعرفة بالنكرة وان اللام للبعد الذهنی والمعرف بالبعد الذهنی میجوز وصفه بالنكرة صرح به الرضی او میجوز الموصول ای النون التي هي زائدة لاکن علی هذا یلزم حذف الموصول من الصلة وهذا لا یجوز والیم ان قوله والنون مؤلف بالکلمة فلا یلزم توصیف المذکر بالمؤنث فود الشاعر به قوله بقوله منصوب وجه المزمع ان فی کلامه تکلیف کثیر بخلاف ما قال الشاعر لانه لیس فیہ تکلیف ثم یرد علی الشاعر انه لا یدون الحال الا من حال او المفعول والنون لیس من اجل خبر والحال لا یصح منه اتفاقاً فاجاب بقوله لا المعنی وتمم النون القرینة علی قوله وتمم البیت السابق وهو قوله مران المصروف اه قوله الف فاعل المظنون هذا قول غایة التحقیر والغرض فی نقل قوله ورود الا عراض علیه بقوله ولا یخفى ثم انکان الف فاعل المظنون فیکون قوله من قبلها الف جملة فطیئة والکان مبتدأ فیکون اسمیة علی التقديرین یکون حالاً فاکان حالاً من النون

طیئة من النون لان طیئة من النون فاعل المظنون هذا قول غایة التحقیر والغرض فی نقل قوله ورود الا عراض علیه بقوله ولا یخفى ثم انکان الف فاعل المظنون فیکون قوله من قبلها الف جملة فطیئة والکان مبتدأ فیکون اسمیة علی التقديرین یکون حالاً فاکان حالاً من النون

فيكون من الاحوال المترادفة والكان حالاً من الضمير في قوله زائدة يكون من الاحوال المتداخلة قوله ولا
 انه لا يفهم من هذا التوجيه للـ الالف واللام في قوله التوجيه لـ اي جمل التوجيه فلا يربطه ينبغي ان يقال
 توجيهين احدهما كونه فاعلاً لظرف والاخر كونه مبتداً قوله ولا جعل الـ جعلاً للفاية اشارة الى تأكيد
 الاعتراض قوله وهذا كما اذا قلت جواب سبوال وهو ان هذه الارادة بعيدة لا تقتضيه وضم ولا
 قاعة فلجواب بما حاصله ان هذا اللفظ مفهم عرفاً كما يفهم من هذا المثال اجيب من جانب صاحب
 الغاية انما صرح بزيادة النون دون الالف لان الهم في عدم زيادة النون واما الالف فلا وهم في زيادته
 لانه من حروف العلة والاصالة فيها قليلة قوله وقوله هذا القول تقريب قوله وقوله مبتداً وهذا القول
 تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتداً فان قيل كيف يصح كونه خبراً ولا رابط فيه قلنا تقديره يعني خبر
 المبتداً بالمفهوم اي وقوله مفسر ان ذكرنا قوله او القول بان كل واحد منهما مائة لان المذكور في نظم ابي
 سعيد هو المائة لا العلة قلنا انه قال في نظم مائة وهو جمع مائة فتأنيثه باعتبار ان موصوفه ملة
 فكانه قال العلة المائة قوله تقريبي اي اعتباري ومجانبي ذكر الكل ولادة الجزء فيكون للحدوف منه ياء
 النسبة قوله اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ووزن الفعل فان منه الصوف فيه بطريق الحكاية من الفعل
 يعني كما لا يدخل المكر والتثوين عليه قبل الفعل الى الاسم كذلك لم يدخل بعد المنقل ولما التركيب على الباء
 اي ثبت فيه التركيب من العلتين اعلم انه جاء عبد الرحمن الى مدينته بخمار وسأل علماء ثمان عن عدد
 مائة الصوف فقالوا في جوابه اثنان الحكاية والتركيب فقال ان في وزن الفعل ايضاً لا يؤثر احد العلتين بل ان
 التركيب الى الاخر فينبغي ان يكون علة للتم هو التركيب فقط فمعناه عن جوابه اقول للحكاية وان
 دخل في التركيب ولكن افرد لا اهتمام بشانه لان الهم فيه اكثر لانه عين الفعل باعتبار ما كان والبراق
 مشابه بالفعل في الغرضين واعينه قوله وقال بعضهم احد عشر تسمة منها هذه والعاشر مراعات الكل
 في نحو احوال اسمي بتم نكر والحدوي مشروما هو مشابه لعلف التانيث وهو كل اللف ليست للتانيث زيادة
 في احوال اسم لا للاحاق كما روي بلحق مجبى وهو الشعر الذي يلبس بها الجلود ولم تكن للاحق كالف قبعثري
 والدايل على ان الف اطلق وقبعثري ليست للتانيث هي اربعة وقبعثرات بالتاء والدايل على ان الف
 اطلق وقبعثري ليست للاحق عدم محي اصله سنداً حتى يلحقه اقول في الجواب ول دخل
 في الوصف الاصل عند من اعتبره والثاني محال في الف التانيث قوله ثم اني ذكر قوله ثم اي بعد
 بيان المثل قوله انه اي الشان قوله ذكر اي المفهوم والمفروض في هذه العبارة جواب سوال
 ان المقصود بيان المثال لا اشتغال بالامثلة اشتغال بما لا يفي فاجاب بقوله ثم انه ذكر امثلة العلة
 يعني ان المثالات كثيرة فكثرة الامثلة باعتبار كثرة المثالات قوله على ترتيب جواب سوالين احدهما
 انه لم قدم عمر على الباقي وكذا الامر الى اخرها والثاني ان الف والشعر الخيوط متب اولي عند البعض
 لانه في اتصال بعد الامثلة بالمثل فهو من غير مرتبة فلي هذا لا يطابق المثال مع المثل قوله
 في ايلان يرب جواب سوال

وهو ان ذکر زینب بعد طلحة مستدرك لان للثلاث كاف لهما حاصل الجواب سلما انه كاف لهما لكنه
 ذكر تنبيها على قضي التائيد اللفظي والغني قوله ومعد يكرب اسم صحابي ومضاه الا في ادى ان
 معك صيغة اسم مفعول كرمي وكرب صيغة الماضي ومضاه اشارة الاوض قوله واحمد مثال للوزن الفعل
 فان قيل ان ههنا ايضا اسم كاف لهما فلا حاجة الى قوله احمد فينبغي ان يعتد به الشارح ههنا ايضا كما
 ذكر في زينب قلنا ان قياسه على زينب غير صحيح لان شبه كل واحد كاف لهما واما ههنا فاحر كان
 لهما واما احمد فغير كاف لهما بل للوزن فقط دون الوصف قوله واثره المرتب لما كان الحكم معان
 كثيرة فلزم الابهام ولعين ما هو المراد قال واثره المرتب قوله من حيث اشتماله جواب سوالين
 احدهما ان اضافة الحكم الى غير المنصرف غير صحيح لان الحكم اثر العلتين لانه اثر غير المنصرف والاخر ان
 حكمه كما هو هذا كذا الرفع والنصب الجرمي فينبغي ان يذكرها ايضا فاجاب بقوله من حيث اشتماله
 علتين والرفع والنصب الجرمي من حيث اشتماله على الفاعلية والفعولية والاضافة فان قيل ان
 قيد المحيية نجح على معنيين احدهما للاطلاق والاخر للتقييد وههنا لم يصح من قبيل الاول لان
 ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في المحيية نفس للتقييد كما في قوله الانسان من حيث هو انسان و
 الجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف
 عند المصنف فلا فائدة في التقييد بقوله من حيث اشتماله قلنا قيد المحيية ههنا بعبارة التعليل
 لا للتقييد وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاختصار
 للتصريح ببناء ترتيب هذا الحكم قوله ان لا كسر اعلم ان قوله لا ينفى الجنس ليقضيه الاسم والمخبر بقوله
 كسر لا وخبره محذوف اعني فيه ثم يرد عليه ان قوله ان خوف من الحروف للشبه بالفعل ليقضيه الاسم
 والمخبر ثم لا مع الاسم والمخبر ان فرض اسم ان فلا يوجد خبره وان فرض خبر ان فلا يوجد اسمه
 اجيب عنه ان قوله ان مخفف من المثل فضمير الشأن المحذوف مع اسمه ولا مع الاسم
 والمخبر خبره تقديره انه لا كسر فيه فان قيل الجملة خبر للمبتدأ وهو قوله وحكمه لم يوجد
 العائد اليه لان الضمير في قوله فيه راجع الى غير المنصرف لا الى المبتدأ وهو قوله وحكمه قلنا الجملة
 بتاويل اللفظ وان هذه الجملة مضق للمبتدأ فلا حاجة الى العائد فان قيل لم ذكر المصدر
 انتفاء الكسر ههنا مع ان انتفاءها قد علم من قوله وغير المنصرف بالضمته والفتحة قلنا للمزيد
 الاجتماع بين الحكمين فانه اقرب الى الضبط يعني انه علم فيما سبق نفي الكسرة لافنى التنوين وههنا نجم
 بينهما قوله في شبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب الاولى على والتوسط والاخرى
 الاولى يوجب البناء لانه يثبت بثلاث علل كما في حضار وتملكا ذكره الشارح في بحث المبني والثاني
 يوجب منه الصرف لانه يثبت بعلتين والثالث يوجب كون الاسم عالما لانه يثبت بشأبهما قوله
 وهو الجرم والتنوين فقوله والتنوين عطف على الاعراب لا على الجر قوله الذي هو علامة جواب سوال
 وهو انه منقوص بسلاما علما لانه غير منصرف مع انه لا يمنع منه التنوين فاجاب بما حاصله

له والجملة اذا قدمت على الجواب لم يلزم من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف فلا فائدة في التقييد بقوله من حيث اشتماله قلنا قيد المحيية ههنا بعبارة التعليل لا للتقييد وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاختصار للتصريح ببناء ترتيب هذا الحكم قوله ان لا كسر اعلم ان قوله لا ينفى الجنس ليقضيه الاسم والمخبر بقوله كسر لا وخبره محذوف اعني فيه ثم يرد عليه ان قوله ان خوف من الحروف للشبه بالفعل ليقضيه الاسم والمخبر ثم لا مع الاسم والمخبر ان فرض اسم ان فلا يوجد خبره وان فرض خبر ان فلا يوجد اسمه اجيب عنه ان قوله ان مخفف من المثل فضمير الشأن المحذوف مع اسمه ولا مع الاسم والمخبر خبره تقديره انه لا كسر فيه فان قيل الجملة خبر للمبتدأ وهو قوله وحكمه لم يوجد العائد اليه لان الضمير في قوله فيه راجع الى غير المنصرف لا الى المبتدأ وهو قوله وحكمه قلنا الجملة بتاويل اللفظ وان هذه الجملة مضق للمبتدأ فلا حاجة الى العائد فان قيل لم ذكر المصدر انتفاء الكسر ههنا مع ان انتفاءها قد علم من قوله وغير المنصرف بالضمته والفتحة قلنا للمزيد الاجتماع بين الحكمين فانه اقرب الى الضبط يعني انه علم فيما سبق نفي الكسرة لافنى التنوين وههنا نجم بينهما قوله في شبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب الاولى على والتوسط والاخرى الاولى يوجب البناء لانه يثبت بثلاث علل كما في حضار وتملكا ذكره الشارح في بحث المبني والثاني يوجب منه الصرف لانه يثبت بعلتين والثالث يوجب كون الاسم عالما لانه يثبت بشأبهما قوله وهو الجرم والتنوين فقوله والتنوين عطف على الاعراب لا على الجر قوله الذي هو علامة جواب سوال وهو انه منقوص بسلاما علما لانه غير منصرف مع انه لا يمنع منه التنوين فاجاب بما حاصله

وغير المنصرف فيفيد صرفه با دخال التنوين والكسر ايضا لان التنوين لما كان التمكن ومعناه امكنية
الكلمة لا عرويات التثنية فلا بد من ادخال الكسر حال الجمع لتحقيق معنى التمكن ولا يلزم للكذب قوله كما
يحكم به سلامة الطبع الخ كانه قيل ان يبين كيف يخرج عن السلاسة فدفع بقوله كما يحكم به سلامة الطبع
وان لم يظهر على السنتا قوله والاحتراز عن الزحاف المراد من الزحاف ليس مطلق الزحاف بل الذي
يخرج الشعر من السلاسة بقريته الفاء في قوله فالاحتراز لا يترتب على قوله زحاف يخرج عن السلاسة
فان قيل فلهذا الحاجة الى ازدياد لفظ البعض في قوله الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف
الذي يخرج الشعر من السلاسة فلا حاجة الى ازدياد لفظ البعض ^{بجيب} هذا التصريح بما علم ضمنا قوله
ليحصل التناسب لما كان قوله للتناسب مفعولا له يجوز وهو على قسمين احدهما حصول مدخل اللام
بالسابق مثل ضربت تاديبا والاخر حصول السابق بمدخل اللام مثل قعدت عن الحرب جينا فلرفع
الابهام وتعين ما هو المراد قال ليحصل التناسب قوله لان دعاية التناسب جواب سوال وهو ان دعاية
التناسب ليس بضروري فكيف ثبت جواز صرفه للتناسب قوله مثل سلاسل واما نصب سلاسل
على الحكاية لانه مفعول به لقوله تعالى انا اعتدنا للكافرين الخ فلا يريد بانه ينبغي ان يكون مجرورا لانه
مضاف اليه لمثل قوله مثال المجموع جواب سوال وهو ان المقصود ليس الا صرف سلاسل فلينبغي ان
يدل كرسلا سلاسل فقط دون اغلا لا فاجاب بقوله مثال المجموع وههنا بحث من وجوه الاول
ينبغي ان يجعل المنصرف غير منصرف بتبعية غير المنصرف والثاني ما الوجه للمع ان مثل للتناسب
لم يمثّل للضرورة والثالث ينبغي ان يقول للمع او التناسب من غير ذكر اللام فيه لانه معطوف على قوله
للضرورة اجيب الاول ان الضرورة عندهم رد الاشياء الى اصولها وفي جعل منصرف غير منصرف
اخراج عن الاصل ولذا لم يجعل الغمر للقصور ممددة لان اصل الممدودة المقصور ويجعل الممددة
مقصورة وعن الثاني انهم يذكرون امثلة للضرورة كذا تعلم بالا شعاع التي ذكرها الشارح وعن الثالث
انما ذكر اللام تنبيها على انها موضعين مختلفين من الفعل له لان الاول من قبيل قولم قعدت عن
الحرب جينا والثاني من قبيل قولم ضربت تاديبا قوله وما يقدم مقامها فان قيل الا ترى
تقديمه على الحكم لانه بيان لما اهم في تعريف غير المنصرف قلنا ان ذكر الحكم ايضا بيان لما اهم في التعريف
لان العلة في التعريف مفيدة بكونها موثرة ولقوله وحكمه بين اثر العلتين فجمع ما ذكر بعد التعريف
بيان ما اهم في التعريف قوله التي تقوم لما كانت كلمة مامشركة بين الموصول وبين الموصوف والاو
اولى ههنا لانه وقع موضع المبتدا والاصل فيه التعريف فلذا اول كلمة ما بالقي ثم الموصول يقتضيه
المعتمد عليه فلذا اذا قلنا لفظ العلة ثم العلة اسم جنس يقع على القليل والكثير والكثير
خير مراد فلذا نادى الشارح قوله الواحد ولما كان المعتمد عليه مؤنثا اول كلمة ما الموصولة للمنفذ اعني التي
واو يقوم بتقوم قوله مقام العلتين وبيان لمرجع الضم في قوله مقامها قوله من العلة التسع قيد للعتين
اول العلة الواحدة او كل منها قوله طلاق اشارة الى ان العطف مقدم على الربط مثلا يلزم حمل الاو

على التمام قوله طلاق اشارة الى ان العطف مقدم على الربط مثلا يلزم حمل الاو على التمام قوله طلاق اشارة الى ان العطف مقدم على الربط مثلا يلزم حمل الاو على التمام

لأن اسباب منه الصرف ليس الامن الاوصاف قلنا البالبة احتراز عن رجال ومسلمين قوله منتهى الجرم للوارد منه
 باق الجملد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد اُتِيَ بالدليل الاشتراكي فيقترن منتهى الجرم قوله
 حقيقة او حكمنا جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما
 قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار ^{حجته} قوله لنا عجم جمع الغام وهو جمع غم قوله
 كساجد نظير كالب واساور قوله مصاييم نظير ناعم قوله وثانيها التانيث جواب سوال وهو ان
 اسباب منه الصرف ليس الامن الاوصاف والفت التانيث من اللذولت فاجلب بقوله وثانيها التانيث
 اى تانيث الالف فبارة المصنف محوثة القلب قوله للقصة والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث
 الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرار ليست للتانيث بل لمد الصورة والاهمة المنقبة عن القصرة
 التي في اخره في التانيث كما بين المشار في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر يعبر
 اسناده اليهما قوله اى كواحد منهما دم وهم ظاهر قوله لانها لا تمتان ^{الامانة} الى الفرق بين التاء
 والفت التانيث قوله لا تفارق التزيان لقوله لاذمتان قوله فلا يقال للتحليل لقوله لاذمتان قوله
 فجعل التفرع على قوله ولا يقال قوله فصارتا تفرع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض في التفرع
 دليل لا قامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فما
 بين التامر وح بقوله وضعنا والامنى استعمال فابين بقوله فلا يقال في جمل جمل لا للذكر ولا للثوث قوله
 بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعنى ان ضارب موضوع للمذكر
 والثوث ثم يردت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
 للكلمة فيدعى ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشترط ان ليس في
 اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولى لا الثاني ولهذا اقال الشارح بحسب اصل الوضع
 ولا شك انه ليس في العلم وضع اولى قوله العدل لما ذكر العلل التسم مجاز في تعريف غير النصرف اراد
 بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل ^{فان قيل} ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطحة
 فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغرر عنه للارد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة
 اعلم ان العدل في اللغة محي على خمسة معان احدها بوجه الميل اذا وقعت صلة كلمة الى كما يقال عدل
 اليه اى مال اليه وبوجه الاعراض اذا وقعت صلة كلمة عن نحو عدل عنه اى اعرض عنه وهو معنى الصرف
 اى النصرف والاعراض بوجه واحد وبوجه البعد ان وقعت صلة من نحو عدل البعيد من الجبال
 اى بعد منه وبوجه المساواة ان وقعت صلة بين نحو عدل الاميرين كذا وكذا اى ساوى الامر
 وفي اصطلاح الفوى عبارة عما قاله الم وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرعية
 وانما قدام العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقيد
 على المقيد اعم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاشتقاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
 في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة الشبهة

لأن اسباب منه الصرف ليس الامن الاوصاف قلنا البالبة احتراز عن رجال ومسلمين قوله منتهى الجرم للوارد منه
 باق الجملد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد اُتِيَ بالدليل الاشتراكي فيقترن منتهى الجرم قوله
 حقيقة او حكمنا جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما
 قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عجم جمع الغام وهو جمع غم قوله
 كساجد نظير كالب واساور قوله مصاييم نظير ناعم قوله وثانيها التانيث جواب سوال وهو ان
 اسباب منه الصرف ليس الامن الاوصاف والفت التانيث من اللذولت فاجلب بقوله وثانيها التانيث
 اى تانيث الالف فبارة المصنف محوثة القلب قوله للقصة والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث
 الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرار ليست للتانيث بل لمد الصورة والاهمة المنقبة عن القصرة
 التي في اخره في التانيث كما بين المشار في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر يعبر
 اسناده اليهما قوله اى كواحد منهما دم وهم ظاهر قوله لانها لا تمتان الى الفرق بين التاء
 والفت التانيث قوله لا تفارق التزيان لقوله لاذمتان قوله فلا يقال للتحليل لقوله لاذمتان قوله
 فجعل التفرع على قوله ولا يقال قوله فصارتا تفرع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض في التفرع
 دليل لا قامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فما
 بين التامر وح بقوله وضعنا والامنى استعمال فابين بقوله فلا يقال في جمل جمل لا للذكر ولا للثوث قوله
 بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعنى ان ضارب موضوع للمذكر
 والثوث ثم يردت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
 للكلمة فيدعى ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشترط ان ليس في
 اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولى لا الثاني ولهذا اقال الشارح بحسب اصل الوضع
 ولا شك انه ليس في العلم وضع اولى قوله العدل لما ذكر العلل التسم مجاز في تعريف غير النصرف اراد
 بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطحة
 فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغرر عنه للارد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة
 اعلم ان العدل في اللغة محي على خمسة معان احدها بوجه الميل اذا وقعت صلة كلمة الى كما يقال عدل
 اليه اى مال اليه وبوجه الاعراض اذا وقعت صلة كلمة عن نحو عدل عنه اى اعرض عنه وهو معنى الصرف
 اى النصرف والاعراض بوجه واحد وبوجه البعد ان وقعت صلة من نحو عدل البعيد من الجبال
 اى بعد منه وبوجه المساواة ان وقعت صلة بين نحو عدل الاميرين كذا وكذا اى ساوى الامر
 وفي اصطلاح الفوى عبارة عما قاله الم وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرعية
 وانما قدام العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقيد
 على المقيد اعم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاشتقاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
 في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة الشبهة

فعل هذا لا يعبر عن حركته وصفه من الصفات المشبهة ذات مع صفها بقوله مصدر فيجوز لنا العدل وزن فعل لاكن لا
ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترك بينها وبين المعدول ولما دهننا المصدر لان اسباب منع الصرف ليس من
قوله مبنى للمفعول جوابا له وهوانه لا يعبر عن حركته وعلى المعدول من الآخر وهذا المعدول من الآخر صفة للمخرج زم صفة لا فقه بقوله
مبنى للمفعول يعني ان المتعدي انما يكون صفة للتكم اذا كان مبنيا للفاعل وهما مبنى للمفعول فيكون صفة للفاعل
قوله اى كون الاسم معدولا جواب اسئلة ثلثة الاولى انه على هذا لا يعبر عن حركته على المعدول كما هو الظاهر
والثاني ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا يعبر لانها من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان
العد متعدي والخروج لازم ففى هذا يلزم تفسير المتعدي بالذوى فاجاب بقوله كون الاسم معدولا ولا يكون
من الاوصاف وايضا يكون لازما قوله اى كون الاسم مخرجا جواب سوال وهوان كون الاسم معدولا
من قبيل الحاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشيء بالكون فالمراد منه هو الحاصل بالمصدر والخروج من المصدر
فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر فاجاب بقوله اى كون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم للمفعول
المزيد لدفع اعتراض النظم الرضى من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعدد بشرط الاعتبار فيه
كما سيذكر الشارح فتعريفنا بالخروج ليس ما ينبغي فقوله خروج الاسم تفسير للمضاف اليه وهو الضمير في خروجه
وقوله اى كون الاسم مخرجا تفسير للمضاف وهو الخروج واخا قدم تفسير للمضاف اليه مع تقدم المضاف عليه
لاننا وان كان مقدما فى اللفظ لكن العلم بالمضاف اليه مقدم على العلم بالمضاف فان العلم بريد مقدم على العلم
بالغلام فى غلام نيد فالقول ان الضمير فى خروجه لا يخلو اما الى الاسم او الى المعدول ففى الاول يلزم الاضمار
قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ الحدود فى الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم الذى يعلم من لفظ المعدول لانه
اسم صفة يقتضى الموصوف فان قيل لفظ هذا يلزم اخذ الحد وفى الحد لان الصفة من المحدود فكذلك اللفظ
منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه فى الاسماء قوله عن صيغة اى صيغة الاسم اى خروج الاسم من صيغة
هذا الاسم قوله اى عن صورته جواب سوال وهوان الاسم عبارة عن الصورة والمادة دعا والصيغة اللفظ
عبارة عنها كما قال علماء الصرف ان ضرب صيغة ما من يلزم خروج الكل عن الكل وهو باطل فاجاب بقوله
اى عن صورته اى المراد من الصيغة هى الصيغة عند النحاة وهى عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم الخروج عن الكل
فان قيل على هذا يلزم خروج الكل عن الجزء قلنا العبارة مجازية للمضاف اى خروج مادة الاسم فان قيل
على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء من الجزء ليس بباطل مطلقا بل اذ لم يكن احد الجزئين
مشتملا على الآخر قوله الذى يقتضى الاصل لما كان اللفظ اى قوله اصلية للنسبة وهى تقتضى للنسبة بين
اليه اشار الى النسبة بقوله الذى يقتضى انما نسبة المتقضى الى المتقضى ثم كان لفظ الاصل مجازى على معان الفاعل
والدليل والراجع والسابق فلزم الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان يكون متعلق بقوله
يقتضى قوله عليها الضمير فيه راجع الى الموصول اعنى قوله الذى فان قيل لا يصح التبرع على المعدول المتعدي لعدم
له بصيغة اسم الفاعل ١١ كنه بصيغة اسم المفعول ١٢ كنه اى المناسبة ١٣ كنه الاصل فى اللغة ما يقتضى عليه غيره

سە يا كسى بروى پاى كى بنى به بحال محمد عربى رضى الله عليه وسلم ارحم علينا وارحم على بائنا

ولهما ساكنان بالواو بالياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرعى داخل تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني اى بقوله وان المتبادر من محذورة الاحجاز لان يدوم الصيغة الاولى فيهما قياسية والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بفتحة ثمانية وما لا يخرج بركا المذخاة مثل مرعى فالاولى الاكفاد به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس للمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه اخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سولا وهو انه ينقض بالمغيرات الشاذة كما توسل انيب فانها مخرجان من اقواس وانباب مع ان صورة الاولى داخلية تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجون لا يجمع على فعل بل على افعال كالشوك على اثواب والبيت على ابيات حاصل الجواب سلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس وانيب بل جمع القوس والنايب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالمجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانباب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر من هذا سند للنعم والاصل كيف وان الظاهر على هذا فالاولى الوادون الغاء كذا قال جمال الدين الخليلي اوجب الغاء للتعليل بمعنى لام الاجلى قوله واخراج اقوس الى حاصله ان انيبا يصل لانيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانباب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سيأتى قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ردود الاعتراض على المم لان الاموية المذكورة في قول الشارح منقول من المم في امالى الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تميز المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التمييز بين المنصرف وغير المنصرف يكفى باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السبين كالمجموع الشاذة اذا سمي لشخص يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيكم بعد الامتناء فان الاصل في الاسماء الصرف قوله في حيث مكانية او قليل لقوله لا باس لانه قد قدم عليه الغاء في قوله في حيث من دخل لا باس لى فلا باس لكن الغاء بقى في موضعه واخر مدخوله عن موضع قوله في لا حاجة الى هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحل للفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافى التكليف لان كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او يقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس بالتكليف **جواب** ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه المكلفات كلها وهو ان العدل من المذهب المختار الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو من ذهب الذين مع ان المصنف منهم قوله واعلم انا اعلم اشادة الى المدعى المتوسط والرضاء قالوا ان اعتبار العدل مقدم على منه الصرف ليعنى ان العدل قد يكون تحقيقا وثابة تقدير كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لائتم الشؤ واعتبروا فروعها بان العدل باعتبار لشؤ النفاة واعتبارهم بعد منه الصرف يعنى ان العدل تقديرى

بغير القيد

انب

في المحل فله لا وجه

غير منصرف اى لما وجدوا اعمارها كاهراب غير منصرف فلا يرد انهم لما وجدوها غير منصرف وهو
عبادة عما فيه علتان فلا يصح قوله فلم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية قوله ولم يصح للاعتبار
العدل لان الاسباب الاخرى لها دلائل ظاهرة في اللفظ فلا يجرى الغرض فيها بخلاف العدل واليضمان
اعتبار الوصفية ينافى علمية عمر واعتبار التاليف ينافى تذكره واعتبار التركيب ينافى افراده و
كذا الجمع والالف والنون المزيدتان في بحر يد عمر منهما اذا كان باعتبار شرط الاشئ فالما ثم موجود عن
صلاحية الكل واما العدل فلا يعلم من اللفظ فيصم الغرض فيه وههنا اعتراض وهو انه على هذا يلزم
الدوران منصرف موقوف على العدل والعدل موقوف عليه اجيب سئلنا ان العدل موقوف على
منصرف لكن منصرف ليس بموقوف على العدل بل موقوف على سبب الاسباب التسم قوله
لانهم تسموها اى لان النجات فخيروا عن العدل التحقيق الذى هو موجود سابقا كما قال صاحب المتوسط
الرضى بل فرضوا ابتداء قوله فيما صدر عن بعض ائمة في عمر العدل غير سابق على منصرف بالاتفاق قوله
فجعله غير منصرف للعدل وسببا خربا ليس لك قوله ولا يمكن له جواب سوال وهو انه لما كان
العدل فرضا واعتبارا في جميع المواد فلي هذا لا يصح تقسيم العدل الى التحقيق والتقدير لانه يلزم تقسيم الشئ
الى النفس الى الخير فاجاب بقوله ولا يمكن له بد حاصل الجواب ان تقيم العدل الى القسمين باعتبار العدل
عنه يعنى العدل عنه على قسمين حقيقة وتقدري وههنا بحث وهو ان غرض الشارع من هذا العبادة
يعنى قوله ولا يمكن له بداهة دفع سوال لا يمكن بل فى دفع السؤال بيا امر واحد وهو بيا الاصل واما بيا امراخر وهو
اعتبار الاخراج فلا دخل له فى دفعه فلا حاجة الى بيا الامرين بقوله ولا يمكن له بداهة اعتبار العدل من امرين
اجيب عنه انه وان لم يكن له دخل فى دفعه لا يمكن كثيرا ما يذكر الشئ بالتبعية لبيان ضابطته قوله
محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوى الطرفين فنفية كما يصدق مع اليقين بصفا مع الظن الذى
هو الطرف الرابع فاندفع ما قيل ان وجدان دليل غير منصرف على وجود اصل العدل عنه لا يستلزم
تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدامته ظنية كذا قال ميجال الدين الجناي قوله وفى بعضها
لا دليل غير منصرف اى مغايرة عنه بالذات بقية المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظرا لان الدليل عليه
كما يكون منصرف كذلك عدم السببية فيه غير العلمية ووجود سببا خفية وعدم وجدان
صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل العدل قوله فالتقسام العدل الى التحقيق
والتقديرى اما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدما فان قيل اذا كان ثبوت الاصل
محققا فخرجه ايضا محقق لان الاصل انما كان اصلا بمجرد الغرض عنه قلنا ليس المراد بالاصل
ههنا الى القياس اى لا يكون الاسم عليه سواء كان ثم خرج او لم يكن والخروج لا يتحقق الا ان يكون الاسم
عليه ثم خرج فحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج قوله واما اعتبار اخراج العدل وههنا بحث
غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارع من هذا البيان الرد على صاحب المتوسط
والرضى فى اعتبار العدل لا فى اعتبار اخراج العدل فلا يصح قول الشارع واما اعتبار اخراج العدل

العدل

فلا دليل عليه ولو قيل انها متحيزان فلا يعيم قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انها مغايرتان
 احبب ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحيزان في حق قوله ولما اعتبار اخراج المعدل فلا دليل عليه
 ولما قوله لابد في اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد في وجود العدل من امرين فلا اعتبار به في الوجود
 ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولا شك ان نفس العدل مغاير عن اعتبار الاخراج يعني ان اعتبار العدل
 واعتبار الاخراج متحيزان ولما --- اعتبار الاخراج فغاير ان قوله فلا دليل عليه لا دليل قصده
 عليه والكان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمنى يعني العدل تقديري في الكل قوله فلهذا
 على ما ذكر من ان التقييم في الاصل قوله معناه خروجها في اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله
 تحقيقا مصدا مبنى للمفعول والثاني انه صفة للمصدر المحذوف اي خروجها عن صفة خروجها ويجوز
 المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار التعلق وهو الاصل لا
 باعتبار حاله فمعناه لا فروعين قول الرضى قوله يكون اللفظ ايضا مكررا ولهمنا بحث بوجه الاول
 ان التثنية والجمع معناه مكررا ولا تكرار في اللفظ والثاني انه لا نسلم ان ثلث معدل من ثلاثة ثلاثة
 لان ثلث يقع صفة للونث كما في قوله تعالى مثني وثلاث وهم موصوف اسماء الاعداد حكم تميزها فعمل ان ثلث
 معدل عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخراته عنها ينبغي ان يصح تكام ما فوق
 الاربعة ايضا لقوله مثني وثلاث ويلمح اجيب الاول لا نسلم ان التكرار في اللفظ غير موجود لان اللفظ
 في التثنية قائم مقام اللفظ وعن التاء اسم الجمع لا مراة لاجمع لها فهو مكرر بهذا الاعتبار
 وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثاني بدل عن الاول او تأكيد له ليفيد التفرّد قوله
 والدليل لما قال الرضى ان ثلث معدل عن ثلاثة ثلاثة لاتحاد معنيهما فزاد الشارح عليه وقال والدليل
 وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احدا المترادفين معدلا ولا
 عن الاخر قوله ثلاثة ثلاثة بالنصب جاز من القوم مأول بلفظ واحد اي مفصل بهذا التفصيل فلما
 كان كلا اللفظين عبادة عن ذي الحال اجري اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى ينبغي مع فلا يرد
 ان الغاية لا تدخل واليضا لا يرد الاظهر ان يقال ورباع بالعطف لان الواسطة بين مثني ورباع ثلث
 والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بلا خلاف لانه مسموع كما في قوله تعالى
 مثني وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان ما وراءها غير مسموع وعند البعض وان
 لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب منع صرف اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها
 لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن التسمية الى الوصفية وجه الرد ان اعتبار العدل امر
 اضطراري فيجب ان يقصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام
 العنتين كالحجم ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سوالك وهوان
 الانصراف بالعدل فيها مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيها عارض

وهما معدولان من ثلاثة ثلاثة وهما من اسماء العدد ولا وصفية فيها لانها موصوفة للوحدات لا لماله
 الوحدات حتى تكون اوصافا قابل الوصفية انما عرضت لها بالتركيب كما في قوله مهتر بنسوة اربع
 فيكون المراد منها ماله الوحدات لا الوحدات والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصل حال
 الجواب ان الوصفية والكائنات عارضته في ثلاثة ثلاثة اي لعارض التركيب لاكن صارت اصلية
 في ثلاث ومثلث لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة التي في حالة التركيب مع القوم في قوله حالي القوم ثلاثة
 يعني ان ثلاث ليس معدولا من ثلاثة ثلاثة في حال الا فلا بل معدول منهما في حال التركيب مع الموصوف
 قوله فيما وضعه الله كلمة بعبارة عن الوضع له والضمير في له راجع الى ما والضمير في وضعا الى الثلاث
 ومثلث و ههنا بحث من فهمين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية في المعدول عنه واصلية
 للمعدول يلزم خروج الاصل عن الفهم وهو باطل والثاني لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفا
 في الاصلية والعرضية لم يوجد الاتحاد في المعنى وهو شرط في العدل اجيب عن الاول ان فوعته
 بجملة لا ينافي اصلته بجملة اخرى وهي تكرارها لفظا ومعنى وعن الثاني الاتحاد شرط في اصل للضمير
 وهما متحدان فيه قوله واخر فالقيل العدل كما يكون في اخر كذا لك يكون في سائر الجوز المونثة
 مثل نصر وضرب جم نصرى وضربى فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون في جم المونث مثل
 اخرى وكذا في مذكرها مثل اخر لان الكل معدول من ما تلبس بلام او من فلا وجه للتخصيص
 اجيب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت في الكل لاكن تخصيص اخر لدفع وهم وهوان معنى
 التفضيل ذال عنه لانه يستعمل في معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام
 او كلمة من واما صيغة اخرى فباقية على معنى التفضيل فلا يشترط فيها وعن الثاني انها خصصت
 لان المفرد لا حاجة له الى العدل لان في الاخرى وجود الالف المقصور واما في الاخر فوجود سين
 غير العدل احدهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصل قوله اخر جم اخرى وهو مونث اخر اشارة
 الى بيان دليل على اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيقا قوله لان معناه في
 الاصل جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءني اخر زيد
 غير زيد فاجاب بقوله لان معناه ان فان قيل ان كونه بمعنى اشد تاخرا لا يدل على اسم تفضيل
 لانه جائز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اخر مستعمل بمعنى غير من اين علم انه في الاصل اسم تفضيل
 قلنا انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال اخر اخر ان اخر قوله نقل الى
 معنى غير قالوا وان استعمل بمعنى غير لاكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل في الجنس وفي
 غير الجنس جميعا مجازا في اخر لانه لا يستعمل الا في الجنس كما تقول جاء زيدا واخرى رجل اخر لا حار
 اخر او امرأة اخرى قوله رقياس اسم التفضيل فان قيل ان اريد به ما وضع للزيادة وان
 لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضى المفضل عليه فلا حاجة الى احد الامور وان اريد منه ما
 استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى غير قلنا باختيار الشق الاول لان الاصل في كل اسم تفضيل ان

بأحد هذه الوجوه الثلاثة وإن استعمل في اللفظ المجازي لأنه لا يرد اللفظ المجازي باللفظ الحقيقي إلا ترى
 أن لفظ الحقيقة إذا كان عاماً يكون الجاز أيضاً عاماً وإن كان خاصاً فخاص قوله علم أنه معدول من أحدها
 وهما بحث من وجهين الأول أنه لا مدخل للوم وكلمة من في جوهر حروف الخواصم التفضيل المستعمل
 بأحد هاتين جوهراً المهمز والخاء للتعجيز والراء فلا يكون فيه الخروج من الصيغة ولوجعله داخل فيه يلزم عن
 بقاء المادة في المعدول والثاني أن الشارح استعمل حيث الشرط ههنا مع أنه لم يحج للشرط بغياً يا أجيب
 الأول أن الصيغة أعم من الحقيقة والحكمة وعن الثاني أن حيث ههنا لم يستعمل للشرط بل استعمل للزمان
 ظرف القول علم فإن قيل هذا القياس يستدعي أن يكون آخر أيضاً معدولاً عن الآخر المستعمل معاً
 مع أن فيه وزن الفعل وسيجي أن العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان قلنا قد سبق أنه لا يكتفي
 في العدل بحج دكون القياس ووجود الأصل بل لا بد من اعتبار الإخراج وههنا لا حاجة إليه لوجود السببين
 وزن الفعل والصفة قوله أي عن الآخر لويده لزوم المطابقة للموصوف أفراداً وتنشئة وجعاً وتذكيراً
 وتأنياً يقال رجل آخر ورجلان آخران ورجالاً آخرين وههنا بحث من وجه الأول أن لزوم المطابقة
 في المفرد المذكور في آخر لا في آخر لأنه جم غير متشبه والكلام في آخر في الجمع لا في آخر في المفرد
 المذكور والثاني أنه لو كان معدولاً عن الآخر لوجب أن يكون معرفة إذا العد تغير الصورة دون اللفظ
 والثالث ينبغي أن يكون مبنياً لتضمنه معنى اللوم كأمس فانه معدول عن الأمس فكان مبنياً أجيب
 عن الأول المراد هذا الباب لا أخرى الجمع بخصوصه وعن الثاني لا ضير في اختلافهما تعريفًا وتنكيرًا لبقاء
 الأصل اللفظي وعن الثالث أن أمس ينبغي لتضمنه معنى اللوم ولهذا يكون معرفة بخلاف الآخر لأنه غير متضمن
 ولهذا يكون نكرة والحاصل أن الفرق بناء على المحاط والاعتبار فإن لاحظ اللوم كان مبنيًا والوكان
 معرباً قوله عن آخر من أمّا جعل المعدول عنه مذكراً لأن اسم التفضيل المستعمل من ليس إلا مفرداً
 مذكراً ويؤيده قول هذا البعض موافقة للمعدول والمعدل عنه تعريفًا وتنكيرًا وههنا بحث من
 وجهين الأول أنه يابى عنه أن اسم التفضيل المستعمل من لا يثنى ولا يجزم وههنا جزم والثاني أن آخر
 بضم جهم وأخرفته مفرد ولا يجوز أن يكون الجمع معدولاً عن مفرد أجيب عن الأول أن هذا
 مختص باستعماله في معنى التفضيل والمراد من الجمع جمع السالم كما يأتي في مجته الشاء الله تعالى و
 عن الثاني أن آخر من لبعض الجمع تساوى الجمع والمفرد فيه كأمس في قولك علمًا أفضل عن علماءهم
 قوله وأنما يذهب إليه أي البعض المذكوران وفي بعض النسخ بصيغة المجرول أي لم يذهب قوله
 لأنها أي الإضافات حال كونها قاطعة عنها قوله أو إضافة أخرى أي إذا حذف للمضاف إليه لا بد في
 المضاف إليه من أحد الأمور الثلاثة أما التثنية في عوضه أو البناء أو إضافة أخرى لكن الشرط
 أن يكون للمضاف إليه في الإضافات مثل المضاف إليه في الأول أي عين الأول ولا يشترط ذلك
 في المضاف لكن الشرط في المضاف في الإضافات الثانية أن يكون تابعاً للمضاف الأول سواء

كان تأكيداً

او معطوفاً والاول مثل یاتیم یم عکاً والثانی مثل الوبی ولخوی ای البویه واخویه مجذوف المضاف الیه
 قال المعطوف علیه فی حکمه قوله عن احد الامرین ^۲ احد الامرین المغایرین عن الاضافة فی بعض النظم بلفظ
 امرین قوله جمع جماء اشارة الى بیادلیل علی اصل جمع غیر منهم الصرف لیکون المعدل عنه محققاً قوله وقیم
 فعلاء مونث افعل الواو للمحال ای قیاس سم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء ومذکره علی وزن افعل المذکر
 فعلاء افعل لیس الاصفة فمضم معها الاسم بقوله وانکانت اسما قلنا فیہ اشعار علی ان فیہ احتمال الاسمیه
 باعتبار الغلبة فی باب التکید كما قال الشارح قوله ان تجم علی افعل اعترض علیه بان فعلاء
 اسما انما تجتمع علی فعل اذا کان مذکره مجزوعاً علی فعل ایضاً واجم مجموع علی اجمعون لا علی جم کذا
 قال غفور اجیب هذا اذا لم یکن مذکره فی الاصل اسم تفضیل وهو فی الاصل اسم تفضیل
 لما یأتی قوله وانکانت اسما یرد علیه ان جماء لو کان اسماً لکان اجم ایضاً اسماً فجمه اجمعون لا یریم
 اذا جم بالواو والنون الا العلم او الوصف اجیب انه علم جنس وفیه بحث اذا الشرط کون الاسم
 علماً لذلک عاقل لا کونه علماً مطلقاً قوله جم علی فعالی ای جم جم التفسیر قوله او فعلاوات ای
 جم جم السلامة قوله کصماء لا یخفى ان افعل فعلاء لیس من الصماء فهو نظیر لا تمثیل قوله
 فاصلها یعنی اذا کان جم بضم الفاء وفتح العین غیر قیاس فی اجم جماء اسماً وصفة فاصله لما جم
 بضم الفاء وسکون العین او غیره مما هو القیاس فیہ من جماعی او جماعات اعلم ان وضع المعدل
 غیر وضع المعدول عنه فلا ضیق فی کون التفسیر معدولاً عن السلامة فلا یرید انه کیف یکون القیاس
 فی جم جماعات مع احدهما جم التفسیر والاخر جم السلامة قوله بتحقیق العدل اه ای وجد العدل قوله
 العدل التحقیق یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه قوله والاخر الصفة الاصلیة فانقلب الصفة
 لا یحکم اما فضل الصفة ای الصفة المشبهة کاحمر او افعل التفضیل کا نفعل لا یریم واحدهما اما الاو فلا نه
 لو کان من باب افعل الصفة لما جاء جمه اجمعون لان افعل الصفة جم علی فعل کجر لا علی افعلون واما الثاني
 فلا نه لو کان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثه فعلاء بل فعله کفضل قلنا المراد افعل الصفة وجمه
 علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل واما مونثه فعلاء فتشاذ قوله وفي اجم اه لما کان فی مونث اجم
 احد السبیین العدل توهم ان فی اجم ایضاً احد السبیین العدل فعله هذا اجم فیہ العدل ووزن الفعل
 وذی ایا طل فدفع بقوله وفي اجم فان قیل ان اجم لو کان معدولاً عن فعلاء الاسمی لا یرتفع منه
 من الصفات لعدم وجود سبب اخر غیر العدل قلنا ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفتی لقلة
 الاسمی وكثرة الصفتی قوله وعلى ما ذکرنا اعفی قوله فاذا اعتبر اخر اجماعاً عن واحدة منها تحقق العدل
 وقوله لا ینبذ فی اعتبار العدل من امرین جواب سوال ^۱ و هو كما ان الدلیل موجود علی اصل
 فی هذه الامثلة کذلک موجود فی اقوس وانیب وهو ان الا جوف لا یجم علی افعل بل علی افعلا
 فعل انما معدولان عنهما و لیس کذلک فاجاب بقوله وعلى ما ذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل ۴ ۴

الاصل

لا یکنی فی الاصل بل لابد من اعتبار الإخراج **فان قيل** ذکره في هذا السؤال مكرراً من ذكره في
 قلنا ان ذكره هنا لا في سؤال يرد على الدليل واما سابقاً فقد ذكره في سؤال يرد على التعريف
 فلا تكرار والاضافه فائدة من ان ذكره وهو قوله كيف ولو اعتبر الخ قوله فلا شذوذ وجواب لو كان الشاذ
 في الجواب هو الماضي مثبتاً كان منفيًا مع اللام او بدونه ولا يحجى جوابها جملة اسمية ولعل الشارح
 لم يظن على ذلك قوله ولا قاعدة جواب سؤال وهو ان اطلاق اسم الشاذ على الجرم الشاذ لا
 يتوقف على ما ذكره سابقاً لانه جاز ان يكون شذوذاً لخالفتها القاعدة للاسم المخرج لا بما ذكره سابقاً
 كون الضم على الواو والياء ثقیلاً في الجواب بقوله ولا قاعدة ونقل الضمة عليها فياذا لم يكن ما قبلها
 ساكناً في الاسماء وههنا وجد الساكن وهو القاف والنون قوله ومن ههنا تبين الفرق وهو ان
 الشاذ هو الذي لا يكون موافقاً للاصل والمعدل هو الذي يكون موافقاً له **فان قيل** فطهرنا
 يكون الشاذ ايضا موافقاً للاصل باعتبار الاصل قلنا الاصل لازم مع المعدل ولا يلزم الاصل
 مع الشاذ لانه ربما يكون شاذاً ولا اصل له قوله اي خروجاً اشارة الى ان تقديره منصوب باعتبار
 الوصف للعدل اي خروجاً وهو مفعول مطلق لقوله خرج عن صيغته الاصلية ويجوز للفعل المطلق
 من المصدر **فان قيل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوٍ مع المفعول المطلق فلا
 يثبت الكلية والجزئية بينهما قلنا المصدر العامل يكون بمعنى ان مع الفعل فيكون المفعول المطلق جزءه
 بهذا الاعتبار قوله عن اصل انما ذكر الاصل ههنا مع ان العدل التقديري يعبرون باعتبار الاصل لمقابلة
 مع قوله تحقيقاً قوله مفروض لما كان للقدم مشتركاً بين القدم والتقدير فلزم الابهام وتعيين ما هو
 المراد من بقوله مفروض اي المراد من القدم ثم الفرض على تعيين قد يكون مع الداعي وقد يكون مع
 غير الداعي فلزم الابهام قال الشارح يكون الداعي الى تقديره ثم التقدير قد يطلق على المحذوف
 كما هو للشهور فلزم هذا الوهم قال وفرضه قوله منع الصرف لا غير **فان قيل** الداعي الى التقدير
 ههنا امر ثلثة احدها منع الصرف والثاني عدم وجدان علة اخرى سوى العلية والثالث عدم
 صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل قلنا الداعي ليس الامر وجودي ومنع الصرف وجودي
 باعتبار المفهوم وهو ما فيه علتان من تسع واما الامرين الآخرين فمن الاعداد فكيف يكون داعياً فان
 قيل الداعي الضم غير منحصر في منع الصرف فانه قد يكون تقدير العدل للبناء كما في تارة حضار وقد يكون
 للعمل على النظائر كما في قطام عند بني سيم قلنا المراد بالداعي الذي يكون سبباً لمنع الصرف والعمل والبناء
 ليسا من اسباب منع الصرف قوله وكذلك زفر وانما يكلف بالعطف فقط للبناء على ان ذوقنا مستقل
 ولا يتوهم انه مع مر مثلاً واحد قوله اعتبر فيما العدل هذا غير محقق بالتقدير بل مشترك بينهما قوله قد خبرنا ان
 عامر جزاه لما وبهذا التقدير امتنا العدل التقديري عن الحقيقة يرد عليه ان الشرط الذي قدم لا يستدعي
 تقدير بخصوص علوه من انزل يستدعي مطلق الاصل الا ان يحمل على حذف عبارة اخرى وهي ولم يجز
 فيها اصل كصالح الاعمار او ان افرا قد فيها قوله ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل من ان كان في كسر تضيء

يفيد الاثبات بالمبالغة كما في الكلمة الطيبة ^{وهنا اعتراض} وهو ان باب قطام اذا اعتبر فيه
 العلل يكون كذوات الرام في تحقق ثلثة اسباب فلما اوجب لذلك بناء في ذوات الرام ينبغي ان يوجب
 البناء في باب قطام ايضا ^{اجيب} ان وجوب البناء في ذوات الرام ليس باسباب ثلثة فقط بل
 بسبب الرام ايضا لان الرام حرف ثقيل لتكريره في المعجز فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق
 واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راي في باب قطام فلذا الوثبت البناء فيه قوله فاعتبار العلل
 فيه انما هو للحمل انما اعاده لا فائدة المحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للحصر فلا يراد شبهة ^{للكلام}
 قوله ليس محله لكون ذكره هنا لا شتر كره مع عمرو بن قزق تقدير العدل فقط ^{اولا} لتبنيه على ان تقدير
 العدل غير منصرف في منع الصرف بل قد يكون للحمل قوله فلا يكون مما نحن فيه ^{وهنا اعتراض} وهو ان
 ذكر بني تميم اما من حيث ان في كلامهم تقدير العدل فقط او تقدير العدل لمنع الصرف فان كان الاول فهو صحيح
 في كلام الحجازيين ايضا لكن في كلامهم باعتبار البناء وفي كلام بني تميم باعتبار الحمل وان كان الثاني فهو
 كما لم يوجد في كلام الحجازيين كذا لم يوجد في كلام بني تميم فتقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس موضع حجب
 عنه ان قيد بني تميم لاجل ان باب قطام غير منصرف عندهم فناسب الحمل قوله الوصف ^{وهنا}
 بحث وهو انه لم يعرف المصدر غير العدل في هذا الباب ^{اجيب} ان ما شى العدل من الاستقامات
 في هذا الكتاب في محله لان كل واحد موضع على حدة ولما مستغن عن البيان لشهرته اوله ^{على} في العدل
 من تعريف السلف وهو الاخراج الى الخرج وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرض لبيانها ^{وهي}
 وهويكون الاسم اعلم ان الوصف قد يطلو على الصفة وهو اسم دال على ذات الموعلى الوصفية وهو كونه
 الاسم دال على ذات أه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كونه الاسم ولم يقل وهو
 الاسم قوله على ذات احتراز عن المصادر قوله مبهمه لفظا القياض فانه ما خذ من القياض الذي هو
 كثرة الماء على ما كثير ولا على ذات ما لها الكثيره المائيه وكذلك للصغير يدل على ذات معينة متصفه
 بالحقارة مع انه وصف مثل دكر مصغرا وورجم دار يدل على ان ادور متصفه بالحقارة ^{وهو ليس}
 الذاة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في للكبر فان
 التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد النوازل ^{اجيب} هذا من الشبهة فان قيل اذا كان المصغر
 وصفا فكيف يصح منه طليقة بالتصغير بالعلمية والتائيد لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلمية
 قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرق بين المصغر والكبراي لما اعتبر في للكبر العلمية اعتبر
 في للصغر ايضا فالقول ان قولهم ان الوصف مادل على ذات مبهمه منقوض بوجوه وديم فانها من الصفات
 مع انها يدلان على ذات معينة قلنا المراد بالابهام باعتبار الاصل اي الوصف
 وان صار بالنسبة لمعين يرد عليه فلي هذا الوجه الى قوله وشرطه ان يكون في الاصل وايضا
 لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحجب الوضغ او بحجب الاستعمال لانه يصور باعلى صوت
 له انما هو الوصف على التائيد لان م ان الوضغ غير ما خوذ في التعريف م الوضغ امل في الذكر والذكر قسم على التائيد م ما معنى

الاجاب على ما ذكره في قوله ما خوذ من القياض الذي هو كثرة الماء على ما كثير ولا على ذات ما لها الكثيره المائيه

الوضغ

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ايضا دخل فی الشاذ فلا تنقض القاعدة قوله سواء
 كانت **جواب سوال** وهو ان الوضوح ما خوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الى قول المصنف بشرط ان يكون في
 الاصل وانما كان الوضوح ما خوذ فيه لان المذكور فيه لفظ يدل والوضوح لازم على الدلالة فاجب بما حصله
 ان المراد من الوصف ههنا الوصف ببعض اللغوي وهو اسم لا الاصطلاحي **قوله** هي الحجرة في البحر قال
 عصام الدين ان الذكورة في البحر ايضا وصف فلم يذكره الشارح بان قال وهي الحجرة والذكورة **عجب**
 ان الذكورة والذكورة لو كانت من الصفات ينبغي ان يكون رجل بل جميع الاسماء من الاوصاف لا هنا
 لا يخلو من الذكورة والذكورة فلذا لم يتعرض الشارح اليه **قوله** فانه لما جرى اى لربم قوله في اى في
 المثال المذكور قوله علم ان معناه اى معنى الاربع لشدة موصوفة بالربمية يعني ان المراد من الاربع للربوع
قوله لاصالته دليل لا اشتراط الوصف الاصل لان اذا كان الوصف اصليا فالغزمية حكمت **قوله**
 فلذلك اى تقسم الوصف الى القتين ولعتبر ههنا هو الوصف الاصل **قوله** في سببية منه المصنف
جواب سوال وهو ان لما كانت الاصلية شرطا في الوصف لا يغير تقسيم الشارح الوصف الى القتين
 اى الاصل والعارض فاجب بقوله في سببية الخ **فان قيل** لا بد ان يضم مع هذا الشرط شرط
 اخر وهو ان لا يلزم منه اعتبار للتضاد كحاتم بان قال ان لا يصير علما لان بين الوصف والعلية
 تضاد قلنا انما تركه لانه يعلم ما بعد من قوله وخالف سببية الاخص في نحو احر علما **قوله** وصفا في
 الاصل **قوله** وصفا بيان لتعلق الجار والجر وراعى قوله في الاصل يرد عليه انه يجوز ان يجعل في الاصل
 خبر القوله ان يكون ويتعلق بالوصف الذي هو اسم يكون فلا حاجة الى تقدير الوصف ثانيا او يجعل
 متعلقه قوله يكون مع ان في تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امر واحد اجيب من الاول ان
 الجار والجر لا يصلح الخبر بنفسه بل باعتبار التعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذي هو اسم يكون فيكون
 من الاسم لان الخبر وعن الثاني لا يعم تعلقه سيكون لانه لا بد لفعل ناقص ان الخبر المستقل
 في نفسه ولا نسلم ان فيه جعل الاسم والخبر امر واحد لان الاسم وصف مطان والخبر وصف
 مقيد باوصاله حيث قال وصفا في الاصل يرد عليه انه على هذا يلزم حمل الاخص على اعم
 وذا لا يجوز بل الجائر حمل اعم على الاخص لانه يجوز ان يقال الانسان حيوان ولا يجوز ان
 يقال الحيوان انسان كما مر في تعريف اللفظ **عجب** ان بالنظر البادى وانما كان الوصف
 الاول مطلقا واعم والثاني مقيد واخص لكن بالنظر الدقيق الامر بالعكس يعني ان الوصف الاول
 مقيد بالوصف الذي هو سبب منه المصنف والثاني مطلق هذا موضح مختار فقول هذا الفن فلا
 تغفل عنه **قوله** الذي هو الوضوح **جواب سوالين** الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان العرف
 اذا عرفت معرفة كانت الثانية عين الاولى والمراد من الاصل في قوله خروجه عن صيغته الاصلية القاع
 فالمراد من الاصل ههنا ايضا القاعدة فطى هذا يلزم فساد المعنى والثاني ان الاصل اذا ذكر في مقابلة
 الوصف فالمراد منه الموصوف فيكون المعنى بشرط ان يكون في الموصوف وهذا المعنى موحى في الوصف

استعمالها جواب سوال وهو ان الوصف لا يصلح غير كاف في المنع الا ترى ان الوصف اذا صار علما لشخص
 كما لم لا يكون سببا للمنع فلجواب قولهم لا يجوز يعني انه لم يزل ههنا بالصفة بالكلية لانه علم لنوع قوله واما
 استعمالها جواب سوال وهو انه يعلم مما سبق انه لو استعمل في الوصف في الحال فهو منصرف لان التخصيص
 في الروايات يدل على نفي الحكم فيما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصيص في الروايات انما ينفي ما عدا
 اذ لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بالطريق الاولى قوله وضعف منه افعى وههنا اعترا
 وهو ان هذه الاسماء منصرفة عند المصنف قطعا فكيف يعلم قوله وضعف لان الضعف يدل على جواز
 منه الصرف مع انها لا يجوز منها عند المصنف اجيب عن معناه وضعف منه صرف من منع افعى من الصرف
 للمنفرد ... مسند الى الغير لا الى المصنف قوله على زعم متعلق بقوله منه افعى فيكون علة له لاعلة للضعف ماذكرة
 بقوله وضعف وههنا اعتراض وهو ان الزعم عبادة عن الطرف الرابع والوهم عبادة عن الطرف الرابع
 فالدليل غير مثبت للمدعى اجيب عن الزعم ههنا بغير ادراك المرجوح فيتساويان قوله ووجه
 ضعف فان قيل بالوجه في ان اعتبار الوصفية في افعى واخاثة مع جواز اصلها يوجب
 ضعف منه صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع التجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخرج
 عنها لا يوجب ضعف منه الصرف حينها مع انا ادلى بالضعف قلنا تقدير السلب بعد تحقق
 منه الصرف في استعمال العرب لا يوجب ضعفه قوله فانما يقصد بها جواب سوال
 وهو انه لا يلزم من عدم جنسك عدم كونها اوصافا في الاصل لم لا يجوز ان يكون اوصافا
 لكن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو كانت اوصافا لظهر وصفيتها اما في الحال واما في الاصل
 والحال انه لم يظهرهما اما عدم ظهور الثاني فظهر لانه لم يثبت الوضع فيه واما الاول فلان المستعمل لم
 يقصد بتلك الالفاظ الا انما عا مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة وخال وان كانت في نفسها
 متصرفة بتلك الالفاظ قوله مع ان الاصل جواب وهو ان اللازم مما سبق ليس الا كون هذه الاسماء مسا
 في منع الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منه الصرف يكون للمنفرد ضعفا
 فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التائيد اللفظي وانما قيد باللفظ للتقابل بالمعنى ثم يرد عليه
 ان التقابل معلوم من التاء فاي حاجة اليه فاجاب بقوله الحاصل يعني ان المراد التائيد الحاصل
 بالتاء والمعنى ايضا حاصل بالتاء التقديري فلا يعلم التقابل من التاء فاجتمع الى التزيد باللفظ
 قدر المتعلق اي قوله الحاصل معناه وان كان المشهور بتقدير النكرة سر حاتير لجنس الله المعنى لانه اذا كان
 باللام يكون صفة للتائيد ولو كان بدون اللام يكون حالا منه ومعنى الصفة جارية من معنى
 للحال لان ثبوته في زمان ثبوت العامل فقط فاجاء في زيدا البيا فان الركوب مختص بزمان المجي
 فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فاجاء في رجل عالم فان العلم لا يختص بزمان
 المجي فان قيل فلهذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله صل
 وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما كان موصولة

إذا كان الحد وهو اللدnam فان حصول لتاء التانيث ثابت الدام بقي ههنا اعترا وهو ان جمل طرف لغو متعلقا بالتانيث على انه مصدر ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعروف باللام قليل في غير الطرفين ولما في الطرف فكثير اذ هو عما يكفيه والحق من الفعل اجيب ان في الطرف ايضا قليل عند الجمهور واما اجيزه على لكثرة ضل على القليل كما قال التاج في بحث المصدر فليظرفيه او نقول ان قوله بالتاء صفة التاء والمجاور والمجرور لا يقع صفة التي باعتبار المتعلق فكيف يتعلق بموصوفه قوله لا بالالف فانه لازم وضعا قوله اي علمية لا اسم المونث جواب سؤال وهو ان الياء في قوله العلمية مصدريه مؤنثة بالكون فكان تقديره شرطه كونه علما والضمير في كونه راجع الى التانيث وهو اسم الكون وعلماء خبره وهو محمول على الاسم فيلزم حمل الذاة على الوصف لان التانيث مصدر فاجاب بما حاصله ان اللام في العلمية بدل من المضاف اليه اي علمية ما فيه التانيث وهو الاسم او حاصله ان المصدر ببعث اسم المفعول واما زاد لفظ الاسم لان المونث صفة فيقتضي الوصف وههنا اعتراض في السؤال والجواب اما في السؤال وهو ان التانيث وان كان مصدرا لكن واقم في موقع الموضوع فياخذ حكم الذاة فيصم حكم الذاة عليه ولما في الجواب فهو ان لفظ التانيث لما كان ببعث اسم المفعول اي المونث فلا يصح عنه من اسباب منه الصرف لانها من الاوصاف اجيب الاول سلمنا ان المصدر اذا وقع في الموضوع اخذ حكم الذاة لكن لا يصح عليه حمل الذاة المحض بل يصح عليه حمل الذاة مع الوصف كقول التاج التانيث المحاصل فان يصح حمل المحاصل على التانيث لان المحاصل صفة اسم الفاعل فيكون الذات مع الوصف فيصم حمل المحاصل على المصدر وهو التانيث وعن الثاني بان العبارة محمولة على الاستخدام يعني انه اذا دمن التانيث معناه الحقيقة والضمير في كونه راجعا الى معناه المجازي وهو المونث قوله بقدر الامكان جواب سؤال وهو انه يفيض بترخيم النادى لانه علم ويصم الحد في فيه فاجاب بما حاصله انه ليس في النادى الا مكان لانه موضع التخييف اذ للتكلم يقصد الفراغ منه بالسراقة لان المقصود غيره او انه كثير الاستعمال فيناسبه التخييف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربية ولما الجمية في بالتصرف العرب فيها بالزيادة وكذا قالوا انجي فالصوب به ما شئت فقالوا في جبرائيل وميكائيل جبرائيل وميكائيل قوله والتانيث فيه اشارة الى بيان للوصف قوله كالتانيث اللفظ اشارة الى بيان المشار اليه لقوله لك قوله بالتاء دفعهم وهو ان المراد بالتانيث اللفظ ما يكون بالالف فعلى هذا لا يصح تشبيه المفعول به لان التانيث بالالف قائم مقام السببين والمعنى ليس كذلك فدفع بقوله بالتاء ثم روي عليه ان التشبيه بالتانيث بالتاء ايضا لا يصح لان التاء في اللفظ ملحوظ وفي المعنى مقد روي ثم قوله في اشتراط العلمية ثم روي عليه ان التاء في اللفظ والمعنى واحدا فلا حاجة الى الفصل بينهما بل ينبغي ان يقال والتانيث مطلقا من غير قيد بقوله بالتاء فدفع بقوله الا ان بينهما فرقا قوله لما اشار اليه فيه اعتراض وهو ان الاشارة تستعمل في دلالة حقيقة مع ان المصدر صرح على شرط الوجوب بقوله وشروط تخم اه فلم يقع الاشارة في قولها بحيث هذا مما يتوجه ان كان الضمير في اليه راجعا الى شرط الوجوب بل راجع الى شرط الوجوب الجواز جميعا بتاويل المذكور

نه اي اصل المصدر باللام في الطرف واهم في قوله كونه في الغيرة قدس لفظا عاما ليشي الظنون في موضع الكلام

فلا اشكال الا انه على الجواز حقيقة فان شرط واحد من الثلاث التي هي شرط الوجوب شرط الجواز وهو العلمية في الثلاث
 لا تكون سببا للوجوب العرفي بل ان العلمية فاقيل ان توالي لاضافات يخل بالصفة فلا اودعه المصنف بقوله وشرط تحتم
 تاثيره قلنا لا نسلم انه محل لانه جاء في افهم الكلام قال الله تعالى مثل ذاب قوم نوح وكذاب ال فوجون
 ثم يدعيه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احده هذه الامور الثلاثة مع انه شرط
 اجيب ان المصنف في قوله تاثيره راجع الى تاثير العرفي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة
 تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان باب تفعل هنا بعض الجهد فيكون تحتم بعض التحتم فلذا افهم بالوجوب
 لانه مجرد وايضا ان تحتم قد يحتم بعضه فجود وقد يحتم بعضه فوجوب ولعين ما هو المراد فبالوجوب له
 في منصرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة اوليست للترديد بل لما في الخلو قوله الزيادة حرف
 الكلمة دفهم وهو ان المراد زيادة الحركات على الثلاث ضلعي هذا ينبغي ان يتم زيب لعدم زيادة
 الحركات فيها على الثلاث فدفع بقوله زيادة حرف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي اندياد لفظ حرف
 اشارة الى بيان للرصوف ثم المراد من التحرك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هذا قوله من
 حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلاث الى تحريك الاوسط والا فخره الذي هو احد الامور
 الثلاث اعم منه وكذا العجزة لا يحتاج اليها في الزيادة على الثلاث فكلمة اولنم الخلو فابراهيم اذا سمع به امرارة
 يتحقق فيها امور ثلاثة جميعا قوله مثل ما وجور وفيه محث وهو ان شرط تاثير العجزة العلمية مع تحرك الا
 او مع الزيادة على الثلاث ولم يوجد واحد من هذين الامرين فكيف تؤثر العجزة فيه اجيب ان هذين
 الامرين شرط العجزة اذا كان سببا موثرا في منصرف وهنالم يعتبر سببا بل اعتبر لترجيح التاثير
 لتعارض الخفة قوله عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثيا ساكن الاوسط عريا تكون في غاية الخفة قوله
 ثقل السنين فيه محث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب من العرف لا تخلو من ثقل وهذا غير ظاهر العرف والعدا
 والعلم اجيب ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على
 البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلاث لانه اما اسم الفاعل والمفعول
 او الصفة المشبهة او اسم التفضيل والكل في الثلاث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف
 في كلام العرب فان قيل ان من الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في
 العريتين فوجود ثقل سبين لا مدخل له في منصرف قلنا لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان
 للمساومة بالفعل من وجهين احدهما من حيث العريتين والاخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل لثقل
 دلالة على الحدث والزمان والنسبة لك الاسم اذا اشتمل على السبين الذين فيها الثقل شابه الفعل
 قوله ويجوز عدم صفة اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص قوله نظر الى وجود سبين
 وفيه محث وهو انه قد عرفت ان الاعتبار ليس مطلق السبين بل السبين السجيمان للشرائط
 على ما ذكره الشاعر ومن الشرائط عدم وجدان العارض فيه اجيب ان استبعاد الشرائط للوجوب الجواز
 قوله علم لطيفة اشارة الى وجه تائيد قوله لبلدين اشارة الى وجه تائيد قوله متهم صر فيها

جواب اسولة ثلثة احد هادى صحتها حمل الخبر على المبتدأ لانه متعدد والثاني انه فالت المطا
 بين الراجع والراجع لان زيب مؤنث والضمير في متمم ذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على
 كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة فاجاب بقوله صرفنا يعنى ان فاعل متمم محذوف و
 هو الصرف وهما اعتراض ^{فان لم يرد الاعتراض} وهوانه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير مسد
 اجيب ^{ان قلت الله تعالى} انا لا نسلم انه من غير مسد لان الصرف في الاصل مضاف الى الضمير وحذف المضاف
 واقدم المضاف اليه مقامه وجعل مستتر في متمم ^{ان قلت الله تعالى} ولقول عن اصل الاعتراض ليس مراد الشر من
 قوله صرفها ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير في متمم لاجم الى صرف مقدم مضاف الى
 زيب يعنى صرف زيب واخواتها متمم والقربة على المقدر قول المصم يجوز صرفه وانما الرقيل
 مستتم من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصم فمتمم يجوز
 قوله فان سمي به الفاء للعطف حذف العطف عليه اى هذا اذا لم يسمى به مذكرفان سمي به مذك
 الخ اعلم ان باب سمي يقتضى المفعولين فقوله به مفعوله الثاني وقوله مذكرفقوله الاول لان المفعول
 الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ قوله فشرط اى شرط التانيث مطلقا لا بشرط تانيث
 المعنوى لانه قد زال العلمية للمذكور والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحروف الراجع
 بخلاف المعنوى فنرجع ضمير شرطه مغاير لاجم ضمير سمي به ثم اعلم ان ههنا شرط تركها المصم احد
 ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا يجب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكرا فاسمى به مذك
 صرف كدباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فافاسمى به رجل صرف وكذا نحن
 فانه في الاصل لمذكرو وهو الشخص اى شخص حاضر لان الاصل في الصفات ان يكون المجرم من التاء
 منها صيغة المذكر وتانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة
 وهو غير لازم لجواز تاويله وتانيها ان لا يقلب استعماله بمعنى الجنس في المذكر القوم فانه غلب
 استعماله في الرجال اجاب في زبدة الحواشي ان اختصاص المصم بشرط الزيادة من بين الشروط
 الثلاثة المذكورة اعنى الزيادة والتحرك والجمعة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا
 الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة المحصر بان قال ان حصر المصم
 لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شرط اخرى اجيب عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمي به
 مذكربان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضى بقاء التانيث وفي الاقسام الثلاثة لم يبق
 التانيث ^{ان قلت} ولقول المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمي
 به مذكرا لا يحتاج الى شرط اخر غير مذكور المصم فان نحو رجال تانيثه بالتاويل لا بالتاء قوله لان
 الحرف الرابع اى الرابع في الرباعي وكذا الخامس في الخامس وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة
 سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة واما شبهة ان كانت بمعنى الجماعة فحذف
 اللام واصلا ثابتة وان كانت بمعنى وسط الحروف فحذوفة العين واصلا ثابتة واما شاة فاصلا

فان لم يرد الاعتراض
 فان لم يرد الاعتراض
 فان لم يرد الاعتراض

بأنه ذو المعرفة والادب به المعروف من قبلنا ذو الحال والدة الى الادب له

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس قوله باعتبار معناه الجنس دفع وهم وهوانة مؤن
 سماعي مطلقا سواء كان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنس اعني الرجل الى الكتب
 ان المقدم معينين جنس اعني الرجل الى الكتب على اعني اذا جعل العدم علما الشخص قوله منصرف
 لغواة التانيث بالكلية اما لفظا كوننا خاليا عن علامة التانيث واما معما فنكون حرف الرابع الذي هو
 حكم التانيث واما معنا فكونه اسما للمذكر فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود التانيث كما
 لان حركة الواو سطر في حكم حرف الرابع الذي هو في حكم تالفا نيت قلنا تحرك الواو سطر لم يقدر هنا
 لان اعتبارنا ثب التانيث بعيد بخلاف السابق لان المقصود منه مقابلة الخفة وهو يحصل به قوله من
 غير ان يقوم جواب سوال هوان التانيث زال في عقرب اليهم فلم ينصرف فاجاب بقوله من
 غير ان يقوم الى قوله اذا سمي به رجلا تزول معناه الجنس فتزول التانيث المعنوي يرد عليه انه اذا سمي به
 مؤنث ايضا تزول معناه الجنس لحصول معناه الشخص فيهم فاذا زال المعنى تزول التانيث المعنوي ايضا
 فلا بد ان يشترط الزيادة ايضا على هذا التقدير اجيب انه اذا جعل علما للمؤنث في زال التانيث المعنوي
 باعتبار معناه الجنس لكن تحقق فيه التانيث المعنوي باعتبار عليته للمؤنث قوله متمم صرفنا واما
 لم يلق من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسوة لمناسبة قوله فسد يجوز صرفه قوله كما يقتضيه
 قاعدة التصغير واما ظاهر التلوي في الصغير فلا يلزم اجتهاد فوعيتين لان الصغير فرع المكبر وكذا التقدير الثاني
 فرع ظهور التاء قوله اي التعريف وانه يتقدم مضاف اي تعريف المعرفة او المراد المعرفة من حيث
 انه معرفة ولا يخفى اولوية ما ذكره المشار رح لموافقة سائر الاسباب في عدم تقدير المضاف ثم علم
 انه ذكر المعرفة واراد منها التعريف اما بالحقيقة بان يكون المعرفة مشتركة بين المصدر الميم وبين
 اسم حاد موضوع لما فيه تعريف واما الجار من قبيل ذكر الحال وارادة الحال وهو الاظهر واما لم يقد
 التعريف حتى يكون صريحا في المقصود في غير في اجمال العلل التسم المذكورة في البيتين بالمعرفة لضرورة
 الشعرفم يتغير في التفصيل ليرافق التفصيل الاجمال ويمكن جعلها نكتة في اختيار المعرفة على
 العلمية ايض قوله هو وصف التعريف اضافة الوصف الى التعريف بيانية كاضافة الذاة الى المعرفة
 بيانية قوله اي كون هذا النوع جواب سوال وهوان الياء في قوله يتقدم معنى المصدرية في
 كوننا علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايضا لتقدم معنى المصدرية فيكون معناه شرطها كونها علما
 فيلزم تكرار الكون وهو شنيع عندهم وايض لا يصح حمل علما على الضمير الذي هو اسم الكون
 لانه راجع الى المعرفة باعتبار التعريف وهو وصف فيلزم حمل لذة على الوصف فاجاب
 المشار رح بوجهين الاول ان العلمية مؤولة بهذا النوع فلا تكرار في الكون ويصح حمل هذا النوع
 على التعريف والوجه الثاني لان سلم الياء مصدريته بالنسبة وهما بحث بوجهين الاول انه
 لا يصح حمل هذا النوع على التعريف لانه يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز بل يصح حمل المسأوع على
 المسأوع وحمل الاعم على الاخص والثاني انه لم يقد المعرفة شرطها علمية لتلاخيها الى التويل اجيب

بأن المعرفة

كونها

محسوبان من العربي قلنا في التعريف فصور تقديره ما وضعه غير العرب فقط فح لا يرد لانها لما
وضعه العرب ايضا وامستويين قوله ولتاثيرها جواب سؤال وهو اننا لانسلم ان العلمية شرط
العجبة لان اللجام عجة وليس نعلم فاجاب بقوله ولتاثيرها الميعن اننا شرط تاثيرها الوجودها قوله
شرطان اشارة الى امرين احدهما جواب سؤال وهو ان الشرط منحصرة في اثنين فلم يأتى باوآء العر
وما قالوا ان التخصيص في الروايات يفيده المحصر فوالاكثرية لا كلية فذم بقوله شرطان يعني ان العطف
مقدم وهو مفيد المحصر والثاني طوطية لقوله الاول والثاني وانما يجتاهم اليها لثلاثتهم ان قوله او
الزيادة على الثلاثة عطف على قوله علمية فيكون التريدين العلمية والزيادة وهو غير مراد قوله
منسوبة لجواب سؤال وهو انه يلزم تكرار اللفظ كما في جواب بقوله ان الماء للنسبة لا للمصدر
انما يتعزز الى الجواب الاول وهو التاويل بهذا النوع لانه غير مستقيم لان العلمية نوع المعرفة
وليس نوع العجبة بل اعم منها لان العلمية يوجد في العرب ايضا قوله في العجبة متعلق بالعلمية
قوله في اللغة جواب سؤال وهو انه لا يصح ظرفية العجبة للعلمية لان الظرف على قسمين حقيقة
وهو الزمان والمكان واعتباري وهو ظرفية الصفات مخزني في العلم والكرم والعجبة لليت بولحق
منها فاجاب بقوله في اللغة ولا شك ان اللغة من الصفات قوله بان تكون متحققة اشارة الى
لمناسبة بين المنسوب المنسوب اليه قوله حقيقة او حكما جواب سؤال وهو انك قلت شرطها
تكون علما في العجبة فهذا منقوض بقا لكون لانه غير منصرف مع انه ليس علما في العجم بل اسم جنس عجم
جيد فذم بقوله حقيقة اه قوله احد دوات اي احد تليزات قرا وسبعة كنا فم اسم قارى وعيسى
اسم تميزه فقالون اسم عيسى قوله فضعف فيه وتايلت الضمير في قوله فيها وتذكيره في قوله فيه
مع اتحاد الرفع بلا حظة الكلمة واللفظ قوله مثل تصرفاتم في كلامهم كادخال اللام والاضافة ثم اذ لم
يتصرف فيه بما لم يصرف فيه بالتثنية والكسر قوله فعلى هذا اي على اشتراط العلمية لما ذكر العلم
لتفريع الشرط الثاني ولم ين كر تفريع الشرط الاول فقد ذكر الشارح رح تفريعه فقال فعلى هذا قوله
بمثال الجام لا يبينه صرفه لانه تغير فيه لان اللجام في الاصل لكام ثم الكاف ابدال بالجيم كركان الجان
قوله في العجبة لا حقيقة كما هو الظاهر واحكاما لان العرب لم يجعله علما وعلى تقدير علم الجنس وحده
منهم فيه قوله على ثلاثة احرف ذمهم وهو ان المراد بالزيادة الزيادة على ثلثة حروف كاسم فعل
هذا يبين ان يكون شتر منصرفا لعدم زيادة حركاته على ثلث فذم بقوله على ثلثة احرف قوله
لئلا يعارض الحق فان قيل لانهم بان الثقة متحقق وانما يتحقق لو لم يكن عجميا لان لسان كل قوم
ثقل على غيرهم كما ذكرتم في ما وجور قلنا لا شك في حصول لغة ما في تلالى ساكن الوسط مطلقا
لكن اذا كان عجميا يعتبر ثقل عجمة مفاد لغة اذا كان العجبة فيه لا من الحروف اما اذا كانت العجمة فيه سببا
فلا يعتبر لانها سبب ضعيف لا يصلح لامرين معا قوله لحد السبيين انما قالوا لحد السبيين لان معار
الثنى الواحد من امرين غير قوله هذا التفريع بالنظر لما كان السابق شرطين فوفهم الابهام وتعين ما هو

المراد قال هذا لتفريع الخثرة عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفردا على الشرط الثاني فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختيار المصنف وذهب الرخشي الى ان نوح كمنه قوله لانها معنوية اي لعلامة له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي ^{التي هي من نفس} الاشارة الى فرق قياس رخشي اوجاب سوال وهو ان التانيث المعنوي ايضا لم يكن له علامة في اللفظ فما وجه الفرق بين نوح وهذان في هذين يجوز منع الصرف دون نوح قوله في بعض التصرفات كالنقصير قوله لتقوية سيبين انه احد السببين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا العلمية قوله وهو اسم حصن الخ واما المفسر سيده لان غير ان منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض ففسره بتبديده قوله صرفها جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعها غير صحيح لانها موجودة ان والثاني انه فاق المطابقة لان الجمع شيان والراجم مفرد فذم بقوله صرفها قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فبناء على اتفاق الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشرط الثاني لا يبقى بدونه العجمة لان الشرط لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مراد في نفسه بل هو الشرط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشرط والمنع في الحقيقة متفرد على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيها كما هو مبني على وجود الشرط الثاني كبناء على وجود الشرط الاول قوله واما خص التفريع جواب سوال وهو ان الم الى بتفريعين احدهما فخص بالشرط الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع فخص بالشرط الاول بان يقال الجام منصرف حاصل الجواب ان عرضه التيه على ما هو الحق عند المصنف يعني ان فيه خلافا بخلاف الجام لانه لا خلاف فيه قوله من انصرف نحو نوح الاولى ان يقال عدم انصرف نحو شتر ايه فان في عدم انصرفه ايضا خلاف وللتعارض المصنف انه غير منصرف اجيب عنه ان الخلاف في نوح مع الرخشي وهو معتد عند المصنف لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الاشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في الكتب النحوية منقوضة لثبوت وعزف فانها منصرفان كما يدل عليه المخصوص اجيب عنهما ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان غير بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح وهود ووط ففرت هود ابنوح لا شعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب انما قال السادر رحمه ان هود عربي اي في رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فالتفريع ان اسماعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولده فقط وايضا ان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسو في ذلك ان اسماعيل

اتيت له حور من الجنة تزوج معها في الدنيا والحال ان لسان اهل الجنة عربي فاولادها ايضا تعلمون
العربية واما السمعيل فقد قيل انه ايضا تعلم منها العربي فكان عربيا وقد قيل لا فله يكن عربيا قوله
فيما يذكر من احوالهم في التواريخ قوله الجمع اى جمعية الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف
قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان كان مذكورا سابقا بقوله وما يقوم مقامهما الجمع لكن
فان تدفع وهم وهوان يتوهم المراد بالجمع هنا غير ما هو مذكور سابقا فيلزم المخالفة بين التفصيل
والاجمال فذفع بما حاصله ان هذا الجمع بعينه ما هو المذكور سابقا قوله اى شرط قيامه يرد عليه
انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان القيام غير مذكور فكيف يرجع القهيري في شرطه اليه اجيب عنه
يجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اى الجمع الذى يقوم مقام السبيين وهما بحث وهوانه
ينبغي ان يقال شرط تأثيره في منع الصرف ليوافق الاخوات ولان ما ذكره يؤهم ليس بشرط في
اصل التأثير بل في قيامه مقام السبيين فتوهم انه يؤثر بدون هذا الشرط اجيب عنه انما خالف
المص عما سبق لانه لو قال شرط تأثيره توهم انه شرط التأثير ناقص وهو تأثير احد السبيين
كما فيما سبق فلذا قال قيامه مقام السبيين ليعلم انه شرط لتأثيره كاملا ونقول في ارجاء الفيد
الى القيام دون التأثير اشارة الى المطابقة مع قوله وما يقوم مقامهما الجمع الخ قوله صيغة منتهى
الجموع مصدر ميمي على صيغة اسم المفعول من المزيد قوله اولها مفتوحا فان قيل كما
ان اولها ما يكون مفتوحا كذلك تانيه يكون مفتوحا فلم يتعرض اليه قلنا ان فتح التاني يعلم
من قوله وثالثهما الف لان الالف يقتضى فتح ما قبلها فان قيل احل الجمع غير ما لم يدخل فيه كما
صحار من لان فيما بعد الالف ايضا حرفين مع انه لا يسمى بصيغة منتهى الجموع اجيب
عن كمالوت بان المراد من الجمع صيغة جمع التفسير وكما لا تجم سالم وعن الصحارى انه لا بأس
بدخوله لانه لا يلزم بدخوله الاضمة الصرف وهو غير منصرف لالف
التانيث وايضا المراد ان يكون بعد الالف حرفان اولهما مكسور وليس في مادة التقص الكسر قوله
او ثلثة اوسطها ساكن فالنقل فعلى هذا ايضا قوله بغيرها لان كل ما كان الهاء فيه نحو فزان
بعلافة ثلثة احرف اوسطها متحرك فخرج بقيد صيغة منتهى الجموع قلنا هذا القصر بما علم ضمنا من
ان المبدي لا يهتدى اليه بحرف تعريف صيغة منتهى الجموع قوله وهى الصيغة التى لا تجمع الخ التبر
الاول للفظ الجمع والثاني لمعناه فلا يردانه يلزم كون الشيء الواحد محددا بحددين وذابا لثمة
يرد عليه انه ينقض التعريف بخور جال لا يجمع جمع التفسير مرة اخرى مع انه لا يطلق عليه صيغة
منتهى الجموع اجيب عن المراد وجه التسمية ولا يشترط الاطراد فيها ونقول ان لم يجمع رجالا بجمع
مرة اخرى لجمع مرة اخرى ما كان على وزنه كوا جمع على نحو كتاب على كتب قوله لانها جمعت
الخ وهو تعليل للعلية الاستفادة من قوله ولهذا لم يرد عليه انا لان السلم ان هذه الصيغة جمعت
موتين بل جمعت مرة واحدة كما ترى اجاب صاحب الغفور ومعناه انها صيغة جمع جمع ولا اشك

لكن
نحو

لجنة ذرة ذلك الحور
له اى انما اورد ذلك لان آه ١٢

انما كذا قال قيل ان الجمعية مرتين لا يفلا ما من المفرد ومن الجمع فان كان الاول فهو غير
 مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان كان من الثاني فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد
 قلنا ان جعيتها مرتين من المفرد لكن لا يثبت له بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشار
 الى الامرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التفسير الى والثاني جواب سؤال وهو انه لا يجمع
 لسمية هذه الصيغة بمعنى الجوع لانه يقتضى انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجم
 جم السلامة كما يجمع ايا من على يامين وصواب على صوابات فأجابني حاصله ان جم السلامة
 لا يجمع فيها لانه لا يغير للصيغة فتكون مصونة بها لها فلا يقع الفتور في جمعية بخلاف جمع
 الكسرة لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايا من الاولى ان يقال كما جمع بصيغة الماضي لكن
 في العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايمن جمع يمين قوله عن قبول
 التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعي ذلك فانها يحصل بالعلمية ايضا فلم يشترط ذلك
 كما في الاقوات لهذا الغرض قلنا المراد صيانة مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السبب
 قوله بغير هاء الباء لانه لا يجمع لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا ولا يغير بمعنى التغير اذ ليس
 المقصود التلبس بغيرها بل هو لا يولد له رائدة على غرضهم فالنحو بلا هاء بل لا يجمع اذ ليس المقصود
 التلبس بعدم الهاء لانه ايضا رائدة على غرضهم لان المقصود نفي الهاء كما في قولك كنت بغير مال
 فان المعنى كنت بلا مال بلا مال لانك كنت بما يغاير المال قوله منقلبة جواب سؤال وهو ان
 هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعية فلا يخرج منه خوفا لانه بالهاء مع
 انها غير منصرفة واما عدم الجمعية فلا يخل فيه فرائضة لانها بغير هاء مع انها منصرفة فأجابني
 منقلبة الزا فالجواب الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق الجواز قوله جمع فاهية وانما كان جمع فاهية
 لافاره لان اسم فاعل ذكر لا يجمع على نحو اعلى الصراح غاره مردريك قوله على نية الفرداء
 فان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن
 لها اثر في تغير الوزن كما في وزن الفعل وهذا شرط في ان يكون غير قابلا للتاء قوله بجمع
 الكراهية اشارة الى انها من المفردة قوله ولا حاجة الى اخرج نحو ما في اسم بل فانه منصرف مع تحقق صيغة تنبي
 ينبغ ان يقال بغير هاء والباء نسبة ليخرج نحو ما في اسم بل فانه منصرف مع تحقق صيغة تنبي
 الجوع فأجابني قوله ولا حاجة الى اخرج نحو ما في الراءى كذا اسم هو جمع ثم صار علما ثم انقلبا
 نسبة لان يا والنسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مداني ليس بصيغة تنبي الجوع لان
 ما بعد الفة ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان يا والنسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا
 يكون حمل الهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد ما في مداني وهو بوزن صيغة تنبي
 الجوع لا يقال هو في الاصل جمع وان صار علما بالبدلة والجمع الاصل ايضا معتبر كما قال الشارح
 جواب حصا جرو ايضا لا يجمع قوله لا في الحال لا في المال واليه اذا كان مداني في مداني مفرد

فانه من محض لان معناه بالفاء في غير علمية كذا في مداني وادناه في اللغة المزج بها

س ببلدة معينة

ينبغي ان يكون مدائن بدون الياء ايضا مفردا لانه عين هذا مع انه كما قال الشاعر وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم يزاعنا اعتبار الجمعية لان الجمع الاصل معتد
فاذا اقل بذلك العلم بآلية نسبة صنعت معنى الجمعية فحين فلم يعتبر جمعية وايضا ان الجمعية
لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل جمع فغير قوله ولا في الهاء قوله ولا في الهاء وهو عبارة عن
مجمع الشيء فتيقنا ولا الاصل يعني لا في الحال ولا في الاصل قوله هو لفظ اخر الا وان يقال هو لفظ
آخر لا يجوز اخراجه لانه جمع انتهى الجوز وغير منصرف اذ مجرد كونه لفظا اخر لا يوجب عدم
المعرض له احيى ان احوى معنى غير اى غير من المنصرف قوله بخلاف فوازنة قال في المذهب
العزوين اسم حصات من حصات نرد وشطره واسمه بالفارسية وزير فان قيل ان فوازنة تليق
على اوزانها لان فيها حرف الوسط ساكن وهما متحرك قلنا المراد فوازنة في فوازنة فان قيل
ان فوازنة بدون التاء مثل مدائن في الجمعية ومع التاء والياء ليسا بجمع فكيف حصل احد هيا
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل في الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم مما سبق جواب
هو ان كلمة اما في قوله واما فوازنة لا يخلو اما ان يكون للاستيناف او للتفصيل والاستقامة الاول
لانه يذكر في صدر الكتاب كما قال صاحب المصباح اما بعد حمل الله على نواله ولا الثاني لانه يقتضيه سبق
الاجمال لا اجمال هنا فاجاب بقوله فغلم الخ معنى كلمة هنا للتفصيل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغير هاء قوله فاما ما كان بغير هاء جوابا هو ان اما التفصيل يقتضى العديل ولا
عديل ههنا فرفع بقوله فاما ما كان اه قوله مثال الما بعد الفتح حرفان بحول سوال وهو ان المثال لا ايضا
وهو محمول بالواحد فما الحاجة الى المثالين وما يقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولا بد فيه من التعليل فكل
في المثالين التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للايضاح لا للاثبات فالشاهد نظير الدليل لان كل واحد
للاثبات لانه نظير المثال فالمثال بمنزلة التحقيق في الدعوى لان كل واحد للايضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفه الخ يعني ان تعدد المثال باعتبار تعدد المثال قوله واما فوازنة وتوكيدها كذا واحرفها طرفة
اما شرطية فوازنة مبتداه فاجزائه منقصر خبر المبتداه والمبتداه مع الخبر جوابا لما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقديره هكذا اما ان يكن شئ من الاشياء موجودا في الدنيا فوازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزء الى الجزء الثاني لتلايل بين حرف الشرط وفاء الجزئية قوله واما
جواب سوال هو ان تخصيصه من لا تصرف بغير فوازنة غير صحيح لانه كما يصرف فوازنة ينصرف صياغة
ايضا فاجاب بقوله واما لما قوله منصرف اما لم يقل منصرفه مع ان الخبر اذا كان مستقيا وجب
مطابقة مع المبتداه لان منصرف خبر مبتداه محذوف تقديره واما فوازنة فنصرف كما
يشعوبه قول الشاعر واما لها او لقول المراد من فوازنة مجرد اللفظ يعني ان فوازنة
بتاويل اللفظ هو ذلك فان قيل الكلمة اذا اراد بها مجرد اللفظ يكون علما فيكون فوازنة
ههنا علما فحينئذ ان يكون غير منصرف لتحقيق العلمية والتأنيث وقد لسمع ههنا منونا قلنا

قوله اي المودعات وهي كراهية وطاعة يجيء التواضع والطاعة في فوازنة الحرف الوسط وهو اللام ساكن بحسب لغة مدنه يعني ان الكلام على حذف الحذف ١٢

هو منها غير منصرف والتنوين لمشاكلة مسما اى انما يكون لمشاكلة فوائده علميا فوائده التي اريد منها
 مسماها والمنوم من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان غير منصرف فكيف
 يصح قوله فنصرف قلنا الحكم عليه بالاضطرار باعتبار مسما دون اسمه ولا شك انه اذا اريد منه مسما
 فيكون منصرفا قوله وحضاجرا والاول للاستيناف وقم في جواب سؤالا المسائل فان قيل ان نصب
 عالما لا يتجوز ابا الحال عن حضاجرا ومن الضمير في قوله غير منصرف اما الاول فغير مستقيم لانه يكون حائلا
 من الابتداء والحال لا يكون من الفاعل او من المفعول والثاني ايضا غير مستقيم لانه على هذا يلزم تقديم
 معمول المضار الى على للمضاف وهو قوله غير لانه مضاف ومنصرف مضاف اليه قلنا الحال من
 المبتدأ صحيح عند ابن مالك وانه حال من الضمير لكن كلمة غير بمعنى لا النافية فلا يثبت الاضمار على التقديرين
 المراد من التقيد بكونه عالما ما ينتفى به الجمعية فيشتمل التأكيد ايضا فاندفع ما قال الهمداد الهندي انه
 لا يصح ان يجعل عالما حال لعدم تقيد منصرفه بكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف
 بعد التأكيد ايضا واما جعله منصوبا باعنى للقد فليس بوجه والكان من الجبر لا يقتضيه المدح والذل
 وهذا ليس مقامه قوله يطلق على الواحد قيل هذا ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس كفى
 في استفاء الجمعية لحيث ان ذكر قوله يطلق على الواحد لا يخل في الاعتراض لكن ذكره لبيان
 الجنس لان في تفصيله اقول قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع
 بل على واحد واحد وهو ايضا ينافى الجمعية قوله كما ان اسامة كلمة ماضية مثل ذلك زائدة
 والفرق بين علم الجنس والجنس اعتبارا كاسامة مثلا فانه موضوع لحيوان مفترس بلحاظ اطلاقه
 عن الماهيات الاخرى مع ان الواضع اعلم المخاطب بانى اوضعه لهذا المعنى وكالاشد فانه موضوع
 للحيوان المفترس من لحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى ولحاظ الامتياز وعدمه يعلم من
 ترتيب احكام المعارف عليه وعدمها قوله وصيغة منتهى الجموع جواب سؤال وهو انه
 وان لم يكن في حضاجر جمعية لكن صيغة منتهى الجموع موجودة فيه وهو كاف فدفع بالمنع
 اى لا نسلم انه كاف قوله فيمنع ان يكون منصرفا لان منعه مسندا الى الجمعية والجمعية
 فيه فاندفع ما اوردته الحافظات شككنا مع ان استفاء الجمعية لا يقتضى الاضرار اذ كثيرا من
 الاسماء المفردة غير منصرفة قوله وتقرير الجواب جواب سؤال وهو انه لما كان النقل من
 الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب في التسع فاجاب بقوله وتقرير الجواب ليعنى ان السبب
 ليس الا الجمعية الاصلية ولا نقل فيه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دليل صالة الجمعية قوله
 جمع حصى كسر الحاء وقم الضاد وسكون الجيم قوله كان كل فرد اشارة الى بيان البالغة قوله منها اى
 من الصنيع قوله من هذا الجنس اى عظيم البطن قوله فالعبد في منصرفه الى اطلاق العلمية ضد الجمعية
 فكيف يعتبر الجمعية لاصية حال العلمية لانا نقول لستم اعتبار الصندين عند وجود الاخر وهما اعتبار
 الجمعية وحده لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف قوله فان فيه العلمية

الضمر على

لانه اذا كان منصرفا لم يكن له صيغة منتهى الجموع بل هو على ما هو عليه من ان يكون موضوعا للجموع كاسامة

لأنه علم الجنس ومعاملة معاملة علم شخص كما مر قوله بعد التنكير منصروف مع انه غير منصروف لانه
 بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فلم ان الموثر فيه الجمعية دون العلمية قوله والثالث
 اي تاليف حضا جرح قوله لانه علم الجنس الضمير لا نفس الضمير حاصلة ان الجواب بالمنة لا يقال
 انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتر لانه قال علما للضمير قلنا معناه علم شئ شامل للضمير فلا
 مخالفة قوله اذ لا يتصور العوض في الجمعية اصلا اي لا بالتوكيد لا بد منه قوله وسراويل المراد منه لفظه
 فيكون علما لسراويل المذكي وقه في التركيب ^{فك} انه يلزم تنكير البتداء قوله تقديره اشارة الى انه ليس المراد
 ان سوال سراويل وارد على جواب حضا جرح كارد على قاعدة الجمع قوله قد اختلفوا في صرفة خبر لقوله
 وسراويل والغرض فيه التبيان على طريق الفصحاء فتوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الامجال وقوله
 فهو اذ لم يصرف جواب بطريق التفصيل قوله والفعل ان هذا الجواب لما يتم بقوله واذا لم يصرف
 فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لاحاجة اليه قلنا انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
 وان لم يكن جمعا ولكن ينبغي ان يكون منه صرفة نادرا والقواعد لا تنتقض بالنادر فلا حاجة الى الجواب
 عن ذلك الاعتراض فقال للمصنف وهو الاكثر في احتاج الى الجواب قوله في موارد الاستعمال ويجوز ان يد
 بقوله وهو الاكثر ان عدم الضراف سراويل مذ هب اكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
 ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
 اكثر من استعماله منصرفا وذا متصير بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
 في صرفة وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف في
 صرفة ومنه صرفة اجنب ان قوله فلا يختلف محمول على الحكاية عن الغير لانه من الشارح نفسه
 قوله فيرد به الاشكال جواب سوال وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل اما
 وقع للدفع ولا يكون الدفع الالهي وورد الاشكال على عدم الاضراف لجواب بقوله فيرداه يعني ان
 في جانب الشرط حذف عبارة لخوف فيترتب الجزاء عليه قوله في التخصي عنه مصدر من باب التفعّل
 اصله تفضي بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء قوله انه اسم اعجمي هذا مقولة قيل فلذا اتى بالجملة
 قوله اي على ما يوازنه الضمير المستتر اجمع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
 بين فتح اليم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلزم ان
 وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اي انتهى صيغة اسم الفاعل قوله من حيث الوزن اي بطة الوزن
 اي السراويل لما كان موافقا لها في الوزن كانه اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
 الموازن لا يعيند الا للوافقة في الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط وقوله
 فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب ليتلزم ان يكون على منصرف
 عشرة فان الحمل على الموازن نأند على التسعة المذكورة فان قيل هذا الجواب لتعميم الجمعية من
 الحقيقي والمحكي فيكون جوابا عن سوال حضا جرح ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قال للمعر هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره تأييدا اجيب ان تعميم الجمع من الجلى والادنى
 يكون بطريق الاصل بخلاف التعميم من الحقيقة والحكمة فانه خلاف الاصل فلا يصار اليه عند وجود جواب
 اخر او نقول التعميم من الحقيقة والحكمة لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل في لفظ العجبي دون العرب
 لان لفظ العجبي بين الالفاظ العربي غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعا للنتون قوله ليس بجمع حقيقة
 بل فوضا فلا يشكك عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يحمي في الاجناس فلا يقال لاجل رجال لانه
 يلزم حمل الجمع على الواحد بل جاء ذلك في الاعلام كذا في مدنية معينة لان في العلم وضع جديد
 اذا امتنع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقة دون الفرضي قوله وفرضا انما ضرب لانه التقدير قد
 يجي بلفظ القدر الصم وكهنا اعتراض مشهور وهو انه لا بد ان يحمل عند المنصرف على المنصرف لان ^{صل} ^{نظما}
 في الاسم لا ينصرف يعني لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكر ليلزم حمل الاصل على الفرم
 وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ الجمع غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعا دون
 العكس قوله فكانه سمي كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراويله ايضا لفظ مفرد في معنى
 القطعة من الثوب كما ان جمده على سراويل مفروض لكن يفهم من القاموس ان سراويله في لغة العرب
 بمعنى باره ارجله اجيب بان المراد مما قاله في القاموس قطعة الجبة واما في قطعة السراويل فليس بحقيقة
 بل مفروض قوله واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على
 شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية وليس الامر كذلك فينبغي ان يقال كلمة
 ان في موضع اذا اذا تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا فاني اجيب ان كلمة اذا تدل على
 الكثرة اذا لم يكن في مقابلة التصريح بالكثرة ولما وجد التصريح به حيث قل وهو اكثر ومن قال في الجواب
 ان كلمة اذا يعني ان ذلك بشئ لانه ذكر في الجواب ما ذكره المعترض في الاعتراض وهو قبح قوله
 بالعوض به إشارة الى ان المراد ليس نفى جنس الاشكال لانه يريد اذا كان مفردا منصرفا فيكون مصابيح
 ان تعميم على سوازنه فيلزم الفتور في جمعها فم المشار ويكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لينة
 ونذرت لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره قوله اي كل جمع جواب سوال وهو ان التشبيه بقا
 ليس اللفظ جوار لا لجوار لان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوار فم بقوله اي كل جمع
 الخ وهذا التعريف صادق على جوار ايضا قوله يائيا كان او واويا اما قدم اليائي على الواوي لان جمع
 الواوي الياء ههنا لان الواو اذا وقع في الموضع الرابع او فوقه يجعل ياء قوله كالجوارى مثال اليائي
 والدواهي مثال الواوي قوله اي عالة الرقع جواب سوال هو ان نصب رقعاً ونصباً لا يجزأ لهما
 على الياء او الظروف فعلى الاول يلزم الحال من البتة وايضا لا يصح الحمل على الثاني ان الظروف لا يكون
 الا زمانا او مكانا فاجاب بقوله اي حالة اه يعني انه على الظروف لكن يجذف المضاف واما لم يذهب
 الى الحال على مذهب ابن مالك وجعل الوقف بمعنى المرفوع لانه فيه لجوء على خلاف الاصل وجوز
 مع اي حال كجوار منها سفر بام كما ترى ثم ان العامل في الظروف للمماثلة م على الحال كما ذهب اليه ذلك من غير وجه
 منه لانه اذا كان مكانا او وقفاً فهو ليس بواجب منها ١٢

المفهوم من الكاف في قوله كقاض فان الظرف لتوسعم في الظروف يتقدم على العامل المعنوي قوله اي حكمه حكمه قاض جواب سوال وهو ان جوارحه فيكون كقاض المفرد فاجاب بقوله اي حكمه ثم يرد عليه كيف يكون حكمه حكم قاض مع انه حكم الانصراف وحكم جوارحه مختلف فيه فاجاب بقوله بمسبورة ثم يرد عليه كيف يكون متحدا في الصورة مع ان وزن جوارحه والوزن قاض فاجاب بقوله في حذف الياء لا يقال ان هذا الحكم وانما في نفسه صحيحا لكن لا يناسب بناء غير المنصرف بل الاول الى ان يبين انه في حال الرفع والمجوز منصرف او غير منصرف اجيب انما لم يعرض اليه توفيقا بين المذهبين قوله واما في حالة النصب اشارة الى بيان الفائدة القيد لا يقال ان جوارحه حال النصب ايضا كقاض لان الياء في قاض مفتوحة في حالة النصب الا ان يقال ان الياء في قاض بالتثنية وفي جوارحه بالتثنية فلا يكونان على لسان واحد في حالة النصب قوله فلا اشكال اي لا خلاف فيه قوله فذهب بعضهم وهو الزجاجة وسيبويه في رواية على ما في الباب شر قوله تنوين الصرف اي تنوين التمكن قوله لان الاعلال الخ والبيان الاعلال سببه محسوس وهو الثقل فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف فان قيل ان اراد ان الاعلال للطلق مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلال مبنية على منع الصرف لا نه المتعين الصفة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل كما في جوارحه ان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لكن لا ينفك قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما يتعلق بالجواهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للتكلم بعد الوضع فان قيل ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينبغي ان لا يوخ عنه الاعلال ايضا قلنا الاسم لا يتخلو من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم يكن غير منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفا وان الاعلاف اصل اول نقول ان لاحظة الصرف مقدم على الاعلال لان الاصل في الاسم الصرف فلذا اتاخر عنه الاعلال قوله فاصل جوارحه اشارة الى بيان تقدم الاعلال على منع الصرف قوله ثم اسقطت اشارة الى بيان نفس الاعلال قوله فصا رجاء على وزن سلام وكلام يعني يكون على وزن المفردات فتفصح عليه قوله فلم يبق قوله فهو بعد الاعلال او هذا من تقية الدليل فلا يدور الحاجة اليه بعد قوله الى ان الاسم منصرف قوله كذلك هذه ليس في اكثر النسخ وما وقع في البعض فالكاف فيه اشارة فيكون معناه ذلك اي الصرف او التاكيد للكاف الاول قوله وذهب بعضهم وثرة الخلاف لا تظهر في اللفظ بل في الوجه فقط اذ في اليمين بان حلف لا تكلم بكلمة غير المنصرف فتكلم بجوارحه فعد الاولين لا يمحنت وعند هذا البعض محنت قوله انه بعد الاعلال غير منصرف وما قبل الاعلال منصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف عند هذا البعض اي قوله لا محذور اي لا محذور منزلة التقدم اصل التقدم ان التقدم يكون ساقط عن اللفظ وبق في الية والحذف ساقط عنها ثم الحذف على وزن هذا ما يكون عنها على الروم حتى متبعا نسيا نحو مردوم والثاني ما يكون ساقط عنها اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عد الى منصرف

في قوله جوارحه حال النصب والتثنية

كما كان نحو قاضٍ وداع فلا يكون نسياً منسياً فالنوع الثاني من المحذوف كالمقدّم فاللام في قوله لا يحدو
 للعهد والمقدّم كالمفوف قوله وعوض عن الياء كما هو المشهور عن سيبويه والخليل قوله او عن الحركة
 وهو الانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لمجمل التنوين كان منافياً للياء والعوض عن الشيء بحسب
 ان يكون مناسباً له قوله وعلى هذا القياس حاله الجواز لا يقال البيان الذي ذكره البعض لا اختصاصه
 بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر اجيب انه لما ذكر الصورة في حالة الرفع على الذنب الاول
 علم ان من هذا البعض ايضا مصروف في الدالة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر او نقول للشيء اليه
 بهذا قوله بالضم فلا يريد شيئا لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القرينة الاله قد يستعمل بمعنى ذلك
 مجازاً قوله فانه في اي حين تقديم منه الصرف قوله واما في حالة الرفع فله اشارة الى فائدة القيد
 وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع في الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال
 اوقع في الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة في الحجر وسبعة اذ رجعت قوله
 وهو صيرورة لما كان التركيب يطلق على معان كثيرة فلذلك ابهام وتعين ما هو المراد قال وهو
 صيرورة الهم فان قيل فلهذا الحاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب الذي جعل كلمة واحدة
 لا يكون اوعلى قلنا المحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولاً الى المعنى المجنسى او ينتقل اولاً الى المعنى العلم
 ثم ينتقل الى المعنى المجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وشروطه لا يشترطه فلا يقتضيه وجود
 فردا خروسي العلمية فتقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا يشترطه
 ليس العلمية تقتضيه حتى يقتضي وجوده بدونها قوله من غير حرفية جزء جواب سؤال وهو انه
 ينتقض بالهم وبصري علمين فاجاب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب
 ثم العبادة محمولة على القلب تقديره من غير حرفية حروف والا فلا معنى للعبادة لا يقال اعتبار هذا
 القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد في اللفظ فكما اجيب انهما في
 المثار هذين التركيبين الكفاء يعني اللفظ حيث قال وان لا يكون بالاسناد ولا اضافة او نقول
 الحرف لما كان شديداً الاتصال بالكلمة لم يغير اثر تركيبها في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا
 اخرج من التركيب الذي عد من اسباب منه الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثر في اللفظ
 من البناء واخراج المضاف الى الصرف فهو من جنس التركيب الذي كلا منافيه لمناسبه اياه في
 التأثير ثم اخرج بالاستشرط لا يقال ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له في اللفظ فلم يخرج
 اجيب لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يخرج الى نفيه قوله ليا من من الزوال لا يقال ان حذف
 العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال
 الانحلال والتفريق ولا مثلك ان العلمية يامن التركيب التفريق قوله قوة يدعيه ان القوة تستعمل في
 الحيوانات لا في الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة الزود اي يكون التركيب زافاً وان
 يكون باضافة ولا اسناد ولما التركيب الذي صنف في داخل في الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخباراً وبعداً
 يكون باضافة ولا اسناد

اللام في قوله

التركيب

لانه ان كان التركيب محققاً فبما ان يكون غير محقق في من التركيب

من التركيب

الباء في قوله بالضافة السببية مع ان سبب ضافة والاسناد ليس الارادة المتكلم فلذا قال صفا الغفور
 الباء للملابسة قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي
 فنسلم لكن سبب العلمية فأت عنه المعنى الاضافي وان اراد ان الاضافة مطلقا يخرج فمستوعب ^{حجب}
 عنه بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافي مطلقا ياتي
 منع الصرف لوجود اثر الاضافة في اللفظ وهو الكسرة في عبد الله مثلا قوله ما يضافه الضمير للستر
 واجم الى ما والبارز الى الصرف قوله اعني منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة في
 ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين في شئ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
 الاتصال فصا دكانها شئ واحد فتحقق الضدين في الجوتين في حكم الاجتماع في شئ واحد قوله
 على ما كان عليه قبل العلمية يعني ان الجملة اما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا
 في ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادية ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيدا صار اخر من زيد مبنيا
 على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لربها بدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب
 وهو خلاف الواقع فكذلك تابطشرا كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقى على
 الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية درغل اور فلان
 قوله يمكن ان نفوت فقوله ان نفوت فاعل يمكن قوله علمين قيد خمسة عشر وستة عشر يكونها
 علمين مع ان العلمية لا بد في كلها لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كان
 الكنى لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لاننا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد
 بقوله فان تضمن الثاني حرفا مبنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر
 وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب صل لبا بالفعل لان في حال العلمية لا يعتبر تضمن الحرف
 لا يقال ان المصلم يذكر فيما بعد الاما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل
 البنيات اجيب ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان
 قول المصم فيما بعد ولا اعرب الثاني معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا ولا بقى على البناء
 نحو سيبويه قوله فلذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباي لاوم
 ولاضافة لكن المراد منه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل عليك
 يد عليه انه لما كان علم بذا يجوز ان يكون منه صرفة للعلمية والتاثير كانه وجود فلم يكن شاملا
 فطعيا للتركيب المؤثر في مضم الصرف قلنا ان في المثال الاعتقال كاف لان المثال للتحمل كاف لانه
 لا تاملين باعتبار المتكلم قوله او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية
 واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفية فانه لا يضر في تاثير التركيب في منع الصرف ولا حاجة الى قوله
 او غيرهما قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيف بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه في الشرط كما نفى الاسناد و
 الاضافة لانه داخل في الاسناد لان الاضافة قبل العلم اخبار قوله اللفظ والتون الواو لمطلق الجمع فلا ينفيد

اجتماعي زمان لصدي اسم واحد فاجاب **صنا الغفور** لقبوله الواو بغيره مع ايضا يجوز لك اعتبار
 العطف اولاً ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوف فقد يحذف العطف ثابت
 لا محالة **قوله** العددان جواب سوالين احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف فلا
 لانها من الاوصاف وهما من الذوات والثاني انه منقوض بمجسماً علم رجل من اصحاب النون عليه السلام
 لان فيه وحدا الالف والنون مع انه منصروف فاجاب بقوله للعدد ودتان ولا شك انه ذكر مرة سابقا
 قيد مزيدتان والزيادة من الاوصاف وكذا اخرج نحو حسان لانه اي لونه غير زائدة لانه من
 الحسن فيكون على وزن فعال **قوله** قميان مزيدتين الاولى ان يقال ويوصفان بمزيدتين لان
 اطلاق المزيدتين عليهما بطريق التوضيف لا بطريق التسمية اجيب ان ذكر التسمية واراد منه التوضيف
 من قبيل ذكر الملزوم وابادة اللازم **قوله** لانها من الحروف الزوائد اما لاجل انها زائدتان على ثلثة
 احرف اصلية مثل سكران او ليراد انها هاهنا من الحروف الزوائد اعني هويت السماء **قوله** دخول
 ثاء التانيث عليهما في المرجح ثلثة احتمالات الاول ان يرجع الى المعنى التانيث والثاني ان يرجع الى الالف
 والنون والثالث ان يرجع الى التشبيه والتشبيه به وعلى التقادير كلها المراد اشتراك التشبيه والتشبيه به
 في هذا الوصف **قوله** اما كونها مزيدتين كما هو من ذهب الكوفي وقوله ولما تشابهتهما الخ كما هو من ذهب
 البصري **قوله** والراجح هو القول الثاني لا يقال هذا المخالف لما سبق من ان الالف والنون الزوائد
 فزعمنا زيدنا عليه فانه يقتضيه رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه من ذهب
 البصري لانه المختار وايضا ان اشتراط انتفاء فعلاية وجوده انما يظهر على القول الثاني دون الاول
 وايضا ان الاول يتحقق في ندانة ايضا مع انه منصروف **قوله** يعني به ما يقابل الصفة **جواب سؤال**
 وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فانقضا
 فدلالة لان الصفة ليس الاسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول
 ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاو لان غير مراد لهما
 اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصروف مع انه اسم و
 ليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلة مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله
 فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصنف بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في
 مقابلهما فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكور
 لهما هو هذا المعنى تكرر لاحاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلهما قرينة على تلك الرادة
 ومراد الشارح ببيان علة مصححة لتلك الرادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة
 هذا المعنى لا علة لهما لان ارادته واجبة لا احتياج لهما الى الدليل لان للمصنف جعله مقابلا للصفة
 ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اي المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فله تكرر قوله لوظف معها صفة
 هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

له اشكال في جواب الاعتراض الثاني في قوله فصار تقدير كلامه ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فانقضا

على العكس هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة من وهذا ليس الاتفاق في كلام الشارح قلنا قد يراد بكلمة مع مجرر المصاحبة صرح به السيد شريف في حاشي شرح للفتح وهو المراد ههنا وليس مراد الشارح هذا تعريف الصفة بل ما يتأذى به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرر المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه للتعريف قوله وايراد الضمير لا ليقال ما وجه ايراد ضمير التثنية في قوله وان كانتا وافراده في قوله فشرطه ولم يجعلها موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الاول والثون باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودهما اورد التثنية وقال وان كان وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ كان وهو من الكون اى الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لانه يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح اى شرط الاول والثون في منعها بل الواجب ان يقال في منعه لان للمحوظ هو السببية اجيب انه لعل الشارح قال في منعه واما قوله في منعها فيمكن ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زيادا بالنظر الى المذهب ول قوله لا لفي التانيث بالنظر الى المذهب الثاني قوله اوصفة الاولى والاول بدل اولان الاول والثون توحيان في الاسم والصفة جميعا لان وجودهما في احدهما فقط اجيب ان كلمته او للتثنية قوله او كانتا في صفة انما زاد قوله كائنا لادفع سؤال وهو ان كلمة او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين ولم يتقدم المحرور لانه عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله في اسم وعطف قوله فانتفاء فعلاية على معمول ان الشرطية وهو قوله فشرطه والمحور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب الشارح بقوله او كانتا يعني انه يتقدر فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك جائز لان العامل واحد وهو كلمة ان لا يقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار ليعني كلمة في قوله اوفى صفة زائدة فيكون عطف المحرور على الجار وكما في قولهم المال بيني وبينك فان بين الثاني زائدة لانه لا يدخل على المفرد بل على المتعدد فيثبت تقدم المحرور واجيب قياسه على بيني وبينك مع الفائق لان بين الثاني زائد لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعدد فجملة كلمته في لانهما غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة في مذكرة مع الصفة واما اذ لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فلهذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المحرور على الجار والمجرور مقدم قوله فانتفاء فعلاية فانما لم يشترط العلمية ههنا لانهما لا يتجامع الوصف قوله اى الكا الاول اشارة الى بيان المحرور قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سؤال وهو ان الجواب لا يكون الجملة وقوله فانتفاء فعلاية ليس بمجمل بل مضاف ومضاف اليه فاجاب الشارح بقوله فشرطه يعني انه مجاز في اللفظ قوله يعني امتناع جواب السؤال وهو ان في عريان بالضم تحقق انتفاء فعلاية بالضم يعني مرثية عريانة بالضم مع انه منصروف فاجاب بقوله يعني المحرور يعني انتفاء فعلاية بالضم غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح

له اى في قوله فشرطه مع ما في ذلك وهو غير جائز للمبين في موضعه ١١٢

قوله وقيل شرطه وجود فعله وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الجملة وقوله وجود فعله
ليس جملة فضم الشارح رجم قوله شرطه قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى اشارة الى ان المقصود من
هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانية لا يقال انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانية ايضا
فلا حاجة اليه بالانتفاء فعلانية كاف وايضا ينبغي ان يميز لفظ الوجهين عند هذا القائل ايضا لمصلحة ما
هو المقصود وهو انتفاء فعلانية اجيب عنه المقصود عنده انتفاء فعلانية انتفاء منبأ على اللفظ
وهو وجود فعله اذ كلما جاء منه فعل لم يجز منه فعلانية في الترجمات العرب لان المقصود انتفاء فعلانية
مطلقا فان قيل ان وجود فعله بالهزة المدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانية فلا وجه لتخصيم
وجود فعله بالاشتراط قلنا ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب قوله ومن ثمه اي ومن
اجل جواب سوال وهو ان ثمة من اسماء الاشارة المكانية كما قال المصنف واما ثمة وهما
فالمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله ما لا اجل يعني ان ثمة ههنا ليس للمكان بل للاجل قوله
في انه منصروف الاجواب سوال هو ان ثمة من صفة من صفات الله تعالي بالاتفاق لا خلاف
فيه فاجاب بقوله في انه منصروف او غير منصروف لا يقال لا خلاف في هذا المفهوم للتردد بل
هو ثابت بالاتفاق لان القول معناه اختلف في هذين فان اخذ محل النزاع الضمارة اختلف
فيه وان اخذ عدم الضمارة اختلف فيه لا يقال ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان
استعملوا رجحان غير منصروف كان غير منصروف بالاتفاق وان استعملوا منصروفا فكان منصروفا
بالاتفاق فلم يشتهر على علماء النحو حال رجحان حتى اختلفوا فيه اجيب عنه يجوز ان يكون
كلمة رجحان دائما معروفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله قوله لانه مقوله
خاصة لله تعالى لا يقال اختصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فلما نظر الى الوضع كان له
مؤنث محجب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلا اكثر من فعلا فعلانة فعلا الاول ينبغي ان يكون منصروفا بالاتفاق وعلى الثاني
ينبغي ان يكون غير منصروف بالاتفاق اجيب عنه ان التانيث بالقياس لا يفيرو ولا يكفى واما
الضار والكا في هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث
قوله دون سكران حال من رجحان انه من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في حان مجازا
عن سكران ويدان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو
لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاذ فرغ ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف
في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران ويدان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت
عدم انصراف سكران وانصراف يدان قوله ندان لا يقال لما كان المراد ندان اللفظ فيكون
علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصروف للالف والنون والعلمية فلا يعبر تنوينه مع انه
مسموع منونا اجيب ان تنوينه لشاكلة السعي قوله بمعنى الندم اسه وزير سلطان قوله

مجهول والمعلوم شرف على المجهول قوله على صيغة الفعل لهذا ليقيد اتفاقا لبيان مقابلة ضرب
 لانه صيغة الفعل المجهول لا فحكم المجهول اي كذلك قوله فانه نقل من هذه الصيغة اه اي نقل
 من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية قوله وجعل علما لفوس حجاج
 بن يوسف والمعنى الفعلية واسن يحين ثم جعل علما لفوس قوله وكذلك نقل من القاموس
 انه علم لبركة وكلمة الفعل الاسراف لانه من التبدير قوله وعثر ثناء المثلث ومعناه الفعل كما
 قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعل هو الاكل وفيل هو الاكل بلاء الفم قوله
 واما نحو تميم متعلق بقوله انه لا يوجد في الاسم العربي قوله اسما الصبغ حال من يغم وعامله فعل
 محذوف لان اما ليقض فلا محذورا قوله وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعدل وق يغلى
 بالماء صبغ احمر ا قوله بالشام قيل هو بيت المقدس قوله فلا يقدح لان المراد الاختصاص بختصاص
 في لغة عربية لا عجمية قوله ولم ينه عن صفة هذا المادليل الثاني او جملة متألقة وقعت في
 جواب سوال وهو انه هل كان فيه اختلاف واتفاق قوله ويكون غير مختص لاوله لان لا يقيد هذا
 القسم بكونه غير مختص بل يحتمل كلمة او على منع الخلو او يجوز ان يكون ما في اوله زيادة فحققة
 بالفعل اي لم يوجد في الاسم الا بطريق النقل مثل زيد ويشكر علمين احييتهم نعم وكن
 لا يحتمل الى شتر ا عدم قبول التبايع النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه
 لا فترقا في شعر واحمر واجتماعهما في نحو زيد ويشكر قوله اول ما كان الاول بناء على ظاهر
 لفظ الكتاب الثاني بالنظر الى الواقع قوله اي زيادة حروف الى يعني ان العبادة محذوف المضاف اليه
 لانه مصدر ليقض الفاعل الحرف فاعل ومضاف اليه قوله وحرف زائد يعني ان العبادة محذوف
 الموصوفه والتقدير الاول والنسبة الى وزن الفعل والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا
 قال عصمة الله السمري قدس سره لکن مراده صعب لا يعلم عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان قيل
 هذا ان الاول غير مؤول والاول هو هذا ايضا غير مؤول والثاني غير مؤول والثاني ههنا ايضا مؤول بالنسبة
 بهذه المناسبة فان قيل الا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية التثنية لنفسه قلنا
 على التقدير الاول اي زيادة حروف ص لفظه لان الصفة تسبب موصوفها يعني كما يقال السواد
 في الجسم وكن ا على الثاني لانه حرف زائد لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد عموم
 وخصوص من وجه والاعم ليعلم مظهره والافض او نقول ان الكلام على حذف المضاف الى في
 موضع اوله قوله من حروف اثنين ولا دلالة لها على اللغائي بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح
 به السيد شريف في حواشي الرضى قوله كذا زيادة تشبيه لزيادة الاسم بزيادة في اول الفعل من
 حروف اثنين فالضمير في كذا زيادة داجم الى ولا الفعل قوله اي حال كون وزن الفعل اسما
 الى ان قوله غير قابل لاجاز من ضمير في اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقا
 المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حاله من قوله وزن الفعل شرطه مع انه من جملة مواضع

فیکون فاعلا معناه انه یوجب لتعقید اللفظی فی الفصل الكثير من الحال وذو الحال انما لم یجعل احالا
 من زیادة لان زیادة مؤنث قوله غیر قابل مذكر قوله لاخصاصها بالاسم لانها متحركة قوله ولو ق
 غیر قابل اشتاقه الى الاعتراض الاول ان يقال وبالا اعتبار الذي اء بالعطف لان قوله قیاسا لا ادخال مثل
 الرابع وقوله بالا اعتبار لا ادخال استوفیکون القید لا ادخال الاوین بدون العطف یتوهم انها قید واحد وليس
 كذلك قوله یرد علیه الرابع حاصله الا یراد علی رابعه بان غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیه مع انه قابل للتأ
 حيث يقال البتة وقد یر الجواب لا یصل التاء قیاسا بل بغير القیاس لا القیاس فی التاء فی المؤنث دون
 للذكر واسمها لا ادخال عکس هذا قوله ولا استوائ لم یرد استواءا املا الا یراد باسواءه غیر منصرف لوزن الفعل
 والعلمیه الاصلیه مع انه قابل للتاء حيث قال استواءه للجملة المنفی وقد یر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفي
 اسوده علی خلاف القیاس من اخ القیاس سحاء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالا اعتبار الذي امتنع
 من الصرف لاجله واسود فتمت منه باعتبار الوصف الاصل وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا
 قیاسا ولا غیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیه فقولہ قیاسا جوازا عنهما وقوله وبالا اعتبار الذي جواب
 عن اسود فقط قوله الوصف لا اصلا انما یقبل باعتبار الوزن الاصل لان فی استواء جمع الوزن مع الوصف
 فتجوز النسبة الى كل واحد احیی عن اعتراض الشرح انما لم یتفرع من التبادر لان للتبادر من التاء التاء القیاس
 لان المطلق ینصرف الى الكامل والیهم للتبادر لا اعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لان البحث فيه قوله
 له من اجل اشتراط عدم قبوله لتاء لا یتحقق علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فيه وليس معتبرا
 علی الاستقلال فالنقرع علیه نقزع علی المقید لا یتصور وجوده من المقید فاندفع ما قاله الخافظ التام
 لا یخفى ان امتناع احمر متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاستثناء بقوله لا یجوز قوله لوجود التیاء
 یرد علیه وجود الشرط لا یتلزم وجود الشرط والطهاراة بالنسبة الى الصلوة قلنا تقدیر العبارة لوجود
 مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کلام ما قاله علماء الاصول ما ومن یحتمل ان
 العموم والخصوص من قدر الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کلام ثم یرد علیه لما کان المراد کلام
 لا یصح تعلیل الجار والمجرور فی قوله فیه یر لان المتعلق لیس الافعال وشبه فعل فزاد الشرط قوله یرد ثم لما
 یتوهم ان المراد بالتأثیر التأثیر فی ذات ذلك الاسم وليس كذلك لان للاسم وجوب تدبر العلمیه فقال
 الشارح فی منع المرفوع ان المراد بالتأثیر بما هو الکامل وهو السببیه مع لحاظ الشرطیه فغل هذا
 یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب حد فلدفع هذا قال الشارح بالسببیه المحضة او مع الشرطیه قوله ای
 کلام جعل الشارح کلمة ما موصوفا فاحتاج الى تقدیر کما لیکون القاعدة کلیة علی هو الظاهر فی القواعد
 ولو جعلها موصولة لما احتاج الى هذا التقدير لا فادتها العموم والاستغراق احیی عن الموصولة
 الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یرد صریحا فی العموم کما قاله مولانا فافق قوله ای
 کلام جواب سأل وهو ان قوله وما فیه علمیه مؤثرة قضیه مهمة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق
 فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکصره وهو فاسد فاجاب بقوله ای کلام یعنی ان

باعتبار
 لعل
 وادامه من قوله کما فی غیره

نعم

ما قال هل النطق ان الممثلة في حكم الجزئية هذا في المحاورات والمجالس ما اذا ذكر الممثلة في العلوم فهو
 في حكم الكلية لان قواعد العلوم من قبيل الكليات قوله سبب خبر ولحقها لان شرطها محضادون
 السببية كما اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجوة والعلمية كانت شرطاً محضاً لتأثيرها ولم يكن
 مؤثراً لتأثيرهم من تأثيرهما وهذا ترجيح من غير مرجح لان الكليات سبباً ناقصة في ضمنها الصنف فتأثير
 بعضها دون الآخر ترجيح بلا مرجح قوله او صيغة تنهى الجموع الاولى ان يقال والجمع البالي على صيغة الم
 فان السبب والجمع لا الصيغة لانها شرطه لا يقال للم يبق الجمع مع العلمية والبالي معها الصيغة فقط فلذلك
 اختار ذلك لانا نقول الجمعية الاصلية كاف وهو في حال العلمية فلا بد من التصريح بها للتأثير
 ان المؤثر هو الصيغة احيى ان ذكر الصيغة زيادة من الكاتب لا من الشرح والاصل او طوى
 الجموع وان سلم انه من الشرع لكن هذا الوهم بعيد بعد معلومية ان السبب هو الجمع فلا يرد قوله
 بان يأول جواب سوال وهو ان النكرة ما وضع لغير معين فاذا وضع لمعين فكيف يكون موضوعاً
 لغير معين فاجاب بقوله بان يأول للعلم يعنى ليس المراد هنا معناها الحقيقة وهو ما وضع لشيء لا يميز
 بل المراد ان يستعمل في غير معين فان قيل يصير ليدلنا واولاً في حكم النكرة فلا يلزم استثناء التعريف حقيقة
 فلا يلزم الانصراف احيى ان هذا التاويل مجاز متعارف وهو يعارض الحقيقة قوله وثبت
 زيد اخر فريد الثانى نكرة بقرينة توصيفه بقوله اخر قوله الوصف للشيء فبدأ الاشتها وراى اعتباراً
 لا غلب الايجوز ان يؤل بوصف غير مشترك بقرينة كذا قال ولا ناعصمت الله انما قيد بالمشتر لان
 لمسى كل علم واصاف كثيرة فلا بد من ذكر العلم واردة الوصف من حرج يرحى وصادون وصف
 كالاشتها كذا قال جمال لدين قوله اى ظاهراً كان باب تفعلي محي للمبالغة وهي غير مرادة هنا فغير
 بقوله اى ظاهراً المراد نفس الفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظاهر من قوله وما يقوم مقامها بالجمع و
 التانيث ان العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله لا يغيره الغلبة انها الاتجام مع الوصف قوله حين
 بين جواب سوال وهو ان المجد بينا قوله انها الاتجام فيما سبق من قول الدان فاجاب بقوله من حين
 قوله من هذه الاسباب لادبر الاولى ان يقال اربعة بالتام قوله الاسباب هنا مؤثراً بالعلل الباقية
 قول لهم من عللهم او المراد من الاسباب صفة عليه من التانيث والعجوة قوله استثناء ما
 جواب سوال وهو ان هنا يلزم استثناء شيتين من امرواحد بلا عاطف وفي الاجوز لا يلزم افضل
 بين المستثنى منه والمستثنى الثانى بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف لان المعطوف يقوم
 مقام المعطوف عليه فلا يلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنى منه هنا امران مطلق ومقيد
 من المطلق والثانى من المقيد فان قيل لو جعل المقيد العلة ووزن الفعل معطوفاً على ما هي شرطه
 فيه لكان اخضريان قال الاتجام مؤثرة الاما هي شرطه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا الاستثناءين
 تحت حرف الاستثناء الواحد قلنا العلة النكته في الفصل اختلا تأثير العلمية في المعطوف اعنى
 العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة والمعطوف عليه عنى سببية مع الشرطية وايضاً ان ما قال الم

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل صريحاً لغيره لكن المغايرة بين المستثنى والمستثنى
منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول المراه وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاولم
وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهوان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلو اما من الآله
لباطل والحق او من كلاهما فليلا يرد الكذب لان الآله الباطل موجود كما لصف الشمس
مثلاً وعلى الثاني يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوى من المساوى وان كان منهما
ايض يلزم الكذب لان الآله الباطل باقى في النفي والحال انه موجود وانما لا يرد لان النفي يتوجه الى
الآله الحق والاستثناء ايض للآله الحق لكن هذا من حيث المعنى وانما من حيث اللفظ فلا ان لفظ
اله عام لانه نكرة وقم في سياق النفي فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود و
التغيرا للفظ كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه واحداً وهو معبود فقط قوله بقى
بلا سبب الى كلمة لا يعنى غير والالم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز قوله
من حيث هو سبب جواب سؤال هو انه على ما قال الم يلزم انكار من المحرر لان السبب ثابت
حسباً فاجاب بقوله من حيث هو سبب لغيره ليس المراد نفي ذاة السبب بل المراد نفي وصفه وفيه نظر
وهوانه قد سبق ان التذكير على وجهين الوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
صاحبه فاذا كان الوصف الذى اشتهر صاحبه هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التكرير سببان
احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ووزن الفعل فلم تهر الشريطة بقوله فاذا نكر بقى بلا سبب
او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تأملت في قوله ونحو
سببويه تعلم ونقول ان المعتبر في الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم
به قوله او على سبب واحد فيما هي ليست بشرطية وههنا نظر ومثله لا شك ان وصف البيبة
انما يتحقق بالتأثير وبدون التأثير لم يتحقق وصف البيبة واذا عرفت هذا فلا فرق بين
اشتراطا العلمية في سبب وبين اجتماعها بسبب آخر فلا يصح قوله او على سبب واحد قلنا
ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تأثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئى العليتين لا يستلزم
انتفاء تأثير جزء الفخر بل فيه شبهة التأثير باقى قوله من العدل ووزن الفعل قال بعض
المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقى في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سلك
مثلاً اذا سمع به ثم نكر بقى على سبب واحد وهو الالف والنون اجيب عنه ان الوصفية ا
لاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المصنف وفي الالف والنون اذا كانتا في اسم فالعلمية شرط
فبذلك ما يزول الشرط ايضا فانحصر السبب الباقى في العدل ووزن الفعل قوله هذا في حقه
قوله علما المغايرة اى مفارقة معينة قوله بدين اقتضاء منه الصرف اه فاندفع به ما قيل ان
اخر معد ول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما لم يرد فيه لانه لا حاجة ههنا الى
الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصل في الصرف لا يقتضيه والعدل لا يشترط

له الاولى ان يقول على ان لا يشترط

له اى ان لا يشترط في الالف والنون

له ان لا يشترط في الالف والنون

افتقاء منصرف قولہ ایاہ واعتبار خروج الہ فقولہ واعتبار عطف علی قولہ ایاہ وعطف انفسہ
 فالتقدير بان افتقاء منصرف اعتبار الخروج لان الضمیر فی ایاہ راجع الی لعدل واعتبار
 الخروج عبارة عن العدل الیف فیہ التفسیر بہ فلا یردان المنع ہنہا افتقاء منصرف کما
 یعلم مما بعد من قولہ و ہنہا لا یتقیدہ فلا حاجة الی نفي خروج الصیغۃ لشر قولہ ثم انه اشار
 استثناء جواب سوال وهو ان القاعدة المذكورة اعنی قولہ وما فیہ علمیہ مؤثرۃ اذا نکر صرف
 منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نکر فانه غیر منصرف عند سیبویہ فاجاب بقولہ ثم انه اشار
 یعنی انه مستثنی من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفی لعدم ادوائہ قولہ
 علی قول سیبویہ لہ الاستثناء علی قولہ قولہ بالشہور علم ان الاختش ثلثہ احد ہا استثنایہ
 وهو بالخطاب وثانیہا تلمیذہ وهو بالحسن سعید بن سعدۃ والثالث قرینہ وهو بالحسن
 علی بن سلیمان والمراد ہنہا تلمیذہ نقل عن القاموس سبب لفظ فارسی هو معنی التقام ومنہ
 سیبویہ والمباد منه لان سبب هو الراحة وفيہ راحة العلم وهو لقب امام الخات عمر بن عثمان
 الشہر ازی وسعت عن بعض اساتذہ ان لعمرك ان کمال رغبۃ الی التقام بحيث اذا رآہ صدر منه
 بلا اختیار صوة ویہ فجع سیبویہ لقبہ وتوید ذلك ما ذکر فی بحث الركبات انه مرکب من اسم وصوت
 قولہ قول التلمیذ اظهر الخ لان فی قولہ لیتان علی الاصل هو بقاء العدم علی العدم والیف الاصل ان
 الساقط لا یعود فی قولہ اعتبار العدم وهو یعید قولہ الاستاذ بالذال المعجمة عوی وبالذال
 المهملة فارسی فان قیل یحوز ان یکون الاختش فاعلا فاع و سیبویہ مفعولہ قد مر علی الفاعل
 تعظیما لسان الاستاذ فاعل هذا لا یرم کون قولہ التلمیذ اصلا فان قلت فی الجواب قولہ اعتبار
 للصفة مفعولہ منصوب بتقدیر اللام وشرط الضمیر ان یکون فاعل الفعل والمفعول واحد
 اشک ان الاعتبار للصفة الاصلیہ ہو سیبویہ فیکون فاعل خالف الیف ہو سیبویہ قلت فی القول
 لانہم ذلك الجوز ان یکون قولہ اعتبار للصفة الاصلیة منصوبا علی الظرفیة والصدیة ای
 وقت اعتبار الصفة الاصلیة واعتبار اعتبار الصفة الاصلیة والمعتبر سیبویہ اوجب لوجہ
 الاختش فاعلا یرم قولہ سیبویہ اصلا مع انه منافی للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب علی
 الظرفیة او المصدریة او الحالیة یعید اذ المعنی علی تعلیل حکم یعنی ان الحكم اذا ذکر ثم ذکر شیء
 منصوب فی لظاہر ان ذلك الشئ حلة لذلک الحكم السابق کما قال الیولی عبد الحکیم الی قولہ تنبیہا
 علی ذلك الخ فان قیل الحاجة الی هذا القول لانه علم من الجملة الشرطیة اعنی قولہ ولما کان قولہ التلمیذ
 اظهر قلنا انما عاده لان القاعدة ان الحكم ینکر ولا ثم ینرتب الدلیل علیہ فی الجملة الشرطیة بقدر
 الدلیل علی الحكم فلذا اعاد الدلیل لیترتب علی المدعی اولقول ان مجرد اظہر فی قولہ التلمیذ لا ینکر سببا لا
 سناد المخالفة الیہ بل التنبیہ علیہ هو السبب کما فی ذیہ الخواشی قولہ فی انصران نحو احمر یعنی
 ان الخلاف فی انصران احمر لا فی ذاته ولا فی وصفہ قولہ والمراد بنحو احمر دفعہ وهم وهران

لما ذکرہ فی شرح الفصول فی التفسیر وذلک فی الامام
 علی بن عثمان قال فان لزم انما هو من صوت وحرکت

بنحو احراز ما كان على وزن فعلى هذا يخرج سكران لانه ليس بوزنه مع ان حكمه بعد التنكير حكم احراز
 فيه افعال لتأكيد مخارجهم لانه بوزنه مع ان حكمه ليس كحكم احراز فتم بقوله والراد قوله فانه
 بعد التنكير منصروف لان افعال التفضيل اذا تجردت عن كلمة من الحق بافضل التأكيد وانما اعتبر كلمة
 من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعال الصفة وافضل التفضيل كلمة من دون الاضافة
 واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل
 بمنزلة احراز وهو مختلف فيه فكذلك اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يعبر قول الساج
 بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصروف بالاتفاق او
 نقول لا نسلم انه بمنزلة احراز منصرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان معنى رجل بافضل
 من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصروف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه
 ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلية وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة في اللفظ
 وهوكلمة من بخلاف احراز لان الوصفية فيه ثابتة قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفية
 وليست فيه علامة في اللفظ فان قيل فعلى هذا الجواب ان يكون مثل هذه الصورة مشتقة عن القاعدة
 للذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون
 معنى اللفظ ما يكون نصافي وصفية بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير منصروف
 معناه ظهور في الجملة وفي افعال التفضيل عن كمال ظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله
 اى انما خالف سببويه الاخص لا اجل اه اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبارانه مفعول له
 وشرط حذف اللام موجود ايضا لان اهل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سببويه قوله
 فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم في الحال فالمعتبر فيه الاعتبار فلما لا مانع من
 الاعتبار كذلك لا باعث على اعتباره مع ان منع الصروف بخلاف الاصل قوله مع زوال تو
 عنها يعنى ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود
 وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكيفية ليعبر
 ان قياس امر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيها شمة اى قيل
 قوله فلا يلزم اى واذا كان فيها شمة قوله في امر فالقيل ان الاحراز كان علما لداة من له
 الحجة ايضا ثبوت فيه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعاني اللفظية
 ولهذا اترى ما مجردة عن المعنى الاصل كزيد وهرو فان زيدا واحمدا مصداق ان من زاد زيدا ولم
 يعتبر للمعنى الاصل فيهما في حال العلمية قوله والالف والنون اى في سكران وفي بقاء الالف والنون
 في سكران على مذهب الاخص بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم و
 بعد زوال العلمية التي هي شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يتلزم انتفاء الشرط
 اجيب ان الراد بقاء الداة لبقاء وصف السببية قوله وهذا القول اظهر لان فيه بقاء على الالف ببقاء

على عدم والیضا الاصل ان السأ لا يعود قوله ولما اعتبر سبب الوصف الاصل بعد التكرير الاول
ترك قوله بعد التكرير وان كان في الواقع كذلك لانه لا يناسب تاليه قوله لزمان يعتبر في حال العلي
فان من البين ان الاعتبار بعد التكرير لا يستلزم الاعتبار في حال العلية لان فيه اجتماع الصدين
كذا قال عصمة الله اجيب لان سلم ان ذلك لا يستلزم الاعتبار في حال العلية بل يستلزم لان
الوصف معدوم في حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر في موضع يلغى ان يعتبر في موضع اخر ايضا
لاستوائهما في اعتبار المعدوم قوله اي كل علم كان دفعوهم وهوان المراد بباب حاتم ما يكون على
وزن حاتم فعلى هذا خرج عنه لخصر وشريف والضر يد عليه انه لا يعلم حال حاتم لانه مضاف اليه
والمضاف اليه خارج من الحكم فاجاب بقوله اي كل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا
جعلتها اعلاما واما خص الحاتم لوجوده على العلية وهو صيغة اسم فاعل من حتم يحتم اي وجب يجب
قوله مع بقاء العلية دفعوهم وهوان يتوهم انه بعد التكرير فهو ليس الا مذمبة لا اعتراض عليه قوله
بان اعتبر فيه الخ بيان اللزوم قوله لما يلزم لتعليل النفي لا لتسفي لان دليل النفي مذکور في الشر قوله
على تقدير منته من الصرف اشارة الى ان لزوم اعتبار المتضادين ليس مطلقا اعلم ان ههنا امرين
احدهما فرض المتسم وهو جائز والاخر متمنع الغرض فيضر بتحقيقه مر في رأس الكتاب في بحث للنفي و
للمخوف قوله وهو منصرف لفظ واحد جواب سوال وهو ان لا سلم ان اعتبار المتضادين في
حكم واحد ممنوع الا ترى ان منصرف حكم ومعلول للعلل التسعة والبعض منها علم ووصف فاجاب
بقوله لفظ واحد قوله قلت لقد يراد اي فرض احد قوله لكنه شبيه من حيث انه وجود ذهني
والوجود الذهني كالوجود الخارجي قوله اي باب غير المنصرف دفعوهم وهوان المراد بالباب قوله
وما فيه علمية مؤثرة مع ان هذا الحكم غير مختص به ثم المراد من الباب الا فراد اي جميع افراد
غير المنصرف الخ قوله باللام متعلق بقوله ينجر قوله بدخل اللام لان مجرد ملاحظة اللام بدون
الدخول ليس له هذا الحكم والیضا الباء للسببية والاسباب من قبيل الاوصاف واللام من
الذواة فكيف يكون سببا للكسر فلذا اراد الدخول لانه من الاوصاف والیضا ان دخول حرف
الحالي على الحرف لا يجوز فلذا اراد الدخول قوله لام التعريف جواب سوال وهو انه منقوض
بلام الجارة ولام الابتداء ولام الامر ولام النفي فان به لا ينجر بالكسر فاجاب بقوله اي لام التعريف
مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا بل منصرف كما كان فاجاب بقوله اي اذا دخل عليه اي على
غير المنصرف لا على غيره من الاسماء قوله اي اضافة الى غيره جواب سوال وهو ان لا سلم
انه ينجر بالاضافة لانه منقوض بقولك اكلت ما ذق فاجاب بقوله اي اضافة يعني ان المراد كون
الشئ مضافا لا مضاف اليه لکن في الفرق مناقشة كذا قال امير ابو البقاء وهوان اثر الاضافة في المعنا
الکثر من الاثر في المضاد اليه لان اثره في اللفظ فقط وهو الجهر واما اثره في المضاد ففي اللفظ

مجموع اللام في اللام المعدوم قوله عليه جواب سوال ان لا سلم ان لا ينجر بالاضافة لانه منقوض بقولك اكلت ما ذق فاجاب بقوله اي اضافة يعني ان المراد كون الشئ مضافا لا مضاف اليه لکن في الفرق مناقشة كذا قال امير ابو البقاء وهوان اثر الاضافة في المعنا

سأله في الاستدلال من يحدو استواءه وكم كرون هذا جواب كرون ۱۲ ۱۳ كاري داركي لازم كرون ۱۲ ۱۳ على اي لزوم باب حاتم على سبب بان اقرضه عليه
عنه فان ذكر منعت اليه ح اذ ليس مجرد كرون ۱۲ ۱۳ على اي لزوم كرون ۱۲ ۱۳ كاري داركي لازم كرون ۱۲ ۱۳ على اي لزوم باب حاتم على سبب بان اقرضه عليه

والمعنى جميعاً اما في اللفظ باعتبار سقوط التنوين واما في اللفظ باعتبار التعريف والتعويض قوله اي لصير
 مجر واداشارة الى ان الانحجار متضمن ليعنى الصيرورة لان المقصود من هذه العبارة ان باب غير
 المنصرف بدخول اللام والاضافة يصير من منع الكسر الى دخول الكسر لان يكون غير المنصرف مكسوراً
 حلا من الكسر لانه يلزم اجتماع المتضادين فالمقصود منه انتقال من منع الكسر الى دخوله قوله اے
 بصورة الكسر جواب سوال وهو ان الكسر ليس في محله لان الكسر بلائاء من القاب البنائية
 والجو من القاب المعربات فكيف يثبت الانحجار بالكسر فاجاب بقوله اي بصورة الكسر قوله او تقديرا
 جواب سوال وهو انه لا يشتمل نحو قوله مررت بالجبل فاجاب بقوله او تقديرا قوله وانما لم
 يكتب جواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الایجاز والاختصار فلينبغي ان يقال ينبغي فقط بدخول
 قوله بالكسر قوله لان الانحجار قد يكون بالفتح كما في غير المنصرف قوله ولا بان يقول الخ
 جواب سوال ظاهر قوله على الحركات البنائية ايضا كما يطلق الجرح على الفتح لان التشبيه انما يكون بما
 هو المذكور سابقا ولم يكن معناه كما يطلق على الحركات الاعرابية لانه يخالف الشهور وهو ان الكسر
 بلائاء مختص بالحركات البنائية ويخالف ايضا عن قوله اي بصورة الكسر لكن لو كان معناه هذا اے
 كما يطلق على الحركات الاعرابية لوجه ايضا وهو انه وان خالف الشهور لكنه موافق لما قاله الشاذلي
 في اول البنائيات من ان المراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنه البصريون الوبلهذه الالقاب لان
 هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لا يتم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لكن الاطلاق على
 الحركات الاعرابية بطريق الجواز فللواقعة مع الشهور اولى قوله وللنحاة خلا جواب سوال وهو الاخص
 ان يقال وجميع الباب باللام او الاضافة ينصرف فاجاب بقوله وللنحاة خلاف يعنى ان في الاصل
 خلا فافلن لم يقل ينصرف واما دخول الكسر عليه فثبت بالاتفاق قوله مطلقا اي سواء بقى العلتان
 او زالت كما تعلم بالبقاء والاذالة في الذهاب الثالث قوله من خواص الاسم فان قيل ينبغي ان
 ينعم من غير المنصرف اللام والاضافة كما ينعم الجرح والتنوين لان الكل من خواص الاسم قلنا
 قد مر سابقا انما خص الكسرة والتنوين بالتميم من بين سائر الخواص لانها يدخلون على اكثر الاسماء لا
 التنوين تدخل على النكرة والنكرات اكثر من للمعادف واما الكسر فلكثرة العوامل من الحروف والجودة
 والاضافة فمنع من غير المنصرف ليظهر التميز ظهورا بينا قوله اعني اللام والاضافة بيان كلمة ما فنبه
 الدخول اليها تغليبا وانهما بحث وهو ان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم مع انه لا يضعف
 للشبهة بوجوده في غير المنصرف اجيب بان بينهما فرقا وهو ان اللام والاضافة موثرتان في اللفظ
 والمعنى جميعا اما اللفظا فسقوط التنوين بهما واما معنى فلا فائدة التعريف بخلاف الاسناد وكذا لا يفيد
 الضعف في المشابهة سائر الخواص كالفاعلية والفعولية قيل وجه ذلك انها مغيرتان لدلول الاسم
 من التذكير الى التعريف بخلاف الباقي ثم يرد عليه ان مثل انخل واجد ضعف مشابهة للفعل
 له فانه دخل عليه اللام مع انه ليس مجر وبصورة الكسر ۱۷۱ مع اللام والاضافة ۱۷۱ كسبة اول عبا وانه ۱۷۱

بحر الفوات

يجوز في قوله **الرفوعات** وجه اربعة سكونه على ان لا يكون له محل من الاعراب مثل سا ئراساء
 المعدودة نحو زيد عمر و بكر بان كان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفع على انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي الرفوعات هذه ورفع على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هذه الرفوعات
 ورفع على انه مبتدأ وخبر الجملة التي تليه اعني قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة
 الله المرقدي فان قيل ان حصر المرقدي في الوجه اربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه
 على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدأ وقوله هو ضمير الفصل قلنا ان قوله الرفوعات محذود وقوله ما
 اشتمل حده والمحدود لا يكون خبرا من المحد فان قيل ان رفعه بالابتداء لا يبعد لان المبتدأ على
 قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثاني والرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه
 ليس بالذات المحض والرفوعات من الصفات والقسم الثاني منه صفة واقعة بعد حرف النفي والف
 الاستفهام والرفوعات وان كانت صفة ولكن ليس بواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام قلت انه من
 القسم الاول وابتدأ بـ **ايتيه** باعتبار الوصف اعني اسماء الرفوعات واو الالف واللام في الرفوعات
 موصولة ومدخولها صلة والوصول مع الصلة من الدواة فان قيل لم قال الرفوعات بصيغة
 الجمع ولم يأت بصيغة المفرد مع انه للدلالة على بقاء التعريف و**ايجام** الضمير اليه في قوله هو قلنا
 لما قال لهم سابقا فالرفع علم الفاعلية وقال لمننا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع الرفوع
 في نوع واحد هو الفاعل فزال هذا التوهم بـ **اي** بصيغة الجمع الدالة على تعدد النواع للرفوع قوله جمع
 للرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطئة ايجام ضمير هو الى الرفوع والاخر جواب سؤال
 وهوان الرفوعات لا يتخوفا ما جمع للرفوع او الرفوعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة على الثاني لا يطابق
 الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى اخلا شرح ثم المذمى مركب من اثنين
 ايجابي ومثوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشار الى دليل الجزء السلبى بقوله لان موصوفه
 الاسم وهو لا يعقل اشار الى دليل الجزء الايجابي بقوله او يجمع هذا الجمع لان في المونث نقصان
 العقل وهو يشبه العدم قوله لان موصوفه الاسم فان قيل يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين
 جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من الرفوعات فلو كان موصوفه الاسم لم يخرج المضارع قلنا لا كما بحث في
 الاسماء علم ان موصوفه الاسم خروج المضارع غير مقبول الترخا خرج لا مراد بان المرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع
 المضارع ليس على الفاعلية بل التشبيه فاقبل لا يصح جعل موصوفه انما من جملته وهو خبر للمبتدأ اذا كانت جملة كالمرفوعا و
 ليس باسم قلنا الاسم اعني من الحقيقة والحكمي والجملة اسم كما لصحة وضع الاسم للحقيقة في موضعها فان قيل هذا
 مخالف لما قاله الشارح في بحث المبتدأ والخبر في بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة
 غير تاويلها بالمفعول المنفرد عنه ثم هو التأويل بالفعل والمراد بالمشتبك ههنا هو التأويل بالقوة وصلاحيته
 التأويل بان يعبر عنها بالاسم المفعول كهذا اوداك كما بين في موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله
 قوله وهذا اذكر فان قيل لا نسلم ان الاسم مذكور لان بعض الاسماء مشا قلنا المراد من الاسم

قلنا اجاب صفا الغفوان هذا من قبيل دلالة اجماع على الجنس فان قيل دلالة اجماع على الجنس ليس الا مع التعدد لان
 طبيعة اجماع لا يصدق الا على التثنية فصاعدا قلنا المراد ان اجماع يدل على الغرم وفي ضمن الغرم للماهية فلا شك
 قال مولانا عاصم الدين ان قوله الشر هو اي المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا انه بيان للمجموع اي المرفوع
 مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم روي عليه ان في التقدير لا بد من القرينة ولا قرينة على
 فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوع ثم روي بالباحث الشارح انه قد المبتدأ ولم يجعل قوله للمرفوع مبتدأ فاجاب
 بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملاحظ في اجماع الافراد هذا التحيز للعصام في عبارة الشارح
 فان قيل الما كان قوله اي المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بضرورة قلنا محتمل
 ان يكون كلمة موصولة وانما لم يكن التعريف للافراد لانه لا يخلو اما البعض الافراد او لكل فعلى الاول يلزم القول
 بلا مرجح وعلى الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم يكن
 منضبطا بنفسه لكنهما منضبط باعتبار المفهوم الكلي كوضع اسماء الاشارة للجنسيات باعتبار المفهوم الكلي قلنا سلمنا
 انها منضبط لكن تعريفها لا يخرجها عن اجماع الافراد فعلى الاول لا يكون التعريف مانعا على الثاني لا يكون جامعا لان
 يدل على ان الكل اذا اجمعت اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل اشتمل عليه حقيقة وقيل على هذا قول اي اشتمل
 فان قيل ان كلمة ما عبارة عن شئ مطلقا لانها موصوفة لغير ذوى العقول فخط هذا ان يكون التعريف مانعا
 لصدا على المحروف الا واخر كما ان في جاري زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس مرفوع لانه صفة الاسم
 وايضا يصدق على مجموع جملة جاري زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية
 مشتملة على زيد اشتمل على المرفوع فكانت مشتملة على المرفوع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس
 التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس المقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس لا يصدق
 وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فخط هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر والضمير
 الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس
 وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدا على المضادة لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس مرفوع قلنا ان
 كلمة ما هي هنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الواو واخر كذا الجملة وكذا اوجد الجنس لان المقسم ليس الاسم
 المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضادة فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين
 الموصولة والموصوفة واخذ احد المصنفين من المشترك لا يجوز القرينة ولا قرينة هنا قلنا القرينة موجبة
 هي هنا وهي ان كلمة ما هي هنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التأكيد فان قيل فوضع الشر في تفسير
 كلمة ما وهو محصل بقوله اي اسم فما الحاجة الى ازيد اذ قد اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و
 اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكروه عندهم فان قيل سلمنا انه مستكروه لكن لا يخص
 ان يقدم شره كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بان يقال ما اي اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

له كاعدا لولا على الصلة لانه جزء من قوله ۱۷۵ والفعل شرط اذا كان الجزئية ثم قسم بالصفة ۱۷۶ والرمول من المحدث فخط هذا لا بد
 من غير الفصل ۱۷۷ ما اي على تقدير يكون الكلمة عبادة عن الشيء المطلق ۱۷۸ كيتبه تحقير عباد الله الاخير ۱۷۹

التفسير مع الصفة قلنا فعله هذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالحقبة بالشرح لان موضوعا مثل
 جملة ما في الحقيقة وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسير الكلمة ما فالقيل الاضمر ان يتم ما مشتمل على
 الرفع فلم اختار الا خطاب قلنا لان الخفاء في الرفع ليس با اعتبار الماخوذ فاذا اخذ الماخوذ في التعريف
 صار من قبيل اخذ العرف في التعريف فان قيل مكان الرفع معلوم باعتبار الهيئة كذا هو معلوم
 باعتبار المادة وللمبدأ فيما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء فيه ليس باعتبار شئ من اجزائه
 بل الخفاء باعتبار المجموع من حيث الجموع فلا يلزم اخذ العرف في التعريف قلنا ان ههنا وان لم يكن اخذ
 العرف في التعريف لا مكن فيه وهم بناء على ما هو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخوذ
 وايضا انه خال عن الاشارة الى اصاله الرفع في الفاعل واليه انه خال عن زيادة الايضاح المناسب بمقام
 التعريف لان المصنف قال الرفع علم الفاعلية جعل الرفع معروفا وعلم الرفع لتعريفه والتعريف اوضح من
 العرف خذ هذا فان كنت ذكيا كفاك والا لا ينفعك وان تليت عليك الايضاح والمفضل قوله
 اى علامته فان قيل العلم المحي على ثلاثة معان احدها ما وضع لشيء بعينه كما قال المصنف في بحث المعرفة
 والنكبة والثاني بصفة الجبل كما قال الله تعالى وله انجار الشات في البحر كالاظفار اى كالجبال والثالث
 بمعنى العلامة كما هو المشهور فافى معنى مراد ههنا قلنا ان المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الآخرين قوله
 كون الاسم فاعلا دفع وهم وهوان الياء في قوله الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره علامة الشئ
 الذي هو منسوب الى الفاعل لانه في حكم المشتق فالاسم المشتق يقتضى الموصوف فكذا هذا والامر
 ليس كذلك لان الرفع مشتمل على علامة عين الفاعل لا على علامة الشئ الذي هو منسوب الى
 الفاعل لعدم وجود الشئ الثالث فدفع بقوله كون الاسم فاعلا يعنى ان الياء مصدرية واعلم
 ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب وايضا ان المحقق الياء نحو بصري اى منسوب الى
 البصرة وعلامة المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون بتقدير الاسم ولبق الياء يكون خبرا له فاقيل
 ان ههنا وحين الشئ الثالث فاستقامة ياء النسبة اليه يصح لان الرفع علم الفاعلية والفاعلية منسوب
 الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامة النسبة كما استقام المصدرية لكن اختيار المصدرية لوانقبة
 المقابل اعنى قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا اليه فاقيل
 الاضمر ان يقال علم الفاعل بدون الياء مع انه المراد قلنا لوقال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل
 فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ابراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لا
 علامة الشئ فخصته به قلنا الفاعل اعم من الحقيقة والحكمة والمبتداء والخبر مثلا في حكم الفاعل لا
 للفاعل خاصيتين احدهما كونه جزءا ثانيا من الجملة والاخر كونه مسندا اليه ففي المبتداء وجد الثاني وفي الخبر
 وجد الاول ونقول لا نسلم ان علامة الشئ فخصته به بل العلامة اعم منه كما قال الشاعر في صدر الجمر
 لاكن خص الفاعل بالذكرا لصالته قوله وهي الضمة والواو والالف الخ فان قيل اللف قد يقع على
 التصيب في الاسماء الستة فكيف يمتد الرفع عن النصب قلنا يمتد الرفع عن النصب بقيد الحقيقة لانه

اى ان يمتد الرفع عن النصب بقيد الحقيقة لانه

ان كان من حيث انه علم الفاعلية فرفوع وان كان من حيث انه علم المفعولية فنصوب **ومن قال في**
الجواب انه ان كان بعد الرفع فرفوع وان كان بعد الناصب فنصوب فليس يشبه لان كثيرا ما يكون
 الفعل لواحد بعد الرفع والنصب جميعا كالفعل المتعدي قوله والمواد باشتال الاسم عليها بان يكون
 موصوفا بها **ان فان قيل** لا اشتغال على اربعة اقسام اشتغال الكل على الجزء واشتغال الظرف على المظهر
 واشتغال ذي الحال على الحال واشتغال الموصوف على الصفة فهذه الاشتغال من اى قبيل قلنا ان
 باشتغال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها **ان قد اتم** استقامة الباقية فان قيل لان الاسم
 موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غير قائم به بل وكلاهما قائمان بالمتكلم والضم الفاعل
 ليست الا محولة على الموصوف وهذا لا يصح حمل الصفة على القسم قلنا اجاب صاحب الغفور عن
 معناه كالموصوف بها لا عين الموصوف اى كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك علامة الفاعلية
 تكون بعد الاسم واجاب عصمة الله السمرقندى ان هذا من قبيل اجراء صفة المدلول على الدال لان
 بين المدلولين يصر الحمل فلنا بين الدالين يصر الحمل ايضا يعنى ان مدلول الرفع وهو الفاعل عليه صفة
 المدلول الاسم وهو الذات كقولهم النار حارق قوله لفظا او تقدير او محلا فان قيل الموصوفية بما يستقيم
 اذا كان الاسم معربا واما اذا كان مبنيا فلا يخرج جاني هذا فالفاعل عليه موجودة والعلامة غير موجودة
 قلنا الموصوفية اعم من ان يكون لفظا او تقدير او محلا واجاب الرضى والشيخ الهندي عن هذا الاعتراض
 ان اللزوم بالموصوفية في المعربات دون المبنيات لعدم وجود الرفع في المبنيات فورد الشرح عليها بقوله ولا
 شك ان الاسم موصوف بالرفع المحل اذ معنى الرفع المحل انه لو كان معربا لكان مرفوعا وذلك الحيشية
 ليست الا توصيفا الاسم المبني بالرفع فان قيل هذه الحيشية وان كانت صفة الاسم لكن ليست علما لفا
 لان العلم هو الفهم والواو والالف والحيشية ليست لواحد منهما وايضا هذه الحيشية توجب الرفع في المعربات
 دون المبنيات لانه لو كان مرفوعا قلنا الرفع اعم من ان يكون حقيقة او حكما لا بثبوت
 الرفع للناصب في حكم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان يكون حقيقة او توها وهو اذا كان محلا لو
 كان مرفوعا لكان مرفوعا التوهم دفعه ايضا قوله فكيف يختص الرفع بالاشارة الى وجه الرد على المتأخرين
 المذكورين قوله فانه الفاعل الى الفاعل للعطف فهذا من قبيل عطف التسميم على التعريف فان قيل
 ان كلمة من اما ابتدائية او تبعية او بيانية لا سبيل الى الا والا لانه يقتضيه كلمة الى في المقابلة لما في
 قولهم سرت من البصرة الى الكوفة ولا الى الثاني لانه يقتضيه ان يكون الشيء جزءا من مخوله والفاعل
 ليس جزءا المرفوع بل جزئى له وايضا ان من التبعية يتخير على المتعدد والمرفوع مفرد ولا الى الثالث لا
 ما يكون بمعنى الذى يتقدم وهو فيكون معناه الذى هو المرفوع الفاعل وهو ليس الا فساد المعنى قلنا
 اجاب صاحب الغفور ان كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين ابتدائية انشائية وابتدائية غير انشائية الثانية
 ما يكون في مقابلة كلمة الى والا لولا ما يقصد بها مجرد كون مجرورها امرا كلياً انتزاعاً من الجزئيات
 قوله اى من المرفوع اعلم ان في مخرج ضمير من خلا وارجح البعض ان المرفوع لوجهين

من ان هذا هو معنى ما في قوله من ان يكون مرفوعا لانه لو كان مرفوعا لكان مرفوعا التوهم دفعه ايضا قوله فكيف يختص الرفع بالاشارة الى وجه الرد على المتأخرين المذكورين قوله فانه الفاعل الى الفاعل للعطف فهذا من قبيل عطف التسميم على التعريف فان قيل ان كلمة من اما ابتدائية او تبعية او بيانية لا سبيل الى الا والا لانه يقتضيه كلمة الى في المقابلة لما في قولهم سرت من البصرة الى الكوفة ولا الى الثاني لانه يقتضيه ان يكون الشيء جزءا من مخوله والفاعل ليس جزءا المرفوع بل جزئى له وايضا ان من التبعية يتخير على المتعدد والمرفوع مفرد ولا الى الثالث لا ما يكون بمعنى الذى يتقدم وهو فيكون معناه الذى هو المرفوع الفاعل وهو ليس الا فساد المعنى قلنا اجاب صاحب الغفور ان كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين ابتدائية انشائية وابتدائية غير انشائية الثانية ما يكون في مقابلة كلمة الى والا لولا ما يقصد بها مجرد كون مجرورها امرا كلياً انتزاعاً من الجزئيات قوله اى من المرفوع اعلم ان في مخرج ضمير من خلا وارجح البعض ان المرفوع لوجهين

احدهما اتحاد الرفع للضميرين والاخر كونه معروفا وارجح البعض ان اشتمل الوجهين احدهما قرب الرفع
 والاخر كونه مرجعا صريحا قوله وانما قدم الرفع فان قيل لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات قلنا انما
 قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصال وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في
 الفاعل واليضا لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره واليضا نقل عن امير المؤمنين عليه السلام
 الله وجهه قبل ان يدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والصفات اليه مجرور فيقيم منه ان
 مرفوعة سائر المرفوعات لمناسبتها وبين الشارح اصالة الوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة ^{الفعلية}
 التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضيه ارتباطا
 بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضيه ارتباطا بشئ واليضا المقصود من الجملة
 اخبار وانشاء والفعل موضوع لهما يجوز ان يخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالادوات الخارجية
 قال فيقال ان البوه في زيد قائم البوه فاعل لقائم مع انه جزء الجملة الاسمية قلنا ما قلناه في الجملة
 الفعلية فهو باعتبار الاغلب والثاني بقوله ان عامله اقوى من عامل الابتداء لان عامله لفظي
 محسوس في مسطور وعامل الابتداء معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر فان قيل هذا
 التعليل لا يدل الا على اتقاه الفاعل على الابتداء لا على باقى المرفوعات ايضا ان عامل خبر ان ايض لفظي
 فلا يثبت الترجيح عليه **اجيب عن الاول** ان الابتداء اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على الابتداء
 تقدم على الباقي بطريق الاولى **وعن الثاني** سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف واما الفاعل
 لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل فان قيل ان عامل اسم كان ايضا فعلم قدم الفاعل عليه قلنا
 ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعبه التصريح لا قما عليه من المرفوعات فان قيل ما
 للصفات انهم يعيدون اسم كان من الفاعل ولم يعيد خبره من المفعول به بل جعله قسا على محذوف
 من المنصوب قلنا ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يتخلو من الفاعل وجعل الخبر من
 المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يتخلو عن المفعول به كالفعل اللازم فان قيل كما ان
 جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عدمه ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انما جعله
 داخل فيه قلنا المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به
 فافهم ولا تسرع برده ولا يقبل ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون
 بالعلم قوله وقيل اصل المرفوعات الابتداء والوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في السند
 اليه وهو التقديم اذ لم يعرض له موجب التأخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخرج حوبا
 بموجب التأخير وهو كونه معروفا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا جحوا ومشتق
 نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشق قوله فكان اقوى فان قيل ينبغي
 ان يذكر التعرّف بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التعرّف حصل من ضم مقدمتين احدهما قوله لا يحكم
 عليه بكل لفظ والاخر قوله بخلاف الفاعل لانه قلنا انما توسط التعرّف بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

انما هو الذي هو في قوله لا يحكم عليه بكل لفظ والاخر قوله بخلاف الفاعل لانه قلنا انما توسط التعرّف بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

فكان اقرب الى الرجم اعنى المبتدأ قوله فانه لا يحكم عليه لا بالمشق والفقيل ان الحكم على الفاعل يكون
 بالظروف نحو في الدار زيد وباسماء الافعال نحو هبها زيداى بعد زيد وبالمصدر نحو عجبني ضرب
 زيد مع انه ليس شئ منها من المشتقات فما معنى هذا الحصر قلنا هذا لا اعتراض غير وارد لانه قال لا
 يحكم عليه الا بالمشق وفي هذا الامور لا يحكم على الفاعل لعدم الحكم فيها لانه كما يفيد المخاطب فائدة تامة
 ولا فائدة فيها فان قيل الاعتراض وارد لان المراد من الحكم النسبة مطلقا وهي موجودة في القوية
 لفظ المشق لانه يتناول مثلا اسم الفاعل وايضا انه ليس فيه الحكم بالمعنى المذكور قلنا المشق اسم من
 الحقيقة والحكم وهذه الامور في حكم المشق لان الظروف باعتبار المتعلق مشتقة وكذا اسماء الافعال
 اما بمعنى الامر والماسخ وهما من المشتقات والمصدر الفاعل بمعنى ان مع الفعل فيكون من المشتقات
 اعلم ان وجه الرد على قول الفقيل ان مذكوره الجمهور افاد القوة في رفع الفاعل مذكوره القيل افاد القوة
 في ذات المبتدأ وهي غير مقصودة وايضا سلمنا ان الاصل في الاستدلال هو التقديم لكن في غرضه
 لان الاصل فيه التأخير لانه معمول الفعل والاصل فيه التأخير وايضا ان تأخير الفاعل ضروري لتأنيث
 بالمبتدأ وتأخير الضرورى لا يفيد شيئا من الضعف واما عموم الحكم به فلا يفيد القوة بل يفيد
 الضعف الاتى ان بنو تميم لا يثبتون العملى ولا المشبهتين بليس بعموم دخولهما على الاسم والفعل
 عدم اختصاصهما باحد القيليتين فعلم ان القوة في الاختصاص دون العموم قوله وهو اسند الواو
 للاستيناف ومدخولها جملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال السائل وهو انه لما كان الفعل من
 المرفوعات فما هو قوله اى الفاعل اشارة الى بيان الرجم قوله اى اسم فان قيل ان كلمة
 ما عبارة عن شئ فلا يوجد الجنس كما هو وايضا ان المتبادر منها كونها موصولة فعلى هذا لا بد من
 ضمير الفصل وايضا الموصولة مع الصلة شئ واحد فلا يوجد الجنس كما هو قلنا المراد من كلمة ما
 اسم متكبر فان قيل لما كان المراد اسما فهو منقوض بقولهم عجبني ان ضربت زيد الا ان ضربت
 فاعل عجبني مع انه ليس باسم قلت المراد من الاسم اسم من ان يكون حقيقة او حكما
 كما قال لشاذر دم فان قيل اعتراض ان ضربت كما يريد ههنا كذا لا يرد على تعريف المرفوع
 فلم يلزم الاسم ثم بالحقيقة والحكم قلنا انما يلزم ثم اكتفاء بهذا التعميم فان قيل لم يعكس الامر
 قلنا ان تعميم القسم يستلزم تعميم المقسم لئلا يلزم تعميم القسم من المقسم بخلاف العكس لان تعميم المقسم
 لا يستلزم تعميم القسم لان القسم ليس الاخص فان قيل لولم يفسر الشاذر كلمة ما بالاسم لم يحجج الى تعميم
 بقوله حقيقة او حكما لان ما عبارة عن شئ وهو متين ولا قوله ان ضربت قلنا ان تفسير ما بالاسم مقصود
 لئلا يلزم الخروج من البحث ولئلا يلزم تعميم القسم من المقسم لان كلمة ما في تعريف المرفوع مفسرة بالاسم
 كذا ههنا وايضا لا بد من التعريف من الجنس المتبادر من الجنس هو القريب فلذا اول بالاسم والفعل
 لولم يفسر به توهم ان المراد من الفاعل ذاته ممان الفاعل في اصطلاح هو الاسم وايضا لولم يفسر به تينا

ایف مع انه لا يقع فاعلا اصلا قوله ليدخل فيه مثل قولهم لای ای انما هذا ليدخل فيه قوله اسند اليه
 الخ فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لانه يخرج منه فاعلاً شبه الفعل وفاعلاً في الفعل المنقصة لا الاسناد
 نسبة احد الكلمتين الى الاخرى بحيث نقيد الخاطبة ثمة تامة ولا فائدة فيه قلنا المراد من الاسناد هو
 النسبة مطلقاً من قبيل ذكر الاخص والاداة الاعم فان قيل لما كان المراد هي النسبة فعلى هذا لا يكون
 مانعاً لصدقه على زيد في قوله ضرب زيد باضافة المصدر الى الفاعل النسبة الضرب الى زيد مع انه ليس
 بفاعل بل يقال مضاف اليه واليهم لا يكون جامعاً لعدم صدقه على قولنا ما ضرب زيد لان فيه
 سلب النسبة وكذا لا يصدق على فاعل الشرط مثل ان ضربت ضربت لان فيه فرض النسبة لا التحققها
 وكذا لا يصدق على فاعل الانشاء نحو ا ضرب لعدم وجود النسبة في عدم وجود الفعل احيب
 عن الاول المراد هي النسبة مع بقاء الرفع والرفع في زيد وعن الثاني ان النسبة اعم من ان يكون
 مثبتاً ومنفياً محققة او مقيدة خبرية وانشائية قوله بالاصالة فان قيل لا يكون التعريف
 مانعاً لصدقه على عمرو في قولنا ضرب زيد وعمرو لانه اسند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل يقع للمعطوف
 قلنا المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الى عمرو بالتبعية فان قيل ان قوله بالاصالة قيد
 في التعريف وذا لا يجوز زيدون القرينة قلنا القرينة ذكر التوابع بعد فان قيل ان ذكر التوابع
 فيما بعد لا يكون قرينة ههنا لبعدها من هذا التعريف والقرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف
 او متصلاً به قلنا البعد لا يكون قرينة اذا كان غريباً والتوابع مشهورة فان قيل ان قيد بالاصالة
 كما يكون معتبراً في اسناد الفعل كذلك يكون معتبراً في شبه الفعل اي فتنغي ان يذكر هذا القيد
 بعد قوله او شبهه ليعتلق بما قلنا ان قوله او شبهه فرع الفعل والقيد اذا اعتبر في الاصل
 يعتبر في الفرع ايضا فلا حاجة الى تاخير قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان قيل لا حاجة
 الى اخراج التوابع لان التابع اذا كان صفة مثل جاني زيد العالم لا يوجد فيه اسناد للفعل الى
 التابع لان الاسناد الى زيد لا الى العالم وكذا اذا كان تأكيداً او عطف البيان قلنا ان المراد
 من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحوافز والبدل قوله وكذا المراد في جميع حد ودل فروعاً الى
 كما اذا وقع التعدد في المبتدأ والخبر والمبتدأ والخبر هو الاول وفي هذه العبارة استناد الى المبالغ
 في اخراج توابع الفاعل قوله ما يشبه في العلم فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الممثل مشبه
 وهو نسبة بين المشبه والمثبه به وذكر في المثال قائماً ابوه وهو ليس نسبة بـ ما يشبه وظرف النسبة
 قلنا المراد من الشبه ما يشبه اي المراد من المصدر اسم المفعول فان قيل فعلى هذا لا يكون
 التعريف جامعاً ولا مانعاً ما الاول فلانه لا يصدق على اسم التفضيل لانه ليس فعل من الافعال فيه
 معنى الزيادة ليشير اسم التفضيل به واما الثاني فلانه يدخل فيه الاسماء الغير المنصرفة لانها ايضاً
 يشبه الفعل مع انها ليست لها فاعل قلنا معناه ما يشبه الفعل في العمل فدخل اسم التفضيل وخارج الاسماء

الغير المنصرفة فان قيل لما كان المراد من التشبيه التشبيه في العمل يلزم الدوراد المشهور ان عمله
 لم يشابه الفعل فلو كانت المراد هنا المشابهة في العمل يلزم الدوراد قلنا انما يلزم الدوراد ان كان مشابهة
 التي هي سبب العملين المشابهة التي هي سبب العمل وليس كذلك لان المشابهة الاولى عبارة عن
 المشابهة في عدد الحروف والحركات والمشابهة الثانية عبارة عن المشاركة في اقتضاء الفاعل فان
 قيل لم يخالف الشارح عن قولنا لفاضل لهندي لانه قال المشابهة في الاشتقاق والحدث وقال
 الشارح في العمل قلنا لو قال ذلك لم يتناول اسماء الافعال والظروف لانه ليس بينهما الاشتقاق بالذات
 وان كانت مشتقة باعتبار المتعلق وبعد التأويل بالافعال والماضي واعلم ان جتنا وان لم ينكشف
 مثل الصباح كنسب من الصباح فمن لم يستقر بالصباح لم يستضي بالصباح ايضاً غالباً فان
 قيل المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل لا يخلوا ما الفعل اللغوي وهو الحدث فلهذا
 حاجة الى قوله وشبهه وايضاً يلزم ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات
 يشبه الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واما الفعل الاصطلاحي ويزيد عدم صدق التعريف على
 زيد مثلاً في ضرب زيد لانه لا يسند اليه الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان والنسبة بل
 النسب اليه هو الحدث فقط قلنا المراد هو الفعل الاصطلاحي والسند الى الفاعل خبره ولا يحدث
 فيه لان نسبة الكل باعتبار الاجزاء كما يقال بنوا فلان قتلوا زيداً مع ان الفعل صدر من واحد
 قوله ليتناول فاعل اسم الفاعل وفي بعض النسخ مثلاً فاعل اسم الفاعل بزيادة لفظ المثل فان قيل
 ان ايراد لفظ المثل هنا لا يجر لانه انما يذكر التعميم والحاجة هنا اليه لانه حصل بذك كجميع جزئياً
 بحيث لا يبقى منه فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سهواً من الكاتب وما قال انه لدخول الاسم
 المنسوب نحو زيد تميمي فان الضمير في تميمي فاعل له ليس يشي لان الاسم المنسوب داخل في الاسم
 المفعول لان معنى زيد تميم زيد منسوب الى تميم هو ليس من هذا الباب لان الضمير فيه
 مفعول بالميم فاعله قوله والظرف والقيمين ان متعلق الظروف اما الفعل او شبه فعل الاول داخل
 في الفعل وعلى الثاني دخل في اسم الفاعل واخيره من المشتقات فلا حاجة الى ذكره قلنا ليس المراد
 من الظروف ما يتجمل في المتعلق بل المراد منه اسم الظروف نحو منصرو ومنصرف قوله وقدم عليه
 قال صاحب العنود الواو فيه للحال من الفعل او شبهه فان قيل ان الماضى اذا وقع حالاً لا بد
 من دخول قد وهو غير موجود هنا قلنا ان قد مقدّم فيه وانما لم يذكر الاحتراز عن تكرار النفي
 وقال مولانا عصام الدين الواو للعطف على الفعل وهو قوله اسند فيكون صفة بعد
 لقوله ما فان قيل ان قوله على جهة قيامه به من معمولات اسند ولما كان الواو للعطف يلزم
 الفصل بين العامل والمعمول بالا جنيب وهو الجملة العطفية قلنا الفصل بالاجنبى انما يجوز
 اذا كان العامل ضعيفاً والعامل هنا قوى وهو الفعل اعني قوله اسند قوله في الفعل او شبهه
 فان قيل فلهذا افاضت المطابقة بين الراجح والمرجح لان الضمير في قدم مفعول

لانما ليس بمتعلق بالفعل في العمل بل في الفاعل

نفس اللفظ قد قدم

والمرجع شيان اعني الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قول
واحترز عن نحو زيد في زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير في ضربك الى زيد قلنا لا نسلم ان الاسناد غير موجود
زيد لان الاسناد له ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا فادركنا ثم حكم موكدي حيث لا يحتاج الى تأكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سلمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر في الاسناد قيد الاصلة قلنا ان قيد الاصلة
لم يخرج هذه الكادة لانه في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة وهذا التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياج الى عند الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيد الكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذ جعل قيد التشبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يضم فيه كقولهم زيد عدل في المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى الشئ في الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ في الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوي فيعتبر فيه اذ
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظي فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن المحسن كذا في زبدة الحاشي قوله والمراد لتقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا للصدق على من في قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كرم
مع انه ليس بفاعل بل مبتدأ قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كرم على من
جوازا لانه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فالتقدير فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فن اين علم هنا مبتدأ وخبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كرم صفة مشبهة والشرط في عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فن اين علم ان من مبتدأ وكريم خبره فليكن كريم مبتدأ ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتدأ لانه من القسم الاول من المبتدأ الاول والثاني لان الشرط في القسم الاول ان
يكون معرفة او توكدة فخصصة والشرط في القسم الثاني ان يكون مصدرة بحرف النفي او
الف الاستفهام ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجب اخر لصدق
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد بوجوب التقديم النوعي وهذا
التقديم فردي فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فن اين علم ان المراد التقديم النوعي
قلنا انه علم من القا عدة المشهورة وهي ان التعريف واجزاءه لازم للمعرف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير في عليه راجع الى الفاعل في فعل هذا يلزم
اخذ الحد ود في الحد وهذا يجوز قلنا لا نسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

فان قيل الماوجب تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لا يلتزم بالتبلي
 فان قيل لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعالم مقدم على المعمول بخلاف التبلي
 لان الخبر غير عامل فيه قوله اى اسنادا واقعا فان قيل ان المقرر عندهم ان الجار والمجرور اذا
 وقع في عباداتهم لا بد لهما من الاعراب المحلى وقوله على جهة قيامه الجار ومجرور فلا بد فيهما
 من الاعراب المحلى فانهما واليهم المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لا سند ولا قيد
 حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وهذا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على
 جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقة وايضا علم اعرابيه وهو النصب فان
 قيل لا حاجة الى ازيد قوله واقعا الصحة تعلقه باسنادا قلنا لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة
 على لا يقع صلة الاسناد بل صلتها ما لم ياء او الى يقال سند به او اسناد اليه وايضا ان قوله على جهة
 اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة الشيء الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما
 اسناد الا يصح صفتية بما قال صاحب العفوران قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق
 باسند فان قيل ان سلم ان غرض لشارح ما ذكره الفاضل الا ان يرى لان عبارة الشارح
 في انه متعلق بواقع قلنا ان ما ذكره الفاضل حاصل المعنى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله
 اسنادا وهو معمول اسند فكل الجار والمجرور معمول اسند قوله على طريقة انما اول الجهة بالطريق
 لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة
 والشكل والجهة يجئ بمعنى الطريقة كما يقال عدلت هذا العمل على جهة عملك لى طريقة عملك و
 قوله قيام الفعل اشارة الى بيان المخرج لغير قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ ومن
 قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم والمتكلم لا بالفاعل قلنا انه مجزى من المضاف اى قيام
 مدلول الفعل فان قيل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والنسبة
 بل الحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث فان قيل لا يصح
 لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل الفعل المنفع فهو ما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لا يصح ان
 القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوات الارواح والفعل ليس منه
 وايضا انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطالع عمر لان المتبادر من القيام انه صادر
 والموت والطوالة ليستا صادري عنهما مع انهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة
 المعلوم فيتناول المنفع وكذا لا يكون المراد منه الاستواء فان قيل لا نسلم ان طريقة القيام
 عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة
 المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب العفوران عنه بان معناه ان ذلك علامة لكونه صيغة القيام
 ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل بالوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم
 دون المجهول وايضا ما لوجه لهما ثم احترازوا عن مفعول بالوسيم فاعله بتقدير القيام

له لان معنى الفعلين متشابهين بل على الاسناد بهم صلة وهو لور اسنادا بهم

ولم يحتزوا عنه بقيدا لاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو تحكم محض
قلنا لان القيام ثبوت موجود لا مر والتعبير عنه ليس الا بصيغة العلوم لان مصدر المعلوم قد
يوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر الجهرل لا يوجد مدلوله في الخارج اصله
بل هو امر اعتباري لانه لم يصدر من الفاعل الا المحدث القائم به وكذا يخرج مفعول مالم يسم فاعله
به لان الواقم عليه مصدر الجهرل وهو غير موجود فلا يصديق القيام عليه ويصدق الاسناد اليه
لان عبادته عن ثبوت الشيء لا مر والشيء يتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد يكون
حقيقيا كالنصف الجسم بالبياض وقد يكون عقليا نحو زيد على لان العبد عبادته عن عدم
البصر فلا يكون القيام موجودا لا مر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب العقول
دون العربية لانهم قالوا المعنى صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوت الموجود
لا مركذ لك الاسناد عبارة عن ثبوت الموجود لا مر بقرينة التعبير عنها به قلنا لا نسلم ان الاسناد
عبادة عن ثبوت موجود لا مر بل عبادة عن ثبوت الشيء لا مر والشيء اعم من الموجود فان قيل
هذا مخالف من سائر النسخين لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوت موجود لا مر بل افوق
بينهما قلنا لا نسلم انها متحدان لكن كما ثلثه في التعبير وهو لا يضرب فان قيل فظي هذا اي
على ان الاسناد كما ثل القيام لا عين القيام لان المماثلة تقتضي المغايرة خرج الاسناد الذي هو
عين القيام لان الاسناد لما كان عين القيام علم انه قد يجمع معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم
قلنا لا نسلم خروج لان للقيام افراد متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب كما ثل قيام النصر
وبالعكس فان قيل لما قال المر على جهة قيامه ولم يقل على قيامه دون الجهة قلنا ليتناول
فاعل افعال الاضافية كالتقرب والبعد لانها غير موجودين بل وجودها اعتباري فلا يكون فيه
القيام لا محالة بل فيها جهة القيام هذا خلاصة ما قاله عبد الغفور قوله واحتز بهد القيد من
مفعول مالم يسم فاعله فان قيل امثلت الاحتراز عن مفعول المصدر الجهرل لان طريقة القيام
ان يكون على صيغة المعلوم وصيغة المصدر للجهرل عين صيغة المصدر للعلوم قلنا لا نسلم انه لا يثبت
الاحتراز عنه لان هذا المصدر في قوة ان مع الفعل الجهرل فلا يكون على صيغة المعلوم فان قيل
الاحتراز عن المفعول مالم يسم فاعله لا يصح لان صفا المفصل ادخله فيه قلنا الاحتياز الى هذا القيد
انما هو على مذهب لم يحمله داخل فيه كالمصرح لانه نظري المعنى وهو في المعنى ليس بفاعل وصاحب
المفصل نظري اللفظ قوله مثل زيد في قام زيد فان قيل المثال لا يوضح المثل وهو محصل
بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما قوله قام زيد والاخر قوله زيد قائم اوه قلنا انما اورد
المثالين لتعدد المثل لان الاول مثال لما اسند اليه الفعل والاخر مثال لما اسند اليه شبه الفعل
قوله زيد قائم اوه فان قيل تشيله بزيد قائم اوه لا يصح لانه لا يكون المراد في الخارج كذا لكن

ليس نصا في المقصود لانه محتمل نيكون قائما خبرا مقدا على المتدا اعني البوه ولو قال البواه لكان نصا في المقصود لعدم صحة قائم خبرا عن بواه لعدم المطابقة قلنا البوه لا محتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب له ان يكون على قائم لدفع الالتباس فان قيل ما الفرق بين هذا المثال وبين اقام زيد حيث جذا في الثاني الوجهان دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل له من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل والاخر على الاصل وفي قصديك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس ثم واجب ان الذهن يبتقى الى ما يوافق الاصل وهو غير متعصم وان المبدأ صادقة ومخالفة كانا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون البوه فاعلا لصنعة والاخر وهو كونها مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فالقول ان عمل الصنعة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا لا يثبت اية توجب الامرين كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكره والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لا احتياج الى الرابط والفاعلية يوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصنعة عاملا والمشتغل على خلاف الاصل الاصل بالنسبة الى ما اشتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد جملة وكلاهما اصل والنصا يشكك بهذا قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصنعة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كونها مبتدأ مسنداً اليه والاخر كونها اي كون الاسم فاعلا لصنعة فينبغي ان لا يكون من قبيل جواز الوجهين احدهما الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لا احتياج الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون اصلا وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون الاسم فاعلا لصنعة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحجج النفي او الالف الاستفهام كيف والصنعة للصنعة في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فان قيل هذا الاصل منها مذهبهم لانه لا يعلم انه في الفاعل او الفاعل والحكم على المذهب لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقضية البحث فان قيل الاصل جملة عن القاعدة والمخالفة عنهما لا يجوز فيجب ان لا يجوز قوله ضربهم واذا ضربهم والى قلنا الاصل منهما بضم ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بضم ما ينبغي واولى خرج عنه ضرب زيد لان الولي منهما واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلا او في ضمن الجواب فان قيل لما كان الاصل بضم ما ينبغي واولى فهو منقوض بنحو ضرب زيد اذ غلبه فان قلنا ليم الفاعل منهما ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم ينعم مانع ولهمنا وجد المانع وهو الاضمار قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاول مع انه اوضح واحسن لرعايه الاشتقاق بينه وبين الولي لانهما مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل انما الى ان قرب الفاعل من الفعل

منه

له وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه الفعل ١٢ له اي المطابقة بين المبتدأ والخبر على التقدير في الافراد ان الخبر مفرد والبتدأ شيء كما هو ظاهر ١٣ له في المثال اي الذين ذكر في المتن فاعل مسند اليه خبر الفعل ١٤ له احدهما كون زيد جملة واقام خبره ما عليه وما ينبغي كون زيد فاعلا مسند اليه خبر الفعل وهو كما ١٥ له الوجهان ١٦ له اي في الاصل وعدم الاصل ١٧ له لانه لا يوجب تميز الفاعل عن الصنعة وهو الاصل ١٨ له لان الاصل في الفعل الفعل ١٩

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هذا فلا يملك السامع الا للضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح في جواز
 الآخر بخلاف الاصل لانه ليس في لفظه ما يدل على جواز الجانب الآخر وان كان مالمها واحدا فان قيل
 لم قال ان يلى الفعل ولم يقل ان يلية بضمير معانه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا
 لكون الضمير جوا الى احدهما للدلول عليه وكما مر في قوله وقدم عليه قلنا انما وضع المظهر موضع
 المضمرة لزيادة التمكن في الذهن فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون للظهر اولى من المضمرة
 في جميع المواضع قلنا فيه اشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به فان قيل
 المراد بالولى لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه نرا عليه
 وان كان الثاني لا يصح قول الشرع ان لم ينعمة مانه لانه وان وجد للمانه لا يغترب رتبته الا ترى ان
 قوله ما ضرب غلامه الا يزيد فان قصد المحصر مانه من ان يقع الفاعل في ولى الفعل مع ان رتبة
 الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر في قوله غلامه قلنا المراد من الولى ما يكون لفظا فقط فيصح
 قوله ان لم يمنعه مانه والولى الرتبة ثابتة لا محالة فاء التفريع عليه او نقول المراد الولى لفظا حتى عدم
 المانه ورتبته حين وجود المانه وفي قوله ضرب غلامه زيد وجد المانه نعم من ان يكون قبل التركيب بعد
 ولها وان لم يكن المانه قبل التركيب لكن وجد بعد لان تقديم مانه التاخير يفيد المحصر فلو اخذ
 غلامه لفات المحصر او الغرض من تقديم المفعول اهتمامه فيغوت الاهتمام بالتاخير قوله
 المسند اليه فالقيل كما ان الاصل ولى فاعل الفعل كذلك ولى فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيصه
 قلنا المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص وادارة الاعم فلا اشكال قوله ان يكون
 بعد فان قيل الولى على قسمين احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فالى الضمى مراد منها قلنا
 المراد منها ما يكون موخر متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز فان قيل لما كان المراد الوخر المتصل
 فينبغي ان يغوت الولى في قوله ليضرب نرا لوجود الفصل بين تأكيد مع انه لم يقل حد بغوت الولى
 في هذه الصورة قلنا المراد بالفصل للنفي ما يكون من معمولاته لا مطلق الفصل ولان التأكيد ليس
 معمولات الفعل قوله لشدة احتياجه الفعل اليه فكما ان الكل يفيد معناه بدون الفاعل قوله ويد
 على ذلك اسكان اللام فان قيل ان ههنا يلزم الدوران المشهور في الصرف ان الاسكان لا اجل
 الجزئية ويعلم من قول الشاعر ان الجزئية لا اجل الاسكان حيث قال ويد على ذلك اسكان اللام
 قلنا ان ما قاله الشاعر هو جعل الحكم علامة على العلة ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة
 على وجود الله تعالى جل شأنه مع انه تعالى علة الممكنات قوله اربع حركات فان قيل
 لا نسلم ان الاسكان لا فم توالى اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغي ان لا يجب
 الاسكان في الرباعي نحو وحجت لعدم توالى اربع حركات لان العين ساكنة في نحو وحجت

بأن يكون الفعل لا يفيد معنى

له اى في وضع المظهر موضع المضمرة ٢٢ قوله المراد بالفصل النوى لا في قوله من غير ان يتقدم عليه ٢٣ عله كما قال الشاعر
 من معمولاته ٢٤ التي عجبك العجايب اناك به مقرا بالذنوب وتب دعائك ٢٥

قلنا اسكان اللام في الرباعي محمول على الثلاثي والمحل طريقة مشهورة عندهم قوله فلذلك
 فان قيل الغاء للتعليل وكذا اللام فيلزم اجتماع التي التعليل وهذا لا يجوز قلنا اللام للتعليل
 فيعني ان يكون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني لان اللام يجعل مدخله
 علة ومدخل اللام منها هو الاصل والفاء اما للتقديم فيعني ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيما على العلم
 بالاصل المسبق او للتعليل ولكن من باب الاستدلال بالعلول على العلة فلا استدراك قوله
 الذي يقتضي تقدم الفاعل دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بولى الفاعل الى الفعل بالنسبة الى
 سائر المفعولات لاكن من غير المفعول به كما هو من هذا جنى واخفش قد فم بان الولى بالنسبة
 الى الكل قوله وامتنتم ضرب غلامه نزيلا فان قيل ان الامتناع المذكور وان كان يترتب على
 الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوتة على تقدير تساويهما في المرتبة ايضا فلا يصح الاستدلال بانتم
 عليه لان المضاف اليه كالحجز للمضاف فيكون في مرتبة فعله تقدير التساوي يكون الضمير والفاء
 والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير قلنا على تقدير التساوي يكون المفعول
 في مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير فكذلك المفعول وما قالوا ان المضاف اليه جزء للمضاف
 معناه لا يجوز الفصل بينهما لانه في مرتبته لتأخره عنه لفظا ورتبة لانه قيد له فان قيل مرجع
 الضمير مفعول الفعل فالمناسب ان يكون مقدما رتبة على الضمير الذي هو مضاف اليه للفاعل
 ليس بعمول للفعل فيكون مقدما على الضمير رتبة فلم يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير مضاف
 اليه للفاعل وليس رتبة الشيء ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف فاعلا
 مقدما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر فاني قيل ينبغي ان يجوز ذلك الاضمار قبل الذكر
 كما يجوز في باب التنازع في قولهم ضربني وكرمي نزيلا فمالهم انهم لا يجوزوا هذا وجوزوا ذلك قلنا
 تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في التهمة والضمير للمضاف اليه غير ممنوع او لقول ان المقصود
 في التنازع الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يلزم كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الخبر
 في المثال المذكور بان يقال غلام زيد نزيلا فلو انه لما نزع عنه فلا يخل الاضمار فيه من غير ضرورة
 او لقول تجوز ضرورة للضرورة اذ لو لم يضر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز لانه عمدة وحذف
 التهمة بلا سد شيء مسد اجتناف او تكرار لذكر وهو قيم فان قيل ان ارتكاب القبح اهور من
 ارتكاب الممتنع مع انه مثل ما ذكرنا ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز والظاهر
 يوجب التكرار قلنا ان قبح التكرار مشهور فيكون بمنزلة الممتنع بل قوة للشبهة وعن الثاني ان حذف
 المضاف جائز مع القرينة وحذف الفاعل لا يجوز اصلا ولو كان مع القرينة قوله خلافا للاختصاص
 وابن جني واما سمي بابن جني لانه كان لقيطافا لوانه من الجن فان قيل يعلم من قول الشارح ان
 الاضمار قبل الذكر جائز عند هما مع انه ممتنع بالا تفاق بل انما يجوز ذلك التركيب

في المثال المذكور لفظا ورتبة

له قوله الغاء وهو مصدر من باب فقال له كذا في الغاء فيكون في التنازع ملغى احد الفعلين ككتبه احقر الناس

قلنا هذا انما يد اذ التعلق قوله خلافا لقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الا ضما وقيل الذي ذكر عندهما الوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما يقتضى الفاعل كذا يقتضى المفعول فيجب ايلاءهما فكما تقدم رتبة الفاعل قدم رتبة المفعول ايضا والثاني ما قاله الشارح ومستندهما في ذلك قول الشارح والجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يوجد الكلام على موافقة الاول عندهما لانه ان ولي الفاعل فاعل ولي المفعول وان كان على العكس فاعل ولي الفاعل وعن الثاني ما قاله الشارح بقوله واجيب قوله جزي ربه عن اي بدلي وكلمة عن مجي للبتد كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزء الكواب العاوييات بنصب جزاء لانني الاصل هكذا جزء الكواب العاوييات فحذف الشبه واقام الشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اخبار بلجاجة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما وهي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حن قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل و مستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزي رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب مني والاول تسليم فللناسب تقديم هذا على ذلك لان اللزم لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الاقرار جائز والاكثار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المسمى هو المعنى المتعارف لان الرب محي التخليص فحوالة الجزاء اليه ليسدا عليه محي التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والارجاع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والارجاع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان للفعل وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للارجاع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني العترة والقرينة غير موضوعة لشي بل هي امر دال عليها لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لبعض مفرد فيكون كلمته فينبغي ان يكون مثل مزيد مركبا من مزيد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليها بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليها غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمقول والمرجح فانهم قالوا الموضوع على ثلاثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون مانعا للصدق على الحمل لانه ايضا يدل بلا وضع كانه اخر يدل على وجه الصدق والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على التحين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السيرضي وقيدا بلا وضع ليس كما

له وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ١٢ منه العاوييات صفة الكواب والوارد بالهمز انه مركب من جزاء واداء هذا
ازم نسب من مثل جزاءه مكان هو كمنه وتحقيق خدای تولى ان كارهه است ١٣ منه عليها اي على فاعله المفعول وضويرة المفعول ١٤ منى منه الهم

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول
 في قوله فيما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل حكما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب
 الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على نعم ان القرينة هي الاموال الاله على الشئ مطلقا
 فالقبيل لا نسلم انه يلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قيد الثاني عن الاول جائز فلا حاجة
 الى جواب الشارح قلنا هذا غير نافع اذ لو قيل في الاعتراض ان المصريح لو قال اذ انتفى القرينة بدلت
 ذكر الاعراب لكان اخضر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحتاج الى جواب الشارح فان قيل لوجه المصريح
 انه ذكر قوله لفظا مع الاعراب ولم يذكر في القرينة مع ان كلا واحد منهما ينقسم الى اللفظ والمعنى
 قلنا ان وجود الاعراب للمعنى لا يدفع الالتباس بخلاف القرينة لان كلا واحد من القرينة اللفظية
 والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى جلي فان التاء في ضربت قرينة دالة على ان جلي
 فاعل دون موسى فان قيل ان التاء موضوعة لتأنيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيمة
 بقيد عدم الوضع قلنا فاعلى هذا لا يحتمل تمثيل القرينة اللفظية بضرب لان الاتصال لشبهته من الصور
 المعنوية اجبت اصل الاعتراض ان التاء موضوعة لتأنيث مطلق الفاعل لا لتأنيث جلي فبمع
 القرينة فان قيل ان جلي فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لها قلنا وضع الكل ليس ضع
 الجزئي الا ترى ان اللفظ المهمل من الوضعات وليس افرادها منه مثل ديز وجسق وجن وليس قوله
 الفاعل لمشاركة الى بيان المرجح قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضى ما يقتضى
 فمافاجابك لشرح بقوله بالفعل فان قيل لا يصح تخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون
 بالاتصال الفعل كذلك يكون بالاتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل في عبادة الشارح وقع في موقع
 المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثله والمثال لا يخرج ما عداه قوله بادرا او مستكنا دفع وهم
 وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارزا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فافهم بان المراد
 بالتصل ما لا يكون مشتقا فان قيل ان التعميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجزى
 فيما اذا قصود تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم
 لكن يثبت فيه نفس التقديم مع الفاعل فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت
 لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم
 المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاول
 ان يلي الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلق بطريق الاولوية لانه لا يقدم على
 الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقدم المفعول
 على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

له قد ضربت موسى جلي آه بهن وجبت القرينة على ان يلازم من المفعول لان التاء في ضربت قرينة على ان الفاعل جلي لا موسى وكذلك
 في قوله اكل جلي الكردي لان الكردي لا يصح الاكل بجلي بل الامر بالعكس اذ ان الناس في احوالهم الى الله الا بعد ١٢

لا متناهم تقدم الفاعل على الفعل وايضا ان هذا الشرط لا بد له في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا
 انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن
 الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظر الى الولي لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه
 توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في
 تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس
 لان في قولنا موسى ضرب عيسى محتمل ان يكون الضمير في ضرب راجعا الى موسى وعيسى مفعولا و
 لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قبيح على ان المتقدم ليس بفاعل قوله
 او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم
 الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع
 الى الفاعل لا بد من ملازمة لانه كما كان مفعولا للفعل كذلك يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط
 توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الاعمر وازيد لان المفعول وقع بعد الامر مع انه لا
 يتم تأخير الفاعل كما سأتيتك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمرو لان لا يجب تقديم
 الفاعل بل انتم هذا التركيب مع ان المفعول وقع بعد الا وانما اتسم الفصل بين السنتي وحرف الا
 قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتى التقديم والتأخير وفيما ذكرت لا توسط
 بل وقع في الصدد قوله في صورتى التقديم والتأخير في صورة وجوب التأخير الفاعل
 فان قيل ان احدهما مستلزم للآخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا لولا منهما الصورة المنتهية و
 الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الا عمرو وهذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب
 عمرو الا زيد هذه صورة منتهية لتقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا شرط
 لتصور الصورة المنتهية قوله او بعد معاها فان قيل الاخصر ان يقول بعد انما قلنا انه
 لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله
 في جميع هذه الصور فان قيل لا حلقه الى هذا القول في جزاء الشرط لان الشرط دال على انه
 جزاء لكل وايضا يلزم اخذ الشرط في جانب الجراء وهذا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين
 حرف الشرط والجر ان الجراء متعلق بالخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصود
 تحريم المدعى ليستدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلما فاة الاتصال
 الانفصال فان قيل هذا الدليل اثبت للمدعى لان من فاة الاتصال الانفصال لا وجب تقديم
 الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل قد يره انما وجب التقديم
 لفوة المقصود وهو الاتصال وانما فاة الاتصال لمن فاة الاتصال الانفصال قال صا الغفور لانه
 يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا
 ضرب زيد عمرو واجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف الفرض

في التقديم والتأخير

في جزم كلامه

لانه لو قدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع فان قيل لما يلزم انفصال الفاعل لو كان الفعل منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربك قلنا الفاعل المتصل بالفعل كالجزم للفعل لفظا ومعنى فلما انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة وذا لا يجوز ان نقول على هذا لا يلزم

للفعل

فلما

الضمير

تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالجملة الواحدة وذا باطل قوله فلا يتقلب المحرر المطلوب فان قيل لا يتقلب لا يستقيم في نحو ما ضرب احد الانبياء وذلك لانه لا يبقى احد حتى يعجز ان يكون زيدا مضروبا له قلنا هذا التركيب يستند الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم عدم انقلاب المحرر ايضا فان قوله ما ضرب احد الانبياء يفيد الاختصاص من الجانبين وقوله ما ضرب زيدا لا احد يفيد الاختصاص من جهة زيدا في احد مع جواز ضاربية احد شخصا اخر او نقول انما قلنا لوجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيدا الا عمر او اما اذا كان عاما لا يجب التقديم فان قيل اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح الحمل كقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا لا اخر قلنا هذا التركيب يعتد لانه يستلزم الكذب قوله ما ضرب زيدا الا عمر وهذا صورة واجب التقديم قوله ما ضرب عمر او لا زيدا هذا بيان الصورة المستغنية قوله ما ضرب الا عمر واذا زيدا هذا بيان قوة توسط الا في الصورة المستغنية واما قوة توسط الا في صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مرعى قلنا بان يقال ما ضرب زيدا الا عمر او بالفصل بين الا والمستثنى قوله لانه لو قدم للفعل على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي جماعة من الفخريين الى عدم جواز انقلاب المحرر ما عند اكثرهم لا يجوز انهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في شئ وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل في المستثنى ايضا لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما ما بعد المستثنى فلا تعلق له بالمستثنى منه فبقى على الاصل قوله لكن لم يتحقق دفع وهم وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا عند البعض كان حنا ايضا قد دفع بقوله لكن لم يتحقق لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل فان قيل ينبغي ان يقال قصر الفعل لان ضربت الا فاعل وانه من هذه جملة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قلنا المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصفة النحوية قوله وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معروفا باللام يفيد احتمالا اخر واذا كان نكرة لا يكون فيه شئ من الاحتمال والحال ان الشارح لم يبال لوم يفيد احتمالا اخر واما كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال من الحذف والكذب بخلاف الترجيح الثاني قوله ما ضرب احدا الا عمر وخريدا فان قيل انه يلزم استثناء الشيين باداة واحدة بلا عاطف وذا لا يجوز قلنا ان عدم الجواز فيما اذا لم يتعد المستثنى وفيما اذا تعدد يجوز كما في قوله تعالى وما كان لك اتبعك الا الذين هم اذنك بايدي الراي وهما كما تعدد للمستثنى احدهما اذ لنا والاخرى بلاي الراي كذلك تعدد المستثنى منه احدهما والاخر في حال من الاحوال — يعني

اوندب فان قيل هذا متعوض بقوله هذا الحكم فرض اوسنة قلنا معناه دغ الحكم مفروض
 او مسنون كما قال لغهاء قوله في مثل زيد فان قيل انخرجه عنه زيد لانه قال مثل زيد فاعلم
 منه ان عين زيد ليس مراداً وايضاً المثال لا يضم للمثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى التثنية
 احدهما زيد والثاني ضارح انجيب عن الاول المراد مثل زيد ما كان جوابا لسؤال محقق
 فنسأل زيد ايضاً وعن الثاني ان تعدد المثال هنا باعتبار تعدد الممثل حدما ما كان جوابا
 لسؤال محقق والاخر جوابا لسؤال مقاد فالمثال الاول للاول والثاني للثاني قوله سائلا عن تيمم
 به القيام دفعه وهم وهوان قام علم زيد وحج معناه من قام اي من زيد كما يقال ما الغضنفر
 فيقال اسد فلا يوجد الفعل في السؤال فدفع بقوله سائلا عن يقوم به القيام يعني ليس المراد
 كون قام علما بل ما كان مشتقا من القيام قوله فيجوز ان يقال زيد يحذف قام اشارة الى ان المراد
 من يجوز الامكان الخاص قوله وانما قد حذف الفعل دون الخبر فان قيل لا نسلم ان قوله من قام
 قرينة لانهما مادل على تعيين المحذوف وهذا القول غير دال على حذف الفعل لانه محتمل بين تقدير
 الفعل والخبر قلنا انه لا يحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
 حذف جزئها والتقليل في المحذوف اولى فان قيل كما وجد الترجيح لحذف الفعل كذلك وجد
 الترجيح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السؤال لان السؤال جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب
 ايضاً جملة اسمية وهي لا تكون الا بحذف الخبر قلنا لا نسلم ان السؤال جملة اسمية بل فعليه لان معنى
 قوله من قام اي اقام زيد ام عمرو ام بكر لان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل لانه للتردد والتردد
 في الاسم والفعل هو العرض ثم في عد كل الاسماء طوالة فاقصر فغير عن الكل بمن الاستفهام فصار قام من
 ثم الاستفهام يقتضي صدر الكلام قدما من فصار من قام في اسمية صورة فعليه معنى فان قيل
 المقر في باب الاشارة من الطول ان استفهم عنه بالهزلة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد كان
 السكت في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقال ازيد اقام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا و
 معنى وايضاً ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخلو اما فيا يكون الشك في الفعل فنسلم لكن منها ليس
 الشك في الفعل او فيا يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل
 الاستفهام على الفعل اجيب الاول انما يلزم الشك فيما يلي الهزلة اكانت الهزلة تطلب التصور ومنها
 ليس كذلك لانه تطلب التصديق وعن الثاني انما قلت يتقيم في التصورات واما في التصديقات
 فالاستفهام بالفعل اولى سواء كان المقص به الفعل او الاسم قال ميجال الجعاني ان قول الشارح
 سائلا عن يقوم به القيام جواب سؤال وهوانه ينبغي ان يكون زيد محذوف الخبر بقرينة السؤال
 لانهما جملة اسمية فكذا الجواب ايضا الشارح بقوله سائلا ان يعني ان التردد بينهما انما هو في الذات لا
 في القيام فتقدير الخبر لا ينافي تميز التقوى بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم
 ثم يريد عليه انه كما يكون هذا قرينة على حذف الفعل كذلك وجد القرينة على حذف

لانه لا يخلو اما فيا يكون الشك في الفعل فنسلم لكن منها ليس الشك في الفعل او فيا يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل الاستفهام على الفعل

ما شئ شرح طالعاني

وهي مطابقة للجواب مع السؤال فما الترجيح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قد الفعل دون الخبر لان تقد
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيهما والتقليل في الحذف اولى هذه العبارة
من مبرجها في عبادة الشارح فانهم قوله فلذا يحذف الفعل جوازاً فيه اشارة الى حاصل العطف لان
قوله وليبك يزيد ضارع عطف على زيد في قوله مثل زيد قوله في قول الشاعر مضرار بن
نمشل على ما وقع في الطول وفي الرضى البيت لحارث بن نمشل وفي النمشل قول ام ضرار بئس نمشل
قوله على بناء للمفعول وفائدة ما بينه الشارح بقوله واما على روايته الخ فان قيل ان البكاء فعل
لزم فكيف نحى الجمل منه قلنا ان قوله يزيد مجزوف بحرف الجر اى على يزيد فليقتضى بها الكمال
لكنه الاستعمال قوله اى عجز اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله بقية السؤال المقادير فان
قيل من اين علم السؤال للتقدير قلنا يعلم من الفعل المجزوف لانه لما التبس فاعله على السامع فلا بد ان
يسال عنه كانه لما قال وليبك يزيد سأل السائل من يبكيه قوله واما على روايته اشارة الى قاعدة
قوله على البناء للمفعول فان قيل اما على رواية البناء للمفعول ايضا ليس مما نحن فيه لانه محتمل ان يكون
للضارع مفعول مالم ليم فاعله لقوله وليبك وقوله يزيد منادى مجزوف بحرف النداء وذلك لان
المناسبات ان يدعى ان الضارع لما وقع في شدة وقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب يبكي عليه وذلك
لانك في رخاء وبخة قلنا هذا الاحتمال غير صحيح لانه لا يناسب المقام لان الكلام في مراثية يزيد بن نمشل
دون ضارعه فان قيل هذا مراثية يزيد باعتبار اللازم وهي البنة في الدوح من مراثية النفس كما في
اجيب اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال كاف فيه لانه كما يحتمل هذا كذا يحتمل الاول بخلاف البناء
للفاعل فانه ليس مما نحن فيه اصلاً فان قيل لا يعلم قول الشارح مثلاً للجواز المحذوف لانه لو ذكر الفعل فيه
فيخرج عن الوزن فيكون من قبيل المحذوف الوجهي قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار
انه شعروا لم يقل المصنف كما قال الشاعر قوله متعلق بضارعه دفع وهم وهواه متعلق بيبكي للتقدير
فهذا لا يناسب المراثية يزيد لان البقاء ليزيد وللخصومة فان قيل ان متعلق الجار والمجرور لا يكون
الاعلا فيهما وعمل اسم الفاعل لا يصح دون الاعتماد ولا اعتماد لهما قلنا ان ضارعه لهما بمعنى من يذا
وليجز فيكون من الافعال فلا يشترط فيه الاعتماد كما قال الشارح اى يبكيه من يذلل ويجز او
نقول ان الجار والمجرور من الظروف ويكنى بينهما لائحة من الفعل فان قيل لما كان ضارعه
بمعنى يجز فاللام لا تقع صلة العجز فلا يعلم تعلق قوله لخصومة قلنا اللام مجبى عن كما قال الشارح
عن مقولمة الفصحاء قوله لانه كان ظهيرا اى شت بناء وهو علة البكاء لضارعه قوله
ومحط عطف على ضارعه قوله السائل من غير وسيلة تضيير غير المشهور بالمشهور قوله
والاطاحة الاهلاك ايضا تفسير

له اى لما كان زهير كنه الفخار ولا الزبانيك استينش ان الكفين اذنته ما ينبغي ان يجلى طير ويرى لان بن قوامهم الجار والمجرور
يكون اذنته اى كنه

غير الشهور بالشهور قوله والطوائف جمع مطيعة فان قيل ان قوله تطيع مضارع من باب الافعال وهو متعدي والطوائف جمع طائفة وهو لازمي فيكون معناه من وجه اهلاك الممالك وهوليس الاجتماع الضد قلنا ان الطوائف ليس جمع طائفة بل جمع مطيعة وهو متعدي فان قيل ان طوائف على وزن فاعل ولا يجمع عليه الاسم الفاعل الموثق من المجرّد كنواصر جمع ناصرة فكيف يجمع مطيعة عليه قلنا ان جمعه عليه خلاف القياس كواثر جمع مطيعة والقياس جموع على مطيحات لمكونات جمع مكومة فان قيل ان جمعية المطيعة على المجرّد غير مقصور وخلاف القياس يقتضي التصور قلنا ان جمعية المجزّات الزوائد فان قيل فليكن هذا لا يستقيم قوله على غير القياس لانه لم يحدف الزوائد منه صار جمعية قياسية قلنا معناه مجزّات الزوائد مع بقاء هاء النسبة قوله وما يتعلق بمحط فان قيل ان التعليق يبيح المقدح يحجم منها لعدم خروجه من مرثية يزيد بان يكون مفعول تطيع هو الضمير المحذوف والراجح الى اليزيد اى علة البكاء اهلاك الطوائف يزيد قلنا هذا مما ياباه سليقة الشعراء ان الشا عولابين سبب الضمير ناسب ان يبين سبب الاختباط والضم ان محطيل البكاء باهلاك الطوائف يزيد بما لا يلزم لان علة البكاء قية باى سبب كان فان قيل ان يتعلّق بهلاكه وفوت لصحة التعليق قلنا الطوائف بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه لان الهلاك انما يكون بسبب واحد قوله وما مصداقية دفع وهم وهو ان يتوهم ان ما موصولة فلا بد من العائد في الصلّة وهو غير موجه فذم بقوله وما مصداقية قوله ليعني ويكيه اشارة الى حاصل المعنى قوله ماله فيها شارة الى ان مفعول تطيع محذوف قوله وما يتصل به عطف على قوله ماله وهو كصحة البدن والبقر للزراعة قوله وقد يحدف الفعل لرافع هذا حاصل العطف لانه عطف على جوارا قوله لقريظة دالة على لقينة فان قيل القريظة لو كانت دالة على تعيين المحذوف ففي هذه الصورة لم يلزم الابهام من حذف فلا يحتاج الى ذكر المفسر بل القريظة في هذه الصورة دالة على اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قريظة اصل الفعل لا تخصه وهو استجارك قلنا المراد من القريظة هنا هو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط يدل على تعيين النعمى والمفسر يدل على تعيين الشخصى قوله في مثل متعلق بوجوب قوله وان احد بدل القول او مقولة القول قوله اى في كل موضع فان قيل خبر عنه قوله وان احد الاية لانه قاله في مثل قوله تعالى قلنا المراد من الشل كل موضع حذف الفعل ثم فسره لرفع الابهام الناشئ فتناول قوله وان احد ايضا وانما وجب المحذوف لانه لو ذكر المفسر لم يبق مفسر بل لغا لانه ما يرفع الابهام ولو ذكر المفسر لم يبق الابهام فان قيل على هذا الدليل لا يصح قوله جاءني رجل اى زيد لانه فيه ذكر المفسر والمفسر جميعا قلنا هذا الدليل فيما اذا كان الابهام

له بصيغة اسم الفاعل م م اى انت تقول المجموع بين المفسر والمفسر لا يجوز ما تقول في القول المفسرين المفسر جاء رجل اى زيد فالجمل مفسر و زيد مفسر مع انه قد اجتمع ا صاحب با ترى ١٢ كتبه احقر الناس طوا ١٢ ٦

ناشئ من الحذف وفي مادة النقص الابهام ناشئ من الذكر قوله بخلاف اشارة الى فائدة قوله الثاني
 من الحذف قوله فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فان قيل فينبغي ان
 يقال وان استجارك احد من المشركين بترك استجارك الثاني لانه لما ذكر الاول لا يحتاج الى الثاني
 لانه لما ذكر الخ فيلزم الجمع بين المفسر قلنا غرض الشاهد بيان اتمام الحذف ولا يصحح الآية قوله
 فلما فيها فاعل الفاء للتعليل والغرض فيه تطبيق المثال مع الممثل قوله وانما يجب حذفه
 فان قيل الحذف الوجوب يقتضي الشئين القرينة وسد المسد فما هو قلنا القرينة رفع احد
 لا نريد على انه فاعل والفاعل يقتضي الفعل والمضمر وسد المسد وبهنا بحث من وجه
 الاول ان دليل وجوب الحذف مرفوعه فانه لو ذكر المفسر الخ فما الحاجة الى قوله وانما يجب
 الحذف والثاني انه قال سابقا بقرينة حروف الشرط وقال منها القرينة رفع احد والثالث
 ان رفع احد لا يكون قرينة على الفعل لانه محتمل ان يكون رفعه بالابتداء اجيب عن الاول
 ان الدليل الاول من اختلاف الشاهد فقط والثاني لموافقة المعنيين لان الدليل الثاني
 منقول منهم وعن الثاني ان القرينة ليست الا رفع احد وما قال سابقا انها حروف الشرط فاطلاق
 القرينة عليها باعتبار المعاونة لان حروف الشرط معاون القرينة لكونها تدفع رفعه بالابتداء
 لا امتناع دخول حروف الشرط على الابتداء فان قيل فيمكن ان تخفف من مشقة وليست حروف
 الشرط او يكون نافية وهما تدخلان على الاسم قلنا لا نسلم انها مخففة من المشقة للزوم اللام
 معها في الخبر كما استعرف في موضعها ولا لام منها وايضا لانها نافية للزوم الاستثناء معها فيها
 بعدها كقولك ان زيد الا قائم وايضا الفاء في قوله فاجوه دل على انها حروف الشرط لان
 فاء الجزائية لا تكون الا للشرط فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجه قوله
 دون الفاعل وحده دفع وهم وهو انه لما يجوز حذف الفعل وحده وحذفها معا فيجوز حذف
 الفاعل وحده ايضا وانما لم يحذف الفاعل لان النسبة الى الفاعل جزء الفعل وهي ليست
 الطرفين فلا يجوز حذف الفاعل وحده فان قيل على هذا الا يصح حذف الفعل لما مر ان النسبة
 يستدعي الطرفين وايضا ينبغي ان لا يجوز حذف المبتدأ وبدون الخبر ايضا بعين ما قلت قلنا
 ان النسبة انما تكون في الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها
 بخلاف ما اذا حذف الفعل فانه لا يحدف الا مع النسبة التي فيه فلا محذور فيه وان النسبة في
 الخبر ليس جزء من مفهومه فلا يلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقيل اذا
 لا يجوز حذفه وحده لانه عمدة لانه مسئلة اليه بحيث لا يقيم الفعل به بخلاف المبتدأ لانه يتم الخبر بدونه
 فان قيل المراد لعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا يخلو اما معناه ان الفعل لا يقيم جزء الكلام الا
 فهو معناه انه لا يفيد بدون الفاعل فالخبر لا يفيد بدون المبتدأ ايضا قلنا المراد من
 عدم اتمام عدم الوجود اي لا يوجد الفعل بدونه اعم بدون الفاعل لانه موجد له بخلاف الخبر

لان البدن غیر موجد له وقيل انما لا يجوز حذفه لان جزء الفعل فلو حذف كان حذف بعض اجزاء الكلمة وذلك لا يجوز فان قيل على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضا لان حذف بعض اجزاء الكلمة قلنا الفعل من اجزاء الغير العمدة وحذف الاجزاء الغير العمدة يجوز كحذف حرف العلة من الكلمة فان قيل لا نسلم انه لا يجوز حذفه لانه كما يجوز ان يقال نعم مجد فان حذف الفعل والفاعل معا يجوز ان يقع نعم قام مجد فان قيل قلنا لا نسلم ان الفاعل منها محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد المذكور سابقا في السؤال فان قيل لما وجد الفاعل منها فلم توجد تصور حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا يحل على الاضمار مع ان عدم جواز حذفه يقتضي تصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده قلنا تصور الحذف في قوله ضرب عمر والبسطة المجهول مع نصب عمر وان قيل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله قلنا انما لا يجوز حذفه اذ الم يقع شئ مقامه والمفعول مالم يسم فاعله قائم مقامه فان قيل حذف الفاعل منها واجب وهو لا يكون الا بسد للسد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد السد اجيب عن اصل الاعتراض الراد انه لا يحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير ومنها يتغير مفعوله مالم يسم فاعله فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا فان قيل ليشكل بقولنا اضربوا القوم واضرب بنون التاكيد لان الواو المحذوف فيها فاعل قلنا هذا الحذف ضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبين المحذورات او نقول المراد بعدم حذفه هو البقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه ومنها ان لم يبق جميع اجزائه لكنه بقي بعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو فان قيل انه قد يحذف لكقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولم وبن لك فان فاعل بدء محذوف وتقديره بدء رآني لك قلنا انه نادى فان قيل ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت ومنها كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بالضمما الغير وهو السؤال قوله موداه في مقامه فان قيل قد مر ان الفاعل قائم مقام الجملة في موداه قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان ثم يدل على لفظ الجملة لانه لا نفهم حين الجواب بنم نسبة تامة بضم السكون عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كساثر الحروف فلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يودي به وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في الواضع لا توجد ما يودي موداه قلنا ان قيام موداه موداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلاثة الحداث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم

نقله عن صاحب كتابه في بيان ما في قوله نعم في مقامها

نعم

مقام الفعل مشروط بما ذكره من نوع كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة في وجوب الحذف في نحو ما زيد
سيراً وزيداً سيرا ان القائم مقام الفعل ما والاول في الاول وفي الثاني احد المصدرين مع انها لا
يوديان مودى الفعل قلنا الفعل هنا ملحوظ بالنسبة الى الفاعل فيكون قويا بناء على قاعدة هم
المتحى بالعمدة مرة فلا بد ان يكون القائم مقامه قويا وفيما ذكر الفعل ملحوظ بالنسبة الى المفعول لانه
قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فيكون ضعيفا لان المتحى بالضعيف ضعيف فيكفى مجرد
قيام كلمة نعم مقامه قوله فيلزم في كلامه جزء الشرط للحذف اي ان قام ما يودى اذا اه
قوله في كونه جملة فعلية واليهم ليكون تعبيدا في الحذف قوله بحث التنازع فان قيل
البحث عن التنازع لا يعم لانه يستلزم الخروج عن البحث لانه في احوال الفاعل والتنازع صفة
الفعلين قلنا البحث عن التنازع من تفريعات قوله والاصل ان يلي الفعل لان عند البصريين
اعمال الثاني اولى لان فيه الفاعل يلي الفعل وذلك من احوال الفاعل فكذا هذا او نقول ان
تقدير البصارة هكذا المافوع المصروف عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيه شرع في الفاعل الذي فيه
التنازع فلا يكون الا من احوال الفاعل فان قيل فلي هذا الالهيهم التنازع في المفعول قلنا التنازع
فيه لا يطرأ ادلتا قوله بل العاملان فان قيل التنازع كما يجزى في الفعلين لذاتي غيره نحو زيد
ومكهم عمرا وبكر كيم وشراف ابو قلنا المراد من الفعلين العاملين فان قيل كلمة بل لا وعمل
فيعلم منه انه لا يجزى في الفعلين قلنا كلمة بل هنا للتفسير يعني اي العاملان فلا يثبت الاوثر
عنهما او نقول كلمة بل لا وعرض من الخصوص الى العموم فدخل الغفول فيه ايضا فان قيل
يلين ان يختص العامل بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يعم القطع عند الفريقين
اذ لا يضر الفاعل في المصدر قلنا انما لا يعم القطع لو كان المراد من الاضمار هو الاستتار فقط
وليس كذلك بل الاضمار اعم منه ومن البارز وفي المصدر وان لم يكن الاستتار لكن يكن الا بارز
او نقول المراد من العاملان ما يصلح للاضمار بقية لما لية العاملان من الغفول قوله اذ
التنازع مجزى في غير الفعل ايضا فان قيل ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجزى
العنوان شاملا له كما انه مجزى في الضمير المنفصل لكن لا يمكن قطعه فلا بد ان يقال اذ التنازع
مجزى في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه قلنا اللوم في قوله اذ التنازع للمعنى اي التنازع المذكور
باحكامه مجزى في غير الفعل ايضا قوله مثل زيد معط الاول مثال تنازع شبه الفعل في المفعول
والثاني مثال تنازع شبه الفعل في الفاعل فان قيل لما كان المراد من الغفول العاملان
فلم اقتصر على الفعل بل يبين ان يقال العاملان مع انه خال عن التنازع قلنا انما اقتصر
على الفعل لواصلته في العمل وانما كان الفعل اصلا في العمل لانه وضع للعمل بقربية
عدم خلو الفعل عن العمل

فان قيل لا نسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة قلنا لما كان النسبة
 مأخوذة فيه فلا بد لها من الفاعل ولا بد للفاعل من العلامة والعلامة لا تكون الا بالعمل فلما اخذت
 النسبة في مفهومه اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذ العلامة اخذ العمل
 فان قيل التنازع كما يقع في الفعلين كذا يقع في اكثرهما في قوله عليه السلام كما صليت وسلمت
 وباركت ورحمت على ابراهيم فلم اقتصر المصنف رحمه الله على الفعلين قلنا انما اقتصر عليهما
 اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان او الثلاثة علما هو اكثر وقوعا واعتمادا على ظهور
 المقابلة فيما هو اقل قوله ظاهرا مفعول التنازع فان قيل التنازع لا يفي فكيف يقتضي
 المفعول لانه من باب التفاعل وهو مأخوذ من المفاعلة وهو متعد فاذا اخذ التفاعل منه صا
 مفعوله فاعل له ليقضي الفاعلين فلا يبقى متعديا قلنا التنازع من باب تجاذبنا الثوب
 يعنى كون التفاعل لانه ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولاً من فاعل المتعدى الى مفعول
 واحد كمتنازب من صارب لانه متعد الى مفعول واحد واما اذا كان منقولاً من فاعل المتعدى
 الى الاثنين فانه يتعدى الى مفعول واحد كمتنازب قوله اى اسما ظاهرا إشارة الى ان ظاهرا
 صفة ليقضي الموصوف قوله واقعا إشارة الى ان بعدهما ظرف ليقضي المتعلق فان قيل
 انه يصح تعلقه بقوله ظاهرا فما الحاجة الى المتعلق الاخر قلنا فيه فساد المعنى لانه معناه ان
 ظهوره بعد هما فلذلك ذكر قبل الفعلين فلا شك ان ظهوره ثابت بعدهما ايضا فالمعنى ان يكون ذكره
 بعدهما قوله اى بعد الفعلين إشارة الى بيان المرجح قوله اذ التقديم عليهما هذا اشرح لقوله بعد
 وقوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه ثم اشرح قوله ظاهرا وانما قدم الشرح بقوله بعد هما مع انه متنا
 في المتن لا ينفصل الجذب بخلاف الشرح لقوله ظاهرا قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني فالقول
 صورة التأخير عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثاني فيكون عدم التنازع في هذه الصورة ايضا
 قلنا في صورة التقديم استحقاق الاول بنفس هذا المفعول قبل وجود الثاني واما في صورة تأخير
 المفعول عنهما فليس يستحق الاول بنفس هذا المفعول قبل وجود الثاني بل استحقاقهما يتعلق معا
 بنفس هذا المفعول وان كان اصل الاستحقاق مقادير الاول قوله ومعنى تنازعهما فيه انها مجببة
 يتوجهان اليه فان قيل لتنازع يستعمل في ذوى الارواح لانه في اللغة جگ كرون والعفلان لسانها
 قلنا معنى التنازع ههنا التوجه فان قيل للتوجه لا يكون الا بعد التركيب وبعد لا يكون الاسم الا
 معمولا لاحدهما فلا يستقيم التنازع وايضا التوجه من المراجعة وهى لا يكون الا من ذوى الارواح
 اجيب الاول الرام من التوجه التوجه محجب المعنى اى محجب التصور قبل التركيب وعن الثاني ان
 المراد من التوجه التوجه محجب المعنى وهو العارضة فان قيل لو اخذ الشارح للعارضة ابتداء بدل التنازع
 لم ينجح الى التطويل قلنا الشارح فعل افعال الضمان وهو ظرفية مشبهة بلينهم اهل ان التوجه اى محجب الامل

یقطع التنازع فيه بالحذف لان حذفه جائز بالافتاق قلنا مراد الم بالتنازع منها ما يكون طريق
 قطعه باخرا والفاعل واما التنازع في المفعول فتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر لتفريع على قوله
 ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستأنفة وقعت في جواب
 سوال السائل وهو انه لو وقع التنازع في المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه
 خلاف ام لا فان قيل المخصر ان يقال الا على مذهب الكسائي فانه ليقطع بالحذف قلنا لوقا
 كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل او المنفصل قوله فيعمدون الاول ترك
 الفاء لانه ليس محذورا كما ترى الا ان يقال الفاء من قلم الناصح قوله واما على مذهب غيرهما فلا
 يمكن قطعه فان قيل اذا لم يقطع ينبغي ان يمتنع تركيب ما ضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل اننا
 احد وايضا اذا لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثاني فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل
 وذا باطل قلنا انهم جعوا في مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائي للضرورة فان قيل اذا
 ثبت القطع فيه لم يصح قول الشارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن
 قطعه على مذهبهم واما قطع بناء على مذهب الكسائي قوله فقد يكون هذا التفصيل وبنا للتنازع
 الجمل المذكور في الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء
 واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون في الفاعلية جزء الشرط كما قال عصمة الله اوجزاء الشرط
 محدوف تقديره واذ اننا في الفعلان فيجوز اعمال الثاني والاول وقوله فقد يكون تفصيل في الشرط
 وقوله فيختار البصريون تفصيل في الجزاء قوله في الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع في مفعول
 ما لم يعم فاعله لانه ليس بفاعل ولا مفعول عند المصنف قلنا انه داخل في الفاعل لانه اعم من ان
 يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضى كل واحد منهما دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالتنازع
 في الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين في
 اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان
 ذكر قوله مختلفين بعد قوله في الفاعلية والمفعولية مستلزم لان الاختلاف علم من قوله في الفاعلية
 والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احد هما متفقان والاخر
 مختلفان والحال ان وجد الاول غير مراد المصنف بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه
 الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرجه قلنا ليس هذا
 مراد بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم عليقة وانما لم يقل له
 قسم عليقة لان الشرط في كل تقسيم ان يكون القسم شئ واحد لا يلا ميطل حصر الاقسام باجتماع القسمين
 فكانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون في الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان
 قيل لما خرج من القسم لا يعم قول الشارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين
 له فاعل بقره واما التنازع ۲۱ قلنا اما قال الشارح وذلك يكون على ۲۲ اي التنازع الاول في الضمير المتصل ۲۳

وجہین بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك في اختلاف اشارة الى القابلة مع القسمين الاولين قوله
وهذا هو القسم الثالث الواو x x x العطف على قوله وليس هذا اتما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو
يعني الغاء تعريفا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل لا اختصاص من
بجانب الارادة بالصورة لا اختصاص للصورة بالارادة لئلا يختصا من جانب العارض بالعرض
لا العروض بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اي لتخصيص الارادة
بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حاله هو ليعتقني ذا الحال والعامل
فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير الستة في قوله فقد يكون لوجوه الى قلنا
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل
هو التنازع للمدلول بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير
واما ذا الحال فهو قوله الفعلان والحال من للضاف اليه انما لا يهم اذ لم يكن المضاف عالما به من
حيث القا عليه او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يجد العامل بين الحال و
ذي الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذي امتنع الحال منه كما عرفت
واما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله في الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله في الاقتضاء
فان قيل ينبغي ان يكون قوله ضربت واكرمت مرادا من القسم الثالث لا اختلاف الفعلين
لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف الاختلاف في الاقتضاء لا في المادة والمعنى قوله وذلك
لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله فمختلفين يعني ان الاختلاف في الاقتضاء لا يتصور
الا اذا كان للتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول من التنازع فيه فيه شيان فان قيل
ان قوله ضربت وحبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان في الاقتضاء لان الاول يقتضى الفاعل
والمفعول والثاني يقتضى للفعلين مع ان التنازع فيه شيان قلنا التنازع في هذه الصورة
واكان في شيين لاكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيدا ومفعولية
وليس الاختلاف في مفعولية منطلقا فان قيل قد تضمنت من هذه الصورة لكن ما تقول في
قولهم غرق وشر بزيد ما فان الفعلين مختلفين في الاقتضاء في الشئين لئلا الفعل الثاني
يقتضى فاعلية زيدا ومفعولية ما والفعل الاول يقتضى كسره اي فاعلية الماء ومفعولية زيدا
قلنا هذا المثال من مصنوعات الهمم لا من مسموعا العرب فلا يقتد بها فان قيل ما للمهم
انه اوردنا المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يورد لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من الثاني حصل مثال للثالث فان قيل سلطنا ان بالاخذ حصل المثال
لكن الواجب للمهم ان يورده للتصوير ولعلم المبتدئ قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على
وجه كثيرة فاجله المصطلح ليدفع ذهنه الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذا
مستعصر صور ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

وهذا هو القسم الثالث

وهذا هو القسم الثالث

باربعيتها في الامثلة الاربعة و اشار الى اربعة اخرى بقوله و غير ذلك قوله اي النخاة البصريون لما كان قوله البصريون اسما منصوبا وله حكم المشتقات وهي تقتضي الموصوف فلذا الاسم المنسوب يقتضي الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النخاة البصريون وايضا اشارة الى انه ليس المراد من البصريين كلهم بل مختارهم فان قيل ان الكسائي كوفي فكيف يعبر عنه من البصريين لانه معهم في اختيار افعال الثاني وان خالفهم في القطع الا قلنا المراد من البصريين من يكون في البصرة ومن وافقهم قوله لقربه اي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب ولعدم لزوم لفصل بالاجنبى ولكثرة الاستعمال فان قيل فلي هذا يلزم ان يكون لفظ لا كرمك بنون التاكيد في قولنا والله ان كرمك لا يكون لادوم ونون التاكيد قلنا ان افعال الثاني اولى لقربه اذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة اي متساويين وفي المثال المذكور ليسا في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا في كلام تقدم القسم على ادوات الشرط فان قيل ان قوله لقربه منقوض بمثل يزيد يضرب ومكرم عمر والآن لمنا على الاول فختار بالاول قلنا ان القرية انما توثق بشرط مساوات العالمين في القوة وهما الاول اقوى قوله مع تجوز افعال الاول دفع وهم وهوان المراد بالاختيار ما كان في ضمن الوجوب فلا يجوز افعال الاول فدفع بقوله مع تجوزاه اي ان المراد بالاختيار ما كان على سبيل الترجيح قوله و يختار النخاة هذا حاصل الغطف فان قيل ان مذهب الكوفيين ضعيف و هو يدرك بالحجج فينبغي ان يقال خلافا للكوفيين قلنا لو قال كذلك لم يعلم ان افعال الاول عندهم مختار او مساوي مع الثاني قوله اي افعال الفعل الاول فان قيل ان في كلامه يلزم غطف الاسم على معمولي مختلفين من غير تقدم للجر ورو ذلك غير جائز لمن قوله بصريون معمول مختار وقوله الثاني معمول افعال والكوفيون غطف على الاول والاول على الثاني قلنا ان لفظ الاول معمول على حذف المضاف وهو افعال فيكون غطف الاعمال على الاعمال فيكون العامل واحدا وهو مختار قوله لسبقه فان قيل للشارح انه قد اقدم الدليل في مذهب البصريين على شرح مختار وهو قوله مع تجوز الخ وقد اشرع مختار في مذهب الكوفيين على الدليل قلنا ان دليل البصريين اخصر وشرح مختار اطول فلذا اقدم الدليل وفي مذهب الكوفيين الامر بالعكس كما ترى فان قيل السبقية انما يكون دليلا اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما على الفعل الثاني وذا عين مسلم لجواز ان يتقدم الثاني على الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لا يكون الا لبعطف احد الفعلين على الآخر ومرتبة المعطوف عليه مقدما على المعطوف ورد البصريون الدليل الاول بان الفعل الاول وان كان في نفس الاستحقاق مقدما لكن تعلقتا بالمعول الشخصي سواء كما مر واما الاختار قبل الذكر فحائز في العدة قوله وبداء به

بجواب الشرح والاولى من قوله من غير ان يكون القسم لانه لا يكون مجازا بالشرط والاولى من قوله

بجواب الشرح

له ان يكسر الاسم الاربعة فيقدم انما يصح على الاول ١٢ ج ١٢ له وان كان غير البصرة ١٢ له الاول ان يقول من العامل والمعول ١٢ له من العامل والمعول ١٢ له كونه فعلا والاسم عليه فعل ١٢ له بقوله لقربه ١٢ له وهو قوله مع تجوز الخ ١٢ له وهو قوله لسبقه ١٢ له فلهذا قال الشارح

فان قيل ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار البصريون لان عند ذكره ههنا لكونه
 ان يقع بدله في العنوان والجملة فلا بد له به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا قلنا
 انما نقض بوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المذهبين على قوله فان اعلمت الخ لا على قوله
 فيختار البصريون قوله لانه المذهب المختار فان قيل المراد بالاختيار لا يخلو اما اختيار
 البصريين او الكوفيين فعلى الاول يلزم المصادرة على المطلوب وعلى الثاني يلزم الكذب قلنا
 المراد بالاختيار اختيار المتأخرين فلا يلزم شئ قوله اضمرت الفاعل في الاول فان قيل
 الحكم باضمار الفاعل في الاول مطلقا لا يلزم لانه لو اقتضى الفعل الاول للفعل كيف اضمرت
 الفاعل فيه قلنا هذا انما اقتضى الفاعل فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل الذكر
 قلنا يجوز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير لان الضمير اذا كانت عمدة يظهر في محل الخ
 اى كانه مذكور بعد التفسير لعمدة بخلاف الفصلة لانه لا يظهر في محل اخر لضعفه فان قيل
 هذا يخالف لما قال الرضى لانه قال الاضمار قبل الذكر جائز في الموضعين احدهما به رجل
 والاخر ضمير الشأن قلنا سلمنا انه لا يجوز الا في الموضعين لكن جوزه ههنا للضرورة فان قيل
 لا ضرورة لانه ينبغي ان ياتي على مذهب الكوفيين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا ان التكرار
 وان كان قبيحا لكنه جائز فينبغي ان ياتي بالتكرار اجيب الاول ان الضرورة بعد اخذ
 مذهب البصريين وعن الثاني ان قبح التكرار مشهور وما كان قبحه مشهورا فهو فوق للمتنه قوله
 ولزوم التكرار بالذكر والمراد من الذكر الاظهار فلا يرد ان الاضمار ايضا ذكر فان قيل قد
 لزوم التكرار في حبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قلنا لا يلزم التكرار فيه لاختلافهما
 افراد او تشبيهة قوله واستناع المحذوف لان حذف الفاعل لا يجوز قوله الاسم الظاهر لما كان
 الظاهر صفة تقتضى للموصوف ذلك الشارح قوله الاسم قوله الواقع ببيان الواقع فالقيل الوفق مصدر
 الجرح وهذا الباب غير مستعمل فلا يجوز ذكر المصدر قلنا المراد من الوفق الموافقة وهو مستعمل فلا يجوز
 الاعتراض فان قيل الموافقة ايضا غير مستقيم بين الظاهر والضمير لانه من المعاف ابا والظاهر
 ليس كذلك قلنا المراد من الموافقة الموافقة في الافراد والتشبيهة والجمع والتذكير والتانيث
 دون التعريف والتكثير فان قيل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جرحه وقتيل وهذا
 فانه لا يضر على وفق الظاهر بل يضر مفردا مذكرا لانه لو اضر مونثا لقال جرحته قلنا

انه اضر مونثا لكن لم يظهر علامة التانيث لان الفاعل
 اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور
 والمؤنث قوله دون المحذوف
 فان قيل لما ذكر المحذوف
 ينبغي

ان بن كواظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قلنا ان نفي الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضمرت والحذف وان علم منه لا يمكن ذكره قط
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانه قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى حذف
الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن
البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف
في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا لمصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا لفظا ولا تقديرا وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا في اعلاء المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صيغة التثنية وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاحتشاش ولفظهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جتا
كثيرة فهو من اي حجة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدما اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والجار والمجرور متعلقان بظا هو وهو صفة خلافا فان قيل فلي هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة العلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله مخروجا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاشتمع للاحتراز عن التثنية فانه ممن المطلق الى البذل
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلظظ بهما
فلا يهم خلافا قلنا له ثمرة في مخوضيائي واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول للمفعول لا يتأتى خلافا للغراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلافا لغراء
يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا واضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائي خلافا للغراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصح به لوجود القنينة في ذكر
قوله خلافا لغراء بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيجوز البصريون ان
الثاني والكوميون الاول لان الغراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه
تسريك الرافعين فان قيل فلي هذا واجب فارد العليتين المستقلتين على معلول واحد

وهو يكون منقول من قولهم لا يجوز الحذف ولا يجوز الاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف لاحد وانما لا يجوز الحذف لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانه قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى حذف الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن
البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا لمصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا لفظا ولا تقديرا وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا انا في اعلاء المستثنى اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صيغة التثنية وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب الاحتشاش ولفظهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جتا كثيرة فهو من اي حجة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدما اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والجار والمجرور متعلقان بظا هو وهو صفة خلافا فان قيل فلي هذا يلزم نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة العلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله مخروجا عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاشتمع للاحتراز عن التثنية فانه ممن المطلق الى البذل فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلظظ بهما
فلا يهم خلافا قلنا له ثمرة في مخوضيائي واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول للمفعول لا يتأتى خلافا للغراء فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلافا لغراء يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا واضمار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل الاول عند الكسائي خلافا للغراء قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصح به لوجود القنينة في ذكر
قوله خلافا لغراء بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيجوز البصريون ان الثاني والكوميون الاول لان الغراء يجب اعمال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه
تسريك الرافعين فان قيل فلي هذا واجب فارد العليتين المستقلتين على معلول واحد

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز لغيره الجمع ملته واحدة وان كان كل واحد منها عند الفداء ملته
 مستقلة كما ان عدم الجزء ملته لعدم الكل عند الفداء وعدم الجزئين ايضا ملته واحدة
 لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققت العلامة التقاربا في المطلق فان قيل فعلى
 هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد في موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا في
 المطلق لا اعتبارية كحل النجس واما في العلة الحقيقية فلا يعتبر هذا الا اعتبارا فيفسد فيها توارد العلتين
 على معلول واحد قوله كما في صورة تاخير الناصب كما روى عنه هذه الرواية في صورة
 تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذهب
 الفراء اصلا بل قال وجاز خلا فاللفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلا فاللفراء هو خلا
 عن مذهب الجهم بورتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر من ان يقول
 ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التي حمل الشارح قول الماتن عليها
 غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عند اعمال الفصل
 الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع في قول لشارح لان لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول
 علم منه انه مختار ولما قال لهما ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار
 عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه
 قال الشارح وقيل روى عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو
 المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه في المالى الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل
 الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليجزى عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن
 هذا الجواب صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه اى غير صحيحة عنه كما يفهم من تحريم
 عبد الغفور فافهم قوله مخترعا عن التكرار لو ذكر اى لو ذكر المذاكر اى تكرار الاسم المتنازع فيه و
 ان كان فاعلا في احد المرتبتين ومفعولا في الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
 فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما في قوله رب رب هجلا وفي قوله تعالى فقفن سبع سموات
 فاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة من غير محض التفسير وذا غير
 جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رب هجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه
 لان ذكر الرفع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معولا للفعل الثاني عند اعماله وايضا لما
 يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما الواضحة بعد الاسم الظاهر كما نقل عن
 الفراء سابقا فلا فاولى ان يقر ومن الفصل الكثير لواضحة بعد الظاهر اجيب الاول ان لم يرد
 قوله من محض التفسير التفاء بالحل لان هذا الحل محل غير محض.... التفسير وعن الثاني
 ان الشارح ذكر بعض الوجه وترك البعض وليس اقبيا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل
 ان هذا القول شرط يقتضى الجزاء ولا جزاء لهما قلنا هذا الشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم

العين
 لا يجوز لغيره الجمع ملته واحدة وان كان كل واحد منها عند الفداء ملته مستقلة كما ان عدم الجزء ملته لعدم الكل عند الفداء وعدم الجزئين ايضا ملته واحدة لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققت العلامة التقاربا في المطلق فان قيل فعلى هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد في موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا في المطلق لا اعتبارية كحل النجس واما في العلة الحقيقية فلا يعتبر هذا الا اعتبارا فيفسد فيها توارد العلتين على معلول واحد قوله كما في صورة تاخير الناصب كما روى عنه هذه الرواية في صورة تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلا فاللفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلا فاللفراء هو خلا عن مذهب الجهم بورتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر من ان يقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التي حمل الشارح قول الماتن عليها غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عند اعمال الفصل الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع في قول لشارح لان لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول علم منه انه مختار ولما قال لهما ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه قال الشارح وقيل روى عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه في المالى الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليجزى عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن هذا الجواب صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه اى غير صحيحة عنه كما يفهم من تحريم عبد الغفور فافهم قوله مخترعا عن التكرار لو ذكر اى لو ذكر المذاكر اى تكرار الاسم المتنازع فيه و ان كان فاعلا في احد المرتبتين ومفعولا في الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما في قوله رب رب هجلا وفي قوله تعالى فقفن سبع سموات فاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة من غير محض التفسير وذا غير جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رب هجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه لان ذكر الرفع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معولا للفعل الثاني عند اعماله وايضا لما يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما الواضحة بعد الاسم الظاهر كما نقل عن الفراء سابقا فلا فاولى ان يقر ومن الفصل الكثير لواضحة بعد الظاهر اجيب الاول ان لم يرد قوله من محض التفسير التفاء بالحل لان هذا الحل محل غير محض.... التفسير وعن الثاني ان الشارح ذكر بعض الوجه وترك البعض وليس اقبيا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل ان هذا القول شرط يقتضى الجزاء ولا جزاء لهما قلنا هذا الشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم

ما يله على الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول فان قيل ان الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول فكيف يصح قوله وان استغنى عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذكر لا عن نفس المفعول قوله وان لم يستغنى عنه فالقيل ان جعل قوله اخبرت مستثنى غير صحيح لانه لا يكون الا من سما واخبرت من الافعال قلت ان قوله الا ليس حرف الاستثناء بل هو في الاصل لان لا حرف الشرط واخبرت جزاؤه وانما اول لا بل لم لان اصله ان لم يستغنى عنه لانه معطوف على الماضى اعني قوله ان استغنى عنه لان لم يجعل المضارع منفيا ثم حذفت الفعل بقريضة المعطوف عليه فنقي ان لم تحذف الفعل عن لم غير جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعيف بدون المفعول لا يجوز فحذف لم ايضا واودد لا في مقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غير عامل قوله لمخوحي بنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع ففى جنس حيث زيد منطلقا قوله فانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حيث لان مفعوله فى الحقيقة مضمون المفعولين لان المضمون متعلق المحبان والعلم لان قوله حيث زيد افاضلا وليس المراد منه وقوع المحبان على ذات زيد وفضله جميعا بل وقوع المحبان على فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل لا ينقض هذا امثله قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجون بما اناهم الله من فضله هو خير لكم تقديره ولا يحسبن نجلم هو خير لهم فاحد المفعولين هو نجلم محذوف والاخر زيد كور وهو خير لهم قلنا يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو راجعا الى النجلى ويجوز وضع الضمير للرفع موضع المنصوب والمجوز نحو ما انا كانت وايضا ان هذا اذا لا ينقض القاعدة فان قيل لما لم يحذف احد المفعولين ينبغي ان يضم فى الاول فلم تضم الاظهار قلنا على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر فى الفاعل هى امتناع حذفه وهو متحقق هنا قلنا ليس العلة المجوزة محجرا دما عن الحذف بل كونه عمدة فانه كما ينساق الذهن الى كونه مفسرا ما ذكره بعد قوله بل لفظا فقط وهو جائز لانه معرول الاول فيكون مقدما رتبة قوله على المذهب المختار فان قيل لفظ المذهب يقتضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بينهم هنا قلنا المراد من المذهب هو المعنى اللغوى لا العرفى اى على المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لانه قال فى مذهب البصريين لانه المذهب المختار والكتفى استعمالا فكيف يقال هنا على الاستعمال المختار قوله لئلا يتوهم وهذا دليل لعدم اختيار الحذف فان قيل ان عدم اختيار الحذف امر اصلى لا يقتضى الدليل قلنا انما لا يقتضى الدليل اذ لم يدع الداعى ومنها وجد الداعى وهو انه لما اختار الاضمار فقالا قائل فلم لم يختار الحذف وهو مثله فلم بقوله لئلا يتوهم قوله مغاير للمذكور فيلزم الحذف من البحث لانه فيما يكون التنازع فيه واحدا قوله الا ان يمينه مانع اى اخبر فى جميع الاوقات الا وقت منهم مانع فالقول التنازع من قوله الا ان يمينه مانع اى من الاضمار لانه المذكور سابقا فلا يصح عليه تفريع قوله فقط لان منهم الاضمار

ان كان المفعول متعلقا بالفعل المتعدي لا يستغنى عنه
فان قيل ان الفعل المتعدي لا يستغنى عن المفعول فكيف يصح قوله وان استغنى عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذكر لا عن نفس المفعول
قوله وان لم يستغنى عنه فالقيل ان جعل قوله اخبرت مستثنى غير صحيح لانه لا يكون الا من سما واخبرت من الافعال
قلت ان قوله الا ليس حرف الاستثناء بل هو في الاصل لان لا حرف الشرط واخبرت جزاؤه وانما اول لا بل لم لان اصله ان لم يستغنى عنه لانه معطوف على الماضى اعني قوله ان استغنى عنه لان لم يجعل المضارع منفيا ثم حذفت الفعل بقريضة المعطوف عليه فنقي ان لم تحذف الفعل عن لم غير جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعيف بدون المفعول لا يجوز فحذف لم ايضا واودد لا في مقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غير عامل قوله لمخوحي بنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع ففى جنس حيث زيد منطلقا قوله فانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حيث لان مفعوله فى الحقيقة مضمون المفعولين لان المضمون متعلق المحبان والعلم لان قوله حيث زيد افاضلا وليس المراد منه وقوع المحبان على ذات زيد وفضله جميعا بل وقوع المحبان على فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل لا ينقض هذا امثله قوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجون بما اناهم الله من فضله هو خير لكم تقديره ولا يحسبن نجلم هو خير لهم فاحد المفعولين هو نجلم محذوف والاخر زيد كور وهو خير لهم قلنا يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو راجعا الى النجلى ويجوز وضع الضمير للرفع موضع المنصوب والمجوز نحو ما انا كانت وايضا ان هذا اذا لا ينقض القاعدة فان قيل لما لم يحذف احد المفعولين ينبغي ان يضم فى الاول فلم تضم الاظهار قلنا على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر فى الفاعل هى امتناع حذفه وهو متحقق هنا قلنا ليس العلة المجوزة محجرا دما عن الحذف بل كونه عمدة فانه كما ينساق الذهن الى كونه مفسرا ما ذكره بعد قوله بل لفظا فقط وهو جائز لانه معرول الاول فيكون مقدما رتبة قوله على المذهب المختار فان قيل لفظ المذهب يقتضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بينهم هنا قلنا المراد من المذهب هو المعنى اللغوى لا العرفى اى على المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لانه قال فى مذهب البصريين لانه المذهب المختار والكتفى استعمالا فكيف يقال هنا على الاستعمال المختار قوله لئلا يتوهم وهذا دليل لعدم اختيار الحذف فان قيل ان عدم اختيار الحذف امر اصلى لا يقتضى الدليل قلنا انما لا يقتضى الدليل اذ لم يدع الداعى ومنها وجد الداعى وهو انه لما اختار الاضمار فقالا قائل فلم لم يختار الحذف وهو مثله فلم بقوله لئلا يتوهم قوله مغاير للمذكور فيلزم الحذف من البحث لانه فيما يكون التنازع فيه واحدا قوله الا ان يمينه مانع اى اخبر فى جميع الاوقات الا وقت منهم مانع فالقول التنازع من قوله الا ان يمينه مانع اى من الاضمار لانه المذكور سابقا فلا يصح عليه تفريع قوله فقط لان منهم الاضمار

لا يتعين الاظهار لوجود طريق آخر وهو الحذف قلنا كما ان الاضمار مذکور سابقا كذا الحذف
 مذکور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه آخر غير مختار وهو الحذف فيكون مضاهيا
 ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار قوله نحو حسبي وحسبهما
 الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي نحو حسبي وحسبهما
 الزيدان منطلقا قوله فيجعل الزيدان فاعلوه اه فان قيل لنزاع في الزيدان فلا يعم
 بيان العمل فيه قلنا هذا بيان الواقع او نقول يحتمل ان يكون صورة النزاع غير ما ذكر
 بان يقال حسبي وحسبت الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان
 يقضى الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلوه والفعل الثاني ان يكون المفعول له قوله ولا
 اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا التنازع فيه واحد قوله الا اذا لاحظنا اشارة الى
 الجواب يعني المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسما لا على النضاف
 ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد لان اعراب التثنية في الاسم الظاهر
 كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فلما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث
 عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فلما لا يضر بتبدل الاول في واحد
 متنازع فيه كذلك لا يضر بتبدل الثاني فيها فان قيل الفرق بينهما بان تنازعهما في
 نفس الاسم فلا يضر بالتبدل في الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه فحذف
 الاول والتثنية فان التبدل فيها في نفس الاسم لا في الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز
 بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يعم اطلاقه بدون الحركة قلنا ان الاعراب بالحرث محمول
 على الاعراب بالحركة في سائر المواضع فكذا اهتمنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع في اشارة الى
 قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه يحتمل ان يتصور التنازع في ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة
 بان تاول المفعول الاول بكلا واحد فلو اضم المفعول الثاني مفردا لا يخالف الاول والفقيل
 يلزم التناقض في قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانه فاء التام
 المذكور ويعلم من قوله والاعمال الظاهرية وجود الاحتمال المذكور قلنا المراد من عدم التصور اتفاق
 التنازع على الظاهر لكن عبر عن اتفاق التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول
 الاول بكلا واحد لان مفعولي حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة فعرض اجراء
 احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف ياول اجزاء احد المفعول الاول بكلا واحد
 قوله ولما استدلال فان قيل لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين
 والاولى حمل الكلام على الوجه المرجوح عند الكوفيين وهو حذف المفعول
 قلنا الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله بقول امر القيس صرح باسمه تبيينها على قوة
 الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعى الى صيغة الى قال قول امر القيس

له يعني ان الحذف انما يكون موحدا لا يمكن الضرورة واجبة اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاظهار واحدا في الحذف

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما في انما لا تخلو اما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده
صلة وعلى الثاني صفة والوصول مع الصلة او اللوصف مع الصفة ان والخبر غير موجود
قلنا كلمة ان هذه لا تقتضي الخبر لا بطلانها بالما الكافة قوله لا وفي معيشة اي انما بان
كسند والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان
قيل ان امرء القيس ليس الا واحد من الشعراء فكيف ترجم بقوله قلنا هو انهم شعراء العرب
فترجم بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالها متساوين
يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ
لا قال بتساوي الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوي الاعمالين قلنا
المذهب للنفويين وامرء القيس ليس منهم قوله اي من باب التنازع دفع وهم وهوان
ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقي لان
انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لم كان فيه فساد المعنى فلا
يصح اطلاق الفصيح على امرء القيس لان الفساد لا يصدر عن الفصيح قلنا الفساد فيه ليس
مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعي وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه للمنافي لكل منهما اي السعي والكفاية
واما منافاة ثبوت الطلب مع السعي فظاهر لان معضاهما واحد فكيف يلتقي في موضع وثبت في
موضع اخر وامامه الكفاية فلا ان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملازم فلما انتهى الكفاية انتهى الطلب فكيف ثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد
قول مرئ القيس بما يتم لو كان السعي والطلب متساويين واما اذا كان السعي ^{من} ^{الطلب} فلا يتم
والحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب ايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للفظ
على كفاني ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يؤثر في الشرط والجزاء ومعطوفهما دون
غيرها وايضا ان سلم ان الواو للفظ فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون
مدخولا لو فلا يؤثر فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجيب الاول
ليس المراد عن السعي صهنا ما يكون بالاسباب بقريئة ادنى معيشة وعن الثاني ان كونه
للمحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان في المعنى
الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء
وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والعمل
على التماسيل والى من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اه اي على تقدير فساد المعنى
فكان التخصيص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الجهد فان قيل
هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمفعول الثاني قد محذوف اذا كان مفعولا

له لا يستلزم توجه كل من كفاني ولم يطلب الى قليل من المال مستلزامه عدم السعي وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه للمنافي لكل منهما اي السعي والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب مع السعي فظاهر لان معضاهما واحد فكيف يلتقي في موضع وثبت في موضع اخر وامامه الكفاية فلا ان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملازم فلما انتهى الكفاية انتهى الطلب فكيف ثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد قول مرئ القيس بما يتم لو كان السعي والطلب متساويين واما اذا كان السعي ^{من} ^{الطلب} فلا يتم

قلنا هذا ليس ين التنازع لانها لا يتجهان الى موطئ واحد بل يتجهان الى امرين فان قيل لما كان
مفعول لم اطلب محذوفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتأخر اعني قوله
ولكنما اسعى لمجد موثل فان قيل ان لا يمكن للاستدراك ومنها لا يعي الاستدراك لانه يقتض
المغايرة ولا مغايرة لهما وايضا يلزم التكرار في كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب
باعتبار لفظ لم يكون ما ضيا فيكون معناه طلبت المجد في الماضي فتوهم منه انه لا يطلب في الحال
او الازمنة الالائية او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل اى لما قال طلبت المجد
كان للستوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب القنا
ودفع بقوله ولكنما اسعى الى فان قيل القرينة على اعتبار المجد في البيت الاول البيت الالائي
وهو مقيد بالموثل فكذلك هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد للوثل قلنا التقدير خلوف
الاصل فيقدر بالحاجة وهي تودى بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذ لم يكن
قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم الفاصل
بالاجنبى وهولم اطلب لانه ليس من معمولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبى انما يكون
جائزا في باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا ضرورة الشعر وهوانه مبني على قول من
جز الفاصل بالاجنبى ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدرك الم جواب
سؤال وهوانك غير قابل للمجد فكيف تطلب وكجاك بالى قابل للمجد لانه قد وجد امثالى
فلم انه قابل له لاني منهم قوله يعنى انا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الا حصل
اى العظيم قوله الثابت الذى يبقى لا ولا دى ايضا لا لنفى فقط قوله اى مفعول فعل او
شبه فعل دفع وهم وهوان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لاصالته ففعل هذا اخو مفعول
ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب تريد دفع بقوله اى مفعول فعل او شبه فعل يعنى ان
للمراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاضطران يقال اى مفعول العامل لتناو لها قلنا لو
قل العامل يتوهم فيه ما يتوهم في كلمة ما فلا يفيد قوله اى لم يذكر فاعله فان قيل ان سعى
يسمى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونها ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلوا الفاعل عن
الاسم وهو غير واقم وايضا ان عدم التسمية ينفي عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله
يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع في كلامه وايضا لا يعي للمقابلة مع قوله حذف فاعله لان
الحذف يقع في مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية
اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية المذكور فان قيل لم لم يفصله عن الفاعل ولم
ولم يقل ومنه كما فصل للبدا حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل
اى لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام حتى سما بعض النحاة فاعلا

له ولانما اسعى لا بد من مبيشة كفاي ولم اطلب قبل من اللال: ولكنما اسعى لمجد موثل: وقد يدرك المجد للوثل امثالى ١٢٠
اللم اعنى الى والذى لم يقدم للباب ١١١

له لان تقدير المجد مطلقا ثم يبين الفعل مع كفاي والقول هو قبل عام لله وهذا كذلك

فان قيل قوله المجد الا حصل يعنى انا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الا حصل

بالمفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامته مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل للعلوم اليه ولم يقيم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل للجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضي للجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقام لان التاء هي الفاعل في العلوم وهي ثابتة في الجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان التاء في العلوم معدول من انا والتاء في الجهول من اياي اعلم انه لا يذكّر الفاعل لا عراض اما للاختصار ونحو ضرب زيد وللتعظيم او للتحقير ولعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اى فاعل كان في نحو قتل المخايجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقر في بحث اللغة من اللطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول مالم يسم فاعله والا لم يسم كذلك لانها متوعدة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله للامم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فان قيل في هذا اثبت القصور في عبارة المصنف قلنا انه علم بالقائمة بان يقر بشرطه ان تغير صيغة شبه الفعل اى اسم للمفعول قوله الى الماضي للجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعي قلنا المراد من فعل الماضي للجهول مطلقا فيكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاحض او تسمية الشيء بوصف المشهور مثل لكل فمر من موسى اى لكل ظالم عادل فان قيل الصفة الشهيرة تفعل ماضى للجهول من التثنية مجرد لا الماضي للجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضى للجهول من التثنية للوجود والاخر الماضي للجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافي الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال للجهولة للمزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعي المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال للجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من الذي يد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوي اى ما فيه زيادة على ثلثة احوث فيتناول الرباعي المجرد ايضا وانما شرط التغير الى فعل لئلا يلتبس بالفاعل وانما انقص التفسير بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقیل فلا يكون مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لا سنده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال والمطلوب فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقیل قلنا هو الثقل جدا فلذلك لم يتخير وذلک لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقیلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاثقل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت

له همزة قرأتون فاعلم

بيان لما في النفي المجزئ في فيما الفاعل

له فخره المجزئ في فخره في علم

ن مستقلا

ن الاستف

بخلاف ما كان مع اللام لان الشعر بالعلية هي اللام وهي قائمة فان قيل فلهذا ينبغي ان
 لا يقوم المفعول فيه ايضا وكذا المفعول به لان النصب فيما دال على الظرفية والوقوع قلنا الشعر
 للظرفية في المفعول فيه شيان احدهما النصب ثانياً نفس الاسم اي ذاته كذا ويوم مثلاً فلهذا
 المفعول له فان نفس الاسم فيه لا يشعر بحلية الفعل واما المفعول به فلان الفعل المحمول دال على
 انه مفعول به لشبهة وقوعه موقع الفاعل قوله فأت النصب والاشعار اي فأت النصب بسبب
 جملة مرفوعا وفأت الاشعار بسبب فة النصب الشعر بالعلية فلا يرد الاستدراك قوله اي
 كل من المفعول له والمفعول معه اشارة الى ان قوله كك خبر لما فان قيل فاما المطابقة بين
 المشار اليه والاسم الاشارة لان كك من الاسم الاشارة المفردة والمشار اليه شيئاً من المفعول
 الثاني والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلك الى المفعول وهو يصدق على الثاني والثالث جميعاً
 كما قال الشاعر كالمفعول الثاني والثالث فان قيل ان قوله كك مستدرك فان قوله والمفعول
 له ومعه عطفت على المفعول الثاني والثالث فداخل تحت قوله لا يقع قلنا انه عطفت على قوله
 لا يقع فيكون من قبيل عطفت الجملة على الجملة فلا استدراك فان قيل ما السري في ذلك بان لا
 يعطف المفرد على المفرد مع انه اخضر قلنا السري في ذلك ان فيه اشارة الى ان علته عدم وقوع
 هذين مفارقة الاوليين ولو كان من قبيل عطفت المفرد على المفرد لزم ان علته هذين مشار
 الاوليين كما ان الاوليين مشاركان فيما فان قيل لا يصح تشبيه هذين بالاوليين لان الشرط
 فيها ان يكون الشبه به اقوى من الشبه ومهما الامر بالعكس لان المفعولين الاولين مختلف
 فيما لانه نقل من المتأخرين جاز وقوعهما وصنع هذين اتفاقاً قلنا عبادة المصروف محمولة على
 القلب تقديره لا يقع المفعول له ولا معه والمفعول الثاني والثالث كك او ان فيه اشارة
 الى المبالغة في السرو على المتأخرين حيث جعل في موضع الشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت
 قال الشارح الهندي ان المفعول له لا يقع موقع الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل
 تمام الحكم فلو حذف الفاعل لا يتم الحكم فان قيل هذا يجب اقتناء مخوضب للتأديب و
 القول بان النصوب جواب لم دون الجور وتحكم وايضا انه ليس جواب عن سوال نشأ من الفعل
 المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم
 انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللبنة فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت
 للتأديب قوله في انهما لا يقعان موقع الفاعل الصغير في انهما محتمل الاحتمالات الثلث الاول ان
 يرجع الى الشبه والثاني يرجع الى الشبه به والثالث ان يرجع اليهما قوله التي اصلها العطفت اشارة
 الى تأكيد الانفصال قوله في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه في
 الخارج فعلى هذا يلزم الخروج من البحث فذم بقوله في الكلام فان قيل ان قوله واذا وجد
 شرط وقوله تعين له جزاء وهو لا يترتب عليه لان التعيين يقتضي الاشتراك ولا اشتراك بينهما

له اي من وقوع هذين المفعولين اي المفعول له ومعه موقع الفاعل ام محتمل اي في توجيه عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل هم اي المفعول له والمفعول معه

لدلالة الفعل عليه ففعل هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية لانها م
بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص قلنا لو
كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع قوله جار ومجرور فان قيل ان ذكر قوله في
حاده لا يعلم لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله اما لا يدرك قلت
انه جار ومجرور يعني ان المعنى ذكر لفظ الجار والمجرور لا لفظ الظرفية فان قيل فعلى هذا يلزم
الخروج من البحث لانه في المعامل قلنا الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونها فضلة وفي انه مفعول
بواسطة حرف الجر فان قيل لا يعلم التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المعنى فلا يعلم قول
الشاعر شبيه الخ قلنا معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المفاعلة
قوله كما وان لم يوجد فان قيل ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر لظهور
فيه راجع الى المفعول به اسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط واليه الفاء تنافي
الخبرية قلنا ان قوله يكن ههنا ليس من افعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقع
الخبر قوله في الكلام دفع وهم وهوان المراد لعدم الوجود في الواقع فاذا لم يكن له مفعول
بمعنى الواقع فهو من افعال الناقصة فلا تقع صيغة المجهول منه قوله اي جميع ماسوي اه فان
قيل ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به ايهم فيلزم التناقض في قول المعنى لانه يعلم من قوله ان
لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده والضم قال سابقا تعين المفعول به وقال ههنا بالتشبيه
مع الغير قلنا المراد من الجميع جميع ماسوي المفعول به وهو الزمان والعين والمكان المعين والمعد
المحدد والمفعول بالواسطة فان قيل ينبغي ان يكون للمفعول بالواسطة متعين لانه مفعول به
عند المعنى قلنا ان صورة الجرما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في
درجة المفعول بلا واسطة قوله في جواز وقوعها فان قيل الجر لا يترتب على الشرط لانه على
تقدير وجوده للمفعول به مع المفاعيل ايهم يكون ماسوي المفعول به سواء في عدمه قوما قلنا
المواد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها واما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدمه
الجواز قوله اي الفعل المتعدي دفع وهم وهوان البطار من باب اعطيت باب العرف الى
الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول في اخره وهو لا يتناول كسوت فدفع بقوله المفعول
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول نحو جعلت وكسوت وغيرها قوله بان يقوم مقام
فان قيل لا سلم ان للفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بلا استويان اقتضاه اعطيت
اياهما والضم يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول المسم فاعله قلنا المراد بالاولوية الاولوية
في الاقامة مقام الفاعل قوله لان الاول ما طأى اخذ انما شري بالخذ لانه لو لم يفسر به
لم يصدق على للفعول الاول من فعلا اعطيت انه ما طأى العاطية هو المتكلم في قولنا اعطيت
له فدفع بان المراد عدم الوجود لان الكلام لا في الواقع لا في معنى في صورة عدم وجود المفعول به لا يفتقر عبد الرحيم ط

زید ادرهما فان قيل تفسير العاطي بالآخذ تفسير الشئ بالمباين لان الاعطاء مقابل الآخذ قلنا
لا نسلم انه تفسير بالمباين لان اعطاء الشئ لزید مثلا يستلزم اخذه له فيكون من قبيل ذكر
المزوم وإرادة اللازم فان قيل الملازمة ممنوعة لانه جازان يتحقق الاعطاء من رجل إلى زيد
ولم يتحقق الآخذ منه قلنا انما يتحقق الآخذ منه هذه الاعطاء لم يسم بالاعطاء ونقول
عن الاصل ان عاطفا كان من الجرد فلا يكون معناه الا الآخذ لان العطي عبارة عن الآخذ
واذا كان من المرید يكون معناه جعل الغير آخذ اقل هذا يراد منه ما يقابل الآخذ وهو التسليم ^{الصل لا يراد من} فان
قيل ان دليل المشارة اخص من المدعى لان المدعى ان اقامة المفعول الاول وفي كل فعل متعلق
الى مفعولين ثانيهما غير الاول وكون للمفعول الاول عاطف مخصوص بفعل اعطيت فلا يتناول مثل كسرت
زيد اجبة وكذا لا يتناول مثل جعلت اللبس شيئا اذا جعلت التراب طينا لانه ليس في اللبس والتراب
معنى الفاعلية قلنا المراد بالفاعل في قوله فيه معنى الفاعلية ما لم يقابل فان القبول لازم
الآخذ فزيد قابل الثوب وكذا اللبس قابل لشير اذا وكذا التراب قابل للطين الا ترى اذا قيل اشرف
زيد ومات زيد فزيد فاعل بمعنى انه قبل المشرقة والموت فان قيل هذا لا يستقيم في قوله
كسوت المخرجة لان المخرجة غير قابل احب من اصل لا اعتراض ان ما قال المشرقة دليل العجز والحد
واما دليل الكل فهو انه بمنزلة المفعول الاول من باب همت في الاولوية وكون الاول شمة او لم
فكلنا اهمنا لانه وجد المانع منه من اقامة الثاني فتعين الاول ولا مانع ههنا ولا تتعين فان
الاولوية منقوضة بقولنا اعطى زيد عمرو لان اقامة الاول ههنا واجبة لكلا يلبيس بالآخذ وقلنا
الاولوية عندنا من من اللبس واما عند عدمه من فيجبا اقامة المفعول الاول فان قيل
يجوز في الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه بان قام مقام الفاعل بان يكون مرفوعا ولم
يقدم على المفعول الاول بل يكون مرفوعا في موضعه قلنا خوف الالتباس بان لان التأخير
وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اوليا لان تقديم
لمفعول الثاني جائز على المفعول الاول وهو اولي بان يقوم مقام الفاعل من ان يقع الحيرة
والاشتباه وكثيرا ما يجتزئون عن خوف اللبس وان لم يبلغ الى حقيقة اللبس قوله ومنها
المبتدأ والخبر فان قيل ما للمصنف رحمه الله قال ههنا من بابا نيت الضمير وقال في الفاعل
منه قلنا الاصل ان يأتي بتذكير الضمير فيها ليرجع الى المعرف لكن ههنا لما بعد العمد وهو مفيد
للعقلة عن المرجع الضمني فقال منها ليكون واجعا الى المرجع الصريح قوله يعني من جملة المرفوع
اشارة الى تفسير مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسير مرجع قوله منه ويجوز
ان يرجع الضمير الى لفاعل وفائدة التبيين على انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة
في تفسير الثاني لصحة من التبعية لانه لا يتدخل لا على المتعدد دلان معنى قوله من جملة
^{له} اولوية اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ^{له} اى في المقام الاول ^{له} اى في المقام الاول ^{له} اى في المقام الاول

بأن اللبس والخبر

المرفوع أى من أفرادها وإنما زاد لفظ الجملة في التفسير الأول مع أنه لا يحتاج إليه لوجود التقيد باللفظ الجملة في جملة والمرفوعات مفصلة ليكون عبارة المص رحمه على وفق عبارة الفصحى لأن في عبارة تفصيل بعد الإجمال **فان قيل** ما للمص رحمه أنه جمع بين المبتدأ والخبر في فصل واحد مع أن كل واحد مرفوع على جهة قلنا الملازم الواقع بينهما **فان قيل** الملازمة مستقيمة في القسم الأول من المبتدأ لأن في القسم الثاني لأن الخبر غير موجودة معه قلنا الملازمة على ما هو الأصل فيها وهو كون المبتدأ مسند إليه وكون الخبر مسند إلى خلاف القسم الثاني لأنه مسند وهو خلاف الأصل **فان قيل** بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الأول من المبتدأ أو القسم الثاني سنه بان يكون الخبر أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فإذا قلنا في القسم الثاني سد مسد الخبر فيكون في حكم الخبر فلا حاجة إلى قولنا الشارح على ما هو الأصل فيها قلنا هذا خلاف التبادر ونقول ان ما قال لشارح رحمه جواب بعد التسليم قوله **فان قيل** فصل الفصل يفيد الحصر وكذا اللام في قوله **فان قيل** يفيد الحصر أيضا فيلزم اجتماع التقييد وهو باطل والفيضا ما للمص رحمه أنه ذكر صيغة الفصل في حد المبتدأ أو الخبرين كرفي حد الفاعل في بعض النسخ وفي حد مفعول الميم فاعله **اجيب عن الأول** اللام الحصر للسند اليه في السند فهو إشارة إلى جامعية التعريف لأن إيادها العام في المعرف إشارة إلى جامعية التعريف وضمير الفصل الحصر للسند في السند إليه فهو إشارة إلى المانعية **وعن الثاني** أنه كثيرا ما يكتب في بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعريف وصريح بذلك في البعض ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء قوله **الاسم** **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لأنه خرج منه نحو ان تصور مواخيركم **قلت** الاسم أعم من أن يكون لفظا وتقديرا فهنا اسم تقديرا لأن ان يجعل المضارع يتأويل لمصدر تقديره صيا مكم خيركم قوله الذي لم يوجد إشارة إلى موافقة القاعدة المشهورة وهي ان اللام أدخل على اسم المفعول كان اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قلنا القول للام بالذي والمجرد بل يوجد **فان قيل** ينبغي ان يعني بفعل نفسه بان يقال جردا ويجرد قلنا إنما يعني به إشارة إلى ان حقيقة التجريد غير مفرقة هنا وهو اللفظ بعد الوجود فانه غير لازم **فان قيل** ما للمص رحمه أنه عبر عن عدم الوجود بالتجريد قلنا انه نظر إلى ان اللائق مع المعربات وجود العامل للفظ **فان قيل** المتعريف لا يكون مانعا لأنه دخل فيه زيد في قولك ان زيدا قائم لأنه مجرد عن العوامل لأن ان عامل لا أنه عامل قلنا ان اللام اذا دخل على الجم البطل معنى الجمعية فيكون معناه لم يوجد فيه عامل يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام البطل معنى الجمعية فصلا الجنس منفيًا **فان قيل** العامل ملحق بجميع العامل وهو اسم الفاعل واللام اللاحقة

له أي لان التعريف في القسم الثاني معني **قلت** فان السند إليه اذا عرفت باللام يفيد صرحه على السند بهم معني مطاوعهم ١٢ ١٣ ١٤

عليه تكون موصولية واللام التي البطالة الجمعية هي الجنسية وهي قسم الحروف قلنا العالم ههنا نقل
 من الوصفية الى الاسمية لانه جعل علما لما هيته الاشياء ^{اي في ما هيته} عند النويين فلا يكون اللام فيه موصولية
فان قيل لما كان المراد من العوامل العالم فلا يعبر توصيفا بقوله لفظية لانه يلزم توصيف المذكر
 بال مؤنث قلنا لما كانت العوامل بمعنى العالم كانت اللفظية بمعنى اللفظ **قوله** اي حقيقة ولا
 تقدير الادعاء ولا ناصيا **فان قيل** العموم حصل من وقوع النكرة في سياق النفي لان قوله
 حامل نكرة. فما الحاجة الى قوله اصلا قلنا انما أكد النفي بقوله اصلا وداعا من زعم ان المراد
 بالعوامل اللفظية نواحي المبتدأ والخبر كياب ان واخواتها كالتأنيق في التعريف بقولك بحسبك درهم
 وذلك لان هذا الرد ثابت لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواحي **فان**
 التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه قولك بحسبك درهم لانه مبتدأ بالاتفاق مع انه لم يخرج
 عن العوامل اللفظية وهو الباء قلنا كانه الاداء بالعامل للفظ ما كان مؤثرا في المعنى كالتعددية و
 غيره والباء في بحسبك غير مؤثرة في المعنى **فان قيل** ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة
 ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر قلنا انه متبادر لان الظاهر ان المؤثر في اللفظ هو
 في المعنى **فان قيل** بالشارح رحمه الله ذكر كلمة الشك حيث قال وكانه اراداه مع انه لا بد
 من تأثير المعنوي قلنا انما ذكر كلمة الشك لان هذا الجواب محل الاعتراض وان كان محالاً
 وهو انه منقوض بخوما في الدار من احد فان من الاستغوائية يعيد تأكيد النفي فيجب ان
 يكون قوله من احد مبتدأ واما الجواب فهو ان المراد بالمعنى في قوله مؤثر في المعنى لا يكون للتأكيد
 لان التأكيد من التعاليم فلا يلتفت اليه **فان قيل** فظ هذا يلزم ان لا يكون ان المكسورة منافية
 للمبتدأ اذا لا تير لها في المعنى الا التأكيد قلنا تأكيدان معتبر لانه مؤثر في المسند والمسند اليه
 جميعا فيكون مستقورا للنظر بخلاف تأكيد من فانه مؤثر في المسند اليه فقط فلا ينظر اليه **فان**
قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خروج منه قولك انما زيد منطلق لانه مبتدأ لتا قامه انه
 لم يخرج من العوامل اللفظية المؤثر في المعنى وهو ان قلنا المراد من العامل ان يكون
 عمل العالم محفوظا به وههنا المسمى مملان بسبب ما الكامل قوله مسند اليه **فان قيل**
 ان قوله اليه مفعولا لم يسم فاعله لقوله مسندا والحال انه لم يعتمد على شئ فكيف عمل في مفعول
 ما لم يسم فاعله بدون الاعتماد قلنا انه حال من الاسم فاعتمد على ذي الحال **فان**
 الاسم ليس بفاعلا ولا مفعولا فكيف يعبر بالحال منه بل هو خبر المبتدأ قلنا انه حال
 من الاسم الذي هو ضمير في قوله الجرد وهو مفعول ما لم يسم فاعله **قوله** او الصفة
 على الاسم او هو الصفة الواقعة الى قوله سواء كانت مشتقة **دفع** وهم وهوان
 المراد من الصفة هي المشتقات كما هو المشهور فخرج عنه قوله اقرشي انت فدفع
 لفظ الى قوله انما زيد منطلق **م** على انه لفظ الاسم في قوله هو الاسم **م**

بقوله سواء كانت مشتقة اوجارية مجر لها كقول شئ لان معناه رجل منسوب الى قرش فيكون
 مشتقا فان قيل ان قرشيا وزن فاعل واذا الحق ياء النسبة بوزن فاعل وهو مذكر لم يحدف
 الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي قلنا قال
 لمصنف رحمه في الشافية وقرشي شاذ فلا يتقضى القاعدة وانما اشترط ان يكون الصفة معدة
 بحرف النون والالف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدأ عامل فيما بعده فلا يلزم عمل الصفة
 بدو ولا اعتماد فان قيل الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرها قلنا لو اعتمد على لمبتدأ
 فيكون خبرا فكيف تكون مبتدأ ولو اعتمد على ذم في الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف
 تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النون والالف فان قيل لو حذف
 الحرف والالف لكان اخصرا واشمل فليدخل ما هو بعد اسم النون كغير وبعد هل وبعد اسم
 الاستفهام نحو ما ومن قلنا حرف النون شائئ في النون فلذا اخصه وكذا الالف اصلية الاستفهام
 فافروده تنبيها عليه فان قيل ابتداءية الصفة في صورة حرف النون والالف الاستفهام
 مستقيم واما في صورة من وما فغير مستقيم لانها يصلح ان يكونا مبتدأ فها الحاجة
 الى جعل الصفة مبتدأ قلنا هذا فيما اذا وقع من وما مفعولين للصفة فان قيل ينبغي
 ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدأ ايضا بالاعتماد على الموصول نحو قلنا
 ابوه مع ان اللام مثل الالف في عدم صلاحية الابتداء قلنا ابتداءية هذا القسم ضرورية
 لانه لما وجد المرفوع والاف لزم له حكمه لانه مبتدأ ولا فاعلا فليبتدأ لا يكون مسندا بل مسندا اليه
 فلما كان ابتداءية ضرورية لا يصح الاعداد عدم الوجه الاخر وهما الوجه الاخر موجود و
 هو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كغيب ما
 بعد الا لا الله تنقل من الا قوله وعن سيبويه لان الاعتماد عنده ليس بشرط العمل بالصفة
 بل هو اولى بفعلاته بحيث يقع وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى قوله وعليه قول الشاعر
 اي على كل واحد منهما قول لسا عرسه فخير نحن عند النام منكم فخير اسم تفضيل مبتدأ و
 نحن فاعله ولم يعتمد على الشئ فان قيل فليكن خيرا خبر مقدم فلم يلزم الاستدلال به قلنا
 لو جعل خيرا خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل وصعوله الذم هو منكم بالاجنبى وهو
 غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لان ليس بالاجنبى بل هو من معمولاته فان

له عدم العمل الموصولة للذات في الذكر وهو انشغل بغير الذات فان فيه علامة التانيث فلا بد ان ياء النسبة و به يلزم النقل فيه
 فلذا يحدف الياء منه دون الذكر ۱۲ محرم سيد ميثوم ۱۳ لان قرشي جنوداوات خبره قرشي جابر مجرى الصفة ۱۴ معنى مسبب الهم
 وفي معنى النون كقرشي بالياء ليس بغيره الا بالمراد من الذكر ۱۵ معنى ۱۶ معنى القياس عدم الحذف من حذف من شاذ فاذا في الشافى ۱۷ معنى
 ۱۸ بان قال بعد النون والاستفهام ۱۹ قلنا يرعى جواز الابداء بها من غير استفهام وبقى منها ۲۰ معنى عبد الحميد
 بارضا يا نعم و نيا زول من مردار و حاجت من بار محمد بن النبي و آل الامام

قيل ان قوله عند الناس اليعمولى قوله خير فلم يجعله من الفاصلة المذكورة قلنا كون قوله
 عند الناس معمولاً واسم التفضيل ليس مما يجوز ان يكون معمولاً لا قولاً آخر بخلاف
 قوله منكم فانه معمولاً للحالة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اى يقوم
 فان قيل كذا لا يجوز ان يكون منكم معمولاً واسم التفضيل لانه يحتمل ان يكون مفسر المنكم الاول وهو
 المفعول تقديره غير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفصل بالاجنبية واليهما القول خير
 زيد عند الناس منكم التعين كون زيد فاعلا فينقض به قاعدة فان طالبت مفردا جازا الامور
 لانه باحد الامرين يلزم الفصل وايضا هذا مخالف عن بحث الكل لانه قال ثم ان اسم التفضيل
 انما يعمل اذا كان منفيًا ولا نفى ههنا اجيب عن الاول بان بناء كلام سيدويه والاخفش على الظاهر
 اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز الوجهين فيما اذا لم يعم مالم وههنا وجد المانم من
 احد الامرين وهو لزوم الفصل بالاجنبية وعن الثالث بان ما قال في بحث الكل من اشتراط النفي
 لاسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير وأجاب الجهمي عن الشعران خير خبر البيت
 المحذوف تقديره نحن خير نحن نحن الثاني تأكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول و
 هو معمول خير قلنا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبية قوله لكونه كالجزء فان قيل الاجنبية
 الية لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولاً فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا ولا قلنا اشير به الى استبعاد
 كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاعلا
 اجنبيا اولى قوله رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون
 جامعا لانه خير منه قوله نعم المرغوب انت فان قوله الالعنب صيغة اسم الفاعل مصدرها لاف
 الاستفهام ثم مع انه رافع للضمير وهو انت اى قال ب ابراهيم عليه السلام لم ارغب انت عن التقي
 يا ابراهيم قلنا الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا ولا يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لانه
 مثل الظاهر في ان كل واحد منهما يتكلم به فقد افاق قيل فلم يجر الظاهر على المعنى اللغوي
 اى غير المستر لتي اوال للضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو الالعنب الخ قلنا
 الاستنوب عندهم اخذ معني الاصطلاح مما لم يكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدأ
 لا يكون جامعاً ولا مانعاً الا لاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في
 قوله ان ضارب ولم زيد فان له ضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستتر الوجه
 الثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيداً مبتدأ أو قائم ابوه خبره ويصدق تعريف
 القسم الثاني على قائم ابوه اجيب عن الاول بان هذا انما يريد لو كان الاضمار المحصور في
 الاستنساخ لانه يجوز ان يكون باذرا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى
 زيد خبر لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فاقام مبتدأ ابوه فاعله سد مسد الخبر فلا يقيم
 صدق التعريف عليه ونقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

على ان يفسر قوله عند الناس اليعمولى قوله خير فلم يجعله من الفاصلة المذكورة قلنا كون قوله
 عند الناس معمولاً واسم التفضيل ليس مما يجوز ان يكون معمولاً لا قولاً آخر بخلاف
 قوله منكم فانه معمولاً للحالة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اى يقوم
 فان قيل كذا لا يجوز ان يكون منكم معمولاً واسم التفضيل لانه يحتمل ان يكون مفسر المنكم الاول وهو
 المفعول تقديره غير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفصل بالاجنبية واليهما القول خير
 زيد عند الناس منكم التعين كون زيد فاعلا فينقض به قاعدة فان طالبت مفردا جازا الامور
 لانه باحد الامرين يلزم الفصل وايضا هذا مخالف عن بحث الكل لانه قال ثم ان اسم التفضيل
 انما يعمل اذا كان منفيًا ولا نفى ههنا اجيب عن الاول بان بناء كلام سيدويه والاخفش على الظاهر
 اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز الوجهين فيما اذا لم يعم مالم وههنا وجد المانم من
 احد الامرين وهو لزوم الفصل بالاجنبية وعن الثالث بان ما قال في بحث الكل من اشتراط النفي
 لاسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير وأجاب الجهمي عن الشعران خير خبر البيت
 المحذوف تقديره نحن خير نحن نحن الثاني تأكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول و
 هو معمول خير قلنا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبية قوله لكونه كالجزء فان قيل الاجنبية
 الية لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولاً فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا ولا قلنا اشير به الى استبعاد
 كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاعلا
 اجنبيا اولى قوله رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون
 جامعا لانه خير منه قوله نعم المرغوب انت فان قوله الالعنب صيغة اسم الفاعل مصدرها لاف
 الاستفهام ثم مع انه رافع للضمير وهو انت اى قال ب ابراهيم عليه السلام لم ارغب انت عن التقي
 يا ابراهيم قلنا الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا ولا يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لانه
 مثل الظاهر في ان كل واحد منهما يتكلم به فقد افاق قيل فلم يجر الظاهر على المعنى اللغوي
 اى غير المستر لتي اوال للضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو الالعنب الخ قلنا
 الاستنوب عندهم اخذ معني الاصطلاح مما لم يكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدأ
 لا يكون جامعاً ولا مانعاً الا لاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في
 قوله ان ضارب ولم زيد فان له ضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستتر الوجه
 الثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيداً مبتدأ أو قائم ابوه خبره ويصدق تعريف
 القسم الثاني على قائم ابوه اجيب عن الاول بان هذا انما يريد لو كان الاضمار المحصور في
 الاستنساخ لانه يجوز ان يكون باذرا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى
 زيد خبر لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فاقام مبتدأ ابوه فاعله سد مسد الخبر فلا يقيم
 صدق التعريف عليه ونقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلا
 الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر فان قيل ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله
 نعم لا عيب انت فان الصفة فيه طابقت مفرد اسم انه لم يخرج فيه الاوران بل لصفة متعينة بانها
 مبتدأ والاولى من الفصل بين الصفة ومعمولها الذي هو عن اليجب بالا جيبه ايضا انه منقوض
 بقوله ما قام رجل فانه يعبر جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه تكملة ولم يخص بتقديم ا
 الحكم لان حكمه ليس بظرف وايضا منقوض بقوله اطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس
 مبتدأ كما طالع خبره فان اطالع مستدلى ضمير الشمس فلا بد من تانيته فيجب ان يقال طالع
 الشمس ايجيب عن الاول والثاني ان عدم جواز الامرين فيهما مانع وموافق للموانع مشأ
 عن القواعد وعن الثالث ان استفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من
 الحاق التاء ولا مانع منها فتمحق عند الحاجة اليها فان قيل ان حصر المشارح در ثلث
 صور باطل لوجود الرابع وهوان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا قلنا
 هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها في الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف قولنا اي هو الاول
 المجرد فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه لا يضر
 المجرد عن العوامر اللفظية السند به للمغايرة للصفة المذكورة قلنا ان قوله المجرد يجذب الموصوف
 اسم الاسم المجرد ويضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام في مرفوعات الاسم فان قيل
 لما كان الكلام في مرفوعات الاسم ينبغي ان يقدر موصوفة المرفوع بان قال اي المرفوع المجرد
 قلنا لما ذكرنا صرح في تعريف المبتدأ بالاسم فلذا قد اشار صرح الاسم ههنا ايضا ونقول
 المرفوع ايضا صفة يققص الموصوف وهو ليس بالاسم فيقدر المشارح در ابتداء فان
 قيل المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلوا بالاسم الحقيقي او اسم من الحقيقة والحكمي فعلى الاول
 خرج الخبر الذي يكون جملة وعلى الثاني لا يخرج المشارح لان اسم حكما قلنا المراد منه الاسم
 الحقيقي وخرج الخبر الجملة غير مضر بل لتزنا خروجه لا منافاه له بقوله والخبر قد يكون
 جملة قوله ما يوقع به الاسناد فان قيل السند من الاسناد وهو متعدد بنفسه فلا حاجة
 حروف الجر في قوله به وايضا ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة الجهمول ففيه ضمير مستتر
 وهو مفعول لم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا قلنا ان ذكره باعتبار تقييده
 للوقوع وهو لازمي فيكون تقديره اي ما يوقع به الاسناد قوله للمغايرة للصفة المذكورة بان
 لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحروف النفي او الالف الاستفهام او كان مصد
 رهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة قوله
 ان تقولوا شارة الى الاحتمال لاخر قوله السند به الى المبتدأ بيان يكون قولنا الى المبتدأ مقدر
 في نظم الكلام قوله وتجع الباء هذا احتمال ثالث في عبارة التعريف والتكثير في العدول

وله ان الظروف في اي موضع ولم يوفق في محله بخلاف غيره من
 طه بقرينة انه اذا كان متلازمان كما اشار اليه في العنوان

عن الى الباء هي الاحتراز عن الالتباس المسند اليه بالمسند اليه العبر عنه بالمبتدأ فان قيل
على هذا يخرج قائم في زيد قائم اليه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر قلنا
الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله واسم الفاعل واحد فان قيل على هذين التوجيهين يلزم
استدراك قوله المغايرة للمنقطة المذكورة قلنا هذا الجرم التاكيد فان قيل التاكيد على نوعين
لفظي ومعنوي وهو ليس بواحد منهما قلنا ليس المراد من التاكيد ما هو الصطلح بل هو التاكيد اللفظي
فمعنى قوله تاكيد اى تحقيقا وثبوتاه فان قيل على هذين التوجيهين كما يخرج القسم الثاني
من المبتدأ كذلك يخرج يضرب في يضرب زيد فلو كفى الشارح باحد هذين التوجيهين
ابتداء ثم يجه الى تقدير الاسم لا خارج يضرب مثلا قلنا المقصود من التعريفات شرح للماهية
والاحتراز فيه تابع فلا يباس بان يقع فيه قيد ولا يكون للاحتراز بل للشرح كقوله المغايرة للمنقطة
المذكورة على تقدير احدى هذين التوجيهين قوله واعلم ان العامل هذه الجملة مستأنفة وقعت في
جواب سوال السائل وهوانه لما كانا نجريين عن العوامل اللفظية فإى شئى عامل فيها فاجاب
الشارح بقوله ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قيل لما كان العامل هو الابتداء
فهو موجود في المبتدأ دون الخبر واليضا الابتداء لفظ من الالفاظ فيكون العامل فيها لفظيا قلنا
ليس المراد من الابتداء لفظ بل المراد معناه وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لانهما اذا
كانا مجريين منهما كان الشروع والابتداء عليهما فان قيل التجريد موجود في الاسماء العددية
ايضا مثل زيد بكر عمر و قلنا التجريد ههنا لا اجل سنده الى شئى او اسناد الشئى اليه قوله
لمعنى الابتداء اية تفريع على اخذ التجريد من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنى الابتداء دون
لفظه قوله رافع لما دفع وهم وهوانه عامل النصب الجواز كما كان التجريد عامل الرفع دون
النصب او الجواز لانهم لما وجدوا مرفوعين ففرضوا لهما التجريد عاملا فان قيل التجريد امر عدى
فكيف يكون مؤثرا في الوجودى قلنا ان عوامل النحويست عوامل في الحقيقة بل علامات لان المؤثر
هو التكلم والعباس يجعل العدى علامة على الوجودى كقول المصر عن السلطان علامة على اصطباره
قوله فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ رضى للخب وانما لم يكن الابتداء عاملا في
الخبر لانه عدى وهو لا يكون عاملا واما في المبتدأ فللضرورة لانه لا يوجد شئى سوى الابتداء
ولو جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور قوله ان كل واحد عامل في الآخر وانما لم يكن الابتداء عاملا
لانه عدى وهو لا يكون عاملا واما لزوم الدور فليس في الحقيقة لان العلة والسبب عند الخاة
بمعنى العلامة فجاد ان يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر واليضا الجملة معتبرة لان المبتدأ عامل
ومقدم باعتباراته ذات والخبر عامل ومقدم باعتباراته محل الفائدة قوله اى ما ينبغي فالقول
الاولى بعبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا يجوز فينبغي ان لا يجوز قائم زيد قلنا الاصل ههنا
مع ان الاصل ان كان مبعوثا من الاولى فان قيل الا ولوية منقوصة معنى الله والاربع والاولى ١٢ م

بقولك في الدار رجل لان تقديم ليس باولي بل لا يجوز قلنا الاولوية فيها اذ لم يمتنع مانع ومنها
 وجد للمانع قوله لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا اقيد بقوله لفظا وانما كان
 الاصل فيه التقديم لان للبند او ذات والخبر حال من احواله والذات مقدما على احواله فان
 قيل ان كون للبند اذات منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والدلسان نزع والنطق
 زيد وكذا القسم الثاني من المبتدأ لانها ليست بذات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا
 زيد والنطق زيد اجيب ^{هه} الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا لثبوت له شئ وان كان هذا
 الموضوع في نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخبرية حال الصلوة وكذا اثبوت الحمد لله حال الحمد و
 كذا النوعية حال الدلسان واما قولهم للنطق زيد فاللام فيه بمعنى الذي والموصول مع الصلوة
 من الذوات واما القسم الثاني من المبتدأ فهو ضروري وموافق الضرورة مستثنى عن القواعد ^{هه}
 الثاني ان معنى قولهم هذا زيد اي مسمى بزيد والسمة من الاوصاف وكذا اقولم المطلق زيد لان
 الجزئي المحتج لا يحمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم المبتدأ ذات والخبر حال اي غالبا فلا يرشئ
 فان قيل ليس من المبتدأ ذات لان المبتدأ في قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا
 ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم
 الثاني من المبتدأ لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات المراد من القائم في محض
 اقامه الزيد ان كون الذات متصرفا بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فيستغنى تقديم
 الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ فان قيل فليكن ^{هه}
 بالعكس فيسند ضم الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل في الجملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه والعلم
 مقدم على المعلوم وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغنى عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة
 منها تتميم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التقديم الاتي ليس على تقدم المبتدأ من حيث اللفظ
 بل على تقدمه رتبة فلا يعم قوله لفظا قلنا ان عبادة الشارع مجذبة المعطوف اي لفظا ورتبة
 فالتقديم على المعطوف قوله في دارة زيد وانما لم يقل في دارة رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش
 في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل في دارة زيد فاعلا له
 لا يعم لان الفاعل لا يكون الا مغروبا وفي قوله في دارة زيد جملة قلنا ان فاعله مقلد اي جاز
 قولم قوله وامتنع قولم فان قيل لما كان هذا التركيب متمغا فلم يكن من قولم لان كونه من قولم
 يستدعي ان يكون مستغلا بينهم فم كيف يصح قوله وامتنع قولم قلنا ان استعمال هذا التركيب باستغلا
 اجازته اعني صاحبها في الدار فان قيل استناع هذا التركيب لا يتوقف على الاصل للذات كونه
 فانه لو لم يكن هذا الاصل فهو متغنى ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور حلة
 المجموع من حيث المجموع لاحلة كل واحد وحلة المجموع جاز ان يكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع
 منه قوله اي التركيب المذكور ^{هه} الضمير في التركيب المذكور ^{هه} والاصل تقديم المبتدأ ^{هه} فالدلالة على الذوات مقدم على
 الذوات على ما مر ^{هه}

لا من تقديم البند او وهو كون الخبر معنى للبند او كما يجزى ^{هه} ام سله اي التسمي والمذكورة من لفظ الصلوة والحمد لله ^{هه}
 قوله بان يكون الخبر مقدم ما والفعل محذورا ^{هه} سله فمستغنى عن المقدمة في قوله والاصل في التقديم ^{هه}

خبر فهو مقدم رتبة على الخبر الذي هو المضاف اليه للبنداء فيكون مقدما رتبة على الخبر قلنا
انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان للمضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه
فان قيل سلنا ان مرتبة الخبر موقوف على الدار ليس بجواب بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور ومجموع
الخبر هو الدار فقط وايضا الخبر متعلق بها فجاز ان يقدر قبل الخبر فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا
الدار وان لم يكن خبرا لكن في حيز الخبر فله حكم الخبر ومرة الخبر هو خبره فكذا مرتبة ما في حيزه و
عن الثاني ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعول
قوله وقد يكون للبنداء نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسألة اصالته تقديم البنداء
على الخبر مسألة وجوب التقديم على الخبر هي قوله اذا كان المبتدأ مشتقا على ماله صدر الكلام
لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المعبر راعى مناسيته اخرى فاشاد بعد اصالته تقديم
المبتدأ الى اصالته تعريفة بقوله وقد يكون للبنداء نكرة ثم انه اشار الى اصالته كون الخبر معترضا
بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وان كان الاصل فيه هذا لاحصاء افاذ كلمة قد من معنى التقليل
قوله انما هو الحكم على الامور للعينة لان الحكم على الجهل غير معينا بان يقال رجل قائم لان العلم
بقوام رجل ما في الدنيا حاصل لكل حد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التذكير لانه لو كان
معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قسيم لان فوقية
السماء على الارض معلوم بالبداية وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة
الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس
بضمير الفصل لا يثبت الاصالته بل هو دليل عدم الاصالته قوله ولكنه القيمة المرفوعة وهم
وهو قوله اذا تخصصت قيدا اتفاقي فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضرة فدفع انه قيدا احتراز
قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اي بوجه اي وجه فان قيل الاخصر ان يقال اذا تخصصت
مثل ولعبا مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر في مثل الامثلة للذكورة ولفظ وجهها
ينبئ من عدم الاخصار قلنا لا نسلم الاخصار في الامثلة للذكورة لانه قد يثبت التخصيص
بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور في امثلة للمرد قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها فان
قيل ان في قوله ما احد خير منك وقوله ارجل في الدالوم امرأة الفتاة غير مستقيمة بل فيه
قطم الاشتراك قلنا ان عبارة مجذوف العطف اي التخصيص يقل اشتراكها او يقطع فالأول
فما اذا كان صفة وهي قد يكون حقيقة كما في ولعبا مومن او حكما كما في الامثلة الاربعة
والثاني لما اذا وقعت النكرة في حيز النفي فالحاصل ان كل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد
بالثاني فان قيل لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفعلا نحو كذب النقص
الساعة ونحو بقية تكلمت وشيخ سجدت وايضا في بين المعون باللام الدهر

قوله كذب النقص الساعة اه اي ساءه بذكره درين متا فلو افتاد فلو كذب مبتدأ نكرة وقمت في الاستدعاء م

والتکرة تجوز الابتداء بلحدما دون الآخر **اجيب الاول** ان ما ذكرت مذهب ابن جني و
عند الجمهور لا يعبر بالابتداء بالتکرة المحضة وان كانت مقيدة ومن الثاني ان صحة الابتداء باللام
الذاهبي ممنوعة كما في هذا الكتاب قوله **تخصيص** فان قيل **التخصيص** الفردي بالصفة مع
واما **التخصيص** النوعي بالصفة كما في المثال المذكور فهو غير صحيح لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابتداء
بقوله **السان** حساس لان الانسان لزم فوجد فيه **التخصيص** النوعي مع انه لا يعبر بالابتداء
فعلم ان **التخصيص** النوعي غير معتبر قلنا **التخصيص** النوعي بالصفة معتبر والاف **التخصيص** في
الآية من اى باب مع انه لا بد في الآية من التخصيص فان قيل فليكن **التخصيص** في الآية لعموم
اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم اما العموم فيه اظهر من عمومته فمؤتمرة خير من جملة
لا احتمال لخروج الدود عنه اذ التمر الذي اكله الدود ليس بخير من الجمادة قلنا لولم يصف
العبد بالمومن لم يعبر بالابتداء لعدم صحة الحكم اى لولم يقيد العبد بالمومن لا يعبر قوله من مشرك
لانه حينئذ دخل المشرك في العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم في قوله **الاربعة** نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتداء
بما صححه وكذا قوله كل رجل كافر في النار الحكم لا يعبر والابتداء آية صححة قلنا فرق بينهما في
الصحة لا بابتدائية في قوله **الاربعة** هو اللام وفي كل رجل هو كلمة كل واما العموم في الآية لا يكون
الا بالصفة لان التکرة الموصوفة نعم فان قيل **الصفة** في الآية جاءت لتحقيق المعنى وهو العموم
لا التخصيص اى لا نفس العموم فيكون **الصفة** الامة العموم فلا يعبر قول الشارح **تخصيص** بالصفة فالان
الاضافة الى الالة نادرة **اجيب** اصل الاعتراض ان **التخصيص** النوعي بالصفة معتبر
لانه يقل الاشتراك واما لم يعتبر في **السان** لان **التخصيص** النوعي فيه من حيث المعنى لانه
حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان **التخصيص** عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا
الوترى انه يعبر بالابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق
السان ولا يعبر بقولنا **السان** حساس لان **التخصيص** في الانسان من حيث المعنى وفي الحيوان
من حيث اللفظ فان قيل لا يعبر اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن ومن المضاف اليه لا يكون
الاسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقلد نقديره مثل قوله تعالى
وقوله ولعبد مومن مقول القيل قوله فان التكلم بهذا الكلام لان السؤال بالتميز وام عن التقييد
بعد العلم بمحصل احدهما فان قيل **المعتبر** في **التخصيص** علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم
في التکرة المحضة ايضا قلنا ان منها كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى
من الامرين العظم كون احدهما في الدار كما في هذا فيكون من قبيل **التخصيص** بالصفة فان قيل
لا يعبر بحال الموصوف صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفة باعتبار حال متعلق الموصوف
لذا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل **التخصيص** المستفاد من الدليل

على ان لا يعبر بالابتداء بالتکرة المحضة وان كانت مقيدة ومن الثاني ان صحة الابتداء باللام الذاهبي ممنوعة كما في هذا الكتاب قوله

منتفی فی مثل اجل فی الدار غیر ذکر المدة فیبنی ان یمتنع الابتداء به مع انه صحیح کما قال مولانا
عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدین ان هذا القول مختص من قولنا ارجل فی الدار
ام امرأة وحکم المختص من الكلام والمطل سواء فلما صح الابتداء اثیة بمطوله کذا هم مختصو ایضا
کقولک کوکب النقص الساعة مختص من قولنا کوکب النقص الساعة فلما صح الابتداء اثیة بالمطل
کذا هم بالاختص فان قيل الاستشهاد بهذا المثال لا یخلو ما عند القائلین بالتخصیص فصحة
الابتداء اثیة به ممنوعة واما عند غیرهم فهو غیر مفید **اجیب** اصل **الاعتراض** ان الجوز
کذا لک وقوله فی سباق الاستغناء لان النکرة اذا وقعت فی سباقه فهو مصیر بتاویل المعرفة
والمصیر یحتمل ان یکون موقلاً به فان قيل ان لا نسلم ان المصیر قائل به لانه لو کان قائل به لما
قال فی التخصیص ان التکلم بهذا الكلام یعلم ان احدهما فی الدار لان هذا الوجه کما قال الشارح کذا لک
قال المصیر فی الامالی قلنا الوجه لا یعارض الوجه فیجوز ان یکون لثنی واحد وجوه متعددة فان
قيل انه لو قال به فلم قال فی شرح المنظومة ان الاستغناء الجوز لا ابتداء هو العزلة المعادلة بام
قلنا مراده ان الاستغناء الجوز بلا تاویل بالمعرفة هو العزلة المعادلة بام و غیرها یمتدح الى الثانی
لانه غیر محذور اصله قوله فجعل مبتداً فان قيل الضمیر فی جعل راجع الى قوله کواحد مع ان
المبتداً هو رجل واما امرأة فهو معطوف على المبتداً والمعطوف على المبتداً لیس بمبتداً بل من التوام
کالمعطوف على الفاعل لیس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قید الاصاله فی تعریف الفاعل قلنا
المعطوف على المبتداً وان لم یکن مبتداً حقیقه لكنه مبتداً حکماً **اولقول** الضمیر فی جعل راجع
الى الرجل لا الى کواحد کما هو الظاهر قوله **ما احد ضمیرک** فان قيل لا یصح جعل احد مبتداً
لانه ما کان مجرداً عن العوامل المنطقية وهو غیر محمّد دعماً والیضا الواجب ان یقال ما احد غیر
منک بالنصب فی خبر قلنا هذا تمثیل للمبتداء على مذہب بقی تمیم لان ما ولا التبهتين بلیس
لا یعلمون عندهم قوله فان النکرة فیها ای فی هذه الجملة قوله فتعینت وتخصت وانما هن
التعین بالتخصیص لدفع ما یقال انه على هذا الیزم الخروج من البعث لانه فی التخصیص فی
التعین فان قيل ان بین العموم والتخصیص تضاد فلما افاد العموم فكيف افاد التخصیص
قلنا المراد بالتخصیص رفع الابهام لا التفرّد والذى هو ضد العموم والشمول ولا شک ان العموم
یرفع الابهام لان رفع الابهام انما یکون بالامرین اما بالوحدة اوبالکلیه قوله بل هو امر واحد
فان قيل لا نسلم انه امر واحد بل فيه تعدد فیکما ترى قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الى الحكم
علیه لان کل جعل محکوماً علیه وهو واحد فان قيل فلهذا الیكون قوله ما احد من العارف
لا من التخصیص قلنا نعم انه من العارف لکن لیس من العارف المصطلح علیها فلذا لم یعتد به
ولم یجد منها بل من التخصیصاً قوله وكذا کل نکرة هذه مسئلة ابتداء من الشارح او دفعهم
وهو انه لما کان التخصیص فی النکرة التي وقعت فی حین النفي فلا یتب التخصیص فی النکرة التي

له نفسی وکذا فی النقصات الذکرة عام
هه ای فیما وقع نکرة هم الاستغناء بدون اسم الدار على اصول الاربعة من الکلام

وقعت فی اثباته فذم بقوله وكذا اكل نكرة الم حاصله ان النكرة اذا وقعت في حين النفي يصح مبتدأها
 مطلقا سواء قصد بها العموم او لا واذا وقعت في اثبات فان قصد بها العموم يصح مبتدأ ايتهما وان لم
 يقصد لم يصح قوله نكرة خبر من جراحة هذا قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في تعيين ذرية
 الجراحة اذا قلنا المحرم قوله قصد بها العموم لان الحكم على الفرد الغيب المعلوم لا يصح فعلم ان قصده
 جنس ذلك الفرد قوله لتخصيصها بتخصيص به الفاعل اى لتخصيص هذا المبتدأ ليس في نفسه
 بل باعتبار تخصيص الفاعل ثم يريد عليه ان التخصيص في الفاعل بتقدم الحكم ولا تقدم لهنا
 فاجاب الشارح بقوله لشبهه به اى ان ههنا وان لم يتقدم الحكم لكن تقدم فيما شبه به وهو الفاعل
 فالتخصيص فيه باعتبار التشبه به ثم خرج عليه في اى شئ شبهه هذا المبتدأ بأل الفاعل فاجاب
 الشارح بقوله اذ يستعمل الخ ليعنى ان هذه الجملة الاسمية يستعمل في موضع الجملة الفعلية وهى تقيد
 تخصيص الفاعل كما بين الشارح فكذا هذا فان قيل من علم انها يستعمل في موضع الفعلية
 فليكن مستأنفة قلنا انه علم من انهم يعنون من هذه الاسمية المحصر والاداة غير موجودة
 فيها وفي الفعلية وجدت الاداة فيها وفي الفعلية وجدت الاداة وهى الاستثناء بعد النفي حاصل
 ما ذكره الشارح وليس مراد الشارح ان هذا المبتدأ في الاصل فاعل ثم قدم كما يعلم من بعض
 الشروح لانه يدل على هذا المعنى شئ من عبارة الشارح وقال صا الغاية انها تخصص لان
 اصل شر اهر ذاناب اهر شر ذاناب فشر بدل الفاعل وهو الضمير في اهر وبدل الفاعل في
 حكم الفاعل ثم قدم لا فاداة المحصر فان قيل ما السر في بدل الفاعل ولم يكن عين الفاعل مع امكان
 وايضا لان لم انه بدل لانه اذا تبدل النكرة من المعرفة وجب النعت في البدل ولم يوجد ايضا
 ان تخصيص الفاعل انما يكون بما هو مقدم عليه ولما قدم الفاعل امتعت العلة واتقوا بها وجب
 لتقاء العلول اجيب عن الاول انه لو حكم انه عين فاعل فكيف يصح تقديمه لان تقديم
 الفاعل على الفعل لا يجوز وعن الثاني الضمير انما يكون من المعادف اذا علم مرجعه وههنا لم يعلم
 وعن الثالث ان تخصيصه باعتبار الاصل لانه في الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان المر
 اشارة الى الاعتراض حاصله انها لما وقعت في موضع الجملة الفعلية باعتبار المحصر فالحصر
 مستقيم فيما اذا كان نباها الكلب مقادا لانه متعدد واما فيما اذا كان غير معتاد فهو غير متعدد
 للشر فقط والمحصر لا خارج الغير ولا غير ههنا ثم اجاب الشارح عنه بقوله فيقدم وصف
 فيكون في نفسه متعدد اذ يصح المحصر فان قيل الاعتراض غير وارد لان المر بنباها غير معتاد
 ايضا متعدد لان غير المعتاد قد يكون محي الجيب لان الكلب عارف انه عدو واو جيب له

له فان قيل الفاعل لا يجوز من حيث الفاعلية بل باعتبار امر اخر وهو الابتدائية قلنا انه تقدم الفاعل صورة وهو لا
 يجوز كما لا يجوز تقديم الفاعل حقيقة

مُحَرَّرٌ مُؤَلِّفٌ لِنَاسِ يَدِّ عَبْدِ الْقَيُّومِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
 تَعَالَى آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس الا شر ولو كان الجيب فلذا القين للشر فان
لا يصح المحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد
يتشأ وطم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه ليعلم المحصر على
التقدير الثاني ايضا انه جازان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشررا بالنسبة الى الكلب نفسه لانه
كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا
للتشوق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند روية الامر الخير فادروا هو غير معتبر قوله ادرکه العجز
في حادثة كانت المحادثة شر او ذلك الرجل القوي بمنزلة ذاناب فيقال شر اهر ذاناب قوله
بصحة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة
مثلا فان قيل لواخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين
التقديم والتأخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ الحكم عليه وذلك ليتقيم في تقديم الحكم دون
التأخير فالقيل على دليل شارح يلزم فيكون رجل مبتدا وفي الداخلة من انهم صرحوا بتقديم الحكم لظرف لوجب
مطلقا قلنا ان التخصيص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجزى لفعلا
السلام في ان تقديم الخبر بالظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص
بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدا في قائم رجل ايضا اجيب اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر
ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدا على قول
من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا ائراس فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدا
فالقيل ان ههنا الهم البتاس للمبتدا بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول المخفض و
الكوفيين فانهم كما قالوا بعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا بعمال الظرف بلا اعتماد اجيب ان الخبر
اذا قدم فهو واقع في غير موقفة فيكون ضعيفا فلا يخص به المبتدا بخلاف الظرف فانه في اى موضع
وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به المبتدا قوله بالنسبة الى التكملة اى باضافته الى الياء لان
تقديمه سلامى عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى التكملة قلنا ان اصله سلمت سلاما
عليك فقوله سلاما تأكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو مضاف الى التكملة فكذا هذا فالقيل من اين
علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام معدا والاصل في المصادر ان يكون
مسبوقة بالافعال كما قال المصنف للصدر اسم الحدث الجارى على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة
فمن اى جملة جعلت اسمية قلنا لغرض الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار
والفعلية على الحدث فلا تكون اللفظ في الدوام فالقيل ان قوله عليك ظرف وهو مقدم بالفعل على الاكثر
فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التى خبرها فعل لا تدل على الدوام قلنا نعم
انما لا تدل على الدوام اذ لم تكن معدولة عن الفعلية وهما معدولة او نقول الظرف ههنا
مقدم باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام قوله نكاهه قاله سلامى لتفريع على قوله بالنسبة

الجملة التكملة والتقديم

له فبني اذا كان رجل صاحب قوة والذكر الهوى واقعة بغير بون المثل ويقولون شر اهر ذاناب

الى التكلم فان قيل فلي هذا يكون معرفة لانه مضاف الى ياء التكلم فلا يكون من باب التخصيص قلنا ان ما قاله الشارح حاصل المعنى والمراد سلام من عليك فيكون تركها توصيفا فلا يفيد التعريف واما قال كانه بكنة الشك لان فيه اعتبار حالة النصب حالة الرفع فان قيل لا نسلم ان معناه سلام عليك سلمت سلاما عليك لان معنى سلمت ليس الا قلت سلام عليك فيلزم التسلسل لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج في تخصيصه الى تقد ير سلمت اخر مثله وذلك الى تقد ير اخر مثله الى ما لا يتناهى قلنا ان ههنا لا يحتاج الى تقد ير سلمت اخر بل تخصيص المبتدأ بسلمت الذي ابدلت قلت منه فان قيل فلي هذا يلزم الدور اذا يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك وقوله قلت سلام عليك لان قلت يقتضي للقول والمقولة محتاجة في تخصيصها سلمت لان احتياج الجزء يوجب احتياج الكل اجيب الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنى التخصيص سلام واجيب ايضا اننا لا نسلم ان معنى سلمت قلت بل سلمك الله فلا يردشئ ثم في الجوابين نظر اما في الاول فهو ان سلام لما كان مصدا سلمت الذي معناه قلت سلام عليك كان معنى السلام عليك قول سلام عليك فقوله قولي مبتدأ وقوله سلام عليك مقولته فلا بد من الخبر فيكون تقد ير قولي سلام عليك عليك فيلزم التكرار في الخطاب واما الثاني فان معناه لما كان سلمك الله فهو يخالف عن قول الشارح لانه قال تخصيص بالنسبة الى التكلم وعلم من هذا ان تخصيصه بالنسبة الى الغالب وهو الله اجيب الاول انه فرق بين الخطابين لان الاول خطاب عام والثاني خاص على الشخص المعين وعن الثاني ان ما قاله الشارح بالنظر الى الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقيق اول قول المقصود هو التخصيص خ-خ-خ-خ ولا يختلف سواء كان بالنسبة الى التكلم او الى الله تعالى فان قيل التخصيص بالتكلم لا يجري في كل دعاء لعدم جويانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلى منه الغائب هو لعدم صحة المعنى لان الويل لبعض المهلك فيكون للمعنى هلاك لك لا هلاكى لك لعدم الفائدة فلا حاجة الى ان ياد المثل في قوله ومثل سلام عليك قلنا في تخصيصه بالمراد بالويل دعاء الشر اطلاق الاسم المسبب وهو المهلك على السبب وهو دعاء الشر تقد ير دعاءى شريك فاقبل لو قدم الجار والجور بان يقع عليك سلام لا يحتاج الى التكليف فما الباث عليهم انهم اخروا الجار والجور قلنا الباث عليهم امتياز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخر الجار والجور لدفع توهم السلام عن اللفظة قوله هذا هو المشهور اى ما ذكر من التخصيص وفيه اشارة الى بيان الخلاف قوله قال بعض المحققين وهو ابن الدهق قوله منهم اى من النجاة قوله الى هذه المكيفات اما التكليف في قوله ولعلد مومن فلان المعنى هو التخصيص الفردي

وله لان كونه مبتدأ على الخبر فيكون من باب التخصيص واما قوله سلمت سلاما عليك فان سلمت معناه قلت سلاما عليك لان سلمت ليس الا قلت سلام عليك فيلزم التسلسل لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج في تخصيصه الى تقد ير سلمت اخر مثله وذلك الى تقد ير اخر مثله الى ما لا يتناهى قلنا ان ههنا لا يحتاج الى تقد ير سلمت اخر بل تخصيص المبتدأ بسلمت الذي ابدلت قلت منه فان قيل فلي هذا يلزم الدور اذا يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك وقوله قلت سلام عليك لان قلت يقتضي للقول والمقولة محتاجة في تخصيصها سلمت لان احتياج الجزء يوجب احتياج الكل اجيب الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنى التخصيص سلام واجيب ايضا اننا لا نسلم ان معنى سلمت قلت بل سلمك الله فلا يردشئ ثم في الجوابين نظر اما في الاول فهو ان سلام لما كان مصدا سلمت الذي معناه قلت سلام عليك كان معنى السلام عليك قول سلام عليك فقوله قولي مبتدأ وقوله سلام عليك مقولته فلا بد من الخبر فيكون تقد ير قولي سلام عليك عليك فيلزم التكرار في الخطاب واما الثاني فان معناه لما كان سلمك الله فهو يخالف عن قول الشارح لانه قال تخصيص بالنسبة الى التكلم وعلم من هذا ان تخصيصه بالنسبة الى الغالب وهو الله اجيب الاول انه فرق بين الخطابين لان الاول خطاب عام والثاني خاص على الشخص المعين وعن الثاني ان ما قاله الشارح بالنظر الى الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقيق اول قول المقصود هو التخصيص خ-خ-خ-خ ولا يختلف سواء كان بالنسبة الى التكلم او الى الله تعالى فان قيل التخصيص بالتكلم لا يجري في كل دعاء لعدم جويانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلى منه الغائب هو لعدم صحة المعنى لان الويل لبعض المهلك فيكون للمعنى هلاك لك لا هلاكى لك لعدم الفائدة فلا حاجة الى ان ياد المثل في قوله ومثل سلام عليك قلنا في تخصيصه بالمراد بالويل دعاء الشر اطلاق الاسم المسبب وهو المهلك على السبب وهو دعاء الشر تقد ير دعاءى شريك فاقبل لو قدم الجار والجور بان يقع عليك سلام لا يحتاج الى التكليف فما الباث عليهم انهم اخروا الجار والجور قلنا الباث عليهم امتياز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخر الجار والجور لدفع توهم السلام عن اللفظة قوله هذا هو المشهور اى ما ذكر من التخصيص وفيه اشارة الى بيان الخلاف قوله قال بعض المحققين وهو ابن الدهق قوله منهم اى من النجاة قوله الى هذه المكيفات اما التكليف في قوله ولعلد مومن فلان المعنى هو التخصيص الفردي

۱۔ ای دان کہیں میں ہندہ تخصیص فلا فائدہ فیہ

بالصفة وهذا الوجه كما مر واما في قوله اوجل في الدار لم اصرأه فلان التخصيص معتبر بالنسبة الى
 المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما في قوله ما احدث خير منك فلا نه تغريف لا تخصيص واما
 في قوله شر اهر ذنا ب فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما في
 قوله في الدار رجل فلان التخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الفصل واما في سلام عليك فلا
 فيه اعادة كون العن في حال الرفع على ما كان في حال النصب قوله الركيكة الواهية بين الركيكة
 اي الضعيفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه لكثرة كما
 في كوكب الفض الساعته لان كثيرا ما يعلم بزوال الكوكب فلما اخبره حصل له العلم وكذا الخوخة
 سبجت وبقوة تكلمت وان كان عالما بهما لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة مخوئيد شئ لان من
 الامور البينة انه شئ قوله رجل قائم لعدمه لان العلم بقيام رجل ما في الدنيا ثابت بجلوه
 فلا فائدة في الاخبار قوله وهذا القول اقرب للصراب لان مخالفة عن التكليف فيه اشارة الى الامتناع
 على العموم اقول لا خلاف بين ابن وهب والخلفاء في الحقيقة لانهم ايضا قائلون بقوله لكن لما كان
 فم للبدي لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اختصوا هذه التخصيصا لفهم المبتدئ بانه
 ان كان فيه هذه التخصيصات ففائدة والا فلا قوله ولما كان الخبر عرفا جواب سؤال وهو
 ان ذكر الخبر بقوله وهو المحرر المستد به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فلجواب بقوله
 ولما كان الخبر المعروف قوله لكونه قما من الاسم وان قيل ان اراد بكونه قما من الاسم جعله
 مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر في قوله الممل جتي ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله
 مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلية فيه ممنوع قلنا
 انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله الممل جتي فتريه ممنوع لانه مستلزم لاجل الامض على الاثر
 وهو باطل فان قيل لان اسم ان جتي لخص لان المخصوص العموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها الجيب
 اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن المراد بالمفرد الحقيقي ما يقابل الجملة اي ما ليس جملة
 فدخل جتي وخبر الجملة قوله والخبر قد يكون جملة لان المقوم من الخبر بيان الحكم وهو كما يقع بالمفرد
 لك يقع بالجملة قوله ولم يذكر الظرفية لانها واجبة الى الفعلية بمعنى انها ثابتة عنها فالقيل الظرفية
 مذكورة في قول المصنف بقوله وما وقع طرفا فلاكثر الخ قلنا معنى قوله ولم يذكر الظرفية اي لم يذكر
 مثالها ولم يذكر الشرطية لانها ماداخلية في الاسمية او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قيد
 الجزاء والجزاء قد يكون اسمية وقد يكون فعلية قوله واذا كان الخبر جملة الى اشارة الى الامرين احدا
 بيان الدليل بقوله فلا بد والاخر بيان صحة دخول الفاء في قوله فلا بد لانها تقتضي الشرط قوله
 فلا بد من عائد فان قيل ان قوله بد اسم لا يقتضي الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله
 بد وخبرها محذوف اي لا بد من عائد لها فيكون الاسم مشابها بالمضاف في عدم اتمام معنا
 بدون التعلق فيلزم ان يكون منصبا منصبا منصبا على القوم لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

بالمضات يكون منصوبا قلنا لانسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فيكون الاسم نكرة
 مفردة قوله في الجملة الواقعة الخ إشارة الى بيان العائد في الجواز الى الشرط فان قيل لما كان
 غرضه بيان العائد ينبغي ان يقال فيها قلنا نعم الاصل كذلك الا انه اذا وضع المظهر موضع المضم
 هو ايضا عائد قوله يرتبط بها به الضمير المستتر راجع الى لفظ العائد والبارز الى الجملة وفي به الى مبتدأ
 فان قيل لم قال من عائد ولم يقل من ضمير مع انه للضم قلنا لانسلم ان المقم هو الضمير فقط بل المقم
 لحد الامور الاربعة كما بين الشارح فان قيل بالفرق في ان الجملة اذا وقعت خبرا يكفي في العائد
 لحد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد في العائد من الضمير فقط قلنا الخبر من ضروريات
 المبتدأ فيكفي فيه ادنى عائد والصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من عائد قوى فاقيل
 قيل الصلة ايضا من ضروريات الوصول فينبغي ان يكفي فيه عائد مامع انه لا بد فيه ان يكون
 ضميرا كما قال المصنف والعائد ضميره وايضا ان كون الخبر من ضروريات المبتدأ لا يخلو ما اذا كانت الجملة
 او محيثة كونه مبتدأ فان كان الاول فالضرورة ممنوعة وان كان الثاني فالموصوف من حيث الموصوف
 يكون لصفة ايضا من ضروريات اجيب عن الاول ان الصلة مثل الصفة في التقيد وعن الثاني
 المراد بالمبتدأ من حيث المبتدأ او معنى كون الخبر ضروريا له اى لا يورى معنى الخبر بشئ اخر
 بخلاف الصفة فانها يورى معناها بشئ اخر فان معناها التقيد وهو يحصل بالحال والبدل ايضا
 فان قيل كما ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف كذا الحال ليست من ضروريات ذى
 الحال فمن اين شرط في الجملة التي وقعت حاله انه لا بد من الضمير والواو معا وفي الصفة لا بد من
 الضمير فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتكون البدل من ذى الحال فلا بد فيها من
 اقوى العائد قوله كاللام في نعم الرجل زيد فان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبر قد م عليه
 هذا على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح مبتدأ وخملة نعم الرجل خبر له ولما على تقدير ان يكون
 المخصوص خبر للمبتدأ المحذوف فليس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ثم وانما اشترط
 لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع البالغة ولا شك ان في التفصيل لجزا لجمال مبال
 قوله الحاجة ما الحاجة اصله ما هي وانما وضع المظهر موضع الضمير لتعظيمه لان يوم القيامة
 معظم ثم كلمته الاستغرافية مبتدأ وقوله هي خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحال
 وكذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد يحذف العائد دفع وهم وهو كما انه لا بد
 في الجملة من العائد كذا لا بد من ذكره فذا لم بقوله وقد يحذف العائد قوله اذا كان ضميرا
 دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فذا لم بقوله اذا كان ضميرا لان
 العائد بخبر الضمير وقع قليلا فلوحذف لم يسبق الذهن اليه وايضا في حذف اللام
 لغوت العهدية وفي الحاجة لغوت البتة اى ان لا بد

له بدل قوله في الجملة الواقعة هم في قوله وقد يحذف العائد هم منه اى اسم لا وهو قوله بل هم عنه بقوله ذلك العائد هم

على عظمته وفي هو الله احد يفتوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما في الضمير لا يفتوت شئ سؤالا
وهو يعلم بالقرينة قوله الكر منه فان قيل اللف واللام في الكرم... عائد فلا حاجة الى تقدير
قوله منه قوله اللام في الكرم اذ لا لانه ليس المقصود هو الكرم العين او نقول ان عائدته اللف
واللام انما عرفت في افعال المدح والذم فالقيل ان قوله منه في التركيب لا يخلو ما صفة الكرم
حال منه لعل الاول يلزم توصيف المعرفة بالذكرة لان الجار والمجرور يتناول الجملة وعلى الثاني
يلزم الحال من المبتدأ لان الكرم مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لانه اللام في الكرم اذ لا لانه
معرفة او نقول انه حال من الكرم لكن ليس بحال من الكرم لان كرم من الكرم الذي هو صفة
في سبتين وهو فاعل الظرف فان قيل لعل لا يتقدم على العامل المعنوي والظرف منه
قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا او نقول لو قد قوله منه بعد سبتين لم يكن محلا
للتنقص فالقيل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منون مبتدأ ثان والحال ان منون
نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدمة وهي قوله منه قوله الخبر الذي
فان قيل ان كلمة ما لا يخلو ما عبادة عن الخبر او بمعنى الذي فعلى الاول لا يصح دخول الفاء في الخبر
اعنى قوله فالكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثاني يلزم الخروج عن البحث
قلنا انما بمعنى الذي لكن بجذات الموصوف تقديره اى الخبر الذى فهو من قبيل اسم الموصوف
بالموصول قوله او جارا ومجرورا فان قيل ان الظرف حقيقة في الزمان والمكان والطلاقه على
الجار والمجرور ويجوز لعل الحاجة الى التعلق من ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو مما يحتاج الى التعلق او نقول للمعنى ما لكى وعند
يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله من الغاية وهم البصريون فان قيل الاضران يقال فالكثر
من البصريين بكلمة من البيانية وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا منه مقدرا خلافا
للكوفيين لان البصر تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر خلافا
لواقع من احد اجيب عن الاول انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعية ومن
الثاني انما قال فالكثر اشادة الى وجه اختيار مذهب البصريين اى انما اختار مذهب البصر
لكنهم قوله على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبد الغفور ومن الشرح كما يعلم من تخرين
عبد الرحمن فلو كان من الشرح فهو واجب ال وهو ان قوله فالكثر مبتدأ وقوله انه مقلد خبره
والحال انه لا يعلم العمل فزاد الشارح قوله على اى فالكثر متعلق على انه قوله اى مؤل اشادة
الى الامر من احد هما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقلد
والاخر قد فهم وهو ان تقدير الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنى التول اى ليس المراد بالمقدر
منها ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص واردة الا عظم

قوله الخبر الذي هو صفة

له اذا القوي بحيث من الالفاظ

له الى في جركون المبتدأ كذا اذا كانت النكرة متضمنة للاستغناء

ما ينافى جاز تأخير قوله اى على معنى وجب له فان قيل التبادر من كلمة ما لفظه بقرينة بحث
 النحوى فلهذا فوات المطابقة بين المثال والمثل لان المثال كلمة من وهو غير مشتمل على لفظ
 الاستغناء بمعنى المرة قلنا ليس المراد من كلمة ما لفظه بل المراد منه معنى الاستغناء اذ القوي
 كثيرا ما يبحث عن المعاني الا ترى ان عبدا لله داخل في الكلمة نظر الى المعنى كما مر في صدر الكتاب
 وانما افاد التمرر قوله وجب ليترتب عليه قول المصريح وجب تقديمه لان وجوب تقديم المبتدأ
 فهو وجوب تقديم معنى الصدارة فان قيل ليس للمعنى صدارة الكلام لان الصدارة ليست
 الا للافاظ قلنا معنى قوله اى معنى وجب له صلا الكلام اى معنى وجب له صلا صدره
 ثم الاشتغال اهم من ان يكون بطريق الجنيبة كما فى قوله من البولك او على سبيل المجاورة بامر
 مقدم عليه مثل غلام من جاءك قوله كما لا يستغناء مثل من البولك والشرط نحو من يكره
 فاني اكرمه والضمير للشان نحو يزيد منطلق ودخل الامم الابتداء على الابتداء نحو الزيد
 منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا هذا ما قال البعض والشهود ان المعنى الذى يقتضى الصدارة
 ستة قال الناطم شش جزو مقتضى صدر كلامه وطمع فيحان شدة ابن نظم نظامه شرط وقسم وتعجب
 استغناء نفى امر ولا م ابتداء تام وعند البعض التثنية والتثنية ايضا منها وانما يجب الصدارة
 لمثل الاستغناء لان السامع في الجواب يشترط في الجواب قبل تمام التكلم الكلام فلا خلاف استغناء
 توهم المخاطب ان الكلام خبرى فشرع في الجواب الذى يوافق الكلام المحبرى فاذا تم التكلم الكلام
 علم المخاطب ان الكلام استغنامي فيجوز بدل من الجواب الاول الى الجواب الذى يوافق الكلام
 الاستغنامي فهو كالذى مشى في الطريق ثم خسر له خطا في يجد من الطريق الاول الى الثانى و
 هو شنيع فكذا هذا فاحفظه فانه عظيم النفع وان كان من التحير الذى كان عند الناس نسيا
 منسيا قوله حفظا لصدارة مفعول له لقوله فانخرج يجب تقديمه فان قيل ليس فاعل الفعل
 والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا معناه حكم بوجوب تقديمه حفظا لصدارته ولا
 شك ان فاعل الحكم والحفظ واحد وهو التكلم كذا قال جمال الدين الجينابى قوله فان من مبتدأ
 الفاء للتعليل لطابقة المثال مع المثل فان قيل ان من نكرة محضه فكيف يكون مبتدأ قلنا
 ان من معرفة لان معناه هذا البولك ام ذاك ولا شك ان هذا او ذاك من المعارف او نقول
 نقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستغناء والسرفيه انها معرفة
 بالولادة في قوة قلنا ازيد ام عمر وام خالد الى اخر الاسماء لكن اورد في مرتبة الاحمال وقال من
 البولك لان عد كل الاسماء محال لعدم التماهي او السرفيه هذا ان اشتراط كون المبتدأ معرفة
 ليعلم المخاطب عليه وفي صورة الاستغناء زعم التكلم ان المخاطب عالم والذكيك ليسل عنه فلا حاجة
 الى كون المبتدأ معرفة اذ القصد من الاستغناء قوله وذهب بعض النحاة فان قيل المناسب ان يقال
 جمهور النحاة لان ماسوى سيبويه كهم متفقون على ان من ليس بمبتدأ قلنا انما اطلق الشارح

من قولك ان يذا في غير ما هو عندك من التبراه

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم منها فان قيل لم يثبت المع بامتنان
 المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة قلنا
 للاشارة الى ان المختار من هب سيبويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة اقول ان تنكير للبداء مضر اذ لم يعم تاويله بالعرفة ومنها يعم كما بين الشارح
 بقوله فان معناه اهذ البوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعم ابتداءية كل
 نكرة اذا من نكرة الاولى يعم تاويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التاويل بالمعرفة يختص في موضع
 الاستعمال لا مطلقا او نقول انه نكرة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اي المبتدأ والخبر شاق
 الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى للمع ببقوله او متساويين لكن في
 اهم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فلجواب الشارح بقوله متساويين في التعريف
 او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز
 ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه
 يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا
 على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صلح حينئذ كما ياتي بتحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في
 قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف
 قوله او كانا معرفتين فانه ليس بشئ مذکور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في الغنى مثال
 التساوي في المقدار قلنا لله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يعم
 فان عرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فلهذا لا
 مساوات بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في الغنى مبنى
 على مذهب المبرد وتعريف المضاف عند القصص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف
 مضاف الضمير مساويا مع العلم ولما مثالا غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطق فان
 قيل ان ما قال المصنف منقوص بقولهم بنونا بنونا مثالا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم
 الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصنف لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ومنها
 وجبت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنونا بنونا مثالا وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان
 قيل فعلى هذا لا يقع قوله زيد المنطق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا
 مبتدأ والمنطق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فاعلم انه محمول عليه
 لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر ومنها
 المنطق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لا نعم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة
 على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل
 على الغير اذ الخل من حيث هو هو اما اذا دلل منه مسعى بزيد فيصير محله لان صيغة المسعى

لأنه لا يمكن أن يكون الخبر متساويا مع المبتدأ في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف احدهما زائدا على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صلح حينئذ كما ياتي بتحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس بشئ مذکور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في الغنى مثال التساوي في المقدار قلنا لله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يعم فان عرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فلهذا لا مساوات بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في الغنى مبنى على مذهب المبرد وتعريف المضاف عند القصص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم ولما مثالا غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطق فان قيل ان ما قال المصنف منقوص بقولهم بنونا بنونا مثالا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصنف لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ومنها وجبت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنونا بنونا مثالا وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان قيل فعلى هذا لا يقع قوله زيد المنطق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فاعلم انه محمول عليه لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر ومنها المنطق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لا نعم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل على الغير اذ الخل من حيث هو هو اما اذا دلل منه مسعى بزيد فيصير محله لان صيغة المسعى

له اوله فی تقدیم الفاعل و ثانیاً فی تقدیم الفعل

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة
والموصول مع الصلة من الذوات فيحمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حاكماً لا
من احواله اعلم ان الضالطة في كون احدهما مبتدأ والاخر خبراً فيها اذا كانا معرفتين ان ما
زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفاً لاخرى يجعله خبراً قوله او كانا متساويين اى او كانا
نكرتين متساويين في التخصيص قوله في اصل التخصيص دفع وهم وهوان المراد بالتساوى
ما يكون في قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان
تخصيص المبتدأ ههنا مرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر مرتبة واحدة اى بالصفة فقط
لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتب بالمثل الدخ
اورد المصريح مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعراف
من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي اورد المصريح لانه لا زيادة
في مثال المصريح لاحدهما على الاخر يجب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد
الصفتين اخص من الاخر قوله او كان الخبر فعلا اى للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا
لفاعل فكيف يعبر عنه فعلاً للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع المثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه
فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب الاول الاسناد الى شئ اسنادا اليه في الحقيقة فلذا قال
فعلا له وعن الثاني ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان في الحقيقة جملة كما جعل الثاني ابن زيد
مفردا باعتبار الصورة او نقول سمي الجملة الفعلية فعلاً قسمة لكل باسم جزء المتقدم فالقيل
لا بد للمصريح من ان يقول او كان الخبر بعد الاو معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ
في الايض قلنا انما لم يذكره كذا لانه داخل في قوله مشتملاً على ماله صدق الكلام لا مشتملاً على النفي او نقول
ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حاله ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله
لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل
قلنا لا يعبر عن الحمل على البدل لانه يلزم في الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موزع فكيف يرجع الضمير اليه ودر
في ابوه اليه فان قيل فعلى هذا يلزم الالتباس في صورة تشنية الفعل وجمعه ايضا لان قد ام حمله
البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتي قلنا ان
ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في قاما فاعل فيكون جمعة والاضمار قبل الذكر جائز في
الجمعة بشرط التفسير فيضمحل الزيدان بدلاً ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير في ابوه او
نقول ان الفاعل في قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يعبر بالبدل الا بالبدل الغلط وهو قليل
الوقوف في الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التشنية لان الفاعل فيه هو الالف وهوليس
الاعين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

ظاهر وان لم یعم فی الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذکر فی العمدة فخطه هذا کیف یعم قولهم فیما
سبق فی القسم الثاني من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمیر یلزم اجتماع الفاعلين و
لا یجوز علی البدل للزوم الاضمار قبل الذکر مع ان الضمیر عمدة فیه ایضا فیصلح البدل ولا یلزم الاضمار
قبل الذکر لانه حق فلیتأمل فیه قوله فالتبسل لمبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا یمکن ان لا یصح
اقاؤه زید لا لتباس المبتدأ بالفاعل فلا یصح ^خ قوله فان طابقت مفرد اجاز الاضماران قلنا التباس
المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا یوجب التباس بالحجة الاسمية بالفعلية ولفظ الكلام بالفعلية والاسمية
یختلف هذا للقياس فانه لا یغیر الكلام قوله ^{وذا كان الخبر مفردا} او بالفاعل علی هذا التقدير ای علی تقدیر التثنية ^{والم} و
قوله ایضا کما فی المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم یقل ^{وذا كان الخبر مفردا} وضميرهما سبق للتفنی العبا قوله ای الذی لیس
محملة اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفعول البعید
ذلك الالف واللام بمحض الذی والمنعول بمعنی الفعل فلذا اقال الذی لیس محملة فان قيل ینبغي ان یفسر
بفعل نفسه بان قال الذی یفرد فمیلین فسر بقوله لیس محملة والیض اسم الفعول المذكور انما یکون بمعنی
الفعل الجہول وقوله لیس غیر مجهول ^{اجیب} الاول انما فسر بقصر المسافة لانه لو قال یفرد قالوا فادحی لمعنا
کثيرة فانه یقابل المركب بالمضارع المحملة فیحتمل ان یفسر اخر فلذا اقال ابتداء لیس محملة وعن الثاني ان
لیس لا یمی والفعل الجہول بمنزلة اللام فی جعل مفعوله مفعول مالم یم فاعله فلم یبق الفعول فان قيل
المثال لا یطابق المثل لانه خبر مفرد والمثال هو این وهو لیس بمفرد لانه قد مر وان ما وقع ظل فا
قالوا کثر علی انه مقدم محملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شک ان این مفرد صورة لانه من الاسماء و
الکمان جملة بحسب الحقيقة قوله کلا لا استفهام فالقیل ینبغي ان یقال هو الاستفهام بترك الکاف المشی
لان مقتضيات الصدا علی قسین قسم لا یصح کونه خبرا للمبتدأ لکونه حرفا کحرف النفی والاستفهام بل الخبرا
بعدهما وقسم یصلح له کاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط یقع خبرا لکن جملة لا مفردا فلم یبق
من مقتضيات الصدا مما یقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله کلا لا استفهام ^{بما} بالمتألف
المطلق ماله صدر الكلام ولا شک انه غیر مختص بالاستفهام لانه مثال الخبر الذی فیه ماله صدر الكلام
قوله فزید مبتدأ اشارة الى تطبیق الثلاثة مع المثل فان قيل لم یمکن ان یمکن ان یمکن فاعله لا ین لانه
شبه الفعل لکونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما یعمل اذا اعتد بشئ من الامور الستة وهولم یعتد بشئ منها
قوله واحترز به ای بلفظ المفرد لان الخبر فی زید این ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدده فان قيل
الظاهر ان الضمیر فی تصدده یرجع الى این ابوه وچ لا معنی لتصدده فی جملة لانه یلزم تصدده
الشئ علی نفسه قلنا الضمیر راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقدمه فان قيل ان عبارة
المصر یشر بان ذات الخبر یکون مصحلا فیلزم ان یکون جلی فی قولنا رجل فی الدار معنی المبتدأ
لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه یکون مصحلا للمبتدأ بتقدمه لا بذاته وقيل احترز بقوله
بتقدمه عما یکون الخبر بتأخيره معنی الکما فی زید

له ذلك القول الذي دخل عليه ثلاث واللام
له ان الذي دخل عليه الالف واللام
منه اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام

قام قوله من حيث انه مبتدأ فان قيل المصريح بالمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر
 مصحيا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والا لم يكن كذلك قلنا المراد بكون الخبر مصحيا
 له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولا شك ان المصريح بوصف الابتداءية هو الخبر
 والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا تقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبارانه ذات وامام اعتبار
 وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر قوله بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة فان قيل لو قدم
 الخبر وقيل في الدار رجل التيسر المبتدأ بالفاعل الغرض في كل من التقديم والتأخير يلزم الحذف وفما
 وجه ترجيح احدهما على الاخر قلنا لا انه التيسر بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بل
 الا عماد على حد الامور الستة ولم يوجدوا ونقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة
 صرنا غير مفيدة للسمع بخلاف تأخيره فانه عند التأخير يخصص بعين الكلام فائدة تامة و
 احتمالا للابتداء من غير ان يفسر على التسوية بل عند عمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند العمل
 على الفاعلية للظرف محتمل ان يكون الظرف مقدر ابا سم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فينتج
 جانب الابتداءية قوله او كان متعلقه فان قيل ان قوله او متعلقه لا يخلو ما عطف على اسم
 كان او على خبره لاسيما الى الاول لان قوله او متعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان
 والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وهذا لا يجوز قلنا
 ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة قوله
 بكسر اللام دفعهم وهم وهوان قوله او متعلقه مقروء بفتح اللام للثاني ومتعلق الخبر ليس الا
 المبتدأ فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لاسناد المعنى فقدم بقوله بكسر
 اللام لانه الجزاء الخبر فان قيل لما كان المراد من المتعلق هو الجزاء فينبغي ان يقول المصريح او
 لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور قلنا لو قال ذلك لحزم قولنا قرن كل رجل ضيقه فانه
 في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيقه ليس براجع الى جزء
 الخبر بل الى المضاف اليه اعنى قوله كل رجل فان قيل هذه الظابطة منقوضة بقولنا على الله
 عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ومتعلقه ضمير في المبتدأ
 مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ قلنا المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه
 عليه بان يكون جزء من الخبر او مضاف اليه وفي مادة النقص ليس كذلك لان قوله على
 الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز فان قيل في
 ما قدم الجار والمجرور على المتعلق فكل هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنب وهو قوله
 عبده وهذا لا يجوز قلنا الفصل بالاجنب انما يجوز اذا لم يكن الاجنب في مركزه وههنا في مركزه
 لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محل اخر وادرج ههنا بل هو ثابت في
 محله كما كان فان قيل في هذه الظابطة يلزم الدور لان معية الابتداءية يتوقف على تقديم

على قوله او متعلقه

سأله البعض

الخبر ههنا وتقدم الخبر يتوقف على صحة الابتداء ايته لان لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا
عن تقديمه لان بناء على الوجود قلنا الموقوف عليه بصحة الابتداء ايته تقدم ذات الخبر من غير
النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها الذاتية فلا دور قوله كائن بنا
لمتعلق الجار والمجرور قوله في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن معروفة عن الغالي
غير الظاهر اذا الظان الضمير موقوف في المبتدأ وليس كذلك او جواب سوال هو ان المثال لا
يطابق المثال لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه
قوله فقوله مثلا اشارة الى تطبيق المثال مع المثال فان قيل لا نعم ان الضمير في مثلها راجع
الى متعلق الخبر بل راجع الى افضل الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر قلنا لا نسلم انه عين الخبر
لان الخبر هو قوله على التمرة في الجار مع المجرور ولا المجرور وحده بل هو جزاءه قوله او كان الخبر
اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححيه وليس عطف على قوله والمتعلق بفساد ما
كما ترى قوله المفتوحة الواقعة فان قيل المراد بالخبر عن ان لا يحدوا ما عن لفظان او
عن اسم ان لا يسبيل الى الاول لانه حرف لا يصح الابتداء ايته وعلى الثاني يلزم الخروج من
البحث لانه في خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ قلنا انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمه
من مجموع ان واسمه وخبره بنا وبالمفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيعلم جعله مبتدأ قوله ذي
تاخير خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم
ثبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدأ وعندك خبره فلا التباس
ظلم لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام فان قيل ان خوف اللبس ليلزم لا موجب
لذا قال المصنف في شريطة التفسير ونجما والنصب عند خوف لبس المفسر بالعقبة قلنا خوف اللبس
على قسمين احدهما ان يتعين اللابس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول
موجب والثاني مرجح وهما تعين اللابس لان المفتوحة لا تقف في صدر الكلام بل هو متعين
للمكسورة في الواقع وان ذهب النهن الى المفتوحة من حيث الظاهر لانها فان قيل ان رفع
الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط قلنا ليس
ثقل من الفتحة والصدور بالثقل اولى لان التثنية أقوى فذل المختار والعكس قوله لا مكان الذهل
اي الغفلة لانها لا يوحى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا في الاداء فلا يعجز المخاطب
ان المؤدى فتحة او كسرة قوله او في الكتابة فان قيل لم يعهد في لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد
بالزيادة نحو عمر وقتل فيه قوله مثلا عندي انك قائم فانه اذا كان مسورا كان قوله كاسم ما و
قوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر وظرف ولذا كان مفتوحا كان جميع قوله كقائما
اسم ان وعندك خبره قوله وقد يتعد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ او ربما يكون لشئ واحد
احوال كثيرة وذلك التعد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول ما يتم معناه باحدا

عنه اي لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتداء ايته بل على صحة ما بعده
الاولى ان يقول اذا الظاهر المبتدأ مظهر للضمير مع انه ليس كذلك كما قاله جلال الدين في اللغة
وهو ان كان الالف في الخبر

بدون الاخر مثل زيد عالم عاقل والثاني اما لا يتم معناه بدون الاول نحو الاما بق الاسود لا
 قول من غير تعدد الخبر عنه فان قيل كلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل والحال ان
 تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كزيد مثل زيد قائم وعمر قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غير
 تعدد الخبر عنه ولا شك ان التعدد حينئذ قليل فان قيل لما كان المراد منه من غير تعدد الخبر
 عنه فلهذا يلزم حمل التعدد على غيره قلنا انما لا يصح حمل التعدد على غيره اذا لم يكن غير التعدد
 قابلا لعمل التعدد وههنا قابلا كما ترى فان قيل لم يتعرض المصنف الى تعدد المبتدأ بل تعدد الخبر
 بان يقر وقد يتعد المبتدأ قلنا ليس له مثالي كلامهم فلين المتعرض له فان قيل لا نسلم ذلك
 لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لكن مع تعدد الخبر لان
 تقديره ههنا الحلو الحامض كائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمشي او نقول ان هذا
 لا يعيبه قوله وذلك التعدد ما نجس اللفظ دفع وهم وهوان العظم او رد مثال الخبر المتعدد لفظا او
 معنى بغير العاطف توهم من ان التعدد جائز من حيث اللفظ فقط ومع العاطف غير جائز فنفى
 بقوله وذلك التعدد قول ويستعمل ذلك على وجهين فان قيل يشك هذا بقولنا هما عالم وجاهل
 لان العطف فيه واجبان يعطف اولاهم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على رادة التفسير قلنا الكلام
 فيما اذا كان الخبر عنه واحدا وههنا كما تعدد الخبر بتعدد الخبر عنه ايضا فان قيل هذا المثال مشهور فيهم
 مع ان فيه خللا ظاهرا وهوان الخبر اذا كان مشتقا يكون حاملا لفهم المبتدأ وههنا ليس كذلك والاد
 لفهم المعنى قلنا المبتدأ مفكوك تقديره فكانت قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا يفسد المعنى على تقدير
 تحمل الخبر ضمير قوله فانه في الحقيقة خبر واحد لان المقص اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحرق
 لا اثبات النفس ما لا يف لا يصح حمل كل واحد على المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما في الحقيقة خبر واحد فان
 قيل اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح اجزاء الاعراب على كل واحد منهما قلنا اذا كان كل واحد من
 اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجزأ الاعراب على كل واحد
 منهما فان قيل لم يتعرض المصنف الى الخبر الذي يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقط وواللفظ قلنا
 لاجل انه ليس له المباداة في الخارج فان قيل لان ذلك لانهم قالوا هذا لما فتر عجب انه لا حار ولا
 بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحارة كالمز فلا تعدد فيه
 قوله اي وهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلاوة بناء على ان الطعنين اثنان
 جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد
 في الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا يخالف القول الاول لان في القول
 الاول ترك العطف اولى فعلم منه ان العطف جائز اذ قلنا المراد من قوله اولى اي واجب بقرينة
 المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز في القول الثاني هو الاول ونقول ان قوله
 وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اي جواز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

ملح اي ما كان السبب على عدم وجود مثال في كلامهم انتهى عسى بان يرتفع العطف تقديرا على الحمل فيحمل المجموع جازا عن المبتدأ على رادة التفسير لان في المثالين المذكورين كل واحد من اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجزأ الاعراب على كل واحد منهما فان قيل لم يتعرض المصنف الى الخبر الذي يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقط وواللفظ قلنا لاجل انه ليس له المباداة في الخارج فان قيل لان ذلك لانهم قالوا هذا لما فتر عجب انه لا حار ولا بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحارة كالمز فلا تعدد فيه قوله اي وهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلاوة بناء على ان الطعنين اثنان جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد في الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا يخالف القول الاول لان في القول الاول ترك العطف اولى فعلم منه ان العطف جائز اذ قلنا المراد من قوله اولى اي واجب بقرينة المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز في القول الثاني هو الاول ونقول ان قوله وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اي جواز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

ولا يبعد فان قيل ان التعدد لما كان تنوعا الى العطف وغيره فلم يخص المصنف بغير العطف قلنا
 انما خص هذا الامراد المصنف بقوله وقد يتعد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف
 فيه لوجود الواسطة والايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وهما بحث بوجود الاول انه
 يلزم التعدد افع في قولنا المصنف رحمه الله لانه علم من قوله وليست على ذلك على وجهين بالعطف وغيره الا انه خبر
 وعلم من ههنا انه ليس والثاني ان التعدد بالعطف قد يكون خبرا كما في قوله هما عالم وجاهل
 والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول
 ان من قال سابقا نظر الى لفظ واما ههنا نظر الى الواقع فلا تدافع وعن الثاني ان مراد المصنف فيما اذا تعدد
 الخبر من غير تعدد الخبر عنه وههنا تعدد الخبر عنه ايفاء وتعد الثالث ان مراد المصنف ان المتعدد الحاصل
 بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد الحاصل بالعطف ليس لا المعطوف لان المعطوف عليه ^{صلى}
 بدو والعطف واطلاق التعدد على المعطوف باعتبار بعض المراد لانه قد يكون متعددا وقوله فلا يقتضي
 عليه لذلك اي لعدم الخفاء فيه ولا لانه تابع وليس بخبر فان قيل بالشارح رحمه الله لم يعتد به من قوله المصنف
 ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط قلنا الاجابة قليلة في كلامهم قوله وقد تضمن المبتدأ لما فرغ المصنف
 من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر ثم في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد تضمن المبتدأ
 معنى الشرط واذن المعنى الشرط بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول والثاني فان قيل قد لا
 يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول والثاني مع انه دخل الفاء في الخبر نحو قوله تعالى وما لكم من نعمة
 فمن الله فان اتصال النعمة بنا ليس سببا للصد والنعمة من الله بل الامر بالعكس لان الصد والتب
 الاتصال قلنا معنى الشرط لا يختص بسببية الاول والثاني بل المراد منه ههنا اعم منها ان كان سببية
 الاول لوجود الثاني او سببية الاول للحكم بوجود الثاني لانفس وجود الثاني وههنا وان لم يوجد الاول
 لكن وجد الثاني لان الصد وانه مبطن لا يعلم الا بالانفصال بنا فان قيل لوقال لشارح رحمه الله
 الشرط هو الذي يكون بين الاول والثاني ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذي ذكره المصنف رحمه الله فغفل
 الرضى قلنا انما قال لشارح ذلك موافقا لقوله المصنف في بحث الفاعل وهو قوله لسببية الاول
 وسببية الثاني تبركا قوله في شبه المبتدأ اه فان قيل مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا
 يستدعي التنزيه الذي ذكره المصنف رحمه الله بقوله فيصم دخول الفاء في الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن
 المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شئ اخر غير الخبر لان الثاني في قوله سببية الاول والثاني
 لا يلزم ان يكون خبرا فاجاب المصنف رحمه الله بقوله في شبه المبتدأ الشرط في سببية
 الخبر اي المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شئ اخر ايفاء فيهم
 التنزيه قوله وليس عدم دخول الفاء فينا مشارة الى ان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص
 فان قيل ان ههنا امرين احدهما فصل الدلالة على ذلك المعنى والاخر قصد عدم الدلالة
 على دخول الفاء في الخبر في هذه الصورة جازي لا وجوبي ١٢ رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

يكون مجردا عن العواطف اللغوية والمؤلة ليس كذلك والثاني ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة
 الصفة لكن لم يوجد سببية الاو والثاني لان الفرار من المؤلة ليس سببا للملاقات قلنا المراد من
 المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل بقية قولهم ^{في سبب} وكنت ولعل ما غاب بالانفصال
 وعن الثاني ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او نقول لا نسلم
 ان الفرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجماد لا يفرار لها من المؤلة فكذا انما كان
 للمؤلة معها ونقول ان الفرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان
 يكون اجله مقروا في المكان الذي كثر فيه ^{للمؤلة} قوله له باحدهما لان التوصيف بهما ليس بشرط
 لصحة دخول اللقاء فيكون عبارة المصرح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو افرد المصنف ضمير
 بان يقال والفترة الموصوفة به بارحا على احدهما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير للمضاف
 قلنا قال الرضي لا يستتكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد اكل
 لان ما استعملوا كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما فخرجوا عن الحسن او ابن سيرين صادرا كالواو فوجب
 حمل الانبغاء على الاولوية ونفي القول المذكور على الثاني فقوله الشارح ^{رح} باحدهما بيان للمراد لا
 تقدير للمضاف كما يراه في بادى النظر كذا قال مولوى ^{رح} بحكم قوله هذا مثال للاسم الموصوف
 بفعل فان قيل الموصوف هو الرجل لا كل فيكون مثلا للمضاف الى المنكرة الموصوفة بفعل
 للمبتدأ المنكرة الموصوفة بفعل قلنا الاسم ذلك لان المبتدأ في الواقع هو الرجل واما كلمة كل
 فلا حاشية فقط قوله كل غلام رجل يتيمة هذا مبني على ان قوله يا يتيمة صفة لرجل واما لو كان
 لغلام فيكون مثلا للنقسم الاول مثل كل رجل يتيمة قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل
 ان جعل الميت ولعل مبتدأ محير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا القلم
 فيكونان من الاسماء كما قال الشارح من الحروف المشبهة بعين بحكم بهما حال كونهما من الحروف المشبهة
 التي لها اسم وخبر ووقع في التركيب فيكونان علمان لما وقع في التركيب والعلم هو الاسم قوله
 اذا دخلا حقا راعيا اذا المراد دخلا على المبتدأ بان يصور كل واحد على الانفرد قوله الذي يحتمل دخول
 الفاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يحتمل دخول الفاء عليها بان لم يكن موصولا مثلا في
 لا يظهر منع ليت ولعل من دخول الفاء فان قيل انها اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء
 في خبره يكونان ايضا بالغين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة قلنا ان منهما على تقدير الصحة يستلزم
 منهما على تقدير الوجوب لان نفي الاسم يستلزم نفي الاخص قوله من قبيل الانبغاء فان قيل لانه
 يجوز دخول حرف الاستفهام على الشرط والمجرأ نحو لانه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان
 الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا يكون على الشرط امر اخوان في زيد فاضربه وقوله تعالى
 وان كنتم جنبا فاقربوا وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب
 عن الاول لا نسلم صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضيان كلاهما العد فينظر صدق احدهما

وعن الثاني ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضية لا مقدمها على عدة ولا تاثيرها على عدة ولا
 شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض جزائها كذا فالقيل هذا مستقيم على هب
 المنطق لان المحكم عندهم بين الشرط والجزاء واما عند الخوى فالحكم في الجزاء فقط والشرط قيد له
 فلا بد ان يكون الخبرية في الجزاء قلنا عندهم مواد النقص مؤولة بالخبر ان يكون معنى قوله اذا
 فاجلد والى تطلب منه الجلاء ومقوله في حقه فاجلد واوقف على هذا وقال بعضهم في وجه قوله
 مانعان بالاتفاق ان الفاعل ما يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل لادام الشرط
 وهو الصدارة بدخولها في شرط الشرط لان الشئ ينتفي بانتفاء لازمه وقال بعضهم ان الفاعل انما
 يدخل على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدرك على قطعية
 وجود الجزاء بوجود الشرط وهما يعبران الكلام من القطع الى الظن والرجاء قوله وذلك المنع
 اشارة الى ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله مانعان قوله ايضا مانعان وان لم تخرج الكلام من
 الخبرية الى الانشائية لكنه يقوت صدارة معنى الشرط قوله ما وجه تخصيص بيت ولعل من بين
 الحروف المشبهة بالبيان قلنا وجه ذلك التخصيص لاهتمام ببيان الاختلاف الواقع بينهما او
 لنقول بما خلاصه لان المصنف قال واهوه كما مر خبر المبتدأ فلوم يبين هذا المنع ههنا لوهم انها غريبة
 من دخول الفاعل بالنظر الى قوله واهوه كما مر خبر المبتدأ قوله والحق بصيغة الماضي من انفعال
 ووجه البعض ان كلمة ان التحقيق والشرط لا ترد في بيان والاصح انها لا تقع لانها تخوّل الكلام
 من الخبرية الى الانشائية فالقيل قد مر ان ان كان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع
 انه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم يخصه لغة المنع على ذلك قلنا ان ثمة وجده علمت
 اخرى وهي انه يقوت صدارة معنى الشرط بخلاف ان المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة فكانها
 زائدة فلا تقوت الصدارة قوله لو يئده فان قيل لم قال يئيد ولم يقل بدليل قوله نعم قلنا انما لم
 يقل بدليل لانه محتمل ان يكون مجزئ الخبر وهو يعجزهم والفاء للتعليل اذ زائدة وفيه بحث من
 وجهين الاول المحقق هو سيديويه فلا يمكن الجواب بمحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجوز زائدة عنده
 في موضع من المواضع نعم لو كان المحقق هو الاحقش لانه يمكن الجواب بمحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز
 زيادتها والثاني انه على هذا الاصح قوله الشارح فيما سيأتي فايده على عدم منهن المكسورة
 لانه يصحح بكونه وليلا جيب عن الاول ان سيديويه وان لم يقل بزيادتها لكن بمحمل زيادتها عنده
 لان نقل رايت من مجتهد بمحمل النقل من مجتهد اخر وعن الثاني انما قال ههنا يئيد نقله من الاجمال
 وقال فيما بعد فما يدعي نظر الى بعد هذا الاحتمال قوله فاعتد بقوله فالقيل ما وجه سيديويه انه
 الحق المكسورة بها ولم يلحق المفتوحة بهما م انهما بالالحاق اولى من المكسورة لانها تقيد معنى الجملة
 فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما مر اننا قلنا ان سيديويه الحق المكسورة وكذا الحق
 المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعتد بقول من سئل عيسى من مقولة الشارح بل من مقولة القيل حيث قال

لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية لانها لا تغير معنى الجملة فكانها زائدة فلا تقوت الصدارة قوله لو يئده فان قيل لم قال يئيد ولم يقل بدليل قوله نعم قلنا انما لم يقل بدليل لانه محتمل ان يكون مجزئ الخبر وهو يعجزهم والفاء للتعليل اذ زائدة وفيه بحث من وجهين الاول المحقق هو سيديويه فلا يمكن الجواب بمحمل الفاء على الزيادة لانها لا تجوز زائدة عنده في موضع من المواضع نعم لو كان المحقق هو الاحقش لانه يمكن الجواب بمحمل الفاء على الزيادة لانه يجوز زيادتها والثاني انه على هذا الاصح قوله الشارح فيما سيأتي فايده على عدم منهن المكسورة لانه يصحح بكونه وليلا جيب عن الاول ان سيديويه وان لم يقل بزيادتها لكن بمحمل زيادتها عنده لان نقل رايت من مجتهد بمحمل النقل من مجتهد اخر وعن الثاني انما قال ههنا يئيد نقله من الاجمال وقال فيما بعد فما يدعي نظر الى بعد هذا الاحتمال قوله فاعتد بقوله فالقيل ما وجه سيديويه انه الحق المكسورة بها ولم يلحق المفتوحة بهما م انهما بالالحاق اولى من المكسورة لانها تقيد معنى الجملة فلا يكون كالزائدة بخلاف المكسورة كما مر اننا قلنا ان سيديويه الحق المكسورة وكذا الحق المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم يعتد بقول من سئل عيسى من مقولة الشارح بل من مقولة القيل حيث قال

واسم التفضیل المضاف الی المصد التاویلی فان ما مصلدة ای اطلب کون الایر اعلم ان
 من المبتدأ منقسم الی اربعة اقسام الاول ما یكون المبتدأ مصدا صورة والثانی
 ما یكون المبتدأ مصدا تاویلا والثالث اسم التفضیل المضاف الی المصد صورة والرابع اسم
 التفضیل المضاف الی المصد تاویلا ثم کلا واحد من هذه الاربعة منقسم الی اربعة اقسام
 فیکون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة فی الاربعة الاول مصدا صورة منسوب
 الی الفاعل وما بعد حال من الفاعل والثانی مصدا صورة منسوب الی المفعول وما بعد حال من
 المفعول والثالث مصدا صورة منسوب الیهما وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذکور فی
 المتن والرابع مصدا صورة منسوب الیهما وما بعده حال من کل واحد منهما کما اشار الیه الشارح بقوله او قائمین
 وقس علیہ المصد التاویلی واسم التفضیل لکن اقسام القسم الاول کلها مذکورة ومن القسم الثانی
 قسمان مذکوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد والیضا فیہ اقول الاول قول البصر بن
 والثانی قول الکوفین والثالث قول الخشش والرابع قول البعض قوله

اشترک الی بی الخبر فان قیل من ین علم ان خبره حاصل فلیکن شیء اخر والیضا سلمنا از یداد قوله
 حاصل لیتا الخبر لکن فائدة فی از یداد قوله قائما کاف لسد السد اجیب الاول ان الاخبار من خبر
 زید بکونه مقیدا بقیامه لا یدکون الا عند حصول الضرب الثانی انه لولم یدکون قوله کاف فاعمال الحال
 اما قوله ضربی اوقله حاصل فعلی الاول کما الحال من متعلقات المبتدأ فکیف یدکون سدا مصدا الخبر لان
 مقام الخبر بعد تمام المبتدأ والیضا هذا الیس الاعین مذکور فین محیی بطلانه وعلی الثانی لزوم
 اختلاف عامل الحال وذی الحال وهم قد لزموا الاتحاد واذ اقلد کان لم یلزم شیء من ذلك لان قائما
 حال من ضمیره الرجوع الی زید وانما لد قوله اذا لا یمین احدهما لیکون قرینة علی الخبر لان متعلق به
 الظروف یدکون من الافعال العامة غالبا والثانی انه لولم یدکون اذا لم یدکون ان قائما من متعلقات
 الخبر فاذا زاد قوله اذا فیکون مضافا الی کان وهو عامل فی قائما فیکون للمضاف مع المضاف الیه
 متعلقا بحاصل فان قیل من ین علم ان قائما حال فلیکن خبر کان کما هو الظاهر قلنا ان کان
 منها مقدر وما کان مقدر انه مقدر بالضرورة وهی تدفع بالادنی وهو کان التامة فلا حاجة الی الزید
 وهو کان الناقصة لانه یدکون الاسم والخبر بخلاف التامة لانه یتیم بالاسم فقط قوله لحذف حاصل
 لما کان المحذوف الوجوب یتقضى القرینة وسد السد اشار الشارح الی الاول بقوله کما
 یحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک اے حاصل عندک و اشار الی الثانی
 بقوله فقی اذا کان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرط ویهنا بحث من
 وجهین الاول اینه یدکون التداخ فی کلام الشارح لا یدکون یعلم من القول السابق
 له المذكور بقوله کما یحذف متعلقات الظروف

انما کان لان قول قیام

سه فلا بد من از یداد قوله حاصل لیم سه ای اتحاد عامل الحال وذی الحال اسم اعظمی ولوالدی امین

ان اذا ظرفية ويعلم من قوله ثم حذف اذا مع شرطه ان اذا شرطية والثاني ان اذا لما كان شرطية
لا بدله من الجراء حينئذ ولا جراء منها اجيب عن الاول ان اذا اللظف ابدا لان لا يخرج من دالمته
الشرط ايضا ولا منافاة بينهما ^{ان اذا ظرفية} عن الثاني ان جزاؤه ما قبله اعني قوله ضربني زيدا حاصل اي انه
وال على الجراء ثم اذا حذف اذا مع شرطه لا بدله من سد للسد والقرينة فاشارة الناصح الى الاول
بقوله واقم الحال مقام الظروف والى الثاني بقوله لان في الحال معنى ظرفية لانه ياول به يقال
جاءني زيد راكبا اي وقت ركوبه وايضا بينهما مناسبة من حيث العالمية والمعمولية فالقيل
لم حذف الظروف الذي هو قائم مقام الخبر لان الدال على الدال على الشيء ما على ذلك الشيء قوله
قال الرضي هذا اي ما ذكر في الشرح ما قيل فيه اي في هذا المثال وفي ذكر قول الرضي اشارة الى ان
على الخبرين لا نهم فخر في قوله ضربني زيدا قائما لاجل البصريين هذا التفسير المذكور في الشرح قوله
وفيه تكلفات كثيرة اي ثلاثة الاول حذف اذا مع الجملة الشرطية وذلك لم يثبت في غير هذا المكان ولان
العدل من كان الناقصة الى التامة مع ظهور الناقصة لوجود المنصوب بعد ^{في الجملة الشرطية} فالظن انه جنس والثالث
اقامة الحال مقام الظروف ليس في نظري كلام اجيب عن الاول باننا لا نسلم انه غير موجود الا ترى انه
قيل في قول للمعروض فمضد يجوز صرفه اي اذا كان كذلك فمضد يجوز صرفه وامثلة في القرآن كثيرة و
عن الثاني بانه كما ان الناقصة من افراد كان كذا التامة من افراد و ظهور الناقصة ممنوع لان مثل
هذا المنصوب مع كثرة لم يسم الاشارة ولو كان خبرا لسم تعريفة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة
موضع هذا المنصوب لازمة كما صرح به الرضي ولو كانت خبرا لهما لم يلزم الواو وعن الثالث انه
وان لم يوجد له نظير لكن النسبة موجودة وهي كافية قوله والذي يظهر لي اي الانسبان ايضا
في هذا المثال لاجل البصريين هكذا الى آخره يعني الاولى ان يكون الخبر قوله يلا بيه وان يكون
خبره حاصل قوله اذا كان عن الفاعل فان قيل ان الضمير في قوله يلا بيه وكذا في يلا بوني
ضمير مفعول فمن اين قال الشارح من المفعول في الاول وعن الفاعل في الثاني بل من المفعول
على التقديرين قلنا الفرق باعتبار الرفع لا نرى في الاول زيد فلذا اقال عن المفعول وفي الثاني
هو الضمير في ضربني ولا شك انه فاعل الضرب وان كان مضافا اليه في الحال فلذا اقال عن الفاعل
قوله اولى خبر لقوله ان تقديره قوله ثم نقول هذا ايضا قول الرضي اشارة الى وجه اولية
تقديره يعني لو قل يلا بوني يكون تقديره نظائري كلامهم بخلاف الاول لانه لا نظير له
كما مر قوله مع قيام قرينة وهي منها امرين احدهما ان قوله يلا بوني فعل متعد فيعني
المفعول والاخر ان الحال بدل على ان يكون بعد يلا بوني ذوالحال فيكون
معمولها واحدا قوله كما نقول الذي ضربت والقرينة عليه ان
الصلة لا يخلو عن عائد الوصول قوله ثم حذف يلا بوني
ثم لا بد فيه من القرينة وسد السد في شارب

له من التوجيه الثالث المذكور

له اي لا خلاف ان يقول خبرا لهما

فان كان الضمير في قوله يلا بوني فاعل الضرب
فان كان الضمير في قوله يلا بوني فاعل الضرب
فان كان الضمير في قوله يلا بوني فاعل الضرب
فان كان الضمير في قوله يلا بوني فاعل الضرب

له وهو ان ضربني متعلق بذكر الاول
لكنني الجواب الشارح

قوله ما ضرب زيد الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك الصدد هذا الفعل لکن ادوات المحر
غير مستفادة من ضربی دلیل قلنا ان قيدا مثلاً مقدّمه فيه ای معناه ما ضرب زيد الا قائما
مثلاً کذا قال مير جبال الدين الجبائي اولقول ان اداة المحر تعبر عن الاستغراق المقص في هذا
المبتدأ لان الاستغراق يستلزم المحر وانما لم يعبر عنه بكلمة كل لانهما لا تدخل على الفعل وانما لم
يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانهما يقتضيان الجراء ولا جزاء ههنا لان ضربی لما اول الفعل
يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجراء غير موجود فاحظه فانه من خواص هذا الكتاب فان
اکثر الفضلاء مخرجوا من الدنيا ولم تنتبهوا بذلك هذه الحاشية قوله بالواو التي بمعنى مع و
هو كل واو يحصل بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زائفة نحو العمل ولعمري مجزائه ای العمل
مقرون مع الحكم مجزائه فلولا یکن الواو بمعنى مع لم یجب حذف الخبر کقول امیر المؤمنين
وانتم والساعة في قرن فان المعطوف ههنا لا یبدأ علی الا قتران وانما اشتراط ان یكون الواو
بمعنی مع لیوجد القرينة لان متعلق مع لا یكون الا مقرونا فتدله عليه فان قيل سيجيء
في المنعول مع ان الواو اذا كان بمعنى مع لم یکن المعطوف فكيف یعم قول الشارح وعطف
عليه شئ بالواو التي بمعنى مع قلنا للواو بالمعطوف ههنا المعنی اللغوی وهو الدالة والارتباط
فان قيل ان كان الواو بمعنى مع فیکون مدخولاً مفعولاً معه فما وجب رفعه بدخوله قلنا لما كان
صورتها موافقة لواو المعطوف اجری علیه حکم قوله وضیعة وهي فی اللغة الأرض وللراة ههنا
الصنعة والحرفة قوله ای کل رجل مقرون مع ضیعة اشارة الى بیان الخبر وهو مقرون
فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فیکون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ
مثل زيد فی الدار ای کائن فیها فم یجب للمعطوف قلنا ان قوله مع ضیعة فی قوله مقرون
مع ضیعة لیس ضیعة التي هی معطوفة بل هی عبارة جدیدة مقدّمة مع الخبر تقدیره کل رجل
مقرون مع ضیعة و ضیعة مقرون به فله معطوف خبر علیّیة فان قيل فله هذا ویكون
الواو فی المعطوف بمعنى مع كما ترى فیما نال فباسبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا مع قوله
بمعنی مع ای یبدأ علی المتعديين المعطوف والمعطوف عليه لان یاو له کلمة مع بالفعل فانه
لیس من الشارح ثم فی الحذف الوجوب لا یبدأ من القرينة ^{التي هي} فاشأ والشارح الى الاول
بقوله لان الواو یبدأ علی الخبر والی الثاني بقوله واقیم المعطوف فی موضعه فان قيل المعطوف
علی المبتدأ بحسب تبة مقدم علی المبتدأ بحسب الزمّة مقدم علی الخبر فكيف یقیم فی موضعه فان
ما یقیم فی موضعه یكون متاخراً عنه قلنا المعطوف علی المبتدأ واکان من تتمّة لكن هذا المعطوف
بذكر متاخر عرفاً فیصح ان یقع موقع الخبر نظراً الى لزوم التأخیر الذکری اولقول انه
معطوف علی الضمیر المرفوع فی مقرون فلا یبدأ لیكون من تتمّة المبتدأ فیهم وقوعه موقع الخبر فان قيل
فلی هذا لا یصح قول الشارح وعطف الا فانه صریح فی انه عطف علی المبتدأ والیض لیس ههنا تأكيداً

ككيف يعطى العطف على الضمير المرفوع اجيب الاول ان لعطف على الضمير المرفوع كالعطف على المبتدأ
 لان العطف على الضمير المرفوع عطف عليه في الحقيقة كما مر سابقا وعن الثاني انما لا يجوز ذلك
 اذ الم يكن عطفه راجعا الى شئ اخر مالا وهما كذلك او نقول ان لفظ هو مقداره ومهنا
 بحث من وجنين الاول كان ينبغي ان يقول الشاعر في بيان الخبر اى كل رجل وضعية
 مقرونان لان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا الخبرين وعمر وقائمان والثاني ان الضمير في
 قوله وضعية لا يخلو اما راجع الى كل رجل او الى رجل لا سبيل الى الاول لفساد المعنى لان معناه كل رجل
 مقرون مع وضعية كل رجل والا فليس كذلك لان كل رجل مقرون مع وضعية نفسه ولا الى
 الثاني اذ معناه كل رجل مقرون مع وضعية جهلا والا فليس كذلك اجيب الاول لو قال
 مقرونان يكون الخبر متاخرا جازما فلم يقع العطف في موضع الخبر وعن الثاني ان الضمير راجع
 الى رجل لكن بتقدير قوله ذلك اى مع وضعية ذلك الرجل اى رجل معين لا رجل او ان قوله و
 وضعية محذوف المضاف اى وضعية نفسه اى نفس الرجل واذا ذكر النفس مع الرجل لا يرد منه
 رجل بل رجل معين او نقول ان قوله كل رجل نائب عن الاسماء الكثيرة فكذا ضميره نائب عن
 الضمائر الكثيرة فيعود كل ضمير الى كل اسم فكانه قيل زيد وضيعته وعمر وضيعته وبكر وضيعته
 الى غير ذلك وقال الكوفيون ان قوله كل رجل وضيعته تلم لم تحذف عنه الخبر زعمائهم ان
 الخبر هو قوله وضيعته لو قال كل رجل مع وضيعته لم يحجج الى تقدير الخبر فكذا هذا قلنا نقول ان
 جعل الواو ينجس مع لا يخرجها من العطف الا صلة وبقاء العطف الا صلة بمنع جعل خبر لان الخبر
 لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما قيل مع وضيعته فان
 مع ظرف حقيقة تهرير على الكوفيين انه لما كان الواو ينجس مع فالخبر هو مع لان الصيغة
 عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ فلا يكون الخبر اللفظ مع وهو خبر جائز لعدم اعراب الرفع فيه قلنا
 اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله فان قيل ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه
 اعراب لنصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لم جئناك فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من
 حيث انه ظرف كما في زيد عندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه ظرف ايضا قوله يكون مقما به
 بعض معينا لذلك بحيث استقل لذهن من اسماءه الى كونه مقما به فيكون قرينة على حذف الخبر
 وهو قوله قسى فحوادث الله لا فعلن كذا لا يجب حذف الخبر قوله وبقاؤك اشار بهذا العطف
 التفسيري الى ان العرب التفت بمخبر العرب بالضم وهو البقاء وايضا اشارة الى انه ليس المراد من
 العرب الاسم المعروف الذي يذكر في مقابلة زيدا وبكر فان قيل لما كان المراد منه البقاء
 لا يعطى على خبر المحذوف اعني قوله قسى لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل الحكم قلنا المراد
 قوله قسم اما قسم به يجعل الياء التي هي ضمير الحكم مستترا لان المضارع د قال وكل رجل وضيعته ٢٧

سأله اى هذا الذي ذكره قاله البصريون فقال ٢٧ معنى جيل الرفع

سأله قد فرضنا اقامة العطف موضع الخبر مع كفى قوله تم وكان فيها البتة الا الله لصدقا فان الا فيا للصفة ليرتفع
 هو الله مع انما ليست بمفعول بل فيها استقل الى دخولها مع كفى لكن يتبين ذلك التفصيل لعدم التام في قاورده... لعمريه الاموال

قابل للاستار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله ليكون عائدا الى ما ذكر في الحذف والوجوه
لا بد من القرينة ومسلما فاشارة السار الى الثاني بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهي ان
ليست على غالبها في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما يتعرض لشارحه الى بيان القرينة لوضوح
قوله والعمر والعمر مجع واحد والواو بمعنى الفاء فيكون تقريرا على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توطئة
قوله ولا يستعمل مع الالم الا المفتوحة قوله ولا يستعمل في الهمزة من قوله والعمر والعمر مجع واحد
هو انه لما كان معناها واحدا فيستعملان مع الالم اي قوله لان القسم موضع التحليل والعمر بالضم قليل
بنفسه فلو ادخل الالم عليه يلزم الثقل على الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ ملة لوجوه حذف الخبر من
هذا التركيب فيكون القرينة ايضا مذكورة في قولنا شارحهم قوله اي من الوقوعات فيكون لفظها مقادا
في عبارة فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعربان هذا مرفوع على جدة كما هو من
البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين فان قيل لفظ هذا ينبغي ان يذكر المفعول
كما ذكر في المبتدأ قلنا انما يذكر ليتا ولا كلامه كلام المذهبيين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف
او نقول انما يذكر ليتا ولا يخلو من راحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله وانه كما هو خبر المبتدأ
او نقول ان دابة ان يتلى بقوله منها في القسم الاول وترك في الباقي كما هو فان قيل لا يصح اطلاق
الاخوات على الحروف الباقية منها يستعمل في ذوى العقول قلنا المراد من الاخوات هنا الاشياء لا
لان للشايدة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر اللزوم وارادة اللازم قوله على المذهب الاصم رد
على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف هي في الاسم لا في الخبر مرفوع كما كان اي مرفوع بالمبتدأ
لكن القول انما يشاير الفعل المتعدي وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف وال
والشاعية ثابتة لفظا ومعنى اما لفظا فلكون كل واحد منها ثلاثيا وديا عيا كما الفعل اما معنى فلعدم
اتمام معناها بدون كاسمين وايضا انما تجبى بمعنى الفعل فان معنيين حقت ومعنى كان شبيه
وعلى هذا القياس فان قيل لما كان الخبر مرفوعا على المذهبيين فما ثمة الخلاف بينهما قلنا اثر
تظهر في قولنا انتك وزيد ذاهبان بالرفع في زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لاجتماع
العاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير
عامل في الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال لشارحه في بحث الحروف قوله الى شيء اخر
على الشارح الهندي لانه قال المسند الى اسمها كما ينبغي تحقيقه في هذه الصفحة فان قيل تعريف
خبرها لا يكون جامعا لان خبره عند قولنا ان زيدا قائم لان قائما ليس مسندا بعد دخول هذه الحروف
بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا ان عبارة مجردة للمضافات اي احد هذه الحروف
كما قال لشارحه فان قيل المعرف لا يخلو ما مجموع خبرك وخبر اخواتك او خبرك واخواتك على
سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه اي مجموع خبرك واخواتك هو المسند بعد
هذه الحروف ولا شك في نساده ولا الى الثاني لانه باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

لا
يكون
واخواتك

فلا يجوز ان يقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا المراد هو الشق
 الثاني لكن تقد رلفظ الواحد في جانب المعروف ايضا ان يقال خبران ^{مختل} واخواتها هو المسند بعد دخول
 احد هذه الحروف قوله عليهما فان قيل لظاهر ان يقال عليه لا عليهما لان الكلام في المسند اليه
 ايضا قلنا هذا انما يريد لو كان الضمير في عليهما مرجعا الى المسند والمسند اليه واما اذا كان مرجعا الى
 خبران واخواتها فلا يريد شي وان سلم انه يرجع الى الاسم والخبر فهو صحيح ايضا لان ما قاله لشارح
 بيان للواقع وان كان التعريف لا يقتضيه ذلك وان قيل التعريف لا يكون مانعا لانه يدخل فيه
 قولنا يقوم في قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم مسند الى شيء وهو ابوه مع انه لم يكن خبرا بل
 الخبر هو مجموع قوله يقوم ابوه قلنا المراد من المسند ما يكون فيه اثران ولا شك ان اثران ليس في
 يقوم بل في المجموع من حيث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاكيد والاعراب وهما في المجموع
 وههنا بحث من وجهين الاول ان الدغم انما يكون بقوله ايثار فالحاجة الى ايراد الدخول
 بالورد وحيث قال لشارح رحمه الله وللمرديد دخول هذه الحروف ورودها عليهما الخ والثاني
 انه يدخل في الحد من في ان رجلا صنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره اجيب عن الاول انما
 اول به لقاعدة اخرى وهي ان الدخول يستعمل في الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ايثار الاثر
 وعن الثاني ان المراد بالمسند الى اسم ان بلا متبعية بقرينة ذكر التوابع فيما يصح قوله لفظا ومعنى
 فان قيل الاثر المعنوي كالتاكيد مثلا موجود في صورة الالغاء بما الكافة من ان خبرها ج
 خبر للمبتدأ لا خبران قلنا المراد من الاثر المعنوي هو الاعراب التقديري او المحلى والمعنى الذي
 افاده الحروف المشبهة بالفعل كالتاكيد والاستدراك وغير ذلك فان قيل لا اعتراض على
 صاحب الجملة فانه قد مر قوله او معنى بالتاكيد مثلا في قوله عليه صورة الالغاء قلنا على هذا الكلمة او
 بمعنى الواو فلا يريد عليه شيء فان قيل لما كان او بمعنى الواو كان تقديره لفظا ومعنى فغلب هذا
 يصدق على جملة يقوم ابوه لانه وجد فيه اثر معنوي وهو التاكيد لكن لم يوجد فيه اثر لفظي وهو
 الاعراب اللفظي لانه فيه محلي قلنا المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فيكون تقدير عبارة التثنية
 هكذا اعرابا ومعنى قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده فان قيل ان يقوم ههنا ليس محليا
 عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقيده بالحيثية قلنا انما يريد لو كان قوله ههنا اشارة الى المثال
 المذكور بل قوله ههنا اشارة الى المقام او الباب والمراد به خبران واخواتها فاحتاج الى قيد اليثنية
 فان معناه ان يقوم ههنا في خبران واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس بما يدخل عليه
 ان بهذا المعنى الخ واما من حيث اسناده الى الضمير الراجح الى زيد فهو ما يدخل عليه ان بهذا المعنى بان
 يقال ان زيد يقوم بدون ذكر ابوه قوله فلا يحتاج اشارة الى الورد على الشارح الهندي لانه لجا
 عن اعتراض يقوم بقوله المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف وقوله يقوم غير مسند اليها
 على المسند والمراد به اسماء هذه الحروف لانه لا يخلو من اسماء لفظا ومعنى

بل هو مستند الى قوله الوجه قوله ويلزم منه استدراك الجملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح المندى فاجاب بقوله ويلزم منه استدراك قوله بعد
دخول هذه الحروف فان قيل انما يلزم الاستدراك اذا قدر قوله الى اسماء هذه الحروف قبل قوله
بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لثلاث اغنا
القييد الثاني عن الاول لا بعد بالاستدراك عندهم قلنا المتبادر انه قد مر قبل قوله بعد دخول هذه
الحروف لان الاصل في المتعلق ان يلى المتعلق او نقول المراد من الاستدراك طلب الاختصار في
المتن قوله ولا الى ان يجاب عنه اشادة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال في الجواب عن عرض
يقوم المراد بالمستند هو الاسم المستند ويقوم ليس باسم بل هو من الافعال قوله فيحتاج الى تاويل
جملة مستأنفة وقعت في جواب السائل كما وانما فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعروف خاصا وهو
ان اذا كان مفردا كما كان المعروف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد قلنا تخصيص الخبر بالمفرد لذكر
خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبرا ان كذلك فان قيل لم لا يجوز ان يقتضى
بالخبر الجملة في خبر ان بقوله وامره كما هو خبر المبتدأ قلنا لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان الجملة
الجملة قد فهم من التصريح وهما لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كما هو خبر المبتدأ صريحا فان قيل
تاويل الجملة بالاسم ضروري لا بد منه سواء كان ادينا من المستند الاسم المستند ولا واذ لك لان خبر
ان من الرفوعات وهي قسم من الاسم فيحتاج الى تاويل المذكور عند الكل قلنا نعم لكن غرض الشارح
انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى تاويل المذكور عند الكل فهو
التاويل بالقوة وصلحها للتاويل قوله مثل قائم فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيد قائم
فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثل من المثل قلنا اجاب **ح** عنه بقوله مثل
قائم في ان زيد قائم فان قيل فخط هذا لا يصح دخول في قوله ان زيد قائم لان حرف الجر لا
تدخل الاعلى الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثل اليه ايضا فلا حاجة الى
التاويل تامل فيه قوله فانه المستند اشارة الى مطابقة المثال مع المثل قوله في حكمه كحكم الجواب
سؤال وهو لا يصح اضافة الاعلى خبرا لان الامر لا فعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله
اي حكمه اي المراد من الامر ما كان في اصطلاح العامة وانه ذلك المؤثر واداد منه الاثر فان الامر
مؤثر في الحكم فان قيل الم كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى النفس والغير لانه
قال الشارح في اقتضائه واحكامه وشبهه قلنا المراد بالحكم معناه اللغوي وهو ما يترتب على الغير
ولا شك انه صادق على الكل فان قيل ما للشارح ان جعل المفرد والجملة والنكرة والمعروفة
من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس قلنا هذا بناء على معنى
اصطلاحهم ولا مناقشة فيه فان قيل لا نسلم ان امره كما هو خبر المبتدأ لان ابن مثالا
يصح ان يقع خبر المبتدأ ولا يصح ان يقع خبرا لان ان التحقيق وان لا استفهام

له انه قوله الا في قصد تقدير ١٣ لله والا في تركه بمناس ١٤ لله اي يكون الاستثناء من الاوقات فيها لا يكون فكل ما ذكره في قوله والا في المصدر ان يتقدم المرفوع لا بد من عبارة الجزاء للفعل والجزء على الكل

على السبع ١٥

وبينها ما قد قلنا المراد ان امره كما هو خبر المبتدأ بعد ما يعبر كونه خبرا وبين لا يعبر كونه خبرا كما ذكر فان قيل ان ما قال لشارحه تكلف غير ظاهر من عبادة المصمم والجملة على خلاف الظاهر لا يجوز قلنا لا نسلم انه غير ظاهر من عبادة الله قال و امره كما هو خبر المبتدأ فلما اطلق عليه الخبر علم المراد ما يعبر خبره قوله ومن اليك فان قيل ان جعل من مثال الخبر غير صحيح لما هو سابقان من مبتدأ أو اليك خبره قلنا انما جعله لشارحه من مثال الخبر على قوله من جعله خبره وهو غير سببه كما من الشارح على البوضوح قوله الا في تقدير غير فان قيل الضمير في تقديم لا يجوز اما راجع الى خبر ان اول خبر المبتدأ فالكلام باطل لان استثناء من وجوه التشبيه وفي وجه التشبيه لا بد من الاشتراك بين المشبه والمشبه به والضمير وان الضمير لا يخلو ما راجع الى خبر المبتدأ او الى خبر ان لا سبيل الى الاول لانه يلزم انتشار الضميرين ولا الى الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلا يعبر اضافة التقديم اليه ارجيب عنهما ان الضمير راجع الى المتكلم من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ويعلم المتكلم من البحث (اي في الكلمات) وهو يقتضيه المتكلم ويمكن الجواب عن الثاني بوجه اخر وهو ان الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه قوله اي ليس امره لانه كانت الاستثناء من الاثبات لغيره لكن بطريق الاشارة لا بالتصريح فقال للشارح رحمه للتصريح به اي ليس امره لانه قوله وقد جاز تقديم الخبر المراد بالجو اعم من ان يكون مستقلا او في ضمن الوجوب قوله ان يتقدم المنصوب فان قيل حمل التقديم على العلم غير صحيح لان التقديم صفة المعمول والعمل الفرعي غير هذا قلنا عبارة نحولة على حذف الخبر وحرف الجر تقديره والعمل الفرعي للفعل يوجب التقديم فالتقديم سبب عمل الفرعي لا عيبه قوله لنقصا منها عن درجة الفعل فان قيل هذا دليل جازي لا الحجازية ايضا مع ان علمها ليس فرع العمل ليس قلنا معنى لا ومعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمول ليس ليطابق اللفظ مع المعنى بخلاف ان لانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناها من وجب وكذا لفظها يشبهه من وجب لا من كل وجه او لفظا او عملا لا الحجازية العمل الفرعي التيسر بلا التي لنفي الجنس وانما لم يعكس بان يعمل الا لنفي الجنس عمل ليس ولا الحجازية لعمل الفرعي لان لا لنفي الجنس انما يعمل المشاهدة لانها التأكيد وكذا لا لنفي الجنس ايضا للتأكيد لان لا لنفي الجنس وانما لا يعمل الا لنفي الجنس بمشاهدة ليس لانها يشبهه ايضا كما يعمل لا الحجازية لمشايمته لان لا لنفي الجنس ينفي الجنس وليس ينفي الفرد لان معنى ليس رجل قائما اي ليس فرد قائما فيكون مشابها بل ليس قليلا واما الحجازية فالنفي ينفي الفرد قوله الا ان يكون خبر ظرفا فان قيل هذا الاستثناء يقتضيه ان يكون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم مع ان بينهما تفاوت بين فان خبر ان كان ظرفا يتقدم غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره وليس خبر المبتدأ كن لك وايضا خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا باللام لا يتقدم نحو ان زيد في الدار بخلاف خبر المبتدأ

لأن اللام للتأكيد ففي التقديم يلزم اجتماع التأكيد الجيب عز الاول ان المراد بالمساواة
 في نفس الجواز وان كان في احدهما غلبة وعن الثاني ان مراد للمساواة ما كان في غير موضع المانع
 فان قيل ان ههنا يلزم استثناء الشيئين من شئ واحد بدون العاطف وهذا يجوز قلنا
 ليس هذا استثناء من المستثنى منه الاول بل هذا استثناء من المستثنى كما قال لشارح در ای
 ليس امه كانه خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا قوله ان الياء اياهم فان قوله اياهم
 مبتدأ مضاف الى الضمير ومعناه ان البنادر جمعهم قوله اذا كان الاسم نكرة لان المبتدأ اذا كان
 نكرة وجب تقديم الخبر عليه ليفيد التخصيص قوله ان من البيان لسحرا اي من جملة البيان سحر
 يعني ان بيان وكلامه كانه توهم كوني از جمله سحرست قوله ان من الشعر لحكمة اي من جملة الشعر حكمة
 يعني ان شعر توهمت مست يعني مطابق لنفس الاست قوله لتوسعهم في الظروف لانها بمنزلة المحارم في ان
 كل حدث لا يخلو من الزمان والمكان كما ان الانسان لا يخلو من المحارم وفي محارم الانسان
 توسع ما لا يتوسم في غيرهم فكذا في الظروف وانما سمي الجار والمجرور ظرفا لما سبته بالظروف اذ
 كل ظرف في التقديم جار ومجرور وايضا كل واحد يحتاج الى المتعلق قوله خبر لا اي ومنه خبر لا و
 انما كان خبره مرفوعا لانها تشبه بان في التأكيد لكن التأكيد في لا للنفى وفي ان للثبات فعلى
 هذا لا يتقدم خبرها على الاسم وان كان ظرفا للنقصان درجتها عن ان قوله الكاشنة اشار الى
 بيان المتعلق لقوله لئلا يخلو من الجنس انما قال الكاشنة ولم يقل الكاشن بدون التعليل ليشير الى انها صفة لا لا
 خبر عن خبر لا وانما قال الكاشنة باللام مع ان المتعارف في تقدير المتعلق ان يكون بدلا من اللام
 اشارة الى جزالة المعنى لانها اذا كان باللام يكون صفة لانها معرفة بالعلمية ولو كان بدلا من اللام
 يكون حالا منها ومعنى الصفة جزيل من معنى الحال لان ثبوته في وقت ثبوت العامل فقط بخلاف
 ركبها فان الركوب محقق بوقت التجي فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فخرجت
 ركبها عالم فان العلم لا يختص بوقت التجي فان قيل فعلى هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام
 مع بعض الصلة وهو كاشنة وبعض جزالة باق وهو قوله لئلا يخلو من الجنس فذا لا يجوز لانه يلزم حذف بعض جزالة
 الكلمة واحدة قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان بمعنى الحدوث
 وههنا للدوام والاستمرار فان كيموتية النفع لكلمة لثابت على الدوام اعلم ان الكاشنة صفة لا
 لاصلة قوله التي لانها سد من قبل الناصح لان صلة الموصول لا تكون الا الجملة فكيف يقع اسم
 الفاعل صلة التي كذا قال جمال الدين والفقير ان اسم الفاعل ههنا مع الفاعل الذي يدخل اللام عليه
 قلنا اللام في الكاشنة ليست موصولة كما صرنا لافا ولو سلمنا انها موصولة وجعل اسم الفاعل بمعنى
 الفعل قلنا ذلك الفعل انما يكون صلة اللام والموصوم الصلة مفردة فكيف يكون صلة التي قوله لئلا يخلو
 صفة فان قيل المثال الذي يطابق المثل لئلا يخلو من الجنس والمذكور في المثال في الظرف وهي من الصفات
 قلنا عبارة المصنف في هذا المضاف اي لئلا يخلو من الجنس والفقير هذا منقوض بقوله لا رجب في المثال

له وههنا اللام موصولة وهو جملة التي التي التكملة

الجنس

له بانهم ينفون حيث لا يدخل اللام

لأنهم ينفون

له فلا يكون موصولة

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله فاذا دخل الا والا للحصر فالمستغنية هو الله و
 المسند اليه لكن التقوية للحصر قديم لا اله و آخر الا الله لكننا نقول صورته صورة المستغنية فلا يعجز خبر
 قوله لان الحد في عندهم واجب لان عمله لشأمة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا
 قوله لا لفظا ولا تقدير فاعلم الاول ان اذا كان معناه لا يظهر وان يكون معنى قوله اصلا
 سواء كان الخبر من الافعال ولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون في قوله لا اهل
 ولا ما لا ينفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى
 اء انه اسم فاعلم انتفى الامل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثله هذه الصيغة لان صيغة
 اسم الفعل منحصرة في التسعة كما قال الناظم في نظم العوام وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهي
 بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخولها اجيب عن الاول ان صيغة اسم الفعل غير منحصرة وما
 قال الناظم فهي لاجل انها مشهورة كما قال في الشمة وعن الثاني يجوز ان يكون الاسم بعدها
 على التميز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنسوب تميزا عن الضمير فان قيل
 لانهم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين لئلا سواء كان
 معنى لا يثبتون لا يظهر وان او كان بمعنى الحقيقة يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر فان
 بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما
 اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه اجيب عن الاول ان المراد من بني تميم
 ههنا علماءهم لا العوام او نقول ان النفاة يحملون ما يرى خبرا في كلامهم وعن الثاني ان
 لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبني وتابع المبني تابع لمحلله فان قيل يقولون في الاغلام
 رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابع تابع للفظه فلا يصح رفع صفة قلنا هو محمول على
 صفة الغلام باعتبار ما كان عليه في اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان
 قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهي لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤول اليه
 فانه يعجز ابتداء يتيها بعد دخولها عليها مثل ما احد خير منك فان قيل بعد دخول الا
 يبقى المبتدأ لكنه ما كان مجزعا عن العوام اللفظية قلنا بعد دخول الا وان لم يكن مبتدأ عند
 المجازين لكنه مبتدأ عند بني تميم لانما الييت من العوام عندهم فان قيل من العجب ان
 التشبيه على مذهب المجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بني تميم مما انهم يخالفون غير
 قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل الا على النكرة ليس المراد
 من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة والشك في صحة ابتداء نكرة النكرة
 المحضة ثم في التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشاء الشاخص الى الاول بقوله هذا شأن المبتدأ
 والى الثاني بقوله مخبر به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا التي لينة الجنس ولا التي هي مشبهة
 بليس ثابت لفظا ومعنا لفظا فقط واما معنى فهو ان لا التي هي مشبهة بليس نفس في عموم النفي لان النفي اذا دخل

له وهو عدم الالفاظ اصلا ثم له في القاموس خبر بالمدح وهو نصب

بأنه لا بد من تبيين ما عليه

على النكرة فبعد العموم لكن لا بطريق البالغة بخلاف لا التي لنفي الجنس لانه للنفي بطريق المنة
 قوله وانما التي بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخل لا ليس الا مسند اليه وانما الاصل فيه النفي
 فلم التي بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرفة لما توهم ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
 ليس الا مسند ذلك قلنا الاصل في السند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الضم ايضا
 وهو النكرة قوله فلا يشبتون لهما العمل لان الشرط في عمل كل عامل ان يختص بنوع يكون له
 علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلون على الاسم والفعل جميعا لكننا نقول ان
 الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غير ما ولا اذا كانتا من داخل الاسم
 لان الاولين يتان بالجملة الفعلية والثاني بالاسمية فان قيل ما وجه المعصية انه اختار
 مذهب المجازيين دون بني تميم قلنا على لغة اهل الجواز ورد القرآن قال الله تعالى مذهبنا
 بنصيبنا قوله اي عمل ليس فان قيل للتبادر ان الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور
 سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فله هذا
 يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوما من المثال او من قوله
 المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا انها عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
 ولا لان الاضافة بعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما علمهما لا عمل ليس
 فكيف يعلم قوله عمل ليس قلنا نظرا للشارة الى الحقيقة لان في الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دون
 دفع وهم وهو ان التقيد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي
 قليل بعد الشاذ اشارة الى ان الواقع منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
 اي لنفي الماضي والحال والمستقبل قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله
 على مورد السام وهو لا يدخل على النكرة كما في الشرع ثم الصدا الاعراض والبراح الزوال و
 الضمير في تيرانا راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
 لي عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان علمنا في الخبر والخبر هنا جازم مجزوم
 لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب المجازيين
 فان قيل فله هذا يلزم الدارون فصاحة عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر
 والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل المجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا في
 لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا
 تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
 حيث قال المعصية وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشاعر ان يقول لا يجوز فيما
 بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشاعر لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزوع
 فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها توابعها لا هنا ايضا مسندا مسندا

له فاجاب بقوله وانما التي بالنكرة قوله وهو الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فله هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوما من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا انها عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لان الاضافة بعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما علمهما لا عمل ليس فكيف يعلم قوله عمل ليس قلنا نظرا للشارة الى الحقيقة لان في الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دون دفع وهم وهو ان التقيد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي قليل بعد الشاذ اشارة الى ان الواقع منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا اي لنفي الماضي والحال والمستقبل قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله على مورد السام وهو لا يدخل على النكرة كما في الشرع ثم الصدا الاعراض والبراح الزوال و الضمير في تيرانا راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال لي عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان علمنا في الخبر والخبر هنا جازم مجزوم لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب المجازيين فان قيل فله هذا يلزم الدارون فصاحة عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل المجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا في لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة حيث قال المعصية وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشاعر ان يقول لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشاعر لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزوع فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها توابعها لا هنا ايضا مسندا مسندا

مم انها لا تكون خبرا ولا اسما قلنا المراد ما يكون بالاصالة بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد كما قال
 الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لا نذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل
 قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المستد اليه فقط بل في الفاعل
 فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مستد اليه والسند اليه اعم من ان يكون للفعل و
 فان قيل ان ماسبق اليه اعم حيث قال الشارح وكان في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
 قلنا سلمنا ان ماسبق اليه اعم لكن هذا التفعيل لما اجل سابقا او نقول ان اعتراضنا
 عظيم لانه يريد على المرفوعات والمنصوبات والمجوزات ^{بما} فارد الشارح ان يشير اليه في الاخر
 ايضا كما اشار اليه في الاول ليتكرر ويتقرر فيكون على تذكر في المنصوبات والمجوزات قوله
 شروع في المنصوبات فان قيل ليس لفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات فلا
 يعبر الشرح قلنا لا نسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل ان كان
 الانسان ناهقا فاحمارنا حق وان سلم كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون لزوما عقليا لم لا
 يجوز ان يكون عاديا او ادعائيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اى لما فرغ من المرفوعات
 اراد الشروع في المنصوبات ولا شك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشروع في البحث
 الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان اللازم على ثلثة اقسام عقلية وعادية وادعائية
 فالاول ما لا يكون لازما للشيء في نفس الامر كزوجة الابنة والحجارة للناد والثاني ما يكون
 لازما في العادة كعدم وقوف الخفصاء على دوس وسور الثالث ما يكون لازما بادعاء المتكلم نحو
 ان دخلت الدار فانت طالق قوله لكثير ما اى مباحثها والعزة للتكاثر وههنا مجت
 من وجه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد
 والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقدير المرفوعات على المنصوبات والثالث
 انه لا حاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المصنف
 فالرفع علم الفاعلية والنصب علم الفعولية والمجهر علم الاضافة اجيب الاول القليل انما يقدم على
 الكثير فيما كان القليل جزء من الكثير ويعلم الكثير من ذكر القليل كقديم الاعراب التقديم على
 على اللفظ وكقديم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدم في عبادة المصروف والمنصرف فيما عداه
 كما قال واللفظ فيما عداه او نقول قد يقدم القليل في عباداتهم وقد يقدم الكثير لان العزة
 للتكاثر فلا شك ان ليجل بايها شاء وعن الثاني انها لا تحتاج الى البيان كونها مضافة وعن الثالث
 ان ما ذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره ههنا لان الشارح
 كثيرا يفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذ هب البصريين على مذ هب الكوفيين فليست

باب المنصوبات

له بالمند والمستد اليه في هذه المرفوعات ^{منه} بقوله ولما فرغ ^{منه} اي ما ذكره الشارح من قوله لكثير ما
^{منه} عقب بحث غير المنصرف قوله والمنصرف ^{منه} رب ارحمني واغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

على الباقية الا ترى انهم قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير في به
 راجعا الى كلمة والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فبقي المفعول غير مقيد بقوله به قلنا معنى قوله
 لا يصح اطلاق المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث
 ويعبر عنه به كرده شده واما اطلاق المفعول الاصطلاحي فيصح على كل من غير تقيد وهو ما قرن
 بفعل لقائده ولم يسند اليه ذلك الفعل فان قيل فعلى هذا لا يصح اطلاق المفعول لا
 على مفعول لم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه قلنا اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا باعتبار
 قوله لا بعد تقيد ها فان قيل من ضروريات صدق التقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
 بصدق التقيد واستثناء المطلق قلنا مطلق هذه المقدمات معنى يشمل به وله وفيه ومع
 لا المفعول اي ليس مطلق هذه للتقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم
 فاعله راجع الى الالف واللام الذي يخالف المقدمات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما في
 زيد بن الغلام فان المحن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقة معنى يشمل السند الى زيد
 والسند الى متعلقه لا المحن المقطوع من الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيدا فان قيل ان
 المفعول المطلق ايض مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايض مقيد برأى على لفظ المفعول قلنا هذا
 غير وارد على السامع لانه قال لصحة اطلاق الخ لانه قال لوجب اطلاق المفعول عليه اي لو قيل
 له مفعول من غير تقيد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المقاميل الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول
 عليها من غير تقيد فان قيل ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل
 او لمفعول خربان يتضمن ضرب لا وقعت في قوله ضربت ضربا اي اوقعت الضرب فعلى الاول
 يتجه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المتبينين وعلى الثاني
 يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به وايضا ان لذلك الفعل مصدرا ايضا
 فيكون مفعولا لمفعول اخر فيلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به
 السيد السند في حاشي الرضى فان قيل فعلى هذا لا يكون ما فعله فاعل فعل فلا يصح صدق
 التعريف عليه قلنا الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل فان قيل
 هذا التعريف لا يصح في المفعول المطلق من الفعل المجهول نحو ضربت زيدا قلنا اجابته فبعد المحنة
 ان الفاعل اهم من المحقق والحكم ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل حكما واعتصم عليه مونا
 عَصَائِمُ الدِّينِ بانه بحاجة الى تقيم الفاعل منها لانه لما قال الشارح بحيث يصح
 اسناده اليه علم منه دخول مفعول ما لم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل قلنا
 الحق منها ما قال الفاضل لان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه
 قوله والراد بفعل الفاعل فان قيل التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

وجہ جسامتہ و شرف شرافتہ لان الفاعل ما یصد عنه الفعل و هذه الافعال غیر صادرة منه قلنا المراد بفعل الفاعل اياه قیامه به و لا شک ان هذه الافعال قائمه به وان لم یصد عنه فالقیل القیام غیر موجود فی صیغۃ النفی نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث یعم اسنادہ الیہ و الفعل للنفی وان لم یوجد فیہ القیام لکن وجدا فیہ الاستناد و هو کاف لصحة القول المطلق کما فی الفعل الجہول کما مر لفظا قوله و انما زید لفظ الاسم فان قیل للقول المطلق لیس الا للحدث فالانساب ترک لفظ الاسم قلنا سلمنا الذہبارة عن المحدث لکن فی الاصطلاح لا یطلق الا علی الاسم لانه من اقسام اللفظ فان قیل فعلى هذا الواجبة سلمنا الی بیان النکتہ فی ذکر لفظ الاسم بل المحتاج الی بیان النکتہ ترک لفظ الاسم کما فی تعریفات سائر للفاعیل لان المعبر ترک فیہا لفظ الاسم قلنا انما یبین النکتہ لکن لفظ الاسم لانه لما کان تعریفات سائر للفاعیل بحيث ترک فیہا لفظ الاسم صادقاً کان الاصل والاسلوب ترک لفظ الاسم قال بعض المشارحین انما زید لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني فی قوله ضرب زید فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه لیس باسم فان قیل ان قولهم غیر صحیح لان ضرب باعتبار مجموع معناه لیس مما فعله الفاعل فلا یصدق التعریف علیہ قلنا انه وان لم یصدق علیہ باعتبار معناه للطابق لکن یصدق علیہ باعتبار معناه التقنی فان قیل فعلى هذا یصدق التعریف علی ضرب الثاني فی قوله انا ضارب ضارب يد مع قید الاسم لفظ قلنا الاعتبار لمعنى الضميمة الذى هو مقصودى شئى فالمعنى فى ضرب هو الحدث و المقصود فى ضرب هو الذاة و الحدث تابع قوله و یدخل فیہ الصادر کلما اشارۃ الی ما ذکر من التعریف جنس قوله صفة للفعل اشاره الی بیان الاعراب لقوله مذکور قوله نحو ضرب الرقاب اوله قوله تعالی اذ القیم الذین کفروا فضرَبَ الرِّقَابَ اى اضربوا ضرب الرقاب و الغریزة علی حذف الفعل نصب المصدر معناه اذ القیم الذین کفروا فاقطعوا دُھمهم قوله و اسماعطف علی قوله مقدرا فهو ایضا من الاقسام المحکمہ یعنی الذکر المحکمہ علی توہین احدهما یمین الشارح بقوله کما اذا کان مقدرا والاخر بقوله و اسمافیه معنی الفعل وان اسماعطف علی المذكور فی قوله اعم من ان یکون مذکورا یعنی کما ان الفعل المذكور اعم من الحقیقۃ و الکلی كذلك الاسم الذی فیہ معنی الفعل اعم من ان یکون حقیقۃ او کما اذا کان مذکورا بعینه او کما اذا کان مقدرا لکن العطف انما یعم اذا کان معنی الفعل المذكور شتمل الاسم ایضاً لان المراد منه اعم من اى من الفعل او شبهه کما هو الشائع و ہمنا بحث وهو ان الضمیر فی قوله وهو اعم لا یخلو ما دارج الی الفعل او انما ذکر فعلی الاول لا یعم عد قوله فضرب الرقاب من المحکمہ لان الفعل فیہ حقیقۃ و علی الثاني لا یعم عد قوله ضارب ضربا من المحکمہ لان المذكور حقیقۃ لکن الفعل فیہ حکم قلنا الضمیر راجع الی الفعل قید مذکور فیکون التعمیم فیما ذکر صفة ثانیة ایضاً اشارۃ الی بیان الارباب بقوله

بمعناه قوله بعض ذلك الاسم إشارة الى ان الضمير في قوله بمعناه راجع الى الاسم وتجويزه
 الى كلمة ما كما في الضمير ليس ما ينبغي فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من افراد
 الموعود لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
 اشتمال الكل على الجزء **وههنا بحث من جوه الاول** انه ينقضي ما اذا كان العامل مصدرا
 كقولنا ضرب في زيداً ضرباً لانه منها العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثاني انه خرج عنه
 المفعول المطلق النوني والعدوي لا نهما يدان لان على امرئ انما على معنى الفعل فلم يكن الفعل
 مشتملاً عليه والثالث انه لا يصدق على الزوم في ضربت الزواجا اجيب عن الاول ان المصدر
 العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملاً عليه وعن الثاني انه وان لم يكن مشتملاً من معناه
 المتضمن وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الوصف المقدار اي ضربت ضرباً الزواجا فان
 قيل لا يصدق التعريف على نباتا في انبته الله نباتا لان انبت لا يشمل على معنى بناء بل يشمل
 على معنى الانبات وهو المصدر المتعدي قلنا لا نسلم انه لا يشمل عليه لان المنزلة مشتق من الجرد و
 البعد ليس الاجزاء للشتق قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم ^{انه خرج بمقتضى} لان التاديب اعم
 من الضرب لانه قد يكون بالشم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحلان بالذاة ومتغايران بالاداء
 لان ذلك الفعل ان قصده به الالم يسمى بالضرب وان قصده به حسن الخلق يسمى تاديبا او
 نقول للراود من الضرب التاديب والتاديب ذكر للزوم واداء منه اللازم وهو غير الضرب لانه
 فعل المضاد والتاديب فعل الضروب فان قيل فليحذف هذا لا يجوز حذف اللازم منه لعدم التحا
 الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللازم جائز اذا اقيم اللازم مقام اللازم وههناك
 لان ههنا ما يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملازمه وهو التاديب واداء منه اللازم وهو التاديب
 قوله وكذا لا يخرج كراهتي في نحو كرهت كراهتي هذا القول اما ليقال فيما اذكرهت شخصاً ثم تبين
 لك انه شريف فقلت كرهت كراهتي واما اضعف الى ياء التكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا
 تعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه كراهتي لانه ايضا ما فعلا
 فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكرهية اعتباران على اعتبار كونه مفعولاً مطلقاً لا يحتاج الى
 اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولاً به غير داخل فيه لانه ليس فعله بل وقع عليه الفعل كما بين
 المشاوح بقوله فان للكرهية قوله كما في كرهت كراهتي اعم من غير الاضافة
 لانه لم يوجد فيه شئ زائد فيكون للتاكيد قوله كما في قولك كرهت كراهتي
 لانه لما اضعف الى ياء التكلم فيكون فيه زيادة فلا بد ... على التاكيد قوله
 جامعاً والمغايرة الى ان النقص على كراهتي وادرجعاً منعا اوانه نا ظراً الى
 جميع الحد قوله وقد يكون للتاكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل والتكثير

بالمعنى ان كراهتي

اللام

كراهية

فالاول لا یجوز فی التاکید والثانی لا یجوز فی النوع والعدہ وان کان فی الاول للتکثیر
 وفی الثانی للتقلیل یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز وعموم المشترك قلنا للصرح مالکی وعنده
 یجوز عموم المشترك فلا محذور فان قیل المفعول المطلق النوعی والعدہ ایضا یجوز للتاکید
 فلا یصح للقابلیة قلنا ان لم یکن فی مفهومه زیادة علی ما یفہم من الفعل فصح للقابلیة لان
 فیہما زیادة قوله ان دل علی بعض الزاعہ فان قیل الاولی ان یقال ان دل نوعہ لیشمل ما اذا
 دل علی جمیع الزاعہ کما فی قولنا ضربت الزاعہ قلنا ان الدلالة علی بعض الزاعہ متحقق فی ضمن
 الكل فلم یخرج المفعول الذی دل علی جمیع الزاعہ فان قیل ان ہذا الجواب یوہم انه کونہ للتشویع
 باعتبار الدلالة علی بعض الافعال فی صورة الدلالة علی کل مع انہ لیس كذلك قلنا عن
 اصل الاعتراض ان المقصود ہما لیس للحصر لکنہ ذکر اقل مرتبۃ النوع لانه لا بد فی وجود المفعول
 المطلق النوعی من وجود بعض النوع کما لا بد فی وجود التنازع من الفعلین اعلم ان المفعول
 المطلق النوعی علی قسمین احدهما ما یکون بالصیغۃ بان یکسر الفاء وزید فی اخرہ تاء والثانی ما یکون
 بالصیغۃ مثل ضربت ضربا شدیداً قلنا ان دل علی عدہ سواء کان العدہ مفہوماً من لفظ المصداق
 نحو ضربت ضربین او من صفة نحو ضربت ضرباً کثیراً فان قیل المفعول المطلق النوعی یشنی و
 یجزم قیدہ علی العدہ مع انہ للنوع وما للعدہ قیم لہ قلنا فی ہذہ المادة یدل المفعول المطلق
 علی العدہ والنوع جمیعاً لہ علی عدہ فقط فافتراقا قوله لہ ذہ علی الماہیۃ العراۃ ای الخیار
 عن الدلالة فان قیل الدلالة لا یکون الا لللفظ والماہیۃ من المعانی والیضا الاخصان
 یقال العراۃ عن التعدد فما فائدة فی ازید لفظ الدلالة بعد العراۃ اجیب عن الاول ان ہذا
 یحذف عبادة اخرى ای العراۃ والہا عن الدلالة علی التعدد وعن الثانی ان فیہ اشارۃ الی
 نفی التعدد بطریق المبالغة کما لا یخفى وانما کان خالیاً عن التعدد لانه تاکید للمصدر الذی ہو
 فی ضمن الفعل وهو لا یشنی ولا یجزم فکذا اھذا قوله الا اذا قصد بہ النوع
 لیس ہذا استثناء من قوله والاول لا یشنی ولا یجزم لانه اذا قصد بہ النوع والعدہ لا یکون
 حینئذ للتاکید فہو استثناء من قوله فلا یقال جلست جلوسین او جلوسات قوله وقد یرکب
 بغير لفظہ فان قیل لا حاجة الی ذکرہ بعد ما قال بمعناہ فی تعریفہ لانه اذا کان بمعناہ فہو مفعول
 مطلق سواء کان موافقا للفظہ او مغايراً لہ قلنا انما اودعہ ليعلم ان المفعول المطلق الذی ہو
 موافق للفظ فعلہ ہو کثیر ما ہو مغاير للفظ فعلہ لان کلمۃ قد للتقلیل او نقول فیہ اشارۃ الی الرد
 علی سیبویہ لانه غیر قائل بالتعاقب المذکور کما ذکرہ الشارح بقولہ وسیبویہ یقولہ عاملاً من بابہ
 فان قیل یلزم فی کلام الشارح تدافع لانه قال سابقاً مذکور وقال لہما بغير لفظہ قلنا مع
 قوله بغير لفظہ ای مغاير للفظ فعلہ ولس مغاير بدون لفظہ فان قیل للرد بالمغايرة لا یخلو اما محجب
 الصیغۃ او محجب المادة فعلى الاول یجب ان یکون ہو ضربت ضرباً من ہذا التقلیل وعلى الثانی

يجب ان لا يكون اثبت نباتا من هذا القبيل لعدم تغير المادة قلنا المراد من المغايرة اما مجيب
 المادة كما في قولنا جلوسا او مجيب الباب كما في اثبته الله نباتا فان قيل كما ان قولنا جلوسا
 يكون مثالا لتغير المادة لك يكون مثالا لتغير الباب لان قد يفتح من نصريض وجلس يجلس
 من باب ضرب يضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة وايضا المغايرة بحسب اللفظ مبني
 على اتحاد معناها وبهنا كما تغير لفظه لك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع و
 الجلوس ما كان بعد القيام اجيب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والجزم وعن الثاني
 ان هذا مبني على مذهب من لم يفرق بينهما قوله وسيبويه يقتضيه عامله من باب به لزيدا د
 المناسبة بين العامل والمعمول اى قولنا وجلست جلوسا فيكون الثاني تأكيد الاول قوله
 قلنا قيل ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت الزاعا لانه ليس للنوع فعل فكيف يقدره قلنا
 بقولنا حنثت بينا لانه ليس للبهن فعل قلنا ان عنده تقرير العامل من باب به فيما لمكن والا فهو
 متفق معهم قوله الناصب للمفعول لالطوق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وايضا لا
 يلزم الخروج من البحث كما مر في الفاعل على التحقيق قوله خير مقدم مصد مبني قوله اى قد امت
 قد وما اشارة الى اخبار العامل والقرينة عليه مشاهدة الحال فان قيل فالتطابقة بين المثال
 والمثلى لانه مصد ولذا كورنى المثال اسم التفضيل وايضا لا يطابق من وجه اخر لان المثل
 حذف الفعل مع بقاء المصد وفى المثال حذف الفعل والمصد جميعا قلنا سلمنا ان حذف اسم
 التفضيل لكن مصدريته باعتبار الوصف وهو قد وما اوباعتبار المضاف اليه وهو مقدم
 فان قيل ان قول الشاعر ومصدريته باعتبار الوصف مشعر على ان المفعول المطلق لا يكون
 مصدا امهانه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت اوقعا وايضا الموصوف لا يكون الا ذاتا وقوله
 قد وما وصف اجيب عن الاول ان الزاعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف للقد اى ضروبا
 اوقعا وعن الثاني ان الصفة بمعنى الصفة النحوية جازان يكون موصوفا صفة لهما لا يكون قيدا
 للتغير بخلاف الصفة بمعنى القائم بشئ قوله لان اسم التفضيل لرحم ما اضيف اليه لانه اذا اضيف
 الى شئ فخرج بعض من المضاف اليه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل
 فرد من الناس وكذا ههنا فان قدوم الغير لبعض من قدوم لالطوق فان قيل الاظهر ان
 لان اسم التفضيل له حكم للموصوف وما اضيف اليه ليقم القريب قلنا نعم لكن لما كان بين الصفة
 والموصوف اتحادا اى استغنى عن التصريح بالجزء الاول وكان اللدغى هو الجزء الثاني قلنا
 اوردته فقط قوله اى حذف اوقعا قد مربيا نه في الفاعل قوله اى سماعيا اشارة الى ان

سماعا صفة ثانية لقوله حذف فا لكن لا حمل محقة له اى سواد كان فلأ او شبهه ٢٢ م

اى وان لم يكن تقدير العامل من باب به ٢٢ م اى مع الفريين ٢٢ م له فى قوله خير مقدم ٢٢ م اللهم اعظم ٢٢ م
 ه ههرا ان حمت حق برى وذكه كاتبا بالحمزة كند يا و ٢٢

عائذ كالحذف والقياس بعض السماعي مستند بالاجاب لم يقوله موقوف الخ ثم

الحمل زادياً بالنسبة قوله موقوف اجاب سوال وهو ان القياس لا يخلو من السماعي قوله لا قاعدة له بيان لفظ الوقوف قد يروى موقوف على سماع فقط اي لا قاعدة له يعرف بها قوله سق الله اشارة الى ظاهراً العالم المقدر ههنا للتعليم والا فهو واجب الحذف لا يجوز اظهاره فهذا اما باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه قوله اي رعاك الله هذا ايضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواتى قوله من خاب المرء ولم ينجح من التجهيز الاولانه يترى الاشتقاق من النفس لو اشتق خالب انه اشتقاق من الفعل لو اشتق خيبة وهو ليس الا مذهب الكوفيين وهو جريح والثاني انه علم منه ان خاب خيبة باشارة الفعل مستعمل في كلامهم والقول بحذف الفعل وجوباً ينافي ذلك اجيب عن الاول معناه هي هذه الولدى في اتحاد المعنى اي يظهر معناه من هذا البيان كما يعلم من قوله اذ المرء يطلب لان خيبة مشتق او نقول معناه ان خيبة مشتقة من مصدر اخاب الرجل فان قيل فله هذا يلزم الاشتقاق من النفس قلنا كلمة من بيانية اي ان هو مصدر اخاب الخ وعن الثاني ان الحذف واجب في الجملة الانشائية الدعائية وما نقله جملة .. اخبارية فلان في قوله اء جد عا باللام المملة دعاء عليه بالذاة فان قيل قول الشاعر يخالف من الرضى لانه قال هو قطع واحد من المذكرات قلنا كلمة الواو بمعنى او كما هو الشائع قوله اي عجبته بضم العين في الماضي والمضارع مثل شرف يشرف فيكون قوله عجبها بالحركات مثل شرفا وشرافة قوله فانه لم يوجد بيان تطبيق الامثلة للمذكورة مع الممثل وهو الحذف الوجولي السماعي قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً فان قيل ان في الحذف القياس اي لم يوجد الافعال لعامة في المصدر قلنا المراد ان لم يوجد في كلامهم الافعال لعامة في المصادر ولم يوجد قاعدة ايضا لكن ترك اكتفاء بما ذكر سابقا في تفسير قوله سماعاً قوله قيل عليه اشارة الى الاعتراض قوله من كلام الضمير بل من كلام الولدين وهم الذين كانوا من العجم لكن سكنوا في العرب او كان ابيه من العجم فامه من العرب قوله فيما استعمل باللام كان اللام سداً مصدر الفعل والفعالي جارة فيقتضي المتعلق والفعلاهم به فيكون قرينة فان قيل فله هذا ينبغي ان ياتي للمص باللام بان قال حمد له وشكره قلنا ان امثلة المصدر ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصاص قال لرضي ههنا قاعدة وهي ان كل مصدر اذا ضعف الى الفاعل والفعول بواسطة حروف الجر فيحذف عام ذلك المصدر فان قيل فله هذا يكون هذه الامثلة قياسية فلا يصح عنده من السماعي واليه لما وجد سداً للسد والقرينة فهو ليس لخاصة القياس قلنا مشاهدنا القاعدة من الرضى والمصدر مقدم عليه فيجوز ان يكون هذه الامثلة سماعية في زمان المتصنف وهو قياسية في زمان الرضى قوله وقد يحذف الفعل الناصب هذا بيان حاصل العطف لان قوله قياساً عطف على قوله سماعاً قوله يعلم له صفة كاشتق لقوله قياساً او نما وصفها بالكية لئلا يتوهم ان المراد من الصابطة

الاكثرية قوله متعددة فان قيل ان لفظ مواضع جمع كثرة وهو غير منحصر الا افراد والحج
 ان امثلة هذا الحدف غير زائدة على العشرة بالتبعية والاستقراء قلنا سلمنا انه غير منحصر لكن اذا
 وجد القرينة على الاختصار يكون منحصرا وهما وجد القرينة وهي توصيفه بقوله متعددة المقدرة
 قوله منها ما وقع فقوله ما وقع مبتدأ وقوله منها خبره وان كلمة من بمعنى البعض فهو مبتدأ وما
 وقع خبره قوله اي من هذه المواضع اشارة الى بيان المرجع قوله موضع ما وقع جوابا لـ
 وهو ان كلمة ما لا يخلو ما عبارة عن المفعول المطلق او من الموضع فاعل الاول لا يصح حملة على منها
 وما على الثاني فالحمل صحيح لكن الضمير في وقع لا يخلو ما ارجع الى الموضع او الى المفعول فاعل الاول
 لا يصح حملة قوله مثبتا عليه لان الموضع غير مثبت لان الكلام منفي وعلى الثاني لا يوجد العائد
 الى كلمة ما فاجاب بقوله اي موضع ما وقع يعني ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن بجذ في المثال
 وهو لفظ موضع فيصح الحمل على منها ووجد العائد الى ما فان قيل يجوز ان يكون كلمة ما كناية
 عن الموضع وضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف عن في فيصح الحمل فلا
 حاجة الى تكليف الشارح ثم قلنا فيه احتياج الى تقدير العائد وهو خلاف الاصل وفي عبارة
 الشارح ثم واكان احتياج الى تقدير المضاف لكن احتياجه الى تقدير المفرد وهو هو من تقدير
 المركب اعني الجار والمجرور فان قيل على تقدير حذف المضاف يلزم حذف العمدة لان الموضع
 اما مبتدأ او خبر من قوله منها وهما من اللزومات واما تقدير العائد فهو تقدير بالفضلة وهو هو
 من تقدير العمدة قلنا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه شائتم عنهم قوله اي مفعول
 مطلق تفسير لكلمة ما واما المقيم تفسير ما قبل قوله وقم لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
 بالشرح قوله ما ريد اثباته فان قيل ههنا لا يطابق المثال الممثل لانه وقع مثبتا والمثال كلام
 منفي عن قوله ما زيدا لاسيما فاجاب الشارح عنه بقوله اريد اثباته يعني ان الكلام و
 اكان منفي لكن المفعول فيه مثبت بالاسناد من النفي قوله لا يجب حذفه لان الباعث على
 وجوب الحدف عدم صحة الحمل وذلك في الوحيية وامتناع السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على
 الفعل قوله بعد نفى لانه اذا كان مثبتا ولكن لم يكن بعد النفي مخوذا سيرا لا يجب حذفه لفحش
 سد المسد وهو ما والا قوله داخل على اسم لما كان قول المصدر داخل على اسم متنازعا لان قوله
 بعد النفي يقتضي ان يكون قوله داخل صفة له وقوله بعد معنى النفي يقتضي ان يكون قوله داخل
 صفة له جعل الشارح قوله داخل صفة لقوله معنى وقد مر مع قوله بعد نفى كما هو طريق في قطع
 التنازع بان العمل الثاني ويقدر مع الاول قوله لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه بلا تاويل
 او مبالغة وكذا ان سيرا في قولنا ما انت الاسير امثلا جاز ان يكون خبرا عن انت بتاويل
 السائر او كان سيرا خبرا عنه للبالغة كما في زيد عدل قوله لا يكون خبرا عنه اي لا يصلح
 ان يكون خبرا عنه باعتبار عدم صحة الحمل لان المصدر لا يحمل على الجملة قوله لا يكون من

اي من باب حذف الفعل لان فعله مذكور قوله كان مرفوعا على الخبرية وهم هنا بحث من
وجوه الاول انه ما الفائدة في توصيف سيرا سيرا ^{بما} والثاني انه لا يعم قوله كان مرفوعا
على الخبرية لان خبره لا يكون الامنعوبيا والثالث انه لما كان مرفوعا فلا يكون مفعولا فانه
يكون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعني قوله ما وقع فلا حاجة الى خراجه بالقيود **اجيب** عن الاول
انما قيد به لئلا يتوهم الاستثناء من النفس **وعن الثاني** سلمنا ان خبره ما يكون منصوبا لكن اذا
انتقض لنفي بالايكون خبره مرفوعا كما قال المصدر في بحث المجرورات **وعن الثالث** لا نسلم انه
خارج المقسم لان المقسم ما كان مفعولا مطلقا في تركيب من التركيب ولا شك ان سيرا قد يكون
مفعولا مطلقا وان لم يكن ههنا او لنقول انه قد يكون مرفوعا كما اذا وقع مفعولا للرسم فاعله
فان قيل فلهذا نفوت فائدة تدوين علم الخبر لانه لا يعلم المنصوب من المرفوع قلنا ان
تعيين ووضع النصب والرفع فلا نفوت **فان قيل** لاعتبار الشارح الشرطي المصدر كما اعتبرها
سلم عن تلك الشبهة بان يغير كلمة ما في قوله ما وقع للمصدر المطلق فلا يرد الشبهة **والجواب**
الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته واذا وقع مفعولا لم يسلم فاعله
لا يبق وصف المفعول المطلق بل ذاته **اجيب** عن الاول ان ما ذكره الشارح من النسب بالمقام
لان التقسيم في المفعول المطلق لا في المصدر مطلقا **وعن الثاني** بما هو مذكور في الرضي فننظر
فيه **ثوري الحذف الوجوبي** لا بد من الامرين القرينية وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق
والثاني صحة المحرقة على موصيه حمله لكن الاصل في المحذوف ان يكون جنس للمعطوف اما ان
يكون فعلا لان في حذف المصدر **اليعني** لا يصح المحل والثاني كلمة ما ولا لانها من الفضلات
وسد المسد ليس لانها قوله او وقع مكررا **فان قيل** الاختصاص يقال ومكررا عطفا على
مثبتا فيكون تقديره بحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى تصحيح بقوله وقع قلنا انه يتوهم
عطفه على خبره وهو فاسد **فان قيل** ان دكا و دكا وقع مكررا مع انه لم يحذف فعله بل مذكور
هو قوله دكت الارض قلنا المراد ان المصدر وقع في موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ في الاثر
واما الارض فهي مفعول للرسم فاعله لقوله دكت **فان قيل** ما المصنف من انه جمع الضابطين
بترك منبذ بينهما مع ان كل واحد منهما ضابطة على عدة قلنا انما جمع بينهما لاشتراكهما في الوقوع
بعدهما لا يكون خبرا عنه **فان قيل** ان قوله بعد اسم لم يكن مذكورا في هذه الضابطة ولذا
لا يعم من عطفت قوله او وقع مكررا على قوله وقع مثبتا لان هذا القيد مؤخر عن المعطوف
عليه قلنا جاز ان يكون الضمير في وقع راجعا الى المفعول المطلق الذي فرض بعد قوله بعد اسم
لا يكون خبرا ممدوا **ولقولنا** لم يفصل علم ان بينهما اشتراك في بعض القيد ولكن في تعيين جهاته
ثم لما مثل عن الضابطة الثانية بقوله زيد سيرا علم تعيين هذا القيد **فان قيل** فعله هذا

ينبغي ان يحجم بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لا اشتراكا في وقوع مضمون جملة قلنا نعم لكن لما
كان كلا واحد منهما مسمى باسم عريضة الاولى تأكيد النفس والثاني تأكيد الغيرة اراد التفصيل
ليتميز كلا واحد بالاسم عن الآخر ونقول ان هذين الضابطتين قد يجتمعان في مادة واحدة
كقولنا ما زيد السير اسير لاجل ان الضابطتين الاتيتين ثم القدينية في هذه الضابطة ايضا
المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرين قوله اي سير سير اشارة الى
اعلم انه لا بد من تقدير الفعل ههنا بعد الثلاثا يلزم الاستثناء من النفس واما قوله سير البريد
فيوز فيه تقدير الفعل بعد ما قبلها اذ المفعول المطلق فيه نوعي وفي المثال قوله هذان المثالان
دفع ولهم وهو ان احدهما مثلا الى كان بعد النفي والاخر مثلا الى كان بعد معنى النفي مع انه
ليس فيه معنى النفي فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفي ثم تردد عليه ان المثال
لايضام المثل وهو ياتي بواحد في الحاجة الى المثالين فاجاب الشرع انما اورد المثالين تنبيها على
ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة فان قيل ان من العلوم ان المصدر من
الاسماء وهي تنقسم الى النكرة والمعرفة فاما الفائدة في هذا التقية قلنا فيه فائدة جليلة وهي ان
يعلم ان الحكم وهو الحد لا يختلف بين المصدر المترك والمعرف قوله اولى ما يشبهه فعل المبتدأ
اي ما انت الاستير مثل سير البريد فان قيل فاعلى هذا المصيد ق لتعريف المفعول عليه لعدم
اتحاد الفاعل بينهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البريد قلنا ان لفظ ذلك
الاسم الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة
اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فان قيل لما كان المراد منه هو المشبه لا يصح تقسيم
الشارح دح الى ما هو فعل المبتدأ اولى ما يشبهه به فعل المبتدأ بل يكونان فعل المبتدأ قلنا انما قال
الشارح دح ذلك نظرا الى الظاهر قوله اولى مفرد ومضاف اولى ما لا يصح تقديره قبلها الى
ان المفعول في الاول تأكيد وفي الثاني نوعي لان سير البريد نوع من السير وانما لم يتعرض اليها
لان الاول ظاهر في الثاني غير مستقيم لانه غير مخصص في التأكيد والتوحي لانه قد يكون للعدد
ايض قوله اي من الواضع الذي بيان المرجح قوله اي موضع للمفعول اشارة الى انه مجزئ قوله
تفصيلا لا اثر له في تقديره لا اثر له في تقديره تفصيلا لمضمون جملة دون الاثر بخود سافر سفير
القريب والبعيد وفي تقييد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لا اثر مفرد بخود زيد ضرب اياتاد
تاديا او يملك هلاكها فكذا في هذا التفصيل لا اثر لضرب فقط وفي تقييد المقدمة احتراز عن المتأخرة
نحو تأمنا وفراغا فشد والوثاق فان في هذه الصور لا يجب الحد ولا منها وقعت قليلا في
كلامهم فلو حذرن الفعل لم يسبق الذهن اليه قوله والمراد بمضمون اشارة الى الفرق بين هذا
المضمون وبين مضمون ضابطة الخامسة قوله مصدرها فان قيل لا يصح اضافة المصدر
الى الجملة لانه للفعل لا للجملة

تقدير الفعل قبل الا واولى ما يصح

ان لا يشترط تكرار المصدر في الضابطة الثانية لان نفس المفعول المطلق يقوم مقام العامل فلا حاجة
 الى التكرار قلنا ان في الضابطة الثانية احد المصدرين واقع موقع الخبر والخبر لا يقوم مقام
 شيء فانه عمدة وما قام مقام الغير ليس الا من الفضلات قلنا لا يقوم مقام الغير ما وقع موقع الخبر
فان قيل ينبغي ان يجب الحذف في قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل قلنا قيام للمفعول
 هنا بمعونة الجملة المتقدمة ولا جملة ثم واما المفعول للمفعول بدون المعاون لانه لو اقيم بدونه لم
 يبق الحذف الجائز **فان قيل** ما السبب في ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة قلنا
 في اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف ذلك لم تجعل عين ما يقوم مقامه **وقال البعض** الشارح
 سدا لجملة المتقدمة مسدا للحذف **فان قيل** المتقدم لا يقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا في
 ضرب زيدا اقامانه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده قلنا ان ما
 قالوا ثم ليس لاجل ان المتقدم لا يقوم مقام المؤخر بل هناك ما هو آخر وهو ان قائما هناك جعل من
 تامة المبتدأ وجزءه فلا يقوم مقام الخبر وقال بعض المتون في مثال هذه الضابطة قولنا زيد
 يشتري طعاما قائما بغيره او كلا ومثل قولنا زيد يكتب اما قراءة بعد او بغيره قوله لان يشبه به
 امرا اخر **جواب** سؤال وهو انه فاق المطابقة بين المثال والمثل لانه هو التشبيه وهو النسبة
 والمذكور في المثال الصورة وهو طوف النسبة فاجاب بقوله اي لان تشبيهه به للم يعين ان المصدر
 للمفعول اعلم ان المفعول المطلق هنا هو التشبيه في الحقيقة لكن شاء اطلاقه على التشبيه بغيره
 مقامه وهما بحث من وجوه الاول انه على هذا يخرج عن الضابطة ما اذا وقع للمفعول
 المفعول المطلق نفسه بعد جملة محوورت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار والثاني
 انه لو لم يعين الشارح قوله ما وقع للتشبيه بقولنا لان يشبه المفعول المطلق بما هو اخر فيكون على الحقيقة
 والثالث انه لا يصدق عليه تعريف للمفعول المطلق لعدم اتحاد الفا على يديه وبين الفعل
 اجيب عن الاول ان مادة النقص غير موجودة في كلامهم ولا يضر خروج وعن الثاني ان
 الظم من كلام المعرج ان يحذف العامل دون المفعول المطلق فلو حمل كلامه عليه يلزم حذف
 ايضا فالشارح حمل كلامه على الظاهر وعن الثالث انه ذكر التشبيه في الاول منه المشبه كما هو موطن
 الاستعارة كما مر قوله لزيد صوت صوت حسن فالصوت الثاني بدل من الاول او صفة
 له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني فيكون الاختص بدلا من الاعمال في
 قوله تعالى بالناس صيتنا صيت كاذبة او يكون الاختص صفة للاعم **فلا يرد** انه يكون الشيء
 بدلا او صفة لنفسه **فان قيل** فلهذا لا يكون الصوت الثاني مفعولا مفعولا مطلقا
 فخرج عن المقسم فكيف خرج بالقيود قلنا المراد بالمفعول ما يكون مفعولا في تركيب من التركيب
 وان لم يكن هنا **ولنقول** انه يجوز ان يكون مفعولا مجزا عن الفعل لكن لا يجب حذفه قوله
 في حال **جواب** سؤال وهو ان قوله علاجاً منصوب برسم الخط الالف والمنصب

طرق كثيرة فهو من اے جهة منصوب فاجاب بقوله اے حال الخ يعني انه حال من ضمير وقم
 فان قيل لا يصح حمل علاج على المفعول لانه عبادة عن الدافع كما قال الاطباء عليهم الصفاء...
 سقوني اے دافع الصفاء فاجاب **الشرح** عنه بقوله دال على فعل من افعال الجوارح اى العتبر
 ههنا ليس ما اصطلح عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبادة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
 عبارة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوة حمار التشبيه في الكراهية قوله
 الذى قام به دقم وهو ان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدم بقوله اے الذى قام
 به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان التشبيه لا بد من المشبه والمشب
 به وهما ههنا الصوة الاول والصوة الثانى فيدل لان على بصوت لان المحذوف يكون من جنس
 المنطوق ما لم يكن وانما اشترط ان يكون علاج المبدل على الحد فيدل على فعل المقدر والذى
 تعلق بالقلب يدل على الدوام غالبا فلا يدل على الحد فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
 ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول لمطلق ههنا وانما اشترط
 استعماله على اسم بمعناه ليوجد المشبه وانما اشترط استعماله على صاحب ليجوز ما لا بد للفعل منه
 وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الانفراد غير تام فاذا اجتمعت كانت تامة في الدال
 على الفعل المحذوف فلا يريد ان كل واحد لما كان دال على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اے يعنى
 صوت حمار اشارة الى ان العامل والفاعل الحاجة الى تقدير العامل لانه ينبغى ان يكون الصوة الاول
 عامل فيه قلنا ان المصدر العامل بمعنى ان مم الفعل وهو ينفيد الطعم والرجاء والحكم في هذا المثال
 بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق المثال لانه هو المصدر والصوة ليس بمصدر لان المنزلة
 في اكثر كتب اللغزان معنى الصوة بانك واو المصدر ما كان في اخر معناه الفارسي دال على
 او تاء ولون نحو الضرب زدن والقيل كستن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدر لا
 لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشئ صوتا فان قيل المقصود
 من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهى لا يأتى الا بالمجرد قلنا انه بمعنى صوت نقصوبنا
 قوله فصوة حمار اشارة الى تطبيق المثال مع المثال قوله صاخر الشكل وانما اورد المثالين لان
 المفعول لمطلق في الاول ليس بمصدر بل استعمال المصدر وفي الثانى بمعنى المصدر وان
 المصدر الاول مضاف الى التكررة والثانى مضاف الى المعرفة وان الاول مضاف الى غير ذوى
 العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فتقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
 خبر او كان وقم بمعنى كان قوله جملة احتزرها بما وقع مضمون مفرد مثل فتقري قلنا
 رجع فتقرا فان التيقرو قم مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
 المفعول الذى في الجملة الاولى اعلم ان مولما عند العقور قال ان لافى قوله

له اے لفظ العلاج المذكور في المتن ۲۸ اللهم هذا المعطى استقيم آمين يارب العلمين ط ۲۱۲ ۲۱۳

لا في قوله لا محتمل لها لغة الجنس والمحتمل مصدر وهي بمعنى الاحتمال وهو اسم لا ولا خبره وقوله
 غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولانا عصام الدين والمشهور هان غيره بال
 لا بالنصب لان خبره لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له اے
 ثابت لها فان قيل لم يذهب عبد الغفور الى هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم
 مفعول ويجيشه مصدر اشاذ قلنا انه نظري توافق الضابطة التي لان قوله لها فيها خبر لقوله
 محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم عليه لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف ثم
 قال **عصمة الله الشيرازي** لا ظهور ان قال المصدر ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره بصيغة
 الفعل لان ما قال مترددا ذكرنا قول من نصب للمصنف رحمه ان يأتي بعبارة صعبة واما الترد
 فلا يحتمل بالمقصود لان كل واحد من الاجتهادين ينادي به المقصود قوله على الف درهم فالف
 درهم مبتدأ وعلى خبره وله خبر بعد خبره وعلى لعكس قوله اے اعترفت اعترافا اشارة الى
 اظهار العامل قوله فاعترفا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل اعلم انه ليس المراد ههنا بالمضمون
 هو المدلول بالتضمن كما مر في الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول الاول لان الاعتراف
 لازم لقوله على الف درهم قوله ولا محتمل له سواء اى لا محتمل له شرعا لان الشرع حكم بلزوم الا
 على المقر ولا فهو اخبار يحتمل الصدق والكذب قوله ولو بالاعتبار اى ليس فيه تغاير الاعتبار اى
 ايضا فان قيل لا سلم انه ليس فيه تغاير الاعتبار اى لانهم قالوا لاحدهما مؤكدا وللآخر مؤكدا قلنا
 هذا التغاير في الدال دون للدلول بخلاف زيد قائم حقا لان التغاير فيه في المدلول كما ياتي
 قوله لها محتمل غيره فان قيل مضمون الجملة لا يخلو اما ان لا يحتمل غيره او محتمل وعلى التقدير
 يجب حذف فعله فالأخصر ان يجمع كلا الضابطتين وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء كان
 لها محتمل او لا قلنا نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا كلا واحد منهما مسمى باسم علمحدة وهو كيد
 لنفسه وتاكيد لغيره اورد في الضابطتين للتصريح باسم كلا واحد منهما قوله اے حق حقا صيغة توكيد
 من الجرد قوله من حق بحق اشارة الى بيان معناه اے حقا مصدر من حق بحق على
 ان يكون كلمة من بيانية ويظهر معناه من هذا البيان وهو حق بحق اے اذا ثبت ثبت فلا يرد
 انه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين قوله لانها محتمل الصدق والكذب
 اعلم ان الفرق بين الصدق والكذب ان الاول مطابقة الكلام للواقع والثاني عدم مطابقة
 الكلام للواقع وتبين الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للكلام والثاني عدم مطابقة الواقع
 للكلام فان قيل ان احتمال الصدق والكذب كما ثبت ههنا ثبت ايضا في قوله له على الف درهم
 لانه اخبار واما الشرع فلا يرد فيه الكذب منه الا ترى انه لا يخلو الاخذ بالمعقوله لولم يكن في الواقع قلنا
 المراد من الغيري في الضابطة الاولى هو الالكاد لانه المقابل للاعتراف ولا شك انها لا يحتمل الالكاد
 واما حقا فيقابل للكذب

له المصدر قاله مولانا عصام الدين رحمه اے ليس بين قوله له على الف درهم وبين قوله له اقرارا فانه اقرارا

والباطل ولا شك انها فيهما واما احتمال الكذب في الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
 قوله ويعني تأكيد لغيره فان قيل ان التأكيد في الضابطتين ليس للمفعول للطلق فكيف يعبر
 تأكيد لغيره قلنا نعم لكن الحق الذي هو في ضمن الجملة محتمل واما الحق الذي هو المنصوص عليه متيقن فلهذا
 قال لغيره واما في الاول فالاعتراف الضمني والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا قال التأكيد لنفسه
 او نقول ان معنى قوله تأكيد لغيره تأكيد لاجل غيره فان قيل انه لما كان تأكيد لغيره يرد
 عليه ما ورد اولاً وايضاً فالتطابقة بين المثال والمثلي لان التأكيد في المثال لنفسه لغيره
 قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التأكيد للنفس لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير هنا وهو اللذان
 بخلاف قوله اعتراف لانه تأكيد للنفس فقط اى ليس لغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
 قيل لما كان معنى قوله تأكيد لغيره اى ليندفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تأكيد لنفسه
 ليندفع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تأكيد لنفسه ليتكرر ويتقرر
 اى الباعث على تأكيد نفسه تكريره لان قوله تأكيد لنفسه يعيد القرينة فلا بد ان يكون للباقة في البع
 لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثني وههنا محيى من وجهين الاول انه فاعل الطابقة بين
 المثال والمثلي لانه مثني والمذكور في المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتشديد والثبات
 انه على هذا ينبغي ان يحذف الفعل في قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
 على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
 للتثنية فان قيل ان في قوله وان لم يكن متصلة وحكم ان المتصلة ان يثبت الحكم في النقيض
 بطريق الاولى كقولهم فلان مجمل وان كثرا له فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
 ورد اولاً اى ينقض بضرب ضربين قلنا ان كلمة ان ذللة او انها فمهمزة اى ان المفتوحة للفتحة
 من الشكلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفي كما قال المعمر وتخفف للفتحة وحينئذ تدخل على الضم
 ويلزم حرف النفي معها وتحقيقة ياتي في بحث الحروف او نقول ان بل في قوله لتكرير للاعراض
 عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لابد في اتمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
 اى مثني مضاف الى الفاعل او للمفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
 كما ياتي في محبة لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان كرتين مفعول مثني
 ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
 فيفتوت سد المسد قلنا اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
 كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل السابق وهو ليس كذلك
 وايضا فليكن المراد منه معنى التثنية فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
 انه مفعول مطلق باعتبار الوصف للقد

ۛ لبلیک مضاف بطاعت کستہ ام ترا بہ طاعت کستہ دینی و

اى رجعا كمر كشيئا فلما كان معناه كثيرا لم يكن بمعنى التثنية وانما جعل الشارح قوله كرتين
 كمر كمر ليصح الحمل على رجعا فيرد الاعتراض فلا بد من قيد الاضافة فالجواب
 الشارح المصنف عن هذا الاعتراض بان قيد الاضافة مراد المصنف
 لكن لم يذكره الكفاء بالمثال لان لبنيك مضاف الى المفعول وهو الكاف فان قيل
 ان في جعل المثال من تمة التعريف اى القاعدة تكلف لان المثال خارج من القاعدة
 بل يوثق به بعد اتمام القاعدة فلا يضاه وجعل امر خارج من تمة ما ليس تكلف كما قال
 الشارح فان قيل ان الشارح فعل هذا التكليف في اخوك وابوك وحموك حيث قال
 ولم يقل لمصر مكررة محذرة كفاء بالمثال فكيف اتهمنا قلنا المثال على نوعين
 احدهما ما كان على صورة المثال بان كان مصدا بالکاف او بالمثل او بالنهي والثاني ما
 يكون بصورته فالذي مر ليس بصورته فيكون من بيان نفس القاعدة اجيب ان المراد
 الكنى بالمثال وهو انما يكون خارجا لو كان قوله مثل لبنيك مرفوعا لانه لم يكن خبرا
 لمبتدأ المحذوف على مثاله مثل لبنيك ولما اذا كان منصوبا بناء على انه صفة لقوله مثني
 فله يكون خارجا بل هو من بيان نفس القاعدة ثم اعلم انه قال الشارح ولا بد في
 تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة قال مولانا عصام الدين رحمه الله ومع
 هذا القيد ينقض بقولهم ضربت ضربي الامير فانه مثني مضاف الى الفاعل مع انه لا
 يحذف الفعل فلا بد ان يعم مضاف الى ... فاعل ذلك الفعل ومفعوله والا مير ليس
 بفاعل ذلك الفعل لان الفاعل هو الجواد ومع ذلك ينقض بقولهم ضربت ضربي زيد فلا بد
 ان يقيد الاضافة بكونه لا لبني النور وقد صرح بهذا القيد الرضوي انتهى ويمكن ان يقال
 انه صرح الشارح ان المراد بالمثني ان يكون على صيغة التثنية فلا حاجة الى ذكر ذلك القيد
 قوله اصله الب لك فان قيل المصدا في لبنيك لا يخلو اما مصدا الزيد او المجد فعلى الاول
 لا يساعد اللفظ وعلى الثاني لا يستقيم فيه التكرير والتكثير لانه لا يكون بالمزيد قلنا انه
 مصدا الزيد لكن حذف زائداه او مصدا المجد لكن بمعنى الزيد كما اشار الشارح الى الاول
 بقوله اصله الب لك البابين واشاد الى الثاني بقوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان الخ
 قوله واقم المصدا اشارة الى بيان سد السد فان قيل ان اقامة المصدا لا يكون الا
 باعتبار المعاون وليس بهما جملة متقدمة حتى تكون معاونة لا اقامة المصدا قلنا ان
 لهما وان لم تكن جملة متقدمة لكن وجد المعاون الاخر وهو التكرار في مضاه او اداة
 التثنية او المضاف اليه اعني الكاف قوله ودع الى التلاوي مجذوف الزوائد فان
 الوزن ايضا من الزوائد فلا يرد انه ينبغي ان يقال نرائدين وهما الالف والمهزة
 طه بقوله وفي جعل المثال الاول

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع في الثناء لنفسه والى امثال
 المأمور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة
 المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصد مقامه واصنف الى الكاف
 بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البايك ثم نقلت حكة الباء الاولى
 الى اللام فحذفت الهزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت الباء في الباء
 فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اي قياس لبيك في الورد والدفع جميعا قوله سعد بن
 هذا قول الرفيق للرفيق فان قيل امثال لا يضار المثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى التثنية
 قلنا الاول لازمي والثاني متعود فاشار المصنف بذكرهما ان الحكم للذكر لا يختلف بالضرورة والتعدد
 قوله فانه يتعدى باللام اي غالبا فلا يريد انه لا يعجز التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى
 بالياء ايضا كما في قوله لب بالمكان **تحيث المفعول** وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لانه
 لو كان جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيدل على ان المفعول به هو المفعول به لا
 المفعول فيه لانه محتاج اليه في الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول لانه في وجوده ملحق
 فانه عند الزجاج داخل في المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس
 بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانهما اصل في النصب كما مرد الملحقات بتم
 ثم قدم الحالة على التميز لانه لازم النصب بخلاف التميز فانه قد يكون مجرولا بالاضافة وايضا
 الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبهما ثم قدم التميز على التثنية لانه ادخل في المنع
 من التثنية لانه لا يكون الا منصوبا ومجرولا بخلاف التثنية فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على
 حسب العوامل اذا كان التثنية منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلاثة على خبر كان واسم ان غيرهما
 لانهما منصوبات لفظا ومجلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة مجلا ولا تنافي في الاصل
 مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لاعمالها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى
 ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التي لتنفى الجنس لان عمل لا المشابهة ان كما مرفوعة لها ثم
 قدم المنصوب بلا التي لتنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس في عملها
 لا واحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملها عند الحجازيين دون بني تميم فاحفظ
 فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذي كان عند الناس نسيا منسيا... قوله
المفعول اي ومنه او منها المفعول به وانما ترك لفظا منه ومنها التثنية بما ذكر في
 المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فداب للمرح ان يذكر لفظا
 او منها في القسم الاول ويترك في الباقي فان قيل ضل هذا ينبغي ان يذكر
 في الرفوعات ايضا في قسم واحد مع انه ذكر في القسمين اعني القال

اللام قد يتعدى بالياء كما يتعدى باللام
 جم فواكر من الماكان وانما تارة فواكر الماكان شارة
 من لا لا متفق عليه بخلاف النقط له جم فواكر من الماكان شارة

تحيث المفعول

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذاكر في اول القسم لكن في قسم اصله والقسم الاصل
 في المرفوعات مختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتدأ فلذا
 ذكر في راس القسمين واما في النصوص فالقسم الاصل هو المفعول المطلق فقط ثم
 البناء في قوله به السببية اي الذي فعل بسبب ذلك الشيء لان الشيء محل
 وقوع الفعل فيكون موقفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملازمة قوله
 اي هو كما وقع جواب سؤال وهو ان كلمة ما لا يدخلها عبارة عن الاسم او عن المسمى
 فعلى الاول لا يصح الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى
 الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون السميات فاجاب بقوله
 اي اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو لا
 فلا يلزم الخروج من البحث ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز
 لان التعريف للمعرفة والتقدير محل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذ كر الاسم
 يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير التعينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة
 فيجوز وهما وجدات التعينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة
 هو الاسم وصغير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجزاء الصفة للمدلول المطابق
 على الدال وفيه محتمل وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من
 مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره الحبيب وحاصل الاعتراض ان من
 الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات
 وهو مدلول التضمني والمدلول المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب
 المدلول المطابقي هو الذات فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وهما اعتراض
 مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيد او
 تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد اجيب الاحكام بناء على الاكثر والفاعل
 لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير ما ثم
 لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمر ولانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من
 وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمرو ايضا فاعل معنى
 لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف غير ما ثم من وجه آخر وهو ان قولنا
 ضربت زيدا و عمروا فان عمروا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير الفاعل وليس
 بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا وان لم يكن مفعولا
 لفظا معنويا وحكما لا نه معطوف

له اي قوله واجزاء الفقرة ٢٨٢ اللهم يَبِّ عَلَيْنَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْحَمْنَا بَعْدَ الْمَوْتِ

على المفعول به **فَائِي قِيلَ** ان التعريف لا يكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضره في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لوقال ماضيت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده **أَجِيبَ عَنِ الْاَوَّلِ** ان السداد من شأنه ان يقع عليه فعل الفاعل **وَعَنِ الْثَانِي** ان السوالب تابعة للموجبات قوله وللمراد بوقوع الفعل الفاعل **جَوَابُ تَيَسُّوَالِ** وهوان التعريف ينقض بقولنا لعبد الله فانه لا يتصور وقوع العبث على الله نعم **فَأَجَابَ** كما حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل فان قيل ذكر الوقوع واداد التعلق اما حقيقة او مجازا لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قلنا ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للغات **وَلَقَوْلِ** ان الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية قلنا انه يتوقف عليه على البدل لانه لم يتوقف عليه على التعيين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطة حرف جواب سوال وهوانه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مرتب زيد مفعولا به لتحقيق التعلق مع انه لا يسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه الجار والمجرور **فَأَجَابَ** بقوله بلا واسطة حرف الجر **ثَمِيرَ** ما لم يأت على الشارح انه لم يجعل مرتب زيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه **فَأَجَابَ** بقوله فانهم يقولون لا يعنى الباعث هو العرف والعادة لان عرف النيات جاد على انهم لا يطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والمجرور فان قيل المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يخرج من لانه مفعول به قلنا لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا قوله **فَخَرَجَ** به المفاعيل لما فرغ من تعميم قول الماتن شرع في بيان فائدة القيود وكذا خروج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما بضرته في حال القيام وكذا اخرج التميز والاستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالميز وفي المستثنى بالاستثنى منه واعتبر فاضل المحتى لاخراج هذه الثلاث قيدا اوله فنعنى المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اوله وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اوله بل يتعلق اوله بذى الحال والتميز والاستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثاني من باب علمت لان تعلق الفعل اوله بالمفعول الاول لانه مسند اليه **أَجِيبَ** لا نسلم ان التعلق اوله بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في الافعال القلوب مضمون الجملة قوله فان المفعول المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحادث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان اخراج المفعول المطلق بالوجهين

احد هما مشترك بين الكل والاخر يخص بالفعل المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به
 فلا يريد ما قاله البعض انه كما خرج للفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه
 فلا حاجته الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته قوله والمراد بفعل الفاعل الم
 جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد في قوله
 ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول المليم
 فاعله واما الثاني فلانه يخرج منه المفعول الثاني من قوله اعطى زيدا درهما فان درهما يسمى مفعولا
 مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول لم يسم فاعله وهو زيد فلجواب بقوله والمراد
 الم يعني لا بد من التصرف في هذا التركيب الاضافي اعني قوله فعل الفاعل في كل واحد من
 المضاف والمضاف اليه اما في المضاف اعني فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما
 هو فاعل اوله واما في المضاف اليه اعني الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فبا التصرف الاول يخرج من التعريف مفعول المليم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني
 يدخل فيه للمفعول الثاني للفعل للمجرول الذي اقيم مفعولا الاول مقام الفاعل فيكون جامعا
 قول الى ما هو فاعل يعني اعتبار اسناده الى ما هو فاعل اوله ثم يتعلق بالمفعول به قوله فانه
 لم يعتبر اسناده الى فاعله اوله بل متعلق به ابتداء قال مولانا الحافظ فيشكل بمثل ما اذا لم
 يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل اقول للمصدر وان كان بحسب الظاهر
 مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه ثم اعلم ان قيد الحثية معتبر في التعر
 اي للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد في قوله زيد ضربته ليس مذكورا
 من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه فلا يريد ما قاله
 الحافظ ان التعريف يلتقط بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع
 على ضمير شئ وقع عليه في الحقيقة قوله فانه وقع عليه فعل الفاعل المحكم الى فان قيل
 ان الفاعل المحكم غير متبادر ولا بد في التعريفات من حمل الكلام على المتبادر
 احسب ان المعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على
 المحكم فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقريضة ظهور الفساد في
 التعريف بان لا يكون جامعا فان قيل الفساد لا يكون قريضة والا لسد
 باب الاعتراض احسب عنه نعم الفساد لا يكون قريضة اذ لم يكن ظاهرا
 وهما ظاهرا لان عدم جمعية التعريف ومنعيتها من اظهر الفسادات قوله وهو
 ذكرنا وهو خروج مفعول المليم فاعله ودخول درهما في فائدة ذكر الفاعل لانه
 لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل
 احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قوله فان زيدا قد وقع عليه الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله و قد يتقدّم
 المفعول به فان قيل هذا الحكم جارئ في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا
 وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغي ان يذكر تقديم كل مفعول في محله قلنا انما
 خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهو ان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد
 موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم
 على الفعل ايضا لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب
 سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان
 تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قلنا
 ضرب زيد واكرم عمرو فان زيدا فاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه
 فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فاعل
 الاول فينبغي ان يقدم المفعول على اسم التفضيل والمصدر والصفة المشبهة مع انه ليس كذلك
 وعلى الثاني لا بد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول التلقوة ^{لفعل}
 في العمل لانه فهم منه المراد من العامل لقوى وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع لفظا
 ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا ^{حال} اما سن الفعل واما من المفعول به لكن الثاني اولى لان البحث
 في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالمتبدل فلا يريد ان قوة الفعل يقتضي ان يتقدم الفاعل
 ايضا قوله اما جازا اعلم ان التقديم على ثلاثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل
 قوله الله اعبد الله اعبد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الجلب فاعنه
 فعل وفاعل ووجه الجلب مفعول به ثم الوجه مضاف والجلب مضاف اليه اتمنى ^{داسل}
 اتمنى ^ل برد يا تحرك ما قبلش مفتوح ان يار ابا الف بل كرند واما اورد المثالين لان الاول مفعول
 مفعول والثاني مضاف قوله هذا الذي يمكن ان هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ
 لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان ان مع
 الفعل بمنزلة الصلة والوصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الوصول فلذا امتنع الصلة
 ايضا لا يتقدم على الوصول وذكر في الوسطا لغوت الصلا الصلة مع الوصول لانها بمنزلة
 كلمة واحدة وكما ان التقديم يتم فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل مؤكدا
 بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يوزن على الاهتمام بشان الفعل وتقديم المفعول
 يوهم اهتماما وقية لمبحث لجواز ان يكون التقديم للحرص وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم
 منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا
 للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون للتخصيص للحرص وقد يكون للمدح وغيرها قوله
 العامل في المفعول به غرض هذا القول مرفوع في المرفوعات فليطلب هناك قوله لقيام

الفعل

لا يجوز من مضاف من باب اللفظ مصدره الذي ان معنى لا يلزم

فمنهم من التثليث وامرهم بقصدا لتوحيد القرينة على تقدير الفعل انك اذا نيت الاول من شي ثم جئت بها
 بالاعتقادي عن بل هو بما يورثه ليساق الذهن الى نحو اقصدا وايضا فان قيل ان ذكرت ليس ضابطته في
 الحذف فلم يكن من المعام قلنا نعم انه ضابطته لا كن في جواز الحذف لا في الوجوب وكلاهما
 في الوجوب فان قيل لا نسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره
 انتهاء اخبركم كما سبق في قوله خير مقدم قلنا هذا من الواضع السامعية اى سمع انه مفعول
 فان قيل ان خيرا اسم تفضيل والفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون في تثليث الله تعالى
 من مع انه باطل فاجاب مولنا عصام الدين ان الفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان
 قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفضلا عليه باعترافه صلاحية
 الفضل عليه من الاشياء اقول من اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل
 قوله اهلا وسهلا هذا عطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيك اهلا اشارة الى اظهار العا
 ثم يد عليه ان جعل اهلا مفعول به لا تبت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعول به لا
 ولا تبت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماحول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم
 المفعول يقتضيه الموصوف فاول الشارح لفظ مكانا قوله معمولا تفسير غير المشهور ثم لما كان للمعوم مشتركا
 بين اسم المفعول من العراى البقاء وبين اسم المفعول من العراى فلتعين معنى الاخير قال لا خرابا قوله
 او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدا فيهم جطر مفعول به من غير تاويل قوله ووطئت اى بال
 كرى قوله سهلا اى من نرم وبهارة قوله لا حزنا اى تمت وورثت وبهارة وسكند قوله والوضع الثاني
 لما كان لفظ الثاني صفة يقتضيه الموصوف فاول الشارح قوله والوضع ثم لفظ الثاني من السماء الذي
 الاضافة بين الشارح المضاف اليه بقوله من تلك المواضع قوله للنادى اى موضع المنادى
 والا فالنادى لا يحمل على الوضع الذى اعتبر في قوله والثاني ويجوز ان يلج بالثاني المفعول به الثاني باعتبار
 قوله وجوبا في اربعة مواضع فيلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف في يصح حمل
 بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب لانه اى الاسم الذى طلبه قبالة هكذا في غاية التحقيق وفيه بحث وهو
 ان التعريف لا يصدق على شئ من قول العرب لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للذات الا انهم
 يجزون صفات الدلول المطابقة على الدلالة فان قيل يخرج من الحد نحو ما زيد لا تقبل فانه منى عن
 او قبالة لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لا قبالة السماء انتهى قوله اى توجه اليها ثم يد عليه ان
 التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك وان النادى لا يكون مطلوب الاقبالا
 للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا ناديت مكان بنية وبينك حائل فان قبالة لا يمكن
 فالجواب بقوله بوجه او لقبه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبالا لا يتصور من السماء والارض
 والجبلا لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادى في القرآن في كثير من المواضع فاجاب بقوله
 حقيقة او حكما معنى انه وان لم يكن لما الاقبال حقيقة لكن لما الاقبالا حكما لانما تزل منزلة من له صلاحته النفا

له لكن الا من القول بوجوبه تعالى وم
 انه اى ليس المحسوس في التثليث بهم

بما شجره لا باع

لأنها بمنزلة الانسان في قبول الامثال فيصير نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققين** لا حاجة الى جعل الاقبال بالوجه والقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بل ... يكفي ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون حقيقة او حكما لانه نظير الاقبال بالقلب داخل في الاقبال حكما لان حقيقة الاقبال صيرورة الدبر ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان طلب الاقبال بالقلب في جميع المواد في حكم طلب الاقبال بالوجه وراجعه اليه وليس كذلك فان طلب قلب القلب بالوجه ليس ايجابا متبار قلبه **فان قيل** ان نداء الله تعالى لا يتخلو ماداخل في الحقيقة والحكم على الاول لا يصح اذ ليس لله تعالى وجه ولا قلب وعلى الثاني يلزم ترك الادب لانه نزل منزلة من له صلاحية النداء قلنا انه داخل في الحقيقة والوارد من القلب هو العلم من قبيل المحل واردة للمحل والصلاحية الوجه بعض الذاة كما في قوله كشى هالك الوجه اى ذاته قوله بخلاف النداء **جواب سوال** وهوان الاقبال لما كان اعم من الحقيقة والحكم فلا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه للندوب فاجاب بقوله بخلاف الندوب يعنى انه حينما نزل منزلة من له صلاحية النداء قوله وفيه تحكم اى فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذكر غير مستقيم فالاولى ان يقبل بدخوله كما قال به البعض **الجيب** ان دخول حرف النداء على السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحية النداء لا يجوز لعدم ترتيب الفائدة عليه بخلاف الندوب لانه يعلم دخولها عليه بدون الانزال لتب الفائدة عليه وهى التجه فلا حاجة الى امرنا لانه ضرورى اعلم ان الندوب قد يكون بها فيكون داخل في النداء فلذا اقال لهم في اربعة مواضع ولم يقل في خمسة مواضع اشارة الى ان الندوب داخل في النداء وقد يكون بوا فلا يكون داخل في النداء فلذا ذكر جثة ملحدة ولم يكتب عن بحث النداء فيكون الندوب وجهتين قوله وتقول له تعالى انما امر من باب تفاعل مثل تضارب لكن هنا سقط حرف العلة هذا اذا كان بفتح اللام واما اذا كان بكسر اللام فهو اسم فعل وهو الراد هنا لان المعنى الاول لم يصادف للقام لان باب التفاعل يقتضى الفعل من الجانين قوله ناسب مناب ادعو قوله مناب ظرف ناسب وانما حذفت منه كلمة في مع انه ليس من الجملات الست لكونها جاريا مجرى لفظ المكان في الاعلال اى اشتراكا في ابدال العين بالالف قوله من الحروف الخمسة **جواب** ان هوان الحرف مجهول فيلزم تعريف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة اى انه مذكور في بحث الحرف فيكون معلوما قوله تفصيل للطلب لما كان المذكور امورا ثلاثة احدها الطلب والثاني النية والثالث النداء فسال السائل انه بما تعلق فاجاب بما قلنا انه يصح تعلقه بكل واحد منها قوله طلبا لفظيا اشارة الى بيان لفظ او تقديرا يعنى انه مفعول مطلق باعتبار اللوحى المقدر ثم لما لم يصح المحل اول لفظا او تقديرا بلفظيا وتقديريا تقريره عليه ان الطلب من الامور المعنوية فلا يصح توصيفه بقوله لفظيا ودفعه بقوله بان يكون اللفظ من قبيل

ذكر المدلول واداءة الدال قوله يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدراً لمن اعرض امر مخاطب وهو لا يتوجه الا الى المخاطب يوسف من اسماء الظاهرة وهي من لغويين يتوجه الخطا فم ان النداء مقدراً في يوسف ليكون مخاطباً ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضاً انه لم يقدر الياء مع يوسف يكون يوسف مبتدأ واعرض خبره والا مر من الانشآت لا يصلح للتعبير فعمل ان يوسف مناد بتقد يروح النداء واعرض يكون جواباً للنداء قوله كما في المثالين المذكورين متعلق بالمفرد والمقدراً جميعاً فان قيل ما وجه جواز حذف النائب مع ان النائب محذوف قلنا ان حذف النائب انما لا يجوز اذا كان النوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا انما نائب بجزء الفعل فانه يحذف كثيراً فكذا المحذوف ايضاً ونقول يجوز حذفه اذا كان نائب اخر موجوداً وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضاً ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام **فان قيل** قد علم من هذا التفصيل ان حروف النداء قد يكون لفظاً وقد يكون محذوفاً فلهذا هذا الاحتياط الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حروف النداء قلنا نعم لكن ذكره فيما بعد لا فائدة استثناء قوله الا مع اسم الجنس قوله او للمنادي فيكون لفظاً او تقديراً حاله فان قيل فعلى هذا الا حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المتأخر وايضاً لوجه تخصيص هذا التفصيل بتعريف المندى دون للفعل المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك اجيب الاول انما لم يكف به لان قوله لفظاً او تقديراً محتمل بين الوجه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدع حذف المندى خماً وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذكريهما ووجه التخصيص انه محتمل بين الوجه الثلاثة دون ما سبق قوله اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع مندى لانه من قسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب للنداء جواباً **سوال** وهو ان عدم المندى من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فلجواب بقوله وانتصاب المندى انه حاصل الجواب ان المصدر تابع سبويه والياء ليست بعامله عنده قوله لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظاً خفيفة بالنسبة الى ادعوا قوله ولدلالة حروف النداء عليه لان حروف النداء للطلب وادعوا اي للطلب قوله افادته الخ عطف تفسير لقوله لدلالة قوله وعند المبرد الخ لان المقدار لا يلزم المذكور في بين قولي المبرد وسبويه ان المبرد يجعل الياء عاملاً حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الغرض الذي تحت الظروف في قولنا زيد في الدار هو الظروف حقيقة عند عدم الفعل واما سبويه لا يجعله عاملاً الا مجازاً وفيه محذور وهو ان قول المبرد لسن مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب على حروف النداء ليس الا مجازاً قلنا ان الظروف نائب عن العامل مع انه عامل حقيقة فالنيابة لا يمتنع العمل على سبيل الحقيقة قوله اسماء الافعال اجنبى بمعنى ادعوا وهو فعل المضارع

التكلم وتوليف الاسماء الافعال بما كان يحتمل الامر والماضي لا يصدق عليها **اجيب** انه اسم فعل بمعنى اقبل عندنا الى على وهو امر والتوليف صادق عليه يرد عليه انه لم يكن المنادى فاعلا لان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون في احد جزئي الجملة هو المنادى فلا يصح قوله وعلى المنادى كالمثل يان يد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة **اجيب** هل الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عندنا الى على وكذا يجوز ان يكون اسم الفعل على حرف او حرفين عندنا وكذا عندنا لم يكن المحصر بالتسعة بل المحصر عندنا ثم يرد قوله وليس المنادى احد جزئي الجملة يرد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لزم الكلام بل ان المنادى مع ان يا وحدها لا تعين شيئا **اجيب** المنادى متعلق بما ولا بد من ذكره ليدل كلمة يا على مضاهاها لانه جزء الكلام حال الجواب ان المنادى وان لم يكن يكن الكلام من الشروط والالات لان المنادى محل النداء وهو من الشروط فلذا لا بد من ذكره قوله للمقدم ان بعض المحققين هذا ما يتم على قول من قال المنادى محذوف والماضي بين وبين المحذوف كما مر من الثاوي في صدر الكتاب يصح القول بتقدير الفاعل هنا **اجيب** لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فاعلا ليس محذوف اذ كان لفعل محذوف فاصح القول ان المنادى اليه المضارع يتبعه الفعل قوله وينبغي ان يجب ان يكون كما هو لا سلبا في الاحكام والقواعد ثم كون العلم بالوصف بيان مضافا الى علم اخوها بخبره ولم يجب فيه البناء على ما يرفع به بمنزلة المشتق من هذه القاعدة قوله وقد بينا البناء **اجيب** سؤال وهو ان الاصل ان يقدم المنادى للنصب لان البحث في النصب فليسا بقوله وقد بينا انه في القليل المراد بالثقة لا غير لما باعتبار انواع الاولاد فاذ كان الاول فالقلة ممنوعة لان كل واحد من البناء والخفض والرفع في الجموع ثلثة انواع وكذا النصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنكرة الصرف وان كان الثاني فهو غير مطبق **اجيب** ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب والمراد هو المجموع الثلثة لكن قلنا باعتبار الحمل فان محلها اثنان مغفرة معرفة ومستغاث دلهم اقال المصمم وينصب سواها بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف قوله ولطلب الاختصار جواب سؤال وهو انه منقوض بتقديم النصب على الجر ورات مع ان الجر ورات قليل فاجاب بقوله ولطلب الاختصار يعني ان القليل لما قدم على الكثير ان علم الكثيرين ان القليل كما فيما نحن فيه والافلا كما في الجر ورات والمنصوب لان من بينا الجر ورات لا يعلم ان غيرها كما يكون المنصوب كذلك يكون المرفوعا اي قوله في بيان النصب الذي هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط فلا يرد ان طلب الاختصار في بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والرفع ثم قال وينبغي ان يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار في اللفظ على ما يرفع به قوله على ما يرفع به اي يرفع المنادى قوله اي على الضمة **اجيب** سؤال وهو ان النون في المضارع مما يرفع به مع انه يكون في المنادى قوله التي يرفع بها جواب سؤال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شيء واحد وهو المنادى الضمير يرفع راجعا الى المنادى والضمير في يني ايضا يرجع الى المنادى فاجاب بقوله التي يعني

المنادى لان قوله يني على ما يرفع به

ان ههنا اجتماع المتضاد ان على شئ واحد لكن في زمانين وهو جائز فإطلاق للنادى على الاسم قبل
 دخول حرف النداء مجازيا باعتبار ما يؤول اليه واما بعد ان اذلة حروف النداء فجاز باعتبار ما كان قوله
 او الفعل مستند عطف على قوله يرفع بها النادى بحسبى فان قوله يرفع بها النادى في قوة ان الفعل
 مستند الى ضمير النداء وعطف عليه قوله او الفعل مستند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسم
 على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجاز الشارح الهندى
 عن هذا الاعتراض ان الضمير في يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة النادى فلا يلزم اجتماع
 المتضادين على شئ واحد فود الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم بسوق الكلام
 لانه للنادى لا الاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر عن الضمير في يرفع الى الاسم المطلق
 والضمير في يبنى راجع الى النادى فان قيل ان في قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم
 لانه ارجع الضمير في يرفع الى النداء في غير صورة النداء والنادى في غير صورة النداء ليس الاسم
 اجيب نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى النادى في غير صورة النداء
 ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طعن الشارح الهندى ان الضمير راجع الى الاسم لكن
 الى الاسم الذى هو في ضمن النادى فليس شئ لان الاسم في ضمن النداء ليس هو النادى فيلزم
 اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اى لا يكون مضافا جواب سؤالا وهو انه فاق المطابقة بين
 المثال والمثل لانه من المفردات وذكر في المثال يان يان ويا زيدا من فلان بما حاصله ان المراد
 بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية واجمع قوله لا يتم معناه اى مضمنا مقصودا من التثنية
 بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق العطف فلا يرد انه على هذا الا يكون الاسم اسماء صا
 حقا قوله او بالضم امرا خاليا نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بالضم فام لمحل
 قال بعض المحققين ان شبه المضاف في باب النادى هو العاقل فما بعد مثل يا طالعا جبلا او المطلق
 عليه الدائم المصروف اسم شئ واحدا ما علما نحو يا زيدا وعمر اذ جعل علما والاسم جنس فثلاثة وثلاثين
 والمصروف مجزئة نحو يا حلما لا تعجل والمصروف بطرف نحو يا رجلا في الدار قوله قبل النداء جواب سؤالا
 وهون المثال لا يطابق المثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر في المثال يا رجل وهو نكرة فلجاب
 بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهى كات فان قيل
 فعلى هذا يلزم اجتماع التعيين بعد جملة منادى قلنا لا محذور في ذلك بل التعميم اجتماع التعميم
 يردانه يلزم ذلك في النادى المضاف الى المعرفة اذ المضافة ايضا من اداة التعريف قلت هو
 الاضافة ليست نصا في التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون التخصيص ايضا اذ
 ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند التصدير وان كونه معرفة بعد النداء غير
 جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على الشرط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الارادة تارة
 او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف للاستفاد من البناء مقدم على

مع النداء وليس كذلك قوله موقع الكاف الاسمية فان قيل ان زيدا من الاسماء الظاهرة
وهي من الغوايب فكيف يقع موقع الكاف للخطابية قلنا ان زيدا هنا مخاطبا متبادرا للنداء
فلا يمنع وقوعه موقع الكاف قوله وكونه مشابها لتعليل لقوله لفظا ومعنى قوله افرادا اشارة الى المثلية
في اللفظ وقوله تعريف اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الوسي عبارة عما يصح وضع الاسم
مقامها والجر في عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه قوله بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلة لان اللفظ
في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل الغوايب لما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف كما
قال الشاعر واقيم الياء مقامه لانها يودي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس نزولها في المجلس
لا يعلم اهم مراد بالخطابية قيم الاسم الظاهر مقامه قوله وانما قلنا ذلك جوابا الى وهو ان كفي في الدليل
قوله لوقوعه موقع الكاف الخطابي الاسمية فالحاجة الى قوله للشابهة لفظا ومعنى وحاصل الجواب ان الاسم لا يشبه
الاسم المبني بدون الحذف مشابها لمبني الاصل برده عليه ان المشابهة للشابهة للشئ لا يوزن ان يكون مشابها
لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلت ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة
هنا بمعنى التماثل والنسبة لذلك الشئ لان المناسبة عبارة عن ارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه
مناسبا لمناسبة فان قيل ضلوا قال الله ينبغي ان يبنى كل اسم اذا شابه معنى الاصل لان كل معنى
الاسم مشابه لا محالة لمبني الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابها لمبني الاصل فلا يصح قوله ان
الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم للمبني بل ينبغي ان يكون مبنيا فليتأمل في صدق بحث المبني فعمل اعلم ان
النادي اذا كان مفردا معرفة كان مبنيا على الضم وانما كان مبنيا لانه وقع موقع الكاف فكما بيننا وهو مبني
فكذلك النادي وانما اختلط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذلك ما وقع موقعه وانما كان مبنيا
على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء النادي عارض في شبهة الاعراب
وهو في الاسماء بالحركة فكذلك اهكذا وانما لم يبن على الكسر لانه يلبس هذا ببناء النادي المضاف الى باب الكلام
حالا حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامى وانما لم يبن على الفتحة لانه
يلبس ببناء المضاف اذا جعل الكسر فتحا والياء الفا حذفت الالف فان قيل النادي المضاف
ايضا واقع موقع الكاف قلنا ان المضاف وان كان معرفة لكن يكون مفردا فلا يتأثر بالكاف فالقيل ان المناسبة
موجودة في الستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تام مع الكاف قلنا المناسبة بينهما ضعيفة
بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف او الفعل اعلم ان
الكاف في ذلك كات الخطاب لانها عارض على سماء الاشارة لاجزاء لها لان اسم الاشارة هو ذا والواو
اللام للفرق بينه وبين ذلك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفا فكيف يكون معرفة لان
المعرفة والنكرة قسمان اسم يمكن ان يعلم ان الحرف معرفة يكون الخطابي يعنى انه شاذ لا تنقض القاعدة
قوله مثالا هو مبني على دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثالا للمبني بالحركة والاخر مثالا للمبني بالحرف
وقوله يا رجل في الاصل يا رجلون حذف عنه اداة الاستثناء فد هو الوهم بقوله مثالا لان

له والله اعلم معنى هذا القول

في الشئ مناسبا

لا يبنى ان يكون مبنيا على الفتحة وليس كذلك

لما هو مبنى على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لا يصح لثبوته يحصل بواحد فاجاب بقوله اولما معرفة
 قوله ويا زيدان فان قيل الصواب التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذاثنى اوجم بالواو
 لزم لام التعريف لان العلم اذاثنى اوجم بالواو والنون صانعة فلا بد من اللام وايراد لام التعريف
 لا يصح هنا فلا بد من تغير المثال قلنا القاعدة منصفة في غير المنداء فان في المناء كحرف النداء
 قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام قوله مثال البني على الالف جواب سوال وهو ان
 المثال لا يصح المثل فما الفائدة في كثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال البني على الالف يعني
 ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله اي بخبر المناء جواب اسئلة ثلاثة الاول ان الخفض متعدي
 صفة الخافض فلا يكون الا من حال النداء فيلزم الخروج من البحث والثاني ان الخفض بالحركة فلا
 يتناول ما كان مجر وباب الحرف والثالث ان الخفض في اللغة فروشين وهذا المعنى هنا غير مستقيم
 فذم بقوله ان يخولل النادى وانما في باب الافعال اشارة الى ان هذه المادة لازمة سواء كان
 مجر او من باب لا ففعال لانهم قالوا مجر وربه بالباء قوله بل لم تدخله جواب سوال وهو ان
 اضافة اللام الى الاستغاثة لا يصح لان الحرف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معاني
 اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فاجاب بما حصله ان اضافة لا
 ملازمة او تحرير السؤال هكذا ان الاستغاثة ليست بذى اللام لعدم لام فيها فعلى هذا لا يصح
 اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذى الحرف فاجاب بقوله الاضافة لازمة ملازمة قوله وهي
 لام التخصيص جواب سوالين الاول ان اللام نجح لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص ومعنى من مع
 القول كما ذكر في موضعه فاي معنى مراد منها والثاني ما الوجه في تعيين اللام للاستغاثة من بين
 حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص
 المستغاث له قال الرضى اللام محدثه لا دعوى للقد عند سيوبه او الحرف النداء القائم مقام عند
 الى القول جاز ذلك مع ان ادعوى متعد بنفسه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منابه الاثر
 انك تقول ضربى لزيد من وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حرف
 الجرحى معوله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوى العمل فلا يجوز زيادة حرف الجرح
 في معوله فان قيل فلم لم يدخل اللام في نحو ضارب لزيد اي فيما اضمر له مع ان الناصب لازم
 المحذوف فيكون ضعيفا بالاضمار قلنا لما ذكر في اللفظ ما هو موص منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان
 قيل كذلك حرف النداء موص من فعل النداء قلنا ان حرف النداء ليس اللفظ المحذوف فلم ينزل منزلة
 من كل وجه فان قيل انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون
 الا للعاض بالمعرض قلنا الباء في قوله بالدعاء داخل على التصريح كما هو عرف اهل العربية
 فيكون محمولا على القلب قوله وانما فتحت لتلايلتس جواب سوال وهو ان لام الاستغاثة
 لام جارة وهو مسكور لتلايلتس بلام الابتداء

له فاجاب بقره ولم قيل في الامم
له تفسير لقوله فاذا عطفت هم

وليوافق للوثر مع الاثر لان اثره الجرح فاجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم يرد عليه كيف يلتبس
لصدهما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف الستغات قوله لم يعلم ان المظلم الخ
فان قيل ان المظلم متعين انه مستغات له لامستغات قلنا لا نسلم المتعين لانه ربما كان شخص
مظلم بالنسبة الى شخص وظالم بالنسبة الى شخص آخر والمظلم جائلان يكون مستغاثا بالنسبة
الى شخص آخر قوله لام الاستغاثه ولام الاستغاثه عبارة عما يدخل على الستغات فلا يرد ان الاستغاثه
نسبة بين الستغات والستغات له فلا يعلم ان المراد منه الستغات والستغات له قوله ولم يعكس
جواب سوال وهو ان في الالتباس يكون بالعكس يعني قوله التي فتحت لام الجرح معها الخ فان قيل
لوجعل هكذا انكته فتحة اللام من الاول الامر لكي ولا يحتاج الى دفع الالتباس فيجب ان يقع
موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان فتح اللام مع الكاف للفتحة ولا حلقه ههنا اليها
لكن يفيد الجواز فقط وقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح قوله غيوك وانما فتحت اللام
مع الضمير لان وضع الضمائر للفتحة ولذا اعدل اليه من الظاهر والفتحة انسب بالفتحة وايضا ان
استعمال الضمائر كثير والكثير يقتضي التفتين والفتحة اخف الحركات قوله فان عطفت على الستغات
تفريع على المفهوم مما سبق من ان الفتح لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم يفتح اي
عطفت على الستغات اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة قوله بغير ياء
قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حد فخرج للنادى مع حروف النداء معطوف على الجرح
السابق فزعم ان الستغات محذوف قوله وانما اعرب النادى جواب سوال وهو ان النداء
لستغات يعني واقم موقع الكاف فينبغي ان يكون مبنيا فلجواب بقوله وانما اعرب قوله لان علة
بنائه يرد عليه ان دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب ان
بنائه في غاية الضعف لانه مشابه للمشابهة الحروف بخلافه علة منع الصرف فانما لانه فلذا وجب اعراب
المبنى دون صرف غير المنصرف او نقول ان النادى بدخول اللام صار يعيد احما هو ملابسه بالمبنى
وهو الياء وايضا ان النادى لم يصير محذوف عن الاقوال لتركيبه مع لام الاستغاثه فلا يكون النداء
معطوفا على الاول ان البدل يبنى مع بعد يعني ان البدل من النادى المعرف للعرفه مبنى مع بعده
عن حروف النداء بتوسط البدل منه ويرد على الثاني ان الاقوال ههنا في مقابلة الاضافة لا في
مقابلة التركيب فكيف يخرج النادى بالتركيب باللام عن الاقوال اقول لا يبعد ان يجازي الاعتراض
للمذكورين بتعريف الدليل بانها تعرف النداء واللام بدخول على الاسم المعرف للعرفه وبينهما تنازع لان الاول يقتضي
البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لقربه من اسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه
ان اللام بدخل على المبنى ايضا فيعمل فيه محلا كما في قولهم فيالك من ليل حيث دخل كلمة يا واللام على
المبنى اعني الكاف فيعمل فيما نحن فيه كذلك عمل بالملين بقدر المكان كذلك عمل بالملين اجيب الاصل في
الاعراب ان لانه لا يعارض التشبيه بمعنى الاصل فلو لم يبنوا ذلك الاسم يلزم الخروج من اصل

في الامم
في الامم
في الامم

مع الاصل وهو الاعراب وآجاب عفتة الله السمى قدى عن اصل الاعتراض ان البناء مخالف
 الاصل مطلقا فندخل الجارة يحتمل الى الاصل بخلاف غير المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل
 من وجه فالرافع الى اصله من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة قوله فاعرب
 على ما هو الاصل فيه اى فى الاسم وهو الاعراب يرد على المشاور ان فى كلامه اضطراب لان
 معنى قوله ما هو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لما قلنا
 معنى قوله فاعرب اى فى على ما هو الاصل فيه وانما اختص الجوارح ودخول اللام قوله ذكره
 المصنف رحمه فى الايضاح والغرض فى نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك قوله ولا
 التعجب التثنية اى بلام يدخل على النداء وقت التعجب والتثنية قوله وبالله واهى اللام الاول
 جارة والثانى لام التعريف وكذا فى النداء واهى جمع حامية وهى المائدة قوله وكيف يصدر
 هذا اعتراض ثانى قوله لام الاستغاثه اى داخل فى لام الاستغاثه قوله كان المهدد جواب
 سؤال وهو ان من خاصته الاستغاثه ان المستغاث له يعين بالمستغاث والمهدد ولا يعين بالهدهد
 بل يقهره وكذا لا يعين بالماء فاجاب بقوله كان المهدد دالة على الاعانة موجهة ههنا ايضا كما بين
 الشاعر رحمه قوله فينقم اى ياخذ لقصاص قوله ويستترجى اى يجد راحة قوله من المخصومة
 كانه اعان به من المخصومة اى الزور ويغور قوله فيقطع منه التعجب فيقتضى منه نشاء التعجب
 سبب التعجب يحصل باذراك الغريب الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول ان
 ان يخفى المهدد داسم للمفعول الاعانة المهدد داسم للفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيقتضى ان
 يخضر المهدد داسم للمفعول ليصير مقتول المهدد داسم للفاعل او مضروب له والثانى ان التعجب من حاضرا
 فكيف يطلب منه الحضور فان التعجب لا ينادى الا الى اصول النداء بعد وقوع التعجب بسبب فكيف
 يعلم قوله ليخضر كذا قال عصام الدين اسفروا اى اجيب عن الاول مقصود المهدد داسم للفاعل الذى
 قتل المهدد داسم للمفعول وفريه اى مقصوده دفع الخدشة التى عرضت على نفسه منه فيندفع الخدشة
 بطلب الاستغاثه فليس مراده القتل والضرب على التعيين لان دفع الخدشة لا يقتضى بالقتل بل
 قد يكون بالعهد وقد يكون بالاتجار اليه وعن الثانى للرد من الحضور .. ليس الحضور من الله بل المراد
 هو لبقاء الحضور بان لم يندم بالتغير قوله للقتل بالقتل فمما هو وقوعه موقع كان الخطاب
 اجيب عنه يجوز ان يكون وجه القوم وقوعه موقع كان الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن
 منادى فالواقع قوله اى بينه المنادى على القوم دفع وهم وهو ان قوله وفيه عطف على قوله
 ويخض والخالان المراد منه الاعراب قوتهم الواهم ان المراد من لفظ الاعراب يعنى ذكر لفظ ويرى
 منه ينصب فلهذا يخفى من قوله فيما بعد وينصب ما هو والى هذا يخالف المقصود لانه بناء
 على القوم لا نصب فدم يعطى اى بين المنادى يعنى ان لفظه معنى الحقيقة وهو البناء لان المراد منه
 الاعراب بان يكون ذكر لفظه ويراد منه نصب قوله لا لحاق القها قال بعض المشاورين اللام

له هذا القول فيمنع قوله واهى كما هو ظاهر ووجه الخطأ ان يقول ان الزور

فاجاب بما حاصله ان المرجح ايضا ثبوت قوله لفظا وتقديرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب
لا يخلو اما لفظا فقط فيلزم ان لا يعرب لفظ الف في يا فني او لفظا وتقديرا فلهذا هذا الشكل على نحو ما يومه
المعادين لانه ما سوى المفعول المعرف والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس بمعرب لالفاظا و
لا تقديرا بل مبنى لان الظروف اذا اضيفت الى الجملة يصير مبنيا فلا يصح قوله وينصب ماسولهما او لفظا
او تقديرا ومجمل فعله هذا داخل في المنادى المفعول المعرف فلا يصح قوله ماسولهما فاجاب الشارح رحمه الله
لفظا وتقديرا لا محلا ولكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء لاضافة الى الجملة قوله ان
علة النصب وهي المفعولية فان قيل علة النصب هي بقوله اي ينصب بالمفعولية فذكره ههنا كذا
محض قلنا سلمنا لكن اعادته لا تنبأ قوله وما غيره ومغير والغرض في قوله ما غيره مغير جواب سوال
وهو ان المفعولية متحققة في المنادى للفرد المعرف ايضا وكذا في المنادى المستغاث فاجاب بقوله و
ما غيره مغير مجازا من ماسبق لانه وجد فيه المغير وهو قوعه موقعه كان الخطاب قوله وما سوى
المفعول المعرف جواب سوال وهو ان المثال لا يضر الممثل فينتهي ان ياتي بمثال واحد فاجاب بما حاصله
ان تعدد الاصلية باعتبار تعدد المثلات قوله فالقسم الاول الى اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل
قوله طالعا جبالا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا تعرب دون الاعتماد فكيف يعمل طالعا
في جبالا مع انه لم يعتمد على شيء قلنا انه اعتمد على حرف النداء وفيه بحث من وجهين الاول
ان حرف النداء ليس من الاشياء الستة والثاني انما اشترط الاعتماد على الاشياء الستة لان كل واحد
منها لو كان جهة الفعلية في اسم الفاعل لان بعضها اولى بالفعل مثل حرف الف والاسم في بعضها
جهة الفعل وهو كما ان الفعل اعتمد على لفاعل كذلك ههنا وجه الاعتماد وليس دخول حرف النداء
من خواص الفعل بل لا يجوز لانها من دواخل الاسماء اجيب عن الاول ان ذكر الاشياء الستة
ليس للتحصين بالاجل انها مشهورة وعن الثاني ان حرف النداء وان لم يكن من دواخل الفعل لكن فيه
معنى الفعل لانها بمعنى الطلب كما قال لشارح ولد لالة حرف النداء عليه او لقوله عن اصل الاصل
ان قوله طالعا جبالا بناء على مذهب الاخفش والكوفيين لان الاعتماد في عمل اسم الفاعل عند هما
ليس بشئ طالما قال المضاف في محل او لقول عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فيكون من
باب يارب جبالا فان قيل تشبيه طالعا بصالحا لا يصح لان المقر عند ههنا طالعا معرفة ببلد
تفرد صفة يقال يا طالعا جبالا الظروف قلنا التشبيه يارب جبالا في الاعمال فقط لا غير فان قيل السر في
ان طالعا معرفة وصالحا نكرة قلنا السر في ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد على موصوف مغير
مقدر وتقديره يا ايها العالم فمن الموصوف وهو اي للاختصاص لان النداء موضع الاختصاص لا يفرق
الى المقصود لبرهنة لان المقصود غيره وهو جواب نداء وهذا حذف الفعل ثم حذف اللام لتلاجم
التاثير في ثم تنصب طالعا لكونه مضارعا للمضارع بخلاف صالحا لان موصوفه مذكور نكرة في

لا يعرب لفظ الف في يا فني

له سبب في كونه غير معرب ... لعدم كونهم على علمه في اللغة

لما حذف موصوف طالعا فيجوز ان يعتبر وقوعه موقعا للموصوف فيضم وقد تعولقيا بشرة حوت
النداء بخلاف صالحا لانه لا يصح وقوعه موقعا للموصوف مذكور فلا يباشره حرف النداء يريد
على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعيا للمنادي للفرد المعرفة فكان حكمه الرفع
النصب مما ان في طالعاتين النصب لان المنادى ذكره في امثلة وجوب النصب قلنا ان التام من اليها
وصفة البهامة مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين فان قيل ففي هذا لا يصح نصب طالعا لان
صفة البهامة مرفوعة ابد قلنا هذا اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا حذف وباشر حرف النداء مع
فكأنه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشابه بالمضاف ثم يريد على قوله ان موصوفه مقدرا لانه ان
اعتماده على موصوفه مقدرا لم يكن مضادا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لوجه عمله جيب
بانه فرق بين المنعوت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا لا ينفك عنه مشابه للمضاف وان كان
مذكورا فيجوز قما من النادى للفرد المعرفة فان قيل ان موصوفه لا ينفك اما معرفة او نكرة فاما الاول فلا يمكن
موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون طالعا جوازا الوجهين الرفع والنصب لانه تابع للمنادى للفرد المعرفة وحكمه
الرفع والنصب مع انه يجب نصبه وان كان الثاني فيدخل في النادى الذى هو نكرة غير معينة اعنى رجل في قوله
يا رجلا غير معين قلنا اختار الشق الاول وجواز الوجهين في الظاهر لان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا
وقوعه موقعا للموصوف فيجوز جده متادا مستقلا او نقول باختار الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة
ممنوع لانه تنكير في موصوفه لان طالعا نكرة بل هو معرفة فان قيل فلهذا يلزم توصيف المنكر بالمعرفة
قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة ونقول ان طالعا
واقم موقعا للموصوف فيجوز قد تعولق لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريف صفة النظر الى
وجه وتكثير موصوفه بالنظر الى وجه اخر وهذا اعتراض يريد على قوله انه اعتد على موصوفه مقدرا فيكون
من تأييد الصالحا وهو ان الاعتماد على الموصوف للمقد غير معتبر لانه لو كان معتبرا لاحتاجة الى اشتراط
الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا يبدله من الموصوف اياها فهو قد يكون مذكورا
وقد يكون مقدرا ليعنى ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقديرا فاما شرط الاعتماد على الاشياء
الستة علم ان الاعتماد على الموصوف للمقد غير معتبر عندهم بحسب سلمنا ان الاعتماد على الموصوف للمقد
غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدروها وحب القرينة وهوود خلو حرف
النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمنادى بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان النداء
في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد والبيان المنادى ليس بالامفعول به والاصل فيه ان يكون
من الجوامد ليقع معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض وفي اسم المفعول معنى
العرض لانه مركب من الناة والعرض فعلم ان طالعا ليس بمنادى بل المنادى موصوفه قوله مقول
الان قوله غير معين حال باعتبار المتعلق قوله لوجه جواب سؤال وهو ان غير من الصفات اذ هو غير
المغير فلا يبدله من الموصوف قوله وهذا الوقت جواب سؤال وهو ان قوله لغير معين احتراز عن معنى والوجه

ان يذكروا قديما باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لا لاجل المنادى وهو جواز الامرين فيها من قوله ترفع وتصب
 واما احكامها من حيث انها تالم في مذكورة في باب التحاليم قوله على ما يرفع جواب سؤال مسيبين الشارح قوله
 حقيقة واحكاما جواب سؤال مسيبين الشارح قوله لان توابع المنادى العرب وانما قيد بالتوابع بالمتأد لان
 تابع المعرب غير المنادى قد يكون تابعا لمجمله ايض كمال اسم ان المكسور مثل ان زيدا قائم ومبرور عمر لا نهج
 على محمل زيد وهو الرفع بالابتداء لكن تابع المنادى المعرب لا يكون تابعا لمجمله وانما كان توابع المنادى
 المعرب تابعا للفظ لان لفظه اقوى من المجمل لانه ظاهر والمحل خفي والحقة للعارض الظاهر واما في المنى فنهما متساويان
 في القوة اما ان لفظه قوى فانه ظاهرا وان محله قوى فكونه اعرابا وانما كان تابع اسم ان المكسورة تابعا لمجمله
 ايض مما ان لفظه قوى لان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كما استعمل في بحث الحروف في غير فرض عدلها
 واما حروف النداء فيغير معنى الجملة من الخبرية الى الانشائية قوله وقيدنا المنى بكونه على ما يفرضه قال
 مجز الحاشي ^١ قولنا عب الغفور ويجاز ان يجعل اللام في المنى للعهد الى انهم من قوله وتلي على ما يرفع
 به فلا حاجة الى التقييد اجيب بانه يجوز ان يكون قول الشارح للين على ما يرفع بيان المراد للام بان الالف
 واللام في قوله المنى للعهد فان قيل لو كان هذا بيان المراد فلا بد ان يضيف القيد الى المصنف لا الى نفسه
 مع ان الشارح اضاف القيد الى النفس حيث قال وقيدنا المنى قلنا ان التزم الى بضمير المتكلم مع الغير
 فيكون الاضافة الى المصنف ايضا فان قيل من اين اخذ الشارح هذا القيد اي قوله على ما يرفع به قلنا اخذ
 من الحكم وهو قوله ترفع على لفظه فتصحب محله لان المحل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا هو ما يرفع به
 او لقول اخذ مما سبق لانه لم يسبق بعنوان المنى الا المنى على ما يرفع به بخلاف المستغاث بالالف
 كما لا يخفى فان قيل ينبغي ان يقتض المنادى المنى بان لا يكون اسما مبهما كما قيده بقوله على ما يرفع
 به مثلا يا ايها الرجل فان الرجل تابع المنادى المبهم الذي هو لفظا من انهم التزموا فيه الرفع قلنا انه
 مستغن عنه لانه فيما بعد في قوله المصروف والمراد هو التام صورة وحقيقة فان الرجل في الحقيقة هو
 المنادى لانه ادخل حرف النداء على اسم المبهم لتلا محقق التي التعريف كما ينبغي قوله يا زيد او
 عمرا فان قيل لا نسلم انه خير بقوله على ما يرفع اذ هو خارج بقوله وللعطف بحرف المتكلم وتحويل عليه
 ولا شك ان دخول يا غير محتم على غير يكون متادا مستقلا قلنا انه مناقضة في المثال وهو لا يجوز ان يكون
 في المثال ان يقال يا زيدا والحادثة فعل هذا لا يجوز بدون قوله على ما يرفع قوله بان تكون مضافة لفظية
 او مشبهة بالمضاف وهذا اعتراض مشهور وهوانه ما لا يفي ان مشابهة المضاف ليس في حكم المفرد اذا تم
 منادى بل في حكم المضاف نحو يا طالعا جبلا وجعل في حكم المفرد اذا وقع تابع المنادى اجيب بان شبه المضاف
 شبهين بشبه المفرد فعلم في التابع بهذا الشبه ولم يعكس لانه لو عمل في المنادى بشبه المفرد يلزم الخروج من
 الاصل وهو الارباع الى غير الاصل وهو البناء على المنادى المفرد المعروفة بينه على الهم وكو عمل في التابع
 بشبه المفرد لا يخرج من الارباع لان توابع المنادى المنى معربة حيث قال الهم ترفع وتصب قوله
 فانما استغنى دليل على المضافة اللفظية والمثبه به فحكم المفرد الضمير في قوله فانما ارجع الى المضافة

له هو مبرور عمر لا نهج

اللفظية والمشبّه به ولورجم الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكي ورجع ضمير كاتا الى المضافة
 اللفظية والمشبّه به لكان جائزا ايضا كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه في ينبغي ان يقول فانه لما انتفت فيه
 بارجاع الضمير الى المفرد الحكي فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلاثة لا المعنوية فقط فغندا متقا
 لا يترتب الجواز على الشرط فان انتفاء الثلاثة جميعا لا يكون سببا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير
 راجعا الى المفرد الحكي فقط الان يقال ان ما لا الضمير الواحد والثنية واحد غير متغير حاصله ان الواحد
 ارجاع الضمير الى المفرد الحكي فقط لكن انعم معه مفرد حقيقي تبعا للحكي اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع
 ان الفعل صدر من الواحد قوله كاتا في حكم المفرد اما المشبّه فظ لعدم الاضافة فيه ولا بالضاف بالاضافة
 اللفظية فلان في حكم الانفصال يعني ان التركيب الإضافي غير زائد على التركيب السنادي والتخصيص يعني يفيد
 قولك ضارب زيد بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيد بالسناد فلان يكون في حكم الانفصال اي في حكم الترتيب
 الاسنادي قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد انعم قوله ولما لم يحجب جواب سؤال وهو ان الترتيب
 خمسة فلم تتركه الحاشية ايضا لا خصوا ان يقول وتوابع للمنادي البع للفرقة ترفع وتنصب من غير ذكر
 التفصيل من قوله من التاكيد لان التوابع معلومة مشهورة فلما جازى الى التفصيل وايضا لم يطلق البعض و
 قيد البعض بقيد فاجاب بقوله ولما لم يحجب قوله فصل التوابع فالقيل عدم جريان الحكم في المطلق لا يقيد
 التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقيد بالمقابلين يقال غير البدل والمعطوف المتمم دخولها عليه قلنا انما
 بالتفصيل الايتان ما هو الواجب لان التكلم في الترتيبين الامرين وجب عليه ان يأتي باحد هما ليحصل المقصود
 وانما اختار التفصيل الايتان الواجب اوضح من التقيد كما ترى قوله فقال لغنا تفصيل قوله فضل قوله
 الى المعنوي جواب سؤال ظاهر قوله في الغلب في الغلب المذهب لان في اغلب استمالات كما قال
 المحافظ قوله وقد يجوز هذا قائدة قوله في الغلب لان يقيض المغلوب قوله وكان المختار جوابا
 وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوي فلم لم يقيده بالمعنى كما قيد المعطوف بحرف المتمم دخول
 يا عليه فاجاب بقوله وكان المختار فالقيل لما كان المختار عند المعنى ذلك فلم يضر الشرح التاكيد في قوله من
 التاكيد بالمعنوي قلنا ان قول المفرد في المعنوي ليس ببيان للتقدير هو بيان المذهب الجمهور لا يتعلق له
 بلكتن قوله والصفة مطلقا في رد على الاصحاح حيث لم يجوز وصف للمنادي الفهم المعرفة لانه واقع
 موقع الضمير في ادعوا والضمير لا يوصف فكذا المنادي لكن يرد عليه انه ما يقول في نصب العالم ويرفع في يا
 زيد العالم لانه يقول ان نصب العالم ويرفع ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدأ للرفع اي
 العالم او يقدر لفظ اعني للنصب اعني للعالم وتقدير المبتدأ وتقدير لفظ اعني ليس بالاختصاص عنهم
 وجه الرد عليه ان داعيه له دليله ضعيف لان مشابهة الشيء بالشيء لا يقتضي التبيين في جميع الصور وان
 الرفع والنصب الاختصاص لا تجري في وصف التاد المستغاث باللام اذ هم محرم للاختصاص ويجري في الرفع والنصب
 في ان في حكم المفرد ام سله وهو الرن على اللفظ النسب المحل ام سله تقريه ان اذكر العدم يتفق بوجاهة ولا تكيد ان ان في العزما ما لا
 في المعنوي يعني ان المراد بان كيد المعنوي لان كيد اللفظ في حكم الاول فاما ام سله بقرينة قوله وقد يجوز وقد كان الثم ومن العدم ام سله يعني ان التاد مستغاث

نما يقال في... غلان فتكون اذ يسم ان الفصل من الام

في حكم المفرد ام سله وهو الرن على اللفظ النسب المحل ام سله تقريه ان اذكر العدم يتفق بوجاهة ولا تكيد ان ان في العزما ما لا

فيوزان يقولون مشابهة المنادى للصفات بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم يؤثر اختلاف المنادى
 المفرد المعرفة كقوله انقول نه اليه واقم موقع الضمير الا انه وجب لما نفع من البناء لان علة بناء المنادى
 مشابهة للحرف واللام الحارة من خواص الاسم العربي فبدل حوطا ضعفت مشابهة الحرف فاعرب
 قوله وحلقا اي سواء كان باللام او لا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اي سواء كانت الصفة موصولة
 او غير هاء فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق
 الصفة اطلاق من اللام ليس المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البيان كذلك اي مطلقا سواء
 كان فيه اللام او لا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف واللام
 يا مطلق حرف البناء سواء كانت ياء او غير هاء قوله يعنى المعروف باللام فيه اشارة الى الاعتراض
 على المصدم وهما بناء المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المعروف باللام اذ هو اخصر مما قال المص
 صدم ان فيما قال المصدم يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا
 على ذلك المعطوف من الاصل في المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام
 الياء وعلة المنع من الاستقلال ان يعلم من قوله المعروف باللام وايضا انما لم يقل المعروف باللام ليخرج
 عنديا محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز المنصب مع ان الله تالم معرف باللام لكن لم يمنع دخول
 يا عليه لان اللام في الله ليست للتعريف بل اجعل جزء من لفظ الله باعتبار العلمية والتعريف فيه
 بالعلمية لا باللام فان قيل لما لم يكن اللام في الله للتعريف فلا يدخل في قوله المعروف باللام ايضا
 كما لا يدخل في قوله للمنتع دخول يا عليه قلنا قد يكون المراد من قوله المعروف باللام ان يكون
 من دخول اللام ولا شك ان الله تعالى ايضا مدخول اللام ونقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف
 في الحال لكن كانت للتعريف باعتبارها كان ثم يريد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول
 يا عليه فينبغي ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قوله عبد
 انه تعين الرفع فيه آجيب انه لما وجد فيه صورة اللام هي ان لم تكن مانعة من دخليا عليه لكن ثبت شبهة
 المنع من الاستقلال نظر الى صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم والرفع من الرفع المذكور في قوله عبد الغفور وهو الصفة
 قال عبد الحكيم سيما كثر في قوله بخلاف البدل المرفوع وهم وهو في كذا التواضع من التأكيد الصفة التي قيدت بها فيدخل
 حكم البدل ونحوه في حكمها فيكون مخالفا من قوله والبدل حكم المنادى المستقل فرفع بقوله بخلاف البدل الذي فيها
 قيدا احترازية من البدل ونحوه قوله جمل على لفظ جوب عن السؤالين احدهما الضمير في قوله على لفظه وجوب التأكيد
 معنى ملتزم ان رفع التواضع جار على المنادى في الحال ان رفعه احاطا به من التأكيد في اسم اخر والثاني ان كلمة على لا تكون
 لقوله جمل لا في معنى العلو والوجوب بقا زيدا على غير ما ذكره اللام واجبا زيدا فاجب بقوله جمل ان يرفع الجار ويجز
 في قوله على لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله جمل ولا شك ان في الجمل معنى العلو
 قوله الظم والمقدد جواب لسؤال وهو ان الجمل على اللفظ لا يجرى في قوله يا فتى وزيدا لعدم
 لضم وجود الضم في فتى فاجاب بقوله الظم والمقدد

ثم المراد من المقدار هو المفروض قيتا والحقلي ايضا فلا يدور انه خرج عنه قوله يا هذا وزيد قوله لان بناء المنادى
 جواب عن اسئلة اربعة احدها ان الحرف على لفظ المنادى لا يخرج لان تابع المبنى تابع لمجمله لا للفظه والثاني انه لا يخرج
 اطلاق التابع على تابع المبنى لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابقه ولا اعراب في المبنى فكيف يكون الثاني --
 باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبنى تابع للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكلام كان الكرام تابع للفظه هو لا
 فينبغي ان يكون الكرام مسورا للاجرام كسرة هؤلاء ومع انه ليس كذلك والرايع انما كان تابع المنادى المبنى تابع للفظه ينبغي
 ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي فيشبه العرب بخلاف ما اذا كان بناءه اصليا نحو
 يا هؤلاء الكلام فانه لا يكون تابع للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو كما ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول
 الياء عليه كذا بناه هؤلاء عرضي اذ بناه الاشارة ليس باصل بل باعتبار المشابهة بمبنى الاصل الصحيح بان العا
 على نوعين احدها نسبة الى معنى الاصل كبناء اسم المبنى لانه مشابه بمعنى الاصل فيها اسم المبنى بمنزلة الاصل لانه
 ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبنى الاصل والثاني ان البناء قد ثبت لو وجد حروف النداء وقد لا يثبت لو عدم
 حروف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاولى نسبة الى معنى الاصل والثاني نسبة الى معنى الاسم قوله وقضب
 حملا على مجمله فان قيتا والعرق في ان تابع للنادي المبنى لا يكون مبنيا وتابع اسم المبنى يكون مبنيا قلنا ان حرف
 النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءك تقوم مجتعيين فالنفي فيه يتوجه الى الاجتماع فالنفي
 الداخل على المستبوع كانه داخل على التابع بخلاف حروف النداء فانه داخل على التتبع لا على التابع قوله تابع لمجمله لان
 مجمله اقوى من اللفظ لان مجمله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء قوله مثلا ياتيهم اجمعون الخ وانما
 قدم الاسم مثلا التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد قوله واقصولة جواب سواله انما اقتصوا للمعنى
 مثلا الصفة باعتبار وجهه اربعة احدها انه انما اقتصروا على مثالها لاجل ان فيه خلاف الا صفة كما وانفاص
 انه لا يجوز صفة المنادى المبنى لانه واقم موقعه كالمفرد وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها
 من التوابع فلا خلاف فيها الا واحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصروا على مثالها لان الصفة او لا يمكن
 ان يمثليها بالمعروف باللام المنادى في حروف النداء وهو اولي بالقبول ليعلم انه قد ثبت فيه انه يعرف النداء مع مناد
 له نحو يا زيد العاقل او التاكيد فلا يجوز ان يكون معروفا باللام لانه بذكر اللفظ الاول والعاقلان حروف النداء لا
 يدخل على المعروف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصروا على مثالها لانه اكثر استعمالا اذ قولك لعلت
 كثيرة اعني خمسة التحصيل والتوضيح والدم والتاكيد والرايع انما اقتصروا على مثالها لانها اشهر اذ هو
 اوفر في المتبعة من غيرها من التوابع الخمسة في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف و
 التكرار استعملوا في اللفظ لا يقتصر الاقتصار عليها بل يقتصر الترتيب قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدئين
 ولا ينبغي ان يكون اوقم في الدفن فيمكن معرفته اسهل المبتدئ قوله والحادث فان قيل ينبغي ان يقر بان زيد طالع
 والحادث يواوون لان الحادث الثاني معطوف على مجموع والحادث من الواو والحادث ثم عطفت المنادى الثاني
 على المنادى الواو اخر قلنا ان الحادث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحادث والواو هو معطوف على الحادث
 فقطبين الواو فيكون الحادث الثاني معطوفا على المنادى يواوون احدهما والاعطوف والاخر واو

من قوله يا هؤلاء الكرام واذا جاءهم مع من غيرهم لا يخرج لان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول الياء عليه كذا بناه هؤلاء عرضي اذ بناه الاشارة ليس باصل بل باعتبار المشابهة بمبنى الاصل الصحيح بان العا على نوعين احدها نسبة الى معنى الاصل كبناء اسم المبنى لانه مشابه بمعنى الاصل فيها اسم المبنى بمنزلة الاصل لانه ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبنى الاصل والثاني ان البناء قد ثبت لو وجد حروف النداء وقد لا يثبت لو عدم حروف النداء فالعارض من الامور الاضافية الاولى نسبة الى معنى الاصل والثاني نسبة الى معنى الاسم قوله وقضب حملا على مجمله فان قيتا والعرق في ان تابع للنادي المبنى لا يكون مبنيا وتابع اسم المبنى يكون مبنيا قلنا ان حرف النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءك تقوم مجتعيين فالنفي فيه يتوجه الى الاجتماع فالنفي الداخل على المستبوع كانه داخل على التابع بخلاف حروف النداء فانه داخل على التتبع لا على التابع قوله تابع لمجمله لان مجمله اقوى من اللفظ لان مجمله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء قوله مثلا ياتيهم اجمعون الخ وانما قدم الاسم مثلا التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد قوله واقصولة جواب سواله انما اقتصوا للمعنى مثلا الصفة باعتبار وجهه اربعة احدها انه انما اقتصروا على مثالها لاجل ان فيه خلاف الا صفة كما وانفاص انه لا يجوز صفة المنادى المبنى لانه واقم موقعه كالمفرد وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها من التوابع فلا خلاف فيها الا واحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصروا على مثالها لان الصفة او لا يمكن ان يمثليها بالمعروف باللام المنادى في حروف النداء وهو اولي بالقبول ليعلم انه قد ثبت فيه انه يعرف النداء مع مناد له نحو يا زيد العاقل او التاكيد فلا يجوز ان يكون معروفا باللام لانه بذكر اللفظ الاول والعاقلان حروف النداء لا يدخل على المعروف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصروا على مثالها لانه اكثر استعمالا اذ قولك لعلت كثيرة اعني خمسة التحصيل والتوضيح والدم والتاكيد والرايع انما اقتصروا على مثالها لانها اشهر اذ هو اوفر في المتبعة من غيرها من التوابع الخمسة في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتكرار استعملوا في اللفظ لا يقتصر الاقتصار عليها بل يقتصر الترتيب قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدئين ولا ينبغي ان يكون اوقم في الدفن فيمكن معرفته اسهل المبتدئ قوله والحادث فان قيل ينبغي ان يقر بان زيد طالع والحادث يواوون لان الحادث الثاني معطوف على مجموع والحادث من الواو والحادث ثم عطفت المنادى الثاني على المنادى الواو اخر قلنا ان الحادث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحادث والواو هو معطوف على الحادث فقطبين الواو فيكون الحادث الثاني معطوفا على المنادى يواوون احدهما والاعطوف والاخر واو

المعطوف عليه قوله والخليل هو اسم محض له وابن احمد كنية له واستاذ سيديوه اسم لقب له فالخيل ثلثة
 احد هاقوين سيديوه والثاني تلميذه والثالث استاذه فسال السائل ايم مراد ههنا فقال الشرح هو استاذ سيديوه
 قوله مجزوف الممتنع دخول يا عليه جواب سالك هو انه منقوض بقولك يا زيد وعمراد هو فيه لا يختار الرفع فاجاب
 بقوله جوف يعنى ان اللكم للمنادى لاجبى اشارة الى ما هو المذكور سابقا والجاء والجري ومرتعلق بقوله فيختار اعلم
 ان الخلاف في المعطوف للذكر فقط لانه يصح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توليه الاخرى لانها لا يصح ان
 يكون منادى مستقلا لان الاستقلال انما يكون بالعاطف قوله مع تجوز نصبه المصوب وهم وهوان للردا
 لا اختيارا ما يكون في ضمن الوجوب فرفع بقوله مع تجوز نصبه المصوب يعنى ان المراد من الاختيار ههنا الاولوية قوله منادى
 قال موكو عبد الحكيم فقال الشرح مع تجوز نصبه المصوب يعنى ان المراد من الاختيار ههنا الاولوية قوله منادى
 مستقلا لان العاطف قائم مقام الياء قوله ولكن لما لم يباشره جواب سالك هو انه ينبغي ان يكون المعطوف
 المذكور مبتدئا على الضمة ايضا فاجاب بقوله ولكن لما لم يباشره الخ فيكون الضمة علامة البناء في المنادى وعلا
 الرفع في التانيب بسبب عدم مباشرة حرف النداء له فان قيل هذا الدليل لوجه ينبغي ان يكون الرفع اولى في
 تاجب المنادى المضاعف مثل يا عبدا لله والحادث مع انه لا يجوز رفع الحادث بل هو منصوب وجواب قلنا ان
 الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وههنا ليس كذلك بل في المنادى ضمة فكيف يكون في التانيب فان قيل
 ينبغي ان يكون الرفع اولى في المفرد والحكم كالمضاعف بالاضافة اللفظية نحو يا زيد والحسن الوجه لوجه واحد
 في المنادى قلنا الحكم ممنوع يعنى لا نسلم ان الرفع ليس باولى ههنا بل هو اولى قوله فصارت رضا فان قيل
 فعل هذا ينبغي ان يتبين الرفع ولا يجوز نصبه عنده قلنا ان هذا وجه لا اختيارا للرفع لا للوجوب لان جعل
 المعطوف للذكر منادى مستقلا مع وجود اللام امر اعتبارى فلا يكون جانب النصب متروكا بالكلية
 قوله ابن العلاء الخ توصيف الوعر بيا بن ويجوز ويقارى ويمقدم على الخليل للمدح نحو والله ثمين التميم
 والا فابو عمر ومشهور في علماء النحو لاخفاء فيه والمواد بالمقدم المتقدم في الزمان اولى الرتبة ادنى
 مثل الخليل في علم النحو فان قيل ان في كلام المصنف يلزم عطف الاسمين على معطوفين مختلفين بعبارة
 واحد طاهر وليس بمقدم لان قوله ابو عمر عطف على الخليل والعالم فيه الابتداء قوله النصب عطف على
 الرفع والعالم فيه قوله فيختار قلنا لا نسلم ان الوعر عطف على الخليل بل هو عطف على الضمير في يختار فيكون العالم
 واحدا وهو يختار فان قيل فعل هذا ينبغي ان يذكر الشرح قوله فيختار قبل قوله والوعر فاما قوله
 تقدير فيختار بعبارة ابو عمر وعلم ان ابو عمر عطف على الخليل قلنا ان الشرح بعبارة المصنف لا نسلم ان قوله فيختار فيجب
 الرفع ذكر الشرح القول لمن كونه في جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابو عمر وليكون المعطوف
 عليه مقدما وهو الضمير في يختار وقال البعض في جواب لزوم عطف الاسمين الخ ان قول الشاعر فيختار
 ليس محلا للعطف بل هو محذوف من قوله النصب فيكون قوله ابو عمر مبتدئا وقوله فيختار النصب خبره والحكمة

هذا قولهم في قوله النصب عطف على الخليل بل هو عطف على الضمير في يختار فيكون العالم واحدا وهو يختار فان قيل فعل هذا ينبغي ان يذكر الشرح قوله فيختار قبل قوله والوعر فاما قوله تقدير فيختار بعبارة ابو عمر وعلم ان ابو عمر عطف على الخليل قلنا ان الشرح بعبارة المصنف لا نسلم ان قوله فيختار فيجب الرفع ذكر الشرح القول لمن كونه في جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابو عمر وليكون المعطوف عليه مقدما وهو الضمير في يختار وقال البعض في جواب لزوم عطف الاسمين الخ ان قول الشاعر فيختار ليس محلا للعطف بل هو محذوف من قوله النصب فيكون قوله ابو عمر مبتدئا وقوله فيختار النصب خبره والحكمة

له امراد عن ابي بن مكرم في قوله فيختار قلنا لا نسلم ان الوعر عطف على الخليل بل هو عطف على الضمير في يختار فيكون العالم واحدا وهو يختار فان قيل فعل هذا ينبغي ان يذكر الشرح قوله فيختار قبل قوله والوعر فاما قوله تقدير فيختار بعبارة ابو عمر وعلم ان ابو عمر عطف على الخليل قلنا ان الشرح بعبارة المصنف لا نسلم ان قوله فيختار فيجب الرفع ذكر الشرح القول لمن كونه في جنب النصب والا فلا شك ان محله قبل قوله ابو عمر وليكون المعطوف عليه مقدما وهو الضمير في يختار وقال البعض في جواب لزوم عطف الاسمين الخ ان قول الشاعر فيختار ليس محلا للعطف بل هو محذوف من قوله النصب فيكون قوله ابو عمر مبتدئا وقوله فيختار النصب خبره والحكمة

ان كان كالحسن فكما التحليل ولا فكا في عمر والحال ان صاحب كفاية لم يرض بما قال صاحب المطول فان
 ان غرض المصنف في قوله ان كالحسن فكما التحليل المعنى وتخير الناس ولو قال ان كان كالتحليل فكما التحليل
 فهو زائد في التحديد لعمل التكرار والاتحاد بين الشارط والجزاء قلنا واكان فيه التحديد لكن التحديد فيما قال المصنف
 فالتدليل فيه تشبيه شئين وذلك البعد من التكرار لان قد ثبت كما في التأكيد نحو زيد زيد قوله عطف
 على المفردة دفع وهم وهو انه عطف على التوابع في محل على المعافاة ما هو قبل التوابع وهو المندادى
 فيكون تقديمه هكذا اي المندادى المضاف تنصب فيلزم التكرار لان حكم مندادى للمضاف قد مر بقوله يا
 عبد الله اعلما ان قوله وللمضافة عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع على لفظه فيكون
 عطف الاسمين على معمولين يعاطف واحد من غير تقدم للمجوز وفي الايجوز ولكن هذا العطف جائز
 لعدم اختلاف العاطف اذا العامل في الكل واحد وهو انه ابتداء قوله اي وتوابع المندادى اشارة الى حاصل
 العطف قوله بالاضافة الحقيقية جواب سؤال وهو انه منقوض بالاحسن في يابن الحسن الرحمن
 لانه تابع مضاف مفعول فيه لا يجب فيه النصب فاجاب بقوله بالاضافة الحقيقية ليعني ان المراد بالاضافة
 هي الحقيقة والفرق بينهما ان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة مفرد حكماء فيجوز الرفع فيه عملا
 بالافراد الحكمي ويجوز النصب فيه عملا بالاضافة الصورية بخلاف المضاف بالاضافة الحقيقية لانه
 مضاف صورة وحكماء جميعا فتعين النصب فيه قوله لانها اذا وقعت مندادى تنصب فان قيل
 ضل هذا الدليل يلزم ان يكون توابع المندادى البناء الذي يكون توابعه مضافة باضافة لفظية تنصب فقط
 لانها اذا كانت مندادى تنصب كما مر من قوله وينصب ما سواها فتنبه اذا كانت توابع اولى لا يخرج
 التدارك لبيان اثرها مع انه لا يتعين النصب في هذا التايم بل هي ترفع وتنصب كذا ذكره عصمة الله
 السمرقندي قلنا اعتراضه ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها اوجه الى توابع المندادى اذا كانت مضافا
 بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها حيث قال الشاعر للمضافة بالاضافة الحقيقية قوله اذا وقعت توابع
 اولى للارد من الاولى الواجب كما ترى في الورق السابق قوله يا ايتهم كلمهم فان قيل للمندادى لا يخلو
 اما ان يكون مخاطبا بالياء ولا فيعني الاول يعني ان يقال حكمهم بالمخاطب وعلى الثاني ينبغي ان يقول
 كلمهم ايتهم مع انه قال الحكم قلنا ان المندادى قد يمتد غائبا نظر الى الاصل كما قال الله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ولم يقلوا انتم وقد يمتد مخاطبا نظر الى الحال كما في هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الخطبة
 قوله وبلا جلا يا عبد الله فان اما تابع مضاف الى عبد الله وبقية بالالف فان قيل لو قال يا
 رجل عبد الله بدون ذكر ابا لم لان عبد الله قلنا ان نظر المصنف فيما كان عبد الله علما فلا
 يكون مضافا فلان اذا قلنا ابا قوله ولا يمتد المعطوف جواب سؤال ظاهر قوله والمعطوف
 غير ما ذكر فقوله والمعطوف مبتدأ وقوله غير ما ذكر صفة له او بدله منه وقوله حكمه مبتدأ ثاني وقوله
 حكمه المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الشرح غير عن المبتدأ الاول قوله اي غير المعطوف الذي ذكر
 عنه تقديمه بالكتابة في ان الشارح ذكر امثلة التأكيد وعطف اليهان ولم يذكر مثالا للمعطوف بحرف للمنته من قوله عليه السلام

جواب سوال وهو انما ذكرنا في الكتاب الذي مر سابقا وهو ليس بمقصود فالاشتغال به
 اشتغال بالايضا واليضا ان قوله غير صفة لقوله والمعطوف واليها لا المطابقة غير موجودة اذ المعطوف
 معرفة والصفة وهي كلمة غير نكرة لان غير لا تكون معرفة بالاضافة اجاب بقوله اي غير المعطوف
 الذي انما حاصل الجواب ان كلمة غير لا تكون معرفة بالاضافة اذا كانت لها اضداد كثيرة ولما
 اذا كان لها ضد واحد يكون معرفة بالاضافة كما في قولم عليك بالحركة غير السكون وهما ضدان
 كما ذكرنا فان قيل كما ان المعطوف حكمه المنادى المستقل اذ لم يكن معرفة باللام كذلك البدل حكمه
 حكم المنادى المستقل اذ لم يكن معرفة باللام ولما اذا كان باللام فلا لعدم دخول حرف النداء على المعرف
 باللام فالبدل لا يفي قد يكون معرفة باللام وقد لا يكون معرفة باللام واذا كان كذلك فلم يفتقر البدل
 به ايضا قلنا لما كان في المعطوف مظنة توهم كونه مع اللام لقيام العاطف مقام الياء ودخول العاطف
 غير ممنوع على المعرف باللام توهم الواهم ان دخول الياء ايضا غير ممنوع عليه فالمراد من البدل لا يكون
 معرفة باللام ان تقول ان الاحكام تعرف بالامثال فلما البحث المصروف في المعطوف المذكور علم منه حال
 البدل لا يفي فلما لم يبحث في البدل قوله اي حكم كل واحد جواب سوال ظاهر ولما كان هذا التفسير متسا
 فيما بينهم اختاره الشارح فلا يرد انه مما ارجاعه الى المذكور فلم يأتي بهذا الجواب قوله انه باشره
 جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف للذكر منادى مستقلا ايضا فيكون التشبيه مع النفس وهذا
 لا يجوز فاجاب بقوله الذي باشره فيكون تشبيه احد القسمين مع الاخر لانه تشبيه مع النفس قوله
 ان حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فهو من اي طريق منصوص
 فاجاب بقوله ان حال ثم يرد عليه انه ينبغي ان يقع مطلقين ليطلق مع ذى الحال لا مع البدل و
 المعطوف فاجاب بقوله كون كل واحد منهما اليها وانما لا قوله كون لرفعهم وهوانه حال من البدل المحيثة
 البدل والمعطوف محيثة المعطوف ولا شك ان هذه المحيثة من الاحوال والاعراض فكيف يكون ذا
 حال لانها هي الكمال من ذات دون الاعراض قوله غير مقيد فرفعهم وهوان المواد من قوله
 هو الكمال لان المطلق يحكي بمعنى الكمال في كثير من المواضع فرفعهم بقوله غير مقيد يعني ان المواد من المطلق
 ههنا ما هو مقابل المقيد قوله ان سواء الخ وفتحهم وهوان المواد من الاحوال الاعراب والبناء كما هو اصطلاح
 الضميرين مع انهما غير مذكورين بالذكر وهو لفظة والاضافة والتعميم انما يكون في المذكور فرفعهم بقوله اي سأل
 كانا قوله ياريد رجلا صالحا هذا امثالا لما كان البدل نكرة وانما لا قوله صالحا لان البدل اذا كان نكرة
 من المعرفة وجب نعت النكرة كما قال المصنف في بحث التوابع وانما لا قوله صالحا الى المعطوف حيث قال يا
 زيد ورجلا صالحا مع انه لا حاجة اليه ههنا تبع البدل وكثيرا ما يذكر شئ بضم الفتح ثم في قوله مطلقا لا بد من
 تعميم اخر بان يقع سواء كانا تابعين للبناء او المعرب ولما اعترض مولانا عصام في شرحه الكافية بان لا
 قلنا يا عبد الله وعمر بضم قوله عمر فانه مفرد معرفة مع انه لم يصيد عليه تعريف التام وهو كإثنان باعراب
 سابقة لان اعراب سابقة النصب اجيب بانه يصدر عليه بانه باعراب سابقة فانه اورد موضع المتكاد

لانه ليس حكمه المنادى المستقل في اي بقوله اذ لم يكن معرفة باللام في قوله اي حكم كل واحد جواب سوال ظاهر ولما كان هذا التفسير متسا فيما بينهم اختاره الشارح فلا يرد انه مما ارجاعه الى المذكور فلم يأتي بهذا الجواب قوله انه باشره جواب سوال وهو ان البدل والمعطوف للذكر منادى مستقلا ايضا فيكون التشبيه مع النفس وهذا لا يجوز فاجاب بقوله الذي باشره فيكون تشبيه احد القسمين مع الاخر لانه تشبيه مع النفس قوله ان حال جواب سوال وهو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فهو من اي طريق منصوص فاجاب بقوله ان حال ثم يرد عليه انه ينبغي ان يقع مطلقين ليطلق مع ذى الحال لا مع البدل والمعطوف فاجاب بقوله كون كل واحد منهما اليها وانما لا قوله كون لرفعهم وهوانه حال من البدل المحيثة البدل والمعطوف محيثة المعطوف ولا شك ان هذه المحيثة من الاحوال والاعراض فكيف يكون ذا حال لانها هي الكمال من ذات دون الاعراض قوله غير مقيد فرفعهم وهوان المواد من قوله هو الكمال لان المطلق يحكي بمعنى الكمال في كثير من المواضع فرفعهم بقوله غير مقيد يعني ان المواد من المطلق ههنا ما هو مقابل المقيد قوله ان سواء الخ وفتحهم وهوان المواد من الاحوال الاعراب والبناء كما هو اصطلاح الضميرين مع انهما غير مذكورين بالذكر وهو لفظة والاضافة والتعميم انما يكون في المذكور فرفعهم بقوله اي سأل كانا قوله ياريد رجلا صالحا هذا امثالا لما كان البدل نكرة وانما لا قوله صالحا لان البدل اذا كان نكرة من المعرفة وجب نعت النكرة كما قال المصنف في بحث التوابع وانما لا قوله صالحا الى المعطوف حيث قال يا زيد ورجلا صالحا مع انه لا حاجة اليه ههنا تبع البدل وكثيرا ما يذكر شئ بضم الفتح ثم في قوله مطلقا لا بد من تعميم اخر بان يقع سواء كانا تابعين للبناء او المعرب ولما اعترض مولانا عصام في شرحه الكافية بان لا قلنا يا عبد الله وعمر بضم قوله عمر فانه مفرد معرفة مع انه لم يصيد عليه تعريف التام وهو كإثنان باعراب سابقة لان اعراب سابقة النصب اجيب بانه يصدر عليه بانه باعراب سابقة فانه اورد موضع المتكاد

ابن زيد فان الحكم جار فيه ايضا مع انه لا يضاف الى علم آخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسه كواحد
مغاير فان زيدا من حيث انه مضاف الى شخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر ونقول ان هذا الشك
انما يرد اذا كان العلم في قوله الم علم آخر يتبين لانه يكون قوله اخر صفته واما اذا قرأ بالاضافة بدون
التبين فلا لان معناه الى علم شخص آخر قوله فكل علم يكون كذلك وقع وهم وهوان المراد بالاختيار وان كان
في ضمن الوجوب فعلى هذا لا يجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم الى قوله لكثرة وقوعه وايضا انما افقوا المناسبات
لنصب المعنا وهو الابدان قول التي هي حركته جواب سوال وهوان الكسرى ايضا خفيف بالنسبة الى الضم فلم
فاجاب بقوله التي هي حركته الاصلية فالثانيان به سهل لان التوجه الى الاصل اسم قوله اي اذا اردت ان
جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزء لان نداء المعروف باللام بعينه قوله يا ايها
الرجل مثلا والجزء ليس الا هذا والثاني ان الجزء لا يترتب على الشرط لانه لما قال الاذ النودي المعروف باللام حصل
نداء المعروف باللام بالتلفظ بقوله يا الرجل فكيف يتبع يا ايها الرجل فاجاب بقوله اي اذا اردت نداءؤه والقرينة
على الادادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الالفاظ الاختيارية مسبوبة بالامارة كما في قوله تع اذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله وقال البعض ان تحري السوال هكذا ان نداء المعروف باللام لا يجوز فكيف يصح قوله
واذ النودي المعروف باللام فاجاب بقوله اذا نداءؤه لكن يرد عليه انه لما استمع نداءؤه فكذلك استمع ارادته
اقوله يمكن ان يجاب عنه بان فرض المستمع جائز وان لم يجوز فرض متمم الفرض مثلا الاول والكثيرين الباء
اذهو متمم مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شر كما لله تع ومثال الثاني كزيد فانه جزئي حقيقة لا
يجوز فرض التعذر فيه اذ فرضه متمم قوله مثلا جواب سوال وهوان الجزء لا يترتب على الشرط لانه كلى
والجزء جزئي لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايها المرأة فاجاب بقوله مثلا فيكون
الجزء كلياً ايضا قوله بتوسط الخ هذا حاصل ما قاله المص رحمه فان قيل ان نداء مثل العلم وجمعه ا
المعرفين باللام مجزوف باللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان يا زيدا وقلنا ان اللام في
لجبر نقصان التعريف الزائد بالتكثير لا بالتعريف فيخرجان بقوله المعروف باللام حاصل الجواب ان التعريف
جبر للتعريف والمطلوب باق على حاله الاول فالتعريف ينزل الى العلم واللام فانه ما قيل
ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بلا فاصلة جواب سوال
هوان الاجتهاد موجود ههنا ايضا فاجاب بقوله بلا فاصلة واما تعيدت هذه الكلمات للنقص دون غيرها
من الاسماء لتبع النداء على ما قصد نداءؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على معلوم فلا يقع يا شئ الا
عند قصد التحقير فكان المناسب ان لا يكون الواسطة امر معلوم او لا تتوقف الذهن على امر معلوم انه
المقصود بالنداء واما اذا دهاء التنبيه لجبر نقصان الحاصل من بعد حروف النداء من المندى بسبب
التنبيه واما تعيدت الماد دون غيرها لان بين النداء والتنبيه مناسبات اذ النداء ايضا يتبعه فان قيل فلهذا
له يعين المراد بالاختيار الجواب انه اذا اردت قراءة القرآن الم ه لان الشرط نداء المعروف باللام اي معرف كان
نبي مائة ه ه ه اي اجتهاد التي التعريف ه ه ه لفي لا الذي كورد ه اي كون النواحي

الى جواب المص رحمه بقوله وقالوا قلنا ان اللام في الاصل للتعريف فكون اللام في وقت التعريف تام من اجزاء
حرف النداء منها قوله لان اصله الاله فان قيل لان نسلم ان اصله هذا بل اصله الله عوض الالف
واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لكن الشارح جمع العوض والعوض هو ان كان غير جائز الاله
جائز في لفظ الله اذ خص لفظ الله باشياء مخصوص مسماها باشياء منها اجتماع العوض والمعوض
والثاني اجتماع اللام مع حرف النداء والثالث حذف النداء والتعويض في الاخرين كما سمعنا
وعنه لك مما هو من كور في عبد المغفور قوله في سعة الكلام وجاني الشعر ضرورة قوله ولما

يجمع جواب سؤال وهو انه فاق المطابقة بين الدليل المدعى لان الدليل يفيد عدم الاختصاص بلفظ الله وهو قوله بناء على قاعدة والمدعى يفيد الاختصاص بلفظ الله فلجواب بقوله ولما لم يخرج الخ فالقول للم يوجد اجتماع الامرين في موضع اخر لا يفهم اطلاق القاعدة على هذا الاجتماع لان القاعدة امر كلي ينطبق على الجزئيات ولا جزؤه هنا قلنا انها قاعدة كلية واختصاص بلفظ الله لا ينافي في $x \cdot x \cdot x$ لانه من الكميات المنصرفة في فرد واحد كالشئ فاما كلى لا هي كوكب نهاري مركوز في الفلك

الرابعة واختص بفرد واحد قوله بذلك المجوز أي جواز دخول حرف النداء مع اللام قوله خاصة ثم
لنصب طرق كثيرة فقال عبد القوي أي خص خصوصاً يعني أن نصبه لأجل أنه مفعول مطلق لفعل
مقدّم وإنما أول خاصته بقوله خصوصاً أي على أن خاصة ههنا بمعنى اللصد وأما أن على صيغة اسم الفاعل
لأن أصله خاصة قوله وأما مثل النعم جواب سؤال وهو أن اللام في قوله النعم والتصق لذمة
للكلمة فينبغي أن يعجز دخول حرف النداء عليهما فأجاب بقوله وأما مثل النعم والتصق أه ثم يرد عليه
أنه منقوض بقولنا الناس لأن اللام فيه عوض عن المحذوف مع أنه لا يجوز دخول حرف النداء
عليه فأجاب بقوله وأما الناس أي قوله ولعدم جريان الجزاء في السؤال وهوانه منقوض بقوله
بالتق المذكورة في قوله الشاعرون اللام فيه لازم غير عوضى مع أنه دخل عليه حرف النداء فلجأ
بقوله ولعدم جريان أي قوله حكوا عليه بالشد وذم قوله ولعدم جريان أي متعلق بقوله حكوا
قوله يتميز يجوز أن يكون بكسر التاء ويجوز أن يكون بضمها ومعناه جعلت قلبى ذليلاً متقادك قوله
وفي بالغلامان أي جواب السؤال أي في الغلامان اللذان فراه أياكما أن تكسبا شراً فقوله
تكتباً من الكسب وقوله أي أياكما من بفتح التاء يعني اتق نفسك من كسب شراً ثم في قوله ...
أن تكسبان لنتحان أحدهما بجذوف التون أعني أن تكسبا لأن كلمة أن ناصبة فيسقط النون من
التثنية وثانيتها باثبات النون أعني أن تكسبان فيجوز عدم سقوط النون مع أن الماصب أما
أما رعاية السمع مع قوله أي في الغلامان اللذان

اما العناية السبع مع قوله في الغلامان اللذان

سنة وهو قطع هزقة في النداء وغيره وحادث الجار مع بقاء الله فيه قال عبد الغفور هم سنة لا علم فيكون بمنزلة حسنة ولا خطيئة
سنة مع ادخال يقال يا نجم ويا الصق ٢٠ سنة وهو المرة لان اصله انما ينسب هم سنة لانما راسد الثرين وهو دم كونه اللام عوضا عن محذوف
سنة وقوله ان لا اله الا الله دليل لعدم بيان الخ ٢٠ سنة قومهم انتم من قبور يا الغلاني في قولهم في الغلاني لان اللام في كسر الراء لا اطلاق في

واما ان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصله تكتبان في فخذت نون التثنية وحذف ياء المتكلم ايضا فيجب ان تكتبان قوله اشذ شذ وذا الخ وهما بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفصيل وهي لا تجي من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا تجي بعد اسم التفضيل في كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من لينة اشذ الى ضميره وهو في الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتمييز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا وفي فيا الغلامان فاذا كان كذلك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذ فلم يكن شاذ مع ان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذا الاول **اجيب** ان قوله اشذ بدل المعلقة لا المعجزة فلا يرد شي قوله ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي واذن ان اشار الى ان قوله الضم والنصب قوله اي في تركيب الجواب سوال وهو ان المثل مضاف وقوله ياتيتم الخ مضاف اليه والمحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان في مثل ياتيتم الخ جاز الضم والنصب هذا لا يعلم حال ياتيتم عدى فاجاب بقوله اي بتركيب الخ يعني ان المراد من قوله في مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كى صادق على مثل ياتيتم عدى قوله صورة جواب سوال وهو ان النداء هو ان النداء ههنا مفرد لا اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف فاجاب بقوله صورة الخ ظاهرها فالنداء ههنا وان كان مضافا في الحقيقة لكنه مفرد صورة قوله في الاول جواب سوال وهو ان الضم في قوله الضم لا يعلم انه في التيم الاول او الثاني والحكم على الجمل لا يجوز فاجاب بقوله في الاول والقرينة على الاول ان مجئنا في النداء والاول هو النداء قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة مجئنا هو قوله وتيم الثاني تأكيد لفظ جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثاني الخ يعني ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظ وهو جائز لان تيم الثاني عين الاول فالفصل كلا فضل وانما مجئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يقع الثاني بلا مضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه لانه عين الاول والمحال ان التثوين فيه غير موجود فكذا في الثاني ولا بناء على الضم يعني لو ذكر الثاني بعد للمضاف اليه لبقى مستقلا بداون احد الامور الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى الاضافي بداون ذكر المضاف اليه فقدم ليتم صورة الاضافة مجالها قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخر والفصل يعني ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور لا يلزم القول بتا التيم الثاني موخر في الاصل قدم وليستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله مكان النصب وكانه اشار الى رد قوله بخصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر اعني قوله ولك على المبتدأ اعني قوله الضم والنصب قوله كما

والكل من الشذ وذي العيوب ۱۳
 ۱۴ وهناك في الثاني ۱۵
 ۱۶ وهو الثاني الاول ۱۷
 ۱۸ على كل تقدير يكون مضافا ولا يكون مفردا ۱۹
 ۲۰ ان يكون الاول ۲۱
 ۲۲ مفردا صورة فظا ۲۳
 ۲۴ ولما ان الثاني سورة فلا شك في ان

ما ابتلع ابن و لا الجاز فموت لكان اللابن اسم اخر بل لا علم

يا زيد بن عمرو الان قياسه بهذا المثال مع الفارق لان فم زيد ليس لاجل ان نداء الجامع
 لهذه الصفات يكثر استعماله قوله لا ابالكم فيه اشارة الى كمال مدحهم يعنى ان اخلاقكم اخلاق
 الملائكة لا ابالكم كما لو اب للملائكة فلتسم مثل البشر في الصفات الدائمة والخسيسة
 وان فيه اشارة الى كمال قبحهم يعنى ليس لكم اب اذ انتم اولاد الزنى ناقوله اى مكروه فيه
 اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله يعنى مهاجاة اياهم جواب ان هوان جديرا
 لا يهجو الا هم وافكيف يكون القاء العير اياهم في السوء اى الهجو فاجاب بقوله يعنى مهاجاة
 اياهم لان الشاعر اذا هجا شخصا يذكر قومه كما في قوله لا ابالكم قوله وللضاف الى ياء
 المتكلم اعلم انه اذا اضيف الاسم غير المنادى الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجهان فتم الياء و
 سكونها واذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه لان المنادى يكثر استعماله
 فيناسبه التخييف وهو يكون بكثرة الوجه لان فيها وسعة المساحة للتكلم قوله
 والمنادى جواب **اين** وهو انه على هذا يلزم الخروج من البحث لانه في المنادى لا تلى الاسم
 المضاف وايضا ينقص بقولنا غلامى بدين حرف النداء اذ لا يجوز فيه وجوه اربعة بل يجوز
 فيه الوجهين الاولين فلما فم هذين الاعتراضين زاد الشاعر لفظ المنادى لان البحث فيه
 فان قيل ولو قال والمضاف الى الياء كان اخصر فان الياء المضاف اليه لا يكون الى
 ياء المتكلم قلنا التصريح بياء المتكلم لدفع وهم وهوان الياء اذ كان باللام يتوهم
 الجنس والاستغراق فيتوهم الاضافة الى كل الياء كياء النسبة قوله وجوه اربعة وهما
 اعتراض بوجه ثلثة الاول ان قوله يجوز فعل ولا بد له من الفاعل المهرود وقوله يا
 غلامى جملة فكيف تكون فاعلا والاعتراض الثانى ان قوله يا غلامى الخ
 تفصيل لا جمال ولا اجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف في صدر
 بيان الكليات وقوله يا غلامى جزئى من الجزئيات فاجاب الشارح
 عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولا شك ان لفظ الوجه مفرد وليس بجملة
 فيصح كونه فاعلا وعن الثانى بقوله اربعة وعن الثالث بقوله
 مثل اى مثل يا غلامى فيكون ثلثا ملا يا غلامى ويا امى ويا
 امرأتى وغيرها فيكون قول المهر يا غلامى بذكر لفظ
 المثل كليا قوله فتم الياء وهو الاصل لا

له اى يعنى المجرب بالمكروه مهاجاة اياهم اى عمرو ولو هجائى فانا ايضا اجهوه قاله عبد الغفور ١٢ مفتح عبد الرحيم
 ١٢ م كما قاله العترض ١٢ م مع انها ليس بمهرود ههنا والياء اذ كان بدين اللام لان لانة في الاثبات يعنى
 العموم كن اقال مولانا عبد الغفور ١٢ مفتح عبد الرحيم الفشارى رحمة الله

الاستیعاب

کل كلمة اذا كانت على حرف واحد فتكون اصلها الحركة لئلا يلزم الا بتداء بالساكن والفتحة
 اخف الحركات قوله وسكونها وهو الاكثر في الاستعمال ولا يلزم الابتداء
 بالساكن لوقوعها ابتداء بعد كلمة اخرى في قوله انتفاء بالكسرة
فان قيل اشتراط كسر ما قبل الياء لحد منها ليخرج نحو مسلمي ثنيتيه
 وجما فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء التكلم يقال مسلمي بالتشديد مع انه لو حذف ياء
 للتكلم منه لحاز الحال ان الكسر غير موجودة قلنا ان اشتراط كون قبله كسرة لا انتفاء
 الياء انما يكون في المنادى المفرد دون الجمع والثنائية لانه ثقيل غالبا فيجوز حذف الياء
 منه مطلقا **قوله** وهذا ان الوجهان جملة متسافئة وقعت في جواب سوال السائل كان
 السائل سأل ان هذه الوجهة الاربعة كلها مساوية في الاستعمال او كان بينها تفاوت في
 الاستعمال فذا فم بقوله وهذا ان الوجهان الخ **فان قيل** علم من قول الشارح ان هذين
 الوجهين يستعملون في غير المنادى ايضا لانه قال وهذا ان الوجهان يقعان غالبا في النداء
 فيعلم منه ان في الاستعمال القليل يقعان في غير المنادى ايضا مع ان الوجهة الاربعة كلها مختصة
 بالمنادى قلنا لا شك انهما مختصتان بالنداء وقوله يقعان غالبا في النداء بالنسبة الى
 الوجهين الاولين يعني انهما لا يقعان غالبا في النداء وهما يقعان غالبا في قوله لان النداء
 موضع تخفيف اشارة الى دليل قوله يقعان غالبا في النداء قوله وقلب الياء الفاء ثقيل هذا
 لقرب بني طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفاء فيقال في لقي وفكي بقا وفنا وفي جايته
 وناصيته جادة وناصاة **قوله** لان الالف والفتحة **جواب** بتبوال ظاهر قوله وهما
 اي هذان الوجهان اما اشارة الى التحقيق او الى جواب سوال وهو انه ينقض بنحو ياعدوي
 لانه المنادى للضاف الى ياء التكلم مع انه لا يجوز فيه الوجهان الاخيران **اجاب** بقوله
 وهما اي هذان الوجهان الخ **قوله** كذلك اي المضاف الى ياء التكلم **قوله**
 واشتهر بها عطف تفسير لقوله فيما غلب عليه **قوله** على الياء المغيرة عنه بالحذف الاولى
 ان يقال على الياء المغيرة بالحذف لان التغير لا يطلق على الحذف لان التغير يكون
 بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف يكون بزوال الاصل **اجيب** عنه انه من باب

له لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء الثنية والجمع وعدم الوزن يدل على الياء المحذوفة قاله عبد الرحيم
 عليه قوله جواب سوال ظاهر تقريره ان حذف الياء والكسر تخفيف بلا ريب واما قلب الياء الفاء ليس بتخفيف
 لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة فلا اي الالف بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبا لالف تخفيفا
 شيعه رحمانى الفتحة المولودى عبد الرحيم رحمته الله تعالى المرحوم الفشتاورى

ای تغلیب القلب علی الحذف وهو طریق عندهم قوله فلا یقل یا عد فانہ فی الاصل یا عد
 فلا یجوز فیہ حذف الیاء والدکفاء بالکسرة او قلب الیاء الفاعل عدم شمرته بالاضافة فلا ینقل
 الذهن حیث یذکر الیاء قوله وقد جاء شاذاً جواب سوال وهو ان الحذف فی الوجه الایة
 غیر صحیح لوجود الوجه الخامس وهو الذی ذکره الشارح بقوله وقد جاء شاذاً الخ قوله وقد یکن
 المنادی الخ هذا بیان التعلیق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفیة ای المتعلق مع المتعلق عطفت
 علی الجملة الفعلیة الواقعة خبراً من قوله وللضاف الی یاء التکلم قوله فی هذه الوجه دفع
 وهم وهو ان قوله بالهاء ناظر الی الیاء الاخریین قد فم بقوله فی هذه الوجه الخ قوله
 ای فی حالة الوقف اشارة الی ان نصب قوله وقفاً لانه ظرف باعتبار تقدیر لضاف اعنی قوله
 حالته وهو الزمان فیصح ظرفیته قوله فرقاً بین الوقف والوصل لانه لو لم یکن الهاء یلزم الاولنا
 بین الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحة فلو وقفت علی
 غلامی لحذف الیاء لانه اذا وجد حرف العلة فی آخر الاسم فوقفه باسقاط حرف العلة فلما
 سقط الیاء من یا غلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منه لاجل التفتیح فلما ذکر
 الهاء فی آخره کان الوقف علی الهاء وهی حرف صحیح بحركة الیاء او سکونها کان وقفه بالسکون
 فیکون حرف العلة سالماً عن السقوط وانما خص الهاء بالزيادة باعتبار عادة العرب قوله
 فرقاً مضموه بالهاء وقفاً قوله فی محاوراتهم انما زاد هذا اشارة الی ان یا ابی ویا امی مثل
 باب یا غلامی فی الاشهر بالاضافة للذكورة والاشهر لا یدیکون الا بالاستعمال فی محاوراتهم
 قوله ای قالوا یا ابی ابی فيه اشارة الی ان یا ابی عطفت علی یا ابی وهو مقولة قالوا فلذا یا ابی
 مقولة قالوا فان قیل ان ابی مذکور فلا یجوز ذکر التاء فیہ قلنا ان ذکر التاء فیہ للمحل
 علی یا امت علی ان التاء قد یدیکون فی المذکر نحو علامة وحامة للمذکر والمونث وشاة لک
 قوله ای حاله ان التاء اشارة الی ان نصب قوله فتحاً وکسراً لاجل انما حال قوله مفتوحة
 جواب سوال وهو ان الحال یدیکون محمولاً علی صاحبها والقیم مصدراً لمحل علی افراد
 والتاء لیست من افراد القیم فکیف یدعی المحل اجاب بقوله مفتوحة یعنی ان الصد من
 للمفعول فیصح المحل ثم یدعی علیه ان المطابقة بین الحال وصاحبها شرط فی الافراد
 والتثنية والجمع وهما لیس کذلک لان التاء واحدة وقوله فتحاً وکسراً مثنی قد فم
 بقوله او مکسورة یعنی الواو یجوز او کلمة اولتناول احد الذکورین فطابقا قوله وقد
 جاء الغم وعلیه قراءة یا ابی بالضمه قوله مجری للمفعول لانه اسم فی آخر تاء التاء
 نحو ثبة قوله وقالوا یا ابی اعلم ان فی قول المصنف لستین احدهما قوله ویا ابی

له واجب ایضا بان التاء فی یا ابی ویا امت للتخفیف كما فی حلاصة ۱۲ شرح الیومی المرفعی غیبت زکریا

ويا امتا بالالف والاخر قوله وبالف غزيا ابتا ويا امتا قوله جمعا بين العوضين اعنى التاء
والالف عوضين عن الياء ولا شك ان الجمع بين العوضين جائز كمن امثري السيف بالغرس
والبقري يكون لشئ واحد عوضا قوله فما قالوا كلمة ما نافية لان الجمع بين العوض والعوض
منه لا يجوز لانه يجب للغر قوله وقالوا يا ابن ام يعنى ان الابن مضاف الى الام والام م
مضاف الى ياء التكلم فحكم الام حكم المنادى للمضاف الى ياء التكلم في الوجه الاربعة لكن
مع زيادة وجه اخر كما بين للمعرج قوله هذا الاختصاص جواب سؤال وهو انه يخرج منه
يا ابنت ام مع ان حكمه حكم يا ابن ام فاجاب بقوله هذا الاختصاص الخ فان قيل
الاختصاص لا يخلو اما بالنظر الى الابن او بالنظر الى الام والم فعل الاول خيم البنت وعلى الثانى دخل
فيه يا غلام ام مع انه ليس حكمه حكم الابن في الوجه الاربعة مع الوجه الخامس قلنا الاختصاص
الى كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه حقيقة اعنى بالنظر الى كل عدل ام والم والا
بالنظر الى المضاف اضافى اعنى بالنظر الى ما سوى البنت قوله بنياده وجاخر جواب
سؤال وهو انه لا حاجة الى قول المعرج يا ابن ام مجدوت الف وبقاء التفتة لانه علم من
قوله مثل باب غلامى لان هذا الوجه الخامس ثابت في يا غلامى ايضا كما قال الشارح روح
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح فاجاب بقوله بزيادة الخ يعنى ان الوجه الخامس
شاذ في مثل باب غلامى وهما ليس بشاذ قوله لكثرة الاستعمال ثم يرد عليه
ان هذا منقوض بيا ابى ويا امى لان ذاكما ايضا كثير كما مرنا مع انه لم يعم فيها الوجه
الذكر فاجاب بقوله وطول الكلام بخلاف ابى وامى لانه وان كثرتا فهما لكن ليس هما
طول الكلام ثم يرد عليه انه منقوض بيا ابن ابى لانه كثير الاستعمال مع
طول الكلام مع انه لم يثبت فيه الوجه للذكر فاجاب بقوله وتقل التضعيف اذ
الأم من المضاعف قوله ولما كان من خصائص جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج من
البحث لانه في المنادى فاجاب بقوله ولما كان من خصائص الخ قوله شرع
اى الله الشرع فلا يرد انه يلزم منه ان الشرع غير القول ويميل ان يكون قوله فقال
لتفسير الشرع قوله اى واقم جواب سؤال وهو ان الجواز على نحوين احدهما وقوعى اى
موجود في كلام العرب والافعال كما في اى نصري اى ليس له وجود في الخارج فلم يعلم اى
المراد فهنا فاجاب بقوله اى واقم يعنى ان الجواز ههنا وقوعى ثم يرد
عليه ان الوقوع على نحوين احدهما ما يكون موجودا في سعة الكلام والاخر ما يكون
موجودا في الضرورة فاقم مراد ههنا فاجاب بقوله في سعة الكلام
ثم يرد عليه ان السعة مشتركة بين المعنيين احدهما من المسى اى السعة الى الشئ كما

بأنه
لا يرد
على
المراد
فاجاب
بقوله
اى واقم
يعنى ان
الجواز
ههنا
وقوعى
ثم يرد
عليه
ان الوقوع
على نحوين
احدهما
ما يكون
موجودا
في سعة
الكلام
والاخر
ما يكون
موجودا
في الضرورة
فاجاب
بقوله
في سعة
الكلام
ثم يرد
عليه
ان السعة
مشتركة
بين
المعنيين
احدهما
من المسى
اى السعة
الى الشئ
كما

قلا الفقهاء والسع بين اللين الاضرين والسعي الى الجمعة والاخر من الوسعة اى ضد الضيق
 فإى للعنى مراد ههنا فأجاب الشارح بقوله من غير ضرورة يعنى ان المراد منه
 ما كان يبعد الوسعة ثم يرد عليه ان الضرورة على نحوين احدهما ضرورة شرعية
 يعنى ضرورة اضطرار الشارح والاخر ضرورة اضطرار التكلم من غير الشارح فإى مراد ههنا فلما
 بقوله شرعية ثم يرد عليه ان الضرورة الشرعية عبادة عما وقم فى الشعر سواء كان
 مع اضطرار الشارح بانه لو لم يرخم لايستقيم شعره او كان يداون اضطراره فتوهم للتوهم انه ما كان
 يداون اضطراره فأجاب بقوله دعت اليه اى الى الترخيم يعنى ان المراد من الضرورة
 ما كانت مع اضطرار بان شعره لا يستقيم يداون الترخيم ثم يرد عليه ان التخصيص فى الرواية
 يعنى فى ما علاه فيعلم من كلام المصنف ان الترخيم فى الندى لو كان لاجل ضرورة لا يجوز
 مع انه جائز بالاتفاق فأجاب بقوله فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى يعنى ان
 التخصيص فى الروايات يدل على نفي ما علاه اذ لم يكن ما علاه ثابتا بالطريق الاولى قوله
 واقم جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله ضرورة على قوله هو ذا الضمير فيه واجب الى الترخيم
 والضرورة ليست بتخيم فأجاب بقوله واقم يعنى ان قوله ضرورة ليست بتخيم بقوله هو ذا
 خبره محذوف وهو قوله واقم ثم يرد عليه انه لما كان قوله مبتدا محذوف والخبر
 فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بما لا يعنى فأجاب الشارح بقوله اى ضرورة
 شرعية يعنى انه مفعول له قوله داعية اليه جواب سوال مترافا قوله
 لا فى سعة الكلام دفع وهم وهوان قوله ضرورة قيد اتفاقى فذا فم بقوله لا فى سعة
 الكلام وبهنا بحث وهو انه انما يجوز حذف اللام من المفعول اذا اتحد فاعل الفعل
 والمفعول وفيما نحن فيه ليس كذلك لان الفعل هو قوله جاد فاعله الترخيم وفاعل الضرورة
 هو التكلم قلنا ليس الفعل ههنا جاز بل لفعل هو الترخيم اى يرخم فى غير ضرورة ولا شل
 ان فاعل لترخيم والضرورة واحد وهو التكلم قوله اى ترخيم الندى جواب سوال
 وهو ان ضمير هو لا يجزى اما جاز الى ترخيم الندى او الى الترخيم مطلقا فعلى الاول لا يعلم نفي
 ترخيم غير الندى وعلى الثانى لا يصح قوله وشروط لان الشرط المذكور فى قوله الم
 شروط لترخيم الندى لان الترخيم للضرورة لا شرط وطله لانه لاجل الضرورة والضرورة لا
 يحتاج الى الشرط فأجاب الشارح عن جوابين احدهما بقوله اى ترخيم الندى يعنى
 ان الضمير راجع الى ترخيم الندى ويعلم منه ترخيم غير الندى بالمقايسة على ترخيم الندى
 اذ قلنا فيها واحد غير متفاوت والجواب الثانى ما اشار اليه بقوله ويمكن حمله نحو قوله اى مجرد

سنة دهنا ليس كذلك بل ما علاه وهو ما كان لاجل ضرورة ثابتة بالطريق الاولى ١٧ م سنة حتى يرد الامر من ١٨ م سنة من حذف عند اللام ١٢
 عنه يعنى انه قيد احترازي ١٢ شريح يولى لنا المولى بى المفتى عيسى بن الرقيم البشايورى ١٢

التخفيف جواب سؤال ولنه دخل فيه نحو قاض وعصا لان حذف اخرهما ايضا للتخفيف
 فاجاب بقوله اى مجرد التخفيف الحذف فيها ليس لمجرد التخفيف بل لاجل الاعدال قوله
 لعللة اخرى بيان لمجرد التخفيف ثم يرد عليه ان علة اخرى ذكر مطلقا لا يعلم ان
 المراد منه علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام فاجاب بقوله مفتية
 الى الحذف ثم يرد عليه ان الحذف بالاعدال ليس للتخفيف فلا يكون الاعدال امرا
 مغايرا من التخفيف فاجاب بقوله المتلزم للتخفيف يعنى ان الحذف بالاعدال ليس لمجرد
 التخفيف بل للاعدال والتخفيف لازم له لا عينه ويقال مثل هذا الحذف حذف الاعتبار
 وهو ذم الابل الصحيح لمجرد التلميح لعللة قوله فعلى هذا يكون اى على تقدير ارجاع ضمير هو الى
 ترخيم المنادى قوله بالمقابلة فان قيل كيف يقاس ترخيم المنادى على ترخيم المنادى
 فان ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة
 قلنا القياس في اصل الترخيم اى قطع النظر عن القيد قوله ويمكن اشارة الى جواب اخر
 وانما قل يمكن لان في هذا الجواب ضعف وهوان ارجاع الضمير الى الاسم المطلق يخالف
 من سوق الكلام لانه في المنادى التلميح الا ان يقال انما ارجع الى الاسم المطلق ليعلم ان الترخيم
 لا يكون الا في الاسم قوله بارجاع الضمير لرفع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم
 لذكر المطلق فان قيل اذا كان الضمير لرفع ارجع الى الترخيم مطلقا فقوله تخفيفا غريب
 مرتبط بما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة قلنا قوله تخفيفا حينئذ
 يعنى انه اذا كان واقعا في المنادى فيحصل الربط قوله امورا لربعة جواب سؤال وهوانه
 لا يصح قوله ان لا يكون بالاضافة على قوله وشرطه لانه يلزم حمل لاخص على الاعم فاجاب
 بقوله امورا لربعة حاصلة ان قوله وشرطه مبتدأ محذوف والخبر وهو قوله امورا لبعة
 وقوله ان لا يكون بالاضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الاول ثمر يتوهم للتوهم ان
 الاربعة على نمط واحد فذا ضم السادس بقوله ثلاثة منها يعنى انها ليست على نمط واحد قوله
 ان لا يكون مضافا فان قيل لوقال مغرما كان الاولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف
 لانه جعل المفعول فيما سبق في مقابلة المضاف وشبهه قلنا كما ان المضاف لا يعم بدون
 العم الى الحقيقة والحكم كذلك لا يعم لفظ المفرد بدون العم الى الحقيقة والحكمى قوله
 حقيقة او حكما جواب سؤال وهوانه ينقض بقوله ياطالعا جلا لانه ليس بمضاف
 بل شبه مضاف مع انه لا يجوز فيه الترخيم فاجاب بقوله حقيقة او حكما فدل فيه
 المشبه بالمضاف قوله نظر الى المعنى فان قيل هذا مستقيم فيما اذا كان الركب الضافي
 علما فان الجزء الاول بمنزلة الزاء في زيد فان اخره محسب المعنى هو اخر الصواب لانه
 له فيكون من فيل حل الاعم على الاعم شرح المفتي السوالمى مؤلف لنا عبد الرحيم الفشارى

اذ لم يكن علما فلا يستقيم قلنا ان المضاف وان لم يكن في ضمن العلم لاكن اذا اخذ من حيث انه
مضاف لا يتم بدون المضاف اليه فيكون كالعلم **فان قيل** ان النحوي انما يبحث عن اللفظ
دون المعنى الاتباع في بعض المواضع فنظر النحوي الى لفظه فقط فاذا تم لفظه بعينه الترخيم فيه قلنا
لا نسلم ان يبحث النحوي في اللفظ مطلقا بل يبحث في اللفظ موضوعا للمعنى لا اللفظ فقط فلا يرد شئ
قوله فامتنع الترخيم فيهما بالكلية اى بعد اعادة اللفظ والمعنى قوله من النصب او البناء اما
كون النصب اثر النداء فلكون النداء مفعول ادعو واما كون البناء اثر النداء فلمساواة الكاف
في ادعواي مجازا فانه اثر الالف والقياس حروف النداء اثر النداء وهو ثابت فيه قلنا
هو علامة النداء لا اثر **فان قيل** ان حرف النداء لا يكون الا في المنادى فينبغي ان يحوي فيه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى قلنا حرف النداء قد يكون في غير المنادى كالندوب والادب
ترى ان القاعدة بعد القيام قد يقول يا الله مع انه ليس قصد النداء بل يقول ذلك لمحبة القيام قوله
لان الزيادة تنافي الحذف اعترض عليه بانه يعنى قامة الدليل المذكور على المستغاث بالالف وهو ظاهر
وايضاً قامة الدليل الاول على المستغاث بالالف لعدم النصب بل فيه فم فلم لم يلتفت الشاعر اليه
قلنا سلمنا انه جازم فيه لكن لما كان صورة القم صورة النصب لم يلتفت اليه قوله ولم يذكر النداء جواب
سؤال وهو ان عدم الندوب اليهم من الشروط فلم ترك المهم فاجاب بقوله ولم يذكر الندوب نصير
عليه ان عدم الندوب مذكور في بعض نهم الم فلم منه انه داخل فيه فذم بقوله وما ذم الخ
قوله لان الجملة محكية **فازيل** ان المنادى لا يكون الا من الاسماء والجملة ليست باسم فكيف يعنى
قوله ولا جملة قلنا معنى المن هنا اذا جعل الجملة علما للشخص ثم وقع المنادى فلا يعنى ترخيمه لان
الجملة انما يكون علما للشخص اذا وجد معنى الجملة وهو القصة الغريبة قوله احد الامرين الوجوديين
دفعهم وهم وهوان مجموع الامرين شرط فلا يعنى المحصر باربعة فذم بقوله احد الامرين قوله
كثرة نداء العلم فان قيل ينبغي ان لا يحذف من العلم شئ من حروفه لما قالوا ان الكلام
لا تغير كما مر في غير المنصوت قلنا عدم تغيره في غير المنصوت في غير صورة ترخيم المنادى
قوله فيما بقي منه والقياس لا دليل على ما التقى لان فيما بقي منه شئ اخر هو دليل
على ما التقى فلا يعنى الطرفية قلنا ان كلمة في زائدة او لقل ان شئ لغو موجود ههنا وهو
الشبهة قوله دليل على ما التقى مبتدأ وقوله فيما بقي خبر مقدم عليه قوله لم يلزم نقص الاسم الذي
يكون بناؤه عارضا فلان ما يكون بناؤه عارضا فهو في حكم العرب فلا يرد حيثما انه
لا معنى لقوله نقص الاسم عن اقل ابنية العرب لان الكلام في المنادى المبني لا العرب

له لان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بل ان المضاف اليه فحينئذ ان ضم في المضافات يلزم الترخيم في وسط الكلمة
في وسط الكلمة لا الكلمتين قاله عبد من عباد الله جل جلاله ١٢ مولانا المولوي المفتي محمد عبد الرحيم الغشاوي

في ذلك الشخص ثم انما يطبق في ذلك الشخص

فی اخوه اے فی جانب اخره فلا یدر اذہ یلزم الاتحاد بین الطرف و المظروف و هو
 لا یجوز قولہ کائناتان ہذا بیان للتعلق بقولہ فی حکم الواحدۃ اعترض علیہ
 انہ یصح تعلقہ بقولہ زیادتان لان الزیادۃ معدۃ یشبہ الفعل صالح للتعلق
 الجار والمجرور قلنا ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفة للزیادتان والجار والمجرور
 انما یكون صفة لشیء باعتبار التعلق فلا بد ان یكون متعلقہ شیء اخر ثم قولہ
 الواحدۃ صفة تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمہ اللہ تعالیٰ قولہ الزیادۃ ثم
 سأل السائل ان الاتحاد یدینہما فی المحکم من ای جہتہ فاجاب الشارح بقولہ
 فی انہما یدیدتا معاً فی الکلمۃ کما ان الحرف الواحد یدیدت دفعتہ واحدۃ فکذا لک الحرف
 یدیدتا معاً وانما کانتا زائدتان فی قولہ اسماء لانہما زائدتان علی ثلثۃ احرف وھما
 الهمزة والسين والیم فان قیل ان حکم الواحدۃ مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان
 مظروفتان فی حکم الواحدۃ فکیف یتقہم الظرفیۃ فی قول المصنف رحمہ زیادتان فی
 حکم الواحدۃ فاجاب عبد الغفور الغافض ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفة
 لقولہ زیادتان کما حصل الجواب ان الطرف علی قسمین احدهما حقیقی وھو الزمان
 والمكان والاخر اعتباری کظرفیۃ الصفة للموصوف نحو ید فی العلم وید
 فی الکرم وھنا اعتباری یعنی ظرفیۃ الصفة للموصوف ہنومن قبیل قولہ
 فلان فی السعاده قولہ فان الیاء والنون ای الیاء فی ثانیۃ والنون فی مرجانۃ
 زیدتا اولاً ثم یدیدت ثانیۃ لان ہذہ التاء ثانیۃ وھی تزداد
 قولہ کاسما اصلہا وصما قلبت وادھا همزة علی غیر قیاس کما فی احد وانک
 فہی زائدتان للثانیۃ کجاء قولہ اذا جعلتہا جواب سوال وھو انما انزل
 ان فی اخوه زیادتان بل اخوه حرف صحیح قبلہ مدۃ لانه علی وزن افعال فیکون
 قبیل الضابطۃ الثانیۃ لا من الاول فاجاب بقولہ اذا جعلتہا فعلا قولہ
 من الوسامة بمعنی العلامة ثم استعمل فی الحسن والمراد ہنا اسم امرأۃ
 واسم بنت الی بکون الصدیق رضی اللہ عنہما قولہ من باب ہما اسم صاحب
 من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم ہنومن الضابطۃ الثانیۃ قولہ ومروان اسم
 صحابی ایضاً قولہ او کان فی اخوه اشارۃ الی حاصل العطفت تقدیرہ وان کان
 فی اخوه الخ فحرف الشرط وھی ان متروک من مہو الناسی قولہ ای صحیح اصلہ

سلمہ ای الخمران وھما الالف والهمزة مولانا مولوی المفتی محمد الرحیم الفشاروی سلمہ قولہ فی الحسن الخ
 بنعم الخاوسکون المین بالفارسیۃ خوبی مولانا مولوی المفتی عبد الرحیم الفشاروی المرحوم ۶ ۱۲

جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه يلزم التقدير من غير قينة د
 ذالاجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادره الخ لوان الغالب في الحرف الصحيح هو
 الاصاله كما ان الغالب في حروف العلة الزيادة فحينئذ يخرج نحو سعلات بكسر
 السين وسكون العين لان تاءه ليست باصلية وان كانت صحيحة في الاصاله فالقول
 ان في قول الشارح رحم يلزم الدور لانه انهم الاصل من الصحيح في قوله اى صحيح اصله وههنا انهم
 الصحيح من الاصل حيث قال في حكم الصحيح في الاصاله قلنا هذا ليس بدور بل فهم احد الاول
 من الاخر في موضع وفهم الاخر من الاخر في موضع اخر فيحذف من معنى حرفان اخوهما
 في حكم الصحيح قبله مدة قوله اى الف ادوا والذ دفع وهم وهوان المراد من قوله مدة
 لفظ مدة فيكون معناه قبله لفظ مدة وفيه فساد المعنى فلما دفع بقوله اى الف الخ يعنى ان
 المراد من المدة ليس لفظ المدة بل المراد منها حروف المدة اى حروف العلة ثم يرد عليه انه
 لما كان المراد منها حروف العلة فعلى هذا ينبغي ان يحذف الحرفان من كنهون اذ
 اخوه حرف صحيح قبله حروف العلة مع انه لا يحذف منه الحروف وا حـ
 فاجاب بقوله ساكنة يعنى ليس المراد منها حروف العلة مطلقا بل اذا كانت ساكنة
 والواو في كنهون ليس بساكن بل متحرك لانه على وزن سفرجل معناه سحاب عظيم
 ثم يرد عليه انه لما كان المراد الحروف العلة الساكنة فعلى هذا ينبغي ان يحذف الحرفان من
 سوز اذ حروف العلة ساكن فيه مع انه لا يحذف منه الحروف واحدا فلجواب الشارح بقوله
 والراد بالمدة الزائدة والمدة في مختارا صلي اذ هو بمقابلة العين ثم يرد عليه انه
 يلزم التقدير بلا قينة وذالاجوز فاجاب بقوله لتبادرها الى الذهن قوله اى لما
 دفع وهم وهوان الواو في قوله وهوللحطفت كما هو للتبادر فيكون معطوفان على قوله او
 حروف صحيح قبله مدة فعلى هذا معنى المتن هكذا ان كان في اخو النادى زيادتان او
 كان اخوه حروف صحيح قبله مدة او كان النادى اكثر من ربعة احرف حذفت اى يحذف
 الحرفان في الجمل الثلاثة فعلى هذا يحذف الحرفان في ياسفرجل اذ اجعل علما
 اذ هو اكثر من اربعة احرف مع انه لم يقل به احدا فلما دفع بقوله اى والمحال ان الواو ليس
 للخط بل للمحال من حال من ضمير مجرى وفي اخوه فانه مضاف اليه ويصح حذف المضاف و
 اقامة المضاف اليه مقامه والمضاف مفعول بواسطة حروف الجر وهو كناية في قوله في اخوه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

له توضيحه انه ينقض نحو سعلات فان في اخوه حرف صحيح غير مدة مع انه لا يحذف منه التاء فاجاب بقوله اى صحيح اصله
 يعنى ان المراد بالصحيح الهميم الاصل لا مطلق الصحيح كما هو المتعارف وفي سعلات الحرف الاخير ليس باصل كذا في
 الحواشي المختصرة ۱۲ المولى المفتي مولانا محمد عبد الرحيم القشادري المرحوم

من قال انه مفحول كان لبعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة قوله فان لم ياخذ هذا
 للتعيد وانما يظهر عدم اخذه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هو لهما قال مولانا عصا البر
 يصح ارجاع ضمير الضمير اليهما بتاويل لمذكور ولا يرد الاشكال على ثبوت وقولون لانهما اكثر من اربعة
 احرف في الاصل لانهما محذوف فالمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون في الحال او
 في الاصل اقول ان الحق في جانب الشارح لان الاصل هو الى المذكور خلاف الاصل وكذا العموم
 في قوله وهو اكثر من اربعة احرف من اذنه في الحال او في الاصل ومعنى شبة بالفارسية
 گروه از گوسپند ومعنى القلة هي الخشبة الصغيرة التي يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها
 الصبيان فان قيل لو قال المصريح فان كان ما قبل لخره مدحذا فتايشل لقسمين فكان اخضر
 وجوابه ما قال لفاضل عبد الغفور حيث قال لما كانت علة الحذف في القسم

الاول مفارقة لعدة المحذوف في الثاني كما ترى من قوله اما في الاول فلما لم فصل المص هذا
 التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل حزمة انتهى كلامه اقول لا يصح هذا الجمل لانه لا يخلو
 اما ان يعيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف اوله في الاول يلزم اعتبار هذا التعيد فيما فيه زيادة
 في حكم الواحدة فيخرج نحو ثبوت وقولون مع انه يحذف منها حرفان وعلى الثاني يدخل فيه سعيد
 وهان وشود لكن يرد عليه اننا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان
 يكون لفظا او قدرا وثبوت وقولون في التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيها محذوف
 قوله في كلا القسمين قال مولانا عصا مريد الدين لا يصح هذا القول اذ هو ذكر الشرط
 في جانب الجزاء وهو لا يجوز قلنا هو اعادة للذي لا يتناء للذي لا يخلو وقوله اما في الاول
 او نقول انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالخير قوله المشل المسائر اي المثال المجازي
 على السنة العرب قوله ويعلم من بيان دفع لما يقال من انه لا يجوز الترخيم في المركب
 لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة فلجواب بقوله ويعلم من قوله علمين
 انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العددي
 فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودي وهو العلمية قوله المذكور بجواب سؤال

وهو انه فات للطابقة بين اسم الاشارة والشار إليه
 لان اسم الاشارة مفرد مذكر والشار إليه ٤٤
 امود ثلاثة الاول قوله فان كان في اخوه يفتا
 والثاني قوله او حرف صحيح قبله مد والثالث

له قال عبد الرحمن ومعنى قلة هي الخشبة الصغيرة التي تضرب بالخشبة الكبيرة اي ١٢ اقل القلة
 اسم لعب يكون غشيتين صغيرتين يقال لهما في الهندية هذا يعني ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم الفشار

قوله وان كان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه ان المذكور كل الكتاب الذي مر بنا
 فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله يمحذوف حرف جواب سوال وهو ان قوله
 محذوف واحد جزاء الشرط والجزء لا يكون الا جملة وهو ليس بجملة فاجاب بقوله اي في حذف
 حرف التثنية وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فمحذوف حرف واحد ليطابق بما سبق من
 الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفنا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة
 يقتضيه اي راده بلفظ الماضي بان يقال محذوف حرف واحد قلنا للجزء اذا كان ماضيا بدا
 قد لا يجوز دخول الفاء عليه والمذكور في قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال محذوف
 وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا عبر الشارح بالمضارع قال مولانا عطاء الدين
 رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازيد لفظ قد اقول فيه
 احتياج الى كثرة المحذوف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهي التخفيف
 ثم يرد عليه انه ينبغي ان يحذف من الاقسام الثلاثة للذكرة ايضا حرف واحد
 لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اي للمنادي الرحم
 لا يقال لو كان الضمير لاجا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لا يحتاج الى قوله
 بجميع اجزائه لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد
 يجعل اسما براسه لان الضمير في محله راجع الى المنادى فان قيل جاز ان
 يرجع الضمير في محله الى الباقي اي الباقي من المحذوف قلنا الباقي ليس الا المنادى فان
 قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعله موجبه وليس المحذوف
 هنا لعله موجبه فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم قلنا ان المحذوف
 هنا وان لم يكن لعله موجبه لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فهو كالمحذوف لعله موجبه
 قوله بجميع اجزائه جواب سوال وهو انه لا يعم تشبيه المنادى للرحم بنا ذي ثابت لانه ايضا
 منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ما كان عليه قبله فلا يكون الا حرف
 جاري على الرحم الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان
 الموصوف وانما لم يجعل للموصوف مذهباً بان يقال هي المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق
 عليه وايضا لو قال المذهب يابى عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال لفظاً

له يعني انما لم يقدّر الماضي مع كونه موافقاً لان كلمة الفاء تاتي عن الماضي

له يعني ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال

الامر اغفر لي والوالدي والمومنين المير
 هزاران حرمت حق برکتی یاد : کہ کاتب را با محمدی کند یاد : ۱۲

ضميمة اي جزء لشط محمد و اي اذا كان كذلك فيقال وانما مثل بثلاثة امثلة لان التعريف في
الاسماء الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف فقط او بكليهما قوله **كسر الراء** ولو كان اسما براسه يكون نغم
الراء قوله **لو او متطرفة** ولو كان اسما براسه لجعل الواو ياء كما سيأتي قوله **لو او متحركة** ولو كان
اسما براسه لا قلب الواو ايضا كما سيأتي قوله وفي **ياكروان** الخ يقال له **بالا** فغانية **ذان** في
قوله **قد للتقليل** جواب سؤال وهو انه لما قال سابقا على الاكثر فالمناسب ههنا ان يقر
على الاقل فاقب بقوله **قد للتقليل** فعلى هذا الحاجة الى قوله على الاقل قوله
كان لم يحد منه شئ **جواب سئوال** وهو ان معنى قوله اسما براسه اي اسما ابتداء
يعني غير مجعول من الاسم الاخر وقوله قد يجعل يدل على انه مجعول من اسم اخر فيكون
في كلام المصنف تدافعا **فاجاب** بقوله **كانه** لم يحد منه شئ يعني انه مجعول من
اسم اخر وقوله اسما براسه معناه **كانه** لم يحد منه شئ قوله **فلا جرم** قلبت الواو ياء
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبله ضمة الا وقلب الواو ياء و
الضمة كسرة كاذل **لوجم** دلو وهو ما يخرج به الماء من البئر لان المتأكد في حكم العرب لغو
بنائه **فأعمل** بما ليل به الاسم للعرب قوله **وقد استعملوا** وانما اورد المندوب في التأكيد
ثم يبحث بعد من النداء اشارة الى المناسبة التي له بالنداء لان المندوب يشابه
النداء من حيث التخصيص لان كلا واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق وانما قال
صيغة النداء ولم يقل مع انه اخضر ومراد ههنا اشارة الى ان استعمال صيغة ياء في المندوب
بطريق الغارية ثم اعراب المندوب مثل اعراب النداء لكن هذا اذا استعمل الندوب بيا
واما اذا استعمل بوا فلا يظهر وجه اعرا به لانه ليس بمندوب عند اللغز ولا منصوبا لفعل
التفجع لانه لا دعى اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوبا باعني او اخضر لكن يرد عليه
انه يلزم ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به مع انه اربعة
اجنب ان المحصر في المواضع الكاملة والمندوب ليس بكامل لانه مشترك مع المندوب
من وجه يعني اذا استعمل بوا قوله يعني العرب اشارة الى تعيين الفاعل قوله يعني يا خضر
جواب سئوال ظاهر قوله لانه لا يدخل دليل القوم يعني يا خضر فان قيل
ان صيغة النداء ذكر مطلقا من ابن علم ان المراد منه الياء قلنا لما كانت الياء اشتهر من صيغة
النداء صح الضراف مطلق صيغة النداء الياء فان قيل ان الشهرة في النداء تقتضي ان
لا يستعمل في غيره لئلا يلبس بالنداء قلنا لا التباس بينهما للفرق الواضح بين التفجع عليه
وبين المطلوب اقباله فيهم المراد

له يعني ان قد والا مثله باعتبار تعدد المثلثات ١٢ مفتي عبد الرحيم

له اي واقعة في الطلوع ١٢ له فلا قد سره في الاشياء كروان طائر ضيف طول الضم انتهي ١٢ له بان قال قد استعملوا صيغة النداء
في المندوب ١٢ له فوجه ان معنى الياء هي الواو ايضا صيغة النداء مع ذلك قيل في الراء في المندوب فاجاب بقوله ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

بقریة المقام قوله اشهر صیغها القیصر فی صیغها راجع الی النداء باعتبار المضان وهو لفظ الصیبة
 فیهم التانیث فی الرفع قوله میت یمک علیه احد سواء کان بیا ادا او غیرهما قوله
 وجودا اعدا ما جواب سوال وهو ان التعلیل یشترط ان یشترط وجود المتفعّل علیه وجود المتعلّل
 والمحرّم والویل ذل المتفعّل لیس بل المتفعّل منه فالتعلیل بقوله وجودا اعدا ما یبطل ان المتعلّل
 کیف یكون المراد کلها والحال ان کلمة علیه یمزج للتعلیل علیه وجود المتعلّل منه لا فاجها عبد المتعلّل بقوله فالتعلیل
 علیه عدا ما یتفعّل علی متعلّله ان کلمة علی فی قوله علی بنائیة ولیست صلة للمتفعّل فیکون معناه تفعّل بناء
 علی عدا ای عدم حیوته دون جسمه وکذا معنی قوله ما یتفعّل علی وجوده ای تفعّل بناء علی وجوده
 فلا یكون کلمة علی محرّجا للمتفعّل علیه وجودا واجاب البیض ان کلمة علی محضة الادم ای التفعّل لاجله
 فیتنا ولما جمعا قوله عند فقد التفعّل علیه عدا ما هذا بالنظر الی الادلخ ولا یجوز ان یتحقّق التفعّل
 علیه وجودا بذن العدم کالمصیبة الحاصلة له عند محاصرة الخصماء وغیر ذلک قوله لقد المیت
 بان یدفن المیت ثم جاء الولی الی البیت فحصل له المصیبة لاجل فقد المیت قوله فالحد شامل
 الخ تفزیر علی قوله وجودا عدا قوله مثل یا زید الخ مثال للمتفعّل علیه عدا ما قوله ومثل یا
 حرّاته أه مثال للمتفعّل علیه وجودا فالحرّاة اعم من المصیبة لانه یكون بالادم فقط والحرّة
 قد یكون بالادم وقد یكون بغيره والمصیبة اعم من الویل لانها تكون بالادم الذی یكون
 بالنداء قوله ممّا زاب جواب سوال وهو ان لا یسلم ان الندوب تختص بوا اذ هو لیستعمل بیا
 ایضا فاجاب بقوله متناذیه قوله فانه مشترك لعلّی انه مشترك من حیث الاستعمال لا من
 حیث الوضع فلا یرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب لانه یعلم منه ان لیا
 حقیقة فی النداء قوله ای مثل حکم جواب سوال وهو انه یعلم من قول المصنّف ان حکم المندوب منتقل
 من المنادی فیطع هذا بقی المنادی بلا حکم والیضا حکم من الاعراض والعرض اذا قام بالحل
 لا ینقل منه الی محل آخر فاجاب بقوله ای مثل حکم قوله یعنی ان اجاب سوال وهو انه
 لما قلنا المصنّف ان حکم فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی علم منه ان المندوب یأثّر للمنادی
 فی الاعراب والبناء فی جمیع اقسامه والحال ان المندوب لا یقع نكرة لانه لا یندب اذ العرف
 والمنادی كما یقع معرفة یقع نكرة ایضا اجاب بقوله یعنی اذا وقع اه حاصل الجواب ان التثلیة ههنا
 فی الاعراب والبناء فی القسم الذی یقع مندوبا لانه مماثل له فی جمیع اقسام المنادی قوله لید
 علیه انه لا یقع نكرة فان قیل لا یحتاج الی هذا القول لدقم الایراد للمذکور ان قوله ولا یندب الخ
 بمنزلة الاستثناء قلنا یكون الكلام اللاحق بمنزلة الاستثناء یكون فی مرتبة التاویل عند
 الاحتیاج فاذا رد الشارح تفعّل کلام المصنّف علی وجه لا یحتاج الی هذا التاویل قوله وجازک
 بیان التعلیل لقوله لك وخص

او التعلیل ان المتفعّل علیه وجودا اعدا ما یبطل ان المتعلّل

له والاول یعرفنا وامتصاصه لان التفعّل لا یكون علی المصیبة ۱۲ منه فالتعلیل منه داخل فی التعلیل لاجله ۱۳ منه وهو قوله وحکم فی

هذا الفعل ونحوه على الالف حيث قاله وجب زيادة الالف اذا كانت الالف بالياء لئلا يلتبس بالياء
يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالالف المستغاث بالالف ايضا ان الالف في قوله للفعل على الجواز
لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سؤال وهو ان اسناد الجواز لا يكون الا الى مقدار
التكلم والالف ليس من مقدار راته فلجأ بقوله زيادة الالف يعني ان عبادة المص بحذات المضاف وهو
الزيادة وهو مقدور والتكلم قوله لئلا يصوت وخص زيادة الالف لانهما اخف واكثر من اخيهما ولذلك لم يرد
وان حصل له الصوت بهما ايضا قوله اي التباس وانما فسر مصدر المجرم بمصدر الزيد الذي هو المشهور فيكون
تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالضم والفتح والثاني غير مراد ههنا لانه
يستعمل في الثياب فلن اطلب بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان الالف
ليست من لسان الله قوله هذا الى خارج اسم الالف ان الجزء لا يتوقف على الشرط لانه لا يلزم من كون اللبس في الالف
لانه جائز ان يقال في ندبه امته الخاطبة امتك فاجاب بقوله عدلت يعني ان الجزء منها معدوف وهو
قوله عدلت والمراد ههنا العدول الى حروف اللد سواء كان في هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
لما كان الجزء معدوفاً فالاشتغال بقوله واغلا مكيه اشتغال بالادعية فلجأ الشارح عند بقوله كما اذا
اردت يعني ان قول المصروح وقع في موضع المثال قوله اذ اليم اصله الضم جواب السؤال وهو ان الواو كيف
يكون مجالس الحوكة الاخرى في غلام ساكن فاجاب بقوله اذ اليم الخ يعني ان اليم في الاصل مفتوح
لان اصل غلام غلام مكو فاسكنت اليم للتحفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعني اليم والواو فصار غلام
قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الهمزة قوله وجانك الهاء اشارة الى قوله ذلك الهاء عطف
على قوله وذلك الالف قوله اي الحاقها بجواب المراد في قوله وذلك زيادة الالف قوله ها الوقف جواب السؤال وهو انه
لا يعم ظروفة الوقف للهاء وان التوقف امانان امكان وهو ليس بواحد منهما فلجأ بقوله حال الوقف وهو الزمان
قوله ليا نها اي لا ظها ولا الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف في الاخر ولذا ان الوقف على حرف العلة يكون
وقف بسقوط حرف العلة فاذا زيد الهاء في الاخر فيكون الوقف بسقوط حرفيها اذ الهاء حرف مهم فبقى الالف
سالم من الحذف قوله من قسم لئلا يجاب الين احدهما انه منقوض بقولنا واويله وامصتبه وانما
نكرتان مع كونها منذر وبين والثاني انه لا يعم الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من السماء
فلجأ بقوله من قسم لئلا يجاب الين احدهما انه منقوض بقولنا واويله وامصتبه وانما
عليه وجود يحصل باسم الجفيل يعني لان الويل يدل على العلم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف
لقوله المعروف قوله الذي اشتهر لئلا يجاب الين احدهما انه منقوض بقولنا واويله وامصتبه وانما
الذي اشتهر لئلا يجاب الين احدهما انه منقوض بقولنا واويله وامصتبه وانما
مشهور بعد الاسم وان لم يكن علمه قوله الحاق الالف بجواب سؤالي الاول ان تخصيص التناء بقوله وا
زيد الطويلة لا يعم لانه كما اتمت هذا المتن واحرف من الفاضله اليه والثاني ان قوله اتمت فعل يقتضي
وهو ليس بمنفرد وقوله وا زيد الطويلة جملة فلجأ بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

رد قیاس یونس و ایضا دلیل لقوله و امتنع قوله فانها متغايران فان للومن غیر الا صیر فی المثال المذكور
و یکرر الجواب بان نظر القوی فی اللفظ دون المعنی ثم اعلم ان הראس قولہ فانها متغايران التغاير فی الجملة ولما
الاتحاد بین الصنف والوقت فلیکون موجودا فی کل لا فی البعض فلا یردان التفریق فی الاضافة منقوض
بالاضافة التبیحیه قوله وحکی یونس الخ و جله خلیوش اجیب انه شاذ ولقد غیر فیهم قوله و الجمعی اصله
جمعی من حذف النون بالاضافة الی یاء التکلم فادغم یاء التثنية فی یاء المتکلم فصار واجبته بالتشدید
قوله الشامیتینا اعلم ان الشامیة منسوب مقارن یاء النسبة وهی مشددة فصار شامی بالتشدید ثم ثنی
شامی فصار شامیتینا قوله و الجمعی القدر و اما تعرض به لان المعرصر به ایضا فی شرح المفضل بان
الجمعی هی قدح الراس فکلام الشارح رد قول المعرصر لانها وان جاءت بهذا المعنی لکن اداة هذا المعنی
فما غنی فیہ غیر مناسب کما لا یخفى لان القدر یمتنع منسوب الی الشام لا الی الراس لان قدح الراس هو
عظم الراس اجیب جانب المعرصر انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدر الی الراس لان صاحبه
وضع علی الراس فی غالب الوقایع و نقول لم یقل المصنف رحم فی الايضاح الجمعیة هی قدح الراس
بل قال قدح الکاس والرأس سهو من الكاتب فاکس عطف بیان للقدر قوله لقیام قرینة دغم وهم
وهو ان المحذف یمکن مطلقا کما یعلم الا طلاق من عبارة المصنف رحم فدغم بقوله لقیام قرینة قوله
الاذا کان مقارنا الخ دغم وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء ینکون
تقدیرہ هكذا یمحذف حرف النداء ^{مع اسم الجنس} فیعلم منه ان حذف حرف النداء والنداء
کلاهما جائز لکن لا یحذف کلاهما لوکان النداء اسم الجنس بل یحذف منه حرف النداء فقط دون
اسم الجنس فدغم الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا کان مقارنا یعنی ان کلمة مع لیس متعلقا بالمحذف بل
بالمقارنة و اما زاد قوله اذا کان إشارة الی ان هذا المشاء الوقت من الاوقات و ان کلمة اذا فی قوله اذا
کان یعنی الوقت فیعلم منه ایضا وقت فیکون تقدیرہ هكذا و یمحذف حرف النداء فی کل وقت الا وقتا
کان مقارنا و اما زاد لفظ کان مع ان الوقت یعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لزم الاضافة الی الجملة فیکون
قوله مع اسم الجنس خبر لکان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا قوله و یعنی به ما کان نكرة جواب سوال وهو
حذف حرف النداء کما لا یمحوز من اسم الجنس کذا لا یمحوز من النوع نخیار یجل ویا امرأة فلا یمحق التخصیص
باسم الجنس فلجواب بقوله و یعنی به ما کان نكرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دغم وهم وهو
ان للواد بالنكرة ما كانت کلمة وهو ما یمکن نكرة قبل النداء و بعد و جمیعاً فدغم بقوله سواء تعرف الخ
یعنی ان الواد بالنكرة ما كانت مطلقه قوله لان ندائهم بکثرة کثرة العلم فان قیل هذا الدلیل یدل
على ان حذف حرف النداء و تحقیق باسم العلم و لیس كذلك لان حذفه جائز من کلمة ای والوصولة
کما سید کره الشارح قلنا الراد هو العلم وما هو فی حکم وای مثلاً فی حکم العلم فان قیل ان حذف
حرف النداء لیس لیس الا بالقرینة فنقد وجودها لیسبق الذهن الی المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم
الجنس او غیره فلا یمحق قول الشارح لم یسبق الذهن الی انه منادى قلنا القرینة

له الجمعیة یعنی بالقرینة کاسه جریین قاله عبد یم بن اعیین ما قال الشارح و بین ما قال المعرصر فی شرح المفضل و معنی جمعی الخ

لحذف حرف النداء لا لكونه متحركا فاما لم يكثر ندائه لكثرة ندائه العلم لم يسبق الذهن الى انه مناد قوله اولاً
 مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في حذف حرف النداء دون اسم الصلة
 فاجاب بقوله اي والا مع اسم الاشارة ليعني انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى بيان الصلة
 قوله لانه كاسم للجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضوع في الاصل لما ايتى باليه للمخاطب وبين كون
 الاسم مشار اليه وبين كون الاسم منادى اي مخاطبا تافظا هرفظا الخروج في النداء عن ذلك لاصل الصلة
 تفاوت ظاهر يلى على تغييره وصله بمخاطبا وهي حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو انه
 انما يكون في الاخر وحرف النداء في الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعني المراد من النداء هذا قوله فبقية
 على هذا اي بقي بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله لقي قوله ولفظه اتي عطفا على قوله العلم اي بقية
 العلم ولفظه اي وانما قال لفظه بالتاء لانها كلمة لان المصنف عدها في بحث الفعل من حكم المجازات قوله سواء
 كان مع بدل جازم اعتراض الرضى حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم حذف من لفظ الله مع انه علم فلا بد
 ان يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحد من حرف النداء كاسم للجنس مثلا فاجاب عنه
 بقوله سواء كان مع بدل الخ يعني ان الحذف جائز منه لكن مع بدل في الاخير وهو اليم للشدادة وانما بدل
 باليم دون حرف اخر لان الياء في الابتداء واليم في ابتداء المخرج لانها شفوية وانما كان مشددا والنداء
 يلتبس بالصغيرا عنه لفظا هم وانما كان في الاخر مع ان الياء في الابتداء والنداء في التمام باليم بالهمزة
 لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغي ان يخرج حرف النداء ايضا للنداء في التمام اجنب اعالم يوحى الياء لانها
 عاملة في المنادى والاصل في العامل ان يكون مقدما على المفعول وانما لم يزم عوضه للنداء في التمام لفظ الله
 قوله اي يا يوسف والقريظة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب ليعتق ان يكون فاعله ايضا مخاطبا
 وهو لا يكون مخاطبا بالياء قيل ان يوسف عبراني وقيل عربي فعلى التقدير الاول ظاهر من صرفه
 لوجود العلتين احدهما الجهة والتخر العلمية وعلى الثاني غير ظاهر من صرفه لعدم وجود العلتين فيه
 الا العلمية مع انهم صرحوا على من صرفه الا ان يفرض فيه العلم بالنداء في الاصل يوسف بكسر السين فيكون
 يوسف بضم معد لا منه قوله اذا وصف بذي اللام فان لفظه اي والكلمات مع جنس معرف بالنداء واللام المقص
 بالنداء لما كان صفها كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلا يجازى حذف حرف النداء منها كمن اي والنداء القرينة على
 الياء هذا ان صورة ايها الابل وايها الوجل فيجوز في النداء قوله والمضاف عطفا على قوله ولفظه اي اي بقي
 من المعارف المضاف الى اي معرفة كانت قوله وللوصول فان قيل للوصلات لا يتخلوا ان يكون مع صلة
 او بدون الصلة فان كان الثاني ينبغي ان يكون مثل الاشارة لانها مبهمان وان كان الاول ينبغي ان
 يكون الاشارة مثل الوصول في جهة الحذف لانها معلومان فلا يكون مثل اسم الجنس قلنا ان قوله اسم
 الاشارة كاسم الجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية ولما بعد الاشارة الجنسية فلا شك انها مثل
 العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم الجنس قوله نحو من لا يزال محسنا هلا بيان صفته
 المنبج عليه السلام قوله واما المضمهرات

وقوله ايها الابل

له لادمان ان يكون منادى او مفعول ريثم القويم مثلا به بعد السين
 القويم من المضافات مفعول في عهد الرحيم

جواب سوال ظاهر قوله حذف حروف النداء جواب سوال وهو ان قوله شذ فعل يقتضيه الفاعل وهو يكون مغزوا وقوله اصبح ليل جملة فاجاب بقوله حذف حروف النداء يعني ان الفاعل محذوف ثم يرد عليه انه لما كان الفاعل محذوفاً فالاشتغال بقوله اصبح ليل اشتغال بالآلة يعني فاجاب الشارح بزيادة كلمة في يعني انه خوف لشذ وليس في ذكره اشتغال بالآلة يعني لكن يرد عليه ان قوله اصبح ليل كما لا يعلم فاعلته كذا الا يعلم ظرفيته اذ هو جملة والظرف لا يكون الا من المفردات فكيف يصح ظرفيته احيث بان ظرفيته باعتبار تاويله بهذا القول ويرد عليه فطى هذا التاويل يصح فاعلته فلا حاجة الى قوله حذف حروف النداء قلنا ان ذكر قوله حذف حروف النداء للامثلة اخرى وهي انه لا يعلم امسا لشذ في الى قوله اصبح ليل لانه ليس بشاذ بل هو شامخ فقال الشارح ان هذا القول ليس بشاذ بل حذف حروف النداء منه شاذ قوله اي صرحا قال عبد الغفور معاذ اخل في الصباح يعني صبحا ما يخفى صار كما قال الشارح واما ما يخفى الدخول في الصباح كما قال الفاضل قوله مع انه اسم جنس اشارة الى اخبار السوال قوله وفيه شذوذ بل ثلاثة شذوذ واحد محذوف حروف النداء من اسم الجنس وثانيتها ترخيم غير العلم وثالثها جعل المرحوم اسما برأسه قوله قيل هي يدية كما يقال رقيقة العنق وريقة الحية والثانيث باعتبار الخبر وهو رقيقة بضم الراء وسكون القاف معناه بالفارسية الفنون وبالفارسية دُم يا منتر قوله فلا تخطئ ايضا ويمكن ان يكون معنى المتن هكذا ياكروان لا ترفع الرأس لتلايروك الصائت فان النعامة راسه كان طويلا لا يمكن انخفاؤه فاصيد فاخفض راسا لتلايروك الناس فانه يخفض الرأس ويلزق البطن بالخذن والصائت يضع اليد عليه فاخذه قوله بتخفيف الا وفائدة ليظهر لك فيما بعد قوله بخلاف قوله فيه اشارة الى الرد على الشارح المهمك لانه اورد في مثال حذف للننادي قوله تعالى لا يصعد ولا يزعم منه ان الياء في يصعد والنداء لا للمصارعة قوله من هذا الباب فانه في الاصل ان لا قابليت النون باللوم لقرب الخروج وادخمت اللام في اللام قوله بالنصب اي بان الكتاب قوله الثالث هو صفة يقتضي الوصف فلهذا قال الفاضل الى الوصف الثالث ثم ان قوله الثالث من الاسماء اللازمة الاضافة يقتضي للضاف اليه فلهذا انا الشارح قوله تلك المواضع قوله اے مقول به جواب على وهو ان التبادر من كلمة ما انهما موصولة لتبادرها الى الدهن فطى هذا يكون المحبر معرفة فلا بد من ضمير الفصل فكجاب بقوله اي مفعول به يعني انهما موصوفة فلهذا افترنا بكوة قوله اي جواب سوال وهو انه يعلم ان الضمير قد يكون عاملاً ولا يقول به احد فاجاب بقوله

محمد علي السفة العريب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اي قد يعني ان المراد بقوله اضر معناه اللغوي وهو السند والاختفاء قوله الناصب اشارة الى انه من قبيل ذكر العام واردة الخاص اذ العموم غير مراد ههنا قوله الشريطة الخ جواب سوالين الاطلاق الخ الخ
سائر التوقيين لانهم قالوا على شرط التفسير والمعبر قال على شريطة التفسير والثاني ان الشريطة عبارة عن العلامة كما يقال اشراط السأى علامتها اذ الاشراط جمع الشريطة كما قال صاحب الطيبي فلي هذا الايضاح المقم اذ المقم ان التفسير مما لا بد منه والعلامة لا بد له على ما لا بد منه فاجاب بقوله الشريطة والشرط بمعنى واحد وما قيل ان الشريطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوي لا الاصطلاحي و
ذكر التأويل في الشريطة باعتبار انها صفة العلة اي على علة شريطة التفسير قوله و اضافتها جواب سوال وهو ان الشرط في التركيب الاضافي للعارض ولا مغايرة ههنا فاجاب بقوله و اضافتها وحاصل الجواب ان المغايرة شرط في غير اضافة البيانية وههنا اضافة ثبوتية قوله اي اضر ما علمه هذا اي حاصل للتقوله بناء جوابا وهو ان كلمة على لا يقع صلتها اضر لما تقع صلتها العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء يعني ان كلمة على ليست صلتها اضر بل صلتها هذا وقد اعني قوله بناء فيكون مغفولا لقوله اضر قوله اي تفسير العامل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاد اليه قوله بما بعد بيان الواقع موافقا لقوله وهو كل اعم بعد فعل قوله احتراز عن الجمع قال مولانا عصام الاول ان يقال احتراز عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينقص بمثل قولنا جاء في رجل اي زيد اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذ حصل من ذكر المفسر بالقسم فالجمع بينهما جائز والابهام ههنا حصل من ذكر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالقسم فالجمع بينهما غير جائز وفيما نحن فيه كذلك لان الابهام حصل من حذف فلوهذا المفسر بالقسم لا ايهام فيه لكن غير نظير لان اللفظ انما يلزم في زيداً ضريقه وزيد مررت به واما في زيداً احببت عليه فلا يلزم العبث اذ المفسر والمفسر متغايران اللهم الا ان يقال ان وجوب الحذف فيه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الى الاطراد لان العبث يلزم في حبست عليه ايضا لان قوله لا لبست لا يلزم مع الحبس فذكر لحد ههنا يعني عن ذكر الاخر ثم اعلم ان الجمع بين المفسر والمفسر انما لا يجوز اذ كان المفسر بالكسر المحرم للتفسير وليس فيه عوض اخر والا فيجوز الجمع فعلى هذا لا يريد النقص بقوله تعالى التي رايت احسن كوكبا والشخص رايتهم في ساجدة فهذا ليس من هذا الباب لان جملة رايت الثانية لم يات بها لجم التفسير بل الى بها لبيان الجملة الاولى قبل تمامها باعتبارها تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا اعلمته كاتبا قوله كل اسم كلمة كل مقحمة ثم قوله اسم جنس يتناول زيدا في زيد ابوك وقوله ليد فعل احتراز عن زيد في زيد ابوك قوله فعل مبتدأ الوفا على ظرف قوله ولا يريد به

سواء من ان يكون المفسر في حجت عليه ليس لاجل كون التفسير متبعا بل وجوب لاطل اطراد الباب قال عبد ارم معني عبد الرحيم
سواء كل الخ جواب سوال وهو ان لفظ كل ليس في موقعه لاد لا حاطة الاستدلال والترتيف انما يكون بالماله بغيره فاجاب بقوله كل لا يجوز
والا فتمام ادخال الشيء في الشيء بغير قوة يعني ساء و ايراد في الترتيف لا ينفذ فانما صدق المدح والظهور في المدح ان يكون جوهرا فيكون
ايضا قاله ١٢ مولانا المولوي المفتي القاضي المرحوم الفشار

جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح
 لان نيدا ليس بعد فعل بل بعد اسم فاجاب بقوله ولا يريد به الخ قوله نوزيدا وعمر ضربه في
 المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم للظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه
 هو الضمير المنفصل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا اتى بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه
 بضميره جواب سوال وهو انه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى
 تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان الفعل
 المذكور عامل في ضميره لك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظ
 او اوصفة لكل الامرين على سبيل التنازع قوله اي عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال وهو ان
 الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلة وهي كلمة عن والفراغ عبارة عن استغناء احد الامرين عن الآخر
 والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي القل بهذا الفعل فكيف يكون
 الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اي عن العمل الخ ان الاستغناء من وجه آخر وهو ان الفعل لا يحتاج الى العمل
 في ذلك الاسم لاجل العمل في ضميره قوله اي بالعمل جواب سوال وهو ان الاشتغال هنا بمعنى التسلط
 بقرينة الصلة وهي الباء والتسلط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان الفعل
 مستغن من الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد
 والافادة فاجاب بقوله اي بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه آخر وهو ان
 الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل التعدى محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتج
 اليه في الافادة قوله اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت متخبرين ان الضمير في متعلقه
 ترجع الى الاسم او ترجع الى ضميره لك الاسم اذ مالهما واحد لان الغلوم كما هو متعلق للاسم يكون
 متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسلط واستعمال المشترك في التعريف لا
 يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد اللعين ولهما وجدت القرينة لانه اذا تم صلة الباء يكون معنى
 الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهو ان كلمة عن لا يقع صلة الاشتغال فكيف يعمل قوله مشتغل عنه
 فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل
 وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قولهم نزيدا هل
 ضربته فانك لو حدثت الضمير لم يعمل ضربت في ليدا لان ما بعد الاستغناء لا يعمل في ما قبله
 اذ كلمة هل تقتضي صد الكلام قوله يجوز رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجي قوله
 اي احد الامرين جواب سوال وهو ان ضمير هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه
 فاجاب بقوله اسم احد الامرين يعني ان ضمير هو راجع الى احد الامرين المضمين
 من كلمة او قوله بالتراكب او للزوم دفم وهم وهو ان المراد بالمناسب ما هو بالتراكم فقط لم يخرج منه
 ما كان باللام فدفع له من احتراز عما قدم بينهما صدر الكلام مثل نيدا هل ضربته

بقوله بالتزادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسب بما يناسب لاحتمار متعلق قوله بالتزادف اذ الفعل كذا
 بالمتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالتزادف فيه تساهل لان التزادف انما يكون في الغزوات والعامل وان
 كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالتزادف بل الرب
 من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية
 ومحتمل ان يكون متعلقا بقوله لوسلط قوله ولقيت الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال
 سببا للفراغ للذكور بلا شئ الخ في لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعلوم بل يخرج عنه جميع صور ما
 اضرعامله لان عمل فعل المقدّر فيه ايضا سبب انما عن العمل فيه قلنا الراود من الفراغ من العمل فيسما يكون
 ظاهرا وعمل الفعل المقدّر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدّر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء اعم
 في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر ليجنب ان عمل الفعل المقدّر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا
 يجزأ عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرض والثاني النصب
 فان قيل فلي هذا اخراج عنه زيد في قوله نريلا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير
 مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير
 مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فلي هذا يدخل فيه كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو
 لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيحتاج للنصب مع ان المختار فيه الرفع
 اجنب انه اعتبر صحة المعنى في التسليط في لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج عنه ايضا
 زيدا في نريلا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطفت قوله معنى الابتداء قوله زيد كنت يا
 فزيد خبر كان المقدّر فقد يره كنت زيد اياه وليس خبر كان المذكور لان خبره قوله اياه فان
 قيل فلي هذا ان يكون هذا القول من قبيل ما اضرعامله فما الحاجة الى اخواجه لقيت النصب
 بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضرعامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخراج
 الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النص بالمفعولية
 كذلك التبادر من الاسم هو المفعول به اجنب انه لو كان للتبادر ذلك فلا حاجة الى اخواجه
 مثل نريلا بورك قوله صور ادبم جواب سوال وهو ان المثال لا يوضح المثل وهو يحصل بواحد
 فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيد ضربته ونريلا ضربته فاجاب بقوله وبهنا صور
 اربعة يعني انما اورد اللم امثلة اربعة لاجل ان مثالتهما اربعة قوله ولا يتصور في اي حين شغال
 الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال بالفعل بالمتعلق قوله
 امثلة ثلاثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور والقبيل يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه

له الجواب من ذلك التساهل ان ما حوّه جمالا الدين ان قلت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ۳۳ منه توضيحه والله

اعلم ان ذكر النصب واردة النص بالمفعولية ليس الايجازا ولا بد في الجاز من القية فالقنية منها فالتا بقوله كما هو اللان المعنى ان
 عليه هو الظهور والتبادر ۳۳ له اي هل الثاني وهو الفعل النص بالمفعولية ۳۳ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

مقدريه ضربت غلامه ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير للفعل المقدّر ومعمل
الظاهري اعني غلامه تفسير للمتعلق المقدّر اعني قوله متعلق زيد فلا يصح قول الشارح ولا يتصور
قلنا مراد الشارح من قوله ولا يتصور حيث ان الخ اي من غير تقدير فلا يردشئ قوله قلنا اورد
اي لا جمل ان منها صور اربع ولا يتصور في المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف اربعة امثلة
قوله والا حسن وانما قال والا حسن لان نفس الحسن موجود في ترتيب المصنف وهو انه اخر قوله
زيد احبست عليه ليكون الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل الجمل في الآخر قوله كما لا يخفى
وجه وهو ان الامثلة التي يكون الفعل فيها مستغلا بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مستغلا
بالمعلق في الآخر فان قيل ان ما ذكر من الوجه يدل على اصل الحسن لا على الاصلية وفي ترتيب المصنف
ايضا وجه الحسن فوجه الاصلية غير موجود قلنا الحسن الذي في ترتيب المصنف ليس الكلام فيه
ان هذا المبحث لانه ليس المقام ههنا بيان الفعل الجمل ولا الفعل العلوم بخلاف الحسن الذي في كلام
الشارح فان الكلام فيه في هذا المبحث لان المبحث ههنا في بيان الاشتغال وهو قد يكون بالضمير و
قد يكون بالمتعلق فيكون الاشتغال بالضمير في ذيل الاشتغال بالمتعلق في الآخر اجيب عن اعترا حل الشرح
على المصنف انه انما اتى المصنف بالحسن دون الا حسن ليعلم ان الايمان بالحسن جائز مع وجود الا حسن قوله
مثلا الفعل المشتغل بالضمير اشارة الى تعيين الامثلة مع للمثلاث قوله فان مردت بعد تقديره بالما
لا يقال الفعل المتعدي ينصب المفعول به ومردت بعد تقديره بالباء لا ينصب المفعول به فكيف يكون
مراد الجا وزت قلنا ان مردت متعد بالباء فيكون مدخوله مجرورا قوله تلزم ملازمة اي ملازمة الشيء
الاول لا زم القيس قوله ينصب زيد وانما جمل الشارح زيد امفعول مالم ليم فاعله لقوله ينصب ولم يجمل
ما اضرمه مالم مفعول مالم ليم فاعله كما هو الظاهر لانه ياتي عنده تفسيره بقوله اي ضربت واهنت
الخ لانه لا يكون في جميع ما اضرمه مالم مفعول هذه الافعال بل هذه الافعال في الاسم المذكور في
الامثلة المذكورة قوله يعني ان الفعل للفعل الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثاني
فعل المذكور فقول المصنف اي ضربت لا يعلم منه انه تفسير لفعل مقدر او المذكور فلرفع الاهتمام وتعيين ما
هو المراد قال الشرح يعني ان الفعل للفعل الناصب قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربه فيه مسامحة اذ
من الامور البينة ان اصله ضربت زيدا ثم حذف ضربت وجي بصريبت الثاني لتفسيره قوله اهانة
سيد واداء الشارح من الذل من العبد ولم يرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ايضا لانه في غاية
الظهور فلما اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع في مكان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسيم ما اضرمه
الى الاقسام الخمسة لا يجوز لانه يلزم فيه تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره لان في صورة وجوب لزم الاضمار غير محذور
واجب بقوله في هذا الاضمار لا يراد منه الاضمار الظاهر لانه ضار للقيمة اي في مواضع نقل في باد النظر انه من قبيل الاضمار
شرعية التفسير وان لم يكن منه في الواقع قوله ونحو الرفع انما تقدم الرفع مع ان المناسب بالمبحث تقديره الضرب
له فان حوت الجرح وضعه فضاء معنى الفعل الى الاسم مع بقاء عمله ١٢ مثله وانما قلنا في مكان الاضمار لان الاسم

قوله ازيد الكرمته اعملا وحكم المختصر والطول واحدا ولا شك ان زيدا في الطول بعد الاستفهام فكذا
 في المختصر بعد حكما وان لم يكن بعد حقيقة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الا سم
 منصوبا لانه صار واقعا بعد حروف الاستفهام حكما قلنا ان كلمة من مبنى لا يظهر اعرابه في اللفظ
 فمن اين علم انه منصوب او تحرير السؤال هكذا لم قال المصم حروف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حروف
 الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد فلجواب بقوله وانما قال حروف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه
 يختار الرضوخ واذا كان تحرير السؤال هكذا لا يريد اعتراض مولينا عصام قوله ولم يقل جواب سؤاله
 ثم يريد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قليم فكيف يصح شموله لك فاجاب
 بقوله فانه يجوز ان قوله لانه بمعنى قد قال الله تعالى هل كئى على الانسان اى قد اتى على الانسان
 فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغي ان لا يجوز قوله هل زيدا خارجا مع انه جائز بالاتفاق من غير
 والجواب ان هل تطبق الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيدا ساكن واذا وجد الفعل
 ولم يكن في جنبها تذكريا للصيغة القديمة فلا ترضى الابان لتعلقها ولهذا اقيم هل زيدا خريج والاصل
 ان هل في الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل في حينها ولم يتصلها فذكرت حالتها
 سابقة اى حالة الاتصال وتحركت الى الف والوف ليتصل بها واذا لم تره في حينها سكنت وسكنت عنه
 وفعلت كما هو حال العاشق مع المفقود قوله الدالة على المجازاة وفي قوله الدالة اشارة الى ان اذا
 ليس بصريح في الاجزية والا لوجب النصب بعد قوله في الزمان انما قال هذا المقابلة بحيث لا نه يد
 على المجازات في المكان ومعنى قوله على المجازات ان اذا قل على الشرط والجزاء اى تدل على كون الشئ جزاء لشي
 اخذ كذلك حيث تدل على ذلك قوله وفي ما قبل الامر والنهى في ايراد المصم ما الموصولة مع لفظ قبل
 اشارة الى ان عبارة المصم مصروعة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب في نفس الامر والنهى
 بل في الاسم الذي قبلها قال مكيانا عصا على هذا يلزم عليه اعتراضا احدها حذف الموصولة مع بعض
 الصلة وهو لفظ قبل وثانيها حذف المضاف وهو قبل مع البقاء المضاف اليه وهو الامر والنهى
 على اعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو التمه والحال انما هو يكون على اعراب المضاف آجيب عن الاول
 اننا لا نسلم ان كلمة موصولة بل هي موصولة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعنى موضع وعن الثاني
 بان هذا عند عدم الدائم وكلمة في من الحروف الجادة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه
 وانما لم يقل المصم والامر والنهى بدون كلمة في عطفت على السابق اى بعد الامر والنهى لان كل واحد
 من الامر والنهى عبارة عن التثنية بالفتح والاسم بعد مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد
 الامر البعيدة تكون بالملفوظ لا بالقله قوله يعنى موضع هذا اي كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة
 في تقتضى ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هي مواضع الفعل

اسم اى اسم الفاعل والفاعل هو الذى ينفذ الفعل بالاسم الذى هو الذى ينفذ الفعل بالاسم الذى هو الذى ينفذ الفعل بالاسم

له توضيح انه يلغى ان يقول وهمة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته اجاب بقوله ولم يقل همة الاستفهام الا سم

اى البنية من ليس ليحسم بان يقال فى الاسم الذى قبل الامر والنهى اسم اى اعراب المضاف الى على اعراب الف

فان ضمه الى الواضع قوله وقوم الاسم هذا بيا متعلق الظرف وهو قبل قوله وانما اختيار اشارة الى ان قوله اذ هي موافق الفعل دليل الجمع من قوله وبعد حرف النفي الخ قوله اي ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول على حرف النفي مع انه موخر في المتن اما انه سمع من الكاتب او ان غرض الشرح بيان الواضع على اى طريق كان قوله اي هذه الواضع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل الواضع على هي لا ضمه الى الامور المذكورة وهي ليست بمواضع بل المواضع اصحابها فلجأ بقوله اي هذه الواضع بغير الضم راجع الى الواضع لا الامور قوله اي مواضع اشارة الى ان الواضع غير مبائن عن الواضع حتى لا يصح حمل قوله اي مواضع وقوم الفعل فيهما اكثر جواب سوال ثم و اشارة الى ان اضافة الواضع الى الفعل باعتبار ان لها زيادة اختصاصا بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل ^{الضم} يكون هذا الامور موافق الفعل لا يقتضى النصب لجواز ان يرفع الاسم بعدها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا كما يقال اذ انيد يقتله اي اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاول بين المفسر والمفسر المطابقة في كون كل واحد منهما فعلا معلوما ماضيا او مضادا وفيما ذكرت فأت ذلك قوله ولكم يختار النصب في ازيد لفظ كذلك اشارة الى انه من قبيل عطفت المشبه على المشبه به لان اختيار النصب في الواضع المذكورة اقوى من خوف اللبس اذ هذا الخوف بعيدا ذ الصفة لا يوافق المقم قوله اي التباس الخ وتحقيق هذا مر في شرح قوله وان خفت اللبس قلت لم اعلم ان حاصل المقام هذا ان في كل موضع لو نصب الاسم للذكور لا يكون فيه التباس شئ ولورفعه بالابتداء لا يعلم ان الفعل الذي ذكره خبر لهذا الاسم او صفته وخبره شئ اخر فالنصب فيه مختار اذ ليس فيه التباس بشئ فالقول ينبغي ان يكون النصب جبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا منها خوف اللبس لا حين اللبس لان الخبر يوافق للمقم والصفة لا توافق فلا تكون مساوية الخبر قوله في حال النصب جواب سوال وهو ان للمفسر ليس في حال النصب التباسه بالصفة ليس الا في حال الرفع فيلزم في كلامه اجتماع المتضادين فلجأ بقوله في حال النصب كن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل اطلاق المفسر عليه باعتبار انه خبر في حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان كلا الوجهين يوافق للمعنى المقصود فلا يضرب الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ يعنى ان احدهما موافق للمعنى المقم والاخر غير موافق له وبيان للمقم سيعلم من قول الشارح قوله فان التركيب يجتمعا معا اي فلا يحتمل ان يكون خلقناه مفسر و صفة معا لان الاسم للذكور لورفع لا يحتمل الاول ولو نصب لا يحتمل الثاني قوله وهو خلاف المقصود فالقول لا فرق بين كونه خيرا و صفة لان الراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات العدمية مع انها لا تكون مخلوقة لله تعالى اذ هي معدومة لان الوجود معتبر في المخلوق فنحن خلقناه جعلناه موجودا فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة له يكون للمعنى هذا كل مخلوق هو مخلوق لنا بقوله وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للاول او صفة له لا يقال لو جعل صفة له فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفة ان يكون مخلوقا لنا بقدر قيوهم ان بعضا من المخلوقات لم يكن مخلوقا لله تعالى لانا نقول ان كل لاهي الا افراد فغناه ان كل فرد من

لا يصح حمل الواضع على هي لا ضمه الى الامور المذكورة وهي ليست بمواضع بل المواضع اصحابها فلجأ بقوله اي هذه الواضع بغير الضم راجع الى الواضع لا الامور قوله اي مواضع اشارة الى ان الواضع غير مبائن عن الواضع حتى لا يصح حمل قوله اي مواضع وقوم الفعل فيهما اكثر جواب سوال ثم و اشارة الى ان اضافة الواضع الى الفعل باعتبار ان لها زيادة اختصاصا بالفعل لا انها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل ^{الضم} يكون هذا الامور موافق الفعل لا يقتضى النصب لجواز ان يرفع الاسم بعدها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا كما يقال اذ انيد يقتله اي اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاول بين المفسر والمفسر المطابقة في كون كل واحد منهما فعلا معلوما ماضيا او مضادا وفيما ذكرت فأت ذلك قوله ولكم يختار النصب في ازيد لفظ كذلك اشارة الى انه من قبيل عطفت المشبه على المشبه به لان اختيار النصب في الواضع المذكورة اقوى من خوف اللبس اذ هذا الخوف بعيدا ذ الصفة لا يوافق المقم قوله اي التباس الخ وتحقيق هذا مر في شرح قوله وان خفت اللبس قلت لم اعلم ان حاصل المقام هذا ان في كل موضع لو نصب الاسم للذكور لا يكون فيه التباس شئ ولورفعه بالابتداء لا يعلم ان الفعل الذي ذكره خبر لهذا الاسم او صفته وخبره شئ اخر فالنصب فيه مختار اذ ليس فيه التباس بشئ فالقول ينبغي ان يكون النصب جبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا منها خوف اللبس لا حين اللبس لان الخبر يوافق للمقم والصفة لا توافق فلا تكون مساوية الخبر قوله في حال النصب جواب سوال وهو ان للمفسر ليس في حال النصب التباسه بالصفة ليس الا في حال الرفع فيلزم في كلامه اجتماع المتضادين فلجأ بقوله في حال النصب كن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل اطلاق المفسر عليه باعتبار انه خبر في حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان كلا الوجهين يوافق للمعنى المقصود فلا يضرب الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ يعنى ان احدهما موافق للمعنى المقم والاخر غير موافق له وبيان للمقم سيعلم من قول الشارح قوله فان التركيب يجتمعا معا اي فلا يحتمل ان يكون خلقناه مفسر و صفة معا لان الاسم للذكور لورفع لا يحتمل الاول ولو نصب لا يحتمل الثاني قوله وهو خلاف المقصود فالقول لا فرق بين كونه خيرا و صفة لان الراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات العدمية مع انها لا تكون مخلوقة لله تعالى اذ هي معدومة لان الوجود معتبر في المخلوق فنحن خلقناه جعلناه موجودا فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة له يكون للمعنى هذا كل مخلوق هو مخلوق لنا بقوله وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للاول او صفة له لا يقال لو جعل صفة له فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفة ان يكون مخلوقا لنا بقدر قيوهم ان بعضا من المخلوقات لم يكن مخلوقا لله تعالى لانا نقول ان كل لاهي الا افراد فغناه ان كل فرد من

افراد المخلوق صنفه ان يكون مخلوقا لنا بقدره وليس فيه الوهم المذكور قوله في الافعال الاختيارية
 للعباد فانهم قالوا الافعال الاختيارية لهم كاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد ولما الافعال الغير الاختيارية
 كالقوة والذهن فهي فعل الله تعالى قوله اي الرفع والنصب دفع وهم وهوان المراد من الامرين
 زيد وعمر والمذكوران في المثال المذكور والمراد من الامرين الجملتان الكبير والصغير والحاصل
 ان فيه خروج من المقصود فدفع بقوله اي الرفع والنصب قوله فلمتكم ان يختار دفع وهم
 وهوان يتوهم ان الاستواء في الجواز لا في الاختيار فاحدهما طاهر على الآخر وهو خلاف المقصود فدفع
 بقوله فلمتكم ان يختار قوله اي عند جواب سوال وهوان عطف الكبير على الصغير
 لا يصح هنا لان العطف خلا عن ضمير للعطف عليه يعني اذا كان في العطف عليه ضميرا لاجبا
 الى شئ وجب ان يكون في العطف ايضا ضميرا يرجع الى ذلك الشئ ومنها ليس كذلك لان في
 ضمير يرجع الى زيدا وليس ضمير والكرمه ضمير يرجع الى زيدا فلجواب بقوله اي عند
 فان قيل انه لما احتاج في العطف على الصغير الى تقدير العائد وترجم
 العطف على الكبير فينبغي ان يختار الرفع قلنا تقدير العائد هنا في عبادة الممرح واما في عبادة
 المتكلم فلا بد ان يكون العائد مذكورا والا فالرفع مختار قوله اي يستوي الامران الترجع جواب سوال
 هوان على ما قال الممرح خروج زيدا قام وعمر والكرمه لانه لما قال ويستوي الامران في مثل زيدا قال
 فالحكم يترتب على المضاف والمضاف اليه خارج فلجواب السامع بقوله اي يستوي الامران الترجع
 ان المراد من المثل هو القاعدة الكلية الشاملة للمضاف اليه قوله فان قلت السلافة فان قيل
 ينبغي ان يكون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب
 فكون الخبر جملة خلاف الاصل يعارض بالسلافة من الحد فبقي في جانب النصب قرب العطف
 عليه وهو قرينة مرجحة فلا بد ان يكون النصب مختارا كذا قال مولانا عصام الدين اقول كما ان
 الخبر جملة في الرفع ثابت كذا في النصب ان الجملة الثانية معطوفة على الصغرى وهي خبر فاعطف
 على الخبر خبر فيكون جملة قوله واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب اقول لم يعهد بين ريب
 العربية اعتبار مثل هذا القرب في موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهى مصداق
 بمعنى الانتهاء والمبدأ كذلك بمعنى الابتداء قوله لوجب دخولهما على الفعل قوله ان هذا لا يستدعي ان
 يكون الاسم بعدهما منصوبان الفعل كما يكون ناصبا يكون دافعا ايضا وجوابه مرسا بقوله وليس
 مثل ازيد ذهب منه جواب سوال الجليل وفي الحقيقة بيا قم الخامس لذي وجب الرفع فيه قوله لانه لا
 النصب لفعل مجهول قوله يعني اذهب بصيغة المجهول قوله زيدا يلبسه الذهاب به هو فاعل يلبس
 وفي المثال الثاني لفظ احد فاعل يلبس واغارا الذهاب مع يلبس لثلاث يكون معنى الفعل
 الاول مفقودا قوله فيما ذكرته مفقود لان المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب
 وفي الثاني والثالث هو احد والمسند اليه في الفعل النصب الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله

فان قيل العطف على الكبير فينبغي ان يختار الرفع قلنا تقدير العائد هنا في عبادة الممرح واما في عبادة المتكلم فلا بد ان يكون العائد مذكورا والا فالرفع مختار قوله اي يستوي الامران الترجع جواب سوال هوان على ما قال الممرح خروج زيدا قام وعمر والكرمه لانه لما قال ويستوي الامران في مثل زيدا قال فالحكم يترتب على المضاف والمضاف اليه خارج فلجواب السامع بقوله اي يستوي الامران الترجع ان المراد من المثل هو القاعدة الكلية الشاملة للمضاف اليه قوله فان قلت السلافة فان قيل ينبغي ان يكون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل يعارض بالسلافة من الحد فبقي في جانب النصب قرب العطف عليه وهو قرينة مرجحة فلا بد ان يكون النصب مختارا كذا قال مولانا عصام الدين اقول كما ان الخبر جملة في الرفع ثابت كذا في النصب ان الجملة الثانية معطوفة على الصغرى وهي خبر فاعطف على الخبر خبر فيكون جملة قوله واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب اقول لم يعهد بين ريب العربية اعتبار مثل هذا القرب في موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهى مصداق بمعنى الانتهاء والمبدأ كذلك بمعنى الابتداء قوله لوجب دخولهما على الفعل قوله ان هذا لا يستدعي ان يكون الاسم بعدهما منصوبان الفعل كما يكون ناصبا يكون دافعا ايضا وجوابه مرسا بقوله وليس مثل ازيد ذهب منه جواب سوال الجليل وفي الحقيقة بيا قم الخامس لذي وجب الرفع فيه قوله لانه لا النصب لفعل مجهول قوله يعني اذهب بصيغة المجهول قوله زيدا يلبسه الذهاب به هو فاعل يلبس وفي المثال الثاني لفظ احد فاعل يلبس واغارا الذهاب مع يلبس لثلاث يكون معنى الفعل الاول مفقودا قوله فيما ذكرته مفقود لان المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب وفي الثاني والثالث هو احد والمسند اليه في الفعل النصب الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله

به فیکون الفاعل فی المثال المذكور الاول مصداق فی المثال الثالث احدى اقسام الذا نظر منه وجوابه اراد
 المثالین قوله و اذا کان لا مرکباً لک اشارۃ الی ان الفاء فیصیحة فا لشرط محذوف قوله واجبیاً وبتدا
 فان قیل لمقصود منها عدم النصب فلا بد ان یکون مرفوعاً لکن جاز رفعه بفعل الجہول ای لذهب زید
 فالاولی ترک قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدیر اذهب مرجعاً لاخیالجه الی حذف الفعل قبل زید
 مثلاً بان یقال لذهب زید فالرفع بالابتداء راجح فلذا قید به قوله فلیس من باب الاضمار لکن فی
 مظان الاضمار فلهذا یکون قسماً خاصاً من الاقسام الخمسة قوله ای مثل انید جواب سوال وهو ان قل
 کذلک جارد مجی ورفیکف یکون مبتداً فاجاب بقوله ای مثلاً یعنی الکاف بمحض المثال ثم یرد علیه ان مثلاً کما
 قوله مبتداً و خبره قوله کل شیء فعلوه فی الزبر وهو جملة فلا بد فیها من عائذ ولا عائذ هنالک الی المبتداً
 فاجاب بقوله وهو مرفوع لا یجب العائد فیه وقوله کلشیء مقولة القول قوله ای فی صحائف اعمالهم
 تفسیر غیر المشهور بالمشهور اودفهم وهو ان یتوهم ان الزبر جمع زبور وهو کتاب داؤد علیه السلام
 قوله فقوله فی الزبر ای اذا کان تقدیره فعلوا کل شیء فقوله فی الزبر لا یخلو اما متعلق بفعلوا
 او صفة لشیء وعلی کل تقدیر فساد المعنی قوله مع انه خلاف ظم لوقوع الواسطة بین الصفة والوصف
 وهی فعلوا قلنا خلاف الظم عام یتناول ای لغير المجاز و لغيره قوله لان کلشیء کائن لانه جاز ان
 یکون فی صحائف اعمالهم شیء لیکون مفعولاً لهم لکتاب بسم الله فی راس کتبنا فینبغی ان یکون عند
 الیهم شیء لیکتوب فی راس الصمیفة قوله لا یغادر صغیرة ای لا یتزک سعة صغیرة ولا کبیرة هذا
 ما ذکره المحشیون مع ان الایة یتنازل الخیر والشرحیفاً هذا لکان لاجل ان الصفة اعنی الصغیرة
 و الکبیرة موشة فینبغی ان یکون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جاز ان یوضع موضع سعة
 المحصلة التي تتناول الخیر والشرحیفاً الا انهم قد رواف السعة دون المحصلة للاهتمام بشانها لانهما لعم
 فی کتابة الاعمال قوله لئلا یلزم اتفاق فالقیل ینبغی ان یقول لئلا یلزم احد الا مریین اما
 اتفاق القراء علی غیر التحدار او یلزم ان لا یکون القاعدة المختارة محتملاً قلنا لما کان الامر الاول یطرد
 الثاني فالکتفی به قوله ونحو الزانیة الواو للعطف فیکون معطوفاً علی کل شیء تقدیره وکذا انحو
 الزانیة والزانی جملة قوله الفاء بمعنی الشرط تعلیل جملة وقوله جلتان بتقدیر الی الایة
 جملة تعلیل اخر معطوف علی الاول قوله الفاء فیه جواب سوال وهو ان قوله ونحو الزانیة مبتداً وقوله الفاء
 بمعنی الشرط خبره والحال انه لا یحکم فی الخبر فاجاب بقوله فیه ثم یرد علیه ان الفاء بمعنی
 الشرط خیر موجود فی کلامهم فاجاب بقوله مرتبطه بمعنی الشرط یعنی ان الفاء داخله علی الجزاء لکن
 الفاء الجزائیة یرتبط الجزاء بمعنی الشرط ای علی معنی الشرط قوله لکن الالف واللام جواب سوال وهو ان
 الفاء لا یدخل فی الخبر الا اذا کان المبتداً اسم موصول ولا موصول منها فاجاب الشارح بما تری
 قوله فیه معنی الشرط وهو سببیة الاول للثانی قوله التالیهما جواب سوال وهو انه من این جعل

له مع ادیس برادتها له ولا بد فی الحبناء ان کان جملة من عائذ کما مر هذا الصقین فی المبتداً والخبر هم

فان قبل ان الازالة منه جائز فیم قولهم

الزنا شرطاً فاجاب بقوله لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ما يناسبه
غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما يناسبه
ايض قوله ومثل هذا الفاء احتراز عن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جاب سوال وهوان قوله جملتان
مفردا ليس بمجولة وعطف المفرد على الجملة لا يجوز فاجاب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سوال
وهوان الشرط والمجزأ الذي ذكر ان في قوله البرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والمجزأ
لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الآخر قوله اذا الزانية مبتدأ جواب سوال وهو
الجملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بما ترى قوله اي اثبتت جواب سوال وهوان الجزأ
يقضي الشرط ولا شرط هنا فاجاب بما ترى قوله وقيل زائدة وما بعد كلام مبتدأ فالقول
زيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضاً لا يناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاجلداً
الاحتياج هو متضمن للوجوب الذي هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اخذ
هذا الاطنباب ولم يقل بقول البرد قلنا ان قول البرد متردد اذا دأبنا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله
نحو واذا اليتيم فلا تقهر واذا السائل فلا تقهر واذا جاء نصر الله والفتح فان قوله سبحانه في قوله انا جاباً
لان اذا ظرف يقتضي العامل فاننا لا ندري مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقيق
هذا امر في بحث غير المنصرف في قوله ان استغنى عنه والا ظهرت فطالعا اثبتت قوله واختيار النصب اعني
الشرطية وهو قوله والا فاختار النصب اشارة الى القياس لاستثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت
نقيض المقدم وانما حمل اي الشرطية على ذلك اذ لو لم يعمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض
التقادير لكنه غير واقع اصلاً فان الشاذ لا يعاين به فالقياس الاستثنائي استدله به من دفع التالي الى رفع
المقدم اي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عندنا والاية جملتان فكان لاختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل
باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضي الوصف وهو لفظ
الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع قوله التحذير
اي موضع التحذير ليعمل على قوله الرابع قوله نصيب الوقت اعلم انه لا بد في المحذوف الواجب من العرف
احدهما القرينة والاخر سد السد في مقام المحذوف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد
المسد في القسم الاول فهو المعطوف اعني قوله والاسد من نفسك وفي القسم الثاني لما كرر المحذوف
فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار يبين في ضيق الوقت اقول
المنافي شئاً آخر والتكرار ليس الا اتيان بعين المطلوب قوله وفي اصطلاح النخبة جواب سوال و
هوان التحذير لما كان عبارة عن التوقيف لا يصح حمل الممول عليه قوله اي اسم لما كان الممول صفة
يقتضي الوصف زاد الشارح قوله اي اسم يرد عليه ان الممول هو اثر العامل وهو الحركة وهي ليس
باسم فاعلى هذا لا يصير التعريف ما لنا فاجاب بقوله عمل فيه يعني المراد من الممول الممول فيه وهو
الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وَأَمَّا قَالِ عَمَلِيهِ وَلَمْ يَقُلْ مَعْمُولُهُ لِيَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ بِأَنَّ أَفْعَالًا هَلْ فِي الْعَمَلِ وَمُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ
 عَامِلٌ فِيهِ وَإِنْ كَانَ شَبَهَ الْفِعْلِ لِيَعْمَلَ قَوْلُهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ فَإِنْ قِيلَ الْأَنْشَبُ أَنْ يَقَالَ بِأَنَّ مِنْ قَوْلِهِ
 بِتَقْدِيرِ أَنْ مَعْمُولُ الْأَنْشَبِ لِأَنَّهُ مَعْمُولُ التَّقْدِيرِ قُلْنَا هُوَ مُجْمُولٌ عَلَى الْقَلْبِ تَقْدِيرُهُ بِأَنَّ الْمَقْدَرِ لَا حَتَرَ عَنْ
 أَنْ الْمَذْكُورِ لَا نَدِيْسَ بِتَقْدِيرِ ثُمَّ قَوْلُهُ تَحْذِيرًا مَنصُوبٌ وَلَهُ طَرَفٌ كَثِيرَةٌ فَقَالَ الشَّهْرُ أَحَدُ ذَلِكَ لِلْعَمَلِ
 تَحْذِيرًا فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَجْعَلْ مَفْعُولًا لِقَوْلِهِ بِتَقْدِيرِ أَنْ لَمْ تَعْلَمْ تَقْدِيرُ الْعَامِلِ الْغَنِيْقُ الْوَقْتُ قُلْنَا
 أَمَّا قَدْ جِئْنَا وَذَكَرَ لِيَحْصُلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ أَوْ ذَكَرَ الْحَزَنُ مِنْهُ وَالضَّمِيرُ فِيهِ مِنْهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَنْشَبِ وَالْأَمْرُ
 قَوْلُهُ مَكْرَاحًا مِنْهُ وَأَمَّا كَمْ لِيَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْمُولًا وَالْآخَرُ سَدَ مَسَدًا وَهُوَ التَّكْرَارُ هُنَا لِأَنَّهُ فِي لُغَتِهِ قَوْلُ
 لَدُنْهُ أَيْتَانِ لِعَيْنِ الْمَطْلُوبِ قَوْلُهُ عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ أَجَابَ سَوَالُ وَهُوَ أَنْ قَوْلُهُ أَوْ ذَكَرَ فَعَلْ وَقَوْلُهُ الْحَزَنُ
 مِنْهُ مَفْعُولُهُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرَفِيهِ فَاعِلٌ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا يَدُ لِلضَّمِيرِ مِنَ الْمَرْجِعِ وَلَا مَرْجِعَ هُنَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ
 عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ فَلَا ضَمِيرَ فِي ذِكْرِهِ ... يَقْتَضِي الْمَرْجِعُ ثُمَّ كَلِمَةً أَوْ فِي قَوْلِهِ أَوْ ذَكَرَ لِيَعْلَمَ يَقْتَضِي
 الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَقَالَ الشَّارِحُ عَطَفَ عَلَى حَذَرٍ أَوْ ذَكَرَ قَوْلُهُ قُلْنَا لَمْ نَعْمَلْ لَدُنْهُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْمَعْطُوفِ
 لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاطِلًا آخَرِيَهُ غَيْرَ الضَّمِيرِ وَهَذَا الْعَادُّ مَوْجُودٌ غَيْرُهُ وَهُوَ وَضْعُ الْمَنْظَرِ وَضْعُ الْمَضْمَرِ
 فَلَا يَرِدُ مَا قَالَتْ عَصَامُ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ لَا يَدُ مِنْ ضَمِيرٍ فِي الْمَعْطُوفِ مَنصُوبٌ يَلُ لَدُنْ مِنْ عَائِدًا عَمَّ مِنْ أَنَّ
 يَكُونُ ضَمِيرًا وَغَيْرُهُ فَإِنْ قِيلَ نَوْضِعُ الْمَنْظَرِ مَوْضِعُ الضَّمِيرِ عِبَادَةً عَنْ وَضْعِ الْمَرْجِعِ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ
 كَمَا فِي الْحَاقَّةِ مَا لِحَاقَةٍ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ هُوَ الْعَمَلُ وَالْمَنْظَرُ هُوَ الْحَزَنُ وَمِنْهُ قُلْنَا
 أَنَّمَا إِنْ كَانَ نَحْنُ الْغَنِيْقُ فِي الْعَتْرَانِ أَيْ فِي التَّلَفُّظِ لَكِنَّمَا مُتَّحِدَانِ فِي مَاصِدَ قَاعِلِيهِ كَمَا قَالَتْ الشَّارِحُ لِأَنَّ
 تَقْدِيرَ الْكَلَامِ أَوْ مَعْمُولُ تَقْدِيرِ أَنْ ذَكَرَ مَكْرَاحًا ثُمَّ يَرِيدُ عَلَيْهِ أَنَّ وَضْعَ الْمَنْظَرِ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ يَكُونُ لِنَكْتَةِ
 فَسَّالٍ لِسَائِلِ مَا لِنَكْتَةِ هُنَا فَقَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ وَضْعُ الْحَزَنُ وَمِنْهُ أَوْ قَوْلُهُ هَذَا لِلثَّلَاثِ الْوَدْفِمْ
 وَهِيَ أَحَدُهُمَا مِثَالُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالْآخَرُ مِثَالُ الْقِسْمِ الثَّانِي فَرَفَعَ يَقُولُهُ هَذَا مِثَالُ الْوَدْفِمْ أَيْ أَنَّمَا
 مِثَالُ الْوَدْفِمْ وَالسُّوْقِ أَيْ مِثَالُ الْوَدْفِمْ لِقِسْمِ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا مِثَالُ لَاسْمٍ وَحَدَّثِي وَالْآخَرُ مِثَالُ لَاسْمٍ
 تَأْوِيلُ قَوْلِهِ وَمَعْنَاهُمَا أَيْ أَصْلُهُمَا بَعْدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ وَالْأَسَدُ مِنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حَذَفَ قَوْلُهُ مِنْ نَفْسِكَ
 مِنَ الْمَعْطُوفِ الْتَقَاءَ بِذِكْرِهِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَجَبَّيْ بَعْدَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدُ ثُمَّ حَذَفَ قَوْلُهُ بَعْدَ نَفْسِكَ
 الْوَقْتُ فَبَقِيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدُ ثُمَّ حَذَفَ نَفْسِكَ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَلْفٌ بِهِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ ضَمِيرِيهِ الْفَاعِلِ
 وَلِلْفِعْلِ الرَّاجِعِينَ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْمَخَاطَبُ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْمُقْلُوبِ كَمَا يَلْقَى تَحْقِيقُهُ
 فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَإِنْ شَكَّ فَلْيَنْظُرْ فِيهَا فَبَقِيَ قَوْلُهُ وَالْأَسَدُ ثُمَّ أَنْ قَوْلُهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ يَقْتَضِي مَا
 انْقَضَى بِهِ فَانْقَضَى بِهِ فَمَا لِيَاك وَالْأَسَدُ وَهَكَذَا بَيَانُ قَوْلِهِ وَإِنْ تَحَذَرْتَ قَوْلُهُ وَهُوَ ضَرْبُهُ بِالْعَصَا
 أَجَابَ سَوَالُ وَهُوَ أَنْ الْحَذَرَ وَالْحَذَنُ مَا يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ الْمَفْعُولِ أَيْ مَا لَيْسَ بِمَفْعُولٍ عَلَى هَذَا
 فَنَسَبَ الْمَعْنَى فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ضَرْبُهُ

منه مفعوله والضمير المسترفيه فاعل والحال انه لا يد للضمير من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله
 على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكره ... يقتضي المرجع ثم كلمة اوفى قوله اذكر المعطوف يقتضي
 المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذف اذكر قوله قلنا لنعلم لا بد من الضمير في المعطوف
 لكن اذا لم يكن عاتلا اخر فيه غير الضمير وهذا العائد موجود غيره وهو وضع المنظر ووضع المضمهر
 فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لا بد من ضمير في المعطوف ممنوع بل لا بد من عائدا عم من ان
 يكون ضميرا او غيره فان قيل نوضع المنظر موضع الضمير عبادا عن وضع المرجع في موضع الضمير
 كما في الحاقه ما للاحاقه وهذا ليس كذلك لان مرجع الضمير هو المجهول والمنظر هو الحزن ومنه قلنا
 انما وان كانا نحن الغنيق في العنوان اي في التلفظ لكنهما متحدان في ماصد قاعليه كما قال الشارح لان
 تقدير الكلام او مفعول بتقدير ان ذكر مكررا ثم يريد عليه ان وضع المنظر في موضع الضمير يكون لنكتة
 فسأل لسائل ما النكتة ههنا فقال الشارح لانه وضع الحزن ومنه اوفى قوله هذان المثالان الودفم
 وهن احداهما مثال القسم الاول والاخر مثال القسم الثاني فرفع يقول هذان مثالان اى انما
 مثالان للاول والسوق اى مثالان لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم وحديثي والاخر مثال لاسم
 تاويلي قوله ومعناه اى اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك
 من المعطوف التقاء بذكره في المعطوف عليه فجبى بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله بعد نفسك
 الوقت فبق نفسك والاسد ثم حذف نفسك لعدم الاحتياج اليه لانه الف به للفصل بين ضميريه الفاعل
 والمفعول الراجعين الى شئ واحد وهو المخاطب وهو لا يجوز في غير افعال المقلوب كما يلقى تحقيقه
 في افعال القلوب وان شكك فليتنظر فيها فبق قوله والاسد ثم ان قوله ضمير متصل يقتضي ما
 انقض به فانقض يا به فمالياك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذرت قوله وهو ضربه بالعصا
 جواب سؤل وهو ان الحذف والحذف ما يكون في مقابلة المفعول اى ما ليس بمفعول فعلى هذا
 فسد المعنى فاجاب بقوله وهو ضربه

بالعصا وهذا القول قول ميرالمؤمنين عورض في حق المحرم قوله وعلى التقديرين جواب سؤال وهو
 ان المحذوم منه ما يكون بعد كلمته من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذولا
 منه وليس كذلك لانه ما يكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التبديد لا يكون الا في
 المقدور وتبديد الاسد غير مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى
 قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد لتأكيد القول الاول لكن فعلية التقديم والتأخير احتراز
 عن التكرار اللفظي قوله غير صحيح في فرد من افراد النوع الاول لانه لا يقال لا تفت وزيد الا انه
 لازمي لا يقتضيه المفعول قوله وتقدر بعداه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله
 بتقدير اتق اي بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد التندرس على هذا البعض ان تقدير بعد في
 مثال النوع الثاني غير مناسب فان قيل الاولى ان يقيم غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان
 تبديد الطريق غير مقدور للمخاطب قلنا انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان
 يمشي الى طرف الاخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا بعد المخاطب فلذا قال غير مناسب
 قوله لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور للمخاطب قوله فان المعنى على هذا الشارة الى
 بيان المحذوم منه فان قيل كلامه يشعر بان المحذوم منه هو ما يؤذيك والمحذوم نفسك ممن ان المحذوم
 هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني قلنا بان نفسك نفسك محذوم بالفعل ولكنه محذوم في المال
 اما الثاني فظاهر اذا الرجل يخاف من العذبات كالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس
 بسبب الجسم الذي في نفس الرجل فيكون المحذوم منه هو الضرر قوله وليقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
 المذكور اعني الطريق الطريق فان قيل انه لازمي فكيف ينسب المفعول به اعني الطريق قلنا
 ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل للازم فيلانه شابه المفعول فيه
 والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة آجيب ان عبارة المصنف رحمه الله
 المعطوفات هي بتقدير اتق وبعد ونحوه قوله قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
 اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد
 في التركيب المذكور شي حتى يعم قوله تحذير ما بعده قوله فانه ايض تحذير لانه عطف على التحذير المعطوف
 على التحذير تحذير قوله والتوابع خارجة يعني ان خروج الاسد غير مضمي لانا لم نر من الخروج عن المحذوم
 لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين
 المحذوم منه هو الاسد فينفع قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد فينفع المعطوف
 والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاحتراض قوله في قسمي النوع الاول اي في مثال النوع الاول
 احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان تحذف قوله اياك من الاسد بذكر لفظ من الاسد الذي
 حذف من المعطوف عليه قوله لان حذف حرف الجر لان حرف موصولة طويلة بصلتها
 كونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فلجا

في قوله من نفسك محذوم

فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر قوله لا متناهي تقدير من له لا متناهي حذف حرف الجر
من الاسماء الصريحة وهما بحث من وجهين احدهما انه يجوز حذف حرف الجر من الاسماء كما
في المفعول فيه والمفعول له والثاني ان تقدير من لما متناهي لا يصح قول الشارح وشذذه مع غيره
ان وان اجيب عن الاول ان حذف حرف الجر منهما بالشروط المذكورة وهما ثابتون بالشروط وعن
الثاني ان المراد بالشاذ ما يكون مخالفاً عن القياس والاستعمال جميعاً كالسجود بضم الجيم والحال ان هذا
الشاذ لا ينافي ... الامتناع قوله وشاذ كثير فان قيل بين الشاذ والكثير منافات لان الشاذ يدل
على القلة والكثير يدل على الكثرة قلنا المراد من هذا الشاذ ما خالف القياس ووافق الاستعمال فيكون
معنى قوله شاذ كثيراً شاذاً ينظر الى الاستعمال ونقول انه ^{بمعنى} نهاية اى شاذ نهاية اى قريب من النهاية
قوله المفعول فيه وهو مبتدأ وخبره محذوف اى منها المفعول فيه وقوله فيه مفعول مالم يسم
فاعله والضمير عائداً الى اللام الموصولة قوله ما فعل فيه فعل قان قيل ان كلمة لا تخلو ما عبارة عن
الاسم او عن المسمى ففعل الاول لا يعبر ارجاء الضمير في قوله فيه اذا الفعل لا يكون في الاسم وعلى الثاني
يلزم الخروج عن البحث لانه في الاسماء قلنا ان ما عبارة عن المسمى لكن محذوف من المضافات اى اسم ما فعل
فيه يقرب من ذكر الاسم في المفعول المطلق قوله اى حدث جواب سؤال وهو انه لا يصدق الحد على فرد
من افراد الحد وداد لا شئ من المفعول فيه فعليه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة المحدث و
النسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل المحدث فقط فاجاب بقوله اى حدث ثم يريد عليه انه لما كان
المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العالم فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تفننا
او مطلقة ثم يريد عليه ان بذكر قوله مذكور يخرج قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل المفعول والمقدّر فان قيل ان تقسيم الفعل المذكور
الى المفعول والمقدّر تقسيم الشئ الى النفس والغير قلنا المذكور يحسن المؤدى اى ما فعل فيه فعل مذكور
وهو اعم من المفعول والمقدّر كما في عبد الغفور في قوله وشبهه كذلك اى المفعول والمقدّر
قوله يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتدأ والابتداء لا يقتضيه تقدير الفعل قان قيل
ان طيب صفة مشبهة فهو عالم في اليوم قلنا اذا الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو مناقضة
في المثال وهو ليس من جواب العلماء اذ يجوز ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان ففعل هذا اللفظ
شئ قوله لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة اى حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه
مفعول به قوله فلما اعتبر في التعريف اشادة الى الجواب وفيه تأمل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه
ما نسب اليه الفعل بكلمة في في لا يحتاج الى قيد المحيطة اجيب بان لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد المحيطة
يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت
في يوم الجمعة قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اى ذكر يوم الجمعة في قولنا شهدت يوم
الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل فتوله لاحقاً

كثير من الاسماء الصريحة

عنه من المفعول فيه والضمير عائداً الى اللام الموصولة في جواب سؤال وهو انه لا يصدق الحد على فرد من افراد الحد وداد لا شئ من المفعول فيه فعليه فعل لان الفعل مشتمل على الامور الثلاثة المحدث و النسبة والزمان ولا يقع فيه النسبة والزمان بل المحدث فقط فاجاب بقوله اى حدث ثم يريد عليه انه لما كان المراد من الفعل حدث مذكور فهو صادق فيما يكون العالم فيه المصدر فقط دون الغير فاجاب بقوله تفننا او مطلقة ثم يريد عليه ان بذكر قوله مذكور يخرج قولهم يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت فان فعله غير مذكور فاجاب بقوله في ضمن الفعل المذكور والمقدّر فان قيل ان تقسيم الفعل المذكور الى المفعول والمقدّر تقسيم الشئ الى النفس والغير قلنا المذكور يحسن المؤدى اى ما فعل فيه فعل مذكور وهو اعم من المفعول والمقدّر كما في عبد الغفور في قوله وشبهه كذلك اى المفعول والمقدّر قوله يوم الجمعة يوم طيب فان قوله يوم الجمعة مبتدأ والابتداء لا يقتضيه تقدير الفعل قان قيل ان طيب صفة مشبهة فهو عالم في اليوم قلنا اذا الصفة المشبهة لا يعمل فيما قبلها وان سلم فهو مناقضة في المثال وهو ليس من جواب العلماء اذ يجوز ان يبدل المثال بان يقال يوم الجمعة زمان ففعل هذا اللفظ شئ قوله لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة اى حضرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة داخل فيه مع انه مفعول به قوله فلما اعتبر في التعريف اشادة الى الجواب وفيه تأمل اذ يجوز ان يراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في في لا يحتاج الى قيد المحيطة اجيب بان لو كان المراد ذلك ولم يعتبر قيد المحيطة يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث اى ذكر يوم الجمعة في قولنا شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل فتوله لاحقاً

الی قوله من كور لانه لاخراج قوله يوم الجمعة يوم طيب والحال انه خارج بقيد الحمية لانه قلن صدقنا
عليه انه فعل فيه فعل من كور ولكن ليس من حيث انه فعل فيه فعل من كور بل من حيث انه حصل عليه قولنا
..... يوم طيب قوله الا لزيادة المعرف اشارة الى الجواب وهو اي المعروف بصيغة اسم المفعول و
لو كان بصيغة اسم الفاعل لكان وجه قوله ببيان لما الموصولة بجواب سوال وهو ان كل قيد اذا ذكر في
التعريف لابد فيه من الاحتراز عما عداه وهو حاصل ما سبق فلا حاجة الى قوله من زمان او مكان ..
فاجاب بقوله .. ببيان لما الموصولة يعني انه ليس جزء من التعريف بل هو بيان للجزء التعريف ثم يريد عليه
ان كلمة اول التثنية والشك وهما ينافيان لبيان فكيف يكون بيان الكلمة ما الموصولة فاجاب بقوله
اشارة الى ان كلمة اول التثنية ثم يريد عليه ما الفائدة في ذكر الاقسام فاجاب بقوله وتمهيد الزمان
بمعنى اللام قوله وهو ضربان جواب سوال وهو ان قول المصنف بشرط نصبه لا يرد في غير صحيح اذ
لا يرد في شرط نفس المفعول فيه الا بشرط نصبه كما هو من ذهب القوم فاجاب بقوله وهو ضربان يعني ان قول
المصنف رحمه بن علي من ذهب للمصنف لان تقدير اللام شرط نصبه لا بشرط نفس المفعول فيه فيكون للمفعول
فيه عنده ضربان قوله وخالفهم فان قيل ان المخالفة عن القوم في قوة الخطاء فما وجب ان يكتابه
قلنا ان المصنف رحمه تابع الحق وهو فيما قال المصنف رحمه لصدق التعريف على القسمين قوله ولذلك
قال لا لجلان للمفعول فيه على ضربين قال في قوله مما كان الزمان بيان لكلمة كلها والمراد بهم
ما ليس له حد كالحين والدم والزمان سواء كان معروفا او منكرا والمراد بالحد ما له حد
كاليوم والشهر والسنة سواء كان معروفا او منكرا قوله جزء مفهوم الفعل فان قيل ان السمع
ان الهم جزء الفعل لان الدهم مهم مع انه ليس بجزء من الماضي ولا من المستقبل قلنا انه جزء
من مفهوم مطلق الفعل وان لم يكن جزءا من اقسامه قوله كالمصدر اي كالمفعول المطلق مثل ان
ضربا فان الضرب جزء الفعل فيصير انتصابه بلا واسطة قوله مثل صمت الدهم وفطرت اليوم الاول
مثال الهم والثاني مثال الحد وقوله المكان جواب سوال وهو ان صمد كان لا يخلو اما لاجم الى
الظروف او الى المكان فغلا الاول لا يوجد المطابقة بين الراجح والرجح وعلى الثاني لا يوجد العائد في الخبر
الجملة الى المتبدا اعني الظروف فاجاب بقوله المكان يعني ان الضمير راجع الى المكان ولا حاجة الى راجع
الضمير الى الظروف لان اضافتها الى المكان ببيانها فالارجاء الى المبتدأ راجع الى المبتدأ قوله فلا يقبل
جواب سوال وهو ان قوله فلا وقع جزاء وهو لا يكون الاجملة وقوله فلا حرف فاجاب بقوله
فلا يقبل يعني ان المنع بلا محذور وقوله لا يختلفان ولا يجمع على المكان الهم لانه استعارة من
المستعير لغيره والاصح قوله من المكان جواب سوال وهو ان الهم يتناول الزمان كالدهم مع انه
ليس من الجمادات الست ثم ترك التاء في ست ولم يقل ستة لان معد وده مؤنث وهو الجهات
قوله وشمال بالهم قوله وما في معناه كالعلو والسفل والجنوب والشمال فجاء الشين ثم تقييد
..... من المكان بالجهات الست مذهب المتقدمين واما تفسير غير الهم من المكان

هو النكرة فيمن قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
 آجيب عنه ان الجملات لا تعرف بالاضافة كما ان لفظ مثلاً وغيره لا تعرف بما قوله اي على المبهم للنسب
 جواب سؤال وهو ان الضمير راجع الى الجملات فلا يطابق فأجاب بقوله اي على المبهم للنسب انه يعني ان
 الضمير راجع الى المبهم وهو مذكور ثم يد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى آجيب عنه المراجعين
 الحمل هو الحمل في الجملية لا في النصب تقدير اللام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لا بما هما
 لا العمل على الجملات بل الحمل في الجملية ليكون تعريف المكان المبهم جامعاً للافراد وانما كان عند ولدى
 منها الذنك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي في جوانبك قوله ولم يذكر وجه حمل الضمير
 ويهو ان يكون ضمير قوله لا بما هما راجعاً الى المشهور المشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبه
 قوله دون وسوى اي باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك
 اي في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كما قال مولوى عبد الحكيم قوله ولكن احمل
 على المبهم من المكان لفظ مكان واغنازه قوله وكذا انه من قيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى قوله
 اي على المذهب الاصح يعني ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
 الاستعمال لا يرد الاعتراض الذي حوذه الشارح كما استعلم في آخر شرح الشارح قوله وهذا حمل
 اي كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه على المذهب الاصح حملاً تاويله فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
 الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه والثاني ما بينه بقوله
 وهو ان يولد ذلك الى آجيب عن الاول اننا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
 لكن هذا في الفعل المتعدي والدخول لا يمتنع اذ هو ضد الخروج وهو لازمي بالاتفاق فكذا الدخول
 فان قيل سلمنا ان الدخول لازمي لكن ههنا متعدي بواسطة حروف الجر وهو كلمة في قلنا ان الدخول
 وان كان متعدياً مجزئاً مجزئاً لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رحم من قوله وما بعد دخلت على الاصح
 عند عدم كونه متعدياً مجزئاً الجراي المراد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
 وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعدياً مجزئاً الجراي فيكون لازماً
 فغلب هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغي لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
 صحيح واما ان الدخول لازماً فيكون قول البعض اسدلاً لا محججاً والثاني انه لما كان ما بعد دخلت
 مفعولاً فيه على الاصح فيكون الدخول متعدياً قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه لانه لا يحتمل
 كلمة في ما لفظاً او تقديرية فلا يحتمل ان يكون لازماً آجيب عن الاول ان كثيراً ما مجيء اسم التفضيل
 بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افقه من الجدل ادا وافقه من الجدل وعن الثاني ان التعدية التي تقابل
 اللازم مختص بالياء فقط وتعدية سائر الحروف الجارة ليس بمعنى الذي تقابل اللازم
 كما صرح به العلامة المتفازاني في السعدية وآجيب عن الاعتراض الثاني
 عطف على قوله آجيب عن الاول اننا سلمنا انه لا معنى للسم اعطى ولولدى ولين قال الله الا الله محمد رسول الله

لأن كنتم لا تعلمون فعلى هذا لا يطابق المقصود فأجاب بقوله انه من محفوظ ثم يرد عليه فعلا هذا خرج
عند ما كان فعله مقدر أو قبل ببقوله حقيقة أو حكما قوله احتراز عن مثل عجبني التأديب لأنه فاعل
يقعنه ناصبا.. لفظا ولا تقديره وفيه نظر لأن التأديب يخرج به إذا جعل من القسم الاول من المفعول له
وإذا ما جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لأن فعله وهو عجب مذكور فإن وجود التأديب في زيد
سبب لوقوع العجب أعجب المراد ان يكون المفعول غير الفاعل وهما عين الفاعل ولا يخفى انه على
هذا الاحتراز في قوله مذكور لأنه ذكر لا يخرج قوله عجبني التأديب وهو خارج بدون ذكر الفعل إذ هو
خارج بالفاعلية قلنا ان ذكره لزيادة تصوير السعرة قوله مذكور في الجملة أي في تركيب التأديب
قوله الذي ضربت لاجل ان فعله مذکور معه في التركيب الذي هو أي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخر
فان قلت المراد ان يكون مذکور معه ومقدما عليه اي قلنا هو مذکور معه في التركيب الذي هو فيه
مقدم عليه اي في قولنا ضربت زيدا وفي قولنا عجبني التأديب ان التأديب ليس بمفعول له بل هو
فاعل عجبني قوله اياده معد للتعرف فيه فان قيل قيد العمل بخبر المفعول في المجرور نحو جئت
للمؤمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل قلنا ان العامل في المجرور هو الفعل ايضا ولما منصوص
المحل قوله ويترب عليه وفيه نظر ان التأديب عين الضرب ولان الشخص بالعصا مثلا ضرب و
ناديب قلنا انما وان اتحد اذا اتاكنهما مغاثران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص مرجح انه مفيد
للاول يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التأديب او نقول ان المراد من التأديب
التأديب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتأديب فعل المضروب وفيه نظر وهو انه على هذا
لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغي ان لا يجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التأديب
لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التأديب وهو التأديب قوله والقابل للرجاء سؤال وهو ان
قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فسال السائل انه من أي طريق قلنا جاب بقوله والقابل يعني
ان نضبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قيل ان دفع السؤال يكون بقوله يخالف فما الحاجة
الى قوله والقابل يكون الخ قلنا انما ذكره لبيان موجع الضمير في قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد
من القابل هو الحاجة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وهذا لا يجوز قلنا هذا انما هو وكان قوله في
على صيغة المعلوم وما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شي كما ترى قوله خلافا ظاهرا وانما قد
متعلق الظروف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبها الى ظهور هذا
الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لا خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تأديبا
هو ادبته بالضرب تأديبا لان الضرب والتأديب متحدان فاما ما عني من هذا الخلاف فظاهر لا محقق

له أي احتراز عن التأديب الذي في عجبني التأديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذي فعل القصد بتحصيل التأديب
١٣ معناه انما حصل من بالذات فكيف يحصل التأديب بالضرب ويترب عليه ١٤ معناه ان المراد تربيت ما تعينه التأديب
وهو التأديب كذا قال القدر ١٥ معناه كالمحصل والتأديب والتأديب من ان الشاهد في مثل هذه التي من جعل متعلقة من التأديب

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاك قال وقعدت عن الحرجية
قال لفاضل الهندى رحمه لوقال في الثالث قولهم قدمتم على الحرب شجاعة لكان احسن من احسن بمقام
المنازعة للزجاج وانما اختار المص رحمه قولهم قدعت عن الحرب جبنا نظرا الى حال الزجاج لانه قدع عن
المنازعة مع الجمهور واما فاضل الهندى فهو ناظر الى حال الجمهور لانهم خشوا على الاقدام بالمنازعة مع الزجاج
قوله مصدرا في مفعول مطلق ثم يرد عليه ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتأديب ليس
بمعنى الضرب فاجاب بقوله من غير لفظ فعله يعني ان مصدرا بقرينة بطريقين أحدهما ما اشار اليه
بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تأديب يعني ان التأديب مفعول
مطلق باعتبار المضان قوله فاليعنى عنده جواب سؤال وهو ان للمفعول ما كان بغير لفظه يهون تأويله
بعين لفظه ثمها كيف يعنى تأويله بعين لفظه فاجاب بقوله فاليعنى عنده ادبته بالضرب تأديبا
وانما زاد قوله بالضرب ليعلم الة التأديب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تأديب عطفت
على قوله من غير لفظ فعله فان قيل ان الجنب كان مغايرا للفظ فعله كذلك مغايرة له بحسب
اليعنى فان القعود غير معنى الجنب من انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما قلنا ان اللزوم من الجنب اثره هو
القعود لان من حصل فيه الجنب فهو يقعد ثم قوله ضرب تأديب اى ضربته هذا النوم من الضرب
وهو الضرب للتأديب فيكون مفعولا مطلقا نوعيا قوله ورد قول الزجاج ورد ايضا بان معنى قوله
تأديبا لى ضربته للتأديب اتفاقا وقوله للتأديب ليس مفعولا مطلقا فكذا تأديبا الذى هو بمعناه
قوله اى شرط انتصاب دقم وهم وهوان المتبادران معنى قوله وشي طنضيم اى شرط كونه ناصبا
لغير باضافة المصدر الى الفاعل والاول ليس كذلك لان للفعل له لا ينصب شيئا ثم يرد عليه ان معنى
المتن على اليجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشي طكون المفعول له من غير ذكر نفسه فاجاب بقوله
لان شرط كون الاسم مفعولا له يعني انما زاد قوله نفسه لان هذا الشرط شرط نفسه لا بشرط ذاته
لمصنف رحمه قوله الزائر لى تتعلى الاكرام الزائر قوله الزائر منصوب على المفعول للاكرام المضاف
الى الفاعل وهو الضمير المحرر وفي قوله لاكرامك قوله عنده اى عنده المص رحمه قوله وخص اللام من
ان الباء وفي ومن الهنا من ووا خلا المفعول له قوله فلا يقدر غير طانه لو قد رغب في اللام فيبادر الى
تقدير اللام لما ذكرنا الغالب في تعليلات الافعال قوله ان امرأة وفيه نظر وهوان اسم ان لا يكون الا
معروفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك يجب عنده والله اعلم قوله امرأة علم امرأة مخصصة
فلا اشكال اصلا قوله فلما كان تقدير اللام بجواب سؤالين أحدهما انه اذا ذكر الشئ سابقا فذكر
ثانيا بالضمير والاخران مجنب للمتن على اليجاز والاختصار فلا بد ان يرعى الضمير الى تقدير اللام
ولم يوضع الظاهر موضع الضمير فاجاب بما تولى قوله ولم قال

له وان لم يصدق من اللان واللام بالقعود عدم القيام بالمراد بالقعود المحضة كذا قال عبد الرحمن ١٢ له وقعدت النور من القعود ١٢ له واللام ح ١٢
معنى له فلا بد ان يقول وانما يبرز بار ١٢ الضمير في يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله فاجاب ١٢ معنى عبد الرحمن

فان قيل ان صفة الصدا لا يلائم بقولنا استوى الماء والخشب لان الاستواء لم يصدا من الماء قلنا
 الصدا لا يعم من ان يكون حقيقة وحكما اذا استواء لا يكون الا للماء فكانه صدامنه فان قيل ان قوله
 عن في قوله في صدر الفعل عنه مما لا يحتاج اليه لان قوله في صدر الفعل وجه لخص فلا بد ان يكون مشتركا
 بين الصاحب والمصاحب كما يكون وجه الشبه مشترك بين الشبه والشبه به وهذا يحصل بترك قوله عنه
 وكذا قوله عليه فتأمل نعم قوله فقولته مع جواب سوال وهو ان قوله للفعول صيغة اسم المفعول وهو تقيض
 مفعول لم يسم فاعله فمما هو فاجاب بقوله فقولته مع انه ثم يرد عليه ان قوله مع مضاف ومضاف اليه
 فيكون جارا ومجرا وادانسا المسائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول لم يسم فاعله فاجاب لشره بقوله
 كما اسند الجار والمجرور ثم يرد عليه انهما كان الالف واللام متوصلة فلا بد في الصلة
 من العائد اليه فمما هو فاجاب بقوله والضمير للمجرور وانما كان الضمير مجرورا اذ هو المضاف اليه
 وانما تعرض الى حاصل تركيب للفعول معدود في المفعول به وفيه وله لان به وفيه وكذا جار ومجرور
 والضمير فيها من البنيات فرفع على قطعا بخلاف مع فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعا بالفعل الجول
 والحال انه غير مرفوع بل منصوب فهو يحتاج الى البيان قوله واعتذر من نصبه جوابا لظاهر
 قوله على هو عليه في الاكثر وفيه لظن وهو ان بين قوله لازم المنصب بين قوله في الاكثر تدافع
 عنه ان اللام من اللزوم هو اللزوم المحكم وهو ان يكون للاكثر حكم اللزوم كما ان للاكثر حكم الكل قوله
 وفي بعض المحاشي والمراد منه شرح شارح الهندى واعلموا عليه اسم الحواشي لان الحاشية عمادة
 مما كتب على مباحث الكتاب وشرح الهندى في الاول كان مكتوبا في بياض الكافية ثم جرد بعض الطلبة
 فصار شرحا قوله ان هذا الرأي شريف جدا اما كونه شريفا فلو افقته كلام الله تعالى واما كونه جدا
 فلتخذه من محقق ضمير ارجع الى المصدا قوله وقيل الوجه ودليله انه لو اسند الى مع وهو ظرف منصوب
 لكان الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد جعل مفعول لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى
 مصدا الفعل وهو المحيولة اذ المصدا والتاء يجوز تذكره وتانيته فان قيل انما قام المصدا
 مقام الفاعل اذ اوصف له بشئ فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضربا كما مر في موضعه قلنا
 القيد المخصص شرط في اقامة المصدا اذا كان المذكور لفظ المصدا والواقع مقامه لهما هو الضمير الراجع
 الى المصدا قال الشارح قدس سره في الحاشية الغير المحار الوحشى او الالهى والنزوان الوثبة والوثوب
 قوله والضمير للمجرور للموصولة جواب سوال يرد على هذا البعض وهو انه لا بد من العائد في الصلة
 الى الموصولة فاجاب بقوله والضمير الى الضمير للمجرور والموصولة على قوله هذا البعض ايضا فلا يرد
 انه لا حاجة اليه بل هو تكرار حيث قال الف والضمير للمجرور وارجع الى اللام قوله كالتصديق

ثم يرد عليه ان مفعول لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات فلا بد ان يكون مرفوعا ولما معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر
 منه ولانه يوافق بقوله للمفعول به وفيه وكذا قوله وانما المصدا هو المصدا لانه لا بد ان يكون مرفوعا اصله انما لا بد ان يكون مرفوعا
 منه من المحيولة وهو لزم من الوصلة بين الشئين ثم مفتي مولوى عبد الرحيم الفتاوى

قال مولانا عصام الاحسن ذكر مع موضع الغاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذكور بعد ما مع اذ مضى مع
 والواو واحدا والاحتراز يكون من الاقتران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بين الواو والفاء مناسبة
 من حيث انها حرف عطف فيكون الغاء من الاقتران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبة فالضامة
 مضاف الى الضمير قبيل اضافة الصلة الى المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدا وان قوله لمصاحبة
 مضاف الى قوله معمول من قبيل اضافة الصلة الى الفاعل لا ضمير في قوله لمصاحبة وليس قوله معمول
 مفعول للصلة والى يكون مخالفا من قوله ثم بان يكون الفاعل مصلحاً له حيث علم منه ان المصاحبة
 من جانب معمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبة احتراز من قولهم كل رجل وضيعته
 لانه ليس لمصاحبة معمول فعل اذ لا فعل لهما قوله اللام متعلق بمذكور لما كان المتعلق قد يكون من الافعال
 العامة وقد يكون من الافعال الخاصة فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذكور
 قال مولانا عصام ان في قوله بمذكور لطافة ولوقال بالمذكور كذا الطغف وانما كان فيه لطافة لان فيه
 احترازاً لان احدهما ان المراد منه افظ المذكور الذي في عبارة المصدا والثاني ان متعلقه منطوق غير مقدر
 اى انه ظرف لغو وليس مستقماً وانما كان ما قال مولانا عصام الطغف اذ في اللام اشارة الى ما قال المصدا اقول
 ليس فيما قال مولانا عصام لطافة اذ هي باعتبار الاحتمالين ولو ادخل اللام على مذكور تعين احتمال واحد
 قوله اى يكون ذكره بعد الواو ولما كان قوله مذكور مركباً من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا يكون
 الدوات فلذا اقال الشارح اى يكون ذكره يعنى ان المراد من المذكور هو المحدث فقط وانما قال العجائز اشارة الى
 ان اللام اجلى ليس بزيادة ولا للعاقبة ولا للتعليق من مع اللام قوله سواء كان ذلك للمعمول فاعلاً
 او مفعولاً اشارة الى الرد على البعض من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلاً والا لا يتقضى بقولنا ضربت
 زيداً وعمراً اذ لا يعلم نصب خبره انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سياتى قوله استوى
 الماء والخشبة هذا القول يذكر فيما يعلم عن الماء بالخشبة قوله وسواء عطف على سواء الاول ثم لانه
 لما كان قوله لفظاً ومعنى منصوباً ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان لفظاً معاً لما لم يعلم حمل قوله
 لفظاً ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظاً بلفظياً ومعنى بمعنى قوله نحو مالك وزيداً ثم فانه
 اذ ذكر اللام بعد ما لا استفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سؤال وهوان
 التعريف فيكون ما نفا لانه دخل فيه للعطف فلجواب بقوله والمراد يعنى ان المراد هو المشاركة
 فى الفعل والزمان والمكان والشاذكة فى العطف فى اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يجوز ان يجزى
 فى وقت ومهر وفى وقت آخر قوله فى زمان واحداً من الما ايضا قوله نحو زيداً مفعول بعد تعذر العطف اذ

سأله فى نحو قوله جاء فى زيداً ومهر به مذكور بعد الواو لمصاحبة المعمول اى هو الفعل فى المصدا والوقوف مع انه ليس مفعولاً معه

لان كونهما فى زمان واحد يستلزم كونهما فى مكان واحد لانه لو سار من مكان ساراً وسار من مكان ساراً لا يقال لهم ساروا معاً فى زمان واحد
 مرفاً فالاحسن ان يقتضى بالزمان كذا قال مولانا عصام قال عبد الرحمن اما جعلنا قمين باعتبار القصد لا باعتبار انها قسمان متقابلان لانه
 يكون المقصود مشاركة له فى زمان دون المكان وقد يكون المقصود مشاركة به مولوى معنى عبد الرحيم العشاورى

سأله فى قوله لفظاً ومعنى منصوباً ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان لفظاً معاً لما لم يعلم حمل قوله لفظاً ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظاً بلفظياً ومعنى بمعنى قوله نحو مالك وزيداً ثم فانه اذ ذكر اللام بعد ما لا استفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سؤال وهوان التعريف فيكون ما نفا لانه دخل فيه للعطف فلجواب بقوله والمراد يعنى ان المراد هو المشاركة فى الفعل والزمان والمكان والشاذكة فى العطف فى اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يجزى فى وقت ومهر وفى وقت آخر قوله فى زمان واحداً من الما ايضا قوله نحو زيداً مفعول بعد تعذر العطف اذ

وهو في اللغة كما قال حال الشيء مجزئ اي القلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يتحول عن انقلاب غا.
اعلم ان الحال على قسمين احدهما الحركة وهو الذي لا ينقل من ذي الحال غالباً نحو زيد ابوك
عطوفاً والثاني المتقلة وهي التي انتقل من ذي الحال غالباً نحو جاءني زيد ركباً ثم كلا واحد منهما اما
حال واحدة او اكثر من واحد فالاول يسمى حالاً واحداً مفرداً والثاني وهو اكثر من حال واحد فهو لا يخلو
اما ان يكون كل لحوال من ذي الحال الواحد او يكون الحال الواحد الاول من ذي حال والحال الثاني يكون
حالة من الضمير في الحال الاول فالاول يسمى بالحوال المتداخلة والثاني يسمى بالحوال للتداخلة نحو جاءني
زيد ركباً وقالوا فان كان ركباً وقالوا احوالاً من زيد والثاني حالاً من الضمير في ركباً في متداخلة ثم
كل واحد منهما اما متحقق في زمان التكلم نحو جاءني زيد ركباً اي مقدر ومفروض اي ليس يتحقق في الحال لكن
في الزمان المستقبل يكون لا محالة فيعم فرضه في زمان التكلم نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين فالاول
يسمى حالاً محققاً والثاني يسمى حالاً مقدراً قوله لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا يعم لانه
في الفا عيل والحال ليست منها او نقول ان في قوله لما فرغ اشارة الى ترغيب البتة لانه يفهم
بالشرع والبحث المجدي فنبه الشارح عليه قوله يمين هيئة فان قيل ان هذا التعريف غير جامع
لانه لا يصدق على قائم في نحو جاءني زيد قائماً ابوه ونحو رأيت زيدا قائماً ابوه لان قائماً يمين هيئة
الاب وهو ليس فاعل ولا مفعول قلنا الاب وان لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً لكنه متعلق بهما فيكون حالاً
باعتبار المتعلق لكن يرد عليه انه منقوض بقولنا انتيك وزيد قائم لان زيد قائم يمين هيئة الفاعل
ولا المفعول بل هيئة الزمان قلنا بان الحال في المثال المذكورين هيئة لازم الفاعل اعني زمانين
قوله اي من حيث جوال سوالين الشارح ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وهذا
لا يجوز فاجاب الشارح بقوله كما هو الظاهر يعني ان التقدير في التعريف انما لا يجوز ان لا يوجد لوجود الامر
وهو ناوجد وهو الظهور قوله مطلقاً كما في قولنا جاء زيد العالم فان علم زيد مقدم على مجيئه ولا يتوقف
العلم بكون زيد فاعل جاء بخلاف قوله جاءني زيد ركباً فان ركوب زيد ليس بمقدم على مجيئه بل متقدم
معه في وقت المجيء قوله وهذا التردد يد جواب سوال وهو ان كلمة او لاحد الامرين فينبغي ان لا
يجوز الحال منهما متعدياً في قوله ضرب زيد عمر ركبين فاجاب بقوله وهذا التردد الخ ثم ههنا
اعتراض وهو ان كلمة او للشك فلا يجوز ذكرها في التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للشك
فان قيل فلهذا هذا الاصح قول الشارح وهذا التردد اه لانه علم منه انها للشك والترديد
قلنا ان اطلاق التردد عليه باعتبار الاصل واما ههنا فليس للترديد قوله اي سواء كان
اشارة الى بيان نصب قوله لفظاً او معنى وانما اول قوله

ثم وقد ستر في كلامه التفسير من لازم باهامان فاما سمين هيئة فاما سمين هيئة ان هيئة اللزوم كما في هيئة عبد الرحمن ثم
وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعريف والحيثيات مرادة في التعريفات وانما حدث انشاء بالشعر ثم يعني ان قوله لفظاً
تبيين عن الفاعل او المفعول او احدهما او كليهما كان للقد كما اشار اليه في الشرح كذا قال عبد الغفر ثم مفتي عبد الرسيم

المبتدأ عن التهمة الواردة بالحال عن الفعل والفعل المطلق فقرأه الاصل هي بين على صيغة المضارع
المعلوم المذكور من باب التفعيل الفاعل هو الضمير الراجح الى كلمة ما والهيئة مفعولة متعلقة بالمفعول
فيكون لا ينعرج مقيداً بقوله به واما اذا قرئ تميز على صيغة الما المعلوم من باب التفعيل تكون الهيئة حينئذ
فاعلاً ويكون قوله به متعلقاً ببتين فيكون الفعل حينئذ مطلقاً عن قوله به فيتناول الفعل معه والفعل
المطلق فان قيل هذا ينافي ما سبق من ان اطلاق صيغة المفعول على الفاعيل الالفة الباقية لا يلزم
تقديمه بقوله به اوقيه او مع اوله قلنا ان عدم صحة اطلاق المفعول على الفاعيل الباقية بدون تقديمه
بقوله به اوقيه او مع اوله بالنظر الى المفعول اللغوي واما بالنظر الى المعنى فيجوز اطلاقها عليها بدو التقييد كما ذكر
واذا قرئ بين صيغة الضمير المفعول تكون الهيئة مفعولاً لم يسم فاعله ويكون قوله به متعلقاً بقوله بين فالفعل
حينئذ ايضا يكون مطلقاً عن قوله به فيتناول الفعل معه المطلق الى هذا قوله شارح الهندى ووجه الرد من جانب
الشارح ما قاله بقوله الاول دخول ما وقع حالاً عن المضاف اليه وايضا في قوله شارح الهندى
يتعلق الجار المحرور بالمتعلق وايضا في قوله ارجاء العائد الى الوصول في متعلق الصلة
والاصل ان يكون العائد في نفس الصلة وايضا مطلقاً للفعل فيه وصحة الحال منه مختلف فيه قوله مثال النظم
المفوض حقيقة جواب سوال وهو ان المثال يكون لا يضام وهو يحصل واحد فاجاب بقوله مثال اللفظ لانه
ان هذا المثال مثال الفاعل المفعول لان حاله مفوض بقوله فان فاعلية الزمعة تكون الفاعل لفظياً قوله
باعتبار لفظ هذا الكلام اى جزء الكلام وهو الفعل وهما ملفوظان حقيقة لانها من مقولة المحرف
والصوت قوله مثال اللفظي للمفوض كما ان عامله لفظ وهو قوله في الدار لانه قائم مقام ثبت استقل
الضمير المستكن فثبت الى قوله في الدار لانه يلزم حذف الفعل والفاعل جميعاً قوله والضمير المستكن
ملفوظ كما لانه ليس من مقولة الحرف والصوت لقوله ان ما قاله الشارح قد رد على النصف
حيث قال في شرحه هذا مثال الفاعل المعنوي فان قيل ينبغي ان يكون قائماً حالاً من زيد
لانه وان كان مبتدأ لكنه فاعل معنى باعتبار اتحاد مع الضمير الذى هو فاعل الظرف قلنا فعل
هذا يلزم اختلاف عامل الحال وذى الحال وذو الحال يجوز عند اكثر من اذ عامل الحال الظرف وهو قوله
في الدار وعامل ذى الحال هو الابتداء فان قيل في ان دابة هؤلاء مقطوع الدار مفعولاً لم يسم فاعله
لقطوع باعتبار الضمير الراجح في المقطوع كما سبق الفاعل يكون زيداً ايضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجح
اليه قلنا ان معمول الظرف لا يتقد عليه هذا سيويه فلا يلزم كون قائماً حالاً من للفعل مطلقاً

ما جاء ان الله في صيغة المفعول اللغوي لا يجوز على الفاعيل الباقية بدون التقديم ويجوز اطلاق صيغة المفعول الى المصطلح على هذا ما بين في التمهيد ۲ متفق عليه ۳

له كما هو محقق للصنف ۲ والشارح ۳ م ۳ والوثق لان كلمة ما حاة عن الحال واقط الحال وثبت ۲ م ۳ صفة ۳ م ۳
اى لفظ الهيئة ۲ م ۳ من باب التفعيل ۲ م ۳ يعني ان قوله الشارح الهندى صدد ووجه ۲ م ۳ وهو قوله بين وهذا
خلاف الاو ۲ م ۳ معنى الشارح الهندى ۲ م ۳ اى والبعض اقره كما قال الشارح الهندى جل في الحال من المفعول فيه مكن المفعول به ايضا
۳ م ۳ فلم اورد للمعبر الامثلة الثلاثة ۲ م ۳ اى هذا مثال للحال من الفاعل المعنوي ۲ م ۳ اى ان المقصود تقديم الضمير في الدار على الفاعل
۳ م ۳ وان كان يتقدم عليه عند البعض فبناء الكلام هنا على ما هو عليه في قوله تعالى ۲ م ۳ التولوي المفتي عبد الرحيم ۲ م ۳

نحو ثمر وضرب علمين وهما ليا الامن للحوادث فكيف يعمل في الحال قل قم بقوله وهو ما يعمل
 عمل الفعل ثم يرد عليه انه على هذا لا يعمل ذكر قوله او معناه في مقابلة قوله او شبهه لانه
 ايضا يعمل عمل فعله فدخل فيه فيكون ذكره مستلزما فلجواب بقوله وهو من تركيبه من حرف
 اي حروف الفعل موجود فيه فخرج العامل للعنى لان هذا امثلا ليس تركيب اشياء ولا
 والظرف من تركيبه باعتبار التعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كزال بمعنى ازل
 فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله وان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
 جواب سوال وهو انه من الفا انه مقدم بالفعل فاجاب بقوله ان كان الظرف المرفوع
 نحو زيد حسن خلقا فان قيل ان هذا يخالف لما ذكر للمع في بحث الصفة المشبهة من
 ان معمول الصفة المشبهة ان كان منصوبا منكر فهو ليس بالتمييز فكيف يكون قوله ضاحكا حالاً
 قلنا ان ما قاله المعر ثمه فهو فيما اذا كان المعمول فاعدا في الاصل ولا يعمل في الحال فلو قرئ ذلك
 للمعول منصوبا فهو جائز على التشبيه بالمفعول في الفعل المعرف وعلى التميز في المعول المذكر نحو
 زيد حسن الوجه وزيد حسن وجهها واما ضاحكا فيصم الحال فيصم جملته حالاً ومن قال في الجواب
 انه من هذا هب لبعض فهو مجرب والدعوى وليس لهذا المذهب تحقق في كتاب من الكتب المتداولة
 لهذا الفن قوله المستنبط من مخي الكلام جواب سوال وهو ان الظرف ايضا مع الفعل لان قوله في
 الدار معنى ثبت مثله فلا يعمل جملته من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من مخي الكلام اي من قوله
 بخلاف الظرف لان الفعل مقدم منه الا ترى انه لو صدر على التعلق اي اجتمع مع الظرف حيث
 يعمل ان يقال ثبت في الدار واما لفظ اشيرا اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا
 قوله من غير التصريح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد يصريح به وقد يقدر ثم الضمير
 في قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا انيدا قائما ولا شك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه
 وهو اشير قوله نحو يازيد قائما اي ادعوزيدا قائما قوله وليتك عندي مقاما اي متميتا عندي
 قيل المثال لا يكاين المثل لان مقاما حالاً من متعلق الظرف فاعلمها الظرف دون معنى التمني
 قلنا ان في المثال كيف الاحتمال فمذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورد به باعتبار احتمال التمني وكذا
 السؤال والجواب في قوله ولعله في الدار قائما قوله اي رجيت في الدار قائما قوله فكانه اسد صائلا
 اشبه زيد اسدا صائلا قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لانه الوجود في الابد
 لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصا راجل وباقي المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موصولة
 للتعريف ابتداء وكذا اسماء الاشياء والوصولات موضوعات مبتداء فكيف تكون للمعارف فرع النكرات
 ا ونقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعني ان الاصل في الاشياء الابهام والتعريف عار
 قوله والغرض وهو مبتدأ قوله بمتصل بما خبره وقوله وهو تفيد المحش ان بيان الغرض اي الغرض من
 ذكر الحال هو تفيد المحش اي تفيد الغرض

لانه اي كون ضاحكا حالاً من فاعل الصفة في زيد حسن
 ثمه اي في بحث الصفة المشبهة
 مع من حيث الجمع ان يقال بغيره
 احالة ما لا يلفظ
 داخل عليه النسخ
 اي حال النسخ ملل
 في الدار قائما

له اي على ان المراد من شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ١٢ مفتي محمد

المستحب صاحبها يحصل بها بالنكرة لان المحال قيد للعامل فان قيل هذا منقوض بالخبر
 اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر قلنا هذا القياس قياس مع الفارق لان
 المحال فضلة والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن وايضا يلحق بالصفة في حال النصيب كانت
 المحال معرفة قوله وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعني ان قوله وصاحبها عطف على الضمير
 المرفوع المستكن في قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل هو قوله نكرة قوله في المعنى اي بعد الغاء
 العامل وبعد الغاء قوله جازي بقي زيد والكب مبتدا وخبر قوله اي ليس شترها جازا سلم وهو بين الشتر
 والغلبة منافاة فكيف يجتمع في شئ واحد هو تعريف العلفا فلما اشرنا بقوله اي ليس اشتراها اه يعني انها
 لا يتوجهان الى شئ واحد بل الشرط يتوجه الى تعريف صاحب الغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء
 الوضع شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة
 ايضا لكن الوضع شرط غالب كذلك التعريف شرط ذي المحال غالبا لان التخصيص شرط لذو المحال
 ايضا لكن التعريف شرط غالب قوله اي اكثرها جواب سوال وهو ان الغلبة ليستعمل في الافعال
 كلامنا في الاقوال فاجاب بقوله اي اكثرها يعني ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيما قوله
 وبيان ذلك جواب سوال وهو انه علم من قولنا لشارح ان المحال مولد لكثرة فسال السائل انهما هي
 فاجاب بقوله وبيان ذلك قوله نكرة موصوفة قال الفاضل المحقق لو قال المخصوص موصوفة لكان اولي
 ليشتمل نكرة للمضافة نحو جاءني غلام رجل ركبنا قلنا التخصيص يستعمل غالبا في الصفة فيذهب الذهن
 من التخصيص الى الصفة فلا فائدة في ذكر المخصوصة موصوفة فان قيل في هذا لا يعلم حال
 النكرة للمضافة قلنا انه داخل في الموصوفة لان الصفة قيد للموصوف وكذلك المضاف اليه قيد للمضاف
 قوله او مغلبة خفاء المعرفة فتولد عنه منصوب بنزع الخافض اي كضاء المعرفة ثم هو صفة لقوله
 مغنية باعتبار التعلق اي او نكرة غير محتاجة الى التعريف كعدم احتياج المعرفة الى التعريف لان
 لا استغنى بها قوله كل من حكمه الحكيم هو الامر الذي فيه حكمه معناه استوار كرهه شدة قوله ان جعلت
 امرا حال من كل امر فانه اذا كان حاله من المستتر في حكمه لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه
 وايضا ان الضمير فيه معرفة وكلامنا في النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا قوله او واقعة
 في حين الاستغناء لان الاستغناء الكلي يدل على ان مخاطب عالم وايضا المستغنى عنه يشبه النكرة الواقعة في
 حين المنفى لكونه محسوبة من غير الوجهين قوله او بعد الا عطف على قوله في حين الاستغناء وقوله لقضا
 للنفس حال من قوله الا وهو اسم لما وقع في التركيب وايضا انه اذا اريد من الحرف اللفظ يكون اسما فيصم
 ان يكون ذاهلا فيصم المحال عنه فان قيل ان النكرة في المثال لا يكون ليس بعد الاول بعد الا هو المحال
 اجيب ان النسبة الصحيحة قبل الا وقوله بعد من الكاتب اجاب الفاضل المحقق بان قوله ومقتضى

نوعه انما هو

في

سواء كان في الكلام

سواء كان في الكلام

سواء في قوله جاءني زيد ركبنا ام لم لان الشرط يقتضي وجوب كون ذي المحال معرفة والغلبة تقتضي عدم الوجوب ۳۳ مفتوح مذكرا
 سواء وهو ان قوله اي اكثرها ۳۴ سواء اي يستعمل فنكرة المخصوصة بالاضافة ۳۵ سواء انما قال هذا لان بعضا من المعنيين مرجح
 قوله امرا حاله من امر فلهذا لا يلحق بالثالث الشئ كن اني الحواشي ۳۶ سواء اي لفظ الا الذي وقع في التركيب ۳۷ مفتوح مذكرا

المحال محل التناقض بين الظروف وهو قوله بعد لا وبين قوله او مقدا عليه فان الظروف يقتضي ان يكون قوله المحال فاعلا له وقوله او مقدا عليه يقتضي ان يكون قوله المحال مفعولا لم ييم فاعله ولا شك ان المحال ثابت بعد الا في المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغوا متعلقه المذكور وهو قوله واقعة والظرف الذي لا يعمل في الفاعل فكيف يصح قوله ان الظروف يقتضي ان يكون لفظ المحال فاعلا له اقول ان عبارة المحشى مجذوف للمضاف فيكون معنى قوله ان الظروف يقتضي الخ يفي ان متعلق الظروف يقتضي ونسبة العمل الى الظروف مجازا بجيب الاعتراض الاول انه انما يدرك لو كان قوله بعد منصبا مضافا الى الاول واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الدافع على بعد فلا يبرر شيئا وجيب ان النكرة في الواقع واقعة بعد لا وفي المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءني رجل الا واكبا هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات الجاء في رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله او مخنية غناء المعرفة لان في هذا القسم ايضا يكون ذوالحال نكرة مستغرقة لوقوعه في سياق النفي قلنا للمقابلة بينهما في ان ههنا نقض للنفي وليس في الاول نقض للنفي قوله او مقدا عطفت على قوله نكرة لانه اذا تقدم المحال فخصص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على مبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم المحال يومين من الالبتاس بالصفة لان الصفة لا تقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ودقوع المحال في هذا القسم مشروطا بكون صاحبا معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والمشرط فكيف يكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذوالحال فيه غير هذه الامور وهو امم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتبادر المعرفة كذلك يتبادر النكرة المحضة فا شترط المعرفة لافخارج النكرة المحضة قوله فنقلنا غالبا قيد تفريع على قوله ليس مشترط بل لا قوله حتى يقال اشادة الى بيان السوال قوله للنبذة صفة لقوله غالبية قوله ومجمل في عطفت على قوله فقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قوله في حواشي التوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطفت على قوله وشرطها ان تكون نكرة قوله ومجمل في عطفت على قوله ومحتاج اولى قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا اختلا الظن لان الاصل في العطفت ان يكون عطفت للفرع على الفرع لان المقصود من العطفت اشتراك التبيين في الحكم وهو عطفت الفرع على الفرع لان في عطفت الجملة على الجملة الا اشتراك في الشبوت فقط وايضا وجه الظهور في العطفت قوله وارسلها العراك جاسوسا برى على قاعه اشتراط الى النكرة بان العراك في قوله وارسلها الخ وقم حالا مع انه معرفة

له يعنى ان اللقطة بينهما باختياران في الاول استغرق وفي الثاني نقصا للنقص فانه ليس الاول نقصا له فيكونان متقابلين بحسب الحقيقة والاعتبار قاله عبدالرحمن ١٢ له اى بين قوله واولد الآخر ١٣ وبين قوله او مغنية ١٤ له اى في القسم الثاني وهو بعد الا ١٥ له اى القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٦ له فيتخصص النكرة ١٧ له اى في حالة النصب مخوضت امرودة راكبة فطو القديم دفعا وجاكن اى الباب ١٨ له وايضا انما كان هذا خلافا للظاهران الظاهران يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خيله موافقا له وشرطا ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمن ١٩ له ان الواو في قوله لا تدرك والشك لمحار الوش اى ارسل للمراكوش الا ان حال كون الوش معتكزة اى متعامة ٢٠ له وبان وحش في قوله مرفق به وحش وقم حالا مع انه معرقة بالاضافة وبان جمدك في قلنا فقلت جمدك ٢١ حالا مع انه معرقة بالاضافة ٢٢ ينسب عبد الرحيم ٢٣

واللام في العراك الذي اولئك لانه لم يكن العراك عراك معلوم وكذا الاضافة في وحد وجهدك ذهنية قوله وهي في النكرة لان هذه الاضافة اضافة لفظية وهي لا تعيد تعريفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ينقض بنوع ما في محل من بنوع ما فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها فاجاب بقوله محضة يعني ان المراد من النكرة هو النكرة المحضة وفي هذا المثال النكرة عند محضة بل نكرة موصوفة بقوله من بنوع ما ثم يتوهم ان السراد من المحضة ما يكون بالنسبة الى بعض افراد التخصيص فذفع بقوله لم تكن فيها شائبة تخصيص قوله بما سوى التقديم جواب سوال وهو ان ذلك اذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم يكن ذلك نكرة محضة بل محضته بتقديم الحال فينبغي ان لا يصير تقديم الحال واجبا هنا فاجاب بقوله بما سوى التقديم قوله ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفته مثل جاء رجل وزيد البين جواب سوال وهو ان ذلك في هذا المثال نكرة محضة مع ان الحال فيه غير مقدم على ذي الحال فاجاب بقوله ولم تكن الحال مشتركة الخ اي بين النكرة والمعرفة لان صاحب الحال لما قارنت بالمعرفة لم تكن نكرة محضة قال مولانا عصام لا يحتاج الى هذا القيد اي قوله ولم تكن الحال مشتركة الخ لان ذلك في مركب المعرفة والنكرة والمركب من حيث التركيب كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانها قيمان من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج ذلك الحال للتركيب فلا حاجة الى زيادة القيد قوله الاشتراك في الحال لضرورة الاختصار امله جاء في رجل وزيد راكبا وراكبا ثم جعل شيئا للاختصار فمد اليد الى اشتراك ذي الحال فلا يكون مركبا او لنقول ليس هذا قيد في المتن بل احتراز عنه بقوله نكرة فزبان الخرج بقوله نكرة قوله لتخص النكرة فان قيل ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وكلاهما مختصان بالحكم للتقدم عليهما وهو الحكم للنسب اليهما فخرج في رجل قائما فلا حاجة الى تخصيص اخر قلنا ان الحال حكم اخر كما يشعر به قول الشاعر لا نهما في المعنى مبتدأ وخبر فطم ان الحكم الاول حكم جملة الفعلية والثاني حكم الجملة الاسمية فلا ينفع التخصيص بالحاصل القياس الى الحكم الاخر لان الحكمين لا يجتمعان في قصد التكلم قوله ولولا تلبس فان قيل انه اذا التبس بالصفة ينبغي ان يجوز فيه الوجهان اي الحال والصفة كما يجوز الحال و التميز في طاب زيد فارسا وايضا لا تلبس لو كان منوها لوجب تقديم الحال عليه في النكرة للاختصاص ايضا لتحقيق التلبس حينئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يبتغى الذهن اليه فيلبس المقصود بخير وعن الثاني ان تخصيص النكرة غالبا بالصفة فافعة بعد الصفة قليل فلا يلبس بالحال ثم في قوله في المعنى مبتدأ وخبر نظرون للتبدا اذا كان نكرة انما يجلي تقديم خبر الظروف فيجب ههنا ايضا ان يكون الحال ظرفا فاجاب الفاضل المحشي ان في الحال معنى الظروف لانه يؤلف بالظرف لان معنى قوله جاء زيد راكبا اي وقت الركوب ثم اعترض عليه انه اي اذا كان ذلك نكرة محضة ثم حتى يجب تقديم الحال عليه مع انما ليست لظرف ثم مع حاصله ان صاحب

اذا كان نكرة محضة فوصف اضافة اولين الخ او في ذلك لا يجب تقديمها فلهي بقوله محضة ١٢٢ يعني ان هذا الحكم مما اذا تمكن الحال مشتركة بين النكرة والصفة وهذا ظاهر مشترك بينهما ١٢٣

قلنا اخذها الشرح من كتب المصنف فان قيل ان قوله بخلاف الظروف حال باعتبار التعلق من
فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونها متلبسا بخلاف الظروف والحال
انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم الحال على العامل المعنوى مقيدا بمخالفة الظروف مع ان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الظروف او لا قلنا لا نسلم ان الحال لا
هو جملة معترضة بتقديم المبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الظروف وان سلم فمحال مؤكدا اذ يكون الظروف
مخالفا على العامل المعنوى ثابت على الدوام عند المصنف والحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى

بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا قاطبة الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوز اصله اى سواء تقدم المبتدأ
اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما تقدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدا ما وهو الظروف لان مرتبة الخبر
في جنب المبتدأ وان كان لفظا في موضع اخر قوله فلا يجوز قائما زيدا في الدار لزوم الاضمار قبل الذكر
في قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر والى قائما فلا مرد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر في الحق
جائز قوله ويحتمل والحاصل ان الظروف في التوجيه الاول حامل وفي التوجيه الثاني معول لكن هذا
التوجيه ضعيف فلذا اقاله الشارح ويحتمل لانه لا يلائم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوى وهو حامل
فيلزم ان يكون الظروف ايضا عاملا قوله ان الحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص
الظروف اذ كان عاملا كما في التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر في قول الشارح واما تخصيص لفظ
اذا كان معولا فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان الحال وان كان الخ يعني ان تخصيصه لدفع الوهم
وهو ان في الحال معنى الظروف فهو ان لا فرق بينهما في تقدميهما على العامل المعنوى فدفع المصنف
هذا الوهم بقوله بخلاف الظروف يعني ان بينهما فرق في التقديم قوله لتوسم في الظروف لكثرة
دولتها في كلاهما وايضا ان الظروف تشابه المحام من حيث ان كل محدث لا بد له من الظروف
كما ان كل انسان لا بد من المحام والحال ان المحام الانسان توسم لانهم يدخلون على الانسان ليأخذوا
نماذا من غير الاذن فكذا الظروف تدخل على الكلمات اولها واخرها قوله هذا اذ لم يكن الظروف

جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم لوم يدخل الظروف في العامل المعنوى ولو دخل فيه
فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الظروف لانه يلزم التناقض فاجاب
بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الظروف داخل في العامل المعنوى وان كان
داخل فيه فالمراد هو الاحتمال الثاني للزوم التناقض ولوقال المصنف كلمة الامكان قاله الا الظروف
لا يلزم التناقض لان في الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض
فلينظر في كتب الاصول فان قيل لما كان الظروف داخل في العامل المعنوى فيكون تقدم

له لان الظروف ضئيف فعمل في العمل التنازع في العمل للتقدم ۱۲ م لانه اذا تقدم حصل للظروف قوة بسبب
الاعتماد فعمل في العمل التقدم والتاخر ۱۲ م اى وان كان الخبر موخا للظروف على الحال ۱۲ م اى لانه كان داخل في
قال لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا معنى في قوله بخلاف الظروف بل هو تناقض قاله عبد الرحمن ۱۲ م اى الا في
هذا الزوم من العامل المعنوى لان التناقض بينهم في مثل هذا الوضع هو الاستثناء بالادراك من قوله بخلاف الظروف اى في نفس الامر
لكنه ليس بمتناقض ۱۲ م اى بناء على الاحتمال الثاني ۱۲ م

هذا هو الجواب

قلنا لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال الجواز ان يكون من المتكلم وهو الله تعالى كما في قوله تعالى وهو
خالدين فان تقدير الخلود من الله تعالى لا من اهل الجنة لانهم في البنية قوله وبعضهم يجعلها صفة
المصدر وهو الخشعي قوله اي رسالته كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدر اي
مفعول مطلق اي تكلف كافة ثم يرد عليه ان كافة صيغة اسم الفاعل في المصدر بهذا الوزن
فاجاب بقوله كالكاذبة والعاجية بمعنى الكذب والعفة قوله والكل تكلف وتصف اشارة الى
لا اعتراض على المحيين الذين اجابوا عن جانب الجمهور الى بعض اما كون الاول تكلفا فلان دخول تا للبناء
في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعول في بعض صيغ المباعدة
لاسم الفاعل فان قيل هذا منقوض بتاء الكافية والشافية فان تدرها للبناء لغة كما قال فاضل
الحشي في رأس الكتاب قلنا الاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل فيها تقدير موصوف
مؤنث كالفاصلة والرسالة كما مر في رأس الكتاب من الفاضل الحشي واما كون الثاني تكلفا فلا حجة
بله تقدير الموصوف في الآية واما كون الثالث تكلفا فلا يثبتانه مصدر في غير معلوم وايضا لو كان فعله غير
فولايته من جوه لان الفعل من المصدر لا يكون الا حالا ايضا واما كون الثالث تصفا فلان كافة بمعنى جميعا
اذا لم يكن ارسلناك الى جميع الناس والتاويلات التي فكرت بها لا يطابق هذا المعنى اذ معناها انهم على هذه
التاويلات فان قيل ان على القول لثاني تكون كافة بمعنى جميعا كما ترى قلنا لا نسلم كافة على القول لثاني
بمعنى جميعا بل بمعنى عامة اي رسالة عامة اي شاملة للامم والله فلا يبين عمومها للناس اجماعا عن
الاصول ان قورم غير تام لان الحروف المتعدية التي هو من تمام الفعل انما هو البناء فقط دون غيرها من
الحروف البارة كما قال مولانا سعد الدين في السعدية في بحث المتعدية وايضا يرد على قوله تعالى
بحسب الحقيقة ليس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظية ايم ليس مجرور بحسب الحقيقة اذ هي في حكم
الانفصال ولهذا لا يفيش التعريف والتخصيص كما قال السهم في بحث الجرولات قوله وكلوا ولا على
فيه اشارة الى الرد على الجمهور فانهم شروا الى الاشفاق في الحال ثم يرد عليه ان البنية عبارة عن محكمات
واسكنات فعمل هذا يشبهان بغير قورم وذن وعمر وحال لوجود البنية فيها فاجاب بقوله اي صفة ثم يرد
عليه ان المتبادر من الصفة ما يكون مشتقا فلا يحصل الرد على الجمهور فاجاب بقوله سواء كان الالف
الى قوله من غير ان يا والجامد جواب سؤالا هو ان المقصود من قوله صرح ان يقع حال الرد على الجمهور
وهو لا يحصل بهذا القول لانهم ايضا قالون بايقام الجامد حائلا لكن يا وكون الجامد بالمشق فاجاب بقوله
من غير ان يا ولا الخ فان قيل ان الحال الموصوفة داخل في الحال الجامد او في الحال المشتقة لانه لا يفهم من
المتن قلنا قال الفاضل الحشي وانه داخل في الجامد فيحتاج الى التأويل لا يشق عند الجمهور والحال الموصوفة
هي التي يكون الجامد منها توطية للحال المشتقة كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فقوله قرانا اسم
جامد وقع حالا ظاهر لكنه توطية للحال الذي هو قوله عربيا ومشتق وقال مولانا عصام

انما داخله في المشتق فلا يحتاج الى لنا ويل عند الجمهور قوله وتكفوا في تاويل الجامد **جواب سوال**
وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقوله من هذا البسي او طباقا **فاجاب** بقوله وتكفوا
قوله ومع هذا لا شك اشارة الى لا موزن احدهما ان الجامد وان كان جائزا عند المصنف لكن الاول
هو المشتق والاخر اشارة الى مشتاقا لهم الاشتقاق لانهم لم يجدوا اكثر مواد الحال الاشتقاق توهموا
انه شرط قوله مثل سبر او طباقا **جواب سوال** وهو ان المثال ما يكون مضافا اليه لفظ المثل وهو هنا مجموع
التكيب والمجموع ليس مجال ايضا ان للضاف اليه لا يكون الا من الامعاء وهي هنا جملة **فاجاب** بقوله
مثل سبر او طباقا في الباء في بصر او قد يعنى قوله وهو ما فيه حلاوة صفة اي مع اللين فلا يريد ان في التمر
الضاحلة قوله من البسي **الغز** **جواب سوال** وهو ان البسي والبسي والمرطب لست باسم الفاعل وهو يقتضيه
الغز ولا يحى من الجامد **فاجاب** بقوله من البسي **الغز** ثم يرد عليهما ان البسي من باب الافعال ونحوها كقوله
فهو من ذلك خاصة قد فهم بقوله اذا صار ما عليه بصر يعنى ان باب الافعال ههنا للضرورة نحو اذا غدا لبيد اى
صار البعير فاخذة وتحقيقه في السعدية فليظرونها وههنا حيث وهو ان قوله هذا اجمع الى التمر
ولما ياول البسي بالبسي فهو صفة للتخايل ليل قوله هم بصر **الغز** فلا معنى لقوله هذا البسي **الطيب** منه طباقا
اجيب عنه ان هذا اجمع الى **الغز** لكن باعتبار المسامحة اى هذا **الغز** حال كون تمرته بصر قوله وتقدم بصر
على اسم التفضيل **جواب سوال** ظاهر قوله وهذه البسي **جواب سوال** وهو ان حيثية كونه منفصلا عما
يعتبر بعد اضماره في الطيب فيجب ان يلا ضمير الذى في الطيب **فاجاب** بقوله وهذه حيثية **الغز**
قوله اقيم المظهر مقامه في كون وقوم الى الابد متصلا بلا فاصلة كما لو وقع بعد الطيب يكون بلا
فاصلة فلا يريد ان الضمير في الطيب والمظهر مقدم عليه فكيف يقوم للظن مقامه قوله قال الرضى
اشارة الى تأكيد ما قال شارح قوله ومع هذا اشارة الى الاعتراض على المحققين اى وقم هذا **الغز**
باسا لعدم الالتباس **جواب** يعنى من قوله وان لم يسمع **الغز** لان مسأله الخون بناء على السمع لا على الضم
قوله فلا تنقيد الاشارة قبل ينبغي ان يكون قوله بصر من قبيل الحال المقدرة بان يقرب البصرية في
وقت اليوسنة قولان الحال المقدرة ما يكون في المستقبل فتقرضه في زمان التكلم مثل خط هذا الشرط فيتم
ومثلا فادعوا ههنا الدين واما كان في الماضي فتقرض في زمان التكلم فلا يقال له حال مقدرة اذ ليس
له مثال في كلامهم ولا في كتبهم **الغز** قوله ولان لا يجر **الغز** اى كون اسم الاشارة عاملا فيه ليس
بمعجم على وجه الكلية لانه لا يجر اعماله فيه حيث وقوله قلنا كان كذلك فلا بد ان العامل فيها طيب
اشدروني بعض النسخ ولانه يجر بدون حرف النسخ **و** معناه انه يجر اعمالا طيب في حيث وقم

له نظرية ان الطيب بمبنى اسم التفضيل وهو ضمير الى بصر في العمول **الغز** لا في التقدم فلم قدم موزن ورسا عليه **فاجاب** بقوله وتقدم
آه ۳۴ م ۳۵ ودرام لاسنة ۱۲ معقته ۳۵ اى قال الشارح الرضى من ان تمرته في الطيب كالدم لئلا يزل زيدا مسن قائله قاعدا
فلا بد من باسا فان لم يكن ش هذا التركيب سوما من الرب **الغز** نعم ان يقال طيب سبرامنه رطبا قال عبد الرحمن ۳ عه
فان لم يجر منها مل ۳ انها باطلان ۳ عه ۱ قوله هذا البسي **الطيب** رطبا ۳ عه ۲ م من الكلمة وى معزوه ۳ معقته عبد الرحيم

موقع اسم الإشارة اسم لا يعم اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقرفلا بد ان يكون العاقل فيه هو
 الطوبى وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولا نه لا يصح ان لا يريد ما قيل لا يجوز ان يكون المزمع
 ان اسم الإشارة عاقل فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاقل ولا فلا قال مولانا عصام اننا لانعلم ان يكون
 التركيب المذكور وهو قوله حمرة نخلة بسبب ان صحيحا بل هو مصنوع آقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقول
 الخو فلا ضرر فيه لكن فيه تأملا بالنظر الى قول الرضى قوله فيه ان نعم نعم ان يكون قوله نعم بتاويل للمعنى
 فيكون فاعلا لقوله بعد قوله ولكن يجب ان اشار الى ان قوله خبرية قيد احترازا لا اتفاقا فان قيل
 ما للمصنف رحمه الله تعالى ان تعرض ههنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبرية انما شرط فيه ايضا قلنا بان
 ههنا ليس شئ يشعر بخبرية الجملة فلذا تعرض بذكر الخبرية ههنا واما في تعريف الخبرية يكون شئ يشعر بها
 وهو الخبران حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق
 والكذب اشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجزاها عليه اشارة الى اثبات الحال عليه قوله ولما كانت الجملة
 اشارة الى بيان الدليل للاشتراط العائد وهو قوله بالواو الضمير قوله فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله
 لا بد جزاء ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة الخبرية اما اسمية اشارة الى ان الفا
 في قول المصنف هي انما هي لفظية لا هي لفظية الالفاظ فيبين الشارح اجماله قوله اي الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف
 ثم يريد عليه اننا لانعلم ان الجملة الاسمية متلزمة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تتلزم
 بالواو والضمير وايضا لا تزم الخروج من البحث لانه في الحال لا في الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحانية قوله
 لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان جزء
 الفعل منها يقتضي الاستناد الى شئ وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلائلها على الدوام
 ولا استمرارية تأني عن وقوعها حال الخروجهما عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام لذلك
 فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط فان قيل بالسر في ان الخبر اذا وقعت
 جملة لا بد فيه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمير والالف واللام او هم المفعول مضم للضمير
 او كون الخبر مفسرا للمبتدأ او اما الصفة والحال او وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيها هو الضمير فقط
 الاول والضمير والالف وفي الثاني قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير
 العائد فالكيفية فيه باقية بالبطء هو احد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف
 فلا بد فيه من رابط قوي وكذا الحال في الصفة ليس من الفضلات لعدم تعيين علامة الفضلة فيها وهو ان
 يرتابها لما قبلها فالكيفية فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة في الرابط هو الضمير
 والواو وههنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الوصول فلهذا زيادة تعلق بالموصول فيشعر
 ان يكتفي فيه باحدا الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كونه الخبر من
 من ضروريات المبتدأ لا يخلو ان يكون للمبتدأ

له حيث قال والخبر قد يكون جملة لم يخل والجملة قد يكون جملة خبرية من ان الزاد هناك ايضا
 الجملة الخبرية من حيث تسميتها يكون الرابط بها في قوله القوة من كنه اللفظ اذ انشئت جملة من كنه الى الحال فاذا وقعت جملة من كنه وهو الضمير

من حيث النية ومن حيث كونه مبتدأ فان كان الاول فلا سلطان الخبر ضروري لذات المبتدأ والكان
 الثاني سلمنا ان الخبر ضروري للمبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن يرد على هذا ان الصفة ايضا ضرورية للموصوف
 من حيث هو موصوف آجيب عن الاول ان الصفة تشابه الصفة من حيث ان كلا واحد منهما قديم لا ولا من
 الثاني باختبار الشق الثاني اي ان الخبر من ضروريات المبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن معنى الخبر لا يكون
 يشترط اخرا فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها لا يردى يشترط لخلولان معناها تقيدها الموصوف
 بقيد وهو يحصل بالحال وعطف البيان والاضافة فلا يكون الصفة من ضروريات الموصوف والكان
 الموصوف من حيث هو موصوف قوله تخرجت وانا ذاك المثل الاول للضمير المتكلم والثاني للضمير المخاطب
 والثالث للضمير الغائب قوله لاننا ند على الربط من اول الامر فان قيل ان اللام ايضا تدل على الربط من
 اول الامر لانها في المصدر كالواو قلنا بينهما فرق بان الواو في الاصل للجزم مع السابق فيكون الواو مستند
 بالنظر الى سابق قوله كنت نبيا اي علما يتبعى من عند الله وادم بين الماء والطين اي والحال ان الله
 العنصري لم يكن بعد واما كان نبيا لانه خلق روحا للطير قبل الموجودات ثم بعث الى روح المكلفين بعد
 خلقها قبل ابدان فبلغ اليهم الحقيقة الالهية فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الايمان بعد خلق ابدان
 وفيما شادة الى ان سائر الانبياء عليهم السلام لم يكونوا انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في صفحة
 هذا الحديث مقالان المروي عن احمد والبخاري كنت نبيا وادم بين الروح والجسد اللهم الله ان
 يق له فعل الشايع قدس سره بلغة اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطين قوله وهذا
 الربط جواب سؤال وهو انه منقوض هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية مع انه لا يكون
 بالواو بل متع في الواو فاجاب بما تلى قوله لا شك فيه هو حال من الضمير في قوله الحق وهو الصفة
 المشبهة قوله لشدة الاتصال بينهما فانما في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي هي للانفصال
 بينهما قوله على ضعف اي على مذهب ضعيف بقرينة قول الشافعي فلا بد من الواو على الصحيح لانه على ذلك
 الصحيح قوله فلا يدل على الربط في اول الامر وقد عرفت ان الواو بطريق الجملة الاسمية ناسب ان يكون في
 غاية القوة فان قيل ان الجملة الاسمية قد تكون خالية عن العائد نحو قولهم خرجت زيد الى الباب فان
 قلنا زيد على باب وقم حالا مع عدم الربط فيه قلنا هو شاهد لا يبيح قوله كلمته فمضى في اعلم ان ثم في
 الاصل فوه ثم حذف الماء على خلاف القياس فحق فو ثم ابدل الواو بالميم لان الواو لا يقبل الحركة لا معرفة
 واما ابدالها بالميم دون حرف الاتحاد الهزيم وهو الشقة ثم اضعف ثم الى فعيل الغالب فاعيد للميم الى
 الاصل وهو الواو لان اعراب اسماء الستة في حالا الاضافة بالعرف فيكون الواو عاليا فعاد فوه باضافة
 كلمة فو الى الماء ثم ان كان قوله فوه الى في حالا عن الضمير الغائب في قوله كلمته يكون العائد هو الماء
 في فوه وان كان حالا من ضمير المتكلم في قوله كلمته يكون العائد هو الضمير المتكلم في قوله في الى

في قوله في الجملة الغيبة جواب سؤال وهو ان كلاهما

له بخلاف الالف واللام ۱۲ له وفي الحديث فو ثم الميم وادم بين الماء والجهل ۱۳ مفتي محمد الرحيم الشافعي رحمه الله

في الجمل والمضارع ليس جملة بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فأجاب بقوله في
 الجملة الفعلية يعني ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل قوله لمشابهة لفظا او معنى اما لفظا قطعا
 وأما معنى فلو قد وقع اسم الفاعل نحو زيد قائم وزيد يقوم فان قيل ان هذا منقوض بقوله تعالى
 اتاكمون الناس بالبر وتكفون انفسكم فقولوه وتكفون مضارع وقم حالام انه بالواو قلنا لا نعلم
 ان في الآية وقم المضارع حالام هو يتقدم للبعد التقدير وانتم تكفون فالحال جملة اسمية وان سلم
 ان المضارع وقم حالام فلا نسلم انه مضارع مثبت بل معنى لانه داخل تحت الاستفهام التوكيدي في قوله
 اتاكمون الناس لفته تقديرية تأمرون الناس بالبر ولا تكفون انفسكم قوله المشتقة على المضارع
 جوب سوال وهو ان الضمير في قوله ماسواها لا يعبر الى الجملة الاسمية والفعلية ولا ثالث هنا فلا يتو
 ماسواها فأجاب بقوله المشتقة الحاصلة انه ليس المراد من الفعلية مطلق الفعلية بل مقيد بالقول
 المشتقة على المضارع المثبت قوله من الجمل بيان لما سواها قوله من غير ضعف الخ جواب سوال
 وهو انه على هذا الايهت الفرق بين الحال الذي وقم جملة اسمية وبين ما وقم جملة فعلية فأجاب بقوله
 من غير ضعف قوله لا المنه اشارة الى ان قيد المثبت قيد احترازي لانه اذا كان منفيلا لا يجب فيه
 قد ظاهرة ولا مضاعف لعدم احتياجه اليها لانه اذا شق الفعل الماضي استقر ذلك المنفي في زمان العامل
 بحكم الاستصحاب كما ذكره الشارح بعد خطوط وقيل منه دخول قد عليه لاقتضاء النفي صدور الكلام قوله
 من دخل لفتة جواب عن اسئلة ثلثة أحدها ان قوله لا بد بمعنى يجب والوجوب لا يكون الا في
 مقدور المتكلم وقد ليس من مقدوره والثاني ان من حرف جر وهو لا بد في الماضي على السمع وقد ليس
 منها فلا يجوز دخوله على قد والثالث انا لا نسلم انه لا بد في الماضي المثبت من قد لانه لو كان
 كذلك يلزم تدخلا الاقام لان الماضي من اقسام الفعل وقدم من اقسام الحروف فيجوز صا وقسم من
 اقسام الحروف جزوا من اقسام الفعل وهذا باطل فأجاب عنهما بزيادة لفظ الدخول ولا شك ان الدخول
 من مقدور المتكلم والنفي على هذا يكون من مخرجه على الدخول وهو اسم ايضا من سواها على
 هذا الثباسب ان يدخر قسم على غرضه يريد عليه ان اضافة الدخول الى قد لا يجوز لان المضارع اليه لا يكون
 الاسما فأجاب بقوله لفظ قد يعني ان المراد من قد لفظه والحروف افا اريد منه اللفظ صار علما
 لما وقع في التركيب ويكون اسما فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم
 من الاسماء قلنا انه حكاية عما وقع في التركيب والاصل ان حال المحكي بمنزلة حال المحكي عنه الذي
 وقع في التركيب وهو لا يقبل الاعيوب فكذلك هذا قوله المقربة اشارة الى دليل وجوب دخول قد
 على الماضي حاصله ان كلمة قد في اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان الحال الذي
 انت فيه وفي الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان صدور الفعل من ذم الحال

سواء هو ليس الا جملة ١٢ من حيث الحروف والحركات السكتات ١٣ من كون الفاعل بالضمير وحده ١٤ من كونه على تقدير الاختصاص
 بهما ١٥ من كونه في الجملة الاسمية لاكتفاء الضمير بها بغير الضمير ١٦ من كونه على تقدير الاختصاص

زمان العامل اعم من ان يكون صدور الفعل في الزمان الماضي او الحال وهو المعنى المجازي فقولنا الشئ لغة اشارة الى ان هذا المعنى حقيقي وقوله يجوز اشارة الى ان هذا المعنى مجازي لان المعنى الاصطلاحي مجازي بالنسبة الى اللغوي قوله يجوز اجواب سؤال وهو ان قد موضوع لتقريب زمان الحال اللغوي ومزمان الحال وكلاهما في الحال الاصطلاح حاصلا الجواب انه حقيقة في الاول ومجاز في الثاني من قبيل ذكر الاختصاص واداة الاعم لان زمان العامل اعم من ان يكون في الحال وفي زمان الماضي قوله لان المتبادر من جواب سؤال وهو ان الحال اذا كان ماضيا والحال ايضا كان ماضيا فلا حاجة الى حمل قد مع انك قلت ان زمان صدور الفعل قد يكون ماضيا كما في قولنا جازي زيد ركب غلامه فاجاب بقوله لان المتبادر من اذ معنى قوله جازي زيد امس وقوله قد ركب غلامه اي قبل امس اي ركب الغلام كان قبل الامس فكان معنى الحال مقدما على معنى العامل فلا بد من دخول قد ليكون المراد من زمان الركوب هو الجزء القريب الى الامس قوله فيقارن اي تقارنه حكما لا للمقارنة الحقيقية قوله فانهم لا يجيبون قد لانه استدلالهم بقوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم قوله سواء كانت الاشارة الى ان قوله ظاهرة خبر كان المقدر قوله في اللفظ صفة كاشفة لقوله ظاهرة قوله منية صفة كاشفة ايضا بقوله مقدرة قوله بقوا جواب سؤال ما الوجه للتاويل بقوا اجاب بانه حال مؤثرة لانه توطئة لما يليه قوله حصرت قوله جملة دعائية يعني ان قوله حصرت وان كان خبرا لكنه في الاصل احصر كقولنا غفر الله اي اغفر معناه فبقى صدورهم قوله وانما لم يشترط جواب سؤال ظاهر قوله ويجوز حذف العامل سواء كان فعلا او شهيدا ومعناه مثلا الثالث انسان مؤمنا اي هذا انسان مؤمنا قوله في الحال جواب سؤال وهو انه على هذا يلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله في الحال قوله اي الشارع جواب سؤال وهو ان السافر هو الذي نظم المسافة فلهذا لا قائدة في قوله لا تشاء مبيها فاجاب بقوله اي الشارع يعني ان المراد من السافر من كان في ابتداء السفر لا في انتهائه قوله اوله ^{المتن} له يعني ان المراد هو المسافر عما اذا باعتبار ما يؤخذ اليها والمراد من السفر اداة السفر قوله المشاء اي طريق الطريق بنفسه ومهديا اي تمهد الطريق باعتبار الغير قوله ما صفت اشارة الى بيان الاعراب قوله او مقابلة اي لفظية سواء كانت القرينة في لفظ المتكلم او لفظ المخاطب قوله في بعض الاحوال جواب سؤال وهو انه ينقض بقولنا ان زيدا قائم لانه كلام مؤكد بكلمة ان مع ان العامل فيه مذكور وهو لفظ قائم على هذا يلزم الخروج عن البحث وايضا ينقض بقوله تعالى شهدنا الله الى قوله قائما بالانقسط فان قوله قائما حال مؤكدة مع ان عامله مذكور فاجاب بقوله في بعض الاحوال لانه قد لفظ الاحوال لا يربط بالاول والثاني ولما قد لفظ البعض لا يربط الثالث اعني بقوله شهد الله الآية فقوله في بعض الاحوال اعني بعض افراد الاحوال المؤكدة لا في جميعها وذلك لان الجملة المؤكدة على تعيين احداهما مؤكدة لبعضهم ^{منه} معناه بالفارسية تنك بلا دلالة ان قوم ١٢ منه لقبره ادلم لم يشترط الله في الماضي فليكن اجاب بقوله والاهل ^{بشرط} ١٢ منه اي وحال كونك جردا في تنك ادبا خبرا لغير ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم العشاورى ١٣

جملة اسمية والأخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العالم واجب في الأول دون الثاني ^{فإن}
 قيل الحاجة إلى تقدير لفظ البعض لأن الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف
 مقرة لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الإجمال شامع عند
 فقوله الشارح في بعض الأحوال الجمال وقول المصنف مقرة لمضمون جملة اسمية تفصيل لم قيل
 أن التأكيد على قسمين وقوله عطوفاً في قوله زيد اليك عطوفاً ليس بواحد منهما فلا يصح إطلاق المؤكدة
 على قوله عطوفاً وجوابه سيجيء بعد قوله مطلقاً أي سواء كان عاملاً واجب الحد أو جائز الحد
 فهو لزم ما توهم أن المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملاً لطبع الحد فقط بقية البحث فذهب بقوله مطلقاً
 قوله والمتنقلة قيل في هذا الفرق الآخرين المؤكدة والمتنقلة قوله فان العطوفية الغاء لتعليل تطبيق
 المثال مع المثل قوله لفظ الهزمة أي على أنه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله أو ضمها أي على أنه
 المضارع المتكلم من الثلاثي للزيد قوله من حققت الأمر يعني أن المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ
 من حققت الأمر هو ما عينه ثم في انضمام لفظ الأمر مع قوله حققت إشارة إلى بيان المعنى اللغوي لقوله
 أحقه قوله بمعنى تحققته جواب سؤال وهو ان معنى حققت الأمر هو الثبوت على يقين وذلك
 يحصل بصيغة المباعدة والمجرد لا يفيد المباعدة فأجاب بقوله بمعنى تحققته يعني أن المجرد يعني
 باب تغلر وهو يوجب للمباعدة ثم معنى الحق مجرداً هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
 وصوت منه على يقين أي صوت لا جلد على يقين قوله أو من أحققت الأمر هذا بالنظر إلى الضم
 من ملغى باب الأفعال ثم الإحقاق مزيد أي في اللغة بمعنىين أحدهما هو الثبوت على اليقين والثاني
 هو ثبوت فقط فأشار الشارح إلى الأول بقوله بهذا المعنى بعبارة أخرى والثاني بعبارة أخرى قوله
 المحقق الموتر لكن فيه إشارة إلى بيان المعنى المراد بالمثل وهو قوله أحقه بعد بيان المعنى اللغوي له وأما
 أول الأب بالابوة لأن الضمير في أحقه راجع إلى الأب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
 تحقيقه بل يقدر على تحقق الأعراض فقط والابوة من الأعراض قوله وصوت منه على يقين إشارة
 إلى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد أو جواب سؤال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق للمكلم
 وأيضاً ان الابوة وإن كان من الأعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وصف المتكلم فأجاب
 بقوله وصوت منه على يقين فإن قيل إن معنى اليقين هو العلم أي علمه عطوفاً فيكون عطوفاً
مفعولاً ثانياً لعلمت لا محالاً فليظرفيه قوله أو اثبتاً كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله ذلك
 وصوت منه على يقين لكن هذا أحد معني باب الأفعال وهو الذي اتخذه المجرد وأما المعنى الآخر
 وهو الإثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح في اختلافه له هنا قوله
 وقال صاحب الغمام وهو السكاكي في إشارة إلى الاعتراض على المصنف
 له حلف على تحققته أي من قوله زيد اليك عطوفاً فالتحقق بعبارة أخرى قال صاحب الغمام في سنة ١٢
 مع أي لفظ وسنرى على ما في بحث التأكيد ١٢ عنه أي ذكر قول صاحب الغمام في سنة ١٢ مع عبد الرحمن

وانما كان هذا احتی التقديرات لان العطفه بدون الحيوة لا يتصور ^{استغنى} لعين ان التباد من الحيوة التي كانت قبل الموت والحال ان عطفية الاب ثابتة في الحيوة وبعد المات ايضا وعبارة المفتاح لا يتناولها وعبارة للمصرح يتناولها قوله ان بعد تحي عطفه هذا امضاه زندگانی می کند زیرا در عالم حیات است یعنی تازه دست هربانی میکند کذا فی شرح عبد الحان قوله ای شرط وجوب الجواب الـ وهو انه لما كان تقدير مضمون الجملة الاسمية شرطاً للحال الموكدة لمضمون الفعلية غير موجودة فلهذا لا يلزم قول الشارح في بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال ليس الحال الموكدة لمضمون الفعلية فاجاب الشارح بقوله ای وشرط وجوب الجواب ان يكون تقدير مضمون الجملة الاسمية ليس شرطاً للنفس الحال الموكدة بل شرط لوجوب جوف عاملها فلا يرد ما ذكر قوله ای موكدة جواب الـ وهو انه يلزم التلازم في كلام المصنف لانه قال سابقاً ويجوز الموكدة وقال هنا مقردة واليضا ان قوله مقدر صيغة اسم فاعل من التقدير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب لالسان فاجاب بقوله موكدة وانما لم يقل الموكدة بل قال مقدر إشارة الى ان المراد من التاكيد معناه التقوي وهو التقدير فلا يرد ان التاكيد على معنى لغوي ومعنوي وهو ليس لاحتجاجه بقوله لمضمون جملة والمراد من المضمون هنا الدلالة لا التبرهي لا الدلول التضمن وذلك لا اللازم مع قوله زيد البوك هو العطفية فيكون قوله عطفوا تاكيداً للعطوف المستفاد من قوله زيد البوك كما في قولنا القلان على الف درهم اعترافاً على ما مر في المفعول المطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا فان قوله رسولا يؤكد بعض اجزائها وهو ارسل لا كلها وهو ارسل الله ثم لان كون الشخص رسولا لا يطلب الا مجود الرسالة لا ارسال الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجرم عامل فيها فلا يحتاج الى ما قبل قوله اسمية انما الشرط ان يكون قبل الحال الموكدة شئ ليكون سداً للعامل وانما الشرط ان تكون تلك الجملة اسمية لانه لو كانت فعلية لكان عاملها مذكوراً واما القرينة على مطلق العامل فهي نصب قوله عطفوا واما القرينة على خصوصية قوله الحق فلا في اللفظ الا الشجب بالعطف باثبات العطف فلهذا استغنى عن التصريح بالعاط وهو قوله الحق ولا بد منها إشارة الى الاعتراض على للمصرح اجاب عنه مولانا عصام حيث قال لا احتياج الى هذا التقيد لان التباد من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي محصور بالجملة الاسمية لا يكون مضموناً بالجملة فعلية وهذا ليس كذلك لان مضمون قوله الله شاهد لا يمكن خصوصاً بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا او يقول انما لم يذكر هذا التقيد اكتفاء بالمثل اعني قوله زيد البوك واليضا المراد من اسمية هي الكلمة وهي التي ليست فيها شائبة من الفعل قوله التامين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اي ومنها التامين وهو مصدر ميمي مجي له اي على تقدير مجي في المثال المذكور ۱۲ م م قال عبد الحليم المداي وما قال عبد الرحمن المعنى في ترجمته ۱۲ م م كان في يده رمال كبرياست يعني تارة تارة يدها في يدها من الحيوة فقد غلب غلب فاحشا وذلك يدل على قلة تدبيره ۱۲ م م ومعنى المثال على هذا اللفظ ليد اب تست زندگانی می کند ۱۲ م م إشارة الى ان قوله التامين جنداً وخبره محذوف وهو قوله منها تقريه من المنصوبات او من الحقائق التامين وان قوله التامين خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا ايمان التامين ۱۲ م م فلا ولي ان فقد ربحي بالنون من حتى مجي بمعنى بالاميل اي يميل اليها عطفوا فعلى هذا عطفوا حال من السكن في مجي الراجع الى الاب ۱۲ م م فحق عبد الرحيم ۱۲

فهو قوله تعالى في قوله الذي اسم الذي اسم فاعل اي الميز قوله اي الاسم الذي جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلوا ما عباد الله الاسم او من
للمسمى فاعل الاول لا يصح قوله يرفع الابهام لان رفع الابهام يكون بالمسمى لا بالاسم وعلى الثاني يلزم
الخروج من البحث اذ هو في الاسماء فاجاب بقوله اي الاسم الذي يعني ان كلمة ما
عبارة عن المسمى فيجوز قوله يرفع الابهام لكن بجذات المضاف وهو لفظ الاسم فلا يلزم الخروج
من البحث فان قيل لا نسلم انه بجذات المضاف بل هو بجذات الموصوف كما ترى قلنا ان اللفظ
واللام في قوله الاسم موهوبان والصحيح اسم الذي المبدل ان اعلم انه قال البعض ان قوله اي الاسم
احتراز عن قولنا فاعل اي قلت فان قلت يرفع الابهام الموصوف عن فعلت لكنه ليس باسم فلا يكون
تمييزا لهذا البعض قد ضيق على نفسه مع الوسعة اذ قوله اي الاسم وقع في موضع الجنس هو للشمول
لا للاحتراز لكنه ينقض بقولنا انجبني شئ حون نيدا فان قوله حون يرفع الابهام عن شئ مع
ليس بتميز لانه يكون نكرة وقوله حون معرفة وكذا ان ينقض بقولنا زيد عن الوجه بنصب ج فان له
الوجه يرفع الابهام عن نسبة حون الى زيد مع انه ليس بتميز كما قال المصنف في بحث صفة المشبه
ان نصب الوجه على تشبيهه بالمفعول في العمول المعرفة وعلى التميز في العمول النكرة لحيث المراد من اسم
النكرة والاسم في مادة التفض معرفة فلا يراد بالتفض قوله فان المبدل منه في حكم التفضية فان قيل
اما ان يولد ان كل المبدل منه في حكم التفضية او بعضه فان كان الاول فهميهم لان صا الكشاف قال ان قوله
تعالى صراط الذين انعمت عليهم بذكر من الصراط المستقيم مع ان المبدل منه ليس في حكم التفضية لانه
لوترك في القراءة فتسأ صلاته وان كان الثاني فهو مسلم لكن الدليل غير تام كما لا يخفى قلنا المراد هو
الاول فان المقصود بالنسبة هو المبدل في الآية لا المبدل منه كما صرح به القاضى البيضاوي فالمراد من
قوله ان المبدل منه في حكم التفضية هو انه في حكمها من حيث القصد لانه من حيث العبادة والكلام واما هناد
الصلوة فهو لوجه آخر وهو ان القراءة يتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا ترى انه لوترك اللفظ الزائد فتسأ
صلوته كما لوترك الكاف من قوله تعالى ليس كذلك شئ مع انه لا يخل في المعنى فالعقل في هذا
يبيح ان لا يجوز القراءة بالفارسي لانه محل للنظم لان الفارسي معنى القرآن لا لفظه قلنا ان جوازه
مختص بالعاجز عن العربي وما نقل عن ابي حنيفة من الجواز للقادر على العربي ضعيف لصحة رجوعه عنده
قال الولوي يعقوب الله تعالى فان قيل ان نسلم ان المبدل منه في حكم التفضية بل هو مقصود بالنسبة
والا لا يصح اطلاق المبدل على المبدل لان المبدل يقتضي تحقق الاصل قلنا ان معنى قولهم ان المبدل منه ليس مقصودا
بالنسبة اي مقصودا اصليا لانه ليس بمقصود اصلا فان قيل فاعل هذا لا يصح قوله بعض المحققين انه ليس مقصودا
قلنا معنى انه على معنى ان هذا الاسم غير مراد للكلمة من غير مراده او بمعنى الميز باسم للفعل بمعنى ان التكلم غير مراد الحسن بن سائر

اسم الفاعل اي الميز قوله اي الاسم الذي جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلوا ما عباد الله الاسم او من
للمسمى فاعل الاول لا يصح قوله يرفع الابهام لان رفع الابهام يكون بالمسمى لا بالاسم وعلى الثاني يلزم
الخروج من البحث اذ هو في الاسماء فاجاب بقوله اي الاسم الذي يعني ان كلمة ما
عبارة عن المسمى فيجوز قوله يرفع الابهام لكن بجذات المضاف وهو لفظ الاسم فلا يلزم الخروج
من البحث فان قيل لا نسلم انه بجذات المضاف بل هو بجذات الموصوف كما ترى قلنا ان اللفظ
واللام في قوله الاسم موهوبان والصحيح اسم الذي المبدل ان اعلم انه قال البعض ان قوله اي الاسم
احتراز عن قولنا فاعل اي قلت فان قلت يرفع الابهام الموصوف عن فعلت لكنه ليس باسم فلا يكون
تمييزا لهذا البعض قد ضيق على نفسه مع الوسعة اذ قوله اي الاسم وقع في موضع الجنس هو للشمول
لا للاحتراز لكنه ينقض بقولنا انجبني شئ حون نيدا فان قوله حون يرفع الابهام عن شئ مع
ليس بتميز لانه يكون نكرة وقوله حون معرفة وكذا ان ينقض بقولنا زيد عن الوجه بنصب ج فان له
الوجه يرفع الابهام عن نسبة حون الى زيد مع انه ليس بتميز كما قال المصنف في بحث صفة المشبه
ان نصب الوجه على تشبيهه بالمفعول في العمول المعرفة وعلى التميز في العمول النكرة لحيث المراد من اسم
النكرة والاسم في مادة التفض معرفة فلا يراد بالتفض قوله فان المبدل منه في حكم التفضية فان قيل
اما ان يولد ان كل المبدل منه في حكم التفضية او بعضه فان كان الاول فهميهم لان صا الكشاف قال ان قوله
تعالى صراط الذين انعمت عليهم بذكر من الصراط المستقيم مع ان المبدل منه ليس في حكم التفضية لانه
لوترك في القراءة فتسأ صلاته وان كان الثاني فهو مسلم لكن الدليل غير تام كما لا يخفى قلنا المراد هو
الاول فان المقصود بالنسبة هو المبدل في الآية لا المبدل منه كما صرح به القاضى البيضاوي فالمراد من
قوله ان المبدل منه في حكم التفضية هو انه في حكمها من حيث القصد لانه من حيث العبادة والكلام واما هناد
الصلوة فهو لوجه آخر وهو ان القراءة يتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا ترى انه لوترك اللفظ الزائد فتسأ
صلوته كما لوترك الكاف من قوله تعالى ليس كذلك شئ مع انه لا يخل في المعنى فالعقل في هذا
يبيح ان لا يجوز القراءة بالفارسي لانه محل للنظم لان الفارسي معنى القرآن لا لفظه قلنا ان جوازه
مختص بالعاجز عن العربي وما نقل عن ابي حنيفة من الجواز للقادر على العربي ضعيف لصحة رجوعه عنده
قال الولوي يعقوب الله تعالى فان قيل ان نسلم ان المبدل منه في حكم التفضية بل هو مقصود بالنسبة
والا لا يصح اطلاق المبدل على المبدل لان المبدل يقتضي تحقق الاصل قلنا ان معنى قولهم ان المبدل منه ليس مقصودا
بالنسبة اي مقصودا اصليا لانه ليس بمقصود اصلا فان قيل فاعل هذا لا يصح قوله بعض المحققين انه ليس مقصودا
قلنا معنى انه على معنى ان هذا الاسم غير مراد للكلمة من غير مراده او بمعنى الميز باسم للفعل بمعنى ان التكلم غير مراد الحسن بن سائر

التي ترفع الابهام فيكون التميز بالرفع بجذات الاصل اي الميز بـ اسم اي المبدل منه هذا وهو قوله صراط المستقيم اسم وهو قوله
فان المبدل منه المراد من المبدل منه في الدليل كل المبدل منه لا بعضه كما هو الظاهر اسم وهو الله لا قصد لصلوة بذكر كما
كشده كما في كتب الفقه هم شئ اي على ان القراءة تقتضي بنظم القرآن لا بمعناه اسم هو الولوي شرح الحاشي اسم معنى عبد الرحيم

قوله أصلاً أي أصلياً فلا إشكال في قوله بل هو ترك مبهم وإيراد معين وإيهامنا بحث من وجه الأول أنه لا يصح حمل الترك على قوله لأن التمييز فيه راجع إلى البدل وهو امر لفظي والترك امر معنوي فيلزم حمل البائن على البائن والثاني أنه منقوض ببدل الاشتغال مثل سلب زيد ثوبه لأن زيد ليس بمبهم بل هو معرفة فكيف يعبر عنه قوله بل هو ترك مبهم والثالث أن الاحتراز من البدل مما ليس به وجه لذكر الحكم التوابع فيما بعد والرابع أن في التميز أيضاً ترك مبهم وإيراد معين لأنه في المعنى فاعل والمقصود بالنسبة ليس لا هو فلا فرق بين قوله طاب زيد نفساً وفي قوله طاب زيد أخاك أجيب عن الأول أن التمييز في قوله هو راجع إلى البدل باعتبار القصد والغرض في المقصود منه ترك مبهم وإيراد معين وعن الثاني أنه ليس المراد من التمييز النكرة بل هو اسم من النكرة والجمل في زيد وان لم يكن نكرة لكنه مجمل ههنا لأنه لا يعلم أن السليبي باعتبار ذاته أو باعتبار ملابسه فيكون قوله ثوبه تفضيلاً له وإغليكون مجمل ولا ندحام التفاضل فإن قيل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زيداً أحراراً لأنه ليس في قوله زيد ههنا تنكير ولا إجمال لأن نسبة الضرب إلى زيد تام كما قاله شارح في بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض قدس وعن الثالث ذكر الشيء فيما بعد لا يشاء في الاحتراز عنه تقييداً فإن الاكتفاء بذلك بعد جائز ولا واجب هذا الإيهام في الاحتراز من غير الاكتفاء بذلك كما قاله شارح في تعريف الفاعل هو ما اسند إليه الفعل بالاصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد وعن الرابع أنه لا نسلم أن المقصود بالنسبة هو التمييز لأنه لو كان كذلك لكان مرفوعاً وما قالوا أنه في المعنى فاعل يعبر عنه فاعلاً وتاديل فهو مرفوع لا يخرج الشيء عن حقيقة فإن قيل إن تعريف التمييز بأنه من محل التمييز لأنه دخل فيه قوله نكير الوجه لصداقه على الوجه من جهة ليس بين كذا ذكره شارح في بحث المجرورات حيث قال الوجه فيه بمنزلة التمييز فلم أنه ليس التمييز قلنا المراد من كلمة ما هو الاسم المنسوب بقرينة أن التمييز قسم منه والوجه مجرور فإن قيل هذا منقوض من وجهين أحدهما أن التمييز قد يكون مجروراً كما قال المعزم والمختل كثر والثاني أنه إنما يستقيم لوقوع الوجه بالجر ولو قووم بالنسبة أجيب عن أصل الاعتراض أنه خارج بقوله للتفريق عدم الإيهام في الموضوع له الحسن بل الإيهام فيه من حيث أنه صفة لزيد وبأنه خارج بقوله عن ذات لأنه يرفع الإيهام عن حسن زيد وهو وصف أو لقول المراد من التمييز هو الاسم للنكر والوجه معروف باللام ولو كان الوجه بغير اللام لاشك أنه من التمييز لأنه لأن المقصود وهو البين لا يحصل به لأنه لا يتم أن يكون لحد التمييزين انضمام من الألفاظ فيقال لما كان المقصود من التمييز هو البيان فهو يحصل بالمعرفة على الكمال قلنا أن التمييز من الفضلات والعلّة فيها مطلوبة كما في الحال قوله أي الثابت إشارة إلى أن قوله للتفريق ليس مع الظروف بل صيغة اسم الفاعل قوله الرابع جواب عن أسئلة ثلاثة الأولى أن هذا التعريف صادق على قوله جارياً في نحو زيد جارياً فان قوله جارياً يرفع الإيهام عن لفظ العين مع أنه لا يقول أحد بكونه تمييزاً والثاني أنه صالح على قوله جارياً

له يعني المراد من الاحتراز عن القتل هو الاحتراز عن بعض اقسامه كما في جوارح الحرك في ٣٢٣ م الله فيكون قوله
بالاصالة احتراز عن قوايم الفاعل ولكن عياره القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد ٣٢٣ م الله لان التمييز هنا لمصيرية لا كمي

علاء الدین بنی ہودہ ایئر میجر کے دوست و رفیق ہیں۔ یہ مسئلہ اس وقت بھی حل نہیں ہو سکا ہے۔

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا ^{جاء} والثالث انه صادق على عطف البيان نحو البعض عمر فان بقوله عمر زال ابهام البعض مع انه ليس تميز فاجاب بقوله الرازي اى الحكم ^{شديد} عليه ان الراجح درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمقتضا به وهي للقطعات التي تكون اوائل السور ونحوكم وحتم وقد يقال على ابهام المعنى في الموضوع له فليس الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح في المعنى الموضوع له والابهام في لفظ عين ليس في الموضوع له بل باعتبار هذا الاوضاح ولهما مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او عينا فبما لم يجز فلا يرد انه ليس في الالطاح ضم لان المراد منه للوزن مجازا ولا وضع في الجار ^{قوله} من ان موضوع له جواب سؤال وهو ان الابهام في العين وان كان باعتبار اوجه الاوضاح لكن هو كاش في الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه لا يعنى سلمنا ان الابهام كاش في الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث اوجه الاوضاح ^{قوله} فان الاستقواب ^{سأل} ظاهر ^{قوله} وهو الوضع اى الرازي لكن الشارح ذكر المفيد في موضع القصر ^{قوله} اما موضوع المفهوم كى كما هو من هب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشاذا كاليه بالاشارة المحيية وانما كان موضوعا للمفهوم كى لان الافراد غير منضبطة ^{قوله} بشرط استعماله في الجزئيات اى انه لا يستعمل في المفهوم الكلى بل في الجزئيات فقط اذ هي المقصودة ^{قوله} او كل جزئى جزئى منه كما هو من هب المتأخرين اذ الافراد هي المقصودة وهي وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلى ^{قوله} مرآة لها ^{قوله} انما نشأ من هذا الموضوع له كما هو من هب المتأخرين او السمع فيه كما هو من هب المتقدمين فيكون في عبادته اعم ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يعم التميز من اسم الاشارة مع انه يعم كما ان رجلا في جذا ارجلا تميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا يشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا تميز من الضمير في ربه مع ان في الضمان اليم الموضوع عام والموضوع له خاص فينبغي ان لا يعم التميز عنه بقوله رجلا آيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز من نسبة حب الى كلمة ذا ^{قوله} ^{قوله} ان ضير به مبهم لعدم ذكر للرجح فليتب به الابهام الوضع ^{قوله} فان كل واحد من الابهام هو الم فانه قيل المقصود بيان ازالة الابهام من الابهام فقط فينبغي ان يدكر ان الابهام موضوع لشخص معين بدلا من ذكر عمر وانه موضوع له قلنا انما جمعها في ذلك تبينها على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لنفس واحد ^{قوله} لكن لما كان عمر اشهر

له فيكون ان المراد من الابهام هو الذات التي في المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذا الحينية بل نشأ من تعدد الموضوع له كلفه المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او السمع فيه على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني ومن عدم الاشتراك كما في المثال الثالث فلا بد كما في الحواشي ^{قوله} مفتي ^{قوله} انه فلهذا يستلزم ان الالطاح للثبوت المطلق من ان يكون محسوسا او لا مستمرا فاذا كان المراد من ثبت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية عن تعريف التميز في غير ما يت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بمحسوسا من قوله عينا فانه ايراد المستقر في التعريف اجاب بقوله فان مستقر الم يعنى ان المراد من المستقر بذكره الشارح من تفسير المستقر بغيره بغيره عند لان العين في الاصل لم يوضع بها بل حصل الابهام فيه عند الابهام بالنسبة الى المخاطب كما في الحواشي ^{قوله} م على ما ذكره من الابهام في الموضوع للمفهوم

نظره او موضع نوز نظره قوله ما یتیم به المفرد الذی هو نائب التیمین قوله وكرر بقضتها فان قيل
لا دخل لما سبق في التكرار لانه یصح ان یقال قضیتك بلقی موضع منون سماً قلنا انما ذکر منون
شهرته فيما بینهم فان قيل لمفرد قد یتیم بنفسه ایضاً مثل ربه رجلاً وقوله تعالی کاذباً الله یلداً
مثلاً فان رجلاً تميز عن الضمیر تام بنفسه وكذلك مثلاً تميز عن هذا تام بنفسه فلم تترك للصنفه
بیانه قلنا لما تم بهنا بنفسه فلا حاجة الى بیان ما یتیم به فلا حاجة الى ذکره قوله ومعنی تام الاسم جواب
سؤال وهو ان معنی ما یتیم به الاسم لا یخلو ما ان یل دانه لا یدل على معناه بدون احد هذه الاشياء
و اما ان یلاد منه انه لا یفید فائدة بلا دونه فیه الاول یبنی ان یکون الاسم التام من الحر وف
لانه لا تدل على المعنی الا بان تمام الغیر وعلى الثاني لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء
لان توقفها على الكلام فاجاب بقوله ومعنی تام الاسم اه قوله لان المضاف لا یضاف الخ
ای بحسب النقط فلا یقال غلام زید عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه یضاف بحسب المعنی ثانیاً
كما فی حب ربانک فان الحب اضعف الى ربان ثم الى الکاف لانه یقال فیما یلکن للخطاطین بل حب
ربان فقط لکن بحسب اللفظ اضعف بحسب الیمان والیمان الى الکاف اقول المضاف الى الکاف هو
حب ربان لا یختص فان قيل هو لیکل بل فرد فرد ویکل واحد واحد قلنا انه بتقدیر عرف الصنف
فان قيل فیه هذا الا توجد للمادة لمتنوع المضاف ثانیاً لان کل مادة وجد المضاف ثانیاً لقل
انه بتقدیر بالعاطف فلیتأمل وانما لا یضاف ثانیاً للزوم الفصل بین المضاف والمضاف الیه الثالث
بالمضاف الیه الاول وایضاً ان الغلام لما کان لزید فیکف یتیم لعمرو فی قولنا غلام زید عمرو
قوله فاذا تم الاسم جواب سؤال وهو ان الاسم التام لیس بفعل ولا شبه فعل فیکف یتیم لعمرو
فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ قوله کما ان للمفعول حق ان یتیم وانما قال حق ولم یقل کما ان
المفعول بعد تمام اه ثلاثاً یتقص بمثل ضربک زید قوله وهذه الاشياء جواب سوالین
احدهما انه لم یختار وهذه الاشياء المشابهة الفاعل دون غيرها والثانی ان الالف واللام ایضاً
متم لاسم بالمعنی الذی مروهوانه بحالته لا یضاف معاً فاجاب بقوله وهذه الاشياء
قوله الراقد وهوالدن الكبير او الطویل الأسفل وقيل مکیال معروف لاهل مصر یاخذ الربة
وعشرين صاعاً قوله فیفرد اسم جازان یفرد الضمیر مراجع الى تميز غیر الخ كالمفرد فی محج
بقریة احالة تمیز العدد الى ما سبانی لان هذا الحکم لا یجوز فی العدد فان تميز عشرين مثلاً

مفرد سواء کان جنساً اولاً ۱ لله والله اعلم بالله من هذا السؤال والجواب وان شئت التفتیح والتفصیل فی السؤال
والجواب فارجع الى حاشیه عبد الرحمن فی هذا الموضع ۲ لله وایضاً یجیب ان مقصود المصروح فی بیان المفرد الذی یتیم بحسب
الضمیر لا یطلق المفرد قاله عبد الرحمن ۳ لله معناه بالفارسیة دانه اناریق ۴ مفتی مولوی محمد عبید الرحمن
الله دهر او تفرده کل فرد فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا یضاف الى امین بدون عاطف قاله عبد الرحمن ۵
مولوی مفتی محمد عبید الرحمن الفتاوی الربیعی البصری ۶ الله ان ربکم حق ربکم ذی کبریا کاتب البحر کندی

قوله
فيما يشابه
اجزاءه
قوله
فيما يشابه
اجزاءه

سواء قصد به الاتصاف اولا قوله وان كان دفعه وهم ظاهر فيقال عندي رطل زيتا ورطلون زيتا وارطال
 زيتا قوله ما يشابه لانه اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ما هو عند باب العقول وهو
 كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقاق فان قيل ان المصادكها اجناس وليس فيها تشابه الا
 لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ان تشابه الاجزاء فيها وجب فيه
 الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل التعمد كما
 والقدر والثاني يطلق على الواحد على سبيل البذل وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة
 فيعم اطلاق كل واحد منهما على الاخر قوله كالماء والقر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والقر مثال لما يقبلها
 والسمن مثال الكيلى والزيت مثال الوزنى والضرب مثال الاعراض قوله ما فوق النوع الواحد جلب
 سوال ظاهر وتحقق قصد الاتصاف سائقى في قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنسا اذا قصد الاتصاف
 قوله وهو ما يشابه اجزاءه جواب سوال وهو انه منقوص بقولنا فلان عندي عدل ثوبا فان
 الثوب جنس من انه لا يفرق فاجاب بقوله وهو ما يشابه اجزاءه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة
 قوله قيل قاله الشارح المصنف قوله للعدى اى للمخصص قوله حصص الجنس اى افراد الجنس
 قوله بالخصوصية اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق او حيوان انسان او حيوان فرس او بالقيود الشخصية
 نحو حيوان شخص او حيوان زيد او عمرو قوله نحو طاب يد جلتين فان قيل المثال لا يطابق
 للمثال لان الكلام في التميز الذى يرفع الابهام عن معزود مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة
 وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشتراط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهى موجودة فيها
 قلنا عن الاول لانهم انه مثال بل هو نظير ونقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد
 الاتصاف يكون في التميز عن النسبة ايضا ومن الثانى لانهم ان التاء في جلسة فارقة بين الجنس
 والصفة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلذلك فى كونها اسم جنس قوله اى يورد التميز جواب سوال
 ظاهر وانما زاد قوله يورد مثلا يفتى من لفعل فى قوله ويجمع فغير الشارح عن مصدر يجمع بقوله
 مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورد وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان
 بل بمعنى امكان الوقوع قوله جواز يعنى ان هذا معنى مجازى للجم قوله حيث لم يقصد الواحد جوابا
 وهو ان الجمعية ليست فيما اذا الريد من المعنى المقدار الجمعية ولما ان الريد منه الواحد فكيف يجمع

له تقريره ان الاسم للتام اذا كان مثنى او موحدا فينبى ان يكون التميز عن مجموعا للمفرد بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان بين
 الاسم التام وهو يكون التميز مفردا والامر ليس كذلك فاجاب بقوله وان كان ١٢ مثنى اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجم
 مثنى على الفتحة والجر ١٣ مثنى كرجل مثلا فلهذا يكون كل جنس اسم مثنى ودون العكس ١٤ مثنى تقريره انه يفهم من لفظ
 الاتصاف انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثنى مطابقا للاسم التام مع انه ليس كذلك فحصل الجواب ان الربط بالاتصاف هو ما فوق
 النوع الواحد فيمثل المثنى ايضا كذا فى العواشى ١٥ مثنى ان هذا الحكم خبير جار فيما اذا قصد المثنى في مثنى التميز ويجمع
 حاصل الجواب الربط بالجم التميز وهو ما فوق الواحد فيقتدل المثنى ١٦ مثنى فى هذا الاقوال تقديم دتا خير فليتأمل فيه ١٧ م

هو عندي عدل ثوبا فان التميز فيه ليس بجنس مع انه لا يجمع فأجاب بقوله حيث لم يقصد الواحد قوله
ثم ان كان الجملة متانفة وقعت في جواب سؤال السائل وهوانه هل يجوز اضافة المفرد المقدر الى
التمييز او لا فأجاب بقوله .. ثم ان كان الجملة ان المفرد المقدر ان كان تاما بتنوين او بتون
التثنية جازت اضافته الى التميز وان كان تاما بالاضافة او بتون الجمع فلا يجوز اضافته **قازيتل**
ان اضافة المفرد المقدر لا يخلو اما ان يكون مع التنوين او بدون فانه كان الاول فكما لا يجوز اضافة
المفرد المقدر مع الاضافة كذلك لا يجوز مع التنوين وان كان الثاني فكما يجوز اضافة بعد والتنوين
كذلك يجوز بعد المضاف اليه فالفرق ^{الحكم قلنا ان} اضافة المفرد المقدر بعد والتنوين لكن
في النية ثابت وثبوت التنوين في النية لا يمنع الاضافة وثبوت المضاف اليه في النية يمنع الاضافة
الى شئ اخر لانه اذا كان غلام زيد فكيف يكون غلام عمرو وقوله في المفرد المقدر دفع وهم و
هو ان الظاهر ان الضمير في قوله ان كان واجم الى التميز بقريته قوله يجمع فان الضمير فيه راجع
الى التميز وبقريته قوله ان كان جنسا فان الضمير فيه ايضا راجع الى التميز فلهذا لا يصح قوله بتون
او بتون التثنية لان الاتمام بهما لا يكون الا للمفرد المقدر والتمييز وكذا الاضافة لا يكون الا للمفرد
المقدر لا للتمييز فدفع بقوله اي للمفرد المقدر قوله او المعنى وان وجد التميز الى ليس غرض الشاهد
من هذا التقدير ان كلمة كان تامة لانه لا دخله في الجواب بل هو حاصل المعنى وحاصل الجواب
ان الضمير في قوله ان كان راجع الى التميز فيكون تقدير العبارة هكذا ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد
او بالنون التي للتثنية جازت الاضافة **ثم ترد عليه** ان التنوين للمفرد فكيف تلبس التميز بتون
فأجاب بقوله فانه لما ^{هو الاسم} بالاسم بهما التمر فاعلاقة بين المفرد المقدر والتمييز هو الاقتضاء اي **المقتضى**
والمقتضى قوله اي اضافة المفرد دفع وهم وهوان المراد من الاضافة اضافة التميز الى مفرد دفع
بقوله اي اضافة المفرد **ثم ترد عليه** ان المفرد المقدر والتمييز شئ واحد والاضافة يقتضى
المغايرة فكيف يصح الاضافة فأجاب بقوله اضافة بيانية يعنى ان المغايرة شرط في غير
اضافة البيانية **ثم ترد عليه** ان المفرد المدالما تم بالتنوين فكيف يصح اضافته الى
التمييز لان التنوين للفصل والاضافة للوصول فأجاب بقوله باسقاط التنوين قوله جواز اشاعه
انما قال هذا لرعاية ما يقابله وهو الجواز القليل المستفاد من قول الشارح رح الا بقلته قوله كثيرا
اشارة الى امرين احدهما جواب سؤال وهو ان الشيوع يستعمل في الافعال وكلامنا في الاقوال والثاني
دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالجواز الشائم هو الكلية الى القاعدة الكلية لا الاكثرية
قد دفع بقوله كثيرا الى هذه قاعدة اكثرية قوله **الابقلة دفع** وهم وهوانه

له في وقته تسليم ان الضمير في ان كان راجع الى التميز ١٢ سله لان التميز لا يكون الا مشبها بتون نفسه لتبوين المفرد المقدر فلهذا يقتضى
المفرد المقدر ان تمام بالتنوين او بتون التثنية ثم قال ان كان التميز الى ١٣ مفتة عبد الرحيم سله وهذه الامانة بما سئله
عنه اي ما ذكره المصنف بقوله والاعلان ١٤ مفتة عبد الرحيم الفتاوى

تستقص بقوله عشر ودرهم فأجاب بقوله الا بقوله نحو عشر بك وعشر من رمضان
 فان قيل ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز ^{والثاني} والمثال الثاني غير صحيح لان رمضان
 يصلح التميز قلنا ان الاول مثال لا منافاة الى غير المميز قطعا والثاني مثال لغير المميز بالا ^{المثال} احتمالا والاضافة
 كانت للمثال كما هو للشهور ثم اعلم ان احتمالهما بطريقتين احدهما ما قاله الشارح ^{او بطريقتين} وهو مضاف الى المميز
 انه لو كان المراد من رمضان المشهور او يكون مجذوف المضاف الى ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز
 قطعا ولو كان عشرين مجذوف المضاف الى يوم عشرين رمضان ^{او روز} لم يسم فكذا الاضافة
 الى غير المميز لان رمضان لا يصح ان يكون تميز اليوم العشرين ^{او ثانيا} وثانيهما ما قال بعض المحققين
 وهو ان رمضان لو كان عبادة عن الشهور او مجذوف المضاف وهو الايام كان مضافا الى المميز
 ولو كان علما للشخص انسان كان مضافا الى غير المميز ^{او} وهما بحث من وجه الاول انه يجب
 ان يقال عشرين رمضان بالتثنية لا به وان كان غير منصوب للعلية والالف والنون للثنية
 الا انه قد تقدم تميزا فيما نحن فيه فيجب تنكيده لوجوب تنكير التميز والثاني ما يرد على الطريقة الثانية
 وهو انه لا التباس ههنا لان في صورة اضافة عشرين الى التميز يكون رمضان نكرة وفي صورة اضافة
 الى غيره يكون معرفة ^{او} **والثالث** ما يرد على الشارح في تحريم الطريق الاول حيث قال لا يعلم عند
 اضافة عشرين الى رمضان انه اولاد عشرين رمضان ^{او} اولاد اليوم العشرين من رمضان وهو الاضافة
 في الاولى بيانية وفي الثانية بتقدير من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة
 دائمة على ثلثة اقسام وهي الاضافة بتقدير من ^{او} **والرابع** ما يرد على الطريق الاول وهو انه لا فرق
 في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التميز وبين ان يكون مضافا الى غيره فان
 يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية فالحكم بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة
 بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان
 تميزا على كلا التقديرين **أجيب عن الاول** انه يجب التثنية فيما تعين للتمييز ورمضان
 محتمل بين كونه تميزا وغير تميزا بيانا فلا تحجب تنوينه **وعن الثاني** انه وان لم يكن فيه التباس
 من حيث وصف التعريف والتكثير ولكن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى وجب التباينة
 ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذا الوجه **وعن الثالث** ان هذا انما يرد لو كان كلمة من
 بيانية وهو ههنا للتبعض **وعن الرابع** ان على تقدير اضافة الى غير المميز لا يصح حمله رمضان
 على يوم عشرين لان رمضان لا يحمله على اليوم الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما
 فلا يكون الامنافه بيانية بحسبه فان قيل ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

له اى احتمال كونه مثلا لغير المميز ١٣ مفتة ١٤ في قوله اولاد اليوم العشرين من رمضان ١٥ مفتة عبد الرحيم

١٥ اى الاضافة الزائدة ١٢ ١٤ اى بالا مقبالات الثلاث جميعا ١٥ مفتة عبد الرحيم عفي عنه

عنه فانه تام بنون الجمع من انه مضاف ١٣

المیزان ايضا لا يعبر حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا يحل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يعبر
 الحمل لان رمضان يحذف من المضاعف اي ايام رمضان فالتميز في الحقيقة لفظا لا ايام ولا شك انه يعبر
 حمل الايام على عشرين او نقول انه على تقدير الاضافة الى الميزان يكون رمضان تميزا عن عشرين
 لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فربما رمضان في فم الابهام حيثئذ بانه
 من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا
 ايهام في اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التميز قوله اقرب الى الاطراف انما قال اقرب
 الى الاطراف ولم يقل الاطراف الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فيتميز لا يجوز ان يقال
 الاطراف الباب على الوجه الكلي فان قيل الظاهر ان يقول ليكون البلب قريبا الى الاطراف لا اقرب اليه
 لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستعمل في التفضل عليه وهو غير ظاهر هنا ويمكن الجواب
 بان اسم التفضيل قد يستعمل في اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مقدار مقدار فيه مساهمة
 تقديره عطف على مقدار في عن مقدار قوله اي الاشارة الى حاصل العطف قوله هو
 اي ما ليس بعد ذلك **جواب** يسألان وهما الخاص من المقدارات لانه مقدار بالاصح فاجاب
 بقوله اي ما ليس الم يعنى المراد ان كل ما ليس به اقل في هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدارات
 والخاص ليس بداخلها فان قيل لخاص داخل في القياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا
 القياس ما يعرف به الشيء في الوضو والكمالي والذاتي بالخصوص اي بطريق النظر والخاص لا يعرف
 به احد هذه الاشياء بالنظر بل يعرف به قدر الاصح وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان اتم
جواب يسألان وهما الخاص من المقدارات لانه مقدار بالاصح والتميز لا يكون الا من الميزان فاجاب
 بقوله فان اتم الم يعنى انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس
 بانه من جنس الذهب والفضة او غيرها قوله في خفض التميز اشارة الى ان اللام بدل من المضاعف
 اليه وانما ابدل من هذا المضاعف اليه دون غيره لتكديله من الخروج من البحث الم هو حقيقة وايضا
 انما اضاف الى التميز لا يريد الاعتراض وهو ان لا نسلم ان خفض اكثر في الاسماء بل قد يكون
 الرقم اكثر وتارة يكون التصب اكثر **ثم يريد عليه** ان خفض يقتضي الخافض فما ههنا
 فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعما لا دقة وهم وهذان المراد بالاكثر
 الاكثر من حيث المذهب والمحال انه لا مذهب ههنا فتم بقوله استعما لا دقة ههنا مركب من
 جزئين احدهما كون التميز مخفوضا والاخر كون خفض اكثر فقوله الشارح لحصول الغرض مع
 له فيكون اقرب منا بغير القريب ٥ له اي اللان واللام ٦ مفعلة وهو التميز ٧ له في التميز مفعلة
 ٨ يعنى ان الخاص ههنا الاضافة الى اضافة غير المقدار الى التميز ٩ مفعلة بغير عنه ١٠ يعنى ان المراد من الاكثر
 الاكثر من حيث الاستعمال من حيث المذهب ١١ مفعلة عبد الرحيم رحمه الله عليه
 ١٢ وهو دقة الابهام ١٣ مفعلة عبد الرحيم رحمه الله عليه

المخفة دليل للجزء الاول وقوله ولتقصو غير المقدار دليل للجزء الثاني وانما ههنا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والتخفيض اكثر من خفض غير المقدار واكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والتخفيض اكثر من خفض غير المقدار واكثر من خفض المقدار فقوله لمقصو الغرض وهو دفع الابهام مع المخفة اي بسقوط التنوين والنون وليس للاحتمال الثاني قوله عن طلب التميز فلذا كان قاصدا عن طلب التميز بالتميز الذي يكون للتفصيل عليه فان التفصيل عليه اغنايا سب ما هو طالب التميز قوله لان الاصل في المبهات المقدار ليس لتوغلها في الابهاماته لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلاً فان الاجناس للمقدار غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار الاولى بالنصب الذي هو بوض على كونه تميزا قوله اي القسم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضى الموصوف زاد الشارح قوله اى القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لازم الاضافة ليقتهى المضاعف اليه فلذا قوله من التميز قوله وهو ما يرفع الابهام دفع وهم وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدارا لانه ثابته بالنسبة الى المقدار قد رفع بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن شبهة جار ومجرور يقتضى المتعلق فزاد الشارح دفع قوله برفع قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر شيئين احدهما ان قوله كان بدون التشديد ولا خلاف فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلام الشك ووجه الشك في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والماحصل ان ثبوت الابهام في الطرف ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يردانه ينبغي ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرف الا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنا يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايكونه ابلغ واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة اما يظهر من المقدمة الاولى فلما اوردناها فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانه اذا قلنا عند في طرفين فزيتا يرفع الابهام عن طرف وهو ظل مع انه

سلفه و هر کون التمه فخرنا ۴ کله فانه وان كان مبها باعتبار كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ابهام ليس كما بهام شترين فنواصله الى ۵ مستطه
کله لے فی طرف النسبة ۶ کله ای ذکر قبلما کان الابهام الخ ۷ واما اعراض عن بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما في الابهام عن
طريقا فانه اذا قيل لابد من ما مبها فاجاب برفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرف لاسيما ان الرطل من لے مجلس قاله بل ان
اجيب عنه بقولنا ان ما ذكره اشراج من الملازمة الخ فالجواب من الاعراض الذميه ذكره المحشي رحمه جواب عن الاعراض الذميه
ذکر اسمع ۸ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم حصري الفتاوی ۹

ليس في نسبة عندنا الى لوط ابراهيم قلنا ان ما ذكره الشارح من الملازمة فيما اذا كان الطرف مقدرا
 مثل طاب زيد نفسا وفي المثال المذكور الطرف مذکور غير مقدرا اول قول بارجاعه الى الشوطية ان
 كان في النسبة ابراهيم قوله قاله عن نسبة جزاء لقوله لما كان القول تنبيها على ان جواب سوال وهو
 لما كان بينهما ملازمة فما ترجيح النسبة على ذات مقدرة فاجاب بقوله تنبيها حاصل ان مقابلة
 هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول يكون دفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني
 يكون دفع الابهام عن النسبة لبا اعتبار عدم ذكر الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم
 ذكرها في الاول ايضا مثل نعم رجلا فان رجلا يعرفه الابهام عن مادة مقدروها الضمير في نعم هكذا
 قيل قوله له نسبة كاتبة اشارة الى ان قوله في جملة صفة للنسبة باعتبار المتعلق قوله او ماضاها
 اعلم ان كاتبة ما موصولة والماء الثاني ضمير لاجم الى الجملة في قوله ماضاها وهو ماضى معلوم من باب
 الفاعلة اصله ضاهى ثم قلبت الياء الفاء فصار ضاها قوله اي ما شا بهما هذا الضمير غير المشهور والمشهور
 قوله عطف له دفع وهم وهوان قوله ماضاها عطف على نسبة في قوله عن نسبة فعمل هذا
 عند المعنى قوله وهو اسم الفاعل مع الفاعل لان الشاعرة بالجملة لا يكون الا اذا كان اسم الفاعل
 مع الفاعل ففي العبادة مسامحة قوله الحوض متمم ما فقوله ما تميز عن نسبة متمم الى الضمير المستتر
 فيه الواجم الى الحوض فقد يره اعتلاء شئ منسوب الى الحوض وهو الماء وصحة معنى هذا القول يظهر لك
 في شرح قوله والا فهم ان لا يتقدم على الفعل قوله اول المصدر ونحو عجبني طيبا اي ان قيل ان اضافة
 المصدر الى الضمير لما كان داخل في شبه الجملة فلا يجر عنه من النسبة التي في اضافة في قوله المهم
 يعجبني طيبا كما سيأتي قلنا فيه حيث يتبين احدهما الحيثية اللفظية الظاهرة وهي الاضافة واخرها
 الحيثية المعنوية وهي الفاعلية لان الضمير فاعل في المعنى لكن في الظاهر مضاف اليه فلما كان كذلك
 فيعدم من الاضافة باعتبار الاول ولين من شبه الجملة باعتبار الثاني قوله وكذا كل ما فيه معنى الفعل
 قال مولانا عصام الدين رحمه هذه الكنية كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست بمشابهة للجملة
 بل هي غير للجملة فان قوله هيما ت زيد بمعنى بعد زيد فهو جملة اقول يمكن ان يقال المراد كل ما فيه معنى
 الفعل بطريق الالتزام له الفعل يكون لازما مع نحو اشير فانه لازم مع لفظ هذا الثان الفعل موضوع له
 لذلك اللفظ والحالات اسماء الافعال موضوعات لمعنى الفعل قوله مثال للجملة جواب سوال الظاهر
 له بقوله لما كان الابهام في طرف النسبة ليتلزم الابهام فيها وضمها ليتلزم الرفع منه م له اي في قوله ماضاها م
له قوله وانفتاح ما قبلها م له الاحتراز للفعل الذي فكره المحقق رحمه عبد الرحمن هكذا ان الطوب مصدر مضاف الى الفاعل
 فلو كان داخل في ما يتنابه الجملة فلا يجر مقابلة لقوله ما في اضافة لان التميز الذي يرفع الابهام عن النسبة التي في
 لا يكون الا في المصدر والمضاف وادرج هذا المثال امثالا لما ايضا فان اد هذا المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي
 في تقريبه ان الغرض من المثال توضيح المثل وهو يحصل بمثال واحد فلو ورد المصنف رحمه الامثلة المتعددة حاصل الحرب ان
 تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات م مولو مفتي عبد الرحيم س له به الكریم

بالمشعب عنه قائلا لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعلا وهما وجبا فاعمل فكيف يصح اطلاق التشعيب على زيد قلنا كلمة عن مجيء بعد اذ هي جاءت اسمها كما في قولهم عن عيسى اي جانب يعني فلما جاءت اسمها لم يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد او لقولان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببية لانه لو لم يكن زيد يكون نفسا موقوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفعه وهم وهوان في المثال الاول يكون التميز خاصا بالمتشعب وفي الثاني يصح ان يكون لما انتعشبه ولتعلقه فتيوهم ان في كل جملة يكون التميز خاصا بالمتشعب وفيما يشبه الجملة يصح ان يكون له ولتعلقه قد تم بقوله وحيث لا فرق اليه وانما لم يكن بينهما فرق لان كلا واحد منهما يرفع الابهام عن نسبة ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فبذان المثالان الخ فيكون محولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وان كان مقدا على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا ويا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا ويا فان قيل ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة على هذه ثم عطف قوله البوة ودادا وعلما على نفسا ويا والاصل ان يقول فبذان المثالان في قوة عشرة امثلة بان عطف البوة ودادا وعلما على ابا والحالات ابا مقدر بعد كلا واحد قلنا هذه الاشياء مقدر بعد كلا واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكلا واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالجموع عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على هذه الاجزاء كلا واحد من الجملة وشبهها يقتضيه تمايزا واحدا واحد اليتيم به فذكر الشارح مع كلا واحد منهما واحدا واحدا شيئا صلي كلا واحد من التمييز ان يكون تميز الاخر في تمايز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كلا واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها مثلا ويتوهم الاختصاص ثم قوله المصنف دم البوة ودادا وعلما ان عطف على نفسا فيه توهم الاختصاص من الجملة وان عطف على با فيه توهم الاختصاص بشبهها قلنا قد تم هذه الاختصاص قال الشارح عطف على نفسا ويا اشارة انه عطف عليها ثم يورد عليه ان العطف عليها لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على يا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليها فاجاب الشارح بقوله يجب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه معنى فيكون العطف عليها معنى اي ليس كلا واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر في قول المصنف ناظرا والمصنف ناظر وقوله فهو مجيب الحقيقة الخ راجع الى المصنف فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منها اسم من المثال الواحد يلفه لكلا واحد منهما كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز ثم معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير كالبوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضاق هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعلقها بالنسبة الى النبوته والاب غير الانفة لكن اضاق في لفظه تعلقه بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جوابه لانه لا يربطها لفظا عطف على قولنا ما معنى لانه ان غيرهما لا يربطها لفظا الى قول المصنف او الى المصنف دم ٣٣ مولوي مصنف

سوال وهو ان كلمة او ههنا للعطف وهو يقتضي المعطوف عليه **فاجاب** بقوله عطف على **القول**
 نفسا **جواب** يسوال وهو انه ما لوجه للمصنف انه غير الاسلوب عن السابق لانه ذكر نفسا في السابق ولم يذكر
 ههنا والخالفة اذا وقعت في كلام العدة لا بد له من النكتة **فاجاب** بقوله نفسا يعني ان نفسا مقدر
 ههنا فليس في كلامه مخالفة فلا حاجة الى النكتة ثم يرد عليه انه ما للمصنف انه لم يذكرها واكتفى بتقديرها و
 ايضا ينبغي ان لا يذكر غير ما نحوها والوجه واداء علماء واكتفى بتقديرها **فاجاب** بقوله وتركها لظاهر القيد
 فالشبهة قرينة عليها وانما قال الشرع تركه بذكر الضمير مع ان النفس مؤنثة لانه مؤنث سماعى ويجوز
 فيه تذكير الضمير وتاينته كما قال مولوى يعقوب في راس باب القياس في شرح قول المصنف فس التعليل النعلان
 الفعل مؤنث سماعى يجوز فيه الوجهان **قولنا** وورده هذه الامثلة اي لئلا وورده هذه الامثلة اي لئلا
 ظاهرة في التميزات او رد ههنا على وفق ما سبق له كما اوردها سابقا **قولنا** ووردها سابقا **قولنا** ووردها سابقا
 ذكر هذه الامثلة لما كان على وفق ما سبق فام زاد المصنف قوله ولله دقة فارسلها هولم يكن فيما سبق **فاجاب**
 بقوله ووردها عليه قوله اشارة الى التميز قد يكون صفة مشتقة لا يقال ان الاشارة اليها ما لا يحتاج الى التميز
 كون التميز صفة مشتقة يظهر من قوله وان كان صفة **لانا لقولنا** نعم لكن لما كان مراد المصنف من تكثير الامثلة
 بيان كثرة انواع التميز في ضمن الامثلة فلذا قلنا لله دقة فارسلنا للاشارة المذكورة **قولنا** لتمييز الميزة وهو الضمير
 في قوله وورده **تكميل** على صاحب المفصل ان القماترا عرف المعارف لا اتمام فيها فكيف يصح التميز عن الضمير
فاجاب بقوله على ان يكون الضمير فيه مضافا وهو الذي لا يكون مرجعه من كودا **قولنا** الضمير به رجلا فان ضمير
 نكرة مبهمة لان ربنا تدخل على النكرة فقلنا ان الضمير في ربه مبهمة **قولنا** اداى اداى للمصنف قوله والد ربه
 الاصل **الجواب** سوال وهو ان الد وهو اللابن والابن للمذكر بل المؤنث والحال ان الضمير في ربه مذكر
 راجع الى المذكر **فاجاب** بقوله والد ربه في الاصل **الترجيح** ليس المراد منه ههنا اللابن بل المراد منه الخبر المطابق
 من قبيل ذكر الاخص واداة الاعم **قولنا** اسم القاعلا اشارة الى بيان كون فارسا صفة مشتقة كما قلنا سابقا
 ثم اسم القاعلا يقتضي المبدأ فبين بقوله من الفارسة **قولنا** بالفتح فائدة هذا القيد يظهر لك **قولنا**
 فمن التفرس الى الحاذق مطلقا اعلم ان الفارسة مصدر المجرد والتفرس مصدر والمزيد والاستواء
 بينهم ان يقولوا ان المزيد من واوى المجرد والعكس لان التفرس لما كان مشهورا في الحذقة في معرفة الادب
 فلذلك جعله مشتقا منه **قولنا** بعد ما يكون نصا في المنصب عنه **جواب** سوال وهو ان هذه القاعدة منقوضة
 على نصا في طاب زيد نصا فانه لا يجر جعله تميزا لما انتصب عنه من انه لا يجوز ان يكون تمثيلا ولتعلقه به هو
 تميزه فقط فلا يترتب الجزاء على الشرط **فاجاب** بقوله بعد ما لم يكن نصا في المنصب عنه اى بعينه ما
 له اى كلمة نصا **له** اى اقام بين كوما ينبغي له **له** فالتاسل يقول كما **له** اى تذكير الضمير وتاينته **له**
 له على ما سألته **له** اى الضمير المبهمة **له** اعترض عليه بان ضمير الغائب كنه معرفة آتية بان المراد به غير مضمير ربه
 رجلا قاله عبد الرحمن **له** اى من قبيل ذكر المعلوم واداة اللان **له** عطف على **له** اى قوله بالفتح **له**
 له اى بقوله واما الفارسة بالكسر فمن التفرس **له** وهو قوله جاز ان يكون له ولتعلقه **له** عطف على **له**

لم یکن نضا فی المنتصب عنه أعلم ان الشارح لو اراد من قوله یفهم هو الامکان العام المقید بجانب العجز
 فی لا یترب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان هو الامکان الخاص لاحتاج الی هذا التکلیف ای قوله
 بعد ما لم یکن الا فیکون معنی قوله یفهم حیث ان لم یکن وجود التمییز عن المنتصب عنه ضروری و لا
 عدم التمییز عنه ضروری و بافتیحتن یفهم الجزاء أقول انما له یفهم الشارح قوله یفهم الامکان الخاص لیکون
 صکتا الشرطین علی وتبارة واحدة اذ الامکان الخاص لا یجوز فی الشرطية الثانية اعنی والا
 فهو متعلقة فلما لم یجری فی الثانية لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطية الاولى ایضا و اجاب الشارح
 الهندی رحمه عن هذه الشبهة بان نفس کما یفهم ان یتعلق بالمنتصب عنه بان یتعلق بمعناه طاب
 زید من حیث انه نفس من النفوس هم ان یتعلق بان یتعلق بان یتعلق بمعناه طاب زید من حیث انه
 لنفسا تعلقت به لکفریه نظر لان النفس ثلثة معان احدها ذات الشئ وثانیها القوة المدلکة و
 ثالثها القوة الحيوانية والنقص لیس الا بالمعنی الاول ولا شک انه غیر صالح للتععلق و ایضا جواب الشارح
 الهندی مستقیم فی هذا المثال ولابد للمثال فلا یخفى کفی زید رجلا الا ان یقال انه خاص عن هذا الحكم
 لانه فی حکم تمیز الصفة کما بینة بقوله وان کان صفة کانت له لانه معناه هو الکامل فی الرجولية و
 الکامل صفة مشتقة قوله لاصفة اشارة الی ان المراد من الاسم ههنا ما یقابلا الصفة لا ما یقابلا الفعل والحو
 قوله والمراد بجعله له دقم وهم وهو ان المراد بجعله له ان یتعلق مراد قاله فلا یجوز جعل قوله ایا مثالا
 له لانه لیس مراد زید لانه عبادة عن اتحاد المفهوم بین الشئیین والاتحاد فی المفهوم بین الاب و
 زید فدقم بقوله والمراد لانه قوله والتعبیر عنه لما کان للاطلاق معان ثلثة احدها انه یخفى بمعنی
 الاباحة کما قاله صاحب الحساسة رحمه ان قوله تعالی قاتلوا ما طاب لکم الذیة ظاهر فی الاطلاق و
 الاباحة وثانیها انه یخفى بمعنی رفع القید کما قالوا طلقت الذیة اذا خلی من الریاط وثالثها انه یخفى
 بمعنی التعبیر عن الشئ کما هو المشهور فدرفع الابهام وتقرین ما هو المراد قال الشارح والتعبیر عنه قوله
 تارة جواب سوالین آحاد هان كلمة الواو للجمع فیتكون معناه جازان یتكون لهما معا والمعنی باطلا و
 ثانیتهما ان فی قوله طاب زید لا یلزم قیام العرض بمجلین وهو الابوة قاتلها بقوله تارة یعنی ان كلمة الواو
 بمعنی او قوله بان یتكون تمیزا جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله جازان یتكون له ولتعلقه

سأله ثم قال الشارح المذكوران هذا الجواب من بدیع ۱۲ من سأل ۱۱ فی جواب الشارح الهندی رحمه ۱۲ سألته وهو ان یکن
 متعلق المنتصب عنه واما قلنا ان النقص لیس الا بالمعنی الاول ان یتعلق بان یتعلق بان یتعلق بمعناه طاب زید نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنه لیتكون
 الابان لیتكون تمیزا عن المتعلق واما یتكون نفسا تمیزا عن المتعلق اذ الارب من النفس القوة المدلکة او القوة الحيوانية طاردا و
 احدا المعینین من النفس غلا ان ما فرض لانه فرض ان نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنه کذا فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ مفتی
 سأل اذ لو کان المراد هو الاسم المقابل لما فی بدیة الاختصاص المقابل للصفة فیه من ان التعبد الی هو صفة لا یصدق علیه
 رحمن رحمه انه علی تقدیر یتكون الواو للجمع ۱۲ مولف مفتی عبد الرحیم عفی عنه
 هزاران رحمت حق بر کسی باد ۱۲ کہ کاتب را با محمد سے کتہ یاد ۱۲

لا يترتب على شرط لانه يفيد عين ما يفيد الشرط لا امر بغيره فاجاب بقوله باكون
 حاصلا بجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعقيب والجزاء بلحاظ التخيير ورفع الابهام
 فان قيل ان التعقيب في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام عن المنتصب بل يرفع الابهام عن المنتصب
 في الجملة قلنا فيه مسامحة والملاذاته يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عليه قوله وذلك الجواب
 القرائن جملة مستأنفة وقعت في جواب السائل وهو ان جملة تميزا لاحد ما في الامة للكلم فليكن يعلم
 المخاطبة فاجاب بقوله وذلك الذي يعني ان الاطلاق على واحد ما يحسب القرائن والاموال
 فالقارئ بين الاموال فالعبارة محمولة على القلب اذا لاخصر يكون مبالا لوم اوانه خطأ من الكاتب
 فالقرينة مثلاً اذا قيل ان زيداً ابن حنن هو قرينة على ان ابا في طلب زيد اباً تميز عن زيد
 اذا قيل ان لزيد اباً حناً هو قرينة على ان ابا فيه تميز عن متعلقه قوله والا فهو متعلقه
 قال مولانا عاصم الدين لا فائدة في قول المصنف والا فهو متعلقه كما ترى اقول فيه فائدة
 باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب قوله بعد ما لم يكن نصاً بجواب
 سوال وهو ان المستثنى منه هنا شيان احدهما ما لم يجعل ما انتصب والاخطا لم يكن نصاً
 في المنتصب عنه فيكون تقديره والا اي وان لم يجعل ما انتصب عنه وكان نصاً
 في المنتصب عنه ولذا كان نصاً في المنتصب عنه فكيف لم يجعل ما انتصب عنه وكيف
 يكون متعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم يكن نصاً فالحاصل ان المستثنى منه هنا شئ واحد
 وهو المذكور في المتن قوله خاصة جواب سوال وهو ان السابق ايضا التميز للمتعلق فاجاب
 بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعليل تطبيق المثال مع المثال قوله اي فيلجأ ان
 يكون جواب سوال وهو ان فاء الطائفة بين الراجح والراجح لان للرجح امور ثلاثة احدها
 هو الذي نص في المنتصب عنه وثانيها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو المتعلق خاصة و
 الضمير للثنائية فاجاب بقوله اي بما جاز ان قوله من وحدة التعيين او ثنيتيه كلمة من بيان
 فان قيل ينبغي ان يضر كلمتهما بالمنتصب عنه ولتعلق لانهما المذكوران سابقا قلنا ان
 المصنف لما جعلهما ظرفاً لم مفعول القصد فيها شئ اخر والضمير في يطاق راجع الى
 المتكلم وقوله فيما متعلق بالقصد تقديره بتقديم ما قصد على قوله فيها فيطابق المتكلم القيز
 ما قصد فيها فالمتكلم فاعل لقوله فيطابق والتعقيب مفعول الاول وقوله ما قصد مفعول
 الثاني وقوله فيما ظرف لقصد للفعولين فلا يكون المنتصب عنه ولتعلق مفعول القصد
 قوله سواء كان اي الوحدة والاثنيتية والجمعية قوله لموافق ما انتصب وهو زيد وزيدان

له قد يره وذلك بحسب الاحوال والقرائن مفتي عبد الرحيم ربه اي التميز الذي له ربه يعني ان في
 المرحم عزيت امر وثلاثة من امرين فحصل الطائفة مولوي مفتي محمد عبد الرحيم الحصري
 التي رحم كن كآود كا نيم ٦ بخون دل جبر يا بود كا نيم ٦

ویدین قولہ اولیٰ فی نفسہ الضمیر فی نفسہ اما راجع الی المنتخب او الی التکم او الی الکلام قولہ
 اذا اردت ابا وجبلہ جواب سوالہ و ہوانہ لیس شخص واحد ابوین فاجاب بقولہ اذا اردت
 الخ قولہ اذا اردت ابا واحد احوالہ وللرادی بالاجداد ما فوق الواحد قولہ فخط کل من التقدير
 و ہما کانت للواقعة لما انتخب و لم یکن کان فی نفسہ قولہ یقع علی القلیل الخ اشارۃ الی انہ لیس
 المراد من الجنس اسم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قولہ بالتمیز الذی جواب سوالہ
 و ہوانہ یلزم الخ و من البحث لادہ فی التميز لادنی قصد الانواع فاجاب بقولہ بالتمیز
 قولہ من حیث امتیازاتہما التوحید جواب سوالہ و ہوان قصد الانواع متحقق فی طالب زید علما
 انہ وجب و فیہ لا بد من قصد الانواع لیس اطلاق الجنس علیہ لادہ عبارة عما تحتہ انواع مع انہ
 لا یشی التميز فیہ ولا یجم فاجاب بقولہ من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالتہ علی ان فی
 کل شخص نوع علیہ من العلم فیجوز تشنیعہ و جمعہ لیل علی ان فی کل شخص علم الخ قولہ ان
 متعلق الطیب و ہوا علم قولہ من کل من الزیدین الخ متعلق بقولہ متعلق قولہ نوع خبر ان قولہ
 فان صیغۃ الخ لا تقید ذلک للی ای امتیازاتہما النوعیة و اما تقید الامتیازات الخفی ای امتیاز الجنس
 المعین و ہوا علم من الاجناس الاخر و ہی النباتات والحيوانات قولہ مشتقۃ جواب سوالہ و ہوا
 ان الصفة ما کان قائما بالغير فلا یمیز التمثیل بقولہ فارسا فانہ ذات مع الوصف فاجاب
 بقولہ مشتقۃ یعنی ان المراد من الصفة الاسم للتعقی قولہ او مادۃ بہا جواب سوالہ
 و ہوانہ منقوض ببعادہ فی کنی زید جلا لادہ لیس مشتق قولہ والصفة اشارۃ الی بیان
 المرجع لصیر کانت قولہ صفة لہ اشارۃ الی بیان للتعقی بقولہ لہ ثم للتعقی مع المتعلق خبر
 لقولہ کانت فان قیل فخط ہذا ینظم الاتحاد بین الاسم والخبر و لا یجوز قلنا ان الاسم
 صفة مطلقة والخبر صفة مقیدہ بقولہ فیکونان متغايران فان قیل لما کان الخ
 الخبر مقیدا بقولہ لہ فخط ہذا ینظم حل الاخص علی الاعم و ذا غیر جائز بخلاف العکس یا
 یحمل اعم علی الاخص فانہ جائز کما مر فی صدر الکتاب قلنا ان الصفة التي فی جانب الاسم
 ما کانت مطلقة بالنظر البادی لکنہ اخص فی الواقع لان المراد من ہذا الصفة ہی الصفة
 المدکورہ بان تكون مشتقۃ والمراد من التي فی جانب الخبر ہی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء کانت
 مشتقۃ اولا قولہ والمدکورہ الی الخ والیضا ان فی الصفة صیر راجع الی اللوصوف فلولم

لا یجوز ان یکن صیغۃ
 قولہ المدکورہ

لہ حاصل المجاب ان قصد الانواع و کان مقتضا فی طالب زید علما لکن لا علی سبیل الامتیاز ان یبقی فیہ التميز ولا یجم
 و ہنا قصد الامتیاز فقد یبقی و یجم کما فی الخواص ۳ ۴ و قولہ متعلق الطیب لہ مفتی عبد الرحیم ۱۱
 کہ فاجاب بقولہ او مادۃ بہا ۳ ۴ لیس ان کونہ مشتقۃ اعم من ان یکن صیر عبادا و لا فی جلا وان لم یکن مشتقا

صیر عبادا لکنہ مشتقۃ تاویدا لیکون التقديم کنی زید کا ملا فی الوجوب ۳ ۴

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم نقاشا و کے سرمد کے رحمہ اللہ تعالیٰ ۶

يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذكر وذا غير جائز قوله ولا محتمل ان يكون والياء
 اى لا محتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا محتمل ان يكون زيدا في ضربت زيدا فاعلا مع ملاحظة
 المفعولية ومحتمل ان يكون قوله محتمل على صيغة المجهول اى لا محتمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
 الاولوية فلا يريد ان قوله اولى يد على جواز كون الصفة المتعلقة وقوله لا محتمل يدا على
 بينهما منافات قوله محمدا فان قيل ان ابا ايضا محتمل للحال اذ كل مادل على هيئة حم
 ان يقع حالة والاب يدل على الهيئة فمواجهة تخصيص هذا للنوع بصفة الحالية دون الاول
 وهو الاسم قلنا ان احتمال الحالية في الصفة في كل الافراد بخلاف النوع الاول قوله الواو بمعنى
 مع جواب سؤال وهو ان قوله وطبقه لا يخلو اما عطف على اسم كانت او على خبرها فعلى
 الاول فالتطابقة لان قوله كانت مونث والبطق مذكر وعلى الثاني لا يعم الحمل على اسم كان
 لعم البطق نسبة والصفة طرف النسبة فاجاب عن مجازين احدهما بقوله الواو بمعنى مع
 يعنى ان الواو ليس للعطف بل الواو واومفعول معه وثانيهما بقوله والبطق مصدرا ليعنى ان
 على خبر كانت لكن البطق مصدرا بمعنى المطابقة ليعم الحمل قوله بمعنى المطابقة جواب سؤال وهو ان
 البطق مصدرا الجرم ويجوز هذا الباب غير مستعمل لانه يدل على الواقعة من احد الطرفين دون
 الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفين وافق الطرف الاخر ايضا والواقعة من الجانبين لا يكون
 بالمجرد فاجاب بقوله بمعنى المطابقة يعنى ان الجرد هنا بمعنى للزيد قوله اى كانت الصفة
 جواب سؤال وهو ان البطق مصدرا مضاف الى الضمير وهو ايضا ان الالى الفاعل او الى المفعول
 فسأل السائل انه من اى قبيل فاجاب بقوله اى كانت الصفة ليعنى ان هنا محتمل كل واحد
 منها قوله والواو للعطف الواو بمعنى الغاء يعنى اذا كان الصلة بمعنى اسم الفاعل فيكون الواو
 للعطف وليس للمفعول معه فالواو للعطف في قوله اى كانت صفة له ومطابقة اياه اشارة
 الى بيان كون الصلة بمعنى اسم الفاعل وايضا اشارة الى بيان اقامة للعطف مقام العطف
 عليه فقوله له في قول الشارح صفة له سهو من الكاتب لان غرض الشارح اقامة للعطف
 مقام للعطف عليه وترك للعطف عليه قوله والمراد بالمطابقة جواب سؤال وهو ان التميز
 لا يكون الانكارة والتمتعيب قد يكون معرفة فكيف يكون متفقا منه فاجاب بقوله ولما
 لم يصح ان المراد من المطابقة في الامور المذكورة دون التعريف والتشكيك اى التناق
 الصفة لما انتصبت في هذا الامور قوله اى الصفة بيان لموجع الضمير في قوله واحتملت
 قوله المذكورة جواب سؤال وهو انه يلزم التحدج من البحث
 لانه في التميز لا في الحال وايضا انه كيف محتمل الصفة الحال لان بينهما فرقا بينا
 فلا يكون في احدهما احتمال الاخر

له من اجل مخر الوصف على الذات ثم ثم حتى يرد الامر الى ثم ثم في قوله والواو للعطف ثم ثم في قوله وطبقه ثم

فأجاب بقوله المذكورة أنه المراد ان الصفة التي تصمم تميزا احتملت الحال فلا يلزم الخروج
 من البحث وكذا لا يورد المولى الثاني ايضا قوله لكن زيادة من التميز جواب سوال وهو انه لما
 استقام المعنى على الحال فلم ينسب المصمم لفظ الاحتمال الى الحال وحكم بالتميز على القطع واليقين
 فأجاب بقوله لا يمكن زيادة من التميز بمعنى الكلمة من بينها أى في الصفة يوجد التميز
 قوله عز من قائل اصله عز قائل لا بتشديد الزام أى غلب قوله لان من تزايد في التميز
 لكلمة من وضم لبيان الدات والتميز ايضا وضع لبيان الذات قوله لا حال الغروسية
 أى لا يكون المقصود مدح شئ اخر بالفروسية في حال الغروسية قوله اذا كان استلزاما
 جواب سوالين واحد ما انه لا يصح عطف قوله والا صرح ان لا يتقدم على الفعل على قوله
 ولا يتقدم على عامله لانه يلزم المصطف على النفس لان الفعل ليس الا عاملا والثاني انه
 يلزم التناقض في كلام المصنف لانه علم من قوله ولا يتقدم له ان عدم التقدم التلقائي ويعلم
 من قوله فالاصح انه خلا في فأجاب بقوله اذا كان اسمائا بمعنى ان الزام من العامل
 ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فيهما مائة قوله لا عامل حيث ان اسم
 جامد الخ ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز في السمة واليضا ان التميز لبيان لهم فلا بد
 ان يذكر لهم اوله ثم التميز ليتبين في النفس فلو عكس اختل المقصود قوله أى اصح للذهاب
 اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سوال وهو ان لا
 نسلم ان التميز لا يتقدم على الفعل لانه منقوض بقولنا رطل زينا أى عندى فأجاب
 بقوله على ما هو عامل فيه يعنى ان المراد من الفعل هو الفعل الذى يكون عاملا في التميز لانه لا
 يتقدم على مطلق الفعل وانما قال على ما هو عامل فيه من الفعل الخ ولم يقل على الفعل العامل
 ليكون عبارة المصنف على وفق عبارة النصارى لانهم يقولون بعد الابهام قوله المصريح الخ
 جواب سوال وهو ان التميز كما لا يتقدم على الفعل كذا لا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا
 وجه لتخصيص الفعل فأجاب بقوله الصريح او الغير الصريح قوله فاعلا للفعل نفسه افعالا
 له اذ جعلته لانا حجاب سوال وهو ان فاعلية التميز منقوض بقوله تعالى لجرنا الارض حجابا
 وبقوله امتلا والوانا ما اذا فاعلية التميز غير مستقيم فيها فأجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه
 الخ يعنى العاكون التميز فاعلا اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل او يجعل الفعل لان ما او
 متعبا قوله أى طاب البوه وانما يكون تقديره كذلك اذا كان قوله ابا تميزا عن متعلق زيد
 واما اذا كان تميزا عن نفس زيد يكون تقديره طاب البوه وهو زيد لكن لما كان التميز عن
 المتعلق بعدل اذا اصل ان يكون التميز من المتعصب لذهول ذلك كورقوى الى بيان المتعلق ليد
 الدهن اليه أى طاب البوه أى البوه زيد قوله أى ملائمة الماء لانه لا يمتثل الماء من الدماء بل يمتثل الدماء
 له حتى به انه منقوض ثم فعله هذا فعل فيه شبه الفعل ثم مفتي مولوى عبد الرحيم

قوله فكذا ما هو متحقق الفاعل لا يخفى أنه لو صح هذا يلزم عدم جواز قوله زيد ضرب لانه مبتدأ
وفيه معنى الفاعل لذ الضمير في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة فقامل فيه
قوله واهنا بحث اي ههنا قاعدة لطيفة اشارة الى الجواب الثاني عن شبهة فخرنا الأرض حيوئنا
وامثلا الاناء ماء والجواب الاول منقول من النجاة وهذا الجواب من الشارح قدس الله من قوله الى
بعض متعلقات الاناء وهو الاكلو كاذلك الاسناد على سبيل المجاز لان اسناد الامتلاء حقيقة الى
الاناء لا الى الماء قوله وقدره اي قدره عطف على قصد والمحصل ان اسناد الفعل الى الفاعل لا
غير لازم الا ترى ان اهل السنة والجماعة يفسبون الانبات الى الربيع في قولهم انبت الربيع المبتل
مع ان المنبت الحقيقة هو الله تعالى قوله بعينه مثل قولك برز زيد تجارة اشارة الى بيان الظاهر
قوله وبهذا ايند فم اي بما ذكر في قوله واهنا بحث لان لفظ هذا من الاشارة القريبة ولو اشارة
الى الاول لجاز ايضا لان اسماء الاسنادة يستعمل بعضها في مقام الاخر ويجوز ان يرجع
الى كليهما بتاويل ككلا واحد منها قوله خلا فاللذان في ثم فان قيل ان المصدر
بالفعل في قوله والاخر ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو ما الفعل الصريح فقط او الاخر منه ومن غيره فكل
الاول خرج عنه اسم الفاعل والفعل مع ان التميز يتقدم عليهما ايضا عندنا وعلى الثاني دخل
فيه الصفة للشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كلا واحد
منهما عندنا كذا قال العصام للدين اقول للرايه هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فلا دخل
فيه باعتبار العلة لان تقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل في العمل وهي موجودة في اسم الفاعل
وللفعل واما عندها فضعيف في العمل فان قيل للمصدر ايضا قوى العمل فلم عد الشارح مع
غير الصريح قلنا ان المصدر في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب
ولا يتقدم ما في حين ان على ان قوله ومقتسكها اي دليلها والاستفهام في التحجر لا انكار اي
انترك وقوله سلم فاعلة تجر وهي اسم محبوبة والالف فيها للتانيث وقوله ما كاد يبعها قرب
والواو فيه الحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومقتسكها قوله فانه لم يكن جواب
سوال وهو لما سلمنا ان الضمير في تطيب موث لكن الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلم فاعلة
بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اي على تقدير تذكير الضمير في تطيب فلا تمسك به
لعدم تقدم التميز على العامل حيث ان العامل هو كاد والجيب فاعل وهو مقدم ثم
والحاصل ان نفسا محتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في
تطيب ومحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب اليها على تقدير تانيث الضمير في تطيب تمسك به
له اي في ان التميز على العامل متعدد ياهم له اشارة الى الاعتراض ١٢ له اجيب لا تلم كونه في صفة العامل لان
كل ارفا على محبب الحقيقة فهو على محبب اللفظ ايضا كعكسه كذا قال عبد الوطن ١٢ له اي ما ذكر دلا من التميم من كاه فاعلة
للفعل بنفسه او فاعله اذا جعلته لانها اذا جعلته لازما او متعديا لم ١٢ له اي وفي قوله وما كاد ١٢ له فيهما ان يكون نفسا

والمصدر في قوله والاخر ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو ما الفعل الصريح فقط او الاخر منه ومن غيره فكل الاول خرج عنه اسم الفاعل والفعل مع ان التميز يتقدم عليهما ايضا عندنا وعلى الثاني دخل فيه الصفة للشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كلا واحد منها عندنا كذا قال العصام للدين اقول للرايه هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فلا دخل فيه باعتبار العلة لان تقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل في العمل وهي موجودة في اسم الفاعل وللفعل واما عندها فضعيف في العمل فان قيل للمصدر ايضا قوى العمل فلم عد الشارح مع غير الصريح قلنا ان المصدر في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب ولا يتقدم ما في حين ان على ان قوله ومقتسكها اي دليلها والاستفهام في التحجر لا انكار اي انترك وقوله سلم فاعلة تجر وهي اسم محبوبة والالف فيها للتانيث وقوله ما كاد يبعها قرب والواو فيه الحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومقتسكها قوله فانه لم يكن جواب سوال وهو لما سلمنا ان الضمير في تطيب موث لكن الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلم فاعلة بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اي على تقدير تذكير الضمير في تطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التميز على العامل حيث ان العامل هو كاد والجيب فاعل وهو مقدم ثم والحاصل ان نفسا محتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في تطيب ومحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب اليها على تقدير تانيث الضمير في تطيب تمسك به له اي في ان التميز على العامل متعدد ياهم له اشارة الى الاعتراض ١٢ له اجيب لا تلم كونه في صفة العامل لان كل ارفا على محبب الحقيقة فهو على محبب اللفظ ايضا كعكسه كذا قال عبد الوطن ١٢ له اي ما ذكر دلا من التميم من كاه فاعلة للفعل بنفسه او فاعله اذا جعلته لانها اذا جعلته لازما او متعديا لم ١٢ له اي وفي قوله وما كاد ١٢ له فيهما ان يكون نفسا

حیث لا وہ انما یكون تسکاً اذا کان نفساً نفساً فی کونہا تمیزاً عن لسة تطیب الیہا والبضا یکنان
 یقال للرد بعدم تقدیم التمزیز علی العامل کما هو المذهب الاصح فی غیر ضرورة
 الشعر والتقدم فی الشعر لضرورة قوله وما قیل ان کلمة ما مبتداً وقوله مکلف خبره
 القائل هو الشارح لکن فی ذکر هذا الاحتمال لاجل دفع اللابی والمبدء ولما قل
 ان یقول علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ایضا محتمل ان یكون راجعاً الی سلیط بتاویل
 الشخص لا یمنها شخص من الاشخاص لا نقول بان وجه تخصيص ذکر بتاویل الضمیر بتذکیر ان
 النفس مذکورة فی العبارة بخلاف الشخص فانه غیر مذکور فیها قوله اذ العفی وما کلات هذا بیان
 حاصل العفی والایکون الضمیر فی کاد الی الجیب والضمیر فی تطیب الی الجیب باعتبار تشر
 ای وما کاد الجیب نفساً تطیب نفسه بفراغه قوله فمکلف لانه خلاف الظاهر قوله وقص
 لانه مخالف لسوق الکلام والسوق فی فجب سلیط لا الجیب قوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی
 جواب سوال وهو ان الرد بالمستثنی لا یجوز ما اتصل او للنقطه او اعم منها فان کان الاول والثانی
 یلزم من تقيمه الی المتصل والنقطه تقيم الثانی الی النفس والغير وذا باطل وان کان الثالث یلزم
 عموم الاشتراك علی قوله من قال ما اشتراكه بین المتصل و بین النقطه او یلزم الجمع بین الحقيقة والجاز
 علی قوله من قال بالجاز فی النقطه فأجاب الشارح عنه بقوله ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی
 قوله فی اصطلاح النحاة جواب سوال وهو ان تقيم المستثنی الیہا غیر جائز لان المستثنی
 عبارة عن التکم بالباقی بعد الثنا یا وهذا التقيم فی المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان علی
 عشرة دہام والا واحد یكون لفلان علی تسعة دہام ولو قال لفلان علی عشرة بقرات الا حملاً
 لا یمیز ان یقال لفلان علی تسعة بقرات بل یقال لفلان علی عشرة بقرات الا حملاً فأجاب
 بقوله فی اصطلاح النحاة وما ذکره المعترض هو اصطلاح الاصل قوله علی قسین جواب
 سوال وهو ان قوله المستثنی مبتداً وقوله متصل الخبره والخبر یكون محمولاً علی المبتدأ
 ولہذا لا یمیز حمل قوله متصل علی المستثنی لانه یلزم حمل المضی علی الاصح ولو قلت
 المعطوف مقدم علی الربط فهو لا یكون الا فی تقيم الكل الی الاجزاء نحو السکنجبین هولاء
 والنخل والصل والذین فعلى هذا لا یمیز اطلاق المستثنی علی کلا واحد منها بل یبنی ان یطلق
 علی الجموع فأجاب بقوله علی قسین یعنی ان قوله المستثنی مبتداً وخبره محذوف
 وهو قوله علی قسین وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قیل فعلى
 هذا یلزم حمل التعدد علی المفرد وذا لا یجوز قلنا ان حمل التعدد علی المفرد لا یجوز اذ الم
 یکن ذلك المفرد قابلاً لذلك التعدد وهنا قابل لان القسمین المذكورین ثابتان فی
 المستثنی کما فی نحو ید عالم عاقل قوله ولما کان معلومیته الخ جواب سوال وهو ان
 قوله منفصل ومتصل تقيم المستثنی وهو لا یكون الا بعد التعریف ولما یفہ غیب مذکور

و فی اصطلاح الاصح ان المستثنی من الجملة هو الذي یطلق علیه لفظ المستثنی

یا
 المستثنی

بهنا فاجاب بقوله ولما كان معلومته بهذا الوجه اى بقوله ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله
 الغير المختار منه لقوله معلومته قوله كافي خبره كان قوله وعرف كل واحد
 جواب سوال وهو انما كان ذلك للعلمية كافية عن التعريف ينبغي ان لا يتعرض
 لتعريف اقسامه ايضا اذ ذلك للعلمية كافية له ايضا فاجاب بقوله وعرف الخ
 يعنى انما صرح بتعريف الاقسام ليكون توطية الى بيان الاحكام المتعلقة بها قوله لا يكون
 اجرائها عليه جواب سوال وهو ان معلومته بذلك الوجه كافية فما الحاجة الى التعرّيج
 فاجاب بقوله لا يمكن الخ قوله اى الاسم لما كان المخبر منه يقتضى الموصوف فزاد الشارح
 قوله اى الاسم قوله الذى يخرج اشارة الى بيان القاعدة المشهورة وهو ان اللف واللام اذا دخل
 على الصفة يكون اللف واللام بمعنى الذى والصفة بمعنى الفعل فان قيل ان المستثنى لا يخرج
 اما ان يكون خارجا عن المستثنى منه او داخل فيه ففى الاول يلزم ان لا يكون مغفرا لان الا
 خارج فرع الدخول ولا يدخل ههنا وعلى الثانى يلزم التناقض قلنا التناقض انما ثبت لو كان الحكم
 فى المستثنى منه قبل ذكر المستثنى وليس كذلك بل الحكم فى المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى
 كل كلام فى اخر ... فوقف اول الكلام على اخر قوله جزئياته او اجزائه جواب سوال وهو ان
 التعرّيج غير موجود فى قولهم اشتريت العبد الا نصفه اذ العبد واحد فاجاب بقوله جزئياته
 او اجزائه فان قيل ان قوله جزئياته او اجزائه موقوف على انها فاعلم ان قوله متعدد ولا يحمل
 اسم الفاعل بغير الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا هو معتد على موصوف معتد ولفظ شئى اى حكم شئى
 معتد والاعتماد على الموصوف للقد لا يجوز اذ لم يكن القرينة دالة عليه ومنها وجد القرينة وهو
 الضمير فى قوله جزئياته لانه يقتضى الوجه وهو الموصوف هنا قوله سواء كان ذلك اشارة الى بيان
 ناصبه لفظ او تقدير قوله اى لمعروفا اشارة الى بيان صحة الحمل على اسم كان فان
 قيل لا حاجة الى قوله عن متعدد لان الاخراج لا يكون الا عن متعدد فامل فيه قوله غير الصفة
 لهذا الصانع الاول ان قوله غير الصفة صفة لقوله الا والاخران للمستثنى هو المخبر بالاول لان المستثنى
 هو المخبر بالصفة نحو جاءنى رجل علم فاخرج جاحل لا يكون من قبيل المستثنى فعلى الاول لا يرد قوله لم
 لو كان فيها الرببة او الله فسدنا لانه واقم بعد الا ولا يقال له للمستثنى وانما يريد الا لان فى الآية
 المذكورة مجع غير ومولدا بالا هو الذى لا يكون مجع غير ويرد على الثانى ان ضمير هو راجع
 الى المستثنى وما بعد الا للصفة ليس بمستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما بعد الا واخواتها
 قوله اى ما بعد الا واخواتها ولا يقيم المستثنى المنقطع الا بعد الا وغير سوى هكذا قالوا قوله
 فالمستثنى الذى رد على بعض النحاة حيث قالوا المتصل ما يكون من جنس المستثنى منه
 والمنقطع بخلافه فرد الشارح عليهم بقوله فالمتصل الذى الخ قوله المستثنى مطلقا
 له اى حمل قوله لفظا او تقديرا على وهو قوله المتعدد مولى مفتى عبد الرحيم

جواب سوال وهو لا یجوز ضمیر هو من انه اما راجع الى الفصل والى المنفصل او الى المطلق اما
على الاولین فلا یعلم حکم الاخر واما على الثالث فهو غیر مذکور فیما سبق من حيث انه لم يذكره للمع
فاجاب بقوله ای المستثنى مطلقاً قوله حيث علم اقله بوجه الخ وهو ما یطلق علیه لفظ المستثنى
قوله بایتفنن له على صیغه الجہول بمعنى العلم والضمیر فی قوله له راجع الی المستثنى المطلق و
قوله ولهذا لم یعرفه الشارح الهندی حيث قال انهم یعرفون النصف المستثنى لانهم یکنون المستثنى
تقریفاً جامعاً للمعنی لانه من قبیل المشترك فدل الشارح علیه بان عدم ذکر المعصوم تقریفة
لیس لاجل ان ذکر بل لاجل انه علم من تقریف القسمین قوله روماً للاختصار جواب سوال
وهو ان تقریف المستثنى وان علم من تقریف القسمین لكن ینبغی ان یدکر تقریفة لولا یضاه فاجاب
بقوله روماً للاختصار ای قصداً للاختصار قوله وجوباً جواب سوال وهوانه لافرق بین ما
اذا كان فی کلام موجب او غیره لثبوت النصب فیها فاجاب بقوله وجوباً حاصل الجواب
ان ثبوت النصب فیما اذا كان فی کلام موجب بطریق الوجوب وفي کلام غیر موجب بطریق الجہول
قوله واقعاً اشارة الى ان قوله بعد الا خبر كان باعتبار التعلق قوله لا بعد غیره سواء المستثنى
اذا وقع بعدهما فهو لا یكون الا مجرداً قوله لتلاید هل عنه الخ جواب سوال وهوانه لا
حاجة الى قوله غیر الضمة لان الواقعة بعد الواو التی للضمة لیس فی المستثنى فهو خارج بقوله وهو منصوب
اجاب بقوله لتلاید هل عنه ای انما قید به لتلاید هل عن عدم دخول الواقعة بعد الواو التی
للضمة فی المستثنى لان ذهن البتدی یدهل عنه قوله ای لیس ینبغی الخ دفع وهم وهوان
للراد بالوجوب بالیس ینبغی ولا ینبغی فقط فاجاب بقوله ای لیس ینبغی ولا ینبغی ولا استثناء و
انما وجب النصب اذا كان بعد الواو فی کلام موجب لان نصب المستثنى ما یحتمل احتمال البدل ولا
احتمال للبدل فی کلام موجب كما ستعلم قوله ولا حاجة فی اشارة الى الرد على الشارح الهندی
حيث قال لا بد للمعصوم منها من ذکر قید اخر وهوان یكون الکلام الموجب تاماً لیخرج منه هو
قرأت الایوم کذا فان الیوم هنا منصوب على الظرفیة لا على الاستثناء لانه منصوب قبل فعل
لا یضاه قوله بان یتكون المستثنى منه جواب سوال وهوان الکلام التام هو الذی اشتمل على
لا سناد وهما وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غیر تام فاجاب بقوله
بان یتكون المستثنى منه مذکوراً فی کلام التام اصطلاحاً فی باب الاستثناء

له یعنی انه اذا كان للضمیر راجعاً الى الفصل فلا یعلم حکم المنفصل وان كان راجعاً الى المنفصل فلا یعلم حکم الفصل ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰
الضمیر راجع الى المستثنى المطلق وهو مذکور فیما سبق حيث علم اولاً ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰
فان الجواب لانه لا حاجة الى هذا القید لاجل ان ذکره لان الکلام هنا فی کون المستثنى منصوباً مطلقاً سواء كان منصوباً على التام
او على كونه منصوباً بدلیل قوله اذا كان مجرداً وهذا لان المستثنى بعدهما منصوب نه مفعول به لانه لا یستلزم ادخلی خبریه کما فی
کذا فی الغرائد ۴۱ مولوی مفتی محمد عبدالرحیم الفشاری السرخس شہر لکھنؤ محلہ مفتی خیل ۴۱

فندى بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه وقاما ذكر في الاعتراض قوله قرأت اليوم كذا
يجوز والمستثنى منه لانه لو ذكر المستثنى منه ليراد الاعتراض لان نصبر للاستثناء بخلاف ما ظالم
تذكر فانه منصوب على حسب العوامل الفراغ العالم اليه واليوم تعين العمل الظرفية فيكون منصوبا
على الظرفية قوله لان الكلام الماشارة الى وجع عدم الحاجة قوله بدليل قوله ما كان بعد خلاص
لان ما بعد ما منصوب على انه مفعوليه كما ياتي ان قال قيل فليكن اليوم منصوبا على الظرفية والاشارة
معا فلا حاجة الى القيد المذكور قلنا فلهذا يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد قوله لان يقال
الراي لو قال الشارح المندى انه لا بد من هذا القيد لاختراجه مثل قرأت اليوم كذا كان مستقيما حال
الاعتراض ان قوله قرأت اليوم كذا كلام موجب وليس المستثنى فيه منصوبا فلا بد ان يذكر هذا القيد
لاخراج هذا المثال احيى عنه انما يخرج هذا المثال منها انتفاها بخرجه بقوله ويعرب
على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور قوله والعامل في نصب الجملة مستلقة
وقعت في جواب سوال السائل وهو ان المستثنى لما كان منصوبا وللنصب لا بد من الناصب فذا هو
فاجاب بقوله والعامل الخ قوله اذا كان منصوبا على الاستثناء احتراز عن النصب على
الظرفية او على البدل قوله او معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في قوله مالك وزيد اے
ما قسم لان اللام الحارة اذا وقعت بعد الاستفهامية يكون بمعنى انقسم او ليضم وقية رد على
الشبه عبد القاهر الجرجاني حيث قال العامل في المستثنى كلمة الاذ كره في نظم
العوامل وقية الرد عليه ان الاضعف لا يعلم مع وجود الاقوى وهو الفعل فلا اعتراض
المصنف رحمه على كلام البصريين بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا نيدا فان المستثنى فيه
منصوب مع ان نصبر ليس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه قلنا ان الشر رحمه اورد
كلام البصريين ولم يلتفت الى لقول المصنف رحمه لان كون التركيب المذكور من الفعل كونه
سلم عنده بل هو من مصنوعاته وايضا يمكن ان يقال ان في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب
بالاخوة قوله بتوسط الاية اشارة الى انه لا خلاف بينهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ايضا
لكن نشبوا النصب الى كلمة الا لاجل ان عمل الفعل فيه ليس الا بواسطة الا فيكون النسبة الى الفعل
حقيقة والى كلمة الا مجازا قوله لانه شئ دليل بقوله العامل في نصب المستثنى الخ هو الفعل
المتقدم الخ ثم يرد عليه ان تعلق المستثنى يقطع بكلمة الا لانه قاطع المتعلق فاجاب بقوله تعلقا معنيا
قوله اذله نسبة بيان لتعلق العنوى والضمير في قوله اذله الخ راجع الى المستثنى وكلمة ما عابا عن
المستثنى منه والضمير في قوله اليه راجع اليه

له والكلام المتناقض اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابله ١٢ مفتي عبد الرحيم له يعني ان قوله لان الكلام الخ
 دليل لقوله ولا حاجة الخ وقوله فانه منصوب على الظرفية الخ دليل للخروج ١٣ مفتي عبد الرحيم له اے فلهذا يحتاج شرح
 الفصل ١٢ الہی علم دنیا از دل من بردار و حاجت من بر آرا یکن

والضعیف فی قوله احد هما راجع الى الفعل ومعناه قوله وقد جاء بعد تمام الكلام جواب سوال وهو انه اذا كان المستثنى نسبة الى المستثنى منه ينبغي ان يكون مرفوعا كالـ مستثنى منه فاجاب بقوله وقد جاء بعد تمام الكلام اے واقعا في الموضع الثالث قوله عطفت على قوله لن فيه بحث وهو انه لا يفهم حينئذ من العبارة ان انتصابه مشروط بكونه بعد الاعم انه لشبه وظاهره وكن لك في قوله او منقطعا فان انتصابه فيه مشروط بالعدم بكونه بعد الا والا يلزم ان يكون المستثنى بعد غير منصوب مع انه مجبور بالاضافة وجوبا اجيب عنه ان المستثنى الذي هو مذکور بعد غير فهو مذکور فيما بعد فهو مستثنى عن هذا الحكم قال مولانا عصام الدين رحمه الله الشارح رحمه على ان هذا الحكم في المنقطع يقتضي تقيده بكونه بعد الفصح قال فاذا كان منقطعا بعد الا وان عطفه عند في قوله او مقدما قول كيف يصح استادا للعقلة اليه فانما فاد هذا الحكم في قوله او مقدما في ضمن المثال قوله على المستثنى منه فتوليه منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير في منه راجع الى اللام الموصولة قوله سواء كان في كلام لا جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله او مقدما على المستثنى منه اذ هو داخل في كلام موجب والحياب بقوله سواء لا في قوله لستناع تقديم الى لان الخلل الى النصب انما يصيب من البدل فاذا اهتمم البدل لا نه تالم وتقدم غير حارة بل في النصب على حاله قوله اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا بيان لمصلا العطف وانما قال ايضا هنا اشارة الى انه من قيل عطفت المشبه على المشبه به وليس من قيل عطفت للمساوى على المساوى لان وجوب التصرف في الكلام الموجب الفاعل بين النواة ووجوب النصب في المنقطع اختلاف في بينهم ولذا قال المصنف في الاكثر واما في صورة تقديم المستثنى فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم يقد لفظ ايضا في بيان التقديم لانه من قبيل عطفت للمساوى على المساوى للاتفاق بينهما وكذا قال لفظ ايضا في بيان خلا وهذا لانه من قبيل عطفت المشبه على لشبهه للاختلاف فيه ولذا قال في الاكثر هنا قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الذي هو ملحوظ في الكلام قوله اے في اكثر اللغات او في اكثر هذا هب النواة اشارة الى ان اللام في قوله في الاكثر عوض عن اللغات اليه قوله فانهم قبالا جواب سوال وهو ان نسبة اكثر اللغات الى اهل الحجاز لا يعبر لان لاهل الحجاز لغة واحدة فاجاب بقوله فانهم قبالا كثيرين قوله مطلقا اے سواء كان قبله اسم يعبر عنه فلا ولا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اى سواء كان من جنس المستثنى منه ولا فهو بعيد غاية للبعد لان التعميم انما يكون في الافراد التي فيها اختلاف الاختلاف في المنقطع الذي قبله اسم يعبر عنه قوله الا بطريق السهو والعفلة فان قيل ليس المبدل صاعدا بطريق العفلة بل المبدل منه كذلك قلنا معان مان بد القلط لا يصح ولا لسبب ذكر المبدل لانه بطريق العفلة قوله لا

لما اے بكونه بعد لام م كه وهو النصب على الاختلاف في معنى مولود عبيد الرحيم سمر ربه
كه يعين كثرة اللغات باعتبار كثرة القبائل ۱۲ ۱۱ ۱۲ في معنى مولود عبيد الرحيم سمر ربه
نوشته بمائده بر سفيده ۱۲ ۱۱ ۱۲ نولنده را نيت فزا ميسر ۱۲ ۱۱ ۱۲

اے فکر والتأمل قوله والفتانة بالفارسية زر کے لان عند اخراج ما دخل الجازم البعيد ولحاظ
 لوازم البعيدة ليس الا بطريق الروية بان يكون للقوم حمدا غالبا فنه قوله جاء في القوم لوهم الخ
 ايضا جاء معهم للزومده معهم غالبا فقالوا الاحمالا قوله نحو ما جاء في القوم الاحمالا وانما يجوز حذف
 القوم منها لعدم الخلط في التصور كما ستعلم بالخلط في قوله تعالى لعاصم اليوم الآية فمنها يجوزون البدل
 اذ البدل ما يجر اقامته مقام المبدل منه بعد حذفه فاذا لم يجر حذفه فكيف اقيم البدل مقامه بعد
 حذفه لعدم جواز حذف قوله لعاصم اليوم من قوله الله اے من طوقان نوح عليه السلام قوله
 اى من كثر الله جواب سؤال وهو ان كلمة من موصولة والبدل لما من العائد في الصلة والاعمال
 ههنا فاجاب بقوله اے من رحمه الله قوله من رحمه الله اشارة الى بيان كون المشتبه منتظما
 وانما لا يجوز حذف العاصم لان كلمة لا في الجنس فالعاصم اسم وخبره محذوف وعن معنى موجود
 فلو حذف اسم لا يلزم الاجازة وهذا لا يجوز قوله في المشتبه منصوب ايضا وانما قال ايضا لانه
 من قبيل عطف المشبه على المشبه وليس من قبيل عطف المساوي على المساوي لان المشبه ووز المشبه
 به ولان وجوب التصب في الكلام الموجب اتفاقا وههنا اختلاف في ولذا قال المصنف دم ههنا في
 الاكثر وكذا في قوله منتظما واما في صورة التقديم فهو من قبيل عطف المساوي على المساوي لاتفاقهم بهم
 ههنا قوله من عدا اعدا وشارة الى انه ناقص واوى وليس بيا في قوله اذا جازوه يعني انه لو اد
 جازوه هو متعدى بنفسه فكذا اعدا قوله من خلا فخلوا وشارة الى انه ناقص واوى وقوله خلفا
 بضم الخاء وسكون اللام قوله وهو في الاصل الخ جواب سؤال وهو ان التصب في عدا مستقيم لان
 متعدى لكن في خلا غير مستقيم لانه لا ذى فاجاب بقوله وهو في الاصل لان الخ قوله وقد
 يضمن الخ جواب ثان فيكون متعديا باعتبار المتضمن لان جازوه متعدى فكذا ما هو بمعناه قوله او
 يخذل من جواب سؤال وهو ان اللازمي يتعدى بمن وهو غير موجود في خلا زيد اقل جاب
 بقوله او يخذل من يعني ان قوله خلا زيدا في الاصل خلا من زيد ثم حذف من وانما حذف ليشبه
 بكلمة الاشقي قوله ويخذل من متخمين احدهما بالواو والآخر بكلمة ولكن كلمة او بمعنى الواو
 الا فلا يجر معناها كما ترى قوله ويوصل الفعل اى يوصل الفعل والمفعول قوله وللتزموا الجواب
 سؤال وهو ان التضمين ليس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فيمنع ان يكون ما بعد خلا
 منصوبا تارة ورفوعا تارة مما انه منصوب وجوبا وحقا وانما اذا كان خلا متصليا بمن فيكون
 مجرورا لا منصوبا مما انه منصوب فاجاب الشارح عنما بقوله والتزموا الخ وحاصل الجواب عن
 الثاني اناسكنا ان ما بعد من يكون

له فيتعدي حينئذ بنه لان الفعل متعدى مجوف الجواز حذف منه حرف الجر فيوصل الفعل الى مفعوله فيتعدي
 بنفسه ويسمي هذا الحذف اليه الا قاله عبد الرحمن ٣٥ صفة عبد الرحيم الفشا ورا
 له لان ما بعد من لا يكون الا مجرورا

مجرد ولكن هذا فيما اذا كان من مذكورة وهنا محذوفة قوله في صورة المشتك بالاذ هو منصوب
فليكن ما بعد خلا منصوب ايضا قوله التي هي ام الباب **جواب** سؤال وهو انه ما الباعث
عليهم انهم شبهوا ما بعد خلا بالمشتكى بكلمة الاول ويجعله يحكم نفسه فاجاب بقوله التي هي
ام الباب لان الامم موصوفة للاستثناء فقط وما عداها ليست موصوفة له بل موصوفة لمعان
اخر من المغايرة في غير الظرفية في سوتها الحما ورة في عدا والمخلو والتغ في ليس ولا يكون قوله
وقاعلهما **الجواب** سؤال وهو ان ما بعد هما لما كان منصوبا فاعلهما لا يتخلوا ما ضمير راجع الى
القوم او الى بعض القوم فعلة الاولى فالتطابقة بين الراجع والمراجع لان القوم اسم الجعم وله حكم
الجعم وعلى الثاني يلزم الخروج عن البعض وفرادى خروج زيد من كل القوم لان البعض
فاجاب بقوله وقاعلهما **قوله** اولي بعض مطلق لا الى بعض معين قوله وهما في محل الجملة
مستأنفة وضمت في جواب سوال السائل وهو ان هل ابذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما
في محل **قوله** ولم يظهر منهما قد **الجواب** سؤال وهو ان عدا وخلا فعلان ماضيان والمما
المثبت اذا وقع حال الابد فيه من دخول لفظ قد وليس قد ههنا فاجاب بقوله ولم يظهر **الاجابة**
ان قد مقدم فيهما واما قد ولم يظهر معهما ليكونا شبهة بالالتصاق هي الاصل في باب الاستئذ **قوله**
اي التصبب بها اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بالتصعب وكذا قوله في الاكثر الذي مر سابقا متعلق
بالتصعب الا ان الشاص كثيرا انا كقته من السابق باللاحق ثم اللام في قوله في الاكثر بدل من المضاف
اليه **قوله** وقد اجيز الجوزها هذا بيان المقابل لقوله في الاكثر **قوله** هذا انما يكون مقابله
لوجوده لفظ قد على المضارع للتبديد التقليل وههنا دخل على الماضي قلنا ان كلمة قد اذا دخل على ما هي
المجهول تبديد التقليل ايضا **ونقول** ان اجيز من الجواز وهو ما يكون مستوى الطرفين وقوله في الاكثر
على اولوية احد الطرفين فيهم المقابلة **قوله** على انهما حرفا جريعين ان خلا وعدا مشتقان بين كونهما فعلا
ماضيان وبين كونهما حرفا الجوز لا اكثر من ذهبوا الى الفعلية والاقولون الى الحرفية **قوله** قال السيد في
والغرض في نقل قوله تايد لما قاله الشاص وهو جواز الجوز واولوية التصبب بها **قوله** اي السثنى
منصوب الى هذا بيان حاصل العطف **قوله** لان ما فيها جواب سؤال وهو انه ما للمصنف رحمه الله
ذكر قوله في الاكثر في قوله خلا وعدا ولم يذكر في ما خلا وما عدا بزيادة كلمة ما فاجاب بقوله
لان ما فيها مصدرية **قوله** بالتصبب جواب سؤال وهو انما كانا تابتا ويل المصدر ونجعلهما اسماء
والحال انه لا بد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فمنا السائل ما عداها فاجاب بقوله بالتصبب
ثم للتصبب لا بد من جهة التصبب فمنا السائل ما عداها فمنا السائل ما عداها فمنا السائل ما عداها
ان القوف لا يكون الا زما نا ومكانا

١٢٥٠ ولكن استعملت في الاشارة بغير من المناسبة ١٢٥١ عدا وعدا مع الفاعل والمفعول في محل التصبب على ما ليس
١٢٥٢ تقديره في اكثر الاستعمالات ١٢٥٣ عدا وعدا ١٢٥٤ عدا وعدا ١٢٥٥ عدا وعدا ١٢٥٦ عدا وعدا ١٢٥٧ عدا وعدا ١٢٥٨ عدا وعدا ١٢٥٩ عدا وعدا ١٢٦٠ عدا وعدا

ولا شئ منها هنا فأجاب المشار بقوله بتقدير مضاف قوله ووقت مجاوزة المجاوزة
 حوادث العد وذكره لبيان قوله وما عدى أعمر لأن عدل عنه جاوز متعد بنفسه كما عرفت ثم للرد
 من مجاوزة تم مجاوزة بعضهم لأن الضمير في خلا وعد ليس براجع إلى القدم كما هو إلى البعض المطلق
 كما هو قوله أو مجاوزة مجيئهم إشارة إلى الضمير بوجه المصدر والفعل المتقدم فإن قيل فلم
 لم يتعرض المشار للضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بأن يقال أي وقت خلوا الجاني منهم أو وقت
 مجاوزة الجاني منهم آجاب عنه فاضل العصام أن المشار أشار إلى سيقوا الاقسام كلها بفتح
 الایجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لأن قوله وقت خلوهم يشمل ما إذا كان
 الضمير جاعا إلى اسم الفاعل منه أيضا لكن بتقدير المضاف أي وقت خلوا الجاني منهم أو مجاوزة الجاني
 منهم كما يشتمل ما إذا كان الضمير جاعا إلى بعض منهم وهو ظاهر فالجواب أن قوله خلوهم أو مجاوزتهم
 بتقدير المضاف فإن كان المضاف لفظ البعض فيكون مثالا لدرجاء الضمير إلى البعض المطلق من القدم
 وإن كان المضاف لفظ الجاني فيكون مثالا لدرجاء الضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت
 استيفاء الاقسام كلها قوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل جواب سؤال وهو أن الحال ليس
 إلا محمولا على ذلك الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القدم فأجاب بقوله بجعل المصدر بمعنى
 اسم الفاعل قوله له جاء وإحاليا بعضهم هذا مثال لدرجاء الضمير إلى البعض المطلق منهم ولو
 كان يجردن للصفات بأن يقال البعض الجاني منهم ويكون إضافة البعض إلى الجاني بيانية فيكون
 مثالا لدرجاء الضمير إلى اسم الفاعل فلا يرد أن المشار لا يستوفى الاقسام كلها قوله عطان ما فيها
 زائدة جواب سؤال وهو أن ما صدر به مختصة بالأضال فكيف يجوز الجواب عما عند الأضال
 فأجاب بقوله على أن ما فيها من القول ولعل هذا المتيقن من جواب سؤال وهو أنه لما كان
 الخلاف ثابتا في ما خلا وما عدى الضمير فينبغي أن يقال في الأكثر هنا الوجه كما قال سابقا فأجاب بقوله
 لعل في قوله وكذا المستثنى منصوب بعد ليس وإنما زاد قوله وكذا هم أنه من قبيل عطوف المساوي
 على المساوي وليس التشبيه مما أفاده لأنه ليس وقتا من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه...
 كما لا يمكن في المعطوف عليه أعني قوله في الكلام الموعوب المتابعة ما سبق من الوجود الثلاثة أو
 فيها العطوف من قبيل عطوف المشبه على المشبه ولعل المستثنى منصوبا وجوبا بزيادة لفظ الوجوب
 كما في تقييد السوق أكتفاء بما سبق من قوله وإنما يكون النصب بعد هذا الجواب في غير موضع
 واحد قوله لا يكون يشتمل وهو اسم شخص معين

سأله أي جاعا خاليا عن الجاني منهم أو جاعا ومجاوزا بعض الجاني منهم ١٣ سأل لأنه قد رت في شرح الفصل فاعلم على
 سبيل الجزم ونفي كونها جاريين ١٢ سأل أي قوله وليس ولا يكون ١٣ سأل لأنه لا يكون الجاني من الأهل والبعض منهم
 بشما
 شرح مولانا مولوي مفتي عبد الرحيم عفا عنه ربه الكريم
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين وألهمنا الله ما نحتاج إليه

مثلاً زید وعمرو قوله ویلزم اضمار اسمیهما **جواب** سوال وهوان کو نهما من الافعال فاما
لا یلزم مندان یكون ما بعدهما خبر لهما فلیکن اسما لما **فاجاب** بقوله ویلزم اضمار الز قول
وهو ضمیر راجع الز واما المریض کرهنا احتمال ارجاء الضمیر الى مصدر والفعل المتقدم وهو المحیی لعدم
صحته زید خبر عن المصدر ولعدم صحة المحل **قأن** قيل ان عدم صحة وقوع العین خبر عن المصدر
انما هو فی الثبات دون النفع لصدق السالبة علی عدم الموضوع قلنا الا اعلام محمولة علی
الموجبات فلما لم یصح فی الموجب الایحی فی السلب الیض آلا ترى ان قولهم ما ضربت زیداً یبعد
ای یجب من المتعدي مع ان الضوب للیس بواقف علی زید لاجلان الاعلام محمولة علی الموجبات
قوله وهما فی التکریب الخ جملة متنافئة وقعت فی جواب سوال السائل وهوان کل واحد من لیس
زید اولاً یكون بشراً جملة فعلیة وهی لیست من المبنى الاصل بل مبنیة لان لا بد لهما من الاعراب
المحلی واما المبنى الاصل فلیس له اعراب اصلاً لا لفظاً ولا تقدیراً ولا محلاً فمالا السائل ما اعراب المحلی
ف**اجاب** بقوله وهما فی التکریب الخ قوله واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الخ واما الاستعمال فغیر
لا صلاهم ولا مناقشة فی الاصطلاح وفی قوله علم الخ اشارة الى بیان القاعدة للطیفة قوله
والایضی فیها **جواب** سوال وهوانه ما للضعف م انه ذکر لیس ولم یذكر مؤنث اعنی لیست
وکذا ذکر لا یكون ولم یذكر لم یکن وما کان وغیرهما مع انها شریکة مع لیس ولا یكون فی الوجه المنکور
وهوما قال الشارح رحم الاثنان من الافعال الناقصة الناصبة للضمیر **فاجاب** بقوله ولا یتصرف
ینها الخ قوله یتنقل البید الای بدلاً لبعض **قأن** ان بدلاً لبعض محجب فیه ضمیر راجع
المبدل منه ولا ضمیر هنما کما فی قولنا نأتی زیداً ذمسه قلنا ان بدلاً لبعض اذا کان بعد الا
لا یجب فیه ضمیر یقرینه ان الاستثناء المتصل لا فائدة ان المستثنی بعض من المستثنی منه قوله
حالة الضمیر المحرور **جواب** سوال وهوان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور اذا وقع فی
عبارة تم لا بد لها من الاعراب المحلی فها هو **فاجاب** بقوله لا من الضمیر المحرور الخ ثم
الجار والمجرور انما وقع حالاً باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح ای حال کون المستثنی واقفاً
بیان المتعلق قوله فی محل بیان کلمة ما واما بینه بالتحلیل لان کلمته فی یقتضی ان یكون مدخولها
شئ صالح للظرفیة قوله یكون بیان لمتعلق الظروف وهو قوله بعد قوله متاخراً بیان
لقوله بعد واما بینه به لان بعد قد یجی ببعثة الأُن كما فی الاشعار فخرج انیت الخلیل ولیکن
بعد اے الا ان معناه بالفارسیة نهز **س** ۱۷ فی الكلام المثلث **س** ۱۸ فی انباء المحول المحموض **س** ۱۹
فلا یجوز **س** ۲۰ مفعول ما خلا واه لا ولس ولا یكون **س** ۲۱ مفعول الریم **س** ۲۲ الجملة من حیث هی من
البنیات هم عبد الریم منه وهو لا هی والا موالفون **س** ۲۳ موالا مولون مفعول عبد الریم الفشار **س** ۲۴
عنه **س** ۲۵ غیر المستثنی المتعلق بالضمیر **س** ۲۶ مفعول عنه فی قوله فیما بعد الا **س** ۲۷ مفعول عبد الرحیل
الهی احدی صمدی من عندک مددی

قوله احتراز عما اذا وقع في كلام موجب وإنما وجب النصب اذا كان بعد الا في كلام موجب
 لانه لو لم ينصب لكان بد لان الخلل في نصب المستثنى يعيب من البدل هنا معتمدين من البدل
 يكون في حكم تكرير العالم فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى منه فصار معنى قوله جاء في القوم
 الازيد اجاء في القوم الاجاء في زيد وهو خلاف المفروض اذا المفروض محجى القوم غير زيد وايضا
 ان ما بعد الا لا يكون الا محالفا عما قبله وهما المضافان بخلاف ما اذا وقع في كلام غير موجب حيث
 يمكن فيه تكرار العالم بترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه بل بينهما
 ثبت المغاورة بان ما بعده مخالف عما قبله وفيه نظر لان تكرير العالم ليس الا با اعتبارا في
 العالم من قطع النظر عن الايجاب والسلب فلهذا لا نسلم تحقق الايجاب في المستثنى و
 المستثنى منه لانه يمكن تكرير العالم بالنفي بقريته انه بعد الاثبات والاستثناء من الايجاب توجب
 النفي في المستثنى تأمل فيه قوله والحال انه جواب سؤال وهو ان الواو في قوله وذكر
 المستثنى منه للمعطوف وهو يقتضيه للمعطوف عليه ولا يصح هنا شيء للمعطوف عليه فاجاب
 بقوله والحال انه لانه يعني ان الواو والحال يتقدم قد لان الحال اذا كان ما ضيا لا بد فيه من قد
 وانما زاد الشارح دم قوله انه لبيان ذى الحال فان قيل ان الغمير في انه لا يغفلوا ما اجمع الى
 المستثنى الذي رجم اليه ضمير مجرور في قوله قيد واجمع الى المستثنى منه ضل الاول لا يوجد العائد
 في الخبر الى اسم ان يعني ان آت حرف مشبه بالفعل يقتضيه الاسم والخبر فاسمها هو الغمير للتصل
 بان وخبره هو الجملة لانه بعد ما عني قوله ذكر المستثنى منه والجملة اذا وقعت خبر لا بد فيه
 من عائد ولا عائد هنا على الثاني لان وجد العائد وهو ضم المظهر موضع المضممر
 لكن يلزم الخروج من البحث لان البحث في ان المستثنى قد يكون بد لا وقد لا يكون لا في كون
 المستثنى منه بد لا او لا فاجاب عبد الرحمن الاصفهاني عن ان الغمير واجمع
 الى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر موضع المضممر ثم المراد من المستثنى
 منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ان انعكس الامرا لانهما من
 المتضامين فيصح استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج من البحث قوله على انه صفة
 المفعول هذه النسخة لا حاجة الى قول الشارح والحال انه قد قوله في كلام غير موجب ذكر
 فيه الجواب سؤال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلا بد فيها من العائد ولا عائد هنا فاجاب
 له حاصله ان كبرت العاطية يلزم منها المعنى كما قال الحاشي رحمه الله ولا يلزم المخالفة من قاعدة البدل ١٢
 مولانا عبد الرحيم ١٤٥١ ع على نقد البدل ١٢٠٠ مئة ١٤٥٠ فيكون قوله وذكر لينا حالا من الغمير المجرور
 بقدر ملاحظة قد ١٢ مولانا موان ٢٠٠٠ مئة ١٤٥٠ فيقول عبد الرحيم الفشاري ١٤٥٠ في قوله يجوز فيه ١٢
 ثم في قوله والحال انه قد لا ١٢ مئة ١٤٥٠ الذي سبق انفا ١٢ ربنا ارحمنا من الموت

اے کلام الخ یعنی ان العائد محذوف وینا وهو قوله فيه قوله ولم يشترط بجواب سوال ظاهر
 قوله بالرفع على البدلية ^{أي البدل من البدل} فان قلت لان قليلا بدلا من الضمير والبدل اذا كان نكرة من معرفة
 وجب لفته قلنا عند البعض ^{أي البدل من البدل} بغير من غير توصيف قوله بالنصب قال عبد الرحمن بن
 النصب على سبيل التشاكلة فلا يريد ان قليلا مكتوب بوسم خط الالف في اخره فلا يكون الامنصوبا
 ولا يتوهم فيه الرفع والجر فلا حاجة الى قوله بالنصب قوله وبواسطة الاعطف على قوله بسبب
 التشبيه قوله وبغير واسطة جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالة بل بالبقية
 لانه من التابع فاجاب بقوله وبغير واسطة فنسب قوله بالاصالة فالاصالة
 واقعة في مقابلة الراسطة والتشبيه لانه مقابلة البقية اي ان المستثنى يشبه بالمفعول في وقته
 في الموضع الثالث قوله ويعرب على حسب اعطف على قوله منصوب من حيث اليعني اذ معنى قوله
 منصوب اي ينصب فيكون عطف المضارع على المضارع وقوله منصوب خبر لقوله هو قلنا
 قوله يعرب خبر لقوله هو قلنا وقوله ويجوز فيه النصب ونحوه بالبدل اعطف على قوله منصوب من
 حيث اليعني ثم انما فرغ المصدر عن بحث ما يجب فيه النصب وعن بحث ما يجوز فيه الوجهان شرع
 فيما يجوز فيه الوجه الثلاثة ^{أي الرفع والنصب والجر} فقال ويعرب اه قوله اي بما يقتضيه جواز
 سؤال وهو ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوام وهو مستلزم لا في
 العوام على معمول واحد فاجاب بقوله اي بما يقتضيه يعني ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء
 فريد عليه ان اجتماع العوام على معمول واحد ههنا الغم من وجه اخر وهو جمعية العوام في قوله
 على حسب العوام فاجاب بقوله العامل يعني ان المراد من العوام العامل الواحد اذ اللام تبطل معنى
 الجمعية قوله من الرفع بيان كلمة ما فان قيل ان المراد بالعامل لا يتناول عامل المستثنى منه او عامل
 المستثنى فعلى الاول يشكل بخبر ما عرفت الازيد فانه معرب بعامل نفسه وهو الباء لا بعامل المستثنى منه
 وعلى الثاني لا معنى لتعديد الحكم اذا كان المستثنى منه غير مذکور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
 سواء كان المستثنى منه فيه مذکور نحو ما عرفت باحد الازيد او غير مذکور نحو ما عرفت الازيد كما
 هو اوجب ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه والباء في قوله الازيد هو باء المستثنى منه تقديمه ما عرفت
 باحد الازيد افلما حذفت لفظا احد انتقل الباء الى زيد فيكون معناه ما عرفت الازيد والضمنا في
 زيد جرف لفظا ونصب محلا وعامل نصبه هو عرفت بواسطة الباء وهو عامل المستثنى منه وان لم يكن الباء
 عاملا له قوله فالمراد بالمرغ جواب سوال وهو ان تسمية المستثنى باسم المرغ لا يجوز اذ المرغ هو
 العامل لا المستثنى لانه مفرغ له فاجاب بقوله فالمراد بالمرغ المفرغ له كما يراد بالمشتراك... المشترك
 اذ المشترك يقال للفظ مثل لفظ العين وهذا التسمية لا يجوز لان معنى المشترك المجتمع والاجتماع
 يكون للمعاني دون الالفاظ ^{أي انه تقريره انه ينبغي لهم ان يشترطوا ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لانه لا}
 يجوز في الوجهان ان لا ينسب بينهما وجب كما جاب بقوله لم يشترط الخ ^{أي ان لا ينسب بينهما وجب كما جاب بقوله لم يشترط الخ}

لانه لفظ واحد فبراهمه للشترك فيه وقال في دائرة الاصول شرح المناد ان المشترك مقرو
ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم
يستعملونه بالفتح قوله اي والحال ان المستثنى جواب سؤال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو في
غير موجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الصمية على الفعلية وذلك يجوز بخلاف
العكس فانه يجوز مع ضعف ^{فاجاب} بقوله اي والحال الخ يعني ان هذه الواو ليست للعطف
بل للحال قوله واقم بيان التعلق قوله الكلام بيان الموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم
وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط
ذلك يعني انه دليل للشرط لا للشروط ثم الضمير في قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او للمستثنى
اوانه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل في قوله مثل ما ضربني قوله فائدة صحيحة جواب سؤال
وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير موجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله
الان يستقيم الخ ^{فان قيل} لا بحث للنفي عن استقامة المعنى وليس وظيفة النفي الا بيان الكيفية
التركيبية وكان استقامة المعنى كاشفة في ضمنها لكن للمعنى الاول في كيفة تركيبية فبحث
استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ في غير محله قلنا هذا البحث يرجع مالا الى ان الاعراب على حسب
العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا عراب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى
ان للاستقامة في الاثبات طريقتين قوله فله الاسفل قيد الاسفل قيد الاتفاقى اذ الفلك لا يكون في
غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال الجرم ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحدف المستثنى
منه كما قال مولانا ^{في شرح النكت} في شرح النكت وشاهد الوقاية في قوله والولى العصبه على
ترتيبهم في الارث اى يقدم النجى كالابن ثم الاب فهذا المثال الجرم ترتيب العصبه وان الكلام فينص
وليامتهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحققين من
ان هذا المثال ليس مما يخفى لعدام كون المستثنى مغفاما ان الكلام فيه قوله اى اوقعت القراءة دفع
وهم وهو ان يكون المراد من القراءة ارادة القراءة كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمة في جميع العصور فلا يحتاج
الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اى اوقعت القراءة الخ قوله
جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيدا مثلاموجدا في جميع الازمان من
الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ
اعتراض على قول المصنف ويعرب على حسب العوامل الى قوله الان يستقيم المعنى قوله
والصواب لا يصح الخ ^{له فيكون حاله من الضمير} قوله يعرب فانه مغفول بالميم فاعلم ان هذه هي هذه الاعراض
للدكتور مولوى مفتي محمد عبد الرحيم العشاور

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قرات الازيد كذا قوله واجيب هذا جواب
عن الشبهة الاولى الى قوله فما قيل لان الفعل عارض والعارض الاصل القدة قوله وبان الفرق
الحق وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله لا يلا بطور قرينة ومحصل الفرق بين المثالين ان في قوله
قرات وجد البعض المعين وهو ايام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربني اذ ليس فيه
بعض معين حتى يصرف الكلام اليه متى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا
ما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من تقوم فقلت ضربني الازيد والقرينة هو السؤال
قوله لذن الغالب جواب سؤال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم
يقتد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان للدار على القرينة فمما سيان فالفرق تحكم فلجواب
بقوله لكن الغالب قوله مثل ما زال جواب سؤال ظاهر وانما يحسن هذا المثال لانه لو كان جازما
يلزم تحقق الشرط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المستثنى المفترغ في كلام موجب مشروطا
باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات في غيب ضقة العلم قوله اذ معنى ما زال ثبت
جواب سؤال وهو ان كلامنا في اللوح هو شئ منها فاجاب بقوله اذ معنى ما زال ثبت قال مجد
المحقق ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقوله انه علم من قول المحققين النفيين
في بحث الحال ان في لما ضى للنفي لا حاجة الى دخوله اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه
ان نفي النفي اثبات دائما قوله لان نفي النفي اثبات اى مستلزم له لانه عينه قال مولانا
عصام الدين ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة قوله فلا يستقيم المعنى لان من
جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان قوله وقال الشارح الرضى
اشارة الى الاعتراض قوله ولا يخفى اشارة الجواب يعنى ان على قول الرضى يلزم ان يرجع جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النويين متفقون ان في
بعض صور الايجابية لا يلزم الاستثناء لعدم استقامة المخير فان قيل ان الاستقامة كما هو
معتبر في المفترغ كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفترغ قلنا ان غير المفترغ يعلم من ذكر
المستثنى منه فلو ان كان يمكن مستقيم المعنى اولا فلا حاجة في غير المفترغ الى ذكر الاستقامة بخلاف
المفترغ فان للمستثنى منه فيه غير ذلك كورفيدا الاستغراق لانه اذا تعدى الحمل على اليهود مجمل على
الاستغراق قوله واذا تعدى البك اعلم انه لما كان الكلام في اعاب للمستثنى فبين ادلا اعابيه وروبا
ثم بين اعابيه جواز ثم بين اعابيه على حسب العوامل في لا يد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث
قال ولا يخفى ان هذه السئلة من تامة اختيار البك فينتفع ان لا يفضل بينه وبينها بحث الاصل
على حسب العوامل انتهى ثم انه اذا تعدى البك على الحمل القريب فعلى الحمل البعيد نحو لا تحمته عشر
درهما لك الا درهم فان خمته عشر له حمل هو النصيب

له تقريره ان قوله لم يميز فعل وقوله مزال في الم
فاعله وهو لا يحسن ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله مزال في الم مركب فاجاب الشارح بقوله مزال في الم

ويمتنع عنه عليه لما ذكره في الكتاب يحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله من حيث حمل جواب سوال
وهو ان كلمة على لا تقع صلة تقدير بل صلة هو الباء او غيرها فاجاب بقوله من حيث حمل الخ
يعني انها صلة المحل لا التعذر قوله اي لفظ المستثنى منه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه
قوله اي يحمل اشارة الى بيان التعلق ومن قال انما قد قوله يحمل ليكون الجزاء جملة لان قوله
فعلی الموضع مفرد والجزء لا يكون الا جملة فلفظ اذ قوله فعلی الموضع ظرف وهو مؤول بجملة فكيف يقال
انه مفرد وفي كلام بعض الشارحين ذكر لفظ يحمل متاخرا عن قوله فعلی الموضع لا فائدة المحصر فالقول
ان تأخير لا يصح لا فائدة المحصر لانه جانا النصب بالاشتاء ايضا وان كان البدل مختارا فيوافق حينئذ
بما ذكره سابقا لبقوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل قلنا ان المراد من الجواز في قوله ويجوز فيه الخ هو
الجواز بلا ضعف ولهمنا النصب ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احد قوله على موضع احد
فانه بالفاعلية مرفوع محله قوله ا في الدار وهي مذكورة في قول السائل فلا بد ان يلزم الاحتضار
قبل الذكر قوله ضم ومرفوع لانه مبتدأ تخصن العموم قوله اي لا يعتد به جواب سوال وهو
ان الفرض من هذا المثال بيان قم زيد وقوله لا يعاب به يدل على حسنه اذ قوله لا يعاب ماخذ من العيب
اي ليس فيه عيب فاجاب بقوله لا يعتد به اي لا يعتد عليه قوله فتش مرفوع محمله على محل
شيان الاول لانه مرفوع على انه خبر للمبتدأ قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على قول القليل
لجواب سوال يرد على النسخ الكثر وهو انه على هذا يلزم استثناء الشيء من نفسه قوله لكان
ادق والطف اما الاول فلزيادة التوجه والتأمل في ادراكه واما الثاني فلعدم الاحتياج الى
قوله لا يعاب به اجيب طوت القيل ان ذهن للبدي لا يذهب الى هذا المغايرة قوله
واما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى دفع وهم وهو ان قوله لان من لا تزداد الخ دليل على ان
الثالث لقربه قد فم بقوله واما تعذر قوله الاستغرافية جواب سوال وهو ان مقتضى تعليل
وقد كان من مطرفان من ذكر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغرافية لا تزداد
بعد الاثبات واما في قوله من مطرفة من زائدة وليست للاستغراق قوله اتفاقا اشارة الى
في من حال كونه زائدة خلافاً للاختصاص كما يجيء في بحث الحق قوله اي بعد ما صار الكلام
جواب سوال وهو ان قوله ملجاء في منفي فلا يصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله اي
بعد ما صار الخ يعني ليس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائي بل المراد الاثبات الانتهاء في
قوله لان فتحة شبهة جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي ان يكون المستثنى مبني على
الفهم لان قوله احد مبني على الفهم فاجاب بقوله لان فتحة الخ قوله من تقدير لامحة كما
هو عند حسب الجمهور من ان البدل بتكرير العامل قوله او حكما كما هو عند حسب البعض قوله
كذلك في حقيقة او حكما والاول على ما ذهب من قال ان البدل بتكرير العامل حقيقة فنقولنا

له فانه عند الاختصاص في الاثبات لكن الاستغراق لا تزداد اتفاقا مفتي عبد الرحيم

مسألة في البدل وهو قول الادب رحمه الله اي على محل الترتيب ١١٢ منه اي في قوله فعل الموضع ١١٣ منه او اقتضاها على جواز اختيار ١١٤ منه فيجوز ذكر قوله لا يعاب به ١١٥

سلب زيد ثوبه في التقدير سلب زيد سلب ثوبه والثاني على مذهبنا قال ان العاقل في
المبدا منه هو العاقل في البدا قوله محل قريب وهو نصبه بكية لانه ان نصب حاصل بعد دخول
كلمة لا فيكون قريبا قوله ومحل بعيد وهو دفعه بالابتداء لانه حاصل قبل دخول لا قوله لانه اي ليس
بتاويل الكلمة قوله باعمال ليس في قائما جواب سوال وهو انه يلزم تكرار التفرع حيث قلنا للم
اولا بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء ثم قال ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما فاجاب بقوله باعمال ليس في
يعني فرق بين التفرع بين ان في الاول خبر قوله ليس مدكور قبل الاستثناء واما لمنا لمخبره هو المشتق
لان عمله فيه قوله والمشتق مخفض اشارة الى ان قوله المصريح ومخفض الرفع عطف على قوله ومنصوب
اذا كان بعد الا والعمال ان قوله منصوب عن مبتدأ وهو قوله هو فيكون قوله ومخفض ايضا خبر
مبتدأ لكن الشارح وضع للظهر موضع المضمرة فلما قال والمشتق في قوله مجرور جواب سوال
وهو ان الخفض بالجزم الذي هو بالحركة فلا يتناول الجزم الذي هو بالفتح فاجاب بقوله اي مجرور
يعني ان المصنف دم ذلك لانه لا يرضى فادامه الا عم قوله مع كسر السين او ضمها فيه اشارة الى الود
على الشارح الرضى حيث قال الكسر في سورة مع القصر مشهور وكذا قوله بفتح السين وكسر هاء مع
للد ودعليه حيث قال والفتح في سواء بالمد مشهور فرد الشارح عليه بذكر كلمة او المنسبة عن
التسوية بينهما قوله لكونه مضافا اليه على لكون المشتق مجرورا بعد ها قوله وبعد حاشا
فان قيل ان ذكر قوله بعد مستدرك اذ هو يعلم من قوله بعد غير مستدرك وسواء قلنا
فيه اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بحاشا فقط دون غير شئ وسواء لانه لما غير
الاسلوب بزيادة كلمة بعد علم انه منقطع عن الاول قوله لكونها حرف جر والدليل على حرفيتها
دخول ياء التكلم بدون لان الوقاية مثل حاشا لانه اذا لم يكن حرفا فيكون فضلا اذ لم يقل
احد بكونها اسماء وقال في البنيات ان ياء التكلم اذ الحقت اخر الفعل تدخل نون الوقاية
عليه ليعني اخر الفعل من الكسر الذي هو اخت الجوز مثل جاء في وضربن ولو كان حاشا فعلا
فلا بد من النون عند الحق ياء المتكلم وليس كذلك فان قيل ان اخراجا ما من من الكسر
بسبب الالف فجاء دخول ياء المتكلم عليها من غير حاجة الى النون قلنا الحكم جار في جميع الاول
مطلقا لا طول الباب قوله انها فعل متعدي بدليل حاشيت زيدا وحاشيت قوله تبتة
للمشتق بفتح التاء ومكون الباء بنقطة تحتانية يحذف ياء ويرى شدن قوله

له واشارة اليه بقوله لا حقيقة اذ لم يكن الباء الخ ١٢ م الله جواب سوال وهو ان لفظ ليس يذكر فلا يجر ارجاء ضمير
الثبوت اليه فاجاب بقوله بانه مونث بتاويل الكلمة ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم
والبرذهب سبويه ودخول ما عليه اذ نصب الا مضموع بعد حاشا وعند مثل حاشيت زيد ا حاشيت ١٢
له لان الحاق النون ليس الا ليا من اخذ من الكسر وهذا من حاصل بالالف ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم
يلوح الخط في القرطاس ومهرا وكاتبه رميم في التراب

ای برعه الله اشاره الى بيان الفاعل والمبصر والمبرح وانما يجعل فاعله المتكلم لان برعه
 صيغة الغائب فيجب ان يكون فاعله ايضا غائبا واعلم ان الله تعالى معلوم قطعاً فكانه
 سبق ذكره فلا يرد انه يلزم الاضمار قبل الذكر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمير في
 برعه راجع اليه فلا يرد ان برعه الصيغة الغائبة فكيف يرجع ضمير الغائب الى الله تعالى اعلم ان في
 حاشا ضمير راجع الى الله تعالى وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقم حالاً من زيد و
 اضافة الضرب الى عمرو ومن قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي من ضرب زيد وعمرو
 قوله واغراب فيقال انما لم يبين غير ما انه بمعنى الا وهو حرف والاسم اذا كان بمعنى الحرف فهو مبني
 للاضافة لما نفع من البناء قوله اي في الاستثناء اشادة الى ان قوله فيه قيد استثنائي لا تقا
 قوله المذكور فيما سبق دفع وهم وهوان للراد بالتفصيل لتفصيل للذكر فيما وقع بقوله المذكور فيما
 سبق قوله فكانه لما انجزنا قال بطريق الظن لانه غير جائز به بل هو ظان فيه قيل لما كان
 اعرابه عين اعراب المستثنى بالادكان الاصح ان يقول واغراب غير اعراب المستثنى بالادكان
 الكاف اقول اعرابه ليس اعراب عين المستثنى بالادكان تفصيلاً بل عينه نزعاً فيهم قوله كاعراب المستثنى
 بالادكان الكاف قوله اي كلمة غير جواب سوال وهوان قوله غير مبتدأ وقوله صفة خبره
 والمطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث وان لم يكن شرطاً فيما اذا لم يكن الخبر مشتقاً لكن
 ***** لا شك ان المطابقة امر حسن فلم ترك المصدر الامر الحسن
 وايضاً لا يعي قوله حملت وقوله عليها وايضاً ان غير نكرة محضة فكيف يعي ابتداء نيته فاجاب
 بقوله اي كلمة غير يعي ان العبادة يحذف للضاف قوله في الاصل جواب سوال وهوان
 ان الحمل على الشيء الاخير يقتضي ان يكون له معنى اصلياً غير ذلك الشيء وقوله وغير صفة
 لا يدل على ان غير اصل في الصفة فاجاب بقوله في الاصل ثم قوله فالاصل الخ بيان
 لقوله في الاصل قوله باعتبار قيام معنى للفائز بها اعلم ان كلمة غير تدل على مغايرة ما قبله
 اي موصوفها لما بعدا سواء كانت تلك المغايرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان كانا
 متغايرين ذاتاً او وصفاً قوله فالاصل فيها الخ اي المناسب ان تقع كلمة غير صفة في التركيب لئلا
 اصلها قوله كما تقول جاءني رجل غير زيد فان موصوفها نكرة لا يزول الاهمال عنها بسبب
 اضافتها الى المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهوانا سلمنا ان الاصل في غير ان يكون
 صفة لكن لم يستعمل فيها والحمل على المعنى الاخر يقتضي الاستعمال في المعنى الاصل قد فم الشارح
 هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لكنها جواب سوال وهوان قوله حملت على انها ذكره
 لدفع الوهم ودفع الوهم لا يكون الا بكلمة لكن فاجاب بقوله لكنها يعي ان كلمة لكن مقدادة
 هنا قوله واستعملت يعي ليس المراد من الحمل هنا مضاء الاصطلاح وهو اتحاد
 للتغايرين ذهناً بل وفي بعض النسخ تنزيه بالبين وبالياء اي تنزيه للمستثنى بالنسبة اليه وهو الفصل ۲۸

في قوله اي كلمة غير يعي ان العبادة يحذف للضاف قوله في الاصل جواب سوال وهوان

في الخارج بل المراد منه الاستعمال قوله على خلاف الاصل **دفع وهم** وهوان يتوهم ان استعمال
غير بمعنى الايضاً صلى فلا يعجز الحمل قد تم بقوله على خلاف الاصل ثم لما كان الحمل من قبيل
المجاز وفيه لا بد من العلاقة فاشارة الشارح الى بيان العلاقة بقوله وذلك الاشتراك الخ قوله
كما حملت الا عليها الخ بهذه العلة وهي اشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعده لما قبله قوله
ولكن لا تحمل الا عليها في الصفة دفع وهم وهوان قوله اذا كانت الخ قيد الثاني اذ القيد قد
يكون اتفاقاً وقد يكون احترازياً قد تم بقوله لكن لا تحمل الا الخ يعني انه قيد احتراز
قوله غالباً فائدة هذا القيد يحتمل في هذه الصفة قوله اي الا بيان المرجح ضمير كانت قوله
واقعة بعد متعدي وانما اول التابع بعد الوهم اشكال وهوانه لا يصح حمل تابعه على الا في قوله
المصرح الا اذا كانت تابعة فان الضمير في كانت راجع الى الاولان التوابع لا تكون الا من الاسماء
وكلمة الا من الحروف وايضا يلزم منه فساد المعنى فاجاب الشارح بملحاضه ان المراد من التابع
لازمه وهو البعدية ثم ان كلمة بعد من الظروف وهو يقتضي التعلق فبين الشارح متعلقة
بقوله واقعة وانما اول الجمع بمتعد لجواب سؤاله وهوانه خرج عنه قوله ما جاء في القوم الا زيد وما
جاء في الرهط الا زيد وما جاء في الرجلان الا زيد لا هنا في الامثلة المذكورة ليست تابعة لجمع
قوله فوجب تفريع على مقدار وهوان استعمال الا في معنى الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة
يظهر هذا المعنى في الا فوجب ان يكون موصوفها مذكورا ليظهر هذا المعنى اذ معنى الصفة
فيه خفي فلوحظ للوصف لم يذهب الذهن الى كونها صفة قوله كما قد يكون مقدرا في غير
فانما في الاصل للصفة فجاز ان يكون موصوفها مقدرا للذات هاب الذهن الى كونها بمعنى الصفة
وان قد موصوفها قوله يكون متعدداً وانما اعاده معناه فهم مما سبق لا ببناء الدليل عليه
وهو قوله ليوافق الخ قوله والمتعد جواب سؤاله وهوان في اخذ المتعد من الجمع لا فائدة لان
لحمل القوم والرهط والرجلان كما لا يتناولهما لفظ الجمع لا يتناولهما لفظ التعدد ايضا لعدم
وجود ادوات التعدد فيها وهي ادوات الجمع وكذا لا يتناول لفظ المستثنى لان لفظ التعدد دخل
من الجمع والحال ان لفظ التعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا يتناول لفظ المستثنى كما لا يتناول الجمع للمستثنى
اذا دخل من الجمع ولا شك ان لفظ التعدد من حيث انه خلف وما حوذه من لفظ الجمع لا يصدق
على المستثنى ولو لم يكن لفظ التعدد من حيث انه خلف عن الجمع بل اذا ذكر ابتداء لا شك انه
يصدق على المستثنى وهما ذكر بالحيثية الاول فلا يتناول المستثنى فاجاب بقوله
والتعد اعم الخ يعني ان الرهط والقوم وان لم يكن متعدداً لفظاً لعدم وجود ادوات التعدد
فيها لكن كل واحد منهما متعد قد يرد معنى لعدم صدق على

له فان كلمة الا في الاصل لا تشاء لا للصفة لكونها حرفاً واصل الحرف ان لا يكون صفة
ميرزاان درود و ميرزاان سلام بروري محمد عليه السلام
مفتي عتبة الرحيم

على ما دون الثلثة واما المثنية فهي جمع معنى اى نظر الى المعنى اللغوى للجمع قوله منقول
غير معلوم دخا. المستثنى في الستنى منه ولا عدم دخوله فيتعذر المستثنى المتصل والمنقطع
جميعا قوله اى منكر هذا الشارح اسم المفعول المجرى باسم المفعول من المزيد اشارة الى
تفسير غير المشهور بالمشهور وايضا اشارة الى ان نكر محيى بالتشديد كما قال الصنف ^{١٢} في
الى الكافية ان قوله واذا نكر صرف انه بالتشديد ولا محيى نكرا للضعف قوله لا يعرف
باللام واما خصص بعدم التعريف باللام ولم يذكر سائر المعارف ليدنى عليه قوله حيث يراد به
الهدى والا ستغراق واما مثال ما كان تعريفه بالاضافة مثل جاء فى اخوة زيد الامر وان
الاخوة معرفة باضافة الى زيد فانه لا يعي فيه الحمل على الضمة فلا يتعذر فيه الاستثناء واما
مثال اسم الاشارة مثل ما جاء فى هؤلاء الذين فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعذر
فيه الاستثناء واما مثال الوصول نحو ان الانسان لحن خسر الا الذين امنوا قوله وعلى تقدير
ان يشار به عطفت على قوله على تقدير الاستغراق فيكون تقديره هكذا فيعلم التناول قطعاً على
تقدير ان يشار به الخ قوله وعدم التناول اى فيعلم عدم التناول قوله والمحصور نوعاً ومعارف
غير المحصور معرفة للمحصور فلذا التوضيح الى بيان المحصور فقال والمحصور نوعاً قوله مخي لجاؤنى وحل
فان رجلاً جنس متفرق لان التكرار الواقعة في حين النفي يفيد الاستغراق والعموم قوله او عشرون
وانما مثل مثالين ليوافق بما سبق من المثالين **فان قيل** ان ايراد المثالين فيما سبق لفائدة
جلية لان احدهما جمع معنى ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنى قلنا ان في هذا ايضا
كذلك لان عشرة مفرد صورة وجمع معنى باعتبار التعدد وعشرون جمع معنى ومفرد صورة للواد
والنون في اخوة قوله على احد الوجهين احدهما كونه جنساً مستغرقاً والثاني كونه بعضاً من الجنس
المتفرق قوله فلا يتعذر والاستثناء يعنى ان في الصورة الاولى لا يتعذر الاستثناء المتصل لوجوب
دخول الستنى فيما قبله يقيناً وفي الثانية لا يتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول الستنى فيما قبله
يقيناً واما تعذر الاستثناء في صورة لا يعلم دخوله فيما قبله ولا عدم دخوله فيه وذلك لان المتصل
ما كان دخوله يقيناً واذا تردد الدخول وعدمه لا يكون دخوله يقيناً ولتقطع ما كان عدم دخوله يقيناً
واذا تردد لا يكون عدم دخوله يقيناً فيتعذر جميعاً قوله نحو كل رجل الذين جاءوا واما اخر الفعل
هنا اشارة الى ان فيه كما يعلم حمل الا على الاستثناء يعلم حملها على الضمة ايضا اى كل رجل
هو غير مزيد جاءنى ولو قيل كل رجل جاءنى الذين فلا يظهر كونها صفة لوجود الفاصلة بين الضمة
والموصوف ولو قيل جاءنى كل الذين فكونه صفة لا يخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء ^{١٣}
بمخلاف تأخير الفعل لناسب لم يحكم المتكلم لان المقصود من هذا المثال مدح التكلم لنفسه وللده
بالجملة الاسمية ازيد من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل على الدائم والاستقرار وقوله جاءنى كل رجل
الذين اجملة فعلية قوله واما يصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الى ان قوله لتعذر الاستثناء جميع الشار

قوله فقیهنا بقولنا غالباً لا يقال لا فائدة في هذا القول بعد قوله وانما قلنا في هذا الكلام اذ معناها
واحد فيغنى ذكر واحد ما عن الآخر انا نقول انما ذكر الشارح قوله فقیهنا الخ لدفع وهم وهو ان معنى
قوله وانما قلنا في صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقیهنا
ليدل على الكتابة ايضا قوله فخرجوا في مائة رجل الازيد فان زيد محتمل بين دخوله في مائة رجل
وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو
نظر الى انه من افراد قلنا انه داخل واما الدرهم في المثال المذكور فداخل في عشر دراهم لان لفظ
درهم مقدر فيه واما قوله جاء في رجال الخ فان رجلاً داخل في رجال لانه من لفظه واما واحداً
داخل في رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالاً جمع وللأخذ في مفهومه
لفظ الواحد حيث قال الجمع ما دل على الواحد والواحد داخل في لفظ الاحاد واما قوله حماراً داخل في الخ
خارج من الرجال فبينا قوله ولكن لما كان ذلك نادراً جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي ان
يقول المصنف غالباً كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اى كون الاستثناء عند عدم
هذا الشرط نادراً لم يلتفت للمصنف الى هذا النادر ولك ان يجعل ذلك الى تقدير الاستثناء في المحصور
وبالجملة واحد قوله لم يلتفت للمصنف اليه **فان قيل** ان المصنف رحمه الله تعالى حيث قال
وضعت في غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت للمصنف اليه قلنا ان المصنف رحمه الله تعالى لم يلتفت اليه في بيان
هذه القاعدة اى في وسطها وقوله وضع في غيره خارج عنه **واجاب** عن عصا الدين
حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان في صورة تقدير الاستثناء وجد القلة دون الضعف
والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرايط والضعف فيما اختل في الشرط قوله
في السماء والارض **فان قيل** ان في التظرفية فيعيد المكان لله تعالى قلنا ان كلمة في معنى
الام اى لو كان لها المة وانما التي بلفظ الجمع مع ان المقصود في القلة وهو يحصل بلفظ التثنية
لموافقة قوله تعالى **واخذوا لله** قوله اى خرجتاهن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من
الفساد ما يقابل الصيغ الذي ليس فيه حرف العلة والهمزة والضعف قوله **فالاولى** الآية الفاء
لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله لعدم دخوله الله في المة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخوله
الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعدى للنقطة فلا يصح قوله فيتعدى
الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير في الآية ولا يكون صفة لامة مع انه ليس
بصفة لا تنفاه المطابقة في الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى وفيما نحن فيه
ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تقدير الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا
قلنا ان احتمال البديل فيما اذا كان الكلام منفي والاية كلام موجب فان قيل الامة
كلام منفي لان لو ادخل على المثل يصير منفي كما مر من الشارح في قول امر القيس **س** ولولنا
اسمى لا وني معيشة **س** حيث قال الله ولم يقل المين بلفظ التثنية **س** بل المراد من الضم المخرج من الانتظام

من العشرة المتبقية بين الصفة والامر قلنا ان محال الصفة وهو في الامور الاربعة

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي واليهما ان احتمال البتة فيما اذا كان الاستثناء مقصودا
فيه والآية تحتل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد
اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم
المطابقة بينهما في الجمع والافراد **فان قيل** لعل الالهة موجودة وانتفاء الفساد لا اجل الاتفاق
قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل الضعف او لاجل القوة الاول يناق في الالوهية والثاني يناق في الاتفاق
اذ القوى لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سواله وهو ان على هذا
كما اثبتت الوجدانية بالاستثناء لا يثبت بالصنف ايضا **فاجاب** بقوله بخلاف الخ قوله
واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثني عشر الالهة والثاني
ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجرى في الصفة بان يقال ليست فيها الهة التي صفتها ان
تكون غير الله فلم منه انه ثبت فيها الهة التي تكون مع الله **فاجاب** بقوله واذا لم يكن الخ
يعنى ان المقصود من هذا التوصيف لفي التعدد فيتناول انتفاء اثني عشر الهة البقاء وكذا لا يفيد
التاويل للذكر ما قلت **قوله** وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه واكثر المتأخرين
قوله وعليه اى على قوله سيبويه ذهب اكثر المتأخرين وللصنف منهم قوله فالفرقان صفة
كل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقان مرفوع بالدلف **فان قيل** لا يصح توصيف كل اخ با
لفرقان لعدم للطائفة في الافراد والتشنية قلنا الفرقان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد
واحد قوله وفي البيت شذوذ ان اخرا قال **كلنا عصا م الدين** الاولى ان يقال
في الفرقان شذوذ وان اخرا لان المقصود هو الفرقان ان اقول انما نسب الشذوذ
الى البيت لان الشذوذ الاول والثاني وان كانا في الفرقان لكن الشذوذ الثالث الذى
ذكره بقوله وثانيهما لم يثبت في البيت من غير الفرقان قوله وللشهور وصف المضاف
اليه يعنى ان كلمة كل والاضيف الى اسم ثم ذكر صفة بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك
الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي لاحقة فقط واذا كان
المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل
في الكلام والمضاف اليه خارج منه مخو ضرب غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مقلقة
اخوه **فان قيل** كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعلم ببيك اجنبى من
الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل
الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقان ان يخبران في جبا
المشرق قربا الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على الطرفين مفعول له للخصييا اعتبارا
واما اقل الطرفين بالطرفية لانه ملة للنصب والعدة لا تكون الامن الجواض ولهذا يسمى المرض ملة لانه
لا اعرض الحال من مساو من طرف المكان من الجوارى انما اشارة الى ان طرف من طرف من

قوله مكان زيد ثم استعمل في البدل اى بدله زيد ثم المراد من زيد الغدام زيد لان تعود
 شخص في مكان زيد يستلزم تبديل زيد وتبديل زيد يستلزم الغدام زيد فلذا ايراد
 من قوله سوى زيد الغدام زيد اذ الاستعمل في الاستثناء قوله وعند الكوفيين وانما
 جعلهم مقابلا لسيبويه لانه وليس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم قوله والتصرف عطف
 على قوله خرجها اى يجوز التصرف فيها رفا بان يكون فاعلا لقوله ولم يبق سوى الغدا
 فان قوله سوى وقع فاعلا لقوله لم يبق ونصبا وجزا مثل كلمة غير فانها باعراب موصوفا وكذا
 هما باعراب موصوفا او بما يقتضيه العامل اعلم ان شذوذا في الاصل وغير ظرف باعتبار المعنى
 المراد وهو الاستثناء فاما ذهب اليه سيبويه من نصبها بالظرفية نظر الى حالها الاصل وهو
 الظرفية وفيما ذهب اليه الكوفيون نظر الى المعنى المراد منها وهو الاستثناء لعدم معنى الظرفية
 في الاستثناء قوله ولم يبق سوى الغدا وان معنى كان للشاعر قصاص على بعض الناس فلخذ
 القصاص منهم فقال لم يبق بيننا وبينهم من القصاص وانجزاء الا العداوة وناهم صيغة ماض
 اخذنا الجزاء منهم كما اذا اى كما اخذ والجزاء منى وانما اطلق الجزاء على فعلهم مع انهم قتلوا اخ
 الشاعر في الابتداء والجزاء لا يكون الا بعد امر مقدم كشاكلة قوله دناهم لان اطلاق الجزاء
 عليه صحيح لانه بعد القتل قوله خبرك اى وانما ذكر خبرها في النصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات
 لانه فاعل حقيقة اذ لا بد لكل فعل من الفاعل فخلو الخبر اذ هو ليس بمفعول لان للفعل لا يحل على
 الفاعل والخبر يكون محولا على الاسم وانما كان منصوبا لوقوعه في الموضع الثالث من الفعل كالمفعول
 فانه واقع في الموضع الثالث قوله وستع هذا جواب سؤاله وهوان اخوات كان مجهولة فيلزم تعريف
 المجهول بالمجهول فاجاب بقوله ستعرفنا ان اى اخوات كان ومحملة ان يكون داجعا الى كان و
 اخواتها جميعا فانما مذكورة في نبحث الفعل قوله اى دخله كان واحدى اخواتها جواب سؤاله
 وهوان على تقدير عبارة للمصنف رحمه لا يصح التعريف على شئ من افراد خبر كان واخواتها
 فانه لا يصدق على خبر كان مثلاً انه مسند بعد دخوله هذه المرفوعات وهو ظاهر فاجاب
 بقوله اى دخله كان واحدى اخواتها قوله والمراد ببعدية للسند انه جواب سؤاله
 وهوانه يصدق التعريف على يضرب ابوه وقائما في نحو كان زيد ابوه قائم فانه مسند بعد
 اى بعد دخوله كان وليس خبر كان بل الخبر هو مجموع الجملة الفعلية فاجاب بقوله والمراد
 على اسمها وخبرها متعلق بالدخول يعنى المراد بالسند ما يكون مسندا بعد دخوله كان واسناد يضرب
 الى ابوه قبل دخوله كان فاقبل ان كون هذه الافعال من داخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون
 الاسناد مقدما على دخولها وايضا ان قوله على اسمها وخبرها اخذ الخبر وهو ليس الا
 اخذ الحد وفي الحد وايضا ان قوله ان يكون اسناده الى اسمها انه هو الجواب الذي مر من
 الشارح المندى في المرفوعات حيث قال

له من خارج خبرها عن الظرفية والتصرف فيها والم
 له ليعني ان قوله خبر كان مبتدأ
 بغير خبر كان
 خبره محذوف وهو قوله ستعرفنا

المراد بالسند المسند الى اسماء هذه الحروف ورد الشارح عليه ثم بقوله المسند الى شئ اخر فلم اورد
 له هنا **أجيب عن الاول** ان الاسناد الاول زال بدخول هذا ^{اللفظ} **والفعل** ^{اللفظ} **وهو الثاني** ان المراد بالخبر
 في قوله اسمها وخبرها معناه اللغوي وهو ما يخبر به سواء تقدم المبتدأ عليه اولاً والمراد بالخبر الثاني
 في قوله خبر كان معناه الاصطلاحي وهو ما كان مذكورياً بعد المبتدأ فلا يكون اخذ المحدث في الحد
 وعن الثالث اننا لانسلم ان هذا الجواب هو الذي مر من الشارح اهتدى لان المعتبر في جواب
 اهتدى هو الاسناد الى اسمها لا الى شئ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الى الاسم بدون خبرها
 لا قبلها فبينما فرق قوله ولا شك ان ذلك راجع الى قوله اسناده الى اسمها قوله للتقدم صفة الاسناد
 قوله ويمكن ان يقال انما اتى في الجواب بلفظ يمكن معناه يدل على الضعف ههنا لنفسه لان هذا
 الجواب من الشارح فقط كما مر في الرفعات **فالقول** المناسب لتقية هذا الجواب لتغيب الطالبين
 قلنا الترغيب مرفى للرفعات واما هنا فقد اتى به ههنا لنفس قوله في اقسامه واحكامه و
 شرائطه وتحقيق هذا مرفى للرفعات بطريق البالغة فان شئت فطالع عند قوله وامره
 كما مر خبر المبتدأ قوله على ما سبق في بحث الجواب سوال وهو اننا لانسلم ان امره كما مر خبر للمبتدأ
 في الاحكام مطلقاً لانه لا يصح كون خبر كان فعلاً ماضياً عند بعض النحاة بخلاف خبر للمبتدأ وايضا
 عند جمهور النحاة وان كان يجوز كون خبرها فعلاً ماضياً ولاكن لا بد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
 بخلاف خبر للمبتدأ فان خبره يكون فعلاً ماضياً بدون لفظ قد وايضا انه منقوض بخبرين ماضياً
 وما انفك لان الفعل الماضي لا يقع خبرها ويقع خبر للمبتدأ **فالجواب** بقوله على ما سبق آه يعني
 ان المراد هو الشراكة في الاحكام السابقة للذكورة في بحث المبتدأ او لا في الخبر لا في الاحكام المطلقة
 قوله ولكنه وفي ذكر قوله لكنه اشارة الى ان قوله ويتقدم الخبر لدفع ما يتوهم قوله على اسمها
 ولما كان التقديم يقتضي ما يتقدم عليه فقال الشارح على اسمها قوله حال كونه دفع وهم
 وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله يتقدم وعلى هذا ليس الاضداد المعنى فدفع بقوله حال كونه دفع
 يعني ان قوله معرفة حاله من الضمير المستكن في يتقدم قوله حقيقة او حكماً جواب سوال
 وهو ان ما ذكره المصنف من قوله ^{بمعنى} **ويتقدم** معرفة انما ذكره لمقابل خبر للمبتدأ اذ هو لا يتقدم
 على المبتدأ مطلقاً سواء كان معرفة او نكرة مخصصة كما قال المصنف ثم او كانا معرفتين او
 متساويتين فينبغي ان يقول ههنا ويتقدم معرفة او نكرة مخصصة لكن المقابلة فاجاب بقوله
 حقيقة او حكماً كالنكرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها **فان قيل** هذا الدليل
 لوصح لزوم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محضه ايضا قلنا ان في تخصيص قوله ويتقدم معنى
 بالنسبة الى خبر للمبتدأ اذا كان معرفة لا نكرة يجب تقديم المبتدأ عليه قوله وذلك لولا ان
 جواب سواله من انه لما كان امر خبرها كما مر خبر للمبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام والحالات
 خبر للمبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا كان معرفة ايضا يجزى

مع مراد كان ذلك الشيء المعبر فاعلم

مستخرج من كتاب
مختصر في معرفة
الاصطلاحات
العلمية
التي
كان
يستخدمها
الشيخ
في
شرح
الاصطلاحات
العلمية

وهو ان ما ذكر من القاعدة منقوضة بمثل كان الفسق هذا لان خبر كان فيه معرفة مع انه لا يحذف
تقديم الخبر على الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا كان الـ قوله اي عامل خبر كان وهو كان
دفع وهم ظاهر فان قيل لا خصر ان يقول المصمم وقد يحذف كان قال مولانا **عصام الدين**
مع ان المذكور فيما سبق هو خبرها بعيدا فضلا عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر اخر
كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير في قوله ويتقدم فالاولى اجماع الضمير في قوله علمه
الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه حينئذ يلزم حذف عامل اخوات كان وذلك
باطل من داف لان قوله في مثل الناس مجزئون باعمالهم ^{سئل قال قبل وقولهم الله} المحض مجزئ كان فقط لان
المحذوف فيه هو كان لا غير قوله لكثرة استعمالها فان الحذف انما يكون للنفقة وهي لا يكون الا فيما
هو كثير الاستعمال قوله ويجزئ في مثلها ولم يقل فيه بارجم الضمير الى المثل المضاف لانه لم يرد
بمثلها ما اداه اولاً بل ما هو اخذ منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة
هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فلا يرد ما ذكره مولانا **عصام الدين**
مزان الاظهر ارجاع ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما في الشارح اظهر حينئذ قوله انه في مثل
هذه الصورة جواب سوال وهو ان فات المطابقة بين الراجح والمزج اذ الراجح ضمير موصوف
والمزج وهو لفظ مثل مذكور فاجاب بما حاصله ان الضمير المجمع الى لفظ المثل بتاويل
الصورة قوله وهي ان يجزئ الـ جواب سوال وهو ان على هذا اخرج عنه قوله الناس مجزئون
لان الضمير المجمع الى المثل لا يليه فاجاب بقوله وهي ان يجزئ بعد ان الـ قوله فكان جزاء جزاء
وانما هو دخول الفاء على الماضي مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء عليه كما استعمل في
بحث الشرط والمجزاء لان امتناع دخول الفاء على الماضي الواقع جزاء فيما اذا كان للماضي
مذكورا وبهذا مقدّر قوله ودفعها **قائ** قيل فلم لم يقدّر للرفع لفظ كان التامة قلنا ان
استعمال كان الناقصة كثير منهم بخلاف استعمال كان التامة فانه قليل والمحذف لا يكون الا
للنفقة وهي لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال ولذا اجعله ناقصا لا تامة قوله اي حذف عالمه
اشارته الى ان اللفظ واللام فيه عوض عن المضاف اليه وهو قوله عالمه وانما عوض عن
العالم دون كان مع ان المراد من العامل هو كان ليطابق بقوله ويجذف عالمه وانما يجب
حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض عنها فلو ان كان لزم اجتماع العوض وللعوض عنه وذا
غير جائز قوله اما انت منطلقا الـ فعلى تقدير كمال يكون قوله لانت منطلقا شرطا وقوله انطلقت
جزاؤه وعلى تقدير الـ يكون هو حكمة وقوله انطلقت معلوله فيكون معناه بالفاية ازجت انه اگر باشي دونه
من قوله اي كان كنت الـ اشارة الى ان الـ قوله قياسا اي قياسا جائزا اي الحذف لا يلزم اللام مع ان ذلك قبيح
كما ترى التخيير قوله لم حذف كلمة كان لما كان الحذف الودعي يقتضي اللزوم احداهما القرينة والاحسن ما قام

مقامه فاشاد الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثاني بقوله وزيتاً لفظة الخ قوله فاشاد الشارح
 المتصل بالعدم ما يتصل به قوله منفصلاً فصلاً ما انت منطلقاً اطلقت قوله عوضاً عنها وانما
 تعينت لفظة اما العوضه لتكون توطية الى الادغام فيحصل الحفظة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يعبر
 الادغام لئلا يلتبس بان وان الشدة دتین وادغمت النون في الميم للتقارب في المخرج قوله
 والبقى الخبر على حاله أى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان معنا لفظة كان مقدماً كيف يكون الخبر
 منصوباً اعنى قوله منطلقاً قوله ان كنت منطلقاً أى بدون اللام لان اللزومية لا للتطيل فلا
 يحتاج الى اللام قوله واقتصر المصنف من جواب سؤاله ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول
 حيث قال أى ان كنت فاللام ايزادها ياء على كون الحزنة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا
 مع ان الفتحة لا للكسورة قوله لانه اشهر الا ترى الى ما قاله الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد
 اما المكسورة قليلاً وقاله سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسورة قوله اسم ان أى اسم ان
 اعلم ان المشهور بينهم تقدير ان المكسورة على الفتحة كما قال المصنف من ان وان وكان ولكن وليت
 ولعل الخ مع ان للناسب تقدير ان الفتحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال
 ان مشابحة ان الفتحة بالفعل اكثر من الكسورة اذ هو مشابحة باصل الفعل وهو الماضى فى فتح
 الاول والاخر مخوفاً واما المكسورة فهو المشابحة بضم الفعل وهو الامر مخوفاً قوله فى وجه تقديرهما
 ان للكسورة لا يغير معنى الجملة والفتحة يغير معناها والتعريف خلاف الاصل قوله بالنصب بلا
 وانما كان لا التى لنفى الجنس صلاً لانه مشابه بان فى اللبالة والتاكيد اما فى المبالغة فى ان
 فظاهر لانه للتحقيق واما فى لانه لما كان لنفى الجنس والحال ان لنفى الجنس يستلزم لنفى الافراد
 فى لنفى شيئين قوله أى لنفى صفة الجنس جواب سؤاله وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه
 ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله أى لنفى صفة الجنس تقريره عليه انه منقوض
 بمثل لا رجل فى الدار لانه ليس هنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكمه يعنى انه مجاز
 للمعطوف اعنى قوله وحكمه قوله ولا اكثر جواب سؤاله وهو ان المستثنى والتعريف ليس كله من
 المنصوبات فينبغي ان يقال المنصوب بالمستثنى والمنصوب بالتمين ايضا فاجاب بقوله ولا اكثر لانه
 يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثر منها بخلاف المستثنى والتعريف فانه
 وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن اكثر منها قوله لا حقيقة نظر الى الكل كالحال وقوله
 ولا مجازاً نظر الى الاكثر كالمستثنى والتمين قوله بل المنصوب منه اقل مما عده فان قيل لا نسلك
 المنصوب هنا اقل بل اكثر لان اعم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على التثنية وهو ايضا محلاً
 تقديره لا اعتبار للمحل فى الافراد الا ترى ان قال فى النداء ونصب سراجها فلو كان المحل متبادراً لفظاً للنداء لكان على النصب
 ظاهر قوله سراجها قوله ولا يبعد ان يقال الخ اشارة الى الاخر من

ع انما لم يكن لفظه لان مقورا

انما لم يكن لفظه لان مقورا

منه اقل مما عده فلا بد من التعيين بالنصب بها سلمه فاعلم ان اكثر من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوبات
 من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً

على الضميرين لان الوجه المذكور سابقا منقول منهم بحيث لا نسلم ان الاسم لا يكون منصوبا موقولا بل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادقة على المرفوع ايضا لكن يدعي ان المراد من الدخول هو الدخول في الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على لزمين احدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيها بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة او مشبهابه فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذا ابرأت الاثر غير ملحوظة عنه قوله لما عرفت اى من معنى التبعية او الدخول فان قيل لا حاجة الى ارجاء بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد المرفوع قوله وهذا القدر كاف في اشارة الى اقتصار على الصنف يعنى ان المقصود منها تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فلا اشتغال بقوله يليها اشتغال بما لا يعنى قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا اوله قوله لكنه لما اراد اشارة الى الجواب قوله ان يلى المسند اليه اشارة الى ان في قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند والآخر ضمير المفعول الراجع الى لفظ لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبهابه لانه لو كان مفعولا فهو مبنى على ما ينصب وسيأتى وجوها في هذه الصفة قوله هذه احوال دفع وهم وهوان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبهابه صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم اللطاقة في التعريف والتكيد فدفع بقوله هذه الاحوال ثم سأل السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون متردفة ففى من اى قبيل فاجاب بقوله متردفة قوله من الضمير الجبرورى اليه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول مالم يسم فاعله لا سند الاستفادة من السند خطأ اذ مفعول مالم يسم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير الجبرورى وحده ثم قال المفاضل ان هذه احوال ثلاثة مع انها اربعة لا نه نظر الى ان المضافات وشبه المضافات واحد لانه عطف عليه كجمله او قوله مثال لما يليها جواب سؤال وهو ان لغز من المثال توضيح للثقل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال المرفوع يعنى عدة الامثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيما من انه يلزم عند ابراده الكذب تبقى طارقة جنس غلام رجل قوله من تمتع المثالين جواب سؤالا وهو انه قوله طريف في هذا الملم يكن في التسمية الشهيرة فعلى هذا لا يوجد الجنب فاجاب بقوله من تمتع المثالين قوله كليهما وانما زاد هذا الثلاثي وهم انه من تمتع مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تمتع المثالين لاكن بطريق الاغتراف لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لان ارجاء الضمير الى المسند اليه المرفوع

له خبرا الذى لفظه الجنس في قوله لا غلام رجل ٣٣ سله فيكون قوله لك خبر الكلمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون في الا استعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تبيينها على ان الخبر في الاول محذوف وفي الثانى مذكور كذا فى عبد الرحمن سله اى بين القول السابق وذلك التعليل ٣٤ مولود - مفتي عبد الرحيم الفشاوري

مع الافراد فلهذا لا يجب الرفق في قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فلما بقوله بانتفاء شرط النكاح وانما لم يقل فقط كما قاله سابقا لان المراد من انتفاء شرط النكاح سواء انتفى مع شرط اخر او لا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهوان المتبادر من الفصل ان يكون الفصل مع افراد فلهذا لا يجب الرفق في قولنا لا في الدار ولا زيد لعدم الافراد فلما بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلق جواب سوال وهو انه ينقص بظوله في الدار زيد ولا عمر ولا ن كلمة او في قوله او مفصولا الى المنفصلة الحقيقية التي تمنع الاجتماع ومنها وجوب الاجتماع فلما بقوله على سبيل منع الخلق قوله وهي ست صور لانه اما ان يكون ب بانتفاء احد الشرطين من النكاح والاتصال او كليهما فهذه ثلث صور وكل واحد منها اما ان يكون بانتفاء شرط الاضافة او لا فحصل ست صور قوله لا زيد في الدار ولا عمر ومثال المعرفة المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد في الدار ولا عمر ومثال المعرفة المتصلة المضافة قوله ولا في الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصلة مضافة قوله ولا في الدار زيد ولا عمر ومثال المعرفة للفصلة الغير المضافة قوله في جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لا جل انه اخذ الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز بل نأذره لا جل دفع وهم وهوان المتبادر الى الذهن ان قوله وجب الرفق يتعلق بالتقريب فقط وانما ذكره لا جل انتفاء الدليل عليه بقوله اما في المعرفة ثم وزيادة تحقيقه مرفق للرفوعات هذا قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيها والتقنية الى قوله وجب تقديمه قوله للجنس فيها لان لا لا تعقل في المعرفة اذ وضعا لفظ النكرة لان لفظ الجنس يستلزم لفظ الافراد وذلك يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلا تعقل في المعرفة هذا اذ كانت المعرفة بدون الدام واما اذ كانت المعرفة باللام في تعقل لا فيما ظاهرا قوله فلفظا لانه لان عمل لا لا جل فرع الغرض فيكون ضمه فلا تعقل مع الفصل اذ عمل لا لمساومة ان عمل ان لمساومة الفعل قوله اي وجب تكرير اشارة الى ان اللام بدلا من المضاف اليه قوله لكن مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا في الدار زيد ولا عمر ولانه لا تكرار فيه اذ التكرار عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظ عمر و فاجاب بقوله لا لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير لفظ الاسم لا تكرير شخصه قوله من معنى لفظ الاحاد لان قوله لا جل في قوة لان زيد ولا عمر ولا خالد الى اخر افراد اجل قوله اي الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان السؤال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكان في جوابه نعم اطلاقا فان قيل لفظ هذا يلزم الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معنى وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجب التكرار في المعرفة بدليلين قوله اي هذه قضية اشارة الى انه خارج عن وقت المتكلم والقضية عبارة عن الحادثة الغنطية قوله لان ايا حسن له بانه بشرط النكاح فقط ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰ ۱۰۰۱ ۱۰۰۲ ۱۰۰۳ ۱۰۰۴ ۱۰۰۵ ۱۰۰۶ ۱۰۰۷ ۱۰۰۸ ۱۰۰۹ ۱۰۱۰ ۱۰۱۱ ۱۰۱۲ ۱۰۱۳ ۱۰۱۴ ۱۰۱۵ ۱۰۱۶ ۱۰۱۷ ۱۰۱۸ ۱۰۱۹ ۱۰۲۰ ۱۰۲۱ ۱۰۲۲ ۱۰۲۳ ۱۰۲۴ ۱۰۲۵ ۱۰۲۶ ۱۰۲۷ ۱۰۲۸ ۱۰۲۹ ۱۰۳۰ ۱۰۳۱ ۱۰۳۲ ۱۰۳۳ ۱۰۳۴ ۱۰۳۵ ۱۰۳۶ ۱۰۳۷ ۱۰۳۸ ۱۰۳۹ ۱۰۴۰ ۱۰۴۱ ۱۰۴۲ ۱۰۴۳ ۱۰۴۴ ۱۰۴۵ ۱۰۴۶ ۱۰۴۷ ۱۰۴۸ ۱۰۴۹ ۱۰۵۰ ۱۰۵۱ ۱۰۵۲ ۱۰۵۳ ۱۰۵۴ ۱۰۵۵ ۱۰۵۶ ۱۰۵۷ ۱۰۵۸ ۱۰۵۹ ۱۰۶۰ ۱۰۶۱ ۱۰۶۲ ۱۰۶۳ ۱۰۶۴ ۱۰۶۵ ۱۰۶۶ ۱۰۶۷ ۱۰۶۸ ۱۰۶۹ ۱۰۷۰ ۱۰۷۱ ۱۰۷۲ ۱۰۷۳ ۱۰۷۴ ۱۰۷۵ ۱۰۷۶ ۱۰۷۷ ۱۰۷۸ ۱۰۷۹ ۱۰۸۰ ۱۰۸۱ ۱۰۸۲ ۱۰۸۳ ۱۰۸۴ ۱۰۸۵ ۱۰۸۶ ۱۰۸۷ ۱۰۸۸ ۱۰۸۹ ۱۰۹۰ ۱۰۹۱ ۱۰۹۲ ۱۰۹۳ ۱۰۹۴ ۱۰۹۵ ۱۰۹۶ ۱۰۹۷ ۱۰۹۸ ۱۰۹۹ ۱۱۰۰ ۱۱۰۱ ۱۱۰۲ ۱۱۰۳ ۱۱۰۴ ۱۱۰۵ ۱۱۰۶ ۱۱۰۷ ۱۱۰۸ ۱۱۰۹ ۱۱۱۰ ۱۱۱۱ ۱۱۱۲ ۱۱۱۳ ۱۱۱۴ ۱۱۱۵ ۱۱۱۶ ۱۱۱۷ ۱۱۱۸ ۱۱۱۹ ۱۱۲۰ ۱۱۲۱ ۱۱۲۲ ۱۱۲۳ ۱۱۲۴ ۱۱۲۵ ۱۱۲۶ ۱۱۲۷ ۱۱۲۸ ۱۱۲۹ ۱۱۳۰ ۱۱۳۱ ۱۱۳۲ ۱۱۳۳ ۱۱۳۴ ۱۱۳۵ ۱۱۳۶ ۱۱۳۷ ۱۱۳۸ ۱۱۳۹ ۱۱۴۰ ۱۱۴۱ ۱۱۴۲ ۱۱۴۳ ۱۱۴۴ ۱۱۴۵ ۱۱۴۶ ۱۱۴۷ ۱۱۴۸ ۱۱۴۹ ۱۱۵۰ ۱۱۵۱ ۱۱۵۲ ۱۱۵۳ ۱۱۵۴ ۱۱۵۵ ۱۱۵۶ ۱۱۵۷ ۱۱۵۸ ۱۱۵۹ ۱۱۶۰ ۱۱۶۱ ۱۱۶۲ ۱۱۶۳ ۱۱۶۴ ۱۱۶۵ ۱۱۶۶ ۱۱۶۷ ۱۱۶۸ ۱۱۶۹ ۱۱۷۰ ۱۱۷۱ ۱۱۷۲ ۱۱۷۳ ۱۱۷۴ ۱۱۷۵ ۱۱۷۶ ۱۱۷۷ ۱۱۷۸ ۱۱۷۹ ۱۱۸۰ ۱۱۸۱ ۱۱۸۲ ۱۱۸۳ ۱۱۸۴ ۱۱۸۵ ۱۱۸۶ ۱۱۸۷ ۱۱۸۸ ۱۱۸۹ ۱۱۹۰ ۱۱۹۱ ۱۱۹۲ ۱۱۹۳ ۱۱۹۴ ۱۱۹۵ ۱۱۹۶ ۱۱۹۷ ۱۱۹۸ ۱۱۹۹ ۱۲۰۰ ۱۲۰۱ ۱۲۰۲ ۱۲۰۳ ۱۲۰۴ ۱۲۰۵ ۱۲۰۶ ۱۲۰۷ ۱۲۰۸ ۱۲۰۹ ۱۲۱۰ ۱۲۱۱ ۱۲۱۲ ۱۲۱۳ ۱۲۱۴ ۱۲۱۵ ۱۲۱۶ ۱۲۱۷ ۱۲۱۸ ۱۲۱۹ ۱۲۲۰ ۱۲۲۱ ۱۲۲۲ ۱۲۲۳ ۱۲۲۴ ۱۲۲۵ ۱۲۲۶ ۱۲۲۷ ۱۲۲۸ ۱۲۲۹ ۱۲۳۰ ۱۲۳۱ ۱۲۳۲ ۱۲۳۳ ۱۲۳۴ ۱۲۳۵ ۱۲۳۶ ۱۲۳۷ ۱۲۳۸ ۱۲۳۹ ۱۲۴۰ ۱۲۴۱ ۱۲۴۲ ۱۲۴۳ ۱۲۴۴ ۱۲۴۵ ۱۲۴۶ ۱۲۴۷ ۱۲۴۸ ۱۲۴۹ ۱۲۵۰ ۱۲۵۱ ۱۲۵۲ ۱۲۵۳ ۱۲۵۴ ۱۲۵۵ ۱۲۵۶ ۱۲۵۷ ۱۲۵۸ ۱۲۵۹ ۱۲۶۰ ۱۲۶۱ ۱۲۶۲ ۱۲۶۳ ۱۲۶۴ ۱۲۶۵ ۱۲۶۶ ۱۲۶۷ ۱۲۶۸ ۱۲۶۹ ۱۲۷۰ ۱۲۷۱ ۱۲۷۲ ۱۲۷۳ ۱۲۷۴ ۱۲۷۵ ۱۲۷۶ ۱۲۷۷ ۱۲۷۸ ۱۲۷۹ ۱۲۸۰ ۱۲۸۱ ۱۲۸۲ ۱۲۸۳ ۱۲۸۴ ۱۲۸۵ ۱۲۸۶ ۱۲۸۷ ۱۲۸۸ ۱۲۸۹ ۱۲۹۰ ۱۲۹۱ ۱۲۹۲ ۱۲۹۳ ۱۲۹۴ ۱۲۹۵ ۱۲۹۶ ۱۲۹۷ ۱۲۹۸ ۱۲۹۹ ۱۳۰۰ ۱۳۰۱ ۱۳۰۲ ۱۳۰۳ ۱۳۰۴ ۱۳۰۵ ۱۳۰۶ ۱۳۰۷ ۱۳۰۸ ۱۳۰۹ ۱۳۱۰ ۱۳۱۱ ۱۳۱۲ ۱۳۱۳ ۱۳۱۴ ۱۳۱۵ ۱۳۱۶ ۱۳۱۷ ۱۳۱۸ ۱۳۱۹ ۱۳۲۰ ۱۳۲۱ ۱۳۲۲ ۱۳۲۳ ۱۳۲۴ ۱۳۲۵ ۱۳۲۶ ۱۳۲۷ ۱۳۲۸ ۱۳۲۹ ۱۳۳۰ ۱۳۳۱ ۱۳۳۲ ۱۳۳۳ ۱۳۳۴ ۱۳۳۵ ۱۳۳۶ ۱۳۳۷ ۱۳۳۸ ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲ ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۴۶ ۱۳۴۷ ۱۳۴۸ ۱۳۴۹ ۱۳۵۰ ۱۳۵۱ ۱۳۵۲ ۱۳۵۳ ۱۳۵۴ ۱۳۵۵ ۱۳۵۶ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸ ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵ ۱۳۶۶ ۱۳۶۷ ۱۳۶۸ ۱۳۶۹ ۱۳۷۰ ۱۳۷۱ ۱۳۷۲ ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۸۰ ۱۳۸۱ ۱۳۸۲ ۱۳۸۳ ۱۳۸۴ ۱۳۸۵ ۱۳۸۶ ۱۳۸۷ ۱۳۸۸ ۱۳۸۹ ۱۳۹۰ ۱۳۹۱ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۴ ۱۳۹۵ ۱۳۹۶ ۱۳۹۷ ۱۳۹۸ ۱۳۹۹ ۱۴۰۰ ۱۴۰۱ ۱۴۰۲ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۶ ۱۴۰۷ ۱۴۰۸ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰ ۱۴۱۱ ۱۴۱۲ ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۵ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۱۸ ۱۴۱۹ ۱۴۲۰ ۱۴۲۱ ۱۴۲۲ ۱۴۲۳ ۱۴۲۴ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰ ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰ ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۰ ۱۴۵۱ ۱۴۵۲ ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰ ۱۴۶۱ ۱۴۶۲ ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰ ۱۴۷۱ ۱۴۷۲ ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰ ۱۴۸۱ ۱۴۸۲ ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۸۸ ۱۴۸۹ ۱۴۹۰ ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵ ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰ ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵۰۵ ۱۵۰۶ ۱۵۰۷ ۱۵۰۸ ۱۵۰۹ ۱۵۱۰ ۱۵۱۱ ۱۵۱۲ ۱۵۱۳ ۱۵۱۴ ۱۵۱۵ ۱۵۱۶ ۱۵۱۷ ۱۵۱۸ ۱۵۱۹ ۱۵۲۰ ۱۵۲۱ ۱۵۲۲ ۱۵۲۳ ۱۵۲۴ ۱۵۲۵ ۱۵۲۶ ۱۵۲۷ ۱۵۲۸ ۱۵۲۹ ۱۵۳۰ ۱۵۳۱ ۱۵۳۲ ۱۵۳۳ ۱۵۳۴ ۱۵۳۵ ۱۵۳۶ ۱۵۳۷ ۱۵۳۸ ۱۵۳۹ ۱۵۴۰ ۱۵۴۱ ۱۵۴۲ ۱۵۴۳ ۱۵۴۴ ۱۵۴۵ ۱۵۴۶ ۱۵۴۷ ۱۵۴۸ ۱۵۴۹

كنية على كرم الله وجهه **الجواب** السؤال ظاهر قوله بل هو منصوب فاز قيل انه ليس
بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن قلنا انه مركب أصلاً
وهو اذا صار علماً يجري اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب المضاف اليه
فيجوز في اعراب على الجزء الفارغ منه قوله اما بتقدير المثل والقربة على تقدير المثل عين لهذا
القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والمدح في المثل كذا من في نفسه قوله فان مثلاً
جواب السؤال ظاهر قوله ويقوى هذا التأويل بجملة مستالمة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انما كان تأويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاي الوجهين قوى وايها ضعيف فاجاب
ليقوله ويقوى هذا التأويل اياد حصل بخلاف اللام لانه لما نزع اللام عن كان موصوفة صورة
النكرة فيكون نكرة في نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على التذكير في نفس الحسن لاني امر
خارج وقوله فيحصل بدل من نفسه بخلاف التأويل بالمثل لانه تأويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج
وهو المثل المضاف الى ابا الحسن قوله لان الظاهر جواب سؤال وهو انه فليكن تنوينه بد لا
من اللام فكانه لم يزل اللام عنه فاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتذكير للاصالة قوله
اي فيما كررت **جواب** السؤال وهو انه يخرج من قول المصنف دم وفي مثل الاحول ولا قوة له
لاحول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمضاف والمضاف اليه خارج من الكلام والحكم فاجاب بقوله
اي فيما كررت فيه لا قوله بحسب اللفظ اي الحركات الاعرابية والبنائية قوله لا بحسب التوجيه
لانه لا يحسب الدلائل وهذا ادعى على من توهم وجهها سادساً وهو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيهها باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغات وذلك لانه لم يقصد الى عد الوجه باعتبار
توجيهاتها قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما محتملان تكونان في الموضعين
لنفي الجنس ومحتملان تكونان في الاول لنفي الجنس وفي الثاني ذاكذة واذا دفعتهما محتملان يكونان
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغات عن العمل ومحتملان ايضا ان تكونان في الموضعين بمعنى ليس محتملان
اي ان تكونان لا في الموضعين وليس والثانية ذاكذة ومحتملان ايضا ان يكون الاول لنفي الجنس الثانية ذاكذة واذا
فتحت الاول ودفعت الثانية محتملان يكونان الرفع محمولاً على اسم لا لنفي الجنس اى على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا ذاكذة ومحتملان ايضا ان تكونان بمعنى ليس فخر على انه اسم محتملان ايضا ان تكونان
الجنس ملغات عن العمل قوله الاول شاذ قلنا ان قوله فتحها خبر مبتدأ محذوف قوله موجود قيل
الظاهر ان يقال موجودان نظر الى تعدد اسم لا اذ المبتدأ متعدد والجواب انما يحكم المماثلة بماثلة محتملان
واحد قوله لى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فان قيل يعلم من التأويل السابق ان الخبر هو
لفظ موجود ويعلم من هذا ان الخبر هو لفظ الا بالله قلنا ان الخبر ليس اللفظ الا بالله في الموضعين
واما قال سابقاً وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف فان قيل ان
الخبر لما كان الا بالله فهو مخالف عن قاعدتهم اذ القاعده عندهم هذا ان المستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى في الواقع اذ كلمة الا
 للمصر فقط تقديره حوله بالله وقوة بالله ثم زيدت لا واللامصر فان قيل فلهذا يكون المستثنى
 نكرة محضه قلنا انه بجذات الصفة له حوله من المعصية بالله وقوة على الطاعة بالله ثم في بيان
 العطف ههنا وفيما بعد توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم قوله لمشايمته جواب سؤال وهو ان لفظ
 الاول مبتدئ فكيف يكون الثاني منصوبا حلا على لفظ الاول فاجاب بقوله لمشايمته لانه لان شئ
 وقع وهو ان شرط الالغاء هو التكرير مع التوافق في الاعراب اي وهو غير موجود ههنا
 لان الاسم الاول مرفوع والثاني مفتوح **اجيب** انه انما قال للمصر انه ضعيف اذا كان
 لا بمعنى ليس واذا كان الرفع للالغاء فيجوز ان لا ضعف فيه قوله فهذا على التوجيه الاول دفع
 وهم وهوان الوجه الخامس موافق مع الوجه السابقة في العطف فدفع بقوله فهذا على التوجيه
 الاول والم وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفيه الثاني على ان يكون اللفظ بالجنس قوله والا
 يلزم ان وان لتعريف لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
 معا وذلك لان لا المشبهة بليس تقتضي نصب خبره والا التي لفظي الجنس يقتضي رفع خبره فلو
 جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لما فيكون مرفوعا و
 منصوبا قوله وعلى التوجيه الثاني وهوان يكون لا في الاول لفظي الجنس ملغات عن العمل
 لوجود الشرط وهو التكرير وفي الثاني لفظي الجنس ايها المما ليست ملغاة بل عاملة قوله واذا غلخت
 الهزة وانما خص لا ببيان لان الهزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورة محتملة لا مورد ثلثة
 كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورته محتملا للغير فان قيل
 فلهذا ينبغي ان يتعرض له في لا المشبهة بليس ايضا اذ صورته محتملة ايضا بين الصور الثلثة
 الان يقالا عمن المصنف رحمه فيه على لمقايضة كذا قيل قوله على التي لفظي الجنس جواب سؤال
 وهوانه يلزم الخروج من البحث لانه في لا واسمها لا في الهزة فاجاب بقوله على لا التي لزم قوله
 اي على لا جواب سؤال وهوانه يلزم الخروج من البحث لان البحث في عملا لا التي لفظي الجنس
 لا في العمل المطلق فاجاب بقوله اي عملا لا قوله اي تأثيرها جواب سؤال وهوان العمل يستعمل
 في العرب فعلم منه انها لغير البناء مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله اي تأثيرها قوله اعرابا
 وبناء دفع وهم وهوان التبادر من التأثير هو التأثير الاعرابي فدفع بقوله اعرابا وبناء يعني
 ان التبادر من التأثير كما هو التأثير الاعرابي كذلك العمل الشاظر لما لو اريد منه التاثير
 البنائي فقط فهو غير متبادر قوله الداخلة على لا جواب سؤال وهوان معنى الهزة الاستفهام
 فقط فلا يعبر قول المصنف ومعناها الاستفهام والعرض والتقني فاجاب بقوله الداخلة
 على لا الخ يعني سلمنا ان معنى الهزة هو الاستفهام لكن اذا سمتد خله على كلمة لا قوله
 سلمنا ان التبادر من التأثير لا سلمنا ان التبادر من التأثير هو الاستفهام بل هو الاستفهام لما بالحق والالتفات المذكور

أما الاستفهام وأما العرض جواب سؤال وهو انه يعلم من كلام المعروض ان معناها مجموع الامور
 الثلاثة لان الجمع يحرف الجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم الاشتراك والجمع بين الحقيقة والحجاز
 فأجاب الشارح بقوله اما الاستفهام الذي ان العيادة بزيادة كلمة اما في المعطوف والمعطوف عليه
 وهي لاحد الامور الثلاثة قوله حقيقة دفع وهم وهو ان الظاهر من العبارة ان كل واحد
 من المعاني الثلاثة معنى حقيقة للهمة قد قوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقة للهمة
 قال الثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وأما ذكره لان الایتمال ان يكون للتبليغ ثم
 اعلم ان ظاهر عبارة المعروض المحصور في الثلاثة لان كلمة اما شرعية لكن لا ينحصر فيها الجواز ان
 يكون معنى الهمة التقدير والاكثار والتوفيع فالاولى ان يقال انما خصل لثلاثة بالذکر
 لمكان الاختلاف بينهما بين الشرع بقوله ولم يذكر سيدي بويه لئلا علم ان التخصيص والعرض والتعريف
 كل واحد منها يطلب الشيء بطريق المجزئية لكن التخصيص يستعمل في الممكنات والاستحالات جميعا نحو ليت
 الشباب يعود والا فخران يستعملان في الممكنات فقط لان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في
 ندره والتخصيص يستعمل فيما قل وقوعه في فله قوله ولم يذكر سيدي بويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض
 على المصنف رحمه بانه تابع لسيدي بويه رحمه في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وهما خالفه
قوله بذكره السيد في رحمه اشارة الى الجواب قوله وتبعد الجزولي رحمه عطف على قوله في ذكره
 والضمير المنصوب يرجع الى السيد في قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله ورد ذلك
 فقوله ورد فعلا ماض وذلك مفعوله والاندليس فاعله في اشارة الى الاعتراض قوله
 من حروف الافعال الى الحروف التي تجب دخولها على الافعال قوله فوجب انتصاب الاسم
 الى الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله أجيب عند ان الامنصوب بعده لا محالة
 الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا التقاء بدل حروف التخصيص
 ان نقش كل واحد منهما واحد وهو لفظ الاقوله واما قوله الارجل في جواب سؤال وهو ان ما
 قال المصنف رحمه من انه اذا دخلت الهزة على الالف في الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله لا
 رجلا لان الهزة فيه غرت عملها من البناء الى التعراب فأجاب بقوله واما قوله الارجل في قوله
 فكانه قال جواب سؤال وهو ان حروف التخصيص من داخل الافعال ولا فعلها فأجاب
 بقوله فكانه قال قوله يعني هلا ترونني انما منى الهلا لان هلا نص في التخصيص بخلاف
 الا فانما مشترك قوله وهي عند يوسف اشارة الى الجواب الثاني قوله باسم لا جواب سؤال
 وهو انه يتنقض بنحو يابيد العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المينة الاولى هو يليه مع انه لا يجوز فيه
 البناء فلما جاب بقوله اسم لا لا نعت المينة الا على مطلقا قوله باللفظ في طوية الى الاعتراض ان
 بين الشارح بقوله وهذا القيد يعني عن الاول قوله انه لا الثاني لانه يتعين فيه
 الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب اكثر من كلمتين اذا نعت والمنعوت

في قوله
 لا جواب

بمثلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر وبعليك قوله حال من ضمير اشارة الى الاخرين
 احدهما بيان وجه نصب قوله مفرد او الثاني دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت
 فكل ا قوله مفرد ا صفة نعت والحا لا انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فذم بقوله
 حال من ضمير قوله من ضمير مبتدئ دفع وهم وهوانه حال من الضمير في المبتدئ الرجوع
 الى اسم لا واسم الثاني يكون مبنيا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقدير بقوله مفردا فاجاب بقوله
 من ضمير مبتدئ يعني انه حال من الضمير المستكن في مبتدئ بدلون اللام الذي هو خبر المبتدئ اعني قوله
 مبنى ومعرب قوله حال بعد حال في دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت فكل
 قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فذم بقوله حال بعد حال قوله وهذا القيد
 يعني عن الاشارة الى الاعتراض على المصنف ا جيب عنه انه انما يريد الاعتراض لو كان
 قوله الاول مقرونا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقرونا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى
 فلا يرد الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثاني عن الاول جائزا واستغناء قيد الاول عن
 الثاني فغير جائز كما هو المشهور عندهم قوله على الفقه وانما يعلم اصالة الفقه من قول المصنف حيث
 قال فان كان مفردا فهو مبتدئ على ما ينصب به قوله لكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو
 الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لكان الاتحاد بينهما الثبوت الاتحاد بين المنعوت
 والنعت معنى والى الثاني بقوله والاتصال بينهما لفظا ولذا اللفظ الفصل بينهما بالاجنبى
 الاتحاد قوله وتوجه النفع جواب سؤال وهوانه ما الفرق بين المنادى واسم لان نعت الاول
 لا يكون مبنيا فاجاب بقوله وتوجه النفع اليه الى النعت في الواقع بناء على قاعدة وهي ان
 النفع اذا دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما يتوجه النفع الى قيد خاصة فتحو لا رجل ظريف في المعنى
 لا ظريف قوله والمبنى في قوله ونعت المبنى جواب سؤال ظاهر قوله الى ما يبنى على الفقه
 بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبتدئ على ما ينصب به فلما
 به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد قوله ولو جعل نعتا جواب سؤال
 وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول الى نعتا للمتيبوع فاجاب بقوله ولو جعل الـ قوله لان اصل
 اذا اصل في الاسماء الاعراب قوله حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدئا قوله حملا على
 اللفظ لان بنائه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب قوله او على محله القريب وهو النصب
 بكلمة لا قوله ا في حكمه الاعراب جواب سؤال وهوان قوله فالا عراب جزاء
 له دكرن در الحال مؤخر عن الجال ١٢ له وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة ١٣ مفتة
 ١٤ اى من الضمير المستكن في خبر النعت وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا متلافة ١٥ مولود على مفتة
 ١٦ اى فلا يبنى من الاول ١٧ له مذكور في النعم بقوله فلا يرد انه اذا ذكر المبنى ١٨ مفتة عبد الرسيم
 ١٩ فحيث يخرج بقوله يليه ٢٠ شرح مولود مفتي عبد الرسيم

اشارة الى اظها والسؤال قوله اى لاسم لاجواب سوال وهو انه فاة المطابقة بين الراجع والرجع
لان الراجع ضمير مفرد والرجع شيان آجاب بقوله اى لاسم لانه قوله مع انه ليس بمضاف فم
وهو وهوانه عين مضاف فلا يلزم التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه وانه مضاف واللام فلا
تاكيد للام المقدر فم بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجزاء الاحكام المضاف عليه وانما
زاد هذا التلويح انه منصوب بالمشاهدة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا باله كما يتون
لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في الاغلاحي قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته
وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبيها بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله
مشاركة اسم لا ايفر اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والرجع قوله حين يضاف جواب سوال و
هوان قوله للصنف لمشاركة في اصل معناه لا يصح لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر
يعني انه جملة خبرية فكيف يقال انه مشابه بالمضاف آجاب بقوله حين يضاف الى حاصل
الجواب انه ايفر مضاف لكن باظهار اللام فان قيل بين كلامي الشاهد تناقض اى بين قوله
حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان لا باله تركيبين الاول تركيب
خبري بان يجعل ايا اسم لا والمجرور خبرها والتثني تركيب اضافي بان يجعل ايا اسمها مضافا
الى ضمير المجرور وبواسطة اللام وخبرها محذوف واحتى موجود فالاول ملود بالاول والثاني بالثاني
فحينئذ لا تناقض قوله اى معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من
المضاف ذات المضاف قوله يعني الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث
هو انسان هو التسمية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الضاف
لا المضاف قوله او المعنى ان مثل لا باله يعني ان الضمير في قوله تشبيها له وكذا في قوله لمشاركته
لاجم الى المثال فلا يفتقر المطابقة قوله اى بتركيب جواب سوال وهوان المضاف لا يكون الا مضافا
اى لا يكون جملة يلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى بتركيب قوله اى لما
يشتمل جواب سوال وهوانه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى لما يشتمل الى
قوله لان بين الاختصاصين دهم وهوان كواحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله الا
ان لم يعني ان بينهما فقا بان الاختصاص في احدهما اصل والتعريف والاخر غير اصل اليه
قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يصح اضافة التركيب الى الجملة لان المضاف لا يكون
الا من الاسماء قولان التركيب مأول بالقول اى لم يحز قول لا باله فيها ومقوله القول لا تكون الا جملة
قوله يضاف فيه الالب لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على سيبويه قوله
اى مثل هذا بين جواب سوال وهوانه فاة المطابقة بين الراجع والرجع لان الضمير مفرد والرجع هو
قوله لا باله ولاغلاحي له شيان آجاب بقوله اى مثل قوله المحدث فم وهم وهوان المراد من المعنى المعنى
له يعني ان الضمير راجع الى اسم لا وهو قوله اى التركيب بل هو اى التركيب في دهر التركيب فاني اى مراد القول الثاني في دهر

فان كان المراد من قوله اى التركيب هو التركيب في دهر التركيب فاني اى مراد القول الثاني في دهر

لعدم الفساد المعنى الزائد والحال ان فساد معنى ذلك غير معنى قد تم بقوله السيد من المعنى المراد
 لا الزائد قوله للمفاد بهما قد تم وهو وهوان المراد من المعنى المراد الاختصاص وهو لا يفيد بالاضافة
 بل تأكدت بها فاجاب بقوله المفاد بهما يعني ان المراد من المعنى هو معنى الافادة الذي هو بين السند
 والسند اليه والاختصاص ليس للمعنى المفاد بهما خاصة بل مشترك بين لا ابالة وبين لا اباه قوله
 لا نفى الوجود له ويتقد بالاضافة يلزم في المعلوم لان الوب صار معرفة بالاضافة الى التفسير يعني
 ان يتقد بالاضافة يلزم فوت الاستقلال والمجنسية جميعا قوله لانه العدة فيما بينهم اي فيما بين
 البصريين لانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا خصام الدين ان التخليل على التوحيين فكيف يكون
 سبويه عدة فيما بينهم قوله باعتبار المعنى فان قيل لو كان مضافا حقيقة يلزم عملا في المعرفة
 بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قلنا انه وان كان معرفة صورة الا انه يشبه التكرير باعتبار الفعل
 قوله تأكيد للام خبر قوله وتمام اللام قوله حذفا لاشارة الى نصب قوله كثير الفعل انه مفعول مطاع
 باعتبار الموصوفين للتقدير قوله اي لا بأس عليك والقضية عليها ان كلمة لا لا تدخل على الحروف
 قوله لم لا يكون احقا فابتدئ الجيم على الجاء كما قال هذا جيب الجيب على شرح الوقاية
 في شرح قوله المصمم في بحث الجيم وميقاة الشامي جمعة قوله وقولهم لا كزيد لما كان هذا القول
 محتملا للاختلافين تعرض التنازع اليه قوله اي خبرية خبريا ولا جواب سوال وهوان ضميره لا يخلو
 اما اجماع الى ما ولا الى الحرف الى الخبر الكلي بل عدم المطابقة فاجاب بقوله اي خبرية الى قوله و
 خص الخبرية بجواب سوال وهو كما ان خبرية خبريا ولا لفظ الخ لا كذا ان اسمها اسمها لفظ الخ
 المجاز فما وجه التخصيص فاجاب بقوله وخص قوله ولفظ اهل المجاز جواب سوال وهو ما وجه
 للمصنف انه اختار من هب المجاز فاجاب بقوله ولفظ اهل المجاز الى قوله وما من امها تم فاللهما
 جمع مؤنث سالم فيكون نصبه بالكسرة قوله وهي للثمة اي ان للثمة عند البصريين والى
 فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات ثم يريد عليه لما كانت زائدة كان ذكرها عبثا وذا غير جائز
 فاجاب جيبا لرحمن انما وان كانت زائدة لكن لا تخلص عن نوع تأكيد قوله ونافية اي غير زائدة
 ثم يريد عليه انه اذا لم تكن زائدة بل تكون للنفي فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات مما ان الفرض
 انه منفي فاجاب بقوله مؤكدة عند الكوفيين فان قيل هذا ينافي ما قالوا من انه لا
 يجوز الجمع بين الحرفين الذين معناها النفي الا اذا كان بينهما فصل قلنا لا يجوز ان يكون المراد منه
 هو الحرفان اللذان لم يكن بينهما حيثية التأكيد بان كان متحضا للنفي قوله اي حمل ما انما هنر
 به لان الاول لا يستقيم في لا قوله بكسر الجيم انما قال ذلك ليطابق المثالان المذكورين في
 مثله بل ولكن وهما فاعلا الايجبا الى مفعوله

له على حذف اسم لا ۱۴ له كما بينهما الشارح بقوله فاعلنا ۱۵ مفتي عبد الرحيم الفتاوى
 له بقوله ولكنها تأكيد للنفي ۱۶ شرح مولانا مولو مفتي عبد الرحيم الفتاوى

قوله اي بعاطف يعقيد اليجاب جواب سؤال وهو ان العطف بلفظ الموجب غير موجود في كلامهم فاجاب بقوله اي بعاطف الى قوله اي عنكم المعطوف جواب سؤال ظاهر قوله فانه لا يطلق عليها جواب سؤال وهو انه ما الباعث على الشارح انه اخبر الحروف الاواخر مع انها على الاعراب حقيقة فاجاب بقوله فانه لا يطلق الى قوله اي علامته وتحقيقه مرني للرفع فان شئت فليظن فيها قوله من حيث هو مضاف اليه جواب سؤال وهو انه منقوض بعند زيد لان زيدا في المثال المذكور مضاف اليه مع انه ليس بمجروح في قوله ضرب زيد فاجاب بقوله من حيث هو مضاف اليه قوله يعني الجرح جواب سؤال وهو انه ينقض بقوله غلام احمد لان احمد غير مشتمل على علم المضاف اليه وهو الكسبي فاجاب بقوله يعني الجرح فان قيل الاخذ الجرح في تعريف الجرح وليس الاخذ المحذور قلنا ان بيان حاصل المعنى غير اخذ في التعريف قوله لفظا وقد يرتب بالکسرة والفتحة والياء ايضا فخر يا غلام اخي القوم ثم الكسرة اللفظ مثل مردت بملمات والتقدير يرى مثل مردت بفتح والفتحة اللفظية مثل رأيت احمد والتقدير يرى مثل رأيت فتى والياء اللفظ مثل مردت بابيث والتقدير يرى مثل مردت بابي القوم وانما قال اللفظا والتقدير ولم يقل او محلا كذا في مردت بهذا لان المصنف في صدد بيان الاعراب بالحركة والحرف جميعا والاعراب بالجرح لا يكون محليا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر الشارح الاعراب المحل في المرفوعات قلنا انما ذكره لاجل ان المصنف ذكر في بحث الفعل مضمر متعلا وهو من البنيات فان قيل ان في الجوروات ذكر المصنف ياء المتكلم وهو ايضا من البنيات في قوله واذا ضيف الاسم الصحيح الى ياء المتكلم قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدير ما لا يكون لفظيا فيتم المحل ايضا قوله وللضاف اليه وان كان جواب سؤال وهو ان المصنف عرف الجوروات بقوله ما اشتمل الى ثم عرف المضاف اليه بقوله كل اسم نسب الى فعلى هذا لم يتناول تعريف الجوروات والجور والياء الزائدة مثلما يجب فيه اذ هو ليس بمضاف اليه اذ هو كاسم نسب اليه شئ الى وليس لهذا البناء متعلق حتى ينسب الى مدخول البناء اذ هي زائدة وكذا لا يتناول القول بالله في قوله تعالى كفى بالله لان قوله كفى وان نسب الى الله بواسطة حروف الجر لكن هذه النسبة من جهة الاسناد ونسبة المضاف اليه ليست الانسية التعلق وكذا لا يتناول المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانه ليس فيه تقدير حروف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف اليه حاصل الجواب ان في العلامة لا يجب ان يكون مساويا للشئ بل قد يكون اعم منه قوله وكذلك المضاف اليه

الاعراب
بالجرح
لا يكون
محليا

له تقديره وان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقديره فخر المعطوف الرفع مفتحة عنك الرسيم
رَبَّنَا ظَلَمْنَا انْفُسَنَا وَانْزِلْ لَنَا الْكِتَابَ ثُمَّ عَلَيْكَ يَا اَرْحَمَ الرَّحِيمِينَ

فَإِنْ قِيلَ إِنَّ هَذَا الْمَضَافَ إِلَيْهِ دَاخِلٌ فِي تَعْرِيفِهِ عِنْدَ الْمُعَرِّفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا عِنْدَ الْقَوْمِ وَالشَّارِحِ
لَيْسَ إِلَّا شَارِحًا لِهَذَا الْمَقْنُونِ فَلَا يَلِيزُ عَلَيْهِ دَفْعُ الِاعْتِرَاضِ الَّذِي وَرَدَ عَلَى الْغَيْرِ قَوْلُنَا وَإِنْ لَمْ يَلِيزْ عَلَيْهِ
الشَّارِحُ هَذَا الدَّرَجَةُ لَكِنْ لَا يَخْلُو عَنْ الْأَمْرِ بِبَعْضِ أَنْ دَفَعْنَا أَوَّلِي مِنْ تَوَكُّرِ قَوْلِهِ وَهُوَ هُنَا غَيْرُ مَا هُوَ
سَوَالِيْن أَحَدُهُمَا أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ذُكِرَ أَوَّلًا ثُمَّ بَيَّنَّ كَيْدَ الضَّمِيرِ لِأَبَالِظَاهِرٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لَفْظُهُ فِي مَوْضِعِ
قَوْلِهِ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ وَالثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ أَضْعَفُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْمَضَافُ إِلَيْهِ فَاجَابَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ هُنَا لَمْ
يَعْنِ أَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ سَابِقًا أَعْمُ مِنْ هَذَا الْمَضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَشْتَرِطَ فِيهِ تَقْدِيرُ حُرُوفِ
الْجَرِّ لَا يَشْتَرِطُ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ تَقْدِيرُ حُرُوفِ الْجَرِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَهِيَ أَمَّا عِنْدَ الْقَوْمِ هِيَ الَّتِي
الْمُخَوِّفُ يَتَقَدَّرُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ فَيَشْتَرِطُ تَقْدِيرُ حُرُوفِ الشَّرْطِ عِنْدَهُمْ ثُمَّ يَرِيدُ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ الْعَدُولَ لِلْمُصَنِّفِ
عِنْدَهُمْ فَاجَابَ بِالشَّارِحِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ الْقَوْلُ لَفْظًا أَيْضًا مَخْرُوجًا مِنْ
بَزِيدٍ قَوْلُهُ لِيُشْمَلُ مَتَعَلِّقٌ بِالتَّعْيِيمِ الْمَقْدَرِ أَيْ أَمَّا عَمَّ الشَّارِحُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْحَكْمِيِّ لِيُشْمَلَ الْجَمْلَةُ الَّتِي يَصِفُ
الْأَسْمَ إِلَى الْجَمْلَةِ قَوْلُهُ فِي حَكْمِ الْمَضَادِّ لِأَنَّ النُّظْرَةَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْجَمْلَةِ فَالْإِضَافَةُ فِي الْوَاقِعِ إِلَى
مَعْنَى دَوْرٍ وَزِيَادَةٍ تَحْقِيقِيَّةٍ فِي الْبَيِّنَةِ فِي مَجْهَاتِ الظُّرُوفِ عِنْدَ الْقَوْلِ لِلْمُصَنِّفِ وَالظُّرُوفُ الْمَضَافَةُ إِلَى
الْجَمْلَةِ يَحْزَنُ بِنَاءُهَا عَلَى الْعَمَلِ قَوْلُهُ أَسْمَاءُ كَانَتْ أَوْ قَوْلًا جَوَابَ سَوَالٍ وَهُوَ أَنَّهُ مَالُوجُهُ لِلْمُصَنِّفِ
أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ كَلَامُ سَمٍ نَسَبَ إِلَيْهِ شَيْئًا وَلَوْ لَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ اسْمٌ فَاجَابَ بِقَوْلِهِ أَسْمَاءُ كَانَتْ
الْمُخَوِّفُ يَعْنِي أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ بِالْأَسْمِ قَوْلُهُ أَيْ مَخَوِّظًا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مَعْنَى سَمٍ
الْمَفْعُولُ وَخَبَرٌ لَكَانَ الْمَقْدَرُ وَنَحْوُ الْكُلِّ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ لِيُجْمَلَ قَوْلُهُ هَالِكُونَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَجُوبَ سَوَالُ
وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ مَرَادًا مَنْصُوبًا فَالْأَسْمَاءُ صَبْلُهُ فَاجَابَ بِقَوْلِهِ هَالِكُونَ لَمْ يَجِبْ أَنَّهُ هَالِكٌ مِنْ أَسْمِ
كَانَ الْمَحْذُوفِ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَقَرِّ فِيهِ وَقِيلَ أَنَّهُ هَالِكٌ مِنْ خَيْرِ كَانَتْ فَيُرِيدُ عَلَيْهِ أَنَّ خَلْفَهُ لَيْسَ
بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ فَكَيْفَ يَجِيءُ الْحَالُ عِنْدَ أَجِيبَ عَنْهُ أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ فِي وَقْعِهِ فِي الْمَوْضِعِ
الثَّلَاثِ قَوْلُهُ مِنْ مَجْهَاتِ الْعَمَلِ جَوَابَ سَوَالٍ وَهُوَ أَنَّ ذِكْرَ قَوْلِهِ مَرَادًا بَعْدَ
قَوْلِهِ تَقْدِيرًا مُسْتَدْرَكًا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِاسْقَاطِ مِنَ الْفِعْلِ لِقَوْلِهِ فِي النِّيَّةِ وَهُوَ لَيْسَ إِلَّا مَعْنَى
قَوْلِهِ مَرَادًا أَجَابَ بِقَوْلِهِ مِنْ مَجْهَاتِ الْعَمَلِ قَوْلُهُ بِإِقْبَاءِ اثَرِهِ جَوَابَ سَوَالٍ وَهُوَ أَنَّ تَعْرِيفَ
لِلْمَضَافِ إِلَيْهِ مَنْقُوضٌ بِمَنْصُوعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ كَلِمَتُهُ فِي مَرَادِ هُنَا
مِنْ مَجْهَاتِ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ مِمَّا نَهَى لَيْسَ مَضَافًا إِلَيْهِ فَاجَابَ بِقَوْلِهِ بِإِقْبَاءِ اثَرِهِ ثُمَّ
يُرِيدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَثَرُ بَاقٍ هُنَا وَهُوَ النَّسَبُ إِذَا هُوَ لِحَالِ الظُّرُوفِ وَكَوْنُهُ ظَرَفًا يَعْلَمُ بِكَلِمَتِهِ فِي

لَهُ فَإِنَّ الشَّرْطَ لَا يُلْطَفُ لِقَوْلِهِ أَنَّ يَرِيدُ بِمَا يَجُوزُ بِإِقْبَاءِ اسْمِهِ مَجْهَاتِ التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلْإِضَافَةِ قَالَه جَلِيلُ الْأَوَّلِ
١٣ مَعْنَى عَمْدِ الرَّحِيمِ الْفَتَا وَرَسُولُهُ وَكَانَ أَخْبَارُهُ لِيُحْمَلَ قَوْلُهُ بِالْجَرِّ عَمَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ لَا مَكَانَ بِلَا مَقْلَبِ
قَالَه عَصَامُ بْنُ دَعْبَلَةَ ١٤ مَعْنَى عَمْدِ الرَّحِيمِ عَمَّ عَنْهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ ١٥ مَعْنَى
الْأَسْمَاءُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْتِعَادُهَا مِنَ الْمَوْتِ وَكَيْفَ تَكُنْ سَكَرَاتُ الْمَوْتِ وَالْأَوَّلُ بِلَا مَقْلَبِ الْمَوْتِ

لا لفظا ولا تقدیرا فاجاب بقوله ثم المتبادر ليعين ان عدم وجود حرف الجر فيه بالنظر الى اصطلاح القوم واما عند المصنف رحمه فحرف الجر فيه موجود واما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطه حروف الجر لفظا او تقدیرا والتقدير هو المعنى والحكمى يعنى يمكن ادخال الاضافة اللفظية في نظر الى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود اشرف حروف الجر فيها وان لم يكن نفس حرف الجر فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية اما في حسن الوجه فلان حمل الوجبة على الحسن حمل هو هو في لا معنى لتقدير حرف الجر فيه واما في ضارب زيد فلان الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر قوله لكنه لم يبين في نعم وهم وهو ان المصنف رحمه لما كان قائل بالتقدير حرف الجر فلم يبين تقدير حرف الجر فيها قد تم بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سوال وهو ان المصدر لما لم يبين كان الحرف مجهولا اذ هو لم يعلم ان الحرف المقدرا ام او من او في اجاب بقوله وقد تكلف الحرف قوله في اضافة الصفة في اضافة اسم الفاعل الى مفعولها قوله لتقوية العمل لجواب سوال وهو ان اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه الى تقدير اللام فاجاب بقوله لتقوية الحرف اعلم ان تقوية الفعل المتعدى بحرف الجر لا يجوز اذ هو قوئ في نفسه واما تقوية شبه الفعل المتعدى بجائز لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائهم كما قال الشارح في بحث التميز لكن زيادة من فيها اي في الصفة لتعدد التميز لان من توافد في التميز لان من لبيان الذات والتميز ايضا لبيان الذات قوله فان في اسناد الحسن جواب سوال وهو ان التميز يعنى سبق اللفظ ولا ابعاله هنا فاجاب بقوله فان في اسناد الحسن قوله هذا في الحقيقة تخصيص اي ايراد من السببية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه او غيره فبدل الوجه حصل التخصيص بـ... قوله في الاضافة اشارة الى قولين احدهما الرد على القوم والاضافة وهم وهو ان الضمير في قوله هي راجع الى مطلق الاضافة اذ هو المذكور سابقا فعلم من ان الاضافة اللفظية تجري في صورتين فزيد وليس كذلك فدفع بقوله الى الاضافة التي وايضا الاضافة المذكورة في ضمن المضاف اليه لان ذلك النسبة لا يكون الا بذكر الطرفين فلا يلزم الاضمار قبل الذكور قوله الى منسوبة الى معنى اما اشارة الى وجه التسمية وجواب سوال وهو ان الياء تقضى المنسوبة فيها هو فاجاب بقوله الى منسوبة الى معنى الحرف قوله لانها تفيد معنى اي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واذا كان المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سوال وهو ان كلمتان افادتا على يكون يكون بقاء المصدر فعلى هذا الاصح حمل الكون على الاضافة المعنوية اذ اللون مصدر محض وقم في موضع المحول والاضافة وان كان مصدر الاثارة وقع في موضع للوضع فيكون خاة وايضا لا

في الاضافة اللفظية

له لان الاضافة المعنوية اضافة غير الصفة الى غير محمول لكونها غير متبادرة الى محمولها قاله صاحب الرحمن ۱۳ مفتحة عسبد الریم

ليجوز تعريف الاضافة المعنوية بكون المضاف غير صفة اذ يكون المضاف غير صفة صفة الصفات
 فكيف يكون تعريف الاضافة المعنوية فأجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام مجذوف المبتدأ
 وهو علامتها ولا شك ان احد الشككين علامة على الفخر واتمام لعل فعلا المعنوية مع انه اخفى
 عما قاله الشارح بقدر الضمير لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية للعلامتها ويمكن الجواب بوجه
 اخر وهو انه على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آية نذري موزة كثيرة
 قوله كاسم الفاعل الجواب سوال وهو انه ينقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية ممان
 الضرب صفة من الصفات فأجاب بقوله كاسم الفاعل لانه يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل لا
 المفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطق لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح
 المنطق ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فتعذر على ذات مبينة مأخوذة مع بعض احوالها
 قوله فاعلم اذ مفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح في العمل عن المضاف اذ المضاف عامل للمضاف
 اليه ابدأ فأجاب بقوله فاعلم اذ مفعولها يعني ان في العمل عن المضاف باعتبار في العمل الخاص
 وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف
 يكون منفيا فأجاب بقوله قبل الاضافة قوله سولم يكن اشارة الى الاضافة المعنوية على قسمين
 قوله كمستأخر مصوم معناه بالفارسية كشيء كرم قوله وكديم البلد فان قيل ان الكريم صفة
 مشبهة عامل في الفعل فيكون من قبيل اضافة الصفة للمعول قلنا المراد من المعول لا يكون
 مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلم اذ مفعولها قوله اي لا يكون صادقا اشارة الى ان المراد من الجنس
 هو الامور الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشفة للجنس قوله بشرط ان يكون للمضاف
 جواب سوال وهو انه ينقض بخلاف اليوم لانك قلت ان الاضافة مجتزئة من يكون فيما اذا كان المضاف
 اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم ايضا كذلك لانه صادق على واحد وعلى الغير
 فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فأجاب بقوله بشرط ان وفي مادة النقص الشروط غير موجود قال
 مولانا عظام الدين الحاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والا
 يلزم اضافة الخاص الى عام كاي انسان مثلا وهي ممنوعة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل
 اقول نعم لعدم جواز اضافة الخاص الى عام لا يظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله في المثال
 اي حاصل مجتث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لاحاصل عبارة المعتصم اذ عبدا
 لا يبدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام وتماثل الجنس
 ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غير فعله هذا انقص
 بقولنا ليس اسد لان المضاف اليه ههنا ما عدل الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره مع انه
 لا يجوز تقدير اللام فيه آجاب بقوله والحاصل ان حاصل الجواب ان ههنا التقسيم اخر
 له قوله معارضة فان المصطلح بالبلد ليسا معمولين لهما بل هما طرفان لما قاله مولانا عبد الرحمن رم ١٣ مفتة

من جنس المضاف فيجب ان يكون المضاف اليه

قوله كما حد اليوم فان قيل كما ان اليوم احد كذا لك الاصل ايضا اسم ذليطلق على اليوم وعلى غير
اليوم ايضا قلنا الاحد اذا استعمل في الايام اريد به اليوم للعين وهو ما بعد السبت فلا يكون اسم
قوله على التقديرين ممتعة اما على التقدير الاول قلنا الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شئ
منها على هذا التقدير فان قيل يتحقق التخصيص حينئذ مع انه لا بد منه في الاضافة المعنوية ايضا
قلنا التخصيص يحصل بذكر احد المتراذين في المضاف والمضاف اليه فلا حاجة الى الاضافة
واما على التقدير الثاني فلا يلزم اضافة الاخص الى الاعم وهو غير جائز قوله فان كان المضاف
اليه اصلا اشارة الى الاعتراض على النجاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس يسدي بل ينبغي ان يفصل
فيه ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان للمضاف اليه ان كان اصلا للمضاف في معنى من و
الا فبمعنى اللام اجيب عنه انا لانفسه ان اصاله للمضاف اليه شرط في الاضافة البيانية
الا ترى الى قولهم مائة رجلان اضافة المائة الى الرجل بيانية مع ان الرجل ليس اصلا للمائة قال
مولانا عصام الدين لا يصح ان يكون هذه اضافة بيانية اذ لا يصح حمل رجل على مائة ولا العكس
اقول للمواد برجل جنسه والمتون للوحدة الجنسية اى مائة هي هذا الجنس قوله واعلم انه دفع
وهم وهو ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لا تصح جعلها لامية فكل هذا
ينبغي ان لا يصح عد قولهم كل رجل وكل واحد من الاضافة اللامية لئلا كلمة كل للزمت الاضافة
فلو صح اظهار اللام انك كلمة كل من الاضافة مع ان جميع النجاة صرحوا ان هذين المثالين
معد ودان من الاضافة اللامية واجاب البعض ان كلمة كل مؤنثة بالافراد لئلا وضعت لاحاد
الافراد فيكون معنى قولهم كل رجل الى افراد رجل لا شك ان كلمة الافراد ليست بلازمة الاضافة
فبمعنى ان اظهار اللام بين لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رحمه عن هذا الوجه بقوله واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بما يلحقه افادة التخصيص الذي هو دلالة اللام
الا ترى الى قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الادراك ان الاضافة فيها بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيها لفساد المعنى ومن قال في تحرير الوهم هكذا انه يتوهم للتوهم ان الاضافة اللامية هي
التي يجوز اظهار اللام فيها فينبغي ان لا يصح عد قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الادراك من الاضافة
اللامية لعدم صحة اظهار اللام فيها فليس له فكر سليم اذ الشارح رحمه جعل هذه الامثلة الثلاثة
من المشهور على ان اظهار اللام ليس بشرط حيث قلنا في قولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الادراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه فلما كانت هذه الامثلة الثلاثة من المشهور فعملنا في الحاجة
النقض امثلة اخرى نحو كل رجل وكل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

له قال عبد الرحمن المقصود به ان الامة من وجهين في الاضافة بمقدور من بدو النظم القاعلة المذكورة اى بدو طائفة امر
خاص ٢ له انه من غير ان يحصل التعريف ولا التفسير ٣ له ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ٤ محقق عبد الراسم

بيان السؤال قلت بيان السؤال يكون بقوله فلا يرد هذا السؤال قوله اي يكون الاضافة جواب
سؤال وهو انه فان المطابقة بين الراجح والمزج لان الضمير راجع الى الاضافة بمعنى في وهو مؤنث
والضمير مذكور اجاب بقوله اي كون الاضافة للم قوله في استعمالهم لما كان القلة قد يكون من
حيث الاستعمال وقد يكون من حيث القياس فلو رفع اليهام ولعين ما هو المراد قال الشارح في استعمال
قوله وروها اشارة الى بيان العلامة على قلة قوله مثلا للاضافة بمعنى اللام اشارة الى ان كثرة
الامثلة باعتبار كثرة المثلثات قوله اي ضرب واقع في اليوم هذا بيان لحاصل المعنى والا
فاليوم طرف للضرب لانه طرف لوقوع الضرب وايضا ان اليوم طرف للضرب لانه صفة للضرب
باعتبار المتعلق وهو واقع فلا يرد ما قاله عصام الدين فان قيل ان الاضافة اللفظية ايضا
منحصرة في هذه الاقسام الثلاثة نحو ضرب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص
المعنوية بها قلنا جرحنا الاضافة في الاضافة المعنوية غير منحصرة في الثلاث بل يقدر بحسب اقتضائه
نقدى اسم الفاعل والمفعول قوله اي الاضافة المعنوية وانما اضاف الضمير في قوله يقدر الى الاضافة
المعنوية بقدرية البحث اذ البحث فيها قوله اي تعريف للضاف ظاهر كلام المصنف دم ان الاضافة
المعنوية تقيد بتعريف احدهما او على التعيين وهو غير وارد فبين الشارح ما هو المراد وانما اخذ الشارح
هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ما هو المذكور بعد لفظ مع هو الاصل وما هو المذكور
قبله هو تبع علم بهذا ان ما هو المذكور بعد قوله المعرفة عبارة عن المضاف اليه اذ هو اصل وما هو المذكور
قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع قوله لان الهيئة التركيبية ود على الشارح الهندي دم لانه قال
في وجها فاد هذا التعريف ان نسبة المعتبر مستلزم لمعومية المنسوب قوله ومعهوديته اشارة
الى ان تعريف المضاف الينا بما يميز تعريف المضاف عند فقد تعريفه فاذا كان غلام زيد معهودا
بين المتكلم والمخاطب فمضد حضور غلام يقال جاءني غلام زيد اي الغلام المعهود قوله كما لا يخفى
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا يستلزم معهوديته الفعل وتعريفه قوله من غير اشارة الى قلة
معين كما اذا كان لزيد غلمان كثيرة قوله قلنا حاصل الجواب ان الاضافة في اصل الوضع للتعريف
وقد يكون التعريف بعرض لكثرة عبيد زيد كما ان اللام في اصل الوضع للتعريف وقد يكون لغير التعريف
بعرض بان يكون اللام زائدة قوله وليس يجزى جواب سؤال ظاهر قوله الا ان يكون الجواب

غير

سؤال ظاهر قوله يقيد الاضافة ^{له} من ان نقدر ان الواقع يدل على ان يكون اليوم صفة للضرب مانه قالا اصل طرف اليوم

ضرب في اليوم فهو متعلق بالضرب وليس بصفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قاله عبد الرحمن ٢٢ له وهو تعريف المضاف
بقوله اي تعريف المضاف ٢٢ له تقويه ان ما ذكره المصنف دم من ان الاضافة المعنوية تقيد بالتعريف اذا اضيف الى المعنوية منقوصة
بلفظ مثل وغيره اذا اضيف الى المعنوية لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مما انما لا يقيد تعريفه للمضاف اجاب بقوله و
ليس يجزى الم ٢٢ له تقويه ان ما ذكره منقوص بقوله عليك بالهكمة غير السكون فان غير مضاف الى السكون وهو معرفة
بالامانة للفرقة صفة للمعرفة فلم تعد الاضافة المعنوية تعريف لفظ غير واقع صفة للمعرفة فاجاب بقوله الا ان يكون الم ٢٢ منقوص

أشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله ولتعريفنا قوله أى شرط الاضافة المعنوية دقم وهم
وهو ان الضمير في شرطها واجعل الى مطلق الاضافة مع ان تجريد للمضاف من التعريف لا يشترط في
الاضافة اللفظية نحو الضاد ب زيد والضار ب زيد لانه غير مجرد من التعريف فدقم بقوله أى شرط
الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سؤال ظاهر قوله بان يجعل واحدا أى يجعل العلم
فردا واحدا من المفهوم الذى هو صاد وتعليقه على غيره ففي العبارة مساهمة يعنى يجعل زيد
علما لاشخاص كثيرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما
لمزيد كطريق التنكير بوجه الاخر وهو التالى وبالوصف المشتهر ان الطريق الذى ذكره المتأخر رحمه
في جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجزى في جميع الاعلام بل يجزى في العلم الذى
له وصف يشترط به ثم لم يرد من النكرة ما هو نكرة حكما لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هى التى وضعت
لغير معين والوضع غير موجود في هذا الطريق قوله والمراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتكلم
وأراد من الذى من قبيل ذكر الملزوم والاداة اللازم قوله وخلوه جواب سؤال وهو ان
هنا اعلان احدهما ان اللام يكون موجودا في المضاف ثم اسقط للاضافة وهو مسمى بالتجريد
والثاني ان لا يكون في المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجريد فلما اداد من التجريد
التجريد فلا يتناول العبارة للتجريد فأجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلو اعم من التجريد
والتجريد قوله لكان طلبا للادنى وهو التخصيص فان قيل اذا كان المضاف معرفة كيف
يجوز حصول التخصيص فيما اذ معنى التخصيص هو قوة الاشتراك وهما دقم الاشتراك
قلنا اذا ضيفت المعرفة الى لنكرة ليصير المضاف نكرة في بادى النظر كما قال ولقيد تخصيصا
مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليا معروف من المضاف
نحو الغلام فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى لمعرفة حصول اصل التعريف
اولقول لما لم يجز الاضافة في صورة المساواة فمخيل عليه صورة الاضافة الى الا معروف طرد
للباب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا تحصيل التعريف بل لا وكما يقال عمرو زيد
باضافة عمرو الى زيد لمتعلق احدهما بالآخر ولازمة احدهما بالآخر قلنا انما هو باعتبار اللفظ
لما الغرض الاغلب في الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو زائد قد
يكون وقد لا يكون قوله بل تبدل التعريف بتعريف اخر فالتبدل فعل هذا ينبغي ان يجوز ايضا
المعرفة الى المعرفة بناء على انه تبدل التعريف بتعريف لا انه تعريف المعروف قلنا للتبدل
انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصير التبدل بالعلمية بخلاف
الاضافة فانها ليست من الاوضاع فلا يصح التبدل بها وقد يجاب بعض المحققين من اعتراض المتأخر
له بقوله ان اذكر مقصود بغير غلام زيدان التجريد ليقف سبق التعريف ولم يوجد التعريف في غلام زيد حتى يتقدم عنه
اجاب بقوله اذا كان معرفة ٣ لانه لا يجرى ان يكون اذ ياد المعرفة للمضاف ٣ وله وقد حصل المعرفة فلما ضيف الى المعرفة كان تحصيل

الذى بينه بقوله فان قيل الى باننا لا نسلم ان في هذه الامثلة جعل المعرفة علما بالمعرفة هو
مدخل للثبوت وهو لفظ النجم والعلو هو المجزوء المركب اى اللام ولفظ النجم فلا يمين اعتراض الشرح
قوله وما اجازة الكوفيين جواب سؤال وهو انكم شرطتم في الاضافة المعنوية تجريد
المضات من التعريف فهو مقتضى بقول الكوفيين الثلاثة الاثواب والخصنة الداهية
والمانعة الدنياء فاما اضافة معنوية مع ان المضاف فيها غير محدد من التعريف اجاب بقوله وما اجازة
الكوفيين الى قوله من تركيب انما زاد قوله تركيب لدفع سؤال وهو ان قوله من الثلاثة الاثواب بيان للفظ
اجاز وهو الضمير البارز في اجازة اوبيان لكلمة ما وهو ايضا مفعول لاجاز باعتبار ارجاء الضمير
اليه وهذا البيان لا يلزم لان مفعولا جاز ليكون الا من الاحداث وما يكون مقدرا المستكمل
والثلاثة والاثواب من الذوات فلل ازيد الشارح لدفع ما قوله من تركيب وهو من الاحداث
ومن مقد والتكلم قوله واما ما جاء في الحديث جواب السؤال الظاهر واو الحديث قوله عليه
الصلوة والسلام اعسلوا يوم الجمعة ولو اشتريتم كاسا بالالف الد يناد قوله نحو مصارع البلد
اه ونحو فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضى فلا يعمل قوله من قبيل اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله وانما يعلم انه من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله اذ في قوله حسن الوجه اضافة صفة
الى فاعله فلو كان هذا ايضا من قبيل اضافة الصفة الى فاعله ليدرم تكرار المثال في قوله فائد كاجاز
سؤال وهو ان جعل قوله ولا تقيد مستثنى منه غير صحيح اذ هو يكون من السماء اعلان الافعال
وقوله ولا تقيد من الافعال فاجاب بقوله فائدة يعنى ان المستثنى منه محذوف وهو قوله فائدة
وهو من الاسماء قوله لا تعرفوا ولا تخصيصا وانما فيها الشارح مع ان لغيرهما استفادة من المحصر
لا متناه الى ليل عليه وهو قوله لكوننا في تقدير لا انفصال يعنى ان صورة الاتصال غير انثة
على صورة الانفصال في التخصيص وعدم مداه معناه في تقدير الانفصال اى انفصال بين اللفظ
والمعنى لان لفظ الاضافة اللفظية مجزوء وبها الاضافة ومعناه مرفوع اذ هو فاعل وهو منصوب به وهو
مفعول بخلاف المعنوية لانه مجزوء ولفظا ومعنى قوله لا في المعنى جواب سؤال وهو ان قوله في اللفظ
مستند وليكون التقييد لا يكون الا في اللفظ حاصرا للجواب انه احتراز عن الخفة في المعنى بان تستقيم
لما قول جاز ان يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى اى الذى قوله الشرع نعم لا يكون موصوفا
بالخفة التي يكون اللفظ موصوفا بها فلا يرد ما قاله مولانا عصا م الذين من ان قوله لا في المعنى انما
يلزم اذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع انه ليس كذلك ثم قاله مولانا المذكور ان قوله لا في المعنى
صريح في ان المراد من المحصر هو المحصر الاضا في لى تقيد تحفظا في اللفظ دون المعنى فيكون المحصر
حيثما بالنسبة له لقوله من ما ذكره من قوله عليه السلام بالالف الدنياء الداهية معنوية مع ان للمعنى انما غير محدد
من التعريف اجاب بقوله واما ما جاء في الحديث لى هم له يوم كذا الحزن غمهم بل طاعة وضعى ولو كان له مخرج لذكره فنفى
من ركاز الفاعل واد اسم شيرح ولانا مامولوى مفتى مكتب دار الحرمين القاورى

ذكر

قاله ولا تقيد اشارة الى بيان قوله اللام قوله

الى المعنى مع ان قوله لا تعريفا ولا تخصيصا يعيد ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتخصيص
 فبينما قد اتم انتهى كلامه **أقول** ان قوله لا تخفيفا في اللفظ حصرا ايضا فيان الاول بالنسبة
 الى قوله تخفيفا فقط والثاني بالنسبة الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ الاول بالنسبة الى الاول والثاني
 بالنسبة الى الثاني **قوله** والتخفيف اللفظي **جواب** سؤال وهو انه لم قال تخفيفا في اللفظ ولم
 يقل تخفيفا في المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا لا غير فأجاب بقوله والتخفيف اللفظي **يعني**
 ان التخفيف اللفظي غير مختص بالمضاف **قوله** او حكما **جواب** سؤال وهو ان ما ذكر
 منقوض بنحو حواج بيت الله فان فيه اضافة لفظية وليس فيه تخفيف لعدم وجود التنوين
 في حواج اذ هو غير منصوب فأجاب بقوله او حكما **يعني** ان التخفيف اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما وهذا تخفيف حكما اذ في قوله حواج تنوين حكمي قبل الاضافة اذ معنى التنوين الحكمي
 هفاته بحيث لو كان شبه تنوين لسقط بينه الاضافة وهذا اسقط النقض باضافة اسم
 التفضيل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظية مع انه لا يفيد تخفيفا لعدم حذف التنوين منه
 لعدم وجوده آجيب عنه لا نسلم انه لا تفيد تخفيفا اذ لو لم يكن مضافا لستعمل بمن او باللام
 وما يجزى فان عند الاضافة فيجوز تفيد تخفيفا في اللفظ **قوله** واستتاره في الصفة
 لا يقال لا يكون التخفيف في المضاف اليه **جواب** ان الضمير واستتاره في المضاف لان استتاره
 الضمير لكن اورد في موضع الالف واللام قلنا حروف الساكنات اخف بالنسبة الى المتحرك **قوله**
 كالقائم الغلام **واما** اضافة المعرف باللام في اللفظية لعدم العلة المجازية في المعنوية
فيما اذ ذلك لان اللام في اسم الفاعل والمفعول اسمية **يعني** الذي لا حرفية فلا يكون التعريف
 بدخولها لانه لا يكون لتعريف المدخل لا اللام الحرفية فلام الاسمية يكون بنفسها معرفة
 لا مدخولا **قوله** القائم غلامه **واما** كان اصله ذلك لان ذكر اللام **ليعلم** انه ليس تخفيفا
 في المضاف وهو سقوط التنوين لانه سقط باللام **واما** اورد الضمير في المضاف اليه لثبوت
 العائد في شبه الجملة الى الموصوف وهو زيد مثلا **وايضا** **اما** اورد الضمير في المضاف اليه لتعيين
 الغلام ثم خفف المضاف **جواب** ان الضمير ثم يرد عليه لانه لما حذف الضمير لم يبق العائد فأجاب
 بقوله **وستتو** في القائم **واما** اورد اللام في الغلام لتعيينه لان لما حذف الضمير منه
 بقرينة مكان القائم الغلام **قوله** واستتاره القائم فان قيل وفيه هذا يلزم **فما** نقد لفاعله
 وهو الضمير المستتر والغلام قلنا **اما** يلزم ذلك في بادى الرأي لكن لا يلزم ذلك في الواقع
 لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقيقه في محض الصفة المشبهة

سأله بارت يكون في لفظ ذلك يكون في لفظ المضاف اليه فقط وقد يكون فيما ساء ١٢ **سأله** لاني المضاف ولا في لفظ
 المضاف اليه ٢ **سأله** من ان المعرفة واضيفت الى النكرة كان عليها الادنى مع حصول الالفة **جواب** ان ضيفت الى المعرفة كان تعميل
 المراد ٣ **سأله** دون المعنوية **جواب** ان الضمير **سأله** ١٢ **سأله** اعلام التعريف عرنا عن المضاف اليه ١٢

قوله باضافة الصفة ذم وفهم وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعني مررت بـ بجمله من الوجوه
 فذم بقوله باضافة الصفة يعنى المقصود اضافة الصفة الى المعول مطلقا سواء كان في هذه
 المادة او غيره قوله والمراد له جواب سوال وهو انه لا دخل لانتقال التخصيص لا بالمثال
 الاول ولا بالمثال الثانى فكيف يعبر جعل الامور الثلاثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الحسن
 يعنى ارجع الامور الثلاثة مشار اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو
 قتلوا زيد مع ان القتل صدر من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
 لاستثناء التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لانتقال التخصيص كذلك لا دخل لوجود التحفيف
 في جواز التركيب الاول وامتناع الثانى قلنا وان لم يكن لوجود التحفيف دخل في التركيبين
 الاوليين لكن له دخا في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارب ي زيد والضارب ي زيد وليس لانتقال
 التخصيص دخلا اصلا اولف قوله لا سلم انه لا دخل لوجود التحفيف في جواز التركيب الاول لانه لو
 لم يغد الاضافة اللفظية التحفيف لم يحجز هذا التركيب لان الوجه فاعل لحسن والفاعل لا يكون
 محجرا ولما كان الوجه محجرا ورا فهو ليس الا لاجل التحفيف بان يقطع المتنون لاجل الاضافة
 اللفظية قوله تركيب الضارب ي زيد واما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب ي زيد ضاربا
 ومضات اليه وهو يصح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءنى غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب
 ههنا اما لاجل متابعة السابق واما الجوان اللام اذا خا على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى ان
 واسم الفاعل يعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب
 قوله ولا شك له فيه فتوطئة للاعتراض على المصنف رحم بقوله وعلى هذا كان الانسب المراد
 حاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التحفيف فقط بخلاف التفريع
 السابق فانه متفرع على امرين وهما التحفيف وانتفاء التعريف فغلب هذا كان الانسب تقديم هذا
 الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين
 لان الاول بمنزلة المفرد والثانى بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم
 هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعني قوله ولا تقيد الاحتيف في اللفظ
 بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور في مناهي حيث قال الشرح لا تعريفيا ولا تخصيصا بيانا
 لما خرج بقول المصنف قوله لكن اخره اشارة الى الجواب يعنى انه وان كان مفردا او وان كان اصله
 مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا هو قوله خلافا لافراء وقوله وضعف الواهب
 قوله فلما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدم حسنا المراد من الحسن هو الحسن بالصحة
 لا بالبصلا هما الفاظ وهى غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فالتقدير ان كلمة ما في قوله
 ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسبا فليس كن
 سلمه سم انه ليس كذلك لان قوله مررت بـ بجمله من الوجوه حائز ۴۴۲ م كنه والله اعلم بموافقه هذا الجواب والجواب الحسن

انما التقدير ان يحسن اشارة الى انهم من المعصومين وهو محجور عن التعريف والتفريع على امرين فانه متفرع على امر واحد وهو وجوب التحفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على امرين وهما التحفيف وانتفاء التعريف فغلب هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين لان الاول بمنزلة المفرد والثانى بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعني قوله ولا تقيد الاحتيف في اللفظ بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور في مناهي حيث قال الشرح لا تعريفيا ولا تخصيصا بيانا لما خرج بقول المصنف قوله لكن اخره اشارة الى الجواب يعنى انه وان كان مفردا او وان كان اصله مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا هو قوله خلافا لافراء وقوله وضعف الواهب قوله فلما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدم حسنا المراد من الحسن هو الحسن بالصحة لا بالبصلا هما الفاظ وهى غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فالتقدير ان كلمة ما في قوله ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسبا فليس كن سلمه سم انه ليس كذلك لان قوله مررت بـ بجمله من الوجوه حائز ۴۴۲ م كنه والله اعلم بموافقه هذا الجواب والجواب الحسن

ايضا لذلك يعني يكون مقدما مع انه مؤخر في الواقع قلنا ان في تاخير كلمة ما في الواقع
وجد القرينة وهوانه عامل في الاسم والخبر ولا شك ان العمل مقدم على العامل في الواقع في
الذين بخلاف اللام فانه لا يقتضي على تاخيره في الواقع وهوانه مقدم في الخارج كذلك مقدم في
الذين قوله في شعر الأعراس وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبيلة قوله فسر
المعنى باعتبار العطف وانما لم يعتبر إضافة الواهب الى المائة لوجود ثلثة الاولاد فمنع لانه ضعيف
والمصنف رحمه مدعى لا ثبات الضعف وهو لا يكون الا ان يعتبر إضافة الواهب الى العبد لا الى المائة
والثاني ان إضافة الواهب الى المائة مجازة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر إضافة
المعطوف عليه لم يكن قول المصنف إشارة المستدرة ابتداءً مع انه محتمل ذلك كما قال الشرح فيما
بعد ولك ان تجعل كل واحد منهما إشارة المسئلة على قوله يعني ان هذا القول ضعيف هذا
قوله الشرح المسمى فكله الشارح للاعتراض عليه بقوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لما في راحة مصادرة لان اثبات المطلوب اي امتناع مثل الضارب زيد يتوقف على بطل دليل
الخصم اي قوله الواهب المائة الى وبطلاله يتوقف على ثبات المطلوب وانما قال فيه شوب مصادرة
ولم يقل فيه عين مصادرة اذ المدعى وهو امتناع الضارب زيد لم يجعل دليلا له بانهما يتوقف
بين شيئين ويقال له ردور فلان قال شوب مصادرة ولم يقل عين مصادرة اجيب ١٠ لان سلم ان
ابطال الدليل موقوف على امتناع الضارب زيد بل موقوف على قوله الشارح لعدم الفائدة وعدم
الفائدة غير موقوف على ابطال الدليل فلا يلزم الدور قوله اللهم اشار بذلك الى ضعف
هذا التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه في التركيب لا في الاستدلال لانه
من الامور الخارجية قوله اذ لا نعرفه على الجراي جوا العبد بان يكون الواهب مضاف اليه بواسطة
العطف قوله على الجراي عمل المائة اذ هو مفعول به قوله في مدحه جواب سواله وهوان قوله
الواهب المائة من المقدرات يعني انه ليس بحجة فلو جعل مبتدأ لا يوجد خبره ولو جعل خبرا
لا يوجد مبتدأ فاجاب بقوله اي مدحه يعني انه خبر لكن مجزوف المبتدأ اذ هو قوله مدحه
ومن قال في السؤال ان قوله الواهب المائة صيغة اسم الفاعل وهو انما يعمل بشي طاعة لا يوجد
فا قوله لا نسلم ان الواهب لم يعتمد على الالف واللام كما ترى قوله اي البيض استادة الى تفسير
غير المشهور بالمشهور قوله يستوى فيه جواب سواله وهوان المائة مؤنث والحيان من كرفم مثبت
المطابقة بين الصفات والموصوف فكيف يجر قوله الشرح والحيان صفة المائة وايضا لا يصح تفسير الحيان
بالبيض اذ البيض بالكسر جمع بيض بالفتح فيلزم تفسير اللفظ بالجمع فاجاب بقوله يستوى الى وحرنا
لمحوظ بما في الجملة والجمع يتلوه الجماعة مفرد مؤنث فكسر الهاء في الحيان ان اعتبر بكسر رجال يكون جهازا

ان يكون المدعى موقفا عليه الدليل واللام ان يكون موقفا عليه خبر الدليل ولا يخلو لا شتمه على الدور ١٢ في تقريره فانه
العبد الى ضمير لانه غير جاز لان العبد جاز عن الملوكة والمملوكة لا يمتنع للمائة اجاب بقوله اي راجع الى ان العبد من العبد

سأله قال لعدي المصادرة على المطرب على رتبة شوب احد هان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزاء الدليل
ان يكون المدعى موقفا عليه الدليل واللام ان يكون موقفا عليه خبر الدليل ولا يخلو لا شتمه على الدور ١٢ في تقريره فانه
العبد الى ضمير لانه غير جاز لان العبد جاز عن الملوكة والمملوكة لا يمتنع للمائة اجاب بقوله اي راجع الى ان العبد من العبد

اعتبر يكسر حار يكون مفردا قوله والجملة اضافة للمائة جواب سؤال وهو انه لما كان في الجمان
معنى الجمع فلا يعم جعله تميز للمائة لان تميز عدد والا على لا يكون الامفردا فاجاب بقوله والجم
صفة للمائة يعني ان قوله والجم وان كان تميز للمائة في الواقع لكن في التركيب وقم صفة للمائة او
بدلا عنها قوله او من قبل الـ عطف على قوله والجم قد تحمله في المعطوف ^{فإنه} فينون هذا اشارة
الى ضعف اخرى في هذا التركيب قوله اى باعها جواب سؤال ظاهر قوله لادنى ملايسة فنعنى
عبد هاشم ما كانا نجد في المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سؤال وهو انه ينبغي للمشاركون
يتعين احدهما ليعلم حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر ليعنى انما المتعين الشارح احدهما
لان لتعين احدهما موقوف على حركة حرف الروى من القصيدة ^{منه} والمحال ان الشارح ^{منه} في مشكك
حركة حرف الروى قوله واما لانه قاسه عطف على قوله لانه توهم قوله يعني كان القياس
جواب سؤال وهو ان الحمل يقتضيه المعنى الاصل وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كالمقياس
قوله وهو جواز الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن فيه التحفيف من جهة المضاف لكن فيه تخفيف
من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما امر واما قال ان هذا الوجه مختار
لتزييم المحل وتزويبه والا فهو مساوى ^{لأنه} مع الوجهين الاخرين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان
فاعلا اما كونه مشبها به فلما ذكر ان الوجه بمنزلة التميز قوله وهذا الاشتراك لانه لان للمضاف اليه
في الضارب زيد ليس نجس معروف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة
الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سؤال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضارب
هما والجمع نحو الضاربهم قوله اى في قوله من قال جواب سؤال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله
جازا ولقوله الضاربك لان الظرف على قسمين احدهما حقيقة وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري
وهو ظرفية الاوصاف للموسوعات نحو زيد في العلم وزيد في الدم وزيد في العلم وقوله فيمن
ليس بواحد منهما اجاب بقوله اى في قوله من قال قوله اى الضارب والضاربك ذفع
وهم وهو انه يعنى من عبارة المصنف ^{منه} ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك قد فم
بقوله اى الضارب لانه قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرورا ^{منه} قوله اى المحمولية
وانما جعل المصدر مجرورا لان ما يقال من انه لا يتجدد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول هو المتكلم لان
الحال هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعله لان المحمول ليس
ارثيا لى الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال لانه جاز فيكون فاعله متحدا حينئذ قال مولا باعصا
ما وجد للشعر انه لم يجعل قوله جملا الذي كورنى قوله وانما جاز الضاربك لانه جاز على المصدر الجواز اعني المحمولية
سلكه لانه ان اخافه العبد في كبره ان يترجى لان العبد عبارة عن الموكمة والموكمة لا يتصور للمادة اجاب بقوله اى لا يمتدحى ان المراد من العبد
الواقي بما لان المراد يقوم بلامه بله اما العبدان كما ان العبد يقوم بخدمة ربه اذ ان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اخافه العبد الى الغير الا ان الجواز
بمن ملايسة اى عبد ما جازا عبد الرحمن ^{منه} علة الروى بالمرحون الذي عني عليه القصة ^{منه} فقال تعقلا دارية ٢٢ ملو

مع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارادته ايضا فالشارح رح غفل عنه فصل وحق ما قال ان
الانسان مشتق من النسيان اقول ان الشارح كثيرا ما يكتف من السابق باللاحق وايضا ان الشارح توجه
الى بيان الحمل الثاني ولم يتوجه الى بيان الحمل الاول لان الشارح ارى ان يفرغ من بيان المقصود الاول
من الكلام ثم يشير في بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع قوله وبيانه لم يجز **سؤال**
وهو ان الحمل يقتضيه المناسبة ولا مناسبة بين الضاربك وضاربك اذا احدهما متلبس باللام دون
الاخر اجاب بقوله وبيانه يعني ان المناسبة ههنا من وجها اخر وهو ما تبين الشارح قوله وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة فاما الترميز والتخفيف من غير نظر الى الاضافة لا متناه اجزاء التنوين مع الضمير
المتصل لان التنوين يؤذن بانفصالا بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالانصال قوله لانها ليس
من باب واحد لان المضاف اليه في الضاربك زيد ليس ضميرا متصلا فان قيل لما جاز حمل الضاربك
على ضاربك فينبغي ان يجوز حمل الضارب زيد على ضاربك يد قلنا بغير المثالين فوق لان الضاربك مش
بضاربك في انه حذف التنوين فيها قبل الاضافة لا للاضافة وحمل التنوين ليس كذلك فالقياس مع
المعارف قال القيد ان حذف التنوين في ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف نجعل ما قال لان الاضافة اللفظية
تفيد تحقيقا في اللفظ قلنا سلمنا انها تقيد بتمقيف لكن اذا وجد محلا للتخفيف وههنا لم يوجد كما في
حواشي بيت الله ويمكن ان يجاب بان هذا اخل بالتمكين المضاف اليه ضميره متصل وايضا لو حمل
الضارب زيد على ضارب زيد لم يبق لا اشتراط التخفيف فائدة مع ان اشتراط التخفيف في الاضافة
اللفظية ثابت بالاجماع قوله فالدليل جواب سؤال وهو انه لا يجوز ان يكون سقوط التنوين في
ضاربك لاجل الاضافة لاجل انصال الكاف فمن اين علم ان السقوط لا انصال فاجاب بقوله و
الدليل في قوله ولو لم يمتدح ضاربك لشيء لم يجز في استعمال العرب ضاربك لشيء انصال الضمير
وجوب التنوين قوله ولو لم يتصور لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتون
او لا فريضا بحد هذا لان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منصوبا او مجزعا ولما عرفت فلا يرد
ما يقال انه لا مانع من التصور فكيف نجعل قوله ولو لم يتصور ويمكن ان يكون ذلك لله بالغة في النسخ قوله
ولما قل ان يقول لم اجيب عنه انه لو كان كذلك لسمع من العرب قبل الاضافة هكذا سمع انه ليس كذلك
ان التنوين لو كان مما يفصل الضمير عن العامل لفصله لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموح
بالانصال المجز فوالله لا يصلح ان اصله ضاربك لان الضمير المتصل لا يصلح في الانفصال عد ولما في الاصل
المخبر الاصل اقل العد والى الاصل عند نقذ لا انصا اليها قال المصمم ونجست الضاربك ولا يصح الانفصال
الا عند نقذ والمتصل قوله وحصل التخفيف جدا انما قال جدا الحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه
جميعا اما في المتناظرا هو مجز والتنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فتدس بالمتصل المتصل قال
سأله كلام غير ان التخفيف في ضاربك بغير الضاربك فالجواب نعم ان سألوه ان كان الضاربك من الضاربك الى سألوه
بغير الضاربك فبغير الضاربك في ذلك لانه من التنوين بغير الضاربك في الضاربك بغير الضاربك في الضاربك

سوالنا عصام الدين ان التعيين في المضاف اليه لا يكون الا بمجرى من شئ منه فلا يكون بالتبدل في القول
 ان التبدل لا يمكنه لا يعتبر ههنا اذا كان تبدل في الاضاف بالاثقل او باليساوي واما اذا كان تبدل في الاثقل بال
 الاثقل فهو بمنزلة حد من شئ من قوله واعلم ان حملنا في الاشارة الى بيان فائدة جديدة قوله
 على التقدير الاول في المصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال غير موجود فكذا
 البطلان والمصادرة غير موجودة قوله واجماع كل المبتدأ أو قوله ظاهرة خيرة واما قال ظاهرة
 ولم يعرّفها غير التام في الارجاع مضاف الى المؤنث وهو صورتين وكلمة كل لا حاطة تابعة
 للمضاف اليه ومن قال ان المصداق مؤنث ويزكر فقد خطأ خطأ عظيما لان اجراء التقدير والتأنيث
 في المصداق انما هو في المصدر في التأنيث نحو مصادرة لاندان نظر في التأنيث ياتي بالتأنيث وان نظر
 الى انه يقال له مصدر فيأتي بالتذكير وانما كانت ظاهرة في المسئلة لانها مثل الضارب زيد بن
 توسيط العطف فكما انه مستكنة على حد فكذا كل واحد منهما مسئلة مستكنة بخلاف الواهب المائه
 اذا مضافه الواهب المجهول بواسطه العطف فلا يكون مثل الضارب زيد فلا يكون ظاهري في
 قوله ويتضمن المعنى ان جواب سؤال وهو انه لما كانت ارجاع كل من الصورتين للغير
 الى مسئلة ظاهرة فكيف يثبت الرد بهما كما فعل السارد رح سابقا اجاب بقوله ويتضمن الرد
 الفراء في قوله ويتضمن الرد في الاشارة الى ان المسئلة الاولى ظاهرة في الرد ويتضمن المسئلة
 قوله مع بقوله المعنى المقادير فم وهم وهوان عدم اضافة الموصو الى الصفة في صورة عدم بقاء
 المعنى الوصف ثابت ايضا مع ان ههنا لم يوجد المان ثم انما ايضا مع بقاء المعنى الوصف باعتبار
 وجوه ثلثة احد هاما قال السارد رح بقوله لان كل الم والثاني انه على هذا يلزم اجتماع المتضادين
 لان الصفة يكون تابعة للموصو في الاعراب والمضاف اليه لا يكون الا محجورا فيلزم كون الشئ الواحد
 محجورا في موضعين والتاثير انه يلزم في الموصوف ان يكون اخص او مساويا ويلزم في المضاف
 ان يكون اعم او مساويا كما عرفت قوله معنى اخرا معنى التركيب الوصف تفيد شئ بشئ واتقاف
 به مع صحة حمل الثاني على الاول كما في جاءني زيد فاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشئ
 الى شئ مسموع صحت حمل الثاني على الاول بناء على الغلب اذ يعبر في الحمل في الاضافة البياينة قوله
 المعنى بعينه للاتصاف صفة الموصو وايضا ان الصفة لا يخلو اما ان يقدم على الموصوف او لا فكل الاول يلزم
 تقدم الصفة على الموصو وعلى الثاني يلزم تأخير المضاف عن المضاف اليه وكل واحد منهما لا يجوز قوله خلاف
 للكوفية ودليلهم قول العرب سبحانه وجاءني الغري وصدوة الاولى وتقبله الحقاء قوله ويرد على القائل
 الاول في اي يرد على البصريين من جهانب الكوفية قوله وهو قول الضمير في هو راجع الى القاعدة وقد كلف
 الخبر قوله في كل واحد الفاء بتعليق تطبيق المثال على المسئلة قوله وقد اضيف اليها موصو فانما قال فيقول
 فليكن

م
 من المصوتين الاخيرين الى مسئلة علمية ٢ كنه الا ان نقول انهم من مجرى التبع ٢ كنه وبين الاخص والاعم من ان ٢ كنه فنعلم
 من المصوتين الاخيرين الى مسئلة علمية ٢ كنه الا ان نقول انهم من مجرى التبع ٢ كنه وبين الاخص والاعم من ان ٢ كنه فنعلم

اضافة الموصوف الى الصفة في هذه الكلمات بعد ذوالالمعنى الوصف والاضافة بعد ذوالالمعنى
 الوصف جائز أجيب ان ذوالالمعنى الوصف عن هذه الاشياء مختار جائز لانها مشتقات فلا
 بد لها من بقاء المعنى الوصف فلا يجر ضلوعها من الوصف قوله مقد في نظم الكلام اى مقد لا
 من الخارج قوله مقد وفاى سا فظا لكن معنى الجاهل صادق على الوقت وغيره فارد منه
 ههنا الوقت كما يؤخذ احد المعاني من الصفات الغالبة كالرحمن فانه صادق على الله تعالى وغيره
 ثم غلب على الله تعالى قوله وبقوله الحقارة وانما وصفوها بالحقارة لانها تنبت في مجاز البول ومواز
 الاقدام ويقال لها في الافغانى وخراسان قوله لكن هذا التاويل لا يتشبه الا بجرى دلفم وهم وهوان
 هذا التاويل يجرى في جانب الغربى ايضا فلم يرد ذكره الشارح آجاب بقوله لكن هذا التاويل لم يرد
 لا توصيف مكان هو جائز بها اى بالغربية وضمير هو راجع الى الجانب والغمير في جانبه راجع الى
 المكان والظاهر ان يكلف بقوله لا توصيف مكان بها الا انه لما كان الجانب المذكور فى المثال فى توصيف
 المكان بالغربى ينبغى ان يراد معنى الجانب البصر قوله جزء وكله المكان الجرح هو المتصل بالمغرب
 والمكان الكل عبارة عن جميع الارض ثم يرد عليه ان بين المضاد والمضاف اليد لا بد من الفارقة ولا
 تقاربه هذا الجانب هو المكان فآجاب بقوله والاضافة بيانية قوله بانهم حذفوا قطيفة ولما يجوز حذفها
 لانها كلمة من الكلمات وحذف سائر الكلمات كذلك حذف ههنا ثم لما حذف الموصوف فيكون الجرح بهما
 لا يعلمانه قطيفة او غيرها فارد واقطيفة اخرى لبيان الجرد والقبيل ينبغى ان يظروا القطيفة الى
 حذف فوها البيان الجرد فلا حاجة الى قطيفة اخرى قلنا مرادنا بيان الجرد والنسبة لا يبين بذكر الموصوف
 بل الموصوفين بذكر الصفة فلما لم يعد موصوف صار كأنه ليس اسم صفة وايضا انما هو اسم غير صفة
 لا نذكر كونه الحاشية الجرد رثا كونه ورسود كى حصة صار كأنه اسم غير صفة فى الله يستعمل
 بذكر الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور ومقد ووجه صيرورتها اسماءه وقد يرد
 الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله لرى مشابة جواب سؤال وهو ان الماشية عينا
 عن الاشتراك في النوع كاشتراك ربي وعم وفي الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف آجاب
 بقوله له مشابهة يعنى ان المراد من الماشية هو المشابهة لا غما فتسمان بقسم واحد وهو المشابهة
 والاشك ان المشابهة اشتراك في الكيفية قوله للمضاف اليد في قبيل الماشية الاضافة لا يجر اطلاق المضاف
 اليه عليه قلنا المراد من المضاف اليد في قوله لا يضاف اسم مماثلة الاسم الذى اراد كونه مضافا اليه
 قوله في العموم والخصوص فقوله في العموم اى في الشمول والطلاق فان كل ما يطلق عليه الليث
 يطلق عليه الاسد وبالعكس فان كلما يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وقوله والخصوص اى
 في عدم الشمول والطلاق فان كلما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الاسد بالعكس قوله سواء كان
 له تقرير الايراد انهم يقولون السج الجاهل والجانب الغربى والعلمة الاولى والبقلة الحقارة ولا يخفى ان السجدة للمثال المذكور
 موصوف والجاهل صفة فافادوا السج الجاهل فافادوا الموصوف الى صفة ولكن ذلك في الامثلة الثلاثة المذكورة فالمراد من قوله فافادوا

حاشية في قوله رثا كونه ورسود كى حصة صار كأنه اسم غير صفة فى الله يستعمل
 بذكر الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور ومقد ووجه صيرورتها اسماءه وقد يرد
 الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله لرى مشابة جواب سؤال وهو ان الماشية عينا
 عن الاشتراك في النوع كاشتراك ربي وعم وفي الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف آجاب

اليد

المخلاف هو كذا الف غير القسم الاول والثاني قوله لانها لما انقلب دليل على كسر ما قبل الياء قوله وجب
 الى فعل مضارع معنوم وقوله بقاء الضمة فاعله وقوله تغيرها مفعوله والضمير في قوله قبلها وتغيرها
 راجع الى ليا يعني ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها القصة الواو لا الياء قوله وفتح الياء
 جواب سؤال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة وساكنة ففتح تقديره يسكون الياء ههنا يلزم
 التقاء الساكنين فاجاب المصنف بقوله وفتح الياء يعني ان سكون الياء فيما ظالم يلزم الحذف وقوله
 اي ياء المتكلم دفع وهم وهوان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اي ياء المتكلم
 يعني ان اللام بدل من المضات اليه قوله في الصور الثلث دفع وهم وهوان قوله وفتح الياء متعلق
 بقوله وان كان واو الخ بناء على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله في الصور الثلث قوله اي
 للزوم التقاء الخ دفع وهم وهوان قوله للساكنين مفعول له الذي يكون الفعل سببا لمفعوله مثل ضربت
 تاديبا والحا الى ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اي للزوم يعني انه
 مفعول له الذي يكون سببا لمفعولا الفعل مثل قدمت من الحرب جينا وانما زاد قوله التقاء الجواب سؤال
 وهوان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الحاء
 والاخر الجيم فاجاب بقوله التقاء الساكنين يعني ان المنوع التقاء الساكنين للزوم الساكنين وليس
 دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمذلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله
 الخ مر البحث عنها جواب سؤال وهوان كلمة ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية واستثنائية فالاول
 يقتضي الاجمال والا حمال ههنا والثاني يذكروني صدر الكتاب كذا قال صاحب الحسامي اما بعد حمد الله فاجاب
 بقوله التي مر البحث عندي يعني انها تفصيلية فهي تفصيل لقول المصنف الذي ذكر في بحث الاعراب بقوله
 مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سؤال وهوان لما مر البحث عنها فالجاجة الى
 ذكرها ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعني ان البحث الذي مر عنها كان باعتبار كونها مضافة
 الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة الى ... ياء المتكلم قوله اي فالحال جواب
 سؤال وهوان قوله فاخي والي جراء وهو لا يكون الا جملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل اخی والي
 على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنتان فاجاب عن الاول بقوله اي فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ
 محذوف وهو قوله اي فالحال واجاب عن الثاني بقوله منها يعني بزيادة لفظ من تهيفية في قوله منها وانما
 زاد الشارح قوله اذ اضيف الى ياء المتكلم لئلا يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقلل اشارة الى انه
 ليس المراد من قوله اخی والي معناها بل المراد لفظهما قوله شيئا منسيا الاول هو الذي يكون بالقوة والثاني
 هو الذي يكون بالفعل وانما قدم الائمة على الارب مع ان الارب مقدم على الائمة لانها بعد من خلقت المبركة
 هذا الحكم اذ خلافة ذاتا انما هو في الارب وان الارب هو الذي كور في الشعر والائمة قياس على الارب فيكون الخ
 فيبر بالواسطة وايضا انما قدم الائمة ليوافق قوله تعالى يوم يفر الله واهله من النار واهله من النار واهله من النار
 الله بل يكون ذكرنا انما يشاء بالاسم ١٢ الله فلا يكون اكراما مستقلا بل بالاسم ١٣ الله وكان رد ذلك كبره وانما زاد براد خور وبارود وبارود وبارود
 الله بل يكون ذكرنا انما يشاء بالاسم ١٢ الله فلا يكون اكراما مستقلا بل بالاسم ١٣ الله وكان رد ذلك كبره وانما زاد براد خور وبارود وبارود وبارود

الى اشارة الى الجواب قوله حكم خاص عند اضافته الى المتكلم مثل في لادراعيد المذوف فيه عند
الكلام وكذا اني احيى ولي عند المذوف قوله فينفذ اي نفى للمرور اضافة ذ والى المفعول معلقا نفيها للاختصاص
اي الجمل نفى اختصاص ذ وبجمل خاص اي ليعلم ان الحكم الخاص الذي كان لبعض تلك الاسماء عند
الاضافة الى ياء المتكلم منفي في ذ وبعدها اضافة ذ والى ياء المتكلم والمحال اصل للناسيبا لمقام ان يقع ان
ذ ولا يضاف الى ياء المتكلم اذ المقصود نفى الحكم الخاص لنفي الاضافة الخاصة وهي اضافة ذ والى ياء المتكلم
الا ان المراد من نفى الاضافة الخاصة الى نفى نوعه اي نفى الاضافة الخاصة في ضمن نفى نوعه
وهو نفى اضافة ذ والى المضمر مطلقا وهو ان جار مكن يخالف استعمالهم فلو نفى الاضافة الخاصة في ضمن
نفى الجنس كما قال المعترض ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل لكان بعيدا غاية البعد فلو لم
يختار المصنف رحمه قوله الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الياء اي باسماء الاجناس او نفق لان الموصوف
والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يرد انه علم من قوله الى الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من
اسماء الاجناس ويعلم من قوله الى اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس قوله التوابع وهي
خمس لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا
مقصودا بالنسبة او لا فالاول هو المعطوف بالحرف والثاني هو البديل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
دالا على معنى في متبوعه او لم يكن فالاول هو النعت والثاني لا يخلو اما ان يكون مقرونا لامر المتبوع في
النسبة او لم يكن فالاول هو التاكيد والثاني عطفت البيان قوله وهو جمع تابع جواب سوال وهو التابع
لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة وهي ان فاعل الصفة لا يجمع على فاعل
وعلى الثاني لا يساعد الموصوف وهو الاسم لان مذكروا لو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو اليفيان
صحيح لان الموصوف بعد بيان اقسام الاسم في الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع قوله الى الاسمية لا
التابع جعل اسم الامور خمسة فنقل من الوصفية الى الاسمية فافقت الفاعل وان لم يجمع على فواعل كذا قال
بجته على فواعل فلم يقر وهو جمع تابعة وبجته احتاج الى تركاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفية الى
الاسمية فان التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابع باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة
قلنا ان قوله كل ثان ياتي عن ذ لو كان جمع تابعه ينبغي ان يقال كل ثانية قوله كالكل والعرق بين التابع
والمتابع هو ان الكل اسم يجمع على اسم المتبوع للعقد التي هي بين الكتفين والتابع اسم يجمع على العارض
وهو المتبوع من الوصفية الى الاسمية قوله في المذوف بها توابع جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه
خارج عن ان الثاني وضرب الثاني من قوله ان ان وضوب وضوب اذ كل واحد فرد من افراد المحدث
لانهم انما يكتدون معان الحد غير صادق عليهم لانه ما كان سابقا ذ ليس ههنا اعراب لانها بمنزلة الاصل
فان باب بقوله في المذوف بها توابع اي ياتي انما ليس من افراد الحد قوله اي كل متاخر جواب سوال وهو ان بقوله

الاضافة
الى
المتكلم

سنة اي الذي كان لبعض تلك الاسماء عند الاضافة الى ياء المتكلم ٢٥٣ سنة اي نفى الاضافة الخاصة في ضمن نفى نوعه ٢٥٣ سنة
فما بعينه فاعل اسماء وهو جمع على فواعل ٢٥٣ سنة قال الفارح رحمه في الحاشية الكاهل يابون الكتفين ٢٥٣ سنة للحداد ملا التابع الى في

ثان خريج التاليم الثالث والاربع لهما الياساثان مع انهما اذا خلان آجاب بقوله اي كذا متاخر ثم يرد
هنا اعتراضان أحدهما انه منقوض بالتاليم المقدم على المتبوع كقولهم وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ السَّلام فان
اصلهُ عَلَيْكُمْ السَّلام ورحمة الله كما جاء في الاستعارة والثاني انه ... منقوض بعمره في جملتي زيد وعمره
بكر فانه تابع مع انه ليس بتأخر بل هو متوسط فأجاب بقوله متى لو حظي عني ان المراد بالتالي المتأخر
في المرتبة لا في الذكر والبيان المراد بالتالي المتأخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس
الان الجار والمجرور في قوله باعراب ظروف مستقر صفة لقوله ثان لا ظن لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان
كذلك صار معناه كل ثان ثنوية باعراب سابقة وهذا فاسد قوله اي يجنس جواب سؤال وهو ان قوله
باعراب سابقة يدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فأقول ان نقل الأعراب لا يجوز اما
نقل كل الأعراب او نقل بعض الأعراب ففي الاول يلزم النقل في الاعراض وهذا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع
من الأعراب لنقله الى التابع وعلى الثاني ايضا يلزم النقل في بعض الاعراض والفيما يلزم خلو المتبوع عن
بعض الأعراب وايضا يلزم التفرقة في الاعراض وهذا يجوز فأجاب بقوله اي يجنس اعراب سابقة
يعني ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض
قوله بحيث جواب سؤال وهو انه علم من قولنا لشارحهم ان اعراب المتبوع فردوا واعراب التاليم
جنسهم ان الامر بالعكس اذا اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع فك
اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فأجاب بقوله
عنه بقوله بحيث يكون المراد يعني ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما قد يرتبط الجار
لقوله باعراب سابقة ثم قوله كلاهما مبتدأ وقوله ناش خبره قدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف
فيحصل افرادا للعبارة ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله مزجته واحدة جواب سؤال
وهو ان تعريف التواليم صادق على خبر المبتدأ وايضا صادق على ثلثة مفعول ظننت واعطيت لا
كل واحد منهما ثاني معرب باعراب سابقة فأجاب عن المصدم بقوله مزجته واحدة قوله شخصية
دفع وهو ان المراد بالوحدة النوعية فلا يثبت الاختلاف من الخبر وكذا المفعول الثاني من
باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله
شخصية قوله فان العالم اذا لوحظ اي اذا روعي صفة لزيد والا فهو في المرتبة الثانية لاحلجة
اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله مزجته واحدة شخصية ولا يوافق الوحدة النوعية فلا
يرد المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت لان جهة نصيبها متحدة لوجه وهي المفعولية لا شخصيا لان
مفعوله الثاني غير مفعول الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغايرة بينهما فان قيل انه يتنقص
بمفعولي باب علمت اذ لا مغايرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لانه لفظا المجموع الصفة
والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيدان العالم في قوله جاءني زيدان العالم ولا
سلك من الخرافات العقل بتلخيص الاعراب للزوم التجزى فيه واذا غير ممكن ٢١٢ له وهو قوله اي يجنس اعراب سابقة ٢١٢

المراد بالوحدة النوعية لا بالوحدة العددية وهو الذي في
الكتاب في بيان المبالغة بالوحدة العددية والوحدة النوعية

یقولون بمفعولیت زید فاضل فی قوله علمت زید اذا ضللا بلایب الکتواحد منها مفعول علیحد
وان کان متحدین فی الواقع وایضا المعتبر بقصد المتکلم حیث قال الشارح رحم لان المحیی المنسوب
الی زید فی قصد المتکلم فی قاضیل تقرین التوابع لیس بما نتم عن دخول الغیر لصدقه علی الجزء
الثانی فی قولنا قرئت الکتاب جزء جزء قلنا ان المراد من الثانی هو الثانی فی المرتبة
لا فی الذکر وهما الجزء الثانی لیس بثانی فی المرتبة لانهما معا وقعا حالا قوله لا الیه مطلقا لیس
المنسوب الی زید فی قصد لا یکون منسوبا الی زید مطلقا سواء کان مع تابعه او بد و ذکر قوله
فقوله کلان الی ما کان لا بد فی التعریف من الجنس والفصل اشار الشارح الی بیانها واما الابد من
ذکر الجنس لیدل علی یقظ العاقل الی مقصود وهو الفصل قوله لان العالم جواب سوال ظاهر قوله اعني
التجرد واما عبر عن التجرد بالابتداء اذ فی وضع المبتدأ والخبر ابتداء العمل بالاب العالم اذ هو معنوی
قوله للاسناد لیس لاجل انه مسند الیه ومسند قوله للاسناد جواب سوال وهو ان الابد
موجود فی الاسماء المعدودة بخو زید وعمر و بکر فینبغی ان یکون معربا لوجود العالم المعنوی
فینما فاجاب بقوله للاسناد والاسناد غیر موجود فی الاسماء المعدودة قوله فلیس
ارتفاعهما من جهة واحدة فان قيل فلیس هذا الیکون ارتفاع الصفة والموصوف من جهة
واحدة ایضاً فی قوله جاءنی زید العالم لان قوله جاءنی عامل فی الموصوف من جهة انه موصوف
وعامل فی الصفة من حیث انها صفة قلنا سلیمنا لکن یقال لجموع الموصوف والصفة فاعل
واحد حیث قالوا بفاعلیة زید العالم فبالنظر الی هذا الاطلاق قالوا ان اعرابها من جهة
واحدة شخصية قوله واعلم جواب سوال ذکره الشارح رحم قوله حقيقة او حکما قیدان بقوله
لفظیاً قوله جملتی هو لام الرجال مثال للاعراب المحل فی المتبوع قوله یا زید العاقل ولا رجل
قریباً مثالان لما یکون الاعراب فی المتبوع ملغوظاً حکماً وتحقیقه مرتباً توابع النامی
عند قول المصنف رحم فتوفع علی لفظه وتنصب علی محله قوله ثم ان لفظه کل الخ استشارة
الی الاعتراض علی المصنف رحم وفی قوله لان التعریف انما یکون للجنس اشارة الی ان ذکر التوابع
بلفظ الجمع ایضاً لیس فی موقعه فلذا قال الشارح فالحمد وبالْحَقِیْقَةُ التَّابِعِ بِلَفْظِ الْمَفْرُودِ
ثم قوله فالحمد وبالْحَقِیْقَةُ التَّابِعِ لِمَا اِشَارَةُ الِی الْجَوَابِ قوله والظاهر جواب سوال وهو
ان سلیمنا ان الحد مانع لکن لا یکون جامعاً فاجاب بقوله والظاهر الخ قوله یکو جمعاً ومنعه
الی جواب سوال وهو ان الجمعية والمنعیه یفهم من نفس التعریف اذ لا بد من کل
تعریف ان یکون جامعاً ومانعاً فلا حاجة الی ذکر کلمة کل فاجاب بقوله یکون جمعاً ومنعه کل

لخ فی قوله جاءنی زید العالم ۱۲ مولود مفتی عبد الرحیم
لخ بقره فلا یرد نحو جائنی هو لا الرجال ۱۲ مفتی عبد الرحیم
ربنا ظلمنا الفسنا وان لم تغفر لنا الذنوب من الخیرین ما

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كلانه عين المنصوص عليه فلا يعبر قوله بالمنصوص عليه قلنا ان قوله بالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى لجمعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كماله كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف في قوله بالمنصوص زائدة كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد $٢٠٠ \times ١٠٠ \times ١٠٠ \times ١٠٠$ صدق عليه الحد ودون معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه الحد ودون صدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلا بين الشئيين في الانتفاء والتلازم في الثبوت فيكون معنى الجمع كل ما لم يصدق عليه الحد ودون يصدق عليه الحد قلنا التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه الحد ودون صدق عليه الحد تفسير باللازم قوله النعت انما قد مر على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا في كلامهم من التوابع الاخرى وا فرمتابعة اذ هو يتبع منوعة في عشرة امور في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتكثير واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيأتي واكثر مجتبا والعزة للتكاثر قوله اي يدل بمسئلة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية في حال الافراد يدل ان الانضمام يدل على معنى مطلقا اعلى معنى في متبوعه قوله على حصول معنى جواب سؤال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التي كانت في قالب العقيدة الكاذبة نحو جاءني زيد المضروب لكل شخص فان المضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى في متبوعه لان معناه هو مضروبية زيد لكل شخص وهذا يتصور في زيد فا جواب عنه بقوله على حصول معنى انه يعني ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اي على فهم المعنى وهو مضروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور في الواقع قوله اي دلالة مطلقة اشار الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر بقوله غير مقيدة قد تم وهو هو المراد من قوله مطلقا العموم في النعت من حيث انه مجال الموصوف او مجال متعلق الموصوف فلا يعبر قوله احتراز عن سائر التوابع قد تم بقوله غير مقيدة قوله ولا يريد عليه عطف تفسيرى لقوله احتراز قوله لدلالة كلهم جواب سؤال وهو ان عدم الورد فروع الورد في الورد ههنا فا جواب بقوله لدلالة كلهم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم لان اسم جمع شامل للجميع اقواده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص او يراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكذ بقوله كلهم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تأكيد العام اخروا ما اذا كان تأكيد العام اخر فلا يحتمل التخصيص فتوله

ان كلمة كلهم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يفيد الشمول قلنا سلمنا

غالب اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد التثنية فان كلمة قد تعيد التقليل قول تخصيص
 التخصيص عبارة عن قلة الشواهد في الذات والتوضيح عبارة عن قلة الشواهد في الاوصاف مع
 اتحاد الذات قوله او لمجرد التأكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تأكد بعض
 مفهوم الموصوف من لفظة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض
 عظيم قوله ولما كان غالب مواجاة اشارة الى الاخرين أحدهما اشارة الى دليلهم والثالثة اشارة الى
 ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطاً عند المصنف لكن الاشك في اولوية قوله في الافق
 دقم وهم وهوان المراد بالفصل ما يقابل الجلس والنوع والمراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة
 قد فهم بقوله اي لا فرق في قوله بين ان يكون قال مولدنا عصام الذين هم الاخصى في العبارة ان
 يقول لا فصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصنف هم او ضم لوجود الربط فيها فان ربط الاف
 واللام ليس مثلاً للضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعلة يحسن الواو لان بين الاضافات
 الاولى لتعدد وكلمة او لاجل الاخرين قوله في صحة وقوعه فاجاب بسؤال وهو اقول ان
 انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلق فاجاب بقوله في
 صحة وقوعه فاعتل به انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوعه كل واحد منهما فاعتل في الاولوية
 قوله في لغرض الدلالة جواب سؤال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يعم لان غرض
 الشيء يكون مرتبطاً بالشيء والمعنى غير مرتبط بالوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله
 اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى
 مؤخر ومربط على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سؤال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى
 ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقيد بقوله اذا كان وضعه في فاجاب بقوله الواقع
 في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموماً منصوب على الظرفية اي في اذ
 جميعته في قوله فان القيمة يدل دائماً ولما لا يجب ان يكون له موصوفاً لفظاً او تعديلاً قوله بان
 يدل دقم وهم وهوان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب قد فهم بقوله بان يدل في
 يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في
 متبوعه كما بين المصنف رحمه امثله قوله في كامل في الرجولية هذا بيان لمعنى المعنى لان مقصود
 هو التباين بين المشتق كالوهم فلا يرد ان عند المصنف هم لا يشترط التأويل فكيف اول المتبادر
 ههنا قوله فاي رجل الفاء لتعميد تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الى ان تعويل اللام
 من تعويل اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو قوله لا للمعرفة اشارة الى
 ان التقيد احتلازي وليس باتفاقي وايضاً

له وصلى الله عليه وسلم الكاشفة لهما فاعتل بهما الشك في قوله عبد الله وبيان للمؤكدة مقربة لفهم الموصوف
 والكاشفة موصوفة لمفهومه فاه عبد الرحمن م مولانا مولانا مفتي عبد الرحيم

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد
 للسابق والحال ان في الصفة لابد من الضمير كذا في الصلة وزيادة حقيقة في بحث الحال في شجر
 المصدر فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و
 بوصف بحال الموصوف اشار الى تقسيم الوصف الى قسمين قوله اي بحال قائمة جواب سوال وهو ان
 الصفة باعتبار حال المتعلق ايضا حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اي بحال قائمة به يعني سلمنا
 ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايضا لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله
 يعني بصفتها اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحالة ما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة
 للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية تثبت للشيء باعتبار العلاقة
 فذا العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل بسبب متعلق يعني ان العلاقة هو المتعلق بين الموصوف والمتعلق
 قوله وان كان اعتبارا اي حصوله بسبب المتعلق قوله يتبع اي الموصوف في عشوة امور لا ان المتعلق
 ليس الاعين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها قد لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب
 واحد مع ان فيها تضاد فليست اجتمعت في تركيب واحد فدم بقوله يوجد منها قوله دفعا ونسبا
 يعني ان الاعراب ثلاثة فالقول ان اعتبارية الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة
 واليهم لا يصح قوله دفعا ونسبا وجوابها ان الاقسام ثمانية اي اقسام الاقسام وان اعتبارية الاقسام
 والثنوية فينبغي ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكن البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الخمسة
 واما الرفع والنصب والمجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفرع فكانت كما
 لا ولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التنكير والتاثير قوله من تلك
 الامور العشرة قد تم وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاولى وهو باطل فدم بقوله
 من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاولى
 وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاولى لا يضر الاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف
 في الخمسة البواقي يضر الاسناد الى ما بعده واليهم ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شهيدين فشيء الموصوف
 يقتضيان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضيان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور
 فعلمنا بشهيدين ففي الخمسة الاولى يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم يكن
 لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاولى لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة
 البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه بديا لمشابهة النعت
 بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كلا واحد منهما يستند الى ما بعده وانه مشابه في العمل قوله
 تقول مروت برجل قاعد غلامه مثلا لالفا على المقرد قوله ويرجلين قاعد غلاما مثلا لالفا على

قلنا لان النعت يستند الى الظاهر الذي بعده كالفعل كما ان الفعل اذا كان مستندا الى الظاهر الذي بعده لم يجر تخلفا ولا حرجا
 الصفة لانه عاقل مذكور ان الفعل اذا كان مستندا الى الظاهر محجب تذكيره مذكور الفاعل مذكور ويجب انما اذا كان مذكورا غير حقيقة فكذا الصفة

قوله او برجل القاعد غلبا ثم مثالا للفاعل المجموع قوله وموت باو قائلها مثالا للفاعل
المذكور قوله وبرجل قائم جارتيه مثالا للفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمود
او معمرة دائرة مثالا لا يجوز تدكيرو وتاثيره لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي
قوله وبرجل قائم واقائمة في الدار جارتيه مثالا لا يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصلا بين
وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي. المثل للالتشبيه قوله و
لذلك اي لاجلان الوصف بحال الموصوف في خمسة البواقي كالفاعل قلت مررت قوله وكان
الضمير البادئ راجع الى الوصف الاول ومفعول الفعل وقوله مثلثة فاعله قال عبد الرحمن
اي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول لانه بذ كر لفظ الظاهر بعد كان اشارة الى ان
كلمة كان قائمة لعدم العائد في قوله لا يخرج الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبر قوله
لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله ببرجل ضارب ببرجلين ضاربين قوله لم يكن
فيه بالحكم بعد التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفاعل اخذ قوله وفي البواقي لا يتبع
يعلم ان عدم تبعيته في ناتي شئ ومن ناتي جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي
كالفاعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيب في
البناء جاز ان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيهم المقابلة قوله عن
الفعل واليهم الجسم المكس لحكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث
الاعراب في قولهم هم فالسفر المنصرف والجسم المكس المنصرف الى قوله في الظاهر واما
قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الان فخرهم الاول
جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يتم الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الان
تخضع الى وجه الاليزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الا اسما فان بعضهم جعل كون اللفظ
والواحد فاما الال على تشبيه الفاعل وجعه كما تات في ضرب همد فان قيل لما احتل هذا التوكيد
الثلاثة ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في تأويل الاول حمل الكلام على غير يد هب الجسم
وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وفي الثالث انه لو كان الغلمان مبتدأ لم يجز تقديم
الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم
المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر متصرفا ومجموعا لا يلتبس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التاويل
الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو متمم لانه ضعيف اجيب ان يمكن هنا كون الضمير ضميرا
هو الذي لا يكون له مرجع وهو جاز من غير تقدم للرجع نحو ربه رجلا فان قيل ازال التاويل
الثالث لما احتل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يتم لان يكون ضعيفا قلنا المراد
من الفعل هنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة النفاذ
في المطول حيث قال في "اخر اول المبتدأ ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق التمتع بيمين تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة
ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يبعد التوضيح في المعرفة قوله وحمل عليه ما جواب سؤال وهو
ان التليل اخص عن المدعى فاجاب بقوله وحمل عليه ما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا
في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم قلنا ان العزيز يدل من قوله هو او لقول ان هو هنا
ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو ليسكون الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير
قوله ولا يوصف به والبيان الموصوف اخص او مستأخر ولا يشك اعرف منه ولا مساو له حتى
يوصف به... فتسوله لانه يدل على لذات فان قيل قد يدل الضمير على لوصف اذا كان راجعا
الى لوصف كما سم الفاعل فيصير كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعيبها به قوله وكان
لم يقع جواب سؤال وهو ان قوله لا يوصف به مذكورا في المتن فلما عتذر الشارح الرضى عن
تركه اجاب بقوله وكأنة لم يقع في قوله اى الموصوف المعرفة بجواب سؤال وهو انه منقوض
بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله
الموصوف المعرفة فلما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا
الموصوف معرفة فذكر انه ايضا اعم من الصفة اذ كان اللام للجنس ولا استغراق فاجاب الشارح عند قوله
امشد اخصا صا بالتعريف لانه ليس المراد بالافخص ان يكون اخص فصدق الافراد ولا شك
ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الافخص هو الافخص في التعريف كما ان تعريف
العلم ناكذ على تعريف كمال اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لوقال الشارح المراد من الافخص ما
هو امشد تعريفه يكون جوليا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق اى عن النكرة والمعرفة
فلا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان
شدة الاختصاص في التعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او لقول ان الشارح اختار ههنا
ترجيح العنان ومن الشارحين من جعل الافخص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من
الافخص هو الافخص في الصدق فيريد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق والبيان لا يعيبه بقوله
ومن ثم لم يوصف ذ واللام الى آجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوضيف والحيوان
بعد التوضيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناء هذا القول بطريق الاستحسان بان يريد
من عي في اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارة الى المعنى الاخر وهو ان
يكون الافخص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستحسان لا بد من الضمير وهو منتف
ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف يثبت له التوضيف بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

له واذا كان غير العلم والمطلب اعرف الساعات فلا يخرج اليه قاله عبد الله له لان الذي شئ من مزية مطلق الغائر لا يدل على فاعل وهو المولى
فمن التكلم والمطلب اعرف المصروف له فلا يرد من غير الغير له مولوى مفتي عبد الرحيم

الاخص يحتمل الاوصاف ورفق الاحتمال بالاعمال مخزوين بالظرفين قوله والمعلومية عطفت التقدير
 للتعريف قوله يعني اعرف منها جواب سؤال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف
 اجتمعا في قوله اسند اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعني اعرف منها اي المراد ان يكون اعرف
 منها قوله دون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفعل في ان لا يكون دوناً قوله ان اعرفها
 المقصودات قالوا ما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلان
 انما يحول عليها واما لانه يحتاج الى لفظية هذا الضمير عنه ولما احتياج جعل الضمير الغائب به
 وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يد على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الإشارة
 فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله
 عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليها اشارة
 حسية واما كون اسم الإشارة اعرف من المعروف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة
 بالقلب والعين معا ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب فقط والموصول كذا في اللام واما المضاف
 الى حلاله رتبة فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله
 في اللام الاخر دفع وهو وهو ان المراد بالمثل عين خال لالام الذي وقم موصوفا فلا يثبت الفرق بين
 الصفة والموصوف دفع بقوله في هذا اللام الاخر وانما قال بالمثل ولم يقل الابه يعني ان المصنف رجع
 وضع المظهر موضع المضمي وهو لا يكون الا لثبته فانه قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله اس
 لا اري في ذكر قوله اس لانه المثال تام بقوله والرجل الذي كان عندك فتأمل فيه قوله لا
 واسطة دفع وهم ظاهر قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم
 في اللام الامثلة قوله فلو وقع الاخص في جواب سؤال وهو انه يشك في جواب زيد صدق
 عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يمثل مردت بزيد هذا
 عند ابن سوري لان اسم الإشارة اعرف من العلم عنده وكذا يمثل مردت بالرجل الذي قام
 ابوه عند كوفيين لان تعريف الموصول زيد من المعروف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع
 الاخص في قوله عند صاحب المذهب في عندهن قال انه اخضع قوله وانما التزم وصف
 جواب سؤال وهو انكم قلتم ان الشرط في الموصول ان يكون اخضع او مسا وفعل هذا ينبغي ان يجوز
 اتصاف اسم الإشارة بذي اللام والموصول والمضاف الى حلالهما لكونهما اعرف منهما او مساويهما
 مع انهما التزموا وصف بايجاب في الا فاجاب المصنف رم عنه بقوله وانما التزموا وصف
 في قوله في باب اسم الإشارة جواب سؤال وهو انه لا يصح اضافة الباب الى هذا الا بال
 عبارة عن النوع وقوله هذا فرد ونقص فاجاب بقوله اي باب اسم الإشارة واطافة الباب
 الى اسم الإشارة بيانية فلا يرد انه ليس لاسم الإشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل
 الوجه وان كان بعد الاشارة الحسية لان بما يعرف الذات والتشخيص لا يعرف الجنس فيكون مقصود

لبيان الجنس لأن الجنس في اسم الإشارة مبهم لأنه يصلح على الاجناس والجنس في ذي اللام معلوم
 فالقول ان الإشارة يعلم الذات والتشخص واللام مع العلم بالجنس ايضا قلنا ان المتطابقان
 حصل به العلم بالجنس من العلم بالفرد لكن ليس في كلام المتكلم دلالة على بيان الجنس قوله
 من المحتاج الفقير قيل هذا الدليل لو صح لم ان لا يصح توصيف ذي اللام بالمضاف الى مثله اذ فيه
 ايضا استعارة من المستعير قلنا في بينهما بان الموصو والمبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف الى
 المعروف باللام ولكن الموصو المعروف باللام لا يكتسب التعريف من المضاف الى المعروف باللام لان
 جنسه غير مبهم بالتوصيف فقط بخلاف اسم الإشارة لأن الجنس فيه مبهم لأنه يصدق على العنا
 قوله وحمل الموصو اجواب سوال وهو ان الموصو لبيان الذات والتشخص لا الجنس فاجاب
 بقوله وحمل الموصو عليه لم قوله اي الكريماى حوت بهذا الكريه فيكون الذي كرم بمعنى الكرم
 فان قيل ان ما قلت ان في اسم الإشارة قهرا بما باعتبار اصل الوضع فهو ناقض بما سبق فنجت
 التميز لان الشارح قد قال ان الابهام في اسماء الإشارة باعتبار استعماله ولا لهما فيها
 اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم كلي هو لكل جزئي تأويله قوله لان الابهام عام هذا اذا كان
 اللام في الابهام الجنس او الاستغراق واما اذا كان اللام للتعهد فلا يكون الابهام عاما كما لا يخفى
 قوله ان المشار اليه انسان وفيه نظر وهو ان العلم موجود في الملائكة والجن اجيب عنه ان المراد
 بالعلم علم الانسان بقدرتيه قوله مررت لان المراد من الجن والملائكة لا يعلم لنا قوله بل جعل
 لان تذكريه صفة يدل عليه قوله العطف هو في اللغة الامالة كما يقال اعطفت الخيلة الى الارض
 اذا مال اليه لقب هذا القسم من التتابع به لامالة حروف ما بعده الى قبله وسعى ايضا العطف للنسب
 لانه مع تنوعه على شتي واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة وفيه نظرا لانه لما كان بمعنى
 الامالة لا يصح صلتهم بعل كما يقال عطف عليه اجيب بانه يتضمن معنى وقوله مال اليه ووقع
 عليه قوله يعني المعطوف جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله تابع على العطف لانه على هذا يلزم
 حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب بقوله يعني المعطوف ثم يرد عليه ان التعريف غير
 مانع لانه دخل فيه عطف البيان لانه ايضا معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف قوله اي قصد
 نسبة جواب سوال وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الى التتابع والضمير في التتابع راجع
 الى الموصو فيعلم منه ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لان القصد لليقع
 الاعلى مقدور المتكلم وذات المعطوف غير مقدور فاجاب بقوله اي قصد نسبة الموصو
 العبارة بجذون المضاف اليه ان النسبة المقصودة اليه باعتبار احوال المتعلق لا باعتبار احوال نفسه
 قوله الواقعة في الكلام جواب سوال وهو ان العبارة لا يصح قول للمع ربه بالنسبة لانه على هذا يلزم
 قصد النسبة بالنسبة واما اطلاق فاجاب بقوله الواقعة يعني فرق بين النسبتين اذ المراد بالنسبة
 الاولى ما هو المذكور في قول الشاعر هي النسبة التي كانت في الواقع في النسبة التي صلح من القائل

كالحج الصادق من الفاعل والمبالاة بالنسبة التي ذكر في قوله المصريح هي النسبة الواقعة في الكلام
 كالحج الذي حكم به من الحج الذي صدر من الفاعل فيكون تقدير الكلام قصد نسبة الاصط
 الواقع الصادر من الفاعل بالنسبة التي ذكر في الكلام بطريق الحكاية عن النسبة الاصط قوله
 فقوله بالنسبة متعلق بالمذكور وهو وهو ان قوله بالنسبة متعلق بمن تلبس كما هو الشائع فيما
 لا بالقصد فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود في الكل فرفع بقوله
 متعلق بالقصد فان قيل ان قوله مقصود صالح للتعليق به لانه شبه الفعل فلم يتعلق به مع
 انه مذكور قلنا لو تعلق به لتوهم من ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود كما يكون
 مشتملا على المصدر ركن لك يكون مشتملا على الذات قوله المفهوم من المقصود جواب س
 ظاهر قوله اي كما يكون جواب سؤال وهو ان المتبادر من قوله مع تلبس عدا انه متعلق
 بالنسبة للمقرب فلا يحصل الاحتراز عن البدل فأجاب بقوله اي كما يكون يعنى انه ايضا متعلق
 بالقصد لان النسبة قوله من غير استقلال به انه بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجب
 ايضا ان معناه مقصود باصل النسبة لا بكيفية النسبة من الايجاب والسلب قوله ولما س
 لخص جواب سؤال وهو ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصل بها
 فالاشتغال بقوله بتوسط الم اشتغال بما لا يعنى اجاب بقوله ولما سأل الحد قوله ولم يكتف بقوله
 جواب سؤال وهو انه ينبغي ان يذكر قوله تابع بتوسط الم ولم يذكر قوله تابع مقصود الم فاجاب
 بقوله ولم يكتف بقوله بتبعية عليه وهو الصفة الاولى قوله ويصدق على هذه الصفة
 لى الصفة التي دخلت حروف العطف عليها قوله لان توسط حروف العطف جواب سؤال
 وهو ان توسط حروف العطف بين الشئتين يقتضيه عطف الثاني على الاول والصفة ليست
 بمعطوف على الموصوف فكيف يدخل في تعريف المعطوف آجاب بقوله لان توسط حروف
 العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهي من هذه الجهة جواب سؤال وهو فيكون
 من هذه الجهة معطوفة فلا يرد آجاب بقوله من هذه الجهة قوله وقيل قد جوز الزمخشري
 الم هذا جوابا لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع بتوسط الم قوله لتأكيد الموصوف بمعنى
 الجسم وكون الواو تأكيد فلان الواو للجسم فكما يجتمع المعطوف بالمعطوف عليه كذا كذا
 الموصوف بالصفة قوله وحكم المصريح في شرح المفصل في اشارة التأكيد قوله القيل قوله
 ولها منذ روت فيه انه ليس في هذه الآية الواو واليعز لم يورد المصريح في شرح المفصل هذه
 الآية بلا ورود قوله تعالى واما اهلكتنا من قربة الاولها كتاب مطوم والله اعلم قوله صفة لقوله
 ادلوا كان حال التقدم لان ذوالحال نكرة قوله ولقد عمن للصنع ايضا اشارة الى تأكيد قول
 القيل وفيه نظرا لانه يعين ما قاله ولا في قوله جل في ذيل العالم او الشاعر والد بدو اجيب ان
 سأل لان المقصود من التعريف هو الجهة والنسبة رهما يحصلان بقوله بتوسط الم الم الم قوله مقصود
 مستحق عن عبد الرحمن الرحيم

قلنا انفصال الضمير عند تعدد المتصل ولا تعدد ههنا فانهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع
 فصل وفيه نظر وهوان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جزئها فيلزم زيادة
 التبع على التبع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان القوت للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف
 عليه فتعاضد بعد المعطوف لكمال المعطوف فالتعيل انه يعلم من قوله نحن الاختصار بترك التأكيد
 ان لطوالة تحصل بالتأكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفعل واليضا ان التأكيد
 تحصل بتأخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التأكيد فالاول ان يقول انه يلزم الفصل
 الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه اجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والآخر
 المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام
 الاول ليس الا بالفصل الكثير فانه ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه واجيب ايضا
 ان هذا اعاريه ولو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشأن وان رجع الى التأكيد فلا يرد فان
 قيل ان قوله طال لازمي فكيف يكون قوله الكلام مفعوله قلنا ان قوله طال مرهون من الكاتب النسخة
 الصحيحة طوله من باب التعجيل فيكون متعديا بقوله سواء كان الفصل دفع وهم وهوان المراد من
 الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المعنى في المثال فدفع بقوله سواء كان الفصل
 قوله فكيف يكون فيها اى التقي في الجحيم هم اى الكفار اى الله فقولهم ولغاؤون عطف على ضمير الجمع لوجوب
 الفصل وهو فيها ووجود التأكيد وهو هم والككبب بالفارسية زور اقدان والغاؤون بالفارسية كرامان
 قوله والامر من متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اى التأكيد مع وجود الفصل وعد
 التأكيد مع وجوده متساويان فالتعيل لم لا يجوز المعطوف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرفع مثل
 ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجزى باعادة الجار مثل مررت بك وزيد قلنا
 على هذا الطول الكلام فان ضربت طويل بالنسبة الى التأكيد وهوانا قوله واعلم ان مذهب القدر
 اشارة الى ان قول للصنف من مخالف عن القيلتين لانه اوجب التأكيد حيث قال الكذا فان قيل
 يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحسان قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث القول معه من انه اذا
 لم يجوز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد قوله اعيد الخافض قيل يشكل هذا بقوله تعالى ...
 نساء لَوْنِ يَهْ وَالْأَرْحَامُ فان الارحام محرور بالياء اجيب بانه شاذ لا يعاب به واجيب ان هذا الواو
 ليست للعطف بل للنقسم قوله حرفا كان او امما اشارة الى الرد على الشيخ الرضى حيث قال لا يعاد
 العامل الاوصى الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذه الغرض كبدن فانه لا يتصور الا بين
 اثنين فان التبع نحو غلامك وغلام زيد وانت زيد غلاما واحدا لم يجر اذا قام قرينة دالة على التقسم

الطوالة

له فلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۲ معني قوله ضربت اليوم وزيد ۱۲ مفتي عبد الرحيم ۱۲

له فانه يابى على ان المعطوف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمفصل غير جائز ۱۲ اللهم اعظم ۱۲

مفتي عبد الرحيم الفشار في السرح

كذا قال مولانا عبد الغفور والجواب عنه ما قاله الشارح من ان الثانى كالعدم قوله لان الله لا
 الضمير المجزور قال مولانا عصام الدين هذا منقوض بقوله تعالى فبما رحمة من الله فان قوله
 رحمة مجزور بالباء مع انه الفصل بينهما بكلمة ما اقول في الجواب عنه ان كلمة ما عبارة من رحمة الله فان
 لفصل كذا فصل قوله جازا لفصالة وفيه نظران قوله جازا لفصالة ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه
 على الشرط لانه يجب لفصالة عند عدم كونه ضميرا متصلا وليس بجائز اجيب عنه ان المراد
 بالجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اى عدم الالفصال ليس بضرورى فيجتم مع وجوب
 الالفصال قوله وليس للمجرور جواب سوال ظاهره قوله وفى استعادة المرفوع جواب سوال وهو انه
 لم لا يجوز ان يستعاد المرفوع المنفصل للمجرور والنفصل حتى يؤكد به فاجاب بقوله وفى استعادة المرفوع
 مذلة لان استعمال العمدة فى الفضلة ذلة العمدة فان قيل انه على هذا يلزم سد باب الاستعادة اذ
 الاستعادة انما يكون اذا كان السعد عنه اقوى من المتعار له اذ الاستعادة بناء على الافتقار الى اقتضا
 للمتعار له الى السعد عنه الاترى انه لا يصح استعادة السبب للسبب لعدم افتقار السبب الى السبب
 كذا قال علماء الاصول وايضا ان هذا يخالف لما قاله الشارح فى بحث الضما حيث قال ان الضما ثر
 حيث نفع بعضها موقع بعض نحو ما انا كانت فان قوله انت ضمير مرفوع وقم موقع المجرور اذ الكاف
 فى قوله كانت حرف جر فينبغي ان يكون متغولا ضميرا مجرورا اى ما انا كذلك اجيب عن الاول نعم ان الاستعادة
 صحيحة لکن ههنا مائة اخرى وهوان بعد الاستعادة يجعل العمدة تأكيدا وتابعا للفضلة والمراد بالذلة هذا
 فان قيل فليكن استعادة الضمير المنصوب للمنفصل للمجرور فلا يثبت ذلة العمدة قلنا فيه وهم عدم ...
 الاستعادة لان الضميرين للتصليين بهما كما كانا متقدمين توهم ان منفصليهما ايضا متقدمان قوله ولا
 يتقى بالفصل جواب سوال ظاهر قوله نحو مررت بك وبزيد مثال الجار المحرفى قوله والمال
 بينى وبينك مثال الجار الاى قوله فالعطوف دقم وهم وهوان قوله بزيد معطوف على كاف
 الخطاب فى قوله بك فم يلزم دخول الحرف وهو الباء على الحرف وهو الباء فى قوله بزيد وذا غنى
 لان الحروف الهجاء لا تدخل الا على الاسماء وكذا الباقى بعضها للاسماء وبعضها للافعال فذا
 بقوله فالعطوف لزم قوله والعامل مكرر جواب سوال وهوان العامل فى المعطوف لا يكون الا
 ما كان عاملا فى المعطوف عليه فعلى هذا اذكر الباء الثانى مستهلك فاجاب بقوله والعامل
 مكرر قوله وجزه بالاول جواب سوال وهوان على هذا يلزم قواعد العالمين على محمول واحد
 وذلك باطل فاجاب بقوله وجزه بالاول قوله والثانى كالعدم معنى لا لفظا لان العطف
 على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله اذ بين لا يضاف يعنى لو كان جونا زيدا

بالبين الثانى فيكون البين الثانى معتبرا له اى العامل الثانى وهو الجار ولفظيين
 منه تقرره ان لم لا يجوز ان يكرر الا بالمتفصل ثم يعطى عليه كما مر فى المرفوع الفصل اجاب بقوله ليس له اى لو لا ثم يعطى على المجرور
 الفصل ١٢ وهذا للذلة تدل على الالتباس ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

و غیر زائد فیکون اضافته الی مفرد مع انه لا یضاف الی المتعدد فعم ان جره بالاولی قوله
 وقیل جره بالثانی ثم یرد علیه انه لما کان جره بالبین الثانی فیکون معتبراً و غیره ائدا فیلزم اضافته
 باین الی المفرد و ذابطل فدفع الشارح بقوله کما فی الحرف الزائد یعنی ان جره بالبین الثانی
 و لا یلزم منه کونه غیره ائدا اذ الزیاده لا ینافی العمل فیکون البین الثانی ذاتاً و ینافی العمل
 کالحرف الزائد فی قوله تعالی کفی بالله و قوله محسبک درهم فیکون البین الاول مضافاً الیهما معاً
 و البین الثانی زائد و لکن جره بالثانی قوله نخرجاً و فی کلمه الخ فان قیل و جدا الفصل ههنا و هو
 وزن الوقایة و یاء التکلم قلنا الراد بالفصل للفصل المستعمل و هذا الفصل لیس كذلك او نقول ان
 الراد بالفصل المستقل فی التلغظ و یاء التکلم و وزن الوقایة غیر مستقل بالتلفظ قوله و الغلط قلیل
 بجواب سوال ظاهر قوله نادر و النادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لا حکم للنادر قوله و قوی
 مناسبة الظاهر ان یقول و لیقوی لان معناه علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما مستقبل
 یقیناً یصح التصبر عنه بالماضی قوله فیما یجوز له و یمتنع دفع و هم و هو ان الراد منه ما یجوز له فقط
 فدفع بقوله فیما یجوز له و یمتنع قوله من الاحوال العارضة له الخ جواب سوال و هو انه منقوض
 بقوله جاء فی النان و یقرآن المطبق یجوز للمعطوف علیه و لا یجوز للمعطوف فاجاب بقوله من الاحوال
 العارضة له الخ و النطق من ذاتیات الانسان لا من احواله و قوله العارضة صفة کاشفة للاحوال
 قوله نظر الی ما قبله جواب سوال و هو انه منقوض بالاعراب و البناء اذ هما من العوارض و لا
 اشتراک للمعطوف مع المعطوف علیه فیها فاجاب بقوله نظر الی ما قبله یعنی ان المعطوف فی
 حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له بالنظر الی ما قبله و الاعراب و البناء من الاحوال العارضة
 یعنی نفس المعطوف قوله بشرط ان لا ینکون الخ جواب سوال و هو فی قوله یا رجل و الحارث الحال العارض
 للمعطوف علیه و هو البناء علی الضمة حاصل مما قبله و هو حرف النداء مع انه لم ینبئ البناء علی
 الضمة فی المعطوف و هو الحارث بل هو رفیع علی لفظه و تنصب علی محله کما مر فی قوله النادر
 المبني المفردة فاجاب الشارح عنه بقوله بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی
 الاحوال العارضة له مشروط بشرط ان لا ینکون ما یقتضیها مستقیماً فی المعطوف و مقتضی منها و هو
 لزوم اجتماع الالام مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیه و لیس للمعطوف اذ لو شارك المعطوف مع
 المعطوف علیه فی الحال العارض و هو البناء علی الضمة و هو حاصل من حرف النداء و لزم اجتماع الالام
 حرف النداء فی المعطوف قوله کالاعراب البناء المراد بالاعراب کونه غیر مناسب لمبني الاصل
 و المراد بالبناء کونه مناسباً له و لا شک ان من الاحوال العارضة من حیث نفسه فلا یرد ان الاحوال
 حاصل بالنظر الی ما قبله و هو الامل لا بالنظر الی نفسه قوله و انما قلنا بشرط حاصل المقام ان

له قوته ان بدل الخط لیس کل البتة و لا جزمه و لا متعلقه فواجب لیس و هم له و کذا بالتعریف و التکید و الافراد و التثنية

والجهم ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفتاوی وری الشرح

المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم بشرط ثلاثة الأول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال
العارضة للمعطوف والثاني ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث
ان يتحقق مقتضى ذلك الحال في المعطوف والمعطوف عليه اي لم يكن عدم مائه الحال فيهما كما في
قوله جارني زيد وعمر وفخر وشريك مع زيد في الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو
حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جارني مع تحقق للمقتضى فيهما وهو صلاحية الفاعلية والرفع فلو
قيل جارني زيد وجروا الحجر لا يشارك زيد في الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية في
الحجر ثم في قوله يارجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله و
هو حرف النداء مع تحقق للمقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى متحقق
في المعطوف فلا يثبت في الحارث البناء على الضمة بل حكم الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر في قوله
النادي فان قيل ان قول الشارم من حيث تجرده عن اللام صريح في ان الحال العارض
هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التثنية وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشاعر
ايضا فيما سبق اجيب ان ما قاله الشارم ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد
منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا مضى قوله ان ما يقتضيه تجرده عن اللام انه هو البناء على
الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء في قوله هو اجتماع اللام سهو من الكاتب
يعني انه ليس من باب لا فتعال بل هو من باب الافعال والمهززة فيه للسلب فيكون تقديره
هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله وما تخرب شاة الخ جواب سؤاله وهو ان قوله و
سختها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسختها
معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان المعطوف شريك مع المعطوف عليه في الحال العارضة وهو
التقيل والتكثير والجراذرب لعيد التقيل والتكثير في الدخول وكذا الفيد الجوفية ولا شك
ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق للمقتضى وهو التثنية لا نه لا تدخل على
المعرفة وجهه سبحانه في بحث حروف الجاء انشاء الله تعالى فاجاب الشارم بقوله واما نحو
رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعيين الخ اللام في قوله لقصد تفسيره بمعنى ان يقصد اذ
المقصد مصداً ويجوز تأويل المصداً بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تأويل ان مع الفعل
بالمصداً واللام في قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن بن فاضل قال لشارم ان التثنية
لها بطريقتين احدهما ان يكون محذوف حرف الجر اي رب شاة وسختها فيكون تركيباً توصيفاً
لا اضافياً وثانيها ان يكون بنبكة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة لا الماكن لهم
مذكور ومنها الرفع المذكور فاجاب الشارم بقوله اي رب شاة وسختها يعني ان الضمير في
قوله وسختها راجع الى شاة لا الى شاة مذكورة ولذا قال وسختها شاة ولم يقل وسختها الشاة
اذ النكرة اذا عيدت

نكرة كانت الثانية غير الاولى او نقول ان نكرة الضمير مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من
 ان مرجع الضمير اذا كان نكرة يسمى هذا الضمير مبهما ونكرة قوله وكذا المعطوف هذه العبارة
 من الشارح يحتمل ان يكون مسئلة ابتداءية من الشارح لاستيفاء المسائل قوله بالنظر
 الى نفسه اي بان يكون احوال لنفس مصاحبا مع احوال ما قبلها قوله مثل المعطوف عليه في الا
 قوله في تركيب لما قال الشيخ الرضي ان قوله لم يحز فعل وفاعله قوله ما زيد بقاظم الخ بتاويل
 التركيب او القول وقوله الالرفع بدل من الفاعل وهو ما زيد بقاظم فيرد عليه انه ليس بمبادل
 لكل ولا بدل البعض وهو الظاهر ولا يدل الغلط لانه نادرا والنادر ساقط الاعتبار ولا يدل
 الاشتمال اذ الرفع يشتمل على هذا التركيب لان مذهبه في قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية
 ان المراد من الاسم هو الذي لم يكن مبنيا كما قال الشارح في راس امر فهاات والفاعل منها
 جملة وهي من اللبنيات والرفع المحلى غير محتبر عندنا فكيف يصح البدل منه فعند الشارح
 الى التركيب الذي هو صحيح عندنا لكل وهو ان قوله يحز فعل وقوله ما زيد ظرفه بتقدير كلمة
 في ولفظ التركيب لان للضاف ان يكون الاسما وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله والاولى انهم
 قوله في ذاهب لما كان محل الرفع مبهما فلزم الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح في ذاهب
 قوله العائد الى اسم ما دفع وهم وهو ان العائد كائن في نفس المعطوف عليه غير راجع الى ما قبله
 فاجاب بقوله العائد الى اسم ما قوله على ان يكون خبرا مقدا فان قيل ان سببا احتمال اخر
 وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثاني من المبتدأ وعرف فاعله ساد مسد الخبر فلم تركه الشارح
 قلنا انما يذهب الشارح الى هذا الاحتمال لانه في قوة الجملة الفعلية لان القسم الثاني
 من المبتدأ بتاويل الفعل عندهم كما مر في موضعه فيكون في بمنزلة عطفت الجملة الفعلية على
 الاسمية وهو غير مستحسن قوله ولا مانع منه اي من عطفت الجملة الاسمية قوله الذباب خبر
 من قوله الذي قوله لانها فاء السببية جواب بالنعم اي لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية
 قوله في هذا التركيب جواب سوال وهو ان لا نسلم ان الفاء للسببية لان منقوض بقولهم جاءني
 زيد ففرو فان الفاء في قوله ففرو ليست للسببية بل للعطف فاجاب بقوله في هذا التركيب
 قوله اي فاء لها نسبة الخ لما كان الياء في قوله للسببية ياء النسبة وهي تقتضي المنسوب والنسب
 اليه فاذا الشارح ان يبينها بقوله اي فاء لها نسبة الى السببية فان قيل ينبغي للشارح
 ان يقول لها نسبة الى السبب بدون الياء لانه غير عن الياء بالنسبة فلا يتبع لها اثر قلنا
 الياء في قوله الشارح ليست ياء النسبة بل هي ياء المصدرية قوله بان يكون معناها دفع وهم

له وهو الصفة الواقعة بعد حروف النفي كما ولا وغيره لما مر مفتي عبد الرحيم عليه لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل لا
 ذاهب هو منجذات الصفة المسندة الى فاعلها فانه في حكم المفردة قاله الطاهر السالك في مفتي عبد الرحيم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها
يعني ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل المجملتين جواب
سؤال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلا بد لمعنى العطف من العائد فاجاب
بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذ يطير جواب سؤال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادواة
الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا يستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى
الخ قوله ويفهم منها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعني
ان الفاء ليست للسببية لكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى
السببية رابط فلا حاجة الى رابط اخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله او يفهم هذا ان الربط
فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فان قيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان
المجملتان كجملة واحدة فيكفى بالربط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه
نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغي ان يقدر الخ قوله ولا ذاهب عمر وكيف حكم فيه
بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تمة الجواب الثانى والثالث وانما
قد رتبنا اذ فيها معنى السببية مع العطف فلعنى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية
قوله اى اذ وقع العطف جواب سؤال وهو ان الجراء وهو قوله لم يجز لا يترتب على الشر كاه لان
قوله واذا عطف دل على حصول العطف ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه
قوله لم يجز فاجاب بقوله اى اذ وقع العطف يعنى ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال
فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذى هو الثبوت بعد الايقام بل المراد ايقام العطف
الذى هو معنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا
بل المراد ههنا الايقام وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين
ان المراد من قوله واذا عطف اذ اريد العطف ولا شك ان الجراء يترتب على الارادة لان
يرد عليهم ان عدم الجواز لا يثبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله
بناء جواب سؤال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله واذا عطف اذ العطف لا
يكون على عاملين بل على معوليهما فلجواب الشارح عنه بثلاثة اجوبة احدها بقوله بناء والثاني
بقوله وقال بعض شارحي الخ والثالث والكثير الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله
على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمعروف
وهو قوله بناء فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعول له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

له اى فلا بد من الجملة التى وقعت مهلة للوصول من مائد يرتبطا الى الوصول والحال كانت حكم العطف ١٢ مبقى حذو

له كما بين عليه الا والماضى لان لفظة اذ اوحيثما للاضى فتتقيان التحقق والوجه قاله عبد ١٢ م ٦

اللهم اغفر لى آمين ١٢ م

ليس من العاطفة السببية قلنا ان معناه ان السببية

يكون

الربط

ابيض فتلقوله في الدار غلام زيد والحجرة عمر واى غلام عمر واما ما يذكره المصنف رحمه الله
 ظاهر في الجواز قوله يعني الاتي صورة تقديم الجور واشادة الى انه ليس المراد المثال الجزئي المذكور
 في المتن وفي الشرح بل المراد كل مادة تقدم الجور فيها قوله واقتصر الجواز جواب سؤال وهو
 ان النقل من العرب في الاحكام اللفظية كالنص في الاحكام الشرعية والمحالان في النصوص
 يقاس بالانص فيه علما فيه نص فيلزم ان يقاس على موضع النقل الموضع الذي لا نقل فيه
 فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ يعني ان الشرط في القياس ان يكون الاصل معقولا المعنى وههنا
 ليس كذلك فكيف يقاس عليه غيره قوله فانه لا يجوز جواب سؤال وهو ان قوله خلا والسياسة
 لا يعلم منه ان خلافه من الجواز الحقيقة او من الجواز الظاهري فاجاب بقوله فانه لا يجوز هذا
 العطف قوله بل مجملها على جواب سؤال وهو انه ما يقول سيبويه في الامثلة التي قدم الجور فيها
 فاجاب بقوله بل مجملها على حذف المضاف وفيه نظر لان حذف المضاف مستقيم في قوله
 ما كل سوداء تمزج له وكان في قوله اكل امرء تخسبين امرءا ما في قوله في الدار زيد والحجرة عمر
 فغير مستقيم لان كلمة في ليست بمضاف بل حرف جواز اجيب ان كلمة في وان لم تكن مضافا
 حقيقة لكنها مشابهة بالمضاف في ان كل واحد منهما ثبت الجواز لدخول قوله وابقاء المضاف
 اليه جواب سؤال يرد على السيبويه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقيم المضاف اليه
 مقامه على عراب المضاف وههنا بقي المضاف اليه على اعرابه فاجاب بقوله والبقاء للمضاف اليه
 على اعرابه وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدة هنا لكن ههنا قاعدة اخرى وهي ان لفظ المضاف
 المحذوف ان كان مذكورا سابقا فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وههنا كذلك لان لفظ
 الكل مذكور سابقا فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وههنا كذلك لان لفظ
 الكل مذكور سابقا فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وههنا كذلك لان لفظ
 فان في يريد الاخرة مجزا الاخرة حذف المضاف والبقى للمضاف اليه على اعرابه قوله كما جاء
 في بعض القراءة جواب سؤال وهو انه قرع في القرآن بالنصب فلا يصح اشاهد فاجاب بقوله
 كما جاء في قوله التاكيد وفي بعض النسخ التوكيد فالاول مهور الفاء والثاني معتل الفاء واما قوله
 عقيب العطف لان واحدا من قسمي التاكيد هو التاكيد اللفظي وبعض من حروف العطف يدل على
 بين المؤكد والمؤكد كما يقال والله ثم بالله وكقوله تعالى كلا سنوف تعلمون ثم كلا سنوف تعلمون
 فلا يرد ان البعد لا شدة مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قوله لى حاله جواب
 وهو انه لا يصح اضافة الامر الى المتبوع لان الامر في اللغة فرعون كاروفي الاصطلاح صيغة يطلب بها
 الفعل وكل واحد منهما غير مستقيم ههنا فاجاب بقوله اى حاله يعني ان المراد من الامر ههنا ما كان في
 اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال كما يقال ما امرأى ما حالك ثم يرد عليه ان
 اضافة الحال الى المتبوع لا يصح ايضا لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عن ثابتين
 سله لا ناسخه من العرب لا شك في محتمل ٢٤٢ فانه كما يكون دخول المضاف مجزوا بالمعنى كذا في قوله على مضاف المضاف

ان هذا المثال مبنى على ضرورة ان لا يجوز

لا شك في

موضوعة لغیر ذوی العقول والموت محمول علیه کما سیأتیک فی بحث الجعم فی شرح قول المصنف
والنساء والایام فعلت وفعلن قوله لما سئل النفس جواب سوال ظاهر قوله تغلبا مفعول
له لقوله لما سئل قوله بعد الثالثة جواب سوال وهو ان الباقي يقتضيه غير الباقي فانه هو فاجاب
بقوله بعد الثالثة المذكورة وهي نفسه وعينه وكلاهما قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم وهو
ان المراد من غير المستثنى هو المفرد فقط لانه الاصل قد دفع بما تولى قوله في الذكر الواحد جواب سوال
وهو انه ما الفائدة في تعدد الامثلة اجاب بقوله في الذكر الواحد قوله او الجعم ای ويقال جمعا
فی الجعم ايضا فيما كان جمعا لان الجعم بنا ويل الجعامة مونث قوله مفردا كان او جمعا دفع
وهو ظاهر مثال الجعم اشتريت العبيد کلم قوله ولا حاجة بجواب سوال وهو ان الواجب علی
ان يقول الاذ واجزاء وافراد فانه یعم تاکید انسان ورجل بهما مع انهما ذواتا اجاب بقوله و
لا حاجة اليه قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذکر فلو لم یلاحظ الكل مجمعة لانه
جمعا اجمع علیه لانه مفرد والکلی ذوات افراد واجب عنه بوجه اخر وهو ان المراد من ذوات اجزاء ذو
تعدد وهو یصدق علی الاجزاء والافراد جميعا فلهذا من قبیل عموم المجاز قوله ويجب ان تكون
جواب سوال وهو ان یصح یحوز فاعلم منه ان عدم الافراد فیها ایضا جائز والمحال انه غیر
فاجاب بقوله ويجب ان تكون اليه فقوله یصح یحوز فاعلم منه ان عدم الافراد فیها ایضا جائز والمحال انه غیر
لکان المقدر ای سواء کان افتراقها حسا او حکما او تمیز من فاعل یصح او مفعول مطلق ای افتراق من
او افتراق حکم قوله بارزا کان الحال لانه لا التباس فی المستثنى فقط والبارز محمول علیه
فدفع بقوله بارزا کان او مستثنا قوله ای اذا اردت جواب سوال وهو ان الجزء لا یترتب علی الشئ
لا انه اذا اکت بالنفس والعین فکیف اکت بمنفصل فاجاب الشارح عنه بجوابین احدهما بقوله
ای اذا اردت والثانی بقوله اولایعنی ان لفظا ولا مقدر فی جانب الجزء فالحاصل ان الشرط بدله
علی التقدم اذا لم یکن فی جانب الجزء قرینة علی تقدم الجزء علی الشرط وهذا وجد القرینة وهو لفظ
اولا قوله ثم بالنفس والعین لما کان الاول یقتضی الثاني فلذا قال ثم بالنفس والعین قوله منفسک
الفاء لتغلیل تطبیق المثال مع المثال قوله اذا وقع تاکید للمستثنى جواب سوال وهو انه کیف یلتبس
النفس والعین بالفاعل مع ان الفاعل مذکور فی قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تأکید
لایعنی ان الالتباس وان لم یکن فی جمیع الصور لکن یكون فی بعض الصور کما اذا وقع تاکید للمستثنى
قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر **س** له توضیح لانتم ان الثاني لفظا بلا براهین ثالث فکیف ینهم اطلاق الثاني
علیه اجاب بقوله ولما یصح **س** یحی ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات **س** له توضیح ان الالتباس وقم
فی المرفوع المستثنى والبارز فلهذا البارز ان حلة الالتباس موجود فی المستثنى دون البارز حاصل الجواب ان بقية
الانواب وهي ما یكون الغموض فیها بارزا حمل علیه طری الباب **س** مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاوی

فی الکلمات لما کان قوله البواقی صفیة لفظیة وهو فی قوله الشارح قوله فی الکلمات قوله

التم تب علیا بل الموت وسبیل علینا سکرات الموت وارحم علینا عند الموت ولا تقدر علی ان یجوز

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح من عن تعميم عبارة المصدر في بيان فوائد القيود
قوله ببيان العوام قليل لا اى ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل
بالفعل شئ اخر بالفاعلية بذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس
والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كذا حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اى جسد زيد
قوله بفتح الهمزة د فح وهو وهوانه مقر وبكسر الهمزة فيكون مصدر وامر باب الافعال فلا يعمله
على الكتم واخواه اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة قال قيل علم من قوله على ما هو
المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اذ يلزم حمل المفرد على
الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور وليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباعا لمتبعيتها
لاجمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بما يدون ذلك اجمع قوله يعني تستعمل دفع فم
وهوان بتبعية الكتم واخواه الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لاوضع للتركيب احاد الكلمتين مع الآخر
ادالوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الخ يعني ان بتبعية الكتم واخواه لا اجمع
من جهة الاستعمال الامن جهة الوضع قوله وذكرها الاول للاستيناف وقعت في جواب سؤال السائل
وهوان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر الكتم وابتع والبصم وحده هل هو التاكيد به ام قلنا
المصدر عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لا بد من
الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم يؤكد بالكل بل
يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع ههنا ليس للتاكيد بل للتوطئة الى صحة التاكيد باخواته فلا يخفى
من الفرض قوله لى لقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث العطف فينتظر فيه قوله لانه لا يكون
النسبة جوابا لسؤال وهو ان الضمير في دونه لما كان واجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات
المتبوع وعدم مقصوديته ظاهرا لانه ليس من مقدور المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الامن
مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اى لا تكون النسبة الخ فاقيل
كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصود اى بدل الكل فانها متجانسات قلنا انهما وان كانا
متحدتين ذاتا اى فيما صدق عليه لکنهما متغايرتان لفظا ومفهومهما فيميزان يكون الشئ الواحد مقصودا
دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوية جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي
ان لا يتركز البعد لانه فاجاب بما ترى قوله سواء كان ما شير مستندا لجواب سؤال
وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاسنادية فيخرج منها اخاك في ضربت زيد اخاك
ادالضرب غير مستند الى زيد بل واقع عليه فاجاب بقوله سواء كان الخ
قوله ولا يصيد والحد الخ جواب لسؤال وهو ان هذا التعريف لا يكون ما يغا
عن دخول الغير لانه دخل فيه العطف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه
سأله الخ واني ما يصح سألته لانه كذا هو متبوعه ام سألته على ان النسبة الى المتبوع غير مقصودة ابتداء لانه فراق زوده فمضى خالق غفر له

آجاب بقوله ولا يصدق الحد الخ قوله ثم بدلا له يقال بدلا فانتم دفاعله محذوف اي طر
 له طر اي غير الاول فضمير الفاعل في بدل الاجم الى المراد بالمعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة
 التفتازاني رحمه في شرح الفتاح قوله بحد المعنى اي بان يكون المتبوع مقصودا والا فمما التام اعلم
 ان المتبوع في المعطوف به مقصود ابتداء ومتبوع عينة البدل غير مقصود ابتداء سواء كان
 مقصودا ابتداء وبقاء او لا فدخل زيد في جعل البدل لافاته ليكون مقصودا ابتداء لكنه صار
 مقصودا انتهاء قوله مثل ما قام احد الازيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله
 وليست نسبة عائب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فلهذا العبارة محمولة على
 القلب بتفاديه هكذا وليست نسبة ما نسبت الى زيد من القيام مقصودة بالنسبة الى احد قولنا
 فاز النسبة جواب سؤال وهو ان النسبة الاولى من حيث النفي والثاني من حيث الاثبات فكيف
 تكون الثانية عين الاولى فما جاب بقوله فاز النسبة الماخوذة في الحديث اع من ان يكون بطريق
 الاثبات او النفي لان المورد من النسبة نفس النسبة لا الكسفة من النفي والاثبات قوله ويمكن ان
 يقصد جواب سؤال وهو ان النسبة الاولى لما كانت نفيا فكيف يكون طوية الى ثناء وما هذا الا
 طوية لتفاديه فاجاب بقوله ويمكن ان يعنى ان الغرض من الطوية ايقاظ الغافل وهو يحصل
 بالنعيق ايضا فافهم ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكمة في الاستثناء بطريق الاستثناء و
 ليس بمقصود فكيف يعنى القول بان النسبة الى التام مقصودة قلنا ما ذكره في الاستثناء المحض
 اي الخ الى عن معنى البدل مع ان زيدا في المثال المذكور جازان يكون بدلا ايضا قوله الزام جواب
 سؤال وهو انه لا يعنى محذوف الكل على قوله هو لانه راجع الى البدل مطلقا فيلزم حلا لاخص
 على الامة فلجواب بقوله الزام ايضا ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو انواع وقوله بد
 الكل خبر مبتدأ محذوف وهو الاولى اي الاول بدلا للكل قوله اربعة جواب سؤال وهو ان البدل
 منقسم الى ثلاث الاقسام الاربعة لا غير فينبغي ان يذكر المصداق ادوات المحصى وايضا ان ما ذكره المص
 تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا جمل هنا فاجاب الشارح رحمه بقوله اربعة قوله اي بدلا هو
 كل البدل منه اشارة الى ان اضافة البدل الى الكل ببيان قوله غالبا انما قال هذا لان بيا الكل
 البعض بدلا الاشتمال وليس فيه الاشتمال بانيه علاقة الكلية والجزئية قوله وبدلا للخلط و
 المراد بالخلط هو الخلط في البدل منه لانه ليس للخلط في البدل قوله لانه في ملائمة وهو ملائمة
 السبب والسبب قان قيل ان السبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملازمة لان المراد من السبب
 هو العلة فلا يعنى اطلاق العلة عليه قلنا اطلاق العلة عليه بالنسبة الى المضادة البيانية
 لانها على الملائمة وهذه الاضافة لامية قال في المحشى رحمه مولا فاعبى العلة ان المضادة في
 لامية وفي الاوليين ببيان معنى من فكيف يعنى عطف قوله الاشتمال والخلط على الاوليين لان
 لفظ الاشتمال والخلط مجرى وباللام ولفظ الكل والبعض مجرى وعن فلا يعنى العطف لانك قد عرفت ان

وقوله وان اختلفا مفهومهما يشير الى انهما قد يتحدان مفهومان كقوله ان المتصلة تعيد الحكم في
 النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد اخوك الغاء للتعليل اي لتعديل تطبيق المثال مع الممثل
 قوله قال الشافعي رضي الله عنه الى الاعتراض على المصنف رحمه الله يعني ان حصري التوابع في الخمسة
 باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل وحصري اقسام البديل في الاربعة باطل لانها
 ثلاثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان قوله وما قالوا انه جواب سوال وهو ان عدم الفرق
 ممنوع اذ في بدل الكل ليدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة
 هو المتبوع فاجاب الشافعي عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوتية
 اي قاط الغافل فهو اي مقصود نظر الى انه طوتية الاولى بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في
 بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهم والغفلة لا لطوتية اي قاط الغافل قوله
 اصلا اي لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير
 قوله اصليا اي للنفس بل اي قاط الغافل قوله والحاصل ما بين بعض المحققين امر اكلها اذ الشافعي
 ان يبين الامر المجزئي لا يفيهم الكلي فقال والحاصل انه قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم
 يكن طوتية لم يوجد اي قاط الغافل فيكون في الاسناد المبدل لشكا قوله وحيث لا يكون التوضيح
 جواب سوال وهو ان البديل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل لمتبوعه ايضا
 لان اخوك في قوله جامع في زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا اخ المتحدث او لا فلما قال
 اخوك علم انه اخ المتحدث آجاب بقوله وحيث لا يكون التوضيح في قوله فالفرق ظاهر وهو ان
 البديل مقصودا صليا اي مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا
 اصليا بل لتوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسماء على
 معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جواز ذلك قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه
 عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو
 قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول باليسم فاعله يقتضي والثاني مدلوله جزؤه
 اي جزء الاول وهو البديل منه لا انقول ان لفظ مدلوله مقد فيه اي والثاني مدلوله
 جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حيث قلنا اي بدل
 البعض وقع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع بقوله
 اي بدل البعض قوله اي بدل الاشتمال دفع وهم كما هو قوله بينه وبين الاول وانما يقال
 بينه والاول بلا حكمة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير قد
 بلا عادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله
 ملائمة بغيرها البعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حمارة وجود الملائمة
 بغير الكمية والجزئية وهي الملكية والمملوكة فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لا اعتبار ذاته اذ لا تفاوت

انتخا صر اللسان من حيث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت في الوصف فان قيل بدل الكل والبعض ايضا كذلك قلت لا يضر ذلك في التسمية اذ لا يشترط في وجه التسمية من الاطراد والا انعكاس قوله و تنقسم نسبة الاحجاب على قوله يكون قوله وكذا في سلب زيد توبيد السلب يستعمل في غير الادعي واما في الادعي فيقال واو فلما قال سلب زيد علم ان ذات زيد غير مراد اذ السلب لا ينسب الى زيد بل المراد بعض متعلقاته قوله بغيرها قال مولانا عصام الدين الاصح ان يقال غيرهما بدون بلد الملايسة لذكر الملايسة صريحا بقوله ملايسة اقوالا ملايسة المذكورة هي الملايسة التي بين بدل الاشتمال وبين الملايسة منه والباء في قوله بغيرها اشارة الى الملايسة التي في بدل الكل وبدل البعض اى ملايسة غيرهما لاستثما واما نقوض لهذه الملايسة بايراد الباء ليصح حمل قوله بغيرها على قوله ملايسة والا لا يصح الحمل ولهذا فسره بقوله اى تكون تلك الملايسة بغير كون الخ والا فلا بد ان يقال في تفسيره اى غير بدل الكل والبعض قوله اى تكون تلك الملايسة دفع وهم وهو ان المراد بغير غير الكمية والحزبية مطلقا فيخرج من التعريف نحو نظرات الى القمر فلكه لان المبدل جزء من المبدل قد دفع بقوله اى تكون تلك الملايسة الخ قوله فيد خل في اى هو ليس قسما لها قوله نظرت الى القمر فلكه وقينه نظرو هو ان النسبة الى المبدل منه وهو القمر تام فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال هكذا قال مولانا عبد الغفور واجاب عنه مولانا عصام الدين ان هذا التركيب انما يقال في ايام اخفاء القمر بان يكون في آخر الايام فعل هذا يكون النسبة الى القمر غير تام قوله والمناقشة فيه اشارة الى جواب الاعتراض الذى هو الشارح الهندى حيث قال ان المثال لا يطابق المثالان القمر ليس جزء من الفلك بل مستقل في نفسه ثابت مركز الفلك فلا يجوز للمخربين ان يوردوه في المثال قوله مناقشة في المثال وذال ليس من حواهم اذ يكفي في المثال نفس الغرض وان لم يكن مطابقا للواقع وايضا يجوز ان يورد له مثالا اخر كما قال لشارح رح ويمكن ان يورد الخ قوله ودجته لا سد بوجه الله بالقارسية سورخ ولا شتك ان في جانب المشرق ستة بروم وكذا في جانب المغرب ستة بروم وفي كل بوم ثلاثون ووجرة ولا سد اسم لبرم واحد قوله واما لم يجعل الخ جواب سوال وهو انه لم يجعل هذا البدل الذى يكون الكل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم يسمى ببدل لكل عن البعض لان المبدل منه جزء للمبدل جاب بقوله واما لم يجعل الخ قوله بل قيله الضمير في قوله قيل راجع الى قوله واما لم يجعل الخ اى بل قيل انما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

سلبه بغير الكائن ناذر بل من القمر يكون القمر جزءا من الفلك والمخير فيه ما صح الى القمر والاشارة باو من فلكه الى الفلك الذى في القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك الدنيا فالمراد من ستة عبك الرحيم عني عنه ربه الكريم سلم قد ربه يفتح بفتح الحيم بدل من قوله درجة الاسد كبر ما بل من الاسد والبرج عبارة عن قسم فاعد من اثني عشر قسما من الالف الساعات فاعلم

وقوعه لم يقله لقلته وندته جواب بطريق التزييل وقوله باقيا اعراض عنه بطريق العلو
 تزييل عليه انه اذ لم يقع في كلامهم فالتقول في الامثلة للنقولة عنهم كما مر فاجاب للشارح عنه
 بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة اي غير منقولة من العرب قوله اي بدل الغلط قد وهو
 ان المراء من الزايم بدل الكل لا نه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل باقيا قد بقوله اى
 بدل الغلط قوله بان تقصد انما زاد كلمة الباء لى قد سؤال وهو انه لا يصح حان تقصد على البدل
 لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لان قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا
 جواب بان بقوله بان تقصد حذف حرف الجر وحده مع ان وبن قياس ثم الجار والمجرور ^{تقتض}
 المتعلق فيم حله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله
 ان يكون ايضا خلا ان على المضارع فيكون يتبدل الاشكال لا شك ان الله ان يخاله ان قلنا كلمة ان
 سهو من الكايت ايله ان يكون لم واما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة
 المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب
 سؤال وهو ان قوله ضرب زيد احاره مثال البدل لغلط مع انه لصدق عليه بدل الاشتمال
 ايضا لان بين زيد وحمار ملازمة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الم ينع انه
 وان وجد فيه الملازمة لكن الملازمة ليست بملتزمة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر
 وطوان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر خلافت ما قصد بالنسيان او
 بسبق البيان آجيب عن ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع
 الغلط به قوله بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للفتق في العبارة
 وانما لم يقل بالبدل منه ولا المتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا
 بل بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط وهذا لم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه
 قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل لاي البدل والمبدل منه في الانواع
 الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضروب الاربعة في الاربعة مستنة عشر
 فمساوية نظره هو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدل لا كذا قال مولانا عصم الله
 اقول لا يجب ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وفكر الاول طويته فالثاني يكون بدل الاول
 قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتأكيد الاول كان الثاني تأكيدا لقوله اى لغت البدل
 دقم وهم وهو ان المراد من لغت لغت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سؤال وهي
 ان البدل مع لغت ايضا القصص من المبدل منه لان التكرار موصوفة القصص من المعرفة فاعلم

س ١٤ ح ان عبارة المصنف تدل دلالة حريجه على ان القصد بالمبدل هو ادخ الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بوجه غلطت بغيره

س ١٥ س ١٦ انك قدرت ان تقول مررت بحارسك لما كلمت قلت مررت برجل ثم استدرت قلت مجرهم س ١٧ لان قيل وقوع الغلط بالمبدل
 لا يكون الا القصد بانه البدل حيث انه انما قال مررت به كما مر المصنف من المبدل منه بالاول فما سبق ١٨ انه قد مر على البدل المراد

من كل وجه يعني ان البدل مع النعت وان كان القصد لكنه ليس با نقض من كل وجه اذ بالنعته
 بقول الاشتراك وايضا ان النعت مع البدل لا يفيد البدل منه مع التعريف قوله ويكونان
 ظاهرين الى اشارة الى تقسيم اخرى البدل فتصير الاقسام من ضرب الاربعة ستة عشر قسمًا
 قوله لقيتهم اياهم فان قيل هذا من قبيل التاكيد فكيف يكون بدل لا قبل الفرق بالقصد
 فالقصد المتكلم اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فهو البدل وان قصد العكس فهو الثاني
 قوله لا من الغائب وانما لا يحل الغائب على المتكلم والمخاطب ههنا كما حمل فيما قبل من المواضع لانها
 ان كانت بعد الوقوع قوله فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل
 فيفيد ما لا يفيد للبدل منه قوله اشتريتك نصفك فانه بدل لبعض فان النصف بعض المخاطب
 وفي المثال الثاني يكون قوله يضيء بدل لا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون على بدل لا من
 ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون علمك بدل لا من ضمير المخاطب وفي المثال الخامس يكون الحمار
 بدل لا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدل لا من تاء الخطاف وليس بدل لا من ضمير المتكلم
 الا فلا بد ان يقال حمارى قوله ولا يلزم من ذلك اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قالوا
 انه لما كان بياننا لا بد فيه ان يكون الثاني اوضح من الاول فاجاب بقوله ولا يلزم من ذلك ان
 يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لاندما اجتماعنا كانا
 سنظور... النظر وملفتنا للمخاطب فاللتفات ايضاح قوله فيهم ان يكون الاول اوضح من الثاني
 او بالعكس او كانا متساويين قوله قسم بالله ابو حفص عمر الحفص بالصاد المعجمة اسم الاسد
 ابو الاسد في الشجاعة وبالصاد المهملة اسم بنت عمر رضي زوجة نبيينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 قال قيل ليس في القصة ان عمر رضي اقسام بالله مع ان قوله الم اقسام بالله ابو حفص عمر صريح في انه
 اقسام وكان قوله الاعرابي صريح قلت ان الشارح لم يذكر قصه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم
 حيث قال ان اعرابيا اتى عمر ابن الخطاب فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به
 ليس لها لقب ولادبر فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به فالتقى به
 الى الرد دلالة الى بكلمة الشريط حيث قال ان كان مع ان الذين صدر منه يقينا اذ الناقه للفعل
 كان محفوا نقباء قلنا انما اورد في صورة التردد رعاية للاذنب او ان معنى قوله عمر رضي والله ليس
 لها لقب ولادبر اي في سطر لانه ليس بها ذلك في الواقع فلا يكون له ذنب ويحتمل ان في قوله
 ان كان ليس محرف الشريط ان محففة من المثقلة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة
 قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا قوله دبراء الدبراء شئت زمني والجمعاء الاعراب والنقباء

سلكه كونه وهو مثل سكن انت وروحك الجنة والتفكر اهله تاييد ١٢ سلكه بان قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني
 من غير توجه كان الضمير الثاني تاييد ان الله عبد ٢٢ سلكه وقيل ان المنع بالحاء والصاد المهملتين وكذا الاسد وبه
 كفى عرب الخطاب ١٢ كتبه العاصي فضل خالق عني عنه

سوره شده پای قولہ خنبل یعنی ای ركب على بعير او ساقه قولہ بطحا أو البطحا وآذ فيه
 اجماع صغیر یعنی سگریه قولہ وجعل ای شرع الاعرابی فی ارض البطحاء وبقولہ اشعر اقسام
 بالله ابو حفص عروا مسما من لقب ولد بڑا عفرلہ اللہم ان كان فخر قولہ فجعل ای شرع عمر
 فی دقت قال الاعرابی اغفر لہم فہو من افعال المقاریبہ قولہ صدق ای صدق الاعرابی
 ان ناقتہ دبر قولہ فاخذہ بیدہ ای اخذ عمر بید الاعرابی قولہ صنم ای اسقط الا کاف
 او اسقط انت قولہ وزودہ ای اعطاه عمر رضہ النقطة قولہ وكساه ای اعطاه الکسوة یعنی
 قولہ نقباء بحفاء دبراء علی وزن فعلاء مؤنث الغب وابعف وادبر کاحر جوازا واما الی بصیقة
 المؤنث لانها صفة الناقة قولہ ای فرقہ یعنی للیس المراد من الفصل ہنا ما یقابل الجنس والنوع
 او ما یقابل الجنس والنوع او ما یقابل الباب والكتاب قولہ ای مزجیت الاحکام اللفظیۃ مثلاً
 الی ان نصب قولہ علی التمییز قولہ واقم اشارۃ الی بیان المتعلق بقولہ فی مثل ثم المتعلق مع المتعلق
 خبر بقولہ وفصلہ فالقیل فلیکن قولہ فی مثل متعلق بقولہ وفصلہ اذ ہو مصدر صرح بالمتعلق
 فلا حاجۃ الی قولہ واقم قلنا ان الجار والمجرور لا یقع خبر الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقولہ
 وفصلہ یکون قولہ وفصلہ مع قولہ فی مثل خبر لا فعدم المبتدأ من البین قولہ التاریک ای
 القاتل قولہ البکری فی الاعمال اسم لرجل قوی بالفارسی پہلو ان تم جعل لقباً للبشر ہو اسم محض
 للمقتول الذی قتله ابو الشاعر قولہ انا امن التاریک بشراً فابدل منه وهو البکری ساقط من
 البین والتصل العامل وهو التاریک بالبدل وهو لبشر قولہ وهو غیر جائز واما التاریک البکری فہو
 جائز لانه مثل الضارب الرجل قولہ وعلیہ الطیر ثانی مفعول الخ اشارۃ الی بیان ترکیب قولہ
 الشاعر یعنی ان قولہ علیہ الطیر مفعول الثالث للتاریک واما مفعولہ الاول فقولہ بکری قولہ
 ان جعلناہ بمعنی اسدی فان ترک جائز بمعنی ودم وبعنی صیدکما فی القاموس واما قال سابقاً
 ان التاریک بمعنی القاتل فہو النصیر بمعنی اللازم اذ القتل لازم مع صید ودم البکری کانتا علیہ
 الطیر الاکل قولہ والحق ان لم یکن بمعنی النصیر بل یکون بمعنی ودم فہو حال من البکری فیکون
 حالاً من المفعول قولہ ان کان ای الطیر فاعلا لقولہ علیہ لان قولہ علیہ شبة الفعل فقیہ الضمیر
 لامحالة قولہ وان کان ای الطیر مبتدأ وقولہ علیہ خبرہ فیکون قولہ ترقبہ حیث ان حالاً من
 الضمیر المستکن فی قولہ علیہ لما مر انہ شبة الفعل فقیہ ضمیر قولہ ای واقعة جواب سوالہ وهو
 انہ لا یصح کون وقوعہ حالاً من الضمیر فی ترقبہ لان الحال یکون قیداً للحال فی الحال والذنب
 لازم الوقوع فلا حاجۃ لہ الی التکید فاجاب الشارح عنہ بقولہ ای واقعة الخ یعنی انہ فی الظاہر
 کذلک لکن فی الحقیقة محمول علی القلب ثم اعلم ان لفظ الطیر جملہ للجمہ کما قال اللہ تع اولیہ واولی
 الطیر فوقہم صافات ولقیضن فان النعم فی لقیضن للجمہ لانما شیء جمیع المؤنث وشمیم غیر ذوی
 العقول وان کان مذکور قولہ مرقبة ای منتظیۃ لا تهاق روحہ ای الخروج والخروج قولہ

ومن وهو عبارة عن حياة المدح بوجه والمراد منه هنا المحمودة ... القليلة قوله واما الفرق المعنى
 اشارة الى فائدة قول المصنف لقوله فقد تبين فيما سبق في جواب قول الرضى حيث قال في التمام و
 قال بعض المحققين في جوابه الى قوله والبراد بمثل جواب سؤال وهو انه لما قال المصنف رضى في مثل
 خرج عنه قوله انا من التارك اذا المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سؤال السائل و
 ان المثال مجموع معينين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع كزيد وعمر واشتركا في الرجولية وقابلهما
 الاشتراك بين الشيئين في الجنس كالرجل والمرأة اشتركا في الانسانية فسا لسا لان المثالين من
 اى قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعني ان المراد من الاشتراك النوعى قوله و
 يمكن ان يراد به الخ اى ويمكن ان يراد به الاشتراك فى الجنس ولما كان الامر بعيدا من الباب فلذا
 عبر عنه يمكن لا يفرق كرفى موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالنظم لانه قد سبق في بحث التمام
 البدل والمعطوف بالمحرف ^{ان لا يمتنع} دخول يا عليه حكمه للمنادى المستقل ^{ببحث} حيث ^{المبتدأ} علم ^{الاول}
 في الاسماء الاعراب والاصول في الافعال والحروف اليها لان الاسماء على المعاني المعنوية وهي
 يقتضى العلامات لئلا يلتبس البعض ببعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
 لانها ليس على المعاني المعنوية فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل قبل لانه موضوع للحمل والزمان
 فالمناسب معه الحقة والبناء وخفف لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف
 الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد ويكون خفيفا لا اوزار عليه لا يفيد التنقل بخلاف الفعل لانه ليعرب
 لتبني التنقل على التنقل وهو غير جائز فان قيل التنقل لما يتغير على اللسان والاسم والفعل سواء تلفظ
 لسانا واما تنقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع له فلا يفيد التنقل على اللسان ايضا ^{لأنه} تنقل على اللسان وهو غير مؤ
 قلنا ان تنقل الذهن مستلزم تنقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقم التردد والالتباس ^{انما}
 الجنب المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عالم ثم هو على قسمين احدهما منبأ الاصل والاخر منبأ
 الاسم فالاول عبارة عن الماضي والاضاير والحروف الثابتة في عبارة عن الامرين احدهما ما استنبج الاصل وبنا
 المناسبة سببا الى انشاء الله تعالى كالموصلات فانما بين الاسم لشائعة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج
 الى الدلالة على المعنى القيمة كذلك الموصولة تحتاج الى المصلة لانه لا يكون جزاء من الكلام الاصل ^{ولا}
 ان يقع الاسم غير مركب مع العالم كالا سماء المعدودة مثلا زيد عركوبيا لسكون ثم حكم بين الاصلان لا
 يلتحق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا عملا فالقبيل الماض قد يقع موضع الخبر مثلا زيد ضرب في
 موضع زيد ضارب فيكون له اعراب فحلم ان الماضي من المبتدأ الاصل قلنا ان الضرب في موضع ضارب
 وقع الماضي في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده وهو نادى
 بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلامه بان وقع ضرب بدين الغلام في موضع الخبر
 وانما اعرب المضارع مع انما من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل في وقوعه موقعة مثلا زيد يضرب في
 موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافعال لا في عينها ان كان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفعلا
^{مفعول لا مفعول}

بحث المبتدأ

هذا البحث من كتاب البلاغة في النحو للشيخ الفاضل...

فقط هذا ينبغي ان يعرب الماضى ايضا لانه ايضا واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضربا في موضع
 زيد ضارب فان ههنا الماضى مع الفاعل واقع موضع الخبر كما مضارع مع الفاعل واقع موقعه
 اجيب عنه نعم لكن المضارع مشابه مع اسم الفاعل وجراخرو صوابه مثل اسم الفاعل فمثل الحرف
 والحركات والسكنات بخلاف الماضى لانه ليس به مثل المشابهة وانما كان الماضى مبنى على الفهم من ان حصل
 فى البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون الخفة الخ لانه الماضى لما كان مشابها
 باسم الفاعل من وجب ان يكون مبنيا على الحركة لانها البناء على الحركة يشبه الاعراب لان الاصل فى الا
 عراب ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابها باسم الفاعل مشابها تامته فحصل عين اعرب الماضى
 لما شابه مشابها ناقصة ثبت له ما كان مشابها للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختار الفهم لانه
 خف الحركات وايضا الفهم بحث السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفهم جزء الالف فزيد
 امر كما ضرايضا مشابها باسم الفاعل مشابها تامته لان وان حذفت منه حرف المضارعة لكن
 ثبت فى موضعه هرة وصل فيكون الامر على اربعة حروف كما سمى الفاعل اجيب عنه لا اعتبار الهرة
 وصل لانها تنقطع فى الدرجة وايضا ان الامر لا يقع فى موضع الخبر فلا يقال زيد ضربا لا يتولى بيان
 يقال زيد مقول فى حقا ضربه فلما لم يكن وامر الخاضع مشابها مع اسم الفاعل لا تاما ولا
 ناقضا فثبت له الاعراب ولا البناء على الحركة بل كان مبنيا على السكون كما هو الاصل
 واما الامر باللام فهو معرب بالجرم لانه مضارعة فى الحقيقة لبقاء حروف المضارعة فيه وانما
 كان معربا بالجرم لوجود الجازم فيه وهو اللام لا ما معرو لوجز الذى يبنى فى بحث الفعل الشاه
 تعالى قوله اى الاسم المبني بجواب عن اسئلة اربعة الاول انه يلزم الدور فى تعريف
 المبني لان المصدر توقف المبني المطلق على المبني الاصل لاجعله جزءا من التعريف والاصل
 ان المبني الاصل موقوف على المبني المطلق لان المبني الاصل قسمة والقسم موقوف على القسم
 والثاني انه يلزم بحث الحد ودفع الحد لان اسمى الاصل داخل فى المبني المطلق فيكون من
 الحد ودفعه كفى الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشيء بالنفس لان مبني لان مبني الاصل
 داخل فى المبني المطلق ثم ذكر فى التعريف والواجب انه يلزم تعميم القسمين بالقسم لان المبني
 قسم الاسم كما قال المرحوم فى صدر الكتاب وهو اى الاسم معرب ومبنى والاصل ان المبني كما كان فى
 فى الاسماء كذلك فى الافعال الماضى والامر وكذلك فى الحروف فاجاب الشارح بقوله اى الاسم المبني
 فلما كان المراد من المبني الاسم المبني لا يلزم الدور ولا الاسم المبني موقوف على المبني الاصل والمبني الاصل
 غير موقوف على اسم المبني لانه ليس بمقسوم بل هو قسم لم يكن الا يلزم بحث الحد ودفع الحد لان المبني الا
 صل غير داخل فى مبني الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان هو موقوف على المبني لفظ الاسم قوله
 وهذا الحد لا يصح جوابا سواء كان هو ام لا كما المراد من المبني المطلق الاسم المبني وايضا لا يصح تعريف
 لانه كما ان الاسم المبني مجهول كذلك المبني الاصل المسمى يعرف ما هيى المبني على الاطلاق اى على الحال

فان كان المبني الاصل موقفا على المبني المطلق فليس له تعريف على ما هو عليه

ی بنی الاصل لا تری ان المصرح لم یعرض لی ما لبنی الاصل الذی لم یعرف ما هیه مبنی الاصل کان
تعریف المبنی المجهول بالمبنی المجهول وتخیر السؤال هکذا ان المصرح ذکر المبنی مطلقاً فمن این علم المصرح
منه الاسم المبنی فأجاب بقوله وهذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ما هیه المبنی علی الاطلاق ای یعر
ما هیه المبنی المطلق وهو ما کان حاکمه وسکونه من غیر عامل ولكن لا یعرف الاسم المبنی قول
والآن علی التخیر الثاني متعلق بقوله ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان
تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشئ بالنفس وهذا لا یجوز قول لا ندر ذکر فی حد المبنی لفظ
بمبنی حاصل کلام الشارح ان الاسم المبنی لیس مجزواً باعتبار کونه اسماً بل باعتبار کونه مبتدئاً خاصاً فاذا
کان المبنی المطلق مدلولاً کان تعریف المبنی الخاص المجهول باعتبار مفهوم المبنی المطلق فیلزم تعریف المبنی
المطلق بالمبنی المطلق ثم اعترض مولانا عبد الغفور علی الشارح رح حیث قال ولا یقال
حاصل الاعتراض ان یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوماً بوجوه مجزواً مطلوباً بمعرفة بوجه آخر فلا یلزم
تعریف الشئ بنفسه لوجود التغاير للاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا ینفی ما لم یسیر
الوجهان المختلفان لاطروحه فی جمیع موارد الاعتراض بل یلزم تعریف الشئ بنفسه قول ای اسم مناسب
جواب سوال وهو ان التعریف ینصدق علی المضارع لانه ایضاً مناسب بمبنی الاصل وهو الماضی
لاشتقاقه منه وایضاً یورد ان کلمه ما علم یتناول شئ مطلق فلهذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان
الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلك القسم ومقسمه اسم لا شئ مطلق لان جنس البعد وهو غیر
معتبر بل لابد من الجنس القریب وایضاً یورد التبادر من کلمه ما موصولة بالغیر مستعارة لها فعلی هذا لا
من ضمیر الفصل لان المبتدأ والخبر اذا کانا معرفتین لابد منهما من ضمیر فصل وایضاً الموصول مع
الصلة بمنزلة کلمه واحده فوفروض جنسها لا یوجد الفصل ولو فرض فصلاً لا یوجد جنساً فأجاب بقوله
ای اسم فخرج المضارع لانه لیس باسم وکان المرکن المراد من کلمه ما شئ مطلق بل المراد منه الاسم والمضارع
بالتکون علم امر لیس المراد منه موصولة بل موصوفة والقرینة علیه وقوم فی موضع التکون قول ما
ناسب الی مناسبه معتبرة فی البناء وهذا القدر احتیاجاً لیس المناسبه اللقی لم یعتبر لضعف و
معارض کمناسبه غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعتین لکن معارضه المضارع لان غیر المنصرف
لما ناسب الماضی کذلک لیس ناسب المضارع ومناسبه ای وایضاً موصولة بالحرف ضعیف لانها لا یزعم لاف
وهو مانعة للبناء لارجح جهة العرب قول ای اسم مناسب فان قيل غرض الشارح رح ههنا
تفسیر کلمه ما وهو یحصل بقوله ما ای اسم فما الحجة الی اذ یداد قوله ناسب قلنا الاسم موصوف وناسب
صفة وذكر الموصوف بدون الصفة مستکبر عندهم فلن قيل سلمنا انه مستکبر لکن الاحضار ان
یفهم شرح کلمه ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم مناسب فحصل التفسیر مع الصفة
فعلی هذا الحاجة الی قوله ناسب ثانیاً قلنا فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف والحقیقی
بالشرح ان موصوف ناسب کلمه ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفاً باعتبار انه تفسیر کلمه ما قوله وهو کثر

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه
في قوله لا يرد عليه

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه

وانفعل لما مضى والامر بغير الالام فيه اشارة الى الرد على صاحب الفصل لانه جعل الجملة ايتم من المبني الا
 صل وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاغريب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه
 والجملة كذلك فانها بنفسها انقطع النظر عن اجزاها لا يحتاج الى الاغريب لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة
 ولا مضافا اليها لكننا نقول الامر كذلك لانها تكتب لاغريب من العرب بقيامها مقام المقود فخرجت من كونها
 مبني الاصل بهذا الاعتبار كذا قال في غاية التحقيق وهما بحث من وجهين الاول ان الامر عند الجملة
 ليس له ما كان بغير الالام لان ما كان مع الالام يسمى بمضارع الجرم وفيه هذه الحاجة الى قوله بغير الالام
 والثاني ينبغي ان يقال ان الخطاب لا بالمقصود ليس الالام اجيب عن الاول انما قال بغير الالام
 لرعاية ذهن اللبدي لانه خرج من الضروف وفي الضروف يطلق الامر علم بما قبل بغير الالام للتنبيه على اصطلاح
 الجوى وعن الثاني ان امر الخطاب اذا كان مع الالام كان معربا كقولهم قلتهم قلتهم قولا والمراد بالمشابة
 جواب السؤال وهو ان اللبني مقابله للعرب وللذكور في هذه كلمة لم يشبه فيبني ان يقال ههنا ما
 شابه لتحقيق التقابل فاجاب بما حاصله ان المراد من الشاجة النفي في تعريف العرب هو المناسبة والامر
 يكن تعريف للعرب ما نفع الصدق على مثالين زيد فانه مركب مع غيره ولم يشبه ببنى الاصل او الشاجة
 على الاشتراك في الكيفية وهي متلف ههنا كان ابن يتضمن معنى مبني الاصل وهو الجرم ولا انه مشابه لمبني
 الاصل قوله هذه المناسبة وهي المناسبة المراد في تعريف اللبني لا المناسبة بمرجى في العاني الكثيرة
 فلا يرد ما ذكره ولو ان اعصام الدين الاولى ان يقال هو المناسبة كما هو هذه المناسبة علم ان ههنا
 امر خمسة مجازة ومماثلة ومشابهة ومشاكله ومناسبة الا وهو الاشتراك في الجنس كالا انسان
 والبقرة في الحيوانية والثاني هو الاشتراك في النوع كذبيبو عمر في الانسانية والثالث هو الاشتراك في الصف
 كالرجل الضجاع والاسد في شجاعة والرابع هو الاشتراك في الشكل والتشخيص والمناسبة هم من الكل قوله
 ولقد فصل جواب السؤال وهو ان المراد بالمناسبة لا يتناول المناسبة المطلقة من ان يكون
 مناسبة مؤخر في البناء او لا ويراد مناسبة مؤخر في البناء او لا ويراد مناسبة قريبة والاول ظاهر لبطون
 والا لم يبق اسم ما معر بالكل اسم مشابه لمبني الاصل في التكلم والتلفظ واما الثالث فلا يلزم اخذ
 المحدود في الحد لان البناء ملحود في الحد لان سببه اه قال مناسبة مؤخر في البناء ولا سبيل الى ان
 فان للقوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ما اذا جاب بقوله ولقد فصل صاحب الفصل يعني المراد
 هو المناسبة القوية وان قلب ان القوية مجرطة قلت المراد منها ما فصل صاحب الفصل قوله
 انما بعض الاسم تحقيقا لا توها فلا يلزم بناء التنية لان تضم حالوا والعطف وهي لا حقيقى قوله
 كالمات والورد منها المصولات وسماء الاشارة قوله الى الصلة اي الموصول محتاج الى الصلة
 واسم الاشارة محتاج الى الصفة في التعيين بان يقال هذا الرجل قوله او غيرهما وهو الاشارة الى
 لا تعين اسم الاشارة قد يكون باشارة حسية قوله كزال فان زالا مبنى واقم موقع
 ازل واما فجاز فهو مشاكلة بزال في الوزن والصورة قوله او وقوم موقع ما اشبهه

اي ما اشكل لان الكاف مشاكل الكاف قول للحرف وهو الكاف في ذلك قول في نحو ادعوك
اي كاف الخطاب ثابت في ادعوك قول في اضافة اليه اي اضافة اسم مبنى الى مبنى الاصل
سواء كانت اضافة بواسطة لولا كما في قوله تعالى من عندك يومئذ الاية فان اليوم مبنى
والا لكان مجزواً لانه مضاف اليه للخطاب وانما كان مبنياً لانه مضاف الى مدحوله وهو اذ هو
مضاف الى مبنى الاصل الذي هو الجملة التي كان كذلك اذ ان الجملة مبنية الاصل عند صاحب
الفصل قوله فمن ثمة الفتح وانما قال ذلك لما قال المصدر في الظرف والظرف المضاف الى ذلك
الى الجملة يجوز بناءه على الفتح اعلم ان صاحب الفصل حصر المناسبة القوية في ستة امور كما ترى كان
حصره باطل لانه قال الشارح رح في مجتازكم انما كان كم مبنياً لاون وضعه وضع الحرف يعني كما ان
الحرف مجزى ثانياً لكان الفاعل مجزى ثانياً مع ان المناسبة الوضعية غير مذكورة في الفصل اجيب عنه
ان المناسبة الوضعية لظرف المفاعلة فلا يبطر المحصر قوله مع غيره جواب اسئلة ثلثة
الاول ان المبنى قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة والمأخوذ في مفهومها الافراد فلا محالة يكون غير مركب
فلا حاجته الى هذا القيد والثاني انه منقوض ببطلان فانه مبنى مع انه مركب والثالث انه
منقوض بزيد في نحو جاني زيد فان زيد غير مركب باعتبار ان جزئه لا يبدل على جزء معناه
مع انه مركب فاجاب بقوله مع غيره حاصل الجواب عن الاول ليس المراد من هلم التركيب
في نفسه حتى لا يحتاج اليه بل المراد هو الثاني اعلم انه لو كان المنظور كل واحد من الطرفين
بالتوكيب يسمى بتوكيب من غيره ولو كان المنظور بالتوكيب احد هما والآخر تابع يسمى بتوكيب مع
غيره وحاصل الجواب عن الثالث ظاهر قوله على وجه يتحقق جواب سؤال
وهو ان التعريف لا يكون جامعاً ولا مانعاً اما الاول فلا يخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب
مع انه مبنى واما الثاني فلا ندخل فيه زيد وقائمه في زيد قائمه لانهما معاً بان ولم يكونا
مركبين مع غيره فاجاب بقوله على وجه يتحقق مع عامل فخرج زيد قائم لان تركيبهما حاصل
العامل المعنوي ودخل فيه غلام زيد لانه لا يتحقق حامل للمضاف بتوكيب مع المضاف اليه فالمضاف اليه
مركب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبنى لان المضاف اليه غير عامل في المضاف واجاب
صاحب التوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب المنفى هو التركيب الاسنادي ثم يرد عليه فعليه
هذا اخط المضاف اليه ايضا لانه لا يريد التركيب الاسنادي لم يرد محل في الجدل الاسنادي والسند اليه
فقط في القواعد اذ ما في على نفاظ صاحب التوسط في هذا الموضع قوله العدد ودية اي المراد منه
مجرد العدد لا الاستدلال قوله ولما كان المبنى مقابلاً للعرب جواب سؤال وهو ان كلمة
ولا يخلو ما للشك فهو ينافي التعريف واسما مانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فيه الاخوان
بنحو هذا وهما لاء ولما نعت المخلوق فعل هذا الابد من القرينة لانها مشتركة فلا بد
من راداه احد معنيهما من القرينة حاصل الجواب انما مانعة المخلو والقرينة مقابلة المبنى

في قوله ما اشكل لان الكاف مشاكل الكاف قول للحرف وهو الكاف في ذلك قول في نحو ادعوك اي كاف الخطاب ثابت في ادعوك قول في اضافة اليه اي اضافة اسم مبنى الى مبنى الاصل سواء كانت اضافة بواسطة لولا كما في قوله تعالى من عندك يومئذ الاية فان اليوم مبنى والا لكان مجزواً لانه مضاف اليه للخطاب وانما كان مبنياً لانه مضاف الى مدحوله وهو اذ هو مضاف الى مبنى الاصل الذي هو الجملة التي كان كذلك اذ ان الجملة مبنية الاصل عند صاحب الفصل قوله فمن ثمة الفتح وانما قال ذلك لما قال المصدر في الظرف والظرف المضاف الى ذلك الى الجملة يجوز بناءه على الفتح اعلم ان صاحب الفصل حصر المناسبة القوية في ستة امور كما ترى كان حصره باطل لانه قال الشارح رح في مجتازكم انما كان كم مبنياً لاون وضعه وضع الحرف يعني كما ان الحرف مجزى ثانياً لكان الفاعل مجزى ثانياً مع ان المناسبة الوضعية غير مذكورة في الفصل اجيب عنه ان المناسبة الوضعية لظرف المفاعلة فلا يبطر المحصر قوله مع غيره جواب اسئلة ثلثة الاول ان المبنى قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة والمأخوذ في مفهومها الافراد فلا محالة يكون غير مركب فلا حاجته الى هذا القيد والثاني انه منقوض ببطلان فانه مبنى مع انه مركب والثالث انه منقوض بزيد في نحو جاني زيد فان زيد غير مركب باعتبار ان جزئه لا يبدل على جزء معناه مع انه مركب فاجاب بقوله مع غيره حاصل الجواب عن الاول ليس المراد من هلم التركيب في نفسه حتى لا يحتاج اليه بل المراد هو الثاني اعلم انه لو كان المنظور كل واحد من الطرفين بالتوكيب يسمى بتوكيب من غيره ولو كان المنظور بالتوكيب احد هما والآخر تابع يسمى بتوكيب مع غيره وحاصل الجواب عن الثالث ظاهر قوله على وجه يتحقق جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون جامعاً ولا مانعاً اما الاول فلا يخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب مع انه مبنى واما الثاني فلا ندخل فيه زيد وقائمه في زيد قائمه لانهما معاً بان ولم يكونا مركبين مع غيره فاجاب بقوله على وجه يتحقق مع عامل فخرج زيد قائم لان تركيبهما حاصل العامل المعنوي ودخل فيه غلام زيد لانه لا يتحقق حامل للمضاف بتوكيب مع المضاف اليه فالمضاف اليه مركب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبنى لان المضاف اليه غير عامل في المضاف واجاب صاحب التوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب المنفى هو التركيب الاسنادي ثم يرد عليه فعليه هذا اخط المضاف اليه ايضا لانه لا يريد التركيب الاسنادي لم يرد محل في الجدل الاسنادي والسند اليه فقط في القواعد اذ ما في على نفاظ صاحب التوسط في هذا الموضع قوله العدد ودية اي المراد منه مجرد العدد لا الاستدلال قوله ولما كان المبنى مقابلاً للعرب جواب سؤال وهو ان كلمة ولا يخلو ما للشك فهو ينافي التعريف واسما مانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فيه الاخوان بنحو هذا وهما لاء ولما نعت المخلوق فعل هذا الابد من القرينة لانها مشتركة فلا بد من راداه احد معنيهما من القرينة حاصل الجواب انما مانعة المخلو والقرينة مقابلة المبنى

المركب لا من اعتبر فيه اجتماع الامرين فيهما او بطوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفا
 هما معا وبانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كقولنا و اين اذا كانا غير مركبين لا بناء
 التركيب وعدم المشابهة لانها يشاهدان المبني الاصل والثاني كزيد وعمر فان التركيب منتف
 فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير متشابهين سببي الاصل والثالث كهما ولا و اين اذا كانا مركبين
 نحو جاءه الا و اين له لا و لعدم المشابهة منتف فيهما لانهما مشابهان له قوله فكله او ههنا
 لمنع الخلو لا للشك كذا **قال عبد الغفور** وانما تعرض المحشى للمسمى الشاعدون نفى الجمع
 لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيها لنفي الجمع ليس لثبوت الاستعمال فلا حاجت للنفي
فان قيل في اي شئ يدخل غاي في قولهم فاقصوت الغراب اجيب عنه انه دخل في
 الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به
 الصياد لا ما يرمى من الغراب من صوت لان ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبتدئا اي ما يرمى به الغراب
 ليس بكلمة لاحقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانما هو ان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع
 للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجزا لهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان قوله وانما
 يختلف **جواب سوال** ظاهر قوله اين انما التقدم اي اختيالا التقدم مما مفهومة وجودي في كلامه
 المتعريفين على ما يكون مفهومة عدما وانما اختار هذا لثبوت قوله والقاب اي القاب المبني **جواب**
سوال وهو ان الضمير في قوله والقاب لغا راجع الى المبني او الى الحركات لا وجه للاول لان ضم وفح
 ليس اسم لذات المبني ولا الى الثاني للزوم الاختار قبل الذكر وكنافات المطابقة بين الراجعين والاول
 جرح التذكير والتاثير والجمع والافراد فاجاب بقوله اي القاب المبني يعني ان الضمير راجع الى
 المبني لكن المبني غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبني من حيث
 الذات يسمى مضموما مفتوحا قوله هم وفح سى الضم ضم الموصولة هم الشفعين وسمى الوصف فتحا لانها
 التم عند التلطف به وسمى الكسر كسر الانكسار الشفة السفلى عند التلطف به وسمى الوقف وقفا لانها
 النسب فيه من المجزأة كذا قال مولانا عبد الغفور فان قيل علم قل ههنا القاب ولم يقل اليه
 كذا قال في الاخرى قلنا ان الاعراب يدل على انواع من المعاني فلما كان مدلولها انما هو اسمى البناء
 ايضا او اعجابا بخلاف البناء لا غير متبوع قلنا اداله قوله واما الكفيون اشار الى ان قيل انهم
 احتوا زير قوله وبالعكس يعني يطلعون الوقع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله
 ولولا ان الحركات **جواب سوال** وهو ان كلام المزمع يدل على اختصاص الضم والفتح
 بالبناء حيث قال والقاب اي لان لقب الله ما يخص به معانيها لا يكون مختصة بها
 الصريون يطلونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعني المراد من الاعراب
 اختصاصا خاصا من وجه الاختصاص العام قوله على الحركات الاعرابية ايضا كما يطلع
 على الحركات البنائية قوله حيث قال بالضم رفعها فان قيل ان الشاهد بخلاف الدعوى

لان فی المدعی ضم بلا تاء فی الشاهد ضمه مع تاء وهي مشتركة كذا قال مولانا عبد الغفور
 اجيب عنه ان الضم والضمه مراد فان عند البصريه فيكون الشاهد بالمراد شاهد بعينه
 قوله وعلى غيرها الز فان قيل لا حجة الى قوله وعلى غيرها لانه يعلم غير الحركات الاعوانية من
 قوله ايضا اجيب عنه ان قوله ايضا محركات البنائية فقط لان السابق ليس الا بحث الحركات البنائية
 فقط قوله وحكمه وانما قد الحكم على التقسيم مرتبة التعريف لان تعريفه عند البعض ان لا يختلف
 اخرو فانصل الحكم بالتعريف لثلاثتهم ان هذا تعريفه قوله اي حكم لبنى اشارة الى بيان المرجع ثم
 لما كان الحكم على امور كثيرة فخرج الابهام وتعين ما هو المراد قال اثره اي المراد من الحكم هو الاثر كما
 هو من هب النحويين ثم يرد عليه ان اضافة الحكم الى المبنى غير صحيح لان الاحكام لا يضاف
 الا الى العلل ولعدم الاختلاف هو البناء لا المبنى لانه من الحكم فاجاب بقوله المراد عبارة بمعنى
 الاضافة الى المشتق باعتبار المبدأ قوله ان لا يختلف فلا ساء قبل التركيب من حيث انها مبنية لا
 يختلف اخرو لاختلاف العوامل فخر لا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث قال ان هذا الحكم
 لا يشتمل القسم الثاني من اصنى قوله او وقع غير مركب لانه يختلف باختلاف العوامل كما اصل الجواب
 ان عدم الاختلاف حين البناء واذا جاء العامل لا يبقى مبنى قوله لكن لا مطلقا اشارة الى ان
 قوله لاختلاف العوامل ليس قيد اتفاق فان قيل ان قوله لاختلاف العوامل لا يخلو اما متعلق
 بالنفي او المنفي لا يستقيم الاول لان عدم الاختلاف ليس بعامل لاختلاف العوال لان عدم الاختلاف
 امر اصلي لا يحتاج الى العلة وايضا هذا يلزم فساد المعنى كما ترى واما الثاني فلا يلزم منه توجب النفي
 الى القيد وبقاء الفعل مثبتا ففسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجب النفي الى القيد يكون جائز
 الثبوت ولا يلزم الثبوت وثبوت الاختلاف لا يعمل في المبنى بجائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد والظاهر
 ان الامر بمعنى الوقت اي لا يختلف اخرو وقت اختلاف العوامل فصح ان يتعلو بقية النفي بقية قوله من
 الرجل بكسر النون لان الساكن اذا حرف بالكسر قوله ومن امر بعضهم النون لنا سبعة الميم لانها
 شفويتان قوله من زيد بسكون النون لانه اصل وكذا يختلف فيما اذا قال السائل اجاز زيد فقال لا خرو
 من اي كسرت زيد بضم النون لتابعته ضمة زيد قال السائل ربيت زيدا فقال لا خرو الجواب من بفتح
 النون لتابعته فحة زيد وقال السائل امرت بزيدا فقال لا خرو الجواب من بكسر النون فانه يختلف
 اخرو لكن لا للعوامل فان قيل هذه عوامل اي حركات دال زيد كذا التقاضي الساكنين وشفوية الميم
 فيكون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما كان داخلا على العلل وحركات دال زيد غير
 داخلة على من لان زيد مذكور في قول السائل ومن مذكور في قول الجيب وايضا ان التقاء الساكنين وشفوية
 الميم غير داخلة على من لانها من اللعاني والدخول من خواص الالفاظ تعريفه على قوله من الرجل ان
 المختلف في هذا الامثلة هو واخر كلمة من وهي من المبنى الاصل مع ان المعروف هو اسم المبنى فقط فلا يكون
 الامثلة موافقة للمشمل اجيب عنه هذا انما يرد اذا كان كلمة من بكسر الميم واذا كان بفتحها فلا يرد لان من

وما من الاسماء المبينة قوله والثاني باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان ثلث
 الضمير باعتبار الخبر وهو قول الضمير عليه جائز وقيل بولي لان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج
 منه كما ذهبنا لان قوله هي مبتدأ وقوله المفعلات خبره وقوله المبني مرجع وهو خارج من
 هذا الكلام وقوله المفعلات خبر داخل في هذا الكلام وظهرنا بحث وهو ان المصريح قد مر في الاجمال
 المركبات والكنائيات على الاسماء الافعال والاصوات وقد مر في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على
 المركبات والكنائيات والله اعلم بما خطر ببال المصريح قوله والكنائيات قال مجيد المحشى رحمه الاول
 ان يقال بعض الكنائيات لان بعضها معرب كفلان وفلان قلنا ان تغليب الاكثر على الأقل فان
 قيل بان هذا الايدى في الاولوية لان التغليب جائز لا ان ادلى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتي بغير ذلك
 ليعلم جوازه ولو اتوا في كل موقع بالاولى توهم له واجب قوله بالرفع عطف رد على المشارع الهنك
 لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه التوهم
 فان قيل كما صدر للمصريح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات
 بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول المصريح بالرفع في الموصولات اي قلنا ان المصريح ان
 لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء مع تصديره بها بخلاف الاصوات
 لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت
 في بحث الاسماء المبينة لانها جارية مجرى الاسماء المبينة وهو اللسان قوله بل بعضها وليس بالكثر حتى
 يعتبر التغليب قوله فهذا ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكم ان التفصيل بعد الاجمال
 اوقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع في الذهن كما في قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة
 اذا رجعتم تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبينة جواب سوال وهو ان حصص اللسان
 فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والنادي المفرد والعرف واسماء للعدو وسم
 لان في الخمس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبينة للتاخر رحمة الله جعل الاسماء المبينة ظوا
 والظروف يقتضي التغير ايضا فلا يثبت المحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها
 فلان المريد كرها للمصريح ههنا لكن قول المصريح رحمة الله في ثمانية مختلف لما ذكر في الخمس من انها
 سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلان اقل سبعة فلا مخالفة قوله لا الاصل في الاسماء
 الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبنائها من حلة لان الاسماء معروض للمعنى الموصولة
 وعلامتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للصفة والسكون احق بالصفة قوله المفعلات قد مر
 على البواقي من المبينة لانه اعرف للعارف او لا ليس النوع في بناءه في فرد من افراده بخلاف الباقى لان
 بعضها معرب وحلة بناءه هي الاحتياج الى المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى التعلق في الالاف والاف
 المضمرة فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم المذكور وان كان متكلما او مفعلا يحتاج الى المحضور اي التكلم
 والخطاب لكن يورد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ مأخوذ في مفهوم

له اشارة الى ان قوله من غير ان ياتي بغير ذلك

المتكلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه ليس في مفهومه امبدال على التفظ قول ما وضع كلمة ما
 حماره على الايم فلا يردان التعريف ان يكون ما فعلا لانه دخل فيه كلف ذلك لانه وضع لمخاطب مع انه لم
 يكن ضميرا وكذا دخل في كلام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم يكن ضميرا لانها ليس باسماء بل من الحروف
 قيل ان يامثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم بل موضوع الكنى عنده مع قطع النظر عن
 حيث التكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم ذلك بالحديث من لو احقرها بان يقال اياى ويا اياى ويا اياى
 بان ايا يلزمها تلك الواحق فربما باعتبار تلك الواحق موضوع لما ذكره وكذا قال مولانا عبد القفور
 قوله من حيث انه متكلم جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه لفظ
 المتكلم والمخاطب فاجاب بقوله من حيث اه وهم هنا بحث من وجهين الاول ان لفظ المتكلم والمخاطب
 خرج بقوله وضع لانهما غيره وضعين لشك ومخاطب لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغائب فلا
 حاجة الى اخرجها بالحديث والثاني ان الاحتراز عن لفظ التكلم بالحديث مستقيم واماعن لفظ المخاطب
 فلا يثبت الاحتراز بهذه الجبئية اذ لا معنى للمخاطب الا ما يوجه اليه الخطاب اجيب عن الاول ليس لانه
 من التكلم مطلقا للتكلم بل ملء منه المتكلم الذى جعل عالما ان تكلم فوجد الوضع فيه فلا يخرج بقيد
 الوضع وعن الثاني ان المراد من قوله يتوجه اليه الخطاب اى يتوجه به الخطاب لكن يرد عليه
 انه على هذا لا يثبت الفرق بين جبئية الشرح وبين قوله وقيل ولا يبعد ان يقال ان قوله
 وقيل تفسير بجمئية الشارح مع قوله ويجوز بهذا القيد اى المذكور من جبئية الشارح وقول
 القيل قوله كلها موضوعة سواء كانت لفظ التكلم او الخطاب او غيرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
 سواء تقدم ذكر الغائب او لا قوله ويجوز هذا القيد لاسماء الظاهرة قيل لو ارد من الوضع الوضع على
 سبيل الكناية عن اسماء الظاهرة في لا حاجة الى قوله تقدم ذكره اجيب عنه في هذا لا يخرج
 بعض الاسماء الظاهرة مثل كره وكذا فلا بد من اخرج قوله لانه بالتقدم اللفظي جواب سؤال وهو انه
 يقتضيه مثل ضرب غلاما مزيد لان الضمير في ضربه راجع الى زيد وهو مؤخر وليس بمقدم عليه
 من التقدم اللفظي عندهم فاجاب بقوله لانه بالتقدم حاصل الجواب انه ليس المراد هنا
 ان يكون المرجع مقدما بل المراد ان يكون المرجع مفعولا سواء ذكر مقدما او مؤخرا قوله ما يكون المتقدما
 اى ما يكون المرجع ضمير مفعولها كان المراد ان يكون المرجع مفعولا سواء تقدم او تأخر
 فعلى هذا المعنى قوله تقدم ذكره فاجاب بقوله لانه بالتقدم ما فان قيل تقسيم التقدم
 اللفظي الى الحقيقي والتقدمى يدل على ان التقدمى قسم اللفظي وداخل فيه مع انه
 خلاف راب المصرح لانه جعله مقلا بلا لانه كما مرقى بيان العرب والاعراب اجيب عنه
 اللفظي ههنا متقابل المعنوى والحكى وثمة ومتقابل التقدمى يرى فلا يرد قوله مثل ضرب غلامه
 زيد لان زيد فاعل وهو مقدم رتبة ثم كلمة او ههنا المنع المحل فلا ينافى التعريف قوله
 وبالتقدم للمعنوى دفع وهم وهوان المراد بالمعنوى ما يكون تقدما مثل ضرب غلامه

زيد فعلى هذا لا يتناول ما يكون الموجه تضمنياً والتزامياً وايضا يلزم استدراك قوله في لان
 التقديم يعنى من قوله لفظاً لانه اعم من الحقيقة والتقديرى فاذن بقوله وبالتقدم المعنوى
 قوله لا من حيث لفظ الله بالذكر من حيث اللفظ ان يكون للفظ مقصود باللفظ باستعماله فيه
 والا فعنى اللفظ باعتماد نه مدلول اللفظ مذكور لفظاً قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و
 هو ان المراد من تقدم المعنوى ان يكون تضمناً فلا يتناول ما يفهم الترتيب فاذن بقوله اما مفهوم من
 اللفظ يعنى انه اعم من التضمن ولا يلتزمى قوله يعنى اى معين قوله فان مرجع الضمير هو العدا
 وانما يرجع الى اعداؤه لانه فعل والمرجع لا يكون من الاسماء والضمائر اعداؤه اجمع وقوله مفرد و
 انما كان العدا مدلولاً تضمنياً لان اعداؤه فعل وهو مركب من امر وثلاثة المحدث والنسبة و
 الزمان فيكون العدا جزءه قوله فكانه متقدم من حيث اللفظ فان قيل الظاهر ان يقال فكانه
 مقدم من حيث اللفظ لا فى التقدم من حيث المعنى قلنا تقديره هكذا كان لفظ العدا مقدم
 من اجل المعنى فقوله من حيث المعنى لتعليل فلا يريد قوله او من سباق الكلام اى مدلولاً لتنا
 قوله واما تقدم الحكم فانما جاء قال مولا ناعصام الدين ان انما الحصر وهذا الحصر باطل
 لان التقديم الحكمى ثابت فى نعم رجلاً زيدا ودية رجلاً وليس هذا ضمير الشأن اقول الحصر
 بالنسبة الى الدليل اى ان التقديم الحكمى ما جاء فى ضمير الشأن لا لقصد تعظيم القصة لانه
 يرد عليه ان فى الدليل ذكرنا اخى يعنى الحصر فيه حيث قال الشارح لانه انما يجيب الى اجيب
 ان انما الاول لحصر الدليل واما الثانى فلتأكيد انما الاول وانما احتاج الى التأكيد لان انما
 الاول وقع فى غير موضعه لان موضعه موضع الدليل لانه لخصه وليس لخصه المدعى فذكره 2
 للمعنى ليس فى موضعه فان قيل ينبغي ان يأتى الشارح بانما فى الدليل فقط فلا حاجة الى
 التأكيد كما الحاجة الى الطوالة قلنا هذا انكته بعد ان وقع وهو شأنهم قوله فيكون
 ذلك ابله اى ذكرهما مبهمه اولاً ثم تفسيرها ابله من ذكرها اولاً على سبيل التفصيل قوله
 اليهوديينك وبين مخاطبك والرد بالتقدم الحكمى ان يعود الضمير الى ما حصر فى ذهن من
 الشأن والقصة ولم يصرح به لقصد الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً وانما كان الموجه مقدماً حكماً لا
 تلخيص المذهب ضمير الشأن ضرورى ليكون تفسيره بعد الابهام والتاخير الضرورى فى حكم اللفظ كالقيد من
 البخل ضرورة ليكون الراحل هو والطريق للفرق لا نقاد فى حكم المقدّم فلا ريب فى ان قوله وكذا الكلام فى ضمير نعم
 زيد وان فى نعم ضمير وقوله رجلاً تميز عنه فزيد محصور بالله وكذا قوله فى قوله تميز عن الضمير فى به قوله
 بالنظر الى ما قبله تجواب سبله وهوانه لهم يدخل لهم المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والجرور فى التميم
 واحداً جملة فى تبيين فلجواب بقوله بالنظر الى قبله وانما قلنا ذلك لان الله مستقلاً وهدم الاستقلال
 فى المتصل والمنفصل انما يكون بالنظر الى ما قبله بخلاف المرفوع الذى لا ينفصل بالنظر الى الاصل كقوله اللهم
 فاما جوابك هو انه يلزم حمل اللفظ على اعم وايضا ان الضمير محصور فى المتصل والمنفصل فلان

له السابق على ضمير وانه ضمير غير متعلق بالضمير
 له اسه المرفوع والمنصوب والجرور
 منه الى الضمير باعتماد اللفظ

من اداة المحصر ليعيد المحصر والاضمان التضمين على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والاخر
 تقسيم الكل الى الجزئيات فسال السائل هذا التقسيم من اى قبيل فاجاب بقوله قسمان يعنى
 ان ههنا العطف مقدم على الربط وههنا اداة المحصر ولما اطلق التضمين عليه علم انه تقسيم الكل الى
 الجزئيات لان التضمين لا يطلق على الجزء قوله فالتفصيل الفاء للتقسيم قوله غير محتاج جواب سؤال
 وهوان اطلاق المتقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكميل والخطاب كما مر انفا
 فاجاب بما حاصله المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبل
 جواب سؤال وهوانه تقرر عندهم ان ضمير انت هوان فقط والواحق علامات اخرى فيكون
 محتاجا الى الواحق فكيف يكون مستقلا وتحصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى
 ما قبله لا الى ما بعده ثم يد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج
 الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب
 بقوله ليكون كالجزء يعنى ان المنفصل قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفصل هو الكلمة التى يكون الضمير جزء منها
 واحتياج اياك الى ضربت لاجل لا الجزئية قوله عند المجازية لان عند بنى تميم لا عمل لكلمة
 ولا قوله نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس محاور له للفصل
 بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما تقدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم
 للفصل في التفصيل لان مفهومه وجودى وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدوى وهو عدم
 الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سؤال وهوانه لما كان غير مستقل فينبغى ان يكون حوفا
 ولم يكن من السماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف العامل فانه
 محتاج الى المفعول ونظر لك ما ذكر ان المتقل وغير المتقل ههنا في التلظظ وليس الاستقلال وهذا
 في الدلالة قوله اى للرفع والنصب دفع وهم وهوان المراد من الاولون المتصل والمنفصل فيلان
 الانقسام الى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سؤال وهوانه ينبغي ان يقول متصلون و
 منفصلون ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما ليجز ان لفظ اولون مأول بكل واحد منهما قوله
 قسمان دفع وهم وهوان يتوهم ان احدها متصل والاخر منفصل قد دفع بقوله قسمان يعنى ليس المراد
 كما زعمت بل المراد ان كل واحد منهما قوله لما تم من الاصل كما يجب قوله والثالث قيل الامم
 ان يقوله والثانى لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليبا كما قال في بحث التاكيد قلنا ان من باب الفعل
 فيصم ان يقال له ثالث كما يقال ثان قوله لانه لما تم قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظ بين الصفات
 والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب سلمنا الفصل بالتاكيد جائزا اذ لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان
 ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت بين جميع المضافات والمضاف اليه والضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا قوله في ذلك
 المضمير اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو بوضع المرفوع والمنصوب والجزء متوابع للمذكور قوله النوع
 الاول لما كان الاول صفة يقتضى الموصوف فنزاد المشار قوله النوع ثم لما توهم الواحد ان المراد بالاول

الترتيب

في قوله كل واحد منهما

في قوله كل واحد منهما

الاول الاضافي يعنى المنصوب لاننا ناول بالنسبة الى المجرور فلهذا بقوله يعنى الرفع للتصل الى المراد
 من الاول اول حقيقة قوله ضمير ضربت اشارة الى ان جناية للمصير محمولة على السامحة فان قيل الاول
 ان يقول المصير الاول ضربت واضرب الى ضربين ويضربن ليكون المراد الرفع للتصل مستوفات اجيب
 ان المراد من ضربت صيغة التثنية المعلوم ما ضا كان او مضارعا وايضا للتميم ههنا الظاهر لا استيفاء
 العدد ثم في الجواب الثاني نظر لانهم لا يحتاجون الى صيغة المجرور اجيب انما ذكرها لتلايقهم ان
 لاختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير قوله التثنيةين اولها اشارة الى تقدير متعلق الى وقوله اولها
 بدل من الضمير المستقر في التثنيةين الواجب الى لفظ ضربت وضربت بدل البعض من الكل لانه ابدل
 كل واحد من اولها وثانيها على ذلك ولو قال كلاهما كان بدل الكل من الكل فان قيل كلمة الى ههنا لم
 الحكم لا لاسقاط لعدم تناوله صدر الكلام الفاية فينتفى ان لا يدخل الفاية اجيب عنه ان معناه لا
 ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربين فيكون للاسقاط فيدخل ما بعدها وقال بعض الشارحين
 ان كلمة الى ههنا بمعنى مع لاكن هذا غير صحيح لانه لا يدل على حكم ما بين ضربت وضربت قوله وانما ابدل
 المتكلم جواب سؤاليه ونحوه انما ابدل المتكلم مع ان الضميرين بدل وبالفائبة فاجاب بقوله وانما ابدل
 الخ والضميران انما ابدل وبالفائبة ليجوز عن اللواحق ولو باعتبار بعض الضمير اعني ضرب ثم يراعى
 اسلوب الترتي نظر الى التعريف لان الاعرف وهو المتكلم اخى وان يكون الشارح من الادنى الى الاعلى
 وهو التعريف قوله لان ضمير المتكلم اعرف للعارف وتحقيقه يأتي في بحث المعرفة ان شاء الله تعالى قوله
 اجماعا اى اجماع البصريين اى بعض البصريين لا كلم فان للكوفيين فيه خلاف لانه قال الفراء الكوفي
 ان الضمير مخرج انت وقال بعضهم ان الضمير هو التاء فان قيل اذا كان الرفع للتصل هو
 عند البصريين فيكون عيوضا لا احتياج الى التاء قلنا المراد عدم الاحتياج الى العامل وهو لا
 يحتاج اليه اعلم ان ضمير انا هو ان بدون الالف وانما كتب الالف مع لدفع الالتباس قوله ضربت
 ضربنا والياء ضمير منصوب متصل بالمتكلم مع الغير اعلم ان لفظ انا كما يكون ضميرا متصلا منصوبا كما
 يكون ضميرا متصلا مرفوعا ولا من على تقدير الاول يكون ما قبله نحو كما مثل ضربنا بفتح الباء وعلى
 تقدير الثاني يكون ما قبله ساكنا لا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة بخلاف ضربنا
 لانه ليس كالجزء قوله بغير الفعل بل يتصل بالحرف وانما اورد الظاهرين ليعلم ان الضمير ليس
 يتصل بالفعل والحرف قوله اياي للمتكلم الواحد واما المتكلم مع الغير قوله والنوع الحاصل
 وهو المجرور المتصل بالاسم والمرفوع بالالف قوله وكان القياس اشارة الى الاعتراض
 وقوله لكنهم وضعوا جوابه يعنى القياس يقتضى ان يكون ضمير المتكلم ستة ثلثة للذكر وثلاثة
 للمؤنث وهكذا القياس يقتضى ان يكون ضمير المخاطب ستة لا خمسة وكذا الغائب
 قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لان للمشاهدة شاهدة الى الفرق اى المتكلم حاضر فيعلم

له اى متناوله الاول ضربت وضربت الى

من المحذور انه مذكر او مؤنث او اثنان اوجه فلا حاجة الى الفرق قوله وواحد مشترك وهو التما
وقس عليه الغائب قوله وبقيت الاقوال الخمسة اى الباقية من الاقوال فلا يرد ان الباقي اربعة لا
خمس قوله اثنتى عشرة كلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم قوله ثمانية عشرة معنى
لما عرفت من ان كل واحد للمتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلاثة معان قوله وبيننا جواب
سؤاله وهو انه ما السر فى ان للمتكلم لفظين وللخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبيننا
اى فى كتب التصريف كرام الادواح قوله واعطوا للغائب حكم للمخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فى التشبيه ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التثنية فى المخاطب ظاهر واما فى الغائب
ففيه خلاف لزيادة التاء فى المؤنث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربا الى
دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربا داخلية فى ضمير المؤنث ليكون مضارفا
للفعل ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد للمذكر مشتركين كابين الواحد المذكور
وبين الواحد المؤنث لان التاء وضعت لتأنيث الفاعل ولتأنيث الفعل لئلا الفعل لا يكون مؤنثا
ولامد كما قلنا ولك ان تلزم اشتراك صيغة الفعل بينهما ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
منه لا يبرح عليه ان يكون الصيغة اربعة لا خمسة قلنا ان كلامنا فى الضمائر اى الضمائر الخمسة ولا
يلزم من جعل الصيغة اربعا جعل الضمائر اربعا بل لضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فى خاصة البالغة
اول للصدية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصة وانما قيد بالنقل لامتنام استتار للنقل
فى العامل لا لفصالة قوله التى وضعها للاختصار اى للنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولها
المعاني المقصية للاعراب فى مدلولها لا لاحتياجها الى الاعراب واما ثانيا فبقتة الحروف وهى
فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه نذير العالم والجاهل فيحتاج فى
تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحجج الى قرينة تزيل الالباس واذا كان لك
خالد صل فى هذا الباب المتصل للمستتر لانه مختصر ثم الباء ثم للنقل قوله كما يجزى فى
اخر الكلمة الجز هذا ايمان نظير لانه مثال فلا يرد ان المنوى غير المحذوف فكيف يعجز قوله كما
يجزى فى قوله ويكون فيمابقى اى يكون فيمابقى من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها
وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يرد ان كلمة فى زائدة لا فائدة فيه بل بعيد التحلل قوله ولكن هذا
الاستتار دفع وهم وهوان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد اتفاقى فيكون الاستتار
ثبوتا فى الباقي مع انه ليس كالى قد رفع بقوله ولكن هذا الاستتار قوله فى الفعل الماضى لما
كان الماضى صفة ليقضى الموصوف فزاد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكور دفع
وهم وهوان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول لى والشئ والمجموع مع انه لا استتار
فيه قد رفع بقوله الواحد المذكور لان المتكلم

والمخاطب قيان والبارز ايضا قوي فاعطى القوي للقوي والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمنتهى
 ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر في مثني الغائب ومجموعه لثلاثا يلتنس
 بالمفرد قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلا يريد ان
 كلامنا في بيان السترة فلا حاجة الى قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر
 مخوضب زيد لكن يرد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير في ضرب اجيب لو كان زيد
 بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومربته مخرقة
 قوله فان التاء علامة التانيث جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الضمير في ضربت مستتر بد
 بارز وهو التاء فاجبا لقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع واللام يحق مع الفعل
 الظاهري مخوضب هند فان قيل فليكن هند بدلا عن التاء فمن اين يعلم انها ليست بضمير
 قلنا لانها قد يحذف مع الفصل مخوضب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل نحو حذف التاء ولو كانت
 ضميرا لما حذف او نقوله لو كان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذكر قوله وفي الفعل المضارع انما
 لفظ الفعل لثلاثا للوصف لان المضارع من الصفات اي المرفوع المتصل يستتر في الفعل المضارع
 وقوله للتكلم منقعة للمضارع وقوله مطلقا اي زانا مطلقا واستمنا مطلقا والظاهر اقاله الشارح من
 انه بيان التكلم بقوله سواء كان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدين في حاشية
 قوله مثني او مجموعا مستدرك كانه سهو من قلم الناسخ لان قوله اوفوق الواحد مجرى جمواه قال
 عبد الرحمن ليس قوله اوفوق الواحد في اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثني او
 مجموعا مستدركا غير محتمل وحاصل هذا القام ان قوله سواء كان واحدا او مثني او مجموعا لشارح
 الهندى غير الشارح الى قوله سواء كان واحدا او فوق واحد لانه اخصر قوله اذالم يكونا مسندا
 الى الظاهر انما لم يقل في التكلم والمخاطب اذالم يكونا مسندا الى الظاهر لانها لا يكونان مسندا
 الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا وضرب عن وكذا في المخاطب قوله وفي العنقة مطلقا
 من الصنعة باعتبار تاويل الصنعة بالوصف ولهذا اقاله سواء كان ولم يقل كانت وقاله مفردا
 لا مفردة وبعبارة اخرى وهو ان التانيث اذا كان في لفظه ومعناه مذكرا يعجز اجاء ضمير الان
 اليه كعلامة قوله وليست الالف جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الضمير مستتر في الصنعة مطلقا لان
 في المثني والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف قوله الا ان يتغير عاملها جواب سؤال
 وهو ان لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه لثلاثا
 يقال هو زيد وهو ليس بالتغير فلجواب بقوله الا ان يتغير لعاملها مثل انه لان اصله هو في القياس
 ان يحذف الواو لانه متفرقة قبلها ضمة لانه لا يخلو لفتضى ان يكون الكلمة ثلاثية
 وهو غير ثلاثية فلما فصل به العامل اعني ان صارت ثلاثية في حذف الواو ثم يرد

لا تتركه الحجة والبرهان في الجواب في هذه المسألة

عليه ان لهذا اليم تغير العامل حيث يقال جاءني ضاريان ورايت ضاريين فلجواب بقوله و
العامل الماحصل ان في قوله جاءني ضاريان المورث لثمة احد هاجم والثاني ضاريان
والثالث ضمير مستتر في ضاريان فتعوله جاء فعل وقوله ضاريان فاعل له ثم قوله ضاريان هم
فاعل مشابه بالفعل يقتضي الفاعل وهو الضمير المستتر فيه راجع الى موصوف ضاريان تقديره
جاءني رجلان ضاريان قوله فلو كانت ضاريتان قيل ينبغي ان يقال ولو كانتا ضميرين
لان الواو والالف اثنتين واليضا ينبغي ان يقال لا تغيرت بصيغة الماخضة وذلك لان جزاء كلمة
لو يكون ما ضيا لقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لضدنا احييب من الاول ان الجمعية باعتبار
الافراد والواو وعن الثاني ان صيغة الضامه سهو من الكاتب لما قال العصام الدين قوله حرفا اثنين
والجمع وفي بعض النسخ حرف التشنية والجمع لكن يرد عليه ان حمل الحرف على الالف والواو لا
يعم لان و هم حمل الحرف على الاثنين احييب ان الالف والواو يتاويل كل واحد فيهم الحمل لكن
يرد عليه ان كل واحد من الالف والواو ليس حرف التشنية والجمع بل احدهما حرف التشنية و
الاخر حرف الجمع احييب اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدم مع الجمع تقديره حرف التشنية
وحرف الجمع والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل قوله اي لا يجوز لما كان السوخر جاء
بمعان كثيرة لانه يحتمل الصلاحية ومحتمل العمل في الفضة واليصلح بمحض الجواز فلرفع الابهام
لعمين ما هو المراد قال الشارح اي لا يجوز وبعبارة اخرى وهو فيه اشارة الى تفسير غير المشهور
بالمشهور وانما يتعرض الى الجمع و لانه لا يكون الامتصلا قوله لا جل شئ جواب سواله و
هو انه يلزم استثناء الدليل من الحكم لان قوله ولا يسوغ للتفصل حكم من الاحكام وقوله لتعد
التفصل دليله وذاللا يجوز واليضا ان المشتق منه لا يكون الا من الاسماء وقوله لا يسوغ من
للامفعالا فلجواب بقوله اي لا جل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل واليضا يكون
المشتق منه من الاسماء فيكون المشتق مطرعا وايضا فيقال الشارح اشارة الى انه على الشر
المعنى حيث قال ان اللام بهما محتمل ان يكون للاجل ومحتمل ان يكون للوقت فرد الشر
عليه انه لا اجل فقط لان كون اللام للاجل حقيقة وكذا للوقت مجاز ولو كان اللام للوقت
يكون تقديره هكذا ولا يسوغ للتفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تقديره للتفصل
قوله انما يكون باخر العامل لان الضمير للتفصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله
عامل بل كان موحدا ومحد وفا فكيف يكون كل جزء الاخير قوله اللاحق يتلحق بالظرف قاله من
عصام الدين الحاجة الى هذا التقدير لانه جزاء ان يكون للعامل في قوله بالتفصل لانه مفصل وهو يشبه
الفعل فيعمل عمل الفعل فيجب علينا ان المصدا يعمل على الفعل لكن هذا الذي يمكن المصدا مع
باللام وان حدث باللام فعمله يكون ضعيفا كما قال للمعروف في بحث المصدا واعماله باللام قليل
واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض انما قد متعلق الجار وان صح تعلقه بالتفصل رعا

الجزء المفعول وان اقد سمعنا قول وبالله التوفيق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والمجاور
 المجاور انما يكون صفة لشيء باعتبار المتعلق قوله لغرض انما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز
 الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذا لغرض منه ان قوله ضربه
 زيد بمعنى فان قيل كما ان الفصل لا يكون الا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون الا
 لغرض فلا وجه للتخصيص لان التقديم يعين الاهتمام وهو غرض من الاغراض ايضا وان
 قلت تقديم المفعول لا يعين الاهتمام لانه قد يكون لتساع الكلام قلت التقديم ليس الا للاهتمام
 وقد يقال مع ذلك لا تساع مثلاً اجيب ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم جميعاً
 واما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو باب الشارح في كثير من المواضع قوله لا يحصل الا به
 احتراز عن نحو ضرب زيد انما فان الغرض هو الاهتمام بشأن المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف
 لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قوله اي حاله اشادة الى ان الهم بدل من المضاف اليه
 قوله للمفعول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالاً لا بد من عائد فيها ولم يوجد فاجاب
 بقوله المفعول وان قلت العائد موجود وهو الواو وقت الاكتفاء بالواو بدون الضمير في الجملة
 الاسمية اذا وقعت حالاً ضعيف فاجاب ان العائد مقدم قوله بخلاف المنصوب انما لم يتعرض
 لضمير الجور فانه متصل ايضا بالحرف نحو لنا لانه اكتفى فيه بما سبق قوله صفة حبة مفعول لم
 يسم فاعله لقوله مستنداً وانما لم يقل مستنداً مع ثناء الثانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك
 الثانيث يجوز عند الفصل والوارد بالجريان ان يكون نقلاً او حالاً او صلة او خبراً فان قيل هذا
 الضابط لا الحاجة اليه لانه دخل في صورة الفصل بغرض لان ملها انفصال الضمير لغرض ثم
 لا التباس قلنا هذا الانفصال يكون فيما لا يلبس فيه ايضا كما ذكره المصنف فلا يكون الفصل لغرض قوله
 بخلاف ما اذا قيل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود في صفة الفصل ايضا قوله
 فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر ان الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيعلم
 منه ان لا بد من مرجحاً ايضا خلاف الظاهر قوله يعلم ان موجود ما هو فان قيل ان كلمة ما بمعنى اذا
 بشرط فيكون مدخوله هو ما معنى من الشرط والجزاء كذا قال العلامة نقلاً زاني في الطول لكن نقل
 عن سيبويه ان لما بمعنى لو ولولا فخص جزائه بالماضي نحو لما كنت زيداً يكرمك قوله
 والا للحاجة اليه اي وان لم يكن موجبه خلاف الظاهر لاحاطة الى المنفصل الذي هو ايضا
 خلاف الظاهر وانما قال ان مرجح خلاف الظاهر لان المتبادر ان يكون المرجح هو عمر و كما
 ذكره قوله واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر قوله مالا التباس فيه
 نحو هند نريد ضاربه اي فانه لو قيل هند نريد ضاربه بدا ان الانفصال لا التباس فيه
 قوله كما هو الظاهر ليكون اشمل فان كلمة ما علة يشمل ذوي العقول وغيره ...

كما هو مذهب بعض أهل اللغة بخلاف كلمة من فانها مخصصة بذوى العقول لانه لما كان لا يصل
 بذوى العقول فاقصر بها فان قيل ان التخصيص بالصفة غير صحيح لان الضمير لو كان مستدا
 اليه الفعل الذي جرى على غير من هو له ايضا يلزم الانفصال نحو زيد عمر ويضربه هو كما يلزم
 الانفصال في الصفة نحو زيد عمر وضاربه هو فينبغي ان يتعرض للمصرح الى الفعل ايضا قلنا فرق بينهما
 فان في الصفة حملا لا لبتاس فيه على ما فيه التباس بخلاف الفعل لانه لا يحل فيه صوة عدم
 الالتباس على ما فيه التباس فيقال ههنا زيد تضربه بدون انفصال الضمير وذلك لان الفعل
 ثقيل والمنفصل ايضا ثقيل فلا يليق زيادة الثقيل مع الثقيل من غير ضرورة الالتباس بخلاف
 الاسم لانه خفيف وزيادة الثقيل مع الخفيف جائز قوله مثل اياك ضربت لما فرغ من تعدد
 الاسباب للوجبة لتعد والاتصال او دامت لهما على الترتيب قوله وهو التخصيص الى تخصيص
 الضرب في التكلم ثم الفصل اعلم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول مامرو ومثال الثاني
 نحو انا ضربك انا فانه في قوة ما ضربك الا ان الاول انما بمعنى ما والا قوله ضاربه هي بتحويل التأني
 لان تاء التانيث في الاسم متحركة اعلم ان تركيب هذا المثال هذا ههنا مبتدا وزيد
 مبتدأ ثانى وضاربه خبر المبتدأ الثاني والخبر مع المبتدأ الثاني خبر لمبتدأ الاول فان قيل
 كيف يعلم ان يكون ضاربه خبر عن زيد مع ان الخبر اذا كان مستقلا لا بد من المطابقة مع المبتدأ
 في التذكير والتانيث ومنه لم يوجد قلنا لا يكفي في اشتراط المطابقة كون الخبر من المشتقات
 فخطبل لا بد ان يكون في الخبر ضمير مستتر يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك قوله وانما يعلم
 ذلك اشارة الى الاعتراض على المصرح قوله ذلك اى صفة جرت على غير من هو له قوله
 لغرض التاكيد لان الفصل للغرض على نوعين احدهما ان يكون بين العامل والضمير فاصلة
 كالمثال للذكور المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او الابدال او العطف وللمراد ههنا الاول
 قوله ولكنه تاكيد لازم جواب سؤال يرد على المعترض وهو انه يكفي في المثال احتمال هذا المثال
 وان احتمل التاكيد فلذا يحتمل ان يكون فاعلا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية فلا يرد
 الاعتراض قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن فان نحن الثاني تاكيد لغرض المستتر
 في ضاربوهم ... وقوله هم مفعول فلذا لك هي تاكيد للضمير المستتر في ضاربه والدليل على انه
 تاكيد لا فاعل انه لو كان فاعلا لاحتاجة الى ايراد صيغة الجمع في الجمع في ضاربوهم لان الفعل فا
 استند الى اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم يكن الفعل واحدا قوله ودوى عن الزمخشري
 اشارة الى الجواب عن الاعتراض للذكور وحاصله ان التاكيد انما كان لانه لو كان الجمعية في
 ضاربوهم لكانوا كسيرة تلك يقولون هم دون الواو لعل في هذا صرح فاعلا اقول في الجواب بفضل الله تعالى ان قياسه على من لا يركب
 في نحن ههنا لان في عامه وههنا الفعل اذا استند الى الظاهر وحد الفعل ابرأ بخلافه في لانه لا مانع في مرة والروايل لاسم كظاهرا لا يكون
 ضمير متصلا بالمنفصل في حكم الظاهر ١٢
 اللهم اعف عني

فلا يوردان نحن لمليس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشري الزمخشري بزيادة من بلاد خوار
ويقال هو جارا لله اي جارا بيت الله اي جارا عبادة بيت الله بتقدير مضافين فالنقل الابد في ان
يكون نحن فاعلام كون ضابوهم بعبقة الجمع لان الالف والواو علامة التثنية والجمع وليس
بضميرين كما سبق قلنا ولو كان الالف والواو علامتين لهما فالايضاح لاجل الابد نحن بعد صيغة
الجمع لوجود استتار قوله واختار التمثيل جواب سوال ظاهر قوله واذا الجمع الضمير ان اي اذا لا
اجتماع الضميرين قوله وليس له اي والحال انه ليس احدهما عرفوا اي لم يكن شئ منهما عرفوا
اعلم ان تركيبه هكذا قوله اذا الجمع شرط اول وقوله فان كان بشرط ثاني وقوله فذلك الخيار
جزء عشر طائي ثم شرط ثاني من الجزء جزء الشرط اول وهو قوله ولا اجتماع قوله اصلا
لا لفظا ولا معنانيا فيجب اتصاله لان وضعه للاختصار وكما له في الاتصال قوله على تقدير اجتماع
اشارة الى ان قوله فان كان ليس بشرط ابتداء من متعلقات شرط الاول قوله اي لم يكن
اشارة الى بيان المحجم قوله من الاخيرين بالفضل عليه بقوله اعرف لانه صيغة اسم تفضيل
قوله نحو اعطاهما اي اعطى زيدا هنداهما واعطى زيد درهم عمر قوله من غير وجه فيما هو
كالكمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثاني منفصلا فان قيل عدم الترجيح ممنوع لوجود الترجيح
لان في المفعول الاول من باب اعطيت معنى الفاعلية فانه اخذ والثاني ما حوز قلنا ان فاعلية
بالنظر الى المعنى دون اللفظ فالترجيح انما يكون باللفظ دون المعنى لان وجوب الانفصال باعتبار
التساع في اللفظ وفيه نظر لان الترجيح بالمعنى معتبر لا ترى انه قال المصنف في مفعول بالمرسم فاعله
ان المفعول الاول من باب اعطيت اولي من الثاني لان فيه معنى الفاعلية لان اخذ والثاني ما حوز
فتأمل فيه قوله وقد انتهى احد الضميرين فان قيل ان في ارجاعه الى حد دون الاعراب من فيه
مناقشة كما قال مولا ناعص كما دلل قلنا ان احد مسند اليه واعرف مسند فيكون
الا والاصلا والارجاع الى الاصل اولي قوله ليعمل بالحكم فلو كان الضمير الثاني متصلا لا يعنى
فيه لانه تاخير الاعرف فيما هو كالكمة الواحدة بخلاف ما اذا كان منفصلا قوله ولا يلحق
في اول الوهلة بايراده خلاف الاصل فيه اشارة الى دليل ثاني ثم يريد عليه ان عند ايراده منفصلا
ايضاح يلحق عليه الطعن في تاخير الاعرف فاجاب بقوله في اول الوهلة يعني اذا كان متصلا يلحق
طعن في اول الوهلة واما عند الانفصال فيلحق عليه الطعن لكنه بعد تعمق النظر بان تأخير قوله
نحو اعطيتهم لان المفعول الاول بمثابة الفاعل قوله اي الاختيار لما كان الخيار يطلق على المعنى الكثير
لانه يطلق على الجوزة والها يطلق على ايقال البطين وايضا يطلق على خيار الشرطي بالمعنى والاضا
يطلق على الاختيار فترفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشافعي اي الاختيار فالنقل ينبغي ان يكون
الاتصال اولي لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخيار لوجود الوجهين قوله بما هو
متصل والاتصال لفظا قوله بما يفصله وهو المعنى والمستتر راجع الى البارز الى الضمير الثاني قوله

ما كان متصلا اي من اللفظ قوله ونحوه يبيك انما اورد مثالين ليعلن ان الضميرين يجوز
 ان يكونا منصوبين وان يكونا منصوبين واخرجه ودأ قوله نحو في اياك وفي بعض نسخ
 المتن واعطيتك اياه ونحوه اي اياك كما هو الظاهر قوله اي خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد
 بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصري من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا
 قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لامحالة قوله كان زيد
 قائما وكنت اياه وابد قوله كان زيد قائما المحصول المرجع لقوله اياه والا لا غرض فيه قوله لانه
 كان في الاصل الخ فالقبول ان انفصال الخبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد التقى لوجود النسخ
 فكيف يحتمل بقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة
 قيد للخبر فان قوله كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله تشبيه بالمفعول في
 وقوعهما في الموضع الثالث وقبل في وقوعهما بعد المرفوع وقبل يشبهه في النصب قوله واجب الاتصا
 كما في قوله اذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني
 قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل الى من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة
 اشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من قوله الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة
 قوله في الاستعمال وقع وهو المراد بالاكثرة في المذهب مع انه لا تعدد في المذاهب فهنا
 قد فقه بقوله في الاستعمال العينان المراد بالاكثرة في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد لولا في اشارة
 الى الاعتراض على المصدم وحاصله ان معنى المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والكثر انفصال
 الضمير بعد لولا لانه اخصر مما قال المصدم وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويلا حكما وتقدير الان في
 الى خرها يقتضيه البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب ان ما قال المصدم وان كان طويلا من حيث
 الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل الممثل طويلا من المثال
 فحقا فالمصدم اخصر من المسافة في قوله مبتدأ محذوف الخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العالم معنويا
 والضمير متصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ وهو معمول عام مقدرا وعامله لولا فاعل الاول فيفصل
 الضمير لان العامل معنويا وكذلك على الثاني لما حملان العامل اذا كان حرفا يتعد والاتصال فيكون
 منفصلا قوله وكان الاوفق اشارة الى الاعتراض على المصدم قوله لكن غير السلوب الخ اشارة
 الى الجواب قال مولانا عصا الدارين لما غير السلوب لا على تغييره الى سلوب الصوفين
 بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بهذا الوجه اشارة الى ان ما ذهب اليه الصوفين ايضا
 ليس بضروري وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف ونحو الامور واسطفا فلا بد من
 الفقدان من اسلوب الصوفين والصوفين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم المخاطب
 الغائبة ايضا قوله عسيت الى خرها انما لم يقل لولا انت وعسيت الى خوها بغاية واحد كما في قوله
 وعسيت لاجل الضميرين في الاتصال ولقوله انما لم يقل بغاية واحدة لسلا يتوهم انما يستعمل

مله لدرجته اية فانه لا يخلو من

معاولا ينقدان فهاذا هم هذا الوجه هنا قل اجمع في لولائك وعساك لان وعهم عدم الانكسار
 ذلكما سبق قوله وجه في بعض اللغات اشارة الى فائدة قوله والاكثر فيكون بين لولائك و
 وعست وبين لولائك وعساك فرق بين لولائك الضمير في لولائك مرفوع منفصل وفي عست
 مرفوع متصل وفي لولائك مجرور متصل وفي عساك منصوب معتدل قوله ان الكاف بعد لولائك ضمير
 مجرور لان لولائك في حكم حرف الجر لانها يقع مرفوع حرف الجر لانها لا تقعا انما الوجود الاول مثل
 زيد لهلك عراى عدم هلاك عمر لوجود زيد فوقع لولاء موقوم لام الجارة قوله موقوم المرفوع لان
 مبتدأ كما سبق قوله ما انا كانت اصله كن ذلك لكن عدل عنه اذ ان التكرار اللفظي قوله
 المجرور لانه مجرور بالكاف قوله في هذا المقام حرف جر اى مقام اتصال الضمير لان الضمير مجرور
 لجعل لولاء جارة في الضمير خاصة على ان ليلا مع الضمير يشان ليس مع المظهر كما ان اللذان مع
 الغدوة شان ليس مع غيرهما كما ياتي في الظروف في مجتذات انشاء الله تعالى قال لقليل
 ان الجار اذا لم يكن لذلك الابد له من متعلق وهو غير ظاهر قلنا ان متعلقه يكون جواب
 لولاء معنى لولائك هلكت انفي هلاكى بوجودك قوله واقع موقعة اى موقوم نفسه قوله و
 سيبويه في نفسه الاولى قول سيبويه لان في كلامه قلة التغير وهو في لولاء فقط ولما في قول
 الاخفش كثرة التغير وهو في اثني عشر صيغ وهي الضمائر كن اقال لولاءنا عبد الغفور وقال مولانا
 عصام الدين الاولى قول الاخفش لان في كلامه تغير عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ للتغير
 واما عند التلفظ بلولاء فلا حاجة الى تغير قوله لتتابعها في المعنى لانهم الدرجات والطعم قوله و
 الوقاية واما حصر النون لان الاصل في الزيادة حروف العلة لكن الالف لا يقبل الكسر وهو على الواو
 والياء ثقيل والهمزة ثقيل بنفسها فاختار النون لقربها اليها في اللين قوله اى ياء المتكلم جواب سوال
 وهو انه يتقضى برى ورضى فاجاب بقوله اى ياء المتكلم قوله لانه الحقة اشارة الى انه ليس المراد
 من قوله مع الياء المعية في التصويل في التلفظ وايضا اشارة الى دفعه دخل وهو ان الضمير في الامة
 اجمع لى النون وهو لا يصح لان اللزوم لا يسند الا الى الاحداث وما كان مقدورا والمتكلم والنون
 ليس كذلك فدل على بقوله اذا حقت معنى ان اسناد اللزوم الى الحق النون لا الى ضمير النون قوله الذى
 اشتد الجرح جواب سوال وهو انه لما كانت الكسرة مختصة بالاسم يلحق ان لا توجد في الفعل مع
 انما موجودة فيه مثل علم ويضرب فاجاب بقوله التى هي اخت الجرح هي الكسرة في الاخر لا في الجرح
 يكون الا في اخرا الاسم لكن المراد الكسرة التى هي غير عارضة كالكسرة الالتقاء الساكنين مثل لم يكن
 الذين كعدوا ومثل قل الحق وذلك لانهم لما منعوا الجرح من الفعل وكانت الكسرة اصلا علامات الجرح
 والفجر في غير المنصرون والياء في التثنية والجمع فوعان كوهوان يوئيل ما يكون في بعض الاحوال
 علامة الجرح بالغة في تبعية من الجرح فثقل نون الوقاية حرف فكم ايضا ان الفعل عن اخت الجرح
 كن ايضا ان الحرف عن اخت الجرح المختصة بان لا تسلم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد غير

قاله فانما هو راء وهو ما لم يرد في النون لانه لا يرد في النون

قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخت المجزئ عدم كونها في آخر الكلمة لكونها على حرف واخر انما
يكون لما لا الاول قوله وفي المضارع وانما احاد العالم الثلاث توهم انه يستعمل فيها نون واحد وانما
ناد الغرم قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المشبه على المشبه به لان الماضي اصل
في الامتناع عن اخت المجزئان المضارع مشابه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم وهوان
قوله عريا قيد اتفاق لا تعلق لما سبق به فزعم انه احترازي قوله عريا بالياء المستندة على وزن
فعل فان نون التثنية والجمع المذكور والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانه
ضمير كالواو في الجمع المذكور قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد
اولا وانما جازي قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التأكيد لان نون الاعراب تكون
الوقاية في ان لا معنى لها قوله اي عن نون هي الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو اضافة النون
الى الوقاية من قبيل اضافة التثنية الى المسبب فلان اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة
السبب الى المسبب اضافة لازمية قد تم بقوله اي عن نون هي الاعراب يعني ان الاضافة بيانية
لان بينهما عموم وخصوص من وجه فالقول كيف يعبر دخول نون الوقاية في اعطاني مع عدم الكسرة
فيه قلنا دخولها فيه لا طريق اليها او لكون الكسرة مقدرة فيه كما في عصاي قوله بخلاف كسرة
تضربين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فعل
فصار الجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف
كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين قاله قيل
ان الكسرة في الماضي ايضا يعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فرق بين الكسرتين لان الكسرة
في لام قل الحق ونون لم يكن الهم عروضا من الكسرة التي في اخر لما عني بسبب ياء المتكلم لانها
في اخر لما في حصل انضمام شئ متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيما بانضمام امر مستقل
غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطا بخطاب غير معين وهو المسمى بالخطاب المعاني قوله
مبتدأ وخبر خبره واللام في النون للبهاداي نون الاندلسية كما قال الشارح وقوله له منع النون قوله
الكائنة في بيان متعلق قوله فيه قوله للمحافظة على الحركات البيانية فالقول آخر التثنية والمضارع
مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول على التغليب اي تغليب
الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يريدون لان ليس
فيه اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اي تغليب اكثر على اقل او ان
اجتماع النونات في لدن حكما احد هاتون نفس لدن والثاني نون الوقاية والثالث لام لدن
لان في حكم النون كما في لعل واما اجتماع النونات في المضارع فعند حقوق نون الثقيلة قوله ولو كما
جواب سوالنا قوله وحمل على اخواتها جواب سوالنا قوله ونحوه في ليت فان قيل هذا
هذا بنا قرض مع قول بخير لانه يفيد التساوي قلنا المراد من التساوي جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستثناء عن قوله غير قوله لمحق نون الوقاية جواب سؤال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون
لانه هو المذكور في الاصل لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون
ليس كذلك فاجاب بقوله لمحق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو
ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة موكل الياء فتوهم ان العبارة بالسين قد دفع بقوله من
بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله بعدم المانع في ذاتها اذ يلزم اجتماع النونات ولا
ثقل لتضعيف كما في لغا قوله والحل في جواب سؤال ظاهر قوله خلاف الاصل لئن الاصل وكل شيء
ان يستقل بنفسه لكن الجملة مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال منى وعن وقد
وقطبي وهما بمعنى كفاي قوله وهما بمعنى أى فهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على
السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز فيه
بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سؤال وهو انه
ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا لفظا على الفهم اللازم فيها فاجاب بقوله الذي
هو الاصل في البناء في لفظا امر مقصودى قوله مع قللة الحروف جواب سؤال وهو ان المضارع
مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل التبلون فينبغي ان يختار لمحق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله
مع قللة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جار متراكب النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلا اجتماع
النونين واما في قد وقط فكلو هما اسمين ويجوز اتصال الباء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامى
قوله في الاختيار وقع وهو وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخارج
عن البحث قد دفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف وجواب سؤال هو ان ثقل التضعيف موجب في
ان وان ايضا فينبغي ان يختار فيهما التثنية فاجاب بقوله وكثرة الحروف اعلم ان التثنية كما كان
مختارا في لعل كذلك مختار في كان ولكن لکن المصم لم يذكرهما التثنية بل لانه لما اختير التثنية في
لعل مع تضعيف النونات فيه كما قال في ان يختار فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما
اختيار التثنية فلم يرد كونهما المصم قوله ويتوسط الظاهر ان ليقول ولقيم بين المبتدأ والخبر لا
قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او يقول يتوسط بدون لفظين قلنا ان ايراد بين بعد
يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقيم فقط ونقول ان ذكر بين
للتأكيد وانما حجة على التأكيد ان الاصل ان لا يقيم بين المبتدأ والخبر فاصل فهو رقم فاختير الى
التأكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوية لوجوده فيها قوله بعد ان القيل
فصل هنا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازى باعتبار ما كان
قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجازين يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر
المسند او نقول ان الجمع بينهما انما متعمد اذ المراد من التصریح بالحقيقة والمجاز اذا وجد التصریح بهما
فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما لم يوكع عقل ولا وطبا فانه اريد بقوله ما لم بالحقيقة بقية قوله

وطبا والمجاز بقريته قوله عقده ومنه قوله تعالى وإن كانوا اخوتاً رجالاً ونساءً حيث اريد بالخوة
 الاخوة والاعوان جميعاً بقريته قوله رجالاً ونساءً فكذا اريد بالمتبادلة الحقيقة بقريته قوله قبل
 العواصم والمجاز بقريته قوله ولعلها أو نقول لا شكال فما يتوجه اذا كان الظروفاً عن قوله قبل
 العواصم ولعلها صفة المبتدأ والمخبر اذا كان متعلقاً بقوله يتوسط فلا يتوجه كما ان الظروف في
 قولك رأيت هذا الشاب فتدابه وصبا متعلق بقوله لتيت ولغير بصقة للشاب فعلى هذا يكون
 المبتدأ والمخبر على الحقيقة أو نقول المشهور ان المعبر ما لى وعندنا ما بالجمع بين الحقيقة والمجاز
 غير متمم قوله كنت انت الرقيب فالتاء مبتدأ أو قوله الرقيب خبره وانت فاضل وكن عامل قوله
 صيغة المرفوع واختار صيغة المرفوع لتناسب غرضه من المبتدأ والمخبر وإنما أراد متفصلاً لتعذر
 الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميراً لأنه عند الخليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لأنه عا
 عنه قوله اذا وتثنية جواب سؤال وهو ان الضمير معروف المعارف فالمبتدأ اذا كان علماً فكيف
 يكون الضمير مطابقاً له لأنه امر معروف منه فاجاب بقوله اذا وتثنية للمعرفة ان المطابقة في الاسم
 التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو الثاني من قوله وذلك التوسط لثباته الى ان
 قوله لمفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله ويعني لان الاسماء غير معلول بالسلة فيكون علة
 لقوله يتوسط قوله اي كون المخبر في القيد لما كان الضمير في كونه راجع الى المخبر لا نعم قوله خبراً
 لانه ايضاً التكرار قلنا الضمير في كونه راجع الى المخبر لكن المراد من الخبر بالعبارة تقديره بين كونه
 اي كون ما بعده قوله ثم اتسع فادخل جواب سؤال ظاهر قوله عند اختلاف الاعراب مثلاً ان زيداً
 قائم فيمتنع ان يكون القائم صفة زيد لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب قوله او
 غير ذلك مثل كون اليه ضميراً لأنه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة قوله ان يكون الخبر
 معرفة فالقيد كون المبتدأ معرفة ايضاً شرط قوله لم يذكره المعبر قلنا العلم بكون المبتدأ معرفة
 حاصل من الشرط المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة لان المبتدأ لو لم
 يكن معرفة بالتركيب لكانت معرفة بالمخبر معرفة هو لا يجوز لأنه اذا اجتمع في الكلام للمعرفة والتكرار فيجب
 الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالتكرار انه خبره فالقيد المبتدأ والمخبر اذا كانا تكرارين ايضاً محتاجان الى
 الفصل ليدفع الالتباس مثلاً ليدفع من غير ما من مشرك وما احد غير ذلك قلنا القياس سرفه
 ذلك الا انه لم يشك الا بين المعرفتين كذا قال جمال الدين جازي فالقيد ينبغي ان يقاس التكرارين
 على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح اذا
 كان الاصل مقولاً واذا كان الاصل على خلافه فليس يقاس اتمر على الموز وبها كذلك الفصل بين مبتدأ والخبر قوله او
 افعل من كذا قوله كذا عبارة عن المنفصل عليه اما افعل بالاضافة فلا خلاف المعرفة قولاً للفتاء اللام والقيل
 اذا احتج دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تشبيهاً وجمعاً
 صادقاً فيهم دخول اللام عليها قوله لا تقتصر جواب سؤال ظاهر اجيب عنه بوجاهة ارباب

من ايراد المثال يلزم مثلهما بطريق الاولى لانها اذا كان الفصل بعد دخول العوامل لا زام مع كون
 اعراب الخبر مغايراً لاعراب المبتدأ فايراده قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقين الاولى قوله
 من الاعراب جواب سؤال وهو ان لا تعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ
 والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اي في الاعراب قال قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع
 من الاعراب قلت العبارة محمولة على القلب اي ولا موضع للاعراب اي فيه قوله على صيغة الضمير
 لانه لو جعل اسما يلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومعنا والاعاء لا اسم عن الاعراب بعيد ليس
 بسهل قوله يقتضيه فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب ويقولون
 هو تأكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجورود مخوض متبكت انت وميرت بك انت
 لكن قوله غير صحيح لان الضمير لا يؤكد المظهر فلا يقال جاني زيد هو على ان الضمير تأكيد لزيد وبعض النحاة
 يقولون حكم في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشيء واحد وهو اضعف من قول الكوفية
 لانه لم يرد اسم ما بعده في الاعراب قوله اي يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا يعني
 بحكم لان العرب يعرف المبتدأ والخبر قوليه وما بعده كلمة موصولة قوله فقوله خبره اشارة الى
 بيان اعرابه قوله على انه خبر من الموصول ثم افضلة قوله والجملة اي الجملة المتلبيسة يا لواء الضمير
 وهي المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولي يجعل قوله ومنصوب عطفاً فقوله وما بعده
 عطفاً على المفعول الاول من مفعولي يجعل وقوله خبره عطفاً على المفعول الثاني بعاطف واحد من
 العامل واحد فيكون جائزاً قوله برفع ما بعده في محل يستحق النصب فبما ان ضرورة يكون ضمير الفصل
 مبتدأ وما بعده خبر والجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده في باب كان وما عطف وبه
 المجازية قوله ورحم الوهم متعين بالجزئية عن المبتدأ لانه جواز النصب كان لاجل العطف فقام
 الة العطف فلم يقع احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم
 قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمي بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو
 المعهود في الدخ من الشان والقصة وقيل انما سمي به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام
 لاشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قائم زيد امر عظيم وانما وجب بضمير هذا الضمير بالجملة
 لانه عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب النفاية قوله وايراد لفظ قيل جواب سؤال ظاهر وهذا
 الجواب عن الشارح المندى قوله ولا يبعد ان هذا جواب اخرون الشان وانما قال ولا يبعد مع انه
 لا يبعد في الضعف مضمناً لنفسه قوله وذلك بحسب المفهوم ثم قال قيل الكلام في بيان فائدة تلفظ
 قبل هذا النسب يتصور انهم يكن للتحفيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع مقدماً ثم من ان يتقدم الجملة او المرفوعة
 ان يقال يتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قيل للايراد اجيب ان قوله يقع مقدماً وان احدهما قبل الجملة والاخر لا قبل الجملة
 فلما كان قوله قبل الجملة حركياً من الصفات وللضاف اليه يكون فزدا واحداً من الخوذين فلذا
 قيل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او لقول المراد من قوله ويتقدم بعض مناه لان معناه وتقع مقدماً فعمل على الترتيب

قوله من غير سبق مجمل لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشاخص القائده التي هي يأتي فيها بعد
بقوله وفي فعل هذا الموضع المتقدم على ما ذكرنا في قوله اي قبل هذا الجنس قائده هذا القيد ايضا في
فما بعد بقوله اي بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب
هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مل كوفلا بل ان يكون الضمير ايضا من ذكر المظا
قوله وان الضمير راجع اي لان قسمته باعتبار راجع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية
قوله وجنس والمراد من المحسن هو المحسن في ضمن الوجوب فلا بد ان يبين ان يقال يجب موضع
بمن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة من ذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها
مؤنثا انت الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اي كذا والحقيقة جواب سؤال وهو ان الشيء اذا ذكر او
لم يذكر كذا بالضمير والجملة من كونه سابقا فينبغي ان يقال بما موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اي هذه
الحقيقة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يرد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخيرة
والانثائية وهذه الجملة مختصة بالخيرة قوله بهذه الحقة الاشارة بهذه الى الخيرة التي يفهم
من قوله ... ليس وان التفسير لا يكون الا بالخيرة قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى
التم على بعض الشارحين من ان قوله ليس ضمير الشان صفة لمقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة
تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لا ندخل في البيان التسمية في هذا الحكم البين بقوله تقدم
قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبذلك الصفة
التي هي قوله ليس بالجملة بعده قوله فانه لا دخل للتسمية لانه لا دخل للنسبة في القواعد قوله والض
يلزم عطف على قوله فانه لا دخل بالزوم الاستدراك فانه اذا كان قوله ليس ضمير الشان وصفا
لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبينا لما الواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك
لانه يفيد في قائده قوله ليس بالجملة بعده فالتفصيل ان الزوم من ما ذكر ليس الاكون الجملة بعده
ولا يلزم من كونها مفسرة لقوله ليس بعد بيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك قلنا ان الزوم
في الجملة في قوله قبل الجملة معوض عن المضاف اليه اي جملة التفسير في يلزم الاستدراك فان قيل
اذا لم يكن قوله ليس ضمير الشان داخلا فيما يلزم الاستدراك لان الجملة المعسرة لا زوم بعده
قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فالتفصيل قوله بعده مستدرك بقوله
قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرحم غير معهود قوله يلزم استدراك قوله ليس
بالجملة بعده او يجزى به ما يجزى بقوله ليس بالجملة بعده قوله ففعل هذا الموضع في اشارة الى بيان قائده
قوله الشان سابقا ان غير سبق للوجه اي على تقدير عدم قوله ليس ضمير الشان في القاعدة لولم
يجمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق الوجه انتقض القاعدة بقولنا الشان الز وعلى تقدير
دخوله في القاعدة وان لم يجمل التقدم على ما فكره لا يثبته انتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى
بضمير الشان قوله فانه باعتبار وجوده دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قوله الشان

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى القات فيرفع
 الابهام بالكلية بقوله للاخبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الغلاة يصح اذا
 كان التركيب المذكور من العرب لم يكن مصنوعا بل هو للمصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصود
 بقوله الشان هو قيام زيد يعني جازان يكون هذا التركيب من العرب لاذلك في لا يصدق
 عليه انه مفسر بالجملة بعد لعدم الجملة بعدهم اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله
 زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوي له فصدق احدهما مستلزم لصديق الآخر فاذا
 كان احدهما من العرب لذ الآخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب للمصنوع غير معتبر اذ لم يكن مطابقا
 لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهوان قوله مستلزم في الفصل
 ايضا قد فم بقوله انه متعلق بالتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاولى ان يراد قوله
 مستلزم الباري ان يكون قوله متصلا ومنفصلا لثلاثتهم انما قيد ان المنفصل ايضا اقول هذا
 الوهم غير صحيح لانه قد مر ان الفروع المتصل خاصة ليستقر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل
 ايضا قوله فان كان عامله معنويا او حرفيا والضمير مرفوعا وانما لم يذكر الكل الكفاء بما سبق
 قوله عن اللفظ باضماره اى بابقائه في النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير
 قوله لاني انسيا منسيا اى لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اى من اللفظ والنية جميعا اعلم ان
 النسيان عبارة عن ارادة النسيان والنسي عبارة عن النسيان بالفعل قوله اى جائز مع ضعف
 اشارة الى انه ليس المراد من الضعف المستع قوله فانه لا يجوز اطلاقه اى سواء كان في النية فقط
 او في النية واللفظ جميعا او معناه لا بطريق الضعف او غير كونه عمدة فان قيل هذا
 منقوض بالمبتدأ قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذ لم يكن قرينة ولها ذلك لان الخبر كلام
 مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه في الاصل مبتدأ فيكون
 عمدة فان قيل ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يقتضي الحذف بل لا بد له من القرينة قلنا
 جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية الحذف اما على الحذف فلهذا يجوز ان
 نحوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عدا بآبائهم القيمة للصرون الذين حبسوا البقرة عن الحلب
 ليجمع اللبن في ضرعها ليروى المشتري فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليلة اللبن
 فذلك غرور واما على خصوصية الحذف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذ لم
 يكن ضمير الشان لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا ايضا
 لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بل ودليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد لجواز ان
 يكون الجملة الواقعة بعد ها واقعة موقع المنزه وهو اسم لان خبره محذوف والتقدير ان هذه الفتحة
 الواقعة قوله لان الخبر كلام متعلق جواب سوال بان الديل موجود في الخبر فاجاب بان قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من لوازم اسم البتة
 بل الكسبة او القرينة فيه ان نواسخ البتة لا تدخل على كمال الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من لوازم اسم البتة

لم لا يجوز ان يكون من حروف الارجاب مثل نعم وبللى وان وجيء فان الحمل عليه بعيد لان استعماله ان في الارجاب نادر لا يذهب الذهن اليه لان استعماله في الحروف المثبتة مشاهة اجيب ليس المراد انفاء مطلق القرينة بل المنع قرينة قوية فالحمل قرينة قوية فالحمل على الارجاب مثل بللى ونعم وان كان بعيدا لكن اثبت الضعف في القرينة فلا يكون قوية وايضا فليكن انشاء دخول النواسخ على كل الجازات في السعة دون الشعر فلا يكون قرينة على حذف الضمير في الشعر قوله ان من يدخل الكنيسة اعلم ان اللام في يدخل في الاصل ساكنة بداخل من المجازاة لكنها حركت بالكسرة لالتقاء الساكنين وقوله يليق بفتح الياء والقاف في الاصل ولكنها حذفت بضم المجازاة لان جواز الشرط قوله جازى لا ولد بقرة الوحش وظلمة اى الهوى يعنى دخوله الكنيسة حرام لا نزل فيه شئ الا شئ اعيين مثل اعين ولد البقرة الوحش في الخلقة ومثل الغيا في السواد فلو دخل شخص في الكنيسة ليس فيها الا اللواقط بالبناء المذكورة قوله الامع ان تقديره ان حذفه منصوبا ضعيف مع كل العامل الامع ان اه اما قوله بوجود هذا الضمير فلا نه عامل على ما عرف فقلنا بوجود هذا الضمير لتكون ان عاملة فيه واما استثناء التلطف فلكونه ملغات عن العمل بالتخفيف قوله بيته الاضمار الى ان المراد من هذا الحذف هو الحذف المذكور سابقا لان الشعر اذا اعيدت معوقة اذا اعيدت معوقة كانت الثانية عين الاول قوله مع كونه منصوبا دفعوهم ظاهر قوله كقوله تعالى واخود عوامهم يعنى اذا دخل المؤمنون في الجنة يكون اخود عوامهم بعد الطعام ان الحمد لله برغم الحمد ولولم يكن عمل ان في ضمير الشان كان الحمد منصوبا ليكون اسم ان فان الحمد في الاصل انه الحمد ثم حذف ضمير الشان ثم كسر النون لالتقاء الساكنين باللام قوله وذلك اى لزوم حذف ضمير الشان في ان الفتحة تخففة من المنقلة وفيه اشارة الى وجه اللزوم قوله اقوى شيها بالفعل لانها تشابه الفعل من حيث اشتراكها في ثلثة احرف وحيث فتح حرف الاول والثاني معا بخلاف للكسرة فانها تشابه الفعل في الثلاثية فقط قاله مولانا عصار الدين لا يكون بالفتح اقوى شيها من المكسورة لان الفتحة مشابهة بمداودة والمكسورة مشابهة بصيغة الامر مثل فوجيب ان الفتحة مشابهة بالماضي وهما اصل الافعال فان قيل ان الامر الحاضر ايضا اصل لا فعلا لان الماضى كما لا يمسه الاعراب كذلك الامر المخاطب لا يمسه فلا يشبه الامر كلاهما بخلاف المضارع قلنا الماضى لا يمسه الاعراب اصلا اى في وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانه قد يكون معبرا اذا استعمل باللام نحو وبد لك فلتفروحا قوله اجدر اى ليق قوله وحكموا جواب سؤاله وهو انه مع ذلك يلزم زيادة المكسورة على المفتوحة عملا لان المكسورة ليس في الشان للمفرد بخلاف ان الفتحة فانها تعمل في المقد والاول اولى فاجاب بقوله وحكموا يعنى ان عمل المفتوح دائم ولازم في المقد بخلاف المكسورة لان عملها ينك عن المفرد والاول مرتبة من المراتب قوله اى اسماء الاشارة الحذفية دفعوهم وهوان المراد من الاسماء

الاشارة لهما غير اسماء الاشارة المذكورة في الاجمال فكل هذا يلزم المخالفة بين الكلام
والتفصيل فلجواب بما حاصله انما عين ما ذكر في الاجمال فلا يلزم للمخالفة بين الاجمال والتفصيل قوله
موجب الاصطلاح جواب سوال وهو انه يلزم اخذ الحد ودق الحد لان معرفة الاشارة يتوقف
على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لا متناقضة منه حاصل لجواب المراد من الاول اشارة
من اصطلاح والاشارة التي هي مشتق منها بمعنى اللغوي وهو الرجوع والميل الى الشئ سواء
كان ذهنا او خارجا وسواء كان بالتلفظ او بتجريك العين او بتجريك عضوا اخر واما المعنى ...
الاصطلاحى للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معينة وعي ذاد ان اللفظ فمقارنته مع الاشارة للمعينة
او الصفة قوله اى اسماء اى انما فسرنا بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ...
ليطابق التعريف ويعلم الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد اللفظ دغم وهم
وهوان يتوهم ان الجمع موضوع بوضع واحد قوله اى المعنى مشار اليه انما قد العنى ببيان للوصف
للفظ مشار اليه لانه صفة وانما قدرا للوصف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انه لا يمكن ان يكون موصفا
لونه على تقدير اللفظ لم يستقم للغة لان قوله هذا الرجل فمما اشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ
الرجل قوله اشارة حيث جواب سوال وهو انه ان لم يدل بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحى
لزم اخذ الحد ودق الحد وان امرنا اشارة لغوية لا يكون التعريف ما نحتاج ان يدخل فيه ضمير
الغائب فلجواب بقوله اشارة حيث يعنى المراد المعنى اللغوي لكن مقيدا بقيدا اشارة حيث
يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارة ذهنية لا حيثه وايضا لما كان المراد المعنى اللغوي لا يلزم
اخذ الحد ودق الحد اى التعريف بما يساويه قوله والاعضاء اجاب سوال وهو ان الجماع جمع
خارجة وهو يعمل به الجرح فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاخر فاجاب
بقوله والاعضاء فيكون عطفت التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب
سوال وهو ان يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز ان التعريف للمعروفة والتقدير بحمل للمعروفة
حاصل الجواب ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذ لم يكن متبادرا وهذا متبادر لان حقيقة
في الاشارة حيث قوله وامثاله اى كل ما يشير به الى الغائب كالالف واللام قوله وضل ذلك
جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم
الله لان الله تم غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اى على الغرض
بالحمل اى فرضا محسوس فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اى هو محسوس مقيد
وفرضا وذلك لان المحسوس لما كانت معلومة بكمال الانكشاف كذلك الله تم بالادلة الظاهرة
نحو منزلة المحسوس للشهد كما سبق من ان الشاهية موجبة للبناء قوله حال كونها الى اخر الحاشية
جواب لما اورده صاحب الغاية حيث قاله لا يستقيم جعل قوله ذاك خبرا عن قوله هو اذ لم يعط على
ما اخره من اسماء الاشارة لان قوله ولشاه مقدم على ذان بل عطفت الجملة على الجملة يعنى ان ذاك ابتدأ

وقوله للمذ كرخيه وكذا قوله ولشاه ذان فان ذان مبتداً وقوله لشاه خبره فيكون جملتين احدهما...
 عطفت على الآخر فتكون الجملة الاولى خبراً عن هي وجملها لا يجوز للزوم حمل الاخص على العام لان
 العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطفت المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انها
 هي العطفت للمفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيضم الحمل على هـ وانما كان عطفت للمفرد
 على المفرد لان قوله للمذ كرخيه خبر عن قوله ذابل هو حال منه وكذا قوله لشاه ليس خبراً عن ذان
 واجاب بعض المشايخين ان خبر محمد وقت أي هي خسته وقوله ذابل مبتداً محذوف أي الاول
 ذال الى اخره قوله والعامل في الحال جواب سؤال وهو انه اذا كان حالاً فلا بد ان يكون من فاعل
 او مفعول وقوله ذابل فاعل ولا مفعول بل خبر مبتداً وهو هي وايضاً لا بد من العامل وتقدير
 الجواب ان ذام مفعول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتداً وهو ينسب اي ينسب ذال الى اسم
 الاشارة حال كونه للمذ كرخيه قوله للضم من نسبة الخبر والمعنى ان اسمه الاشارة ينسب اليها...
 مجموع ما ذكره حال كون ذامنه للمذ كرخيه هذا القياس فلا بد ما قال مولانا عصام الدين فيه
 نظر وهو ان ذال ليس خبراً بل الخبر هو المجموع فليس فاعل النسبة حتى يجر جملة ذوالحال بل الفاعل
 هو المجموع من حيث المجموع قوله قدّم ليكون جواب سؤال وهو انه لما كان قوله ولشاه حالاً ينسب
 ان يخرج عن ذي الحال لان الحال تابع لما اخذ الحال الاول اعني قوله للمذ كرخيه فاجاب بقوله قدّم
 وجاز تقديم الحال هنا لوقوعها جازاً ومجراً وقوله مقيداً كل واحد له اشارة الى بيان الواقع قوله
 الرفم والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالجمعات الثلاث اما التقدير فتقدير واحد
 احدهما الرفم اما النصب فتقدير اعني واما الجر فلا ينما بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو النصب
 وقوله على احد الوجوه يعني ان التثنية بهذه الامة انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان هذه الثلاثة
 حجة قيل كلمة ان يعني نعم اي هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
 اجل واى وان كما ياتي في بحث الحروف المشار الله تعالى وقيل ضمير الشأن منها محذوف و
 قيل انها من حروف التشبيه بالفعل وقوله هذا ان اسمها واسماها خبرها فالاستدلال بالاية
 بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا في ذافقلا ابن يعيش يكن ان يكون كلمة ثنائية كوهي ومن وما
 فلا يجتنب الى اصله وقيل اصله ذو وبالواوين والتثنية فخذف الواو والثانية اعتباراً طاء
 من غنة لته وقيل الواو الاولى بالالف لتحقها وانقاس ما قبلها وبني لمشابهة الحرف في التثنية
 فذهب لتثنية البناء فضا ذافقلا نظراً لانه لو كان اصله ذو فوجب ان يكون تثنيته ذوون
 كعصوان دون ذان اوجب ان يلم يكن تثنية ذووان فراقبين الاسم للتمكن وغيره وذلك لانه
 المشق في غير التمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذي
 بالياءين لهذا القياس قوله وللموت بالقلب ذانا قوله ذي القلب الالف ذايا قوله ان يناسبها و
 ارجاء ضمير الموت ليشهدا بالهمزة وفي نسخة ساعية قوله قيل هي الاصل جملة متأنفة وقعت في جواب

المسائل وهوان لغات المونث في الاسماء الاشارة كثيرة فايها اصل فاجاب باحاصله انه
مختلف فيه قوله وفي وجه الجمع بين القليبين اي قلب ذاب التاء وقلب الالف بالياء لان
الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضرين في الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والياء هاء
اي الالف من تاء والياء من ذي وانما انقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من
تاء التانيث كما في الوقت نحو يوم القيامة قوله لوصل الهاء بها جمعاً بين العوضين اذ الياء حاصلة
من الالف هاء قوله ولا يثنى من لغاته جاب سوا وهو المصريح انه الى تثنية تاء لم يأت
بتثنية ذي مع انها اضر من الغلط للونث فاجاب بقوله ولا يثنى الخ ولا يراد من التثنية
المعارف وهو ما ينبغي من الواحد لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة لانهما معارف
مطلقا بل المراد انه لا يورد على صيغة التثنية الا كما قوله لوجود علة البناء جاب سوال وهوان
ان علم ان وقوعها على صورة العرب اتفاني وليس بمعوب حقيقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء
وهي الشبهة بالعرف قوله اي ممدودا ومقصودا جاب سوال وهوان مدل وقصرا حالان من
الأم ولا يعم الحمل فاجاب بقوله اي ممدودا ومقصودا قوله تكتب بالياء لان الله مجهول الاصل
واذا كان الله مجهولا فكتب بالياء لان الياءات كثيرة من الواوات والضمالم توجد الكلمة في
كلهم بان يكون في اول ضمة وفي آخره واو فكتب بالياء بان يقال اهل واذا كان بالمد تكتب
بالالف بان يقال آله لان استنام الواو وانما كان في الاخر اذا كان في اوله ضم ولهذا الله يكن الواو
في الاخر بل في الوسط ولابد ان يكتب الواو بعد الهزة ثملا يلتبس بالواو التانيث قوله يعني يدخل
على اوائلها جاب سوال وهوان الحق عبارة عن الذكر في الامر والمحال ان الهاء للتثنية تكون
في الاول وحاصل الجواب ان ذكر الحق في الاول واريد منه الدخول من قبيل ذكر المضى والاول
الاهم ثم لما كان الدخول مشتركا بين الاول والاخر فارفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال على وانما
ثم يرد عليه لما كان المراد من الحق الدخول فلم يذكر الدخول مع المخالفة من النحل فاجاب بقوله
على سبيل الحق يعني ان ذكرها للتثنية مع اسم الاشارة ليس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل لانها
فاطقت الحق عليها لانه يقتضي الاصل اولا ثم يرد عليه ان الحق عبارة عن الذكر في الاخر كما مر
انها فيكون معناه قوله على سبيل الذكر في الامر فيرد عليه ما يرد اولا فاجاب بقوله والعروض يعني
ليس المراد من الحق هو الذكر في الامر بل المراد منه انه على سبيل العروض لان ذا امعروض لها التثنية
وهي عارضة قوله بعد اعتبار اصلاتها هذا للقبالة قوله والعروض قوله حرف التثنية لان الاشارة
بلازمة التثنية للمخاطب قوله وهي كلمة هاء الحق عن غيره من حروف التثنية قوله فهو ليس في
الحقيقة دفع وهم وهوان يتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الى اللوق ندفع بقوله
فهو ليس في الحقيقة قوله هازيدا قائم فيكون هاء فيه للتثنية على نسبة القيام الى زيدا قوله
اي باواضع سماء دفع وهم وهوان اللوق لما كان مجزئ الدخول في الاول

توهم ان معنى قوله يتصل ايضا لذلك فذا فم بقوله اى با واخواله قوله حرف الخطاب هو الكاف
 دفعه وهم وهوان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر المخص والادة الاعم
 فطى هذا ليتناول انت ايضا مع انه لا يتصل باسماء الدشارة فذا فم بقوله وهو الكاف قوله
 وانما جعلت هذه الكاف آه جواب سؤال وهوانه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن بها
 فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظم موقعه لتغير التوكيب لانه اذا
 قلت ذاك ليس بين ذاك وتركيب توصيف او اسنادي فان قيل ان ضمير الفعل ولا تفعل
 مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مفعولة الحرف والمنوي
 ليس كذلك فان قيل ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقة لكنه ملفوظا حكما لجريان احكام اللفظ
 اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضى الحفية ولم يكن فيرد
 اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومضرت بك فان
 الكاف فيها اسم فيصير وقوع الظم موقعه فيقال ضربت زيدا ومضرت زيدا بخلاف الكاف في
 ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سؤال وهوان ضمير راجع الى حروف الخطاب لانه
 ان لفظ الحرف مذكور بخلاف ما صدق هو عليه فانه مونث فلا يثبت للطابقة فاجاب بقوله
 اى حروف الخطاب وحاصل الجواب المراد من الحرف حروف لان اللام في الخطاب للاستغراق
 واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الراجع الى
 اسماء الدشارة وانما لم يختر الشاهد هذين الجوابين لانهما الجوابان لثالث في هذا الوجه له قوله
 خمسة وهى ك ما لم لك ما كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان الهمزة مونث وهو حرف الخطاب
 لان الحروف جمع حروف والحرف مونث سماعي لان الحرف قد يثبت وقد يدرك كما قال مولانا عبد الغفور
 الاولى اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حروف ولفظ حروف مذكر وانما التانيث فيما صدق هو
 عليه مثل من والى وفى وعن يعنى ان التانيث السماعي انما هو فما صدق عليه لفظ الحروف لا فى لفظ
 الحروف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضى الستة الاول للمفرد المذكور واثنان للمفرد للمؤنث والثالث
 لتثنية المذكور والرابع لتثنية المؤنث والخامس لجمع المذكور والسادس لجمع المؤنث قوله مضروب
 بيان لمتعلق الجار والمجرور وانما لم يحل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
 ان كلمة في للضرب دون النظم قوله لا شئواك جمعها وهو اولادها وقصيرا قوله الى ستة
 وفى بعض النسخ الى ستة لان مراده بالا فزاد التى يعنى الحاق الكاف بها وهى ستة لان ذى
 لا يعلق به الكاف كما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سؤال وهوانه فات الطابقة بين
 الراجع والموجع لان الضمير في يكون مذكور راجع الى خمسة وايضا الواجب مفرد والموجع متعدد
 فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكور فم قوله الى ذاك كى كلمة الى اسقاطية ومعنى

ذلك وما دونه الى ذاك فلا يخرج ما بعد الى قوله وتا ذلك وتينك احد هما في حال الرفع
والاخر في حال النصب والجو قوله واما ذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح و
سنة في بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة في النسخة الغيول الشهيرة فاجاب ان الحق
الكاف بذالك مختلف فيه فقد اورد البعض قياسا على الامثلة وفي الصحاح ان هذا
اللاحق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل الفوناء على السمع قوله وذلك للبعد
لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذلك للمتوسط والكاف فيه اما حروف الخطاب اولا
بل يزيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قوله الشرح وما هو للمتوسط بعد حذف حروف الخطاب
لما علم منه ان حروف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال ظم قوله الابدع تحقق ..
الطرفين من حيث عروض وصف المتوسط لا من حيث الذات قوله ولما رأى المصنف جواب
سوال وهو ان للضنف عمدة والمخالفه اذا وقعت من العمدة لبدله من النكتة والحال
ان منها وقعت المخالفه لانه حكم في المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهباً ولم يحكم
هنا بالقطع بل بحاله الى غيره حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما رأى المصنف كثرة اه قال
عبد المصنف ومولانا بصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما
يكون بطريق المجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا الاينائي ان يابخذ المصنف هذا لفرق مذهبها
اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة
الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حاله كون هاتين الهم دفعه وهم وهون قوله
مشددين متعلق بكل من الثلاث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه
متعلق بالآخرين وفي الحواشي الهندية انه حاله من ذاك وتا ذلك المحكوم عليها بالمماثلة
فيكونان فاعلين معن لكن الحال لا يتقدم على العامل للمعنى اجيب عنه نعم لكن
هذا الذلم يكن في التأخير للتباس لانه يتوهم انه حاله من المشبه والمشبّه به جميعا كما في قولهم
زيد قائما كعدو قاعد وايضا المنع عن التقديم مذهب سيوييه واما على مذهب سيوييه
فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط تقدم المبتدأ فيجوز عنده زيد قائما في الدار
كما مر في بحث الحال ولما قائما زيد في الدار معتمداً اتفاقاً وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدأ
وهو قوله وتلك وتا ذلك قوله مشددتين التشديد بدل من اللام التي كانت في
الواحد اي في قوله ذلك متالك فلما بنى منها التثنية فيكون تقديره هكذا ذاك بتثنية
النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتا ذلك هذا عند المبرد
فاجتمع المثالان فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس في الادغام قلب الاول
الثاني قلنا انما قلب الثمانية الى الاول ليستبي النون الدال على التثنية فان قيل لم
لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثاني كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام
الكلمة وذا فيه جازم وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف في الواحد يلزم
في قوله ذا واما الالف في ذاك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والفتحة المحذوف و
هذا الاولى لانهم قالوا في تثنية الذي والقي الذان واللتان مشددة النون عوضا عن الياء
المحذوفة واليضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذا ان بالتشديد مع هاء كما لم يقل
ه اذ لك كذا قال جمال الدين الجبالي قوله اي هذه الكلمة الدرج دفع وهم وهوان يتوهم ان
قوله مثل ذلك يتعلق بالافرو وهو قوله اول ذلك قربه مع ان هذا الحكم غير مخصص به فاجاب
بالحاصل انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الزمان كان في ذلك احتمالين احدهما لفظ والآخر
بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثاني بقوله لا يبعد الخ قوله
واما تاك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والآخرين مقيد
بالتشديد قوله وما هو المتوسط وهنا جواب سؤال وهوان ثمه وهنا وهنا ايضا من
اسماء الاشارة فلم لم يرد المصنف في بيان عن اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر
سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة
فهي اعم من المكان قوله الحقيقة دفع وهم وهوان المراد من المكان بمعنى اللغوي اي ما وقع فيه الكون
وهذا المعنى يتحقق في كل موجود خارجي فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها
من اسماء الاشارة لان تحقق الكون في كل شئ فاجاب بقوله الحقيقة اي المراد من المكان المكان
بمعنى عرفي لان المعنى العرفي حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوي حقيقة لكن عند اهل اللغة
قوله المحسوس دفع وهم وهوان المراد من المكان العرفي ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا
او زمانا فمع لقوله المحسوس فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله
خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائي لكن يرد ان التاكيد على
قامين لفظ ومعنوي وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اي خص خاصة اي هذه
الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل في غير المكان الا عجزا لقوله تعالى هنالك
الولاية اي ج ذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان لقوله الفقهاء ومواقيت
الاحرام اي مواضعه قوله على سبيل الشبه استعير للزمان للشابهة بينهما في الظرفية قوله في
المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله للوصول انما بني للوصول لاحتمال
الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اي اسم جنس وقوله لا يتم جزوا اما الا بصلة فصل
ينخرج الاسماء التي يصير جزءا ثانيا من المسند والسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد ينخرج
اذا واذ حيث فانها وان لم تكن جزء من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا
ولم يقل لا يصير جزءا

لأنه في قوله لا يتم جزءا لا يصير جزءا

بيان الوصولات

لانه يصير جزءاً ولكن لا يصير جزءاً تاماً قوله اي الموصول المعدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا
 من غير ان الموصول الذي في الاجمال فعلى هذا يلزم مخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه
 غير ما ذكر في الاجمال قوله في اصطلاح النحاة جواب سؤال وهو ان ههنا يلزم اخذ المعدود
 في الحد لان الموصول مشتق من الصلة فنبت الصلة في جانب الحد ودون اذكو الصلة في جانب
 الحد فاجاب بقوله في اصطلاح النحاة يعني ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة
 في ضمنه ايضا اصطلاحى والصلة في الحد بمعنى لغوي قوله اي اسم اسولة هذا التفسير في قوله
 ما ناسب اي اسم ناسب فان شئت فانظر في صدق المبنى قوله مزج حيث جزئية جواب سؤال وهو ان
 جزء مبدع وهو في المعنى فاعمل لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزءه الا بصلته والا
 ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اولا بالمصدر يريد منه نفسه
 لا بجزءه قوله يعني لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله ان كان جزءاً متميزاً متعلق
 بقوله من حيث جزئية قوله اولا يصير اه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشتارة الى جواب
 الخرفان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول يصح جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث
 قال يعني لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط
 فان قيل ان يتم ليس بمذكور في الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انها غير محصورة
 ذلك من خصمها للشبهة وان سلمنا انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الاخر فهو بمعنى ما ذكر لان يكون
 خارجاً منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعي ان يكون
 بمعنى صار له لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى **قول الفضل الله العليم** ان شيئاً من الافعال
 الناقصة لم يجزى بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الزبط
 في كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح فتم يتم تامة فكان حيث قال
 يعني لا يكون جزء فلو فسرتيم الناقصة بكان ايضا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءاً حالاً بل جعله
 متميزاً للبعد لان معناه ان الموصول سم لا يتم معناه حال كونه جزءاً الا بصلته وهذا المعنى لا يلا
 المقصود قوله والمراد بالجزء اشتارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركز الكلام
 كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتفصيل بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضا
 لم يكن الا بصلته فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله يخفى اليه تفسير الجزء
 الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما ينحل اليه التركيب اوله زيد وابوه قائم وما ينحل اليه ثانياً
 هو ابوه وقائم قوله الى الضمام متعلق بقوله لا يجتاز قوله واما في كونه جزءاً تاماً لجواب
 سؤال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزءاً تاماً كما لا يكون جزءاً ناقصاً لانه
 لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لا نسلم انه لا يكون جزءاً ناقصاً
 بل ان جزءاً ناقصاً كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل انيها من ان التقييد بالتام

حيث قال لا يكون جزء تاما لان افادة ^{من قول المصدر} لا يتم قوله لاجراء مطلقا اي لم ينفصل
 الجزئية قوله والمراد بالصلة جواب سؤال وهو ان المراد بالصلة لا يخلو ما لغوية او
 اصطلاحية فان كان الاول لا بد من القرينة عليه لان المعنى اللغوي مجرور في العلوم فلا بد في
 ارادته من القرينة وان اريد المعنى الاصطلاحي فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال
 الصلة هي الجملة خبرية تذكر بعد الموصول ولا يؤخذ بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعل
 الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة فاجاب بقوله والمراد بالصلة
 معناها اللغوي والمعنى اللغوي للصلة هو الجملة المذكورة بعد شئ لا يتم ذلك الشئ بدون
 هذه الجملة قوله مثلا اذ وحيث لانها ايضا فان الى الجملة ولا يحتاج ان الى العائد وهما بحيث
 وهو انه جائز ان لا يكون ما ذكره الشارح قرينة اذ الملازمة في قوله فان لو اريد بها المعنى الاصطلاحي
 لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بما سيبيح من قوله وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة
 الاصطلاحية نصيحا بما علم ضمنا مباغتة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود
 في التعريفات شرح الماهيات فلا بد ان يقع قيد في التعريف للشرح للاحتراز فتأمل كذا
 قال جمال الدين چنابي قوله ولقد انا ان يقول لا شارة الى الجواب الثاني على رأي جمال الدين
 اي لو سلم المراد بالمعنى الاصطلاحي الى اشارة الى الاعتراض على ذلك عصام الدين رح بان يواد
 المعنى الاصطلاحي ولا دورا جيب عنه ان المعنى الاصطلاحي ما التقر عليه القوم واذكره الشارح
 من اختراعاته فكيف يكون معنا اصطلاحيا وايضا ان العائد ما خوذ في تعريف الصلة...
 الاصطلاحية كذلك قوله ما لا يتم جزء ما خوذ في تعريفها فيكون ذكر هذا القول مستدركا
 ولا يبعد ان يقال فيه تصحيح بما علم ضمنا لان التصريح بالعائد لا حمل مباغتة في الاحتراز عن
 مثلا اذ وحيث ولا فائدة في تصحيح ما لا يتم جزء قوله ولما كانت الصلة جواب سؤال
 وهو ان مقصود المصدر ههنا بيان الموصول لا بيان الصلة والعائد فالاشتغال بهما اشتغال
 بما لا يخفى وايضا قال بعض الشارحين ان قوله وصلة جملة الى تعريف الصلة فيرد عليهم وفي هذا
 لا يكون تعريف الصلة مانعا فقال الشارح رح ليس ما قال المصدر تعريف الصلة بل هو تعيين لما بهم
 في تعريف الموصول قوله بمعنى انما اوردت ذكر كبر الضمير لرعاية الخبر وهو قوله اعم قوله عنهما
 جزاء للشرط وهو قوله ولما كانت الصلة قوله اي صلة ما لا يتم ويصح ارجاعه الى الموصول ايضا
 لكن جمعا ارجعا الى ما يتم لقربه وايضا ان قوله ما لا يتم جزء فيه زيادة اقتضاء الصلة كما قال
 عصام الدين قوله جملة خبرية وانما وجب ان يكون الصلة جملة لان وضع الذي والتي لغرض
 وصف المعارف بالجملة المقصود توصيف المعرفة بالجملة لكن توصيف المعرفة بالجملة لا يجوز فاورد
 في صدر الجملة الذي والتي ليكون معرفة فيهم التوصيف وانما وجب ان يكون خبرية لان
 الاستثائية لا تثبت لما في نفسها فكيف يوضح الغير فيقول الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة

علم اي عين كون الصلة جملة خبرية وكون العائد متعين لا محذور

نكرة قلنا لا ضير فيه اذ تعيد النكرة ما لا يفيد المعرفة اذ بالمعرفة يعلم الذاة وبالصلة يعلم الوجود
 قوله او ما في معناها جواب سؤال وهو انه لا يتناول صلة الالف واللام لانها اسم فاعل او
 مفعول فاجاب بقوله او في معناها فالنقل لصلة بعد حرف النفي والالف الاستفهام او
 بعد الالف واللام الموصول جملة كما صرح به الرضي فلما حجة الى ذكره قلنا ما ذكره اشارة الى وجه
 كونها جملة واجاب البعض عن السؤال الاول ان قوله وصلة الالف واللام التي بمنزلة الاستثناء قوله
 والعائد وانما يجب العائد ليرتبط الصلة بالموصول وانما كان ضميرا دون عائد اخر لان الصلة بمنزلة
 النعت في التقيد اي كل واحد قيدا لما قبله وزيادة لتحقيقه ثم انما اذا كان الخبر جملة فلينظر فيه قوله
 الالف واللام هما اخذ من الذي والية للتخفيف قوله تشبه اللام الحرفية اي لانها تشبه الحرفية
 في الصورة فالموصول يقتضيه ان يكون صلة جملة والشبه يقتضيه ان يكون صلة مفردا فاورد
 شئ الذي هو متمم عليهما وانما كان اللام في اسم الفاعل موصوليا حقيقة باعتبار الوجهين
 احدهما انهم يرجعون الضمير في اسم الفاعل الى اللام والثاني ان هذا الالف واللام اخذ من الذي
 والتي للاختصار قوله اي الموصولات جواب سؤال وهو ان هورنه فالتطابقة بين الراجع والخبر
 لان الراجع مؤنث والمجم وهو الموصول مذكور وحاصل الجواب مرفي قوله اي حروف الخطاب
 قوله والتي بقلب الذا التاء قوله ويكونان بالالف اشارة الى ان قوله بالالف متعلق بالذي
 والثاني جميعا لا بالخير فقط قوله والاولى اعلم ان الاولى اذا كان بالالف واللام اسم موصول
 واذا كان بدون الالف واللام كان من اسم الاشارة قوله على وزن العلى بفهم العين وفي
 اللام في اشارة ان الواو زائدة لا يقرء وليست الواو اصلية حتى يكون على وزن فاعل و
 انما كتب للثلاث ليتبين المجازة ولم يعكس ان زيدة الواو في الى لجارة لان الواو مناسب
 ضم المنة وايضا ان المجازة مبنى الاصل فلا يتناسب معد التغير قوله كاللذين هذا ايضا للمزكرا
 لم يذكره المصرح لقلته قوله اجزاء للموصول جواب سؤال وهو انه على تقدير السكون يلزم التقاء
 الساكنين وذا غير جائز في الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف لين الموصول والصلة غير
 جائز فاجاب بقوله اجزاء للموصول مجرى الوقف يعني نعم انه موضع الوصل لكنه محمول على الوقف
 والالتقاء في الوقف جائز فكل ان في الوصل فالنقل فعل هذا ينبغي ان يعلم الالتقاء في الوصل في
 كل موضع حمل على الوقف قلنا الحمل على الوقف في موضع الاحتمال لا فيما يكون الالتقاء يقينا و
 الالتقاء ههنا ليس يقينا بل احتمالا لان ساكن الياء غير متعين اذ قد يجي مكسورا وانما يجوز ذلك
 في الوقف كما في قوله تعالى يوم الدين فان الياء والنون كلاهما ساكنان لان الوقف موضع
 التخفيف اذ جواز الوقف ليسر والاستراحة فجزوا الالتقاء في الوقف لزيادة التخفيف باعتبار
 جوايزه في كل موضع قوله لجم المذكور والمؤنث متعلق بالامور الثلاثة اعني اللاتي واللام واللام
 قوله نحو عرفت الى وانما كانت كلمة ما ههنا موصولية لان الاستفهام غير مستقيم قوله فمما يعقل

اشارة الى فائدة قوله غالباً والمراد من العقل العلم لان العقل لا يستعمل في الله تعالى قوله والسماء
 الواو للقسمة اي قسم بالسماء ما بينهما اي قسمه بالذي بناء السماء وهو الله تعالى قوله فيمن يعقل
 وانما يقبل غالباً لكتفاء ما سبق لان الشيء ما يعلم بالامثال والاضداد قوله واني بالتبوين للتبوين
 كما ستعلم قوله نحو ضرب ايم وهو لازم الاضافة فلذا قال ايم قوله اضرب الذي اشارة الى
 تطبيق المثال مع المثل قوله وذو الطائفة احتراز عن ذوالذي عد من الاسماء الستة لانه ليس
 من الموصولات قوله اي المنسوب الى بنى الزمان كان الياء في الطائفة للنسبة وهو يقتضيه المنسوب
 والمنسوب اليه فينبهها بقوله اي المنسوبة اليه اعلم انه قلبت في الطائفة احد اليائين الفاء والاخرى
 همزة فخزا عن اجتماع الياءات قوله قال الشاعر ويدي اوله فان الماء الى وجهي ويدي ذو
 حفوت وذو طويت قوله فان الماء اي الماء المتنازع فيه وانما اضاف الماء الى الاب والجن مع ان
 حفرة البير من الشعاع والى من حفرة البير ما ظاهراً في الملك اولاً لان الارض ملك لهما والطوى بالقار
 مروراً وكون مياه راسنك قوله اي التي حفرتها جواب سؤال وهو ان ذوالما كان موصولاً فلا بد
 له من عائد في الصلة ولم يوجد فاجاب بقوله اي التي لم ينع ان عاينه محمد وون والعائد المفعول
 يجوز حذفه فاعلم ان ذو نمج لمعينين بمعنى صاحب كما في اسماء الستة وبمعنى الذي والتي في لغة
 بني ط وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا تغير تقول جلي في ذو مال
 وثابت ذو مال ومررت بذو مال وليستوي فيه المذكور والمؤنث والمثنى والمجوع والحاضر والغائب كما
 قال صاحب الغاية قوله وذابعد ما قال الكوفيين ان كل واحد من اسماء اشارة اذا وقع بعد
 يكون موصولاً نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قوله الكائنة اشارة الى ان قوله لا استنفاها
 صفة ما باعتبار المتعلق وكذا الوقعت بعد من الاستنفاية نحو من ذا اكرمت قوله والالف و
 اللام عطف على ما ذكر من الموصولات قوله اي مجموعهما اشارة الى ان هو المختار لانهم اختلفوا فيها في ان
 احاد التعريف هي المجموع واللام او النمرة قوله والمثني اي الضاربان والمجموع اي الضاربون قوله
 اي العائد الذي لا يتم جواب سؤالين الاول انه يبرم الخروج من البيت لانه في الموصولات
 وحذف عائد المفعول ليس منها والثاني انه منقوض بقولهم سمع الله لمن حمده لان الضمير البار
 في حمده عائد المفعول كائن في الصلة وان لم يعد الى الموصول لان المصنف رحمه لم يقيد به رجوعه
 الى الموصول فاجاب بقوله اي العائد الذي لم يتم له حاصل الجواب عن الاول لانه من متعلقاته
 وعن الثاني المراد من العائد هو الذي يكون راجعاً الى الموصول والضمير البار ليس براجع
 الى الموصول وهو كلمة من براجع الى الله فلا يجوز حذفه لان الموصول مستغنى عنه بضمير المستتر
 في حمده فلا بد له عليه دليل فلو حذف كان حذف ضمير مراد فلا يكون بما يشبه الفاظ القرآن
 فينبغي ان يكون مفسداً للصلاة على احد الروايتين قال القائل في حاجة الى دلالة الموصول
 عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول لانه فضيلة وايضاً ان الضمير كلمة من الكلمات

وحدت و سائر الكلمات جازت فكذا هذا قلنا الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف الا
 الاضمار خلاص الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد المحذوف ليستوى الظاهر والضمير فلا يلزم
 ان المحذوف ظاهر او ضمير بل اذهب الذهن الى ان ظاهره ان الاضمار خلاص الاصل حينئذ
 بل لا يذهب الذهن الى كلاهما لان الكلام غير محتاج اليه قوله اذا لم يمنع مانع بان يكون الموصول
 هو الالف واللام لان موصولية غير صحيحة فلو حذف العائد لم يعلم انه للموصول ولا لاول تشييد
 اللام الحرفية فالأصل ان موصوليتها اشغف والضمير واحد دلالة موصوليتها ومن الموانع كون
 عائد المفعول ضمير منفصل بعد لا فخرجنا عن الذي ما ضربت الاياه لعدم دلالة الموصول
 عليه لان دلالة الموصول على نفس الضمير وانما دلالة على كون الضمير منفصلا غير موجود
 من الموانع اجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذا لوحظت احدهما
 لا يدل الموصول عليه لانه تم بالاخر فلا يحتاج اليه قوله لا اذا كان فاعلا جواب سؤال وهو
 ان تخصيص المحذوف بالعائد المفعول لا يجوز لان العائد للمجرور ايضا يجوز حذفه نحو قوله نعم
 كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فاجاب بقوله لا اذا كان فاعلا يعني ان الاختصاص ارضا
 بنسبة الى فاعل قوله لكونه عمدة لقيام المسند به قوله نحو قوله نعم مثال حذف عائد المفعول قوله
 واعلم ان الخات اشارة الى الامرين احدهما ان فيه ترغيب الطالب الى حفظ هذه المسئلة
 والثاني جواب وهو ان المقصود ببيان الموصول فالاستغناء بالاختبار بالذي خرج عن البحث
 قوله تمرين اي امتحان قوله وتذكيره اياها كما يتذكر معرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنهما اذ يجب
 تذكيرهما كما سيدكر المصريح ومعرفة ان المجرور محذوف وكان التشبيه لا يخبر عنهما لانها لا يقع
 مضمين قوله في الجملة الفلانة في الاسمية او الفعلية قوله اي اذا اردت جواب
 سؤال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرت اجزائه وهو يتربط على الشرط
 الحال ان التصدير غير مرتبط على الاخبار بل الامور على العكس فاجاب بقوله اي اذا اردت
 قوله اي باستعانة الذي جواب سؤال وهو ان الباء واقعة صلة الاخبار يكون مفعولها
 مخبرا بها مع ان الذي في المثال المذكور مبتدأ اي مخبر عنه لا مخبرا فاجاب بقوله باستعانة
 التي يعني ليست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقديره اذا اخبرت مستعينا بالذي لكن تقدير
 الباء على الاستعانة اقامساحة او هو حاصل المعنى قولها والتي او الالف او اللام جواب سؤال
 وهو ان تخصيص الذي باطلا لان الاخبار كما يكون بالذي كك بالتي واللام فاجاب بقوله
 او التي اه يعني انه محذوف المعطوف قوله لان الذي مخبر عنها اي نصب الذكور الحقيقة فان
 المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور قوله صدرها فان قيل ان قوله صدرت عائد على وجوب
 تقديمه فيستغنى ان يعد من المواضع التي فيها وجوب تقديم المبتدأ قلنا لا نسلم انه من مواضع
 الوجوب لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها التقديم وعبروه بالزوم

سؤال أسولي
 حاشية شرح كلام

اشعار بان رعايتها الاصل بمغزلة اللام او لقولان تقديم واجب وانما لم يعد واعني لانهم لم يريدوا
 حصري مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مرادهم ذكر الغلب والاكثر قوله اي او وقعت
 دفع وهم وهوان المراد من صدقتهما ان يكون تقديمه يستلزم اخرا فدم بقوله اي او وقعت
 كلمة الذي وانما زاد قوله الكلمة لمطابقة الراجع والمرجع قوله في صدق الجملة الثانية وهو قوله
 الذي ضربته زيد فالاولى قوله ضربت زيد قوله اي في موضع ما جواب لسؤال وهوانه
 لا يصح حمل الضمير على الموضع فاجاب بقوله اي في موضع ما يعني انه بتقديم كلمة في اعلم
 ان اطلاق الخبر عنه على زيد في ضربت زيد اجمارا باعتبار ما يؤول اليه الجملة الثانية فلهذا الوصف
 ليس ثابت له في الجملة الاولى بل في الثانية فلا يدان زيد في قوله ضربت زيد امفعول به
 فكيف يكون مخبرا عنه وانما هو بقوله ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية ليعلم عبارة المعنى
 لانه يجعل الضمير موضع الخبر عنه وهو الذي يجعله موضع زيد وهو ليس مخبر عنه بل مخبر
 به لانه وقع خبر عن الذي فقال اي في موضع ما هو مخبر عنه قوله يعني في موضع دفع وهم
 وهوان يتوهم ان المراد من موضع الخبر عنه ما هو في الجملة الثانية وهو موضع الخبر قوله
 ضميرها لان المطلوب ان يتصف للوصول بالوصف الذي كان هذا الوصف لذلك الخبر
 عنه بلا تغير الشئ من الجملة الاولى اي يثبت للوصول حال الخبر عنه ووصفه وغيره و
 لا يمكن ان يكون الوصول مكان الخبر عنه لتقديره المبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير
 العائد اليه مكانه قوله واخرته خبرا لانه خبر وحق الخبر التأخير قوله عن الضمير اعلم ان
 التأخير عن الضمير يستلزم التأخير عن جميع الجملة فلا بد ما قاله عصام الذين من ان التأخير واجب
 عن الجملة لا عن الضمير فقط قوله نصب على الحال من ضمير اخرته لانه مفعول قوله اجعلته
 لما كان للتضمنين طريقتان احدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا
 او نعتا والاخر ان يكون الامر بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالكسر حالا
 نعتا فكان النساء سألن ههنا من اي طريق فبين الشرح ان ههنا من قبيل الثاني حيث قال
 له جعلته الخ قوله مثلا اشارة الى ان قيد زيد اتعاقى قوله من جملة جواب سؤال وهوان كلمة
 من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنى الاخرى فلما لان من التبعية تدخل على المتعبد
 وقوله ضربت زيد ليس متعد دلالة ما اسماء العدد او صيغة التثنية والجمع وهو ليس بواحد
 فاجاب بقوله من جملة يعني انه ايضا متعدد دلالة كانه خارجا عن قيد كراجملة ثبته لان الجملة لا
 الى لكل وما قاله البعض انه من قبيل دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يجوز غير صحيح لانه اذا زاد
 من الفعل لفظه كان من قبيل الاسماء فيجوز دخول حرف الجر عليه قوله بكلمة الذي انما قال هذا
 ليتوهم الجزء وهو قوله قلت على الشرط قوله وقعتها اشارة الى تطبيق المثال مع المثل الى اخره
 فانظر الى تطبيق المثال المثل قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهوان المراد بالموضع صيغة اسم المذكر

له الاعمال التي فيها ذكر خبر عن خبر

من وضع يضم والأمر ليس كذلك لأن موضع وضع يضم ما فعل الواضع فيه فقدم بقوله واللام
بموضع عمله أي ما هو محل فيه ثم لما كان له إعلان أحد هاتين الجملتين الأولى والثانية في الجملة الثانية
فترض الإبهام وتعين ما هو المراد قال الذي كان له في الجملة الأولى قوله ضمير الذي مفعول لقوله
وجعلت قوله أي مثل الذي جواب سؤال وهو أن جعل قوله كذلك مبتدأ لا يجره لا بد جاز
وجوز ورو هو حرف مبتدأ لا يكون إلا لهما آجاب بقوله مثل ويجوز أن يجعل الالف واللام مبتدأ
وقوله كذلك خبره وجر الحاجة إلى تأويل الكاف بالمثل قوله في الجملة الفعلية بأن يخبر عن جزو
جملة بالالف واللام فيقال في قام زيد إذا أخبرت عن زيد القائم زيد أي الذي قام هو زيد فإن
قيل ينبغي أن يجر بناء اسم الفاعل والمفعول من الجملة الاسمية إذا اشتبه خبرها على فعل نحو
زيد يقوم أو كان أحد جزئيهما اسم الفاعل والمفعول قلنا أن يقوم في زيد يقوم ليس الجملة فعلية
فالبناء منه ليس إلا من الجملة الفعلية لا الاسمية **أقول في الجواب** بفضل الله تعالى لو أخبر
عن زيد يقوم يكون الضمير في موضع زيد فيلزم دخول اللام الموصول على الضمير وإن دخلت
على اسم الفاعل ما أن يتقدم أو لا فإن تقدم فلم يكن الضمير في موضع زيد وإن تأخير ليعتبر
تصديق الموصول قوله بشرط أن يكون إشارة إلى الاعتراض على المزمع قوله منصرفاً بأن يشتق
منه الأمثلة قوله فلا يخبر عن في ليس زيد الم لأنه لا يتيق من اسم الفاعل أجيب عنه
أن المصدر في تعرض إلى إخراج هذه الأشياء بقوله ليحذف بناء اسم الفاعل والمفعول ومنه
الأفعال لا يجر بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط أن يكون إشارة إلى الاعتراض
الثاني أجيب عنه أنه وإن فات معنى السين وهو زمان الاستقبال لكن يضم الخبر و
لا بأس به الأثر أي أنهم أخبروا باللام في قوله قام زيد مع أنه فات الزمان وهو للبعد وأما
الجواب عن حرف النفي فإنه يمكن أن يخبر باللام مع حرف النفي بأن يقال لا قاله معنى المنفك
قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الأول أن معنى السين هو زمان مقصود وإما الزمان في
قاله ليس بمقصود فافترقا لأن قام من الأفعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لأنه
ليس له معنى آخر غير الزمان ويؤيد على الثاني أن كلامنا في دخول اللام على اسم الفاعل وقد دخل
على حرف النفي لأعلى اسم الفاعل قوله أي من أجل أنه إذا تعدى جواب سؤال وهو أن ثم من
أسماء الإشارة الكائنة وتعدى وليس بمكان فأجاب بقوله أي من أجل يعني أن ثم ههنا ليس بجواب
بالأجل والقرينة عليه دخول من قوله في ضمير الشأن أي من ضمير الشأن في قوله هو زيد
قائم أعلنان ضمير الشأن مثال الأمرين أحدهما تعدى والتصدير والآخر تعدى رجعله خبر قوله
لوجب تعديه على الجملة أو لوقوع ضمير الشأن خبراً فيكون مستداماً أن لا يقع مستداماً عليه قوله
وكن لك استمعة إشارة إلى أن عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشأن من قبيل عطف
المشبه على المشبه به وليس عطف المساوي على المساوي كما يقتضيه العطف وذلك لأن المنعم في ضمير

الشان باعتبار الوجهين كما هو انفا والمنع في الموصو وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال التقدر
عائد للموصول مقام ذلك الامثلة الاولى كلها لهذا القسم قوله لاستلزامه وقوع الضمير صفة و
قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربه العاقل زيد فيكون
العاقل صفة الضمير وتقدير الآخر هكذا الذي ضربه زيد اياه عاقل فيكون اياه صفة زيد قوله
وللمصدر العالم احتراز عن المصدر والغیر العالم كما يقال في رأيت ضربك الذي رديته ضربك
قبل الاولى ان يقال في العالم بدون المفعول سواء كان العالم مصدر او اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة لا شتر كالدليل وهو لم يزل كون الضمير عاملا ولنا ان الاشياء تعرف بالامثال
او الاضداد قوله عالم في الشوب لان ما يقوم مقام العالم ينبغي ان يعمل في معموله لان الشيء
اذا وقع موقفه ينبغي ان يكونان مشتركين في الصفة وهو العالمية ههنا تقديره هكذا الذي عجت
منه الثوب دق القصار قوله بخلاف الذي الخ بان يجبر عن العامل والمفعول جميعا فانه جائز قوله
وفي الحال قيل الاولى ان يقال ولكن المتعم في كل شيء هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتمين
لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانه اعرف المعارف آجيب ان الاشياء تعرف بالامثالا
او الاضداد ومثالا لخال هكذا جاء في زيد راكبا الذي جاء في زيد هو راكب قوله والضمير المستقيم
غيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثله زيد ضربه قوله وفي
فلك الغير لا ضمير فلا يجوز في زيد ضربه الذي زيد ضربه هو فالضمير في هو يعود جمع الى زيد
وفي ضربه الى الموصول صرنا ظاهر لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لا بد منه
في ضربه لانه خبر من زيد واما قوله هو فخير عن الذي حكاه في المقام اذا كان الضمير يستقيم ان
يرجع الى غيرها فيمتنع تقدير الذي ثم لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المصمم
بقوله واذا اخبرت بالذي صدرت ما فاذا عرفت ذلك فلا بد ما قال مولانا عصام الدين من ان
الاولى في الدليل على ما قال في قوله ولكن امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير
الى الموصول بقى للمبتدأ بلا عائد وان جعلته عائد الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قلنا في الشاخص
ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار التزويد في دليل المسئلة اثباتا
لارضاء العنان الارضاء عند التصديق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام بتبينها على انه لا يحتمل
هذا التزويد في المسئلة الاولى ايضا على انه لقاتل ان يقول لا يلزم اجراء التزويد المذكور في المسئلة
الاولى لانك اذا جعلت موضع الخبر عن ضمير اليها فيقال زيد ضربه الذي زيد ضربه اياه
يجعل ضمير المتصل منفصلا لما هو من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربه الى
غير الموصول لعدم صحة المعنى قوله في المبتدأ بلا عائد واما الضمير في علامه فلا بد خبر للموصول
وليس اخلا في الجملة الخبرية قوله واما الاسمية قوله ما مبتدأ وقوله ما مبتدأ وقوله الاسمية اي
منسوبة الى الاسم نسبة الجوزي الى الخ لان ما جرت والاسم كل اي الله من حيث الام لا من حيث الوجود

اسماء في المصنف ومما قاله في المتن ان الاشياء تعرف بالامثالا
عنه فلو صح كونه حالا او غيرهما لكانت الاشياء تعرف بالامثالا
اي كذا في المصنف

منه في المصنف

ذاکراحوال الاسم واما اقسام الحرف فجاء فی مجته قوله فانما اه دلیل علی انها لیست بحرفیه اما
کافه اونا فیه و هما غیر مذکوران فی المتن بل الذکور موصولة واستفهامیه الخ فعمل ان المراد من
کلمته ما ههنا اسمیه قوله اما کافه ای مانعة من العمل واما الحرفیه فقد تكون مصدریه وقد تكون
زائده ایضا فالمراد بقوله اما کافه مثالا کذا قال مولانا عبد الغفور قوله موصولة وذكر غیره
بالتم فلا یراد بالخروج من البحث قوله نحو ما عندک الخ انما اورده المثلین لکن الاول مثال جملة اسمیه
لان ما مبتدأ و ما بعد خبره والثانی مثال الفعلیه لکن فعلت فعل وفاعل وقوله ما مفعول مقدم و
قد یراد من ما الاستفهامیه التحصیل والتعظیم والونکار والتعجب قوله بما معجب وهو صیغه اسم الفاعل
فیكون مفردا واما اول معجب بمعجبک لیعلم ان معجب نكرة لان تنکید الجملة ظاهرة لان معجب محتمل
ان یراد من ههنا لشخص قوله من الامر بیان کلمته ما وقوله فرجة یفتح الفاء والراء صفة الامر لان الامر
فیه للهدی الدھنی ومعنی الفرجة اترتکی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس
اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عمدا تا حقیقة لان صاحب یعزم بعقدا
شدیده لئلا یخلص البعیر قوله ای یراد بالخلیص له منه مکننا واما علی تقدیر الاول یراد بالبعی
بما یراد من الشئ لا ترصی به النفس وان المکن التخلیص ولما اذالم یکن التخلیص منه فهو کبره لا محالة
قوله کحل الخ ای حل العقدة التي فی ذکبة البعیر الذی شد بالجمل لئلا یخلص قوله ای رب شئ
جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لابد من عائد فیها فاجاب بقوله ای رب شئ
الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول يجوز حذفه قوله وتامة ای غیر مجتمعة
الی صلة او صفة قوله عندا لی فی لان ما فی نعماتین وهو من النکرة قوله عندا سیبویه لان ما فی
لنما منزلة الفاعل و فاعل فعل المذموم لا معرقة كما استعرف قوله فتمها فی فتم مسند الی الضمیر
وما نکره مفسر له وقوله هی مخصوص بالمذموم قوله ای نعم شئ بناء علی الاول او نعم الشئ بناء
علی الثاني قوله ای ضرب کان ای عظیما و احتیقا اعلم ان ما لا سمیة من المبنیات بای معنی کان
للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج مفقود فی التامة قلنا اما التي هی تامة فلهشابهة بما التی یراد
غیر تامة فی الصورة قوله نحو قول الشاعر کنی بنا الخ المقصد بالتشیل هو کلمة من فی قوله من ضیفا
وقوله غیرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا بمعنى لنا وقوله فضلا تمیز عن بنیة کنی الی بنا وقوله علی من
وجه محلی وقوله حب مضاف الی البنی فاعل کنی وهو المضاف الی الفاعل وقوله ایانا مفعول
للمصدر ومعناه کفایت میکند مارا فضل و بزرگی بر سیکه غیر ما هست دوست
بودن فی که محمد صلی الله علیه وآله وسلم ست مارا قوله فان کلمة من لا یجئ تامة
ای لم لیسم من العرب و مسائل نحو بناء علی السمع قوله فی ثبوت الامور الاربعة ..
جواب سوال وهو ان لا نسلم ان ای وایة کمن لانهما من المعربات و من من المبنیات

فاجاب بقوله في ثبوت النحر قوله ايهم لقيت اي لقيت فالحائذ محذوف لانه مفقود قوله نحر اياما تدعو وهو بمعنى متى وقوله تدعو فعل المشرط وقوله فله جزائه لما قالوا السلمون الله الرحمن الرحيم وخبرها من الاسماء فقال الكفزة فعل هذا يلزم تعداد القدماء فقال الله تعالى في جوابهم اياما تدعو فله الاسماء المحضة اي لذات الله تعالى اسما كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اي لقيت دفعة فموصولة بجرل اي جمل قوله ليسا عن حاله فالسؤال يدل على كونها استفهامية ام لا ليس عن حال الرجل لا يعرف حاله كواحد جواب سوال وهو انه فامت المطابقة بين الراجح والموجب قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اية معربة كذلك الذان واللتان وذو الطائفة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدين ان الشارح ضاع مالهو المقصود من عبارة وهي قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصدر بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصدر اقول ان حاصل الكلام الفاضل للذات كود راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصدر متفق مع النحاة في كونها معربة واختلفوا في اللذان واللتان قوله لا يشار كما في غيرها جواب سوال وهو ان لا نسلم انهما معربة وحدها لان نزلها وعمل ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشار كما في الاعراب غيرها من الوصولات يعني ان الاختصاص اضافي غير حقيقي قوله لا نترجم فيها الاضافة الى المفعول ولما قيد للضاف بالمفعول لا يرد حيث واذا لا نهافاضات الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يردكم التحنية لعدم لزوم الاضافة فيه حيث يقال كم رجله بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الى المفعول من خواص الاسم للتمكن لانهما بمنزلة التنوين للنافي للبناء واغلب يعطوا الاضافة الى الجملة كذلك لان للضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الفصيح وانما التزم في اية الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كانا منافيين في منافية البناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صلتهما ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع للنفاق قلنا ان لزوم الاضافة الى المفعول مناف للبناء واي اذ كانت مضافة وحذف صلتهما يبقى في صورة الضافت الى الجملة واجيب ايضا ان للنافات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا كانت موصولة جواب سوال وهو انه يلزم التلازم في كلام المصدر لانه قال سابقا ان اي شيء بوجه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صلتهما انه موصولي فقط فاجاب بقوله الا اذا كانت موصولة قوله حذف صلتهما انما قال حذف احتراز عن الاول لان حذفه غير صحيح في كلامه قوله اي هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار التعلق

والجملة صلة اي

وله في تفسيره ان سماع الكثرة الذي هو السلام يقول يا الله يا رحمن فقالوا له من اين فبني الكثرين وهو يوحي ان نزلت اليك السلام

لان اشده لا یعم ابتداءً لثمة للقسمة الاول من المبتدأ ولا یقسم الثاني منه لان الاول لا یكون نكرة محضه وقوله اشده نكرة واما الثاني فهو لا یكون الا صفة مصدرة بحرف النفي والاستفهام وقوله اشده وان كان صفة لانه اسم تفضیل لكن لم یكن مصدرة بهما قوله فین قوله بالضم اما اذا قرع بالفتح فیم لا یعم الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لننزعن اعلم انه ليس فی قوة الهم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفین ذهبوا الى ان الی هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشده والجملة صفة شائعة على اصنام القول ای كل شئ مقول فینهم اہم اشده وقوله من كل شئ معول لننزعن كما یقال اكلت من كل طعام فیکون من التبعية كذا قال عبدالرحمن الاصفرانی قوله لننزعن ای اخرجنا من كل قبيلة الکفار يوم القيمة اخلافاً وحتیاً اسے سرکشان از دین فیکون صفة علیها من غیرهم من الکفار قوله ای امر غیر الصلة وهو الاحتیاج الى اظهار المحذوف فیعارض الاضافة قوله وبنیت على الضم وانما تعرض الى وجه البناء بالحركة مع انه لم يتوصل الیه فیما سبق اصله لان منصب الثمر ههنا ان كل ما هو مبني على الفتح لم يتعرض الى وجهه لظهور وهو المحضة وكل هو مبني على غیر الفتح يتعرض الیه لعدم ظهور قوله تشبهاً بها بالغايات وتحقيق الغايات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا یبین ههنا قوله ما یوضحها وهو صلة صلتها لان الصلة توهم الموصولة قوله ما یستنبها وانما لم یقل ما یوضحها لان تجد الالفاظ طریقا عندهم قوله ولم یستثنی الموصوفة الجواب سوال وهو انه یبغی أن یستثنی ای الموصوفة كما استثنی ای للموصولة اذا حذف صلتها مخوفاً ایها الرجل فان الرجل صفة ای وهو مبني قوله وبناء الموصوفة لهذا ای لكونها منادی مفرد معرفة لانک هنا موصوفة والرجل صفة قوله وفي ماذا صنعت وجهان والغرض فی هذا البحث ان اذا بعد ما الاستفهام لا یلزم ان یكون موصولة فقط بل یكون للاستفهام بدون معنى للموصول وانما زاد قوله فی قوله لان محرف الجر لا یدخل على الجملة بل على المفرد قوله ان معناه جواب سوال وهو ان كون ما الذي احد الوجهین مجهول لا یعلم ان المراد من الوجهین الوجهین فی معناه او فی لانه او فی دلیلہ فسأل سائل ای المعنى مراده هنا قد فم بقوله ان معناه یعنی ان الوجهین فی معناه قوله على ان یكون ذا معنى الذي قد سبق ان اذا كان بعد ما الاستفهامية یكون معنى الذي فقوله على ان یكون المراد اشارة الى بیان المقابلة مع الوجه الثاني والیضا اشارة الى دفع الوهم وهوان كلمة الذي مقدماً مع ما ذاقنا فیم بقوله على الفتح قوله فیکون التقدير اشارة الى ان یتركب ذامع ما لا ینزل الاستفهام من كلمة ما قوله ای صفة الی العائد ههنا محذوف قوله فاما مبتدأ وان كان نكرة وما بعده ای الموصول مع الصلة خبره وان كان معرفة لان

له فاجاب بقوله ولم یستثن الموصوف ۲۲ مع بصیفة المجهول ههنا فی ما سبق ۲۲ مولوی عبد الرحیم غفرلہ

النكرة في الواقع معرفة لان معناه هذا الم ذاك وهذا من المعارف كما في قولهم من ابوك كما
 في المرفوعات مع التحقيق قوله او بالعكس ولكن تقديم الخبر لقضيه بانه صدر الكلام و
 هو الاستفهام الاول مذهب سيويه والثاني مذهب الجمهور قوله اي مرفوع جواب سوال
 وهوانه لا يصح حمل الرفع على الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما زاد قوله و
 اشارة الى ان قوله وجوابه رفع ليس جملة مستقلة قوله اي الذي صنعة للكلام فالموصول مع
 الصلة مبتدأ وقوله الاكرام خبر مجذوف ضمير الفصل في قول الشارح لا في قول للتكم اي هو
 الاكرام قوله وهناب عبارتان اي اعتباران قوله بكما لها اي مجموعها والضمير راجع الى لفظة ماذا
 قوله والظاهر الخ جواب سوال وهوانه لما كان في اي شئ اعتباران فخره صار فيما اذا صنعت
 ثلثة وجه لا وجهان فلجواب بقوله والظاهر وان في قوله والظاهر اشارة الى الاعتراض وحله
 ان قوله هيناب عبارتان الخ منقول من بعض الشارحين وانما اورد الشارح لودود الاعتراض عليه
 بقوله والظاهر الخ قوله ليس كل منهما معنى بالاستقلال بل لحددهما معنى وخير للتقوية فالقيل
 على تقدير كون كلمة ذاتا زائدة لا يكون له معنى اصلا فكيف يعبر عنه ليس لكل منهم معنى بالاستقلال
 قلنا هذه سائلة لا تقتضي تحقيق الموضوع اجيب ان مراد بعض الشارحين مثل ما قال للعتري
 ولد اقال وهناب عبارتتان ولم يقل هيناب فوجهان او نقول ان معنى قوله بكما لها ان لكل واحد
 منهما ما دخل في هذا المعنى باجتماعهما مثل كذا العدد مركبا من الكاف وذا قوله في كون كل منهما
 جملة فعلية فان قيل من اين علم ان ما اذا صنعت اذا كان بمعنى الذي يكون جملة اسمية واذا كان
 بمعنى اي شئ يكون جملة فعلية قلنا ان كلمة ما في الصورة الاولى لم يكن مفعولا صنعت بل مبتدأ
 وفي الصورة الثانية مفعول صنعت لان الفعل ثمة هو العائد للقدم في الصلة الراجع الى الموصول و
 هيناب العائد غير موجود اي لا يحتاج الى تقدير العائد لعدم وجود الموصول فيكون كلمة ما هي المفعول
 لقوله صنعت قوله ويجوز في الاول اشارة الى ان المطالبين بالسوال والجواب امر مرجح واجب
 قوله ولم يعتبر للمصرح الخ جواب سوال ظاهر قوله اسماء الافعال وهناب بحث وهوانه
 قدم في الاجمال للركبات والكنايات على اسماء الافعال والاصوات حيث قال وهي المضمات
 واسماء الاشارات والموصولات والركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات الخ وقد في التفصيل
 اسماء الافعال والاصوات على للركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصرح قوله اي اسم
 كان انما فسر بالاسم لرعاية المعرفة لانه اسم من الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس
 وفسر في الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجبة قوله الذين هما من اقسام الخ
 فيه اشارة الى وجوب بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لبني الاصل لانها بمعنى الامر والماضي
 وكون الشئ بمعنى الامر والماضي من المشابهة

التي هي موجبة للبناء قوله فما قيل جواب دخل وهوان أفت وأوه من الاسماء الا فعلا مع انها
 بمعنى المضارع فالتخصيص بالامر والمضارع باطل فاجاب بما حاصله انه ذكر المضارع واراد منه
 الماضي اي ذكر المضارع بصيغة المضارع التكلم الواحد والراء منه تغيرت بصيغة الماضي للتكلم
 الواحد فقوله قيل الفاء للتفريع على قوله بمعنى الامر والمضارع قوله افت بضم الهزلة وتشديد
 الفاء وكسرها قوله اوه بفتح الهزلة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء قوله عبره جواب
 سؤال وهوان لما كان المراد منها هو الماضي فما الباعث عليهم انهم عبروا عنها بالمضارع الحالي ..
 حاصل الجواب انما عبروا عنها بالمضارع لان معناها ليس على الماضي بل على الحال فان قيل
 لما كان التعبير عنها بالمضارع فيكون على صيغة المضارع ومعناها لما كان على الحال فيكون
 ايضا مضارعا فمن اين علم المراد منها تغيرت وتوجبت اي من اين علم انها على الماضي اوجب
 عنه وان لم يكن صيغتها ولا... معانها ما ضيا لكن استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والمضارع كثير
 فلم انه في الاصل على صيغة الماضي فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والمضارع كان
 حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالأمر والمضارع يعني ينبغي ان تكون مبنى الاصل قلنا
 انها في الاصل مصادر او ظرف او جار ومجرور وكما مر في صدر الكتاب في بحث الاسم فلذا
 تكون مبنى الاصل وقيل اشارة الى توطئة الاعتراض ان اسم الفعل اي هيئات اسم الفعل
 مبتدأ والفاعل مسند الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء قلنا ان هذا القسم من
 المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل فان قيل ان معنى الفعل لولا ينافي الابتداء نعم ان
 يقال لكل فعل انه مبتدأ اي القسم الثاني منه قلنا ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ
 ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
 فان خلوه من الاعراب غير محمود فلا بد ان يخرج له وجه والجهري ان يقولوا ان القسم الثاني من
 المبتدأ ياول بالافعال الى انه مسند اليه لان قوله اقامت يزيد في قوة ان صاحب القيلم هو زيد
 ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا اي سواء
 كان من القسم الاول او الثاني كونه مسندا اليه قوله زيد زيد في الاصل تصغيرا واداء...
 مصداق قوله وهيئات ذلك اشارة بالمثاليين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى
 الامر والمضارع الى ما كان متعديا او لازميا والى ما كان المنقول عنه مستمرا او لا وتحقيق
 الاخير في صدر الكتاب في بحث الاسم قوله بفتح التاء لان الاصل في البناء هو السكون
 لاكن ههنا يلزم التقاء الساكنين محو كونه بالفتح لانه اخف الحركات قوله بكسرها لان الساكن
 اذا حرك حرك بالكسرة قوله وبالفتحة لتقوية العمل قال الشيخ الرضي لفت التاء نظرا الى اصله من كان مغورا مطلقا
 ثم جعل معنى الفعل انما كسرت الساكنين وضعت للفتحة لفتحة الحركات على قوة معنى البعد اذ معناه البعد قال بعض النحاة ان مفتوحة
 التاء مفتوحة اصله هيئة كز لفتحة قلبت الياء الاخيرة الفاعل كها والفتحة ما قبلها و التاء

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

فالوقوف عليها بالهاء واما مسورة التاء فمجم كسمات فالوقوف عليها بالتاء وللضميق التاء يحتمل الادغام
والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جوابا وهو انه
لم يقدم الماضى مع انه مقدم فى الواقع قوله والذى علمهم جواب سوال وهو انه لما كان اسما
الافعال بمعنى الامر والماضى لما سمي باسماء الافعال ولم يسم بعين الافعال فاجاب بقوله والذى
لم يقله والذى مبتدأ وقوله امر لفظ خبره يعنى الشئ الذى باعث على الخفاة على ان قالوا ان
اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تودى معنى الافعال هو امر لفظى يعنى ان صيغها ليست
صيغ الافعال وايضا لا تنصرف تصرف الافعال من اللونث والتثنية والجمع والعينة وللضارع
واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما يسمى باسم
الافعال لانها موضوعة لفظ الامر والماضى لان معناها فذ الشارح عليم بقوله لانها موضوعة
لصيم الافعال قوله قال الشيخ رضى الله عنه الى تاييد النفي للاستفاد من قوله لانها موضوعة قوله
الذى اى اسكت الذى قوله فهو علم اى منه علم اللفظ اى اللفظ اسكت قوله بشئ الخبر ليس قوله
اذ العربى الفصح اى الخالص اى الذى كان ابيه وامه جميعا من العرب والراحمه لازمه الفصح
قوله ربما يقول صلوه ملا منه اسكت مع انه لم يخطو مباله لفظه اسكت بل ربما لم يسمه بان كان
صغيرا يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اى لا مع الخبر ولا بدونه قوله ولهذا اقا
الخ اى لا اجل لها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى يشارك
معناها معناها قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى اى ما كان معناه لفظ الامر والماضى
لان الامر والماضى فى الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه
ينبغى ان يكون الضارب فى ضارب اسم اسم فعل لانه بمعنى ضرب فلجاب بقوله والمتبادر
اى للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والماضى انه لك محجب الوضع لانه يصدد بيان الادغام
فان قيل انهما كان بمعنى الامر والماضى وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انما وضعت اولاد
اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرق واستعمل الى لان الوضع على ثلاثة اقسام لغوى وعرفى
وشرهى فان قيل لوقال الضارب فى الماضى لكان احسن لانه شامل لجميع ماضى و
هو الماد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لكان لما كان هذا القول
مسموعا فلذا احضه قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال
للاختلاف الواقعة فى وزن فعال فلذا احضه قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام افعال
اسم الفعل كزاله سبحة نزل والثانى بمعنى المصدر نحو فجاز بمعنى الفجر والثالث بمعنى اسم الفاعل
نحو يا فذاق بمعنى يا فاستقته والرابع علم لا عيان للونثة نحو قطام و غلاب وحكم قسم الاول
والثانى والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند المجاز مبنى وعند
بنى نعيم معرب كما بين المعمر قوله اى ما يوزن جواب سوال وهو ان

فات المطابقة بين المثال والمثل لان المثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قد معرفة
اشارة الى انه صفة فعال وليس بجمله منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما اختار
الصفة على الحال لئلا يفتقر الى قوله فعال مبتدأ وقوله يحذف الامر صفة وقوله من الثلاثي صفة لا
وقوله قياس خبر للمبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولي واليق ههنا من تقدير الكائن
فما ذكره مولنا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يحذف
كلما كان ثلاثي للجم يحذف منه فعلا لا محالة قوله اي قياس جواب سوال وهو له لا يعبر حمل قوله
قياس على فعال لزوم حمل الوصف على الذات فلجواب انه يحذف ياء النسبة او يحذف المضارع
اي ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تايد قول للمصم والى انه تابع سيبويه ههنا قوله
فلما اياول الاشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطوار عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون للاراد
منه الاكثر فلجواب بقوله فكا انه قياس لكثرة يعنى انه قاعدة كلية حكما لان للاكثر حكم الكل قوله
واما في الرباعي اشارة الى ان تقدير المصم بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعنى محي اسم الفعل
من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعلا بمعنى الامر اصل فان اجاء من
اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عروعار والاخر قارقار على وزن فعول فان عروعار
حكاية صوت الرعد وقارقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عارعار وقارقار قوله
حاله كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول مالم
يسم فاعله والعامل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العامل معنويا وانما اشترط
ان يكون المصدر معرفة وموثلا لانه اذا كان معرفة وموثلا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
في ثبوت الفرعية كما صرح في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو فهاب قوله
بمعنى الفجر او الفجر احداهما مصدرا والآخر اسم المصدر واحدهما ذواتا والاخر بلا تأ
وانما اورد موفتين اشارة الى ان فجار معرفة قوله قال الرضي اشارة الى الاعتراض
اجيب ان استفاء الدليل القطع لا يدل على استفاء الظن بل يدل على اثباته والدليل الظن كما
في المسائل الخفية لان دلائل الفوكها ظني وان كان مسائلة قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
الدليل لانهم قالوا فجار لا مرأة قبيحة فلما كانت صفتها معرفة وموث علم ان موصوفها كذلك
قوله اي كل واحد اشار به الى ان الضمير في بني راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهما ويلي
شام فلا يرد ان ههنا لا بد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في بني راجع ايضا
الى فعال بمعنى الامر فلي هذا يلزم الاستدراك لان البنية اسماء الافعال علم من صدر
الكتاب حيث قال وهي المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فذ فم بقوله من
للقسمين الآخرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهة متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهة
راجع الى فعال مصدرا

اوصفة والضمیر فی قوله راجع الی فاعل مجھے الامر قوله معدول عن التصر الفعْل انما قال هذا
لان اسم الفعل مجھے الامر ایضا امر لکن یقال له امر اسمی فلم یكون نزلا معدول عن انزل فلك
فساق معدول عن فاستق و فجار عن العجوة و انما یبین الشارح العدل فی جانب المشبه
ولم یبین فی المشبه لانه بینه سابقا بقوله فجار ببعث العجود والعجرة و فساق بمعنى فاستق
ونزل وان بینه المصنف رح حیث قال كزلا مجھے انزل لکن لم یبینه الشارح والیضا ان
بیان المشبه به توطیة الی ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضی فلذا یبین العدل فی
المشبه به واما المشبه فلا یرد الاعتراض فلذا لم یبین قوان قیل ان ذلك الاعتراض كما یرد علی
المشبه به كذلك یرد علی المشبه قلنا سلمنا ان الاعتراض الاول وارد علی المشبه لکن
الاعتراض الثاني غیر وارد علی المشبه به فقط وهو قوله کیف والاصل الخ وانما اعتبر
العدل فی البناء لان المشابهة فی الزنة فقط غیر كافية فیہ والالزم بناء سلام و كلام فانقید
لا دلیل علی كون فجار معدول عن العجرة و فساق عن فاستق لجواز ان یكون مرادفین قلت فلیكن
العدل فیہ تقدیریا فلا یحتاج الی الدلیل او نقول الدلیل علیہ وجود المبالغة فی نزله دون انزل
فلا یكون نامتراذفین لکن اشتراك فی المعنی الاصلی وهو لیس الا معنی العدل قوله قال الشارح
الرضی الخ اشارة الی الاعتراض قوله أری صیغة الضارع المتكلم الواحد المجهول یعنی ان الناس
یقولون اسماء الافعال معدولة لکن لا دلیل لهم علیہ اجیب فلیكن المراد بالعدل ههنا التقدير
فلا یحتاج الی الدلیل فان قیل لاحتیاج البناء الی العدل لوجود دلیل الخ وهو الامتراك
فی المعنی مع المبني الاصل وهو الامر والماضي والعدل التقديری لا یكون الا للمحاجة قلنا
الامتراك فی المعنی بین الشیئین لا یكون الباعدا الامرین اما بالترادف او العدل والاول
غیر مستقیم لوجود الزیادة فی احدهما وهو المبالغة فتعین العدل قوله کیف والاصل اشارة
الی الاعتراض الثاني قوله ان لا یخرج یعنی الاصل ان یكون المعدول من نوع المعدول عنه
فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ینبغ ان یكون المعدول كذلك فان قیل هذا
الاصل لا یجری فی ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع
المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مرکبا لکن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فیکون معروبا باعتبار
المأخذ منه فلا یخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار
الرجاء قوله واما المبالغة هذا ایضا من مقولة الرضی حاصله ان الشارح الرضی قال فی
کتابه ان العدل لما لم یستقم قال اولی ان یقول للمم لمشاہة له مبالغة ونزلة بان یدکر المبالغة
فی موضوع العدل ثم کان السائل سأل ما وجه اولویة المبالغة علی العدل فلیكن الخلل فی البیانة
ایضا فبین وجه الاولویة بقوله واما المبالغة فتأیة فی الكل یعنی لا یظن الخلل فی ذکر المبالغة
كما ان الخلل فی ذکر العدل قوله و بین وجهها ای بین الرضی وجه المبالغة قوله

في كلام طويل اشارة الى وجه عدم ذكر الشارح عن ان الخروج عن النوم يضر في العدل الذي
هو سبب منع الصرف واما في البناء فغير مضر والفرق ان الانصاف وعدم الانصاف صفتان
لل اسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الى الفعل لم يكن منصرفا ولا غير منصرفا واما البناء فهو
صفة الاسم والفعل جميعا فلا يضر خروج احدهما الى الاخر بالعدل قوله وقال حال كونه علما
قال عبد الغفور رحمه الله من مفهوم قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم اي اختلف فيه حال
كونه علما للاعيان واما قلنا ذلك لان ان تعلق بكواحد من قوله مبني ومعرب لم يرد
العالمين علما ثروا واحد وهو ممنوع وان تعلق باحدهما لم يرد علما الاخر عن التعلق بهذا الحال
وهو لا يجوز قال عصام الدين لا حاجة الى ما قاله فاضل المحشي رحمه الله حاله من ضمير
مبني وقوله معرب مستغن عن التقيد بالعلم لان الضمير في معرب راجع الى فعال المقيد
بالعلم لكن على هذا الا يكون مبني ومعرب على اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قوله اي لعين
من الاعيان جواب سؤال وهو انه لما كان علما للاعيان فلو كان علما للعين يلزم ان
لا ينبغي وايضا فالتطابقة بين المثال والمثال الذي جزم وذكر في المثال قطم وغلاب وهما علم
للمفرد فاجاب بقوله اي لعين من الاعيان قوله ليخرج باب فساد اي ما هو صفة وليس يعلم
قوله صفة علما فم توهم وهو انه صفة الاعيان فلهذا فالتطابقة بين الصفة والموصوف
في الافراد والجمعية قد تم بقوله صفة علما كقوله عليه لما كان قوله مؤنثا صفة وهو قيد وهو
ينقسم الى الاحترازي والواقعي فساألنا ان من اتى قبيل فاجاب انه قيد واقعي فان قيل
فلم لا يجوز ان يكون احترازا عن فعال علما للمماثل قلنا ان الكلمة التي هي على رتبة احرف
لا يخرج عن التانيث يجعلها علما للمذكورات الحروف الواو الهمزة فاقول مقام تاء التانيث ولا يصح جعله
قيدا احترازيا قوله كقطم معد وعين قاطمة وهي امرأة عاض بالاسنان وغلاب من غالبة
وهي امرأة فاشك في قوله كذلك اي علما للتوئمت قوله في استعمال جواب سؤال وهو انه
لا يصح ظرفية الجواز للبني لان الظروف على قسمين حقيقة كزمان ومكان واعتبار كظرفية
الوصاف الموصوفات كزيد في العلم وفي الكرم والجواز ليس لواحد منها فاجاب بقوله في
استعمال ولا شك ان الاستعمال صفة للبني لان الاستعمال نسبة بين المستعمل والمستعمل وهو للبني
والنسبة قائمة بالطرف لان البني احد الطرفين واما زاد الال لاجازية عبارة عن الوطن
قوله الا ما كان في اخره استثناء من المحذون وهو الاتفاق يعني معرب باتفاق بني تميم الا
ما في اخره راعى ليس الاتفاق فيما في اخره راعى قوله اي الى فعال فقوله في التعبير عن
كلمة ما واما زاد لفظ في لان فعال للاتفاق وحده فيكون ظرفا قوله فان بني تميم
اختلفوا في اشارة الى دليل استثناءات الراس عن اتفاق بني تميم فان قيل بالبني تميم
ان عندهم فعال مصدر او صفة مبني وفعال علما للاعيان معرب قلنا ان مشابهة

فقال مصدر لا وصفة بفعال بمعنى الاموات من حيث ان كلاهما من الاعراض او لقول ان
 مشددة فعلا المصدر لا والصفة اكثرهما كان يعنى الامر لان محال يعنى الامر بالمبالغة وضاق
 وخيار يعنى بالمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله
 علما للكوكب اى كوكب معين قوله كالمكر كما يقرء مشعا وانما عنوا بينا حصارا مثلا ليحصل
 الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للاكالة وانما احتيج الى الالة
 لانها امر مستحسنة لان الالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء ففتحة الضاد فيه
 ميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلمت الاصوات اشارة الى
 تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوية الى الاعتراض حاصلة ان التعريف غير جامع
 ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا التي كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسا
 خو ليس من حيث الحمى وانما نقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب
 قوله الى باب المصادر الى ما يدل على الحد فقط سواء كان مصدرا واسما للمصدر وفي
 يرد ان المصدر لا يفتى منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم نقل في بيان لزوم المصدرية
 قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واهاى اى خوش يرون بالتونين على وزن
 فعل فاعل في وقت التعجب وحكمه حكم المصا ومن الاعراب ووقوعه مفعول له ومفعولا
 مطلق مثل عجبت واهاى قوله مه وصدا الاول بمعنى التوك والتانى بمعنى اسكت وهما في
 الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتونين يعنى
 منع ما وسكوت ما واذا كانا بالتونين يعنى منع الان وسكوت الان وللمنع والسكوت
 مصدران لكن المصدرية غير لازمة منهما قوله ففى على الظاهر اى الاصوات التي غير
 منقولة الى المصادر قوله كقول المتقدم اى زامت كنزه قوله دى وحينئذ لا يقدر
 الانسان اى ان يحكم عليه وبه لانها لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا
 المعنى ليس بالوضع بل الطعم واليض لو كان احدهما كذا الغرض وهو الصوت عند التلاوة
 او التعجب قوله بان يصدر من نفسه جواب لسؤال وهو ان الحكاية عبادة عن غير الحكيم
 عنه من غير تقدير وههنا ليس كذلك لان غاق كوكب من الحروف وليس صوت التعجب
 حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وفيه ايضا لا يقد لانه لا يدل على معنى اصلا والحكم
 عليه وبه لا بد فيها من ان يكونا هالين على معنى مستقل بالوضع قوله بالزجر جازي للمنع
 لمنع التسكين بقوله وفيه ايضا لا يقد لانه لا يدل على معنى قوله وهذه الاقسام كلها
 اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبنية بتذكير الضمير باعتبار
 لفظ الكل قوله لا تنقل التركيب فيها فيكون هذه الاقسام
 ص قوله اولد اعادى للطلب كما يقال به للتبوير قوله في الاذاعة الزر ويقال في عرفنا ان لا تختار

داخلية في القسم الثاني من المنهج وهو قولها ووقم غير مركب اذ ليست هذه الاصوات اسما محمدا
الوضع فيها بل هي جارية مجرى الاسماء وهو اللسان كما ذكره فيما سياتي ثم يرد عليه فعلى هذا لو
كان مركبا مع العالم ينبغي ان يكون معويا كما اذا قلت على سبيل الحكاية قال زيد وى او غاق
قوله وقم مفعول به لقوله ولا يكون مبنيا لانه غير دخل في قسمي المبنى قوله وى هذا مفعول قال
فقوله القول وان كان جملة لانه قد يكون مفردا اذا كان المراد من نفس اللفظ كما قال المصنف
في اسما على الاعل وتقول واحد واثنان فان الواحد مفعول لقوله مع انه مفرد لا جلا في الراء
منه اللفظ لا المعنى قوله او عند اناخه البعير الى عطف على قوله عند التعجب قوله او غاق عند
حكاية صوت الغراب اليم عطف على قوله عند التعجب او عطف على قوله عند اناخه البعير الى
لما قلت قال زيد غاق عند صوت الغراب قوله فهو في هذه الحالة اى حالة الحكاية وهذا
القول جازم الشرط المذكور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب لسؤال
وهو ان تعرفين الاصوات غير جاب مع الافراد لانه خرج من هذه الاصوات المنقولة الى المصادر
وايم خرج من الصوت الذي حكمه من زيد بان يقوله قال زيد وى اى الصوت المنقول
على سبيل اسم لاصوت والمطلوب بيان تقييد الاصوات بما يصوت به الانسان بخبره كشيء
صوت بصوت لا ببيان الاسماء لانه على سبيل الحكاية فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل
الجواب المراد بالاصوات ههنا ليس التقييد المنقولة الى المصادر بل المراد بالاصوات المنقولة
بالغير المنقولة ايم غير مراد مطلقا بل لا تيسر على سبيل الحكاية فان قيل الاصوات المنقولة
الى المصادر وما كان على سبيل الحكاية ايضا اصوات فلم لم يرد بها المصنف قلنا انما لم يرد بها المصنف
لانها من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بيان الاصوات لا بيان الاسماء لانه على الاصوات
اعلم ان الحكاية على قسمين احدهما الحكاية عن صوت البها ثم والاخر حكاية عن صوت من هو
حالي عن صوت البها ثم كما يقول عمر قال زيد غاق والمراد بقوله من غير تقيدهما على سبيل الحكاية
هو القسم الثاني فلا يردانه للحكمة الى اخبر الحكاية لانه مذكور في قول المصنف رح حيث قال كل
لفظ حكمي به صوت قوله وهى بمنزلة الاعتناء بالاشارة الى الاعتراض وهو ان الاصوات ليست باسماء
فلا يصح ذكرها في بحث الاسماء قوله وذكرها في باب الاسماء لانه اشارة الى جواب قوله جريها
وهو اللسان قوله واخذها لواء بمعنى الفاء اى فاخذ حكمها من البهاء قوله وبنيت الاشارة
الى وجه البناء قوله فالاصوات ههنا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير تغيرها
على سبيل الحكاية قوله انما قال لفظ جواب لسؤال وهو ان المصنف عمدة والمخالفه اذا وقعت
في كلام العمدة لا بد لها من بيان النكتة فاجاب بقوله انما قال لفظ قوله اى اصدر على لسان
الانسان جواب لسؤالين الاول الحكاية عبارة من عين الحكم عنه من غير تغير وهذا ليس
ان كان لان غاق من الحروف وليس في صوت الغراب حروف والثاني ان قوله حكمي به صوت

مخالفت من قول الشارح وهو قوله المراد بالأصوات الى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فلما
يقول اى اصدر الى فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثانى اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا
ثم المراد من قوله حكى به صوت الى من اصوات الحيوانات والجمادات كضرب الحجارة بالحجارة
يصد ومنه الصوت ولا يلزم تقريظ الشيء بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يحى
على لسان الانسان ومن الثانى ما يحى على لسان البهائم قوله بل بعض افراد الانسان ومعينان
أحدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرأة للصبي بمنزلة والآخر ان
يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثله وى عند التعجب والندامة قوله ولم يذكر للمص
الخ جواب سوال وهو ان التخصيص في الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الأصوات الغير
المنقولة على ثلاثة أقسام كما ذكر الشارح به والمص رحمه ذكر الأخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يرض
للانسان عند عروض معنى كقول المتقدم وى فله من التخصيص ان هذا القسم غير مبني مع انه مبني
ايضا فأجاب بقوله ولم يذكر الخ قوله قبله شانه الهندي وأما ذكر جوابه لان جواب الشارح
قد مر بقوله مثله قوله ذلك اى عدم ذكر القسم الاول خاصة الجواب ان هذين القسمين لما كانا
طليقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الحقائق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه
ذلك البعد اولى بالاحاق وأما كون التعلق بالغير بعدا عن الاحاق ظاهر كذا قال جمال الدين أو
نقول حاصل الجواب هكذا انه إنما لم يذكره لانه يلزم بناءه من بناء القسمين الأخيرين بطريق
الاولى اذ لك قد علمت ان بناءها المشابهة بالقسم الثالث من البنية فاذا كان كذلك فالقسمان
الأخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين بالقسم الاول الذى لا قرب له به اولى
لان مشاهمة من القسم الثالث من البنية أشد من القسمين الأخيرين أما عدم كونه قريبا بالمركب
فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء ما قرب القسمان الأخيران اليه
فظاهر ايضا لان لما تعلق بالغير كنه بالقياس الى البعيد يعني ان التخصيص في الروايات يدل على
نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن للماعد ثابتا بطريق الاولى وهما ثابتا بطريق الاولى كما ترى قوله
اى المركبات المعدودة دقة وهو وهو ان المراد ههنا غير ما فى الاجمال فغنى هذا فافات المطالب
بين الاجمال والتفصيل فأجاب بقوله اى المركبات المعدودة الخ يعني انه عمن ما ذكره في الاجمال بناء
على ان المعرفة اذا عيدت معوفة كانت الثانية عين الاولى يعني ان اللام للعهد لكن لا يعجز الخ
اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا للمحدوف بتقدير واحد نوم المركبات صحيح
ظاهر لكن لا يناسب كون التعريف في نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس بدليل الجمعية ويرفع
استكمال الجملة لكن لا يناسب جعل اللام في نظائره للعهد كذا قال جمال الدين أعجيب ان قوله كل اسم غير
ابتداء محذوف وى اى هو كل اسم فالضمير هو دارج الى المركب الضميمة فلا يكون التعريف للمحدوف والملا
في السابق لا ستغراق بقرينة تقيده الظروف ببعض فيكون المعنى جميع المركبات من البنيات والملا

الاجمال

مثل نجت نصر فان جزء الأول منه اسم والثاني فعل نجت بضم الباء بمعنى الابن بلسان البيان
 كما في القاموس والمراد منه ملك الملوك قوله وجعلها كلمة بالجر على تركيب الكميتين قول اصلا
 انما استفاد التعميم من اجزاء النكرة اذا وقعت في سياق النفي فيغنى الاستغراق قوله لا في الحال
 في حال التركيب ولا قبل التركيب اعلم المراد من التركيب العلمية اي التي في حال العلمية ولا قبل العلمية
 فلا يردان في النسبة قبل التركيب لغو لا متناه النسبة قبل تركيب الكميتين ثم قوله اصلا لولا كلام
 الرضى حيث فسره قوله ليس بينهما نسبة بانه ليس بينهما نسبة قبل العلمية واما في نسبة في الحال فما لا
 يحتاج اليه لان كون المركب من الكميتين اسما يشترط ان لا نسبة بينهما في الحال لان النسبة في ذلك
 حال العلمية وجه الردان النكرة اذا وقعت في سياق النفي فيغنى العموم واجيب عن استدلال الرضى ان
 النسبة المنفية بقوله لا في الحال هي النسبة التي يعنى من هيئة التركيب وذلك لا يزيل بالعلمية كهيئة
 عبد الله وهي كسرة لفظ الله يدل على نسبة الاضافة في حال العلمية ايضا كما بينه الشارح في هذه
 الصفحة قوله مثل عبد الله وتايط شرا في الاول والنسبة الاضافة قبل التركيب وفي الثانية النسبة
 التعليلية قبله لان قوله شرا مفعول للفعل فليقبل ان خروج تايط شرا لا يصح لانه بناقض ما ذكر
 في بحث غير المنصرف بقوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قلنا لا نقض لان
 ما ذكر فيها سبق محمول على انها داخل في جنس المبني يعنى انه ليس بمبني بسبب التركيب بل من جهة الحكاية
 وما ذكر فيها محمول على انها خارجة عن هذا القسم اعني المركب قوله مع ان من افراد المحذوف ولو كان
 مبني للتركيب قوله قبل للتركيب الصواب حال التركيب لانه لم يتعمل في كلامهم خمسة وعشرون باللفظ
 اجيب ان وجود اماكن الاعتلال نزل منزلة الاستعمال نحو ضيق قم البير قوله اصعب من خرطاص
 الخرطاص الورق من اعلاه الى اسفله والفتادة شجرة له شوك وحت الورق من الغصن والمبني
 من الثوب ازالته والمعنى ان اعادة النسبة من النسبة التي في قوله ليس بينهما نسبة التي لم يكن نسبة
 العطف داخل في النسبة المذكورة اصعب من ازالة الورق من شوك شوك من اعلاه الى اسفله
 باليد وجه الصعوبة ان قوله نسبة نكرة في خبر النفي فيعم فلا يجوز اعادة الخاص منها بلا قرينة فليقبل
 قول الشارح والاحسن ان يقال ان اعادة الاداة الخاص من العام بلا قرينة فكيف يجوز قلنا معناها
 ان في النسبة قبل التركيب انما يحتاج اليه اذا كان بعد التركيب في اللفظ ما يشعر بها كالجوز
 في عبد الله فانه يشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة زيد في عدم الاستعداد فلا يحتاج الى نفي قبل
 التركيب بل يصير النفي لغوا محضا فالاعتراض عن اللغوية على ان المراد ليس بينهما قبل التركيب
 نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد التركيب فهو خمسة عشر وببيت بيت ليسا داخلين في عموم
 النكرة المنفية كذا قال جلال الدين ثم قوله والاحسن ان يقال ان جواب بيت الشارح عن
 اعتراض الرضى على المصنف رحمه الله الاحسن ان يفسر النسبة تحت لا يدخل فيها هذه النسبة
 لا تعينها وتخصيصها بان يقال المراد نسبة مفهوم من لم كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان يكون

له فان اذلة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة لا يجوز بلا جرح
 امره من قوله والقائد في قوله عن الاسم النفي من غير قرينة
 مفعول على الجرح ليس من تحت في هذا المقام شط ١٢ مفعول عبد

بین نسبة فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر ترکیب خمسة عشر ترکیب متوالی
 کبعلیک لا یفهم منه النسبة لکن اذا الوحطان معناه مجموع العددین لیفهم من ان الواو مقدراً
 والاصلي خمسة وعشر بخلاف بعلیک قوله نسبة مفهومة لمرای لفظ هذه النسبة فیکون
 نسبة العطف بأقید فی للربک من الکلمتین قوله بین الفعل فو تابط والمفعول نحو شری الخبز هذا
 عن الحد وحصل مثل خمسة عشر فیه فیکون الحد جامعاً ومانعاً قوله او غیره کحرف الجر
 نحو بیت بیت اے بیت ملاصق لبتک فالمرکب المقدّر فیه حروف جر ین جزئیة نسبة
 الجر کما یكون المرکب المقدّر فیه حروف العطف بین جزئیة العطف قوله ا حصره
 ای اخر هذا الجزء بعد التکسب فی وسط الكلمة وليس الوسط محلاً
 للاعراب فیکون الجزء الاول مبنياً لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم للمفعول
 قوله الخمسة فان قیل انه علم من ان العشرة ركب مع الخمسة مع ان الامر
 بانعکس لان وجود الخمسة بعد العشرة اجیب عنه ان الشاخص نظر الی التکسب لا الی الوجود
 ولا شک ان الخمسة مقدم فی التکسب حیث قالوا خمسة عشر ونسبة التکسب یكون
 یكون الی لعقوب وهو العشرة فی التکسب وهما تحت تفرد بر خاطر وی وهو
 انه لم یورد المصنف دمج فی المثال خمسة عشر ولم یورد واحد عشراً واثنی عشر وثلث
 عشر مع ان الابدان اعماً ینسب من الاولی ایضا وقد یكون الابدان مع
 الا علی فینبغ ان یقول تسعة عشر لکن اختل فی قلیان الابدان ارمکما یكون بالادنة
 والاعلی کذلک یكون بالوسط لان خیر الامور اوسطها ولا شک ان خمسة عشر اوسط
 المركبات قوله یعنی اخوات حادی عشر الضمیر اجم الی الحادی عشر وهو ان کان
 مفرد مذکر لکن الذی اشق هو منه متعدد وهو واحد عشر والمتعدد بتاویل الجماعة
 مفرد ومؤنث فیهما ارجاء الضمیر الیه قوله او اخوات کل واحد لمرای الضمیر اجم الیهما
 بتاویل کل واحد یؤید الوجه الاول افراد الضمیر وقرب المرجع واما خص اخوات حادی
 عشر لخفض فی تضمن الحرف ویؤید الوجه الثاني عموم الفائدة وان کان افراد الضمیر
 یحتاج الی لتاویل قوله وانما اورد مثالین جواب سئوال وهما ان تعددا
 المثالین انما یمیز اذا کان من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حروف العطف
 والاخر لتضمن حرف الیاء مثل بیت بیت وما ذکره من مثالین کلاهما من نوع واحد و
 تضمن حروف العطف وهو یکاد لے عدم الجواز فأجاب بقوله وانما اورد مثالین
 یعنی انهما وان لم یکنوا نوعین حقیقتاً لکنهما نوعین حکماً قوله لیمعلم ان البناء ثابت
 ثابت فی هذا مرکب فان قیل لم یعمل فی الجواب وانما اورد مثالین

اللهم تم تب کلینا بل الموت وسحق کلینا کرات الموت این

لتضمين معنى حروف العطف في نفس التركيب والأخر لتضمينه في أصله مع أنه على هذا لا
يورد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لأن التعميم في الحكم أعني البناء الذي هو المقصود بالذات
أولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمين الحروف قوله سواء كان أحد جزئية العدد
الزوائد ففي المثال الأول يكون العشرة عددًا واحدًا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة
اسم الفاعل مشتقًا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد قوله لأنه لا يراد به عدد وعشر إذا لم يفت
له حينئذ لأن معناه بالفارسية يازم وده ولا يراد به هذا المعنى قوله وجوابه حاصله أن المراد من
تضمن الجزء الثاني من المركب الحروف هو تضمين نفس الجزء الثاني منه له أو نقصن أصل الجزء الثاني
منه قوله فلما أخذ واحد والصيغة جواب سؤال وهو أن البحث في للركبتان أتى بالجواب في
المفردات فأجاب بقوله فلما أخذ واحد والصيغة من المفردات أي صيغة الفاعل من المفردات فإن
كل واحد من الواحد والاثنتين والثلاثة والأربعة من المفردات فأخذ الحادي من الواحد والثالث
من الثلاثة قوله لأن الالة على ما ذكرنا وهو أن المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد أه
قوله ولا يتيسر ذلك إلى جواب سؤال وهو أنه يعبر عن الفاعل لكن ينبغي أن يأخذ من مجموع الكلمتين
فأجاب بقوله ولا يتيسر ذلك أي يتعدى من مجموع الجزئين لأن صيغة الفاعل لا ينسج حروفها إلا من
الفاعل أربعة قوله إذ في أخذ بعض جواب سؤال وهو لا يجوز أن يأخذ بعض الحروف من أحد الجزئين
وبعض من الجزء الآخر فهو ثالثا ثانيا بالثناء من ثلاثة عشر أو ثالثا فأجاب بقوله إذ في أخذ بعض الحروف
قوله مضطرة الالتباس لأننا لو رتبنا بعض حروف الجزء الأول فنظن أنه مشتق منه ولو رتبنا بعض حروف
الجزء الثاني فنظن أنه مشتق منه فيلزم الالتباس قوله واختاروا الأول إلى جواب سؤال ظاهر
فانقل ينفع أن يأخذ الفاعل من كل جزء على حدة أي يأخذ الفاعلين قلنا في أخذ الفاعل من
كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود إذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدي
فيدل أن على مفردين وهو ضد من المقصود قوله فأخذوا أمثلهما من الأصل من الالة السابقة
بقوله أرادوا أن يأخذوا ذلك إلى قوله في إحدى عشر متضمن هذا أصل الجواب قوله وعلى هذا
القياس في أخذ صيغة الفاعل من الجزء الأول قوله لا يذكر الواو وحده أي بذكر حروف العطف في
أحدهما والتقدير في الآخر فإن قيل لما كان هذا الواو للعطف فيكون معناه يكسب وبت وذاخلان
المقصود إذ المقصود من حادي والعشرون يكسب فقط فإجابا عما حجب العكس عنه بقوله فحرف العطف
المدكور في الحادي والعشرون هي حروف العطف الذي كان في الأصل في حكاية عنه وليس الواو
في الحادي والعشرون للعطف على الحادي قوله الاثني عشر استثناء من قوله أخواتها أي
أخواتها مبينة الاثني عشر ومحتمل أن يكون استثناء من الحكم أعني قوله نيبا قوله واثنى عشر
جواب سؤال وهو أنه يلزم التصور في عبارة المصنف لعدم تناولها المؤنث فلما بقوله واثنى عشر
أن عبارة المصنف على حذف المعطوف قوله فإنه لا ينبغي دليل المحذوف أي أن

استثناها فانه لا يبين الخ قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواوى واو
العطف المؤنزة بالانقضاء للاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها مؤنزة ايضا
بالانقضاء وانما كان حذف النون موجبا للشبهة بالمضاف لان نون المثني والمجوع لم يعد
حذفها الا للاضافة فصارت مضافا والتركييب الاضافى لا يوجب البناء ^{فان قيل لو كان}
علة عدم البناء هذا ان يكون الجزء الاول من الخمسة معويا ايضا لسقوط النون في خمسة
اجيب عنه بالفرق بان سقوط النون غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط
النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله في الاضمة والا فلا حاجة اليه
قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يرد قولنا سيويه ونقطويه لان الجزء الثالث
فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاول ان يقول
ان كان صالحا لا اعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصراع جميع ال
قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبليا ^{اجيب عنه} المراد من التركيب
هو العلمية فمعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكثرة
لان التعريف لا يكون للجسم بل يكون للجسم لا يكون للمفرد قوله وهي في اللغة والاصطلاح الخ
دفع وهو وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاح في كثير من المواضع فتوهم ان ههنا
مغايرة فمعنى بقوله وهي في اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون
مطابقا كالمثل فانه في اللغة والاصطلاح عبارة عن اذهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما
تضمينا كالنسيم فانه في اللغة القصد مطلقا وفي الاصطلاح قصد الجنس لارض التطهير فمعنى
اللغوى ثابت في ضمن الاصطلاح وقد يكون المناسبة بينهما التام كما كانت في اللغة عبارة
عن غناء وفي الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان الغناء لازم مع ادائه اما
في الدنيا او في الآخرة قوله والمراد به ههنا جواب سؤال وهو ان حمل قوله وكذا الا يعلم
على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع
جعله تبا وبالمصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع في جانب الموضع
اخذ حكم الذات فيحمل الذات عليه فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل
اسم الفاعل والمفعول ولم نقول ان ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى
المتكلم او صاف قائمة به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة
قائمة بالطرف فاجاب بقوله والمواد ههنا الخ تريد عليها كان المراد بها ما يمكنه ب
فمعنى هذا يبين ان يبين فلا ن وفلا منه فاجاب بقوله ولا كل ما يمكنه به بل بعضه ثم يريد عليه
انه لا شك ان فلان وفلا لا بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام
الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ^{ولا كل} بعض بهما

سؤال سبولى

مع قوله ولا كل ما يمكن به ثم آجاب مولانا المذكور انه سهو من قبل الناس اقول نعم انه مساوى له
عند عدم قوله بل بعض واما عند ذكره فيكون اخص من الاول ونقول المراد من قوله ولا كل
ما يمكن به الكل المجموع والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى ولم يقل ولا بعض منهم لانه سبق
منه الى الغرض البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى تعينه قوله فكانهم
اصطلاحهم **جواب سؤال** وهو انه على هذا ينبغي ان يقال بعض الكنايات كما قال البعض الظن
قوله كما قال بعض الظروف لا ندليس لم اصطلاح في الظروف على بعض ولا منافاة في الاصطلاح
وايضاً لم يصطلاح في الظروف لان بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضاف الى الجملة والى
ذا الاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله ويتعد تعريفه **جواب سؤال**
وهو انه لم يذكر المصدر تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله ويتعد الى واما
يتعد تعريفه لان الاصطلاح لما كان في البنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على
الخصوص من غير دخول غير المبنية تعد تعريفه ثم يد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف
على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رحمه ان يعبر عن شيء الى فينبغي
ان ياتي المصدر بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الخ الى اجل عدم وجوب
الاخص لم يات بالاعمال ايضا قوله ويتعرض لذلك البعض المعين الى يتعرض لافرادها قوله
لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كثر ثنائى كما يكون الحرف كن وعن ذلك فان قيل
يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعه وضع الحرف
وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف الى وضعها مختص بالحرف لان الوضع
الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا ابتداء كما مشاهة لمعنى
الاصول في البناء الى في العيفة ومشا كتمله فلا يرد ما قاله جلال الدين ان وضع الحرف ليس
من المناسبة المذكورة في صدر الكتاب من المفضل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان
الاستفهام معنى الخمرة مطابقة لانه ليس للخمرة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى ككن
تضعنا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كما الخبرية لانها نقبض رب
لان ككن كثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف صيغة فكن ككن لان حمل النقبض على النقبض
شأنه قوله **بمعنى ككن** كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد
بشيء منها قوله و كل واحد منهما آشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كل واحد من ككن وكذا
قوله والكنايت عن **جواب سؤال** وهو ان ككن كان اسماً للعدد والحال ان اسماً لا
كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله واغیره عطف على يوم السبت او على خرجت
الى غير يوم السبت او على خرجت الى غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيا
ان ككن او ككن او ما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه محيى بمعنى كيت

كيت اى كناية عن الحديث وهم اذ في الاول على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم دخول تحت
 نحو والفتى انما يكون مثلاً اذا كان مصدر انجوا قولاً لعطف على بعض الاسم انما يكون لو
 كان مجموع يوم السبت علماً وانما اذا كان السبت علماً اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص
 فلا يلزم العطف على البعض قوله اى للكناية عن الحديث جواب سؤال المذكور ثم يرد عليه
 ان الحديث عبارة عن قول النبي عليه السلام وهما ليسا ببنائيه عنه فاجاب بقوله الجملة
 ان الحديث كما يقال القول النبي عليه السلام كذا يقال الجملة والمراد ههنا هو الثالث لعدم انتفاضة
 الاول قوله واقعة موقع الجملة يعنى اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قال لا
 مستترين عمه كيت زيت فوقه كولوحد في موضع الجملة التي تكلم بها قوله من حيث هي
 الى قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب
 قوله لا يستحق اعراباً ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل للجملة
 من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للنسبة لينة الاصل ولا مناسبة للجملة
 مناسبة معتبرة في البناء والفران المستحق لها هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل وفي وجه الشارح
 لا يكونان داخلين في الاوّل من الينى والثاني منه قوله ولم يخرجوه عنهما اى عزاهما
 فلا يرد شئ قوله رجع البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
 عدم الاعراب وهو كونه واقفاً موقع المفرد اى موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفردة
 عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فما تعارضنا قطا فسيار كما انه غير مركب
 مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل
 انه واقف موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقاً للاعراب قلنا ان استحقاق
 للاعراب المحل عارض بعارض وقوم المفرد فلا يعبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب
 والبناء قوله ومن الكنايات كايين وانما يبنى لانه اى كافه كاف التشبيه قوله انجى من
 باب الفعل ينفع يعنى ازال قوله معناه الافرادى وهو التشبيه والموصولية قوله يعنى
 كالحبرية ومعناه الكثرة قوله اخوه نوز ساكنه جواب سؤال وهو لا نسلم ان كايين مبنى
 لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخوه نون النون يعنى انه ليس بتنوين
 بل نون ساكنه قوله كايين من وانما يبنى كايين لانه مشا به من الجارة في نون قوله لا تنوين
 التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصلة ان هذه النون هي التنوين التي
 في اى ثم صار جزء منه فخرج عن كونه تنويناً فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جدي
 النون وانما في تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين
 التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله فمرتبة
 في البناء جواب سؤال وهو ان كايين لما كان من البنات الكنايية

في قوله لا يكونان داخلين في الاوّل من الينى والثاني منه قوله ولم يخرجوه عنهما اى عزاهما
 في قوله رجع البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقفاً موقع المفرد اى موقع الجملة

ينبغي ان لا يتكلم المصوح فأجاب بقوله مرتبة في البناء منقطعة لانه في الاصل اسم معرب من
 قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبة منقط عن مرتبة كذا محتمل
 لكونه مثل كذا اني كونه وكما من الكاف التشبيه وغيره قلنا الاخطا لملاحظة مضمون قوله
 فصار كأنه اسم جنة لان كائن معرب فحال الافراد وأما كذا فهو مبتدئ في حال الافراد ايضا قوله التسمية
 معنى الاستقناء استدارة الى وجه التسمية اعلم ان كذا الاستقناء مية والخبرية يد لان على عدد
 فالاستقناء مية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للحاطب والخبرية لعن مبهم
 عند الحاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناسم تقديره
 هكذا ويعرفه المتكلم قوله الذي يرفع الابهام جواب سوال وهو انه لا يرفع التميز عن كذا
 لانه معلوم من حيث الصورة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فأجاب
 بقوله الذي له قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلاثة الى عشرة والا حشر
 مائة والف وتميز طرف الاعداد يكون جمعا والثاني يكون مفردا واما لم يعتبر من واحد واثنان
 لانه لا يميز اما كما قال المصوح ولا يميز الواحد والاثنان قوله لكان تحكما لانه تعارض الطرفين
 في تساويهما في الطرفين فتساويهما في الوسط واليمين خيرا لا مورا وسطها واليمين تعارض الطرفين في
 لا في ان كل واحد منهما انكسر الترجيح اما لا في ظاهره باعتبار انهما اصل الاعداد وليست عمل كثيرا واما لاكثر
 في اعتبار ان العزة للثلاث فان قيل لو لم يميز ان يجعل تميز كذا الاستقناء مية مثل تميز طرفي العدد
 بان يجعل بعض الافراد مثلا احد الطرفين ويجعل البعض مثل طرف الاخر فلا يلزم الحكم حينئذ
 قلنا لا يلزم الالتباس بين كذا الاستقناء مية والخبرية قوله فارجع جواب شكك لظاهر قوله بقوله
 كذا هو عندى اى كذا لان كذا الخبرية بمعنى الكثير قوله مائة ثوب كذا الاول مثلا طرف الاعداد
 والثاني مثلا طرف الاعداد لان الاعداد الكثيرة وكذا الخبرية بمعنى العدد قوله وانما جاء
 مجموعا لم جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما فيه الاولى قوله فيه وكلها
 ايضا لان لغز عدد الكثير ينبئ عن كثرة صريحها لان فيه شئ اخر هو ينبئ عن كثرة صريحها
 كذا قال المولوى رحمه الجيب عنه ان العدد والكثير الذي وقع طرقا عبارة عن المعنى والشيء المظروف
 عبارة عن اللفظ فتعاضدا او نقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مما
 بتا وبالمصدر تقديره لان العدد الكثير فيه ابتداء له والمشتك في حصر ثم يرد على لشاره من
 كذا الخبرية ايضا للعدد الكثير فكيف يعبر قوله والعدد الكثير الى الجيب عزله المواد من العدد
 الكثير هو العدد المعلوم نحو مائة والف قوله عن معنى التصريح بها اى بالثلاثة قوله وقد حل
 من فيهما المعنى الخبرية فلموافقه جو التميز المضاف اليه كذا وما على الاستقناء مية لموافقة ما فا
 كان كذا محجرا من الحروف ومضاف نحو كذا محجرا من كذا او غلام كذا محجرا من كذا ايضا ان من تشبه التميز
 في ان كل واحد للبيان كما هو في بحث التميز قوله وكذا من قرينة اى كثرة قوله قال الشارح رحمه

اشارة الى الاعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من هو اللب من المضاف اليه كم
اى كم مضاف والتميز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لم اطم عليه قوله لكن جوهر الزمخشري
اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انك من وجوده فى كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب
قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشري قوله ولما اى لكما استفهامية الى جواب سؤال
وهو ينبغي ان يقال ولما لان المرحم شيان احدهما كم الاستفهامية والاخر كم الخبرية فأجاب بقوله
لكما استفهامية كانت او خبرية قول ليعلم من اول الامر ان قيل اى الحاجة الى العلم من
اول الامر فليعلم فى الآخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاوّل لظن المخاطب فى الاول على خلاف
مظنونه وربما شرع فى جواب ذلك الكلام قبل اقامه لان الشرعين فى الجواب يشرعون
قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم فى الآخر نية تقصير الجواب فيشرح فى جواب اخر فهو بمنزلة من
يمشى على الطريق ثم يعلم بخطائه فيقصد ويشرح في طريق اخر والحال ان هذا شنيع فكلا
ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قلنا كانت
خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا لا تتناقى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
فنحكم رجال ضربت اخبار لضرب رجال الكثير وانشاء الاستكثار الضرب ولذا يقال كذب ما ضربت
رجال الكثير ولا يقال كذب ما استكثرت الضرب قوله لوقال كلتاها اشارة الى الاعتراض
قوله لكان او فقلنا نيت الاستفهامية لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية
علمان كما ان مؤنث باعتبارها وبها بالكملة فلا يردان فلا يكون مستقيما لانه راجع الى كم التثنية
وكم الخبرية والحال ان كم مؤنثا نيت به باعتبار التاويل بالكملة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو
قال كلتاها حاصل الجواب ان كوا كان مذكورا لكن ههنا اعتمادا نيت به بالتاويل والا لا يصح
بالاستفهامية والخبرية لتأنيثها قوله اوفق يشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير لان اسم
التفصيل يقر باصل الفعل وذلك لان تأنيثها مأهول بالكملة وهو ليس بل لازم بل مجوز ان يؤلف
بالاسم واللفظ والنوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم رده ان كم
واحد فكيف يكون نوعين أجاب صاحب السكلمة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية
والخبرية قاز التقيد بالوصف يوجب النوعية والكان كم امر واحد فاما التاويل بهذين اللفظين
او الاصلين كما قال مؤلفنا عصام الدين فانما يصح لو اردت بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس
لذلك لان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كل واحد جواب لسؤال وهو انه لا
يصح ان يكون قوله ليعلم خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فأجاب بقوله اى كل واحد لكن يرد
ان هذا السؤال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قوله هما بقوله كلا
علم ان المراد منه معناه فاصحح التاويل فلما كان صحة هذا السؤال بالتكليف فالصحيح ما قاله
صاحب السكلمة ان قوله اى كل واحد لدفع وهم وهو ان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتهاد

يقعان مرفوعاه ولا يستعملان بطريق الانفرد قد تم بقوله أي كواحد قوله مرفوعاً ومنصوباً
 وغيره وهذا باعتبار المحل والأفواجين قوله ثم بين موقع إشارة إلى أن الفاء في قوله فكل للتفسير
 قوله فكل ما أي كواحد إشارة إلى أن كلمة ما موصوفة لا الموصولة لأن الموصولة معرفة وكلمة كل
 إذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الأجزاء وإذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الأفراد والمراد هنا
 هذا دون ذلك قوله وشبه فعلية بذلك على أن المراد بالفعل اعم ليشمل نحوكم لويما أنت سائر
 كما لا خلاف أنت ضارب واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحوكم رجلاً بولك اذ ليس فيه نائب
 قوله لفظاً أو تقديرًا فائدة هذا التعميم هي في هذه الصفحة حاصلة أنه جواب سؤال وهو أنه
 ينقض على نحوكم رجلاً ضربه فإن بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع أنه داخل في قاعدة النصب
 إذا جعلته من قبيل الأضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره إما لو كان مشتغلاً
 عنه بضميره مثل كما رجلاً ضربه يكون من قبيل ما ضمراً عاملاً أعلم أنه لم يرد في المصريح أو
 متعلق ضميره الكفاءة بما ذكره فيما ضمراً عاملاً قوله كان منصوباً إذا كان الفعل ناصباً فأنه فع
 ما قال الرضي أنه منقوض بقولنا كما جاءك قوله فهو من حيث الخ وما وقع الفصل بين المبتدأ
 والخبر أعاد المبتدأ ليقترب الخبر وهو قوله كان منصوباً قوله على حسب علم هذا القول أي على قدر
 الخ أعلم أنه قال بعض الشارحين إن الضمير في حسيه راجع إلى مقتضى الفعل فيرد عليه من
 ينتقض بكم لويما ضربت لا أنه ليس منصوباً على حسب اقتضائه الفعل بعده لأن الفعل يقتضيه منصوباً
 كثيرة وليس نصب كم في المثال إلا بالظرفية فعل الشارح عنه وارجع الضمير إلى العمل من قوله معمول
 قوله وعمله لا يكون جواباً للكوال وهو أن الأولى أن يقول معمولاً على حسيه وحسب
 المميز ما فأجاب يقول وعمله لا يكون إلا بحسب المميز فلا حاجة إلى ما قال المعارض قوله
 وذلك إشارة إلى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رحمه الله كما أن الاقتضاه اعم
 كذلك العمل أيضاً ثم فلا يثبت التخييل للعمل على الاقتضاء فأجاب بقوله بتعيينه أي بتعيين العمل
 إنما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لأنه لا يتعين به المميز كما هو الظاهر قوله وكم لويما ضربت
 وأما لم يرد كم مثلاً المفعول لأن في تحققه اختلاف لأنه عند المص رحمه الله في جملة وقال المولى
 وأما الكيفية بثلاثة أمثلة من المفاعيل في الاستثنائية والخبرية لأن المعرفة أي المسموع انتصاب
 كم على أنها مفعول بها أو ظرف أو مصدر أو ما خبر كان فهو داخل في المفعول بل هو وقع في الموضع الثالث
 قوله وقد بعده فعلاً وأما قدر الفعل بعد كم مثلاً يفوت صلاتها قوله داخل في قاعدة النصب
 وهو قوله وكل ما بعده فعل قوله فهو من هذه الهيئة مرفوعاً لأنه وقع مبتدأ قوله داخل في قاعدة
 الرفع وهو قوله والا فرفع فقوله الشارح رحمه الله وأما جعلنا الفعل وشبهه اعم فلهذا هذا أي على تقدير

تعميم الفعل قوله كان منصوباً وإلا

له المنع من المفعول والذاتية والتمييز وغير ذلك ١٣ مولود من عبد الرحيم الفناور

منز فوج معناه تعین النصب والرفع لكونه لا يحتاج الى ان النصب واجب فلا يمنع جواز الرفع فلا
 يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضمیه يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم في قوله كم رجلا
 ضربت ضربه لانه ضعيف كذا قال المولوى عبد الحكيم رحمه الله تعالى المولوى لانه ضعيف جوابا
 لسؤال يريد على المولوى وهو لم يزل يجوز الرفع ولم يزل ترجح الرفع من ان تقدير العائد يكون من
 باب ما ضم عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما ضم عامله فاجاب المولوى
 بقوله لانه ضعيف اى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياج الى تقدير واختيار الرفع عند
 ذكر العائد قوله وكل ما قبله اى كل واحد اشارة الى ان كل ما موصوفه كما هو انما قوله نحو بكم
 درهما الشترين الخ مثال الكم الاستهامية بقرينة نصب الميز والمثال الثاني لكم الخبرية بقرينة جر
 ميمه قوله بل كان اى كم مجر دأ عن العوامم للفظية نحو ان وغيرهما قوله فهو مرفوع جواب
 سؤال وهو ان الجواز لا يكون اجملة قوله ان لم يكن ظرفا لان الظرف لا يكون مبتدأ لانه
 من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وانما كان من المفردات لانه محمول عليه
 والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ في المركب نسبة والحمل لا يكون عليه لانه بنفسها من
 المحولات فكيف يحمل على النسبة قوله نحو من اليك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان
 من نظير كم لان كل واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثال قولنا كم رجلا اخوك
 في الاستهامية وكم رجلا اخوك في الخبرية او لقول هذا مثال وليس بنظير لكن قوله
 من اليك محمول على القلب موضع بعد قوله متضمنة استفهاما فيكون مثالا للاخبار عن النكرة
 بمعرفة في الاستفهام قوله وهذا ميمه الخ جواب لسؤال وهو انه كيف يكون كم مبتدأ
 مع انما نكرة وما بعده معرفة في قولنا كم رجلا اخوك فاجاب بقوله وهذا ميمه على مذهب
 سيبويه وانما يجوز الاخبار عنه بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاما باعتبار الوجهين احدهما
 ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه هذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثاني
 المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون الخطاب عارفا قبله بزعم النكلم فلا يحتاج
 الى التعريف وباقى تحقيقه مذكور في بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فليتظر ثم قوله فكم
 ههنا منصوب محلا مفعولا فيه كائن اولاً واما ثانياً فيكون داخل في قاعدة الرفع لقيامه
 مقام عامله الذي هو خبر لسفر المضاف الى الكاف ولا يكون خبرية الظرف الا باعتبار متعلقة
 ولذا قال مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ قوله باعتبار اعمال الكائن فيه يعنى اصله كم يوم ما
 كائن سفره فخذت كائن الذي هو متعلق الظرف وخبر سفره ثم اقيم كم يوم بمقام كائن
 فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وانما اخر المحذرا عن كائن عن كم يوم بالقيوت صدارة
 كم قوله اى مثله كيان المشار اليه لقوله كذا لك وانما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ
 قوله في تأني جواب لسؤال وهو ان لا نسلم ان اسماء الاستفهام والشرط مشمل

كم لان في اسماء الشرط معنى الشرط وليس في كرم معنى الشرط فاجاب بقوله في تأني اي جعل
 الوجود الاربعة واعلم ان الشارح رح جعل وجه التشبيه وجوبا لاربعة اعرابية مذكورة في المتن
 وقال عصام الدين الاوفق ان يجعل وجه التشبيه من قوله ولما صد الكلام ايضا فيكون وجه
 التشبيه خمسة لاربعة اقول لو كان الوجوه خمسة فحينئذ ينبغي ان يعتبر المصداق اربعة اوجه في مثل
 كرم عمة ثلثة من الاحواب وواحد كون صد الكلام لما والظان كون كرم واسماء الاستفهام والشرط
 في صد الكلام مشهور فلا يحتاج الى البيان قوله وكذا لك اسماء الاستفهام والشرط فان
 قيل ان كرم ايضا من اسماء الاستفهام فيلزم التشبيه بالنفس فينبغي ان يقال اسماء الشرط وبما
 اسماء الاستفهام من كلمة كرم قلنا لكن خص عنه كرم بقية العقلية اذ لا معنى لتشبيه شيء بنفسه
 كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر الى فيها تنظر الى لظواهر ليلة القدر داخل في الف
 شهر لكن خارج بالنظر الى الواقع لئلا يلزم تشبيه شيء بنفسه قوله يعني انه يتاكد جوابي
 سؤال وهو ان في من وما لا يكون هذه الوجوه الاربعة جميعا فكيف يعبر عنه قوله وكذا لك
 اسماء الاستفهام والشرط **حاصل الجواب** ان مجموع هذه الوجوه يتاكد في جميع هذه
 الاسماء لان الكل يوجد في كل واحد قوله وهي من وما الى حاصلة ان الكل تسعة ستة منها
 مشتركة وهي من وما واتي واين والى وحي وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثبات
 منها فخصمان بالاستفهام وهما كيف وايا ان قوله الوجوه الثلاثة اي النصب والمجر والرفع
 على الابتداء دون الرفع على الخبرية قوله نحو من ضربت الهم فانهما منصوبان لكونهما مفعولا
 بهما وفي من ضربته وما صنعته مرفوعان على الابتداء قوله وفلام من ضربت الهم وما وردت
 وفوق ما جلست قوله ولا يتاكد فيها الرفع على الخبرية فان قيل هذا منقوض بما قاله الرضوي ان
 من في قوله من الولد ومن انت وما ديتك مرفوع على الخبرية عند الجمهور خلافا للسيبويه قلنا
 معناه على الخبرية اي بسبب الظرفية لانه لا يقع خبرا مطلقا قوله واذا كانتا شرطيتين وانما لا يتنضم
 حال شرطية مع الاستفهامية مع انهما متساويان في عدم اجراء الوجه الرابع فيهما لاختلاف جهة
 لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع في الاستفهامية من اعتبار ظرفية ووجه عدم اجراء الوجه الرابع في
 الشرطين وقوع الفعل بعدهما وهو لا يصلح المبتدأ قوله ومن يا تيني فان من مبتدأ وكذلك ما في
 وما تكد ما قوله بل في جميع اسماء الشرط اي حالة شرطية لاعتبارها بالاستفهامية قوله من هذه
 اي من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوبة عليه ظرفية ويكون مرفوعا محلا كما قال الشرح
 فيما بعد فتسوله وقال لشارح الرضوي اشارة الى الاعتراض على البعض قوله انا الما عشر
 لهذا اي انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء مرفوعة في كلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال فهو
 من المصنوعات لا من المسموعات **اجيب عنه** ان عدم وجدانك لا يستلزم عدم الوجود
 في الواقع قوله وما هو لازم الظرفية

هذا مقولة شارح الرضى قوله متى عهدك بفلاون فان متى منصوب الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد للمضاف مبتدأ ومعنى العهد الوعد قوله فيما احتل الاستغنام والخبر بالخ جواب سواله وهو انه خرج عن هذا الحكم كعمته لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يتب على المضاف فاجاب بقوله يعنى فيما احتل الترخ وهذا ابيان معنى للثل ولا شك ان هذا الخبر صادق على كم عمة ايضا اعلم ان كم في هذا البيت اكان للاستغنام فالتمييز وهو عمة منصوب واكان للخبيرية يكون مجرورا وكان تمييزا محذوفا فيكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقدير حينئذ كم مرة بالنصب على الاستغنام او بالجرح على الخيرية او كم حليتك وتحقيقه ما قاله الله فيما بعد فلا تسره قوله اى ما هو التميز باعتبار الوجه جواب سواله وهو ان على تقدير كم عمة ثلاثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو النصب والجرح لان الرفع لا يكون للتمييز فاجاب بقوله اى ما هو تميز الترخ يعنى ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه في حالة النصب والجرح يكون تميزا حقيقة وفي حالة الرفع اطلاق التميز على عمة تغليباً قال مولانا عصام الدين يوم اطلاق التميز على عمة في الوجه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجه الثلاثة بهذا الطريق احداها النصب والثاني الجرح والثالث الحذف اى حذف التميز فلا حاجة الى ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجه ثم اجاب للمولى للذكر ان الوجه الثالث ينقسم الى القسمين ايضا وهما النصب والجرح لان التميز ان كان محذوفا فهو منصوب على تقدير الاستغنام ومجروح على تقدير الاخبار فيكون واجبا الى الوجهين الاولين اقول لا يعجز الحمل على ما ذكر لان المولى من قوله ثلاثة اوجه من الوجه الاربعة المذكورة في المتن والحذف ليس منها قوله احدا هادفه بالابتداء اى رفع كم على انه مبتدأ وعمته تميز وقوله قد حليت على عشارى خبر عنه قوله نصبه على الظرفية الترخ وقد سبق ان ظرفية كم انما يكون باعتبار التميز وكذا مصدرية فيكون التميز محذوفا اى كم مرة او كم حليته والعامل فيه قوله قد حليت وعمته مرفوع بالابتداء وقوله قد حليت خبره قوله فانه اشار فيما سبق لتعليل كون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية قوله ولا يخفى ان هذا اليتى لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فلرد عليهم قال ولا يخفى قوله ومحتمل ان تعتبر في مميزها بان يقدر للمضاف في النسخة الاولى ايضا قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على بعض الشارحين لان هذا الاحتمال متخار عندهم قوله حذف تمييزها لانه على تقدير سرفه عمة يكون المميز محذوفا فالناسب ان يكون حذف التميز من قول اوله ليعلم جواز حذف التميز فان قيل كما ان هذا الوجه بناء على اعتبار جوارح المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء على جوارح حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه على جوارح حذف المميز صريحا وانما في الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث في اعقاب كم ولم يلتفت الى المميز ومنها

جواب سؤاله وهوانك قلت انك في الشعر محتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشاعر يعني
 فيما محتمل الاستفهام والخبر في اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بجد العتات او لا فلي
 الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثاني لا يصح الخبرية فكيف يجري فيه كليهما فاجاب بقوله
 فالاستفهام يعني ان الشاعر علم بعدد ما بالخبر يكون واقعا واما الاستفهام فهو على سبيل التهنيم اي
 المسخوة قوله كانه ذهل اي غفل قوله واذا حذفت الميم **جواب سؤال** وهوانك قلت ان
 واحدا من الوجوه الثلاثة رفع عمته بالابتداء عند حذف الميم والحال ان رفع عمته على الابتداء
 لا يصح لان عمته نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره **جواب سؤال** وهوان عمته
 لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اي كم مرة وهو ظرف لانه عتات
 عن زمان وقم فيه فعل واحد قوله ولم استفهامية كانت **جواب سؤال** وهوان الوجوه
 الثلاثة اذا كانت في الميم لا يعلم حالكم الذي ذكر في الشعر مع ان اللقم بالبحث ليس هو فاجاب
 بما ترى قوله في موضع النصب لانكم تابع للميم في النصب قوله الواقع بعد ما اعني قوله و
 فداء رفعت فداء علم ايضا قوله وذلك واضح اي كون رفع عمته مستلزما لرفع حالة وفداء و
 نصبها مستلزما لنصبها وجها مستلزما لوجهها واضح لا خفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمته بحكم اللفظ
 واما اعراب فداء مثل اعراب عمته لانها صفة لها قوله ميزكم استفهامية **جواب سؤال** و
 هوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في محذوف مفعول والمرجع وهو كم الاستفهامية
 وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفعول ذاتا واكنا متعديا باعتبار الصفة
 وهي الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التمييز هنا محذوف فليكن
 قوله مالك تمييزكم قلنا ان مالك مفعول فلا يكون تمييزا ولو قلت فليكن منصوبا ليعم كونه تمييزا
 فقلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوف فقلت المحذوف خلاف الاصل ولو
 قلت حذف التمييز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك
 لا يصح تمييزا لانه لا يكون الانكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اي في كل مثله **جواب سؤال**
 وهوان للثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتنازل كم مالك مع انه حذف التمييز
 ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اي في كل الخبر يعني ان معنى المثل هنا كل مثال قامت القرينة
 وهذا المعنى يتناولكم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة الجمل وكذا قوله اخبر الضمير مجمل
 فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التمييز وقوله كم مالك قوله فظاهرا للحال قرينة لان
 المال اذا ذكر مطلقا يراد منه في العرف الدرهم والدنانير كما قاله صاحب الوقاية للرواية باب
 زكاة الاموال والحال ان المراد منه زكاة الدراهم والدنانير ايضا ان الدراهم والدنانير
 من الاموال من الاموال الباطنة والسؤال ان يكون من الشيء الباطن قوله فغناهكم درهما
 الى اشارة الى اظهار التمييز قوله فكم ههنا مفعول تغريم على قوله المصروف والا
 .

لغة ابن ابي عمير

ن

لغة ابن ابي عمير

فمرفوع يعنى ان ههنا لم يجد الفعل الغير المستغل بالضمير فيكون مرفوعا قوله واذا اسئل عن
 كنيته اشارة الى بيان القرينة على حذف التمين في قوله ماضربت قوله فظاهر انه لا يثبت العلم
 للسائل بنفس الضرب فلم ان السؤال ليس من نفس المضرب بل من شئ اخر وهو مرات
 الضرب او ضرباتك او المضروب كما قال الشارح ومحمّل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم
 قوله والفرق جواب سؤال وهو انه لا فرق بين المرة والضرب لان المرة عبارة عن وجود
 الحدث في الزمان والصدر ايضا عبارة عن وجود الحدث في الزمان قوله فظاهر لان
 المسؤل في المصدر نوع وفي الظرفية حدد قوله فاحفظ انه لان معنى المصدر الحدث في الزمان
 ومعنى المرة الزمان الذى فيه الحدث بتقديم الحدث في الاول وبتقديم الزمان في الثاني
 قوله محتمل ان يكون وانما قال محتمل لان تقديره الاول ظاهر لان الاصل ان يكون ...
 المحذوف من جنس المذكور ما يمكن ان يكون المذكور الا على المحذوف ولامشك ان الضرب من
 جنس ضربت فيكون ظاهرا قوله اى الظروف المحدودة من المبنيات دفع وهم وهوان
 المراد من الظروف ههنا غير ما في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب
 انه عين ما ذكر في الاجمال ثم يرد عليه فعلى هذا ينبغي ان يقول بعض الظروف لما قال في الاجمال
 بعض الظروف فاجاب بقوله للعبر عنها الخ قوله من تلك الظروف وانما زاد الشارح قوله
 تلك لان ارجاء الضمير في منها الى الظروف المذكورة في الاجمال وهو البعض فيكون بعيدا
 وتلك ايضا من اسماء الاشارة البعيدة قوله اى ظرف وانما ضربنا التكرار لئلا يتوهم انه
 موصولة فعلى هذا يلزم ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر جعل ما يحذف الظروف بقريضة قوله
 الظروف ولك ان تبقى على عمومها فيدخل في الظروف ما جرى مجراه فان قيل في
 عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه يشك بقوله منها لان كلمة من للتبعية فيكون تقديره
 من بعض الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما جرى مجراه بعض منها وليس كذلك قلنا
 هو من قبيل المحذوف اى منها وهما الحق بهما ما وقع الخ قوله يحذف للمضاف اليه جواب سؤال
 وهوان الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وقطع النسبة ليس في وسم المتكلم لانه
 انما يكون في مقدوره والنسبة ليس في مقدوره بل يثبت في ضمن الطرفين من غير انهما
 فاجاب بقوله محذوف للمضاف اليه يعنى ان قطع الاضافة وان لم يكن في وسعه بالذات لكن
 يكون بواسطة حذف المضاف اليه ثم يرد عليه ان المحذوف عبارة عما سقط عن اللفظ والنية
 جميعا والحال انه مع سقوط عنها يكون مجازا فم ان المراد من الحذف ههنا هو التقدير وبما سقطوا عن اللفظ فقط قوله فان عندئذ
 عن النية لم يرب مع التوهم كما اوردت ذكر اللفظ اليه بلا ترمين وانما اوردت عن النسيان لانه لم يكن محتاجا الى المضاف اليه ولعمري النسيان
 عن النية من دخول الترمين فالحال ان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف يعنى لبيان المضاف اليه عن النية قلنا نعم لكن فخرج قبل وبعد
 عن الظرفية عندئذ لبيان المضاف اليه فيكون يحذف متقدم ومتأخر فلا يكونان لازم الاضافة قوله

لن
 في
 ان

له على الكسب والمضاف والمضاف اليه

وذهب بعدا كان خيرا من قبل اي رب متاخرا كان خيرا من متقدم ومعناه بالفارسية لبار
 آينه ست كه بهتر از گذشته ست قوله لان غاية الكلام فان قيل لبحث ههنا في المضاف اليه
 وتركيبها ليس بكلام فلا يصح قوله لان غاية الكلام قلنا اطلاق الكلام عليه بالنظر الى قصد
 الحكم لان الافادة لا يتم بالمضاف والمضاف اليه فعمل انه قصد للبتل والمخبر والفعل اول الامر
 من الكلام معناه النفي وهو ما يتكلم به كما هو معناه النفي للكلمة لان المعنى النفي لهما واحد
 قوله صرن غايات اذ لم يعرض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه
 لانه لشوب عوضه كانه مذكور فان قيل فلم لم يعرض التنوين في هذه الظروف حتى يكون
 معرفة قلنا لانها ظروف قليلة التصرف الا ترى انه لا يجري في قبل وبعد التثنية والجمع
 وقلة التصرف يناسب البناء اذ معنى البناء عدم تصرف الاعرابي قوله وانما بنيت لتضمن
 معنى يعني ان قبل متضمن للمضاف اليه الذي هو متضمن معن حروف الاضافة وهي اللام
 ومن وفي فان قيل ان معنى التضمن هو التقدير والحال ان تقدير الحرف ليس سببا للبناء
 لانه موجود مع ذكر المضاف اليه قلنا ليس معنى التضمن ههنا تقدير حروف الجر كما في غلام زيد
 بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف اليه واما المقدور فنجزه مستقل ليس في شيء ثم فهم التثنية
 ان المراد من المضاف اليه ذاته والحال ان من ذاته لا يفهم الحرف فدفع صاحب التكملة عنه
 بقوله من حيث انه مضاف اليه قوله وبشبهها بالحرف فهذا دليل اخر لبنائه فان قيل
 الاحتياج ثابت مع ذكر المضاف ايضا كما في اللوصولات عند ذكر الصلة قلنا نعم لا يمكن الاحتياج
 من خواص الاسم العربي فظهر جانب الاسمية فيعارض البناء فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
 لا يبنى حيث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فيها غير ظاهرة لانها مضافة الى الجملة
 والاضافة اليها في الحقيقة اضافة الى مصدرها فان كان المضاف اليه محذوفا فان قيل ان
 لفظ بعض ولفظ كل ايضا لازم الاضافة فينبغي ان ينسبوا لوحذف المضاف اليه كانه ثابت
 بثبوت بدله فان قيل ان لفظ بعض وكل من الاسماء العربية فتسوينه ليس بالتنوين لفظة
 لان الاسم المتمكن يقتضي التنوين والتنوين العوضي انما يجري في المبنيات مثل ^{في} لعدم
 تنوين نفسه قلنا نعم لاكن لما كان البعض والكل من الاسماء اللازمة الاضافة فتسوين نفسها
 غير موجود لعدم امكان قرائة اوصول الاضافة فكانه لم يكن في الاصل فهم العوض قوله و
 اختيار الضمة ليجر التقصان لانها حركة قوية فيقيم مقام النقصا قوله ولا يقاس عليها ناهيها
 مثل اسفل ودون ويمنوشاله واوك اخر لانه اي السمع اذا كان غير معقول فمقعر مود قوله ان يعرض
 التنوين يعني قد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة فيكون معرفة لان التنوين صار
 عوضا عن المضاف اليه فكانه موجود بوجوبه فيعرب قوله فلا فرق اي لا فرق على
 تقديره خول تنوين عوض عليها في لحاظ المضاف اليه في الية والظرفية معنى فوكرت قبل ان يرم كما ان لم

تعالى الله الامر من قبل ومن بعد اى من قبل الاخوة ومن بعد الاخوة قوله قال الشاعر
 قصته ان الشاعر له قصاص على الغيث ثم اخذ القصاص فقال فسلواى سهل الى الشراب
 الاول من ان كان ثقيلاً على وانما سهل لأن لاجل فرجى باخذ القصاص اكاد اى اقرب اى
 اقرب اعنى اى ثقل على جريان الماء الخالص الخلو مع انه شر به سهل وانما ثقل لاجل حزنى
 لعدم اخذ القصاص قوله لعدم تضمنها حرف الاضافة لئلا ينه عن النية قوله مغنى كنت
 جواب سؤال يرد على البعض وهوان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف الغلام المضاف
 اليه عنهما فاجاب بقوله مغنى كنت لم يغنى ان قبل بمعنى قد بما ليس لازم الاضافة فيصم الغلام
 المضاف اليه فان قيل قوله مغنى كنت قبلاً متداً فاين خبره قلنا خبره مقدار تقديره
 مغنى كنت قبلاً مفسر باى قد يا قوله وقال الرضى جواب سؤال وهوان ما الوجه للشعر
 انه اختار القول الاول ونسب القول الثانى الى البعض حيث قال و قال بعضهم فاجاب
 بقوله وقال الرضى قوله لا غير وليس غير اعلم ان كلمة لا يقتضى الاسم والخبر
 فغير جنبها واسمها محذوف او على العكس تقديره جاء مزيد لا غير اى لم يحجى غيره اوله
 غيره جاء وقوله ليس غير فغير جنب ليس ولا يكون هم واسمه لان اسمه من العارف غالباً
 وغير نكرة بخلاف اسم لا اذ هو نكرة كما مر في المرفوعات اى ليس للجائى غيره قوله وان لم
 تكن كلمة غير من الظروف لانه لم يكن من الزمان ولا من المكان قوله لشبهه بالغايات اشاق
 الى حلة البناء على الضم قوله الذى فيهاى كل واحد من لا غير وليس غير لان غير شى لا
 يختص بذات دون ذات فلما كان غير امثلاً في الابهام من مثل فلان لم يبين مثل على الضم
 بل على القهر لعلته مشابهة بالغايات في الابهام قوله كما فيها لكونها جهات غير محصورة لان
 قبل يتناول الى مالا نهاية له وكذا غيره فان قيل لا يحتاج في غير فرها والغايات اصله
 لان غير ايضا مشابه بالهروف في الاحتياج الى المضاف اليه قلنا الغايات مشهورة في البناء
 لكثرة ما واما غير فاحد فالحق بالكثير قوله ولا يجذف منه جواب سؤال وهوان غير
 لما مشابه الغايات في الابهام فينبغي ان يبنى مطلقاً سواء ذكر معه لا وليس اولاً لان الابهام
 ثابت فيها فاجاب بقوله ولا يجذف الخ قوله لكثرة استعمال وكثرة الاستعمال يقتضى تخفيف
 ويجذف للمضاف اليه ثبت الخفة قوله وكذا لك اجوى اشارة الى انه ليس من قبيل
 عطفت المساوى على المساوى من قبيل عطفت الشبه به على المشبه به لان حسب مشابه
 بغير كما قال شارح لشبهها بغير لانه مشابه بالظروف كما ان غير مشابه باليكون ساوياً مع غير قوله لشبهها بغير قال
 عصام الدين لا يحتاج في بناء مجملها اشابه لان معنى حب غير واداء الفرق بين ان يقلل جاء زيد حباً لا غير المحبب ان غفل عن
 هذا الوجه انتهى اقول الاكتفاء على الموافقة بحسب المعنى ليس عما يعتد عليه بدليل قوله
 ولا يقاس عليها ما مضى ها واليضاً لا نسلم ان حسب بمعنى لا غير

لان حسب بمعنى الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وتعالى حسبك درهم قوله وعدم تعريفا
بالاضافة قال مولانا عصام الدين وليت شعري انه لم لم نجعل حسب مشابها بالغايات في
الابهام لانه لا بهامه لا يتعرف بالاضافة كغير اقول لان لم ان عدم تعرفه بالاضافة من
اجل الابهام بل لوجه اخر وهو ان اضافة حسب لفظي وهو لا ينفذ التعريف لان حسب بمعنى
للمحسب او الكافي فيكون اضافة الصفة الى معمولها قوله اي من الظروف للبسنية وهو بعض
الظروف قوله للمكان لما كان حيث من الظروف والظرف على نوعين زمان او مكان فلهذا
الابهام وتعين ما هو المراد قال للمكان قوله وقال الامخشي وليستعمل للزمان كما في قول الشاعر
وللفتي عيش يعيش به حيث تحرك ساقه قدسه اي زمانا يكون حيا وانما يكون حيث ههنا
للزمان لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان قوله ولا يضاف الا الى جملة اشياء
الى وجه البناء بطريق الدجال قوله اسمية كانت الخ دفع وهم وهو ان المراد احد هما دون
الاخر قد فم ان المراد كلاهما قوله اي اكثر الاستعمالات دفع وهم وهو ان اللام في الاكثر
بدلا من المضاف اليه وهو لذل اذهب مع ان المذ اذهب غير موجودة ههنا قد فم المضاف ههنا
استعمالات ويكون كثرة الاستعمال دليل الاضافة الى الجملة قوله وقد جاء اشادة الى فائدة
قوله في الاكثر لانه يدل على ان اضافة الى المفرد ايضا موجود فلا بد من مثاله فبين الشرح
ذلك في قوله الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضئ كالشهاب ساطعا قوله
حيث سهيل اي مكانه قوله طالعا حال من سهيل قوله نجم بيان سهيل قوله يضئ صفة نجم
قوله كالشهاب اي لونه اشقر قوله ساطعا في روشن وشهد دار فحيث مضاف الى المفرد وقال النجم
هو ايضا مضاف الى الجملة لان مضاه سهيل موجود برفع سهيل وهو علم فيصير كونه مبتدأ قوله
مفعول ترى فان قيل كيف يكون مفعولا والحال ان حيث من الظروف قلنا ظرفيته
غالبة وليس بلان منته صرح به الرضي كذا قال الرضي وجمال الدين وترك اضافة حيث مطلقا
يعنى لا الى جملة ولا الى مفرد قوله تضمنه الجملة لان ظرفية المكان لقيام زيد فقط لا
لجملة لانها معبقة لانها موجودة في ذلك المكان قوله كلا اضافة بجذوف
المضاف اليه وهو المصداق المتضمن له الجملة فتشابهت الغايات قوله لشذوذ
الاضافة الى المفرد فكانه لم يكن قوله زمانية كانت او مكانية واذا كانية
للمفاجات عند اللبرد وزمانية عند الزجاء كما قاله الشارح في قوله خرجت
فاذا السبع قوله لما ذكرنا في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة كلا
اضافة قوله و هو للمستقبل قوله هي من اللين كما يعلم من المولود في
قوله اذا كانت زمانية جواب سواله وهو انه يلزم
المدافع بين المصريح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المعبر قال واذ للمستقبل فانه يدل على ان ذا لا يكون مكانية
 ويعلم من قول الشررحمہ اللہ انما يكون مكانية فاجاب بقوله اذا كانت الخ قوله
 اى للزمان المستقبل جواب سوال وهو ان اذا الما كان للمستقبل فيكون من اسماء الا
 ولم يقل به احد فاجاب بقوله اى للزمان الخ دون الحدث والنسبة قوله من زمته
 المستقبل انما لم يقل للزمان المستقبل مع ان المستقبل زمان واحد اشارة الى ان اذا ليس للاستغراق
 اى استغراق مجيئ اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنى اللغوي وهو الزمان الذى لا
 الاصطلاحى اى الفعل المستقبل فاذا قيل فى الليل اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا
 فيه مختص من بين الازمنة بوقوع الحدث للقطوع فى هذا الزمان فى اعتقاد التكلم حيث يجزم
 بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتكلم واذا قيل اذا اجاءك نريد فلذا فهو جازم لمجيئ نريد سواء
 كان اعتقاده مطابقا لواقع اولاً قوله مختص بزمان قوله بوقوع متعلق بمختص قوله
 صفة حدث والمراد من القطع ظن غالب قوله والدليل عليه والدليل على ان الاصل
 فى استعماله ذا ذلك للذكور قوله استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى اى فى الغلب
 والاكثر فانه قد لا يذكروا الواو فى العربى ومجتمعا ان يكون عطفت البيان مثل البوحفص
 والفرق بينهما ان الاغلب يستعمل فى الافعال غالباً والاكثر فى الاقوال غالباً فان قيل
 انه يلزم الاتحاد بين الدليل والمدعى لانه قوله لان الاصل فى استعمالها الى اخوه والدليل
 قوله والدليل عليها استعمالها الى اخوه قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعين
 والمراد من الاستعمال الثانى استعمال العرب غير الواضعين قوله ولهذا اكثر اى لاجل ان
 استعمالها فى الغلب فى هذا المعنى كثر فى كلام العرب استعماله فى الامور المقطوعة لقطع علم
 الغيوب قوله وقد يستعمل فى الماضى وامريد منه معنى الماضى ايضا
 قوله اذا بلغ الضمير فى بلىم راجع الى سلطان سكندرا ولا شك ان
 بلوغه ذلك الموضع معنى فى الزمان الماضى قوله بين السدين اى
 المجبلين من قاف وذلك الموضع يعنى بباب اسكندرا قوله اذا
 سلوى اى الموضع الملقب فيه الحديد والصعود عندها لسد ذلك الموضع
 من ياجوج وماجوج قوله بين الصدفين اى الطرفين قوله
 اذا جعله نادا اى جعل من نفخ الحدادين بمنزلة الناد قوله
 وهو ترتيب الخ دفع وهم وهوان يكون المراد من الشرط
 المعنى اللغوي وهو العلامة لان الشرط طقى اللغة
 العلامة كما قالوا جاءوا الشرط القيامة
 اى علامتها على هذا لا يترتب عليه قوله فلذلك اختير ليعنى الفعل قوله فهذا اشارة

اخری و حمل علیہ مالا يتضمن معنى الشرط مثل اذا للمفاجأة واذا المجرد الظروف قوله اى لكون
 معنى الشرط فيها وانما زاد لفظ لكون معناه يصح لو قال اى المعنى الشرط بدون الكون بيان منعلق
 قوله فيها فان قيل الاولى ان يراد بقوله ولذلك اى وكون معنى الشرط فيها غير قوية لان
 المرتب على معنى الشرط وجوب الفعل لا اختياره بل الاختيار انما يترب على ضعف معنى الشرط
 كذا قال عصاهم الذين قلنا قول المصنف رحمه الله وايضا معنى الشرط يدل على معنى الشرط
 ضعيف فيها فلا حاجة الى قوله غير قوية قوله اى جعل مختاراً لجواب السؤال وهو ان قوله
 اختيار لا يدل على المقصود لانه ههنا ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل من الاصل الى الاختيار لا يدل
 على الاختيار الا ما ابتدئ وليس كذلك حاصل الجواب ان قوله اختيار يتضمن لمعنى الفعل
 اى ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل الى اخره قيد على المقصود وايضا ان فى قوله المشارع
 اشارة الى دفع وهم وهوان يتوهم ان اختيار بمعنى اريد فعله هذا يلزم وجوب الفعل بعد
 دفعه ليقوله اى جعل مختاراً ولو كان بمعنى اريد لنفسه المشارع بقوله اى جعل مراده قوله
 لمناسبة الفعل لشرط لان الشرط للتردد والتردد انما يكون له حدوث لا ماله دوام قوله
 لعدم تاصلها بالشرط لان الشرط للتردد وكلمة اذا يدخل على المقطوع به فلا يكون اصل فيه
 فان قيل فعله هذا ينبغي ان لا يكون فيه معنى الشرط لعدم التردد قلت لا كثيرا يكون الشيء
 مقطوعاً به في زعم المتكلم ولا يكون كذلك في الواقع فلا يخلو عن معنى التردد قوله مثلاً ولو
 فانما اصلان فى الشرط قوله مجزئة عن معنى الشرط انما ذكره لبيان المقابلة مع قوله وفيها
 معنى الشرط قوله يقال فأجاء الاموال اشارة الى ان مفاجاة مصدر مهور اللام من باب المفاعلة
 قوله من قولم فجنتم اشارة الى بيان المجرد قوله فجاءت بالضم والمد انما قيد به بالتضم والمسد
 لانه لو كان بالفتح نحو فجنتم من غير الضم والمد كان مصدر لكون معناه اخذ بقتاد دون لقيه
 ولو كان بالكسر والمد نحو فجاء فهو مصدر من باب المفاعلة دون المجرد فأجاء نحو ضار
 ضاراً بقوله والمراد بلزوم الم جواب السؤال ظاهر وهذا الجواب وان مر سابقاً في باب الضم
 لكن لما بعد المسافة اعاده اذكره هنا طرد الباب أو نقول معنى قوله فيلزم المبتدأ اى
 على حد الاقوال اذ فيه اقوال ثلاثة الاول اختصاصها بالجملة الاسمية والشان
 دخولها على الاسمية والفعلية والثالث انما اذا اقترنت بقدر يجوز دخولها على الفعلية
 والا فلا فلهذا الحاجة الى تكلف حمل اللزوم على الازب كما ذكره الشارح قوله اى فاذا لم
 واقف دفع وهم وهوان يتوهم ان يكون السبع مبتدأ ووقوله اذا خبره كما هو مذهب المبرد
 فلهذا هذا يلزم حمل الماتن على مذهب غير صحيح

سنة ١٠٠٠ من الاموال الا اعتباراً من قوله من الماتن على مذهب غير صحيح

پس دروند وگناه نوبار خدای : خطا غوی تو دلاند و از خدای : کم و بخیله به فعلل امید وایم بکه خستلا سر و کاش زار خدای :

وهوان اذا مكانيه فيصير خبرا عن المجتهدين عن الذات وهو السبع فلا حاجة الى التقدير المحدية
 قد فم بقوله فاذا السبع واقف يعني ان اذا زانية وهي لا يصح الخبر لعدم صحة حمل الزمان على الجسة
 فيكون الخبر محذوف فيجوز المتن على المذهب الصحيح وهو مذهب الزجاجة والعقوبة على الخبر
 اذا المفاجات ولا يكون بعد ها الا الجملة الاسمية فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحذف
 الوجود القرينة وسد المسد وهو اذا لان بوجودها يكون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا يكون
 سد المسد لان مقدم والحال ان اقامة المتقدم مقام المؤخر لا يجوز قوله والعامل في اذا هذه
 معنى لا جواب سؤال وهو ان اذا من الظروف وهي من التصوبات فلا بد للنصب
 من العامل فاجاب بقوله والعامل في اذا هذه معنى المفاجات اي خرجت ففاجات اذا
 اي زمان السبع ثم يرد عليه ان لا نسلم ان معنى المفاجات عامل في لانه لو كان عاملا لظهر احيا نا
 فاجاب بقوله وهو عامل لا يظهر وقوله قد استغوا وقع تقليا لعدم الظهور قوله فيه اي في
 اذا قوله من الالتي بيان الكلمة ما قوله عليه اي على معنى المفاجات قوله واما الفاء جواب
 سؤال وهو انه لم يجز له العامل قوله خرجت مع انه فعل مفعول فاجاب بقوله واما
 الفاء فهي للسببية يعني ان خرجت جملة سببية وقوله ان السبع واقف جملة سببية وخبر الجملة
 لا تعمل في جز جملة اخرى او نقول ان قوله واما الفاء دقع وهم وهو ان الفاء للعطف
 فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وذلك يجوز فن قد بقوله واما الفاء في قوله وقيل لا وقيل
 شارح الرضي انما للعطف لانه ليقم كلمة ثم موقع ذلك الفاء ثم لا يخفى للسببية فعملان الاناء ههنا
 للسببية كما في قوله تعالى ثم اذا انتم تبشرون قوله من جهة المعنى جواب سؤال وهو
 كيف يكون اقرب التحقيق والحال ان عطف الاسمية على الفعلية غير جائز فاجاب بقوله
 من جهة المعنى ولا شك انه في المعنى عطف الفعلية على الفعلية قوله في خرجت الى خروشا
 الى نه في المعنى جملة فعلية قوله وحاصل المعنى والغرض في بيان الحاصل جواب سؤال
 وهو ان اذا لما كانت زمانية عند الزجاجة والحال ان اذا الزمانية عبارة عما يعبر وضع الزمان
 في موضع اذا وذلك ههنا لا يصح لان ما بعد اذا ههنا جملة وادافاة الزمان لا يصح في الجملة لانه
 من الاسماء الصريحة المعروفة وحاصل الجواب انه لما اول ذاب الزمان في الجملة بمفعول
 اعني وقوت السبع فيهم اضافة الزمان اليه قوله او مكان وقوت السبع فان قيل
 ان عند المبرد الخبر ههنا كلمة اذا دون قوله واقف فكيف يعبر قوله الشارح او مكان وقوت
 السبع قلنا نعم لكن ذكر الوقوت ههنا ليس لاجلان خبره واقف بل لاجلان اضافة المكان
 لا يكون الا الى الاعراض والاحداث

له فيكون قوله ففاجات عطف على قوله خرجت لا مولوس مفتي عبد الرحيم سفي عن محمد بن
 السهم الرحم عليا عند الموت ولا تقربنا في التبرع بعد الموت آمين ثم ان

والسبع من الذوات فلذا اذا اللوقوف اول قول ان ذكر الوقوف لاجل مطابقة السابق
اعنه قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب سؤال وهو انما كان
تقديره هكذا ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعله وقوله زمان مفعول
به فعله هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية وقال الرضى لم اعترض وجه عن الظرفية فاجأ
بقوله وقوله زمان الخ قوله واللام سبق اذا ظرفية وهذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم
به المشاهير في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قيل ان جعل اذا مفعولا فيه
لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه لعدم الفائدة في التقيد ..
بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علان الفجأة في زمان وقوفه لانه لم يقع كيف اتصل
به فقوله في زمان وقوفه لغو آجيب عنه لانه لم ينعقد لان التصريح بما علم ضمنا
شأنه قوله بالمفعول به محذوف جواب سؤال وهو ان الفعل المتعدي انما يطلب للمفعول
فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود فاجاب بقوله بالمفعول محذوف وهو قوله اياه
اي السبع قوله وقد يكون لجود الزمان جواب سؤال وهو ان اذا كما يكون للشرط
والمفاجأت كذلك يكون لجود الزمان عن الشرط والمفاجأت كما في المثال المذكور فلم يرد كونه
رحمة الله فاجاب بقوله وقد يكون لجود الزمان يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله
وقد استعمل في اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال المشاهير ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله
مفعولا به مع انه قد يكون مجزعا عن الظرفية كما في قوله اذا يقوم زيد اذا يفعل عمر وانما كان مجزعا
عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفية في المبتدأ قوله وقد سبقت اليه اشارة
فيه اشارة الى الجواب يعني ان خروج اذا عن الظرفية قول القليل ثم والمشاهير ان قول القليل بقوله
الرضي في بحث اسماء الاستفهام والشرط اول قول ان قوله وقد تستعمل جواب سؤال وهو
ان اذا كمل في الظرفية كذلك في مجزعا عن الظرفية ايضا نحو اذا يقدم الخ فلم يتعرض المصنف
فاجاب بقوله وقد تستعمل يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله وقد سبقت الاشارة
اليه جواب سؤال وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا في قوله
خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه فاجاب بقوله وقد سبقت
الاشارة اليه بانه قول القليل وهو ضعيف اضعف الرضى اول قول ان قوله وقد تكون لجود الزمان
وكن قوله وقد يستعمل اشارة الى مسألة ابتدائية من المشاهير وقوله وقد سبقت الاشارة
اليه جواب سؤال كما مر قوله ومنها اذ ولم يرد كونه ردا اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف
وهو ليس منها قوله الكائنة للماضي قد والمتعلق معروفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة
ايضا لانه علم لاذ الذي وقع في التراكيب ولم

یجوز المتعلق نکر تابان یکن حال الجزالة المعنی لان الحاکم مقید بزمان العامل فقط بخروجاء فی زید
 ملکها بخلاف الصفة لانها غیر مفیدة بزمان العامل بخروجاء فی زید العالم والمطلق جزیل
 من المقید ، وایضا ان الصفة المعرفة کاشقة غالباً والصفة الکاشقة لا یفید التکید اصلاً
 لا قلیلاً ولا کثیراً قوله وقد یجی للمستقبل بتجریده عن المعنی فیکون مطلقاً واستعمال المطلق فی
 المقید شائع قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماضی لفظاً ومعنی اومعنی فقط وقد اجتمعت
 الثلاثة لعن جملة اسمیة او فعلیة فعلها ماضی لفظاً ومعنی او فعلیة فعلها ماضی فقط فی قوله
 تعالی اذا خرجہ الذین کفروا ثانی الثانی اذ هما فی الغار اذ یقول لصاحب الایة الاول مثال الیاض
 لفظاً ومعنی والثانی مثال جملة اسمیة والثالث مثال الیاض معنی قوله ومنها ین والی بنائهما
 لایحتمل تضمن حرف الاستفهام والشرط قوله فهما للمکان قد لا یبتدأ بالفاء بقربیة اشتمال الحکم
 علی التفصیل اعنی قوله استفهاماً او شرطاً وجعله صفة ین والی وان کان صحیحاً لکن جعله مستقلاً
 الصق بالقلب قوله حال کونهما اشارة الی وجه نصب قوله استفهاماً او شرطاً ثم ورد علیه
 ان کونهما حالاً من ین والی موقوف علی الامرین احدهما صحة حمل الحال علی ذوالحال وهما لا یم
 الحمل لانه لا یقال ین استفهاماً بل یقال فیها معنی الاستفهام والثانی ان الحال الایکون الامن الفاعل
 او المفعول وهما من للبتداء فاجاب الشارح عن الاول بقوله ای للاستفهام یعنی انه
 یجوز ان حرف الجر فیقتضی المتعلق فیضم الحبل باعتماده وقد اجاب البعض انما جعلها عین الاتقان
 والشرط اشارت الی رسوخهما فیها وعن الثانی انه حال من المبتدأ علی مذهب مالکی رحمة الله
 علیه اول قول منهما حالان من الضمیر المستقر فی الجار والمجرور والی قوله للمکان یعنی الضمیر فی
 متعلق الجار والمجرور والی قوله للمکان یعنی الضمیر فی متعلق الجار والمجرور لکن لما حدث المتعلق
 انتقل الضمیر الی الجار والمجرور وقوله وقد جاء فی زید اشارة الی المسئلة ابتلائیة من الشارح
 رحمه الله تعالی علیه وهما جمحت وهما قال لرضی لا یتعمل فی معنی ین الامع من
 ایضا لا یجی بمعنی کیف ومتی الا اذا کان بعده فعل نحو قوله تعالی انی تو فکون یعنی کیف
 تو فکون اوجب ان من اعم من ان یکون لفظاً او تقدیراً فلیکن ههنا تقدیراً وکن الفعل
 اعم من اللفظ والتقدیر فیكون معنی قوله فی زید ای انی یکن زید قوله معنی للامان
 فیما قال مولانا عصا الدین قوله فیما یشیر الی ان قوله استفهاماً
 وشرطاً قوله فهما للمکان استفهاماً او شرطاً منصوب علی الظرفیة فی الاستفهام والشرط
 اوجب عن ان الظرفیة ههنا لا یدل علی الظرفیة سابقاً لان تجد ید الاسلوب ایضا

له بان قال کائنۃ ۱۲ م ۱۷۱ استنباطاً من شرح معنی عبد الرحیم

له ۱۷۱ علی کائنۃ او ثابت ۱۲ م ۱۷۱ فی الاستفهام والشرط ۱۷۱ مفتی عبد الرحیم الفتاویٰ علی عن

اللهم اغفر لی ولوالدینی ولوالدینی ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول لله

یصح ثبوت استعمالها في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانها ليست محلان في اول مدة الفعل المتصل والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اے يقع بعد هما لما كان اليه مشتركا بين المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال بعد هما ثم لما كان قوله بعدهما من الظروف وهو يقتضي المتعلق فلذا زاد قوله يقع قوله اے الاسم المفرد لما كان المفرد صفة وهو يقتضي الموصوف فلذا زاد قوله الاسم فان قيل ان المفرد يصدق على الثلاثة ايضا لان اسماء الاعداد كلها من قبيل الخاص منها مفرد واحد لكل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا كالسرير مفرد لان خشبته اجزاء وايضا المفرد ههنا ما يقابل المثني والجمع واسماء الاعداد ليس بواحد منهما فينبغي ان يفسر الشارح رحمه بالواحد لان الواحد يكون مقابلا للثلاثة والاربعة قلت الشارح رحمه وافق مع المص رحمه والمصنف رحمه انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للثني والجمع هو المفرد لا الواحد لانه يقال هذا الجمع واحد فلو كان الواحد مقابلا لما اطلق عليه ولا يصدق المفرد على الثلاثة ههنا فمنوع لان المراد من الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثنى في العرف يعد من الجمع فيكون في حكم الجمع قوله لا المثنى اشارة الى ان المولى من المفرد ههنا ما يقابل المثني والجمع قوله حقيقة او حكما جواب لسؤال ظاهر قوله او حكما بان يكون للذكر صيغة التثنية والجمع لكن لا يكون مقصودا بل الحفظ على وجه يصير مفردا معرفة فينبغي ما رتبته من اليومان الذان صاحبنا فيهما اول مدة زمان عدم رؤية زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالثني وان كان ظاهرا ليس بمفرد معرفة لانه في حكمه لانه مأوله بل ان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح رحمه انه اورد مثال لثنى الذي في حكم المفرد ولعمري وجب وجه كونه مفرد معرفة فان قيل زاد الشارح رحمه في التفسير لفظ هذان ان قبل اليومان ففعل تلك اشارة الى وجه لا افراد وهو انه السبب الاشارة صار اليومان مأولا بالمشا لاليه بهذا ان وهو مفرد معرفة قلنا لو قصد هذا المعنى لم قال فما دام لا يلا حفظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما بابلية المدة كذا قال جمال الدين احيب عنه ان قوله هذان في قوله فما دام لا يلا حفظ هذان اشارة الى اليومان المذكوران في المثالان هذان ههنا تعبیر عن هذان المذكوران في التاويل قوله فما دام لا يلا حفظ يعني ان جعلنا امرا واحدا باعتبار الحفظ قوله في حكم المفرد لانه فرض اول المدة كما ان اليوم اجزاء كثيرة لكن لما جعل اول المدة يكون شئ واحد قيل حقيقة او حكما جواب لسؤال ظاهر

له ليجوز ان الشارح بهذه تنبيه لكن في ضمن التثنية مفرد والمثالان ذلك الفرد جنس يطبق على الواحدة والثنى والجمع

مفرد

سنة فالتثنية اول مدة زمان عدم الرؤية بالمشا لاليه بهذان

يا اكرم العلمين الربور براسه وكريلطف بجواني تو باور شاه ومانده تو اكرم تو دلسه

و معنی حکما ای تکرار موصوفه بخود يوم یقینن فنخصص اليوم بسبب الصفة وهو قوله یقینن
 قوله لحصول التعین الیه دلیل لقوله او حکما قوله من کونای کون الاسم قوله تارة عدیل تارة الاول
 قوله یكونان بیان المتعلق لقوله بمعنی قوله ای جمیع مدة الخ اشارة الی ان اللام بدل من المضاف
 الیه آ علما ان مذان وقع فی جواب معنی من رأیت زیداً لیکون بمعنی اول المدة وان وقع فی جواب
 کمرأی کمرأیت زیداً لیکون بمعنی جمیع المدة قوله ای الزمان لما کان قوله المقصود صفة وهو
 یقینن الموصوف فلذا زل قوله الذی قصد اشارة الی القاعدة المشهورة هی ان اللام اذا دخل علی
 اسم الفاعل او المفعول لیکون اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل قوله حال کونه متلبساً جواب
 عن اعتراض الرضی وهوانه ینفیض ان یقال به العدد موضع قوله بالعدد ای فیها المقصود
 به العدد کلا العدد مدلول الثلثة وکذا العدد یدقصد من الاثنین الذین ینبیهما ولا یقصد الاثنین
 منه حاصل الجواب ان هذا انما یرد لوجعل الباء صلة المقصود ولیس كذلك قال
 مولانا عصاکم الدین لا یحتاج الی ما ذکره الشارح لدفع الاعتراض المذكور بل یصح ان
 یجعل الباء صلة المقصود كما هو الظاهر بان لیکون المراد من قوله بالعدد دهو اسم العدد ولا
 شکی ان الثلثة مثلاً اسم العدد انتهى قوله لکن یأتی عند اللفظ لانه یکون فی الالفاظ
 دون المعنی وعلى تقدیر الاعتراض لیکون هکذا ینبیهما المعنی المقصود باسم العدد و فیکون
 نسبة الایلاء الی المعنی وذالاً یمیز قوله لای بعده المستغرق بجواب سؤال وهو
 انه منقوض بقولنا ما رأیت مذیومنا اذ لا نقدر فی الیوم مع انه ارید منه جمیع المدة حاصل
 الجواب المراد من التعدد اعم من ان یتعدد الافراد تعدد الافراد تعدد الاجزاء فی الیوم وان
 لم یجد تعدد الافراد لکن وجد تعدد الاجزاء وتقدر بالسؤال هکذا ان التبس بالعدد
 ثابت علی التقدیر الاول ایضاً کما فی قوله ما رأیت مذیومنا الذان صاحبنا فینهما مع انه
 الاد من اول المدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما یمتغرق جمیع المدة واما المثال المذكور
 فلیس المراد منه جمیع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد یقع بعدهما المصدر
 سواء کان بمعنی اول المدة او جمیع المدة قوله مذیومنا ذهابک ای ابتداء عدم خروجی ذهابک
 قوله والفعل ای الفعل مع الفاعل فلا یرید ما قال عصاکم الدین الاولی ان یقال والجملة الفعلیة
 قوله ای ما کتب علی هذه الصورة جواب سؤال وهوان قوله وان لا یخولوا ان یراد منه
 الخفف والمشدد فایهما یراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد من و منذ کلاهما فاجاب الشارح
 رحم بقوله ای ما کتب الیه یعنی ان العبارة مجردة عن المضان ای صورة ان فی شمل
 المشقة والخففة لان کلمة ان مستعملة فیما کتب علی هذه الصورة حتی یراد علیه

انه یفهم من عبارة الشارح ان یقرء ای

اللهم اغفر لی ولوالدی ولجميع المؤمنين بجزمة النبي وآله الامجاد

ما كتب على هذه الصورة لانه التارح رح منه عن ان بهذه الكلمات فعله هذا لا يحصل الاختصاص
وقيل اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف أو لقول المراد منه التشديد واما التخفيف فهو مخرج
في ذكر الفعل بإعادة الفعل مجر داو مع ان المصدرية قوله فيقدر بعدها جواب سؤال
وهو انه على هذا لا يصح حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحالان الحمل لا بد منه لانها مبتدأ
وخرقا جاب المصنف رح بقوله فيقدر ذلك قوله اي كل واحد جواب سؤال ظاهر
قوله اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي المجازة لانه
لا عمل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب سؤال ظاهر قوله بمعنى اول المدة
او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشيء معرفة فهو ايضا معرفة فان قيل
هذا شيء اخر من المعارف فلم لم يرد منها وايضا بطل المحصر بما حصرها قلنا هو داخل في
المضاف لانه اعم من ان يكون صورتنا او حكما فان قيل لو كفي التاويل بالاضافة في صحة
الابتداء بالذكورة لصح وقوع كل نكرة مبهمة لا مكان التاويل بالاسم المضاف كرجل مثلا بانه
مذكر بني آدم فان قوله مذ كرمضاف الى بني آدم فينبغي ان يكون رجلا معرفة لصحة التاويل
بالاضافة في معناه قال الصواب ان يقال في الدليل انها مضافان الى الجملة حيث
لدلالة جملة سابقة عليها ولذا انبت مذ ومنذ على الغم تشبيها لهما بالغايات في كونها مقطوعة
عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ماريثته مذ ماريثته يوم الجمعة
اي من عدم رويي اى اول زمان عدم رويي فيكون من المضاف الى احدها اي احد
المعارف اجيب عن الاول ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة
بعد الوقوع لان التاويل يجري في كل نكرة وعن الثاني ان ما قلت انه صواب
فصحة ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول من هذا
التاويل فيبقى احدهما بالآخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا قوله اي خير كواحد
جواب سؤال ظاهر قوله ليقم بيان المتعلق الظروف وهو بعده قوله فانها عنده
خير المبتدأ او لعمركما قوله ويرد عليه فان قيل ان قوله يوان نكرة مخضعة
بتقديم الخبر الظروف لانها من الظروف وانما يرد غاية لو كان هو قائلا بتعريفها وليس كذلك
لانه يقولانها نكرتين اجيب عن الاول هذا مرفوع بما فكه بقوله واعلم انهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا وعن الثاني ان معناه ان يوان نكرة بالاتفاق
والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه اجيب عن اعتراض
النسابة رح علم الزجاجة ان قوله العزجاجة فيما يكون بعد ما معرفة واما اذا كان
نكرتا فهو موافق مع الجمهور وقوله واعلم الى اشارة الى الاعتراض

سأله اي يناسق من المصنف لا يستعمله الا ناسا متهذرا وجزءا منها شرح مولوي عبد الرحيم

على المصنف رحمه قوله لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ وللبتداء والخبر لا يقع فيهما شئ
فان قيل ان كونها مبتدأ يستدعى ان يكونا اسمين صريحين لا متناع كون المبتدأ ظرفا
واما كونهما خبرين لا يستدعى كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة في المبتدأ والخبر فان معنى قولنا ما لا
مد ثلاثة ايام ليس ابتداء عدم روي في لزيد في ثلاثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم روي في
ثلاثة ايام قوله الا ان يولد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب قوله ومنها لدى ولدان اعلم ان
ظاهر كلام المصنف ان لدى لغة براسه لانه قاله وقد جاء ولدان كذا او كذا ولم يذكر لدى
فيها بل ذكره سابقا لكن هذا مخالف مما ذكر في الصحاح من ان لدى لغة في ولدان اجيب
لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبادة اخرى تقدير ان لدى محمول لغة
على ولدان ولا شك ان لدى محمول في البناء على لغة من لغات ولدان وهولدا و لدا و
لدا لا نهاموضوعة وضع الحرف والباقي محمولة عليها اعلم ان الاصل في هذه الالفاظ
لفظان احدهما لدى والاخر ولدان والباقي لغات في ولدان ومعنى لدى مغير من معنى
لدى اذ معنى لدى عند ومعنى ولدان ولغاته من عند ليعني ان استلالية الغاية لازم معها
فيذكر في مقابلها كلمة الى فالحاصل ان في ولدان تسع لغات كعضد وحجل وكثف و
جبر وقين وعل وقم وخو ولت بفتح اللام وكسر التاء ولدان بضم اللام وسكون الدال
وبفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعنى لدى فبقى تسع
ثم المصنف ترك من لغات ولدان ثلاثة اعنى كثف ولت ولدان لقلتها بفتح من لغات ولدان
سته والمصنف ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع ولدان اعنى اصلها والثامن لدى
ثم ستة لغات ولدان على قسمين احدهما مع النون والاخر يسقط النون وانما قدم المصنف ما
فيه النون لكون التغير فيه ليسير فكان قريبا الى الاصل وهولدان فان قيل ان المذكور
في قول المصنف من اللغات ولدان ولدان ولدان يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات
والسكنة فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثاني
بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور
في قوله المصنف لدى لدى يعنى هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رحمه ان
الاول بفتح اللام وسكون الدال والثاني بضم اللام وسكون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رحمه بهذا الطريق لانه بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة
وهي ان تغير اللغة انما يكون الخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف
في الثلاثة الاول ثم الثاني والثالث وكذلك الثلاثة الاخيرة اعنى ما كان بدل من النون الاول اخف ثم الثاني
ثم الثالث بالنسبة الى الاصل قوله وبناءها لوضع بعض الحروف الخ وفي شرح المفصل

بني لذي تشبها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتكئة وانما عليها الحروف
 فاشبهت الحروف وبني لذي لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل والضمير في قوله لانه راجع
 الى لذي والضمير في هو الاول ايضا راجع الى لذي والضمير الثاني راجع الى لذي فالعاصل
 انما يبني لذي لشبه الحرف ويبنى لذي لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه
 لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه بانزل وبني فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه
 وبهذا التقدير ظهر دفع ما قاله عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لذي لمجرد موافقتها في بعض الحروف
 بل ان اي بلغات لذي وهي لذي لذي مع عدم الموافقة في المعنى اذ لذي بمعنى عندا
 ولذي ولغاته بمعنى من عندا يعني يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضوي الاعتراض وهو
 ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها
 حال الاستعمال في الكلام مبنيّة كشابهة للمبني فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيّا على وضعها
 وضع الحروف للزوم الدوران البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه
 لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبني على ما لا يعلم حالها من كونها مبنيّة حال
 الاستعمال لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة التحفة ولذا جاء بعض
 الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كأي كقريب المرأة من جانب الزوج وهن قوله وكلها بمعنى
 عندا ثم التوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل الكل الاجتماعي فذم صاحب التكملة بقوله اي كلها
 مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة
 وهو لا غلب مقدّم فهو بمعنى من عندا ولما لذي فهو بمعنى عندا ولا يلزمه معنى الابتداء
 كذا في الرضوي قوله وحملت البقية عليه اي على البعض ووجه الحمل اتفاقها لفظا ومعنى قوله
 والغرق اي بين لذي واخواته وبين عندا قوله وحملها اي حكم كل واحد من لذي واخواته قوله
 اي ان جمعها اي تجعل مدخولها مجرورا وقوله وقد ينصب على صيغة المجرول اعلم ان غدت
 بعد لدن لا يكون الامنونة وان كانت معرفة كذا قال المولوي قوله وان كانت معرفة ...
 دفع وهم وهو ان غدت وانما يكون امنونة اذا كانت نكرة ولجعل معرفة يصير غير
 المنصرف بان يكون علما لغدت ومعينة فذم بقوله وان كان معرفة قوله لتشبهها لنونها
 لما كان للدعي مركبا من الجزئين احدهما اعمال لدن خاصة والثاني معمولية غدت خاصة
 اشار الى الوجه الاول بقوله لتشبهها لنونها الجز الى الشان بقوله ولكون غدت الجز قوله
 ولذلك اي لاجل ان لونها مشبهة بالتنوين من حيث انه مجازف ويشيت بالتنوين قوله و
 لكون غدت عطفت على قوله تشبيها من حيث المعنى كذا قال المولوي قوله من حيث المعنى
 جواب سؤالا وهو ان عطفت قوله ولكون غدة على قوله لا يجوز اذ يلزم عطفت الجملة
 على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما في حكم الجملة باعتبار التعلق حاصل الجواب

له يعني اشئ الذكر الذي يتوقف ذكره كالمعربة العطفية

لله ليس هذا القول في التنوين المجرور

انه قوله تشبيهاً مفعولاً فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المضي | علم ان
تشبيهه لدان برطل لاجل المماثلة لان عمل لدان من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من السبيل
وذا لا يجوز قوله اكثر استعمالاً من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالاً لان معناها
ما شتگاه فلتدبر من افعال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة في اللفظ
قوله ومنها قط لا يستعمل بدون اللفظ هو كنت اراه قط اي دائماً قوله اتباعاً بضم الطاء فان
قيل فلهذا ينبغي ان يفتح الطاء ايضا اتباعاً لفتح القاف عنه قلنا هذا انك بعد الوقوع قوله
هو اسم فعل بحجته الامر اي اسكت وانه قوله اي لعل الفعل جواب سؤال وهو ان قوله
لما مضى لا يخلوا اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضي او يكون موضوعاً للزمان الماضي
فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثاني لا يصح قوله لللفظ
لان قط موضوع للزمان الماضي فلا محالة يكون الزمان منفياً اي معدوماً فعمله فيه وعدمه
بقوله الماضي لان الماضي ماضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفى حاصل الجواب ان كلاهما
مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعاً للفعل الماضي فقط من غير تقدير
بقوله المنفى فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح اي لاجل الفعل ولم يقل المنفى
مع ان الجواب يتوقف عليه الكفاء بما ذكره للمصنف واما الثاني فالمراد هو الزمان الماضي وقوله المنفى
ليس فيه الضمير الواجب الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشيء فيه فيكون توصيف الماضي
بالمنفى باعتبار حاله للتعليق لا باعتبار الموصوف وانما مراد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يتوهم
ان اللام في قوله الماضي بمعنى كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط و ايضا ان اللام
قد جيء بحجته من كما في قوله تعالى سمعوا لها شقيقا اي منها ثم لما كان موصوف الماضي فعلاً
كما في التوجيه الاول ففيه صرف اللام من المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة في الزمان
لا في الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضي المنفى على معنى المتبادر لان المنفى صلة الفعل
الفعل باعتبار حال الموصوف وفي التوجيه الثاني بقاء اللام على المتبادر لانه يصح جعله صلة للوضع
اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضي لانه من الظروف لو كان اسناداً للمنفى اليه على
التيوز باعتبار كون ما وقع فيه منفياً فيكون في كل التوجيهين امران احدهما خلاف
المتبادر والاخر على وفق المتبادر قوله وقيل حملت على اختم اي قيل بناءً على المشددة لملها
على اختما وهي عوض في ان كلاهما المنفى الفعل وانما بقي عوض لما ذكرنا من فيما بعد قوله
لكونه مقطوعاً عن الاضافة قال اللؤلؤى عصام الدين ر ان عوض لما
كان من الاسماء التي هي مقطوعة من داخل في قوله ننما قطعاً عن الاضافة فايراده
هنا لغو انتهي اجيب سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة
لكن ذكره هنا ليعلم ان

متعلقہ خاص وهو المستقبل المنفرد قوله نحو عوض العالفین وانما نصب عوضا لانه مفعول لا ان له قال مولانا عصام الدین لم لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لان الفتح ايضا جاء في بعض كما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وكسرها فمن علم انها معرب قلنا انه لو كان مبنيا لجاء ضمه وكسره في هذا التركيب ايضا لان البناء على الضم اقصم والكسر مساو به ولا يقول به احدا ونقول ان الاضافة الى المفعول ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها و هي التخصيص والتعريف والتخفيف بالاعراب اى لاختصاصها بالاعراب ولذا يعرب الغليات عند الاضافة الى المفعول قوله اى دهر الداهرين اشارة الى تفسير غير المشهور بالشهور ثم لما كان شهرة الدهر ليس من كل وجه بل كان بالنسبة الى بعض الناس فلذا افسر الشارح بقوله ومعنى الداهر والعائض لانه انما معنى الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يأتى عوضه جزء اخر كذا فى القاموس يعنى فى الزمان المستقبل معنى العوضيته لانه كلما مضى جزء اتى عوضه جزء اخر قوله الظروف المضافة الى اى الظروف المعربة غير الظروف المذكورة يجوز اعرابها وبنائها ونحوها بخلاف الظروف المبينة المذكورة لانه اذا اضيفت الى الجملة يجب بناؤها كما فى اذا حيث لانه لما وجبت اضافة وجب البناء ولما تجوز الاضافة تجوز البناء قوله الى الجملة سواء كانت اسمية او فعلية قوله او الى كلمة اذا انما مراد كلمة الى اشارة الى ان قوله او اذا عطفت على الجملة وانما مراد قوله كلمة لتلايتوهم ان المراد من اذ معناه وذا غير جائز لان الاضافة لا يكون الى المعنى وانما خص اذ مع ان هذا الحكم كما كان لا بد من ذلك لا وذا وحيث لان الجملة اعم من الاسميتة والفعلية وكلاهما يقعان بعد اذ قوله لاكتسابها البناء من المضاف اليه فان قيل ان الكسب من المضاف اليه انما يكون اذا كان مبنى الاصل واذ ليس بمبنى الاصل قلنا ان اذ وان لم يكن مبنى الاصل لكن مضاف الى مبنى الاصل وهو الجملة لانه عند صاحب الفضل مبنى الاصل كما مر فى هذا الكتاب فكانها مضافة الى الجملة بواسطة اذ قوله ولو بواسطة جواب سوال ظاهر قوله من خفى يومئذ اى از شرنمى روز قیامت فممن قوت بالفهم متعلق بكلام الاميتين فانه قد يضمن فى الاول ويكسر فى الثانى قوله ويجوز اعرابها الى اشارة الى ان الجواز هنا بمعنى امكان الخاص فيكون سلب الضرورة من الجانبين فيكون الاعراب والبناء قوله ولا يجب اكتساب جواب سوال ظاهر لان اكتساب البناء انما يجب اذا كان الاضافة واجبة والاضافة هنا غير واجبة بل جائزة فكذا البناء يكون جائزا قوله اى كالمذكور جواب سوال وهو انه فات للطائفة لان ذلك من اسماء الاشارة المفردة والمشار اليه جمع وهو الظروف فاجاب بقوله كالمذكور ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب من اوله الى هنا فاجاب بقوله من الظروف قوله المذكورين حاله من مثل وغير باعتبار نسبة الماثلة المستفادة من الكاف فى كذلك قوله

موض

له بين اسم الاشارة والشارح اليه

عند متعلق بالاختصاص

لشابهتهما الظروف الخ ليعني ان مثل وغير مشابه بحيث واذا واذ في ان الكل لازم الاضافة
 لاكن اضاقتها الى الجملة واضاقتها الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانها ليست بطريق
 واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمشبه الى المفرد هينغ ان يكون الشبه ايضا مضاف
 الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا للصحة اضافة مثل وغير اليها
 ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع المصدرية او ان الصدق
 ليكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول
 ما وان المصدرين ليعم اضافته مثل وغير لانهما لا يضافان الا الى المفرد قوله وبهذه
 المشابهة جواب سوال وهوان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرنا في نجتهما فلما
 بقوله وبهذه المشابهة اي انها لازم الاضافة قوله ويجوز اعرابها اشارة الى ان الجواز بالصحة
 الخاص قوله المعرفة مصدر معناه شناضن لكن هذا معنى لغوي واما في الاصطلاح
 فيطلق على ما فيه التعريف اي المصدر المبني للمفعول فلا يرد انه اذا كان مصدرا فكيف يعبر
 حمله على مزيد وكيف يعبر قولهم في غير المنصوب المراد تعريف المعرفة قوله اي هذا باب بيان
 اشارة الى بيان اعراب قوله المعرفة والنكرة يعنى انها خبر مبتدا محذوف وهو قوله هذا
 وخبريتها باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعني قوله باب بيان قوله من اقسام الاسم
 انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لتلايد هب الدهن الى الغير واشارة الى ان هذا
 تقسيم اخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في العرب والمبني وانما منه بالاسم لبعده عهدا لاسم
 وهو مورث النيان قوله اي اسم جواب سوال وهوان التعريف يصدق على الفعل
 نحو ضرب لانه وضع لشيء بعينه وهوان دن وعلى الحرف نحو من لانه وضع للتبدا و ايضا
 يرد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا الابد من ضمير الفصل وايضا
 الموصولة مع الصلة شئ واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض
 فصلا فلا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شئ مطلق لانها يطلق على ذوى العقول
 وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم
 ذلك القسم وهو الاسم لا الشئ فلما بقوله اي اسم ما اما الجواب الاول فظاهر وكذا عن الثاني
 لانه لما قسم باسم منك علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان
 يكون نكرة فلما اجعلها موصولة قوله بوضع جزئى او كلى دفعهم وهوان المتبادر من الموضع
 وضع شخصي فلما تناول علم الجنس كسائر دفعه بقوله بوضع جزئى الخ اوانه دفعهم اخى وهوان يوجب ان المراد من الوضع
 ما كان الموضوع والموضوع له كلاهما لفظان بخصوصه كزيد بخصوصه فعلى هذا لا يتناول التعريف الاقسام الاخرى فدفعه بقوله بوضع
 جزئى او كلى وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة ههنا لانه لاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فهو
 جزئى فان قيل ان الخصوصية ثابتة للطرفين لا للموضع فكيف يكون هذا اقسام الموضوع

قلنا ان خصوصية النسبة يثبت بخصوصية الطرفين او يلا حظ الموضوع والموضوع له
بجرايم كما في المشتقات فان ما كان بوزن فاعل مثلاً فهو موضوع لمن قام به الفعل
او يلا حظ الموضوع بجرايم كما في اسما والاشارات والمضمرات او يلا حظ الموضوع له بجرايم
ولا وجود له في الخارج وتحقيقه مرني بحث الوضع في تعريف الكلمة فلينظر فيه قوله متلبس
جواب سؤال وهو ان الباء في قوله بعينه لا يخلو اما للسببية او للاستعانة لا سبيل الى
الاول لان العين عبادة من ذات الشئ فيلزم السببية للنفس ولا الى الثاني لانه يلزم
الاستعانة بالنفس وذلك يجوز فلجواب بقوله متلبس يعني ليس الباء لشئ منها بل لا مخرج
وهو الملائمة قوله بذاته جواب سؤال وهو انه لم خالف المصنف عن سائر النحويين لانهم
قالوا بذاته بل قوله بعينه فاجاب بقوله اي بذاته يعني انما مر لوفان فبذكر احدهما
لا يكون مخالفاً من الاخر قوله العينة جواب سؤال وهو انه يصدق التعريف
على النكرة لانهما ايضا وضعت لذات الشئ فاجاب بقوله العينة ثم يريد عليه ان العين
عبادة عن الشخص فعلى هذا يخرج اسامة فلجواب بقوله العلوية قوله المهودة
جواب سؤال هو انه لما كان الباء للملازمة فاللفظ غير صحيح لانه يلزم الملازمة مع النفس
وذلك يجوز فاجاب بقوله المهودة يعني ان اضافة العين الى الضمير عهدية وهو لا يكون
معهودا بينهما فيكون خاصاً والشئ عاماً فيكونان غيرين فلا يكون الملازمة مع النفس فان
قيل لوجعل هذا في الابداء لا يحتاج الى قوله متلبساً قلنا ان الشارح اختار ههنا ترجم
العنان وهو عبادة عما يذكر المحتملات ثم ياتي بالمقصر قوله للتكلم والمخاطب قال مولانا
عصام الدين لا دخل لعلم التكلم في كونه معرفة لانه عالم في النكرة ايضاً فالمعتبر في المعرفة
علم المخاطب فلا فائدة في ذكر التكلم اقول ذكر التكلم لاجل قوله المهودة لانه لا يكون الا بين
مثنيين او نقول ذكره اشارة الى التشبيه اي العلوية للمخاطب كما تكون معلومة للتكلم قوله
فالشئ مقيد لجواب سؤال وهو انه اذا قيل جاء في رجل وكان معلوماً بينهما ينبغي ان يكون
معرفة فاجاب بما حاصله ان العلوية انما يعتبر مع الوضع لا العلوية المجردة عن
الوضع قوله ستة اوزام جواب سؤال وهو انه لا يصح حمل المضمرات على قوله هي لانه يلزم حمل
الاضطرار الاصح لان الضمير في هي راجع الى المعرفة وهي اعم من المضمرة وايضاً يريد ان هذا التقسيم
على قسمين احدهما تقسيم الكل الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فسال السائل انه
من اي قسم فاجاب بقوله ستة اوزام يعني ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر لما اطلق لفظ الاوزام
علم انه تقسيم الكل الى الجزئيات ثم يريد عليه انه لا يعلم تعلق قوله المضمرة مع السابق فاجاب بقوله فالاول
ان خبر مبتدأ المحذوف ثم الجملة بيان لستة اوزام قوله واسا در ترتيبها جواب سؤال وهو انه
لم قدام المضمرة على الباقي ثم وثم فاجاب بقوله واسا لان المصنف يبيّن فلا بد لا اختياره

هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة فصله نكتة لذلك فيجمل عليه
 قوله مجيب المرتبة فهذا الترتيب الذي ذكره المصنف مذاهب سيويه كما قال الشارح في اخ
 العارف فلا يريد ما قاله اجمال الدين ان التركيب المذكور في المتن لا يوافق شئ من المذاهب قوله
 بازاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر الشخص يدل على انها
 موضوعة لعان شخصية وهي جنديات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرات فان ضمير
 الغائب موضوع لعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكر
 لا حقيقة فان المرجع الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه وانقول المراد من الشخص هو
 العلمية سواء كان بالثخص وبالنوع قوله باعتبار الامر على جواب سؤال وهو ان الافراد
 غير منضبطة فكيف يكون الوضع لها مع انه لا بد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه
 يحكي الى اي هذا الامر الكلي قوله وجعله الة لانه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اى لا يفهم
 من لفظنا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو
 القدر المشترك فلو كان لفظنا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ...
 المشترك المقصود بالتفريع قوله لانه الموضوع وقوله فتعقل ذلك نوطية للتفريع فلا يريد انه
 تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كى جواب سؤال وهو انه الوضع على اربعة اقسام
 فسال السائل ان وضع المضمرات من اى قسم قوله الشخصية او الجنسية دفعه وهم وهو
 المتبادر من الاعلام هي الشخصية لكما لها فذمه بقوله الشخصية اى يعنى انها اعم قوله من حيث
 معلومية ومعمودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان في الاول الواضع لا يعلم
 المخاطب قبل الوضع وفي الثاني يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون كما
 وضع له المعنى معهود ايبين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اى ليس
 بكرة قوله مع قطع النظر من معلوميته ومعموديته اى لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع
 هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يريد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للجهول وهذا لا يجوزنا قوله يعني
 اسماء الاشارات والوصلات يعنى ان البهيمات اذا ذكرت في كتب الفخر ياد منها اسماء الاشارات
 والوصلات لكن فهم لادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا افسرهما قوله وانما سميت بجواب ال وهو
 يلزم في عبادة المصنف القول بالمتنافين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع
 المتنافين لا يجوز اذا كان في زمان واحد وهما في الزمانين لانهما قبل الاشارة والتعريف
 بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب السؤال انه اى الوضع على اربعة اقسام فسال السائل
 ان وضع البهيمات من اى قسم فاجاب بما ترى قوله يخفى المشار اليه امانة المعنى الى مشار اليه بيانته قوله وعين عطف على
 تعقل قوله لان التصور والمراد اى التصور للصور العلمية اى في الوضع قوله وهما اى المشترك قوله لانه اى الموضوع له خصوصية
 كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يريد لا يحتمل خصوصية على الموضوع له لانها من الافراد

قوله والرابع والخامس انما جمعنا لرعاية قول اللاتن او عرف بالنداء بايراد كلمة او قوله
 او الجنسية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سؤال
 وهو ان اللام لا يكون الا لتعريف فما الحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغي ان يقول ما
 دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعني لا نسلم ان اللام لا يكون الا لتعريف لانه قد يكون
 لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليلة فالظاهر ان يقال لئلا
 يدخله اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف ما دخله
 بل هي معروفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معرفة بنفسه لانه معروفة للغير كاللام والنداء
 اجيب لو قال ما دخله اللام لا يدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل في الموصولات التي مر ذكرها
 قوله والميم جواب سؤال وهو ان حصر المعارف في الستة باطل فاجاب بقوله والميم الخ
 وقصته ان رجلا من قوم حثيث لم يودى اللام بل ادى الميم في موضع اللام فقال من النبي صلى
 الله عليه وسلم من امير امصيام في امسفن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لطابقة قوله
 ليس من امير امصيام في امسفن فان قيل الصوم في السفر اولى فكيف قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس من البر للحد يث قلنا ان اللام في الصوم التي ابد منها الميم للعهد اى الصوم للهود
 في السفر للهود وهو سفر الغزاة ولا شك ان الا فطار في سفر الغزاة افضل في يوم الحاربة
 قوله بدل من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل في موقعه وفي شرحه
 ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من
 المضاعف العين الذي فائه همزة جعل اهل اليمين ومن كان قريبا منهم بدلها ميم لان الميم
 لا تدغم الا في الميم فلا يشبهه للمعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والتاء والذال
 والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والطاء واللام والنون قوله
 اذا قصد به معين وهو واحد واقعي لا احترازي والا فوجله مضموم غير ممنون لا يكون الامينا
 وكذا في قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذا قرن مع المقصد والا فلا
 قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سؤال وهو اننا لا نسلم ان النداء من المعارف والالذكرة
 المتقدمون وايضا لو كان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف في الخمس حاصل
 الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لا يكون من المعارف بل لاجل انه راجع
 الى ذى اللام وكذا الحصر بالخمسة لاجل انه راجع الى ذى اللام اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل
 يعني انه كان في الاصل معروفا باللام توصل لندا انما بابي ثم حذف اللام واى لكثرة
 الاستعمال فصار يا رجل قوله واصل يا رجل يا ايها الرجل وهذا في اصطلاحهم
 والا فاننا لا ندرى من اين علم ان اصل يا رجل يا ايها الرجل قوله
 له لوجود القسم السابع وهو الميم ١٢

اي احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** يرد على المرحوم وهو ان الضمير في قوله **احد** ههنا راجع الى المعارف السابقة والنادي ايض من المعارف مع انه لا يضاف اليه شئ لان يا حروف النداء يقتضي الصلابة فلو جعل النداء مضافا اليه لفات صدرة النداء وايض يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف النداء واجاب شارح المندى رح عن هذا الاعتراض ان الضمير في **احد** ههنا راجع الى الامور الاربعية اي من غير النداء **واجاب الشارح رح** عن هذا الاعتراض ان الضمير راجع الى الامور الخمس لانه المتبادر ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد ههنا صحتها بالنسبة الى كل واحد من لفظ **احد** في اثبات ومنه لو احد مبهم كباقي التكرات لا للعموم فن قال انه تكلف فقد تكلف **قوله** الى المعرفة ايض الا ظهرا يقال ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى احد ههنا لان فيه توهم الاضافة الى النداء لانه ايض معرفة بخلاف لفظ **الاحد** لان المراد منه احد الامور الاربعية كما قال شارح المندى رح وان الاضافة الى **الاحد** لا يستلزم الاضافة الى كل واحد كما قال الشارح **اجيب** بان ما علم انهم المتبادر لا يستلزم صحة الاضافة الى **قوله** وبواسطة فان الغلام مضاف الى ضمير **الكاف** بواسطة **الا** والياء في ابيك للاعواب وليس يضمير للتكلم حتى يلزم اضافة **الاب** الى النفس والى الخاطب وهذا يجوز لذي يلزم اضافة المعرفة وايض يلزم الاضافة الى **الشيئين** **قوله** ولا يخفى عليك **جواب** سؤال وهو انه لو اضاف غير ومثل وشبه الى احد هذه الامور لا يفيد التعريف فلا يصح اطلاق المرحوم **فاجاب بقوله** ولا يخفى **قوله** نظرا الى ما سبق في اول بحث المجزوات في بيان **قوله** وتفيد تعريفا مع المعرفة **قوله** الى اضافة معنى بفتح التاء بدون التنوين للاضافة وانما اختارت قلت المضاف دون الموصوف اي اضافة معنوية لان تقدير الموصوف يستلزم خلاف الظاهر وهو تقدير الموصوف وجعل معنى بمعنى معنوية **قوله** يعنى اضافة معنوية بيان حاصل المعنى فلا يرد انه ليس الاقرب توصيفي مع انه قال الشارح رح انه تركيب اضافي حيث قال انه يحذف مضاف **قوله** ولما استجواب **سؤال** وهو ما الوجه للمرحوم انه خص العلم بالتعريف **قوله** معنى ظاهر لانه علم من بيان المضاف اليه الى من الامور الخمس **قوله** مستغنى عن التعريف لانه يعلم من نفس اللفظ حيث يقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الى بيانه ولان المعرفة باللام الذي كان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذي كان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما كان **دفع** وهم وههنا المراد من العلم الاسم المحض لانه ان صدر بالاب نحو ابو يوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنات نحو بنت قيس **فان قيل** هذا يخالف لما قاله في القاموس حيث قال ان ابو العتاهية لقب ابراهيم عليه السلام مع تصدق بالاب معناه ابو البركة في نيكي قلنا ان معنى ما قاله في القاموس ان العتاهية في ابو العتاهية لقب بقرينة ان صاحب القاموس اورد في مثاله قوله كراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية فقط لا المركب **او نقول** ان صاحب القاموس نظرا الى اصطلاح بعض أهل الحديث حيث قالوا

ان الکلیه هو العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حیوان نحو ابو شعلوب ابوليث وابن عروس او
عطف على اسم صفة كافي الحسن وان اضيف الى غير الحيوان فهو لقب كافي تواب والعنا هيته ليس بـ
اذمعناها البركة ولا صفة لانها مادل على ذات مبهمه مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف
ليس معه ذات كذا في حاشیة الفاضل الجلی على التلویح والغرض في ذكر الکلیه تعظیم المکنی
بعد التصريح بالاسم فان بعض نفوس الکبر تائف الى طلب اللفظ من ان يخاطب باسمه والفرق
بين الکلیه واللقب مع ان اللقب يمدح الملقب به مع ان اللفظ والکلیه تعظیم المکنی بعد
التصريح بالاسم يعني ان التعظیم غير المدح فالفرق ظاهر **قوله** شخصا وجنسا **فهم** وهو ان
يتوهم المراد بالعين لم شخص ففهم بقوله شخصا نحو زيد وجنسا نحو سامة **قوله** والاعلام
الغالبه **جواب سوال** وهو ان الاولى ان يقال العلم ما يطلق على الشئ ولم يقل يوضح
ليدخل فيه الاعلام الغالبه لان تعيينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانه
غلب استعماله في واجب الوجود اعلم ان العلم الغالب امه امضاف نحو ابن عباس او ذو
الام نحو الخم في الاصل داخله في المضاف بالافه العهديه والمعرف بالام العهائيه وبعد
غلبه الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضروره في دخوله العلم الغالب في
العلم الحقيقي يتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض التامح رح دخوله
في العلم الحقيقي بعد التسليم ان سلم عدم دخول في ذل لام والمضاف **قوله** غير
متناول غيره الخ ولم يقل غير متناول ما شبه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه
لا يشبه بغيره حتى يحكم انه لا يتناول ما شبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السالم
لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناول
ما شبهه وجود ما شبهه وللمصريح ان يرد ذلك بان في التناول وان كان سلما
لكن الصلة اعني قوله ما شبهه موجبه فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان
يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شئ لا يوجب الثبوت
في الواقع فيكون تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبه ونفي تناول ما شبهه ما ينفي التناول
مع وجود ما شبهه او ينفي التناول مع عدم ما شبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم
الصفة فاعرف **قوله** غير متناول غيره ان غير الشئ الواحد لا ان الضمير راجع الى الموضوع
له قوله ان حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير متناول حال من الضمير في وضع
ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشي لان على هذا يخرج الاعلام الجنیه هكنا لبعض
النسوس فان قيل لا فرق بين العلم والضمير مثلا لان انت مثلا يتناول فردا معينا وتناول
له فرد اخر انما يكون بوضع اخر لان الضمير موضوع لكل جزئي بوضع على هذه كما هو مقتضى
المثله اخرين وكذلك العلم يتناول فردا معينا وتناول له فرد اخر انما يكون بوضع اخر

اظهار تفنن الخطاب وكلمة الى في قوله ولما اشار الى ترتيب بمعنى على الوجه صله التنبيه فصار
التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعني اقلها لبا جواب **سوال**
وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا
كان مع الغيور والاحد وقال انا شئت على الخطاب ايم متكلم فاجاب بقوله يعني اقلها لبا لان ليس فيه
اللباس **قوله** من حيث اصنافها علم ان لا حاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشغال
بما لا يفيد واظن ان ليس من الشارح بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جازان يلتبس باخر لانه اذا التصق
رجلان في يتوهم كل واحد ان الخطاب ^{المعنى} الى **قوله** وليس المراد جواب **سوال** وهو انما التباس انت باخر
لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس لانه ان عدم
فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اي قليل لانه وهم كما قال الشارح رح في توهم او تقدير سوال
حك ان المضمرة المتكلم وان لم يكن فيه ليس وفي الخطاب ليس فليكن اعرفية الخطاب من المتكلم من
وجاخر فاجاب بقوله وليس المراد **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا التنبيه
قوله لنبته نسبة لا عرفية **قوله** ولهذا ما اثبت اي اجل ان التفاوت في المضاف بحسب تفاوت
المضاف اليه ما اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه في اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه
اختلافات اما كون المصراعين لان المتكلم والخطاب ظاهر والغائب محمول عليه وايضا الراجح الى التقدم
بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة عند الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعيينه باستعمال الاشارة الحسية وايضا الوصول بالصلة
ولا شك ان الاول اوضح من الثاني ثم الوصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف
به جزما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة
الحسية كان بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رح في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم الخطاب ثم العلم
ثم الغالب السالم عن الابهام احقر ذبه عن ضمير ربه بجلاله انه مبهم وضمير لهم عبارة عما لم يكن له
مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المصراع مخالف لما ذكر الشارح رح في التوابع من قوله ثم
المعرف باللام والوصول فافهما مساويان وقال ههنا الوصول اعرف من اللام قلنا ما قال الشارح رح
ثم فليكن قول البعض وهذا قول بعض ائمة الخلف تظهر في النص حيث قال المصنف رح
والموصوف اخص ان مساوي **فان قيل** ان ترتيب المصراع في المعارف لا يوافق بولح من اللبس
قلنا لاننا لم نوافق بواحد منهما بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا
الترتيب الذي ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اي ترتيب اصناف
المضمرة لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا في **قوله** وهذا الترتيب القريب والقريب
اصناف المضمرة لا انواع المعارف اجاب لقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله**
بمذهب سيبويه هذا احقر اذ عن قول مصنف رح التسهيل لانه قدم العلم على الضمير الغائب

کما مرانفا والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب **قولہ** قال لا بعینه ولا یرد قوله وجه لك ومراس
 لك لانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعینه وان وقع على معين باعتبار
 ذات **جواب سوال** وهوان النكرة لما وضع لشئ لا بعینه يكون الوضع للجهول وهذا يجوز فلجواب
 بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومات كما في علم الجنس قوله المعلوم **مدفع**
 وهم وهوان المراد من العین هو الشخص فبقی علم الجنس دخل في النكرة فدفع بما تروى شملنا توهم ان
 المراد من المعلوم المتكلم فيكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمتكلم فيكون الوضع للجهول فدفع بقوله
 المهوردة اى لم يعتبر في النكرة علم الخطاب كما اعتبر في علم الجنس وانما قصر القى بالذات ليقف
 سائر الجوين لانهم ذكروا الذات **قولہ** من حيث هو كذا لك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير
 في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذا الى المعلوم للمهوردة **قولہ** انما افرد بها بالذکر
جواب سوال وهوانه لاحطة الى ذكر اسماء الاعداد دون بعضها مركبات فهو دخل في المبني
 وبعضها مفردات فهو دخل في المغرب فما وجه افرد بها كذا فلجواب بقوله وانما افرد بها قوله احكام
 خاصة فان دخول الثاني المذكور من الثلاثة الى العشرة دون المئتين من الاحكام الخاصة وكذا
 اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست
 لغيرها مما لا يحتاج اليه لان دلالة تحت قوله خاصة قلنا هذا بيان للجزء السبلي للخاصة **قولہ**
 ان الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات
 لك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة
 عشر مثلاً اسم لعدد معين وكذا اقال المصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم
 على خمسة عشر وحاد في عشر مع انهما من المركبات قلنا المراد بالمركبات التي هي ليست
 من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الا
 تفصال **قولہ** لکية احاد في الاصل احاد نحو افعال ابدال الفاء بالالف صلا احاد قوله لکية
 فقوله لکية احتراز عما وضع لغير الکیة سواء دل على العدد لغير العین کصیغ الجمع ولفظ العدد
 بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحوه زيد او عمر فانه يدل على واحد معين وبقوله
 احاد احتراز عما وضع لکية الاجزاء نحو النصف والثالث والرابع وباضافة احاد الى الاشياء
 احتراز عما وضع لکية الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع ويغف
 وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانها يدلان على عدد معين من غير نسبة الى
 جنس ويدكر ان تبیع اسم عدله تميز نحو عشرة رجال وبضع **قولہ** فالاشياء الخ الفا التفع
 الحد ولا يخفى انما اذا كان الاشياء هي المعدنات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي
 ان يقال لکية الاحاد ولکية الاشياء فبلغوا ذكرا للاحاد والاشياء لان الاشياء جمع يتناول الرجال والنساء
 والحياد وكل واحد منها اجزاء الاشياء **حبيب** عنده معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ للواحد عبارة عن الرجل والفرس مثلاً فيكون قوله كل واحد بمجنز المضاف وهو الافراد اذ
 لرجل افراد وكن الفرس افراد فلا يرد شئ **قوله** منفرد تا كانت تلك الاحاد **جواب سول**
 وهو ان الاحاد جمع وهو يتقيم في ما فوق الاثنين ولا يستقيم في الواحد والاثنين لعدم الاحاد فيهما
فاجاب بقوله منفرد تا انما حاصله ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اهم من ان يكون مجمعة
 اى بدفعه واحدة كثلثة او اربعة او منفرد تا اى بدفعات كالواحد والاثنين وتصوير الدلالة
 على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلك وذلك فلو واحد المذكور في الوجوب يدل على
 الاحاد فاذا قلت كم درهما لك وكم دينار لك وكم رجل عندك فاجاب الاخر وقال واحد فيكون
 الواحد معتبراً في كل واحد من الدراهم والدينارين والرجال فاذا اخذ الواحد من كل واحد منها
 فيكون احاداً **قوله** وكمية الاحاد ما يجاب به اى مدلول ما يجاب به عند السوال لا لفظ فيكون
 في عبادته مسامحة فان الكمية فان الكمية مدلول ثلثة لا لفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
 اى من واحد واحد في الواقع دون الظاهر لا يعلم السائل انه واحد او اكثر والا لما سأل **قوله**
 بكم بان يقال بكم استنزلت هذه الشئ فيجاب بثلثة او اثنان **قوله** والالفاظ التي سبقت اخبره
 بقوله اسماء العدد قوله بان يكون كل واحد منها **الرفع** وهم وهوان يتوهم ان المجموع موضع
 للمجموع فرفع بقوله بان يكون **الرفع** **قوله** فالواحد موضوع تفريع على قوله منفرد تا كانت تلك الا
 حاد بمجموعة فيكون بيان المحاصل الجواب **قوله** اذا اخذت الاحاد منفرد تا اى على حدة ويدفع
 كما مر سابقاً **قوله** فاذا سئل عن معدود معدود يعنى في الواقع والوقف الظاهر المعدود وغير
 المذكور في قول السائل اذا المذكور في قوله لفظ كم قوله منها اى من الاشياء **قوله** بكم فهو متعلق بسئل
 قوله يجاب بالواحد جزاء للشرط اعنى قوله فاذا سئل **قوله** والاثنان عطف على قوله فالواحد **قوله** اذا
 اخذت بمجموعة **الرفع** ليس المراد منها ما يقابل منفرد تا اذا الاثنان ايضاً ما هو منفرد تا كالواحد بل
 المراد منها المتكرر فقوله ومتكررة عطف تفسير على لمجموعة قوله مرة واحدة لان اذا تكرر الاثنين مرتين
 وجد اربعة احاد فيصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الى تكرار الاثنين مرتين لانه يصير الاحاد
 ثمانية ولا حاجة اليها في صدق لفظ الاحاد **قوله** فاذا سئل عن معدودين معدودين يعنى
 بالمعدودين في الواقع لا في الظاهر كما مر انفا **قوله** وهكذا الى ما لا نهاية لمرأى ثلثة واربعة
 وخمسة **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لانه كلامنا في جامعية التعريف للواحد والاثنين لعدم
 صدق لفظ الاحاد عليهما واما الثلثة والاربعة الى الاخر فالاحاد صادقة عليهما فانه الحاجة الى
 ذكره قلنا انما ذكر قوله وهكذا الى ما لا نهاية لبيان قاعدة السوال يعنى اذا سئل عن معدودات
 بكم يجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الى ما لا نهاية لمرأى ان هذا القول دخل في جامعية
 التعريف **قوله** فظهر من هذا التفريع **فان قيل** لا يرغى الصريح بهذا اى بدخول الواحد
 والاثنين في التعريف لانه قال في الايضاح العدد بقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان

علی ذلك ليس بعدد لانه اذا اخذ منفرده وجد الاحاد فيهما لكن المقادير لم يوجد فيهما لان
 التقدير واحد او اثنان في الواحد والاثنان وانما ذكر فيا بعد في بيان افراد العدد لانه محتاج
 اليهما فيا بعد العشرة فهما في ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادير فيه ولو قال المص رح
 ان العدد عبارة عن مقدار ما كان اشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والا
 ثنان في العدد **اجيب عنه** ان الشارح رح انما ادخلهما في التعريف نظرا الى ما بعد
 العشرة **قوله** في عرف النحاة لان اسم العدد عند هم ما يقع به العدد فالواحد كذلك وايضا سم
 العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية **قوله** عند بعض الحساب كاهل الحساب الهند وستر قالوا
 عصام الدين ان الواحد وان لم يكن من العدد عند هم لان العدد نصف مجموع الطرفين عند
 هم وليس للواحد طرفين لكن الاثنين عددان طرف الا على ثلاثة وطرف الاسفل واحد والواحد
 مع الثلثة اربعة ونصف اثنان **قوله** هذا انما يريد لو كان قوله وان لم يكونا سلب كلياً وإما اذا
 كان رفع الايجاب الكلي فلا يريد اصلاً **اعلم** ان الواحد ليس بعدد عند كل اهل الحساب لان
 العدد قسم الكم والواحد ليس بكم لان كم عبارة عما يقع فيه القسمة ولا يقع القسمة في الواحد و
 اما الاثنين فعند بعض اهل الحساب ليس بعدد وذكر والده وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح
 حكمة العين ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم يكن عدداً فالزوج ايضاً لم يكن عدداً
 حلاً على الواحد فعمل هذا على ان الاثنين ليس بعدد عند البعض لا يريد اعتراض سولانا
 عصام الدين **قوله** لا ينتقض الخ جواب سوال وهو ان التعريف صادق على رجل ورجلين
 وكذلك زراع وذرعين ومن وسنين وكذلك مجموعهما وقوله لا يفهم بيان عدم الانتقاض
 على لا يفهم من مثل رجل ورجلين الوحدة والاثنين فقط بل يفهم منها الجنسية ايضاً فانه
 يفهم من رجل ورجلين انهما من جنس الحيوان ومن الزراع انهم من جنس ما يزرع ومن الذين
 انهم من جنس ما يوزن **اجيب عنه** ايضاً ان المراد ما وضع لكمية لاجزاء جميع الا
 شياء وليس يقع منها موضوعا لكمية جميع الاشياء **فان قيل** يخرج بقيد الاحاد نحو ثلث
 جماعات وثلث مجموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قلنا لانهم ذلك بل يدل على الجماعات
 والجماعات والجمع فلا يريد نقضاً **قوله** اصولها مبتدأ **قوله** اثنا عشر كلمة خبره والجملة مستأنفة
 وقعت في جواب سوال السائل وهو انه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل
 ما هي فقال اصولها **قوله** التي يتفرع منها جواب سوال وهو انه لما كان الضمير
 رجوعاً الى اسماء العدد يكون الاضافة الى النفس لان الاصول ايضاً من اسماء الاعداد
 وايضاً ان الاصل معان كثيرة اذ قد يحكي بمعنى الدليل وقد يحكي بمعنى
 الواجب وقد يحكي بمعنى القاعدة الكلية وقد يحكي بمعنى السابق و
 ههنا المعنى مراد فاجاب بقوله التي يتفرع الخ يعني الاصول التي يتفرع منها

باقیها فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناه اصول الباقية وقوله التي صفة
 الاصول لاصفة اسماء الاعداد والاول لم يتحقق الجواب وايضا لما قال يتضرع علم ان المراد من
 الاصل القاعدة الكلية **قوله** اما بالحق اي الفرعية اما بالحق تاء التانيث كواحدة من الوجد
 واثنان من الاثنان **قوله** او باسقاطها اي باسقاط التاكثلات من ثلاثة ويدل على ان
 اصلها التاء ان التعريف اذا قصد ونجد العدد من دون العدد وتقول ثلاثة نصف ستة بالتأ
 وفي الرضى انما وضع على الثابت في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب
 كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صادف ذلك في ر حال مؤنث بسبب عروض هذا الغرض
 وهو العدد فتانيث العدد في نفسه اولى لان العدد لما يجعل الغير مؤنثا فلا بد ان يكون
 هو بنفسه اي مؤنثا **قوله** كثنيتين من المائة والفين من الالف وقوله وعشرين مثال جمع
 حكى قوله واستزاجها وهو الذي يقدر في حراف العطف **قال مولانا عصام الدين**
 لשוב ان يقول او تضييف لان الاستزاج عام يتناول بعلبک ايض والكلام في الاستزاج
 الخاص وهو استزاج اسماء العدد **اقول** ان ما قاله ليس بصواب اذ ليس في الالف
 صلاحي مركب تضمني فلذا **اقال** استزاجي **قوله** واحد الى عشرة اعلم ان ارتفاع واحد
 على اخر خبر مبتدأ محذوف اي واحد لها واحد او على انه بدل البعض فیکون بدل من
 قوله اشاعة كلمة ولزوم الضمير في بدل البعض ليس بكمية بل اکثرية او ان الضمير محذوف
 للعلم به والتقدير واحد منها قوله الى عشرة معناه واحد وغيره الى عشرة فیکون الى للاستقار
 دون المتد فلا يرد ان الغاية لا تدخل لعدم تناول صدر الكلام فيمنع ان يكون العشرة خارجة
 من هذا الحكم **قال الرضى** الواحد اسم الفاعل من وحد يحد وحد او حدة
فان قيل ان الواحد ما يكون معروض الواحد فیکون معد ودلالة العدد لان المعد
 ذات له العدد والواحد كك بخلاف اسم العدد لانه غير مركب من ذات وعدد بل هو عدد بل هو عدد
 فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الوحدات المنفردة المجمعة وايضا الواحد اسم فاعل دال
 على ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبه معينه فكيف يكون الواحد من العدد **قلنا** الواحد
 يحذف النفراد اي عدد منفرد فالمراد من الواحد لويحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق
 فلسفي بان يقال سمي الواحد واحدا ما لانه واحد بذاته اي غير محتاجة في الوحدة الى شئ
 اخر بخلاف الرجل لانه محتاجة في الوحدة الى عروض الوحدة كالضوء معطى بذاته وما لا من
 انواع المتكررة اي سمي الواحد به لانه معروض الوحدة لانه ليس بذاته فیکون مكمرا من العارض
 والعروض فيكون من قبيل تسمية العارض باسم العروض مع انه غير تام لانه اذا جعل الوحدة
 واحدا كان من العدد ذات لاسم الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا **قال**
 في خريز او قل يدس ان اسماء العدد ليست بصفة لان الصفة

مادة على ذات مبهمة مع بعض الاوصاف واسماء العدد ولا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كل واحد من المذكور والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعد ها موقوفة اى موقوفة بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حال عدم التركيب يدل على ذلك قولنا واثنين هذه الاعداد منصوبة على علته مفعول تقوله ويا قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا المراد بالمقولة لفظا واذا المراد بها لفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر العدد وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتثنيها وتثنيث الضمير باعتبار معنى المفرد والمؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكور بالتاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد والى التثنية موافقا للقياس من الثلاثة الى العشرة مخالفا له قوله لجماعة المذكور دون واحد مذكور والاثنين منه لكون الجمع بتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تانيث الجماعة قال قيل فلهذا اختلفوا في التثنية والاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التثنية في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم ير دليلا على اصله قال ههنا التثنية في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير احيث عنه ما قاله اول الكتاب بالنظر الى الاسماء غير العدد ولا يشك ان على هذا يكون التثنية في اربعة قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين ونما لجمع المؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التثنية ايضا قال قيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع ائمة فالتاويل لغو قلنا تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يحز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يحز قال نسوة مع انه جائز ان يعلم ان للتثنية في التذكير والتانيث حال المفرد لان التذكير والتانيث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان محتملا لهما كاسنان وشخص جائز الامران قوله لا جاوزت دفع وهو وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الادنى وهو عشرة ويادون العشر اى انه لا يسع احد عشر في عدد دافى من دفع بقوله فاذا جاوزت الى واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد في بيان العشر المركب قوله في التثنية جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لا حاجة الى اثنا عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في التثنية ليعتد ان محلهما غير واحد ومدلولها واحد قوله بتذكير المدلول في بيان الاصل والمراعاة بتذكير المدلول وتانيث للمؤنث فلهذا العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغيرها الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لتقليل التركيب

باعتبار خلاصتها من غير ان يفتقر الى التاويل ولا يشك ان على هذا يكون الجمع بتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تانيث الجماعة قال قيل فلهذا اختلفوا في التثنية والاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التثنية في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم ير دليلا على اصله قال ههنا التثنية في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير احيث عنه ما قاله اول الكتاب بالنظر الى الاسماء غير العدد ولا يشك ان على هذا يكون التثنية في اربعة قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين ونما لجمع المؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التثنية ايضا قال قيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع ائمة فالتاويل لغو قلنا تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يحز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يحز قال نسوة مع انه جائز ان يعلم ان للتثنية في التذكير والتانيث حال المفرد لان التذكير والتانيث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكرا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان محتملا لهما كاسنان وشخص جائز الامران قوله لا جاوزت دفع وهو وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الادنى وهو عشرة ويادون العشر اى انه لا يسع احد عشر في عدد دافى من دفع بقوله فاذا جاوزت الى واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد في بيان العشر المركب قوله في التثنية جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لا حاجة الى اثنا عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في التثنية ليعتد ان محلهما غير واحد ومدلولها واحد قوله بتذكير المدلول في بيان الاصل والمراعاة بتذكير المدلول وتانيث للمؤنث فلهذا العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغيرها الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لتقليل التركيب

قوله ابقاء الجزء الاول مفعول له لقوله تقول ان قال جمال الدين قوله ابقاء حال من فاعله تقول ابقاء
مبقيا ليصح الحمل على ذي الحال لا مفعول له لعدم صحة التعليل لان القول للبيان اسما والعدد لا لا
كما قال صاحب التكملة قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله جمال الدين متلبسا بجماله اي متلبسا
بجماله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماعهما
مفعول له كذا قال عمام الدين لا يقال فعله هذا ان يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغي
ان يكون قوله في المذكر صفة الثانية وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثاني الا ان يقال ان تذكير
الثاني ليس كراهة اجتماع التائين فكيف يحمل عليه قول المعنى وتذكير الثاني ممن عز كراهة
اجتماع التائين كذا قال جمال الدين قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قبله من كون المفعول له
معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فنقول قد وقع في التذكير جمعون اصابعهم في اذانهم من
المعنوا عرق حد الموت فنقله من مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له نكرة ليس
بشرط عند الجمهور وقال الرياشي اسم عالم ان تذكيره لمشاهدة الحال والتعريف ولذا قالوا ويعري الى الرياشي
اي ينسب الى الرياشي وجب التذكير للمفعول له لكن يفهم من قول الحاتمي ان قوله ريشه دم باطل
وقوله الحاتمي قاض عليه اي حاكم يبطلون قول الرياشي ريشه وقوله هذا اعفر غورا والكريم ادخاره
اي ستر عيوب الكرم لا بعد ادخاره اي ستره اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة قوله
فيهما من جنسين فان قيل اما في الاول فظاهر واما في الثاني فنسوع كيف واثنان ثانيته بالتاء
لان اللام وان كان محذوفا وهو الياء لكن التاء ليست عوضا منها بل العوارض منها همزة وصل
في الابتداء ففعل هذا اذا التواء ان يقول بخلاف احد عشرة وثنا عشرة فان التائين فيهما
من جنسين اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاء في شتين بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتائين وعلى هذا يصح قوله ولمذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التائين واما اثنتان
فجموع على شتين وهذا التقدير صحيح واما تقدير الشارح ريشه فغير صحيح كما ترى اجيبه لا شك
ان عبارة الشارح ريشه في الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التي ذكرها الشارح ريشه من
الكاتب قوله واما تذكير الثاني في جواب سؤال ظاهر قوله والتاء في ثنتان جواب
سؤال وهولان التائين في احد عشرة فيستقيم لكونه من جنسين واما في ثنتا عشرة فغير
مستقيم لان التائين فيه من جنس واحد وهو التاء فقط فاجاب بقوله والتاء في
ثنتان بدل من لام الكلمة ما يقابل اللام وهو الياء لانه من الشئ بفعل التاء وسكون الشئ
واما ان يدعى بالتاء لانه لم يبدل مريما محذوف بالاعلاء فالتبس بالمد كروا في اثنتان فا
التائين لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شئ اخر منها وهو همزة وصل قوله
واما تائين الجزء الثاني عدل لقوله واما تذكير الثاني في المذكر قوله لانها وجب قبله
فلان لا اله حوله اما والبد في الجزاء من الفاء اجيب عنه انه جزاء ما يتقارر قوله فيقال له فيقال له

لما وجب الزحذ في الفاء في جواب اما لقول المحذوف وجاز نصر عليه في الرضة قوله ويجب
 تميم لهذه جملة معترضة قوله عند التركيب جواب سؤال وهو ان لا نسلم انهم يكسر والثني
 الآخر الى قوله تعالى فله عشر اصالها فلجواب بقوله عند التركيب قوله من عشرة دفعهم
 وهو ان للراد من الثني السين لان التفاوت غير مدكور في الكتاب مع ان السين لا يكسر
 من سبع عشرة وايضا يرد انه ينقض على نحو عشرة في ثلثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مكسب
 مع انهم ليسوا قائلين بكسر الثنيين فذم بقوله من عشرة قوله او فس ثلث عشرة احداها
 في التاء الاخير ولا يعتبر في اللام التي قبل التاء لتوسط الساكن وهو الالف بعد اللام واربعة
 فحات عشرة لكن ما ذهب اليه بنى تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذي هو الاخف الى الكسر
 الذي هو اثقل منها قوله والحي يكون بكونها حرف فلا عن توالي اربع حركات قوله وقوله عشرون
 بكسر العين في عشرون لان صورتها صورة صورة جمع السالم فلولا كسر العين لوه ان جمع
 سالم تحقيقه قوله جواب سؤال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء العربية فلا بد له من الاعراب
 وهو مجهول هنا فاجاب بقوله بكسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالكسر في حالة
 النصب قوله لانه منصوب الجواب سؤال ظاهر قوله بالعطف الجواب سؤال ظاهر قوله
 المنصوب محلا جواب سؤال ظاهر قوله بمفعولية القول جواب سؤال ظاهر فان قيل ان مقولة
 القول ليس الاجلة وقوله عشرون ليس بجملة قلنا نعم لكن هذا فيما لم يرد منها اللفظ وان
 اريد من المقولة اللفظ فلا يشترط ان تكون جملة والمراد من العشرون ههنا هو اللفظ فان
قيل ان قوله منصوب محلا لا يخلو عن خلا اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا او مجرورا
 محلا اذا كان مبتدئا وعشرون ليس بمبتدأ وهو الظاهر وايضا قالوا ان عشرون بالواو واجلة الحكاية
 لكن الحكاية لكن الحكاية غير مستقيمة لانه يقتضي ان كرسابقا قريبا والذكر في موضع من الكتاب
 غير كاف للحكاية كذ كرسرون في بيان الاعراب لانه يلزم منه فساد قولنا على النحو لانه لو
 قرع بعد الواو منصوب وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المرفوعا ومنصوبا فان احطته
 احد لان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة كذا قال جمال الدين چنائي جيب
عن الامام وان اشتراط البناء للاعراب المحل غلط لان الاعراب المحل يكون للمعرب
 ايضا اذ قالوا يجوز الرفع والمعطون على اسم ان بعد مضى الخبر محلا على محله ورفع فلا بد
 في الدار محلا على محله لا غلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون مجبنة لانه حكاية
 عن البنية اعني عشرون على التعدد بان يعد اسماء العدد من غير عامل فيكون جوابا
 عن الاعتراض الثاني لان عد اسماء العدد يكون في نعت اسماء العدد بان يعد الستة
 للتلميذ من الحفظ من غير الكتابة فيكون قريبا ولقول سلمنا ان الحكاية يقتضي الذكر
 سابقا قريبا لكن ان كان المحل عند مشهور فلا باس ببعده وههنا كذا لك لان عشرون قد

ذکر فی اول کتاب فی بیان الاعراب بقوله والو وعشرون وهو مشهور فالذکور ههنا حاکية
 عنه قوله من غیر فرق وانما لم یفرق بین الذکور والمؤنث فی العقود لان صورتها صورة جمع
 الذکور السالم فالواو والنون نص فی التذکیر والتأنیین فیہ فلا یجتمعان فلذا لا یزاد التأنیین فی
 المؤنث قوله وهی عقود ثمانية فی العشرین واخواتها عقود ثمانية قوله فیما زاد کلمة ما
 عبارة عن العدد فیسمى هذه الاعداد الزائدة کسور العقود فان قيل ان قوله احد وعشرون
 لا یتنبطان بقوله وتقول فیما زاد علی کل عقد لان لا یقال واحد وعشرون فی کل عقد بل یقال
 فی عقد واحد وثلاثون واحداً وثلاثون الى تسعین قل ان عبارة المصنف مجرد عبارة
 اخرى تقدیره احد وعشرون الى اخره قوله ولما غیر الواجب جواب سوال وهو الوجه للمصنف
 ان ذکر احد وعشرون واحداً وعشرون علی حدة ولم یبدئ بهما فی قاعدة العطف بلفظ
 ما تقدم مع انهما ایضاً بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله ولما غیر الواحد والواحدة یعنی انما افردهما
 لانهما لیسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله قوله بدون التركيب ای بدون التركيب الامتزاجی
 قوله لان المعطوف المنعطف لقوله غیر قوله فی قوة التركيب ای فی قوة التركيب الامتزاجی لا
 المعطوف والمعطوف علیه علم لمرتبة معينة کالتركيب فی احد عشرة علم لمرتبة معينة قوله
 فلذلك اے والاصل انه لم یکن استعمالهما بالعطف علی صورة لفظ ما تقدم لمریدیهما قوله اے
 عطف تلك العقود لما کان المعطف فی قوله المصنف ذکر مجهولاً لا یعلم منه المراد عطف العقود
 او عطف الزائد فکرم الایهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح اے عطف تلك العقود وانما خص
 عطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایضاً جائز لان الاول اکثر استماعاً لا یقوت
 قوله المصنف الى تسعة وتسعین او اشاراً الى ان الاصل لان القلیل یقدم علی الكثير فی التلخیص
 کما فی احد عشر مجلاد قوله فیما بعد ثم یالعطف بلفظ ما تقدم حیث جعل شاملاً لهما تنبیهاً علی
 الجواز من الطرفين قوله کانتا ذلك الزائد اشارة الى ان قوله بلفظ ما تقدم حاله من الزائد
 المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حاله من الزائد ولما جعل
 حاله من الزائد والعقود معاً لان الاحتیاج الى التقید فیما وقع فیہ التعلیل وهو الزائد لانی
 العقود وانما جعل المتعلق کانتا ولم یجعل متلبساً کما فعله بعض الشارحین اذ یرو علیهم ان الملصق
 بلفظ ما تقدم هو المعطوف علیه وهو الزائد دون العطف فکیف یكون قیداً للعطف عدل الشرح
 عنه وقال کانتا قوله بل اے تسع وتسعین کلمة بل ههنا لصرف الحكم عن المعطوف علیه الى المعطوف
 الاخر قوله فیما زاد علی تسعة وتسعین جواب سوال وهو ان البحث فی العدد والوسط فکیف یقال
 ما تے والف فی العدد والوسط فاجاب بقوله فیما زاد یعنی اذا تجاوزت من العدد ولفظ ما تے
 والف قوله فی الواحد جواب سوال ظاهر قوله ما تتان والقان الخ ولم یورد جمعهما لعدم کون
 من الاعداد فی نفسه لان المعدود ما کان موضوعاً لمرتبة معينة کالثلاثة فانه عبارة عن

ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة والمائة والالوف ليسا موضعين لعدد معين كالسليمون
 والمشركون وإنما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاثة مائة وثلاثة الوف كالواحد
 والاثنين كما قال صاحب التكملة لئلا كما لم يكن الواحد والاثنان من الاعداد والتي ميزت بتميز
 ولم يكونا من الاعداد عند بعض اهل الحساب لكن يريد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب
 بلفظ العدد ينبغي ان يذكروهما باعتبار التركيب اجيب انما لم يذكروهما بهذا الاعتبار لانهما وان
 صارا عددين باعتبار التركيب لكن تركيبيه ممنوع لما يأتي في قول المصنف في ثلث مائة وقياسها
 مائة او مئين وانما لم يذكروا الالوف مع انه غير ممنوع حمل على المائة قوله ومائة ولف اعلم ان اصل
 مئتي بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما في عدة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا
 يشبه بصورة منه خطأ فاذا جمع او شئ حذف الف لئلا يلبس وهو الالباقين منه قوله
 من غير فارق بينهما وانما لم يفرق بينهما لانه لو زيدت التاء في المائة يزدحم اجتماع التائين وهو
 مستكروه عندهم فحمل على المائة قوله من اسماء الاعداد جواب سؤال وهو ان ما تقدم جميع الكتاب
 وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله من اسماء العدد وقوله وتبدل اجواب سؤال وهو ان التغير عبارة
 عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ههنا فافهم بقوله وتبدل يعني ان المثل
 من التغير التبدل قوله مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفي الباقي من الامثلة عطف
 المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز ان يعكس العطف في المراكز اقل عبد الرحمن
 اعلم ان قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففي
 الكل عطف الزائد على المائة وما قيل ان في الاولى عطف الزائد على المائة وفي الباقي عطف المائة
 على الزائد ياتي عند الطريقة السابقة من ايراد المثال المذكر والمؤنث جميعا وههنا ليس كذلك ولزم
 ايراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقي الامثلة ثم المحو الة بقوله ويجوز ان يعكس العطف
 في الكل يستلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشارح فقول واحد
 ومائة وكذا يعلم عطف مائة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن ولكن اقول الشارح فيما بعد المائة وتسعة
 وتسعين سملا نادى با على صوته من قبيل عطف الزائد على مائة كما قال من التكملة معترضنا
 على عبد الرحمن لكن اجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الاول والاشك ان في الاول عطف
 الزائد على المائة فيكون عكسه عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهدا على ان في الباقي ...
 الصورة الاولى اي عطف الزائد على المائة قوله والالف وهو معطوف على تثنية او مائة عطف
 على الحال ولما ذكر المصنف المائة وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشارح وذكرهما في
 ضمن الامثلة فلا يرد الا صواب ان يقول وجعده موضع قوله وتثنية لان تثنية الالف
 يعلم من قوله وكذا الحال في تثنية المائة والالف بعطف الالف على المائة فلا بد ان يعلم جميع
 المائة والالف من قوله وجعده يعني جميع المذكور من المائة والالف او جمع كل واحد او ان الفصيح

جميعه راجع الى الالف فقط على ان الاجم للمائة كما ياتي قوله وفي ثمانى عشرة امة تعرض المصنف
 لبيان هذا العدد للاختلاف في وجه الاختلاف كونه ناقصا ياتيا قالحا صلاتا في قوله
 اربعة احدى اتم الياء والثاني اسكانها والثالث حذف الياء مع كسر النون والرابع حذف
 الياء مع فتح النون والاول اصله ولذا قال الشاذلي والاصل في ثمانى عشرة امة والثاني والثالث لا
 لا اصل ولا نشاذ بل ليقال له جازما والرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم يذكره المصنف صريحا
 لكن يفهم من الرابع قوله لبناء صد والاعداد ليس المراد من الصد والحرف الاول بالحرف
 الاخير من الجزء الاول او لقوله منه الصد لاي صد من القوم ان العدد والمركبة مبنية
 على الفتح بان يحل العبارة على القلب لصد وربناء الاعداد فلا يرد ان ذكر لفظ الصد ورغير
 ملائم لانه منقوص يستة عشر وتسعة عشر لان صد هما مكسور قوله لتناقل المركب والمراد
 بالمركب هو المركب المذكور ههنا وهو ثمانى عشرة فان فيه نقل من جهة ان تحمل الحركة على الياء فيقل
 والفتح وان كان خفيفا لكن فيما لم يكن مركبا وههنا وجد التركيب قوله معدى كوب اصله بفتح
 الباء ليوافق الاقوات لكن اسكن الياء لتقل التركيب قوله اى حذف الياء انما يجوز حذفها في
 بكمال التحفيف قوله لانها اذا حذف دليل على الشذوذ وقوله فالوجه ابقاء الكسرة ليدل
 على الياء المحذوفة قوله الا ان الذى جواب سؤال وهو فعل هذا ينبغي ان يمتنع هذا
 له وجه لعدم الدليل على الياء المحذوفة فاجاب بقوله الا ان الذى لاي لكن الامر الذى يجوز
 فتح النون كونه مركبا قوله قال الشيخ الرضى اشارة الى ان بين قول المصنف وقوله الرضى تدافع
 ظاهرا وهوان قول المصنف يدل على شذوذ وفيه النون فليس باصل بل الاولى هو الكسر وقوله
 يدل على اولية فتح النون وشذوذ وكسرهما اجيب عنه لا مخالفة بينهما لان الشاذ
 على ثلاثة اقسام احدها ما يكون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جميعا كسجد بضم الجيم لان اسم
 ظوف من يسجد بضم العين فيكون الظرف منه مفتوح العين والثاني ما يكون موافقا للقاعدة
 ومخالفا للاستعمال كسجد بفتح العين والثالث موافق للاستعمال ومخالفا للقاعدة كسجد بكسر
 العين فما قال المصنف من ان فتح النون شاذ بالنظر الى انه مخالف للقاعدة لان القاعدة
تقتضيه ان يفتح كسر النون ليدل على الياء المحذوفة وما قال الرضى ان الكسر شاذ بالنظر
 الى انه مخالف لاستعمال فلا مخالفة في الواقع قوله ليوافق اخواته وهي ثلثة عشر واربعة عشر
 لم قوله وثلثة عشر اشارة الى ان عبارة المصنف بجذوف المعطوف فلا يلزم القصور
 في العبارة قوله ولما فرغ المصنف من هذا الامر فاعرفنا من بحث نبهنا على الفراغ من
 البحث الاول على لشرع في الثاني قوله وابتدأ من الثلثة جواب سؤال ظاهر قوله
 اى مجرى جواب سؤال وهوان المصنف من مخالف عن سائر النحويين لانهم قالوا...
 مجرورا ههنا فاجاب بقوله اى مجرى ورعني انهما ههنا بمعنى واحد وان كان في المواضع الاخرى

له
 بل لا بد ان يقال للبناء الاعداد المركبة ١٢ م

الجرائم من الخفض لان يكون بالكسرة فقط والجو قد يكون بالكسرة وقد يكون بالحرف والجر
لا يتاقي في العدد الذي قلنا ان يكون ههنا معنى واحد اعلم ان التميز انما يكون مجزوا لا اذا كان
جامدا نحو ثلثة رجال وان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاصح فيه الاتباع اي الاتي
ان يجعل التميز صفة للعدد كذا في شرح التسهيل وما قاله الشارح ان اضافة العدد لا يجوز للجمع
المذكور السالم ففهما يكون بصورة الاضافة وما اذا كان بصورة التذكيب التوضيحي فهو غير ممنوع
قوله ومجموع الاولى ان ياتي بجمع الكسرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و
قل مجيئه مع وجود الكسر نحو قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل فان قيل لما كان مجيئه
مع وجود المكسر قليل ينبغي ان لا يعبر بمراده في اوضح الكلام قلنا ان مجيئه في مصححه في
قوله تعالى انه واج قوله تعالى سبع بقرات ما وصله انه وان كان قليلا لكن له حسن بوجه اخر
وهو انه انما اورد جمع السالم ليطلق مع قوله بقرات لانه جمع سالم قوله ثلث رهط وامالم
يكن الرهط جمعا لانه لا واحد له والجمع المعنوي اما بجنس كالتمر والعسل واسم جمع كالرهط و
القوم والنفق كلها بمعنى واحد وهو من الثلث الى العشرة قوله ان وبعد المزة الى اختار وقوله لا
تسقط الخ مضارع من باب الافعال وايضا انما كان مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا
على التميز لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة فتو
نصب يصير على صورة الفضلات قوله الا في ثلث مائة لما كان المائة مؤنث فلن اقال
ثلث مائة ولم يقل ثلثة مائة وانما قال المئتين مائة ولم يقل الى عشرة مائة اذ المئتين مائة
استثناء بلفظ الف فان قيل فيمكن المائة اسم جمع كالرهط فمن اين علم انه مفرد حتى
يحتاج الى الاستثناء قلنا اسم الجمع يد على عدد غير معين والمائة يد على عدد معين
فكيف يكون جمعا واسم جمع وانما جوزواضافة الثلاثة مثلا الى المائة لوجود الكثرة في
المائة فاشبه الجمع قوله وكان قياسها فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون لا يجوز
اصلا فكيف يقال والقياس ثلثة مئتين قلنا هذا بالنظر الى سائر المميز لانه لا يكون الا جمعا قوله
لان للمائة جمعين دليل لقوله لم يجمع قوله في صورة جمع المذكور انما قال في صورة لان الجمع
السالم لا يجمع الا من المذكور العلم الذي يعقل كزيد ون اذ من الصفة كضاربون ومضروبون و
المائة ليس بواحد منهما وازيادة لتحقيقه في التكملة يعني ان جمعية المائة على مئتين شاذ ..
كارضين جمع ارض قوله والثاني جمع المؤنث السالم الخ وهو جمع حقيقة قلنا لم يقل صورة
ههنا قوله الى جمع المذكور فكذلك لا يجوز اضافة العدد الى ما هو في صورة الجمع كمتين قوله
فلا يقال ثلثة مسلمين الخ لانه لا يقبل لتاويل بالجماعة لان الواو والنون او الياء والنون
علامتا التذكير فلا يقبل التانيث بخلاف قوله رجالا لانه جمع وهوتاويل بالجماعة مؤنث
قوله ان يلى التميز المجموع الخ قوله التميز فاعليه والمجموع مفعوله قوله ما تعود الى كلمة

مصد رية اى عادت كرت ان تميز قوله بعد ما اى بعد الجمع الذى هو الميم وتحقيقه انه لو
اضيف ثلثة مثلا الى مائة يكون لذلك الجمع اى مائة تميز يديه نحو ثلثة مائة رجل والحال انه جزم
العادة على ان يكون رجلا مثلا فتميز ما يكون على صورة الجمع المذكور اعني عشرون وثلثون
فكرهوا ان يكون ذلك التميز للجمع المؤنث السالم اعني مائة وما كون رجلا تميز للمائة بدون الجمع
فلا خير فيه لانه لا مقابلة بين مائة وعشرون حتى لا يكون تميز احدهما تميزا للاخر بل المقابلة
بين مائتين وعشرون فلا يكون تميز احدهما تميزا للاخر قوله مع كون اخضر الجواب
سؤال وهو ان المحذور كما كان ثابتا في الجمع كذلك ثابت في المفرد لان تميز ثلثة او اربعة
لا يحجج مفردا مما الترجيح قلجا ببقوله مع كونه اخضر قوله ان تضيق في العقود فلتعد الاضافا
يعني ان اضيف فلا يخجلوا ما ان يكون مع بقاء النون او بدونه والاول غير جائز لان النون
فيها على صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثاني ايضا غير جائز لان هذا النون
في الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورتها والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غير وهما متماثلان
وهو ان كلام الشارح في هذه ينافي كلامه في بحث التميز من انه يعجز اضافة عشرين الى المميز
وغيره لكن على سبيل الندرة وحكمه هنا بامتثال الاضافة ببقوله فلتعد والاضافة اجنبية
انه لما افاد بين كلاميه ان التميز من التميز الندرة قوله واما فيما عداها اى ما عدا
قوله لما كان غير العدد الظاهر ان يقال غير المميز الا انه زاد من العدد للعدد وهو المميز
كما يدل عليه قوله واما جواز قوله ذلك المميز لان المميز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة واللفظ
جميعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المميز في الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة
عشرة فلان للمضاف اليه امتزاج بحسب اللفظ قوله واما جواز تقديره انهم ائمة
جوزوا ذلك ليطرد بقولهم مائة امرأة بلا ذكر ذكر ثلثة فان المائة فيه مضاف فالاولا يكون
المائة مطلقا سواء كانت مع الثلثة او لا قال ليقبل امر لم يجوزوا اطراد الباب في قولهم احد عشر
رجلا لصحة قولنا عشرة رجال بالاضافة فلم لم يريدوا ان يكون عشرة مضافا مطلقا سواء
كانت مع احد مثلا او لا قلنا ان في احد عشر رجلا اضافة تقدير واحدة وهو اضافة
المركب الى رجل بخلاف ثلث رجل لان فيه اضافتين فلا يكون كاسم واحد قوله ليكون
الفعلية قبيل او ههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال قليلة بالتاء ليعبر جملة
على قوله فضلة والثاني انه لا فرق بين كون التميز جمعا او مفردا لان العدد ليس
الا احد عشر في المثال المذكور سواء كان التميز مفردا او جمعا لانهما يقعان على عدد
معين وهو احد عشر ههنا اجيب عنه ان قوله فضلة ماله بقاضا لكتاويل الوجة
بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وعن الثالث في الجمع
ههنا وان وقع على العدد المعين كالمفرد لكن بحسب المفهوم اعني من العدد المعين

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص حدث او غيره اوتيقا له المراد من قوله قليلا هو القليل
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او تقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى
 الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان
 استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اي بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثمائة وقم
 في الرضى حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثلث ولخواه جمعت واصيفت الى اللفظ
 ايضا نحو مات رجل قوله لكنه لما كانت جواب سؤال ظاهر قوله في جانب الاولى ان
 يذكر هذه المسئلة في جنب قوله تقول ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث لكن ذكر
 ههنا لاجل ان للتمييز فيه دخل لان تذكر لفظ العدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم
 ذكر التميز قوله المعبر به عنه اي عبر باللفظ عن اللونث وفي هذا الاشارة الى ان اللام للعدود
 ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ اللونث قوله بان يكون العدود سواء وقم تميزا كما في
 مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا يتقضى هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس بثلثة
 الونث حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان للمعد المذكور او مؤنثا
 لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن العدود
 بلفظ تميزهما اعني رجلا وامرأة قوله اي في العدد وجهان جواب سؤاله وهوان الجزاء
 لا يكون الاجملة وقوله فوجهان ليس بمجمله فاجاب بقوله اي في العدد وجهان وانت تريد
 النساء والاول للجمال قوله اعتبارا باللفظ وهو المذكور قوله وهو الاكثر اي اعتبار اللفظ اكثر لان
 بحث النحوي عن اللفظ قوله واحدا اشارة الى ان عبارة المصمم بجذوف المعطوف فانه
 يثبت المقصور في عبارته قوله بميزر اد قوله للتصميم على استغراق النفي فان الفعل النفي
 ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين
 النكرة وهذا اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اي لا يميز مفعلا او مثنى او مجموع
 فلا يورد الواحد جواب سؤاله وهوانه فالتطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصمم
 لان المدعى وهو قوله لا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنين ترك التميز والدليل وهو قوله
 استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يورد النح
 معنى ان اجزاء المدعى محذوف قوله بل يذكران ما يصلح جواب سؤاله وهوانه اذ الم
 يورد الواحد والاثنان فلا يعبر اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا
 لم يذكر العدد لم يثبت الابهام فاجاب بقوله بل يذكران ما يصلح وهو اللفظ في الواحد والمثنى
 في الاثنين ولحقن ما بهما لا يصلح لذلك كالمثنى والجمع في الواحد والجمع في الاثنين قوله ولحقن
 جوابه وهو لا يعبر جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا يميز واحد لان اشراط في حذف اللام من المفعول ان
 يكون فاعل الفعل والمفعول الواحد وهما ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفي عمل المفعول له

لهما ليس الا المتكلم فاجاب بقوله ويطرحون لعني انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون
 ولا شك ان فاعل كلاهما هو المتكلم قوله اى تميزهما اشارة الى ان اللام في التميز عوض عن
 الضافات اليه قوله اى الصالح جواب عن اعترض الرضى وهوان الاستغناء ان بلفظ التميز استغناء
 عن العدد لانه لو قال واحد رجلا او واحد رجلين او اثنا رجلا لايستغنى التميز عن العدد
 فاجاب بقوله الصالح لان يكون تميزا حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التميز صالحا
 لان يكون تميز للعدد وفي مادة النقص التميز لا يصلح ان يكون تميز للعدد قوله الدالصة التميز
 والغرض في الترتيب بيان الاستغناء قوله مجزعا اى ببادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون
 تميزا للواحد وهى تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد ثم
 وكذا رجلين بخلاف الجمع كما في ثلثة رجال فان جوهر يدل على الجنس وصورته على الجمعية
 لا على خصوص الثلثة وادبته وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة
 لان بتغير الهيئة بتغير الوحدة والاشتمالية فعمل انهما دلول الصيغة وبتغير الصيغة لا يغير
 الجنس فعمل انه مدلول للادة قوله عنهما اى عن الواحد دفع وهم وهوان ذكر
 رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغة رجل الغاء
 لتعليل على تطبيق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ اى الحروف
 والحركات جميعا فلا يريد انه قال سابقا ان الصيغة يدخل على الوحدة وقال ههنا ان الصيغة
 تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن التميز صيغة اسم للفعل وهو عبارة عن العدد قوله
 هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضى المتكلم اى فرضت قوله مغن عنه اى عن الواحد قوله لك
 اى مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان ميم الواحد مغن عنه لا يغلو ان يراد اغناء
 ميم الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تميزا واحدا او مشى فزغ غير مسلم لانه لو كان
 تميز الواحد مشى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فزغ مسلم لكن الواحد والمثنى
 سياك في الاستغناء في صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفي عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد والتسوية في عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التميز المفرد للاعداد التى هى
 ماقى في الواحد موجود كما في احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تميز الاثنين كذلك واما
 التميز للمثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لا يكون تميزا قوله في ميم سائر
 الاواحد من الثلثة الى العشر قوله فيالم يلى اى في ميم الاعداد التى لم يفسر ولم يكن الجمعية
 فيه وهو اداون الثلثة قوله ما هو اقرب اليها اى الى الجمعية متعلق بقوله يقتبس قوله و
 لا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل في الضعف هضم بنفسه لان هذا التوجيه من الشرح
 فقط واما الاول فهو لكل الغويين ثم قوله ولا يبعد

متعلق بقوله الدال مجزئاً على الجنس يعني ان في توضيحه دليل للمرة تجميعين احد هما اشار اليه
 بقوله الدال مجزئاً والآخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار
 اللفظ قوله اي مجزئاً الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة للحروف قوله القابلة
 صفة ثانية للحروف قوله علامة افراد به اي بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله
 اعني التكوين فخرجل قوله حرفي التثنية وهولاء والنون مخرجين فان جوهر الحروف
 في حبل وهو اللام اذا حقي بها تتوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا حقي بها الف والنون
 يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على قوله
 سواء كان التميز مفرداً او متثنى والفرق بين التوجيهين في دليل المصريح ان المراد بلفظ التميز
 على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية
 فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر معه العدد فيقال واحد رجل واثنا رجل
 ولا شك ان الاول اخف من الثاني خلاصة ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما
 استغناء بلفظ التميز عنها اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد
 يعيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يعيد الاثنيتية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين
 قوله فاختاروا جواب سؤال وهو على هذا حصل طريقتان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنيتية
 وكل واحد منهما مخف عن الآخر فمن اين يزعم احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا
 قوله وذلك الاستغناء اشار الى ان قوله لا فادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد
 بل هو دليل الدليل ويسمى بالتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقق قوله المقصود
 صفة النص ثم يراد ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التخصيص
 قوله على العدد جواب سؤال وهو انه يعلم من قول المصريح ان العدد منصوص به والنصوص على
 شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو المنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا
 قوله بالعدد منصوص به لكن المنصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرد عليه فعلى
 هذا يلزم الاتحاد بين المنصوص والمنصوص عليه فاجاب بقوله اي بنا كراسم العدد يعني ان
 المراد من المنصوص عليه هو العدد والراد بالمنصوص به هو اسم العدد وانما مراد قوله بذلك ان
 الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطفت تفسير لقوله التخصيص به والباء في قوله به
 بمعنى على قوله الذي اشار الى بين القاعد المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم العقل
 والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم معنى الفعل قوله ذلك التخصيص اي التخصيص على العدد
 فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في الى واحد و
 لا تتخذ والاثنين اثنين ونعم سراجاً وسراجاً قلنا لما كان تميزهما بلفظ يدل على نصيته
 العدد اشتهر القاماتيزاً واما نحو تم رطل رطل فشاو واما قوله تعالى الى واحد فدون ذكر العدد بعد

ذكر العدد يكون للتأكيد والتوضيح أى صفة مركبة مثل فتحة واحد وبالتقديم العدد على العدد
فلا يجوز إذا التأكيد لا يجوز أن يكون أن يد من المقصود فإن قيل أنه وإن لم يكن تأكيد لكن
ينبغي أن يكون بلا قلنا أنه بد الغلط وهو نادى فى كلامهم قوله وتقول فى المفرد قال بعض الشارح
أن قوله تقول صيغة للوث إذا الضمير فيه راجع إلى العرب وهو من باب تاويل القبيلة فلذلك عليهم
قال صاحب الكلمة تقول عطفت على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب بقية قوله وإن
شئت قلت وبقرينة قوله فتعرب الأول قوله أى فى الواحد لما كان المفرد من صفات اللفظ
والحال أن المقصود ههنا هو المدلول كما يشعر به قوله وتقول فيه الثانى لأن الثانى من صفات
اللفظ فعلم أن المراد من المفرد هو اللفظ فلذا قال أى الواحد وهو من صفات اسم العلم أن أخذ
اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فى الأخذ أحد الأمرين أما للتقشير ومضاهى جمل المتأخر
أزيد بواحد وأما الحالة ومعناها بيان المرتبة أنه فى الابداء وفى المرتبة الثانى والثالث
أى غير ذلك وخاصة الأول أن يضاف إلى ما تحته نحو الثانى الواحد وخاصة الثانى أن يضاف
إلى مساويه أو إلى ما فوقه نحو الثانى اثنين أو الثانى الثلاثة وتحقيقه محيى فى المتن والشرح جميعاً
قوله أى بسبب كان الباء محيى لمعان كثيرة فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال أنه السبب
قوله أى تصير ذلك المفرد إلى أن التصدير مضاف إلى الفاعل والمفعولان
معاً وفان أحدهما قوله عاداً وقوله انقص صفة عدداً والآخر قوله أنيد عليه أى على عدد ^{تقدير العدد} انقص
قوله بواحد متعلق بقوله أنيد قوله الثانى مقول الثانى لما وقع الفصل بين قوله تقول
وبين مقوله به على ذلك قوله وذلك القول الخ إشارة إلى تطبيق المثال مع المثل أى المفرد
قوله بتقديره أى تصير الثانى الذى هو تعبیر عن المفرد من التعدد فالضمير فاعل التقدير
وقوله الواحد مفعول أول وقوله اثنين مفعول ثان قوله بانضمما إليه دفع وهم وهوان
يجعل المفرد الواحد اثنين بانضمام شئ آخر إليه فدفع بقوله بانضمما إليه أى بانضمام المفرد
إلى الواحد قوله فيكون معنى ثانى الواحد أعلم أن قوله معنى مضاف إلى الثانى والثالث
مضاف إلى الواحد قوله مصيرة خبر قوله فيكون قوله وإنما ابتداء والثالث الخ جواب سؤال
ظاهر قوله أذ ليس قبل الواحد عن بل هو ابتداء العدد قوله حتى يكون الخ فإن قيل
يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحد أنه إذا كان قبل الواحد عدداً كان الواحد مصيره واحداً
وهو باطل لأنه إذا اجتمع شيان فيحصل اثنان قلنا أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى تصدير
لا يضاف إلى عدد النفس بل إلى عدد فوض العدد تحت الواحد لا يكون إلا أدنى من الواحد
فإذا ضم إلى الواحد لم يكن اثنين بل يتوهم به الواحد قوله على هذا القياس فإن قيل
لا حاجة إلى هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا معنى قلنا إنما قال هذا الرعاية للبديى قوله
أى لا تقول إشارة إلى أن لا عاطفة عطفت على قوله الثانى والثانية قوله غيبة ذلك إشارة إلى أن

له أى فى المفرد أن العدد بواحد غير الثانى

مبنى على الغنم لحذف المضاف اليه وهو قوله ذلك اى خبر ذلك المذكور من الثانى والثانية
 قوله فيما تحت الاثنين لا تتأخر عقلا قوله اذ لا يقبل اشتقاق لانه اما ان يشتق من المجرى
 الاول من المركب اى من الثانى منه وعلى التقديرين لا يشتق من المركب بل من المفرد ولولا ذلك
 لبعض الاجزاء من الثانى يلزم الالتباس كما مر ولما اشتق من جميع حروف المركب لا يسم فى اسم
 الفاعل واما اسم الفاعل من المزيد فلا يسم فى اسماء الاعداد
 فان قيل قد اشتق اسم الفاعل من المركب حيث قالوا احدى عشر و ثانى عشر باعتبار الحالة
 قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لم يأت به بمعنى الحدث ولا فعل لم يأت فوق العشرة بخلاف
 العشرة وما تحتها فان لها الفعل مضى ثبت من الثنى الى عشرات من باب ضربت وجاء من
 حذفت ما كان اخره عين اعنى راكب و سبع و تسع واما بالبيان المحال وان كان فى صورة اسم الفاعل
 كالحالط والكاهل وهو عقدة ما بين المنكبين فليس له معنى فى صورة اسم الفاعل اذ لا يدل
 على معنى حثا وهو التصير واما معناه الواحد فى مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جن فى
 المركب اذ لا يحتاج الى مصدر قوله اى مرتبة من العدد لما كان المحال محيى لمعان كثيرة فلحق
 الابهام وتعين ما هو المراد قال اى مرتبة فان قيل ان الاول اى اسم الفاعل الذى مبنى
 التصير ايضا فى مرتبة من العدد قلنا المراد من المرتبة فى نفسه لا بالنظر الى حدث تحت فيصير مقابلة
 مع قوله باعتبار التصير فانه حالة بالنظر الى ما تحت قوله من غير اعتبار معنى التصير اى لا يلاحظ
 فيه زيادة الاقتصار بل يلاحظ فيه مجرى المرتبة من انه فى الموضع الاول او الثانى قوله الاول
 اختلفوا فى وزن اول فقول وزنه افضل وقيل وزنه قول ويؤيد الاول مجرى الاولى فى مؤنث
 ولو كان وزنه قول كان مؤنث فوعلة ويؤيد الثانى صرف فى نحو اتيت اولاً ولو كان وزنه
 افضل كان غير منصرف للصفة ووزن الفعل قوله اذا وقع فى مرتبة الاولى واما قال هذا
 لان عبارة المصدر لو لى على الاطلاق لا يصح قوله كذلك اى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية
 قوله واما لم يقل الواحد والواحدة لانها لا يولد لان الخ وايضا ان لم يقل هالان لفظ الواحد
 اسم العدد وليس المراد من اعتبار التصير والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله على
 المرتبة المقصودة وهى الاول والثانية والا فالواحد والواحد يدلان على الوحدة مطلقا
 هو ايضا مرتبة من المراتب لكن ليست مرتبة مقصودة هنا قوله والحادى عشر عطف على
 قوله الاول والثانى وليس عطف على قوله العاشر والا يلزم تعدد الغاية احدها هذه والا
 قوله الى التاسع عشر وذلك ليعنى الى هنا والمعنى قوله والحادية عشرة بتأنيث المجرى
 ليكون المؤنث مخا لفا للمذكر من كلوجه قوله الحادى لقلب الواحد الى الحادى يجعل الفا مكافى
 والعين مكان الفاء فصاحاد وثم قلبت الواو ياء لتطوينا وانكسار ما قبلها قوله واعلم
 جواب سؤال وهو الوجه لم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الى قوله لانه اسم لواحد المذكور قوله حكم
اسماء الفاعلين ابي حكم سائر اسماء الفاعلين مثل ناصر وضارب وعلم قوله من المركب
سواء كان مركبا متراجيا او اضافيا قوله وتقول في المعطوف واما العشرون والثلاثون
الى تسعين وللمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد ولذا اتركها
وكان القياس العاشر والثالثون كذا في الوضی قوله من اجل اختلاف الجواب
وهو ان كلمة ثم من اسماء الاشارات المكانية والحال ان اختلاف اعتبار التصير والحال
ليس من المكان فلجواب بما حصل انه ههنا ليس من المكان بل للتعليل والقرينة عليه
دخول كلمة من عليه قوله اعتبار التصير في بيان الاعتبارين قوله اختلف اضافتهما جوابا
وهو ان اختلاف الاعتبارين لا يكون علة لقوله قيل في الاول الخ لانه لو قيل بالعكس ايضا
ثبت اختلاف الاعتبارين فلجواب بقوله اختلف اضافتهما يعني انه لم يخلو محذوف وهو
اختلاف اضافتهما الى الامور المذكورة على الخصوص ثم يرد عليه لما كان قوله ومن ثم علة لعل
محذوف فلا اشتغال لقوله قيل في الاول الخ اشتغالا بما لا ينبغي فاجاب بقوله فلا اختلاف الخ
يعني انه معلول لعله محذوف لانه قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الى قوله ومن ثم
علة بالنسبة الى قوله وقيل واما رتب للمصروف وقيل على قوله ومن ثم اى على خلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين قوله اى في المفرد من المتعدد دفع وهم
وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذكور بقوله الاول والثاني قوله بالاضافة واذا نصب
به فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة في هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها والنصب اكثر قوله اى
مصدرهما تفسير لقوله ثالث اثنين اى الثالث مصير الاثنين ثلثة وهذا القول انما يقوله فيما
بعد الاثنان او لو ثم زاد عليهما واحد ولا يقال فيما وجد الاحاد الثلاثة دفعة واحدة بل
يقال فيه ثلثة فلا يرد انه لا حاجة الى اشتقاق هذه الصيغة لانهما قد وردى بقوله ثلثه
قوله من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لا يشتق من الفعل
ولا فعل منها فاجاب بقوله من ثلثتهما يعني ان الفعل لا موجود
وهو ثلثتهما بفتح اللام وسكون التاء وضم التاء صيغة التكلم فالعرب قالوا
ثلث ثلث ثلث وربع ربع ربع وانما اذا اشاروا الى الله تعالى
قوله قولهم ليعلم دخول كلمة من عليه لانه لا يدخل على الافعال والجل وانما قد
بقوله بالتحفيف لانه لو كان بالشد يد يكون ماضيا من باب التفعيل فكيف يكون اسم الفاعل
منه ثالثا لانه من المجرى ولا من المزيد بل يكون اسم المفعول منه مثلثا ثم يرد عليه

لانه انما يسمى كذلك في بعض النسخ

لانه انما يسمى الاضافة الى الالف بترتبه والحال يقتضى الاضافة الى السادى او الى فوهة او لغيره لانه في العدد الذى تحتهم

ان ثلثت لما كان بالتخفيف فكيف ينصب المفعولين لانه متعلق الى مفعول واحد لا الى المفعولين
والحاجة ههنا مست الى المفعولين فاجاب بقوله اى صيرت الاثنين ثلاثة يعنى ان ثلثت متضمن
لخى صيرت فيكون معناه اجتمع المتكلم مع الشخصين الآخرين فحصل ثلاثة افراد قوله الى
عند يساوى عدده الظم الاضمار بالاضافة الى اصله والى ما فى قوله اذ العدد والمضاف اليه نفس
اصله لا مساوى اصله الا ان يعنى التغاير باعتبار كونه اصلاً وكونه مضافاً اليه قوله
احداً ههنا بيان لقوله ثالث ثلاثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبادة الشاه لا يخلو عن خلل
لان معناه ان معنى ثالث ثلاثة واحد من الثلاثة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه فى المرتبة
الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة وكذا معنى ثالث خمسة فالصواب ان يقال باعتبار ان يقال باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساخ لان يقال للراى فى المرتبة الثالثة
من الثلاثة او الاربعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان
على الثلاثة كذا قال جمال الدين رحمه الله تعالى قوله والرابعة او الخامسة
زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث
ثلاثة وامثاله من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى
احد هذه المراتب وليس للراى دانه قيل ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه
فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم اى ان كان
مطلقاً قوله وذلك مستبعد جداً لان عاشر العشرة الواحد الاخير من العشرة الذى وقع فى
المرتبة العاشرة فان قيل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلاثة ايضا مستبعد فلم يرض
العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لكن غير جداً ومن العاشر مستبعد جداً قال مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى الاول اى ان يقول والا يلزم جواز اعادة الواحد الذى
فى المرتبة الثانية او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن اعادة الواحد
الاول من عاشر العشرة اذا كان الا بتداو من العدد الذى يكون العشرة به عشرة قلنا
هذه الارادة غير مستعملة فلا يذهب الذهن اليه قوله باضافة المركب الاول لما كان الاضافة
فى المتن مجهولاً بينه لقوله باضافة المركب الاول لانه لا يعلم انه بين اجزاء التركيب الاول
او الثانى اولى التركيبين قوله اى واحد من احد عشر دفع وهم وهوان يتوهم
ان الواحد من قوله حادى عشر اعتبار التصدير مع انه لا يتجاوز العشرة كما مر قد مر بقوله
اى واحد من احد عشره قوله بناء على الا اعتبار انما قدر المتعلق ولم يتعلق
بقوله لقوله لان على لا يقع صلة لقوله وانما اراد الاعتبار لان قوله
الثانى صنفه ليقضى الموصوف

قوله على الثاني حال من مفعول لقول قوله خاصة حال من اعتبار الثاني والتاء
 للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص خاصة والجملة حال او معترضة قوله
 وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعدي يقتضي المفعول وهو
 ليس بموجود وقوله قلت لا يصح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف
 تقديره ان شئت في حادي عشر احد عشر قلت حادي عشر قوله لا يجوز مباحثه
 معناه ان لفظ التذكير والتانيث... المذكور في باب العدد لان البحث عنها
 المذكور فيه ولذا قال الا بخوارس كشين قوله لا صالته اذا ما من مذكر ولا مونث
 الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اي لفظ شئ مذكر فكان للذكر عاما فكان اصلا للذكورة
 افراده ولانه لا يقتصر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم
 انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ
 الاسم جازتذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة **قوله**
 المونث ما فيه علامته الخ فان قيل يخرج منه الاعداد من الثلاثة الى العشرة
 فان تانيثها بتجريدها من العلامة قلت انها وان لم يكن فيها سماء العلامة
 لفظا لكن فيها العلامة لتقدير **فان قيل** لا يصدق التعريف على المذكور هنا
 بسبب وجود العلامة فيه نحو ثلاثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد في
 المذكور من الثلاثة الى العشرة مونثة في الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجمع
 وان اطلق عليه المذكور في الظاهر **قال مولانا عصام الدين** هذا التعريف لا يصح
 على المونث بالصيغة نحو هذه والتى واما لعدم وجود علامته التانيث فيها بل نفسها
 تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عدل المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الاحكام الالهي ايضا مختصا بما عدل المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل نحو
 اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقي الخ **اقول** التعريف مختص بما عدل المونث بالصيغة فخرج
 لا يضر وانما اخص به اذ المونث بالصيغة علم في مجتبه للبنيات من المصنرات واسماء الاشياء
 والوصولات لكن احكامها غير مذكورة في البنيات فلذا استلزم المونثين في الاحكام
 ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلامة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف
 جامعا ونقول للارد من المونث هو الذي هو من الاسم المتكمن لان ماهو مبني منه قد
 سبق ذكره في البنيات واما احكام الاسناد الالهي انما هو للمونث المتكمن فان
 المونث المبني في تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقي قوله اي اسم جواب
 سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانريد خل فيه الفعل
 له اي قورضه

مخوضت مع ان التقييم

للاسم والثاني ان حصر العلامة للمؤنث والالف باطل لوجود علامة الاخرى وهي الفجر
والثدي والحمل والجيش فاجاب بقوله اي اسم يعني مراد المصدر بالعلامة علامة اسم
المؤنث لا علامة ذات المؤنث وما ذكرت فهي علامة لذات المؤنث قوله ملفوظة انما
عبر به ليظهر الحمل قوله حقيقة او حكما جواب عن اعتراض صاحب الغاية وهو ان النقيض
الى اللفظ والتقدير يخرج فخرج عقوب وطالق وجائض من الصفات المختصة بالنساء
اذ ليس فيها علامة لا لفظا ولا تقديرا اما الاول فظاهر واما الثاني فلانها لو كانت مقدرا فيها
لرجعت في التصغير فاجاب بما حاصله ان في هذه الاسماء وان لم يكن العلامة حقيقة لكن
وجد فيها العلامة حكما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما كان الحرف الرابع قائم مقام
التاء لان تاء التانيث موضع رابع وما فوقه لامادونه قوله ولما لا تظهر التاء وانما يظهر
التاء في تصغير التثاني نحو قدم ونار ودار لثلاث يجتمع الفرعتان احداهما التصغير لانه فرج
المكبر والاخر تقديرا للتاء ولذا قالوا ان في التصغير يرد الاشياء الى اصولها لئلا يلزم اجتماع
الفرعتين ثم اختلفوا في ان التاء في عقرب صدق او لا بل الحرف الرابع كان تاء فتكون ملفوظة
وتحقيقه في النكلمة قوله غير ظاهرة في اللفظ دفع وهم وهو ان المراد من المقد المحذوف
وهو الذي سقط عن اللفظ والنية جميعا دفع بقوله غير ظاهرة في اللفظ قوله اي اسم
دفع وهم وهو ان المذكور لما كان بخلاف المؤنث والماخوذ في مفهوم المؤنث لفظا اسم
فينبغي ان يكون الماخوذ في مفهوم المذكور لفظا الفعل ليتحقق قوله والمذكور بخلافه دفع بقوله
اي اسم اه يعينان المخالفة بينهما من غير قوله متليس ببيان المتعلق قوله بخلافه لما كان
مجرد هذا الباب غير مستعمل في الخلاف نسبة لا يتحقق بدون الطرفين وهذا يؤدي
باب المفاعلة فلما افسر بقوله بخلافه المؤنث قوله اي لم يوجد له هذا اللفظ حاصل اللفظ
وانما لم يقل ليس فيه علامة الخ مع انه اخير لان كلمة ليس لفظا لا لفظا المطلق
كما يأتي في مجتهدينا في بصيغة الماضى ليس قوله وعلامة التاء لانه تصير هاء في الوقف
قوله والالف اي لفظا لا لفظا قوله حال كونها مقصودا يعني ان مقصودا وممدودا حال
من الالف وهو عطف على الخبر فيكون خبر اللفظ والعام نسبة الخبر الى المبتدأ كما في اسم
الاشارة قوله مثله وانت بكسر التاء يعني هذه الكلمة بكسر التاء موضوعا للتانيث
قوله اسم انما ضربه لتلايم القسم من القسم قوله اي في مقابلة جواب سؤال
وهو ان قوله اذ بعبارة عن المساوي فيكون تقديره هكذا اما مساوية ذكر وهو لا يلد
على المقصود فاجاب بقوله في مقابلة يعني ان كلمة اذاء مشتركة بين المساوي والمقابل
والمراد منها هو الثاني لعدم استقامة الاول وانما البدل كلمة الباء لاني لان المتبادر بها
السببية وهي غير مستقيمة قوله من جنس انما لاد هذا دفع وهم وهو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص كما هو المتبادر **قد تم بقوله** من جنس الحيوان لان لما زاد الجنس علمان المراد من الذکر هو المذكور العضو المخصوص قال الرضی لوقالان المؤنث الحقيقي ماله الفرج لكان اولی اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذکر لها لكن لما كان مادة التقض غير متحقق في الخارج فلذا قال **اولی أقول** انما عدل عن الفرج لکراهة التلفظ به وان خشي قد يكون مذکرا بان غلب علامة مع انه صاحب فرج **قوله** انی ليس باذاثة ذکر لانه فيدخل فيه ما لا يكون بذاته شئ معين او يكون لكن ليس بذکر كظلمة فان في مقابلهما التور وهو ليس بمذکر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لكن ابدلوا بالالف او يكون ياذاثة ذکر لكن لان جنس الحيوان كخلة في مقابلهما فكل من غير التاء وهو الذي لا يخرج منه ثم وليس يسمى شئ غير مثير **قوله** واذ استند الفعل في المتصرف فانه يجوز التا التاء وتركه في نحو لغم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بهت اعني صيغة التعجب لان له صيقتان احد هما ما فعله والاخر افعله وانما يتعين ترك التاء لئلا يخرج عن وزن الامراء عن وزن افعله وكن الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول الشارح رم الفعل المتصرف وشبه الفعل بلا فصل فلا وجه لانتباهه باحد القيود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحكم على الاطلاق ثم يريد عليه ان التقدير في العبارة خلاف الاصل فلا بد من القينية فاما باب بقوله كما هو الاصل **قوله** الى المؤنث مطلقا اشتادة الى الرد على بعض الشارحين كما ياتي **قوله** فذلك الفعل **جواب سؤال** وهو ان الجواز لا يكون الاجملة وقوله في التاء ليس بجملة **قوله** وجوبا **جواب سؤال** وهو انه لا يعبر بمقابلة هذا مع قوله وانت في الظاهر غير الحقيقي بالجواز لتحقيق التاء فيهما **فاجاب** بقوله وجوبا يعنى سلما ان التاء موجود فيهما لكن ههنا وجوبا وفيما بعده تخيرا **قوله** اين انالاعلاما تانيث الفاعل من اول الامر لا تاذ قيل ضربت بدون ذكر امرأة مثلا يعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ايراد التاء فانه لا يعلم تانيث الفاعل حينئذ الا بدليل لفاعله **قوله** الا اذا كان مستدال **جواب سؤال** وهو انه يلزم التناقض في كلام المعبر لان اذا كان ضمير اليه راجعا الى المؤنث مطلقا كيف يصح قوله وانت في الظاهر **الحاصل الجواب** ان قوله وانت في الظاهر **الم** بمنزلة الاستثناء كما ياتي بيانه فان قيل لما قال الشارح الا اذا كان **الم** ينبغي ان يقول الا اذا كان لان الجواز كما كان في الاسم الظاهر الغير الحقيقي كذلك في الجمع خيار كما قال المصنف رم حكم ظاهر الجمع فانه محي بيان فيما بعد وحكم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ايضا في الشارح رم ان يتعرض للاستثناء ايضا **قلت** انما لم يتعرض له لانه محمول على ظاهر غير الحقيقي كما قال المصنف فاستثناء الاصل كما استثناء الفرع ايضا **قوله** لان بمنزلة الاستثناء **له** رم ظاهر الجمع كظاهر غير الحقيقي **رم** مع ما باب بقوله تذكر الفعل **الم** بقوم فضل خالق عني عنه اللهم اغفر لکاتبه

واما قال بمنزلة ولم يقل عين الاستثناء لان عينه لا يكون الابداءات وايضا لا يكون عينه لان
 هذا القول يسمى عند علماء الاصول بالتحصيص لا استقلاله لا بالاستثناء واما كان بمنزلة الاستثناء
 لانه اذا حكم على لكل ثم ذكر بعض افراده فيما بعده بلفظ بخلافه فهو بمنزلة الاستثناء من هذا الكل
 لا اشتراكهما في اشتراك الاستثناء والتحصيل في اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدين رحمه
 على المصريح ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقة بالجناس العلم الذي كرم التلخيص وخطمته فانه
 لا يقال جاءت طلحة قوله المراد غير علم للملك وكذلك لان الوضع العلم اخرج عن موضعه وجعل
 التانيث نسيا متنيا فاعتبر المعنى وهو في البعثة مذ كرم بخلاف اسم الجنس الذي هو مؤنث لفظي
 نحو نفس اذ ليس فيه وضع جديد كما في العلم واما اعتبار تانيث في منع المصروف لكونه حالة في نفسه
 بخلاف تانيث الفعل فانه حالة في غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته قوله لكن التانيث فيه
 تعليل لقوله فلك ان تقول طلعت الشمس في طلعت الشمس بمعنى تعليل للخيار قوله لفظيا اي منسوبا
 الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او لقد يراو حكما بل تانيث حقيقة في معناه فلا
 يكون للتانيث قوتا فيجوز ترك التاء بخلاف مضمرة اذ ليس في لفظه ما يشعر بتانيث قوله واستغناء
 له مع استغنائه قوله لما في لفظه من الاستغناء اي بالتانيث لكون التاء مقدرا في غير بدل
 شمس قوله وجعل بعض الشارحين اشارة الى فائدة ارجاع ضمير الى المؤنث مطلقا والمراد
 من بعض الشارحين شارح الهندي رح قوله ضمير اليه اي ضمير قوله اليه راجعا الى المؤنث الحقيقة
 سواء كان ضميرا او ظاهرا الى المؤنث مطلقا قوله او ضمير المؤنث الى عطف على المؤنث الحقيقة
 يعني ان ضمير اليه راجع الى ضمير المؤنث اللفظي ووجه رد الشرع على البعض ان في الارجاع
 الى المؤنث مطلقا موافقة بسوق الكلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقية التعريف والبيان
 في ما قاله الشرع موافقة مع طريق الفصح وهو ان كلامهم تفصيل بعد الجمال وفي كلام الشرع
 اي كذا لك اعلم ان هذا البعض قوله انت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار انما سمى لقوله اذا اسند اليه
 الفعل فالتاء يعني مشابهة بنا سم في ان معنى النسخ رفع المعارضة بين التاسخ والمنسوخ على انها
 مدة حكمه وهما ايضا كذلك ان البعض ارفع المعارضة بين عبارتي الماتن بالمحمل لانه حمل العبارة
 الاولى على المؤنث الحقيقة وحمل العبارة الثانية على المؤنث الغير الحقيقي وعند الشارح قوله وانت
 في ظاهر الخ من قبيل المتخصص له وتحقيقه في علم الاصول قوله ولو كان اشارة الى الاعتراض قوله
 لكان احسن الخ اجماع عنه ان ما فعله المصريح احسن لان منصب المصريح الاختصار وفيه
 اختصار مع احاد المقصود لان المتبادر ان استاد الفعل الى فاعل يكون بلا فصل كما قال اللص في
 المرفوعات والاصل في الفاعل ان يرفع الفعل ولذا قال لشارح رح كما هو الاصل قوله ففي
 صورة الفصل ايضا لك الخيار لانه لا يثبت سرية التانيث الى الفعل لكان الفصل قوله
 لرفع الالتباس واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم المذكور كما

اذا كان له صفة مؤنثة ككرمته نحو جاء اليوم زيد كرمته او عاملة في لا يجب تانيته فان قيل
 القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجوه الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجب
 اثبات التاء فيه لرفع الالباس فقله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي قلنا قد عرفت ان في المؤنث
 الحقيقي يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان
 لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة اخرى قوله لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر
 قيد احترازي قوله فيه اي في اسناد الفعل والضمير قوله لم يجوز تانيته لانه لم يجوز تاويله بالجماعة
 لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة الذكر فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى اُمدت
 بساى بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل للمؤنث الى الجمع وهو بنو وخذى لونه بالاضافة
 فان واحده ابن قلنا المراد من جمع المذكور السالم ما كان جمعه على القياس وهذا الجمع على
 خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة ولعلمه من كرمه على والابن ليس بواحد
 منهما او نقول ان بنون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه قوله واحده مؤنثا حقيقة
 التانيث كنسوة او عجايزة كدور قوله او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او عجايزة كالايام
 لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع
 المؤنث السالم كالزنيات والطلحات فانه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها قوله حكم ظاهر
 غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر لا يستعمل مذكرا على ما وهم اعلموه لافرق بينهما
 بين المشبه والمشبهاى بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شئ واحد
 وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكن تانيته بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة
 قوله فانت بالخيار في التانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بيتا ويلها
 فان قيل ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكورين المؤنث كما هو
 الظاهر قلنا ان جمع المؤنث من غير التاء ويل مذكرا ايضا لان التذكير والتانيث من صفات
 المفرد او لقولان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لحض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث
 فيجوز فقة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيته وان لم يؤل فلا يقوى تانيته فيجوز تذكير فعله
 او نقول انما لتغير التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان الجواز الطارى ازال حكم
 الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
 لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحتموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما نجد في التاء
 نحو مسلمات او يغلب الالف فيه نحو حبيبات وجمادات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع
 التكسير قوله من جموع التكسير فان قيل كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكور
 العاقلين والحال ان هذا البيان لقولان قوله غير جمع المذكور السالم يدل على ان المراد
 من جمع العاقلين هو جمع التكسير قلنا ان بيان لقوله

غير جمع المذكر السالم وتقديم الشرح على المشرور شائع فان قيل انه لما كان بيان لقوله غير
 جمع المذكر فلا بد ان يزداد مع البيان قوله وجمع المؤنث السالم كالطلمات ليكون البيان مستوفيا
 قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذكر قليل كالمفعولات والمبتدويات فلذا لم يتعرض له قوله
 ولا يقال الجاءت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه وايضا ان الواو والنون نص في التذكير فلا يفتقران اليه
 بالجماعة قوله فعلت وفعلوا ما فعلت فبالنظر الى كونه مسند الى ضمير للمؤنث وما فعلوا فبالنظر الى كونه مسند الى جمع المذكر العاقل قوله اي ضمير فعلت جواب سؤال وهو لا يصح حمل
 فعلت على الضمير لتغايرهما فاجاب بقوله اي ضمير فعلت يعني ان العبارة مجذوف المضاف ثم
 يرد عليه ان المتقرر عندهم ان التاء ليس بضمير بل هو علامة التانيث ولهذا اجتمع مع الفاعل
 الظاهر نحو ضربت هند فكيف يعبر بقوله اي ضمير فعلت فاجاب بقوله وهو المستكن فيه ثم يرد
 عليه ان التاء لما لم يكن ضميرا فكيف يعبر الاشارة اليها بقوله اي ضمير فعلت اذ من الظواهر
 ان فعل يبدون التاء ليس بضمير فعلم ان الضمير هو التاء وايضا لا يصح الاختصاص بفعلت
 لان حكم فعلت اي ما في باب الافعال ايضا كذلك فاجاب بقوله المقرون الم حاصل الجواب
 عن الاول انما اشارة الى التاء لكونها علامة على المستكن ومقصود المشرور من قوله المقرون ان
 التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثاني المراد من
 فعلت مقارنته المستكن مع التاء سواء كانت الصيغة من المجرد او من المزيد قوله يعني الواو
 دقم وهو هو لما كان الضمير في فعلت مستكنا توهم ان الضمير في فعلوا ايضا مستكن فدفع
 بقوله اي الواو قوله لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذكر العاقلين قوله اي ضمير النساء اشارة
 الى ندر عطف على العاقلين قوله وما يماثلها جواب سؤال وهو ان المحصر بالنساء باطل لان المذكر
 كما كان للنساء كذلك للعيون فلجاب بقوله وما يماثلها يعني ان عبارة المصريح بجذوف المعطوف
 ثم يرد عليه ان العيون ليس مثل النساء لانها من ذوات العقول والعيون ليس منها فلجاب
 بقوله في كونه جمع المؤنث الخ يعني ان الشرط في التثنية اشتراك في وجه من الوجوه لا من
 كل الوجه قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصريح مثلا لانه علم من قوله للنساء بطلان
 الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث غير انتفاء الذكورة او اذ التثنية كان جوازه اذ التثنية الذكورة
 والعقل اولي لان النون موضع لجمع غير العقلاء وكذا في حواشي الهداية قوله غير السالم
 الصواب غير العاقل لانه يصدر على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه يجوز فيه فعلين
 اجيب عنه معنى قوله غير السالم ان لا يكون من شأنه جمع المذكر السالم وهذا لا يكون الا في
 غير العقلاء بخلاف الرجال لان من شأنه ان يجري فيه جمع المذكر السالم لانه من العقلاء
 قوله اي بالنون دقم وهو هو ان الضمير في فعلت مستكن فتوهم ان فعلن ايضا
 مستكن فدفع بقوله اي بالنون قوله لا اصل له لان الاصل في التذكير ان يكون مذكرا

لما في التاء ليس بضمير بل هو علامة التانيث ولهذا اجتمع مع الفاعل

حقیقیا جیٹ یوں باذاتہ مؤنث من الحيوان قوله فيراعى تفريع على المنفى وهو الرجال
 لا على المنفى اى ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه قوله فيجوز مجرى المؤنث لثلاث ايات
 المذكور الذي لا اصل له في التذكير مع المذكور الذي له اصل فيه قوله وفي حواشي الهن
 استأره الى وجبا حقه قوله المتن التثنية في اللغة دوكون وفي الاصطلاح ما ذكره المتن كن اقا
 صاحب التكملة لكن في قوله خلل لان ما ذكره المتن تعريف المتن لانه تعريف التثنية فكيف
 يصح قوله وفي الاصطلاح انه اقول ان غرض الصاحب المذكور انهما متادافان في الاصطلاح
 وقدم المتن على الجمع لتقديم عدده وتقريبه من المفرد والسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرة لعدم
 اختصاصه بالشرط المذكورة في الجمع بان يكون من كذا علما يعقل الى قوله اخوه بالنصب مفعول
 لحن والالف فاعله وانما ناد قوله اخوه مع انه علم قوله لحن لان اللحن ما يكون في الاخرون
 هذا بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال فهو اعم الا ترى ما قال المصنف رحمه في الاسماء المشا
 ويلحقها حرف التثنية مع انه من كور في الاول قوله اى اثم مفردة جواب سوال وهو ان هذا التعر
 لا يكون صحيحا من جهتين اما الاول فلان نحو مسلمات مثني مع انه لا يلحق باخوه الف او ياء
 والاي لم ان يكون في مسلمان الفان او ياء وان اما الثاني فلان نحو مسلم قد لحن باخوه الف
 او ياء مع انه لا يبقا للمثني فلا يكون هذا التعريف صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا اصلا
 لانه لا يكون جامعا وانما لانهما يقتضيه التحقق في الجملة ولا تحقق لهذا التعريف اصلا تمام
 البعض ان التعريف لا يكون جامعا ليس بصحيح فاجاب بقوله اى اخر مفردة الى قال مولانا
 عصام الدين ان تقدير للمضاف وان دفع به سوال من كور لكن يرد عليه سوال اخر فقد تبدل
 الاشكال بالاشكال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا لانه يصدق على الجمع نحو مسلمين فانه
 ايض اسم لحن في اخر مفرد المثني ياء وتون لان مفرد المثني والجمع متحد ولا يجاب بان المراد من
 المثني هو اللاحق مع المسموع لانه لا يكون عين جواب الثاني فلا يصح جعله جواب الاول
 اجماع ان قيد الهيئة مراد في تعريف الامور الاعتبارية بالتعريف ما لحن اخر مفردة من
 حيث انه اخر مفرد المثني فالقول لما كان المراد مفرد المثني لانه قال مزجت انه اخر مفرد المثني
 يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا قد للمضاف اعنى قوله اخر مفرد ويلزم الدور لان المثني
 توقف على المفرد والحال ان المفرد توقف على المثني لانهم قالوا المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع
 عن الاول ان المراد من المثني الذي وقع . . معوقا المعنى الاصطلاحي والمراد من المثني الذي
 وقع في التعريف المعنى اللغوي وهو دوكون سواء كان له مفرد من لفظه او لا وكذا لا يراد الاعتراض
 الثاني لان توقف المفرد على المثني الذي يكون بمعنى النقيض فالقول ان المثني الذي وقع في التعر
 ليس بمذكور صريحا بل ذكر باعتبار الاجزاء ضمير مفردة اليه والمرجع هو المثني الذي وقع معناه فلا
 يثبت الفرق بين المثني والمثنى اى بين المثني الذي في المحدود والمثنى الذي ذكر في الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان المشتبه بمعنيين احدهما اصطلاحى والاخر لغوى فاريد
بصريح اللفظ صحة اصطلاحى واريد بضميره معنى لغوى قوله او قد رجع قوله الى اشارة
الى جواب اخر عن الاعتراض قوله والا اى وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله مع لوجه
لا يصدق له قوله ولو كلفنا لزم اعلمان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين
والحال ان صحتها لا يكون الابتعاد كما هو في الشرح رحم عليهم بقوله واللفظ بظهور المراد وهو شبهة
امر المشتبه من انه عبارة عن المجموع من اللاحق والملاحق او يكون قوله لحي بمعنى يكون اى المشتبه
ما يكون اخره الف او ياء لا يحتاج الى تكليفهم قوله لاستغنى له عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور
المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى ما يصلح وانما سمي التجهان
تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم الامم البطلان معنى الجمعية والمراد جنس المتكلف
فلا يرد ان المذكور سابقا لتكلفن لا تكلفا فلا يصح قول الشارح رحم عن تلك التكلفات كذا قال
جمال الدين چناي رحمه قول حالة الرفع دفعهم وهو الالف والياء كلاهما يجتمعان في مشتبه
واحد فدفع بقوله في حالة الرفع قوله اى مفتوح حروفه انما عبر عن كلمة ما بالحق لان
كلمة ما وقعت مفعولا لم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مرفوع والرفع لا يظهر في كلمة ما
لانها مبنيّة فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما لاد كلمة كان لبيان متعلق الظروف وهو
قبل قوله ولم يعكس جواب سؤال وهو ان التميز يحصل بالعكس ايضا قوله وكثرة التنوين لانها
لا يختص بها والقول بخلاف الجهم وايضا انها اعم من الجهم اذ هي توجد في نفسها وفي ضمن الجهم ولا شك
ان الاعم اكثر من الاخص قوله عن الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العارى عن البناء
لا يجوز ان يعبر عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف للحركة والتنوين عوضا عنهما اللون اما علم
قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لا يكون الا بالحركة وهي متنوعة
هذا المذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولك
جاءني غلاما زيد فحذف النون يدل على انها كاللتنوين والبصريون يستدلون بقولك
الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كاللحركة اذ التنوين لا يثبت لما مع اللام ووجه
كل واحد منهما كالحركة في موضع كلف الغلامان والتنوين في موضع كلف غلاما زيد ومثلها كما
في غلاما زيد ومثلا في موضع كافي غلامان ثم يدعيه ان ما ذكرنا من استقيم في الالف لانه لا
يقبل الحركة واما في الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة بسبب عنه نعم انها تقبل الحركة لكن ههنا
لا تقبل لان ياء التنوين ساكنة ابد اذ هي وقعت اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا
ساكنة فلذا هذا قوله مكسوة وحكى الكسائي ان نحتها مع الياء دون الالف لغة وقال ابن
جنى فتم بها بعضهم في الثلاثة اى في الاحوال الثلاثة قوله لتلا يتوالى الفتحات نحو وايضا يعادل
ربنا اغفر لي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الكثرة خفة الفتح والالف وايضا الاصل في تحريك الساكن الكسر لان الساكن في الاصل لا يفتح
عوض عن التثنية او الازمة مبنية والاصل في البناء هو السكون وايضا انما كسر النون لئلا يلتبس بالجمع
لان الفرق وان حصل بفتح ما قبل الياء لكن قد يكون فتح ما قبل الياء في الجمع ايضا نحو مصطفين
فلذا اتى بفتح قوله ذلك للموق جواب سؤال وهو ان فوات المطابقة بين الواجب والمرجوع
لان المرجع امور ثلاثة الالف والياء والنون فأجاب بقوله ذلك للموق وانما زاد اسم الاشياء
لأنه قوله ذلك لان ارجاء الضمير مع الاشارة اوقع في ذهن قوله ولا يباس باشماله جواب
سؤال وهو انه لما كان الضمير المستتر في ليدل راجعا الى للموق قد خالفه النون ايضا مع النون
لا يدل على ان معه مثله من جنسه لانه عوض عن الحركة او التثنية او تقرير السؤال هكذا ان الدال
على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التثنية وهي الالف والياء دون التثنية لانه قد تحذف
كما في الاعانة فلا يكون دالا على ان معه مثله فلا يعجز ارجاء الضمير في ليدل الى النون
وتقرير الجواب من كلامه ظاهر وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاف للثنية
لانما اذا نكر الاشياء فالارجاء الى بعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا نسب الدلالة الى الكل
قوله على تقدير تسليمه يعني قوله ولا لاسلم ان النون لا يدل على ان معه مثله قال مولانا
عصام الدين ان المنع المذكور ليس على ما ينبغي لانه منع لما يجمع عليه من كون علامة التثنية
الالف والياء والنون عوض عن الحركة في المفرد والتثنية فيه فالعلماء متفقون على ان النون
ليست بدالة على ذلك انتهى اعلم ان معنى قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الا
شتماله وعدم الدلالة اما منع الاشتمال اي اعتراف بعدم التسليم فلان عموم المرجع لا يقتضي
عموم الراجعة كما في قوله تعالى وَيَوْمَئِذٍ أَخْبَرُ الَّذِينَ كَانُوا لِرَجْعِهِمْ إِلَى الْبُلُوكِ عَامِلِينَ
الرجعية واليا مئة والضمير مختص بالرجعية وامتنع من عدم التسليم لعدم الدلالة فلان ما
اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتثنية انما
يدل على ان النون ليس بجزء من الدال باطلا لكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضيته لان
الشيء الواحد قد يكون صالحا لمؤثرين فلا بد ما قاله عصام الدين رحمه قوله صريح يقال وكل واحد
يقال ان الدلالة المذكورة عوض من الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضا من الحق الاخرين بناء على
نزوم الثالث لهما هذا ما قاله صاحب التكملة اعلم ان قوله ولكن اصح ان يقال ان عطف تقدير لقول
الشارح كما يعلم من حاشية نوو الحق قوله دالة عليه للعلبة قوله غاية ما في الباب اي حاصل
ما في الباب وان الدلالة بالواسطة شائعة في كلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ينسب الى
الكل مثل قوله بنو فلان حيث لم يقع الفعل الا عن البعض قوله اي مع مفردة وانما ارجع الضمير الى
المفرد لانه لو رجع الى المتشعب يكون الربعة افراد فاذا قلنا رجلا ن مثله فهو يتناول مثل الواحد فان
الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتناول الواحد الاخر سلمه المنع بين الحق من معنى

قوله في العدد قرينة الى الاعتراض الذي بين الثم بقوله ولو اريد بقوله مثله قوله
 باعتبار دخوله جواب سؤال وهو انه لما كان قيد الجنس مأخوذاً في التعريف ينبغي ان لا
 يصح اطلاق الابيض على الانسان والحج لعدم اتحاد الجنس مع انه يصح فاجاب بقوله باعتبار
 يعني ليس المراد من كونه من جلسته ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك
 المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا فخر ابيضين لادسان وحج لان الابيض موضوع له
 من له البياض والمراد من الجنس للثمن اي معنى الموضوع له قال مولانا عصام الدين الاول ترك
 قوله للوضع له لانه ينقض كـ بالاسد اذا قيل لايت اسدين ويولد منها الشجاعان من الرجال
 لعدم الوضع في الجواز ا قوله الوضع ههنا مع من ان يكون شخصياً او نوعياً فيمثل مثني للجواز
 ايضا كالاسدين للشجاعين قوله بوضع واحد احتراز عن مثني المشترك باعتبار معينه
 كالقريين للطير والحيض فانه دل على ان موضوعه باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي
 وضع لذلك الجنس لكن لا يوضع واحد كذا قال صاحب الشكلة قوله تحت جنس الخ وهو السعي
 بالقرين لكن تشنيته ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار معنيين مختلفين قوله المشترك صفته جنس
 قوله بينهما اي بين افرادين كرجلان فانه يدل على ان مع الرجل رجل اخر قوله المشترك بينهما
 اشادة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثني اي من تعريف المثني قوله لا يستغنى
 من قوله من جلسته اجيب بان الظم من المثل هو المثل في الكمية وحمل الكلام على الظاهر
 واجب خصوصاً في التعريفات فلذا اذكر الجنس او نقول ان المثل له مقابل للاكثر الذي
 هو لذكور في الجمع ولا شك ان المراد من الكثرة ثمة هو التعدد فقط والمراد من المثل ههنا ايضا
 هو التعدد قوله وقوله ليد آه جواب سؤال وهو ان كل قيد اذا اخذ في التعريف لا بد ان يكون
 للاحتراز وهو حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله ليدل اشتغاله بالاديعى فاجاب بقوله انه
 ليس جزء من التعريف بل اشارة الى بيان الغرض وهو يعلم من قوله مع مثله قوله والى انه
 لا يجوز تشنية الاسم الخ وهو يعلم من قوله من جلسته قوله باعتبار معنيين مختلفين اي
 غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقران او مجازين كاليدان في النعمة
 والقدره بان يقال لا يريد باعتبار النعمة والقدره بان يراد من احد اليمين النعمة ومن الاخر
 القدره او احدهما حقيقياً والاخر مجازياً كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع
 قوله فلا يقال قران تشنية القرو بضم القاف وسكون الراء قوله على الصيغ متعلق بقوله لا يجوز
 قوله خلافاً متعلق بالاطلاق اي هذا التشنية لا يجوز مطلقاً خلافاً للبعض في البعض وهو
 الاعلام فانهم جوزوا تشنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين في الاعلام كما ذكره بقوله ورد
 بعضهم قوله وهذا الشكل اي انه لا يجوز تشنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جان
 ان يجعل الاسم آه فنقول من شرم القتاتم الشرابي وفيه بحث الاول فلا بد ان يكون تشنية التعليل

قياسا كونها دالة تحت ضابطة وهوان ليمى احد الصاحبين كالابوين او احد المتشابهين
 كالقرين باسم الاخر ثم ياول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تشنية
 مختلف اللفظ تحفظ اى توحيده ولا يقاس عليه وامانا نيا فلان تشنية الاسم انما يكون باعتبار
 معنى جامع بين الفردين في نظر التكلم يقصد افادته ولا يشك ان قصد التكلم في ابوين وقرين
 افادة نفس الوب والام والهمر والشمس لاد من حيث انها مشتركان في كونها مسمى بالادب والقر
 فتاويل الابوين مثلا بالمستى بالادب وانكاذ صحيحا فافهم لكن ليس ذلك في نظر التكلم كمارنا
 في لفظي في كل مرة اى لا قصد الى هذا تلفظ هذا اللفظ فان المقصود من قوله تعالى في قصه
 يوسف عليه السلام ورفع اليه على العرش اى على السرير رافعه الوب والمخاله على العرش
 لا رفع للسمين بالادب والى ما ذكرنا ليشير عبارة الرضى حيث قال وقد ثبت غير اللقيين في
 اللفظ بعد جعلها متفقه اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبها وتشابهها حتى كانها شئ واحد انتهى
 ولم يتعرض للتاويل لاجتناب في شرح التسهيل ان مثنى التكثير نحو فارجه البصر كرتين ومثنى
 التغليب ملحق بالمثنى في احواله وليس بمثنى حقيقة اى عانما اطلق المثنى على مثنى التغليب مجازا لا
 حقيقة بمعنى ان ما قالوا انها غير قياسية اى ليس حقيقة وكذا قصد التكلم شرط في حقيقة وجه لا
 شك في قوله ادعاء اى مجازا القوة التناسب بينهما كما قال الله تعالى هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ
 لَّهُنَّ قوله ثم ياول الاسم جواب سؤال وهوانه لما كان الوب اسما للام فلم يتينا ولد الوب
 فاجاب بقوله ثم ياول اسم الوب بمسمى بالادب مطلقا سواء كان ذلك المسمى حقيقيا او مجازيا
 قوله بمعنى المسمى به اى بالادب قوله فيكون معنى الابوين اشارة الى بيان مفهوم يتينا ولما قوله
 هذا احتياج اى مع انه لا يحتاج هنا الى الادعاء فانه موضوع لكل واحد من قوله قلنا لا شبهة
 في صحته لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازى ولا نزاع في تشنية اللفظ با اعتبار المعنى
 المجازى قوله لكن الكلام اى الاختلاف مع البعض في جمل تشنية القرء بوجود الاشتراك
 اللفظي اى من غير اعتبار هذا الاعتبار قوله وهو الذي اختلف فيه اى ليس الخلاف الآن
 قوله والمصير اختار الى اشارة الى بيان الخلاف اى للمصير اختار عدم جوازه في شرح الكافية
 المسمى بالادب الى وفي الايضاح جوزه شاذ فلذلك قال الرضى والمصير متردد في ذلك
 قوله وبهذا الاعتبار اى باعتبار انه يراد بالاسم للمسمى بالاسم صح تشنيته الاحكام قوله في
 مشو مثالا للعلم المشترك حقيقة وقوله وكذا امر الى مثال العلم المشترك ادعاء اى مجازا قوله ياول
 بالمسمى لجر وهذا التاويل ثابت في نظر التكلم ويحظر بيانه اذ الطبيعة تنافي الاستعمال في اكثر من
 بخلاف اسماء الاجناس لان لادب يدل على الكثير فلم يخطئ بباله لكس بل كفى فيها من الاعتبار فاذا قلت به وادب عليه بها اى عليه الكثير صارت
 كاسماء الاجناس لان اسماء الاجناس مشتركة في المعنى متوحدة في السورة وهو كونه مسمى بالادب لا بل زوال الطبيعة التزموا اذ في الاسم توافيق
 في لفظ اذ كان تشنيها باعتبار كثير وهو شاذ كما ذكر في السجلات فيكون تشبيها ايضا شاذ ا وليس كذلك قلنا ٢

تذكير العلم غير ضرورى فى مواضع لغز غير التثنية لانه يمكن استعماله فى كل موضع من غير حاجة
الى التذكير فجعله نكرة من غير ضرورة انما هو له عن اصله فيكون شاذاً بخلاف مثناه فانه لا
يمكن استعماله على الاثنى تثنيتة تنافى العلوية فلا يلزم من شذوذا واحداً شذوذاً والاخر وما
ذكرنا لا يريد بانه ما الفرق بين مثنى التغليب فى اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة
يكون التاويل فى نظر المتكلم واعتباره ولا يكفى التاويل للطلق فى الثانى دون الاول قوله
ورده بعضهم اى من التاويل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاستدلال اى لا يحتاج فيه الى التاويل
المذكور قوله فعلى هذا البعض اشارة الى التحقيق او اشارة الى الاعتراض اجيب عنه
ان هذا البعض وان لم يعتبر الجسمية فى الاعلام لكنه يعتبرها فى الاسماء الاجناس فذكر
الجسمية لرعاية اسماء الاجناس قوله ولما كان احوالهم فيه اشارة الى عدم بيان جميع احوالهم
المفرد الذى يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذى يتطرق اليه التغير فان حكم
غيره ما يتطرق اليه التغير يعلم من تعريف التثنية لانه لا يكون فيه شئ اخر سوى التعريف
قوله حكم ما يتطرق ينبغى ان يقال حكمه ما الحاجة الى وضع المظهر موضع المظهر اجيب عنه انما
فعل ذلك لرفع وهم وهوان الضمير راجع الى التغير لقربه والحال ان حكم نفس التغير غير محقق
فيما بعد بل السجود حكم ما يتطرق اليه التغير قوله اى الاسم المقصود اشارة بتقدير الاسم الى ان المقصود
لا يكون الا فى الاسم فله يقال رضى مقصوداً قوله الف مفردة نقل عن الشارح فى الحاشية
قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة كهماء وقوله لانه احتراز عن الف مثل زيد لا
بإبدال التنوين بالالف فى حال الوقف وكما فى قوله تعالى لو آتينا فان هذه الالف غير لازمة
قوله ضد المردى ضد اسم المردود قوله محبوس من محركات لكون اعرابه تقديرية فالتفصيل
ان ههنا وجه ثالث لسمية القصور قلم لم يذكروا الشارح وهوان القصور ما يؤخذ من القصور بكسر القاف
وفتح الصاد وهو خلاف الطول اى ضد قلنا انما لم يذكروا لان القصر مصدر لازم من قصر
كشرف وكوم لا يمكن بناء المقصود اى بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهين فان القصر ثمة متعلق
لانه مصدر من قصره يقصر بمعنى ضد المردود او المحبس قوله كعصوان فالتفصيل ينبغى ان يقول
كعصا فان عصوان مثالا للتثنية للمثاله للقصور وللقصود مثالا الاسم القصور الفة منقلبة
عن واو والياء ينبغى ان يورد الشارح قوله كعصوان والوان بعد قوله للمصوم قلبت الف واوا لان
كل واحد منهما مثال للتثنية التى قلبت الف واوا اجيب ان اللفظ كعصا فى عصوان فيكون مثالا لاسم مقصور كما ان
موضع هذا ذو العبد وانما كان الف عصى فى الاصل والوصية لقولم عصيت اى ضربته بالعصا قوله مجهول الا ثم يرد
عليه ينبغى ان يقول مجهول الاصل وعلمه لانه لا يكون فى عبارة قصور فاجاب صاحب الكلمة عنه ان قوله مجهول
الاصل اى غير معلوم الاصل سواء كان الاصل فى الواقع او لا ثم يرد عليه ان ذكر الاصل لاداة
الاعم ليس المجازا وفى المجاز لا بد من القرينة فاجاب صاحب المذكور عن

بقوله وللإشارة إلى إرادة العام أو رد للشال من عديم الأصل حيث قالوا كإلوان تثنية إلى والفاء
 إلى عديم الأصل فإن أذلف الأسماء العريقة البناء أي خالصة البناء كق واذ إلى لا أصل لها
 والمراد منها حال العلمية وفي الأسماء المتكئة لها أصل هو محل لأعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
 كفتعشرى قوله في السمي بالي بأن جعل إلى علما الشخص قوله ولم يمل والحال أنه لم يسم فيه الألف
 من الفتحة إلى الكسرة ومن الألف إلى الياء ليعلم به الأصل قوله أي والحال دفع وهم وهوان الواو
 في قوله وهو ثلاثي للطف فما بعد ما معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون قد
 هكذا إن كان هو ثلاثيا فيلزم فساد للعنى لأن اسم كان في العطف عليه قوله الفه واسم كان في
 العطف قوله هو واجب إلى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسهو للفصل لا لتعذر المتصل ولا تعذر
 ههنا فله بقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير في قوله الفه الرابع إلى المقصور فيكون حالا
 من المضاف إليه ولعمري أقامته مقام المضاف أي التكان للمقصور منقلبة عن واو ولا شك
 أن النسبة أن الكل صحيح باعتبار الجزء مخويز يد حسن أي باعتبار الوجه قوله أي غير ما فيه أربعة
 أحرف يعني المراد من الثلاثي هو المعنى النحوي وهو ذو وثلاثة أحرف لا اصطلاحيا وهو ما يكون
 حروفه الأصلية ثلاثة حتى يتناول ثلاثا للزبد فيه قوله فصاعدا لحال من مفهوم قوله غيب فيه أربعة
 أحرف أي ذو وثلاثة أحرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرأعي بيانا لكلمة ما قوله قلبت الفه
 واو أنا قلبت ولم يبق الألف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والفتحة التثنية و
 انما لم يحدف مع أن دفع التقاء الساكنين يكون مجذوف أحد الالفين أيضا لئلا يلتبس بالمرء وعند
 حدف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو أن قلب الألف واو في الصوزم الأولى واجب
 وفي الثاني أولى فإطلاق الأولى ليس على ما ينبغي إذا لم يلبس لقلب فيه واجبا كيف يكون داخل
 فيما فيه القلب واجبا وأيضا يلزم في قوله قلبت وأجمع بين الحقيقة والمجاز فليقابل قوله ونضيفة
 بفتح التاء عطفت على قوله اعتبارا قوله لا يريد أي لا يريد الواو فيه أي فيما فرقه قوله لمكان وهو مصدر
 مبني من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله أو عديم أي أو كان معتما
 الأصل مع وقوة الدالة فيه كيتان مع الدالة في متى قالوا متى بكسر التاء أي شبه كسر التاء
 لأعين الكسرة قوله كجمل لأن الضمة للتأنيث قوله فالله منقلبة بالياء جواب سؤال
 وهو أن قوله بالياء جزاء وهو لا يكون الجملة وانما أراد قوله منقلبة لبيان التعلق وانما أتى
 جملة اسمية ولم يأتى بجملة فعلية بأن قال قلبت الفه بالياء مع أنه الموافق لما سبق من قوله قلبت
 الفه واو إشارة إلى ثبوت هذا الحكم وتقريره بحيث لا خلاف فيه لأحد لأن الجملة الاسمية
 تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فإن فيه خلافا للسائي حيث ذهب إلى
 أن الف ثلاثي لو كانت منقلبة من الواو في كلمة مفهومة الأولى كالنهي وكسورة كالربوبية
 قبلها بالواو في الجمع أي في الآخر مع الضمة والكسرة في الصدا وهذه التكتة لم يقل للمعر والاداء

بدون حرف الجر مع أنه أخضر وأوقى للسابق لأنه محتمل أن يكون قد برق قلبت ياء فيكون جملة
وهي غير مرادة هنا قوله وتخفيفاً على اعتبار قوله أي غير مرادة جواب سؤال وهو ان
الحروف الاصلية في العرف عبارة عما يكون بمقابلته الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج
ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود المخرج فاجاب بقوله أي غير مرادة الى اخره
فالمحصل ان المراد بالاصلي بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا سيما للتعارف
قوله للتمسك اسم فاعل من باب تفعل للعبادة قوله بضم القاف الخ هذا يخالف لما في القاموس
من ان قوله كذا ان لحسن القرنة وكذا ان للتمسك وفعل الشاهد اعظم على ذلك الا انه نقل
ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوحلا على اللغات قوله أي منقلبة عن
التأنيث جواب سؤال وهو ان الهزة للتأنيث غير موجودة في كلام العرب فاجاب بما
نقل قوله كان حمرا أي هذا النقص قوله من جنس الالف لان لكل الحرفين الذين هما
من جنس واحد أقوى من الحرفين الذين هما من جنس واحد فلهذا لا يقع في هذه مبالغة
في الهزج اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الخ جواب سؤال ظاهر وايضا انما ابدل الهزة
بالواو لاجل كراهة ثبوت علامة التأنيث في الوسط وان ثبت التام لضرورة رفع اللبس و
تعيين الواو فخرنا عن اجتماع الياءين في حال النصب والجر قوله لنقلها أي نقل الواو لتبديل
الاقرب قوله في مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله واجوه اصله وجوه وكذا أي اواعد
اصله وواعد واويعدا واويعدا في اسم مصغر قوله ورا بها صحت أي بقي على الاصل قوله
ياء مخففة الياء قوله والا عرف أنه جواب سؤال وهو انه لم يخف للمعروف هذا قوله بان يكون
للاحق لم يقل او مرادة مع انه الموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية او مرادة اشاق
الى ان الزيادة في المحدودة لا تكون الا للحاق قوله عليها وهو عصب العنق وهما
عليها وان أي الاثنان من العصب عليها وان كذا في الصحاح وكذا نقل حمداً عن الشاعر
قوله المذكوران اشارة الى ان الهم في الوجهان للهد قوله جائز ان خبر لقوله فالوجهان
فيكون الجزاء جملة قوله في الصورة الاولى وهو عليها اصله عليها او عليها وقوله ملحقه
بالاصل أي كل واحد من الواو والياء ملحقه بالحرف الاصل وهو السين في قرطاس ويعني من
عبارة الشارح ان الحرف الزائد لللاحق اولا في مثل عليها وهو الواو والياء ثم عوض عنه
الهزة قوله وفي التخرى وهو كساد ورواه قوله عن اصلية أي من واو واو واو قوله لا عين الهزة أي ولما اعلم ان الجواب
الان البقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سببها فيها الا بالاثبات وباللغة الملحقه اعلم ان اثباتها لا يثبت اصلية ولا منقلبة
عنها بل من زائدة فنسبها الى الاصلية لبعده والمهلة من اصلية بالحس كذا قال صاحب التكملة لكن قوله والمهلة الخ يربط لقوله الا
المراد الاصلية اولى قوله وفي الترجمة لشرية اسم كماله الشرفية أي الذي لدرجة الى شريف ولهم سيد فانه اعترض
على المعروف في شرحه فاودده الشارح هنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

فالوجه قولك لكن للشهور رديان لان اصل رداء م اى بالياء قوله ليكون اى قوله فوجان
قوله كما هو اى المذكوران قوله لكن تصغنا اشارة الى الجواب وهما نعمتان احداهما تقديم
الصاد اى تصغنا والثاني بتقديم الفاء اى تصغنا ومعنى الاول قلبت ورقا بورق ومعنى
الثاني اى نفس كديم قوله اثنان احكم اى شيئا محكم آه فان قيل عدم وجدان ما ذكره السيد
في كتب الثقات لا يستدعى عدم ثبوته في نفس الامر بل هو لم يجز قلنا مراده مما ذكر ان ما ذكر
المصرح موافق بكتب الثقات فكأنه اشارة الى ان ما ذكره السيد غير معتبر لكونه غير مذكور في
كتب الثقات اعلم ان عبارة الفصل هكذا وما اخره همزة لا يخلو همزة اما ان ليس بها الفتحة
او بفتح اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حروف اصلية كوداء وكساء او زائدة في حكم الالة
كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كجاء فهذه الصيغة قلبت واو لا عين كجاء وان والباب
في البراقى اى النزع من الحكم في البراقى ان لا يقلبن وقد احيينا القلب وايضا عبارة
للفتح هكذا وما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزة واو واللام تقلب سواء كانت
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلية ككساء او عن المجازى مجرى الاصل وهو ان يكون
للا لحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب موافق لما في المتن قوله باشتهاى
اى باشتهاى رديان قوله غيرا وقع التماسا الى الاعتراض وقوله هذا اعم من الجواب عن
هذا الاعتراض قوله المبدلة والمبدلة عبارة عن الهمزة فيكون هذا الكلام مناسب ما نزل
الى ما حكم عليه السيد لكن ما ادعاه من الاشهاد لا يثبت بقوله الرضى وذلك لانه اوردته بلفظ قلنا
حيث قال قد قلبت المبدلة آه وايضا ادعى الرضى في كتابه مثله واذن قوله الرضى اعم من ان
يكون الاصل واو او ياء ولا يكون مخصوصا بالياء فلا يثبت الا شهادته الى ادعاه واليه
اشار بقوله وهذا اعم لانها كما الاصل اعم فيكون مترددا فكيف يثبت الاشهاد مع التردد في القيل للتردد غير
موجوب ههنا لان الهمزة اذا كانت مبدلة من الواو فيجعل ياء فيها اذا كانت الهمزة مبدلة من الياء فيجعل ياء بالواو
قلنا سلمنا ان تردده في الواقع لكن التردد من حيث الظاهر كان في دفعه واشتداده قوله ونحذف نونه للاضافة علم
ان حذف نون التنبيه وان لم في بحث الجروا حيث قالوا ونحذف النون ما قام مقام نون التنبيه
والجزم لانه ذكره كما لا لا طراد اولدنه وهم وهوان نون التنبيه لما كان عوضا عن الهمزة عند البعض ثم انها
لا تحذف عند الاضافة لانها ليست عوضا عن التنوين عند هذا البعض فدفع انها تحذف مطلقا
اى عند الفريقين قوله اى لاجل الاضافة لما قاله الشافعي المندى ان اللام في قوله للاضافة
لوقت اى وقت الاضافة فير عليه ان اللام لما كان للوقت صار الزيادة نظرا للوقت فلا يلزم حذف النون ايضا كون اللام للوقت مجاز
لا يصار اليه الا عند الضرر المعنى الحقيقي وبه السببية فعند الشافعي رخصه وقال اى لاجل العلة اى اللام للسببية فعلى من رخصه سبب الحذف
وبه الاضافة كما قال الشافعي قوله مقام التنوين لان قيل هذا لا يستقيم على قول من جعل النون عوضا عن نون الفرد كما قال من جعلها عوضا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يتقيم قلنا ان عندهم وان كان عوضا عن الحركة لكن صورة التنوين
فلما حذف قوله فيتنايان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيهما عن الحركة ايضا قوله
وحذف فتاء التانيث الجواب سوال وهوان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند
بناء التثنية كـ شجرتان و تمرتان فكيف تحذف تاء خصيه والية عند بناء التثنية اعني خصيان
واليان فالجواب بقوله وحذف فتاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس فتعوله على خلاف القياس
مقدر في المتن كما قاله الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل على الاعتراض قوله التي قياسا
او تحذف اشارة الى بيان السلول قوله عن اخر التثني كـ شجرتان فان قيل ان التاء في شجرتان تمرتان
ليست في اخر التثني اذ الالف النون من تمام للتثني كما قاله الشارح للتثني هو المحقق مع اللاحق لان الالف
والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخر الخروف للتثني كان كانه اخر التثني اذ لاكثر حكم الكل اذ
نقول ان عبارته مجزئة للضاف اي اخر مفردة وهذه السامحة مرساقا من المصمم فسلط الشرح
مسلكه قوله مع جوازه جواب سوال وهوان استعمال شئ على خلاف القياس على قهري حكا
ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و
يستعمل في مخالف القياس فقط فسأل السائل اي قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه
حذف التاء جواب سوال وهوان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع
الداعي والاخر من غير الداعي فسأل السائل اي نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الخ
قوله لا يمكن الاستغناء اعلم ان المراد من عدم امكان الانتقال بدون النون حيث العادة
لا من حيث الامكان فلا يرد ان انتقال الولىتين القعود وهو ممكن باحدهما قوله صابتا
بمنزلة في العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معانها والمراد من صابيتا
لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب الخ يعني ان خصه بدون التاء مستعمل الاول
التاء محذوفة من التثنية قوله وان كانت اقل استعمالا جواب سوال وهوان خصي
لما كان لغز في خصيه فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصي فاجاب بقوله
وان كانت اقل يعني انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما
ان المصمم عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال
سابقا ويجزى في نوع بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصب للعلم وهو
فلو قال وتاء التانيث بالعطف على النون لما كان خصه فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت
على خلاف القياس اي في الزمان الماضي والا فخل في الماضي لا نقطه دون الاستعمال بخلاف الضم
لان الاغلب فيه الاستمرار البقرينة قوله اي اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع
والتثنية لا يقع الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو خلا وفعلوا فهو باعتبار الاسم وهو الفاعل
لان معناه فعل الاثنين لا فعلان لهما وله وايضا انما اول بالاسم احتراز عن الف ولهم الاستغناء

فانما المضاد الى على احاد مقصودة لكن لبيت باسم فان قيل ان مسلمان ومسلمون مراد
جزئه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون امّا قلنا قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان
لكن لشدة الامتزاج عدتا كلمة واحدة والمضادان الواو والنون والالف من تمام الاسم والجمع
موضوع للجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقيس ان الواو والنون
في الجمع من الحروف الباني واما جواب الاول على قول من يقيس انها من الحروف المعاني او
لقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعني ان الجمع في حكم المفرد لانها ما يؤخذ
وما يؤخذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون
ما نعالاه دخل فيه مثني اسم الجمع فخطا فالتين او مثني الجمع للكسر نحو جالين فانه يدل على
بحد مع انه ليس بجمع قلنا المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو للتبادر وهذه الدلالة على التعاد
حليست مطابقة اذ للدلالة المطابقة لها اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشق على التعاد
فالدلالة عنها تضمنية قوله على الجملة انما زاد هذا ليجزى كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس
ذاتة الميت قوله اى يتعلق الخبر وهم وهوان يتوهم ان المقصود منها شئ آخر والحال انه خلاف
للدعى فدفع بقوله اى يتعلق بها المقصود لا الشئ الاخر قوله في ضمن ذلك الاسم انما زاد
هذا ليجزى منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل جبل يطبق هذا الحجر فانه دل على جملة
الاحاد لكن ليس فذلك الاسم الذى دل على التعاد بل في ضمن المضاف اليه وهو نملة في قوله كل نملة
لان كل لازم الاضافة قال عبد الرحمن انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل
على احاد عالم يدل على جميع التعاد دفعة وما يدل على التعاد فردا ولا يدل على جملة فان قيل
للمفرد خارج بقوله مجزى وف مفردة كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له قلنا غناء قيد الثانى عن الاول جائز
فان قيل سلمنا انه جائز لكن اذا كان القيد الاول مذكورا في التعريف واما اذ لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى
تقديره قلنا تقدير الجملة منها ضرورى ليكون عبارة التعريف على التبادر لان التبادر من قوله على
وهو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله في ضمن ذلك الاسم لاخراج التثنية لانه يصح عليها
انما اسم يدل على جملة التعاد يتعلق بها المقصود لكن لا في ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن في حيزه
اختلافه وهو الجمع في الحد لان الاشارة في ذلك الاسم الى الجمع قوله مجزى مفردة انما قال مجزى مفردة ولم
يقل مفردة بدلا والخريف لان التبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئة مع ان الصيغة المفردة لا يتجوز حال
الجمع والمضاد لوقال بمفرده لمخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهو
نسوة لا يتحقق مفرد النسوة متحققة في النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كمر للعدول
من عام مفرد عام متحقق في عموم عدم تحقق كون عام معدودا عنه لعلم ان المراد
بالمفرد عام من الحقيقة والتقديرى كاللجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه والم يمكن له مفرد
حقيق لكن ثبت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفردة نسوة من حيث العمل

١٣٠
١٣١
١٣٢

١٣٣

وما قالوا ان مفردة من غير لفظ ليس بشئ لانه على هذا يكون الشيا اسم جمع لا جمع بل الجمع
ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كقولهم في النساء قوله له في بحروف
مادة مفردة دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالذلة بحروف مفردة مع الهيئة معان هيئة
المفرد في الجمع قد فم بقوله اي بحروف اليعني ان الهيئة غير مادة ههنا والزيادة اشارة
الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من الاختصاص المستفاد من اللام المقنة
التي اظهر الشارح في بقوله هي مادة مفردة يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس
الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد قوله الذي هو اسم دال على جواب سؤال وهو اللفظ
ما ليس بمجمع ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الد وروا ضل الجواب ان المفرد
ههنا وان كان في مقابل المثني والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المعلوم وهو لو كان دالا على الواحد
فلادور قوله على واحد واحد بطريق البدلية قوله حال كون جواب سؤال وهوان قوله
بتغير ما جار ومجورور والجار والمجورور اذا وقع في كلام العلماء لا بد لها من الاعراب الجدة فاهم
ههنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتباره حال من الحروف وهي مفتولة بها
حرف الجر ثم الجار يقتضيه المتعلق فواد الشارح مع قوله متلبسة قوله بحسب الصورة دفع وهم وهو
ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فلهذا اخبر كثير من المجموع قوله ما بزيادة في
زيادة حرف كرجال ومسلمين او بقتصان ككتيب وجمرا باختلاف الحركات فقط كما سجد جمع أسد
او مع السكنات كند جمع نذر وكلمة اولئك الخلق فانه قد يجمع الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب
جمع قضيب في ذكرو قد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اي طاعة الكرم قوله حقيقة او
حكما جواب سؤال وهوان التعريف لا يكون جامعا لانه يجمع عنه فذلك لان التغير غير موجب
فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير لا
موجود فيه وهوان ضمة فذلك ان اعتبارا بقل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر باسند فيكون
جمعا وكذلك ههنا بمعنى بيض من النوى ليستوى فيه المذكور والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاداء
وهوان كسرة ههنا ان اعتبر بنوعا جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب ومار فيكون مفردا
قوله فالجار في قوله بحروف جواب سؤال وهوان الجارية قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة
فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار قوله لا يعلم حاله لان كل واحد منهما
للمتعلق قوله على سبيل التنازع فقطع هذا ان قوله بحروف مفردة ان كان متعلقا بقوله لا يعلم
المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة في مقصودة بما اي بحروف مفردة قوله وقوله بتغير ما لا
فالقول لا حاجة الى هذا البيان لانه علم ما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف
الم فذكره ههنا ليس للاشتغال بما لا يعنى قلنا هذا تصريح بما علم قمنا وبيان الحاصل للغير
واليعنا انما ذكره ههنا لدفع الوهم وهوان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصودة

على سبيل التلزم والحال ان التعلق بمقصود غير صحيح لانهم يكون الباع للمبيته والحال ان
 التغير ليس بسبب لفصل الاحاد لان السبب مقدم على السبب والتغير يخرج عن قصد الاحاد
 ثم لما بحث وهو انه لا يصلح الى جعله ظرفا مستقرا لان في تعلقه بذلك لا يفيده اي دلالة على
 مفردة بسبب تغير ما يجيب عنه لو تعلق بذلك لا يفهم منه ان تغيره يكون بحرف ذاك المفعول
 بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحرف وفي المفعول او غيره والمقصود هو التغير بحرف ذاك المفعول
قوله ودخل في قوله **الجواب** سؤال وهو ان التعريف لما كان مأخوذا في التعريف فقول
 هذا لا يكون جارا مع الخروج جملة السلامة فاجاب بقوله ودخل في قوله بتقدير ما جعلنا قوله جمعا
 السلامة صيغة التثنية والمراد جميع المذكور والمؤنث قوله وقوله مادل على احاد وهذه جملة متافئة
 وقعت في جواب سؤال السائل وهو ان ما ذكره في اللقن تعريف الجمع وكل تعريف يكون مشتملا
 على الجنس والفصل فراهنا في هذا التعريف فاجاب بقوله وقوله فانما وان لم تدل
جواب سؤال وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يصح كون
 قوله مادل على الاحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس قوله فقد تدل عليها استعمالها اذا ذكر صفة
 للاجناس كقولك وجدت دينارا بيضا ^{فما جعل البيض} صفة للدينار علم ان المراد منها هو الواحد
 لا الجنس فالمراد باللات للجنس على الاحاد في الجملة سواء كان وضعه فقط كما في الجمع
 المستعمل في الواحد نحو شاب مقارفا علم ان الشاب يتخفيف الباء عبارة عن الشقيقة و
 بالتشديد عبارة عن رجل بنت لحيمة اي جواني ومعناه يرشد رما فان مقارفا جمع وان لم تدل على
 الاحاد في الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدليل ضافة الى ضمير المفرد اذا المفرد الواحد راس
 واحد لكن دل على الاحاد من حيث الوضع وقد يستعمل في الاثنين نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
 او استعماله فقط كما في اسماء الاجناس او وضعه واستعماله في الجمع المستعمل في معانيها
 الحقيقية **قوله** وبعض اسماء العدد اي يشتمل بعض اسماء العدد على لفظ الولى لفظ البعض
 لانه يستعمل فيما يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله هنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط
 فينتهي ان لا يذ كر لفظ البعض اذا الواحد نادرا لا اعتبار له قلنا ان استعماله وان كان فيما ذكرت لكن
 الشارح رحمه نظر الى الوضع ولفظ البعض في الوضع اعم من الاقل والاكثر **قوله** ثلاثة وعشرة وما بينهما
 واما خص عدل الذي لكثرة استعماله قوله فاذا قصد بها **جواب سؤال** وهو ان قوله مقصودة
 مجزوء مفردة مركب فساكتا لئلا يخرج اسماء الاجناس بجميع المركب ام ببعضه فاجاب بقوله
 فاذا قصد بها في اسماء الاجناس نفس الجنس نظر الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود
 في الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس قوله مجزوء مفردة لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه
 قوله وكن يخرج من الاعداد المفردة قوله فخرج مركب ليس بجمع الفاء للتعريف على تعريف الجمع لانه
 لما اخذ فيه قوله مجزوء مفردة علم ان ما لا مفردة له فهو ليس بجمع **قوله** انهم قالوا النساء

جم مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمنا قلنا المفرد اعم من ان يكون حقيقة او فرضا والحال
 ان المفرد الفرض ثابت النساء وهو نسوة فان قيل لم يعرض المفرد لقولك وهو تمرة و
 لكبة قلنا ان ههنا وجد المانع من جمعتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جم القلة او الكثرة لا سبيلا
 الى الاول لا ندعا على اوزان مخصوصة كما سيأتي ولا الى الثاني لان جم الكثرة لا يعبر عنه لفظ بل يرد
 الى واحد ثم يصغر تصغيرا لا يلزم اجتماع الفرعتين في لفظ واحد واحدا لفظ واحد احدهما
 الجمعية والاخر تصغير وهذا غير جائز في قولنا يقال تميز لا تميزه يعني لو كان تجميعا ليعبر عن تصغير
 على تميز بل يرد الى تمرة والحال انه لا يرد علم انه مفرد قوله مما كان الفارق بينه واحده التادرو
 قد يكون يارايه ياء النسبة فان قيل ان اسم الجنس ليس يجمع مطلقا سواء كان الفرق بين
 واحده بالتاء ولا فينبغي ان يعبر عن قوله فتخرج بمطلق اسم الجنس وايضا ما وجد له الواحد
 بالتاء كان جمعا لان خاصته لجمع ان يكون له واحد من لفظه فكيف يكون اسم جنس قلنا
 انما هنر نحوين لك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اى مشابهة بالجمع لدلالة على الاتحاد
 استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو التميز احاده في المفاد كالماء والقراب فلا اشباه
 فيه لعدم دلالة على الاتحاد وايضا ما خصه بتصغير على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه و
 بين واحده بالتاء ليس يجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظه لانه لو
 كان جمعا اما ان يكون جم القلة او الكثرة لا سبيلا الى كل واحد منهما كما مر انما قوله ليس يجمع على الاسم
 لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جم قلة او كثة لا سبيلا اليهما ما ذكرنا قوله كالجاعة فانما اسم جمع
 قوله عن احد الجمع لعدم المفرد له من تركيبة قوله يقع على الواحد والاثنين سبوا من الكاتب قوله
 بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل في اثنان والثالث فان قيل ان قوله اسم الجنس يقع على الواحد
 يتا في ما سبق من قولنا اسماء الاجناس تدل على موضع على مفهوم الجنس فقط لا على الجاه
 حيث قال الشاعر فانما وان لم تملك على الاتحاد وضعنا الخ قلنا الامانات لان الوضع للمفرد سابقا
 من حيث الاتحاد وفي جم فلا يتناول الواحد فلا يفي الوضع منها ونقول ان معنى قوله وضعنا
 يجمع ليس بجمعا يعني وقوله على الواحد ليس بجمعا لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع
 عليها الا جمعا قوله الكمال يقع على الكماله بل يقع على التثنية وما هو قائل قوله في ذلك اشارة
 الى الجواب وانما اتى بلفظ قيل اشارة الى ضعفه اذ كونه محسب الاستعمال دون الوضع للبد له
 من شاهد قوله لا ضيقة التزام لان مقصودنا عدم كونها من الجمع قوله من تركيبها
 من لفظها كما لم مفرد وهو جمل وكذا الباقر بقوله والركب ركاب فان قيل اذا كان الركاب
 مفرد ركب وكذا غيره يكون داخلا في الجمع فكيف يكون اسم الجمع قلنا الجمعية لا يثبت بمجرد
 وجود كون الواحد من لفظه بل للجمع لا بد من الشروط الاخرى وهي ان لا يجمع اليه ضمير المفرد
 وكذا لا يصغر بلا الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي الركاب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشرط والاخرى فيه فكيف يكون جمعا
 قوله مخايله وعظم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما الايكونان من لفظهما
 كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جما للدين والاولى ايراد المثالين
 بحيث كان احدهما الاسم للجنس والاخر الاسم للجمع قوله ومخوفك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا
كمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان لفظهما خوذ فيدعى في الجمع قوله لك مجيب النقد يرد
 مجيب الفرض قوله لدى المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط واشارة الى ان قوله هو
مبتدأ معجذ وف التحذير ليعلم الحمل لان جمل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح وكسر ووجه الحصر
 ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيدرسا لما اولاف الاول صحيح والثاني بكسر ومخوفك من
 الثاني لا كسار بناءه تقدير قوله لى الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي يقضى للموصوف فذل
 لاد قوله لى الجمع قوله تارتا جواب سوال وهوان الجمع بالحق كالمجمع بلفظ الجمع فيكون
 معنا ما لجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالألف والتاء للمذكر والمؤنث وقا باطفا جواب
 بقوله تارتا قوله فالمجمع الصحيح المذكور عليه ان للتذكير والتانيث من صفات المفرد
 دون الجمع جواب صاحب التكملة عند بقوله لى المذكور مفردة لى انه صفة باعتبار حاله معلق
 الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه قلل ذكره سابقا نكرة حيث قال المذكور فينبغي ان يقر
 ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكور جواب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على دك ما يقال بالاضافة يقال
 بالوصف ايضا وانما المرغى قوله قلل ذكره لى الجمع المذكور الصحيح كما فتره الرضى لاحتياجه الى كثرة الحذف
 لى المصاف والصفة ولذا لم يذكر المجموع صحيحا كما قال الهندي رح لان سوق الكلام في بيان المجموع
 لافى بيان المذكور للمجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندري بكثرة الحذف في كلام الرضى دون
 كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتأمل صادق قوله المذكور في بعض المنهج قال المذكور بالفاء التفسيرية
 قوله مفهوم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصد
 مصطفون فان قيل ينبغي ان لا يذ كر قوله مفوم اذ لو لم يذ كر قوله مفوم ثم الكلام قلنا
 الا انما ورده رعاية لحد يله حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسورا ما قبلها قوله لقل الاول والضمة
 وهذا انما يكون في حال الرفع فاختاروا فتحها في حال النصب والمجر ايضا ليكون النون على حالة
 واحد وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والمجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه
 لو كسر النون في حال النصب والمجر لزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واحتياط الفهم في الرفع يكون
 النون على حالة واحدة قوله ذلك الحق لا يرد انه لا يطابق الواجب والمجوع والمرجع لان
 المذكور اشياء ثلاثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة
 وما توهم من انه عند سقوط النون بالاصناف الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة
 فسا فظاذا المقدر كالمفوف في الدلالة حين الاضافة يكون النون منوينا في التقدير قوله اراد مع

المحق الا ان الملاحق والحق جميعا يكون مع المحق لان الحق صفة الملاحق فاذا كان الملاحق مع
المحق فيكون الحق ايضا معه قطعا قوله اي مع مفردة انما يرجع الضمير الى الجمع لئلا يلزم تكرار
الجمع ثم يراد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا صفة وايضا يراد المفرد صفة
اللفظ فيكون معناه ان في المسلمين مع لفظ مسلم الفاظ اخر وهو خلاف المقصود فاجاب
بقوله الواحد يعني المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المعنى
ثم لما كان الواحد متساويا بين كونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ
فلا يثبت الفائدة في تفسير المفرد بالواحد قد فهم بقوله من حيث معناه يعني المراد منه ههنا ما كان صفة
المعنى قوله اسم التفضيل اعني قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله في المفضل عليه
وهو الواحد قوله ولا كثرة في الواحد والاحمال لا كثرة وهو اصل الفعل قوله فان كان اللفظ
لتصغير الاقسام المتقادة من عموم قوله ما الحق اخره لا تتماله على المنقوص والمقصود والصحيح قوله
اي اخر مفردة على حذف المضاف لان الياء والالف ليس اخر الجمع بل وسطه قوله بل في قوله او
مقدرا جاب سوال وهو ان الياء غير موجودة في قاص فكيف يعبر قوله حذف قوله فان اصله
قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف ولا يتبقى على المحذوف السابق
لان سبب الحذف غير متحد ههنا اذ سببه قبل الجمع التقليل الساكنين الياء والمثنوي وفي الجمع التقاء
الساكنين بين الياءين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفر لما عسى ان يتوهم ان المقدركيف
يحذف فلا يعبر قوله حذف قوله بعد سلب جواب سوال وهو انه لما نقل ضمير الياء الى
ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وهذا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب قوله
واذا كان اخره فان قيل ينبغي ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام في الاسماء وقوله
حذف الالف دون حذف بالضمير ليطبق الى الاخر شاهد عليه قلنا انما جعل الضمير المستتر
في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذف
الالف اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره يتاويل الالف كذا قال صاحب التكملة وعلم
مندان الالف من الشرح كما من المتن قوله في اخر الاسم ليظهر في فائدة هذا التفسير
فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه باخر مفردة وهو يرجع للضمير ههنا كذا قال صاحب
التكملة اجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقة وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى و
هو ما يصلح ان يكون واحدا من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح رحمه اشارة الى ان المراد
من المفرد السابق هو المفرد بالقوى قوله اي الف مقصورة اشارة الى بيان الموصوف قوله
اي حرف كان انما هي كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان
الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبني ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله اي شرط الا
انما يرجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشرط للجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم انشا

بنيان الكلام على ما في المتن من ان الالف لا تكون في اخر الجمع بل في وسطه

لان الإشارة في ذلك الى الاسم وكذا الضمير في كونه راجع الى الاسم وكذا الضمير في قوله ان كان
اسما راجع الى الاسم وايضا ان الشارح رحمه نظر الى جانب المعنى لان الشروط والمذكورة تراعى في
الاسم حين اريد جمعة ثم يورد عليه لما كان هذه شروط الاسم ينبغي ان لا يوجد الاسم بدون
مع انما يوجد بها ومنها فاجاب بقوله يعني شرط صحة جمعة قوله فذكر علم وهما بحث من وجوه الاول
ان قوله وشرط مبتدأ وقوله فذكر خبره وهو محمول على المبتدأ وهما لا يعم الحمل كان الشرط لا
يكون الا من الاوصاف المحضه وقوله فذكر ذات مع الوصف وكذا العلم من الذات وايضا ان
الشرط ليس مذكور علم بالمذكور نفس الاسم لا شرطه والثاني ان الخبر اذا كان جملة لابد فيمن العائد
ولم حال ان الخبر هنا شبه جملة وهو قوله فذكر ولا عائد فيه الى المبتدأ بل الضمير فيه راجع الى الاسم و
الثالث ان دخول الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط ولا نقمن ههنا والراجح
ان الفصلين المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا يجوز وهما وقع الفصل كما ترى فاجاب الشرح عن القولين
بقوله اي فكونه مذكور الم لان الكون من الاوصاف فيضم جعله شرطاً ولكن يكون الخبر من المفردة فلا
يتحقق العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان
اسما فكانه متضمن معنى الشرط فاذن اهم دخول الفاء في الخبر وعن الرابع ان الشرع ذهب في ذلك الى
مذهب شافعي المندى لانه يجوز جعل الشرطين المبتدأ والخبر قوله فكونه مذكور يعني ان في المتن تسام
بذكر المشتق وإرادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذكير والعلمية لانفس المذكور والعلم قال
مولد اعصام الدين رحمه لا حاجة الى تأويل لمذكور بالكون لبيان المبدأ لان قيد الهيئته متاثره في الجواب
فيكون معناه مذكور من حيث المذكر ولا شك ان المذكر بهذه الهيئته هو التذكير وهو من الاوصاف
فيحمل الحمل فيكون ما الهيئته الى ما قاله الشارح رحمه بقوله فكونه لم فلا حاجة الى القول اجيب
ان قيد الهيئته لا دليل عليه لان الهيئته تارة في تعريفات الامور الاعتبارية دور الحكم
لانها قطعية بخلاف ما قاله الشارح رحمه لان لمخذ المبدأ من المشتق متاثره ولا يستلزم ان ما هو المختك
لان الهيئته تدل على المبدأ لكن لا مطلقا بل في ضمن المشتق اى المراد الذات مع الوصف لان
المراد الوصف فقط ثم قال الرضى ينبغي ان يقتضى عبارة المصدر المضاف اى فحصول مذكور فيكون
من الاوصاف فلم لم يأتى الشرع بقوله الرضى بان يكون العبارة محذوف للمضافات ليجب ان
تقدير المعنات بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذكور بعينه وليس المراد ان ذلك
الاسم يجعل الضمير مذكوراً وتقدير الحصول محتمل هذا لكن بالتأمل قوله ان كان ذلك اى الاسم الذي
اريد جمعة قوله محضاً جواب سؤال وهو ان الضمير في كان لما كان راجعاً الى الاسم يلزم الاتحاف
الاسم والخبر في ذهنه والخارج جميعاً فاجاب بقوله محضاً يعني المراد من الاسم الذي وقع خبر
اسم محض فيكون مقيداً والمراد من الاسم الذي وقع اسم كان اسم مطلق اى وحيد فيه معنى
الوصفية ولا فاقيل فلهذا ايلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز لان حمل الاعم على الاخص

جاؤد ون العكس قلنا ان الخصوص كما كان في جانب التجريد في جانب الاسم وجه الخصوص من وجه وهو ان المراد من الاسم هو الذي اريد جمعه لا مطلقا والمراد من الاسم الذي وقع في جانب الخبر اسم مطلق من هذا القيد فيكون يعنيهما عموم وخصوص من وجه واذا كان كذلك يعبر الحمل نحو الخاتم فضة فان قيل بالاحتمال يقال من غير معنى وصفية فيه بدون قوله معنا قلنا ان في كلام الشرح اشارة الى تفصيل بعد اجمال وهو طريق عندهم ايضا قوله من حيث مسماه جواب سؤال وهو انه لا يعبر توصيف العلم بقوله يعقل لان العلم عبارة عن الاسم وليس الاسم يعقل قوله لصحة بناء الواحد فيه لان البقاء على الاصل صل لكن ليس للعلم دخل في الاشتراكية لان ما فيه تعين اشرف من الغير فلا يقال له جلون بل رجال قوله فاعطى الاشتراكية للاشرف اعلم ان في اعطى ضمير راجع الى الجمع وهو مفعول ما لم يسم فاعله وقوله الاشتراكية بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف علم الاعطال وقد مر مثله فلا بد ان باب الاعطال متعدى الى المفعولين من غير واسطة حوت الجرمين يعني ان يقال الاشرف في موضع قوله للاشرف قوله فان فقد في الكاكة شر طائفة وهو المذكور والعلم والعقل كالعين اعلم ان المراد من العلم هو العلم الخاص كونه فيقال زيد من فلا بد ان العين من الاعلام المستقلة فتدبر فقد في الاثنان لا الكل لان العلمية موجودة فيها قوله كالمرة فان فقد فيها الاثنان وهما العلم والذكورة قوله نحو اعوج لغوات العقل فيه قوله اعوج بلازم فوس ليد هذا السبب الى الفرس الاعوجيات في اولاد بني هلال منسوب الى اعوج كان ذلك الفرس في الابتداء ككثرة اسم شخص فاخذ هـ سليم اسم شخص ثم صار الى بني هلال وصار الى بني هلال من بني الكل المراد اى اخذ من سليم بنى الكل المراد ثم صار منهم الى بني هلال وفوس يعني ابن عصر كذا قال صاحب الكلمة قوله وفوس يعني عطف على فوس الاول في كما ان اعوج علم الفرس في بني هلال فكل اعلم لفوس في ابن اعصر قوله والد المذكور جواب سؤال وهو ان طحمة دخلت هذه لوجود الشرط وورقاروس في خارجة عن هذه القاعدة لعدم التذكير وبالعكس فاجاب بقوله والد الذي يعني ان المراد بالمدن كالمعنى الاصطلاحي وهو ما لا يكون فيه علامتا للتأنيث الا انه خص التام لكونها الاصل في التأنيث لانها لا يغير بالجنس والابلا بخلاف الالف كما قاله الشاعر دون المعنى اللغوي يعني ما تصف بصفة الذكورة فان دفع اعتراض شيخ الرضي وهو كان علم المرح ان يقول شرط التجريد عن التام ليدخل نحو سلمه وورقاروس اسمي رجلين فانما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طحمة وتعميم التام من الحقيقة والتقدير يراى كما فعله الشرح ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانما لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتام لكون التام في مقام مرتبة ويدخل فيها نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به من كونهم تقدير التام قوله والابن كيسان فانه يصح موافق مع الكوفيين هنا قوله سيكون اللام بناء على الاصل قوله واكر كيسان بغتها لانها ليس تميم السالم المذكور بل فيه شبه المؤنث ففتح الله مليل على تكسيده من وجه قوله لان للعد وجه جواب

سؤال وهو ان الالف سواء كانت حمدا و دالا او مقصورة في التانيث فاصح في قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوي للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب المعدودة واولا
ولما المقصورة فيجوز فيقول صورة علامة التانيث قوله فتصح من باب الانفعال الى تزول قوله
لانه شرط الاسم انما يرجع الفهم الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذي اريد به جيب سؤال وهو
انه يلزم الخروج من البحث انه هو في الجمع وفي الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتكثير فينتج
ان يوجد الاسم به وانه مع انه لا يوجد به وانه مخصوصا بآية فاجاب بقوله الذي اريد به جيب ثم يرد عليه
انه ينفى بضاربه اذ اريد به بضاربات مع انه لا يشترط التكثير فاجاب بقوله جيب المذكور ثم يرد عليه
انه ينفى بضوارب لانه جيب مذكور وليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير محتملة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب من صاحب التكملة ان كان معناه غير مقوله
عن الوصفية ففان قلت يخرج نحو اسمي مذكور فانه يجمع بالواو والنون لصيرورة اسمها وعلم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففان قلت التثنية على العلمية لا يجمع مع
الوصفية لكونها متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله الى له شرط
فاجاب سؤال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله مذكور خبره وخبرية غير صحيحة لانه يلزم حمل الاخص على الا
فاجاب بقوله له له شرط يعني ان خبره محذوف وهو قوله شرط قوله فالشرط الاول جواب سؤال
وهو انما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف والخبر فالاشتغال بقوله فذكر يعقل الاشتغال بما لا يعنى فاجاب
بقوله فالشرط الاول يعني انه خبر محذوف والمبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعرف
وقوله مذكور من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكورا بان ياد لفظ الكون قوله لما روي هو
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكور يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكور والاخر العقل فلا يصح
قوله فالشرط الاول قوله نعم كذلك لكن لما جعل للمع واحدا فكذا الشارح في العناجل واحد لان المع
قال فذكر يعقل ولم يقل ويعقل بالواو العاطف كما ذكر الوارد في الشرط الاق واما جعل للمع شرطا
واحد الا انها من نوع وهو لا يجاب لكن يرد عليه فلهذا يبين ان يجعل الشرط السلبى كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب طاجيب عنه التكملة للقرار لا للقرار والى الان المصنف
ان بالفضل في الشرط الباقية ويوان يحمل كل واحد شرطا علمية فيكون قارا للباقي فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تبادر التانيث
لان التجرد عن العلم من قوله فذكر لكن جوابه في بحث قوله ولا تبادر التانيث فانه ظاهرا وانما لم يذكره منها اعالت على ما سبق من
قوله ولا تبادر لان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اي الذي اريد به جوابا لما يرجع الضمير الى الصفة بتحويل اللفظ ثم يرد عليه
ولا استويا في مع الموث للزوم لظرفية للنفس قوله اي مذكرا غير مستوي في جواب سؤال وهو ان المقرر عندكم ان الاوراق اذ كان
عما موزونا تما يكون اعلاما لما والعلم لا يثبت بها اصنافا لى فلهذا مع انه علم فلهذا انزلت في بالواو المشبهة حيث قال مذكرا غير مستويا

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرة مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكور
 بداون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس في الكائن ضمير بل فيه
 وضع للظهر موضع المضمرة وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله ايها اي الصفة قوله بل
 يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث
 فلما بالاعراض عن عدم الاستواء للطلق الى عدم استواء الخاص وفي بعض النسخ ذكر قوله بان يكون
 في موضع قوله بل يكون ويكون بيانا لقوله غير مستوي قوله للفرق بينه اي للفرق بين افعال
 الذي كان صفة مشبهة وبين افعال التفضيل لان معنى الوصفية في افعال التفضيل اكثر من
 افعال الصفة لانه يدل على الزيادة فللناسب ان يحجر افعال التفضيل بالواو والنون لبقاء
 معنى الوصفية فيه لقوته في الوصفية بخلاف افعال الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا يناسب
 يتلوه من الكمال هذا الجمع ونحجم الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم اي الذي اراد جمع و
 ايضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله اي مذكرة غير مستوي جواب سوال المذكور قوله بل يكون
 جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وما سبق فلجواب بقوله بل
 يكون قوله لان فيه بالتاء اي الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب الصفات يعني اسم الفاعل المفعول
 وصفة المشبهة والغالب في الجولاء التانيث بالالف والبحث هنا في الصفات فلذا يكون التاء اصلا في
 الفرق بين المذكور والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذكرة اشارة الى ان قوله ولا مستويا
 عطف على قوله افعال فعلاؤه ولا ذلالة لتأكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا
 يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرة اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تدرك الصفة
 في صيغتها وهيتهما مع المونث بان يستعمل في المذكور والمونث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع
 اعتراض الرضي بان هذه العبارة اسخفت من قوله فذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعال فعلاؤه
 فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام
 اذ وكيف يستوى الشيء في نفسه مع غيره وانما اندفع لان معنى هذا الاعتراض ارجاء الضمير في
 قوله وان لا يكون في الموضعين الى الوصف والشام ارجع الى الاسم المذكور فتدبر فانه من الاول
 قوله مثل جريم وصورة الاول بمعنى المفعول والثاني بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك
 الكلام في الجمع بالواو والنون لاني الجمع بالالف والتاء فذكره هنا تقريرا قوله مخصوصا باحدا
 وايضا انه لو جمع هذا الجمع فقل جرميون في المذكور وجرميات في المونث ليلزم الاختلاف بين صيغة
 الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغة الواحد فيلزم مزية الفرم على الاصل قوله ولا بداء التانيث
 قال مولانا عصام الدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغناؤه بسبب اشتراط التذكير
 في ذلك الاسم حيث قال فذكر علم وايضا استغنى عنه بعدم المساوات اذ العلامة ليتوى فيه
 المذكور والمونث اجيب عن الاول نعم لكن انما ذكره لانه قد فهم ان المراد بالتذكير التانيث هو التذكير

جته المعنى فقط فيكون قوله ولدتاء التانيث دليلا على ان الراد بالذكر السابق هو المجرى عن التانيث
وأن الثاني لا نسلم الاستغناء لان السابق اسم مذكرو يستوي فيه للذكر والمؤنث وهما اسم مؤنث
يستوي فيه المذكر والمؤنث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لانه مراد سابقا لفظ مذكر ولم يرد
هنا حيث قال ان لا يمكن الاسم المذكور متلبسا به وقال سابقا ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا قوله
كراهة اجتماع يعنى لو جمع هذا الجمع لا يخلو اما ان يجمع مع التاء او بدون التاء والاول غير جائز لكراهة
اجتماع علامة جمع للمذكر وتاء التانيث والثاني ايضا غير جائز لانه يلزم الالبتاس حيث لا يعلم ان
الواحد مع التاء او بدون وهذا ايضا في الحذف يلزم فت الغرض وهو البالغته قوله وقد شد غنى
سنين قالوا لمنا عصام الدين ان حتى بيان الشذوذ ان يذكر قبل قوله ويجذف نونه بالاضافة
لان الشذوذ انما يتفرع على الشروط المذكورة لان شذوذها باستثناء شروط ولا تعلق له بحذف
النون اجيب ان الشذوذ يتفرع على حذف النون ايضا لانه قد لا يحذف النون في
سنين بالاضافة كما في قول القائل دعاني يجدي سنينه فان السنين مضاف الى الضمير مع
بقاء النون شذوذ ا قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع السلاطة في الحقيقة مثل عشرين
بكسر العين وجاء سنون بضم السين وهو قليل قوله بفتح الراد تنبيها على انها ليست بجمع السلاطة في الحقيقة
قوله وقد جاء اسكانها كما هو الاصل قوله او صدق اشار به الى انها ليست من القسم الثاني ايضا فلا يثابته
من البين انها من الاول شذوذ لعدم شروطها فلا يحتاج الى قوله او صدق قوله فمن الابد التفصيل
لذلك فليجرب اليه والقاعدة هذه انه اذا كان في اخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة فيجب بالواو
والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة او لا مثل سنة فم لا يدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل
ارضين فيه لعدم التاء في اخره قال قبل لم لا يجوز ان يكون الراد من التاء احم من الملفظة والمقدرة
ويكون في الارض تاء مقدرة لانه مؤنث صامى قلنا ان كون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة
مما لا يرضى به طبع سليم لحفائه اويقاله لا يعتبر هذا التانيث للحفائه لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلة
قوله ما تحت اخره الف وتاء انما خضهما لان الغرض فيه الحقيقة والتأنيث وكل واحد من الحرفين قد ا على
كل واحد من المعين لان التاء كما يدل على التانيث يدل على الحقيقة ايضا كما في لفظة جمع ناصر وكذا
الالف كما دل على الحقيقة نحو حال يدل على التانيث نحو جلى وسلى وانما زاد التاء مع انها موحدة في المفرد لانما دل على
تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فلخاص به التاء التي يدل على تانيث الجمع في التاء الواحدة والاولى على تانيثها
لكن التميز من فلاجل الحسن زاد التاء الثانية قوله اى شرط الجمع الصحيح في اجمع ضمير شرطه ههنا على الظن
لعدم الصلوة لان قوله مفردة من المتن بخلافه ما تقدم قوله فان يكون اى فوان يكون الضمير
حائلا الى مبتدأ الذي هو شرط ثم الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ قوله اى مذكر ذلك المفرد اذ لا مذكر
للجمع قوله مزية الفروع على الاصل لان الاصل في كل جمع ان يجمع بالواو والنون والالف والتاء
فاذا جمع المؤنث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون فيلزم مزية الفروع على الاصل قوله جمع

بالواو والنون قد الصفه معبونه للقام لان الاقسام ههنا ثلثة باله مذکور بالواو والنون وما لا يذكره اصلا وکماله مذکور جمیع بالواو والنون فالقسم الاول جمیع بالالف والتاء والقسمان الباقیان لیشرط فی صحة جمیع بالالف والتاء کونهما بالتاء فمالا مذکور ان لم یکن بالتاء لم جمیع بالالف والتاء کما فی النص وانما بالتاء کما فی النص جمیع بهما وکماله مذکور جمیع بالواو والنون ان لم یکن بالتاء کما جمیع بالالف والتاء وانما بالتاء جمیع بهما کصبغة وصبات فمن قال انه للعامة فی التقدير بقوله جمیع بالواو والنون بل المراد انه ان لم یکن له مذکور اصلا لانه ماله مذکور جمیع بالواو والنون قد علم حکمه عن قوله فان یکن مذکور جمیع بالواو والنون لم یأت بشئ قوله یلزم الالتباس بین جمیع الحائض والحائضه ولم یحکم لان ما فیہ التاء صریحا الیق بالجمیع بالالف والتاء لظهور تانیثه بخلاف ما کان التاء مقلا فالتقلیل لا یاس بهذ الالتباس لان معینهما واحد فلو التبس لحد هما بالاختلاف ضریفه قلنا لانهم انما یخضع واحد لان الحائضه بالتاء التي جری دهما بالفعل والحائض بلا تاء التي تكون قابلة للخص بآ تكون بالغه کذا ذکره فی شرح الهدایة قوله عطفت علی قوله انکان اعلم انهما صرح التأخیر قوله وشرط من قوله انکان ضمه وله مذکور فلذا قال الشارح عطفت علی قوله انکان لانه فی الحقيقة عطفت علی الشرط فلا یرد علی هذ ان کان تقدیر هکذا وشرطه وان لم یکن ولا معنی له قوله مطلقا لان الجملی موضوعه بل سها فلا یظهر الغرضیه والاصلیه فیها حتی یلزم زیاده الغرض علی الاصل قوله وفي شرح الحاشیه اشاره الى الاعتراض علی المصروف قوله هذ الاطلاق وهو قوله لا مطلقا قوله لیس بسد لانه ایضا یحتاج الی الشرط وهو السماء من العرب الیه اشار بقوله بل هو فیها مسموع ای یتوقف علی السماء قوله لا یطرد فیها الجمیع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غیر جمیع لان بعض افراد المونث الذی لم یسم جمعیته لا یسم جمعیته بالالف والتاء فانخص بالافراد التي لیس جمعیته فالاطلاق فی کل الافراد غیر جمیع الجنب لیس المراد من الاطلاق اطلاق فی الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور فی المتن کما قال الشرع ای من غیر اعتبار الشرط قوله والکائنات جمیع الیون قوله وذلك ای کون السماء من العرب شرط فیها الخفاء هذ التانیث قوله کما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من حیث نفسه تقدیر فی التعریف وذا غیر جائز فاجاب بقوله کما هو المتبادر فالتقلیل ان التقلیل فی التعریف غیر محمول علی التبادر والاول یتناول نحو فلک وحاصل الاعتراض کما ان التبادر ومن التقلید ذلك کذلک التبادر منه ان یكون حقیقا فحیل التقلیل علی التبادر باعتبار وعلى غیر التبادر باعتبار کما فی فلک تکلف قلنا لیس المراد من التقلیل تغیرا مطلقا من غیر تقيید نسبة الی البناء بل منزه ان المتبادر من نسبة التقلیل الی البناء ان یكون توافقی ذاته باعتبار ان لا التقلیل العارض له باعتبار خارج عن سواک التقلیل حقیقا او اعتبارا بل مراده ان المتبادر من التقلیل لطلق من غیر تقيید نسبة الی البناء لان التقلیل لطلق یتبادر فی الذات فقط سواء کحقیقا او اعتبارا فان قيل ان التقلیل کما کان فی جمیع السات بامر خارج وهو الواو والنون کذلک فی بعض الواجد التکسیر ایضا باعتبار امر خارج وهو الالف فی رجاله وافر اس قلنا ان التقلیل فیها حصل فی ذاتها

مفردهما حيث لم يبق على هيئة وان كان حاصله بزيادة الالف فمخلاف مسلمان حيث لا تغير فيه
 الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفون فتغير يا الواحد بعد
 حصوله الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سوال وهو ان التغير المذكور في
 تعريف الجمع المكسر فقط ليتنازح الاتحاد بين القسم والقسم لان التغير ما هو في تعريف الجمع المطلق ايضا
 قوله وجمه القلة هذا التقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سوال و
 هو ان جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك الخلس وكما كان افعلا
 كذلك الخراس الى اخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون افعل
 لانه ليس على وزن افعل لان الثنى لا يوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان حقيقة ثبت بالدلالة
 لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فحقيقته بنفسه ثابتة بطريق الاولى قوله كاذغة جمع رخيص
 اى رخص فان اعلم ان الازان اربعة ثلثتها غير منصرفة افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن
 الفعل وافعله وفعله للعلمية والتانيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله
 وفي شرح الرضى اشارة للاعتراض على المصدر وهو ان جمع السلامة ليس القلة بل لطق الجمع من غير
 نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلامة اذا كان معروفا باللام يكون مطلقا
 واذا كان نكرة يكون للقلة فاما قاله المات فهو في صورة النكرة فلذا اقاله الشارح كسالمين من غير اللام
 واما قاله الرضى فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح محتمل
 الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وما عد اذ لك للاستيناف والثاني
 ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستيناف ولا يكون متعلقا بجمع القلة وقوله ما عد اذ لك عطفت على
 الجمع الصحيح فيكون داخل في جمع كثرة فلما كان المتن محتملا للوجهين فكان قول الرضى وللمصدر واحد
 لا مخالفة بينهما قوله للذكر من الازان جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين اسم الاشارة
 والشار الىه فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور ثم يرد عليه ان المذكور سائر
 الكتاب والحال ان سائر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الازان قوله وقد
 يستعد جواب سوال وهو انه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروء فاجاب بقوله وقد
 يستعد قوله كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكته في ذلك
 في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن من
 الرجال قال الرضى هذه الازان للقلة اذ اجاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع للتكثير
 بينها في القلة والكثرة وكذا ما عد ستة لكثرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والا ففى مشترك كاجال
 جمع لاجل للصغير ومما عر قوله للصغير المصغر لثرت شرع في تقييد آخر اللام الذى يكون فيه معنى الحدث اعنى المصدر
 واسم الفاعل والفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل واو من جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلة حيث الفعل ونحو
 ايضا من لطائف هذا الكتاب وقلم المصنف مظنة الاسماء لكان لا اختلاف فان البعير طرأ انه اصل في الاشتقاق بخلاف فهو من سائر المتصلة بالفعل لا

علی فرمیتا للفعل اعلم ان الاسماء والتعريف للفعل ثمانية المصادر والفاعل ومن المفعول والعنف المشبهة واسم التفضيل كذا الزمان والمكان
 واسم الاثر ومعنى الاتصال انهما لا ينفك عن الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم بالفعل كذا
 البواری قوله اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث
 قوله يعنى الحدث جواب الـ هو ان للحدث من المحدث الذي صدر من الفاعل فلهذا
 لا يكون التعريف جامعاً لانه لا يتناول مخرطاً ومعضاً فاجاب بقوله ويعنى بالحدث معنى قائماً
 بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره بعد مستدرك فاجاب
 صاحب التكملة من هذا الاعتراض بقوله ان ادب المعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى
 لا يكون الا قائماً بغيره لانه قد يكون مقابلاً للفظ يعنى المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضاً او
 ذاتاً للمعنى يفهم من لفظه زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلهذا قال قائماً
 بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العوض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو المقام
 بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالمحل على احد الاحتمالين لا يكون ادباً لغوية ولا لغوية
 ههنا فاجاب الصامد كقول القوية والغوية على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال للحدث
 اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابلاً للفظ ثم قال الصامد المذكور والمراد بالقيام بغيره انضاف المعنى
 بذات المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشايعين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاصاً
 بالمتعوت اى اختصاصاً بشئ الذى يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصح ان ياخذ منه الضارة
 وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجوب الرد ان مال ما قال الصامد المذكور وما قال بعض
 الشايعين وان كان واحداً لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا ينزل على اصطلاح العقول وما قال
 الصامد المذكور ينزل على اصطلاح اهل العربية وادواضهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح لعل
 ذلك العلم قوله قائماً بغيره فان قيل لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقاً اذ الاولان قائم
 بغيره مع انما ليست حدثاً اذ السواد بمعنى سباحى ليس حدثاً قلنا معنى قوله قائماً بغيره اى من حيث انه
 قائم بغيره اى بالحفاظ النسبة الى الغير واما السواد سباحى فليصح فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة
 فيه بالحاصل ان فى المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة ولكن مصداقاً لا مولدنا عصام الذى
 وهذا امر فى لما فى شرح الطائفة للسيد المحقق وفيه من جهين الاول فلان قول الشايع سواد صمد
 الخ اب عن اعتبار النسبة الى المحل في معنومه لان الصامد نفس الضرب لا الضرب مع النسبة ولما تأتى لغة لما
 الرسالة الوضعية اى رسالة في بحث الوضع من ان اللفظ الذى دل عليه الذات هو المسمى بـ حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك ان خبر النسبة من باب
 الذات هو المسمى باسم الفاعل من طرف الحدث وهو المسمى بـ حدث من طرف المصدر عرض لا بد له في الوجه من محل يقوم به فلهذا كان مكانه وليس المعنى
 مما يقع عليه وهو التعريف وبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك المحدث مطلقاً
 من غير نظر الى ما يحتاجه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا
 الى ما قام به فلم يطلب اذن

فی نظره لا فافلا ولا مفعولا وما یجئ من ان النسبة الى فاعل المصدر غیر مأخوذة فی مفهوم المصدر
فالوجه فی الاعتراض عن السواد بحسب سیاهی ان یقال المراد منی قائم بغیر بشرط الحدوث والتقدم
ای الواجب علی عصام الدین ان یقول بشرط الحدوث بدل قوله من حیث انه قائم بغیر لثبات
لحاط النسبة یقال جمل حدث ای بین الحدیث یعنی اذا وجد ضیق فی مصر یقولون هذا القلب ای لم یجد
لکن یرید علیه لما کان معناه بشرط الحدوث ینبغي ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة الشبهة
یعنی شرفا وشرافا مثلا لعدم حدوثه لانه بحسب الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی
للمصفة للشبهة یجوز الاصل عدم حمله علی الغیر فان قيل لما کان المراد بشرط الحدوث ینبغي ان یتضمن
الشارح لهذا الغید قلنا انما یتعرض الیه لانی مقصوده تعریف الحدوث بل دفع توهم لزوم المصدر
فی المصدر كما یدھر لفظ الحدوث فیخرج جمیع الاعراض سوى الفعل والافعال ای سوى ماصدا و غیرها
ما صدر مثل لول وقصر اجیب جانب العصام لیس غرضه من قوله من حیث انه قائم بغیر لحاط النسبة
بل غرضه بیان الحدوث فقال قوله من حیث انه قائم بغیره وقوله بشرط الحدوث ولحد فلا یخالف
من هو حیاتی هذا الفن قوله والرد بجوابه جواب سوال وهوان الجویان یتعمل فی الغریبات
والتقارب کجریان الخیر علی اللبث والصفة علی الوصف والحال علی ذی الحال ففی هذا ینبغي ان یکون نسبة
الجویان الی الفعل لانه فرع المصدر فی الاشتقاق والمصمم عکس الامر فاجاب بما حاصله
ان المراد بالجویان هو التکید ولا شک ان للوکید فرع للوکید والمصدر وان کان اصل بالنظر الی الاشتقاق
لکنه فرع بالنظر الی التکید ثم یرید علیه ان التکید انما یتقیم فی المصدر التکید ولما فی المصدر
غیر مستقیم فاجاب بقوله وبیانا لنوعه یعنی ان التکید موجود فی کل لکن فی البعض وجد بیان
النوع والعدد ایضا ولا یمتنع دلالة علی شئ دلالة علی شئ اخر لکن یرید علی الشارح انه یعلم من قوله
ان یتقم تکید ان وقوة المصدر تکید لا یزوم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یتکمیل للفعل فهو
ضرب من بدل حاصل فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله والمراد صحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد
ان الوقوع ذکر مطلق وتکید بصحة الوقوع مجاز ولا یمتنع الجواز فی القرینة ولا قرینة هنا فاجاب
حسب الذکر بقوله ولذا اورد بان مع الفعل المضارع وهو قوله الشارح ان یتقم فان کلمة ان اذا دخل
على الفعل المضارع فیند الطم والرجاء قوله بعد اشتقاق الفعل منه جواب سوال وهوان
تعریف المصدر لایکون مانعا لانه دخل فیه اسم المصدر لانه ایضا وقم تکید بالفعل نحو وضوء و
فعل یضم الفاء واما یتم الفاء فمن مصدر فاجاب بقوله بعد اشتقاق الفعل منه بخلاف
اسم المصدر لانه لا یشترک منه وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلاهما للحدث اعلم ان الاسماء التي تدل
على المعنی المصدر ولم یشترک منه اسم الفعل ثلاثة احدهما ما نحو یاو المصدر ویس بمصدر آخر ای نحو علیا
والثانی ما هو مصدر ولم یضرب له فعل من لفظه مخدلا له ووجیهه فانها وان کان لها فعل هو هذا
لکن لیس من لفظها والثالث هو اسم المصدر وهو شایان حالها دل علی معنی المصدر من یدل فی اوله الیم کالمقتل من یقتل
والدخل والخروج معنی الدخول والخروج

والثاني اسم العين مستعمل في المصدر كالعطاء اسمها يعطى والكلام اسم ما يكلم به يقال اعطيت عطيا وكلمت كلاما وفي صدر الكتاب كالثواب والطاعة فالشارح اخبر القارئ من تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه **فان قيل** ان قيد الاشتقاق يخرج عن تعريف المصدر التي لا فعل لها نحو دف ونجر وافة مع انها مصادر يعيدون عنها بالمصدر كما قال الشاعر فليكن للمصدر التي لا فعل لها غير مصادر قلنا المراد من اشتقاق الفعل اسم من ان يكون حقيقة او فرضا **فان قيل** معنى هذا يدخل في التعريف اسماء المصادر اذ يمكن الفعل الفرضي لها ايضا فتأمل قلنا ان اسماء المصادر انما يطلق عليها اسم المصدر لانها لغو عن فعلها ولو فرض لها الفعل فلا شك انها عين للمصدر **قوله** دليلا له ويحالة وانما زاد قوله له لانه حكاية من دعاء على احد قوله لا يكون مصدرا اذ المصدر لابد ان يكون جاريا على الفعل اي تأكيد الـ واشتق الفعل منه ونحو العالمية والقارية ليس كذلك **فان قيل** ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم اللفظ وانما ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير التي جزءها على جزء البعض والعالمية ليس كذلك لان الياء فيها مصدرة حجب عنها بالكون قلنا ان الياء لشدة الامتناع عند كل كلمة واحدة **قوله** وان كان الاخيران مظهرين مطلقا فللمحصل ان بين المصدر والفعل للطلق عموم وخصوص من وجه مادة المصطلح قوله ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر قوله الضرب واقم على مزيد ومادة افتراق الفعل المطلق قوله عذبت ويلا او وحا فان هذا مفعول مطلق من غير لفظ الفعل كذا في بعض المحاشي لكن قوله الضرب واقم على مزيد لا يعم مثلا لما افتراقية للمصدر لان المفعول المطلق ما وقع تأكيد للفعل والمراد من وقوع التأكيد امكان الوقوع لا الوقوع بالفعل او امكان وقوع التأكيد ثابت في قوله الضرب واقم على مزيد فمادة افتراق المصدر غير محققة فالصحيح ان المصدر والمفعول للطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** اي سماعي انما اريد به ليعمل **قوله** بالنظم اي قينا هذه القابلة **قوله** وان كان به الا منه فوجاه **قوله** على فعله في الزوم والتعدي بنفسه او جوف البحر **قوله** حال كونه ماضيا امادة الى وجه نصب **قوله** ماضيا وغيره يعني انه وقع حالا من غير يعمل لكن **قوله** ماضيا لا يعم على المصدر اذ الماضي والمستقبل من خواص الفعل **اجيب** ان **قوله** ماضيا معناه ان يكون المصدر بمعنى الماضي او غيره لانه في تقديران مع الفعل والفعل للقدس ماضيا او حالا او استقبالا فيعمل على كل واحد **قوله** اسم فيه تنبيه على ان الضرب في المثال المذكور مجزئ لماضي **قوله** وذلك العمل جواب سوالي وهو ان الفرق بين المصدر وامم الفاعل حيث كان عمل المصدر مطلقا غير مقيد بالزمان وعمل اسم الفاعل مقيد بان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما اي بين المصدر والفعل لا باعتبار التشبيه اي لا يكون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلعدم موافقة في عدد الحروف والحركات لان مصادر الجمع غير قياسية بل قد يكون كثير الحروف وقد يكون قليل الحروف ولما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا يقال في موضع قوله زيد

ضرب زيد ضرب كذا اقاله الشارح الهندى اعلم ان اضافة للناسبة الى الاشتقاق بيانية اى
 كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا لعمله ومدار له
 لكنه ليس مختصا فيه بل مدار عمله شيان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بان مع الفعل و
 بهذا اسقط ما قاله الشيخ الرضى وقد يرههم المصدر بان مع الفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال دون ان اذا
 مضت على المضارع مضمومة للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى الماضى
 كما قال الجاهل الذين اعلم ان الاشتقاق هو التماسك اللفظ والمعنى وهو موجود ههنا اما اللفظ فظاهر
 لا مشتركهما فى الحروف الاصلية واما معنى فلان مضاهما التجدد والحدوث الذى يقتضى
 الفاعل والفعل عقلا الا ان الفعل اعتبر به النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر به لحدث
 فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طوع على المصدر ما ينيل اقتضاه العقلي وهو الوضع فلذلك صا
 الفعل اصلا فى العمل والمصدر فاعله فيه وهلافة كونه معنى الفعل صحة تقديرين بالفعل مع ان لحي
 تقدير بالمصدر بان مع الفعل ليس وجه اشتقاق لعلم المصدر بل هو هلافة لوجه الاول فاما الجاهل
 الذين ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وكونه بتقدير بان مع الفعل متساو
 عدم التدبر قوله فلذا لم يشترط فيه الزمان ولما كان هذه المناسبة قوية لم يجهج الى تقويتها بشرط
 لان نفس الاشتقاق خير مختص بزمان دون زمان فلذا يكون قوية فلذا العمل من غير اشتقاق
 وانما قال المناسبة الاشتقاق بينهما ولم يقل اشتقاق الفعل من المصدر ليشمل مذهب البصريين
 والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موافقة
 اياه ولا معنى لعدم صحة اقامة مقامه بان يقع خبرا عن شئ بخلاف اسم الفاعل و
 للفعل فانها يعلمان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
 الجمهور بل مشتقان من المصدر واشترطا كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليقوى ذلك للشابهة
 فان قيل قد مر انما بين الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنى وقال ههنا لا مناسبة بينهما
 لا مناسبة بينهما لفظا ومعنى قلنا ان المناسبة النفية ههنا ليس مناسبة مطلقة بل المناسبة
 التى ثبتت بين اسم الفاعل والمضارع ولا شك ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفية
 بين المصدر والفعل كما ترى اعلم ان عمل المصدر مشروط بشرط وهو ان يكون مظهر
 مكبرا غير محدود ولا منقوت قبل تمامه بالفاعل والفعل كذا فى التسهيل فلا يعمل المضارع
 والمصدر وادى الدلالة على الترتيب والسنن قبل اشتقاق بين منقول مجرى وادويه كالفعل يعنى ان ذكر المصدر
 ثم صفة ثم ذكر مفعوله او مثله لا يعمل وان ذكر المصدر ثم مفعوله ثم صفة فيعمل لانه اذا كان المصدر
 مضرا او مضعفا او محددا او منقوتا قبل تمامه لا يكون شبه الفعل للفعل لا يعمل ولا يصح ولا يذوق ولا يذوق اما اذا كان متساويا
 بعد تمامه يكون شبه الفعل للفعل لا يعمل ولا يصح ولا يذوق ولا يذوق اما اذا كان متساويا
 المصدر يعمل فعله بالقطم دفعه وهم وههنا قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا قيدا لقوله

ماضیا وغیره فعلیہن الایطابق المقصود فذم بقوله یعنی لم یقل اصلًا سواء كان الفعل مذکورًا
اولًا لا فمذا كان مذکورًا مع فعل الفعل فاذا لم يكن مذکورًا مع فعله كان الحدف جائزًا فالعمل بالفعل
ایضا وان كان لازما فيه الوجهان قوله لكونه يتقدم الفعل بآويله وذلك لان الموصول على نحو
موصول حرفي وموصول اسمي واما كلمة ان فهي موصولة حرفي فالصلة لا يتقدم على الموصول الاسمي فكذلك
لا يتقدم على الموصول الحرفي واما اطلق علم ان اسم الموصول ان مع الفعل بآويل المفرد كما ان الموصول
مع الصلة بآويل اسم مفرد ولما لم يتقدم الصلة على الموصول لانها جزاء اخر من الموصول لا يتقدم معمول
الصلة ایض الا من جزم من الصلة لان الصلة عبارة عن العاطف والمعمول علم ان المشهور ان مع الفعل
بآويل المصدر دون العكس بان يكون المصدر بآويل ان مع الفعل الا انما كان ان مع الفعل بآويل المصدر
علم منه ان عكسها ایض يكون قوله وشي مما في حد ان قال قيل ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه
اذ لا يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاستتقاق واما ان يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا
وليس كذلك كما قاله لا دين قوله ولا يتقدم معموله وجوز الرفعي تقدم الظروف والمجاور والمحور مثلا
تقدم معمول الظروف قوله نعم فلما بلغ معه السعي فان قوله معه ظرف للسعي تقدم عليه ومثاله الجار والمجرور
قوله تعالى ولا تأخذكم بهما افئدة فان قوله بهما ظرف معمول للرافعة تقدم عليه وآجاب الجمهور ان السعي في الآية
الاولى والرافعة في الآية الثانية مع ان للسعي والرافعة المقدرين قبل قوله معه وقوله بهما قوله لكونه
ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وذكر الا اختلاف في البسيط ههنا حيث قال بعضهم اشتراط مع تقدير الفعل تقدير
بالحروف السابقة له حروف المصدر وهي ما وان ومنهم من يقتضي نفس الفعل بدون ان ومنهم
من يقتضي الفعل مع ان حيث يكون المصدر مطلقا بالشيء مقدم بان يكون فاعل الفعل مقدم مثلا ان
ان للعلم وينتفع من معنى الطلب ایض واما اذا ابتداء فلا يحتاج اليه واما خص ان من بين حروف نشأ
لكنها كذا استعمالها لكن اذا كان المصدر للمحال لا يجوز تقديره بان لا يقتضيه بكلمة المصدر رية كان ان
للعلم والعلم يكون فيما يثبت في الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذكر ان كثرة الاستعمال
لا للاختصاص به ولان اقاله في البسيط الجوف والشفقة لم يتعرض الى ان فقط وكذا اقاله في التسهيل
يدل على العموم من غير اختصاص بان تقديره بالفعل بعد ان المحققة والمصدر رية واختلافه كذا قال صاحب
قوله او ان كلمة ما قوله اختصارا في ان ان قوله له معموله اشارة الى بيان مفعول بالم اسم فاعله
لغوله ولا يقيم قوله او يكون الظروف لم تعط على مفعول السابق یعنی ان مفعول بالم اسم فاعله هو الغير
في قوله ولا يضمر او يكون الظروف اعني قوله فيه مفعول بالم اسم فاعله كما في قوله مفعول به والاعيان
المصدر لا يقيم المفعول فيه قوله لانه لو اضمر اشارة الى بيان عمله الاضمار له قوله فيلزم اجتماع تليتين
في اجتماع علامتين فيقاله ضربان وهو مذكور عندهم اعدها بالنظر الى المصدر نفسه لانه لا يثنى ويجمع
اذا كان العلة والنوع وثانيهما بالنظر الى لفاعله لغرض استتار الفاعل على ان السترة مفعول محذوف
من الفاعل ان اتى بالعلامتين بان يقال لاذ ان ضربان عمل وان حذف احد هما لم يلبس

فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر ولتثنية الفاعل فالقيل يجوز ان يحمل ضمير الشئ والجموع
 لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال للزديان هيهما اول الزديان في الدار ويعلم حال الضمير من كونه لثنتين
 والجماعة من المرجح فلا ليس ولا استتقالا اجاب عنه شارح الهندى بان القول بالاستتار في اسم
 الفعل والظرف محال على الاستتار الذي هو نائب عنما عن الاو والملك في منوب اسم الفعل والظرف
 منوب الظرف فالقيل ان هذا الجواب انما يجنب على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بفاعلين المستتر
 بنفسهما وامر على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلو قال جملة الدين الاظهر الاضمر في وجه عدم الاضمار
 في المصدر ان يقال لما كان جذا وفاعله فلو اضمر فيه لا يتبع عن ان حذف الفاعل اجاز عن
 المصدر فلو استتر فيه فلا يعلم ان ههنا جدي في الفاعل واستار الضمير للفاعل لكن يرد عليه ان القول
 بالحدف مبني على عدم الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل فان
 تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما قوله ولا شبهة جواب سؤال وهو انه ينقض بقولنا
 ضرب في زيد احاصل ان معمول المصدر فيه ضمير وهو يا المتكلم في ضربى واجاب شارح الهندى عن
 هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا ضمير في الاستتار والياء في قوله ضربى ضمير بارز ليس بمبتر
 ولما لم يشر عنه بقوله ولا شبهة في قوله لم يكن مقصودا في معنى ان قوله فيه يستعمل في المستتر قوله فلا
 الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبر فاعلا المتكلم ثم يرد على الشرح كما اعتبر فاعلا المتكلم في الاستتار كما
 الشرح اعتبر قيد الاستتار لان الذي اعتبره الشرح ليس بمقصودا باعتبار معنى لازم كما قال الشرح
 يستلزم الاستتار قوله في فاعل المصدر جواب سؤال وهو لا سلم ان ذلك الفاعل غير لازم لانه لازم مع
 الفعل فاجاب بقوله في فاعل المصدر بقريته البحث قوله لا مظهر ولا مضمر ادفع وهم وهو ان عدم
 اللزوم فيما اذا كان الفعل مظهر قوله محجبه ضرب زيد بالتثنية قوله الى فاعلا ثم للمتهم ان يتوهم ان
 كلمة ما بهامية في ليس للمصدر فاعل مبهم فلا يلزم من استتار فاعل معين والمقصود انتفاء ما قد
 صاحب التكملة هذا لو لم بقوله في مطلقا معينان او مبهما ثم للمتهم ان يتوهم ان ما قالوا ان نسبة
 الفعل الى الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ايضا فلهذا ينبغي ان يكون المعنى المطابق للفعل
 مستقلا لان النسبة الى متعلق مطلق غير مضر للاستقلال بل مضر للاستقلال بالنسبة الى العين كما قال
 الشرح في بحث محموله ان الابتداء الاسم وان اقتضى المطلق لان الابتداء من جنس النسبة
 لكن اقتضائه المتعلق اجالا وتبعيا وهو غير مضر للاستقلال فدفع صاحب المد كور عنه بقوله مجازا
 الفعل فان النسبة الى فاعل معين مأخوذة من مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية
 ثم للمتهم ان يتوهم ان المراد من التعين الحقيقي مجازا في زيد لا الجازم نحو جاز الاسد وازاد
 منه الرجل الشجاع فدفع صاحب المذكور بقوله في معين في سواء كان التعين بطريق الحقيقة
 او المجاز ثم للمتهم ان يتوهم ان النسبة في اسم الفاعل ايضا الى معين فينبغي ان يكون معناه الظاهر
 غير مستقل بالمفهومية كمد في الفعل صاحب المد كور بقوله مجازا في اسم الفاعل فان النسبة

فيه الى ذات ما خذت في مفهومه ثم يرد عليه ان الفرق بين الفعل واسم الفاعل بالتعيين والاطلاق
وعلى مذهب الجمهور وما على مذهب البعض فالنسبة بينهما الى فاعل غير معين فالفرق غير مستقيم
فاجاب صاحب المذكور عنه بقوله مع تلك الذات يعني ان الفرق على مذهبهم ثابت لكن من وجه آخر
وهو ان الذات في الفعل خارجة من مفهوم الفعل فيكون احتياجه الى تغيره ان يكون غير مستقل ولذا
في اسم الفاعل داخل في مفهومه فلا يكون احتياجه الى امر خارج فلا يكون احتياجه الى تغير بل الى النفس
فلا يضر في استقلاله قوله مع ان اعماله متونا جاب سؤالا وهو ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر
من اضافة الى لمفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الى المفعول لا لائق ان يقطعه واطرافه الى الفاعل
اكثر فقله يجوز ان يعلل لضعف العقلة ووجه الدفع ان الجواز هنا بالنسبة الى اعماله متونا احوال
كون المصدر بالتكوين ويعلم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل حيث قال
اضافة الى فاعل جازية المصدر دون اسم الفاعل لانه يلزم الاضافة الى النفس قوله في الية
البعض في الرضى وليس اقوى اقسام المصادر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكونه اذن كالجزم من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شهما بالفاعل ويمكن ان يقال
المصدر للمضاف اقوى في العمل في اعمال الفاعل المضاف اليه في العمل في اعمال الفاعل من المعولات كما يدل
عليه تعليل الرضى بقوله لكونه كالجزم والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل
عليه تعليل الشارح بقوله لكونه نكرا ولذا العمل المنون في لفظه دون محله قوله متشابهة للفعل
في حال التثنية والداخل على المصدر لان كان مضافا الى لفاعل زالة التثنية بالاضافة فضعفت
متشابهة له فليس هو اقوى في العمل قوله لكونه نكرا فالقتل هذا انما يعبر اذا كان الفعل نكرا
ان الفعل ليس بنكرة ولا معرفة اذ هما من اقسام الاسم قلنا الفعلين لحي شيء مبهم وهو الحد
فالطلاق النكرة عليه بهذا الاعتبار لكن قال عبد الرحمن او نقول ان في الحكم النكرة اذ يقع صفة للنكرة
وليف ان الفعل لا يقع في الكلام الا محكوم به والاصح في الحكم بان يكون نكرة قوله دفع الله النار
مثلا اضافة المصدر الى الفاعل قوله سواء كان دفعهم وهو ان المتبادر من المفعول هو المفعول
به لتوقف تصور الفعل عليه كماله الرفعات فعمل هذه الاضافات الى غيره قوله او قوله في مفعول
قوله على قوله اشارة الى فائدة دخول قوله على المضارع في قوله وقد يضاف الى قوله وقد يضاف
الى المفعول اذ قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل لان المفعول
مبتزلة الفاعل وتجي على قوله مع ذكر وجه ذهب البعض الى عدم جوازها لكن لغير سبب يور على
على جوازها ولم تجز في القرآن الامارة عن ابن عامر انه قرء ذكر ربه ربه عبد ذكرا بغير الله
والهزة فقوله ذكرا بغير مضاف الى المفعول وهو الرحمة وقوله عبد فاعله والفهم في عبد راجع
الى الله تعالى وذكر بغير من عبد وفي القرية المشهورة بغيره في قوله لكونه مفعولا ولم
يوجد الهزة في ذكر بغير قوله متلبسا باللام اشارت به في قوله متلبسا الى ان قوله باللام حال من

لغيره

لغيره

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال التي هو فاعل لقوله قليل وضمير مستقر فيه قوله ان بلده
 المتعريف لان لام الامر والتأكيد او لا ابتداء لا يمنع دخوله على الفعل قوله مقدر بيان مع الفعل ان قوله
 باعتبار ضريحه ان المصدر المضاف يعمل على الفعل كثيرا مطروحا مع انك لا يعرف تاويله بان مع الفعل التعداد
 اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العلم بل مدار عمله شيان المناسبة مع الفعل
 بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخوله اللام وان كان يمتنع التاويل فبمناسبة الاشتقاق باق فيجب
 ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغي ان يكون عمله ضعيفا اذا كان
 مقرونا بعلامة المضارع لا تنافي تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجمع مع علامة المضارع
 اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يصف مطلقا لكن يضاف بواسطة حروف الجر نحو مرتب بزيد كما
 مر في البحر ورات قوله على ان مع الفعل كون لام التعريف من خواص الاسم قوله قيل لما ياتي في القرآن
 وايرواه التوقية قوله المص رحمه ان اعماله باللام قليل قوله البحر بالسوء فالجر مصدر مرفوع باللام قوله
 بالسوء معمول بواسطة حرف الجر قوله صر فاجواب سؤالا وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان مفعولا
 مطلقا مع قوله وان كان بدل لان المصدر مفعول مطلق في كلا الصورتين فاجاب بقوله صر فاعلم ان في
 ثابت لان المصدر يحدد مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر رثمة مفعول مطلق مع البنية
 قوله من غير اعتياد ليدل على دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله صر فاما كان مفعولا مطلقا بنفسه
 وليس المراد ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموضوع للقدر كقولهم ويخذون كثيرا اشحن فالكثير قد مر
 من غير اعتياد ليدل على ان صر فاهنا مقابلا ليدل لانه مقابلا ما كان مفعولا مطلقا باعتبار
 الموضوع قوله من غير تحيز بجواب سؤال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك في الصورة الاخرى
 العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تحيز يعني ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل
 فقط دون المصدر وفي الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر بقوله الا لا يجوز اعمال الضعيف
 الزوال لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل الضعيف معنى ضربت ضربا ضربة بان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر
 التاويل بل انما يؤكد بالمصدر والصريح فان قيل كيف يكون عمل المصدر مع وجوه الفعل في قوله ضربت
ضرب الزمير للنس قلنا المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بالمفعول المطلق محذوف وقد
ضربا مثلا ضرب الزمير للنس قوله نحو ضربا زيدا هذا القيل يقال عند السؤال فوجه التقدير على الفعل
المحذوف قوله اشهد فان قيل لم يختار الشاهد للتاويل بان جعل ضمير كان ليعالج المصدر وهو اسم
كان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا لصفة لا او حاله باعتبار المتعلق وهو
قوله واضحا والحال ان الاختصار ان يقول ان الضمير في كان لاجع الى مفعول مطلق وهو اسم كان وقوله
بدل لا خبره قلنا انما اختار التطويل ليجوز التاويل وان حصل المعنى الاصل بالاختصار وايضا الكلام في المصدر
وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه لاجع الى المصدر واعلم ان قوله انما صفة لقوله مفعول
مطلقا او حاله شبه وكلا واحد منهما باعتبار المتعلق وهو قوله واقفا واما قد المتعلق ولم يحصل صفة او

نفسه من غیر المتعلق لیهم جعل کل واحد منهما عند الجمهور لان الشوط في الحال والصفة عندهم ان يكون
 مشغوقا وقوله بدل للیس یشتبه فلان اوله واقعا قوله بدل للیغیر والمراد هنا هو العوض ای عوضا
 وليس المراد ان المفعول المطلق بل المستحقیقة والا لم یعد بالفعل قبله فم یضییح بلیجاز اللفظ لما سنده مستند
 یجوز ان یزاد فکان بدل لعنده وعوض عنه والا فالجزم بین العوض والعوض لا یجوز قوله فترسقا الملة لانه لم
 یوجب کلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول
 المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختلفوا في ذلك كما وری فی بحث مفعول مطلق وتحقیقه ثم قوله ای یجوز فی
 الوجهان فیكون الجواز جملة اعم من ان الشئ جعل قوله فوجهان فاعل بالفعل محذوف وکن الاولی کونه مبتدأ لغير
 اذا اذ لا یزین کون المحذوف فعلا والباء فاعلا وکونه مبتدأ او المبتدأ فی خبرا فالتأني اولی لان المبتدأ أعین
 لغير فکان المحذوف ثابت فیکون المحذوف كلاهما تجب ان الشارح انما ذکر غیر الاول لیسلم ان الاتیان
 بغير الاولی جائز ولو ذکر الشرح فی كل موضع الوجه الاولی لتوهم ان الوجه الغير الاولی غیر جائز
 قوله عمل الفعل للاصالة وجوب اعماره لغرض لا یشترک فی تقدير العمل لای بطلان العمل قوله للمنیان لای
 لا باعتبار کونه مصدر لانه ولكن لقيامه مقام الفعل وینا بتم فان عمله لیس کعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
 التقدير قوله للمصدر رتبة کسائر المصادر لیس نکره بتا ویلان مع الفعل قوله وقیل لای له وقیل الوجهان
 هذا قوله وانما فصلیه جواب سوال وهو ان هذه الکلام مشترکة بین قسم المصدر اعم المصدر الذی
 هو مفعول مطلق فینف ان یتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصلیه قول بالجملة المعترضة وهو قوله
 لا یتقدم معموله علیه والثانی قوله ولا یضم منه والثالث قوله ولا یلزم ذکر الفاعل له قوله فاکان
 مفعولا مطلقا قوله فی القسم الاولی المصدر الذی هو کائنه فی القسم الاول وليس المراد ان عمله
 فی القسم الاول بان یتقدم معموله لا للمصدر قوله اکثر واظهره اکثر وقوعا فی کلام العرب
 واظهر لعدم المانع من عمله فجاءت ما اذا کان مفعولا مطلقا فان کونه مفعولا مطلقا مانع من عدم
 صحته تاویلها مع الفعل الخ لیس مع قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنی فالقول
 ان قوله اکثر واظهره لای ان لا یتقدم معموله لا مصدر علی القسمین لكن المنع عن التقديم فی
 القسم الاول اکثر فهو مخالف مما قاله الرضی حیث قال ان انتهاء تقديم معموله یختص بالقسم الاول ولای فی
 القسم الثانی فیجوز لعدم کونه بأولایان مع الفعل لای حین کونید لا قلنا ان ما قاله الرضی لا یضری
 قال الشرح لان عرض الشرح التکثرة للفصل بین القسمین وذلك الغرض یحیی بما ذکره الرضی ایضا
 بان یقال انما یجوز انتهاء تقديم معموله عن القسمین لان الامتناع یختص بالقسم الاول قوله علی السواء
 مع ان هذه الاحکام حزیة الاختصاص بالقسم الاول قوله لای حین جواب سوال وهو انه علم من
 قول الرضی ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو لیس کما ذهب الکوفیین فاجاب بقوله ای حین
 یعنی المراد من الفعل معنیه وهو الحذف المراد من الفعل المعنی الدعوی وهو المحذوف دون المعنی
 الاصطلاحی فلا یكون المتن علی مذهب الضعیف وهو مذهب الکوفیین فان قبل الحذف ما کان لایا

بسم الله الرحمن الرحیم

بغيره فيكون من المعاني دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لا يكون الا من اللفظ لا من الاشتقاق لا يكون
 الا بين لفظين لا بين اللفظ والمعنى قلنا للرد من الحد هو المصدر لانهم اصبحتوا صفات الدال على الحد
 كما مر خيرة قال قيل له لا يجوز ان يكون المراد من الحد هو المصدر الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي
 فيستعمل بذهب البصريين والكوفيين جميعا قلنا صفات الدال يخرج على المدلول اذا كان المدلول مطابقا دون
 نقصانيا فذكر الحد واداة المصدر من هذا القيد اذ الحد مدلول مطابق للمصدر بخلاف ما ذكرت لان
 ذكر المدلول وهو الحد لا يريد منه اللفظة وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول لفظي قوله هو
 اشارة الى اعتبار التضمن في قوله اشتق و فائدة هذا القيد يظهر في اخراج شجرة هذا الحق قوله
 في الفعل بيان المراد الضمير لفظي ثم رجوع الى من بناء على ان الضمير ترد الى قرب المذكورات فالرد
 ما قال مولانا عصام الدين من انه وقع في عبارة الشرح تكرار الفعل لانه ذكره ثانيا ثم ذكره في الجواب بقوله ما قام بها
 الفعل لكن يريد علمه ان بيان المراد يعلم من قوله ما قام بها الفعل ايضا يجيب ان ذكر الفعل ههنا لبيان المراد
 ذكر الفعل فيما بعد ففي من حاصل المعنى اذ قوله في ذات ما قام بها الفعل بيان حاصل المعنى وهو لا يعد
 من التكرار قوله في ذات ما قام فيه اشارة الى ان في الاسماء المشتقة انما يكون الاصل له بالذات ثم
 بالحدث وفي الافعال يكون الا ابتداء بالحدث ثم بالذات قوله لان ما جعله هو هذا من جهة هو اهل اللغة
 والاعتدال لبعض فني موضوعه لغيره والعقول فقط اعلم ان المراد من قوله ما جعله امره ما يسم امره اي حكمه
 فالمراد من الامر هو الحكم ولا شك ان بناء اسم الفاعل كما يكون في ذوى العقول كذا يكون في غيره قوله
 ولعله قصدا لتعريب لكن مقام التعريف ياتي عند اداة التعليل ان التعريف للمعرفة والتعريب بخلاف
 بالمعرفة قلنا المثال ما يكون بالتعريب الذي هو غير مشهور وتعليل ذوالعقول على غير مشهور كما
 في قوله تعالى رب العالمين قوله بمعنى الحد وانه للدلالة على صفة حادثة لا ثابتة قوله يخرج من
 الحد نحو خالد واثاب وراعى ومستمر مع انما اسماء الفاعلين وايضا يخرج اسم الفاعل كذا هو من
 صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق يجيب الاطمانا انه على حد والخلود والدوام قوله الثاني ان
 الدوام والاستمرار في قول الخالق والرازق ليس بصيغتي بل واقع باحتساب صور القديم قوله يعني بالحدث اشارة
 الى انه ليس المراد من الحد ما يقابل العدم كما هو المشهور في كتب العقائد قوله مقيد باحد الازمنة الثلاثة
 جواب سوال دهران الحد موجود في الصفة المشبهة لا في الاشتقاق من الفعل ايضا فلا يعم الاحتياط بقوله في الحد
 عنها فليجاب بقوله مقيد باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غير عقيدة الازمنة قوله فليجاب
 بشرف يشرف لان الشرف بمعنى الثبوت فكيف يثبت بلكم ولفظنا قلنا ان ثبوت يشرف من الافعال لا يتقيد
 بالازمنة ثابتة في الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا يتقيد باحد الازمنة فلا يقال الآن او بعد او
 امس قوله قال المصنف رحمه والغرض في ايراد قول المصنف واكثر الشارحين اظهار اللبس فيما تهو جرح
 قوله المصنف عليهم بقوله والظاهر والحق الخ ثم ورد الاعتراض على المصنف بقوله ونجد انه قد نفع
 بقوله ولا يبعد ثم تأييد الدال بقوله وفي الترجمة الخ قوله من اسم الفاعل اشارة الى بيان الحد وقوله

كاسم المفعول اشارة الى بيان قوله او غيره قوله والظاهر ان اسم التفضيل الذي الظاهر من قوله المفعول
 شرحه بن اسم التفضيل انما في جميع الذي حكم المفعول عليه بان لا يس من قام بقوله لان الجبر ليس اذ قوله
 والحق ذلك اسدخول اسم التفضيل في قوله لان التبادر اشارة الى وجه الظهور والحق جميعا قوله تمام
 للمعنى الموضوع له لا يجوز معناه اى المعنى المطابق لا التضمنى فان قيل ان هذا التعريف لا يتحمل نحو زيد مقابل عمر
 ولنا مقرب من فلان ومستعمل منه ومجتمعة مع ذلك هذا الاحتمال ان نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بل هو
 بهما معين دون الاخر قلنا والحق منه قيام الواحد اتيام العرض الواحد الذي يكون بالنسبة الى المعنى الذى با
 المحالين بالاطرافين بل بالقائه بكونها فرد مغاير للقائه بالآخر لان التقابلة بالنسبة الى زيد من حيث العدد
 والى عمر من حيث الوقوع غاية الامر بتعادها بالنوع قوله واخراج اسم التفضيل فان قيل فعل هذا يخرج اسم الفاعل
 من باب الغالب نحو كارمنى فكرمت فانكارم اى زيد غلبتني في الكرم فغلبت اذ القيام ليس تمام الموضوع له اى
 افضل الموضوع له هو القيام مع الغلبة قلنا لانه موضوع في معنى المصدر فقط لا المعنى المصدر مع الغلبة
 اما الغلبة فتثبت مع من جهة الاستعمال وفي رضى الشافعية ويعني باب الغالب ان يغلب احد الامرين الاخر في معنى
 المصدر نحو كارمنى فكرمت اى غلبت في الكرم وذكر في الحواشي الثانية المغالبة عبارة عما يرد كواب المفاعلة فاعلم
 اى غلبت في هذا الفعل في ذلك المجرى بعدد يعلم الغالب في ذلك المجرى لا يكون الا من باب نصر ينصر فان كان الفاعل
 بالمناصرة فالجرح اى بالمناصرة نحو كارمنى فكرمت وان كان المفاعلة بالمناصرة فالجرح اى بالمناصرة نحو
 يكارمنى فكرمت اى قوله الى قوله بمعنى الحدوث فان قيل ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث انما يتم
 اذا كان اسم التفضيل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرن كما هو مذهب البعض فاما اذا كان اسم التفضيل بمعنى
 الحدوث ونحو نصر واشرن فغير مستقيم فاجاب صاحب التكملة عند لقوله هذا ابتداء على انه لا يدل على الحدوث
 مقيد باحد الازمنة فلا يقال اشرن الان او غدا وان كان قد يدل على نفس الحدوث بمعنى الجبرد قوله
 مثايل اسم التفضيل لان من قام به ثم من ان يكون مطابقا لرفع قوله ويجوز شىء اشارة الى
 الاعتراض على المعاص ومعه نجد شىء اى يخرج من الضمير البارز لاجل الى حمل عبارة للمعنى المتبادر
 واخراج اسم التفضيل بقوله من قام به وفاعله قوله ان صيغة المبالغة تتاويل المفرد قوله هذا التقدير
 على تقدير اخراج اسم التفضيل بقوله من قام به لان فيه ايعاز زيادة قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك اى
 خروج صيغة المبالغة اعلم ان الاولى ترك لفظ البعد لانه يستعمل في الضعف والظن والالتزام فيقيد
 واهاب البعض ان الشارح فذكر هذه الكلمة لضعف النفس لان هذا الجواب لمقتضى الشارح فقط قد مر من التكملة جواب
 البعض بقوله فانه قال ابن مالك رحمه الله لا ينعى لاسلم انه لا يقتضى الشارح فقط بل هذا التوجيه منقول من ابن
 مالك ايع فلا يليق قوله ولا يبعد لضعف الجرح لعل الشارح لم يطالع على قول ابن مالك رحمه الله قوله ويدل عليه
 يدل على خروجها من الاول حصرا للمص رحمه الله صيغ اسم الفاعل فيها حصرا حيث قال ان يحى من التلاوة في الجرح
 على فاعله من غيره على صيغة المضارع والشارح جعل المعاص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
 والمماثلة يستند على المغاورة قوله مامعناه اى فى كتاب الترجمة شىء معنى ذلك الشئ ان صيغة

في قوله وجعل المعاص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل

اسم الفاعل والخ واما قال معناه لان ما ذكر ليس عين عبارة اذ عبارة بالفارسية قوله مع ميم
 لما كان المتبادر من الباري سبب لكثر استعماله لقوم انما السببية فعله هذا العنيد المعنى قوله موضوع
 المحقق وهم وهون الزيادة تكون غالبا في الآخر لانه محل التقدير فوضع الميم اليه في الآخر فذم المتنازع بقوله
 موضوعه الخ واما لم يتعرض للعدم الكثرة اذ كره في كتب التعريف قوله سواء الشرذمة وهم وهون
 فتمت بهم فيما اذا كان حرف المضادة مضروبة فم بقوله سواء كان الشرذمة قوله وان لم يكن فيما قبل الشرذمة
 سوال الظاهر قوله فيما وقع الميم جواب سوال وهو ان المثال لا يضاف المثل وهو يحصل بواحد فما العلة
 الى المثالين وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلك خاطئ في لان الشاهد لا يثبت والمثال
 لا يضاف بمنزلة التفسير في ذلك والى على المسئلة بمنزلة الشاهد لانها لا يثبت فلجواب بقوله كما وضع
 الميم يعني ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثل قوله ايضا مثال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعلا لان
 لا المضارع الذي كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلا فلان لم يذكر كونه اليه
 المزيد على ثلثة اقسام احدها بالعرف الواحد والثاني بالعرفين والثالث بثلث احرف والمصنف
 في باب الاول والثاني وقوله الثاني لانه متوسط فيكون تابعا للطرفين قوله ويعمل عمل فعل قد في التسهيل
 بغير الضم والوصف وانما لم يعمل للصور في المشابهة للفظية واليه ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل للوصف
 لكونه اسما محصيا لان التوضيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فاما لم يعمل للوصف فلا يقال زيد
 ضارب شديدا لم يعمل قوله فان كان فعل الشرذمة دفع وهم وهون تشبيها لاسم الفاعل بالفعول باعتبار الوضع
 يعني كمان الفعل موضوع للمعنى كذا الاسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غير موضوع للعمل اذ هو قوله
 فان كان جعله لانه الخ يعني ان التشبيه في اللزوم والتقدير يتلحق بالعمل الوضعي قوله الى الطرفين الخ طرف
 الزمان والمكان قوله بشرطه في قوله هذا الشرط العمل في المنسوب حتى الزم لان احدى مشابهة للفعل وكيف لا يقع
 لشدته اختصاصه فان قيل هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل للظن من الجملات القولية كالفعل فلهذا لا يعمل فيه
 اسم التفضيل لانه لو كان احدى شبه الفعل كافي الزم لو يجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل الظاهر اليه شبه الفعل
 في ذلك على الحد كذا لك قال غاية التحقيق اجيب ان اسم الفاعل وان لم يكن يحسن لما لا الاستقبال
 لكن مشابهة بالفعل في عدد الحروف والحركات بابق بخلاف اسم التفضيل لانه ليس فيه كالمشابهة بالحدوث
 فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل قوله ان يعمل اسم الفاعل المشددة بين المتعلق بقوله بشرط قوله حال كونه
 جواب سوال وهون لما روي الخبر ولذا وقع في عبارة القوم لا بد من الاعراب للشيء فما هو هنا فاجاب بما
 حاصله انما باعتبار المتعلق فيكون اعرابه للنصب قوله اجبته جواب سوال وهون الشرط من اللفظ يعني من
 والمحال في اللفظية يكونان للفظ والمضام الى حوالها لانهما غير صحيح لانهما شرط معد فيكون وصفا محضا واللفظ
 وان كان معدا لم يفتقر الى معنى وهو مقصود فاجاب بقوله كونه يعني ان الشرط بمعنى شيء وفيه حال عدمها في الآخر وتقرر السؤال كذا ان الشرط
 عبارة عن محل محقق فاعليه وبه ليس اللفظ المستلزم كيف مضات اللفظ لان صفة المستلزم لا يضاف الا الى المستلزم فاجاب بقوله كونه يعني
 ان الشرط معد مجهول فلا يكون صفة للمستلزم ثم يرده ان اللفظ يقع في الغارة وبها لم يوجد فاجاب بقوله من معنى يعني -

ان المغائر شرط في اللامى والظرفى لاني البياى وهما بيانية وايضا ان قوله بشئ دفع وهم وهذان
المراد من الشرط هو الشرط اذ اذكر المصدر وادارة اسم المفعول شائم فعلى هذا الايطاق المراد قوله بالما ان
الشرط بمعناه لا بمعنى اسم المفعول وايضا فيه اشارة الى طلبة الفصحى وهو انهم يأتون بالتفصيل لاجل قوله بشئ
اجمالا وقوله ليشترط على صيغة الجرح تفصيله قوله من كلمة من بيانية اي بيانية لشيء او بيانية لشيء به قوله فلا يصح
اي اضافة الشرط الى المعنى وضافة الحال قوله ان لا يخالفه في الزمان ليكون المشابهة على الكمال قوله
والمراد بالحال جواب ال وهو ان قال المصنف منقوض بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد
اي كل صاحب الكهف اي اصحاب الغار قوله بالوصيد اي لعبية الباب ان باسطا لعل في ذراعيه النصب
ونصبه بالياء مع انه بمعنى الماضي فاجاب بقوله والمحال قوله وان كان ماضيا لما عرفت ان
هذه الواقعة كانت قبل رسولنا عليه الصلوة والسلام بالف سنة قوله ومضاهها ان يقدر التكلم اي
يفرض قوله ان يقدر ان كان على صيغة الجرح فيكون قوله التكلم مفعول لم يسم فاعله والضمير في قوله
كانه راجع الى التكلم والمشار اليه بهذا هو الزمان الماضي وان كان على صيغة العلوم فيكون الضمير في قوله
كانه راجع الى اسم الفاعل والمشار اليه بهذا هو زمان التكلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله معنى
الماضى صفة ثانية فان قيل فلي هذا ينبغي ان يصح عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الما ان الحكاية
يجري في الكل قلنا ان اعتبار الحكاية انما يكون في موضع الضرورة والضرورة ماسة لجد تحقق العمل
قوله ولشرط الاعتماد اشارة الى ان قوله والاعتماد عطف على معنى الحال ثم العطف بالواو دون ان
يجعل ان يكون هذا الشرط منضيا مع قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قوله اي على التصف به دفع وهم
المراد من النص هو الواضح كما هو للتبادر فعلى هذا يخرج للملوك فقط قد بقوله اي على التصف اي الكثرة
هي متصف باسم الفاعل ثم للتبادر منه تركيب توصيفي فلا يشترط الاعتماد على المبتدأ وغيره من الامور
الاربعة قد في الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصوف او الحال فان قيل فلي هذا يلزم
بين الحقيقة والمجاز لان التصف به حقيقة في الموصوف ومجاز في الغير قلنا ان قوله التصف بمفعول هو
عمم المجاز وهو اقام به قوله ليقوى فيه جهة الفعل انما اشترط ذلك في عمل اسم الفاعل لان عمله بمشاهدة
الفعل فيصير مشاهدة قوية ون اسم الفاعل في يصير مستندا الى هذا كما يكون الفعل مستندا الى الفاعل في
قيل ان الاسناد الى الفاعل كما وجد الفعل كذلك وجد في اسم الفاعل فالاعتماد على الفاعل ينبغي ان
يكفي فان حاجة الى الاعتماد على احد الامور الستة كما في ضاربها زيد عمر فالضارب لما اسند الى ما زيد
ينبغي ان يعمل في المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد على الفاعل فيعمل في المفعول لكن عمله في الفاعل من جهة
جهة لا انه لم يعتمد على شيء فالاعتماد على احد الامور الستة لعل اسم الفاعل مخوثر يذ ضارب اليه فاقبل
ان اسم الفاعل مستندا الى هذا لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما لفظا يراى في
الا كما يكون الفعل مستندا الى فاعله في نفس الامر فلا حاجة الى الاعتماد في التركيب قلنا نعم لكنهم ادبوا
حصول تلك التابعة في التركيب ايضا فان الشبهة تصير قوية حينئذ قوله الاستهامة لاعتدال عن مخرج

باب الاضمار من همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصدر مجذوف للمعطوف فلا
يثبت القصور في عبارة المصنف قوله النافية اجتاز من بالكافة وللصدرية والموصولة
قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف مجذوف للمعطوف قوله بالفعل اول لان الاستفهام
للمتردد والتردد في الاعراض والفعل من الاعراض وكذا النفي انما يكون في الامر ولو دخل على الاسم انهم
مع للسند نحو ما تريد في الدار وما تريد قائم فيكون في السند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل
لا يعمل بدون الاعتماد اصلاً لاني الفاعل ولا في المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال
فما النسبة الى المفعول فقط واما العمل في الفاعل يكون بدون القارئة باحد الزمانين بل يكفي في عمل
اسم الفاعل في الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فان كان لم الغاء للتعقيب الامتياز اى
ان كان اسم الفاعل قوله للتعقيب قسدا به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به وان كان ماضياً لانه
اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما من الغا لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا
يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل قوله اى الزمان
لماضى **جواب سوال** ان الماضى عبارة عن لفظ الفعل مخوض في الاصطلاح فكيف يكون
اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يحق على لفظ فعل الماضى فاجاب
بقوله اى للزمان يعنى ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوي وليس ان اسم الفاعل محقق
مقر زمان لان الماضى وايضاً اشارة الى ان قوله الماضى صفة تقتضى الموصوف فزاد للوصف
بقوله اى للزمان الماضى قوله بالاستقلال **سوال** وعمله لا بد ان يقول المصدر وان كان
للماضى اول الاستمرار وجبت الاضافة لان محبوب الاضافة كما يكون في اسم الفاعل الذي
هو بمعنى الماضى كذلك يكون في اسم الفاعل الذي هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة
فاجاب بقوله بالاستقلال يعنى ان المراد من الماضى هو الماضى في الجملة سواء كان المجرى قوله ذكر
مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارباً من مفعوله ضارباً
فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يمتنع بان يثبت التنوين والشروط لوجوبه
ادلة ذكره لا عين ذكره فلا بد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفى بالارادة قوله وجبت
لانه لو لم يصف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله اى اضافة معنوية هذا
بيناً لمحصل المعنى واما التركيب المجزئ فهو ما تميز اى من حيث المعنى او ظرف اى في المعنى او مفعول
مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنى قوله لغات شرط الاضافة اللفظية لان شرطه ان يضاف
الصفة الى مفعولها اذا كان بمعنى المفعول لم يكن مفعولاً فيكون اضافة معنوية قوله مثل زيداً من مضافاً لانه يجره بوزن
قوله وقد يجب بقوله حقيقة او تقريباً قوله فان كان سلباً او غيراً جاز استعمال الكسرة قوله مفعولاً اى مفعولاً
في اللغة او قول ان معنى قوله مفعولاً اى لم يمدح على تقدير كونه المسمى قوله فاما الضمير الجليل الى هو ان قوله مفعولاً اى مفعولاً
وهو المسمى في مقصودنا فلما قبله بواضع اليه يعنى سلمنا انه في الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

غير فلا يكون معناه اشد تاخيرا قوله فبفعل مقدر فان قيل ان تقدربالفعل لا يتاقي في اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو ان ظان نريد امس ذاهبا للزوم الاقتصاد على احد الفعولين قلنا انه يجعل
عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كما ان لها خصائص اخرى قوله كانا فكريا
قوله معطوف وبكسر لطاء وسكون الياء قوله اي جميع الامثلة اشارة الى ان اللام بدل من الضاف اليه ا
بعل في المفعول مطلقا فان قيل هذا القول يناق قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قلنا هذا القول
بمنزلة الاستثناء من قوله قوله حينئذ اي حين دخل اللام عليه لان معناه الذي ضرب قوله عند
جواب سوال وهو انه لما كان في الاصل فعل فالعدول من الاصل الى الغير ليكون التكتفا على فاجاب
بقوله عدل الى قوله لكراهتهم ادخال اللام عليه فان قيل ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفي واللام اسمية
ليست ان يعمر دخول اللام الوصل على الفعل كما يصح دخول الاسم للوصل على الفعل نحو الذي ضربت قلنا ان
هذه اللام وان كان موصولا لكن شابه الحرفية في الصورة فلذا مع دخولها على الفعل لان اللام الحرفي يقتصر
بالاسم فكذا صورته مختص بالاسم لكن المراد من الاسم هو الاسم الذي هو مفرد صورة وجلة مع كاسم الفاعل
قوله اي من اسم الفاعل اعلم انه محتمل ترجيعين في كلام المتن احدهما ان يكون كلمة من للابتداء بقرينة
كلمة التي في مقابلها حيث قال الشارح الى اخرى ومعنى من الابتداء ان يكون مدخولا امر كل يتنزع
منه الجزئيات والمدخول هنا اسم الفاعل يتنزع منه صيغ المباعدة والثاني ان يكون من بيانية اي
بيان لكلمة ما في قوله وما ذكره قوله الشارح اي من اسم الفاعل محتمل الترجيعين المذكورين لكن يرد
على الترجيع الثاني اي كون من بيانية اعتراضا احدهما انه قد مر سابقا ان صيغ المباعدة خارجة
عن حد اسم الفاعل فكيف يكون اسم الفاعل مباحا نصيغ المباعدة وهذا الاعتراض يرد على الترجيع الاول
لان مدخولا من ليس امر كل لهذه الجزئيات والثاني ان الشرط صحة من البيانية ان يعمر اطلاق الجزئيات
على قبله وهما لا يصح اطلاق اسم الفاعل على صيغ المباعدة وبالعكس فاجاب الشارح عنها بقوله تجز
الصيغة ولا شك ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تحيد الصيغة يصح اطلاقه على صيغ المباعدة قال مولانا
عصام الدين ان ما ذكره الشارح من العبارات الكثيرة لا يفهم من المتن وهوليس الاقتصاد فاجاب
المكمل عنه بقوله ليس للرايان هذا اي ما ذكره الشارح قوله تقدربالكلام حتى يكون تصقا بالاشارة الى ان
تلا او لينا قوله بحيث يخرج الخ احتراز عن التغير الذي لا يخرج عنه كالتشبيه والهم قوله ومضرا
بكسرهم قوله وحذف اي معنى كالتجوز قوله في العمل دون عدم المباعدة ودون الصيغة قوله وهذا
على تقدربجواب سوال هو ان قوله مثله للتشبيه وهو يقتضي المغايرة والمغايرة مستقيمة على قوله من كان
صيغ المباعدة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما على قوله من قال انها داخل في اسم الفاعل فغير مستقيمة
فاجاب بقوله وهذا اي التشبيه على تقدربالخ قوله اذا كانت للمباعدة اشارة الى كلمة من
في قوله ما ذكره منه للتبيين يعني ان هذا النزوم من اسم الفاعل الذي للمباعدة مثل النوع من اسم الفاعل
الذي ليس للمباعدة قوله اذا كانت للمباعدة لا بد من هذا التقييد على هذا الترجيع خلا الترجيع الاول

وهو ما كان خاضعا لمن حدث كما ان في التوجيه الاول صرف كلمة من من معناها التبادر اى التبيين لانه
 لما خرج عن المحذور لا يستقيم التبيين وان سمى بتكليف كما قال الشاعر بتعيين الصيغة كما مر لنا فان توجيهها ...
 متساويان في ارتكاب خلاف الظاهر فلا يريد ان يكون له توجيه ثانى بتكليف هو التقيد به اى ان
 لا يذكر الشاعر بل يكتفى بالتوجيه الاول قوله مخير يدا ضرب الخ فانه مقارن بزيان الحال في الاول وبالاستقبال
 في الثانى حمل في الفاعل والفعول معا واعتد على المبتدأ قوله ومريت بن يدا ضربا كبيرا لانه صفة زيدا
 فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سلاكلان بمعنى الماضى او الحال والاستقبال لما مر من قوله فادخلت
 اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس قوله وما فيه من معنى الخ جوابا **سئل** وهو ان حمل اسم
 من جهة التشابه بالمضارع في عدة الحروف والحركات والسكنات هذه للشبهة متقوية في بعض صيغ المبالغة
فاجاب بقوله وما فيه الخ فان قيل كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من الشبهة اللغوية لانه ليس بمحل
 معنى المبالغة حتى يعمد ذلك قلنا المراد من قول الشاعر هذا ان في صيغة المبالغة تكرار الفعل نظر الى
 زيادة المعنى فكان الوجود فيه اثنا من الفعل **فان قيل** في هذا ينبغي ان يكون عمل اسم التفضيل
 اسم الفاعل من الوجه الذى ذكر في صيغة المبالغة قلنا ان الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الفعل والزيادة
 في اسم التفضيل على الغير مضافين افضل من عمرو فالزيادة على عمرو وتوضي الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الحدث
 وفي اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث في نفسه قليلا او كثيرا قوله وللتثنية والجمع قوله من
 اسم الفاعل **سئل** هو ان بعد من للتثنية والجمع قد سبقا فلا حقا ههنا قوله مثله خبر بقوله والتثنية والجمع ولا يكتفى بخبر
 واحد كان اخضر فلم يختار التكرار لكنه ذكر كل التثنية والجمع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد فهم ان
 المراد من التثنية معنى اسم الفاعل فقط كما ان اللام في صيغة المبالغة صيغة من اسم الفاعل مع ان المراد من التثنية
 والجمع لعمري ان يكون لاسم الفاعل او لصيغة المبالغة قوله اذا كان مفرا **جواب** بسؤال وهو ان التثنية
 ليس الاسم الفاعل فيلزم التشبه مع النفس **فاجاب** بقوله اذا كان مفرا قوله في العمل متعلق باللام
 قوله من حيث ذاتها اى من حيث الحروف **فان قيل** عدم التخلل مسلم في جميعهم ولما في التفسير فلا يصح
 قلنا انه محمول على الصحيح قوله للزيدان الضاربان والزيدان الضاربان الخ لا يخلو عن العمل على التثنية والجمع قوله
 اى تون للتثنية اشارة الى ان اللام يندرج من الضم اليه قوله في معوله بسبب اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل
 الخاص هو النصيب الفعلية اذ لا يحد من عمله لوفى في الفاعل لان حذوه لا سيطرة الصلة بذكر الفعول
 وكما ان العمل ليس الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلقة بل التعريف باللام كمن لم يتعرض الى
 التعيد بن المذكورين كفاء بالاشارة قوله ومع التثنية اى لعمري ان يكون للتعريف في الجملة
 وان لم يكن ههنا لانهما موصولة او المرد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول قوله معوله
 للحدث دفع وهم وهو انه معوله له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتجدد فاعل الفعل والفعول له لان فاعل يجوز قوله
 حذف النون وفاعل التحقير هو التكلم فدم بقوله معوله له للحذف ولا شك ان فاعل الحدث والتخفيف
 واحد وهو التكلم قوله اى يجوز هذا اشارة الى ما حصل من قوله ففقد التحقير فانما هو القصد اشارة الى من قيل

معنى للماضى ايضا **قوله** **حيث** انما مشى الزنك عليه ينبغي ان يشبه باسم للفعل بهن الوجه بعينه فاجاب صاحب الحكمة عنه بقوله بعد اشتراكهما في كونهما اسمين لمن قام به الفعل بخلاف اسم للفعل فان له اسم لمن وقع عليه **تحرير** عليه ينبغي ان يشبه باسم التفضيل لانه شريك معه في القيام ايضا فاجاب المصنف المذكور بقوله ونجلا واسم التفضيل فانه وان كان لم يلق به الفعل الا انه لا يثنى ولا يحجم في الاستعمال الاصل وهو الاستعمال من **تحرير** عليه ان الصفة الشبهة التي على وزن افعول ونعلا لا يحجم جمع السلامة ولا يثنى بالتاء كما مر فكيف يشبه باسم الفاعل لانه يحجم جمع السادة فاجاب المصنف المذكور هذه بقوله والمراد بالمشابهة في اصل التشبيه والحجم والتانيث اى وان لم يكن في كل الاقوال فالتعليل في التشبيه والحجم ثابت في اسم التفضيل ايضا وهو الاستعمال باللام والاضافا قلنا ان الاصل في اسم التفضيل استعماله من كذا محي فلما لم يحى بالاصل صلاحا له لم يحى بالكلمة **قوله** على معنى الثبوت بمعنى تريد كرم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ما لم يكن فلذلك قيل كرم لان اوغلا ومعنى الثبوت الضافه به مع قطع النظر عن التقيد باحد الاثر منه ولد القصد به الاستعمال **قوله** واللازم اعم **جواب** **سؤال** وهو ان التعريف لا يكون عاما لانه خرج عنه **جواب** لان الخوذ في الحد الفاعل للام والجمع الم و متعبا ذالهم لا يكون الا على الغيد فاجاب بقوله واللازم اعم الخ ولد اقاوان غيدا ومن فعل بالفتح صيغة المبالغة لقد يروى نصيرو من فعل بضم صفة مشبهة **قوله** اى صان للام **جواب** **سؤال** هو ان الصفة للشبهة موضوع لمن قام به بمعنى الثبوت هنا بمعنى الحدوث اذ بالنقل من الحركة الى الحركة لا يتبدل الحدوث **فاجاب** بقوله اى صان للجم طبيعة له **قوله** وصيغتها اى الصيغة المختصة فلا يرد ما في التفسير من ان الصفة الشبهة من غير التلاقي للجم محي على وزن اسم الفاعل نحو منصرفت اذا كان محي فاما صالح الا نصراوت بمعنى ذات الانصراوت بالفعل وانما لا يرد لانها مشتركة بينهما **قوله** ولا يمكنه بمعنى الثبوت **جواب** **سؤال** وهو ان التعريف لا يكون مطلقا على ضامرو طالق لانها بمعنى الثبوت لان معنى صان شخص لى اى الذى خلق على الضم وقدا وطالق زنى كبرى كبرى **جواب** **سؤال** هذا السؤال وارد على تعريف اسم الفاعل ايضا بان يقال ان تعريفه غير جامع **فاجاب** بقوله والمراد بكونه اى معنى ان ضامرا الاصل شخص حصل الضرر بعد السمن ولما كونه مفعولا على الضرر بالاستعمال وكذا طالق في الاصل موضوع لامرأة مياثته من الزوج فاما كونها امرأة بلا زوج فبالاستعمال **قوله** مع اختلاف الازعم **جواب** **سؤال** وهو انه ينبغي ان يقول صيغتها بلفظ الجمع لان لها اقسام مختلفة كقوله الجواب ان قوله صيغة جنس لانه لما اطلق على جنسها لفظ الازواء علم انها جنس فيتناول القليل والكثير وايضا اشارة الى دفع وهم وهو ان الاختلاف بين صيغة صفة الشبهة وبين صيغة اسم الفاعل فقط من غير الاختلاف في الصيغة بين الازعم فدفع بقوله مع اختلاف **قوله** اسم الفاعل مجازا المضاف وهو اسم **جواب** **سؤال** وهو ان اسمها صيغتها مخالفة عن الفاعل الا ترى الى قوله لضر شريك فان قوله شريك صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله لضر فلو كان

بعض

بينهما مخالفة لم اجتمعا على اسم واحد فاجاب بقوله اى اسم الفاعل محذوف للضما وليس المراد من الفعل
 ما استند اليه الفعل فان قيل ان هذا المركب اى اسم الفاعل علم لان الوزنان اذا اريد بهما الفاعل
 ولم يرد بهما معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شرط العلم لانه يجوز من غير التخييم قلنا سلمنا
 علم لكن علم الجنس والمقتضى المحذوف من علم الجنس قوله اولصفة الفاعل يعنى ليس المراد من الفاعل ما
 استند اليه الفعل بل المراد منه لفظه فان قيل ان الوزنان اذا اريد بهما الفاعل كانت اعلاما ودخل
 اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شتم فعل وحسن قلنا اللام في قوله الفاعل لا تكون
 للتعريف والمقتضى دخول الهم للتعريف على العلم قوله اى كائنه على قدره انما هو قوله كائنه لهما
 المتعلق وانما اول المحسب بقدره لان المحسب يكون معنى الشرافة كما في قوله القائل لنا النسب والحسب وهو
 غير ملامهنا فلذا اول بالقدر ثم ير عليه ان في اسم الفاعل ايضا محجب الجاه فرفع بقوله لا يتجاوز
 يعنى سلمنا ان في اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجد التجاوز فيه عن موضع السماع بخلاف الصفة الشبهة
 قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى المرد على هذا الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصيغتها
 وقوله على حبيب خبر فخر الشاهد عليه ان تخصيص هذا القول بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح
 الخبرية كذلك يصلح المحال او الصفة لمصدر محذوف قوله اى مخالفة كائنه يعنى ان قوله على
 حبيب مصدر هو مخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة قوله وحسن مخالفتها جواب سؤال
 ظاهر قوله ولكون علمها المشابهة اى الصفة اياه اى اسم الفاعل فيما ذكر من انها تثني وتجمع
 وتذكر وتوثق كذا قال اجمال الدين والمراد ما ذكر الاعتماد على هذا كذا قال عبد الرحمن فان قيل
 ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل كما قال اللصم ولعل عمل فعلها مطلقا لا لمشابهة اسم الفاعل
 قلنا لا نسلم ان عملها المشابهة الفعل اذ لا مشابقتها بالفعل لانهما بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحركة
 فلا محالة يكون عملها لمشابهة اسم الفاعل لا مشتركة في التثنية والجمع والتذكير والتانيث او
 بكل واحد منهما قيام الفاعل وما قال اللصم انها تعمل على الفعل ليس المراد ان عملها مشابهة للفعل بل
 فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى الفعل كعملها مقتصر على الفاعل التثني
 قوله وشديد فان قيل صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق في نحو عليم
 صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا قلنا مبنى هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلية في اسم
 الفاعل قوله من غير اشتراط بيان جواب سؤال وهو ان قوله مطلقا لا وجه الى الامرين اعنى
 الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح فاجاب بقوله من غير اشتراط الزمان
 فان قيل ان قوله مطلقا بل على العموم فاخذ احد الامرين من العلم بفيد التخل قلنا لا نسلم
 ان الاطلاق للعموم بل هو الاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يفيد التخل بل يفيد رافع
 الاجمال والابهام قوله فلا معنى لاشتراطها فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفروع على الاصل وهو اسم الفاعل
 وذا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل عمله في الفعل فلا عمل فيه ههنا لانهما من فعل لازم

وایضا ان لم یتصلوا من الزمان فی الصفة المشبهة للضرورة لانهما موضوعتان للثبوت والزمان لیتقنی
الحديث قوله الا ان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله ليست بموصول اذ اللوم الموصول لا تدخل الا
اسم الفاعل والمفعول لا تدخل على ما فيه الحديث واما الصفة المشبهة فلما دل على الشبهة فشا به الجواب
واللوم في الجواب حرم قوله اي جعلها قسما قسما جواب سؤال وهو ان تقسيم مصداق وهو لا يمتنع الا في الفاعل
والمفعول فلهذا الاضافة لا يدخلها الى المفعول والى الفاعل والثاني غير صحيح كما هو الظاهر الاول ايضا غير صحيح
لان المذكور فيما بعد تقسيم نفس صفة المشبهة لا تقسيم مسائلها سواء كانت المسائل بمعنى الاقسام والاحكام
حاصل الجواب ان التقسيم لا بد من ملوثة يعني انه مضاف الى الصفة في الاصل لكن اضيف الى المسائل
لا بد من مناسبة يعني انه مضاف الى الصفة في الاصل لكن اضيف الى المسائل لا بد من مناسبة وهو ان
التقسيم سبب لحصول المسائل الى الاقسام والتقدير اي تقسيم الصفة المحصل للاقسام تخصيص
عليه بالفائدة في بيان الاقسام فلما بقوله ويحكم كل قسم يعني التقسيم من بيان الاقسام اي احكامها من
والقيم والصفات ثم يرد عليه ان المسئلة معينا احكاما موضع السؤال والاخر اي يحك عنفالا للامانة السورة والبحث
هنا فلما بقوله وليس كل قسم لم قوله متلبسة باللوم اشارة الى ان الجواب لا يكون بافتراض التعلق قوله
او متلبسة باللوم كلمة اوله الخلق هنا فلا يرد انه جاز ان يكون مفردا معهما باللوم جميعا وفي الاقسام
ليست لهم الخلق لعدم اجماع امكان التعلق هنا قوله حاصلة من اشارة الى وجه قوله ستة قوله اثنين هما
ان يكون الصفة متلبسة باللوم او مجردة منها قوله في الثلاثة هي التي ذكرها بقوله معلوما اما مضاف
اه قوله اي مفعول الصفة المشبهة اشارة الى ان اللوم بدل من المضاف اليه قوله ثم صارت ثمانية الخ جملة مستقلة
وقعت في جواب سؤال السائل كان السائل قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قوله
حاصلة من ضرب الخ اشارة الى وجه قوله ثمانية عشر قوله اقسام ثلثة اي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
قوله التي للمفعول من حيث اليعراب فمهم وهو ان يكون المراد من الاقسام الثلاثة التي هي المضافات او اللوم
او مجردة عنها قوله اي فاعلية اشارة الى ان اللوم بدل من المضاف اليه قوله اي تشبيه مفعول الصفة ايضا اشارة
الى ان اللوم بدل من المضاف اليه قوله في المفعول المعرف لما كانت المعرفة صفة لیتقنی الموصوف زاد قوله في
المفعول قوله اي جعل دفع وهم وهي كما ان المفعول مشابه بالمفعول كذلك مشابه بالتميز والحال انه خلاف
المراد بل المراد ان المفعول نفس التميز لانه مشابه به فدفع بقوله اي جعل الخ اي ليقع دخل التشبيه
وانما كان المضاعف التشبيه لانه ليس بين المفعول وبين الصفة غير متعدد ووجه التشبيه بالمفعول هذا
انهم لما شبهوه هذه الصفة باسم الفاعل شبهوه مفعولها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجرح في نحو الضارب الجرح
مشبه بالجرح في نحو الحسن الوجه كما مر في الجرح والى اقاله صاحب الفاية وايضا وجه التشبيه به
انهم لما قصدوا التعريف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل اذ يلزم اضافة
الشيء الى النفس لان الصفة عين نحو لیت اسد واما الاضافة البسيانية فهي فيما يكون بين الفاعل
والمضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه شبهة مرفوعة بالمفعول فنصبوه

اولا لیكون مفعولا ليعلم الاضافة لیلان للمفعول غیر الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها
 الضمیر لما كانت في اللفظ جارية على غیر المفعول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال وفي المعنى
 دالة على صفته في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة مخوزید حسن الوجه فانه بحسن بحسن وجهه اولاه
 لازم المذكور مخوزید غلیظ الشفتین فان غلظ شفتین لیس غلظ زید لکن اللازم مع غلظ الشفتین الغیر
 فلا شک ان قبح الشکر یدل على قبح زید فان له خبر فی اللفظ على غیر المفعول مخوزید وجهه حسن بتقدیم او
 جرت علیه لکنها المتدلة على صفة المفعول فی نفس غیر المفعول لیخرج استثناء ضمیر الموصوف وهو زید مثلاً فی
 الصفة فزید بیض الثوب قبیح کذا قال صاحب التکملة نقوله وفي المعنى دالة على صفته فی نفس غیر المفعول
 لحدیث ان یكون المعنى دالة على صفته ای المفعول فی نفسه ای الصفة کانت فی نفس غیر المفعول مخوزید حسن الوجه
 فانه یدل على صفته الحسن للمفعول وهو الوجه وهو ای الحسن کأن فی غیر المفعول وهو زید وکذا لک زید
 غلیظ الشفتین والثانی ان یكون المعنى دالة على صفته ای للمفعول الذی کاد لك المفعول فی نفس
 غیر المفعول مخوزید حسن الوجه فان الحسن یدل على صفته وهو الحسن للمفعول وهو الوجه وهما کأن فی نفس
 المفعول ودخل فيه وهو زید وکذا فی زید غلیظ الخ بخلاف زید بیض الثوب فان الابيض لم یدل على
 صفة المفعول الذی کان فی غیر المفعول وهو زید بل انما یدل على صفته وهی البیاض للمفعول وهو الثوب وصفة
 الثوب لیس بکافیة فی نفس غیر المفعول وهو زید کأن عین الثوب لیس بکأن فی زید فاحفظ فانه دقیق
 قوله فی المفعول النکرة اعلم ان قوله حسن اذا کان منصوباً على التیازی بکأن من معناه زید حسن من
 حیث الوجه واذا کان منصوباً على المفعولية معناه ایضاً کذا لک فلا فرق بینهما فی المعنى قوله
 فی الجیم ای فی المعرفة والنکرة قوله والاولی التفصیل وهو قال المصنف بان المفعول اذا کان معرفة
 فنصبه على التشیبه بالمفعول وان کان نكرة فوضه على التیازی وانما لم یصحب التیازی فیما لان التیازی لا یصلح
 الا نكرة وانما یصلح على التشیبه بالمفعول فیما لا التشیبه بالمفعول ضروری وخلافه الاصل بقوله الضمیر فکذا قالوا
 المصنف والاولی التفصیل قوله ای فصل جواب سوال وهو ان قوله وتقصیلها مبتدأ وقوله حسن وجه
 خبره ولا یجوز حمل هذا الخبر على التفصیل لانه نسبة بین المفعول والمفضل وقوله حسن وجه طرف النسبة
 وحمل الطرف على النسبة لا یجوز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض فلجوابک حاصل
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول ثم یرد علیه ان تفصیل الاقسام قد مر سابقاً بقوله صارت ثمانية عشر
 فما فاجاب بقوله فی ضمن امثلة یعنی ان لک ذکر سابقاً لفصل الاحکام وهما فی ضمن امثلة ثم
 ید علیه ان خبریه قوله حسن وجه ثلاثة لقوله وتقصیلها لا یجوز من جهة الخبر فلو وقع جملة لا یجوز من
 عائد ولا عاید ههنا الى التبت فاجاب بقوله قولنا یعنی ان الخبر لیس جملة بل هو منزه وهو قوله قولنا وقوله
 حسن وجه مقوله القول والقوله لیس الا جملة لعدم تمام القولة بدون الجملة فاقول ان الخبر لیس کما
 لیس لا مصدر فی جملة على التفصیل فلا حاجة الى التفصیل قلنا المراد من القول هو القول ههنا ليعلم
 تفصیل بقوله حسن وجه لانه مقوله القول لا القول المصدری قوله یتمیزین الصفة للإشارة

الى بيان اقسام ثلاثة في هذا التركيب قوله هذا التركيب جواب السبع الاله وهو لا يصح حل ثلاثة على
حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يصح الاجتماع فكيف يكون ثلاثة فلجواب المباد
هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة وليس ملو الشاه ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قال
الفاضل الهندى لانه على هذا الوجه يمكن حسن وجهه مقلد القول لكنه مفر داو والقول لا يكون الا جملة
قوله اى ثلاثة امثلة جواب سواله وهوان قوله ثلاثة من الامثلة لا يقتضيه التميز ولا تميزه فلجواب قوله اى ثلاثة
ثم يرد عليه ان المثال لا يضاهى للمثل وهما با واحد فما الحاجة الى ثلاثة فلجواب قوله ذلك التوضيح لاقسام اربعة لا امثلة
لجدة كثرة الامثلة قوله باعتبار اياه الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك اى مثل جلب سلا وهو
قوله كذلك مبتدأ ولما كان الجاء مجرورا لم يصلح لا مبتدأ فلجواب قوله امثلة ليعنى ان المثال اى معنى المثل فيصح
مبتدأ ثم يرد عليه ان ذلك من اسماء الاشادات الممتزة والمحالان حتى ثلاثة امثلة فلا يلتزم للثلاثة بقاين
اسماء الاشادة ولما شاذ عليه فلجواب قوله هذا التركيب ان الشاذ الى التركيب هو مفر ثم يرد عليه ان التشبيه
حسن الوجه بحسن وجهه لا يصح لان المعنى في الاول محصل بالدم في الثاني مضاف فلجواب قوله في كنه امثلة
ثلاثة اعم ان الكافى كذا يسمى اذا فرغ بقوله اى مثل هذا التركيب خبر عن الوجه والمجمل معطوفة على
المجمل السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه
خبر بقوله كذلك الامثلة ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وخير الاسلوب لمكتة التى ذكره الشارح
والمعنى قول الاقسام قلنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا وكذلك ليعنى ان هذين القولين مشتمل على تفصيل
الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فلما لم يذكر في قوله
قوله حسن وجهه قال الشارح فى المثال وفيه ان تر الخطية في معول الصفة في حسن وجهه لا يحتمل الا الوجهين وهما الرضخ والمجر
ولا يصح النصيب فيه لان النصيب انما يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لا يذهب الذهن الى
الوجهين الاخرين كما فى قوله مفر دق تعريف الكلمة اوانه نظر الى مذهب للتقدمين لانه غير لازم
عندهم قوله با دخلا اللام على الصفة اشادة الى انه نوزح اخر لان في السابق الصفة مجردة عن اللام
قوله وانما خير الاسلوب جواب السبع الظاهر فان قيل اى حرف يتكرر في اضافة حسن الوجه مثلا
قلنا لقد بر الحرف في الاضافة العنوية واما المجرى اللفظي فيحول على ما فيه الحرف او نقول ان التقدير
فيه حرفين نحو خاتم فضة لان الحسن هو الوجه او حرف المجرى غير مخصص في الاضافة اللفظية كما فى
المجرورات كذا قال صاحب الفاية قوله في اول التقسيم وهو قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
قوله وجهى لان معناه ان اللام موجودة فيها والثاني عدمي لان معناه ان اللام ليست
موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثاني قوله اثنان منها مستثنان
قال مولانا عصام الدين رحمه ان القبادير من هذين القسمين ان يكون متققا عليهما بقريضة للغة
بقوله واختلفت في حسن وجهه مع ان الغرض او خالف فيه لانه قد سبق في بحث الاضافة
واشتم الاضارب مزيدا خلافا للغرض او يزعم ان الغرض او يزعم ان الاضافة مضمرة على اللام قوله الزعم به لا يرى لان علم

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله احدهما ان يكون الصفة باللام قلنا لمطنا
عصام الدين هذا ايضا على قولنا ان الزيدان الحسنان وجههما مع انه لا يتحقق فيه وهو هذا التحقيق
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول للمراد من الصفة المضافة المضافة بدليل التجميع المضافة من وجهه ولا ينبغي
نحو الزيدان الحسنان وجههما وجهه وجهه من قبيل الاختلاف كما في حسن وجهه كما ينبغي
وانما اختلف في الثاني والمجوز لوجود التخفيف فيه في الجملة وهو مجوز في الوزن ومن لم يخير فاسق على الفرق
قوله احدهما ان يكون الصفة باللام دفعه وهم وهو ان يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله
في الوزن فلا يتينا ولا مثل صعب وجهه او شديد وجهه واليا خراج الحسن وجهه او شديد وجهه
واليا خراج عنه الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فلما
يقوله احدهما ان يكون الصفة باللام ولا شك ان هذا المذهب صادق على الحسن وجهه وكذا
لا يرد الاول قوله الى ضمير الموصوف اى ضمير خارج الى الموصوف للصفة المشبهة قوله بواسطة
جواب سوال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه متمم ايضا فاجاب بقوله بواسطة
اى بين للعلو وضمير الموصوف قوله مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا في هذا
التركيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف قلنا حروف الساكن انض
من المتحرك كما مر في الجمل وراى قوله او مجزى فاما كما في الحسن الوجه قوله لفظة فيه باحد
اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير وجهه باق لم يحذف يعنى باحد من هذه
الامور المذكورة وهى حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فما اضيف اليه
الفاعل كما في صورة الياطرة او مجزى فاما معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقوط التنوين
بسبب اللام قوله عكس اليهود لان اليهود هو اضافة النكرة الى المعرفة وكون المعكس وانما
قالا في صورة التشبيه ولم يقل لكتها عكس اليهود لانها بحسب الحقيقة والحق تعيد التخفيف
قوله من الاضافة اى اضافة معنوية فان اليهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واطافة
النكرة الى النكرة يعنى التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يعيد شيئا منها
وكذا الاضافة اللفظية لانها فراهما فلا يخالفها من كل وجه كذا اقل الصفة التكملة يعنى فى اضافة المعرفة الى المعرفة
في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل واما اضافة معنوية فلو خالف في هذا الحكم ايضا كانت
مخالفتها من كل وجه قوله في صفة كانت الصفة دفعه وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى
هذا اخرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه واليا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمطنا
اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتينا وله فاجاب بقوله اى ان يبلغ اى اذا كان
اذا كان القوم للاضافة لغرض التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الاضافة نهاية اى قوله ولا يتبع من
لا عظمها وهو الضمير وانما الضمير لعظم لادامهم والتنوين من ايضا الضمير لما تممك والتنوين كان قوله في الجمل لا يرد
في القول كما ترى اقول لعل في سبيل الكتاب قوله من قام الثانية عشر جواب السال عن قوله بالحق من قوله في الاضافة فيقتضى اللفظ

فاجاب بقوله من الاقسام الخمسة قولنا من تلك البراقى جوابا له وهو قوله كان وقوله احسن والجملة
 خبر من قوله والبراقى والحال ان الجملة اذا وقعت خبرا لا بد من ان يكون لها فاعل وانما هذا فاعل من قوله
 احسن الوجه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر قد الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل ومثبه
 ضمير ايضا بدليل قوله متى دفت بها فلا ضمير فيها ولا ضمير في الضمير للموصوف قلنا الفاعل بعد اضافة
 خبر من كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معني وباعتبار المعنى اى باعتبار جعله مفعولا ليس فيه ضمير
 فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا لا يجب اعتبارا فاعلية الوجه يعنى
 لو ذكر لهذا الضمير اليه تابعه كالعطف يجوز رفعه التام على محل المضارع واخرجه من الفاعلية
 لم جاز الرفع في التام بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد قلنا الحمل على المحل باعتبار المعنى و
 هذا الاعتبار فاعل قوله والحسن جها والجر فيه متمم للزوم اضافة المعرفة الى النكرة قوله
 برفعه لانه متى دفت للضمير في الصفة فيضمير الواحد في المفعول قوله بقدر الحاجة لان قدرا
 الحاجة ان يحصل ربطا للضمير بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فالتام ضمير لغير الربط زيادة
 على قدر الحاجة قوله لا يقتضيه على ضمير زيد لان الضمير فيه ليس الا للربط وهو يحصل بواحد بدليل
 جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما
 فالثاني زائد فان قيل هذا منقوض بقولهم زيد من ضربه من ضرب ابية في داره فانه
 مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن قلنا للراعي ان يكون الضمير الثاني للربط ايضا ولما
 ليس كذلك لان العوض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين للمضارع اعنى الارب و لدار قوله
 لعدم الربط فان قيل فليكن اللام رابطا كما في نعم الرجل زيد قلنا لا يكون اللام في الحسن
 الوجه رابطا لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين كما في الرضى
 بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطا ابتداء وليس بلام من الضمير ايضا لان اللام يسمى
 بالرباط المعنوي والمقصود هنا ربطا لفظي ولذا قاله الشارح لعدم الرباط بالموصوف لفظا اذ التقيد
 عدم الرباط باللفظي يشعر بوجود رابط معنوي قوله غير ظاهر في الصفة لاستتار قوله مثل ظهور في العمل لا بد
 قوله ولما كان وجود الضمير جوابا له وهو ان المقصود بيان صفة مشبهة والقسامها وهما بما لا يستغنى بقوله ومتى دفت
 الى استعماله بالادنى فلما جوبه ولما كان الادنى له من متعلقا ما سبق فلا يكون الاستغناء به استعمالا بالادنى قوله
 ومن هو ما في فعل قاله عنك الذين يحسنون لانه يجوز ان يكون الضمير في قوله لا يلزم قوله انما يصحبه لانه في وجهه
 الفاعل فلو كان في هذا ضمير يكون فاعلا جوازا استغنى الفاعل في قوله انما قالوا انما الذي هو قوله في الفعل انما
 لتعريف اى ان الصفة للشبهة كالفعل حمدا او قبحا ظاهر لان فيه ضمير فكذا هذا وتجوز ان يكون نتيجة اى في تكون الصفة
 المشبهة للفعل في انما لا يمتنع قوله لانه لا يكون فاعلا لانه لا يمتنع بالوجه بالاضافة او ضمير من حيث كونها فاعلا لانه لا يكون فاعلا لانه لا
 وقضى الاستناد للصيغة الى الضمير فلو جاز انما اذا دفت لانه مستند الى اللفظ قوله واسما الفاعل والمفعول اصله اسما سطر
 الثوب للاضافة قوله اى اسم الفاعل اشار الى ان تسمية تعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذي هو في

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا تشئ فيه القيام كذا ذكر السيد في حاشي للطلح والظاهر ان الابهام اسم
 الفاعل والمفعول في النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه القوس او الدجل وغيرها بخلاف اسم
 الظرف لانه لا ابهام في نوعه بل في اثره اذ قال العصام لتعاجة في الفخار الى محل الموصوف على ذلك لان
 تلك الاسماء لم توضع لمكان اخذها اوالة موصوف به بل لمكان اوتفان اوالة مصفا اليها لانه كان
 الضوب او زمانه اوالة الضرب ان الذات في اسم المفعول موصوف الا معنى قائم ذات قائم به الفعل
 فتقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجبت
 انه قوله منقوض باسم تفضيل الذي جاء للفعل موضع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذا ذلك تلك الاسماء
 موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فتقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا **قوله**
 يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة
 على الغير كصيغة المباعدة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها
 على الزيادة في اصل الفعل بل في صفتها كصفة البهية الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغة جاز
 سوالين احدهما ان حمل قوله اضل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاضطر على الاعم لان اسم التفضيل لا
 يختص باضل لانه كما جاء افضل كذا لك جاء اعم والضر واضرب والثاني ان تعريف اسم التفضيل
 قد مر بقوله هو اشتق من اضل فلا حاجة الى قوله وهذا افضل فاجاب بقوله من حيث صيغة اي من
 حيث الهيئة لانها مبنية عن الهيئة من غير لها المادة ولا شك ان هيئة افضل غير مختصرا فعل لهما
 كما توجد في افضل كذا لك توجد في اعم والضر فلا يلزم حمل الاضطر على الاعم واما الجواب عن الثاني ان
 التعريف السابق للماهية ومنها من حيث الصيغة واللفظ فلا يريد عدم الاحتياج **قوله** وفيه للموت
 واما تعريض لسيعة الموت ولم يعرض في اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكور والموت في فعل
 مطلقا اي سواء استعمل باللام او الاضافة او بكتابة من كما ثبت الاستواء في اسم الفاعل والمفعول
 لكن للمفارقة بالهاء **قوله** والكان محسب الاصل جواب سوال وهو ان اسم التفضيل
 على وزن افضل لانه منقوض بخبره شرهما هو التفضيل وليسا افضل فاجاب بقوله لكونهما والكان محسب الاصل
 من دخل فيه خبره شرهما في الاصل اجيزا شر فخرت لعمرة ونقل فتح اليار والرار الى التار والرين وادغم الراء في الراء والراء
 بهما لانها كثير الاستعمال او ليس في الدنيا الا الخير والشرف والتعريف واجب فهما فان قيل لو كان اسم التفضيل
 يلحق ان يوتي صيغة الموت منها ولم يوجد قلنا ان صيغة الموت مستغنى عنها باستعمالها بكتابة من السوى
 فيها المذكور والموت اي انها لا يستعملان باللام والاضافة بل بن فقط **قوله** من حدث
 قد مر بقريضة التعريف فلا يلحق من اسم جامد لعدم الحدث فيه ونحو احك الشايتن وابل الناس
 شاذ كذا قال صاحب الكلمة **قوله** احك الشايتن يعني احكاما من الحنك اي اصل فك الا على مثل
 كثر الاكل **قوله** وابل الناس يعني اشد الناس تالفا في رعي الابل واعلمهم بالرعي مثل يضرب به
 في المعركة مجازا **قوله** كذا في شرح ابيات الفصل وكذا الا يلحق من فعل لا يوزم النفي نحو ما ليس بكتابة

الظن

اي ما حكم بكلمة اصله بئس بئس بئسا اي تكلم فاسرع ثم لازم الخفة مع الاستعمال فيقال ما تبس وانما لا ينبغي
منه لعدم الصدور له من حيث لزوم الخفة لان الناقى والخفة جميعا لا يثبتان من شئ واحد قال
معصم الدين ينبغي ان يقال ان يكون الحديث مما يقبل الزيادة والنقصان والاولا ينبغي اسم التفضيل
منه فلا يقال المثل خرب واطلم اليوم اجيب انه مستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فالزيادة انما
فيما قبلها قوله لا يراعى دفعه وهم وهوان يتوهم ان قوله ثلاثي قيد الناقى فدفعه انه احتراضي قوله
على ثلاثة حروف من غير الفزة لانه متعين لا يتجمل غير المتر قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مثلا اذا
قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق من دحرج وحروفه بعض حروف دحرج او من حرج و
حروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالتصغير على كون في ان يكون الخفي يتجمل ان
يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المراد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد
او بعضها من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق
من اخرج حروفه تمام حروف اخرج او من استخراج وحروفه بعض حروف استخراج والكل اصول والا
قبل استخراج الحاء والراء لا يعلم انه مشتق من استخراج حروفه تمام حروف استخراج والكل اصول او مشتق
من استخراج حروفه معزج بعضه اصل وبعضه زائد قوله ليس بدين صفة ثلاثي فلذا قال
اذا من ثلاثي محمدا ليس يكون قوله ظاهر فائدة هذا القيد نظرك فلا تعجل قوله وهذا التعليل انما
المراد اشارة الى الاعتراض قوله وهكذا الك اشارة الى جوابه قوله فان الافضل لنا للتعليل لغير المراد
من المثل قوله بان يراد ان يدل جواب سؤاله دهوان الضمير قوله ان يقصد الرجوع الى اسم التفضيل
والحال انه ينبغي من الغير فاجبا بقوله بان يراد ان يعني ان الضمير ان يقصد الرجوع الى الزيادة لا الى اسم
التفضيل قوله باسند ونحوه كالكث واحد واقبح مما كان مناسبا له قوله ولكنكم حكموا باسند وذه
جواب سؤال وهو فليكن مثلها بلا فرق فلجواب بقوله ولكنهم اه يعني لو كان اتفق مثلها
فينبغي ان يفي اسم التفضيل منه قياسا كما بنى منها قياسا مع انهم حكموا باسند وذه فعلم انه ليس
مثلها قوله ابن هبنة فان قيل الصواب اسقاطا لابن ابي هبنة كما في الفصل وشرح
التسهيل والخواشي الهندية والقاموس والصحاح وفصل العلوم اجيب انه سهو من الكاتب
المجرب علم شخص واليهي كس وزنا ومعناها الاحتمال القصير اي قليل العقل وقصير من حيث
القامة وهبنة لقب يزيد بن مروان القيسى يضرب للمثل به في كثرة الحق قوله من
تخليق خدرات بالفارسية خرمرو اي كنجك وشكن ولذا يقال لهبنة ذوالوعدات قوله بالحاء
خزرة بضاء ويخرج من البحر تعلق في حق الصبي الذي العين اي له فنه النظر قوله والجواب ببتن
وضرب قوله فيه شائبة الخ اعلم ان هذا الجواب من الشامس الهندى ود نقله الشارح
لرد عليه بقوله فيه شائبة الخ ثم يراد عليه ان نسبة الحق الى الجواب يصح لا المحاجة
لذو العقول والجواب منهم فلجواب سؤاله التكلية عنه بقوله اي في الجواب المذكور شائبة حق صاحب
الكتاب ويراى لقول

ولاشك ان هذا منهم ثم يرد ايضا ان دخول الغاء على الضم لما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصول و
 منهما لم يوجد فلما صاحب المذكور بقوله والغاء اما في هذه كما هو مذهب الامتصاص وعلى تقدير
 اما يعنى ولما الجواب فيه شائبة لم يكن الغاء جارية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندى عمدة
 والشامى ايضا عمدة فلا يلىق نسبة هذا التشنيع من هذا العمل الى ذلك العمل فاجاب الصفا المذكور
 بقوله وما ذكره المزمع بيان لعينه المذكور في الهندى بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم بعض
 حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندى لكن ليس منه بل حكى عن الغير ولذا قال في آخر
 الجواب وفيما فيه فعلم المزمع فيه شائبة او بيان لقوله وفيه ما فيه قوله بهذا الظهور قياسا
 فان قيل فليكن عدم قياسه لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
 نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان الحمل عليه مطلق المعنى ومنها ليس كذلك لان الحمل
 من العيوب الباطنة حقيقة والعبارة للحقيقة وظهور اثر المجازة في بعض المواضع من العوارض و
 غير محمول للمعنى قوله ولا نقول بمرء اقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان المزمع
 قال ذلك مباعدة في مخالفة هذا القول قوله والشارح الرضى اشارة الى مراد التشنيع في الجواب
 قوله الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار
 بل باعتبار الوقوع يعنى ان قصد مضافات الى للفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
 القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
 بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة القياس
 يعنى التقليل مطلقا سواء دخل على الماضى او على المضارع قوله واشتقاقه قال صاحب
 النهاية قوله وقا سه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حاله فيكون هذه العبارة من باب
 خبري زيد قائما اي من النوع الذى لم حذف الخبر فيه اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا
 كان ثابتا للفاعل يمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل
 متعلق بالخبر المحذوف اي وقا سه مجيبه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للفعول ثم الشاع
 اراد المزمع على هذا الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدم بقرينته ما سبق في الترتيب
 فقوله وقياسه مبتدأ محذوف والخبر لم يقدر مجيبه لان كون مجيبه للفاعل قياسا لا يقتضى
 وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدرا لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
 من غير تقدير بل اشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكانى او وقوعى وايضا لا
 يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اى لاجل ركاكة
 المعنى لم يجعله من قبيل خبري زيد قائما بقدره وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله
 لا للفعول جواب سؤال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
 مخاوضن واكرم كما قال هذا الغاية وكذلك قال المصنف رحم وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمير واحد فهو حسن فلا يصح تخصيصه بالفاعل فأجاب بقوله لا للمفعول يعني ان تخصيص الفاعل بالنسبة
 إلى المفعول لا بالنسبة إلى الصفة المشبهة قوله فانه لو استقبحنا لفظا مشتركة فانها مقصورة
 على السماح فلا لئلا ينسب فيها قليل قوله على الاشراف وهو الفاعل لانه عمدة وهو الاكثر لان الفاعل كما
 كان للثبوت لك اللزوم بخلاف المفعول قوله على خلاف القياس في مواضع قليلة اذ كلمة قد اذا
 وقع في مقابلة القياس تعيد التقليد مطلقا قوله ويستعمل على احد الوجوه الثلاثة فالأقل فعل هذا
 لا يصح قوله آخر جملة اخرى فانه اسم التفضيل مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا لا يصح قوله دينا فانه اسم
 تفضيل المؤنث اذ دينا على وزن فاعل مع انه لا يستعمل بواحد منها وايضا قوله اخر فانه اسم تفضيل مذكور مع انه
 لا يستعمل بواحد منها فأجاب صاحب التكملة عنهما بقوله انما يستعمل بواحد الوجوه اذ لم يكن معدولا نحو اخر
 ولا اسم اجاد نحو دينا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالغايرية ان جهرا سباردون هست اذا حرت ثم جعل على
 لهذا الجهران ولا يكون في جملة عن اللفظ التفضيلي نحو اخر معني غير فان غير وان كان لازم الاضافة فلذا اخر
 لكن قد يكون مبنيا على الفم اذا كان بعد لا وليس فكذا الخرق قد يكون مبنيا اذا كان بعد لا وما قوله تعالى
 قولوا للذين آمنوا حسنا فان حسنا ليس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا يرد ان حسنا اسم تفضيل ولا يستعمل
 بواحد منها وانما زاد المشرع لفظ الصد في قوله احد الثلاثة او جلا ان اجتماع الكل لا يجوز فالأقل استعمال
 احدا لوجه شرط الاسم للتفضيل وقوله المص لا يدل على الشرطية فأجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان
 قوله على حد الوجوه حال من الضمير في قوله ولتعمل والما من الشرط قوله وهي استعماله دفع وهم وهو
 ان استلزام احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الوجود كرفق المشرع بقوله وهي استعماله يعني ان الوجوه
 عبارة عن الاستعمالات الثلاثة قوله على سبيل لا انفصال الحقيقي وهو عبارة عما لا يجوز فيه اجتماع الكل
 ولا ارتفاع الكل قوله وذكره مع من والاضافة ظاهر فالأقل ان قوله ذكره مصدر وهو يدل على العمل
 لا على الدوام والا استمرار والمقصود دوام وجود التفضيل عليه مع من لا لا ينقك عند المصدر لا يدل
 على ذلك فأجاب صاحب التكملة عنه بقوله انه كونه مذكورا لانه لا يصح المصدر ان يكون يزد منه لفظ
 بالمصدر فريد لا على الدوام قوله بتعين التفضيل عليه في المعين متلبس بتعين التفضيل عليه قوله فعلا
 هذا ليكون اللام إشارة إلى الرد على البعض كنتم قالوا ان اللام للعدد الذهني قوله مضافا وبين اه
 بل من احد الوجوه وانما اذا شرب قوله ان يستعمل في البدل في حكم تكرير العا مل وانما اورد الفاعل الدال
 على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفضيلا له وإشارة إلى فائدة البدل وهو فائدة العلم بالتفضيل بعد العلم
 الاجمالي ولذا الوجوب ليعترب عليه قوله فلا يجوز ولذا كلمة لما لا يعطف اذا كان باو فذكر كلمة اما
 جازية المعطوف اليه قوله فلا يجوز هذا التفرع على كلمة او فانما لما نفعه الخلو والمجمع جميعا قوله الجمع
 بين اثنين منها جواز السؤال وهو ان قوله زيد لا فضل من عمر جزئي وهو يقتضيه الكل ولا كل
 ههنا وايضا ان قوله زيد لا فضل من عمر جملة فكيف يكون فعلا بقوله فلا يجوز لان الفاعل ليس الامر
 قوله لغوا لعل الغرض وهو تعين التفضيل عليه باحد هو ليس للقيام مقام التاكيد بان يكون احدهما تائيدا

للآخر والاضح التاكيد لانه على نوعين لفظي ومعنوي وهما لا يستقيم كل واحد منهما قوله واما
 قوله شعر ولست المرجح جواب سؤال وهو انه اجتمع في هذا القول امران قوله من في ليست تفضيلا قال الرضي
 يجوز ان يحكم بزيادة اللطف واللام او من ويجوز ان يقدر الفعل اخر عاريا من اللام اي بالاكثير اكثر من كذا
 قال جمال الدين رح قوله ولا يجوز خلوه جواب سؤاله في قوله فلا يجوز الجملة فلا تغيد قوله الا ان يعلم
 جواب سؤال وهو انه منقوض بقولنا الله اكبر فان الكبر لم يستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضيل فلجاب بقوله
 الا ان يعلم والاستثناء منقطعة اي لا يجوز الخلف في جميع الاوقات التي وقت العلم لانه لا يكون مفضل عليه
 محذوف فاقلا يكون اسم التفضيل في الواقع قوله المحذوف هو المضاف اليه فان قيل المضاف اليه لا
 يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او يكون مبنيا على الضم او في با صنف منها وليس في هذا الموضع شيء
 منها قلنا انما يعوض التنوين لكون الفعل غير منصرف فلا يقبل التنوين فان قيل المتمم عنه تنوين التمكن
 لا تنوين العوض قلنا ان التنوين العوضي تابع لتنوين تمكن لا طراد الباب فان قيل هذا منقوض بجواز
 لانه غير منصرف مع انه دخل عليه تنوين عوضي فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله واما نحو جوار
 فقد ذكرنا فصلهم بتعويض التنوين في بحث غير المنصرف وهو عدم اعادة الياء ونحو المياتي بالبناء
 على الضم لانه مختص بالغايات وما يشبهها مثل لا غير وليس غير والحال ان الكبر غير مشابه لانهما لا لهما
 الاضافة وهو غير لازم الاضافة واما اضافة الاخرى فهو مختص بموضع السمع نحو يا تيم تيم عدى قوله
 اي احدهما زيادة جواب سؤال وهو لا يصح حمل المقصد على المعنى الذي هو المقصود لان المعنى زيادة
 من المقصود كما في بحث الكلمة فاجاب بقوله اي احدهما الذي يعني ان المصدر بمعنى اسم للفعل وحمل
 اضافة الى الزيادة بيانية وما ذكره الترمذي بيان خاص للمعنى للاضافة البيانية اي احدهما زيادة مؤنن
 اسم التفضيل وقوله المقصودة صفة الزيادة والضمير في بدر راجع الى اسم التفضيل فالجواب
 ان يقصد بتاويل المصدر للجهل بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف وكذلك يصح
 حمل ان يقصد على احدهما واجاب صاحب التاويل المعنى مصدر بمعنى العناية وهو المقصد فيصير حمل المقصد
 على المقصد او يكون المعنى حملها بان يقصد وحذف الجار من ان وان شاع لم يكن يتقلد ذلك ولا
 حملها ذو قصد قوله اي على ما ضيف التعريف اشارة الى ان الاولى اي ايراد كلمة ما قبل من الا انه غالب
 العقل على غيرهم قوله عليه السلام ما ضيف قوله باعتبار تحقيقه في تحقق ما ضيف اليه قوله في غيرهم
 وهو ما عد التفضل وهو موصوف اسم التفضل وانما لم يقل ذلك اي قوله ما عداه بل قوله بعضهم مع انه
 اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضهم قوله والي لزم التفضيل لانه الشرط في هذا المعنى ان
 يكون موصوف اسم التفضل لبعضهم داخل في قولهم يكن القيد المذكور يلزم تفضيل الشيء على نفسه
 قوله فالاولى ذكر المفعول عليه بخلاف المعنى الآخر لان المفعول عليه غير المذكور في الكلا غير
 المذكور لان المذكور بعض قوله في استعماله بهذا المعنى دفعه وهم وهذان هذا الشرط شرط المطلق
 اسم التفضيل المضاف سواء كان بالمعنى الاول والثاني فدفع بقوله في استعماله بهذا المعنى قوله منهم

من اضعيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال كما قال صاحب الغاية قوله اخلا فيهم الى جواب سؤال
 وهو انه يلزم التداغم بين قول الشارح والمصريح لان التاخر رح لما قاله باعتبار تحققه في ضمن بعض
 علم منه ان المفضل غير داخل فيما اضعيف اليه وعلم من قول المصريح في شرطه ان المفضل فيما اضعيف
 اليه **فاجاب الشارح** عنه بقوله ما اخلا فيهم الى واجاب صاحب الغاية ان المفضل داخل
 في ما صاف اليهم افرادا خارجا عنهم تركيبا قوله هذا المعنى دفع وهم وهو ان عدم الجواز مطلق
 فدفع بقوله بهذا المعنى قوله قولك **جواب السؤال** وهو ان قوله يوسف احسن جملة فكيف
 تكون فاعلا لقوله فلا يجوز ان لا يكون الفاعل ليس الا مفعولا فاجاب الشارح بقوله قولك وهو مفعول وقوله
 يوسف احسن مفعول لقوله وهو ليس الا جملة **قوله** باضا فتم اليهم لانه اذا اضعيف الاخوة
 الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته
 والاي لزم كونه اخصا لنفسه ولو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب كان من ذلك لان يوسف
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته **قوله** له ثانی معنیه اشارة
 الى ان اللام بدل من المضاف اليه **قوله** غير متقدمة فتنع الاطلاق العموم لرفع القيد حتى
 يكون معناه الزيادة في الجملة الى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة
 في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه **قوله** ويضاف **جواب السؤال** ظاهر
 اعلم ان قوله يضاف بالنصب عطفا على المقصد وبالرفع على الابتداء والاستثناء قوله للتوضيح
 اذا كان معرفة **قوله** وتخصيصه اذا كان نكرة كما قال جمال الدين وقال صاحب التكملة **قوله** لتخصيص
 عطفت تفسيرا للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو الصطلح اعني ما يتخص بالمعقولة كما في قوله امس
 قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بالمراد منه معناه اللغوي اعني رفع الابهام مطلقا سواء كان
 الرفع قليلا او كثيرا فلا يريد ما قاله عمام الدين من حاجة الى ازيد اياه **قوله** وتخصيصه لا الاضافة
 للتوضيح ينتمى للتعريف والتخصيص فلا تقابل بين الاضافة والتخصيص وبين الاضافة للتوضيح
 وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتعريف **قوله** كما يضاف سائر الصفات ..
 التوضيح فان المراد من اضافة المضارع الى مصدر توضيح الابهام الواقع فيه بانه من مصدر او غيره وكذا
 حسن القوم قوله لا لا تفصيل فيه بيان السائر الصفات **قوله** افاضنا الناس اشارة الى تطبيق
 المثال مع المثالين يضاف للتخصيص ولا يقصد الزيادة على قرين بل المقصود زيادة على الناس
 مطلقا وانما خص القرين لان تشويه وسكونه فيما بين القرين **قوله** وان تضييقه الى عطفا على
 يضييقه الاول **قوله** اعلم بعد ما اعلم اهل بغداد **قوله** اعلم ما سواه الى اشارة الى تطبيق
 مع الممثل **قوله** ببغداد وهو غير منصرف للعلمية والجمعة **قوله** لانه منشأ بدون التمرة
قوله في النوع الاول لما كان الاول يقتضي للمؤخر الشارح **قوله** النوع لما كان الاول من اسما
 لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه زاد الشارح رح قوله من نوعي اسم التفضيل **قوله**

الى افراد اسم التفضيل اشارة الى ان اللام يبدل من المضاف اليه قوله وان كان دقم وهو ظاهر
 قوله وكذا التذكير وانما لم يذكره المصرح التقاء نقوله فيما يقابله بعد والذي بمن مفرد مذكور
 غير قوله يشا بفعل من اسم تفضيل مستعمل من قوله في كونه اشارة الى وجه التثنية يعني ان هذا
 النوع مشابه بفعل من من حيث المعنى لانه كما ذكر المفضل عليه في افعول من ذلك ذكر المفضل عليه في النوع
 الاول قوله في كونه معرفة يعني ان نوع الاول مشابه لافعال المستعمل باللام مشابهة لفظية لانه كما يكون اسم
 التفضيل المعروف باللام معرفة كذلك النوع الاول معرفة **قوله منه جواب سؤال** وهو انه مبدل من المضاف
 من البحث لان البحث في اسم التفضيل لانه المعروف باللام **فاجاب** بقوله من المضاف من اسم التفضيل
قوله واما النوع الثاني واما لا قوله واما بهيم دخول الفاء في قوله فلا بد له من ان يدخل على الجزاء فيقتض
 الشرط قوله **فاما** انما لا هذا التوحيد العائد في الجزاء الى الشرط قوله في مطابقة اسم التفضيل اشارة
 الى ان اللام يبدل من المضاف اليه قوله مع علم قيام المانح **جواب** سؤال ظاهر قوله وهو انما لا جده
 جبر التفضيلية لفظا كما في اسم التفضيل المستعمل من لان كلمة من مذكورة في لفظا **قوله** او معنى كما في
 النوع الاول فان كلمة من مذكورة من حيث ذكر المفضل عليه يعني كما ان المفضل عليه مذكورة في افعول من
 كذلك مذكورة في النوع الاول قوله بعد ما في بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة
 او اسم التفضيل المعروف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكور لم يتصور انما لا اسم التفضيل من التفضيلية
 التي كانت مانعة لمطابقة الصفة لو صوفنا **فان قيل** ان عدم ذكر المفضل عليه في الاول مسلم
 واما في الثاني فمفرد كيف واللام فيه للمفرد كما قال المشرح ويكون المفضل عليه مذكور قلنا المراد بعدم
 ذكر المفضل عليه عدم التذكير لفظا بعد او ما ذكر من اللام فالمراد بالعلو المفضل عليه لكن من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ قوله في لا ضمير المفرد اشارة الى بيان المضاف اليه الذي عوض عنه الهمزة
 غير قوله لكر اهتمم لحوق اداة التثنية وحاصل الدليل انه لو لم يوجع مثلا فاداة التثنية لا يخلوا
 اما ذكر قبل كلمة من او بعدها فعل الثاني يلزم اجراء اداة كلمة على كلمة اخرى وعلى الاول يكون
 اداة التثنية في الوسط لان كلمة من متزوجة باسم التفضيل فكانها من اجزائه ثم يرد عليه ان اسم
 التفضيل المضاف اليه متزوج مع المضاف اليه فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ايضا **فاجاب** الشارح
 عنه بقوله لكوننا الفارقة بينه وبين باب احمر في الصفة المشبهة فكانما تمام الكلمة اي مقمها ولذا لا
 يفضل بينهما الا بعمول الفعل وذلك ايضا قليل اعلم انه قد يفضل بينهما بل هو فعلها نحو قولنا اشأ عرس
 احسن لو انصفت من الشمس المعشوفة احسن من الشمس لو انصفت ولا عما تفصل
 لانها جملة معترضة وهي مستثناة عن القواعد **قوله** اسم التفضيل دقم وهم وهو ان الفاعل
 لا يعمل راجع الى اسم التفضيل المستعمل من اذ هو القريب فدقم انه راجع الى مطلق اسم التفضيل
 ثم لما كان للظرف صفة يقتضيه الوصف زاد الشارح **قوله** اسم قوله الرضم بالغلبة
جواب سؤال وهو ان المراد بفتح العمل لا يخلوا ما في مطلق العمل سواء كان على

النصب الرفع او نفي عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يعمل الحكم انه يعمل النصب في الظروف والحال والتميز كما يتوهم وعلى الثاني الحكم صحيح لكن تفيد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله لا اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عن الرفع فعلم ان العمل المنفي في المستثنى من الرفع لا يثبت المجامعة قال مولانا عصام الدين رحمه الله الاستثناء مع نفي العمل عمومى يعني لا يعي اصله في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابتة ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المستثنى داخل في المستثنى منه وكذلك اجاب صاحب الكملة عند بقوله ان الحكم بنفي العمل مطلقا لا يعمل في الظروف والحال والتميز والمفعول بواسطة نحو الجرح نحو زيد ضرب بجرم فلا بد من التقييد ليعمل الحكم فاذن في مقام عصام الدين انه يعمل حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق في ضمن الرفع بالفاعلية ان يكون المستثنى صادق على هذا الفرد المعين قوله وانما خص المظهر في المنفى في باب الظروف ومن المشكل قوله في غير نحو عند الناس منكم لان قوله نحو في حكم المظهر لان المراد بالمظهر ما لا يكون ضميرا مستترافان قد رفع الزم احوالا الوصف غير معتد والفي يلزم على الفعل في غير مستند الحكم وهو ضعف وان قد رتب ان لم الفصل به وهو اجيب بين الفعل ومعمول هو متكرر اجيب وصح يد احمد المثال اليوعلى ان الوصف اى غير غير نحو محذوف وجعل نحو المذكور تأكيد للضمير في الفعل كما مر في المرفوعات قال عصام الدين قول الشرع لا يظهر اثره في اللفظ على اعلی منه يعمل على اسم التفضيل في جميع المنيات لعدم ظهور الا فيهما مع ان الاول ليس كذلك فاجاب عنه صاحب الكملة ان اللزوم من الغمر هو المستتر فعله هذا معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ يعنى لا لفظه وله اثر له بخلاف سائر المنيات وان لم يكن لما اثر كن لفظها مفعول فكان افرعها

نظر الى تحقق العمل قوله وانما خص بالفاعل جواب سوال وهو ان القاعدة للشهادة ان التخصيص في اقوال العباد يفيد النفي عما حده فعلم منه انه يعمل النصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وانما خص اى ينفى سلطان التخصيص يفيد النفي عما حده اذ لم يكن ما حده ثابتا بطريق الاول ونفى العمل في المفعول به ثابت بطريق الاول لانه لا يعمل الفعل فيه مطلق سواء كان في المظهر او المضمرة لاجل الفاعل لانه لا يعمل في المظهر فقط قوله بل ان وجد جواب سوال وهو ان قلتم ان الفعل لا يعمل في المفعول به منقوض بقوله تعالى هو اظلم من فضل اسمي فان قوله من مفعول به لا فعل فاجاب الساجد رحمه الله بقوله بل ان وجد قوله وانما الظروف الخ جواب سوال وهو ما الوجه انه لا يعمل النصب في المفعول به ويعمل النصب في الظروف والحال والتميز مع ان الكل فضله فاجاب بقوله وانما الظروف الخ وانما يكم في الظرف لا يخرج من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل وانما الفاعل وانما من الاقارب ايضا لانه جزء الفعل لكنه عمدة فلذا لا بد من قوة العامل وانما الحال فهو بمنزلة الظروف لان معنى قوله جاءني زيد اذ كان في وقت الركوب وانما التميز فانه يعمل فيه ما يتلو عن معنى الفعل نحو زيد يتا فان الرطل عامل في ذاتها مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل قوله وانما لا يعمل الرفع بالفا على لا بشاكلة الفعل ولا بمشاهدة اسم الفاعل كالصفة المبته فانها حامل باعتبار مشاهدة اسم الفاعل فلذلك مركب من الجنين فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولا بد ان كان في

علا الجہ، الثاني قلنا اعداد اللام وعطف احد الدليلين على الاولى فلا يرد ما قال عصام الدين رحمه الاول وتولد اللام ولزم مع السابق دليل واحد لنفي عمل الرو ليس وجمعها مستقلا كما يفيد هذه الام فان قيل ان ههنا يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله ان هذا العمل اشتغال بما لا يعجز قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعجز بل ذكره الشارع من لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في الظاهر مطلقا سواء كان عمل الرفع او النصب مع انه يعمل النصب في الظروف واخواته ^{صلى} والدفع ان عمل الرفع لا صالته بخلاف النصب فان يعيم الفعل والعرف فتعمل النصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يعم بما بعده وهو الفاعل واللفظ من وكذا مشابه بالفعل في الحدث قوله وهو لم يعمل في اسم التفضيل لم يعمل في الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه قلنا الم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله في وصفا اشارة الى انهم من احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة السببية لانها المذكورة سابقا في هذا يعنى العنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان عمل صفة لا يعبر على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التذكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مستقيا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مستقيا وايضا فان المطابقة بين الخبر والمرجع وان ضمير قوله وهو في الخ المذكو والمرجع قوله صفة مؤنث فاجاب بقوله انه وصفا يعنى ان من الصفة الوصف في جود حسن المطابقة من الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموضوع نحو زيد العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموضوع فارفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارع رحمه سببنا في ان باعتبار حال المتعلق انه مشبوه الى سبب الكل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببنا بيان لما حصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى لسببنا ان بيان قوله صفة واحد ههنا لا يسع فيها هذا البيان واشارة الى ان المبرح شرط فشرط العمل ثلثة لا زيد منها كما صرح جابو لم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي في الافتتاح ولا يقال الصفة السببية وغير السببية قوله معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو انتفى حق يكون المراد من ثنى الوصف بل المراد من الصفة هو العتد مطلقا ومن ثنى هو العتد عليه مطلقا قوله وهو في المعنى لسبب الوافعال والتثوين في سبب بدل من المضاف اليه والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الثنى كالكل في المثال المذكور فانه مسبب لوجلا لانه حصل في حينه بسببه قوله مشترك به متحد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المعنى على نفسه قلنا هذا حاصل ما قال المصنف ديبان الحاصل لا يعتد من الاستدلال ولما كان الكل مشكوكا قلنا المراد بالسبب بالاضافة الوهمية للاختصاص كما قال شارح الهند في مسهبه بالاضافة بقوله عن الشارع رحمه الشهود في اصطلاحهم ان يطلق على الثمن اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قوله جاني رجل حسن غلام سبب انصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح انه يحتاج فيه الى الدليل وانما يعمى الكل بسبب لان الكل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب لمحصل الكل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اء بالنظر يقال اعتبرت الشئ نظرت اليه وادعيت حاله كذا قال صاحب التكملة
ان الاعتبار العيني والمراد ههنا الاول فلذا قال اء بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حاله عن الضمير المرفوع
في مفضل اء مثلها به ولكن الثاني حاله عن نفسه **قَالَ قِيلَ** قد اتفق النحاة ان لا يعقد الفعل حرف في
جزم متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزید بمجرى بلا حرف عطفت **قُلْنَا** قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره
حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحد
وههنا من جملتين قوله اء باعتبار تقيده اء لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير
تقيده لمسبب بالسنة الاول لا يكتفي في التفضيل فلذا قال باعتبار تقيده اء باعتبار ثبوت العمل في عين رجل ثم لما كان
الاول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكرى واعتبارى فلهذا لم يذكر
ونعين ما هو المراد قال المشرح الذي اعتبر الاول **قوله** فيكون باعتبار الاول مفعلا **قَالَ قِيلَ** ان العمل
باعتبار الاول مفضل وبالتالي مفضل عليه بل الامر على العكس لان العمل في عين زيد مفضل ولا بد على العمل في
في عين رجلا كما ترى قلنا ان ما قال المشرح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة
من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة او لا ولا شك ان العمل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فخذنا
اطلق عليه المفضل عليه وان كان في الواقع هو مفضل او نقول اطلاق المشرح بناء على ما قبله دخول حرف النفي ولا
لا شك ان لم يدخل حرف النفي على رتبة كان العمل في عين رجل مفضل بان قاله رتبة رجل احسن في
عينه العمل منه في عين زيد كما ترى قوله خبر بعد خبر اشارت الى بيان نصب قوله منضيا قوله فوجدنا
الشئ الفاء لتعجيل تطبيق المثال مع المثال **قوله** مفضل باعتبار جملتين صفة لقوله مشترك قوله وانما اشتر
الذي يعني ان الشروط ثلثة فاشار الى وجه كل واحد منها قوله ليحصل له دليل قوله ثابتا لثمة قوله ويجعل له
مظهر له دليل لقوله وفي المعنى لمسبب قوله تعلق الم صفة مظهر لان اذا تعلق اعتبارا يكون من متعلقا موصو
اسم التفضيل فتكون من اقربا به فتسير عمله فيد اء في المظهر **قوله** كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل
من موصو في اللفظ ومتعلق مسبب لان ذلك للموصو يعمل فيه نحو زيد من وجه فالوجه من متعلقا زيدا ولا
يقال زيد من عمر او بكر **قوله** لا خطأ ظنا فم من السابق وهو ان المظهر سبب للموصو فاما قوله من العمل
زيد لانه لم يحجر عمل اسم التفضيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يراد منه انما يعمل فيه
اسم التفضيل في الذي عمل في العمل **قوله** فانما مختلفان بالذات لان العمل في الموضعين مختلفا في التخصيص
واختلاف للمضاف اليه يوجب اختلاف المضاف **قوله** ولتلايق **قَالَ قِيلَ** ان فكلوا في قوله ولتلا
غير صحيح كانه يد اء على انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله ليجز
بيان فائدة القيد لانه علة قلنا يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه حكما التكملة بان
قوله ليجز علة غاية لاتحاد ههنا بالذات ولتلايق علة حقيقة لاتحاد ههنا بالذات فيكون الواو الحظف العلة على العلة
قوله ليس عمل للثمة وهو قوله لا ياتي وانما ليس افعال عن المعنى التفضيلي على ذلك التقدير لكون التفضيل في معنى لانه تفضيل شئ على شئ
وان كان باعتبارين وهو خلاف الأصل بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه من متماثلين على الاصل فلا يسل الواو من معنى تفضيل بل معنى

قول من المعنى التفضيل وهو الزيادة قوله كما استظهر فأنذرتة اى فائدة النفي الكاف بمعنى اللام بمعنى لا
او بمعنى على بناء على استظهار قوله وفي هذا المثال المعنى انما يكون بحيث يخرج هذا المثال قوله وكذلك اكل اقل شئ الى عدم
حين ذوقا لولايت بعد افضل على راسه حمامة منها على راس بلديجى عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة
يحتل آ جواب ال وهو ان حسن كان يحسن ليطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل زيد على العيب
ولا يكون ذلك الا اذا بقى المعنى التفضيل فلجواب بقوله وهذه العبارة الى قوله اذا استولى اى حول قوله مقبضا
الى زيدا له حال مرجح اى حاله ان يكون حسن كحل عين رجل مقبضا بالسببة الى حسن كحل عين زيد قوله
يا بابه مقام المدح يقتضى ان يكون حسن كحل من زيد زائد اعلو من كحل من رجل قوله توجه النفي الى ما ذكره
الشيخ عبد الله الناهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط النفي قوله فبقية
اصل الحسن الى قوله فيكون حسن قال بعض الذين ان مل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقوله الشارح بقية اصل
حسن الزائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال يختص بمقام المدح فلذا اخص به وان لم يكن مما
التفضيل فخصا بمقام المدح قوله مجرده عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجويدا من الزيادة اذا كان
مقرونا بكلمة من لا يجوزها النكات لكون من مستديما ومقتضيا اياها فلا يجوزها الفاء المقفلة بلا ضرورة كذا
قال مولانا عصام الدين **قلنا** عدم الضرورة ممنوعة لان الضرورة داعية الى زوال الزيادة **قوله** او
بكونه دونه اى ماديت رجلا دون حسن عينه الكحل منه في عين زيد **قوله** والزيادة بالطريق الاولى لانه
اذا استلقت المساطات لاجل المدح فانقضاء الزيادة اولى **قيل** ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما عرفنا
لله قوله والزيادة بالطريق الاول **قلنا** هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما ساقها فتوافر
زيادة محققة ثبت بالعرف كما عرف **قوله** حسنة في عين زيد منصوب بذكر الخافض اى كحسنة **قوله**
ولا يبعد انما قال لا يبعد ههنا لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط علمان هذا اما تاويل الخرس في
المعنى الثانى ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفروق بينهما هذا ان فى المعنى الاول نفي
الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفى الثانى نفي الزيادة قبل دخول حرف وفى الثالث نفي الزيادة
والمساوات جميعا بدخول حرف النفي **قوله** من جيب ذلك اى من المعانى الثلاثة قوله عين كل رجل لان كحل كره
والمكره اذا وقعت فى حين النفي تعيد العموم فلذا اقال كل رجل فلذا اقال وذلك كمال المدح كدونية حسن
كل رجل منه كمال المدح **قوله** فان قيل لو كان زوال فان قيل دفعه هذا السؤال قد مر سابقا بقوله ليجز منه قوله
ماديت رجلا حسن كحل عينه لانه اذا الاشتغال به ههنا ليس الاشتغال بالادبى وايضا ان هذا السؤال
لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي
كما فى المعنى الاول او بوجه اخر كما عرف كما فى المعنى الثانى فلا يصح قول الشرح لو كان ذوال الزيادة
التفضيلية بالنفي اجيب عن الاول نعم ان دفعه هذا السؤال قد مر سابقا لكن داب الشارح
ان يأتى بدفع الاعتراض مرة ثم يأتى بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد
الوجاهة ولجأ بعض النقاد الى ان يأتى فى قوله بالنفي بمعنى مع لا للسيبىة او ان الباء بمعنى فى اى صورة

ذكر النفي فلا يرد السؤال كما قاله الذين وأجاب صاحب التكملة ان الباء للسببية وإنما اختص بالنفي لان
هذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول وهو الزيادة بعد النفي لا بالعرف لان العرف على الخبر يدعي الزيادة انما اجز
فيما يكون التقار بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار في ما يكونان متغايرين بالذات ومآل اصطلاح الدين
الباء بمعنى لا يجوز ان قولنا التماس في الجواب فاذا انزلنا النفي ينادى على فساد ما فساد الباء بمعنى مع او
قوله مع انهم لو رفعوا إشارة الى الامرين احدهما لجواب سؤال هو فليكن الكل مرفوعا لا مبتدأ فابن الفهم
الى جعله معمولاً لاسم التفضيل فاجاب بقوله مع انهم الذي مع النيات لورفعوا احسن علمانه خبر للكل
بتد الفصولا في يلزم الفصل بالاجنب والملاذ بان لا يكون من معمولات اسم التفضيل وفي لا يجوز
عمله بخلاف ما اذا كان العاقل قويا كالفعل واسم الفاعل فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنب
والامر الثاني ان سيبويه لما جعل هذا القول دليلاً على عمل اسم التفضيل في المظهر جعل المصنف رتباً
للدليل لان نفس الدليل وهو قوله لانه بمعنى حسن ثم اعلم ان طر مع من الظروف لا بد لها من التعلق
وهو قوله لانه بمعنى حسن لان كلمة مع للمقارنة ولا شك ان عمل اسم التفضيل في المظهر موقوف على
مقارنة الامرين احدهما جعل احسن بمعنى حسن والاخر ان لا يكون الكل مبتدأ واحسن خبراً منه وانما
جعل احسن خبر والكل مبتدأ ولم يعكس لان احسن لا يصلح ان يكون مبتدأ للكثرة قوله في ما عمل فيه
احسن من حيث جواب سؤال وهو ان الكل لوجعل مبتدأ واحسن خبره فالضمير المستتر في احسن
معموله فكيف يفصل بين احسن ومعموله فاجاب بقوله في ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه من هذه الميضية يعمل في الفصل وهو الكل حاصل
الجواب ان هذا معمولين احدهما مفضل والاخر مفضل عليه والملاذ بالمل هو هذا هو الثاني لان الاول معمول
باعتبار زيادة اسم التفضيل من حيث المعنى لان اسم التفضيل يعني المفضل في المفضل فكل العمل في لفظه
ايض من حيث الزيادة والمفضل والثاني وهو المفضل عليه الذي لا يعمل اسم التفضيل فيه باعتبار الزيادة
والمفضل في معناه فكل الاعمال في لفظه ايض من حيث الزيادة لا يعمل فيه من حيث معنى الفعلية وانما عبر عن
العمول بقوله في ما عمل فيه احسن ليتعلل به قوله من حيث الم على اليقين لان الاصل في متعلق الخبر والخبر
هو الفعل وان هم تعللوا بنسب الفعل ايض قوله وذلك المعمول قوله من في عين نيب الضمير الذي في احسن
قوله اذ كلما ليس معموله جواب سؤالين احدهما ان الكل ليس بل اجنب من احسن لان احسن خبر
فيكون عاملاً في الكل الذي هو مبتدأ عند البعض كما في المرفوعات فلما كان الخبر عاملاً في المبتدأ عند
لبعض فلا يكون الكل اجنباً والثاني ان الكل معمول احسن من مفعول آخر وهو ان احسن عام في الضمير
المستتر في احسن الراجع الى الكل فلا يكون اجنبياً لان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء فلما
ان الكل وان كان معمولاً لكن ليس معمولاً من هذه الميضية في ان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
بل هو معمول من حيث اخرى وهي زيادة اسم التفضيل او كونه خبر عام في المبتدأ قوله ولا يخفى
الجم جواب سؤال وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معمولين بعام واحد وهو الا مبتدأ فيكونا ترتيبين

فاجاب بقوله ولا يخرج الیه قوله اذ العامل فی الحقيقة ای فی المذهب ^{الحقیقی} لان البعض المختار
عامل فی المبتدأ یعنی ان کونهما معمولین لعامل واحد لا یتأت القیاس لان المراد بالقرابة ان یتكون
اسم التفضیل عاملاً فیہ وهو خیر عامل ^{منها} قوله بخلاف ما اذا عمل فی الکمل ^{الکمل} الی جواب سوال
وهو ان الکمل لم یکن مبتدأ بل یکن فاعلاً ایضاً یلزم الفصل بین احسن ومعموله وهو قوله بالکمل فلیجاء
بقوله بخلاف الیه یعنی ان الکمل اذا کان فاعلاً لم یکن اجنبیاً ^{لکن} ^{یرید} علیہ ان الکمل وان کان معمولاً
على تقدیر الفاعلیة لکن لیس معمولاً من هذه الیچیة ای اسم التفضیل فیہ معنی الفعل بل عمل فیہ
من حیث الزیادة والفضل فیکون اجنبیاً من هذه الیچیة ^{اجنبی} ان عمل اسم التفضیل فی الاسم
الظاهر لیس الی المعنی الفعلیة كما قال المصمم ^{لانه} معنی حسن فیکون معمولاً من هذه الیچیة ^{لاصح} حیثیة
الزیادة بخلاف عمل فی الضمیر الفاعل ^{لانه} لیس الی المعنی الزیادة والفضل كما مر غیر مرة قوله ولوقدم قوله
الیه جواب سوال وهو حاصل قوله مع انهم لورفعوا یعنی انهم مضطرون فی اعماله ^{لانه} لورفعه بالخبر
یلزم الفصل بین العامل الضعیف ومعموله بالاجنبی وهو غیر جائز مع انه لا اضطرار لاجزاء ان یتقدم
قوله منه فاجاب بقوله ولوقدم بان یقال ما رأیت رجلاً احسن منی من زیادتی منیه الکمل وان لم یلزم
الفصل لکن یكون فیہ تعقید بسبب التقديم والتأخیر فیسرف معنی اللفظ لیسببیه والمراد بالاضطرار ان
لا یجوز وجه غیر محل المقصود قوله تعقید ترکیب التعقید عبارة عن کون اللفظ غیراً ^{والدالة} علی
معناه والریک الیرل لطافة بالکسبة ^{بیمز} ونسبة التعقید الی المعنی قوله لکن فی معناه تعقید مجاز و
انما کان فیہ تعقید باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه علی هذا یتلزم اراد الضمیر قبل الرجوع لان الضمیر فی
منه لارجع الی الکمل وهذا مخرج منه ^{فان} ^{قیل} الاضمار قبل الذکر لما یتم لو کان لفظاً ودبته ^{جميعاً} و ^{منها}
الاضمار قبل الذکر من حیث اللفظ فقط وان لم یکن مستغنیاً لکن لا یخلو من التعقید والکلام فیہ لا فی الامتناع
او نقول ان عود الضمیر الی التأخیر فی هذا المثال مستغنی لا لاجل اشتراط تقدم الرجوع بل باعتبار کونه ضمیر
الفصل علیہ فلو قدم یتلزم انفصاله عما تعلق به کونه مفضلاً علیہ وهو عین زید ویاتی تفصیله
متصل به والثانی انما کان فیہ تعقید لانا اذا قلنا ما رأیت رجلاً احسن منی عینه ینظر الذهن الی الشئ
الذی هو حسن فی عینه ماذا یفنی ان یدکر بعد الکمل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذکره بعد منه فی
عین زید ثم ذکر الکمل والثالث انه علی هذا یتلزم تقدم للفضل علیہ علی الفضل وهو غیر ظاهر
الدلالة علی المعنی قوله وکن ^{الوقیل} جواب سوال وهو انه لو تقدم قوله منه فی عین زید ^{والدالة}
لزم فیہ الاضمار قبل الذکر لکن یتلزم فی قوله ما رأیت رجلاً احسن منی ^{الکمل} عینه هو ای الکمل فی زید ^{والدالة}
لا یتلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی فاجاب بقوله وکن ^{الوقیل} ما رأیت رجلاً ^{الکمل} لا یخلو عن
التعقید ^{لان} فیہ وان لم یلزم الاضمار قبل الذکر لکن یتلزم تقدم للفضل علیہ علی الفضل كما مر
واعلم ان هذا التركيب ما رأیت رجلاً احسن منی ^{الکمل} عینه الکمل منه فی عین زید تقدم منه علی فی
عینه الکمل لما یم مقام الضمیر فی منه الکمل ^{جل} للتبدل ضمیراً راجعاً الی الکمل لاجل انه لو کان مظهر لم یکن من

تفضيل الشيء على نفسه وباعتبار لا يتعدا الكل فيفاضل الفضل والفضل عليه بالذات قوله مع انهما
 ليسا من قبيل يعنى انهما غير مسموعين بل مصنوعين فلما لم يكن مسموعا من العربي لا يجيبنا تفصيلا اعلم
 ان قوله مع انهما من الظروف يقتضى التعلق وهو قوله لا يخالو من التعقيد واجاب بعض الشارحين
 عن هذين التركيبين بوجه اخر وهوان ههنا لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل في الحدتين
 اى دال على الحدتين ظرفين احوال ان يلزم ان يلى كل منهما بتعلقه اى مجداته ولا شك ان اسم
 التفضيل عامل في الحدتين اى دال على الحدتين حدث الفضل وحدث الفضل عليه اى التفضيل
 على الشيء تعلق به طرفان وهو قوله في عينه وفي عين زريد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدوث
 الفضل وتعلق قوله في عين زريد باعتبار حدوث الفضل عليه فيلزم ان يلى كلا واحد منهما بمعلقة و
 جهة كون الكل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ان يلى كل واحد منهما بمعلقة و
 باعتبار عين زريد فيلزم ان يلى كل واحد منهما بمعلقة و
 لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زريد وايلاء الكل بقوله في عين زريد فان قيل كما اتهم الفصل بين
 العامل والمعمول بالاجنبى امتنع عمل اسم التفضيل ايضا في المظهر فليجوز الفصل بالضرورة كما هو من
 العمل بالضرورة قلنا من ابتلى ببلدين اختار اهونهما وعمله اهون من الفضل لان امتناعه باعتبار
 كونه اسم التفضيل وامتناع الفضل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخذ والثاني اهم وامتناع الاسم
 اتوى كذا اقال صاحب الفاية قوله ولما قرر مسألة الكل جواب سوال وهوان المقصود ههنا بيان
 عمل اسم التفضيل في المظهر وحاصل ما سبق فالاشتغال بقوله وذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن من
 اشتغالا بما لا يعنى واجاب بقوله ولما قرر مسألة الكل اى مسألة عمل اسم التفضيل الرفق في المظهر
 وهو الكل ههنا فالإضافة لادنى مناسبة وهى ان للمرء مثل عمله في المظهر بالكل فلا يرد لا يصح إضافة
 المسئلة الى الكل لانهما عمل اسم التفضيل في المظهر لا للكل قوله وما عبر به عنها اى للشيء الذي عبر به
 المسئلة قوله بلا زيادة ولقصان اشارة الى ان المثال السابق ليس بضعيف باعتبار الطول بل اعدل
 لكن في المثالين الاخيرين عدوله من العدل الى النقصا قوله وينتقل بجذ اعطى على نسبة قوله بجذ النقص
 وفي بعض النسخ بجذ التقريب اى بهذا المعنى المذكور قوله واستشهد به اشارة الهدى فائدة النقل
 الى التشديد قوله وتطبيق عطف على التشديد اشارة الى دفع وهم وهوان يتوهم ان الشهادة به لحجيم
 الصورة قد تم بقوله وتطبيق بعض والاشارة الى تطبيق حاصل مجمل ما رايت كعين زريد اعن فيها
 الكل مثل ولا ارى قوله باقامة من اشارة الى بيان الاضمية قوله بمقدار صغير منه اشار بزيادة لفظ مقابلة
 الى ان المقصود ههنا ليس بطريق الخذف بل بطريق التسامح لظهور لفظ فلا يرد ان حد الجرو والبقاء الجارصة في
 مع البقاء متخلة على الجرو لا نظيره في كلام العرب قوله ولورقم لفظ العين هذا توجيه اخر من الشارح في بيان
 المقصود فالقول المصروف بالعين الثاني مما انه لو رقم العين قوله قبل ما رايت حرا اعن فيه الكل منه في عين
 زيدا كان اخضر ايقم مع ظهور المراد ان الكل لا يكون في العين قلنا لا نسلم ظهور المعنى المراد على تقدير رقم العين الاول

لعدم ذكر العين في التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير رفع العين
 الثاني وجد القرينة عليه سابقا وهو ذكر العين الاول قوله مع ظهور المعنى لان للفضل لابد ان يكون
 من جنس للفضل عليه فالمقصود هنا زيادة الكحل على الكحل لا زيادة الكحل على زيد وعلى قوله وعلى
 كل تقدير المارة الى الراد على الرضى حيث قال وهو على حذف للمضاف اى من كحل عين زيد لا
 تفضيل الكحل لتفضيل الكحل على العين وهذا المقصود لا يحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان
 كذلك المارة الى وجه الراد قوله على نفسه باعتبارين بل تغير في الذات قوله فان قدمت
 ذكر العين قلت ما رأيت يعنى امثالا مسئلة الكحل نادى بعبادات ثلثة الاول ما قال المصمم بقوله
 ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والثاني ما قال بقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه
 الكحل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ثم انتقل المصمم من المثال
 الثالث الى ما اشدد سبويه بقوله ولا اثنى الم قوله كان اصله الى اشارة الى بيتا القصصية وانما ذكر
 العين هنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رأيت رجلا كما في المثالين الاولين اشارة الى بيتا القرينية
 على الحدوث وقوله مقدا ما عليه اى على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان للعين موثقتان وكذا
 لابد من تانيث الضمير في قوله عن ذكره بنا يقال من ذكرها اجيب ^{اشارة الى ان قوله عن ذكره من غير ان يصرح} ان العين موثقة سماعي ويجوز
 فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولى يعقوب في شرحه على المحقق في صدر باب القياس ان
 الفعل في قوله قس الفعل بالنعل موثقة سماعي يجوز فيه الوجهان قال الرضى انما استغنت في هذه العبارة
 عما بعد المرفوع لانه قد ثبت كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا
 هو الاستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل في عين زيد قوله وتقدر ما رأيت عينا اشارة الى
 الجواب من اعتراض الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه
 يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل
 الشئ في الوصف زائدا عليه ذلك الوصف في حالة واحدة فاجاب الله عنه بجوابين الاول بقوله في اصل
 التكمل والثاني او بقوله معناه قوله في كونها احسن اشارة الى بيتا وجه التشبيه قوله ويلزم من هذا جواب الـ
 وهو ان قوله المصمم ما رأيت كعين زيد لا يدل على المقصود وهو احسنية كحل عين زيد الغير يدل على استغناء احسنية
 الكحل في عين الغير والحال انه ليس بمقصور فاجاب بقوله ويلزم من هذا الم لا يفي بوجود عين مثل بعين زيد في الـ لكل عين زيد
 وجود اللازم يدل على وجود اللازم فيكون كاشفا للزم والبيانة بالبيانة وايضا دلالة اللازم على اللازم من قبيل لكننا وى ابله من
 المصمم لا يفي طريق القضاء ولا شك ان لا بيان بها ابلغ من بيتا بطريق غيرهم قوله وانما جاز هذا المصمم جواب الـ وهو انه
 لا ضرورة في احوال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن فيهما على انه خبر الكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين
 العامل والمفعولين ^{الـ} الجنبه اذ ليس احسن مفعولا على قوله منه عين زيد فاجاب بقوله انما جاز هذا المصمم لانه فرع الادب وان لم يرد
 فيها قوله ولا من تفضيلية الى اشارة الى الجواب الثاني يعنى وان لم يكن فرع الادب لكونه من مجرى ما مقدما فيها ايضا كما ذكر
 بقوله كما اصدا ما رأيت الم قوله منصوب انه صفة جواب الـ وهو ان قوله مثل لا اثنى اسم من الاسماء المعربة

فلابد لها من العربیة هو فاجاب بقوله منصوب للنصب بد من التلخیص الشارح بقوله على انه صفة الخ
 قوله فلا يماثلنا اول النثل بالمائل ليصح الحمل على القولان النثل وصف محض اذ هو الصمد والقلد والنما
 مصداق ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فهاخذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك
 صدر البيت جواب سؤال وهو ان ابتداء البيت من قوله سه مرت على وادى السباء فعند ذلك المص
 من صدر البيت الى وسطه لا يكون التلذذ فها هو فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبد يا
 بما هو مبدل المماثلة وهو لا ادري في مقابلة ما ديت قوله وترك موصوف جواب سؤال وهو انه
 لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عين اذ جعل بان يقول
 ما ديت مينا عين نريد الخ ليكون المماثلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان مقام بيان الاختصاص
 قوله اذ هو دلل المماثلة الكاملة قوله واديا ليس ينبغي ان يكون عين اذ كمال في المثال ايضا قوله لانه كان
 في مقام بيان الاختصار تعميل لقوله وترك الموصوف قوله اول حال من المثال اذ تميز وصفه اي المثال الاول
 وهو قوله ما ديت رجلا احسن عينه الكل قوله مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله سه
 مرت على وادى السباء ولا ادري : كوادى السباء حين نظم واديا : اقل به ركب آتوه تأية : واخف
 الا وادى الله سائيا : قوله كوادى السباء الخ انما ادرك للظرف اي وادى السباء مع تقدم ذكره لان الكاف لا تدل
 على المظهر او لكان التمديد بد كر للظفر قوله كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
 قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيا تفسير غير المشهور بالمعنى قوله والتاسية فعلة مخو تركمة
 نقلت كسر الياء الى الهزاة ثم ادمنت الياء في الياء قوله من أي اي مجرد الى بفك الادغام او الالف
 والتاني عطف تفسير للملك قوله من البري لا من السراية لانه لا ينافي للقيام قوله اما من رية البصر الخ اشارة الى
 بيا التركيب كما هو باب الشعر في بيا الاستعداد التي ذكرها المصنف قوله حال منه اي من الواو قوله قد تم لا استقام
 الوزن لا لتذكيره كما قوهم البعض لانه متغرق لوقوعه في حين ان في قوله مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من
 علت يكون مستد اليه والمجاد والجر ولا يقع مستد اليه قوله ما اعتراضه لعل هذا بناء على ان البيت
 شئ من مغلطات مرت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او الكلامين متصلين عند الجمهور لنكتة هنا
 وهي تقطيع ثنا وادى السباء وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قول
 هو جسي ونم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة قوله او حالية امتنع عليه بان تقديم
 الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحال في ما بعد بقوله والحال اني لا ادري ان الشعر
 على ترجيح الحال في فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشارح فلذا
 تعرض الى ترجيحها قوله بمعنى للفعول فان الواو مخوف فيه لاخا لفا الا على الاسناد
 المجازي وايضا ان اهم التفضيل مبني للفعول لعدم ذكر الفاعل بعد وهو الركب كما ذكر
 بعد اقل قوله والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل
 قوله اي راكب اسار يا ...

اشارہ الی بیان الموصوف لقرنہ سادیا ولما کان للموصوف القدر اسم جمع وحکمہ فی اجملہ الضمیر حکم
المفردۃ جاز فی وصفہ الافراد والتذکیر **قوله** يقول من مات على واد منسوب الى قوله
ولو عبرت اشارۃ الی حاصل معنی الشعر **قوله** منسوب الى السباع **جواب سوال**
وهو انه لا یصح اضافه الوادی الی السباع لان الاصل فی الاضافة اختصاص المملوکیۃ
کما فی غلام زید کما صرح بہ فی شرح مائۃ العوامل وهو محال ہنا **فاجاب** بما حاصل
ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوکیۃ **قوله** یکون توقف الکرک اشارۃ الی
بیان معنی التیز لانه فی المعنی فاعل والشارح جعل التیز وهو الکک والتوقف فاعل قل
با اعتبار ارجاع الضمیر فی اقل التوقف **قوله** فيه اشارۃ الی ان الباء فی **قوله** به بمعنی فی **قوله**
عن الافات متعلق بقولہ وقایۃ اللہ تعالیٰ **قوله** ولو عبرت اشارۃ الی النقل الی ما الشد
سیویہ غیر مختص بالثال الثالث کما اقتصر المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بل لواجری علی التالین
الدولین جاز ایضا **قوله** ولما قسم الی قوله سلك تلك الطريقه **جواب سوال**
وهو ان ایتان المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بتعریف الاسم بعد العلم بہ من وجہ المحصر لیس
لاجل اختلاف طبائہ الناس فقط بل لاجل ان یبحث النحوی عن احوال الاسم فکرم
تعریفہ لیعلم انه المقصود بالبحث واما ایتان للمصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بتعریف الفعل فلیس شفا
بما لا یعنی اذ تعنی یعہ یعلم من وجہ المحصر فلا حاجۃ الی تعریفہ ثانیاً معوانہ غیر مقصود
بالبحث حق عرفہ لاجل البحث کما فی الاسم **فاجاب** بما حاصلہ ان المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ
فی تعریف الفعل سلك مسلك الاسم کما عود اب المصنف رحمہ فی کثیر من المواضع ولذا اذکر العلم
بعد تعریف الفعل بعض خواص الفعل کما ذکر ذلک فی قسم الاسم معانہ انما ذکر خواص الاسم
لزيادة الاضاحہ تعریف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ایضاحہ واما الفعل
فلیس بمقصود بالبحث فلا حاجۃ الی ایضاحہ بذکر الخواص لکن ذکر الخواص لاجل العمل علی الاسم ثم
قال المولوی المحقق الصادق الکابلی وبہنا یبحث من وجہ الاول ان الدلالة علی ما ذکرنا یمکن
ذکر بعض خواص الحرف بعد تعریفہ ایضا فلما لم ینکر لم یمکن الدلالة والثانی انه لا مدخل للتقسیم فی
معلومیۃ حد ود الاقسام من دلیل المحصر فلا شغل بقولہ ولما قسم الکلمۃ الی اقسامہا اشتغال
بما لا یعنی لان العلم بالحد ود حصل من وجہ المحصر لا من التقسیم فینبغی ان یقال فلما علم من دلیل
حد کلا واحد منها ان الثالث ان قوله علم منه لقلہ علی وجہ والجملة اذا وقعت منه لحد فینہا من
العائد الی الموصوف ولا یحکم ہنا اجیب من الاول لیس للمعرف خواص وجودیۃ بل خاص متنا
بان یرعی عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم ینکر خواصہ وعن الثانی ان قوله علم من دلیل الحد
من غیر قوله قسم الی اقسامہا کافیۃ فی معلومیۃ حد ود ذات تلك الاقسام لکن معلومیتہا من
حیث انہا حد ود لا اقسام الکلمۃ موقوفۃ علی التقسیم وعن الثالث العائد مقتدا تقدیرہ علی وجہ

علم به ای بسبب ذلك الوجه **كَذَا قَالَ جَمَالُ الدِّينِ الْجَنَابِيِّ** او نقول ان اللام في قوله **الْوَضْعُ**
 عوض الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصغرية من الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر
 لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا ولما الجملة الواقعة صفة فلا يكتفي فيها كون اللام عائدا
 بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما هو متحققه في جملة عائدا الخبر فلان شئت فانظر فيه فلا يظلم
 الكلام ههنا والبضا قد مر ان كون اللام عائدا انما يختص بانفعال الله فقط **فَأَقُولُ بِفَضْلِ اللَّهِ**
تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ ليس من ضمن اللام عائدا بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه
 كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مع ليل انحصار والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا
 فالعائد في الواقع ههنا ضمير عن اللام **رَضِيتُ بِاللَّهِ إِلَهًا وَرَبًّا وَبِحَسَنِهِ**
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا وَرَسُولًا وبالإسلام دينًا قابلا بحسنة
 رحمة الله تعالى مذهبًا وامامًا وبالقرآن امامًا والكعبة قبلته وللمؤمنين اخوانًا وان يوم القيمة
 اتية لا ريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط
 حق والجنة حق والنار حق والجنة للمؤمنين والنار للكافرين حق والسلام حق والكفر
 باطل وعداب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين حق وسؤال منكرو نكير في القبر حق
 وشفاعة النبي صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المؤمنين حق وشفاعة سائر الصالحين
 كذلك حق وروية الله تعالى من الجنة حق **أَحْمَدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ**
لَهُ شَبِيحٌ فِي الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرُهُ يُكَبِّرُهُ اي قدس من
 هذه الثلاثة اعني اتخاذ الولد والشريك والولي **عَلِمَ** ان الله تبارك وتعالى جل
 وهم زاله واصنائه ولجب الوجود مستجم لجميع صفات الكمالية منزوعة من الزوال والنقصان معبود
 بالحق لا تلقى الالهية مستحق لجميع اوصاف العبودية والجلال لا شريك له بل هو الله اله الصانع خالق كل
 مخلوق ورازق كل مزارق لا مكان له في الارض ولا في السماء ولا في الاسفل ولا في الاعلى ولا في
 قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لغفته ومحمد رسول الله صلى الله عليه واله وقرة بصر كل مؤمن

بِمَا أَلَيْكَ الْكِتَابُ يَا مُحَمَّدُ بِالسُّؤَالِ يَا سَائِرِي قَائِمًا لِلَّهِ

بتصحيح : مولانا غلام نبي تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

بِحَقِّ الْمِصْطَفَى مُحَمَّدٍ رَضِيَ

الْعَنِّي يَحْتَقِ مِنْ مَنِّكَ كَرَمٌ

بِإِيمَانٍ وَدَقِيقٍ يَا لِقَائِهِ

وَهَبْ لِي فِي مَدِينَتِهِ قَرَارًا

وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاتَّبَاعِهِ أَجْمَعِينَ